مجموعة الصرف
وشروحها وحواشيها

وتشتمل على سبعة كتب:

١. (المفتاح في الصرف) لعبد القاهر الجرجاني

٢. (العزي)، ومعه: (شرح الكيلاني) و(تصريف ملا علي الأشنوي)

٣. (بناء الأفعال)، ومعه: (شرح الكفوي)

٤. (المقصود)، ومعه: (إمعان الأنظار) للبركوي

٥. (مراح الأرواح)، ومعه: حواشٍ منتقاة من (المفراح) و(الفلاح) و(الملاح)

٦. (الأمثلة)، ومعه: (شرح السروري) و(شرح الأمثلة) لمجهول

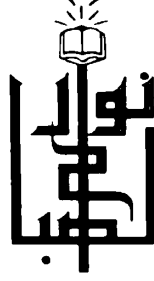
٧. (رسالة في أمثلة التصريف) للبركوي

ضبطها وصححها وحققها
صهيب ملا محمد نوري علي

دار نور الصباح

مَجْمُوعَةُ الصَّرْفِ

وَشُرُوحُهَا وَحَوَاشِيهَا



NURSABAH YAYINCILIK
DAĞITIM KAĞITÇILIK SANAYİ TİCARET LİMİTED ŞİRKETİ
1.Cadde No: 64 MİDYAT/MARDİN/TURKEY
TEL: (+90482) 4622775

يطلب في سوريا من

دار نور الصباح دمشق ـ حلبوني

هاتف: ٠٠٩٦٣١١٢٢٤١٧٣٧

Website: www.nourssabah.com
E-mail: info@nourssabah.com

مؤسسة محمد نوري ناص

MEHMET NURI NAS

PUBLISHER OF ISLAMIC BOOKS



Title: Majmou'at Assarf
Autor: Jorjani & Azzi & Barkawi
Editor: Souhayb Molla Mouhamad Nouri
Publisher: Noursabah
Pages: 664
Year: 2016
Printed in: Lebanon
Edition: 1

الكتاب: مجموعة الصرف وشروحها وحواشيها

المؤلف: الجرجاني - العزي - البركوي

تحقيق: صهيب ملا محمد نوري علي

الناشر: دار نور الصباح

عدد الصفحات: ٦٦٤

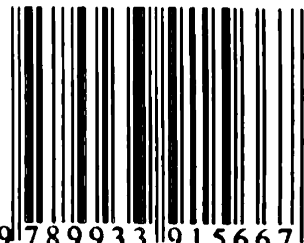
سنة الطباعة: ٢٠١٦م

بلد الطباعة: لبنان

الطبعة: الأولى

978-9933-9156-6-7





مجموعة الصرف

وشروحها وحواشيها

وتشتمل على سبعة كتب:

١. (المفتاح في الصرف) لعبد القاهر الجرجاني

٢. (العزي)، ومعه: (شرح الكيلاني) و(تصريف ملا علي الأشنوي)

٣. (بناء الأفعال)، ومعه: (شرح الكفوي)

٤. (المقصود)، ومعه: (إمعان الأنظار) للبركوي

٥. (مراح الأرواح)، ومعه: حواشٍ منتقاة من (المفراح) و(الفلاح) و(الملاح)

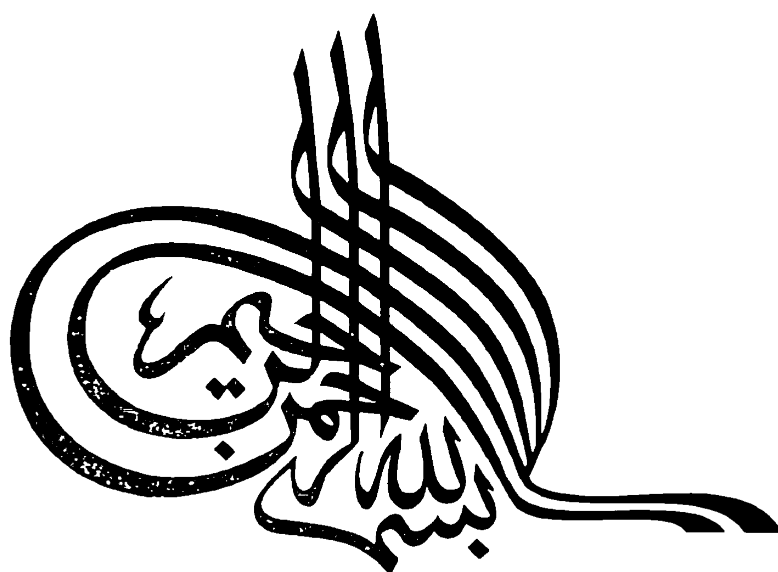
٦. (الأمثلة)، ومعه: (شرح السروري) و(شرح الأمثلة) لمجهول

٧. (رسالة في أمثلة التصريف) للبركوي

ضبطها وصححها وحققها

صهيب ملا محمد نوري علي

دار نور الصباح



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق

الحمدُ لله الَّذي شرعَ لنا دِيناً قَوِيماً، وجَعَلَنا مِنْ أهلِه تعلُّماً وتَعْلِيماً، وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وحدَهُ لا شَرِيكَ له، شَهادةً أَسْتَزِيدُ بها وُفُورَ نِعَمِه، وأَسْتَرْفِدُ بها وُفُورَ كَرَمِه، وأَشهدُ أنَّ محمَّداً عبدُه ورسولُه، صَلَّى الله عليه وعلى آلِه وأَصْحابِه، وأتباعِهِم الَّذِين سَلَكُوا سَنَنَ سُنَنِهِ وصَوابِهِ.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ عِلْمَ التَّصريفِ من أَشْرفِ العلُوم وأجلِّها، وهو عِلمٌ تَتشوَّفُ إليه الهِمَمُ العَلِيَّةُ، ويَتوقَّفُ عليه وضُوحُ الحِكَم العربيَّة، ويَفْتَحُ من أبواب النَّحوِ ما كان مُقْفَلاً، ويُفَصِّل من أُصولِه ما كان مُجْمَلاً، وحاجةُ طالبِ العربيَّة إليه ضَرُوريَّة، فعِلْمُ التَّصريفِ أُمُّ العُلُومِ، والنَّحوُ أَبُوها.

وقد سَايرَ علمُ التَّصريفِ علمَ النَّحوَ دون تخلُّفٍ، قال ابن جِنّي: لا تَجِدُ كتاباً في النَّحو إلَّا والتَّصريفُ في آخِرِه؛ غيرَ أنَّ بعضَ النَّحويِّين كان له هوًى خاصٌّ بِعلمِ الصَّرفِ، فاشتَهَرَ به، كشُهْرَةِ مُعاذِ بنِ مُسلِمِ الهرَّاءِ الكُوفيِّ بِصِياغَةِ الأَبْنِيَةِ ومَسَائِلِ التَّمرينِ.

ولقد تَعدَّدتِ التَّصانيفُ في الصَّرفِ بين مَتنٍ ونظمٍ، وشرحٍ وحاشيةٍ، منها: «التَّكملة» لأبي عليٍّ الفارسيِّ، و«التَّصريف الملُوكي» لابن جِنّي، و«نزهة الطرف» و«الترصيف» لأبي البقاء العُكْبَرِيِّ، ثم «الشافية» لابن الحاجب، و«إيجاز التَّعريف» و«لامية الأفعال» لابن مالكٍ الأندلسي، و«المُمْتِع» و«المُقرّب» لابن عصفورٍ، و«المُبْدِعُ الملخص من الممتع» لأبي حيَّانَ الأندلُسي، ثم تَتابَعتِ المُؤلَّفاتُ في عِلم التَّصريفِ بعدَ ذلك تَترى.

واشْتَهرَ بعد القرن العاشر تقريباً بَعضُ المُتون الصرفيَّةِ، التي تَنَاوَلَها العُلماءُ شَرْحاً وتَعْلِيقاً وتَحْشِيةً، كـ«تصريفِ العِزِّيِّ - أو: الزَّنْجانيِّ -»، و«بِنَاءِ الأفعالِ»، و«المَقْصُودِ»، و«مَرَاحِ الأرْواحِ»، و«الأمْثِلةِ المُخْتَلِفَةِ».

هذا، ثم إنِّي لَمَّا كنتُ في دمشق الشام التقيتُ بالأخ محمد فاتح ناص صاحبِ «دارِ نُورِ الصبَّاحِ»، فطَلَبَ منِّي تحقيقَ هذه المجموعة الصرفية، فأجبتُه لِمَا طلبَ؛ لحاجةِ الكتاب إلى مَزيدِ العِنايةِ بتحقيقِ مَسائِله، وتَدْقِيقِ أَلفاظِه وأَمْثِلتِه، وإيضاحِ مُشْكِلِه وسُبُلِه.

هذا، وقد أَضَفْتُ في بدايةِ هذه المجموعة كتابَ «المِفتَاحِ في الصَّرفِ» لعبد القاهرِ الجُرجانيِّ، جَعَلْتُه مِفْتاحاً لها؛ لأهمِّيتِه ولاشتِمالِه على أصول التَّصريف، ولِسهولةِ عِبارتِه، وصِغر حَجْمِه، وكِثْرةِ فوائدِه، وجَزَالَةِ أَلْفاظِه، وأضفتُ أيضاً «نيل المُنى في نَظْمِ قواعدِ البِنا» للكُوهِجِيِّ، و«نظم المَقصُود» للطَّهْطاوي؛ رغبةً في حفظهما.

هذا، ولا يَسعُني في الختام إلَّا أنْ أشكُرَ الأخ نسيم بلعيد الجزائري على تَصحيحِه ومُراجَعتِه، ومِنَ الله تعالى التَّوفيقُ والسَّدادُ، وهو مِن وراءِ القَصدِ.

عملي في الكتاب:

١ـ وثَّقْتُ نصَّ الكتابِ مُعتمِداً على مُقابلتِه بالأُصُولِ المَخْطُوطةِ والمطبُوعةِ المتوفِّرة لَديَّ، وجمعتُ بينها قدرَ المُستَطاعِ.

٢ـ صَحَّحْتُ ما وَقَعَ في المطبُوعِ مِنَ الأخطاءِ بِالرُّجوع إلى تلك الأُصول وغيرِها مِن كتُبِ العربيَّةِ.

٣ـ قُمتُ بِضبطِ ما يَحتاجُ إلى ضَبْطٍ مِنَ الكلماتِ المُوهِمَةِ، وشَكْلِ ما قَد يُشكِلُ على القارئ.

٤ـ قَدَّمتُ لِلكتاب بِوَرقاتٍ في ترجمة أصحابِ هذه المتون والشُّروح، بما توفَّر لَديَّ مِنَ المراجعِ والمصادرِ.

٥ـ ميَّزْتُ بعضَ الكلمات والفقرات المُهمَّة بخطٍّ أسودَ عريضٍ؛ تَتميماً للفائدة.

٦ـ عَلَّقتُ على ما بعض العِبارات، وأعرضتُ عن بعضِ التعليقات التي لا طائلَ تحتها.

وكتبه

صهيب ملا محمد نوري علي

دمشق: ٦ - ١ - ١٤٣٧هـ



تراجم المصنفين والشُّراح

ترجمة صاحب «المفتاح»

اسمه ونشأته: هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجُرْجَانِيُّ النَّحويّ، عالمُ العربية.

أخذ النَّحو بجُرْجَانَ عن الشَّيخ أبي الحُسين محمَّد بن الحسن الفارسيِّ، نزيلِ جُرْجَانَ، ابنِ أخت الشَّيخ أبي عليِّ الفارسيِّ، وأكثر عنه.

مِن مؤلَّفاته:

١ ـ «العوامل».

٢ ـ «الجُمل» في «شرح العوامل».

٣ ـ «دلائل الإعجاز».

٤ ـ «أسرار البلاغة».

٥ ـ «درج الدرر في تفسير الآي».

وفاته: تُوفي رحمه الله تعالى بجُرْجَان سنة (٤٧١هـ).

ترجمة صاحب «متن العزي»

اسمه ونشأته: هو الإمام العالم الشيخ عز الدين أبو الفضائل عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب ابن أبي المعالي الخزرجي الزَّنْجاني الشافعيُّ.

و«الزَّنْجاني» هي نسبة إلى بلده «زنجان»، وهي بلدةٌ مشهورة على حدِّ «أَذْربيجان» من بلاد الجبال، والعَجم يقولون لها: «زنكان» بالكاف.

ووالد الزَّنْجاني فقيهٌ شافعيٌّ له أثرُه في المذهب، ترجم له ابنُ السبكي في «طبقاته»، وذكر شيئاً من أقوالِه.

أقام المؤلف بتبريز، وأقام أيضاً بالموصل، وسكن في أُخرياتِ حياته في بغداد.

فضله وعلمه: كان الزَّنْجانيُّ أديباً شاعراً، وإماماً عالماً في النَّحو واللُّغة والتَّصريف، والمَعَاني والبيان والعَرُوض، جامعاً لغيرها مِن العلوم النَّقليَّة والعقلية.

قال السيوطي في «بغية الوعاة» (٢/ ١٢٢): صاحبُ «شرح الهادي» المشهور، الذي أكثر الچاربرديُّ من النقل عنه في «شرح الشافية»، وقفتُ عليه بخطه، وذكر في آخِرِه: أنه فرَغ من تأليفه ببغدادَ سنة (٦٥٤)، و«متن الهادي» له أيضاً، وكان خطُّه في غايةِ الجودةِ.

مؤلفاته:

١ـ «تصحيحُ المقياس في تفسيرِ القسطاس»: شرح فيه «القسطاس» للزمخشري في عِلم العروض.

٢ـ «تصريف العزي»: وهو كتابُنا هذا.

٣ـ «عمدة الحساب».

٤ـ «فتح الفتَّاح في شرحِ مراح الأرواح»: شرح فيه كتاب «مراح الأرواح» في الصرف، وهو لأحمد بن علي بن مسعود.

٥ـ «الكافي في شرح الهادي» في النحو والصرف، و«الهادي» له أيضاً. مطبوع بتحقيق الفجال.

٦ـ «المضنون به على غير أهله»، وهو كتاب في الشعر.

٧ـ «المعرب عمَّا في الصحاح والمغرب» وهو في اللُّغة، أتمَّه في صفر سنة (٦٣٧هـ) في المدرسة القاهرية بالموصل.

٨ـ «معيار النظار في علوم الأشعار».

وفاته:

توفي الزَّنْجاني رحمه الله تعالى ببغداد سنة (٦٥٥ هـ)، أو بعدها على أصحّ الروايات، فقد كان فراغُه من تأليف «شرح الهادي» سنة (٦٥٤م)، كما وُجد بخطِّه، رحمه الله رحمةً واسعة.



ترجمة صاحب «تصريف ملا علي»

هو الشيخ ملا علي بن الشيخ حامد بن فتح الدين بن محمد طاهر ابن أمير عمر الشهرزوري الأشنوي[1] الشيخاني الكردي الشهرزوري.

(١) حرفت في بعض الكتب إلى: «الأسنوي» وهو خطأ، و«أشنويه»: مدينة في كردستان إيران قرب حدود تركيا وكردستان العراق، وهي عاصمة إقليم أشنويه في محافظة أذربيجان الغربية.

كان والده الشيخ حامد عالماً وعاملاً من الفُضَلاء.

مؤلفاته:

١- «تكميل الزنجاني» وهو كتابُنا هذا، واشتهر بـ«تصريف ملا علي».

٢- «تفصيل الجرجاني».

٣- «طلاق الأكراد».



ترجمة صاحب «شرح العزي»

هو الشيخ أبو الحسنِ عليُّ بنُ شهاب الدين هشامٍ الكِيلانيُّ الشَّافعيُّ.



ترجمة صاحب «شرح البناء»

وهو الشيخ محمد بن حميد الكفوي، قيل: توفي سنة (١١٦٨)، وقيل: سنة (١١٧٤).

ولعله: محمد بن مصطفى بن حميد الكفوي الحنفي المعروف بالآقكرماني، صاحب التصانيف الكثيرة، تُوفي قاضياً بمكة في محرم سنة (١١٧٤هـ).



ترجمة صاحب «نيل المنى في نظم قواعد البِنا»

هو الشيخ العلامة الفقيه عبد الله بن حسن آل حسن الكوهجي، نسبة إلى مدينة «كوهج» في جمهورية إيران، ولد الشيخ في «كوهج» سنة (١٣١٨هـ) ونشأ بها، وبعد بلوغه من العمر (٣٥) أو (٤٠) رحل إلى مكة المكرمة ومكث بها مدة، وقرأ على الشيخ علي حسين المالكي، وعباس المالكي، وزامل السيد علوي المالكي.

ومن مؤلفاته: «سلم الواعظين»، و«شرح الورقات»، و«زاد المحتاج بشرح المنهاج»، و«وختصر مصطلح الحديث».

ثم رجع إلى مدينته «كوهج» مدرساً ومعلماً، ثم توفي فيها سنة (١٨٩٧هـ) رحمه الله تعالى.



ترجمة صاحب «إمعان الأنظار» و «رسالة في أمثلة التصريف»

هو الشيخ تقي الدين محمَّدُ بن بير علي بن إسكندر الحنفيّ البِرْكَوِيّ أو البِرْكَلِيّ.

ولد سنة (٩٢٩هـ) في مدينة (بالي كسرى) في تركيا.

مؤلفاته:

١ ـ «آداب البركوي».

٢ ـ «الأربعين في الحديث».

٣ ـ «الإرشاد» في الفقه الحنفي.

٤ ـ «إظهار الأسرار» في النَّحو.

٥ ـ «امتحان الأذكياء»: وهو شرح «لبُّ الألباب» في علم الإعراب للقاضي البَيْضَاوِيّ.

٦ ـ «إمعان الأنظار» في شرح «المقصود». وهو كتابنا هذا.

٧ ـ «البدر المنير» في اللُّغة.

٨ - «تحفة المسترشدين في بيان مذاهب فرق المسلمين».

٩ ـ «جلاء القلوب» رسالة في التَّصوف.

١٠ ـ «حاشية على شرح الأردبيلي على الأنموذج» في النَّحو.

١١ ـ «الطريقة المحمدية».

١٢ ـ «كفاية المبتدي» في التَّصريف. وغيرها.

توفي رحمه الله تعالى سنة (٩٨١هـ).

ترجمة صاحب «نظم المقصود»

هو الأديب أحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي، ولد في طهطا (بمصر) سنة (١٢٣٣هـ)، وتعلم بالأزهر، واحترف التعليم وانتقل إلى تحرير جريدة الوقائع المصرية إلى أن توفي بالقاهرة سنة (١٣٠٢هـ).

من مؤلفاته: «ديوان» في المدائح النبويّة، و«رسالة في العروض والقوافي» و «نهاية القصد والتوسل في فهم قولة: الدور والتسلسل» في علم الكلام، و«وسيلة المجيز».



ترجمة صاحب «شرح الأمثلة سروري»

هو الشيخ العلامة مصلح الدين مصطفى بن شعبان الحنفي الرومي الكليبولي، المعروف بـ«سروري».

مؤلفاته:

١ـ «الحواشي الكبرى» و«الحواشي الصغرى» كلاهما على «تفسير البيضاوي».

٢ـ «حاشية على التلويح».

٣ـ «شرح البخاري».

٤ـ «شرح الأمثلة المختلفة»، **وهو كتابنا هذا**.

٥ـ «شرح المصباح» في النحو.

وفاته: توفي رحمه الله تعالى سنة (٩٦٩هـ)، ودفن بقصبة (قاسم باشا) باستانبول.



ملاحظة:

هذا، ولم أجد ترجمةً ثابتة صحيحة لأصحاب الكتب التالية: «البناء» و«المقصود» و«مراح الأرواح» و«الأمثلة»، و«شرح الأمثلة»، مع طول بحثٍ وتفتيشٍ في المطبوعات والمخطوطات.



تمهيد في علم الصرف

لقد تعددت علوم اللغة العربية، وتعدد النشاط اللغوي إلى مستوياتٍ ونظم، وتحتَّم على دارس اللغة العربية أن يتدرج شيئاً فشيئاً في هذه المستويات، ومستوياتُ التحليل اللغوية تعدَّدتْ على الشكل الآتي:

أولاً: مستوى التحليل الصوتي: وهذا علمٌ يُدرس فيه مستوى الظواهر الصوتيّة، ويَقوم بهذه الدراسة مجموعةٌ من العلوم أهمُّها: علم الأصوات، وعلم التشكيل الصوتي، ويَتضافران على تحديد مَجرى الصوت ومخرجِه وخصائصه، والمؤثراتِ فيه، ووظيفتِه ومَوقِعِه.

ثانياً: مستوى التحليل الصرفي: ويَدرس هذا المستوى الظواهرَ المتَّصلةَ بالكلمات المفردة، ويَقوم بهذه الدراسة علمُ الصرف.

ثالثاً: مستوى التحليل النّحوي: ويُعنى في هذا المستوى بِدراسة الظواهر المرتبِطة بِالجُمَل، أي: بِتركيب الكلمات داخلَ الجملة العربية.

رابعاً: مستوى التحليل المعجمي: وفي هذا المستوى يَقوم عِلمُ المعجَم بتحليل المعاني الأساسيَّة لِلكلمات، ومِن بين المعاجم أيضاً ما يُعنى بتحديدِ ما قد يكون فيها من مَعانٍ حقيقيةٍ أو مَجازيةٍ.

خامساً: مستوى التحليل الدَّلالي: ويَنهض علمُ الدلالة في هذا المستوى بِتحليل المعاني الثانويَّة أو الهامِشيَّة لِلكلمات والتراكيب، وذلك مِن خِلال الاستِخدام الحيِّ لهذه الكلمات والتراكيبِ في الواقع اللُّغَوي المَعِيشِ.

وما يَعنِينا في هذه المستويات المستوى الثاني، وهو علم الصرف أو التصريف، وهو يَتناول مستوًى محدَّداً وهو مستوى الكلمة المفرَدة، باعتبارها غيرَ مُركبة مع غيرها، وليس معنى هذا أن الصرفَ يَرفُض تحليل الكلمات التي تتركَّب منها الجملُ، وإنما مَعناه أن الصرف حين يَتناول هذه الكلمات التي تتكون منها الجمل والتراكيب اللغوية إنما يَتناولُها مِن حيث كونُها صِيَغاً مستقلةً مُفردةً عن غيرها، ومِن ثَمَّ لا شأنَ لِعلم الصرف بِالعلاقات التي تجمعُها بِسِواها، وأما ما ينتجُ عن التركيب من الظواهر؛ كالظاهرةِ الإعرابية التي تتغيَّر فيها أحوالُ أواخر الكلم لِتَغير علاقاتها بِبعضها، أو تلزمُ حالةً واحدةً

مع تعدد علاقاتها، وهو ما يُصطلَح عليه في النحو: بالإعراب والبناء، فإنها لا تُدرس في موضوعات علم الصرف، وكذلك الأمرُ في سائر ظواهر التركيب، نحوُ ظاهرة التطابق النَّوعي بين الكلمات؛ تذكيراً وتأنيثاً، وظاهرةِ التطابق العدديِّ بينها؛ إفراداً وجمعاً.

فعُلم مما سبق أن كلًّا مِن الصرف والنحو يتناول الكلمة، لكنَّ علم الصرف يَدرس بنيةَ الكلمة في ذاتها، أمَّا النحو فإنه لا تَعنيه تلك البنيةُ، وإنما يَعتني بعلاقاتِها بغيرها.

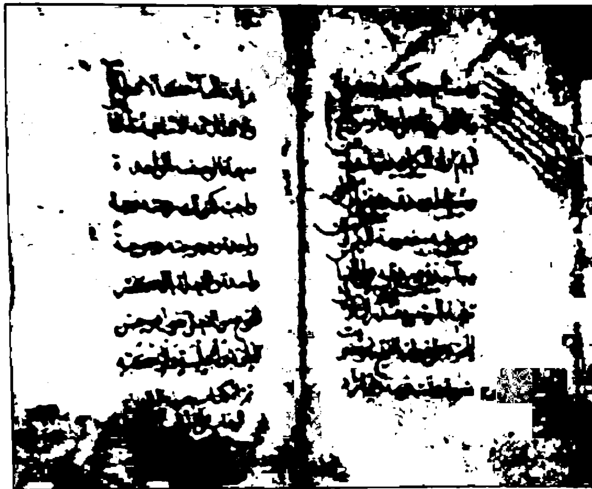
فالصرفُ إذن يمكن أن يُعَدَّ ـ من الناحية العِلمية ـ مستوًى يُمهِّد للدراسة النحوية؛ لأن دراسةَ الجزئيات تركيباً ـ أي: الكلمات ـ يَنبغي أن تكون سابقةً على دراسة الكليات ـ أي: الجمل ـ، لكنْ مِن الناحية التعليمية جرى العُرفُ على أن تكون دراسةُ الصرف لاحقةً لِدراسة النحو، باعتبارِ أن بعض القواعد الصرفية قد تَحتاج إلى قدرٍ من الوعيِ الذهني والخِبرة العَمليَّة باللغة، وعلاقاتِ كلماتها، واستِقرارِ أحكامها، الأمرُ الذي يجعل دراسةَ النحو سبيلاً جيداً للإعداد للدراسة الصرفية[1].



(١) مقتبس بتصرف من كتاب «التعريف بالتصريف» لعلي أبو المكارم.

نماذج من صور المخطوطات

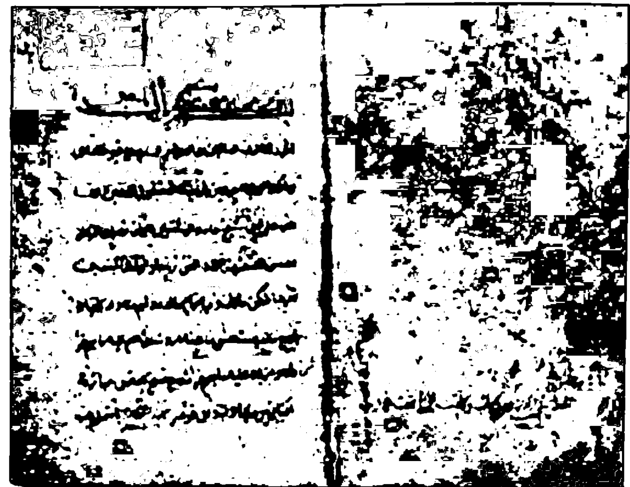


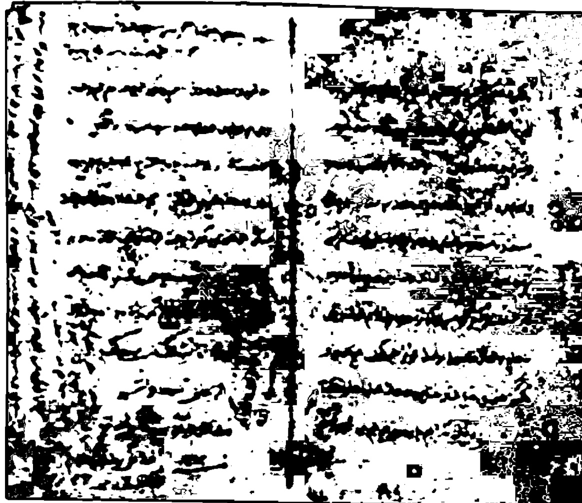




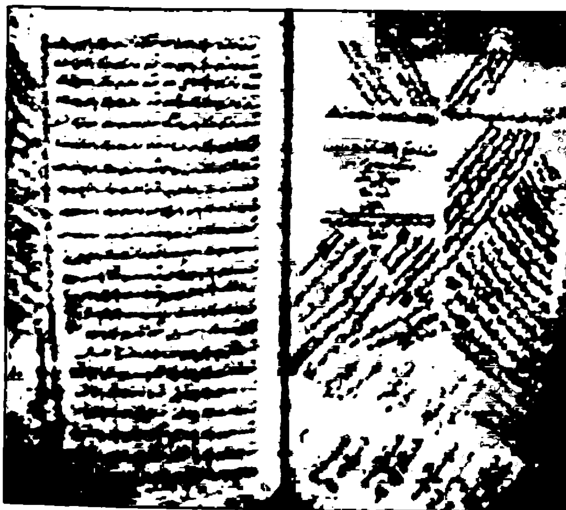


(١) صور من النسخ الخطية لـ«تصريف العزي»

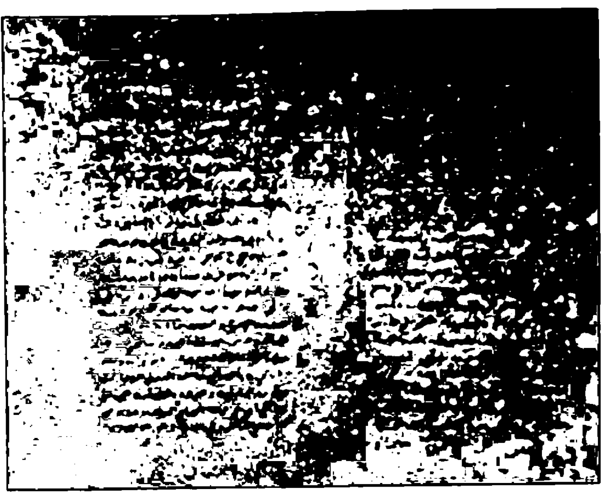




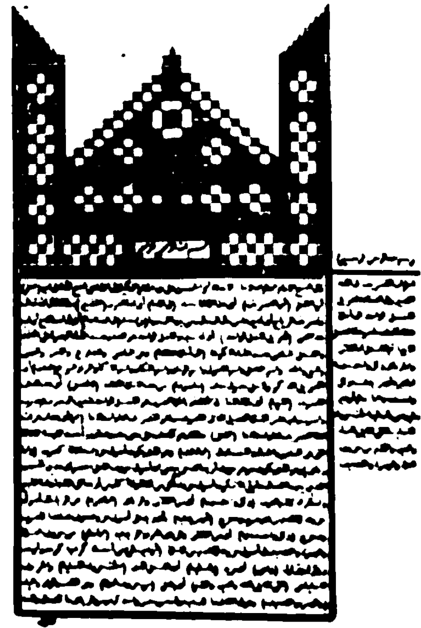


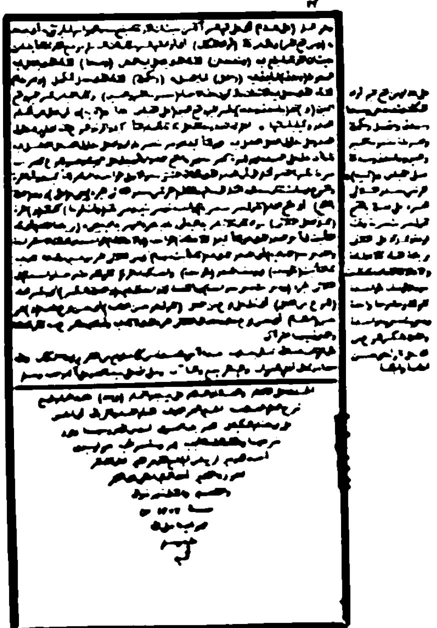


) صور من النسخ الخطية لـ«تكميل الزنجاني» المعروف بـ«تصريف ملا علي»

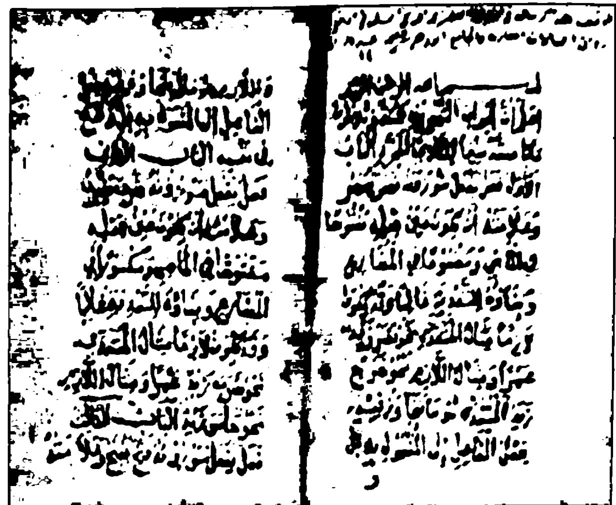


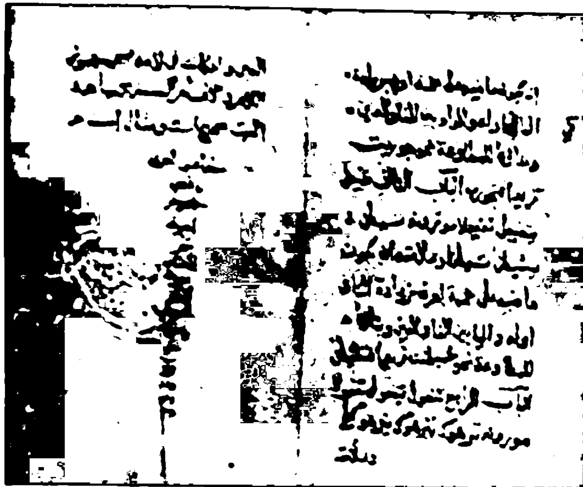


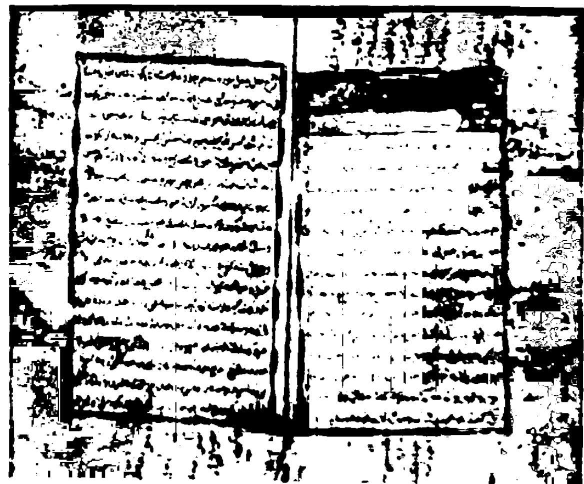


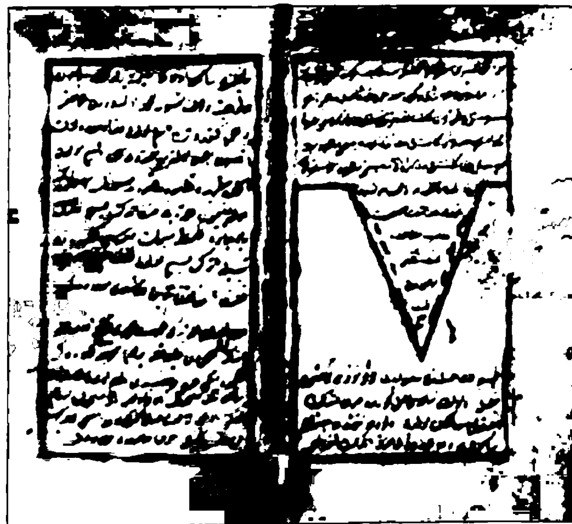


(٢) صور من النسخ الخطية لـ «شرح الكيلاني»

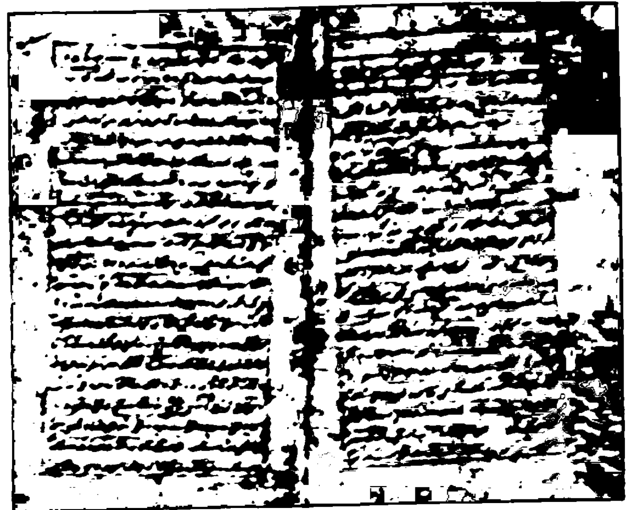




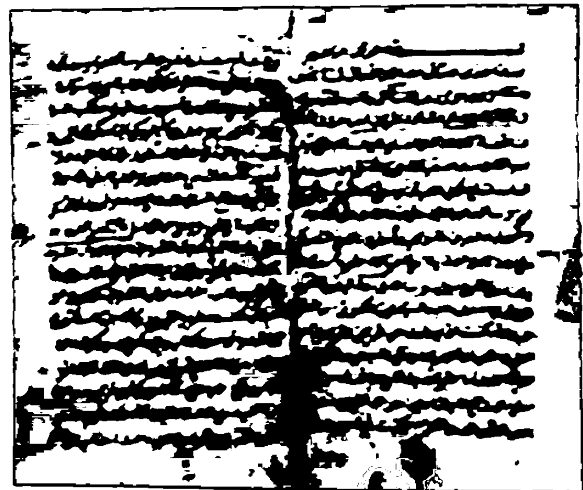


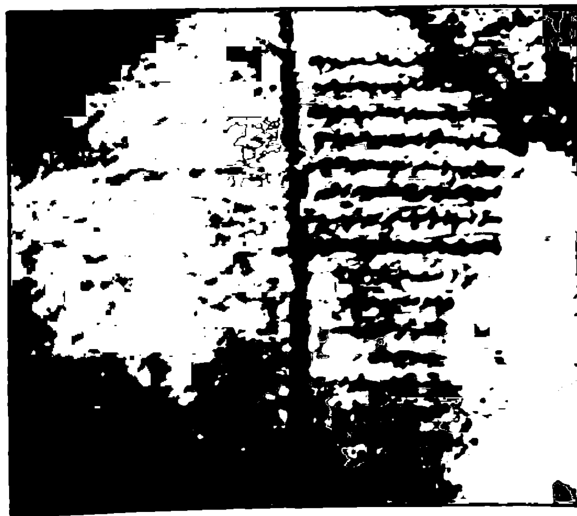


(٤) صور من النسخ الخطية لـ «بناء الأفعال»



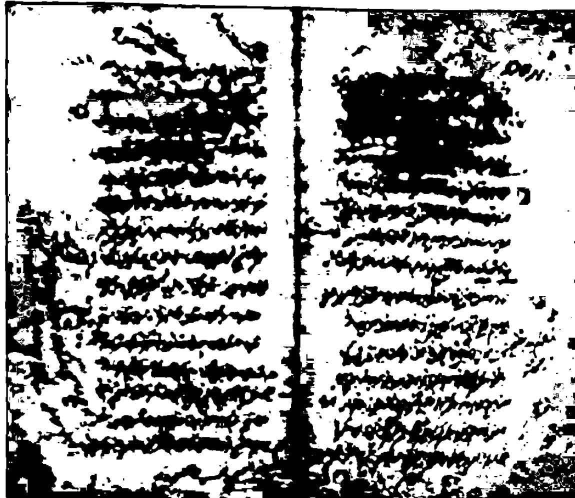


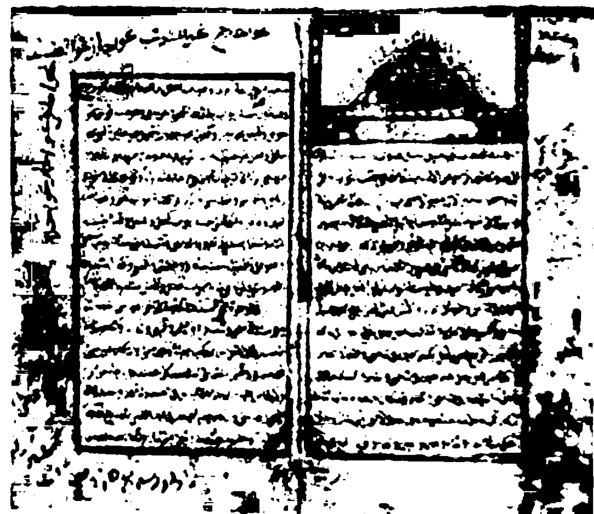


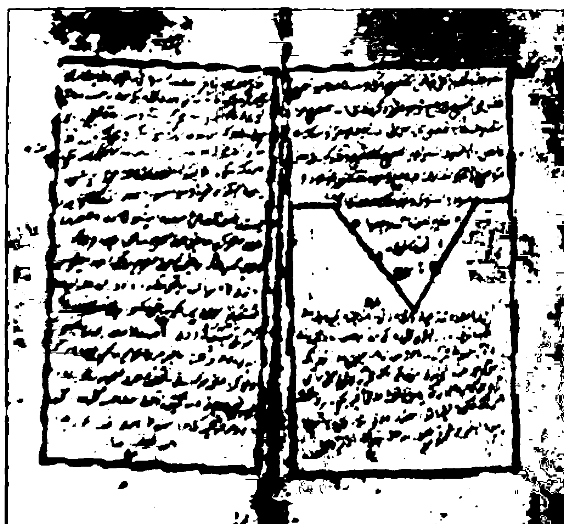


(د) صور من النسخ الخطية لـ شرح الكموي

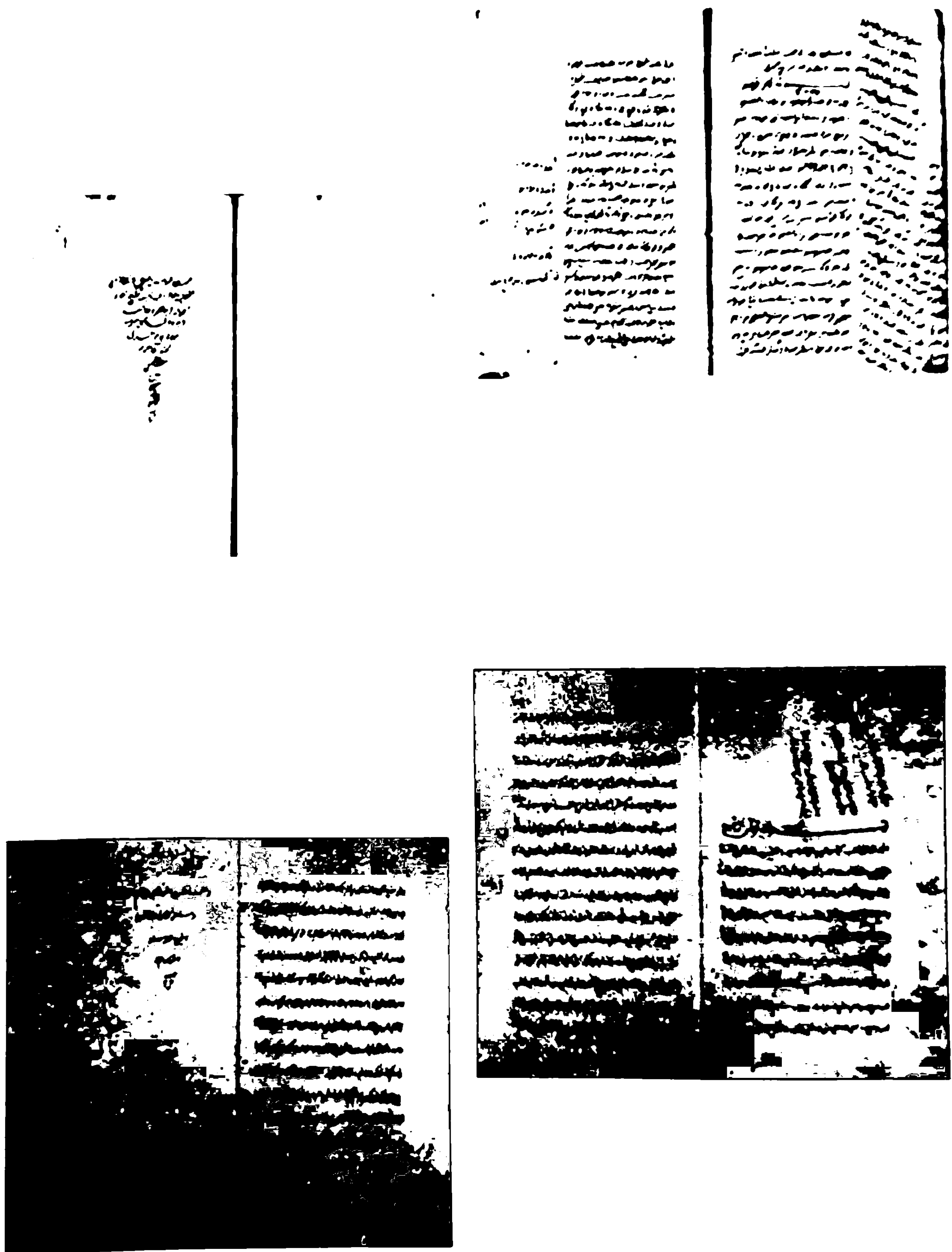




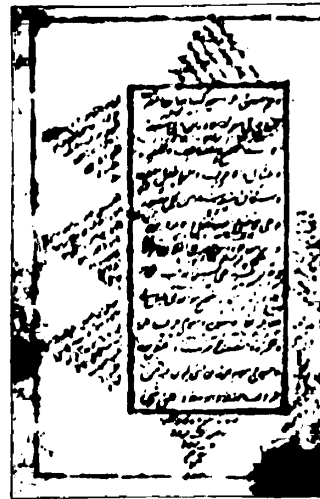


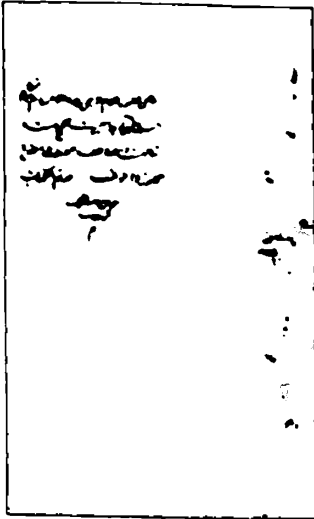


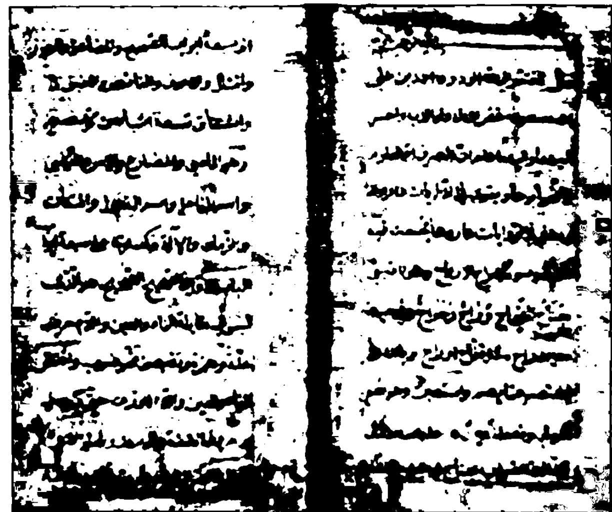
(٦) صور من النسخ الخطية للـ«المقصود»

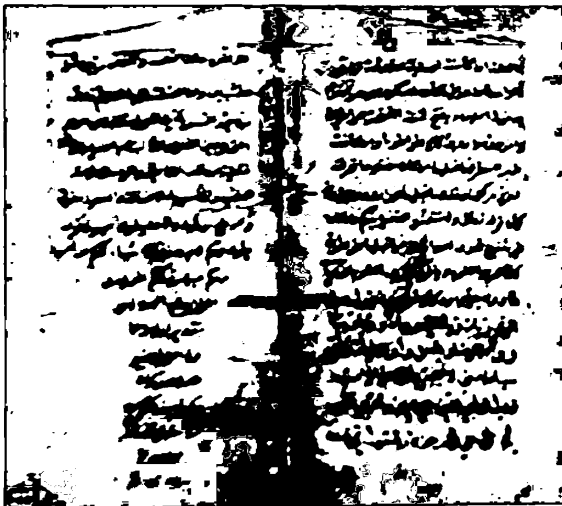


(٧) صور من النسخ الخطية لـ«إمعان الأنظار»





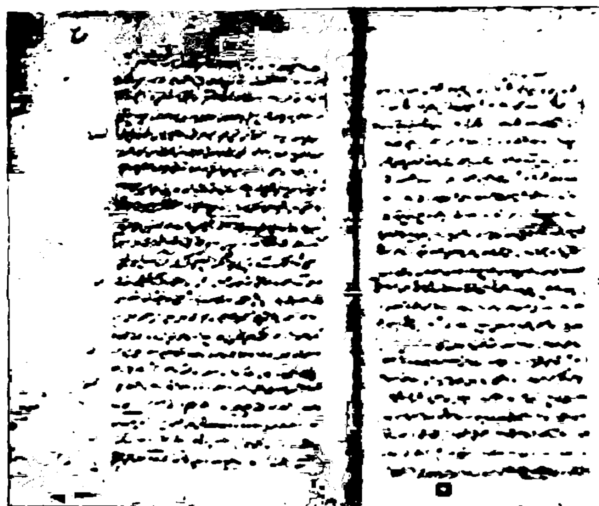


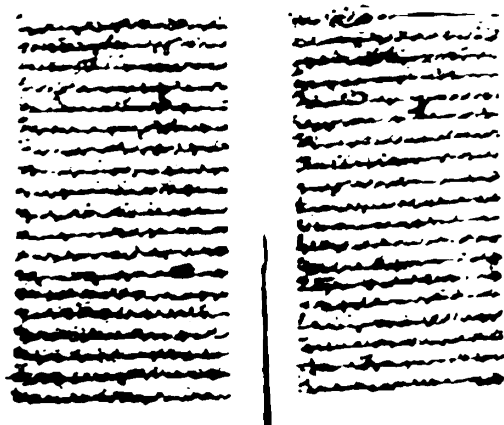


(٨) صور من النسخ الخطية لـ «مراح الأرواح»

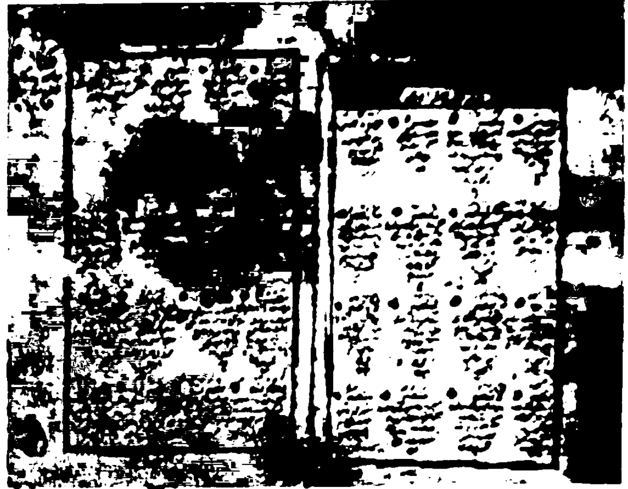




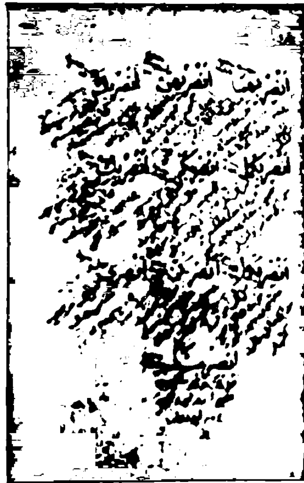


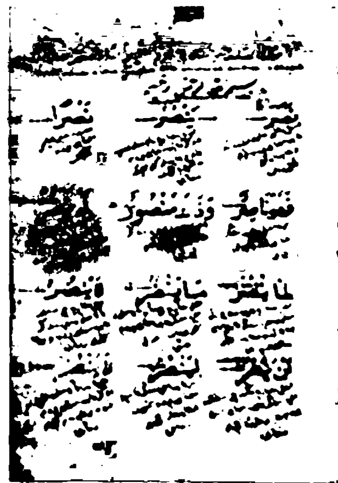


(٩) صور من النسخ الخطية للـ«المفراح» و«الفلاح» و«الملاح»

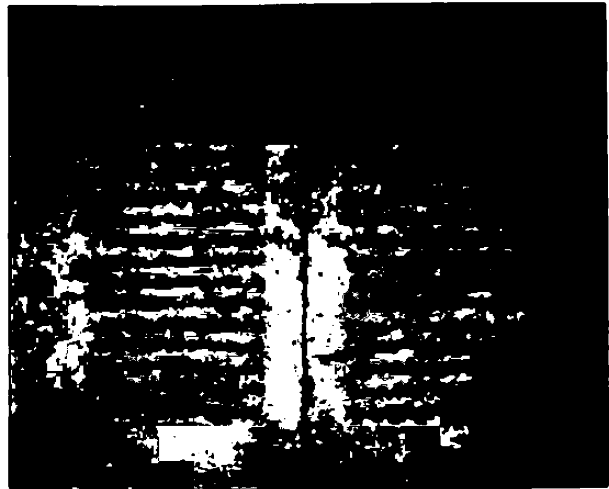


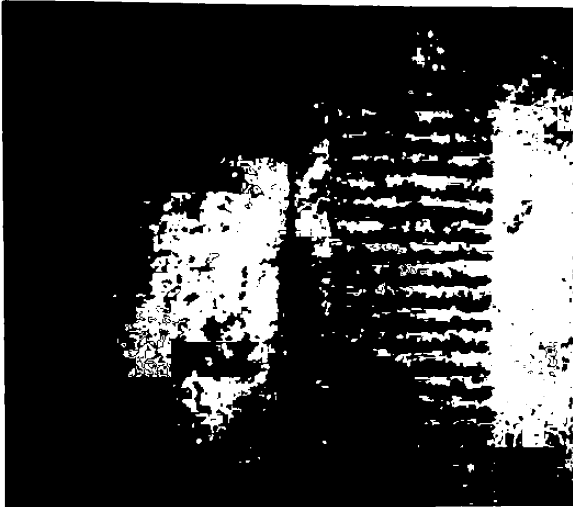




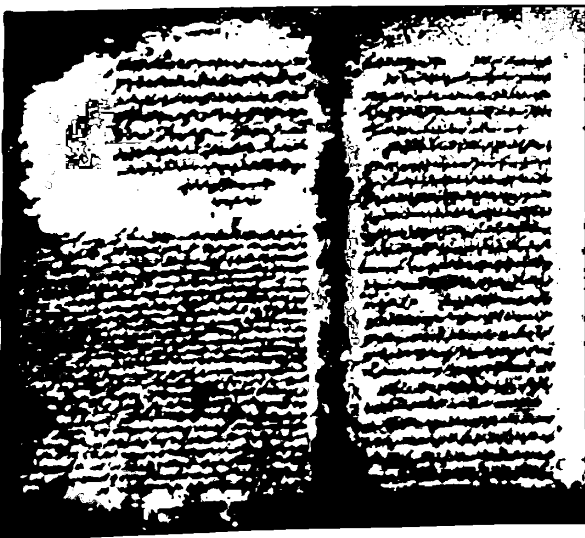


(١٠) صور من النسخ الخطية للـالأمثلة المختلفة.

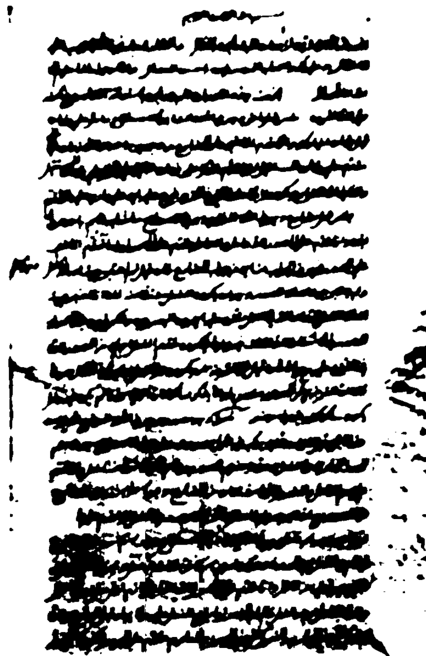


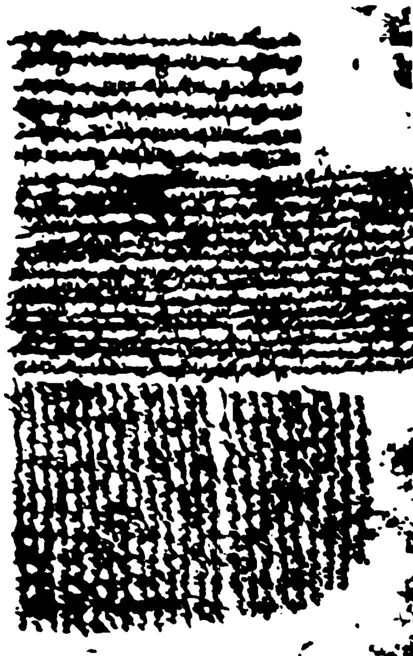






(١١) صور من النسخ الخطية لـ«شرح السروري»

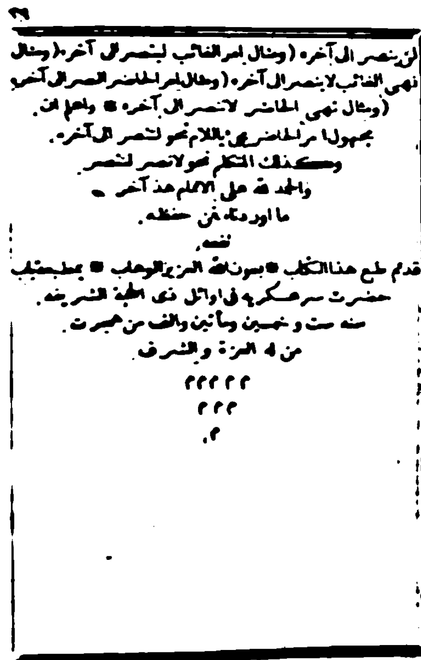






بسم الله الرحمن الرحيم

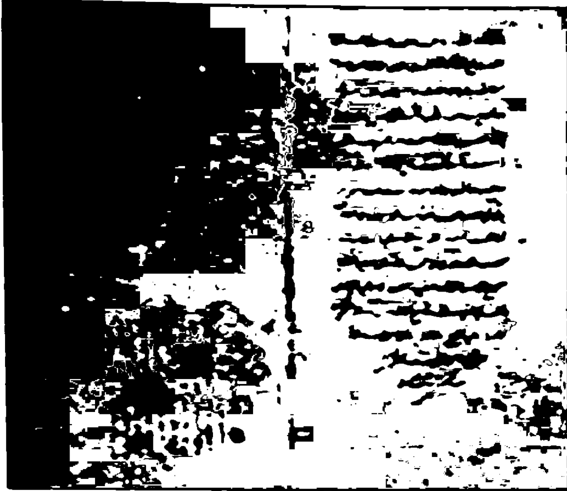
الحمد لله الذي زين أذهان المبتدئين بالمثال * والصلوة
على نبيه النبي بعثه لبيان الأمثال * وعلى آله وأصحابه الموصوفين
بأحسن الخصال * وأنا أرجو منه أعتصم إلى الله لا الأفعال * وبعد
فجمعت هذه الأوراق للمبتدئين باستعانة الله دفع المنفرين
الناظرين (قوله نصر) فعل ماض وهو في اللغة السابق وفي
الاصطلاح ما دل على زمان قبل زمان أخبارك وإنما قدم على
المضارع من وجهين أحدهما أن زمان الماضي مقدم على زمان
المستقبل فلذا قدم الدال على الزمان الماضي على الدال على الزمان
المستقبل والثاني أن المضارع [illegible] زوائد على الماضي فالزائد
فرع [illegible] فلذا قدم الماضي على المضارع (قوله ينصر) فعل
مضارع وهو في اللغة المشابهة وفي الاصطلاح ما شابه الاسم بأحد
حروف أتين وإنما قدم على المصدر لأنه عامل والعامل مقدم على
المعمول * وأما تقديم الماضي على المصدر [illegible]
من

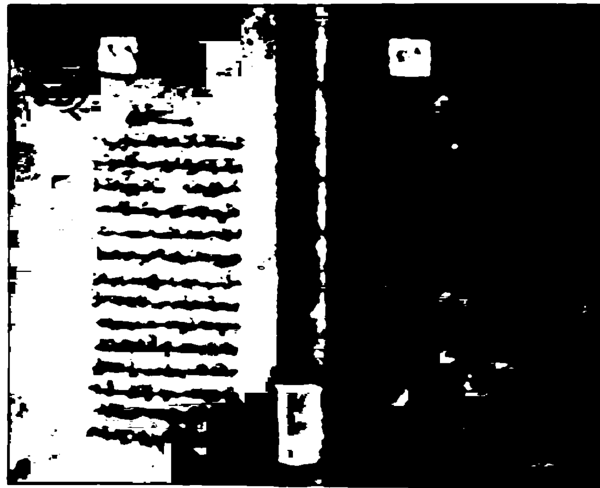


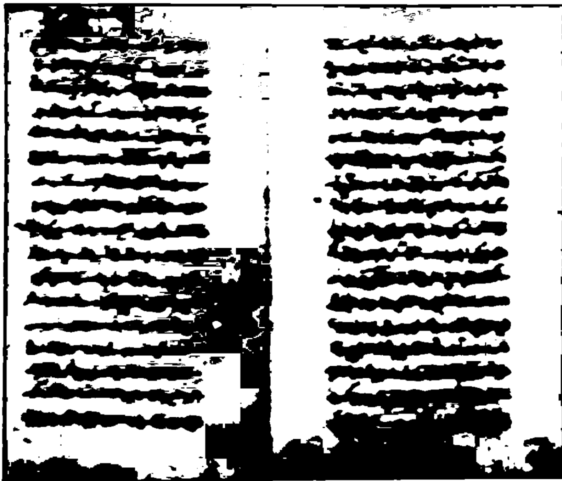
لن ينصر إلى آخره (وقال أمر الغائب لينصر إلى آخره (وقال
نهي الغائب لا ينصر إلى آخره (وقال أمر الحاضر انصر إلى آخره
(وقال نهي الحاضر لا تنصر إلى آخره * واعلم أن
مجهولا من الحاضر يجيء باللام نحو لتنصر إلى آخره.
وكذلك المتكلم نحو لأنصر لننصر.
والحمد لله على الإتمام هذا آخر
ما أوردناه من حفظه.
تمت.
قد تم طبع هذا الكتاب * بعون الله العزيز الوهاب * بمطبعة
حضرت سرعسكريه في أوائل ذي الحجة الشريفة.
سنه ست وخمسين ومائتين وألف من هجرت.
من له العزة والشرف.
٢٢٢٢٢
٢٢٢
٢.

(١٢) صور من النسخ الخطية لـ«أمثلة شرحي»









(١٣) صور من النسخ الخطية لرسالة في أمثلة التصريف

المِفْتاحُ فِي الصَّرْفِ

للجُرْجانيِّ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحَمْدُ للهِ المُفِيضِ الخَيْرَاتِ، الوَاهِبِ البَرَكَاتِ، والصَّلاةُ عَلَى مُحمَّدٍ خَاتَمِ الرِّسالاتِ، صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَعَلَى آلِهِ وأَصْحَابِهِ الطَّيِّبِينَ والطَّيِّبَاتِ، صَلاةً دَائِمةً دَوَامَ الأَرْضِ والسَّمواتِ.

وبعد:

هَذَا كِتابٌ قَلِيلُ الإِفَاضِ، كَثِيرُ المَعَانِي، سَهْلٌ لِلْحِفْظِ، قَرِيبُ التَّناوُلِ، وسَمَّيتُهُ بِـ«المِفْتَاحِ»، رَجاءَ أَنْ أُذْكَر في صَالِحِ دُعاءِ المُؤْمِنِينَ.



[تعريف التصريف:]

اعلمْ: أنَّ التَّصْريفَ «تَفْعِيلٌ» مِنَ «الصَّرْفِ»، وهو أنْ تُصرِّفَ الكَلِمةَ المُفْرَدَةَ[1]، فَتَتَوَلَّدُ مِنْها أَلْفَاظٌ مُخْتَلِفَةٌ، ومَعَانٍ مُتَفَاوِتَةٌ.

الكَلِمُ: مُرَكَّبٌ مِنَ الحُروفِ البَسِيطَةِ بِمُرَاعاةِ الوِلاءِ بَيْنَ تَرْتِيبِ حُرُوفِهِ، وإلَّا صَارَ «مُلْكاً» بالقَلْبِ المُسْتَوِي[2].

ثُمَّ إِنَّه[3] مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ في الصِّحَّةِ والإِعْلالِ، والقَلْبِ والإِبْدالِ، والوَزْنِ والتَّمْثِيلِ.

[الميزان الصرفي:]

وهُوَ أنْ تُقَابِلَ حُرُوفَ الكَلِمَةِ الثُّلاثِيَّةِ[4]: بِالفَاءِ، والعَيْنِ، وَاللَّامِ، وتُكَرِّرَ اللَّامَ

---

(١) قيد بكلمة «المفردة» احترازاً عن المركّب؛ لأن «خمسة عشر» مثلاً لا يَتصرفُ إلى التثنية والجمع، وكذا: «غلام زيد».

(٢) القلب المُستوي: أن يكون حروفُ الثاني مثلَ حروف الأول، نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣]، وبمعنى آخر: هو أن يكون الكلام بحيث إذا قلبته ـ أي: ابتدأتَ به من حرفه الأخير إلى حرفه الأول ـ كان إياه، وسماه بعضهم: ما لا يستحيل بالانعكاس. (أفاده الشيخ نسيم).

(٣) أي: التصريف.

(٤) إنما قال: «الثلاثية»؛ لأنَّ الاسم والفعل لا يكونانِ أقلَّ من ثلاثة أحرفٍ: حرفٌ يُبدأ به، وحرفٌ يُوقف عليه، =

في الرُّبَاعِيِّ مُطْلَقاً[١]، وَكَذَا في الاِسْمِ الخُمَاسِيِّ؛ إِذْ لَا خُمَاسِيَّ فِي الفِعْلِ - لِثِقَلِهِ - أَصْلِيًّا[٢]، وَفِي المُنْشَعِبَةِ[٣] بِمِثْلِهَا، إِلَّا «اضْطَرَبَ» و«ازْدَجَرَ»، فَوَزْنُهُمَا: «افْتَعَلَ» بِالتَّاءِ لا بِالطَّاءِ والدَّالِ.

فَنَقُولُ: «ضَرَبَ» على وَزْنِ: «فَعَلَ» وبنائِهِ وَوِزَانِهِ، و«دَحْرَجَ» مِثَالُ: «فَعْلَلَ»، ولـ«سَفَرْجَل»: «فَعَلَّلٌ» بِتَشْدِيدِ اللَّامِ الأُولى، وَ«أَخْرَجَ» مِثَالَ: «أَفْعَلَ».

وفي البَدَلِ مِنَ الأصْلِ جَازَ فِيهِ المِثَالَانِ، فَمِثْلُ: «كِسَاءٍ»: «فِعَالٌ» أَوْ «فِعَاءٌ»، أَصْلُهُ «كِسَاوٌ»، قُلِبَتِ الوَاوُ هَمْزَةً لِتَطَرُّفِهَا.



= وحرفٌ يُفرق به بين الابتداء والوقف، وأما: «أبٌ» و«أخٌ» و«يَدٌ» و«دَمٌ» فأصلها ثلاثيٌّ: «أبَوٌ»، و«أخَوٌ»، و«يَدَيٌ» و«دَمَيٌ».

(١) أي: في الاسم والفعل.

(٢) قيد بالأصلي لأنَّ المُنْشَعِبَةَ في الخماسية تكون على غير الأصليّ، وإنما نقصت الأفعال عن الأسماء بدرجةٍ لثقلها، وخفَّةِ الأسماء.

(٣) الانشعاب في اللغة: خُروج الغصن من الشجرة.
وفي الاصطلاح: هو الأبنية المتفرّعة على أصلٍ؛ إمّا بإلحاقِ حرفٍ، وإما بتكريرِه، نحو: «أكْرَمَ» و«قَطَّعَ».
المرادُ بـ«المنشعبة»: المزيدة على الأصول الثلاثية أو الرباعية، وبقوله: «بمثلها»: أي: نزيد في الميزان «فعل» ما زاد في الكلمة على الأصول وفي ترتيبها وحركاتها.

أبنية الأسماء

أَبْنِيَةُ الأَسْمَاءِ[1]: ثُلَاثِيٌّ، وَرُبَاعِيٌّ، وخُمَاسِيٌّ.

أبنية الثلاثي

فَلِلثُّلاثِيِّ عَشَرَةُ أَبْنِيَةٍ، والقِسْمَةُ تَقْتَضِي اثْنَيْ عَشَرَ بِنَاءً[2]، سَقَطَ «فِعُلٌ» بِكَسْرِ الفَاءِ وضَمِّ العَيْنِ، و«فُعِلٌ» بِضمِّ الفَاءِ وَكَسْرِ العَيْنِ، وقَدْ جَاءَ «حِبُكٌ» وَ«دُئِلٌ»[3]، وهُمَا نَادِرَانِ، فَلا يَكُونَانِ أَصْلاً في الوَزْنِ.

فَالعَشَرَةُ الأَبْنِيَةِ في الاِسْمِ وَالصِّفَةِ على:

(١) «فَعْلٍ»: كـ«كَلْبٍ» في الاِسْمِ، وَ«سَهْلٍ» في الصِّفَةِ.

(٢) و«فَعَلٍ»: كَـ«فَرَسٍ» في الاِسْمِ، و«حَسَنٍ» في الصِّفَةِ.

(٣) و«فَعُلٍ»: كَـ«رَجُلٍ» في الاِسْمِ، و«نَطُقٍ» في الصِّفَةِ.

(٤) و«فَعِلٍ»: كَـ«كَبِدٍ» في الاِسْمِ، و«حَذِرٍ» في الصِّفَةِ.

(٥) و«فُعُلٍ»: كَـ«عُنُقٍ» في الاِسْمِ، و«جُنُبٍ» في الصِّفَةِ.

---

(١) مذهب سيبويه والجمهور: أنَّ الرباعي والخماسيَّ من الأسماء صنفان مستقلَّان غير الثلاثي، وقال الفراء والكسائي: بل أصلهما الثلاثي، فالرباعي فيه حرفٌ زائد، والخماسي فيه حرفان زائدان.

(٢) لاستثقال الخروج من الكسرة إلى الضمَّة، ومن الضمَّة إلى الكسرة، ولا يوجد هذان في كلامهم إلا نادراً.
قال الميداني في «نزهة الطرف» (ص ٥-٦): هي في الحقيقة اثنا عشر بناءً، وذلك أنَّ للفاء ثلاثة أحوالٍ، وهي: الفتحةُ والضمةُ والكسرة، وللعين أربعة أحوالٍ: الفتحة والضمة والكسرة والسكون، فهذه ثلاثة في أربعة فيكون اثني عشر بناءً.
فنبدأ بالفاء المفتوحة فنُصرفها في الأربعة الأوجه في العين، فيخرج: «فَعَلٌ»، «فَعُلٌ»، «فَعِلٌ»، «فَعْلٌ»؛ فهذه أربعة. ونضمّ الفاء ونصرفها في الأربعة الأوجه، فيخرج: «فُعَلٌ»، «فُعُلٌ»، «فُعِلٌ»، «فُعْلٌ»، فهذه أربعة أخرى. ونكسر الفاء، فيخرج: «فِعَلٌ»، «فِعُلٌ»، «فِعِلٌ»، «فِعْلٌ». فهذه اثنا عشر بناءً، إلّا أنَّ المستعمل عشرةٌ، والباقي مهمل، وهما: «فُعِلٌ» و«فِعُلٌ». اهـ.

(٣) «الحِبُكُ» بكسر الحاء المهملة وضمِّ الباء: طرائق النجوم، أصلُه: حُبُك بضمتين، وواحدتها حِباك وحبيكة.
و«دُئِل»: هو اسم لدُوَيْبَةٍ شبيهةٍ بابن عِرْسٍ، وبها سميت القبيلةُ.

(٦) و«فُعَلٍ»: كـ«صُرَدٍ»[١] في الاِسْمِ، و«خُتَعٍ»[٢] في الصِّفَةِ.

(٧) و«فُعْلٍ»: كـ«قُفْلٍ» و«بُرْدٍ» و«قُرْطٍ»[٣] في الاِسْمِ، و«حُلْوٍ» و«مُزٍّ»[٤] في الصِّفَةِ.

(٨) و«فِعْلٍ»: كـ«حِمْلٍ» في الاِسْمِ، و«نِقْضٍ» في الصِّفَةِ.

(٩) و«فِعِلٍ»: كـ«إِبِلٍ» في الاِسْمِ، و«إِبِدٍ»[٥] في الصِّفَةِ.

(١٠) و«فِعَلٍ»: كـ«عِنَبٍ» في الاِسْمِ، و«سِوًى»[٦] في الصِّفَةِ.

أبنية الرُّباعي

وللرُّباعيِّ خمسةُ أَبْنِيَةٍ في الاِسْمِ والصِّفَةِ على:

(١) «فَعْلَلٍ»: كـ«ثَعْلَبٍ» في الاِسْمِ، و«سَلْهَبٍ»[٧] في الصِّفَةِ.

(٢) و«فِعْلِلٍ»: كـ«زِبْرِجٍ»[٨] في الاِسْمِ، و«خِرْمِلٍ»[٩] في الصِّفَةِ.

---

(١) الصُّرَد: طائر من نَوع الغِربان، حجمُه فوق العصفور يصيد العصافير، نهى النبي ﷺ عن قتله دَفعاً للطِّيَرَة؛ لأن العرب كانت تَتطَيَّرُ من صَوتِه وتقْتُلُه. انظر: «المصباح».

(٢) يقال: «دليلٌ خُتَعٌ»: أي: رجل ماهر بالدلالة، عارف لِلطرق. «شمس العلوم».

(٣) «القُفْلُ» بالضم: شجرٌ حِجازِيٌّ، والحديدُ الذي يُغْلَقُ به البابُ، وهو المشهور، جمعه: «أقفالٌ» و«أقْفُلٌ».
و«البُرْدُ» بالضم: ثَوبٌ مُخَطَّطٌ، جمعُه: «أبْرادٌ» و«أبْرُدٌ»، وأكْسِيةٌ يُلْتَحَفُ بها، الواحِدةُ بهاءٍ.
و«القُرْطُ»: ما يُعَلَّقُ في شَحْمَةِ الأُذُنِ، جمعه: «قِراطٌ» و«أَقْراط» و«قِرَطَةٌ». انظر: «التاج».

(٤) يقال: «شراب مُزٌّ» أي: طعمُه بين الحَلاوة والحموضةِ. «شمس العلوم».

(٥) يقال: «أتانٌ وأمةٌ إِبِدٌ»: وَلُودٌ، و«أتَانٌ إِبِدٌ»: في كلِّ عامٍ تَلِد، و«الإِبِدُ»: الأَمَةُ، والأتانُ المُتَوَحِّشَة. «القاموس».

(٦) يقال: «مَكانٌ سُوًى» و«سِوًى» بضم السين وكسره: أي: عَدْلٌ ووسطٌ فيما بين الفريقَين، ومنه قوله تعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨]، قال ابنُ سِيدَه: ﴿مَكَانًا سُوًى ﴿٥٨﴾﴾ أي: مَعْلَمٌ، وهو الأثرُ الَّذي يُستدلُّ به على الطَّريقِ، وتقديره: ذُو مَعْلَم يُهْتَدَى به إليه، وقال الرَّاغب في «المفردات»: «مَكانٌ سِوًى» و«سُوًى»: مُسْتَوِ طَرَفاهُ، يُستعمَل وصفاً وظَرْفاً، وأصلُ ذلك مصدرٌ.
قال الفرَّاءُ: وأكثرُ كَلامِهم بالفتح إذا كان بمعنى نَصَفٍ وعَدْلٍ، فَتَحُوه ومَدُّوه، والكسْرُ مع الضمِّ عَرَبيَّان، وقُرِئَ بهما. انظر: «التاج».

(٧) «السَّلْهَبُ»: الطَّويل، ومن الخَيلِ: ما عَظُم وطَالَ عِظَامُه، جمعه: «سَلاهِبَةٌ»، واختُلِف في هذه المادَّةِ، فقيل: إنَّها رُباعِيَّةٌ، وقيل: الهاءُ زائدة.

(٨) «الزِّبْرِجُ» بالكسر: الزِّينةُ من وَشْيٍ أو جوهرٍ، والذَّهبُ، والسَّحابُ الرَّقيقُ فيه حُمْرةٌ.

(٩) «الخِرْمِلُ»: المرأةُ الحَمْقاءُ، أو الرَّعْناءُ، أو العجوزُ المُتَهَدِّمَةُ، والكثيرُ من الناس.

(٣) و«فِعْلَلٍ»: كـ«دِرْهَم» في الاِسْم، و«هِجْرَع»[١] في الصِّفَةِ.
(٤) و«فُعْلُلٍ»: كَـ«بُرْثُنٍ»[٢] في الاِسْمِ، و«جُرْشُعٍ»[٣] في الصِّفَةِ.
(٥) و«فِعَلٍّ»: كَـ«قِمَطْرٍ»[٤] في الاِسْم.
وَزَادَ الأَخْفَشُ بِنَاءً سَادِساً، وَهو «فُعْلَلٌ»، كـ«جُنْدَبٍ»[٥].

أبنية الخماسي

وَلِلخُمَاسِيِّ أَرْبَعةُ أَبْنِيةٍ فِي الاِسْمِ وَالصِّفةِ عَلَى:
(١) «فِعْلَلٍ»: كَـ«قِرْطَعْبٍ»[٦] في الاِسْمِ، و«جِرْدَحْلٍ»[٧] في الصِّفَةِ.
(٢) و«فَعْلَلِلٍ»: كَـ«قَهْبَلِسٍ»[٨] في الاِسْم، و«جَحْمَرِشٍ»[٩] في الصِّفَةِ.
(٣) و«فَعَلَّلٍ»: كَـ«سَفَرْجَلٍ» و«فَرَزْدَقٍ»[١٠] اسْماً، و«سَمَهْدَرٍ»[١١] صِفَةً.
(٤) و«فُعَلِّلٍ»: كَـ«قُذَعْمِلٍ» اسْماً، للجَمَلِ الضَّخْمِ[١٢]، و«خُبَعْثِنٍ» للجَمَلِ الضَّخْمِ صِفَةً.
وحُكِيَ بِنَاءٌ خَامسٌ، وهو: «فُعَلْلَلٌ»: كـ«هُمَيْسَع»[١٣].
ولا يَتَوالى في كَلَام العَرَبِ أَرْبَعةُ أَحْرُفٍ مُتحرِّكَاتٍ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَحْذُوفاً مِنْهُ شَيْءٌ، نَحْوُ: «هُدَبِدٌ»، و«عُلَبِطٌ»، و«جَنَدِلٌ»[١٤]، والأصلُ: هُدَابِدٌ، وعُلَابِطٌ، وجَنَادِلٌ.



(١) «الهِجْرَعُ»: الأَحْمَقُ، والطويلُ المَمْشُوقُ، والمجنونُ، والطويلُ الأَعْرَجُ، والكلبُ السَّلُوقِيُّ الخفيفُ.
(٢) «البُرْثُنُ»: الكَفُّ مع الأصابعِ، ومِخْلَبُ الأسد، أو هو للسَّبُعِ كالإِصْبعِ للإنسان.
(٣) «الجُرْشُعُ»: العظيمُ من الإِبِلِ والخيل، أو العظيمُ الصَّدْرِ، المُنْتَفِخُ الجَنْبَيْنِ.
(٤) «القِمَطْرُ»: الجَمَلُ القويُّ الضَّخم، والرجلُ القصير، وما يُصانُ فيه الكُتُبُ.
(٥) «الجُنْدُبُ» و«الجُنْدَبُ» و«الجِنْدَبُ»: نوعٌ من الجَراد.
(٦) «قِرْطعبٌ»: الشيء التافهُ الحقير، يقال: «مَا عندَهُ قِرْطَعْبَةٌ، وقُرْطُعْبَةٌ، وقُرَطْعَبَةٌ»: لا قليلٌ ولا كثيرٌ، و«ما عَلَيهِ قِرْطَعْبَةٌ»: قطعةُ خِرْقةٍ، أو شيءٌ.
(٧) «الجِرْدَحْلُ»: الوادي، والضَّخْمُ من الإِبِلِ.
(٨) «القَهْبَلِسُ»: الذَّكر، أو العظيمُ الغليظُ، والقَمْلَةُ الصغيرةُ، والمرأةُ الضخمةُ، والأبيضُ تَعْلوهُ كُدْرَةٌ.
(٩) «الجَحْمَرِشُ»: العَجُوزُ الكبيرةُ، والمرأةُ السَّمِجَةُ.
(١٠) «الفَرَزْدَقُ»: جمع فَرَزْدَقة: وهي القِطعَةُ مِنَ العجينِ، وبه سُمِّيَ الشاعر الفَرَزْدق، واسمه هُمام بن غالب.
(١١) «السَّمَهْدَرُ»: السمينُ، والذَّكَرُ، ومن البِلادِ: الواسِعُ، ومن الأرضِ: البعيدةُ المُضِلَّةُ الواسعة.
(١٢) و«القُذَعمِل» أيضاً: المرأةُ القصيرةُ الخَبِيثَةُ، وقيل: الأفعى العظيمة، وقيل: لم يأت هذا الوزن إلا صفةً.
(١٣) «الهُمَيْسَعُ»: القويُّ الذي لا يُصْرَعُ، والطَّويلُ، ووالدُ جُمَيْرَ بن سبإٍ، فهو اسم أيضاً.
(١٤) «الهُدَبِدُ»: اللَّبَنُ الخاثِرُ جدًّا، و«العُلَبِطُ»: الضَّخمُ، والقَطيعُ من الغَنَمِ، واللَّبَنُ الخاثِرُ، وكلُّ غليظٍ، ونِقَلُ =

أبنية الأفعال

أَبْنِيَةُ الأفعالِ: ثُلاثِيٌّ، ورُباعِيٌّ.

فالثُّلاثيُّ يَنْقَسِمُ إِلَى سَبْعَةِ أَبْوابٍ، وَهِيَ: الصَّحِيحُ، والمُضَاعَفُ، والمَهْمُوزُ، والمِثَالُ، والأَجْوَفُ، والنَّاقِصُ، واللَّفِيفُ.

فصل في أبنية الفعل الثلاثي

لِلثُّلاثِيِّ ثَلاثَةُ أَبْنِيَةٍ: «فَعَلَ»، و«فَعِلَ»، و«فَعُلَ».

[«فَعَلَ»:]

أَمَّا بِفَتْحِ العَينِ: فمُضَارِعُه: «يَفْعِلُ»، مُتَعدِّياً وَلَازِماً، كـ«ضَرَبَ، يَضْرِبُ»، و«جَلَسَ، يَجْلِسُ»، و«نَفَرَ، يَنْفِرُ»، و«عَثَرَ، يَعْثِرُ».

○ وَيَجِيءُ عَلَى «يَفْعَلُ» بالفَتْحِ، مَا كان عَيْنُهُ أو لَامُهُ حَرْفاً مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ، وهي: الهَمْزَةُ والهَاءُ، والحَاءُ والخَاءُ، والعَيْنُ والغَيْنُ، كـ«سَأَلَ، يَسْأَلُ»، و«قَرَأَ، يَقْرَأُ»، و«وَهَبَ، يَهَبُ»، و«سَنَحَ، يَسْنَحُ»[1]، و«سَلَخَ، يَسْلَخُ»، و«مَنَعَ، يَمْنَعُ»، و«طَغَى، يَطْغَى».

ونَحْوُ: «نَكَحَ، يَنْكِحُ»، و«دَخَلَ، يَدْخُلُ»، و«وَعَدَ، يَعِدُ»، و«صَبَغَ، يَصْبُغُ» لا تقاسُ فتحتُهُ.

و«أَبَى، يَأْبَى» شَاذٌّ، و«رَكَنَ، يرْكَنُ» لغةٌ مُتَدَاخِلةٌ، ماضِيهِ من «رَكَنَ، يَرْكُنُ»، ومضارِعُهُ من «رَكِنَ، يَرْكَنُ».

○ [ويجيء على «يَفْعُلُ» بالضمِّ، متعدِّياً ولازِماً، مثلُ: «قَتَلَ، يَقْتُلُ»، و«خَرَجَ، يَخْرُجُ»][2].

= الشخصِ، وضعفُ البصرِ، و«الجنادِل»: الحجارة، و«الجُنَدِل» بفتح النون وكسر الدال: الموضع فيه حجارةٌ، فهو منقوصٌ من «جَنادِل».

(١) يقال: «سَنَحَ لي رَأْيٌ»: عَرَضَ، و«سَنَح بكذا»: عَرَّضَ تعريضاً ولم يُصَرِّحْ، و«سَنَحَ الظَّبْيُ»: إذا مَرَّ من مَيَاسِرِك إلى مَيَامِنِك، وهو ضِدُّ «بَرَحَ»، وفي المثل: «مَنْ لي بالسَّانِحِ بَعْدَ البارِحِ؟» أي: بالمُبارَكِ بعد الشُّؤْم.

(٢) زيادة من «شمس العلوم»: (١/ ٩٦).

[«فَعِلَ»:]

وأمَّا «فَعِلَ» بِكَسْرِ العَيْنِ، فَمُضارِعُهُ «يَفْعَلُ» بِالفَتْحِ، كـ«عَلِمَ يَعْلَمُ»، و«سَمِعَ، يَسْمَعُ»، و«فَرِحَ، يَفْرَحُ».

وبِالكَسْرِ: كـ«حَسِبَ، يَحْسِبُ»، و«نَعِمَ، يَنْعِمُ»(١)، وَ«يَئِسَ، يَيْئِسُ»(٢)، على أنَّ الفتحَ لغة فيهنَّ(٣).

ونحوُ: «وَمِقَ، يَمِقُ»(٤)، وَ«وَفِقَ، يَفِقُ»(٥)، و«وَرِعَ، يَرِعُ»، لَمْ يُرْوَ فِيهَا الفَتْحُ(٦).

ونحو: «فَضِلَ، يَفْضُلُ»، يُرْوَى فِيهَا الضَّمُّ، وَهُوَ شَاذٌّ(٧).

[«فَعُلَ»:]

وأمَّا «فَعُلَ» بضمِّ العينِ، فمُضارعُه «يَفْعُلُ» بِالضَّمِّ لا غَيْرُ، كـ «كَرُمَ، يَكْرُمُ»،

---

(١) في «نَعِمَ»: ثلاثُ لُغاتٍ، والذي في «الصِّحاح»: «نَعُمَ الشَّيْءُ»: صار ناعِماً لَيِّناً، وكَذَا: «نَعِمَ، يَنْعَمُ» مثال: «حَذِرَ، يَحْذَرُ»، وفيه لُغةٌ ثالثة مركَّبة بينهما: «نَعِمَ، يَنْعُمُ» مثل: «فَضِلَ، يَفْضُلُ»، ولُغةٌ رابعةٌ: «نَعِمَ، يَنْعِمُ»، بالكسر فيهما، وهو شاذٌّ.

قال ابنُ جِنِّي: «نَعِمَ» في الأصل ماضي: «يَنْعَمُ»، و«يَنْعُمُ» في الأصل مضارع: «نَعُمَ»، ثمَّ تداخلَتِ اللُّغتانِ، فاسْتَضَافَ من يقولُ: «نَعِمَ» لُغةَ من يقولُ: «يَنعُمُ»، فحدَثَتْ هُنالك لغةٌ ثالثةٌ.

وحكى ابنُ قُتَيْبَةَ عن سيبَوَيْهِ: أنَّه يُقالُ: «نَعِمَ، يَنْعُمُ» بالضَّمِّ، كـ«فَضِلَ، يَفْضُلُ»؛ قال السُّهَيْلِيُّ: وهو غَلَطٌ، ومنْ تَأمَّلَ «كتاب سيبويه» تَبيَّنَ له أنَّه لم يَذْكُرِ الضمَّ إلا في «فَضِلَ، يَفْضُلُ».

(٢) قال سِيبَوَيْهِ: وهذا عِندَ أصحابنا إنَّما يَجِيءُ على لُغَتَيْنِ، يعني: «يَئِسَ، يَيْأَسُ» و«يأس، يَيْئِسُ» لُغَتانِ، ثم رُكِّب منهما لغةٌ.

(٣) وَرَدَ أحدَ عشرَ فِعلاً تُكسر عينُها في الماضي، ويجوز الكسرُ والفتحُ في المُضارع، وهي: «بَئِسَ» بالباء الموحدة، و«حَسِبَ»، و«وَبِقَ» أي: هَلَك، و«وَحِمَتِ الحُبْلَى»، و«وَحِرَ صَدْرُه» و«وَغِرَ» أي: اغتاظ فيهما، و«وَلِغَ الكَلْبُ»، و«وَلِهَ» و«وَهِلَ» أي: اضطَرب فيهما، و«يَئِس منه»، و«يَبِسَ الغُصْنُ». انظر: «شذا العَرف».

(٤) «وَمِقَه، يَمِقُه»: أحبه. و«التَّوَمُّق»: التَّوَدُّد، و«المِقة»: المَحَبَّةُ.

(٥) «وَفِقَ، يَفِقُ»: صَادَفه مُوافِقاً، وهو مِن التَّوفيق.

(٦) لم يَرِدْ في اللُّغة ما يجب كسرُ عينِه في الماضي والمُضارعِ إلَّا ثلاثةَ عشرَ فعلاً، وهي: «وَثِقَ به»، و«وَجِدَ عليه» أي: حَزِن، و«وَرِثَ المالَ»، و«وَرِعَ عن الشُّبُهات»، و«وَرِكَ»: أي: اضطجع، و«وَرِمَ الجرحُ»، و«وَرِيَ المُخُّ» أي: اكْتَنَزَ، و«وَعِقَ عليه» أي: عَجِلَ، و«وَفِقَ أمْرَه» أي: صَادفه مُوافِقاً، و«وَقِهَ له» أي: سَمِع، و«وَكِمَ» أي: اغتمّ، و«وَلِيَ الأمرَ»، و«وَمِقَ الشيءَ» أي: أحَبَّه. انظر: «شذا العَرف».

(٧) قال صاحب «متعة الطرف»: أمَّا: «فَضِلَ، يَفْضُلُ»، و«نَعِمَ، يَنْعُمُ»، و«حَضِرَ، يَحْضُرُ»، و«نَكِلَ، يَنْكُلُ»، و«شَمِلَ، يَشْمُلُ»، و«فَرِغَ يَفْرُغُ»، و«دِمْتَ، تَدُومُ»، و«مِتَّ، تَمُوتُ»، ونحوُها فمِن تداخُلِ اللُّغاتِ.

و«شَرُفَ، يَشْرُفُ»(١)، وَلَا يَتَعَدَّى فِي هَذَا البَابِ إِلَّا قَوْلُهُمْ: «رَحُبَتْكَ الدَّارُ»(٢).

المُضَاعَف

المُضَاعَفُ مِنَ الثُّلاثِيِّ: مَا كَانَ عَيْنُهُ وَلَامُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ مُدْغَمٍ، كـ «سَرَّ»، و«فَرَّ»، إِلَّا إِذَا اتَّصَلَ بِهِ تَاءُ الضَّمِيرِ في نَحْوِ: «سَرَرْتُ».

ومِنَ الرُّباعيِّ: مَا كَانَ فَاؤُهُ وَلَامُهُ الأُولى مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، وعينُهُ ولَامُهُ الثَّانِيَةُ كذَلِكَ، غيرَ مُدْغَمٍ، للفَاصِلِ بيْنَ المِثْلَيْنِ، كـ«زَحْزَحَ»، وَ«زَلْزَلَ». ويُسَمَّى: مُطَابَقاً أَيْضاً.

فلِلثُّلاثيِّ منه ثَلاثةُ أَبْنِيَةٍ:

(١) «فَعَلَ»: بِفَتْحِ العَيْنِ في المَاضِي، وضَمِّهِ في المُضَارِعِ، كـ«سَرَّ، يَسُرُّ».

(٢) أو كَسْرِهِ في المُضَارِعِ، كـ«فَرَّ، يَفِرُّ».

(٣) و«فَعِلَ»: بِكَسْرِ العَيْنِ في المَاضِي، وفَتْحِه في المُضَارِعِ، كَـ«عَضَّ، يَعَضُّ».

ولا يجيءُ «فَعُلَ» بِضَمِّ العينِ في الماضي، إلَّا في قَوْلِهِم: «حَبَّ، يَحُبُّ»، أَصْلُهُ: حَبُبَ، شَاذٌّ.

المَهْمُوز

المَهْمُوزُ: ما حَلَّتْ بِفَائِهِ، أَوْ عَيْنِهِ، أَوْ لَامِهِ هَمْزَةٌ.

○ المَهْمُوزُ الفَاءِ، يُقَالُ لَهُ: القطعُ.

○ والمَهْمُوزُ العَيْنِ، يُقَالُ لَهُ: النَّبرُ.

---

(١) هذا البابُ للأوصافِ الخَلْقِيَّةِ، وهي التي لها مُكثٌ، ولَكَ أنْ تُحَوِّلَ كُلَّ فِعْلٍ ثلاثيٍّ إلى هذا الباب للدَّلالةِ على أنَّ معناه صارَ كالغَرِيزَةِ في صاحِبِه.

ومثله: «حَسُنَ، يَحْسُنُ»، و«وَسُمَ، يَوْسُمُ»، و«يَمُنَ، يَيْمُنُ»، و«أَسُلَ، يَأْسُلُ»، «ولَؤُمَ، يَلْؤُمُ»، و«جَرُؤَ، يَجْرُؤُ»، و«سَرُوَ، يَسْرُو».

ولم يَرِدْ مِن هذا البابِ يائيُّ العينِ إلَّا لفظة «هَيُؤَ»: صار ذا هَيْئَةٍ، ولا يائيُّ اللام وهو متصرِّفٌ إلا «نَهُوَ»: مِن «النُّهية» بمعنى: العَقْل، ولا مُضاعفاً إلا قليلاً، كـ«شَرُرْتَ» مُثلَّثَ الرَّاء، و«لَبُبْتَ» بضمِّ العينِ وكسرِها، والمضارعُ «تَلَبُّ» بفتح العين لا غَيْرُ.

(٢) قوله: «رَحُبَتْكَ الدَّارُ»: فـ«رَحُبَ» ليس متعدِّياً فيه إلى المفعول به - وهو الكاف - حقيقةً، وإنما على التَّوَسُّعِ، وذلك بحذف الخافِضِ، والأصل: «رَحُبَتْ بِكَ الدَّارُ»، أو على تضمين «رَحُبَ» معنَى «وَسِعَ»، ومثلُه قولُ عليٍّ رضي الله عنه: «إنَّ بِشراً قَدْ طَلَعَ اليَمَنَ»، بتضمين «طَلَعَ» معنى «بَلَغَ».

○ والمَهموزُ اللَّامِ، يُقَالُ لَهُ: الهَمْزُ[١].

ـ فالمَهْمُوزُ الفَاءِ يَجِيءُ مِنْ خَمْسَةِ أبوابٍ، نحو: «أخَذَ، يَأخُذُ»، و«أدَبَ، يَأدِبُ»، و«أبَى، يَأبَى»[٢]، و«أرِجَ، يَأرَجُ»[٣]، و«أسُلَ، يَأسُلُ»[٤].

ـ والمَهْمُوزُ العينِ يَجِيءُ مِنْ ثَلَاثَةِ أبْوابٍ، نَحْو: «نَأى، يَنْأى»، وَ«يَئِسَ، يَيْأَسُ»، و«لَؤُمَ، يَلْؤُمُ».

ـ والمَهْمُوزُ اللَّامِ يَجِيءُ مِنْ أرْبَعةِ أبْوابٍ، نَحْوُ: «هَنَأَ، يَهْنِئُ»[٥]، و«سَبَأَ، يَسْبَأُ»[٦]، و«صَدِئَ، يَصْدَأُ»[٧]، وَ«جَرُؤَ، يَجْرُؤُ»[٨].

المِثَال

المِثَالُ: هو ما حَلَّتْ بِفَائِهِ وَاوٌ أوْ يَاءٌ، نَحْوُ: «وَعَدَ» و«يَسَرَ».

وتخريجُهما على التَّضمين أوْلى؛ لأنه مقيسٌ عند كثير مِن النُّحاة، بخلاف الحذفِ والإيصالِ؛ فإنه شاذٌ عندهم، حتى قال الرضيُّ في «شرح الشافية»: وقولُ المؤلِّف: «أي: رَحُبَتْ بِكَ» فيه تَعَسُّفٌ لا معنًى له. انظر تفصيل ذلك في: «متعة الطرف».

(١) وسماه الميداني في «نزهة الطرف»: المهموز الأول: الفاء، والمهموز الأوسط: العين، والمهموز العَجُز: اللام.

(٢) هذا المثال أولى من تمثيل صاحب «مراح الأرواح» بقوله: «أهَبَ، يَأهَبُ».

(٣) يقال: «أرِجَ الطِّيبُ» أي: فاحَ عبيرُه ورائحتُه.

(٤) يقال: «أسِيلُ الخَدِّ» أي: لَيِّنُ الخَدِّ طويلُه.

(٥) «هَنَأ، يَهْنِئُ»: أي: إذا أعطى.

قال الشيخ نسيم في «متعة الطرف»: قد تتبَّعتُ مَوادَّ هذا النَّوع في «القاموس» فلم أظفر بنظيرٍ للمذكور، إلا قولَهم: «خَطَأ، يَخطِئُ»، وامَّا «بَرَأ، يَبْرُؤُ» فقد نَقَلَه الأزهريُّ في «التهذيب» عن الزَّجاج ثم نقل قولَه: ولم نجد فيما لامه همزة «فَعَلْتُ أفْعُلُ»، وقد استقصى العلماءُ باللُّغةِ هذا فلم يَجِدُوا إلَّا في هذه الحروف، ثم ذكر: «قَرَأْتُ، أقْرُؤُ»، و«هَنَأْتُ البعيرَ، أهْنُؤُه».

والحاصلُ: أنه كان ينبغي الاقتصارُ على ثلاثة أبوابٍ، مع التَّنبيه على شذوذ: «هَنَأَ، يَهْنِئُ».

واعلم: أنَّ مهموز اللام بالمعنى الأعمّ الذي يشمل المعتلَّ قد جاء مِن خمسة أبوابٍ: الثلاثة المذكورة وبابَي: «نصَر» و«ضرَب»، فالأوَّل نحو: «ساءَ، يَسُوءُ»، و«ناءَ، يَنُوءُ»، و«باءَ يَبُوءُ»، والثاني نحو: «جاءَ، يَجِيءُ»، و«فاءَ، يَفِيءُ»، و«قاءَ، يَقِيءُ». اهـ.

(٦) تقول: «سَبَأْتُ الخَمْرَ، أسْبَؤُهَا، سَبْئاً وسِبَاءً»: إذا اشْتَرَيْتَها لتشربها. و«السَّبِيئَةُ»: الخمر.

(٧) يقال: «صَدِئَ الحديدُ»: غطَّاه الوسخُ وعلاه.

(٨) «الجُرْأةُ»: الشَّجاعةُ.

ثُمَّ المثالُ يجيءُ من خَمسةِ أبوابٍ: كـ«وَعَدَ، يَعِدُ»، و«وَضَعَ، يَضَعُ»، و«وَجِلَ، يَوْجَلُ»[١]، و«وَرِثَ، يَرِثُ»، و«وَسُمَ، يَوْسُمُ»، و«وَجَدَ، يَجُدُ» لُغَةٌ عامِرِيَّةٌ[٢].

الأجوف

الأَجْوَفُ: هو ما كان عَيْنُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ، كـ«قَالَ» و«بَاعَ».

يُقَالُ لَهُ: أَجْوَفُ؛ لِخُلُوِّ جَوْفِهِ مِنَ الحَرْفِ الصَّحِيحِ، أَوْ لِوُقُوعِ حَرْفِ العِلَّةِ في جَوْفِهِ، ويُقَالُ لَهُ: ذُو الثَّلَاثَةِ أَيْضاً؛ لِصَيْرُورَتِهِ على ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ في المُتَكَلِّمِ، كـ «قُلْتُ».

وَلَهُ ثَلاثَةُ أَبْنِيَةٍ[٣]:

(١) «فَعَلَ، يَفْعُلُ»، كـ «قَالَ، يَقُولُ».

(٢) و«فَعَلَ، يَفْعِلُ»، كـ«بَاعَ، يَبِيعُ».

(٣) و«فَعِلَ، يَفْعَلُ»، كـ«خَافَ، يَخَافُ»[٤].

ونحو: «فَعُلَ، يَفْعُلُ»، كـ«طَالَ، يَطُولُ» شَاذٌّ.

النَّاقِص

النَّاقِصُ[٥]: هُوَ ما كَانَ لَامُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ، واواً كَانَ أَوْ ياءً، كـ «دَعَا» وَ«رَمَى».

وَيُقَالُ لَهُ: ذُو الأَرْبَعَةِ؛ لِصَيْرُورَتِهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ في المُتكلِّمِ، وَهُوَ «دَعَوْتُ» و«رَمَيْتُ».

---

(١) قوله: («وَجِلَ، يَوْجَلُ»): أي: خاف، مِن المثال الواويّ.

(٢) أي: لا يَجيءُ من «فَعَلَ، يَفْعُلُ» إلَّا «وَجَدَ، يَجُدُ» في لُغَةِ بني عامرٍ، فحُذِفَ الواوُ في «يَجُدُ» في لُغَتِهِم؛ لِثِقَلِ الواوِ مع ضَمِّ ما بعدَها، وقيل: هذه لُغَةٌ ضعيفةٌ، فَأُتْبِعَ لـ«يَعِدُ» في الحذف.

وقال الفيومي: ووجهُ سقوط الواو على هذه اللُّغة وقوعُها في الأصل بين ياءٍ مفتوحةٍ وكسرةٍ، ثم ضُمَّتِ الجيمُ بعدَ سقوط الواو مِن غيرِ إعادتها؛ لعدم الاعْتِدادِ بالعارِض.

(٣) وهذه الثلاثة سُمِّيَتْ بـ: دَعَائِمِ الأبوابِ.

(٤) وشرطُه أن يكونَ في الباب الأوَّل -كـ«قَالَ، يَقُولُ»- واوِيًّا، فإنه مِن: «القَول»، فعينُه واوٌ، وفي الباب الثَّاني -كـ«بَاعَ، يَبِيعُ»- يائِيًّا، فإنه مِن: «البَيع»، فعينُه ياءٌ، وأمَّا البابُ الثَّالث، كـ«خَافَ، يَخَافُ»، وهو باب: «فَرِحَ»، فلا يُشترطُ فيه ذلك، بل يجيء منه مُطلقاً. انظر: «متعة الطرف».

(٥) وسُمِّيَ بذلك لِنقصانه بحذف آخِرِه في بعض التَّصاريف، كـ«غَزَتْ» و«رَمَتْ».

وَلَهُ خَمْسَةُ أَبْنِيَةٍ:

(١) «فَعَلَ، يَفْعَلُ»، كـ «رَعَى، يَرْعَى».

(٢) و«فَعَلَ، يَفْعُلُ»، كـ «دَعَا، يَدْعُو».

(٣) و«فَعَلَ، يَفْعِلُ»، كـ «رَمَى، يَرْمِي».

(٤) و«فَعِلَ، يَفْعَلُ»، كـ «بَقِيَ، يَبْقَى».

(٥) و«فَعُلَ، يَفْعُلُ»، كـ «سَرُوَ، يَسْرُو»[١].

ولا يَجِيءُ «فَعِلَ، يَفْعِلُ»، بِكَسْرِ العَيْنِ فيهما.

اللَّفِيفُ

اللَّفِيفُ: هُوَ كُلُّ فِعْلٍ اِجْتَمَعَ فِيهِ حَرْفَا عِلَّةٍ.

المَقْرُونُ مِنْهُ: مَا اعْتَلَّ عَيْنُهُ ولَامُهُ، كـ «قَوِيَ».

والمَفْرُوقُ مِنْهُ: مَا اعْتَلَّ فَاؤُهُ وَلَامُهُ، كـ «وَعَى».

وَنَحو: «وَيْل» وَ«يَوْم» مِنَ المَقْرُونِ في الاِسْمِ لَا غَيْرُ.

ولِلَّفِيفِ المَقْرُونِ بِنَاءَانِ: «فَعَلَ، يَفْعِلُ»، و«فَعِلَ، يَفْعَلُ»، كـ«طَوَى، يَطْوِي»، و«طَوِيَ، يَطْوَى، طَيًّا، وَطَيَّةً».

وكذا لِلمَفْرُوقِ، كـ«وَقَى، يَقِي، وِقَاءً»، و«وَلِيَ، يَلِي، وِلَاءً».



الأفعال المُنشعِبَةُ (المَزِيدَةُ)

وَالمُنْشَعِبَةُ: هِيَ مَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أُصُولٍ، أَوْ عَلَى أَرْبَعَةِ أُصُولٍ، وَيُسَمَّى: المَزِيدَ فِيهِمَا.

والزَّائِدُ: مَا سَقَطَ فِي بَعْضِ تَصَارِيفِ الكَلِمَةِ، كَوَاوِ «قُعُودٍ» فُقِدَ فِي «قَعَدَ»، وَكَأَلِفِ «ضَارِبٍ» فُقِدَ في «ضَرَبَ»،

وَمَا ثَبَتَ فَهُوَ أَصْلِيٌّ، وَعَيْنُ «قُلْتُ» و«بِعْتُ» ثَابِتٌ تَقْدِيراً.

(١) «سَرُوَ، يَسْرُو»: من «السَّرْوِ»، وهو المُرُوءة في شَرَفٍ.

أبنية الفعل الثُّلاثيِّ المَزِيد

وأَبْنِيَتُها مِنَ الثُّلاثيِّ ثَمانِيَةَ عَشرَ بِناءً على:

[مَا زِيدَ فيه حَرْفٌ واحدٌ:]

(١) «أَفْعَلَ، يُفْعِلُ»، كـ«أَخْرَجَ، يُخْرِجُ»(١).

(٢) و«فَعَّلَ، يُفَعِّلُ»، كـ«قَطَّعَ، يُقَطِّعُ»(٢).

(٣) و«فَاعَلَ، يُفَاعِلُ»، كـ«قَاتَلَ، يُقَاتِلُ»(٣).

[مَا زِيدَ فيه حَرْفانِ:]

(٤) و«انْفَعَلَ، يَنْفَعِلُ»، كـ «انْصَرَفَ، يَنْصَرِفُ»(٤).

(٥) و«افْتَعَلَ، يَفْتَعِلُ»، كـ «احْتَقَرَ، يَحْتَقِرُ»(٥).

(٦) و«تَفَعَّلَ، يَتَفَعَّلُ»، كـ «تَفَضَّلَ، يَتَفَضَّلُ»(٦).

(٧) و«تَفَاعَلَ، يَتَفَاعَلُ»، كـ «تَضَارَبَ، يَتَضَارَبُ»(٧).

(٨) و«افْعَلَّ، يَفْعَلُّ»، كـ «احْمَرَّ، يَحْمَرُّ»(٨).

---

(١) وبِنَاؤُه: للتَّعْدِيةِ غالباً، نحو: «أَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْراً»، وقد يكون لازماً، نحو: «أَصْبَحَ الرَّجُلُ».

(٢) وبِنَاؤُه: للتَّكثير غالباً.

(٣) وبِنَاؤُه: للمُشَاركةِ بين الاثنينِ غالباً، وقد يكون للواحِدِ، مثالُ المُشاركَةِ بين الاثنين، نحوُ: «قَاتَلَ زَيْدٌ عَمْراً»، ومثالُ الواحد، نحو: «قَاتَلَهُمُ اللهُ».

(٤) وبناؤه: للمُطاوَعَة، والمُطاوَعَة: حُصولُ أثرِ الشَّيءِ عن تَعلُّقِ الفعلِ المُتَعَدِّي بمفعوله، نحو: «كَسَرْتُ الزُّجَاجَ فَانْكَسَرَ ذَلِكَ الزُّجَاجُ»، فإنَّ انْكِسارَ الزُّجاج أثرٌ حَصَلَ عن تَعَلُّقِ الكسرِ الذي هو الفعل المُتَعَدِّي.

(٥) وبناؤه: للمُطاوَعَة، نحو: «جَمَعْتُ الإِبِلَ فَاجْتَمَعَت تِلكَ الإِبِلُ».

(٦) بناءُ هذا الباب مشترك بين المُتعدِّي واللّازم؛ أما كونه متعدِّياً؛ فهو إذا كان بمعنى «أخذ»، نحو: «تميَّز» أي: أخذ تميزاً، وأما كونه لازماً فهو إذا كان بمعنى المطاوعة، وهو مطاوعة «فَعَّلَ»، نحو: «قطعته فتقطّع»، و«كسَّرته فتكسَّر»، ويجيء بمعنى: تفاعل، نحو: «تفهَّد» بمعنى: تفاهد، ويجيء بمعنى: فعَّل، نحو: «تقسَّم» بمعنى: قسَّم، و«تقطَّع» بمعنى: قطع، وهذه الثلاثة للتعدية أيضاً، ويجيء لحَدَثٍ في نفسه من غير أن يُراد به شيء مما تقدم، فعند ذلك يختص باللازم، نحو: «تكلَّم»، و«تبسَّم».

(٧) وبناؤه: للمُشاركةِ بين الاثْنينِ فصاعداً، مثالُ المُشاركةِ بين الاثنين: «تَبَاعَدَ زَيْدٌ وعَمْرٌو»، ومثالُ المُشاركة بين أكثر: «تَصَالَحَ القَوْمُ».

(٨) بناء هذا الباب لا يكون إلّا لمبالغة اللّازم، ولا يَجِيءُ إلا من الألوان والعيوب، نحو: «احمرَّ» و«اصفرَّ» و«اعوَرَّ»، وهذا من أفعال الطبائع التي لا تتعدّى إلى الغير.

[ما زِيدَ فِيهِ ثَلاثَةُ أَحْرُفٍ:]

(٩) و«افْعَالَّ، يَفْعَالُّ»، كـ «احْمَارَّ، يَحْمَارُّ»(١).

(١٠) و«افْعَوْعَلَ، يَفْعَوْعِلُ»، كـ «اعْشَوْشَبَ، يَعْشَوْشِبُ»(٢).

(١١) و«افْعَوَّلَ، يَفْعَوِّلُ»، كـ «اجْلَوَّذَ، يَجْلَوِّذُ»(٣).

(١٢) و«اسْتَفْعَلَ، يَسْتَفْعِلُ»، كـ «اسْتَخْرَجَ، يَسْتَخْرِجُ»(٤).

[مُلْحَقات الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّد:]

(١٣) و«فَوْعَلَ، يُفَوْعِلُ»، كـ «حَوْقَلَ، يُحَوْقِلُ»(٥).

(١٤) و«فَيْعَلَ، يُفَيْعِلُ»، كـ «بَيْطَرَ، يُبَيْطِرُ»(٦).

(١٥) و«فَعْلَى، يُفَعْلِي»، كـ «سَلْقَى، يُسَلْقِي»(٧).

(١٦) و«فَعْلَلَ، يُفَعْلِلُ»، كـ «جَلْبَبَ، يُجَلْبِبُ»(٨).

---

(١) وبناؤه: لمُبالغة اللّازم، وهذا البناء للألوان والعيوب، وهو أبلغُ من «أفْعَلَ» في المعنى؛ لأنه يقال: «حَمُرَ زَيْدٌ»: إذا كان له حُمْرَةٌ في الجُمْلة، ويقال: «احْمَرَّ زَيْدٌ»: إذا كان له حُمْرةٌ مُبالغةً، ويقال: «احْمَارَّ زَيْدٌ»: إذا كان له حُمْرَةٌ زيادةَ مُبالغةٍ.

وأصل «احمرَّ» و«احمارَّ»: احْمَرَرَ واحْمَارَرَ، بفكِّ الإدغام، فأُدغمتا للجنسيَّة.

(٢) وبناؤه: لمُبالغة اللّازم؛ لأنَّه يقالُ: «عَشِبَ الأَرْضُ» إذا نَبَتَ في وجهِ الأرض نَباتٌ في الجُمْلةِ، ويقال: «اعْشَوْشَبَ الأَرْضُ»: إذا كَثُرَ نَباتُ وَجْهِ الأرضِ.

(٣) وبناؤه: لمُبالغة اللّازم؛ لأنَّه يقالُ: «جَلَذَ الإِبِلُ»: إذا سارت سَيْراً بسُرعةٍ في الجُمْلة، ويقال: «اجْلَوَّذَ الإِبِلُ»: إذا سارت سَيْراً بزيادةِ سُرْعةٍ.

(٤) وبِناؤه: للتَّعديةِ غالباً، نحو: «اِسْتَخْرَجَ زَيْدٌ المَالَ»، وقد يكون لازماً، نحو: «اِسْتَحْجَرَ الطِّينُ».

(٥) وبِناؤه: للّازِم فقط، نحو: «حَوْقَلَ زَيْدٌ»، ويقال: «حَوْقَل الشيخ»: إذا كَبِرَ وعجزَ عن الجماع، وقيل: إذا اعتمد بِيَدِيه على خَصره عند مَشْيِه.

(٦) وبناؤه: للتَّعدية فقط، نحو: «بَيْطَرَ زَيْدٌ القَلَمَ»، أي: شَقَّه.

(٧) وبناؤه: للتَّعدِية، نحو: «سَلْقَيْتُ زيداً» أي: أَلْقَيْتُهُ على ظهره.

(٨) وبناؤه: للتَّعدِية، نحو: «جَلْبَبَ زَيْدٌ الجِلْبَابَ»، أي: أَلبسَه الجلبابَ، و«الجلبابُ»: ثوبٌ أوسع من الخمار دون الرِّداء، تُغطّي به المرأة رأسَها وصدرها، وقيل: هو ثوب واسع للمرأة دون المِلْحَفة، وهو متعدٍّ من حيث اللفظ إلى مفعولٍ واحدٍ، ومن حيث المعنى إلى مفعولَين؛ لتضمنه معنى اللبس. ويقال: «جلببَ الرجل»: إذا أخذ شيئاً وذهب به إلى البيع.

[مُلْحَقات ما زِيدَ فيه حرفانِ من الرُّباعيِّ المُجرَّدِ المزيدِ فيه:]

(١٧) و«افْعَنْلَلَ، يَفْعَنْلِلُ»، كـ «اقْعَنْسَسَ، يَقْعَنْسِسُ»[١].

(١٨) و«افْعَنْلَى، يَفْعَنْلِي»، كـ «اغْرَنْدَى، يَغْرَنْدِي»[٢].

[أبنية الفعلِ الرُّباعيِّ المُجرَّدِ والمَزِيد:]

وللرُّباعيِّ المُجرَّدِ بِناءٌ واحدٌ، كـ «دَحْرَجَ، يُدَحْرِجُ»، و«دَرْبَخَ، يُدَرْبِخُ»[٣].

وللمُنْشَعِبةِ منه ثلاثةُ أَبْنِيةٍ:

(١) «تَفَعْلَلَ، يَتَفَعْلَلُ» كـ «تَدَحْرَجَ».

(٢) و«افْعَنْلَلَ، يَفْعَنْلِلُ» كـ «احْرَنْجَمَ»[٤].

(٣) و«افْعَلَلَّ، يَفْعَلِلُّ» كـ «اقْشَعَرَّ»[٥].

[أبنيةُ المزيد من الثُّلاثيِّ المُلحقِ بـ«فَعْلَلَ» و«تَفَعْلَلَ» و«افْعَنْلَلَ»:]

أَبْنِيَةُ المُنْشَعِبَةِ مِنَ الثُّلاثِيِّ المُلْحَقِ بِـ«فَعْلَلَ»: «شَمْلَلَ»[٦]، و«حَوْقَلَ»، و«بَيْطَرَ»، و«جَهْوَرَ»[٧]، و«قَلْنَسَ»، و«قَلْسَى»[٨].

وبـ«تَفَعْلَلَ»: «تَجَوْرَبَ، يَتَجَوْرَبُ»، و«تَجَلْبَبَ»، و«تَشَيْطَنَ»، و«تَرَهْوَكَ»، و«تَمَسْكَنَ»[٩].

---

(١) وبناؤه: لمُبالغة اللّازم؛ لأنّه يقالُ: «قَعِسَ الرَّجُلُ»: إذا خَرَجَ صَدرُه ودَخَلَ ظَهرُه في الجُملَةِ. ويقال: «اقْعَنْسَسَ الرَّجُلُ»: إذا خَرَجَ صدْرُه ودَخلَ ظَهْرُه مُبالغةً.

(٢) وبناؤه: للّازم، نحو: «اغْرَنْدَى عَلَيه»؛ أي: عَلا وركب.

(٣) قال الفيروزآبادي في «القاموس»: «دَرْبَخَتِ الحَمامَةُ لِذَكَرِها»: طاوَعَتْهُ للسِّفادِ، و«دَرْبَخَ الرَّجُلُ»: إذا طَأطَأَ رأسَهُ وبَسَطَ ظَهْرَهُ. وقال اللِّحْيانيُّ: حَنَى ظَهْرَه. و«الدَّرْبَخَةُ»: الإصْغاءُ إلى الشيءِ والتَّذَلُّلُ. و«دَرْبَحَ»: ذَلَّ. و«دَرْبَحَ» بالحاء لغةٌ، وبالخاءِ أعرفُ. و«دَرْبَجَ» بالجيم: لأنَّ بَعْدَ صُعوبةٍ.

(٤) وبناؤه: للمُطاوَعةِ، نحوُ: «حَرْجَمْتُ الإبِلَ فاحْرَنْجَمتْ تلكَ الإبِلُ»: إذا اجتمعت وتردَّد بعضها إلى بعضٍ.

(٥) وبناؤه: لمُبالغة اللّازم؛ لأنّه يقالُ: «قَشْعَرَ جِلْدُ الرَّجُلِ»: إذا انْتشرَ شَعَرُ جِلْدِه في الجُمْلةِ. ويقال: «اقْشَعَرَّ جِلْدُ الرَّجُلِ»: إذا انتشر شَعَرُ جِلْدِه مبالغةً.

(٦) «شَمْلَلَ»: أخذ من النَّخلِ بعد لقاطِه ما تبقَّى من ثمره. وقال ابن جني: يقال: «شَمْلَلْتُ الرَّجلَ»: إذا ألبسته شَمْلَةً، و«شَمْلَلَ»: إذا أسرع.

(٧) «جَهْوَرَ» أي: جَهَرَ في كلامه.

(٨) و«قَلْنَسَ الشيءَ»: غطَّاه وستره. و«قَلْسَى الرجل»: ألبسه القَلَنْسُوَةَ.

(٩) «تَجَوْرَبَ»: لَبِسَ الجَوْرَبَ، و«تَجَلْبَبَ»: لبس الجِلْبابَ، و«تَشَيْطَنَ الرَّجلُ»: صار كالشيطان في تمرُّدِه، و«تَرَهْوَكَ الرجلُ في المشي»: أي: كان كأنه يَمُوجُ فيه، أو تبختر، و«تَمَسْكَنَ»: تَشبَّه بالمسكين.

وبـ«افْعَنْلَلَ»: «اقْعَنْسَسَ»[١]، و«اسْلَنْقَى»[٢].

[أبنية الثلاثي المَزِيد بحرفٍ:]

الثُّلاثيُّ وغَيْرُ المُلْحَقِ المَوازِنِ للرُّباعيِّ[٣]، نحو: «أَخْرَجَ»، و«كَرَّمَ»، و«حَاسَبَ».

وَغَيْرُ المَوازِنِ[٤]: «انْطَلَقَ»، و«اقْتَدَرَ»، و«تَعَهَّدَ»، و«تَغَافَلَ»، و«اسْتَخْرَجَ»، و«احْمَارَّ»، و«اسْوَدَّ»، و«اغْشَوْشَبَ»، و«اجْلَوَّذَ».

فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ بِنَاءً.



(١) «اقْعَنْسَسَ» من: القَعَس؛ وهو خروج الصدر ودخول الظهر، ضدُّ الحَدَب.

(٢) «اسْلَنْقَى»: يقال: «اسْلَنْقَى الرَّجلُ على قَفَاه» أي: اسْتَلْقَى، وفي «اللسان»: «اسْلَنْقَى»: نام على ظَهرِه، عن السِّيرَافيِّ، وهو «افْعَنْلَى».

(٣) يعني: الثُّلاثي المزيد بواحدٍ حَتَّى وازى الرُّباعي بعدد حروفه بعد الزيادة، والزيادة فيه لمعنًى لا للإلحاقِ.

(٤) الثلاثي المزيد بحرفين أو ثلاثة، وبذلك زاد على الرباعي الأصلي.

المعاني في الأفعال

[معاني «فَعَلَ»:]

فـ«فَعَلَ» لِمَعَانٍ كَثِيرَةٍ، وَبَابُ المُغَالَبَةِ يُبْنَى عَلَى «فَعَلْتُهُ، أَفْعُلُهُ»، نَحوُ: «كَارَمَنِي فَكَرَمْتُهُ، أَكْرُمُهُ»، إِلَّا بَابَ «وَعَدْتُ» و«بِعْتُ» و«رَمَيْتُ»، فإِنَّ «أفعِلُهُ» بِالْكَسْرِ.

[معاني «فَعِلَ»:]

و«فَعِلَ» يَكْثُرُ فِيهِ العِلَلُ والأَحْزَانُ والأَضْدَادُ، كـ«سَقِمَ»، و«مَرِضَ»، و«حَزِنَ»، و«فَرِحَ».

وتَجِيءُ الأَلْوانُ والعُيُوبُ والحِلَى كُلُّهَا عليه، وَقَدْ جَاءَ «أَدِمَ»[١]، و«سَمِرَ»، و«عَجِفَ»[٢]، و«حَمِقَ»، و«خَرِقَ»[٣]، و«عَجِمَ»[٤]، وَ«رَعِنَ»[٥]، بالكَسْرِ والضَّمِّ.

[معاني «فَعُلَ»:]

و«فَعُلَ» لِأَفْعَالِ الطَّبائِعِ وَنَحوِهَا، كـ«حَسُنَ»، و«قَبُحَ»، و«كَبُرَ»، و«صَغُرَ»، فَمِنْ ثَمَّ كَانَ لَازِماً، وشَذَّ «رَحُبَتْكَ الدَّارُ» أيْ: رَحُبَتْ بِكَ.

[معاني «أَفْعَلَ»:]

و«أَفْعَلَ»: لِلتَّعْدِيةِ[٦] غالِباً، نحو: «أَجْلَسْتُهُ»، وللتَّعْرِيضِ، نحو: «أَبَعْتُهُ»[٧]، وللصَّيرُورةِ ذا كذا[٨]، نحو: «أَغَدَّ البَعِيرُ»[٩]، ومنه: «أَحْصَدَ الزَّرْعُ»[١٠]، ولِوُجُودِهِ

---

(١) «الآدم من الناس»: الأسمر، و«الآدم من الإبل»: الشديد البياض، وقيل: هو الأبيض الأسود المقلتَين.

(٢) «العَجَفُ»: ذهاب السِّمن والهُزال.

(٣) يقال: «خَرِقَ بالشَّيءِ»: إذا لم يَعْرِف عَمَلَهُ بيدِه.

(٤) «الأعْجَمُ»: الذي لا يَقدر على الكلام.

(٥) «الأرْعَنُ»: الأهْوَجُ في مَنْطِقِه، والأحمقُ المُسْتَرْخِي، و«قد رَعُنَ ـ مُثَلَّثَةً ـ رُعونَةً، ورَعَناً».

(٦) معنى التَّعدية: أنْ يصيرَ ما كان فاعلاً للفعل الثلاثي مفعولاً لـ«أَفْعَلَ»، موصوفاً بأصل الفعل، نحو: «جَلَسَ زيدٌ» و«أجْلَسْتُهُ».

وقال نظام الدين النيسابوري: أن يُجعل الفعلُ بحيث يتوقفُ فَهْمُه على متعلق بعد أن لم يكن كذلك.

(٧) معنى التَّعريض: أن يجعل ما كان فاعلاً للفعل الثلاثي معرضاً لمصدر الفعل الثلاثي، نحو: «بَاعَ زَيْدٌ فَرَسَهُ» و«أبَعْتُهُ»، أي: جعلتُهُ عُرضةً للبيع.

(٨) أي: لصيرورة ما هو فاعل «أفْعَلَ» صاحبَ شيءٍ.

(٩) «أغَدَّ البَعِيرُ»: أي: صار ذا غُدَّةٍ، و«الغُدَّة» في الإبل كالطَّاعُون في الإنسان.

(١٠) «أحْصَدَ الزَّرْعُ»: أي: صار ذا حَصادٍ، بمعنى: ذا استحقاقِ حصادٍ.

عليها[١]، نحو: «أَحْمَدْتُهُ» و«أَبْخَلْتُهُ»[٢]، وَللسَّلْبِ[٣]، نحو: «أَشْكَيْتُهُ»[٤]، وبمعنى: «فَعَلَ»، نحو: «قِلْتُهُ» و«أَقَلْتُهُ»[٥].

[معاني «فَعَّلَ»:]

و«فَعَّلَ»: للتَّكْثِيرِ غَالِباً، نحو: «غَلَّقْتُ»، و«قَطَّعْتُ»، و«جَوَّلْتُ»، و«طَوَّفْتُ»، وللتَّعْدِيةِ، نحو: «فَرَّحْتُهُ»، ومنه: «فَسَّقْتُهُ»، وللسَّلْبِ، نحو: «جَلَّدْتُ البَعِيرَ»، و«قَرَّدْتُهُ»[٦]، وبمعنى: «فَعَلَ»، نحو: «زِلْتُهُ» و«زَيَّلْتُهُ».

[معاني «فَاعَلَ»:]

و«فَاعَلَ»: لِنِسْبَةِ أَصْلِهِ إِلَى أَحَدِ الأَمْرَيْنِ مُتعلِّقاً بِالآخَرِ للمُشَارَكَةِ صَرِيحاً، فَيَجِيءُ العَكْسُ ضِمْناً، نحوُ: «ضَارَبْتُهُ» و«شَارَكْتُهُ»، ومِنْ ثَمَّ جاءَ غَيْرُ المُتَعدِّي مُتَعدِّياً، نحو: «كَارَمْتُهُ»، و«شَاعَرْتُهُ»، والمُتَعَدِّي إلى وَاحِدٍ مُغَايِرٍ للمُفَاعَلِ[٧] [مُتَعَدِّياً] إلى اثْنَيْنِ، نحو: «جَاذَبْتُهُ الثَّوْبَ»، بخلافِ: «شَاتَمْتُهُ»، وبمعنى: «فَعَّلَ»، نحو: «ضَاعَفْتُ»، وبمعنى: «فَعَلَ»، نحو: «سَافَرْتُ».

[معاني «تَفَاعَلَ»:]

و«تَفَاعَلَ»: لِمُشَارَكَةِ أَمْرَيْنِ فَصَاعِداً في أَصْلِهِ صَرِيحاً، نحوُ: «تَشَارَكَ»، ومِنْ ثَمَّ نَقَصَ مَفْعُولاً عَنْ «فَاعَلَ»، وَلِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ الفَاعِلَ أَظْهَرَ أَنَّ أَصْلَهُ حَاصِلٌ لَهُ، وَهُوَ مُنْتَفٍ عَنْهُ، نحوُ: «تَجَاهَلْتُ» و«تَغَافَلْتُ».

---

(١) أي: لوجودك مفعول «أَفْعَلَ» على صفةٍ، وهي كونه فاعلاً لأصل الفعل.

(٢) «أَحْمَدْتُهُ»، و«أَبْخَلْتُهُ»: أي: وجدته محموداً، وبخيلاً.

(٣) أي: أن يجيء لسلبك عن مفعول «أفعل» ما اشتُقَّ منه.

(٤) «أَشْكَيْتُهُ»: أي: أزلْتُ شكايته.

(٥) «قِلْتُهُ» و«أَقَلْتُهُ»: أي: قِلْته البيعَ، وأَقَلْتُه إيّاهُ.

(٦) يقال: «جَلَّدْتُ البعيرَ» و«قَرَّدْتُهُ» أي: سَلَخت جِلْدَه ونَزَعْتُ قُرَادَهُ، و«القُرادُ»: دويبة تعضُّ الإبل، هو كالقَمْل للإنسان.

(٧) ذهب الرضي إلى فتح عين «المفاعَل»، وذهب الجاربردي وركن الدين إلى كسر عين «المفاعِل»، وكلاهما متّجه، فـ«زيداً» في نحو: «ضاربت زيداً» مشارِك؛ لأنه فاعل في المعنى، ومشارَك؛ لأنه مفعول. ينظر: «شرح الجاربردي على الشافية» تحقيق نبيل محمد أبو عَمْشة.

[معاني «تَفَعَّلَ»:]

و«تَفَعَّلَ»: لِمُطَاوَعَةِ[١] «فَعَّلَ»، نحوُ: «كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ»، ولِلتَّكَلُّفِ[٢]، نحو: «تَشَجَّعَ» و«تَحَلَّمَ»، وللاتِّخاذِ، نحوُ: «تَوَسَّدَ»، ولِلتَّجَنُّبِ، كـ«تحَرَّجَ»، و«تَهَجَّدَ»[٣].

[معاني «انْفَعَلَ»:]

و«انْفَعَلَ»: لَازِمٌ، مُطَاوِعُ «فَعَلَ»، نحوُ: «كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ»، وَجَازَ نحوُ: «أَزْعَجْتُهُ فَانْزَعَجَ» قَلِيلاً، وَيَخْتَصُّ بِالعِلَاجِ والتَّأْثِيرِ، ومِنْ ثَمَّ قِيلَ: «انْعَدَمَ»[٤] خَطأٌ انْفَقَدَ.

[معاني «افْتَعَلَ»:]

و«افْتَعَلَ»: لِلمُطَاوَعَةِ غَالِباً، نحوُ: «غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ»، وللاتِّخاذِ، نحوُ: «اِطَّبَخَ» و«اشْتَوَى»[٥]. ولِلتَّصَرُّفِ، نحوُ: «اكْتَسَبَ»[٦]، ولِلمُفَاعَلَةِ، نحو: «اجْتَوَرُوا»[٧]، و«اخْتَصَمُوا».

[معاني «اسْتَفْعَلَ»:]

و«اسْتَفْعَلَ»: للسُّؤَالِ غَالِباً؛ إمَّا صَرِيحاً، نحوُ: «اسْتَكْتَبْتُهُ»، أَوْ تَقْدِيراً، نحوُ: «اسْتَخْرَجْتهُ»، ولِلتَّحَوُّلِ، نحوُ: «اسْتَحْجَرَ الطِّينُ»، و«إِنَّ البُغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ»[٨]، وَبِمَعْنَى: «فَعَلَ»، نحوُ: «قَرَّ» و«اسْتَقَرَّ».

[معاني «افْعَوْعَلَ»:]

و«افْعَوْعَلَ»: مُبَالَغَة «فَعُلَ» و«أَفْعَلَ»، كـ«اخْشَوْشَنَ»، و«اعْشَوْشَبَ».

---

(١) المُطاوَعَةُ: هي قَبولُ تأثيرِ الغيرِ، أو هي قَبول فاعل فعلٍ أثرَ فاعلِ فعلٍ آخَرَ يُلاقيه اشتقاقاً.

(٢) التَّكلُّف: تَحصِيلُ تمامِ المَطلُوبِ وكَمالِه شيئاً بعدَ شَيءٍ، أو هو مُعانَاةُ الفاعلِ الفعلَ كي يَحْصُلَ.

(٣) أي: تَجنُّبَ الحَرَجَ والهُجُودَ، أي: النَّوم.

(٤) قال الزَّبيدي في «تاج العروس»: قول المتكلمين: «وُجِدَ الشيء فانعَدَم» من لَحْنِ العامَّة، ووجْهُه: بأن الفعلَ مُطاوعُ «فَعِلَ»، وقد جاء مُطاوع «أَفْعَلَ»، كـ«أَسْقَفْتُه فانسَقَفَ»، و«أزعَجْتُه فانزَعَجَ» قَلِيلاً، ويُخصُّ بالعِلاج والتأثير، فلا يقال: «عَلِمْتُه فانعَلَم»، ولا «عَدِمْتُه فانعَدَم»، وقال ابنُ الكمال في «شرح الهداية»: فإنَّ «عَدِمْتُه» بمعنى: لم أجده، وحقيقتُه تعودُ لقولك: «مَاتَ»، ولا مُطَاوِعَ له، وكذا «أعْدَمْتُ»؛ إذ لا إحداثَ فعلٍ فيه، وفي «المفصل» للزَّمخشري: ولا يقع - أي: «انفَعَل» - حيثُ لا عِلاجَ ولا تاثيرَ، ولذا كان قولُهم: «انْعَدَمَ» خطأً.

(٥) «اطَّبخ» و«اشْتَوَى»: إذا اتَّخذ طبيخاً وشِواءً.

(٦) «اكتَسَبَ»: أي: تَصَرَّفَ واجتَهَدَ، أمَّا «كَسَبَ» فأصابَ مالاً.

(٧) «تَجاوَرُوا» و«اجْتَوَرُوا» بمعنًى واحدٍ: جَاوَرَ بعضُهم بعضاً.

(٨) أي: يَصير كالنَّسر في القُوَّة، و«البغاثُ»: طائرٌ ضعيفُ الطَّيران، ومعناه: أنَّ الضعيف بأرضِنا يَصِيرُ قويًّا لاسْتِعانتِه بِنا.

[معاني «افْعَوَّلَ»:]

و«افْعَوَّلَ» مِثْلُهُ فِي المُبَالَغَةِ، نحوُ: «اعْلَوَّطَ»، و«اخْرَوَّطَ»، و«اجْلَوَّذَ»[1].

[معاني «افْعَلَّ وافْعَالَّ»:]

و«افْعَلَّ» و«افْعَالَّ» لِلأَلْوَانِ والعُيوبِ، نحو: «ابْيَضَّ» و«ابْيَاضَّ»، و«اعْوَرَّ» و«اعْوَارَّ»، و«افْعَالَّ» أَبْلَغُ.



المصدر

المَصْدَرُ: ما دلَّ عَلَى الحَدَثِ لَا غَيْرُ، ويُسَمَّى: حَدَثاً، وَحَدَثَاناً، واسْمَ مَعْنًى.



(١) «اعْلَوَّطَ» أي: تَعَلَّقَ بعُنُقِ البعيرِ فرَكِبَه، و«اخرَوَّطَ» أي: امتدَّ، و«اجلَوَّذَ»: إذا أسْرَعَ.

الفعل

الفِعْلُ: ما دَلَّ عَلَى الحَدَثِ مَع أَحَدِ الأَزْمِنَةِ.

○ فالمَاضِي: ما دَلَّ عَلَى زَمَانٍ قَبْلَ زَمَانِ إِخْبَارِكَ، وَيُسَمَّى: غَابِراً.

[إعْرابُه]: وهو مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ، كـ«فَعَلَ»، مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ ضَمِيرُ جَمَاعَةِ الرِّجَالِ، فَإِنِ اتَّصَلَ يُضَمُّ الآخِرُ، نحوُ: «ضَرَبُوا»، كما يُسَكَّنُ ذَلِكَ بالضَّمَائِرِ الَّتِي في نحوِ: «ضَرَبْنَ» و«ضَرَبْتِ».

○ والمُضَارِعُ: مَا دَلَّ عَلَى زَمَانَي الحَالِ وَالاسْتِقْبَالِ، وَيُسَمَّى: حَاضِراً أَوْ مُسْتَقْبَلاً، كـ«يَفْعَلُ».

[عَلَامَاتُهُ]: ويُعْرَفُ بِأَنْ تَعتَقِبَ عَلَى أَوَّلِهِ الهَمْزَةُ، والنُّونُ، والتَّاءُ، واليَاءُ.

[إعْرابُهُ]: وَيَكُونُ آخِرُهُ مَرْفُوعاً وَمَنْصُوباً وَمَجْزُوماً، مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ ضَمِيرُ جَمَاعَةِ النِّسَاءِ، نحوُ: «يَضْرِبْنَ».

○ والأمرُ: مَا دَلَّ عَلَى الزَّمَانِ الآتِي، كـ«افْعَلْ»، و«لِيَفْعَلْ».

[إعْرابُه]: وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ بِغَيْرِ اللَّامِ.

ـ وَمَأْخُوذٌ مِنَ المُضَارِعِ، وَطَرِيقُ أَخْذِهِ أَنْ تَبْتَدِئَ بالثَّانِي مُتَحَرِّكاً؛ فَيُسْتَغْنَى عَنِ الهَمْزَةِ وأَخَوَاتِها، كـ«دَحْرِجْ» في «يُدَحْرِجُ».

ـ وإِنْ كَانَ سَاكِناً فَاجْلِبِ الهَمْزَةَ مَضْمُومَةً لَوْ ضُمَّتْ عَيْنُ المُضَارِعِ، نحوُ: «انْصُرْ» في «يَنْصُرُ»، ومَكْسُورةً لَوْ كُسِرَتْ هِيَ أَوْ فُتِحَتْ، نحوُ: «اِضْرِبْ» و«امْنَعْ» في «يَضْرِبُ» وَ«يَمْنَعُ».

ـ فَأَمَّا «أَكْرِمْ» بفتحِ الهَمْزَةِ في «يُكْرِمُ»؛ فَلأَنَّ الأَصْلَ فيه: «يُؤَكْرِمُ» بالهَمْزَةِ، حُذِفَتْ لاسْتِثْقَالِ تَوَالِي الهَمْزَتينِ.

ـ وَلَا عِبْرَةَ بالضَّمَّةِ وَالكَسْرَةِ العَارِضَتَيْنِ المَنْقُولَتَينِ في «اِمْشُوا»، و«اُغْزِي»، أَصْلُهُمَا: اِمْشِيُوا، واُغْزُوِي.

ـ وقوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، من «اِقْرَرْنَ»، نُقِلَت حرَكَةُ الرَّاءِ إلى القَافِ، وحُذِفَتْ إِحْدَى الرَّاءَيْنِ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَينِ، وحُذِفَتِ الهَمْزَةُ للاسْتِغْنَاءِ عَنْهَا، فَصَار: «قَرْنَ»، أَوْ هُو مِنْ «وَقَرَ، يَقِرُ»؛ لأنَّ الواوَ تُحْذَفُ إذا وَقَعَتْ بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ.

○ والنَّهْيُ: مَا انْجَزَمَ بـ «لَا»، نحوُ: «لَا تَفْعَلْ»، وهو الحَمْلُ عَلَى الامْتِنَاعِ، كَمَا أَنَّ الأَمْرَ الحَمْلُ عَلَى الفِعْلِ.

○ والنَّفْيُ: ما لَمْ يَنْجَزِمْ بـ «لَا»، نحوُ: «لا يَفْعَلُ»، ومعناه: الإِخْبَارُ عَنْ مَعْدُومٍ(١).

○ وَالجَحْدُ: مَا انْجَزَمَ بـ «لَمْ»، نحوُ: [«لَمْ يَفْعَلْ»(٢)، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الإِخْبَارِ عَنْ تَرْكِ الفِعْلِ فِي المَاضِي، فَيَكُونُ النَّفْيُ أَعَمَّ مِنْهُ](٣).

[المُتعدِّي واللَّازم:]

المُتَعدِّي: ما جَاوَزَ الفَاعِل، كـ«نَصَرْتُهُ»، و«ضَرَبْتُهُ»، ويُسَمَّى: واقِعاً ومُجاوِزاً.

واللَّازِمُ: ما يَلْزَمُ الفَاعِلَ فَلَم يَتَجاوزه، نحوُ: «قَامَ» و«قَعَدَ»، ويُسمَّى: غَيْرَ وَاقِعٍ، ومُطَاوِعاً، وهو: «يَصْبِرُ»، و«كَرُمْتُ»، و«مَرَرْتُ بزَيْدٍ».

[المتصرِّفُ والجامدُ:]

والمُتَصَرِّفُ: ما يَجِيءُ له الأمثلة.

والجَامِدُ: بخلافه، كـ«نِعْمَ» و«بِئْسَ»، و«عَسَى»، و«لَيْسَ»، و«حَبَّذَا»، وفِعْلَي التَّعجُّبِ.

[المبني للفاعل من الماضي والمضارع:]

والمَبْنِيُّ للفَاعِلِ مِنَ المَاضِي(٤): مَا فُتِحَ أَوَّلُهُ، كـ«خَرَجَ»، ونحوُ(٥): «انْطَلَقَ» و«اسْتَخْرَجَ» لَا عِبْرَةَ للهَمْزَةِ؛ لأنَّها تَسْقُطُ في الدَّرْجِ.

---

(١) قال الشريف الجُرجاني في «التعريفات»: النفي: هو ما لا ينجزم بـ«لا»، وهو عبارةٌ عن الإخبار عن ترك الفعل.

(٢) قال السروري: إنَّ «لَمْ يَنْصُرْ» جَحدٌ مُطْلَق، و«الجَحْدُ» في اللُّغة: الإنكارُ، وفي الاصطلاح: نفيُ الكلامِ في الزَّمنِ الماضي مطلقاً، أي: سواء استمرَّ أو لم يستمر. اهـ.
وقال الرَّاغِب: الجُحُود: نفيُ ما في القلب إثباتُه، وإثباتُ ما في القلب نَفْيُه.
وقال المناويُّ: الجَحْدُ: إنكار ما سبق له وجودٌ، وهو خلافُ النَّفي.

(٣) ما بين المعقوفتين [ ] زيادةٌ من «التعريفات» للجرجاني، وزاد: وقيل: الجحد: عبارةٌ عن الفعل المضارع المجزوم بـ«لم» التي وُضعت لنفي الماضي في المعنى وضِد الماضي.

(٤) يَنقسم الفعلُ باعتبار ما أُسنِدَ إليه إلى:
(١) مبنيٌّ للفاعلِ، ويُسَمَّى: مَعْلوماً، وهو ما ذُكِر معه فاعلُه، نحو: «حَفِظَ مُحمَّدٌ الدَّرسَ».
(٢) وإلى مَبْنِيٌّ للمفعولِ، ويُسَمَّى: مَجْهُولاً، وهو ما حُذف فاعلُه وأُنيب عنه غيرُه، نحو: «حُفِظَ الدرسُ».
وانظر أحكامه في «شذا العرف».

(٥) أي: مما فيه همزة مكسورةٌ من الخماسيِّ والسداسيِّ.

ومِنَ المُضَارِع: ما فُتِحَ أَوَّلُه، كـ «يَضْرِبُ» و«يَسْتَخرِجُ»، إِلَّا في «يُفَاعِلُ»، و«يُفَعِّلُ»، و«يُفَعْلِلُ»، و«يُفعِلُ»، فَإِنَّ الأَصْلَ فيها: يُؤَفْعِلُ.

وللمَفْعُولِ: ما ضُمَّ أَوَّلُه، وفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ في المُجَرَّدِ أو المُنْشَعِبَةِ، كـ«يُضْرَبُ»، غَالِباً مِنْ «فَعَلَ» بِفَتحِ العَيْنِ في المَاضِي، وكَسْرِها وضَمِّهَا وفَتْحِهَا في المُضَارِعِ، عَلَى «فَاعِلٍ»: كـ«ضَارِبٍ»، و«نَاصِرٍ»، و«وَاقِفٍ».

وشَذَّ: «حَرِيصٌ»، و«مَلِكٌ»، و«مِسْكِينٌ»، و«أَشْيَبُ»، و«بَيُوتٌ»[1]، و«مُسْتملٌ» من: سَمَلَ بين القومِ، أي: أصلح و«لُعْنَةٌ».

والمُبَالَغَةُ منه: «ضَرُوبٌ»، و«فَرَّارٌ»، و«مِحْرَبٌ»، و«مِطْعَانٌ»، و«مِنْطِيقٌ»، و«خِطِّيبٌ».

وَشَذَّ مِنْ «أَفْعَلَ»: «دَرَّاكٌ حَسَّاسٌ»، و«رَشَّاءٌ»، و«جَبَّارٌ»، و«أَلِيمٌ»، و«سَمِيعٌ»، و«بَصِيرٌ».

وذلك يَجِيءُ غَالِباً من «فَعِلَ» بِكَسْرِ العَيْنِ في المَاضِي، وفَتْحِهَا وكَسْرِهَا في المُضَارِعِ، عَلَى «فَعِلٍ»، و«فَعِيلٍ»، و«فَاعِلٍ»، و«أَفْعَلَ»، كـ«حَذِرٍ»، و«سَمِينٍ»، و«شَارِبٍ»، و«أَفْزَعَ».

وشَذَّ: «ضَرَّابٌ» و«عُرْيَانٌ» و«ضُحَكَةٌ»، و«عَطْشَانٌ» مُبَالَغَةَ «عَطِشٍ».

وأَيْضاً يَجِيءُ غَالِباً مِنْ «فَعُلَ» بِضَمِّ العَيْنِ في المَاضِي والمُضَارِعِ عَلَى «فَعِيلٍ»، كـ«عَظِيم» و«كَرِيم» و«شَرِيفٍ».

وشَذَّ: «سَهْلٌ»، و«مِلْحٌ»، و«جَبَانٌ»، و«حَسَنٌ»، و«فَارِهٌ»[2]، و«أَحْمَقُ».

ومِنَ الرُّبَاعِيِّ والمُنْشَعِبَةِ مُطلقاً: تَضَعُ مَوْضِعَ حَرْفِ المُضَارِعِ مِيماً مَضْمُوماً، ويُكْسَرُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، كـ «مُدَحْرِجٍ»، و«مُكْرِمٍ»، و«مُتَدَحْرِجٍ».

وشَذَّ: «مُسْهَبٌ»[3]، ....

(١) أي: بمعنى بائِت.

(٢) يقال: «فَرُهَ، فَرَاهَةً، فهو فارِهٌ»: حَذَقَ.

(٣) يقال: «أَسْهَبَ الرَّجلُ»: أكثر من الكلام، «فهو مُسْهِب» بالكسر، و«مُسْهَب» بالفتح. قال الجَعْدِي: ويروى «مُسْهَب»، وقد اختُلف في هذه الكلمة؛ فقال أبو زيد: «المُسْهَب»: الكثير الكلام، أي: بالفتح خاصّةً، ومثله في «أدب الكاتب» و«مختصر العين». وقال ابن الأعرابي: «أَسْهَبَ الرَّجُلُ»: أكثر من الكلام، «فَهُو مُسْهَب» بفتح الهاء، ولا يقال بكسرها، وهو نادر. وقال ابن بَرِّي: قال أبو عليٍّ البغدادي: «رَجُلٌ مُسْهَبٌ» بالفتح: إذا أكثر الكلام في الخطأ، فإن كان ذلك في صوابٍ «فَهُو مُسْهِب» بالكسر لا غير، أي: البليغ المكثر من الصواب بالكسر. انظر تفصيل ذلك في «التاج» لِلزَّبيدي.

و«عَقُوقٌ»[١]، و«نَتوجٌ»[٢]، و«بَاقِلٌ»[٣]، و«وَارِسٌ»[٤]، و«عَاشِبٌ»[٥]، و«مَاحِلٌ»[٦]، و«يَافِعٌ»[٧]، و«لاقِحَةٌ»[٨]، و«ثِنْيٌ»[٩]، و«حِقٌّ»[١٠].

اسم المفعول

واسْمُ المَفْعُولِ: ما دَلَّ عَلَى مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ الفِعْلُ.

وهو مِنَ الثُّلاثيِّ: عَلَى وَزْنِ المَفْعُولِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً، كـ«مَنْصُورٍ»، و«مَقُولٍ».

وشَذَّ: «قَتِيلٌ»، و«نَفَضٌ»[١١]، و«ذِبْحٌ»، و«هُزْأَةٌ» بالتَّسْكِينِ[١٢].

ومِنَ الرُّباعيِّ والمُنْشَعِبةِ مطلقاً: تَضَعُ مَوْضِعَ حَرْفِ المُضَارَعَةِ مِيماً مَضْمُوماً، وتَفْتَحُ ما قَبْلَ آخِرِهِ، كـ«مُدَحْرَجٍ»، و«مُكْرَمٍ»، و«مُتَدَحْرَجٍ».

---

(١) يقال: «أعَقَّتِ الفَرَسُ، فهي عَقُوقٌ»: إذا حَمَلَتْ.

(٢) «أنْتَجتِ الفَرَسُ»: حانَ نَتاجُها، «فهي نَتُوجٌ».

(٣) «أبْقَلَ المكانُ، فَهُوَ بَاقِلٌ» من نَبَاتِ البَقْل.

(٤) «أوْرَسَ» أي: اصفرّ، يقال: «أورس المكانُ» و«أورس الرمث»: إذا اصفرَّ ورقُه بعد الإدراك، و«الوَرْسُ»: نَبتٌ أصفرُ يكون باليَمَن يُتَّخذ منه الغُمْرَة لِلوجه، و«الرِّمْثُ» بالكسر: مرعًى من مراعي الإبل، وهو من الحَمْض، «فهو وَارِسٌ».

(٥) «أعْشَبَ المكانُ» أي: أنبت العشب، وهو الكلأ الرطبُ «فهو عَاشِبٌ».

(٦) «المَحْل»: نَقِيضُ الخِصْب، وقيل: «المَحْل»: الجدبُ، وهو انقِطَاعُ المطرِ ويُبْسُ الأرض مِنَ الكَلإ. قال ابنُ السِّكِّيتِ: «أمْحَلَ البلدُ، فهو مَاحِل»، ولم يقولوا: «مُمْحِل».

(٧) «أيفع الغلامُ» أي: ارتفع وقوي، و«اليَفاع»: الارتفاع من الأرض، «فهو يافِع».

(٨) يقال: «لَقِحَت النَّاقةُ، فهي لاقح»: إذا طلبت اللِّقاح وتهيأتْ له، وهو في الأصل من صفات الإبِل، شُبهت بها الرياح التي تحملُ الخير والغيث، فيقال: «ألقحت الريحُ، فهي لاقحةٌ»، قال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢].

(٩) «الثِّنْيُ» من النُّوقِ: الَّتي وضعتْ بَطنَين، وثِنْيُها ولَدُها، وكذا المرأة، و«نَاقَةٌ ثِنْيٌ»: إذا وَلَدَتِ اثنينِ، أو وَلَدَتْ بَطْنَيْنِ، قال أبو منصورٍ: والذي سَمِعْتُه من العرب يقولونَ للنَّاقة إذا وَلَدَتِ الولدَ الثَّاني: فهي ثِنْيٌ، وولَدُهَا الثَّاني: ثِنْيُها.

(١٠) «الحِقُّ من الإبِلِ»: الدَّاخِلَةُ في الرابعة، وقد «حَقَّتْ، تَحِقُّ، حِقَّةً، وحِقًّا»، و«أحَقَّتْ، وهي حِقٌّ وحِقَّةٌ»، بيِّنَةُ الحِقَّة، ولا نَظيرَ لها، جمعه: «حِقَقٌ» و«حِقَاقٌ»، سُمِّيَ لأنَّهُ اسْتَحَقَّ أن يُرْكَب، أو اسْتَحَقَّ الضِّرابَ.

(١١) «النَّفَضُ»: المَنفوضُ، وهو ما سَقَطَ من الوَرَقِ والثَّمَرِ، وهو «فَعَلٌ» بمعنى مفعولٍ، كـ«القَبَضِ» بمعنى: المقْبوض، و«النَّفَضُ» أيضاً: ما تَساقَطَ من حَبِّ العِنَبِ حينَ يوجدُ بعضُه في بعضٍ.

(١٢) «الهُزْأَةُ» بسكون الزَّاي: الرجلُ يُهْزَأُ به، و«الهُزَأَةُ» بفتح الزاي: الذي يكثر استهزاؤه بالناس، و«الهُزْءُ»: السُّخْرِيَّةُ، يقال: «هزأ» و«اسْتَهزأ»، فالإسكانُ للمفعول، والتحريكُ للفاعل. قاله ابن يعيش.

ونحو: «مُخْتَارٌ» و«مُحَابٌّ» و«مُضطَرٌّ» يَصْلُحُ فَاعِلاً ومَفْعُولاً، بِتقديرِ كَسْرِ العَيْنِ وفَتْحِهَا.

بناء الزمان والمكان

واسْمُ زَمانِ الحَدَثِ ومَكَانِه: يُبْنَى على:

- «مَفْعَلٍ» بِفَتْحِ المِيمِ والعَيْنِ مِنْ «يَفْعُلُ» بِضَمِّ العَينِ، كـ«مَقْتَلِ الحُسَيْنِ» رَضِي الله عَنْهُ، لِزَمانِ القَتْلِ ومَكَانِهِ.

وَكَذَا مِنَ المُعْتَلِّ، كـ«المَثْوَى»[1]، و«المَدَبِّ»، و«المَقَامِ»، وهذه لِلمَصْدَرِ أَيْضاً.

- وعلى «مَفْعِلٍ» بِكَسْرِ العَيْنِ مِنْ «يَفْعِلُ»، كـ«مَضْرِبٍ»، ويُفْتَحُ.

وَكَذَا مِنَ المُعْتَلِّ الفَاءِ، كـ«المَوْضِعِ» و«المَوْعِدِ» و«المَوْسِمِ»، من: «وَسَمَ، يَوْسُمُ»، وَبِفَتْحِ العَينِ فِي «مَضْرَبٍ» للضِّرابِ.

وَشَذَّ: «المَسْجِدُ»، و«المَسْكِنُ»، و«المَنْبِتُ»، و«المَفْرِقُ»، و«المَسْقِطُ» بالكَسْرِ، وَقِياسُهَا الفَتْحُ؛ لِأَنَّها مِنْ «يَفْعُلُ» بالضَّمِّ، والقِياسُ الفَتْحُ في الجَمِيعِ لِمَا ذَكَرْنَا.

وَهُمَا مِنَ الرُّباعيِّ والمُنْشَعِبَةِ كَمَفْعُولِهِمَا، كـ«مُدَحْرَجٍ» و«مُكْرَمٍ».

اسم الآلة

اسْمُ الآلَةِ على:

- «مِفْعَلٍ» بكَسْرِ الميمِ، كـ«مِحْلَبٍ».
- و«مِفْعَالٍ»، كـ«مِفْتَاحٍ».
- و«مِفْعَلَةٍ»، كـ«مِكْسَحَةٍ».

وشَذَّ: «مُدْهُنٌ» و«مُسْعُطٌ»[2] بضمَّتَينِ، و«مِنْخِرٌ» بِكَسْرَتَينِ[3].

وأمَّا «مَفْعَلَةٌ» بفتحِ الميم: إذا بُنِي للمكان يكون لِلكَثْرَةِ، كـ«مَأْسَدَةٍ»، و«مَحْيَاةٍ»:

---

(١) «المَثْوَى»: المنزل، و«مَدَبُّ السَّيْلِ والنَّمْلِ» و«مَدِبُّهُمَا»: مَجْرَاهُ، أي: مَوْضِعُ جَرْيِهِ.

(٢) «مُدْهُنٌ»: للإناء الذي جُعل فيه الدُّهْن، و«مُسْعُطٌ»: للذي جُعل فيه السَّعُوط، وهو دواءٌ يُصبُّ في الأنف.
قال صاحب «المراح»: «المُسْعُط» و«المُنْخُلُ»، قال سيبويه: هذانِ من عِداوِ الأسماء، يعني: «المُسْعُطُ» و«المُنْخُلُ»: اسمٌ لهذا الوِعاءِ، وليس بالَةٍ، وكذلِكَ أخَوَاتُه: «المُدْهُنُ» وَ«المُدُقُّ». اهـ.

(٣) أي: بكسر الميم إتباعًا لِما بعدها، كما قالوا في مُنْتِن: مِنْتِن بكسرتين أيضاً. (أفاده الشيخ نسيم).

الَّذِي يَكْثُرُ فِيهِ الأَسَدُ والحَيَّةُ، ولا يُقَالُ هَذِهِ للمَكَانِ الَّذِي يَكْثُرُ فِيهِ الثَّعْلَبُ والعَقْرَبُ، بَل يُقَالُ: «أَرْضٌ كَثِيرَةُ الثَّعَالِبِ»، و«فَاشِيَةُ العَقَارِبِ».

الاشتقاق

الاشْتِقَاقُ: نَزْعُ لفظٍ من آخرَ بِشَرْطِ تَناسُبِهما مَعْنًى وتَرْكِيباً، وتَغَايُرِهما فِي الصِّيغَةِ بحرفٍ أَوْ بِحَرَكَةٍ، وأَنْ يَزِيدَ المُشْتَقُّ عَلَى المُشْتَقِّ مِنْهُ بِشَيءٍ، كـ«ضَارِبٍ» أو «مَضْرُوبٍ»، يُوافِقُ «ضَرْباً» فِي جَمِيعِ ذَلِكَ.

فَلَا يُقَالُ: «ذِئْبٌ» مِنْ «سَرْحَانٍ»؛ لفَقْدِ التَّرْكِيبِ وَالمَعْنَى الزَّائِدِ.

ولا «ذَهَبٌ» مِنْ «ذَهَبَ»؛ لفَقْدِ تَغَايُرِ الصِّيْغَةِ، وَالمَعْنَى الزَّائدِ.

ولا «ضَرِيبٌ» بمعنى «المَضْرُوبِ» مِنَ «الضَّرْبِ»؛ لاتِّحَادِ الصِّيغةِ.

ولا «شَاهِدٌ» من «شَهِيدٍ»؛ لِفَقْدِ المَعْنَى الزَّائِدِ.



أبنية المصادر

أَبْنِيَةُ المَصَادِرِ:

○ مِنْ «فَعَلَ، يَفْعِلُ» بِفَتْحِ العَيْنِ في المَاضِي وَبِكَسْرِهَا فِي المُضَارِعِ:

ـ «ضَرْبٌ»، و«عَجْزٌ»، و«كَذِبٌ»، و«فَتْلٌ»(١)، و«حَمْلٌ»، و«فَرْسٌ»، و«حَلْفٌ»، و«ضِرَابٌ»، و«جَزَاءٌ»، و«مَضَاءٌ»، و«غَلَبَةٌ»، و«سَرِقَةٌ»، و«حَمِيَّةٌ»، و«حِمَايَةٌ»، و«زِنًى»، و«هُدًى»، و«شِرًى»، و«حِرْمانٌ»، و«غُفْرَانٌ»، وَ«لِيَّانٌ»(٢)، و«جُلُوسٌ»، و«زَفْرٌ»، و«زَفِيرٌ».

○ ومن «فَعَلَ، يَفْعُلُ» بِفَتْحِ العَيْنِ في المَاضِي وَبِضَمِّهَا فِي المُضَارِعِ:

ـ «كُفْرٌ»، و«كُفْرَانٌ»، و«شُكُورٌ»، و«مُكْثٌ»، و«قَتْلٌ»، و«نَصْرٌ»، و«سَكْتٌ»، و«كِتَابٌ»، و«قِيَامٌ»، و«حَجٌّ»، و«فِسْقٌ»، و«خَنْقٌ»، و«قُعُودٌ»، و«نَشْدٌ»(٣)، و«طَهَارَةٌ»، و«دُعَاءٌ»، و«كِسَاءٌ»، و«صُراخٌ»، و«حِرَاسَةٌ»، و«عِمَارَةٌ»، و«كِتْمَانٌ»، و«نَبَاتٌ»، و«نَزَوَانٌ»(٤).

○ ومن «فَعَلَ، يَفْعَلُ» بِفَتْحِ العَيْنِ فِيهِمَا:

ـ «مَنْعٌ»، و«سِحْرٌ»، و«نُصْحٌ»، و«نَصَاحَةٌ»، و«نَصِيحَةٌ»، و«مَهَارَةٌ»، و«قِرَاءَةٌ»، و«هُدُوءٌ»، و«رُؤْيَةٌ»، و«سُؤَالٌ»، و«مِزَاحٌ»، و«دُعَابَةٌ»، و«سُنُوحٌ»(٥)، و«ذَهَابٌ»، و«رُجْحَانٌ».

○ ومن «فَعِلَ، يَفْعَلُ» بِكَسْرِ العَيْنِ فِي المَاضِي وَبِفَتْحِهَا فِي المُضَارِعِ:

ـ «حَمْدٌ»، و«عِلْمٌ»، و«ضِحْكٌ»، و«ضَحِكٌ» بِالتَّحْرِيكِ أَيْضاً، و«عَمَلٌ»، و«تَعَبٌ»، و«زُهْدٌ»، و«شُرْبٌ»، و«غِشْيانٌ»، و«لُزُومٌ»، و«صُعُودٌ»، و«قَبُولٌ»، و«كَرَامَةٌ»، و«قَوًى»(٦)، و«قُوَّةٌ»، و«سَعَادَةٌ».

---

(١) في الأصل المطبوع: «قتل»، والصواب المثبت؛ لأن الكلام في باب «ضَرب» لا «نَصَرَ». (أفاده الشيخ نسيم).

(٢) «لِيَّان» من: «لَوَى، يَلْوِي»، يقال: «لَوَى الحبل» فَتَلَه، وأصلُه: لَوْيَانٌ؛ اجتمعت الواو والياء، وسبقتْ إحداهما الأخرى بالسكون، فقُلبت الواو ياءً، ثمّ أُدغمت في الياء.

(٣) يقال: «نَشَدْتُ الضَّالَّةَ أَنْشُدُها»: إذا طلبتُها.

(٤) «نَزَوَان» من: «نزا الفحلُ، ينْزو» أي: وثَب.

(٥) يقال: «سَنَحَ لي رَأْيٌ»: عَرَضَ، و«سَنَح بكذا»: عَرَّضَ تعريضاً ولم يُصَرِّحْ، و«سَنَحَ الظَّبْيُ»: إذا مَرَّ من مَيَاسِرِك إلى مَيَامِنِك، وهو ضِدُّ «بَرَحَ». وقد تقدم سابقاً.

(٦) كذا في الأصل، و«قَوًى» ليست من مصادر «قَوِيَ». (أفاده الشيخ نسيم).

○ ومن «فَعُلَ، يَفْعُلُ» بِضَمِّ العَيْنِ فِيهِمَا:
ـ «مَجْدٌ» و«كَرَمٌ» بِالتَّحْرِيكِ، و«حُسْنٌ» بِضَمِّ الحَاءِ، و«حِلْمٌ»، و«كَمَالٌ»، و«شَجَاعَةٌ»، و«صُعُوبَةٌ»، و«عِظَمٌ» بِكَسْرِ العَيْنِ.
○ ومن المُنْشَعِبَة من «أَفْعَلَ»: «إِخْرَاجٌ».
○ ومن «فَعَّلَ»:
ـ «تَخْرِيجٌ»، و«تَكْرِمَةٌ»، و«تَوْصِيَةٌ»، و«كِذَّابٌ»، و«كِلَّامٌ» نَادِرٌ مِنْ «فَعَّل»، و«وَدَاعٌ» وَ«سَرَاحٌ» اسْمٌ يَنُوبُ مَنابَ «التَّوْدِيعِ» و«التَّسْرِيحِ».
○ ومن «تَفَعَّلَ»: «تَفَضُّلٌ».
○ ومن «فَاعَلَ»: «قِتَالٌ»، و«مُقَاتَلَةٌ».
○ ومِنْ كُلِّ بابٍ: «انْطِلاَقٌ»، و«احْتِسَابٌ»، و«اسْتِخْرَاجٌ»، و«تَغَافُلٌ»، و«اسْتِحْيَاءٌ» من «اسْتَحَى» بِياءٍ وَاحِدةٍ، وَقِيلَ من «اسْتَحْيَيْتُ» بِيَاءَينِ، قُلِبتِ الأُوْلَى أَلِفاً لانْفِتَاح ما قَبْلَهَا، فَحُذِفَتْ لالْتِقاءِ السَّاكِنَينِ، فالأَمْرُ مِنَ الأَوَّلِ: «اسْتَحِ»، ومِنَ الثَّاني: «اسْتَحْيِ».
ـ والتَّاءُ في «إِجَازَةٍ» و«اسْتِجَارَةٍ» و«تَوْصِيَةٍ» و«تَسْلِيَةٍ» عِوَضٌ عَنِ العينِ [أو] اللَّام فيها.
ـ و«تَحِيَّةٌ» أَصْلُهَا: «تَحْيِيَة» على «تَفْعِلَة»، نُقِلَتْ حركةُ الياءِ إلى الحاءِ، وأُدْغِمتِ الياءُ في الياءِ.
ـ ويُكْسَرُ العَينُ لِلْياءِ، في نحوِ: «تَآبٍ» و«تَنَاجٍ» و«تَنَاءٍ» و«تَغَافٍ».
ـ وتُقْلَبُ الواوُ ياءً في نحوِ: «إِعْشِيشَابٍ» و«اشْهِيْبابٍ» و«اسْتِيلَاءٍ»، وَلَمْ تُقْلَبْ في «اخْرِوَّاطٍ» و«اجْلِوَّاذٍ» و«اعْلِوَّاطٍ» للإِدْغَام.
○ ومِنَ المُنْشَعِبَةِ: «تَدَحْرُجٌ»، و«احْرِنْجَامٌ»، و«اقْشِعْرَارٌ».

اسم المَرَّة

○ وإِذَا كَانَ المَصْدَرُ مِنَ الثُّلاثيِّ على «فَعْلَة» بفَتْحِ الفَاءِ يَكُون للمَرَّةِ، كـ «قَوْمَةٌ» و«رَحْمَةٌ» و«خَشْيَةٌ»، وقَلَّ: «إِتْيَانَةٌ» و«لِقَاءَةٌ».
○ ومن غَيْرِ الثُّلاثيِّ على «إِفْعَالَة»، كـ «إِعْطَاءَةٌ» و«انْطِلاَقَةٌ».

اسم الهَيْئة

○ وإِذَا كَانَ عَلَى «فِعْلَة» بِكَسرِ الفَاءِ يَكُونُ للنَّوْعِ، كـ«الجِلْسَةِ»، و«الرِّكْبَةِ» و«المِيتَةِ».

أَمْثِلَةُ التَّصريف

فصل الصَّحيح

○ وجُوهُ المَاضِي: من «النَّصْرِ» و«النُّصْرَةِ»: «نَصَرَ، نَصَرَا، نَصَرُوا»، «نَصَرَتْ، نَصَرَتَا، نَصَرْنَ»، «نَصَرْتَ، نَصَرْتُمَا، نَصَرْتُمْ»، «نَصَرْتُ»، «نَصَرْنَا».

مَجْهُولُهُ: بضَمِّ الأَوَّلِ وكَسْرِ ما قَبْلَ الآخر: «نُصِرَ، نُصِرَا، نُصِروا» . . . إلخ.

○ وجُوهُ المُسْتَقْبَلِ: «يَنْصُرُ، يَنْصُرانِ، يَنْصُرُونَ»، اسْتَوَى لَفْظُ المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ في المُتَكَلِّم، وتَثْنِيَتُهُما في المُخَاطَبِ، وجَمْعُهُمَا في «يَدْعُونَ»، إِلَّا أَنَّه فُرِّقَ في الوَزْنِ.

وثُقِّلَ النُّونُ في «نَصَرْتُنَّ» لِوجُوبِ السُّكُونِ في النُّونِ الأُوْلى، وامْتِنَاعِه في التَّاءِ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَين.

مَجْهُولُهُ: بضَمِّ الأَوَّلِ وفَتْحِ ما قَبْلَ الآخِرِ.

نَفْيُ المَاضِي: «لَمْ يَنْصُرْ، لَمْ يَنْصُرَا، لَمْ يَنْصُرُوا»، . . . إلخ.

نَفْيُ الحَالِ: «مَا يَنْصُرُ، مَا يَنصُرانِ، مَا يَنْصُرُونَ»، . . . إلخ.

نَفْيُ الاِسْتِقْبَالِ: «لَنْ يَنْصُرَ، لَنْ يَنْصُرَا، لَنْ يَنْصُرُوا»، . . . إلخ.

وحَذْفُ النُّونِ عَلَامَةٌ للنَّصْبِ والجَزْمِ، كَمَا رَأَيْتَ، إِلَّا النُّونَ ضَمِيرَ جَمَاعَةِ النِّسَاءِ.

○ **وُجُوهُ الأَمْرِ**: «اُنْصُرْ، اُنْصُرَا، اُنْصُروا».

التَّأْكِيدُ بالنُّونِ المُثَقَّلَةِ: «انْصُرَنَّ، انْصُرَانِّ، انْصُرُنَّ».

والأَلِفُ تَدْخُلُ بَيْنَ نُونِ النِّساءِ وبَيْنَ الشَّدِيدِ للْفَصْلِ بَيْنَ النُّونَاتِ، كما تَدْخُلُ في «أاأنْتم» للفَصْلِ بَيْنَ الهَمْزَتَيْنِ.

والأَلِفُ تَثْبُتُ في «انْصُرَانِّ» لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بالمُفْرَدِ، بخِلَافِ الواوِ في «انْصُرُنَّ»، والياءِ في «انْصُرِنَّ»؛ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَينِ.

والضَّمَّةُ والكَسْرَةُ فِيهِمَا يَدُلَّانِ عَلَى الوَاوِ واليَاءِ المَحْذُوفَتَيْنِ، وبِفَتْحِ الرَّاءِ فِي المُذَكَّرِ، وتُكْسَرُ في المُؤَنَّثِ احْتِرازاً عَنِ الاِلْتِبَاسِ.

والنُّونُ مَكْسُورَةٌ بَعْدَ الأَلِفِ المَفْتُوحَةِ فِيهِمَا سَوَاءً.

وبِالخَفِيفَةِ: «انْصُرَنْ، انْصُرُنْ، انْصُرِنْ». والخَفِيفَةُ لَا تَدْخُلُ في التَّثْنِيَةِ وَلَا في جَمْعِ الإِنَاثِ؛ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

الأَمْرُ لِلْغَائِبِ: «لِيَنْصُرْ، لِيَنْصُرَا، لِيَنْصُرُوا». مَجْهُولُهُ: «لِيُنْصَرْ».

○ وُجُوهُ النَّهْيِ: «لَا تَنْصُرْ، لَا تَنْصُرَا، لَا تَنْصُرُوا».

بِالثَّقِيلَةِ: «لَا تَنْصُرَنَّ، لَا تَنْصُرَانِّ، لَا تَنْصُرُنَّ»، . . . إلخ.

وبِالخَفِيفَةِ: «لَا تَنْصُرَنْ، لَا تَنْصُرِنْ، لَا تَنْصُرُنْ».

مَجْهُولُهُ: بضَمِّ التَّاءِ وفتحِ الصَّادِ مغايبه(١): «لَا يُنْصَر».

○ اسمُ الفَاعِلِ: «نَاصِرٌ، نَاصِرَانِ، نَاصِرُونَ»، و«أَنْصَارٌ»، «نَاصِرَة، نَاصِرَتَانِ، نَاصِرَاتٌ»، و«نَوَاصِرُ».

وَالمُبَالَغَةُ مِنْهُ: «نَصَّارٌ»، و«نَصِيرٌ» مُطْلَقاً.

○ اسمُ المَفْعُولِ: «مَنْصُورٌ».

والمُبَالَغَةُ مِنْهُ: «مِنْصَارٌ» و«مِنْصِيرٌ» مُطْلَقاً.

فَصْلُ المُضَاعَفِ

○ المَاضِي: «سَرَّ، سَرَّا، سَرُّوا»، «سَرَّتْ، سَرَّتَا، سَرَرْنَ».

○ المُضَارِعُ: «يَسُرُّ، يَسُرَّانِ، يَسُرُّونَ»، . . إلخ.

○ الجَحْدُ: «لَمْ يَسُرَّ»، فَيَجُوزُ فِيهِ الفَتْحُ والضَّمُّ والكَسْرُ، وفَكُّ الإِدْغَامِ.

وفي: «لَمْ يَغُضَّ» الفَتْحُ والضَّمُّ والكَسْرُ. وفي: «لَمْ يَفِرَّ» الفَتْحُ والكَسْرُ.

○ الأَمْرُ: يَجُوزُ الإِظْهَارُ؛ فَكُّ الإِدْغَامِ، فتقول: «امْدُدْ»، والإِدْغَامُ، ويَجُوزُ فِيهِ ثَلَاثَةُ الأَوْجُهِ: الكَسْرُ، وهو الأَصْلُ، والفَتْحُ لِخِفَّتِهِ، والضَّمُّ للإِتْبَاعِ.

○ النَّهْيُ: «لَا تَسُرَّ». وبِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ: «لَا تَسُرَّنَّ».

فصلُ المِثَالِ

○ مَاضِيهِ: «وعَدَ»، «يَسَرَ» . . . إلى آخِرِ الوجُوهِ كالصَّحِيحِ.

○ مُضَارِعُه: «يَعِدُ» في «يَوْعِدُ»، وَ«يَرِثُ» في «يَوْرِثُ».

---

(١) المُغَايبة خلاف المُخَاطَبَة، يعني: بناء «يُنْصَر» للمجهول مُسْنَداً للغَائِبِ.

وهَهُنا أَصْلٌ: أنَّ الواوَ إذا وَقَعَتْ بَيْنَ حَرفِ المُضَارَعَةِ وكَسْرةٍ تُحذَفُ كَمَا رَأَيْتَ، أَوْ كَانَتْ في تَقْدِيرِ الكَسْرَةِ، كـ«يَهَبُ» و«يَطَأُ»، لا في «اِسْتَوْجَبَ» لِئَلا يَلْتَبِسَ بـ «لَمْ يَسْتَجِبْ».

والياءُ لا تُحْذَفُ في «يَسَرَ» و«يَيْسِرُ» لِخِفَّتِها.

وتَثْبُتُ الواوُ بَيْنَ ياءٍ وضَمَّةٍ، كـ«وَسَمَ، يَوْسُمُ»، أو فَتْحةٍ أصْلِيَّةٍ، كـ«وَجِلَ، يَوْجَلُ»، وكذا في «يُوْعَدُ» و«يُوْجَدُ».

وتُقْلَبَانِ تاءً وتُدْغَمَانِ في نحو: «اتَّعَدَ»: يَوْتَعِدُ، و«اتَّسَرَ»: يَيْتَسِرُ، من «ايْتَسَرَ، يَيْتَسِرُ».

ومنه: الأَمْرُ: «عِدْ، عِدَا، عِدُوا».

وهَهُنَا أَصْلٌ: أنَّ الواوَ إِذَا حُذِفَتْ فَالأَمْرُ بِالحَرْفِ الَّذِي بَعْدَهَا، ومنه: «وَدَّ، وَدَّا، وَدُّوا».

المضارع: «يَوَدُّ، يَوَدَّانِ يَوَدُّونَ».

الأمر: «وَدِّ» بكسرِ الدَّالِ، اسْتَوَى أَمْرُ المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ فِيهِ، لَكِنَّهُ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا بِضَمِيرِ مُخَاطَبِهِمَا. و«اِيْدَدْ»، أَمْرٌ أَصْلُه: «اِوْدَدْ»، قُلِبَتِ الواوُ ياءً لانْكِسَارِ مَا قَبْلَها.

فَصْلُ الأَجْوَف

○ مَاضِيهِ: «قَالَ، قَالَا، قَالُوا»، «قَالَتْ، قَالَتَا، قُلْنَ»، أَصْلُهُ: «قَوَلَ»، قُلِبَتِ الواوُ أَلِفاً؛ لانْفِتَاحِ ما قَبْلَها.

ومِنْهُ: «بَاعَ»، أصْلُه: «بَيَعَ»، قُلِبَتِ الياءُ ألفاً لِمَا ذَكَرْنَا.

○ المُضَارِعُ: «يَقُولُ، يَقُولَانِ، يَقُولُونَ». أصلُه: «يَقْوُلُ»، بسكون القَافِ، نُقِلَتْ حَرَكَةُ الواوِ إلى القَافِ، فسُكِّنَتِ العَيْنُ.

مَجْهُولُ مَاضِيهِ: «قِيلَ»، أصله: «قُوِلَ»، نُقِلَتْ كَسْرَةُ العَيْنِ إِلَى ما قَبْلَها، فَصارَتِ الواوُ ياءً لانْكِسَارِ ما قبلها، وكذا في «خِيفَ» و«بِيعَ»، وسَلِمَتِ الياءُ فيه.

مَجْهُولُ مُضَارِعِهِ: «يُقَالُ، يُقَالَانِ، يُقَالُونَ» ... إلى آخِرِ الوجُوهِ. أصْلُه: «يُقْوَلُ» بِفَتحِ الواوِ، نُقِلَتْ حَرَكتُهَا إلى ما قَبْلَها، وقُلِبَتْ أَلِفاً.

○ الأَمْرُ: «قُلْ، قُولَا، قُولُوا»، «قُولِي، قُولَا، قُلْنَ»، اسْتَوَى جَمْعُ المُؤَنَّثِ في الماضِي والأمرِ، أَصْلُهُ: «اُقْوُلْ» بِضَمِّ الواوِ، نُقِلَتْ حَرَكتُهَا إلى ما قَبْلَهَا، وحُذِفَتِ

الواوُ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَينِ، ثُمَّ حُذِفَتِ الهَمْزَةُ لانْعِدَام[1] الاحْتِيَاجِ إلَيْهَا.

وتَسْقُطُ العَيْنُ، وَاواً كَانَتْ أَوْ ياءً، حَيْثُ تُسَكَّنُ اللَّامُ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَينِ في الأَمْرِ والنَّهْيِ والجَحْدِ وغَيْرِها.

○ اسْمُ الفَاعِلِ: «قَائِلٌ، قَائِلانِ، قَائِلُونَ» ... إلى آخرِ الوجُوهِ، أَصْلُهُ: «قَاوِل»، قُلِبَتِ الواوُ هَمْزَةً تَخْفِيفاً، فَصَارَ: «قَائِلٌ»، ولم تُقْلَبْ في «عَاوِر» كَمَا في «عَورَ»؛ لأَنَّهُ بِمَعْنَى «اعْوَرَّ» لِسُكُونِ ما قبلها.

○ اسْمُ المَفْعُولِ: «مَقُوْلٌ، مَقُولَانِ، مَقُولُونَ» ... إلى آخرِ الوجُوهِ، أَصْلُهُ: «مَقْوُول»، نُقِلَتِ الضَّمَّةُ مِنَ العَيْنِ إلى ما قَبْلَها، فالْتَقَى الواوُ السَّاكِنَانِ، وَحُذِفَ آخِرُ السَّاكِنَيْنِ، وقِيْلَ: أَوَّلُهُ، فَصار: «مَقُولاً»، فالوَزْنُ عَلَى حَذْفِ آخِرِهِ: «مَفُعْل»، وَعَلَى حَذْفِ أَوَّلِهِ: «مَفُولٌ».

وَمِنْهُ: «مَبِيعٌ» أَصْلُهُ: «مَبْيُوعٌ»، نُقِلَتِ الضَّمَّةُ مِنَ العَيْنِ إِلَى مَا قَبْلَها، فَصار الياءُ واواً لانْضِمَام ما قبلها، فالْتَقَى السَّاكِنَان، وحُذِفَ آخِرُ السَّاكِنَينِ، وقِيلَ: أَوَّلُهُ، ثُمَّ أُبْدِلَتِ الضَّمَّةُ كَسْرةً لِتَصِحَّ الياءُ، ثُمَّ قُلِبتِ الواوُ السَّاكِنَةُ ياءً لانْكِسَارِ ما قبلها، فَصَارَ: «مَبِيعاً».

ثُمَّ ضَمَّةُ فَاء الكَلِمَةِ في «قُلْتُ» و«طُلْتُ» وكَسْرتُها في «بِعْتُ» و«خِفْتُ»، الأَصْلُ فيهما: أنَّ المَدَّةَ الَّتي هِي عَيْنُ الفِعْلِ تُحْذَفُ عِنْدَ اتِّصالِ مُوْجِبِ السُّكُونِ، وتُكْسَرَ ما قَبْلَها في بابِ «فَعِلَ» المَكْسُورِ العينِ، كـ«خِفْتُ».

وفِي بَابِ «فَعَلَ» المَفْتُوحِ العَيْنِ إنْ كَانَ العَيْنُ ياءً أَنْ تُكْسَرَ ما قَبْلَ عَيْنِ الفِعْلِ، كـ«بِعْتُ»، وَلَمْ يُكْسَرْ في «لَسْتُ» لِشبهِهِ بالحَرْفِ.

ويُضَمُّ ذَلِكَ في باب «فَعُلَ» المَضْمُوم العَيْنِ، كـ«طُلْتُ».

وفي بَابِ «فَعَلَ» المَفْتُوح العَيْنِ إنْ كَانَ العَيْنُ وَاواً أنْ يُضَمَّ أَيْضاً مَا قَبْلَ عَيْنِ الفِعْلِ، كـ«قُلْتُ»، هَذَا في الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ.

وأَمَّا فِي غَيْرِهِ فَيُفْتَحُ ذَلِكَ أَبَداً، نحوُ: «أَتَبْتُ»، و«أَبَعْتُ»، و«أَقَدْتُ»، و«أَعَدْتُ»، و«اسْتَجَبْتُ» و«اخْتَرْتُ».

---

(١) مصدر «انعدم»، وهو غير جائز كما نبّه عليه المصنف من قبل. (أفاده الشيخ نسيم).

فَصْلُ النَّاقِصِ

○ المَاضِي: «دَعَا، دَعَوَا، دَعَوْا»، «دَعَتْ، دَعَتَا، دَعَوْنَ» بالواوِ، أَصْلُ «دَعَا»: «دَعَوَ»، قُلِبتِ الواوُ أَلِفاً لانْفِتَاحِ ما قَبْلَها. وَكَذَلِكَ: «رَمَى».

ـ وَصُحِّحَتِ الواوُ في «دَعَوَا» لِسُكُونِ مَا بَعْدَهَا، وكَذَلِكَ الياءُ فِي «رَمَيَا».

وأَصْلُ «دَعَوْا»: «دَعَوُوا»، حُذِفَتِ الواوُ لاسْتِثْقَالِ الضَّمَّةِ عَلَيْهَا، ثُمَّ حُذِفَتْ لَامُ الكَلِمَةِ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

وَكَذَلِكَ «رَمَوْا» أَصْلُهُ: «رَمَيُوا».

وَ«رَضُوا» و«سَرُوا» بالضَّمِّ، أَصْلُهُ: «رَضِوُوا»، قُلِبَتِ الواوُ ياءً لانْكِسَارِ ما قَبْلَهَا، فَصَارَ: «رَضِيُوا»، نُقِلَتِ الضَّمَّةُ إلى مَا قَبْلَهَا، فَحُذِفَتِ الياءُ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَهُوَ الياءُ، وَوَاوُ الجَمْعِ.

وَأَصْلُ «دَعَتْ»: «دَعَوَتْ»، قُلِبَتِ الواوُ أَلِفاً لانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، وَحُذِفَتِ الأَلِفُ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

وَلَا تُرَدُّ أَلِفٌ في «دَعَتَا» لِحركَتِهِ العَارِضَةِ.

مَجْهُولُ «دَعَا»: «دُعِيَ، دُعِيَا، دُعُوا» . . . إلى آخِرِه.

وَأَصْلُ «دُعِيَ»: «دُعِوَ»، قُلِبَتِ الواوُ ياءً لانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا.

وأَصْلُ «دُعُوا»: «دُعِوُوا»، نُقِلَتِ الضَّمَّةُ في الواوِ إلى ما قَبْلَهَا، فحُذِفَتِ الواوُ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

○ المُضَارِعُ: «تَدْعُو، تَدْعُوَانِ، تَدْعُونَ»، «تَدْعِينَ، تَدْعُوَانِ، تَدْعُونَ»، وَالوَاوُ لَا يَتَحَرَّكُ فِي «تَدْعُو» للاسْتِثْقَالِ عَلَيْهَا.

وَأَصْلُ «تَدْعِينَ»: «تَدْعُوِينَ»، سُلِبَتْ حَرَكَةُ العَيْنِ، فَنُقِلَتْ كَسْرَةُ الواوِ إِلَيْهَا، فَحُذِفَتْ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، فَوَزْنُهُ: «تَفْعِينَ»، وَسُوِّيَتْ في جَمْعِ المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ لَفْظاً، فَوَزْنُ المُذَكَّرِ: «تَفْعُونَ»، وَوَزْنُ المُؤَنَّثِ: «تَفْعُلْنَ».

وَكَذَا سُوِّيَتْ بَيْنَ جَمْعِ المُؤَنَّثِ وَالمُخَاطَبَةِ الوَاحِدَةِ فِي «تَرْمِينَ» لَفْظاً، فَوَزْنُ الجَمْعِ: «تَفْعِلْنَ»، وَوَزْنُ المُخَاطَبَةِ: «تَفْعِينَ»، فَأَصْلُ «تَرْمِينَ»: «تَرْمِيِينَ» لِلْوَاحِدَةِ، فأُسْكِنَتِ الياءُ إزالَةً لِتوالِي الكَسَرَاتِ، وَهِي كَسْرةُ المِيمِ والياءِ، ثُمَّ أُسْقِطَتِ الياءُ الَّتي هِي لامُ الكَلِمَةِ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

مَجْهُولُه: «تُدْعَى، تُدْعَيَانِ، تُدْعَوْنَ» . . . إِلَى آخِرِ الوُجُوهِ، قُلِبَتِ الواوُ ياءً لِوقُوعِهَا رَابِعَةً.

○ أَمْرُ الحَاضِرِ: «اُدْعُ، اُدْعُوَا، اُدْعُوا» . . . إِلَى آخِرِ الوجُوهِ.

ـ «اِرْمِ، اِرْمِيَا، ارْمُوا» . . . إِلَى آخِرِ الوجُوهِ.

وَبِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ: «اُدْعُوَنَّ» . . . إِلَى آخِرِ الوجُوهِ.

وَبِالخَفِيْفَةِ: «اُدْعُوَنْ» . . . إِلَى آخِرِ الوجُوهِ.

وتسقط الواو في «اُدْعُنَّ» لانْضِمَام ما قَبْلَهَا، وَكَذَا في «اُدْعِنَّ»، لانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا، وَتَبْقَى فِي «اُدْعُوَنَّ» لانْفِتَاحِهَا وانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا، وَكَذَا «لَتُدْعَوُنَّ» لانْضِمَامِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا.

○ اسْمُ الفَاعِلِ: «دَاعٍ، دَاعِيَانِ، دَاعُونَ»، وَ«دُعَاةٌ»، «دَاعِيَةٌ، دَاعِيَتَانِ، دَاعِيَاتٌ» وَ«دَوَاعٍ».

وَأَصْلُ «دَاعٍ»: «داعِوٌ»، فأُسْكِنَتْ في حَالِ الرَّفْعِ والجَرِّ، ثُمَّ حُذِفَتِ لاجْتِمَاعِ السَّاكِنَينِ، وَهُمَا: التَّنْوِينُ والواوُ، وَلَا يُسَكَّنُ في حالِ النَّصْبِ لِخِفَّةِ النَّصْبِ.

وَكَذَلِكَ: «رَامٍ، رَامِيَانِ، رَامُونَ». وإذَا أَضَفْتَ التَّثْنِيَةَ إِلَى نَفْسِكَ، قُلْتَ: «رَامِيَايَ» فِي حَالِ الرَّفْعِ، وَ«رَامِيَّ» فِي حَالِ النَّصْبِ وَالجَرِّ، بِإِدْغَامِ اليَاءِ الَّتِي هِيَ عَلَامَةٌ للنَّصْبِ والجَرِّ فِي يَاءِ الإِضَافَةِ. وَإِذَا أَضَفْتَ الجَمْعَ، قُلْتَ: «رَامِيَّ» فِي جَمِيعِ الأَحْوَالِ. وَلَمْ تُحْذَفْ في «دَاعِية» لعَدَمِ اجْتِمَاعِ سَاكِنَينِ بالتَّاءِ الطَّارِئَةِ، وَكَذَلِكَ في «رَامِية» و«رَاضِيَة».

○ اسْمُ المَفْعُولِ: «مَدْعُوٌّ، مَدْعُوَّانِ، مَدْعُوُّونَ» . . . إِلى آخر الوجُوهِ، أَصْلُ «مَدْعُوٌّ»: «مَدْعُوْوٌ»، اجْتَمَعَ الوَاوَانِ، سَبَقَت الأُوْلى بالسُّكُونِ، فأُدْغِمَتْ إِحَدَاهُما في الأُخْرَى.

ومِنَ اليَائِيِّ: «مَرْمِيٌّ»، أَصْلُهُ: «مَرْمُوْيٌ»، اجْتَمَعَ الواوُ والياءُ، سَبَقَت الأُوْلَى بالسُّكُونِ فَانْقَلَبَتْ ياءً، ثُمَّ أُبْدِلَ الضَّمَّةُ كَسْرَةً، فأُدْغِمَ الياءُ في الياءِ.

وَإِذَا أُضِيفَ تَثْنِيةُ اسْمِ المَفْعُولِ إلى ياءِ الإِضَافَةِ، قُلْتَ: «مَرْمِيَّايَ»، وفي حَالِ النَّصْبِ والجَرِّ: «مَرْمِيَّيَّ»، بِأَرْبعِ يَاءاتٍ أَيضاً في كُلِّ الأَحوالِ، غَيْرَ أَنَّكَ تَكْسِرُ المُدْغَمَ الأَوَّلَ في الجَمْعِ، وَتَفْتَحهُ في التَّثْنِيةِ.

فَصْلُ اللَّفِيفُ

○ [اللَّفِيفُ المَقْرُونُ:]

مَاضِيهِ: «رَوَى، رَوَيَا، رَوَوْا»، «رَوَتْ، رَوَتَا، رَوَيْنَ»، وَمِنْهُ: «طَوَى، طَوَيَا، طَوَوْا».
فالمَاضِي والمُضَارِعُ والأَمْرُ والنَّهِيُ والجَحْدُ كالنَّاقِصِ.
الأَمْرُ: «اِطْوِ، اِطْوِيَا، اِطْوُوا».
وَبِنُونِ التَّأْكِيدِ: «اِطْوِيَنَّ، اِطْوِيَانِّ، اِطْوُنَّ».
اسْمُ الفَاعِلِ: «طَاوٍ»، وَلَا يَعْتَلُّ وَاوُهُ كَمَا فِي «طَوَى»، لِئَلَّا يَجْتَمِعَ إِعْلَالَانِ.

○ [اللَّفِيفُ المَفْرُوقُ:]

مَاضِيهِ: «وَفَى، وَفَيَا، وَفَوْا»، «وَفَتْ، وَفَتَا، وَفَيْنَ».
الأَمْرُ مِنْهُ: «فِ بِالْعَهْدِ أَخَاكَ»، أَوْ: «فِهْ» عِنْدَ الوَقْفِ، فَلَمَّا حَذَفْتَ الزَّائِدَ مِنْ «يَفِي»، ثُمَّ حَذَفْتَ اليَاءَ مِنْهُ كَمَا تُحْذَفُ مِنْ «اِرْمِ»، فَبَقِيَتِ العَيْنُ وَحْدَهَا، هَذَا إِذَا لَمْ تَقِفْ عَلَيهِ، فَأَمَّا إِذَا وَقَفْتَ عَلَيهِ وَلَمْ تَصِلْهُ بِكَلِمَةٍ بَعْدَهُ فَزِدْ عَلَيهِ هَاءَ السَّكْتِ، فَقُلْ: «فِهْ».

فَصْلُ المَهْمُوزِ

○ (١) المَهْمُوزُ الفَاءِ:

_ «أَخَذَ، أَخَذَا، أَخَذُوا» ... إِلَى آخِرِهِ، كالصَّحِيحِ في المَاضِي والمُضَارِعِ وفي جَمِيعِ الوجُوهِ، إِلَّا أَنَّكَ تَقْلِبُ الهَمْزَةَ وَاواً إِذَا انْضَمَّ ما قَبْلَهَا، كـ«أُوْخُذْ» و«أُوْمُرْ»، ويَاءً إِذَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا، كـ«إِيْذَنْ»، وأَلِفاً إِذَا انْفَتَحَ ما قَبْلَهَا، كـ«آمِرْ»؛ (أَأْمِرْ).
وَأَمَّا: «أَرَى، أَرَيَا، أَرَوْا»، فَمِثْلُ «رَمَى» ... إِلَى آخِرِهِ. الأَمْرُ: «إِيرِ»[1]، مثل: «اِرْمِ».

○ (٢) المَهْمُوزُ العَيْنِ:

المَاضِي والمُضَارِعُ: «رَأَى، رَأَيَا، رَأَوْا» ... إلى آخره، حُذِفَتْ هَمْزَةُ مُضَارِعِه، فَصَارَ: «يَرَى، يَرَيَانِ، يَرَوْنَ» ... إلى آخره.

---

(١) قال التفتازاني: ونقول في الأمر: «أرِ» بناءً على الأصل المرفوض، وهو «تُؤرِي»، حُذف حرف المضارعة واللام فبقي «أرِ». «أرِيَا، أرُوا» أصله: أرِيُوا، نُقلت ضمة الياء وحذفت، «أرِي» أصله: أرِيِي، نقلت كسرة الياء، فحذفت، والوزن: أَفُوا، وأَفِي.

اتَّفَقَ لَفظُ المُخَاطَبَةِ وَجَمْعُها، فَوَزْنُ المُخَاطَبَة: «تَفَيْنَ»، والجَمْع: «تَفَلْنَ»، فَأَصْلُ «تَرَيْنَ»: «تَرْأَيِينَ»، عَلَى وَزْنِ: «تَفعَلِينَ»، حُذِفَتِ الهَمْزَةُ كَمَا حُذِفَتْ فِي «تَرَى»، فَصَارَتْ: «تَرَيِين، ثم جُعِلَت الياءُ أَلِفاً لِتَحَرُّكِهَا وانفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، فَصَار: «تَرَايْنَ»، ثُمَّ حُذِفَتِ الأَلِفُ لاِجْتِمَاعِ السَّاكِنَينِ، فَصَارَ: «تَرَيْنَ»، وَإِذَا أَدْخَلْتَ النُّونَ الثَّقِيلَةَ في الشَّرْطِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]؛ حَذَفْتَ النُّونَ عَلامَةً لِلجَزْمِ، وَكَسَرْتَ يَاءَ التَّأْنِيثِ لِيَطَّرِدَ جَمِيعُ نُونَاتِ التَّأْكِيدِ عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ، كَمَا فِي «اِخْشَيِنَّ».

الأَمْرُ: «رَ، رَيَا، رَوْا»، «رَيْ، رَيَا، رَيْنَ»، «رَيَنَّ، رَيَانِّ، رَوُنَّ»، «رَيِنَّ، رَيَانِّ، رَيْنَانِّ»، فَجِيْءَ بِاليَاءِ في «رَيَنَّ» لانْعِدَامِ السُّكُونِ، وَلَمْ يُحْذَفْ وَاوُ الجَمْعِ فِي «رَوُنَّ» لِعَدَمِ الضَّمَّةِ فِي مَا قَبْلَهَا بِخِلَافِ «اُغْزُنَّ»، وبِالخَفِيفَةِ: «رَيَنْ، . . . ، رَوُنْ»، «رَيِنْ، . . .».

اسْمُ الفَاعِلِ: «رَاءٍ، رَائِيانِ، رَاؤُونَ» . . . إلى آخِرِهِ، وَلَا يُحْذَفُ هَمْزَتُه لِمَا يَجِيءُ فِي المَفْعُولِ، وَقِيلَ: لأنَّ مَا قَبْلَهَا أَلِفٌ، وأَلِف لَا يَقْبَلُ الحَرَكَة، وأَصْلُ «رَاؤُونَ»: «رائِيونَ»، نُقِلَتِ الضَّمَّةُ مِنَ الياءِ إلى الهَمْزَةِ، فاجْتَمَعَ السَّاكِنانِ: الياءُ والواوُ، فحُذِفَتِ الياءُ، فَصَارَ: «رَاؤُونَ».

اسْمُ المَفْعُولِ: «مَرْئِيّ، مَرْئِيَّانِ، مَرْئِيُّونَ» . . . إلى آخره، أَصْلُه: «مَرْؤُويٌ»، فالواوُ والياءُ اجْتَمَعَتا في كَلِمةٍ، وسَبَقَ الواوُ بالسُّكونِ، فانْقَلَبَتْ ياءً، فأُدْغِمَتْ إِحْدَاهُمَا في الأُخْرَى، كَمَا هو الأَصْلُ فِي «طَيّ» و«سَيِّدٍ»، ولا يَجِبُ حَذْفُ هَمْزَتِهِ؛ لأنَّ وجُوبَ حَذْفِ الهَمْزةِ في فِعْلِهِ - وهو «يَرَى» - ثَبَتَ عَلَى خِلَافِ القِيَاسِ؛ لأنَّ القِيَاسَ يَقْتَضِي أنْ لَا يَسْقُطَ، كَمَا لَمْ يَسْقُطْ مِنْ مَاضِيهِ، وهو: «رَأَى».

وأصلُ «مَرْئِيُّونَ»: مَرْؤُوْيُونَ، لِمَا قُلْتُ: إنَّ الواوَ والياءَ اجْتَمَعَتا في كَلِمةٍ، وسَبَقَ الواوُ بالسُّكونِ، فانْقَلَبَتْ ياءً، فَأُدْغِمَتْ بِهَا، فَأُدْخِلَتْ إِحْدَاهُمَا فِي الأُخْرَى.

٥ (٣) المَهْمُوزُ اللَّامِ:

المَاضِي: «جَاءَ، جَاءَا، جَاؤُوا»، «جَاءَتْ، جَاءَتَا، جِئْنَ».

المُضَارِعُ: «يَجِيءُ، يَجِيئَانِ، يَجِيئُونَ» . . . إلى آخِرِ الوُجُوهِ.

الأَمْرُ: «جِئْ، جِيئَا، جِيئُوا» . . . إلى آخِرِ الوجُوهِ.

اسْمُ الفَاعِلِ: «جَاءٍ» بالقَلْبِ، كـ«الشَّاكِي» في «الشَّائِكِ»، وَقِيلَ: أَصْلُهُ: «جَائِئٌ» بِهَمْزَتَينِ، قُلِبتِ الثَّانِيةُ ياءً.

اسْمُ المَفْعُولِ: «مَجِيءٌ» . . . إلى آخره.

فَصْلُ المُنشَعِبَة

○ الصَّحِيحُ:

المَاضِي: «أَكْرَمَ، أَكْرَمَا، أَكْرَمُوا»، «أَكرَمَتْ، أَكْرَمَتَا، أَكْرَمْنَ».

المُضَارِعُ: «يُكْرِمُ، يُكرِمَانِ، يُكرِمُونَ» . . . إلخ.

الأَمْرُ: «أَكْرِمْ، أَكرِمَا، أَكرِمُوا» . . . إلخ.

ومَجْهولُهُما والنَّهْيُ والجَحْدُ والنَّفْيُ واسْمُ الفَاعِلِ والمَفْعُولِ مَفْهُومٌ.

○ وَمِنَ المُعْتَلِّ:

المَاضِي: «أَجَابَ، أَجَابَا، أَجَابُوا، أَجَابَتْ، أَجَابَتَا، أَجَبْنَ» . . . إلى آخِرِهِ.

المُضَارِعُ: «يُجِيبُ» . . . إلى آخِرِ الوجُوهِ.

الأَمْرُ: «أَجِبْ، أَجِيبَا، أَجِيبُوا» . . . إلى آخِرِه.

أَصْلُ «أَجَابَ»: «أَجْوَبَ»، نُقِلَتِ الفَتْحةُ مِنَ الواوِ، [فَسَكَنَتْ بَعْدَ فَتْحَةٍ فَقُلِبتْ أَلِفاً.

وَأَصْلُ «أَجِبْ»: «أَجْوِبْ»، سُكِّنَتِ الواوِ، ونُقِلَتْ حَرَكَتُهَا إلى الجِيمِ]، فَحُذِفَتْ، وَكَذَا في النَّهْيِ والجَحْدِ، وَإِنَّما لَمْ تُقْلَبِ الوَاوُ أَلِفاً فِي «أَحْوَجَ» وَ«أَحْوَط»، فَعَلَى خِلَافِ القِيَاسِ، أَوْ لِكَوْنِهِمَا أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ.

اسْمُ الفَاعِلِ: «مُجِيبٌ، مُجِيبَانِ، مُجِيبُونَ».

اسْمُ المَفْعُولِ: مُجَابٌ، مُجَابَانِ، مُجَابُونَ».

وَ«أَوْعَدَ» كالصَّحِيحِ في جَمِيعِ الوُجُوهِ.

وَ«أَوْفَى، أَوْفَيَا، أَوْفَوْا»، كالنَّاقِصِ في جَمِيعِ الوجُوهِ.

وكَذَلِكَ: «أَرْوَى»، «أَرْوَتْ»، أَصْلُهُ: «أَرْوَيَتْ»، قُلِبتِ الياءُ أَلِفاً لانْفِتَاحِ ما قَبْلَها، فَاجْتَمَعَ السَّاكِنَان، وَهُمَا: أَلِفٌ والتَّاءُ، فَحُذِفَتْ.

ـ «حَابَى[1]، حَابَيَا، حَابَوْا»، «مُحَابَاةً»، «حَابَتْ، حَابَتَا، حَابَيْنَ».

○ وَمِنَ المُضَاعَفِ:

المَاضِي: «حَابَّ، حَابَّا، حَابُّوا».

---

(١) قوله: «حابى»: يقال: «حاباهُ، مُحاباةً»: سامَحَهُ، مأخوذٌ من «حَبَوْتُه»: إذا أعطيتَهُ.

وَأَمَّا «حَابَ» مُخَفَّفٌ، فَمِنَ «الحوْبِ»[١]، فَلَيْسَ بِمُنْشَعِبةٍ.

المُضَارِعُ مِنْهُ: «يُحَابُ» . . . إلى آخِرِهِ، اسْتَوَى المَعْلُومُ وَالمَجْهُولُ فِيهِ.

الأَمْرُ: «حَابِّ» بِكَسْرِ البَاءِ، وكَذَا فِي النَّهْيِ.

اسْمُ الفَاعِلِ: «مُحَابٌّ»، وكَذَا اسْمُ المَفْعُولِ، اسْتَوَى لَفْظُهُمَا، وَلَكِنْ فُرِّقَا بِتَقْدِيرِ كَسْرِ العَيْنِ وَفَتْحِهَا[٢].



(١) يقال: «حَابَ حَوْباً»: إذا اكْتَسَبَ الإثمَ، والاسم: «الحُوبُ» بالضَّمّ، وقيل: المضمومُ والمفتوحُ لُغتان؛ فالضَّمُّ لُغةُ الحِجازِ والفتحُ لُغةُ تَمِيمٍ، و«الحَوْبَةُ» بالفتحِ: الخَطِيئَةُ. انظر: «المصباح المنير».

(٢) قال الزنجاني والتفتازاني: وقد يَسْتوِي لفظُ اسم الفاعلِ واسم المفعولِ في بعضِ المَوَاضِعِ، كـ«مُحَابٌّ» وَ«مُتَحَابٌّ»، وَ«مُخْتَارٌ»، وَ«مُضْطَرٌّ»، وَ«مُعْتَدٌّ»، وَ«مُنْصَبٌّ» في اسم الفاعل، و«مُنْصَبٌّ فِيهِ» في اسم المفعول، وَ«مُنْجَابٌ» أي: منقطِعٌ ومنكشفٌ في اسم الفاعل، وَ«مُنْجَابٌ عَنْهُ» في اسم المفعول، فإن لفظ اسم الفاعل واسم المفعول في هذه الأمثلة مُستَوية؛ بِسكون ما قبل الآخِرِ بالإدغامِ في بعضٍ، وبِالقلب في بعضٍ، والفرقُ إنما كان بحركتِه، فلمَّا زالتِ الحركةُ استَوَيَا.

ويَخْتلِفُ التَّقديرُ؛ لأنه يُقدر كسر ما قبل الآخِرِ في اسم الفاعل، وفتحُه في اسم المفعول، ويُفرَّق في الأخيرَين بأنه يلزم مع اسم المفعول ذِكرُ الجارِّ والمجرور؛ لكونهما لازمَين بخلاف اسم الفاعل، لا يُقال: لا نُسلِّم استواءهما في الأخيرَين؛ لأنا نقول: اسم الفاعل والمفعول هما لفظَا «مُنْصَبٌ» و«مُنْجَابٌ»، والجارُّ والمجرور شرطٌ لا شطرٌ.

الزِّيادة[1]

الهمزة

○ (١) الهَمْزَةُ:

ـ تُزَادُ في أَوَّلِ الكَلِمَةِ، وَلَا يَخْلُو أَنْ تَقَعَ أَوَّلاً، وَبَعْدَهَا ثَلاثَةُ أَحْرُفٍ أُصُولٍ، نحوُ: «أَحْمَرَ» و«أَصْفَرَ»[2].

وفي نحوِ: «إِجْفِيلٍ» و«إِخْرِيطٍ»[3] من «الجَفْلِ» و«الخَرْطِ».

وإِنْ كَانَتْ بَعْدَهَا أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ أُصُولٍ، فَالكَلِمَةُ خُماسِيَّةٌ، نحوُ: «إِصْطَبْلٍ».

ـ وأَنْ تَقَعَ وَسَطاً، لَمْ تُزَدْ إِلَّا بِثَبتٍ مِنَ الاشْتِقَاقِ، نحوُ: «زِئْبِرٍ»، و«ضَئْبِلٍ»[4]، فالهَمْزَةُ أَصْلٌ، وَهِيَ تُزادُ في نحوِ: «شَمْأَلٍ» و«شَأْمَلٍ» قَلِيلاً[5]، لِقَوْلِهِم: «شَمَلَتِ الرِّيحُ» مِنَ: «الشَّمَالِ»[6]، وكَذَلِكَ في نحوِ: «حُطَائِطٍ»؛ لأَنَّهُ مِنَ «الحَطُوطِ»، وهو الصَّغِيرُ[7].

---

(١) حروفُ الزِّيادةِ عَشَرةٌ، جمعها البعض في كلماتٍ لِيسْهُلَ حفظُها فقال: «سألْتُمونيها»، أو: «اليَومَ تَنْساه»، أو: «هَوِيتُ السِّمانَ»، أو: «سأَلْتَني ما هُوَ»، أو: «أَنْسِيتُ لما هُوَ».

(٢) أي: تُزاد الهمزةُ أوّلاً فيما كان على وزن «أَفْعَل» نحوُ: «أَبْيَض»، و«أَحْمَر»، و«أَصْفَر» في الأسماء. وفيما كان ماضِيه من الأفعال على وزن «أَفْعَلَ» أيضاً نحو: «أَكْرَمَ»، و«أَطْعَمَ»، و«أَنْعَمَ». «شمس العلوم» للحميري.

(٣) «الإِجْفِيل»: الجبان أو الظَّليم الذي يَفزَع من كل شيء، و«الإِخْرِيط»: نبات ينبت في الجَدَد، له قرون كقرون اللُّوبِياء، وورقُه أصغر من ورق الرَّيحان، وقيل: هو ضَرْبٌ من الحَمْض. «اللسان».

(٤) قال ابن يعيش في «شرح المفصل»: «زِئْبِرٌ» بالكسر: ما يعلو الثَّوبَ الجديدَ مثْلَ مَا يَعْلُو الخَزَّ، وكذلك «ضِئْبِلٌ»: الدَّاهِيةُ، قالوا: الهمزةُ في ذلك كلّه أصلٌ لعدمِ ما يخالف الظَّاهر، وقد قال بعضهم: «زِئبِرٌ» و«زِئْبُرٌ» بالكسر والضمّ، وكذلك: «ضِئبِلٌ» و«ضِئبُلٌ» بالكسر والضمّ، فإن صَحَّتِ الرِّواية، فالهمزةُ زائدةٌ.

وقال صاحب «القاموس»: «الزِّئْبِرُ» كـ«ضِئبِلٍ» بكسر الأوَّل والثَّالث، وقد تضمُّ الباءُ، أو هو لَحْنٌ غير مسموع.

(٥) قوله: «شَأْمَل» على وَزْنِ: «فَأْعَل»، و«شَمْأَل» على وَزْنِ «فَعْأَل».

(٦) قال ابن يعيش: إذا وقعت الهمزة غيرَ أوَّلٍ، فإنَّه لا يُقضَى عليها بالزِّيادة إلَّا بدليلٍ، فإن لم تقمْ دلالةٌ على ذلك كانت أصلاً. وذلك لقِلّة زيادتها غيرَ أوَّلٍ، والأصلُ عدمُ الزيادة، فلذلك لم يُحكَم عليها إذا لم تكن أوّلاً بالزيادة إلّا بثبتٍ، فعلى هذا الهمزةُ في قولهم: «شَأْمَلٌ» و«شَمْأَلٌ» للرِّيح زائدةٌ؛ لقولهم: «شَمَلَتِ الريحُ» من: «الشَّمال»، ولولا ما ورد من السَّماع لكانت أصلاً.

(٧) وهو صفة بمعنى: الصَّغير، كأنّه من الشيء المحطُوط.

وتزاد آخِراً للتأنيث في مثل: «بيضاء»، و«حَمْراء»، و«صَفْراء»، و«عُشَراء»، و«نُفَساء»، وفي مثل: «أنبياء»، و«أَوْلِياء»، و«أصدِقاء» في الجَمْع. «شمس العلوم» للحميري.

○ (٢) المِيمُ:

ـ تُزَادُ وَلَا يَخْلُو أنْ تَقَعَ أَوَّلاً وَبَعْدَهَا ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ أُصُولٍ(١)، نحوُ: «مَضْرَبٍ»، و«مَقْتَلٍ»، و«مَحْمَلٍ».

ـ وَتُزَادُ حَشْواً شَاذَّةً(٢) في نحوِ: «دُلَامِصٍ»؛ لأنَّهُ بِمَعْنَى: «دِلَاصٍ»، وهو البَرَّاقُ(٣).

وَتُزَادُ في نحوِ: «هِرْمَاسٍ» للأَسَدِ؛ لأنَّهُ مِنَ «الهَرْسِ»(٤)، وهو الدَّقُّ.

ـ وَتُزَادُ آخِراً في نحوِ: «زُرْقُمٍ» و«فُسْحُمٍ» و«دِلْقِمٍ» شَاذٌّ؛ لأنَّها مِنَ: «الزُّرْقَةِ» و«الانْفِسَاحِ» و«الانْدِلَاقِ»(٥).

○ (٣) النُّونُ:

ـ تُزَادُ في نحوِ: «انْفَعَلَ» و«نَفْعَلُ»(٦).

ـ وَبَعْدَ أَلِفِ التَّثْنِيَةِ، نحوُ: «زَيْدانِ»(٧).

---

(١) فإنْ كان بعدَ الميم أربعةُ أحرفٍ أُصولٍ كانت الميمُ أَصلاً، نحو ميم: «مَرْدَقُوشٍ» و«مَرْمَرِيسٍ».
و«المردقوش»: نوع نَباتٍ، يقال له: «السمسق»، و«المَرْمَرِيس»: الدَّاهية الشديدة، قال الأزهري: أخذ من المرمر الأملس. «شمس العلوم».

(٢) أي: تزاد في وَسَطِ الكلمة، وهو شاذٌّ قليل.

(٣) يقال: «دِرْعٌ دُلامِص»، فهو صفة بمعنى البَرَّاق، فالميمُ زائدة لقولهم في معناه: «دِلاصٌ»، فسُقوط الميم دليل على أنَّها زائدة هناك، والألف زائدة غير ذي شكٍّ؛ لكونها مع ثلاثة أحرفِ أُصولٍ، وقد فَصلت الزيادتان بين العين واللام. وقد أجاز المازنيُّ: أن تكون الميم أصلاً، ويكون «دِلَاصٌ» من معنى «دُلَامِصٍ»، كـ«سَبِطٍ»، و«سِبَطْرٍ»، وذلك لقِلَّة زيادة الميم غيرَ أوَّلٍ، فاعرِفه.

(٤) قال ابن عصفورٍ في «الممتع»: وزعمَ بعضُ النحويِّين أنَّ الميم في «هِرماس» و«ضُبارِم» و«حُلقوم» زائدةٌ؛ لأنَّ «هِرماساً» من أسماء الأسد، وهو يوصف بأنَّه هَرَّاس؛ لأنه يَهرس فريسته.
وينبغي عندي أن تُجعل الميم في هذا كلّه أصليَّةً؛ وذلك لأنَّ زيادة الميم غيرَ أوَّلٍ قليلةٌ، فلا ينبغي أن يُذهب إليها، إلَّا أن يَقوده إلى ذلك دليلٌ قاطع، وليست هذه الألفاظ كذلك.
أمَّا «هِرماسٌ» فهو من أسماء الأسد، وليس بصفةٍ مشتقَّةٍ مِنَ «الهَرْسِ»، فلعلَّه اسمٌ مُرْتَجلٌ، وليس مُشتقًّا من شيءٍ؛ إذ قد يُوجد مِنَ الأسماء ما هو بهذه الصِّفة، أعني: ليس بمُشتقٍّ من شيءٍ.

(٥) «الزرقم»: بمعنى الأزرَق، أي: الشديد الزُّرقة، و«الفسحم»: بمعنى المنفسِح، أي: المكان الواسع، أو الواسع الصدر، و«الدِّلقم»: الناقة التي تكسرت أسنانها من الكِبر.

(٦) أي: في «الانْفِعال»، نحو: «انْكَسَرَ»، و«انْجَبَرَ»، وفي أول الفِعل المضارع علامَةً للجَمْع، نحو: «نَقُومُ»، و«نَجْلِسُ». وتُزادُ النُّون أولاً في «نَرْجِسٍ».

(٧) تُزادُ النون في التَّثْنِيَةِ والجَمْع، نحو: «الزَّيدان»، و«الزَّيْدون»، زِيدَتْ عوَضاً من الحركَةِ والتَّنوين الذي يكونُ في الواحد.
وتُزادُ علامةً للرَّفع في الأفعال الخمسة، نحو: «يَقومانِ»، و«تَقومانِ»، و«يقومونَ»، و«تَقومُونَ»، و«تقومينَ».

ـ وَبَعْدَ أَلِفٍ في نحوِ: «غَضْبانَ» و«عِمْرانَ»[1].

ـ وفي نحوِ: «عَنْبَسٍ» مِنْ طَرِيقِ الاشْتِقَاقِ؛ لأَنَّهُ مِنَ «العُبُوسِ»، ولِذَلِكَ قِيلَ للأَسَدِ: «عَنْبَسٌ»؛ لِعُبُوسِه وكَرَاهَةِ مَنْظَرِهِ.

○ (٤) التَّاءُ:

ـ تُزَادُ في جَمْعِ التَّأْنِيثِ، في نحوِ: «ضَارِبَاتٍ» و«جَوْزاتٍ».

ـ وَفِي المُفْرَدِ في نحوِ: «حَمْزَة» و«طَلْحَة».

ـ وَفِي المُضَارَعَةِ فِي «تَفْعَل»، و«تَفَعَّل» و«تَفَاعَل» مِنَ المُنْشَعِبَةِ[2].

○ (٥) الهَاءُ:

ـ تُزَادُ لِبَيانِ الحَرَكَةِ في الوَقْفِ في نحوِ: «فِيمَهْ؟»، و«لِمَهْ؟»، و«عَلَامَهْ؟»، يُرِيدُ بِهِ: «فِيمَ» و«لِمَ» و«عَلَامَ».

وكذلك في: «أَغْزُهْ» و«اخْشَهْ» و«ارمِهْ»، يُرِيدُ: «أَغْزُ» و«اخْشَ» و«ارْمِ».

ـ وَتُزَادُ أَوَّلاً في نحوِ: «هِجْرَع» و«هِبْلَع»؛ لأَنَّهُما مِنَ «الجَرْعِ» و«البَلْعِ». وفي نحوِ: «أَهْرَاقَ المَاءَ»، أَصْلُهُ: «أَرَاقَ»[3].

ـ وَتُزَادُ حَشْواً في نحوِ: «أُمَّهَاتٍ»، يُرِيدُ بِهِ: «أُمَّاتٍ»[4].

○ (٦) السين:

تُزَادُ في نحوِ: «اسْتَخْرَجَ» و«اسْتَطَاعَ»؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ «خَرَجَ» وَ«طَاعَ»[5].

---

(١) أي: خامسةً، ومثله: «سَكْرانُ»، و«عُثْمانُ»، و«سِرْحَانٌ»، و«سَرَطَانٌ»، وتزاد سادسةً وسابعةً أيضاً.
قال الأزهري في «التصريح»: تُزاد النون مُصدَّرةً في المضارع، نحو: «نَضرب»، وثانيةً، نحو: «حَنْظَلٍ» وهو نَبْتٌ مُرٌّ، وثالثةً، نحو: «غَضَنْفَر»، ورابعةً، نحو: «رَعْشَنٍ» وهو الجَبان، وخامسةً، نحو: «سِرْحَان»، وسادسةً، نحو: «زَعْفَران»، وسابعةً، نحو: «عَبَيْثُران»: وهو نَبْتٌ طيِّبُ الرَّائحة.

(٢) مثال «تَفَعَّل»: «تقدَّم»، ومثال «تَفَاعَلَ» نحو: «تَفَاقَم الأمر»، وتزاد أيضاً في «اسْتَفْعَل» نحو: «اسْتَقْدم»، وفي «تَفَوْعَلَ» نحو: «تَكَوْثر»، أي: كَثُر، وفي «تَفَعْلَلَ» نحو: «تَكَبْكَبَ». وتُزادُ ثانياً في «افْتَعَل» نحو: «اقْتَدَرَ»، و«انْتصر».

(٣) قال ابن يَعِيش: اعلم أنّهم قالوا: «أهراقَ» و«هَراقَ»، فمن قال: «هَراقَ»، فالهاء عنده بدلٌ من همزة «أراق» على حدّ: «هَردتُ أن أفعلَ» في «أرَدْتُ»، ومن قال: «أهْراق» فجمع بين الهمزة والهاء، فالهاءُ عنده زائدة كالعوض من ذهاب حركة العين، على حدّ صنيعِهم في «أسْطاعَ».

(٤) قيل: قد غلبت «الأُمّهات» في الأناسي، و«الأُمّات» في البهائم.

(٥) تُزادُ السينُ أوّلاً في الفعل المستقبَل، نحو: «سَيَقُوم»، و«سَيَقُول»، وتُزادُ في «الاسْتِفْعَال»، نحو: «اسْتَقْبَلَ =

○ (٧) اللَّامُ:

تُزَادُ في نحوِ: «عَبْدَلٍ» و«زَيْدَلٍ» و«هُنَالِكَ»؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا: «عَبْدٌ» وَ«زَيْدٌ» وَ«هُنَاكَ»(١).

○ (٨) الواوُ:

تُزَادُ في نحوِ: «كَوْثَرٍ» و«جَهْوَرٍ»؛ لأَنَّهُمَا مِنَ: «الكَثْرَةِ» و«الجَهْرِ»(٢).

= الشَّيءَ استِقْبالاً»، و«استَخْرَجه اسْتِخراجاً».

وزيدت السين في «أَسْطَاعَ» وفي «يُسْطِيْعُ» عِوَضاً من سكون عينه، والأصل فيه: «أَطَاعَ يُطيع»، وأصلُه: «أَطْوَعَ يُطْوِعُ».

قال ابن يعيش: والسين زيادتها مُطَّردة، وغيرُ مُطَّردةٍ، فالمطَّردةُ تجوز زيادتُها في «استفعل» وما يُصرَّف منه، نحو: «استخرج يستخرج استِخراجاً»، وأمّا كونها غير مُطَّردة، فنحو: «أَسْطاعَ يُسْطِيعُ».

وأمّا السين اللاحقة لكاف المُؤنَّث، فإنّها لغةُ بعض العرب، تُتْبع كافَ المؤنَّث سِيناً في الوقف تَبييناً لكسرة الكاف، فتؤكِّد التأنيث، فتقول: «مررتُ بِكِسْ»، و«نزلتُ عليْكِسْ»، فإذا وصلوا، حذفوا السين لِبَيان الكسرة.

(١) قوله: («عَبْدَلٍ»، و«زَيْدَلٍ») مثالُ زيادتها في الآخر، ومثله: «فَحْجَل»، وأصله: «الأفحج»، وذلكَ قَليل.

وتزادُ اللَّامُ أوَّلاً مع همزةِ الوَصْل ـ وهي لامُ المعرِفَة ـ في: «الرَّجل» و«الغُلام»، ونحو ذلك.

وقوله: («وهُنالِكَ») مثال زيادتها في الوَسَطِ، ومثله: «ذَلِكَ» و«وأُولالِك»، والأصْل: ذاكَ، وأُولاك. «شمس العلوم».

وزيدت اللام في أسماء الإشارة لتدلَّ على بُعْد المُشار إليه، فهي نقيضةُ «ها» التي للتَّنبيه، ولذلك لا تَجتمعان، فلا يقال: «هاذلك»؛ لأنّ «ها» تدلُّ على القُرْبِ، واللَّامُ تدلُّ على بُعْدِ المُشار إليه، فبَينهما تَنافٍ وتَضادٌّ، وكُسرت هذه اللام؛ لئلَّا تَلْتَبِسَ بلام المُلْكِ، لو قلتَ: «ذَا لَكَ».

(٢) أي: تُزادُ ثانياً في «فَوْعَل» مثل: «كَوْثَر»؛ لأنَّه من «الكَثْرة»، وفي «الفَوْعَلَة» نحو: «حَوْقَلَ الشَّيخُ»: إذا فَتَرَ عن الجِماع، وتُزادُ بعْدَ العَيْن في «فَعْوَل» مثل: «جَهْوَر» و«جَدْوَل»، وفي «فَعُول» نحو: «صَبُور»، و«شَكُور».

قال ابن جني في «الملوكي»: الألف والواو والياء متى كانت واحدةٌ منهنَّ مع ثلاثة أحرُفٍ أصولٍ فَصَاعِداً، ولم يكن هناك تكريرٌ، فلا تكون إلَّا زائدة، عرفتَ الاشتقاق أو لم تَعرفْه، فإن عرفتَهُ كان ما ذكرنا لا محالةَ، وإن لم تعرفْه حملتَ ما جُهِل أمرُه على ما عُلِمَ، من ذلك: «كَوْثَرٌ» الواوُ فيه زائدة؛ لأنَّ معك ثلاثة أحرفٍ أصولٍ، لا يُشكُّ فيها، وهي الكاف والثاء والراء، فالواو إذاً زائدةٌ، هذا طريقُ القياس، فأمَّا طريقُ الاشتِقاق فكذلك، ألَا تراه من معنى «الكَثْرة»، يقال: «رَجلٌ كَوْثَرٌ»: إذا كان كثيرَ العطاء، وكذلك الياءُ في «كَثِيرٍ» والألِفُ في «كَاثِرٍ»، الحكمُ في ثلاثتِها واحد.

قال ابن يعيش: ذكر ابن جني هذا الضابط فأتى فيه على طائفةٍ كثيرةٍ من اللُّغة في أقربِ مدَّةٍ، وأوجزِ عبارةٍ، حتَّى إذا رأيتَ حرفاً من هذه الحروف ـ أعني: الواو والياء والألف ـ مع ثلاثة أحرفٍ فصاعِداً، وأنت تتيقَّن أصالتَها فاحكم بزيادتِه، وذلك لأنّا قد استقرَيْنا كلامَ العرب فوجدنا الأمر كذلك، فيما ظهر اشتِقاقُه.

ولا تُزادُ الوَاوُ أوَّلاً في شيءٍ من الكلام، وتُزادُ آخِراً في مثل: «عَرْقُوَة»، و«قَلَنْسُوَة».

قال ابن يعيش: زيادةُ الواو في «كَوثَرٍ» و«جَهْوَر» و«جَوْهَرٍ» زيادةُ إلحاقٍ، فألحقتِ الواوُ الكلمةَ بـ «جَعْفَرٍ»، و«دَحْرَجَ»، وزيادةُ الواو في نحو: «عَجوزٍ» زيادةُ بناءٍ فقط.

○ (٩) اليَاءُ:

تُزَادُ في نحوِ: «بَيْطَرَ» وَ«قَتِيلٍ»[١].

○ (١٠) الأَلِفُ:

تُزَادُ في نحوِ: «ضَارِبٍ» و«كِتَابٍ»؛ لأَنَّهُمَا مِنَ: «الضَّرْبِ» و«الكَتْبِ»[٢].



(١) اعلم: أنَّ الياء تُزادُ أوّلاً في مثل: «يَرْمَع»، و«يَعْسُوب»، وفي أوَّلِ الفعل المُضارع، نحو: «يَقُومُ»، و«يَقْعُدُ».
وتُزادُ ثانياً في «فَيْعَل» نحو: «ضَيْغَم»، و«جَيْأَل».
وتُزادُ ثالثاً في «فَعِيل» نحو: «بَعير»، و«كَبير»، و«صغير»، وفي «فِعْيَل» نحو: «حِمْيَر»، و«عِثْيَر».
وتُزادُ في كلِّ اسم مُصَغَّرٍ نحو: «عُمَيْر»، و«كُلَيْب»، و«فُلَيْس».
وتُزادُ آخِراً في مثل: «حِذْرِيَة»، و«بُلَهْنِيَة»، و«سُلَحْفِيَة». انظر: «شمس العلوم».

(٢) اعلم: أنَّ الألف لا تزادُ أوّلاً؛ لأنها لا تكون إلّا ساكنةً، ولا يُبْتَدأ بالسَّاكن.
وتُزادُ ثانياً في «فاعِلٍ» نحو: «ضَارِبٍ»، و«قاتِلٍ»، وفي «المفَاعَلَة» نحو: «ضَارَبَ»، و«قَاتَلَ».
وتزاد ثالثاً، نحو: «كِتاب» و«غُرَاب».
وتزاد رابعاً، نحو: «قِرْطاس»، و«مِفْتاح»، و«حُبْلَى».
وتزاد خامِساً، نحو: «دَلَنْظَى»، و«جِلِبلاب» وهو نبتٌ.
وتزاد سادِساً، نحو: «قَبَعْثَرَى»، و«كُمَّثْرَى».
وزيادتُها حشواً إنَّما تكون لإطالة الكلمة، وتكثيرِ بنائها، ولا تكون للإلحاق.
وتُزادُ آخِراً للتَّأنيث، في مثل: «حُبْلَى»، و«سَكْرَى»؛ لأنَّهما من: «الحَبَل» و«السُّكْر». انظر: «شمس العلوم».
قال ابن يعيش: اعلم أنَّ الألف تُزاد آخِراً على ثلاثة أَضْرُبٍ: للإلحاق، والتأنيثِ، وزائدةً كزيادتها حشواً.
الأوَّل: نحو: «أَرْطَى»، و«مِعْزَى»، ألحقَتْهما الألفُ بـ«جَعْفَرٍ»، و«دِرْهَم».
الثاني: نحو: «حُبْلَى»، و«جُمَادَى».
الثالث: نحو: «قَبَعْثَرَى» للعظيم الخَلْقِ، و«كُمَّثْرَى»، و«سُمَانَى» لضرب من الطير، فالألفُ في الجميع زائدة؛ لأنَّها لا تكون مع ثلاثة أحرفٍ أصولٍ فصاعداً إلّا زائدة.

الإبدال(١)

الألِفُ:

أُبْدِلَ الألِفُ مِنْ أَرْبَعةِ أَحْرُفٍ، وَهِي: الواوُ، والياءُ، والهَمْزَةُ، والنُّونُ.

ـ **فَأمَّا الواوُ والياءُ**: فَمَتَى تَحرَّكَتا وانْفتَحَ مَا قَبْلَهُمَا أُبْدِلَتَا أَلِفَين، في نحوِ: «قَامَ» و«بَاعَ» و«دَعَا» و«رَمَى»، وَغَيْرِهَا مِنَ المُعْتَلِّ العَيْنِ واللَّامِ.

إِلَّا في «صَيِدَ» و«عَوِرَ»؛ لأنَّهُمَا بِمَعْنَى: «اِصْيَدَّ» و«اعْوَرَّ»(٢)، وكذلك في: «اجْتَوَرُوا» و«اعْتَوَرُوا»؛ لأنَّهُمَا في مَعْنَى: «تَجَاوَروا» و«تَعَاوَروا»، وَكَذَلِكَ في «أَعْوَج» و«أَغْيَل»؛ لأنَّهُمَا أَفعلَا التَّفْضِيلِ، وَأَمَّا «قَوَدٌ» فللالْتِباسِ بِـ«قَادَ».

ـ **وَأَمَّا الهَمْزَةُ**: فَمَتَى سَكَنَتْ وَانْفتَحَ مَا قَبْلَهَا أُبْدِلَتْ أَلِفاً في نحوِ: «رَأْسٍ»: «رَاسٌ»، وَ«فَأْسٍ»: «فَاسٌ»، وفي «اِقْرَأْ»: «اِقْرا»، وفي نحوِ: «آدَمَ» و«آمَنَ»؛ لاِجْتِمَاعِ الهَمْزَتَينِ.

ـ **وَأَمَّا النُّونُ**: فَقَدْ أُبْدِلَتْ أَلِفاً في حالِ النَّصْبِ، نحو: «رَأَيْتُ زَيْدَا»، و«كَلَّمْتُ بَكْرَا»، وَكَذَا في أَمْرِ الوَاحِدِ بالنُّونِ الخَفِيفةِ إِذَا انْفتَحَ مَا قَبْلَهَا، في نحوِ: «اضْرِبَا»، يُرِيدُ:

---

(١) البدل: أن نُقيم حرفاً مُقامَ حرفٍ في موضعِه؛ إمَّا ضرورةً، وإمَّا استِحساناً.

والفرق بين البدل والعِوَض: أنَّ البدل أشبَهُ بالمُبْدَل من العِوض بالمعوّض، ولذلك يقع مَوقعه، نحو تاء: «تُخمَة»، لا يقال له عِوض؛ لأن العِوَض: أن نُقيم حرفاً مقام حرفٍ في غير موضعه، نحو تاء: «عِدَة» و«زِنَة»، وهمزةِ «ابن» و«اسم»، ولا يُقال في ذلك: بدلٌ، إلا تجوُّزاً مع قِلَّته.

والقلب المكاني: هو نقل حرف عارٍ عن عارضِه من الحركة والسكون مكانَ حرفٍ آخرَ، وكلُّ واحدٍ منهما معروضٌ لِلعارض الآخَر، نحو: «حادٍ» أصلُه: «وَاحِد»، فنُقِل الواو إلى موضع الدال، فتَعذر الابتداء بألفٍ، فقُدِّم الحاء عليه فصار: «حادو»، فأُعِلَّ إعلالَ «غازٍ»، فوزنُه: عالِف.

والبدل على ضربين: الأول: بدلٌ هو إقامةُ حرفٍ مُقامَ حرفٍ غيرِه، نحو تاء: «تُخَمَة» و«تُكأة»، وبدلٌ هو قلبُ الحرف نفسِه إلى لفظِ غيرِه على معنَى إحالَتِه إليه، وتكون هذه في حروف العلة والهمزة، نحو: «قام» أصله: «قَوَمَ» بالواو.

وهي أحدَ عَشرَ حرفاً من غير إدغام ـ وزاد بعضُهم: «اللام» ـ جمعها البعض، فقال: «أماتَ طَويلٌ جُنْدَه»، أو: «جادَ طويلٌ امنته»، أو: «مَجْدٌ طَوِيلٌ انْتَهَا»، أو: «طالَ يوم انجدتُه»، أو: «أذمجَها لِتَنْطوي»، أو: «أنطوِيها لِتُدمج؟».

(٢) أصل «صَيِد»: «اصْيَدّ» بالتشديد، وأصل «عَوِرَ»: «اعورّ»، و«عَوِر» و«اعورّ» معناهما واحد، وإنما حُذفت منه الزوائد للتخفيف، ولولا ذلك لقيل: «صادَ» و«عارَ». قاله الدده جنكي.

«اضرِبَنْ»، قال الله تَعَالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥]، إذَا وَقَفْتَ قُلْتَ: «لَنَسْفَعَا»، وَكَذَا مِنْ نُونِ «إذَنْ»، يُرِيدُ: «إذَاً»، وَمِنْ هَاءِ «هُنَهْ»، يُرِيد: «هُنَا».

الياءُ:

ـ أُبْدِلَ الياءُ مِنَ الألِفِ إذَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا في نحوِ: «قَرَاطِيس» و«مَفَاتِيح»، فالياءُ بَدَلٌ مِنْ أَلِفِ «قِرْطاسٍ» و«مِفْتَاحٍ».

ـ وَمِنَ الوَاوِ إذَا سَكَنَتْ وَانْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا غَيْرَ مُدْغَمَةٍ، في نحوِ: «مِيْعَادٍ» و«مِيْزَانٍ»، أَوْ تَحَرَّكَتْ بِالكَسْرِ وَمَا قَبْلَهَا سَاكِنٌ، في نحوِ: «يُقِيم» وَ«يَسْتَعِين» أصلها: «يُقْوِم» وَ«يَسْتَعْوِن»، نُقِلَتْ كَسْرَةُ الواوِ إلى مَا قَبْلَهَا، فَأُبْدِلَتْ ياءً لانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا.

ـ وَمِنَ الهَمْزَةِ إذَا سَكَنَتْ وَانْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا لِلتَّخْفِيفِ في نحوِ: «ذِئْبٍ»: «ذِيْبٌ»، وفي «بِئْرٍ»: «بِيْرٌ».

ـ وَمِنَ الرَّاءِ في نحوِ: «قِيرَاطٍ»، أَصْلُهُ: «قِرَّاط»، لِقَوْلِهِم في جَمْعِهِ: «قَرَارِيطُ».

ـ وَمِنَ النُّونِ في نحوِ: «دِيْنَارٍ»، أَصْلُهُ: «دِنَّارٌ»، لِقَوْلِهِمْ في جَمْعِه: «دَنَانِيرُ».

ـ وَمِنَ البَاءِ: «دِيْبَاج»، أَصْلُهُ: «دِبَّاجٌ»، وَجَمْعُهُ: «دَبَابِيجُ»[١].

الواوُ:

ـ أُبْدِلَ الواوُ مِنْ أَلِفٍ في نحوِ: «ضُوَيْرِبٍ» مِنْ: «ضَارِبٍ».

ـ وَمِنَ اليَاءِ إِذَا سَكَنَتْ وانْضَمَّ مَا قَبْلَهَا في نحوِ: «مُيْسِرٍ» و«مُيْقِنٍ»، تَقُولُ: «مُوْسِرٌ» و«مُوْقِنٌ».

ـ وَمِنَ الهَمْزَةِ إِذَا سَكَنَتْ وانْضَمَّ مَا قَبْلَهَا لِلتَّخْفِيفِ، في نحوِ: «جُؤْنَةٍ»[٢]: «جُوْنَةٌ»، وفي «مُؤْمِنٍ»: «مُوْمِنٌ».

الهَمْزَةُ:

ـ أُبْدِلَتِ الهَمْزَةُ مِنْ أَلِفِ التَّأْنِيثِ[٣] في نحوِ: «حَمْرَاءَ» و«صَحْرَاءَ».

ـ وَمِنَ الواوِ إذا انْضَمَّتْ في نحوِ: «وُجُوهٍ»: «أُجُوهٌ»، وفي «وُعِدَ»: «أُعِدَ»،

---

(١) «الدِّيبَاجُ»: ضَرْبٌ من الثِّيَاب، أو هي الثِّيَابُ المُتَّخذة من الإبْرَيْسَم، وقيل: هو ضَرْبٌ من المَنْسوج مُلَوَّنٌ ألواناً، قال ابن جني: قولهم: «دَبَابيج» يدل على أن أصله «دِبّاج»، وأنهم إنما أبدلوا الباءَ يَاءً استثقالاً لِتضعيف الباءِ.

(٢) «الجُونة»: سلّةٌ صغيرةٌ مُغشاة أدماً يَجعل فيها العطّارون العِطرَ.

(٣) وذلك إذا وقعت بعد ألف زائدةٍ للمدّ، وأمثلتُه كثيرة.

وفي «أَثْوُبٍ»: «أَثْؤُبٌ».

ـ وَمِنَ الواوِ والياءِ إذا وَقَعَتا طَرفاً بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ، في نحوِ: «كِسَاءٍ» و«رِدَاءٍ»، أَصْلُهُمَا: «كِسَاوٌ» و«رِدَايٌ».

ـ وَمِنَ الهاءِ في نحوِ: «آلٍ» أَصْلُهُ: «أَهْلٌ»، ثُمَّ أَبْدَلُوهَا أَلِفاً، كَيْلَا يَجْتَمِعَ هَمْزَتَانِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَيُصَغَّرُ: «أُهَيْلٌ»، فِي الأَصْلِ، و«أُوَيْلٌ» فِي البَدَلِ.

المِيمُ:

ـ أُبْدِلَ المِيمُ مِنَ النُّونِ السَّاكِنَةِ إِذَا وَقَعَتْ قَبْلَ الباءِ في نحوِ: «قُنْبرٍ» و«عَنْبَرٍ»[1]، فإِنْ تَحَرَّكَتِ النُّونُ لَمْ تُقْلَبْ مِيماً، تقُولُ: «عَنَابِرُ» و«قَنَابِرُ».

ـ وَمِنَ الواوِ في نحوِ: «فَم» أَصْلُهُ: «فَوْهٌ»، فَحُذِفَتِ الهَاءُ، وأُبْدِلَتِ الواوُ مِيْماً، فإِنْ صُغِّرَ أَوْ جُمِعَ فَتقُولُ: «فُوَيْهٌ» و«أَفْوَاهٌ».

التَّاءُ:

ـ أُبْدِلَتِ التَّاءُ مِنَ الواوِ في نحوِ: «تُرَاثٍ» و«تُجَاهٍ» و«تُكْلَانٍ»، مَاضِيهَا: «وَرِثَ»، «وَجَهَ»، «وَكَلَ».

ـ والتَّاءُ فِي «ثِنْتَينِ» بَدَلٌ مِنْ يَاءِ «اثْنَتَيْنِ»[2]، وَالتَّاءُ فِي «كِلْتَا» بَدَلٌ مِنْ لَامِ «كِلَا»[3].

الهَاءُ:

ـ أُبْدِلَ الهَاءُ مِنَ الهَمْزَةِ، يَقُولُ العَرَبُ فِي: «أَنَرْتُ الثوْبَ»: «هَنَرْتُهُ»، وَفِي «أَرَحْتُ الدَّابَّةَ»: «هَرَحْتُهَا»، وفي «إِيَّاكَ»: «هِيَّاكَ».

ـ وَمِنَ اليَاءِ فِي نحوِ: «ذِهْ»، بِمَعْنَى: «ذِي».

الطَّاءُ:

ـ أُبْدِلَ الطَّاءُ مِنْ تَاءِ «افْتَعَلَ» إِذَا كَانَتْ فَاؤُهُ صَاداً أَوْ ضَاداً أَوْ طَاءً أَوْ ظَاءً، في نحوِ: «اصْطَرَبَ»، وَ«اصْطَلَحَ» وَ«اطَّرَدَ» وَ«اظْطَلَمَ» وَ«اصْطَبَرَ»، من: «اضْتَرَبَ» وَ«اصْتَلَحَ» وَ«اطْتَرَدَ» وَ«اظْتَلَمَ»، و«اصْتَبَرَ».

---

(١) «القُنْبَرةُ»: طائر، ضَرْب من العَصَافِير، ويقال له: «القُبَّرُ»، و«العَنْبَر»: نوع من الطِّيب.

(٢) قد أبدلوا التاء من الياء وهي لام، فقالوا: «ثِنْتان» وأصله: «فِعْلان» من «ثَنَيْتُ»، وأصلُه: «ثِنْيَان»، وإبدالها من الياء قليل جدًّا.

(٣) في «تصريف الملوكي»: «كِلْوَا» قلبوا من الواو تاءً.

الدَّالُ:

ـ أُبْدِلَ الدَّالُ مِنْ تَاءِ «افْتَعَلَ» إِذَا كَانَتْ فَاؤُهُ دَالاً أَوْ ذَالاً أَوْ زَاءً في نحوِ: «ادَّرَأَ» وَ«ادَّكَرَ» وَ«ازْدَجَرَ»، مِنْ: «ادْتَرَأَ» وَ«اذْتَكَرَ» وَ«ازْتَجَرَ».

وَتُدْغَمُ التَّاءُ فِي مِثْلِهَا أَوْ فِي ما يُقَارِبُها، تَقُولُ: «اتَّبَعَ» في: «اتْتَبَعَ»، و«اطَّيَّرَ» في: «اطْتَيَّرَ»، وفي: «تَتَبَّعَ» و«تَطَيَّرَ»[1].

الجِيمُ:

ـ أُبْدِلَ الجِيمُ مِنَ اليَاءِ في نحوِ: «أَجَّلٍ»، يُرِيدُ بِهِ: «أَيَّلٌ»، وفي: «مُرَّجٌ» يُرِيدُ بِهِ: «مُرِّيٌّ»[2]، وفي: «أَمْسَجْتُ» و«أَمْسَجَا»، يُرِيدُ بِهِ: «أَمْسَيْتُ» و«أَمْسَيَا».



(١) كذا في الأصل، والعبارة مضطربة، و«اطْتَيَّرَ» غير صحيح أصلاً. (أفاده الشيخ نسيم).

(٢) قال ابن يعيش: تُبدل الجيمُ من الياء؛ لأنَّهما أختانِ في الجهر والمخرج، إلَّا أنَّ الجيم شديدةٌ، ولولا شدَّتُها لكانت ياءً، وإذا شُدِّدت الياءُ صارت جيماً، قال أبو النَّجم:

كَـأَنَّ فِـي أَذْنَـابِـهِـنَّ الشُّـوَّلِ مِـن عَـبَـسِ الصَّـيْـفِ، قُـرُونَ الأُجَّـلِ

يريد: الأُيَّل، فلمَّا شَدَّد الياء جعلها جيماً، يقال: «لا أَيِّلٌ»، وهو «فَيعِلٌ» من «آل، يَؤولُ»، و«إِيَّلٌ» بكسر الهمزة، وهو «فِعَّلٌ» منه.

قال أبو عمرو: قلتُ لرجل من بني حنظلةَ: «مِمن أنت؟» فقال: «فُقَيْمِجٌ» أي: فقيميٌّ، فقلت: «من أيِّهم؟» فقال: «مُرِّجٌ». أي: مرّيٌّ.

الحَذْفُ

الهَمْزَةُ:

حُذِفَتِ الهَمْزَةُ في نحوِ: «الله» لِكَثْرَةِ الاِسْتِعْمَالِ، أَصْلُهُ: الإِلاهُ، فأُدْغِمَ اللَّامُ في اللَّام وَفُخِّمَ للتَّعْظِيم. وفي نحوِ: «نَاسٍ» تَخْفِيفاً، أَصْلُهُ: «أُنَاسٌ»، وفي نحو: «خُذْ» و«كُلْ» و«مُرْ» تَخْفِيفاً، أَصْلُهَا: «اُؤْخُذْ» وَ«اُؤْكُلْ» وَ«اُؤْمُرْ»، وفي نحوِ: «أُكْرِمُ» و«أُحْسِنُ»، أَصْلُهُمَا: «أُؤَكْرِمُ» و«أُؤَحْسِنُ»، حُذِفَتِ الثَّانِيَةُ لاِجْتِمَاعِ الهَمْزَتَيْنِ.

الأَلِفُ:

حُذِفَ الأَلِفُ في نحوِ: «أَمَ وَاللهِ لَأَفْعَلَنَّ»، يُرِيدُ: «أَمَا».

الواوُ:

حُذِفَ الواوُ في نحوِ: «هِبَةٍ» وَ«عِدَةٍ» و«زِنَةٍ»، أَصْلُهَا: «الوِهْبَة» و«الوِعْدَة» و«الوِزْنَة» فِي المَصَادِرِ، نُقِلَتِ الكَسْرةُ إِلى مَا بَعْدَهَا لاِسْتِثْقَالِهَا عَلَيْهَا، فَحُذِفَتْ تَخْفِيفاً، إِلَّا في «الوِجْهَة»؛ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِـ«الجِهَةِ».

وفي: «غَدٍ» و«حَم» و«أَبٍ» و«أَخٍ» و«هَنٍ»، أَصْلُهَا: «غَدْوٌ»، و«حَمَوٌ»، و«أَبَوٌ»، و«أَخَوٌ»، و«هَنَوٌ»، فَحُذِفَتْ لاِجْتِمَاعِ السَّاكِنَينِ، وَهُمَا: التَّنْوِينُ والواوُ.

اليَاءُ:

حُذِفَ اليَاءُ في نحوِ: «يَدٍ» و«دَمٍ» و«ذُو»، أَصْلُهَا: «يَدْيٌ» و«دَمْيٌ» و«ذَوَيٌ»، لِمَا مَرَّ آنِفاً.

الهَاءُ:

حُذِفَ الهَاءُ في نحوِ: «شَفَةٍ» و«سَنَةٍ» و«شَاةٍ» تَخْفِيفاً، أَصْلُهَا: «شَفْهَةٍ» و«سَنَهَةٌ» و«شَوْهَةٌ».

النُّونُ:

حُذِفَ النُّونُ في نحوِ: «مُذْ» وَ«يَوْمَئِذٍ»، أَصْلُهُمَا: «مُنْذُ» وَ«يوْمَئِذِنٍ».

البَاءُ:

حُذِفَ البَاءُ في نحوِ: «رُبَ» مُخَفَّفَةً، أَصْلُهَا: «رُبَّ» مُشَدَّدَةً.

الحَاءُ:

حُذِفَ الحَاءُ في نحوِ: «حِرٍ»، أَصْلُهُ: «حِرْحٌ».

الخَاءُ:

حُذِفَ الخَاءُ في نحوِ: «بَخٍ بَخٍ»، أَصْلُهُ: «بَخٍّ» مُشَدَّدَةً.

الفَاءُ:

حُذِفَ الفَاءُ في نحوِ: «أُفْ» مُخَفَّفَةً، أَصْلُهُ: «أُفٍّ» مُشَدَّدَةً، وَفِيهَا ثَمَانِي لُغَاتٍ.

الطَّاءُ:

حُذِفَ الطَّاءُ في نحوِ: «قَطْ» مُخَفَّفَةً، أَصْلُهُ: «قَطّ» مُشَدَّدَةً.



العُقَدُ(١)

وَهِيَ عَشْرُ مَسَائِلَ مُتَفَرِّقَةٍ في أَحْكَامِ إِعْلَالِ بَعْضِ الكَلِمَاتِ وَالأَمْثِلَةِ

(١) عُقْدَةٌ: [في قَلْبِ الواوِ ياءً للإِدْغَامِ:]

مَتَى اجْتَمَعَتِ الواوُ وَالياءُ، وَسَبَقَتِ الأُولَى بالسُّكُونِ، قُلِبَتِ الواوُ ياءً، وأُدْغِمَتِ الياءُ الأُولى في الياءِ الثَّانِيةِ، نحو: «سَيِّدٌ»، و«مَيِّتٌ»، و«جَيِّدٌ»، و«هَيِّنٌ»، و«حَيِّزٌ»، و«طَيِّئٌ»، أَصْلُهَا: «سَيْوِدٌ»، و«مَيْوِتٌ»، و«جَيْوِدٌ»، و«هَيْوِنٌ»، و«حَيْوِزٌ»، و«طَيْوِئٌ».

(٢) عُقْدَةٌ: [في قَلْبِ الواوِ الَّتي هِيَ لَامُ «فُعُولٍ» ياءً:]

كُلُّ جَمْعٍ عَلَى «فُعُولٍ» وَلَامُهُ وَاوٌ قُلِبَتْ ياءً تَخْفِيفاً في نحوِ: «عُصِيٌّ»، و«دُلِيٌّ»، و«حُقِيٌّ»، أَصْلُها: «عُصُووٌ» و«دُلُووٌ» و«حُقُووٌ»، إِلَّا في «نُحُوٌّ»، وَ«نُجُوٌّ»، و«صُوَّمٍ»، و«عُتُوٌّ»، وَقِيلَ: قُلِبَتْ ياءً في «صُوَّمٍ» و«عُتُوٌّ»، تَقُولُ: «صُيَّمٌ» و«عُتِيٌّ».

وَإِذَا كَانَ الجَمْعُ عَلَى «أَفْعُلٍ»؛ قُلِبَتْ ياءً أَيْضاً في نحوِ: «أَدْلٍ» و«أَحْقٍ»، أَصْلُهُما: «أَدْلُوٌ» و«أَحْقُوٌ».

(٣) عُقْدَةٌ:

كُلُّ جَمْعٍ عَلَى «فُعُولٍ» وَلَامُهُ صَحِيحٌ، كـ«قُوُوسٍ»، قُدِّمَ اللَّامُ عَلَى العَينِ، فَصَارَ: «قُسُوْوٌ»، فَاجْتَمَعَتِ الوَاوَان طَرَفاً، فَانْقَلَبَتا ياءً مُدْغماً، فَصَارَ: «قُسِيًّا»، فَكُسِرَ القَافُ إِتْبَاعاً لِمَا بَعْدَهَا، فَصارتْ: «قِسِيٌّ»، فَوَزْنُها: «فِلِيعٌ» لا «فِعِيلٌ».

(٤) عُقْدَةٌ:

مَتَى كَانَ لَامُ الكَلِمَةِ وَاواً وَانْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا، قُلِبَتْ يَاءً لانْكِسَارِ مَا قَبْلَها، في نحوِ: «غَازِيَةٍ» و«دَالِيَةٍ»، أَصْلُهُمَا: «غَازِوَةٌ» و«دَالِوَةٌ»، مِنَ: «الغَزْوِ» وَ«الدَّلْوِ».

ـ وَكَذَا كُلُّ جَمْعٍ عَلَى «فِعَالٍ»(٢)، وَالواوُ سَاكِنَةٌ في الوَاحِدِ، وَبَعْدَهَا أَلِفٌ، وَاللَّامُ صَحِيحٌ، كـ«سِيَاطٍ» و«حِيَاضٍ» و«ثِيَابٍ»، بِخِلَافِ: «طِوَالٍ»(٣)؛ لِتَحَرُّكِ الواوِ فِي الوَاحِدِ،

---

(١) أي: القوانين.

(٢) في «التصريف الملوكي»: إن كانت في جمع «فَعْلٍ» وبعدها ألف «فِعال» قُلبت وإن كانت عيناً. نحو: «ثوب» و«ثِياب»، والأصل: «ثِوَاب»، قُلبت الواو لثقل الجمع .. إلخ.

(٣) «طِوال»: بكسر الطاء، جمع: «طويل».

و«ثِوَرَة»[(١)]؛ لِفَقْدِ أَلِفٍ، و«خِوَانٍ»[(٢)]؛ لِفَقْدِ الجَمْعِ، و«رِواءٍ»[(٣)]؛ لِأَنَّ اللَّامَ حَرْفُ عِلَّةٍ.

ـ وَتُقْلَبُ الياءُ وَاواً إِذَا انْضَمَّ مَا قَبْلَهَا، كَـ«مُوْسِرٍ» في «مُيْسِرٍ»[(٤)].

ـ وَيُعْكَسُ إذا انْكَسَرَ مَا قَبْلَ الواوِ، كَـ: «إِيْعَادٍ» في: «إِوْعَاد»، و«إِيْجَادٍ» في «إِوْجَادٍ».

(٥) عُقْدَةٌ:

كُلُّ مَصْدرٍ عَلَى «فِعَالٍ» تُقْلَبُ الواوُ ياءً، في نحوِ: «صِيَام» و«قِيَام»، لِوقُوعِهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ، وَبَعْدَهَا أَلِفٌ، بِخلَافِ: «جِوَارٍ» وَ«زَوَالٍ»؛ لِأَنَّها لَا تَقَعُ بَعْدَ كَسْرةٍ.

(٦) عُقْدَةٌ: [في إِبْدالِ الواوِ هَمْزةً في مُنْتَهَى الجمُوع:]

قُلِبَتِ الواوُ هَمْزةً فِي الجَمْعِ، فِي نَحْوِ: «أوائِلَ»، أَصْلُها: «أَواوِلُ»، فَلَمَّا اكْتَنَفَتِ الأَلِفُ الواوانِ، وَقَرُبَتِ الأَخِيرةُ مِنَ الطَّرفِ قُلِبَتِ الواوُ هَمْزةً، بِخِلَافِ: «طَوَاوِيسَ» و«نَوَاوِيسَ»[(٥)]؛ لِبُعْدِ الأَخِيْرَةِ مِنَ الطَّرفِ بِحَاجِزٍ، أَمَّا «عَوَاوِرُ» فَأَصْلُها: «عَوَاوِيرُ»، حُذِفَتِ الياءُ ضَرُورةً[(٦)].

---

(١) قال ابن يعيش: أمَّا «ثِيَرَةٌ» فشاذٌّ، والقياس: «ثِوَرَةٌ». قال أبو العبَّاس: إنَّما قالوا: «ثِيَرَةٌ» في جمع «ثَورٍ» للفرق بين الحيوان المعروف، وبين «ثِوَرَةٍ» جمعِ «ثَورٍ» وهي القطعة من الأَقِط، والأَقِط: هو اللَّبن المُجفَّفُ اليابس.

(٢) «خِوان» بكسر وضمِّ الخاء، واقتصر الجوهري على الكسر، وهو الذي يُؤكَل عليه الطعام. «التاج».

(٣) «رِواء» جمع: ريَّانٍ، والريَّان: ضد العطشان، قال ابن يعيش: «رِواء» في جمع «ريَّان»، و«طِواء» في جمع «طَيَّان»، فإنَّما صحَّت الواو فيهما مع سكونها في الواحد، لئلَّا يَجمعوا بين إعلالِ اللام والعين؛ إذ كانت اللام معتلَّة بِقَلْبِها همزةً.

(٤) «مُوْسِر» أصله: «مُيْسِرٌ» بالياء؛ لأنَّه من «اليُسْر»، ومثله: «مُوقِن» وأصله: «مُيْقِن» الياء؛ لأنَّه من «اليَقِين»، وإنما صارت واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، كما أنَّ الواو إذا سَكَنَتْ وانكسر ما قبلها صارتْ ياءً، نحو: «ميزانٍ»، و«ميعادٍ»، فأصلُهما الواو؛ لأنَّه مِن «الوَزن» و«الوَعد».

فإن تحرَّكتِ الواو في «مُوْسِر» و«مُوْقِن»، أو زالتِ الضمة التي قبلها، عادت الكلمةُ إلى أصلِها من الياء، وذلك نحو قولك في التصغير: «مُيَيْسِرٌ» و«مُيَيْقِنٌ»، وفي التكسير: «مَياسِيرُ» و«مَياقِينُ»، كما أنَّ الياء في «ميزانٍ» و«ميعادٍ» كذلك، تقول في تحقيرهما: «مُوَيْزِينٌ» و«مُوَيْعِيد»، وفي التكسير: «مَوازِينُ»، و«مَواعِيدُ». قاله ابن يعيش.

(٥) «نَوَاوِيسُ» جمع: «نَاوُوسٍ»، وهو صندوق من خشبٍ أو نحوه يَضع فيه النَّصارى جثَّة الميِّت، وقيل: هو مقابرُ النَّصارى، فإن كان عربيًّا فهو «فاعولٌ» من قولهم: «نَاسَ، يَنوس»، يقال: «نوَّسَ بالمكانِ»: إذا أقامَ به، وفي «شمس العلوم»: النَّاووس: مقبرةُ المجوس، يجعلون على مَوتاهم حائطاً ولا يَدفنونهم.

(٦) «عَوَاوِير» جمعُ: «عُوَّارٍ»، وهو الجبان.

(٧) عُقْدَةٌ: [في إِبْدَالِ أُوْلَى الوَاوَيْنِ هَمْزةً:]

كُلُّ وَاوَينِ اجْتَمَعَتَا في أوَّلِ الكَلِمَةِ قُلِبَتِ الأُوْلَى هَمْزَةً، في نحوِ: «أواعِدُ»، و«أواصِلُ»[١]، وَإِنَّما تُقْلَبُ هَمْزةً لِكَرَاهَةِ اجْتِمَاعِ وَاوَينِ فِي أَوَّلِهَا، بِخِلَافِ: «وُورِيَ»[٢] و«هُووِيَ»؛ لأنَّ الواوَ الثَّانِيَةَ مَدَّةٌ.

وَإِنِ اجْتَمَعَتَا في وَسَطِ الكَلِمَةِ بِيَاءِ النِّسْبَةِ صَحَّتَا فِي نحوِ: «نَوَوِيٌّ» و«هَوَوِيٌّ»[٣].

(٨) عُقْدَةٌ: [في اسمِ الفَاعِلِ مِنَ الأَجْوفِ:]

مَتَى اعْتَلَّتْ عَيْنُ «فَعَلَ»[٤] فِي المَاضِي، فَوَقَعَتْ بَعْدَ أَلِفِ «فَاعِلٍ» هُمِزَتْ أَلْبَتَّةَ [لاعْتِلَالِهَا]، نحوُ: «قَائِم» و«سَائِرٍ» و«هَائِبٍ»، فإِنْ صَحَّتْ عَينُ «فَعَلَ» فِيهِ لَمْ تُهْمَزْ في نحوِ: «عَاوِرٍ» و«صَايِدٍ»[٥].

(٩) عُقْدَةٌ: [في وَزْنِ «أَشْياءَ»:]

«الأَشْيَاءُ» جَمْعُ: «شَيْءٍ»، أَصْلُهَا: «أَشْيِئَاءُ» كـ«أَصْدِقَاءَ»، على وَزْنِ: «أَفْعِلاءَ»، قُدِّمَتِ الهَمْزَةُ الَّتِي هِيَ لَامُ الكَلِمَةِ، فَصَارَ وَزْنُهَا: «لَفْعَاء»[٦]، وَقَالَ الكِسَائِيُّ: «أَفْعال»، وَقَالَ الفَرَّاءُ: «أَفْعَاء».

(١٠) عُقْدَةٌ: [في قَلْبِ ياءِ «فُعْلَى» واواً:]

تُقْلَبُ يَاءُ «فُعْلَى» ـ اسْماً ـ واواً في نحوِ: «طُوبَى» و«كُوسَى»[٧]، وَلَا تُقْلَبُ في

---

(١) تقول في تصغير «واصِلٍ»: «أُوَيْصِل» والأصل: «وُوَيْصِل»، وتقول في الجمع: «أَوَاصِلُ» والأصل: «وَواصِلُ».

(٢) منه قوله تعالى: ﴿وُرِيَ عَنْهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٠]، فهمز الواو غير واجبٍ بل هو جائز؛ لأنَّ الواو الثانية غير لازمة، لأنها بدلٌ من ألف «وَارَى»، فلمَّا كانتْ غيرَ لازمةٍ لم يجب الهمز، فإن همزتَها من حيث هي مضمومةٌ.

(٣) نسبةٌ إلى: «نَوَى» و«هَوَى»؛ لأن التَّضعيف لا يُستثقل آخراً، كما يُستثقل أوَّلاً.

(٤) في بعض نسخ «تصريف الملوكي»: فِعْلٍ.

(٥) تقول: «عَوِرَ، يَعْوَرُ» و«صَيِدَ، يَصْيَدُ»، اسمُ الفاعل منهما: «عاوِرٌ» و«صايِدٌ» غيرُ مهموزٍ.

(٦) في هذا القول تلفيقٌ بين قولين: الأول: للأخفش أن أصل أشياء: أشيِئاء على «أفعِلاء»، فحذفت لام الكلمة فصارت على «أفعاء»، والثاني: لسيبويه والخليل أن أصلها: شَيْئاء على «فَعْلاء»، فقُلبت قلباً مكانيًا إلى «لَفعاء». انظر: «المغني في تصريف الأفعال» لعضيمة.

(٧) «طُوبى» أصلُها: «طُيْبَى»؛ لأنها من «الطِّيبة»، و«الكُوسَى» أصلُها: «الكُيْسَى»؛ لأنها من «الكَيْس»، فقلبوا الياء فيهما واواً لضمَّةٍ قبلها.

الصِّفَةِ، وَلَكِنْ يُكْسَرُ مَا قَبْلَهَا، فَتَسْلَمُ الياءُ، نحوُ: «مِشْيَةٌ حِيكَى»(١)، و﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٢](٢).

❁ ❁ ❁

تمَّ الكتاب ولله الحمد والمِنَّة

---

(١) قال ابن يعيش: قالوا في الصفة: «امرأةٌ حِيكَى» وهي التي تَحِيك في مشيها، أي: تُحرّك منكبَيْها، يقال: «حاك في مشيه يَحِيكُ حَيَكاناً». وقال تعالى: ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ۝٢٢﴾، أي: جائرةٌ، من قولهم: «ضازَهُ حَقَّهُ يَضِيزه»: إذا بَخسَه، وجَارَ عليه فيه. والأصلُ: «حُيْكَى» و«ضُيْزَى» بالضَّمّ؛ لأنَّه ليس في الصفات «فِعْلَى» بالكسر، وفيه «فُعْلَى» بالضمّ، نحو: «حُبْلَى»، فأبْدَلُوا من الضَّمَّةِ كسرةً لتصحَّ الياء على حدّ فِعْلهم في «بِيضٍ»، وأصلُه: «بُيْضٌ» مثلُ «حُمْرٍ»، ولم يَقلبوا الياءَ هنا واواً، كما فعلُوا في «الطوبَى» و«الكُوسَى»، لِلفرق بين الاسم والصفة، وخصُّوا الاسمَ بالقلب لِلفرق؛ لأنّ الاسم أخفُّ من الصّفة، والصفةُ أثقلُ؛ لأنّها في معنى الفعل، والأفعالُ أثقلُ من الأسماء، والواو أثقلُ من الياء، فجَعلوها في الاسم الذي هو خفيفٌ، ولم تُجعل في الصفة؛ لِئلا تَزداد ثقلاً.

(٢) قال الزبيديُّ في «تاج العروس»: أَنْكَر سيبويه ورُودَ «فِعْلَى» صفةً، وَرُدَّ بأنه وَرَدَ من ذلك أربعة ألفاظ: «مِشية حِيكَى»، و«امْرَأَةٌ عِزْهَى»، و«مِعْلَى»، و«كِيصَى»، كما حقَّق ذلك الشهاب في «ضِيزَى»، ويُنَوَّنُ.

تصريف العِزّي (الزَّنجاني)

لعبد الوهاب بن إبراهيم الزَّنجاني

متن العِزّي «للزَّنجاني»

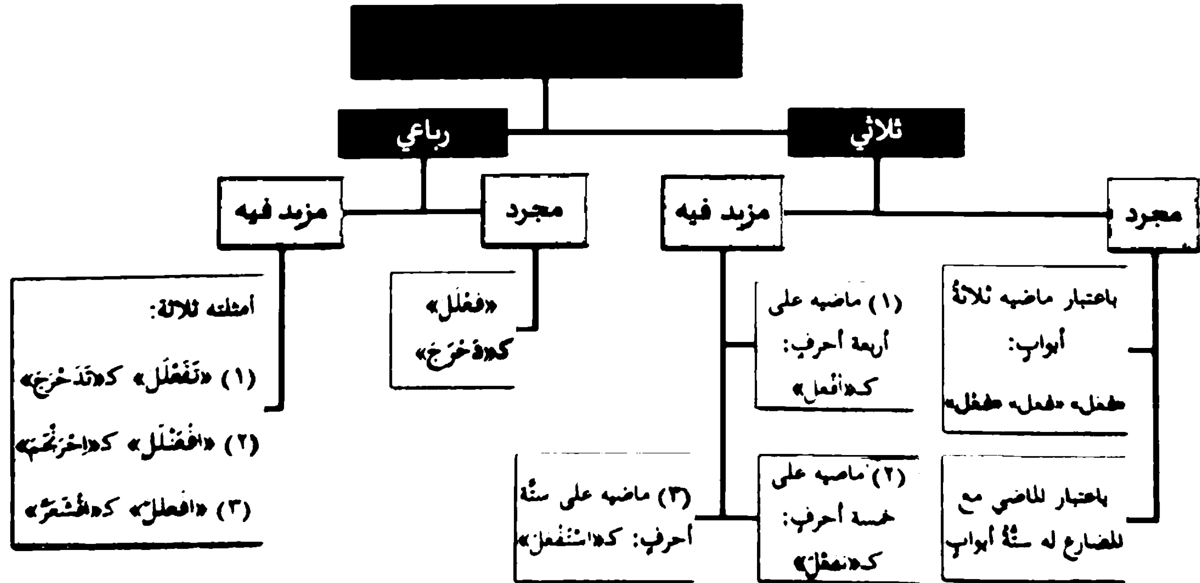
بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

تعريف عِلم التَّصريف لغةً واصطلاحاً

اِعْلَمْ: أَنَّ التَّصْرِيفَ فِي اللُّغَةِ: التَّغْيِيرُ.

وَفِي الصِّنَاعَةِ: تَحْوِيلُ الأَصْلِ الوَاحِدِ إِلَى أَمْثِلَةٍ مُخْتَلِفَةٍ لِمَعَانٍ مَقْصُودَةٍ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِهَا.





أَقْسَامُ الفِعْل بِاعتِبَارِ عَدَدِ حُرُوفِهِ

ثُمَّ الفِعْل: إِمَّا ثُلَاثِيٌّ، وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ.

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: إِمَّا مُجَرَّدٌ، أَوْ مَزِيدٌ فِيهِ.

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا: إِمَّا سَالِمٌ، أَوْ غَيْرُ سَالِمٍ.

[السَّالم عند الصَّرْفِيِّين:]

وَنَعْنِي بِـ«السَّالِمِ»: مَا سَلِمَتْ حُرُوفُهُ الأَصْلِيَّةُ الَّتِي تُقَابَلُ بِالفَاءِ وَالعَيْنِ وَاللَّامِ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ، وَالهَمْزَةِ، والتَّضْعِيفِ.

الثلاثي المجرد

أَمَّا الثُّلَاثِيُّ المُجَرَّدُ:

[البَابُ الأَوَّلُ وَالثَّاني والثَّالث:]

○ فَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى وَزْنِ «فَعَلَ» مَفْتُوحَ العَيْنِ؛ فَمُضَارِعُهُ: «يَفْعُلُ»، أَوْ «يَفعِلُ» بِضَمِّ العَيْنِ، أَوْ كَسْرِهَا، نَحْوُ: «نَصَرَ يَنْصُرُ»، وَ«ضَرَبَ يَضْرِبُ».

○ وَيَجِيءُ عَلَى وَزْنِ «يَفْعَلُ» مَفْتُوحَ العَيْنِ إِذَا كَانَ عَيْنُ فِعْلِهِ أَوْ لَامُهُ حَرْفاً مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ، وَهِيَ سِتَّةٌ: الهَمْزَةُ وَالهَاءُ، وَالعَيْنُ، وَالحَاءُ، وَالغَيْنُ، وَالخَاءُ، نَحْوُ: «سَأَلَ يَسْأَلُ»، وَ«مَنَعَ يَمْنَعُ».

وَ«أَبَى يَأْبَى» شَاذٌّ.

[البَابُ الرَّابِعُ والخَامِسُ:]

○ وَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى «فَعِلَ» مَكْسُورَ العَيْنِ؛ فَمُضَارِعُهُ: «يَفْعَلُ» بِفَتْحِ العَيْنِ، نَحْوُ: «عَلِمَ يَعْلَمُ».

○ إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ نَحْوِ: «حَسِبَ يَحْسِبُ» وَأَخَوَاتِهِ.

[البَابُ السَّادسُ:]

○ وَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى وَزْنِ «فَعُلَ» مَضْمُومَ العَيْنِ؛ فَمُضَارِعُهُ «يَفْعُلُ» بِضَمِّ العَيْنِ، نَحْوُ: «حَسُنَ يَحْسُنُ» وَأَخَوَاتِهِ.

الرباعي المجرد

وَأَمَّا الرُّبَاعِيُّ المُجَرَّدُ: فَهُوَ «فَعْلَلَ»، كـ«دَحْرَجَ، دَحْرَجَةً، وَدِحْرَاجاً».

أقسام الثلاثي المزيد فيه

وَأَمَّا الثُّلَاثِيُّ المَزِيدُ فِيهِ، فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

○ الأَوَّلُ: مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ:

(١) كَـ«أَفْعَلَ» نَحْوُ: «أَكْرَمَ إِكْرَاماً».

(٢) وَ«فَعَّلَ» نَحْوُ: «فَرَّحَ تَفْرِيحاً».

(٣) وَ«فَاعَلَ» نَحْوُ: «قَاتَلَ، مُقَاتَلَةً، وَقِتَالاً، وَقِيتَالاً».

○ وَالثَّانِي: مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ:

(أ) إِمَّا أَوَّلُهُ التَّاءُ:

(١) مِثْلُ: «تَفَعَّلَ» نَحْوُ: «تَكَسَّرَ تَكَسُّراً».

(٢) وَ«تَفَاعَلَ» نَحْوُ: «تَبَاعَدَ تَبَاعُداً».

(ب) وَإِمَّا أَوَّلُهُ الهَمْزَةُ:

(٣) مِثْلُ: «انْفَعَلَ» نَحْوُ: «انْقَطَعَ انْقِطَاعاً».

(٤) وَ«افْتَعَلَ» نَحْوُ: «اجْتَمَعَ اجْتِمَاعاً».

(٥) وَ«افْعَلَّ» نَحْوُ: «احْمَرَّ احْمِرَاراً».

○ وَالثَّالِثُ: مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، مِثْلُ:

(١) «اسْتَفْعَلَ» نَحْوُ: «اِسْتَخْرَجَ اِسْتِخْرَاجاً».

(٢) وَ«اِفْعَالَّ» نَحْوُ: «اِحْمَارَّ اِحْمِيرَاراً».

(٣) وَ«افْعَوْعَلَ» نَحْوُ: «اِعْشَوْشَبَ اِعْشِيشَاباً».

(٤) وَ«افْعَوَّلَ» نَحْوُ: «اِجْلَوَّذَ اِجْلِوَّاذاً».

(٥) وَ«افْعَنْلَلَ» نَحْوُ: «اِقْعَنْسَسَ اِقْعِنْسَاساً».

(٦) وَ«افْعَنْلَى» نَحْوُ: «اِسْلَنْقَى اِسْلِنْقَاءً».

أوزانُ الرباعي المزيد فيه

وَأَمَّا الرُّبَاعِيُّ المَزِيدُ فِيهِ: فَأَمْثِلَتُهُ ثَلاثَةٌ:

(١) «تَفَعْلَلَ» كَـ«تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً».

(٢) وَ«افْعَنْلَلَ» كَـ«اِحْرَنْجَمَ اِحْرِنْجَاماً».

(٣) وَ«افْعَلَلَّ» كَـ«اقْشَعَرَّ اقْشِعْرَاراً».



الفعل المتعدِّي واللَّازم

تَنْبِيهٌ: الفِعْلُ:

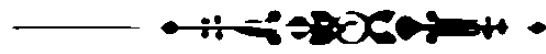
(١) إِمَّا مُتَعَدٍّ: وَهُوَ الَّذِي يَتَعَدَّى مِنَ الفَاعِلِ إِلَى المَفْعُولِ بِهِ، كَقَوْلِكَ: «ضَرَبْتُ زَيْداً»، وَيُسَمَّى أَيْضاً: وَاقِعاً وَمُجَاوِزاً.

(٢) وَإِمَّا غَيْرُ مُتَعَدٍّ: وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَتَجَاوَزِ الفَاعِلَ إِلَى المَفْعُولِ بِهِ، كَقَوْلِكَ: «حَسُنَ زَيْدٌ»، وَيُسَمَّى أَيْضاً: لَازِماً وَغَيْرَ وَاقِعٍ.

[تعدية اللازم:]

○ وَتَعْدِيَتُهُ فِي الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ: بِتَضْعِيفِ العَيْنِ، وَبِالهَمْزَةِ، كَقَوْلِكَ: «فَرَّحْتُ زَيْداً»، وَ«أَجْلَسْتُهُ».

○ وَبِحَرْفِ الجَرِّ فِي الكُلِّ، نَحْوُ: «ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ»، وَ«انْطَلَقْتُ بِهِ».



فَصْلٌ فِي أَمْثِلَةِ تَصْرِيفِ هَذِهِ الأَفْعَالِ

الفعل الماضي وأقسامه

[تعريف الماضي:]

أَمَّا المَاضِي: فَهُوَ الفِعْلُ الَّذِي دَلَّ عَلَى مَعْنًى وُجِدَ فِي الزَّمَانِ المَاضِي.

[أقسام الفعل الماضي:]

فَالمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ مِنْهُ: مَا كَانَ أَوَّلُهُ مَفْتُوحاً، أَوْ كَانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ مِنْهُ مَفْتُوحاً، مِثَالُهُ: «نَصَرَ، نَصَرَا، نَصَرُوا»، «نَصَرَتْ، نَصَرَتَا، نَصَرْنَ»، «نَصَرْتَ، نَصَرْتُمَا، نَصَرْتُمْ»، «نَصَرْتِ، نَصَرْتُمَا، نَصَرْتُنَّ»، «نَصَرْتُ، نَصَرْنَا».

وَقِسْ عَلَى هَذَا «فَعْلَلَ»، وَ«تَفَعْلَلَ»، وَ«افْتَعَلَ»، وَ«انْفَعَلَ»، وَ«اسْتَفْعَلَ»، وَ«افْعَنْلَلَ»، وَ«افْعَلَلَّ»، وَ«افْعَوْعَلَ».

وَلَا تَعْتَبِرْ حَرَكَاتِ الأَلِفَاتِ فِي الأَوَائِلِ؛ فَإِنَّهَا زَائِدَةٌ تَثْبُتُ فِي الابْتِدَاءِ وَتَسْقُطُ فِي الدَّرْجِ.

وَالمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ مِنْهُ، وَهُوَ الفِعْلُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ:

مَا كَانَ أَوَّلُهُ مَضْمُوماً، كَـ«فُعِلَ»، وَ«فُعْلِلَ»، وَ«أُفْعِلَ»، وَ«فُعِّلَ»، وَ«فُوعِلَ» وَ«تُفُعِّلَ»، وَ«تُفُوعِلَ»، وَ«تُفُعْلِلَ».

أَوْ كَانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ مِنْهُ مَضْمُوماً، نَحْوُ: «افْتُعِلَ» وَ«اسْتُفْعِلَ».

[همزة الوصل:]

وَهَمْزَةُ الوَصْلِ تَتْبَعُ هَذَا المَضْمُومَ فِي الضَّمِّ، وَمَا قَبْلَ آخِرِهِ يَكُونُ مَكْسُوراً أَبَداً، نَحْوُ: «نُصِرَ زَيْدٌ»، وَ«اسْتُخْرِجَ المَالُ».

الفعل المضارع

[تعريف الفعل المضارع:]

وَأَمَّا المُضَارِعُ: فَهُوَ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأَرْبَعِ، وَهِيَ: الهَمْزَةُ، وَالنُّونُ، وَالتَّاءُ، وَاليَاءُ، يَجْمَعُهَا: «أَنَيْتَ»، أَوْ: «أَتَيْنَ»، أَوْ: «نَأْتِي».

فَالهَمْزَةُ: لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ.

وَالنُّونُ: لَهُ إِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ.

وَالتَّاءُ: لِلْمُخَاطَبِ؛ مُفْرَداً وَمُثَنًّى وَمَجْمُوعاً، مُذَكَّراً كَانَ أَوْ مُؤَنَّثاً، وَلِلْغَائِبَةِ المُفْرَدَةِ وَلِمُثَنَّاهَا.

وَاليَاءُ: لِلْغَائِبِ المُذَكَّرِ؛ مُفْرَداً وَمُثَنًّى وَمَجْمُوعاً، وَلِجَمْعِ المُؤَنَّثَةِ الغَائِبَةِ.

وَهَذَا يَصْلُحُ لِلْحَالِ وَالاِسْتِقْبَالِ، تَقُولُ: «يَفْعَلُ الآنَ»، وَيُسَمَّى: حَالاً وَحَاضِراً، وَ«يَفْعَلُ غداً»، وَيُسَمَّى: مُسْتَقْبَلاً.

فَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ السِّيْنَ أَوْ «سَوْفَ»، فَقُلْتَ: «سَيَفْعَلُ»، أَوْ: «سَوْفَ يَفْعَلُ»؛ اخْتَصَّ بِزَمَانِ الاِسْتِقْبَالِ، وَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ لَامَ الاِبْتِدَاءِ؛ فَقُلْتَ: «لَيَفْعَلُ؛ اخْتَصَّ بِزَمَانِ الحَالِ.

[أقسام الفعل المضارع:]

فَالمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ مِنْهُ: مَا كَانَ حَرْفُ المُضَارَعَةِ مِنْهُ مَفْتُوحاً، إِلَّا مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ؛ فَإِنَّ حَرْفَ المُضَارَعَةِ مِنْهُ يَكُونُ مَضْمُوماً أَبداً، نَحْوُ: «يُدَحْرِجُ»، وَ«يُكْرِمُ»، وَ«يُقَاتِلُ»، وَ«يُفَرِّحُ».

وَعَلَامَةُ بِنَاءِ هَذِهِ الأَرْبَعَةِ لِلْفَاعِلِ: كَوْنُ الحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ آخِرِهِ مَكْسُوراً أَبَداً.

مِثَالُهُ مِنْ «يَفْعُلُ»: «يَنْصُرُ، يَنْصُرَانِ، يَنْصُرُونَ»، «تَنْصُرُ، تَنْصُرَانِ، يَنْصُرْنَ»، «تَنْصُرُ، تَنْصُرَانِ، تَنْصُرُونَ»، «تَنْصُرِينَ، تَنْصُرَانِ، تَنْصُرْنَ»، «أَنْصُرُ، نَنْصُرُ».

وَقِسْ عَلَى هَذَا: «يَضْرِبُ»، وَ«يَعْلَمُ»، وَ«يُدَحْرِجُ»، وَ«يُكْرِمُ»، وَ«يُقَاتِلُ»، وَ«يُفَرِّحُ»، وَ«يَتَكَسَّرُ»، وَ«يَتَبَاعَدُ»، وَ«يَنْقَطِعُ»، وَ«يَجْتَمِعُ»، وَ«يَحْمَرُّ»، وَ«يَحْمَارُّ»، وَ«يَسْتَخْرِجُ»، وَ«يَعْشَوْشِبُ»، وَ«يَقْعَنْسِسُ»، وَ«يَسْلَنْقِي»، وَ«يَجْلَوِّذُ»، وَ«يَتَدَحْرَجُ»، وَ«يَحْرَنْجِمُ»، وَ«يَقْشَعِرُّ».

وَالمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ مِنْهُ: مَا كَانَ حَرْفُ المُضَارَعَةِ مِنْهُ مَضْمُوماً، وَمَا قَبْلَ آخِرِهِ مِنْهُ مَفْتُوحاً، نَحْوُ: «يُنْصَرُ»، وَ«يُدَحْرَجُ»، وَ«يُكْرَمُ»، وَ«يُقَاتَلُ»، وَ«يُفَرَّحُ»، وَ«يُسْتَخْرَجُ».

[دخول «ما» و«لا» النافيتين على المضارع:]

وَاعْلَمْ: أَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَى الفِعْلِ المُضَارِعِ «مَا» وَ«لَا» النَّافِيَتَانِ، فَلَا تُغَيِّرَانِ صِيغَتَهُ، تَقُولُ: «لَا يَنْصُرُ، لَا يَنْصُرَانِ، لَا يَنْصُرُونَ» .... إِلَى آخِرِهِ، وَكَذَلِكَ: «مَا يَنْصُرُ، مَا يَنْصُرَانِ، مَا يَنْصُرُونَ» .... إِلَى آخِرِهِ.

[دخول الجازم على المضارع:]

وَيَدْخُلُ الجَازِمُ؛ فَيَحْذِفُ حَرَكَةَ الوَاحِدِ، وَنُونَ التَّثْنِيَةِ، وَالجَمْعِ المُذَكَّرِ، وَالوَاحِدَةِ المُخَاطَبَةِ.

وَلَا يَحْذِفُ نُونَ جَمَاعَةِ المُؤَنَّثِ؛ فَإِنَّهُ ضَمِيرٌ كَالوَاوِ فِي الجَمْعِ المُذَكَّرِ، فَتَثْبُتُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، تَقُولُ: «لَمْ يَنْصُرْ، لَمْ يَنْصُرَا، لَمْ يَنْصُرُوا»، «لَمْ تَنْصُرْ، لَمْ تَنْصُرَا، لَمْ يَنْصُرْنَ»، «لَمْ تَنْصُرْ، لَمْ تَنْصُرَا، لَمْ تَنْصُرُوا»، «لَمْ تَنْصُرِي، لَمْ تَنْصُرَا، لَمْ تَنْصُرْنَ»، «لَمْ أَنْصُرْ»، «لَمْ نَنْصُرْ».

[دخول الناصب على المضارع:]

وَيَدْخُلُ النَّاصِبُ فَيُبْدِلُ مِنَ الضَّمَّةِ فَتْحَةً، وَيُسْقِطُ النُّونَاتِ سِوَى نُونِ جَمْعِ المُؤَنَّثِ، فَتَقُولُ: «لَنْ يَنْصُرَ، لَنْ يَنْصُرَا، لَنْ يَنْصُرُوا» . . . إِلَى: «لَنْ أَنْصُرَ»، «لَنْ نَنْصُرَ».

[دخول لام الأمر على المضارع:]

وَمِنَ الجَوَازِمِ: لَامُ الأَمْرِ، فَتَقُولُ فِي أَمْرِ الغَائِبِ: «لِيَنْصُرْ، لِيَنْصُرَا، لِيَنْصُرُوا»، «لِتَنْصُرْ، لِتَنْصُرَا، لِيَنْصُرْنَ».

وَقِسْ عَلَى هَذَا: «لِيَضْرِبْ»، وَ«لِيَعْلَمْ»، وَ«لِيَدْخُلْ»، وَ«لِيُدَحْرِجْ»، وَغَيْرَهَا.

[دخول «لا» الناهية على المضارع:]

وَمِنْهَا «لَا» النَّاهِيَةُ، فَتَقُولُ فِي نَهْيِ الغَائِبِ: «لَا يَنْصُرْ، لَا يَنْصُرَا، لَا يَنْصُرُوا»، «لَا تَنْصُرْ، لَا تَنْصُرَا، لَا يَنْصُرْنَ»، وَفِي نَهْيِ الحَاضِرِ: «لَا تَنْصُرْ، لَا تَنْصُرَا، لَا تَنْصُرُوا»، «لَا تَنْصُرِي، لَا تَنْصُرَا، لَا تَنْصُرْنَ».

وَكَذَا قِيَاسُ سَائِرِ الأَمْثِلَةِ.

فعل الأمر

وَأَمَّا الأَمْرُ بِالصِّيغَةِ، وَهُوَ أَمْرُ الحَاضِرِ، فَهُوَ جَارٍ عَلَى لَفْظِ المُضَارِعِ المَجْزُومِ.

(١) فَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ المُضَارَعَةِ مُتَحَرِّكاً؛ فَتُسْقِطُ مِنْهُ حَرْفَ المُضَارَعَةِ، وَتَأْتِي بِصُورَةِ البَاقِي مَجْزُوماً، فَتَقُولُ فِي الأَمْرِ مِنْ «تُدَحْرِجُ»: «دَحْرِجْ، دَحْرِجَا، دَحْرِجُوا»، «دَحْرِجِي، دَحْرِجَا، دَحْرِجْنَ».

وَهَكَذَا تَقُولُ فِي «فَرِّحْ»، وَ«قَاتِلْ»، وَ«تَكَسَّرْ»، وَ«تَبَاعَدْ»، وَ«تَدَحْرَجْ».

(٢) وَإِنْ كَانَ سَاكِناً؛ فَتَحْذِفُ مِنْهُ حَرْفَ المُضَارَعَةِ، وَتَأْتِي بِصُورَةِ البَاقِي مَجْزُوماً مَزِيداً فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةُ وَصْلٍ مَكْسُورَةٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَيْنُ المُضَارِعِ مِنْهُ مَضْمُوماً، فَتَضُمُّهَا، فَتَقُولُ: «اُنْصُرْ، اُنْصُرَا، اُنْصُرُوا»، «اُنْصُرِي، اُنْصُرَا، اُنْصُرْنَ».

وَكَذَا: «اِضْرِبْ»، وَ«اِعْلَمْ»، وَ«اِنْقَطِعْ»، وَ«اِجْتَمِعْ»، وَ«اِسْتَخْرِجْ».

وَفَتَحُوا هَمْزَةَ «أَكْرِمْ» بِنَاءً عَلَى الأَصْلِ المَرْفُوضِ، فَإِنَّ أَصْلَ «تُكْرِمُ»: تُؤَكْرِمُ.

حكم اجتماع تاءين في أول المضارع

وَاعْلَمْ: أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ تَاءَانِ فِي أَوَّلِ مُضَارِعِ «تَفَعَّلَ»، وَ«تَفَاعَلَ»، وَ«تَفَعْلَلَ» فَيَجُوزُ إِثْبَاتُهُمَا، نَحْوُ: «تَتَجَنَّبُ»، وَ«تَتَقَاتَلُ»، وَ«تَتَدَحْرَجُ»، وَيَجُوزُ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾ [عبس: ٦]، وَ: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤]، وَ: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [القدر: ٤].

قلب تاء «افْتَعَل» طاءً

وَاعْلَمْ: أَنَّهُ مَتَى كَانَ فَاءُ «افْتَعَلَ» صَاداً أَوْ ضَاداً، أَوْ طَاءً أَوْ ظَاءً، قُلِبَتْ تَاؤُهُ طَاءً، فَتَقُولُ فِي «افْتَعَلَ» مِنَ «الصُّلْحِ»: اِصْطَلَحَ، وَمِنَ «الضَّرْبِ»: اِضْطَرَبَ، وَمِنَ «الطَّرْدِ»: اِطَّرَدَ، وَمِنَ «الظُّلْمِ»: اِظْطَلَمَ.

وَكَذَلِكَ سَائِرُ مُتَصَرِّفَاتِهِ، نَحْوُ: «يَصْطَلِحُ»، «اِصْطِلَاحاً»، فَهُوَ: «مُصْطَلِحٌ»، وَذَاكَ: «مُصْطَلَحٌ عَلَيْهِ»، وَالأَمْرُ: «اصْطَلِحْ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تَصْطَلِحْ».

قلب تاء «افْتَعَل» دالاً

وَمَتَى كَانَ فَاءُ «افْتَعَلَ» دَالاً، أَوْ ذَالاً، أَوْ زَاياً؛ قُلِبَتْ تَاؤُهُ دَالاً، فَتَقُولُ فِي «افْتَعَلَ» مِنَ «الدَّرْءِ» وَ«الذِّكْرِ» وَ«الزَّجْرِ»: «ادَّرَأَ»، وَ«اذَّكَرَ»، وَ«ازْدَجَرَ».

قلب تاء «افتعل» واواً أو ياءً أو ثاءً

[وَمَتَى كَانَ فَاءُ «افْتَعَلَ» وَاواً، أَوْ يَاءً، أَوْ ثَاءً؛ قُلِبَتِ الوَاوُ وَاليَاءُ وَالثَّاءُ تَاءً، ثُمَّ أُدْغِمَتِ التَّاءُ فِي تَاءِ «افْتَعَلَ»، فَتَقُولُ فِي «اِفْتَعَلَ» مِنَ «الوَعْدِ»: اِتَّعَدَ، وَمِنَ «اليُسْرِ»: اِتَّسَرَ، وَمِنَ «الثَّغْرِ»: اتَّغَرَ].

نون التاكيد الخفيفة والثقيلة

وَيَلْحَقُ الفِعْلَ غَيْرَ المَاضِي وَالحَالِ نُونَانِ لِلتَّأْكِيدِ: خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ، وَثَقِيلَةٌ مَفْتُوحَةٌ، إِلَّا فِيمَا تَخْتَصُّ بِهِ، وَهُوَ فِعْلُ الاثْنَيْنِ، وَجَمَاعَةِ النِّسَاءِ، فَهِيَ مَكْسُورَةٌ فِيهِ، فَتَقُولُ: «إِذْهَبَانِّ» لِلاثْنَيْنِ، وَ«اذْهَبْنَانِّ» لِلنِّسْوَةِ، فَتُدْخِلُ أَلِفاً بَعْدَ نُونِ جَمْعِ المُؤَنَّثِ؛ لِتَفْصِلَ بَيْنَ النُّونَاتِ، وَلَا تَدْخُلُهُمَا الخَفِيفَةُ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ الْتِقَاءُ السَّاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِ، فَإِنَّ الْتِقَاءَ السَّاكِنَيْنِ إِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ الأَوَّلُ حَرْفَ مَدٍّ، وَالثَّانِي مُدْغَماً، نَحْوُ: «دَابَّةٍ».

[الأمثلة الخمسة:]

وَتُحْذَفُ مِنَ الفِعْلِ مَعَهُمَا النُّونُ الَّتِي فِي الأَمْثِلَةِ الخَمْسَةِ، كَمَا تُحْذَفُ مَعَ الجَازِمِ، وَهِيَ: «يَفْعَلَانِ»، وَ«تَفْعَلَانِ»، وَ«يَفْعَلُونَ»، وَ«تَفعَلُونَ»، وَ«تَفْعَلِينَ».

وَتُحْذَفُ وَاوُ «يَفْعَلُونَ» وَ«تَفعَلُونَ»، وَيَاءُ «تَفْعَلِينَ»؛ إِلَّا إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا، نَحْوُ: «لَا تَخْشَوُنَّ»، وَ«لَا تَخْشَيِنَّ»، وَ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، وَ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦].

- وَيُفْتَحُ مَعَ النُّونَيْنِ آخِرُ الفِعْلِ إِذَا كَانَ فِعْلَ الوَاحِدِ، وَالوَاحِدَةِ الغَائِبَةِ.
- وَيُضَمُّ إِذَا كَانَ فِعْلَ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ.
- وَيُكْسَرُ إِذَا كَانَ فِعْلَ الوَاحِدَةِ المُخَاطَبَةِ.

فَتَقُولُ فِي أَمْرِ الغَائِبِ مُؤَكَّداً بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ: «لِيَنْصُرَنَّ، لِيَنْصُرَانِّ، لِيَنْصُرُنَّ»، «لِتَنْصُرَنَّ، لِتَنْصُرَانِّ، لِيَنْصُرْنَانِّ»، وَبِالخَفِيفَةِ: «لِيَنْصُرَنْ، لِيَنْصُرُنْ»، «لِتَنْصُرَنْ».

وَتَقُولُ فِي أَمْرِ الحَاضِرِ المُؤَكَّدِ بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ: «اُنْصُرَنَّ، اُنْصُرَانِّ، اُنْصُرُنَّ»، «اُنْصُرِنَّ، اُنْصُرَانِّ، اُنْصُرْنَانِّ»، وَبِالخَفِيفَةِ: «اُنْصُرَنْ، اُنْصُرُنْ، اُنْصُرِنْ»، وَقِسْ عَلَى هَذَا نَظَائِرَهُ.

اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي المجرّد

وَأَمَّا اسْمُ الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ:

- فَالأَكْثَرُ أَنْ يَجِيءَ اسْمُ الفَاعِلِ مِنْهُ عَلَى وزن «فَاعِلٍ»، تَقُولُ: «نَاصِرٌ، نَاصِرَانِ، نَاصِرُونَ»، «نَاصِرَةٌ، نَاصِرَتَانِ، نَاصِرَاتٌ وَنَوَاصِرُ».
- وَالأَكْثَرُ أَنْ يَجِيءَ اسْمُ المَفْعُولِ مِنْهُ عَلَى وَزْنِ «مَفْعُولٍ»، تَقُولُ: «مَنْصُورٌ، مَنْصُورَانِ، مَنْصُورُونَ»، «مَنْصُورَةٌ، مَنْصُورَتَانِ، مَنْصُورَاتٌ وَمَنَاصِيرُ».

○ وَتَقُولُ [فِي اللَّازِمِ]: «مَمْرُورٌ بِهِ، مَمْرُورٌ بِهِمَا، مَمْرُورٌ بِهِمْ»، «مَمْرُورٌ بِهَا، مَمْرُورٌ بِهِمَا، مَمْرُورٌ بِهِنَّ»، «مَمْرُورٌ بِكَ، مَمْرُورٌ بِكُمَا، مَمْرُورٌ بِكُمْ»، «مَمْرُورٌ بِكِ، مَمْرُورٌ بِكُمَا، مَمْرُورٌ بِكُنَّ»، «مَمْرُورٌ بِي، مَمْرُورٌ بِنَا» فَتُثَنِّي وَتَجْمَعُ، وَتُذَكِّرُ وَتُؤَنِّثُ الضَّمِيرَ فِيمَا يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الجَرِّ، لَا اسْمَ المَفْعُولِ.

○ وَ«فَعِيلٌ» قَدْ يَجِيءُ بِمَعْنَى الفَاعِلِ، كَـ«الرَّحِيمِ» بِمَعْنَى: الرَّاحِمِ، وَيَجِيءُ بِمَعْنَى المَفْعُولِ، كَـ«القَتِيلِ» بِمَعْنَى: المَقْتُولِ.

اسم الفاعل والمفعول مما زاد على الثلاثي المجرّد

وَأَمَّا مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ: فَالضَّابِطُ فِيهِ: أَنْ تَضَعَ فِي مُضَارِعِهِ المِيمَ المَضْمُومَةَ مَوْضِعَ حَرْفِ المُضَارَعَةِ، وَتَكْسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ فِي الفَاعِلِ، وَتَفْتَحَهُ فِي المَفْعُولِ، نَحْوُ: «مُكْرِمٌ» وَ«مُكْرَمٌ»، وَ«مُدَحْرِجٌ» وَ«مُدَحْرَجٌ»، وَ«مُسْتَخْرِجٌ» وَ«مُسْتَخْرَجٌ».

وَقَدْ يَسْتَوِي لَفْظُ الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ، كَـ«مُحَابٍّ»، وَ«مُتَحَابٍّ»، وَ«مُخْتَارٍ»، وَ«مُضْطَرٍّ»، وَ«مُعْتَدٍّ»، وَ«مُنْصَبٍّ» وَ«مُنْصَبٍّ فِيهِ» وَ«مُنْجَابٍ» وَ«مُنْجَابٍ عَنْهُ»، وَيَخْتَلِفُ التَّقْدِيرُ.

فَصْلٌ فِي المُضَاعَفِ

وَيُقَالُ لَهُ: الأَصَمُّ.

○ وَهُوَ مِنَ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ وَالمَزِيدِ فِيهِ: مَا كَانَ عَيْنُهُ وَلَامُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، كَـ«رَدَّ» وَ«أَعَدَّ»، فَإِنَّ أَصْلَهُمَا: «رَدَدَ»، وَ«أَعْدَدَ».

○ وَهُوَ مِنَ الرُّبَاعِيِّ: مَا كَانَ فَاؤُهُ وَلَامُهُ الأُولَى مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، وَكَذَلِكَ عَيْنُهُ وَلَامُهُ الثَّانِيَةُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، وَيُقَالُ لَهُ: المُطَابَقُ أَيْضاً، نَحْوُ: «زَلْزَلَ، زَلْزَلَةً، وَزِلْزَالاً».

وَإِنَّمَا أُلْحِقَ المُضَاعَفُ بِالمُعْتَلَّاتِ؛ لِأَنَّ حَرْفَ التَّضْعِيفِ يَلْحَقُهُ الإِبْدَالُ، كَقَوْلِهِمْ: «أَمْلَيْتُ» بِمَعْنَى: أَمْلَلْتُ، وَالحَذْفُ، كَقَوْلِهِمْ: «مَسْتُ» وَ«ظَلْتُ» بِفَتْحِ الفَاءِ وَكَسْرِهَا، وَ«أَحَسْتُ»، أَيْ: مَسِسْتُ، وَظَلِلْتُ، وَأَحْسَسْتُ.

تعريف الإدغام وأنواعه

وَالمُضَاعَفُ يَلْحَقُهُ الإِدْغَامُ، وَهُوَ أَنْ يُسَكَّنَ الحَرْفُ الأَوَّلُ وَيُدْرَجَ فِي الثَّانِي، وَيُسَمَّى الأَوَّلُ: مُدْغَماً، وَالثَّانِي: مُدْغَماً فِيهِ.

[النوع الأول: الإدغام الواجب:]

وَذَلِكَ وَاجِبٌ فِي نَحْوِ: «مَدَّ يَمُدُّ»، وَ«أَعَدَّ يُعِدُّ»، وَ«انْقَدَّ يَنْقَدُّ»، وَ«اعْتَدَّ يَعْتَدُّ».

وَ«اسْوَدَّ يَسْوَدُّ»، وَ«اسْوَادَّ يَسْوَادُّ»، وَ«اسْتَعَدَّ يَسْتَعِدُّ»، وَ«اطْمَأَنَّ يَطْمَئِنُّ»، وَ«تَمَادَّ يَتَمَادُّ».

وَكَذَا هَذِهِ الأَفْعَالُ إِذَا بُنِيَتْ لِلْمَفْعُولِ، نَحْوُ: «مُدَّ يُمَدُّ». وَكَذَا نَظَائِرُهُ. وَفِي نَحْوِ: «مَدٌّ» مَصْدَراً. وَكَذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَ بِالفِعْلِ أَلِفُ الضَّمِيرِ، أَوْ وَاوُهُ، أَوْ يَاؤُهُ، نَحْوُ: «مَدَّا» «مَدُّوا» «مُدِّي».

[النوع الثاني: الإدغام الممتنع:]

وَمُمْتَنِعٌ فِي نَحْوِ: «مَدَدْتُ»، وَ«مَدَدْنَا»، وَ«مَدَدْتَ» .... إِلَى: «مَدَدْتُنَّ»، وَ«مَدَدْنَ»؛ وَ«يَمْدُدْنَ»، وَ«تَمْدُدْنَ»، وَ«امْدُدْنَ»، وَ«لَا تَمْدُدْنَ».

[النوع الثالث: الإدغام الجائز:]

وَجَائِزٌ إِذَا دَخَلَ الجَازِمُ عَلَى فِعْلِ الوَاحِدِ، فَإِنْ كَانَ مَكْسُورَ العَيْنِ، كَـ«يَفِرُّ»،

أَوْ مَفْتُوحَهُ، كَـ«يَعَضُّ» فَتَقُولُ: «لَمْ يَفِرّ»، وَ«لَمْ يَعَضّ»؛ بِكَسْرِ اللَّامِ وَفَتْحِهَا، وَ«لَمْ يَفْرِرْ»، وَ«لَمْ يَعْضَضْ» بِفَكِّ الإِدْغَامِ.

وَهَكَذَا حُكْمُ «يَقْشَعِرُّ» وَ«يَحْمَرُّ» وَ«يَحْمَارُّ».

○ وَإِنْ كَانَ العَيْنُ مِنَ المُضَارِعِ مَضْمُوماً فَيَجُوزُ الحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ مَعَ الإِدْغَامِ وَفَكُّهُ، تَقُولُ: «لَمْ يَمُدَّ» بِحَرَكَاتِ الدَّالِ، وَ«لَمْ يَمْدُدْ».

○ وَهَكَذَا حُكْمُ الأَمْرِ، فَتَقُولُ: «فِرِّ» وَ«عَضِّ» بِكَسْرِ اللَّامِ وَفَتْحِهَا، وَ«افْرِرْ»، وَ«اعْضَضْ»، و«مُدَّ» بِحَرَكَاتِ الدَّالِ، وَ«امْدُدْ».

○ وَتَقُولُ فِي اسْمِ الفَاعِلِ: «مَادٌّ، مَادَّانِ، مَادُّونَ»، [وَ«مَدَدَةٌ»]، «مَادَّةٌ، مَادَّتَانِ، مَادَّاتٌ»، وَ«مَوَادُّ»، وَفِي اسْمِ المَفْعُولِ: «مَمْدُودٌ» كَـ«مَنْصُورٍ».

أنواع المعتل

- المثال: المعتل الفاء
- الأجوف: المعتل العين
- الناقص: المعتل اللام كـ«غزا»
- اللفيف المقرون: المعتل العين واللام كـ«شوى»
- اللفيف المفروق: المعتل الفاء واللام كـ«وقى»
- المعتل الفاء والعين
- المعتل الفاء والعين واللام كـ«واو» و«ياء»

فَصْلٌ فِي المُعْتَلِّ

[تعريف المُعتلِّ]: وَهُوَ مَا كَانَ أَحَدُ أُصُولِهِ حَرْفَ عِلَّةٍ، وَهِيَ: الوَاوُ، وَالأَلِفُ، وَاليَاءُ.

وَتُسَمَّى حُرُوفُ العِلَّةِ: حُرُوفَ المَدِّ وَاللِّينِ، وَالأَلِفُ حِينَئِذٍ تَكُونُ مُنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ.
وَأَنْوَاعُهُ سَبْعَةٌ:

النوع الأول: المثال

الأَوَّلُ: المُعْتَلُّ الفَاءِ، وَيُقَالُ لَهُ: المِثَالُ؛ لِمُمَاثَلَتِهِ الصَّحِيحَ فِي احْتِمَالِ الحَرَكَاتِ.

○ أَمَّا الوَاوُ: فَتُحْذَفُ مِنَ الفِعْلِ المُضَارِعِ الَّذِي عَلَى «يَفْعِلُ» بِكَسْرِ العَيْنِ، وَمِنْ مَصْدَرِهِ الَّذِي عَلَى «فِعْلَةَ»، وَتَسْلَمُ فِي سَائِرِ تَصَارِيفِهِ، فَتَقُولُ: «وَعَدَ، يَعِدُ، عِدَةً»، وَ«وَعْداً»، «فَهُوَ وَاعِدٌ»، وَ«ذَاكَ مَوْعُودٌ»، وَ«عِدْ»، وَ«لَا تَعِدْ»، وَكَذَلِكَ: «وَمِقَ، يَمِقُ، مِقَةً».

فَإِذَا أُزِيلَتْ كَسْرَةُ مَا بَعْدَهَا أُعِيدَتِ الوَاوُ المَحْذُوفَةُ، نَحْوُ: «لَمْ يُوعَدْ».

ـ وَتَثْبُتُ فِي «يَفْعَلُ» بِالفَتْحِ، كَـ«وَجِلَ»، «يَوْجَلُ»، «اِيجَلْ»، وَالأَصْلُ: اِوْجَلْ، قُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً؛ لِسُكُونِهَا وَانْكِسَارِ مَا ـ قَبْلَهَا، فَإِنِ انْضَمَّ مَا قَبْلَهَا عَادَتِ الوَاوُ، تَقُولُ: «يَا زَيْدُ ايْجَلْ»، تُلْفَظُ بِالوَاوِ، وَتُكْتَبُ بِاليَاءِ.

ـ وَتَثْبُتُ الوَاوُ فِي «يَفْعُلُ» بِالضَّمِّ، كَـ«وَجُهَ، يَوْجُهُ»، «اُوْجُهْ»، «لَا تَوْجُهْ».

ـ وَحُذِفَتِ الوَاوُ مِنْ «يَطَأُ»، وَ«يَسَعُ»، وَ«يَضَعُ»، وَ«يَقَعُ»، وَ«يَدَعُ»؛ لِأَنَّهَا فِي الأَصْلِ: «يَفْعِلُ» بِالكَسْرِ، فَفُتِحَ العَيْنُ لِحَرْفِ الحَلْقِ.

ـ وَحُذِفَتْ مِنْ «يَذَرُ» لِكَوْنِهِ فِي مَعْنَى: «يَدَعُ»، وَأَمَاتُوا مَاضِيَ «يَدَعُ» وَ«يَذَرُ»، وَحَذْفُ الفَاءِ فِي المُسْتَقْبَلِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ وَاو.

○ وَأَمَّا اليَاءُ: فَتَثْبُتُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، نَحْوُ: «يَمُنَ، يَيْمُنُ»، وَ«يَسَرَ، يَيْسِرُ»، وَ«يَئِسَ، يَيْأَسُ».

ـ وَتَقُولُ فِي «أَفْعَلَ» مِنَ اليَائِيِّ: «أَيْسَرَ، يُوسِرُ، إِيسَاراً»، «فَهُوَ مُوسِرٌ»، أَصْلُهُ: مُيْسِرٌ، بِقَلْبِ اليَاءِ مِنْهُمَا وَاواً؛ لِسُكُونِهَا وَانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا.

- وَفِي «افْتَعَلَ» مِنْهُمَا؛ تُقْلَبَانِ تَاءً، وَتُدْغَمَانِ فِي تَاءِ «افْتَعَلَ»، نَحوُ: «اِتَّعَدَ، يَتَّعِدُ»، «فَهُوَ مُتَّعِدٌ»، وَ«اتَّسَرَ، يَتَّسِرُ»، «فَهُوَ مُتَّسِرٌ».

وَيُقَالُ: «اِيْتَعَدَ، يَاتَعِدُ»، «فَهُوَ مُوتَعِدٌ»، وَ«اِيْتَسَرَ، يَاتَسِرُ»، «فَهُوَ مُوتَسِرٌ»، وَ«هَذَا مَكَانٌ مُوتَسَرٌ فِيهِ».

- وَحُكْمُ «وَدَّ، يَوَدُّ» كَحُكْمِ: «عَضَّ، يَعَضُّ»، وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ: «اِيدَدْ» كَـ«اِعْضَضْ».

النوع الثاني: الأجوف

الثَّانِي: المُعْتَلُّ العَيْنِ، وَيُقَالُ لَهُ: الأَجْوَفُ، وَذُو الثَّلَاثَةِ؛ لِكَوْنِ مَاضِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ نَفْسِكَ، نَحْوُ: «قُلْتُ» وَ«بِعْتُ».

○ فَالمُجَرَّدُ تُقْلَبُ عَيْنُهُ فِي المَاضِي أَلِفاً؛ سَوَاءٌ كَانَ وَاواً أَوْ يَاءً؛ لِتَحَرُّكِهِمَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا، نَحْوُ: «صَانَ»، وَ«بَاعَ».

- فَإِنِ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ المُتَكَلِّمِ أَوِ المُخَاطَبِ أَوْ جَمْعِ المُؤَنَّثِ الغَائِبِ؛ نُقِلَ «فَعَلَ» مِنَ الوَاوِيِّ إِلَى «فَعُلَ»، وَمِنَ اليَائِيِّ إِلَى «فَعِلَ» دَلَالَةً عَلَيْهِمَا، وَلَمْ يُغَيَّرْ «فَعُلَ» وَلَا «فَعِلَ» إِذَا كَانَا أَصْلِيَّيْنِ، وَنُقِلَتِ الضَّمَّةُ وَالكَسْرَةُ إِلَى الفَاءِ، وَحُذِفَتِ العَيْنُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، فَتَقُولُ: «صَانَ، صَانَا، صَانُوا»، «صَانَتْ، صَانَتَا، صُنَّ»، «صُنْتَ، صُنْتُمَا، صُنْتُمْ»، «صُنْتِ، صُنْتُمَا، صُنْتُنَّ»، «صُنْتُ»، «صُنَّا».

- وَتَقُولُ: «بَاعَ، بَاعَا، بَاعُوا»، «بَاعَتْ، بَاعَتَا، بِعْنَ»، «بِعْتَ، بِعْتُمَا، بِعْتُمْ»، «بِعْتِ، بِعْتُمَا، بِعْتُنَّ»، «بِعْتُ»، «بِعْنَا».

- وَإِذَا بَنَيْتَهُ لِلْمَفْعُولِ كَسَرْتَ الفَاءَ مِنَ الجَمِيعِ، فَقُلْتَ: «صِيْنَ»، وَاعْتِلَالُهُ بِالنَّقْلِ وَالقَلْبِ، وَ«بِيْعَ»، وَاعْتِلَالُهُ بِالنَّقْلِ.

- وَتَقُولُ فِي المُضَارِعِ: «يَصُونُ» وَ«يَبِيعُ»، وَاعْتِلَالُهُمَا بِالنَّقْلِ، وَ«يَخَافُ» وَ«يَهَابُ»، وَاعْتِلَالُهُمَا بِالنَّقْلِ وَالقَلْبِ.

- وَيَدْخُلُ الجَازِمُ عَلَى المُضَارِعِ فَيَسْقُطُ العَيْنُ إِذَا سَكَنَ مَا بَعْدَهُ، وَيَثْبُتُ إِذَا تَحَرَّكَ مَا بَعْدَهُ، تَقُولُ: «لَمْ يَصُنْ، لَمْ يَصُونَا، لَمْ يَصُونُوا»، «لَمْ تَصُنْ، لَمْ تَصُونَا، لَمْ يَصُنَّ»، «لَمْ تَصُنْ، لَمْ تَصُونَا، لَمْ تَصُونُوا»، «لَمْ تَصُونِي، لَمْ تَصُونَا، لَمْ تَصُنَّ»، «لَمْ أَصُنْ»، «لَمْ نَصُنْ».

ـ وَهَكَذَا قِيَاسُ «لَمْ يَبِعْ، لَمْ يَبِيعَا»، وَ«لَمْ يَخَفْ، لَمْ يَخَافَا»، وَقِسْ عَلَيْهِ الأَمْرَ، نَحْوُ: «صُنْ، صُونَا، صُونُوا»، «صُونِي، صُونَا، صُنَّ».

ـ وَبِالتَّأْكِيدِ: «صُونَنَّ، صُونَانِّ، صُونُنَّ»، «صُونِنَّ، صُونَانِّ، صُنَّانِّ».

وَ«بِعْ، بِيعَا، بِيعُوا»، «بِيعِي، بِيعَا، بِعْنَ»، وَ«خَفْ، خَافَا، خَافُوا»، «خَافِي، خَافَا، خَفْنَ».

وَبِالتَّأْكِيدِ: «بِيعَنَّ»، وَ«خَافَنَّ» كَـ«صُونَنَّ».

وَكَذَا تَقُولُ فِي الخَفِيفَةِ: «صُونَنْ»، وَ«بِيعَنْ»، وَ«خَافَنْ» .... إِلَى الآخِرِ.

○ وَمَزِيدُ الثُّلَاثِيِّ لَا يَعْتَلُّ مِنْهُ إِلَّا أَرْبَعَةُ أَبْنِيَةٍ، وَهِيَ:

(١) [«أَفْعَلَ»،] نَحْوُ: «أَجَابَ، يُجِيبُ، إِجَابَةً».

(٢) وَ[«اسْتَفْعَلَ»، نَحْوُ:] «اسْتَقَامَ، يَسْتَقِيمُ، اسْتِقَامَةً».

(٣) وَ[«انْفَعَلَ»، نَحْوُ:] «انْقَادَ، يَنْقَادُ، انْقِيَاداً».

(٤) وَ[«افْتَعَلَ»، نَحْوُ:] «اخْتَارَ، يَخْتَارُ، اخْتِيَاراً».

ـ وَإِذَا بَنَيْتَهَا لِلْمَفْعُولِ قُلْتَ: «أُجِيبَ، يُجَابُ»، وَ«اسْتُقِيمَ، يُسْتَقَامُ»، وَ«انْقِيدَ، يُنْقَادُ»، وَ«اخْتِيرَ، يُخْتَارُ».

وَالأَمْرُ مِنْهَا: «أَجِبْ، أَجِيبَا»، وَ«اسْتَقِمْ، اسْتَقِيمَا»، وَ«انْقَدْ، انْقَادَا»، وَ«اخْتَرْ، اخْتَارَا».

ـ وَيَصِحُّ نَحْوُ: «قَوَّلَ» وَ«قَاوَلَ»، وَ«تَقَوَّلَ» وَ«تَقَاوَلَ»، وَ«زَيَّنَ» وَ«تَزَيَّنَ»، وَ«سَايَرَ» وَ«تَسَايَرَ»، وَ«اسْوَدَّ» وَ«ابْيَضَّ»، وَ«اسْوَادَّ» وَ«ابْيَاضَّ»، وَكَذَا يَصِحُّ سَائِرُ تَصَارِيفِهَا.

○ وَاسْمُ الفَاعِلِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ يَعْتَلُّ عَيْنُهُ بِالهَمْزَةِ، كَـ«صَائِنٍ»، وَ«بَائِعٍ».

○ وَمِنَ المَزِيدِ فِيهِ يَعْتَلُّ بِمَا اعْتَلَّ بِهِ المُضَارِعُ، كَـ«مُجِيبٍ» وَ«مُسْتَقِيمٍ»، وَ«مُنْقَادٍ» وَ«مُخْتَارٍ».

○ وَاسْمُ المَفْعُولِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ يَعْتَلُّ بِالنَّقْلِ وَالحَذْفِ، كَـ«مَصُونٍ»، وَ«مَبِيعٍ».
وَالمَحْذُوفُ وَاوُ مَفْعُولٍ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، وَعَيْنُ الفِعْلِ عِنْدَ أَبِي الحَسَنِ الأَخْفَشِ، وَبَنُو تَمِيمٍ يُثْبِتُونَ اليَاءَ، فَيَقُولُونَ: «مَبْيُوعٌ».

○ وَمِنَ المَزِيدِ فِيهِ يَعْتَلُّ بِالقَلْبِ إِنِ اعْتَلَّ فِعْلُهُ، كَـ«مُجَابٍ»، وَ«مُسْتَقَامٍ»، وَ«مُنْقَادٍ»، وَ«مُخْتَارٍ».

النوع الثالث: الناقص

الثَّالِثُ: المُعْتَلُّ اللَّامِ، وَيُقَالُ لَهُ: النَّاقِصُ، وَذُو الأَرْبَعَةِ؛ لِكَوْنِ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ نَفْسِكَ.

○ فَالمُجَرَّدُ تُقْلَبُ مِنْهُ الوَاوُ وَاليَاءُ أَلِفاً إِذَا تَحَرَّكَتَا وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا، كَـ«غَزَا» وَ«رَمَى»، وَ«عَصاً» وَ«رَحًى».

○ وَكَذَا الفِعْلُ الزَّائِدُ عَلَى الثَّلَاثَةِ، كَـ«أَعْطَى» وَ«اشْتَرَى» وَ«اسْتَقْصَى»، وَاسْمُ المَفْعُولِ مِنَ المَزِيدِ فِيهِ، كَـ «المُعْطَى»، وَ«المُشْتَرَى»، وَ«المُسْتَقْصَى».

وَكَذَا إِذَا لَمْ يُسَمَّ الفَاعِلُ مِنَ المُضَارِعِ، كَقَوْلِكَ: «يُعْطَى» وَ«يُغْزَى» وَ«يُرْمَى».

[الفعل الماضي من الناقص:]

○ وَأَمَّا المَاضِي فَيُحْذَفُ اللَّامُ مِنْهُ فِي مِثَالِ «فَعَلُوا» مُطْلَقاً، وَفِي مِثَالِ: «فَعَلَتْ» وَ«فَعَلَتَا» إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا، وَتَثْبُتُ فِي غَيْرِهَا، فَتَقُولُ: «غَزَا، غَزَوَا، غَزَوْا»، «غَزَتْ، غَزَتَا، غَزَوْنَ»، «غَزَوْتَ، غَزَوْتُمَا، غَزَوْتُمْ»، «غَزَوْتِ، غَزَوْتُمَا، غَزَوْتُنَّ»، «غَزَوْتُ»، «غَزَوْنَا».

ـ وَ«رَمَى، رَمَيَا، رَمَوْا»، «رَمَتْ، رَمَتَا، رَمَيْنَ»، «رَمَيْتَ، رَمَيْتُمَا، رَمَيْتُمْ»، «رَمَيْتِ، رَمَيْتُمَا، رَمَيْتُنَّ»، «رَمَيْتُ»، «رَمَيْنَا».

وَ«رَضِيَ، رَضِيَا، رَضُوْا»، «رَضِيَتْ، رَضِيَتَا، رَضِيْنَ»، «رَضِيتَ، رَضِيتُمَا، رَضِيتُمْ»، «رَضِيتِ، رَضِيتُمَا، رَضِيتُنَّ»، «رَضِيتُ»، «رَضِينَا».

ـ وَكَذَلِكَ: «سَرُوَ، سَرُوَا، سَرُوْا»، «سَرُوَتْ، سَرُوَتَا، سَرُونَ»، «سَرُوتَ، سَرُوتُمَا، سَرُوتُمْ»، «سَرُوتِ، سَرُوتُمَا، سَرُوتُنَّ»، «سَرُوتُ»، «سَرُونَا».

ـ وإِنَّمَا فَتَحْتَ مَا قَبْلَ وَاوِ الضَّمِيرِ فِي «غَزَوْا» وَ«رَمَوْا»، وَضَمَمْتَ فِي «رَضُوا»، وَ«سَرُوا»؛ لِأَنَّ وَاوَ الضَّمِيرِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِالفِعْلِ النَّاقِصِ بَعْدَ حَذْفِ اللَّامِ؛ فَإِنِ انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا أُبْقِيَ عَلَى الفَتْحَةِ، وَإِنِ انْضَمَّ أَوِ انْكَسَرَ ضُمَّ.

وَأَصْلُ «رَضُوا»: رَضِيُوا؛ نُقِلَتْ حَرَكَةُ اليَاءِ إِلَى الضَّادِ، وَحُذِفَتِ اليَاءُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

[الفعل المضارع من الناقص:]

○ وَأَمَّا المُضَارِعُ فَتُسَكَّنُ الواوُ وَاليَاءُ وَالأَلِفُ مِنْهُ فِي الرَّفْعِ، نَحْوُ: «يَغْزُوْ»،

وَ«يَرْمِيْ»، وَ«يَخْشَى»، وَتُحذَفُ فِي الجَزْمِ، وَتُفْتَحُ الوَاوُ وَاليَاءُ فِي النَّصْبِ، وَتَثْبُتُ الألِفُ بِحَالِهَا.

ـ وَيُسْقِطُ الجَازِمُ وَالنَّاصِبُ النُّونَاتِ، سِوَى نُونِ جَمْعِ المُؤَنَّثِ، فَتَقُولُ: «لَمْ يَغْزُ»، وَ«لَمْ يَغْزُوَا»، وَ«لَمْ يَرْمِ»، وَ«لَمْ يَرْمِيَا»، وَ«لَمْ يَرْضَ»، وَ«لَمْ يَرْضَيَا». وَ«لَنْ يَغْزُوَ»، وَ«لَنْ يَرْمِيَ»، وَ«لَنْ يَرْضَى».

ـ وَيَثْبُتُ لَامُ الفِعْلِ فِي فِعْلِ الاثْنَيْنِ وَجَمَاعَةِ الإنَاثِ.

ـ وَتُحذَفُ مِنْ فِعْلِ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ، وَفِعْلِ الوَاحِدَةِ المُخَاطَبَةِ، فَتَقُولُ: «يَغْزُو، يَغْزُوَانِ، يَغْزُونَ»، «تَغْزُو، تَغْزُوَانِ، يَغْزُونَ»، «تَغْزُو، تَغْزُوَانِ، تَغْزُونَ»، «تَغْزِينَ، تَغْزُوَانِ، تَغْزُونَ»، «أَغْزُو»، «نَغْزُو».

ـ وَيَسْتَوِي فِيهِ لَفْظُ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ وَالإنَاثِ فِي الخِطَابِ وَالغَيْبَةِ جَمِيعاً، لَكِنَّ التَّقْدِيرَ مُخْتَلِفٌ، فَوَزْنُ جَمْعِ المُذَكَّرِ: «يَفْعُونَ» وَ«تَفْعُونَ»، وَوَزْنُ جَمْعِ المُؤَنَّثِ: «يَفْعُلْنَ» وَ«تَفْعُلْنَ».

وَتَقُولُ: «يَرْمِي، يَرْمِيَانِ، يَرْمُونَ»، «تَرْمِي، تَرْمِيَانِ، يَرْمِينَ»، «تَرْمِي، تَرْمِيَانِ، تَرْمُونَ»، «تَرْمِينَ، تَرْمِيَانِ، تَرْمِينَ»، «أَرْمِي»، «نَرْمِي». وَأَصْلُ «يَرْمُونَ»: يَرْمِيُونَ، فَفُعِلَ بِهِ مَا فُعِلَ بِـ «رَضُوْا».

ـ وَهَكَذَا حُكْمُ كُلِّ مَا كَانَ مَا قَبْلَ لَامِهِ مَكْسُوراً، كَـ«يُهْدِي»، وَ«يُنَاجِي»، وَ«يُنَادِي»، و«يَعْتَرِي»، وَ«يَرْتَجِي»، وَ«يَنْبَرِي»، وَ«يَسْتَدْعِي»، وَ«يَرْعَوِي»، وَ«يَعْرَوْرِي».

وَتَقُولُ: «يَرْضَى، يَرْضَيَانِ، يَرْضَوْنَ»، «تَرْضَى، تَرْضَيَانِ، يَرْضَيْنَ» «تَرْضَى، تَرْضَيَانِ، تَرْضَوْنَ»، «تَرْضَيْنَ، تَرْضَيَانِ، تَرْضَيْنَ»، «أَرْضَى»، «نَرْضَى».

ـ وَهَكَذَا قِيَاسُ كُلِّ مَا كَانَ مَا قَبْلَ لَامِهِ مَفْتُوحاً، نَحْوُ: «يَتَمَطَّى» وَ«يَتَصَابَى» وَ«يَتَقَلْسَى».

ـ وَلَفْظُ الوَاحِدَةِ المُؤَنَّثَةِ فِي الخِطَابِ كَلَفْظِ الجَمْعِ فِي بَابَيْ: «يَرْمِي»، وَ«يَرْضَى»، وَالتَّقْدِيرُ مُخْتَلِفٌ، فَوَزْنُ الوَاحِدَةِ: «تَفْعِينَ» وَ«تَفْعَيْنَ»، وَوَزْنُ الجَمْعِ: «تَفْعِلْنَ» وَ«تَفْعَلْنَ».

[الأمر من الناقص:]

○ وَالأمْرُ مِنْهَا: «اُغْزُ، اُغْزُوَا، اُغْزُوْا»، «اُغْزِي، اُغْزُوَا، اُغْزُونَ». وَ«ارْمِ، ارْمِيَا، ارْمُوا»، «ارْمِي، ارْمِيَا، ارْمِينَ». وَ«ارْضَ، ارْضَيَا، ارْضَوْا»، «ارْضَيْ، ارْضَيَا، ارْضَيْنَ».

ـ وَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ نُونَ التَّأْكِيدِ أُعِيدَتِ اللَّامُ المَحْذُوفَةُ، فَقُلْتَ: «اغْزُوَنَّ» وَ«ارْمِيَنَّ» وَ«ارْضَيَنَّ».

[اسم الفاعل من الناقص:]

○ وَاسْمُ الفَاعِلِ مِنْهَا: «غَازٍ، غَازِيَانِ، غَازُونَ»، «غَازِيَةٌ، غَازِيَتَانِ، غَازِيَاتٌ»، وَ«غَوَازٍ». وَكَذَلِكَ: «رَامٍ»، وَ«رَاضٍ».

وَأَصْلُ «غَازٍ»: غَازِوٌ، فقُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً لِتَطَرُّفِهَا، وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا، كَمَا قُلِبَتْ فِي «غُزِيَ»، ثُمَّ قَالُوا: «غَازِيَةٌ»؛ لِأَنَّ المُؤَنَّثَ فَرْعُ المُذَكَّرِ، وَالتَّاءُ طَارِئَةٌ.

[اسم المفعول من الناقص:]

○ وَتَقُولُ فِي المَفْعُولِ مِنَ الوَاوِيِّ: «مَغْزُوٌّ»، وَمِنَ اليَائِيِّ: «مَرْمِيٌّ»، بِقَلْبِ الوَاوِ يَاءً، وَبِكَسْرِ مَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّ الوَاوَ وَاليَاءَ إِذَا اجْتَمَعَتَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَالأُولَى مِنْهُمَا سَاكِنَةٌ؛ قُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً، وَأُدْغِمَتِ اليَاءُ فِي اليَاءِ.

وَتَقُولُ فِي «فَعُولٍ» مِنَ الوَاوِيِّ: «عَدُوٌّ»، وَمِنَ اليَائِيِّ: «بَغِيٌّ»، وَتَقُولُ فِي «فَعِيلٍ» مِنَ الوَاوِيِّ: «صَبِيٌّ»، وَمِنَ اليَائِيِّ: «شَرِيٌّ».

[الثلاثي المَزيد فيه من الناقص:]

○ وَالمَزِيدُ فِيهِ: تُقْلَبُ وَاوُهُ يَاءً؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاوٍ وَقَعَتْ رَابِعَةً فَصَاعِداً، وَلَمْ يَكُنْ مَا قَبْلَهَا مَضْمُوماً قُلِبَتْ يَاءً، فَتَقُولُ: «أَعْطَى، يُعْطِي» وَ«اعْتَدَى، يَعْتَدِي» وَ«اسْتَرْشَى، يَسْتَرْشِي». وَتَقُولُ مَعَ الضَّمِيرِ: «أَعْطَيْتُ»، وَ«اعْتَدَيْتُ»، وَ«اسْتَرْشَيْتُ». وَكَذَلِكَ: «تَغَازَيْنَا»، وَ«تَرَاضَيْنَا»، وَ«تَرَاجَيْنَا».

النوع الرابع والخامس: اللَّفيف المقرون والمفروق

○ الرَّابِعُ: المُعْتَلُّ العَيْنِ وَاللَّامِ، وَيُقَالُ لَهُ: اللَّفِيفُ المَقْرُونُ، فَتَقُولُ: «شَوَى، يَشْوِي، شَيًّا»، مِثْلَ: «رَمَى، يَرْمِي، رَمْياً».

ـ وَ«قَوِيَ، يَقْوَى، قُوَّةً»، وَ«رَوِيَ، يَرْوَى، رَيًّا» مِثْلَ: «رَضِيَ، يَرْضَى، رِضاً».

ـ «فَهُوَ رَيَّانُ»، وَ«امْرَأَةٌ رَيَّا»، مِثْلَ: «عَطْشَانَ» وَ«عَطْشَى».

ـ وَ«أَرْوَى» كَـ«أَعْطَى»، وَ«حَيِيَ» كَـ«رَضِيَ»، وَ«حَيَّ، يَحْيَا، حَيَوةً»، «فَهُوَ حَيٌّ»، وَ«حَيًّا، وَحَيِيَا»، «فَهُمَا حَيَّانِ»، وَ«حَيُوا»، «فَهُمْ أَحْيَاءُ»، وَيَجُوزُ: «حَيُوا» بِالتَّخْفِيفِ، كَـ«رَضُوا».

ـ وَالأَمْرُ: «إِحْيَ» كَـ«ارْضَ»، وَ«أَحْيَا، يُحْيِي، إِحْيَاءً» كَـ«أَعْطَى، يُعْطِي» بِعَيْنِهِ، وَ«حَايَا، يُحَايِي، مُحَايَاةً»، وَ«اسْتَحْيَا، يَسْتَحْيِي، اسْتِحْيَاءً»، وَالأَمْرُ مِنْهُ: «اِسْتَحْيِ»، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: «اِسْتَحَى، يَسْتَحِي، اِسْتَحِ»، وَذَلِكَ الحَذْفُ لِكَثْرَةِ الاِسْتِعْمَالِ، كَمَا قَالُوا: «لَا أَدْرِ» فِي «لَا أَدْرِي».

○ الخَامِسُ: المُعْتَلُّ الفَاءِ وَاللَّامِ، وَيُقَالُ لَهُ: اللَّفِيفُ المَفْرُوقُ، فَتَقُولُ: «وَقَى» كَـ«رَمَى»، «يَقِي، يَقِيَانِ، يَقُونَ».

ـ وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ: «قِ» فَيَصِيرُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَيَلْزَمُهُ الهَاءُ فِي الوَقْفِ، نَحْوُ: «قِهْ» فَتَقُولُ: «قِهْ يَا رَجُلُ، قِيَا، قُوْا»، «قِي، قِيَا، قِينَ».

ـ وَتَقُولُ فِي التَّأْكِيدِ: «قِيَنَّ، قِيَانِّ، قُنَّ»، «قِنَّ، قِيَانِّ، قِينَانِّ»، وَبِالخَفِيفَةِ: «قِيَنْ، قُنْ، قِنْ».

وَتَقُولُ: «وَجِيَ، يَوْجَى» كَـ«رَضِيَ، يَرْضَى»، وَالأَمْرُ: «اِيْجَ» كَـ«اِرْضَ».

النوع السادس: المعتل الفاء والعين

السَّادِسُ: المُعْتَلُّ الفَاءِ وَالعَيْنِ، كَـ«يَيْنَ» فِي اسْمِ مَكَانٍ، وَ«يَوْم» وَ«وَيْلٍ»، وَلَا يُبْنَى مِنْهُ فِعْلٌ.

النوع السابع: المعتل الفاء والعين واللام

السَّابِعُ: المُعْتَلُّ الفَاءِ وَالعَيْنِ وَاللَّامِ، وَذَلِكَ: «وَاوٌ» وَ«يَاءٌ» لِاسْمَيِ الحَرْفَيْنِ.

فَصْلٌ فِي المَهْمُوزِ

حُكْمُ المَهْمُوزِ فِي تَصَارِيفِ فِعْلِهِ حُكْمُ الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ الهَمْزَةَ حَرْفٌ صَحِيحٌ؛ لَكِنَّهَا قَدْ تُخَفَّفُ إِذَا وَقَعَتْ غَيْرَ أَوَّلٍ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ شَدِيدٌ مِنْ أَقْصَى الحَلْقِ. فَتَقُولُ: «أَمَلَ، يَأْمُلُ»، كَـ«نَصَرَ، يَنْصُرُ».

ـ والأَمْرُ: «أُومُلْ» بِقَلْبِ الهَمْزَةِ وَاواً؛ لِأَنَّ الهَمْزَتَيْنِ إِذَا الْتَقَتَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ

ثَانِيَتُهُمَا سَاكِنَةٌ وَجَبَ قَلْبُهَا بِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا، فَإِنْ كَانَ حَرَكَةُ مَا قَبْلَهَا فَتْحَةً؛ تُقْلَبُ بِحَرْفِ الفَتْحَةِ، كَـ«آمَنَ»، وَإِنْ كَانَتْ ضَمَّةً تُقْلَبُ بِحَرْفِ الضَّمَّةِ، نَحْوُ: «أُومِنَ»، وَإِنْ كَانَتْ كَسْرَةً تُقْلَبُ بِحَرْفِ الكَسْرَةِ، نَحْوُ: «إِيمَاناً»، فَإِنْ كَانَتِ الأُولَى هَمْزَةَ وَصْلٍ تَعُودُ الثَّانِيَةُ هَمْزَةً عِنْدَ الوَصْلِ إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا. إلى الهدى ا ئتنا

ـ وَحُذِفَتِ الهَمْزَةُ فِي «خُذْ» وَ«كُلْ» وَ«مُرْ» عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ؛ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ، وَقَدْ يَجِيءُ «مُرْ» عَلَى الأَصْلِ عِنْدَ الوَصْلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ﴾ [طه: ١٣٢].

ـ وَ«أَزَرَ، يَأْزِرُ»، وَ«هَنَأَ، يَهْنِئُ»؛ كَـ«ضَرَبَ، يَضْرِبُ»، وَالأَمْرُ: «اِيْزِرْ».

ـ وَ«أَدُبَ، يَأْدُبُ»؛ كَـ«كَرُمَ، يَكْرُمُ»، وَالأَمْرُ: «اُوْدُبْ».

ـ وَ«سَأَلَ، يَسْأَلُ»؛ كَـ«مَنَعَ، يَمْنَعُ»، وَالأَمْرُ: «اِسْأَلْ»، وَيَجُوزُ: «سَالَ، يَسَالُ، سَلْ».

ـ وَ«آبَ، يَؤُوبُ»، وَ«سَاءَ، يَسُوءُ»؛ كَـ«صَانَ، يَصُونُ».

ـ وَ«جَاءَ، يَجِيءُ»؛ كَـ«كَالَ، يَكِيلُ»، «فَهُوَ سَاءٍ» وَ«جَاءٍ».

ـ وَ«أَسَا، يَأْسُو»؛ كَـ«دَعَا، يَدْعُو».

ـ وَ«أَتَى، يَأْتِي»؛ كَـ«رَمَى، يَرْمِي»، وَالأَمْرُ: «اِيْتِ»، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: «تِ» تَشْبِيهاً لَهُ بِـ«خُذْ».

ـ وَ«وَأَى، يَئِي»؛ كَـ«وَقَى، يَقِي».

ـ وَ«أَوَى، يَأْوِي، أَيّاً»، كَـ«شَوَى، يَشْوِي، شَيّاً»، وَالأَمْرُ: «اِيْوِ».

ـ وَ«نَأَى، يَنْأَى»؛ كَـ«رَعَى، يَرْعَى».

ـ وَكَذَا قِيَاسُ «رَأَى، يَرْأَى»، لَكِنَّ العَرَبَ قَدْ أَجْمَعَتْ عَلَى حَذْفِ الهَمْزَةِ مِنْ مُضَارِعِهِ، فَقَالُوا: «يَرَى، يَرَيَانِ، يَرَوْنَ»، «تَرَى، تَرَيَانِ، يَرَيْنَ»، «تَرَى، تَرَيَانِ، تَرَوْنَ»، «تَرَيْنَ، تَرَيَانِ، تَرَيْنَ»، «أَرَى»، «نَرَى».

وَاتَّفَقَ فِي خِطَابِ المُؤَنَّثِ لَفْظُ الوَاحِدَةِ وَالجَمْعِ، لَكِنَّ وَزْنَ الوَاحِدَةِ: تَفَيْنَ، وَالجَمْعِ: تَفَلْنَ.

ـ وَإِذَا أَمَرْتَ مِنْهُ قُلْتَ عَلَى الأَصْلِ: «اِرْءَ»، كَـ«اِرْعَ»، وَعَلَى الحَذْفِ: «رَ»، وَيَلْزَمُهُ الهَاءُ فِي الوَقْفِ نَحْوُ: «رَهْ، رَيَا، رَوْا»، «رَيْ، رَيَا، رَيْنَ».

ـ وَبِالتَّأْكِيدِ: «رَيَنَّ، رَيَانِّ، رَوُنَّ»، «رَيِنَّ، رَيَانِّ، رَيْنَانِّ»، وَبِالخَفِيفَةِ: «رَيَنْ، رَوُنْ، رَيِنْ»، «فَهُوَ رَاءٍ، رَائِيَانِ، رَاؤُونَ» كَـ«رَاعٍ، رَاعِيَانِ، رَاعُونَ»، وَ«ذَاكَ مَرْئِيٌّ» كَـ«مَرْعِيٌّ».

ـ وَبِنَاءُ «أَفْعَلَ» مِنْهُ مُخَالِفٌ لِأَخَوَاتِهِ أَيْضاً، فَتَقُولُ: «أَرَى، يُرِي، إِرَاءَةً»، وَ«إِرَاءً، وَإِرَايَةً»، «فَهُوَ مُرٍ، مُرِيَانِ، مُرُونَ»، وَ«أَرَتْ»، «فَهِيَ مُرِيَةٌ، مُرِيَتَانِ، مُرِيَاتٌ»، وَ«ذَاكَ مُرًى، مُرَيَانِ، مُرَوْنَ»، «مُرَاةٌ، مُرَاتَانِ، مُرَيَاتٌ».

ـ وَالأَمْرُ مِنْهُ: «أَرِ، أَرِيَا، أَرُوا»، «أَرِي، أَرِيَا، أَرِينَ».

ـ وَبِالتَّأْكِيدِ: «أَرِيَنَّ، أَرِيَانِّ، أَرُنَّ»، «أَرِنَّ، أَرِيَانِّ، أَرِينَانِّ».

ـ وَبِالنَّهْيِ: «لَا تُرِ، لَا تُرِيَا، لَا تُرُوا»، «لَا تُرِي، لَا تُرِيَا، لَا تُرِيْنَ»، وَبِالتَّأْكِيدِ: «لَا تُرِيَنَّ، لَا تُرِيَانِّ، لَا تُرُنَّ»، «لَا تُرِنَّ، لَا تُرِيَانِّ، لَا تُرِينَانِّ».

ـ وَتَقُولُ فِي «افْتَعَلَ» مِنَ المَهْمُوزِ الفَاءِ: «إِيْتَالَ» كَـ«اخْتَارَ»، وَ«إِيْتَلَى» كَـ«اقْتَضَى».



فَصْلٌ فِي بِنَاءِ اسْمَيِ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ

○ فَتَقُولُ مِنْ «يَفعِلُ» بِكَسْرِ العَيْنِ عَلَى «مَفعِلٍ» مَكْسُورَ العَيْنِ، كَـ«المَجْلِسِ» وَ«المَبِيتِ».

○ وَمِنْ «يَفْعَلُ» وَ«يَفْعُلُ» بِفَتْحِ العَيْنِ وَضَمِّهَا عَلَى «مَفعَلٍ» مَفْتُوحَ العَيْنِ، كَـ«المَذْهَبِ» وَ«المَقْتَلِ» وَ«المَشْرَبِ» وَ«المَقَامِ».

○ وَشَذَّ: «المَسْجِدُ»، وَ«المَشْرِقُ»، وَ«المَغْرِبُ»، وَ«المَطْلِعُ»، وَ«المَجْزِرُ»، وَ«المَرْفِقُ»، وَ«المَفْرِقُ»، وَ«المَسْكِنُ»، وَ«المَنْسِكُ»، وَ«المَنْبِتُ»، وَ«المَسْقِطُ»، وَحُكِيَ الفَتْحُ فِي بَعْضِهَا، وَأُجِيزَ الفَتْحُ فِيهَا كُلِّهَا.

هَذَا إِذَا كَانَ الفِعْلُ صَحِيحَ الفَاءِ وَاللَّامِ.

○ وَأَمَّا غَيْرُهُ:

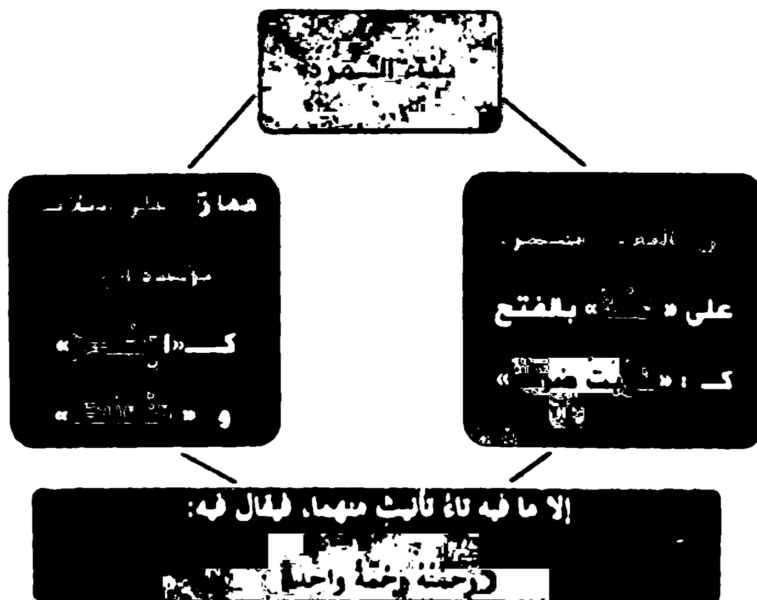
ـ فَمِنَ المُعْتَلِّ الفَاءِ: مَكْسُورٌ عَيْنُهُ أَبداً، كَـ«المَوْضِعِ» وَ«المَوْعِدِ».

ـ وَمِنَ المُعْتَلِّ اللَّامِ: مَفْتُوحٌ أَبداً، كَـ«المَأْوَى»، وَ«المَرْمَى».

○ وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى بَعْضِهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ، كَـ«المَظِنَّةِ»، وَ«المَقْبَرَةِ»، وَ«المَشْرَقَةِ»، وَشَذَّ: «المَقْبُرَةُ»، وَ«المَشْرُقَةُ» بِالضَّمِّ.

○ وَمِمَّا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ كَاسْمِ المَفْعُولِ، كَـ«المُدْخَلِ» وَ«المُقَامِ».

○ وَإِذَا كَثُرَ الشَّيءُ بِالمَكَانِ، قِيلَ فِيهِ: «مَفْعَلَةٌ» مِنَ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ، فَيُقَالُ: «أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ» وَ«مَأْسَدَةٌ» وَ«مَذْأَبَةٌ»، وَ«مَبْطَخَةٌ» وَ«مَقْثَأَةٌ».



اسم الآلة

وَأَمَّا اسْمُ الآلَةِ: وَهُوَ مَا يُعَالِجُ بِهِ الفَاعِلُ المَفْعُولَ؛ لِوُصُولِ الأَثَرِ إِلَيْهِ، فَيَجِيءُ عَلَى مِثَالِ: «مِحْلَبٍ»، وَ«مِكْسَحَةٍ»، وَ«مِفْتَاحٍ»، وَ«مِصْفَاةٍ».

○ وَقَالُوا: «مِرْقَاةٌ» بِكَسْرِ المِيمِ عَلَى هَذَا، وَمَنْ فَتَحَ المِيمَ أَرَادَ المَكَانَ.

○ وَشَذَّ: «مُدْهُنٌ»، وَ«مُسْعُطٌ»، وَ«مُدُقٌّ»، وَ«مُنْخُلٌ»، وَ«مُكْحُلَةٌ»، وَ«مُحْرُضَةٌ»، مَضْمُومَةَ المِيمِ وَالعَيْنِ، وَجَاءَ «مِدَقٌّ» وَ«مِدَقَّةٌ» عَلَى القِيَاسِ.

بناء المرّة والنوع

○ تَنْبِيهٌ: بِنَاءُ المَرَّةِ مِنْ مَصْدَرِ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ عَلَى «فَعْلَةٍ»؛ بِالفَتْحِ، تَقُولُ: «ضَرَبْتُ ضَرْبَةً» وَ«قُمْتُ قَوْمَةً».

○ وَمِمَّا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ بِزِيَادَةِ الهَاءِ، كَـ«الإِعْطَاءَةِ» وَ«الانْطِلَاقَةِ»، إِلَّا مَا فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ مِنْهُمَا، فَالوَصْفُ فِيهِ بِـ«الوَاحِدَةِ» وَاجِبٌ، كَقَوْلِكَ: «رَحِمْتُهُ رَحْمَةً وَاحِدَةً»، وَ«دَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً وَاحِدَةً».

فصل في بناء الهيئة

وَ«الفِعْلَةُ» بِالكَسْرِ لِلنَّوْعِ مِنَ «الفِعْلِ»، تَقُولُ: «هُوَ حَسَنُ الطِّعْمَةِ وَالجِلْسَةِ».

بسم الله الرحمن الرحيم

تعريف عِلم التَّصريف لغةً واصطلاحاً

الكيلاني

مقدمة الشارح الكيلاني

قال الشيخ الإمامُ العالم العلَّامةُ الأستاذُ أبو الحسنِ عليُّ بنُ هشامٍ[1] الكِيلانيُّ الشَّافعيُّ، فسح الله تعالى له في قبره:

تصريف ملا علي

مقدمة تَكْمِيلُ الزَّنجاني[2]

لملا علي بن حامد الأُشْنَوي

الحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ محمدٍ وآلِهِ وَأَصْحابِهِ أَجْمَعِينَ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَيَقُولُ الفَقِيرُ إلى اللهِ الغَنِيُّ عَلِيُّ ابنُ الشيخ حَامِدٍ الأُشْنَوِيُّ: لَمَّا كان «تَصْرِيفُ الزَّنْجَانِي» أحسنَ المختصراتِ في هذا الفنِّ تَرْتيباً، وأَوْلَاها للمُبتدئِينَ تَقريباً، لكن ما كان وَافياً بتمامِ ما لا بُدَّ لهم منه، ولا كافياً بجميعِ ما لا يَسْتَغْنُون عنه، أَرَدْتُ أَنْ أَضُمَّ إليه ما يُتَمِّمُ فوائدَهُ، وأَزِيدَ عليه ما يُعَمِّمُ فَرَائِدَهُ، مع نَسْخِ بَعْضِ عِبَاراتِه آتياً بخيرٍ منها، وتبديلِ قَوَاصِرِ كلماتِه شَاغِلاً بأَشْمَلَ عنه[3]، مُستعيناً بخيرِ مَنْ بِهِ يُسْتعانُ، ومُسْتَفِيضاً من الحكيمِ المَنَّانِ، إنَّه هو الوَلِيُّ للإِفْضَالِ والإحسانِ.



(١) في النسخة الخطية: «شهاب الدين»، والمثبت من الميمنية وطبعة محيي الدين عبد الحميد.

(٢) اعلم: أنه قد اشتهر هذا الكتاب بين الناس بـ«تصريف ملا علي» ظنًّا من بعضهم أنه متن منفرد بحدِّ ذاته، وما هو بالحقيقة إلَّا «تصريف العزي» مع ضمِّ بعض القواعد والفوائد التي فاتت الزنجاني في «تصريفه»، أو نسخ بعض العبارات بعباراتٍ أخرى.

(٣) أي: منها.

اِعْلَمْ(١): أَنَّ التَّصْرِيفَ(٢) فِي اللُّغَةِ(٣): التَّغْيِيرُ(٤).

وَفِي الصِّنَاعَةِ(٥): تَحْوِيلُ(٦) ....

الكيلاني

(اِعْلَمْ) أيُّها المتعلم (أَنَّ التَّصْرِيفَ) أي: هذا اللفظ معناه (فِي اللُّغَةِ) أي: لغةِ العرب: (التَّغْيِيرُ) مُطلقاً، قال الله تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، أي: تغييرِها مِن حالٍ إلى حالٍ، ومِن جهةٍ إلى جهةٍ، (وَ) معناه (فِي الصِّنَاعَةِ) أي: في اصطلاحِ أربابِ هذا الفنِّ (تَحْوِيلُ ....

تصريف ملا علي

(اِعْلَمْ: أَنَّ التَّصْرِيفَ فِي اللُّغَةِ: التَّغْيِيرُ، وَفِي) اصْطِلاحِ أهلِ هذِه (الصِّنَاعَةِ) لا اسماً لها: (تَحْوِيلُ ....

(١) خطابٌ عامٌّ من المتكلِّم لنفسه بطريق التجريد، كأنَّهُ جرَّد من نفسِهِ شَخصاً، وخاطَبَه.
وقوله: «اعلم» أمرٌ، فاعله ضمير مستتر، وهو من أفعال القلوب يستدعي المفعولين، و«أنَّ» واسمها وخبرها سادّة مسدّ مفعولي «اعلم».

(٢) أي: من جملة العلوم الأدبية: علم التصريف، وله معنيان: لغوي، وصناعي، فإن قلتَ: «التصريف» فعل المصرِّف، وهو من الانفعالات النفسانية، والمراد هنا: علم التصريف، لا انفعالاتُ المصرِّف، فلا يجوز أن يكون أحدهما عين الأخر؟ قلتُ: التصريفُ: علمٌ بتحويل الأصل لا غير؛ لأنه عَلَمٌ للعِلْمِ المُعيَّنِ، وهذا باعتبار المفهوم لا اللفظ.
وقوله: «التصريف» تفعيل من «الصرف»، وهو مصدر جُعل عَلَماً لهذا العلم للمناسبة في أن التصريف تغيير، وهذا العلم علمٌ يعرف به تغييرات الكلمة. فإن قلتَ: لم اختار المصنف «التصريف» على «الصرف» مع أنه بمعناه؟ قلتُ: لأن في هذا العلم تصرفات كثيرة، فاختار لفظاً يدل على المبالغة، والتكثير.

(٣) اللغة: ما يعبِّر بها كل قومٍ عن أغراضهم، وفي قوله: «في اللغة» متعلق بمقدر تقديره: التصريف الكائن في اللغة: التغيير.

(٤) والتغييرُ: هو إحداث شيء لم يكن، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، وهو تحويلها من حال إلى أخرى جنوباً، وشمالاً.
والتغيير المعتبر عند الأدباء؛ إما بالزيادة، أو بالنقصان، وكل منهما؛ إما في الحروف، أو في الحركة، فغايتُه أربعة أوجه، ثم في كل مشتقٍّ؛ إما أن يقع فيه وجه واحد منها أو اثنان أو ثلاثة أو أربعة.

(٥) قوله: «الصناعة» عطف على قوله: «في اللغة»، متعلق بمقدر تقديره: التصريف كائن في الصناعة، و«الصناعة» في اللغة: الحِرفة، وفي الاصطلاح: اتفاق جماعة على تخصيص شيءٍ بشيءٍ يناسبه، كاتفاق أهل العلم على جعل هذا الفن عَلَماً خاصًّا به.

(٦) قوله: «تحويل» تفعيلٌ من «حَالَ يَحول» إذا تَغيَّرَ، وتَبدَّل، ومنه: الحَوْلُ، وهو العام، يُسمى به لتحوله من حالٍ إلى حالٍ، ومن زمانٍ إلى زمانٍ مِنَ الفصول الأربعة، والمراد بـ«تحويل الأصل الواحد إلى أمثلةٍ»: أن يحوَّل المصدرُ إلى الماضي، والمضارع، وغيرهما، ليكون كلمة أخرى.

الأَصْلِ(١) الوَاحِدِ(٢) إِلَى أَمْثِلَةٍ(٣) مُخْتَلِفَةٍ لِمَعَانٍ مَقْصُودَةٍ(٤) لَا تَحْصُلُ(٥) إِلَّا بِهَا.



الكيلاني

الأَصْلِ الوَاحِدِ) أي: تغييرُه، والأصلُ الواحدُ هو المصدرُ عند عُلماء البصرة على المعتمَد، والفعلُ الماضي عند عُلَماء الكوفة **(إلى أَمْثِلَةٍ مُخْتَلِفَةٍ)** أي: أبنيةٍ مختلفةٍ، وهي الماضي والمضارعُ والأمرُ والنهيُ والنفيُ والجَحْدُ واسمُ الفاعل واسمُ المفعول واسمُ الزمان واسمُ المكان واسمُ الآلةِ والمَرَّةِ والنَّوْعِ، **(لِمَعَانٍ)** أي: التحويلُ المذكورُ لأجلِ حصولِ معانٍ **(مَقْصُودَةٍ)** مِن هذه الأمثلة المختلفة، **(لا تَحْصُلُ)** أي: هذه المعاني المقصودةُ **(إلَّا بِها)** أي: بتلك الأمثلةِ المختلفة.

وبِالجملة: «الضَّرْبُ» ـ مثلاً ـ هو الأصل الواحد، فتغييرُه إلى: «ضَرَبَ» و«يَضْرِبُ» و«اضْرِبْ» وغيرِها من الأمثلة لِتحصلَ المعاني المقصودة منها هو التصريفُ اصطلاحاً.



تصريف ملا علي

مَصْدَرِ) المُجرَّدِ في المُشْتَقَّاتِ (**إِلَى أَمْثِلَةٍ**) بلا واسطةٍ، كما في الماضي، أو بها كما في غيرِه (**مُخْتَلِفَةٍ**) هَيْئاتُها (**لِـ**) تحصيل (**مَعَانٍ مَقْصُودَةٍ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِهَا**) فإذاً(٦) صَارَ عِلْمُ هذا التَّحويلِ ضَرُورِيًّا.



---

(١) قوله: «الأصل»: ما يبنى عليه الشيء، والمراد ههُنا: المصدرُ.

(٢) فائدة: «الواحد» اسم فاعل بمعنى: المتوحد، وقد يطلق على مبدأ العدد، وعلى مَن لا يشاركه شيء في ذاته وصفاته، وبهذا تبيَّن الفرق بين «الواحد» و«الأحد».

(٣) قوله: «إلى أمثلةٍ»: هي الجزئيات التي تذكر لإيضاحِ القواعدِ، وإيصالِها إلى فهم المستفيد، والمراد ههُنا: الأبنية الجزئية.

(٤) «المقصود»: اسم مفعولٍ من: القَصْدِ، وهو عزيمة القلب نحوَ المطلوبِ، والمراد بـ«المعاني المقصودة»: مثل الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، وغيرها.

(٥) أي: لا تحصل المعاني المقصودة إلَّا بهذه الأمثلة، مثل «الضرب» هو الأصل الواحد فتحويله إلى «ضَرَبَ» و«يَضرب» وغيرهما ليحصل المعنى المقصود من الضرب الحادث في الزمان الماضي أو الحال أو غيرهما، وهذا هو التصريف في الاصطلاح.

(٦) أي: فإذا علمت أن المعاني مقصودة، وأنها لا تحصل إلَّا بالأمثلة، وأنَّ الأمثلة لا تحصل إلَّا بالتحويل، صار علم هذا التحويل ضروريًّا.

أَقْسَامُ الفِعْلِ بِاعتِبَارِ عَدَدِ حُرُوفِهِ

ثُمَّ الفِعْلُ: إِمَّا ثُلَاثِيٌّ، وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ.

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: إِمَّا مُجَرَّدٌ، أَوْ مَزِيدٌ فِيهِ[١].

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا[٢]: إِمَّا ....

الكيلاني

(ثُمَّ) أي: بعد أنْ عرفتَ معنى لفظِ «التَّصريف» لغةً واصطلاحاً (الفِعْلُ) مطلقاً، وهو كلمةٌ دلَّتْ على معنًى بنفسها مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة التي هي الماضي والحال والاستقبالُ (إِمَّا ثُلَاثِيٌّ) وهو الذي يكونُ أصول حروفِهِ ثلاثةً، كـ«ضَرَبَ»، (وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ) وهو الذي يكون جوهَرُ حروفه أربعةً، كـ«دحرج».

يعني: أنَّ أصول حروف الفعل مُنحصرةٌ في هذين القسمَين اللذين بينَهما انفصالٌ حقيقيٌّ، فلا تكون أصول حروفه أقلَّ من ثلاثةٍ، ولا أكثرَ مِن أربعةٍ، كلُّ ذلك بشهادة التَّتَبُّعِ، واستقراءِ كلام العرب.

(وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُما) أي: مِنَ الثُّلاثيِّ والرُّباعيِّ (إِمَّا مُجَرَّدٌ) عن الزيادة في أصول حروفِه كما تقدم من نحو: «ضَرَبَ» و«دحرجَ»، (أَوْ مَزِيدٌ فِيهِ) بأنْ زيدَ على أصولِ حروفِه حرفٌ فصاعداً كـ«اضرِبْ وتَدَحْرَجْ»؛ (وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا) أي: من الثُّلاثيِّ والرُّباعيِّ المُجرَّد والمزيدِ فيه (إِمَّا

تصريف ملا علي

أصول الاسم والفعل

واعلم: أنَّ أُصولَ الاسمِ تكونُ ثلاثةً لا أقلَّ، وأربعةً وخمسةً لا أزيدَ.

والفِعل تَكونُ ثلاثةً لا أقلَّ؛ لِضعْفِ البُنْيَةِ، وأربعةً لا أزيدَ؛ لِثِقَلِ معناه؛ ولأنَّ الاسمَ أصلٌ والفعلَ فرعٌ.

(وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: إِمَّا مُجَرَّدٌ، أَوْ مَزِيدٌ فِيهِ. وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا: إِمَّا ....

(١) لأنه: إمّا أن يكون باقياً على حروفه الأصليّة، أو لا؛ فالأول: المجرّدُ، كـ«كرُم»، و«دَحْرَجَ»، والثاني: المزيدُ فيه، كـ«أكرم»، و«تَدحرَجَ».

(٢) أي: من الثُّلاثي المُجرَّدِ، أو المَزيد فيه، ومِنَ الرُّباعيِّ المُجرَّد، أوِ المَزيدِ فيه.

سَالِمٌ، أَوْ غَيْرُ سَالِمٍ.

[السَّالم عند الصَّرْفِيِّين:]

وَنَعْنِي بِـ«السَّالِمِ»: مَا سَلِمَتْ حُرُوفُهُ الأَصْلِيَّةُ[١] الَّتِي تُقَابَلُ بِالفَاءِ وَالعَيْنِ وَاللَّامِ[٢] مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ، وَالهَمْزَةِ، والتَّضْعِيفِ.



الكيلاني

سالِمٌ) عن حروفِ العلة والهمزةِ والتضعيف في أصول حروفِه كما تقدم من الأمثلة، (أَوْ غَيْرُ سَالِمٍ) عن أحدِ ما ذُكر فيها، كـ«وَعَدَ وأوعَدَ»، و«زَلْزَل وتَزلزلَ».

(وَنَعْنِي) أي: نريدُ (بالسَّالِمِ: مَا) أي: الفعلَ الذي (سَلِمَتْ حُرُوفُهُ الأَصْلِيَّةُ) والحروفُ الأصليةُ هي (الَّتِي تُقَابَلُ) أي: تُوَازَنُ (بِالفاءِ وَالعَيْنِ وَاللَّامِ) أي: بـ«ف ع ل» (مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ) وهي الألف والواو والياء، (وَالهَمْزَةِ، وَالتَّضْعِيفِ) وهو في الثلاثيِّ ما كان عينُه ولامُه من جنسٍ واحدٍ، كـ«رَدَّ»، ومِنَ الرُّباعيِّ ما كان فاؤُهُ ولامه الأولى وعينُهُ ولامُهُ الثانيةُ من جنسٍ واحدٍ، كـ«زَلْزَلَ»، كما سيجيء بيانُه.

تصريف ملا علي

سَالِمٌ، أَوْ غَيْرُ سَالِمٍ.

وَنَعْنِي بِـ«السَّالِمِ»: مَا سَلِمَتْ حُرُوفُهُ الأَصْلِيَّةُ الَّتِي) تَثْبُتُ في جميعِ تَصارِيفِ الكلمةِ لفظاً أو تقديراً، و(تُقَابَلُ بِالفَاءِ وَالعَيْنِ وَاللَّامِ) مُكرَّراً على حسب زيادةِ الأُصولِ على الثَّلاثة (مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ وَالهَمْزَةِ والتَّضْعِيف).

ويُعبَّرُ عنِ الزَّائدِ بلفظه، إلَّا المُبْدَلَ من تاءِ الافْتِعَالِ ونحوِه، فإنَّه بالمُبْدَلِ منه، وإلَّا المُكَرَّرَ للإلحاقِ، كـ«جَلْبَبَ»، أو غيرِهِ، كـ«احْمَرَّ»، فإنَّهُ بما تَقَدَّمَهُ، إلَّا إذا عُدِمَ ذلك الوَزْنُ أو نَدُرَ، كـ«سخْنُونٍ» بفتح السِّينِ، فإنَّه «فَعْلُون» لِنُدُورِ «فَعْلُولٍ» وَهُو «صَعْفُوقٌ» و«خَرْنُوبٌ»[٣].

(١) وقيد الحروف بـ«الأصليّة» ليخرج عنه نحو: «مَسْتُ»، و«ظِلْتُ» بحذف أحدِ حروف التَّضعيف، فإنَّه غير سالم؛ لوجود التَّضعيف في الأصل.

(٢) وإنما قال: «بالفاء، والعين، واللام» لا: «بالباء، والتاء، والثاء» ليُعلم اختصاص «ف ع ل» بالميزان، وذلك لعمومه لفظاً؛ لشمول مخارج حروفه مخارجَ غيرِه، ومعنًى؛ لشموله الأفعالَ كلَّها؛ لكون كل فعل في معناه، وإنما فك تركيب حروفه ليُعلم عدم اختصاص الصيغة؛ لأنه لو قال: بـ«فَعَلَ» بالفتح، لاحتمل أن يتوهم الاختصاص، فلم يُمكن مقابلة مثل: «علِم»، و«حَسُنَ».

(٣) «الصَّعفوق»: اللّئيم من الرِّجال، وموضع باليَمامة فيها قَناةٌ يجري منها نهرٌ كبير لهم فيها وَقْعَةٌ، ويقال: =

الثلاثي المجرد

الكيلاني

[الميزان الصرفي:]

واعلمْ: أنَّ أهلَ هذا الفنِّ وضعُوا ميزاناً يَزِنون الكلماتِ به، وهو في الثُّلاثيِّ: «فعل»، وفي الرُّباعيِّ: «فعلل»، فإذا وزنوا كلمة بـ «فعل» فكلُّ حرفٍ يقع في مُقابلة الفاء منه يُسمَّى: فاءَ الفِعل، وكلُّ حرفٍ يَقعُ في مقابلة العين منه يُسمَّى: عينَ الفِعل، وكلُّ حرف يَقع في مقابلة اللام منه يُسمَّى: لامَ الفِعل؛ مثلاً، إذا قلتَ: «ضَرَبَ» على وزن: فَعَلَ، فالضادُ فاءُ الفعل، والراءُ عينُ الفعل، والباءُ لامُ الفعل، وإذا زِيدَ في الموزون حرفٌ فصاعداً زِيدَ ذلك الحرفُ بِعينه في الميزان في ذلك الموضع؛ تقول: «اِضْرِبْ» على وزن: اِفْعِلْ؛ مثلاً، وإذا حُذف منه حرفٌ فصاعداً يُحذف ما يقابِلُ ذلك الحرفَ من الميزان أيضاً، تقول: «قُلْتُ» على وزن: فُلْتُ؛ مثلاً، وقِسْ على هذا سائرَ الأمثلة الثلاثية. وكذا إذا قلتَ: «دَحْرَجَ» على وزن: فَعْلَلَ، فالدالُ فاءُ الفعلِ، والحاءُ عينُ الفعل، والراءُ لامُ الفعل الأولى، والجيمُ لامُ الفعل الثانية، والحكمُ في الحرفِ الزائدِ على الأصول والمحذوفِ منها هُنا أيضاً كما تقدم؛ تقول: «تَدَحْرَجَ» على وزن: تَفَعْلَلَ، وقِس على هذا سائرَ الأمثلة الرُّباعِيَّة.

إذا عَرفتَ هذه القواعدَ فأُصُولُ حروف الكلمة هي التي تُقابَلُ بِفاءِ الفعل وعينِ الفعل ولام الفعل، وما عداه زائدٌ.

والسالمُ: هو الذي سلمتْ حروفُه الأصلية من حروف العلةِ والهمزةِ والتَّضعيفِ. —



ولَمَّا تبيَّن مما ذُكر أنّ أقسام الفعل أربعة: ثلاثيٌّ مُجرَّد، ورُباعيٌّ مُجرَّد، وثلاثيٌّ مزيد فيه، ورباعيٌّ مزيدٌ فيه، أراد أن يُشيرَ إلى أبواب كل قِسم منها على الترتيب المذكور فقال:

تصريف ملا علي

ويَتْبَعُ المِيزانُ المَوْزونَ في القَلْبِ المكانيِّ وفي الحذفِ، إلَّا أنْ يُقْصَدَ بيانُ الأصل فيهما.



= «صَعْفُوقَة»، وليسَ في الكلام «فَعْلولٌ» سواهُ، وأمَّا «خَرْنوبٌ» فضعيفٌ، وأمَّا الفصيحُ فيُضَمُّ خاؤه أو يُشدُّ راؤه. انظر: «القاموس».

أَمَّا الثُّلَاثِيُّ المُجَرَّدُ[١]:

[البَابُ الأَوَّلُ وَالثَّانِي والثَّالث:]

○ فَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى وَزْنِ «فَعَلَ» مَفْتُوحَ العَيْنِ؛ فَمُضَارِعُهُ: «يَفْعُلُ»، أَوْ «يَفْعِلُ» بِضَمِّ العَيْنِ، أَوْ كَسْرِهَا، نَحْوُ: «نَصَرَ يَنْصُرُ»[٢]، وَ«ضَرَبَ يَضْرِبُ»[٣].

الكيلاني

(أَمَّا الثُّلَاثِيُّ المُجَرَّدُ: فإِنْ كانَ ماضِيهِ عَلى) وزنِ («فَعَلَ» مَفْتُوحَ العَيْنِ) اعتَبَرَ عين الفعل في أبواب الثلاثي المُجرَّد، وقَسَّمَهُ باعتبارِه إلى ثلاثة أقسام؛ لأنه متحرك دائماً، والحركات ثلاثة، ولم يَعتبروا فاءَ الفعل ولا لامَ الفعل؛ لأنهما مفتوحان دائماً ما لم يَعرضْ لهما ما يُغيِّره عنه.

القسمُ الأول: أعني ما كان ماضِيه على وزن «فَعَلَ» مفتوحَ العين (فَمُضَارِعُهُ) يجيء (على) وزنِ («يَفْعُلُ»، أَوْ) على وزنِ («يَفْعِلُ» بِضَمِّ العَيْنِ) كما في الأول، (أَوْ كَسْرِها) كما في الثاني. مثالُ الأوّل: (نَحْوُ: «نَصَرَ يَنْصُرُ») تقول: «نَصَرَ»: فعلٌ ماضٍ على وزن «فَعَلَ» مفتوح العين، «ينصُر»: مضارعُه على وزن «يَفْعُل» بضم العين، وهو من البابِ الأوّل، وقِس عليه غيرَه. (وَ) مثالُ الثاني نحو: («ضَرَبَ يَضْرِبُ») وهو بابٌ ثانٍ.

تصريف ملا علي

(أَمَّا الثُّلَاثِيُّ المُجَرَّدُ) فأَبْنيةُ ماضيه: «فَعَلَ» و«فَعُلَ» و«فَعِلَ»، وأَبْنِيةُ مصادِره نحو: «قَتْلٍ» و«فِسْقٍ» و«شُغْلٍ»، و«رَحْمَةٍ» و«نِشْدَةٍ» و«كُدْرَةٍ»، و«دَعْوى» و«ذِكْرَى» و«بُشْرَى»، و«لَيَّانٍ» و«حِرْمَانٍ» و«غُفْرَانٍ» و«نَزَوانٍ»، و«طَلَبٍ» و«خَنِقٍ» و«صِغَرٍ» و«هُدًى»، و«غَلَبَةٍ» و«سَرِقَةٍ»، و«ذَهَابٍ» و«صِرَافٍ» و«سُؤَالٍ»، و«زَهَادَةٍ» و«دِرَايَةٍ»، و«دُخُولٍ» و«قَبُولٍ» و«وَجِيفٍ»، و«صُهُوبَةٍ» و«مَدْخَلٍ» و«مَرْجِعٍ» و«مَسْعاةٍ» و«مَحْمِدَةٍ»، و«بُغَايَةٍ» و«كَرَاهِيَةٍ».

والكُلُّ سَمَاعِيٌّ، إلّا ما كان على بناء «مَفْعَلٍ»، فإنَّه قياسيٌّ يَجِيءُ من جميعِ الأبنية.

(فَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى وَزْنِ «فَعَلَ» مَفْتُوحَ العَيْنِ؛ فَمُضَارِعُهُ: «يَفْعُلُ» بِضَمِّ العَيْنِ، أَوْ كَسْرِهَا، نَحْوُ: «نَصَرَ يَنْصُرُ»، وَ«ضَرَبَ يَضْرِبُ»)، والغالبُ من مصدرِ «فَعَلَ» اللَّازِمِ نحو: «رَكَعَ» على

---

(١) قدَّمَ الثلاثيَ المُجرَّد السالم؛ لأنه الأصل؛ لتجرّده عن الزَّوائدِ، وكونه على ثلاثة أحرفٍ.

(٢) مثالٌ لضمِّ العينِ، يقال: «نَصَرَهُ» أي: أعانَهُ، و«نَصرَ الغَيْثُ الأَرْضَ» أي: أغاثَها.

(٣) مثالٌ لكسر العين، يقال: «ضَرَبَهُ بالسَّوْطِ وغيره»، و«ضَرَبَ في الأَرْضِ»، أي: سار، و«ضَرَبَ مَثَلاً كذا»، أي: بيَّنَ.

○ وَيَجِيءُ عَلَى وَزْنِ «يَفْعَلُ» مَفْتُوحَ العَيْنِ إِذَا كَانَ عَيْنُ فِعْلِهِ أَوْ لَامُهُ[1] حَرْفاً مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ[2]، وَهِيَ سِتَّةٌ: الهَمْزَةُ[3] وَالهَاءُ، وَالعَيْنُ، وَالحَاءُ، وَالغَيْنُ، وَالخَاءُ، نَحْوُ: «سَأَلَ يَسْأَلُ»، وَ«مَنَعَ يَمْنَعُ».

وَ«أَبَى يَأْبَى» شَاذٌّ.

الكيلاني

(وَيَجِيءُ) مضارع «فَعَلَ» مفتوح العين (عَلَى) وزن («يَفْعَلُ» مَفْتُوحَ العَيْنِ) أيضاً (إِذَا كَانَ) أي: بشرطِ أن يكون (عَيْنُ فِعْلِهِ أَوْ لامُهُ) أي: لامُ فعلِه (حَرْفاً مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ، وَهِيَ) أي: حروفُ الحلق: (سِتَّةٌ: الهَمْزَةُ وَالهَاءُ، وَالعَيْنُ وَالحَاءُ) المهملتان (وَالغَيْنُ وَالخَاءُ) المعجمَتان. مثالُ ما كان حرف الحلق في عين فِعله: (نَحْوُ: «سَأَلَ يَسْأَلُ»، وَ) مثالُ ما كان حرفُ الحلق في لام فعلِه، نحو: («مَنَعَ يَمْنَعُ») وهما بابٌ ثالثٌ.

(وَ«أَبَى يَأْبَى» شَاذٌّ) هذا جوابٌ عن سؤال مُقدَّر، تقديره: إنَّ ما ذكرتُم من اشتراط وجودِ حرف الحلق في عين فِعله أو لامِ فعله إذا كان الماضي والمضارع مَفتوحَي العين منقوضٌ

تصريف ملا علي

«رُكُوعٍ»، والمُتعدِّيّ نحو: «ضَرَبَ» على «ضَرْبٍ»، وفي الصَّنائِعِ، نحو: «كَتَبَ» على «كِتَابَةٍ»، والاِضْطِرَابِ، نحو: «خَفَقَ» على «خَفَقَانٍ»، والأصواتِ، نحو: «صَرَخَ» على «صُرَاخٍ».

(وَيَجِيءُ مُضَارِعُهُ بِفَتْحِ العَيْنِ فِي) بعض (مَا كَانَ عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ حَرْفَ حَلْقٍ)، اُشتُرِطَ هذا لأنَّ الأصلَ تَغايُرُ حركةِ عينِ الماضي والمضارعِ كمعناهُمَا، فلا يُعْدَلُ عنه إلَّا لِمُقْتَضٍ هو ثِقلُ حرفِ الحَلْقِ، ولا يُؤثِّرُ الفاءُ؛ لسُكونِهِ في المضارعِ دائماً، (وَهِيَ: الهَمْزَةُ وَالهَاءُ، وَالعَيْنُ وَالحَاءُ، وَالغَيْنُ وَالخَاءُ، نَحْوُ: «سَأَلَ يَسْأَلُ»، وَ«مَنَعَ يَمْنَعُ»، وَشَذَّ «أَبَى يَأْبَى») وقِيلَ: نَصْبُهُما[4] فيها

---

(١) وإنما لم يعتبر الفاء؛ لأنَّ حرف الفاء يكون ساكناً في المضارع، وسكونه فيه يَدفع ثقلَه، ولأن الساكن كالميت فلم يعدل له عن الأصل.

(٢) اشترط هذا ليقاوم حرفَ الحَلقِ فتحةُ العين؛ فإن حروف الحَلْقِ أثقل الحروف، ولا يُشْكِلُ ما ذكر بمثلِ: «دَخَلَ يَدْخُلُ»، و«نَحَتَ يَنْحِتُ»، و«جَاءَ يَجِيءُ»، وما أشبه ذلك ممَّا عينُه أو لامُه حرفُ حَلْقٍ، ولم يجئ على «يَفْعَلُ» بالفتح؛ لأنا نقول: إنه يجيء على «يَفْعَلُ» بالفتح إذا وُجد هذا الشرط، فمتى انتفى الشرط لا يكون على «يَفعَلُ» بفتح العين، لا إنه إذا وُجد هذا الشرط يجب أن يكون على «يفعَل» بالفتح؛ إذ لا يَلزم من وجود الشَّرطِ وجودُ المَشْرُوط.

(٣) قدَّمَ الهمزةَ؛ لأن مخرجَها من أقصَى الحَلْقِ، ثم الهاءَ؛ لأن مخرجَها أعلى من مخرج الهمزة، والبواقيَ على هذا التَّرتيبِ.

(٤) أي: فتحهما، وهو فتح عين الماضي والمضارع.

[البَابُ الرَّابعُ والخَامِسُ:]

○ وَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى «فَعِلَ» مَكْسُورَ العَيْنِ؛ فَمُضَارِعُهُ: «يَفْعَلُ» بِفَتْحِ العَيْنِ، نَحْوُ: «عَلِمَ يَعْلَمُ».

○ إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ نَحْوِ: «حَسِبَ يَحْسِبُ» وَأَخَوَاتِهِ[١].

الكيلاني

بـ«أَبَى يَأْبَى»؛ فإنه جاء على وزنِ «فَعَلَ يَفْعَلُ» بفتح العين فيهما مع انتفاء أحدِ حروف الحلق المذكورة في عين فِعله ولامِ فعله. فأجاب المصنف: بأنه شاذٌّ، أي: مخالفٌ لِلقياس المذكور.

القسم الثاني: وهو ما كان ماضِيه مكسورَ العين، أشار إليه بقوله: (وَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى) وزن: («فَعِلَ» مَكْسُورَ العَيْنِ؛ فَمُضَارِعُهُ) يجيء (عَلَى) وزن: («يَفْعَلُ» بِفَتْحِ العَيْنِ، نَحْوُ: «عَلِمَ يَعْلَمُ») وهو بابٌ رابعٌ، (إِلَّا ما شَذَّ مِنْ نَحْوِ: «حَسِبَ يَحْسِبُ») من الصحيح (وَأَخَوَاتِهِ) من المعتلِّ، نحو: «وَمِقَ يَمِقُ»؛ فإنه جاء بكسرِ العين في الماضي والمضارع، وهو بابٌ خامسٌ.

تصريف ملا علي

لِمُناسبةِ «مَنَعَ يَمْنَعُ» من حيثُ المعنى، و«رَكَنَ يَرْكَنُ» مِنَ التَّداخُلِ، و«قَلَى يَقْلَى» عَامِرِيَّةٌ، و«بَقَى يَبْقَى» لُغةُ طَيِّئٍ، والفَصِيحُ كَسْرُ عينِ مُضارعِ الأوَّلِ وماضي الثاني.

(وَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى «فَعِلَ» بِكَسْرَ العَيْنِ؛ فَمُضَارِعُهُ: «يَفْعَلُ» بِفَتْحِ العَيْنِ، نَحْوُ: «عَلِمَ يَعْلَمُ»، إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ نَحْوِ: «حَسِبَ يَحْسِبُ») وكَثُرَ في المِثَالِ، ويَجِيُ الألوانُ والعُيوبُ والحِلَى[٢] كلُّها من «عَلِمَ يَعْلَمُ».

ونحو: «فَضِلَ يَفْضُلُ»، و«نَعِمَ يَنْعُمُ»، و«مَاتَ يَمُوتُ» بكسرِ العينِ في الماضي وضَمِّ المضارعِ من التَّداخُلِ، وجَازَ فيما ماضِيهِ مكسورُ العينِ، وكان عَيْنُه حرفَ حَلْقٍ، كـ«شَهِدَ» أربعُ لُغاتٍ، وإلَّا كـ«عَلِمَ» فثلاثٌ، وكذا الاسمُ.

والغالبُ من مصدرِ «فَعِلَ» اللَّازِمِ، كـ«فَرِحَ» على «فَرَحٍ» بفَتْحِ أَوَّلَيْهِ.

ولا يَجِيءُ هذا البِناءُ ممَّا ماضِيهِ مَفتُوحَ العينِ إلَّا فيما عَيْنُ المضارعِ فِيهِ مَضمُومٌ، كـ«طَلَبَ»،

(١) فإنها جاءت بكسر العين فيهما، وقَلَّ ذلك في الصحيح، نحو: «حَسِبَ، يَحْسِبُ»، و«نَعِمَ، يَنْعِمُ»، وكثُر في المعتلِّ، نحو: «وَرِثَ، يرِثُ»، و«وَزِنَ، يَزِنُ»، و«وَرِعَ، يَرِعُ»، و«يَئِسَ، يَيْئِسُ»، وأخواتها، وأمَّا «فَضِلَ، يفضُلُ»، و«نَعِم، يَنْعُمُ»، و«مِتُّ، تَمُوتُ»، بكسر العين في الماضي، وضمِّها في المضارع؛ فمن التداخُلِ؛ لأنها جاءت من باب: «عَلِمَ، يَعْلَمُ»، و«نَصَرَ، يَنْصُرُ»، فأخِذَ الماضي مِنَ الأوَّلِ، والمضارعُ مِنَ الثَّاني.

(٢) جمع: حلية، بمعنى الوصف والصورة، كـ«دَعِجَ» من «الدَّعَجِ» محركة، لِشدة سواد العين.

[البَابُ السَّادسُ:]

○ وَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى وَزْنِ «فَعُلَ» مَضْمُومَ العَيْنِ؛ فَمُضَارِعُهُ «يَفْعُلُ» بِضَمِّ العَيْنِ[١]، نَحْوُ: «حَسُنَ يَحْسُنُ» وَأَخَوَاتِهِ[٢].



الكيلاني

القسمُ الثالث: وهو ما كان ماضِيه على وزن «فعُل» مضمومَ العين، أشار إليه بقوله: (وَإِذا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى وَزْنِ:) («فَعُلَ» مَضْمُومَ العَيْنِ؛ فَمُضَارِعُهُ) يجيء (عَلَى) وزنِ: («يَفْعُلُ» بِضَمِّ العَيْنِ، نَحْوُ: «حَسُنَ يَحْسُنُ») وهو بابٌ سادسٌ.

فجميعُ أبواب الثلاثي المُجرَّد ستةٌ، وكان القياس يَقتضي أن تكون تسعةً، لكنْ سقَطَ من القسم الثاني بابٌ واحدٌ، ومن الثالثِ بابانِ كما رأيتَ.



تصريف ملا علي

يَطْلُبُ، طَلَباً»، غيرَ «الجَلَبِ» و«الغَلَبِ»، فإنَّهما من «جَلَبَ يَجْلِبُ» و«غَلَبَ يَغْلِبُ» بفتح الماضي وكسرِ المضارع فيهما.

والمُتعَدِّي نحو: «جَهِلَ» على «جَهْلٍ»، ومن الألوانِ والعُيُوبِ والحِلى «فُعْلَة» بضمِّ الفاءِ وسكُونِ العينِ، كـ«حُمْرَةٍ» و«أُدْمَةٍ» و«سُمْرَةٍ» و«بُلْجَةٍ».

(وَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى «فَعُلَ» مَضْمُومَ العَيْنِ؛ فَمُضَارِعُهُ عَلَى «يَفْعُلُ» بِضَمِّه، نَحْوُ: «حَسُنَ يَحْسُنُ») ويكُونُ للطَّبائِع التي لا تُفَارِقُ الفاعلَ، كـ«الحُسْنِ» و«القُبْحِ» ونحوِها، كـ«الصِّغَرِ» و«الكِبَرِ»، والغالبُ من مصدرِهِ على وزن «فَعَالَة» نحو: «كَرَامَةٍ»، وعلى «صِغَرٍ» و«كَرَمٍ» كثيراً.



---

(١) لا غير، ولو على خلاف القياس؛ لأنه لَمَّا كان لازماً دائماً التُزم الضمّ فيه ليكون ثقله عوضاً عمَّا نقص من زيادة معنى التَّعدية، ولا تتعدّى هذه الصيغة أبداً، وعلَّة انضمامها أن ذلك الباب لما خالف بقية الأبنية؛ لكونه للصفات اللازمة غيرَ متعدّ إلى غيره؛ إذ ليس معناه إحداثَ الشيء في غيره، فأتي بمضارعه أيضاً مضموماً؛ إيذاناً بعدم اختلاف معناه في نفسه، فاختير الضم في الماضي والمضارع.

(٢) لأن هذا الباب موضوع للصِّفات اللَّازمة، فاختير للماضي والمضارع حركةٌ لا تحصل إلا بانضمام الشفتين؛ رعايةً للتَّناسب بين الألفاظ ومعانيها، ويكون لأفعال الطَّبائع؛ كـالحُسْنِ والكَرَمِ والقُبْحِ ونحوِها، ولا يكون إلَّا لازماً. وشَذَّ قولُهم: «رَحُبَتْكَ الدَّارُ»، والأصلُ: رَحُبَتْ بِكَ الدَّارُ، فحُذفت الباء اختصاراً لكثرة الاستعمال.

الرباعي المجرد

وَأَمَّا الرُّبَاعِيُّ[١] المُجَرَّدُ: فَهُوَ «فَعْلَلَ»، كـ«دَحْرَجَ، دَحْرَجَةً، وَدِحْرَاجاً»[٢].



الكيلاني

(وَأَمَّا الرُّبَاعِيُّ المُجَرَّدُ: فَهُوَ «فَعْلَلَ») بفتح الفاء واللَّامَين وسكونِ العين (كـ«دَحْرَجَ») وهو فعل ماضٍ على وزن: فَعْلَلَ، «يُدَحْرِجُ» مضارعه على وزن: يُفَعْلِلُ، («دَحْرَجَةً») مصدرُه على وزن: فَعْلَلَة، (وَ«دِحْرَاجاً») مصدرٌ آخَرُ على وزنِ: فِعْلالاً، ويُسمى هذا: بابَ الفَعْلَلَةِ والفِعْلالِ؛ لِكون مصدره على هذا الوزن دائماً، وبابَ الرُّباعي المُجرَّد.



تصريف ملا علي

(وَأَمَّا الرُّبَاعِيُّ المُجَرَّدُ: فَهُوَ «فَعْلَلَ» كـ«دَحْرَجَ، يُدَحْرِجُ، دَحْرَجَةً، وَدِحْرَاجاً») وهما قِياسِيَّانِ، وانْحصَرَ في هذا؛ لأنَّ أوَّلَ الماضي وآخرَهُ لا يكُونَانِ إلَّا مَفْتُوحَيْنِ؛ ولو أُسْكِنَ اللَّامُ الأُولى يَلزَمُ التقاءُ السَّاكنينِ إذا اتَّصلتِ الضَّمائرُ المُتحرِّكةُ بالفعلِ، فَسُكِّنَ العَيْنُ، لِئلَّا يَلْزَمَ توالي أَرْبعِ حركاتٍ، وأمَّا «جَنَدِلٌ» لأَرْضٍ ذاتِ حِجَارَةٍ، و«عُلَبِطٌ» لقطيعِ الغَنَم، فالأصلُ «جَنَادِلُ» و«عُلَابِطٌ»، فحُذِفَ الألفُ وتُركا على حالِهما، فليس التَّوالِي أصلاً، ويُلْحَقُ به نحو: «جَوْرَبَ» و«جَلْبَبَ» و«بَيْقَرَ» و«هَرْوَلَ» و«شَرْيَفَ» و«مَنْدَلَ»، ودليلُه: اتِّحادُ المصدرَينِ، وكونُهَا على زِنَتِه، مع زيادةٍ لا فائدةَ لها غَيْرَ جَعْلِها على قَبِيل مثالِهِ.

ولم يُدْغَم في «جَلْبَبَ»، ولم يُقْلَبْ في «هَرْوَلَ» و«شَرْيَفَ» مع موجِبِهما، لئلَّا يَخْرُجَا عن زِنَةِ المُلْحقِ به.



---

(١) أي: لمّا فرغ المُصنِّفُ من ذكر أقسام الثُّلاثيِّ المُجرَّد شَرَعَ في بيان الرُّباعي، وإنما قلَّ البحث في هذا النوع؛ لأنه ثقيل بكثرة الحروف، فلم يتصرّفوا فيه كما تصرّفوا في الثُّلاثيِّ المُجرَّد من فتح عينه، وضمِّها، وكسرها.

(٢) لأن الفعل الماضي لا يكون أوّله وآخره إلّا مفتوحين، ولا يمكن سكون اللّام الأُولى لالتقاء الساكنين في نحو: «دحْرَجتُ»، و«دحْرَجنا»، فحرّكوها بالفتحة لخفّتها، وسكنوا العينَ؛ لأنه ليس في الكلام أربعُ حركاتٍ متواليةٍ في كلمةٍ واحدةٍ.

أقسام الثلاثي المزيد فيه

وَأَمَّا الثُّلَاثِيُّ المَزِيدُ فِيهِ(١)، فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

○ [القسم الأول:]

الأَوَّلُ: مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ(٢):

(١) كَـ«أَفْعَلَ» نَحْوُ: «أَكْرَمَ إِكْرَاماً»(٣).

الكيلاني

(وَأَمَّا الثُّلَاثِيُّ المَزِيدُ فِيهِ فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ) لأن المزيدَ فيه إمَّا حرفٌ واحد، أو حرفان، أو ثلاثةٌ بحكم الاستقراء.

القسمُ (الأَوَّلُ) من الأقسام الثلاثة: (مَا كَانَ) أي: الفعلُ الذي كان (مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ) وهو ما كان الزائدُ فيه حرفاً واحداً.

ولهذا القسم ثلاثةُ أبواب:

الباب الأوّل منه: بابُ الإفعالِ، وقاعدتُهُ في نقل الثلاثي المُجرَّد إليه: أن تزيدَ في أوّله همزةً مفتوحةً، وتقول في (مِثْلِ) «فَعلَ»: («أَفْعَلَ») بزيادة الهمزة في أوّله، كما تقول في (نَحْوِ «كَرُمَ»: («أَكْرَمَ») بزيادة الهمزة في أوله، وهو فعلٌ ماضٍ على وزنِ: أَفْعَلَ، «يُكْرِمُ» مضارعه على وزن: يُفْعِل، («إِكْرَاماً») مصدره على وزن: إِفْعَالاً، ويُسمى هذا: بابَ الإِفْعَال؛ لكون مصدره على وزن الإِفْعَال، وكذلك في كلِّ بابٍ مِن المزيد كما ستَعرفه.

تصريف ملا علي

(وَأَمَّا الثُّلَاثِيُّ المَزِيدُ فِيهِ، فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ) واعْلَمْ أنَّ الزِّيادةَ لا تكُونُ إلَّا من حرُوفِ «سَأَلْتُمُونِيها»، إلَّا في التَّضعيفِ للإلحاقِ أو غيرِهِ:

فـ(الأَوَّلُ: مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ) بزيادةٍ واحدةٍ، (كَـ«أَفْعَلَ» نَحْوُ: «أَكْرَمَ، يُكْرِمُ، إِكْرَاماً»)، وهو قياسِيٌّ، ويجوز أنْ يُزَادَ بينَ الهمزةِ والفاءِ سِينٌ أو هاءٌ على خلافِ

---

(١) لأن الزّائد فيه إما حرفٌ واحدٌ، أو اثنان، أو ثلاثةٌ؛ لئلّا يلزمَ مزية الفرع على الأصل. والحروف التي تُزاد لا تكون إلا من حروف «سألتمونيها»، إلا في الإلحاق والتّضعيف، فإنه يزاد فيهما أيُّ حرفٍ كان.

(٢) وهو ما يكون الزّائد فيه حرفاً واحداً، وهو ثلاثة أبواب.

(٣) ويأتي: (١) للتّعدية غالباً، نحو: «أكْرَمْتُهُ». (٢) ولصَيْرُورةِ الشّيءِ منسوباً إلى ما اشتُقّ منه الفعل، نحو: «أغَدَّ البَعيرُ» أي: صار ذا غُدّة، ومنه: «أصْبَحْنَا» أي: دخلنا في الصَّباحِ؛ لأنه بمنزلة: صِرْنا ذَوِي صباحٍ. (٣) ولوجُود الشّيءِ على صفةٍ، نحو: «أحْمَدْتُه» أي: وجدتُه محموداً. (٤) وللسَّلْب، نحو: «أعْجَمْتُ الكتابَ»=

(٢) وَ«فَعَّلَ» نَحْوُ: «فَرَّحَ تَفْرِيحاً»[١].

(٣) وَ«فَاعَلَ» ....

الكيلاني

وإذا أردتَ التمرين في الأبواب المُنْشَعِبَةِ، ومعرفةَ قواعدها على وجهِ السهولة، فالطريقُ فيه أن تنقلَ المُجرَّداتِ من الأبواب المتقدِّمة إلى كلِّ واحد منها؛ سواءٌ كان مسموعاً في كلام العرب أم لا؛ إذ هو لِمجرَّد التمرين في معرفة الأبنية والأبوابِ، لا لاستفادةِ المعاني.

البابُ الثاني منه: باب التَّفْعِيلِ، وقاعدتُه في النقل إليه: أن تُكرِّرَ عين فِعله وتُدْغِم، (وَ) تقول في مثلِ «فَعَلَ» بتخفيف العين: («فَعَّلَ») بتكرير العين مع الإدغام، كما تقول في نحوِ «فَرِحَ»: (نَحْو: «فَرَّحَ») بتكرير الراء مع الإدغام، وهو فعلٌ ماضٍ على وزن: فَعَّلَ، «يُفرِّحُ» مضارعه على وزن: يُفَعِّلُ، («تَفْرِيحاً») مصدرُه على وزنِ: تَفْعِيلاً، ويُسمَّى هذا: بابَ التفعيل، لِما مرَّ.

الباب الثالث منه: بابُ المفاعَلة، وقاعدتُه في النقل إليه: أن تزيدَ ألِفاً بين فاءِ فعلِهِ وعينِ فِعله، (وَ) تقول في مثلِ «فَعَلَ»: («فَاعَلَ») بزيادةِ الألف بين الفاءِ والعينِ، كما تقول في نحو

تصريف ملا علي

القياس، نحو: «أَسْطَاعَ، يُسْطِيعُ، إِسْطَاعاً»، و«أَهْرَاقَ، يُهْرِيقُ، إِهْرَاقاً»، وهو لِلتَّعْدِيةِ غَالِباً، نحو: «أَكْرَمْتُهُ».

(وَ«فَعَّلَ» نَحْوُ: «فَرَّحَ، يُفَرِّحُ، تَفْرِيحاً») وهو الأكثرُ، و«تَفْعِلَةُ»، وعن نَاسٍ «فِعَّالٌ»، وهي قِياسِيَّةٌ، ويكونُ للتَّكْثيرِ في الفعلِ أوِ الفاعلِ أو المفعولِ، ولأُخرى.

(وَ«فَاعَلَ» ....

= أي: أزلتُ عُجْمَته. (٥) وللزِّيادة في المعنى، نحو: «شغَلته»، وَ«أشْغَلْتُهُ». (٦) وللتعريض للأمر، نحو: «أَبَاعَ الجارية»، أي: عرَّضها للبيع.

اعلم: أنه قد ينقل الشيء إلى «أفعل» فيصير لازماً، وذلك نحو: «أكَبَّ» و«أعْرَضَ»، يقال: «كَبَّهُ»، أي: ألقاه على وجهه «فأكبَّ»، و«عَرَضَه»، أي: أظهره «فأعْرَضَ»، قال الزَّوْزَنِيُّ: ولا ثالث لهما فيما سَمِعنا. اهـ وزيدت عليهما أفعال أخرى أكثرُها مذكورٌ في حاشية دده جونكي.

(١) واختُلف في أن الزائد: هو الأولى أو الثانية؟ فقيل: الأولى؛ لأن الحكم بزيادة السَّاكن أولى من المتحرك عند الخليل، وقيل: الثانية؛ لأن الزيادة بالأخِر أولى، والوجهان جائزان عند سيبويه.

ويأتي: (١) للتكثير في الفعل، نحو: «جَوَّلْتُ» و«طَوَّفْتُ»، أو في الفاعل، نحو: «مَوَّتَتِ الإبلُ»، أو في المفعول، نحو: «غَلَّقْتُ الأبوابَ». (٢) ولِنسبة المفعول إلى أصل الفعل، نحو: «فَسَّقْتُهُ»، أي: نَسبْتُه إلى الفِسْق. (٣) وللتَّعدية، نحو: «فَرَّحْتُهُ». (٤) وللسَّلب، نحو: «جَلَّد البَعِيرَ»، أي: أزالَ جِلْدَهُ، ولغير ذلك.

نَحْوُ: «قَاتَلَ، مُقَاتَلَةً، وَقِتَالاً، وَقِيتَالاً»[١].

○ [القسم الثاني:]

وَالثَّانِي[٢]: مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ:

(أ) إِمَّا أَوَّلُهُ التَّاءُ:

(١) مِثْلُ: «تَفَعَّلَ» نَحْوُ: «تكَسَّرَ ....

الكيلاني

«قَتَلَ»: (نَحو: «قَاتَلَ») بزيادة الألف، وهو فعلٌ ماضٍ على وزن فاعَلَ، «يُقاتِلُ» مضارعُهُ على وزن: يُفاعِلُ، («مُقَاتَلَةً») مصدره على وزن: مُفاعَلَةً، (وَ«قِتَالاً») مصدرٌ آخرُ على وزنِ: فِعَالاً، ويُسمى هذا: بابَ المُفَاعَلَة.

(وَ) القسم (الثَّانِي) من الأقسام الثلاثة: (مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ) وهو ما يكون الزائد فيه حرفَين، ولِهذا القسم خمسةُ أبواب؛ لأنه نوعانِ:

(إِمَّا أَوَّلُهُ التَّاءُ) أي: النوع الأول من القِسم الثاني هو الذي يُزاد فيه التاء في أوله، وله بابان:

الباب الأول منه: باب التَّفَعُّلِ، وقاعدتُه في نقل الثلاثي المُجرَّد إليه: أن تزيدَ في أوله التاءَ المفتوحة، وأن تكرِّرَ عين فِعله، وتدغم، وتقول في (مِثْل) «فَعَلَ»: («تَفَعَّلَ») بزيادة التاء في أوَّله، وتكرير العين مع الإدغام، كما تقول في نحو «كَسَرَ»: (نَحو: «تَكَسَّرَ») بزيادة التاء وإحدى السينَين، مع الإدغام، وهو فعلٌ ماضٍ على وزن: تَفَعَّلَ، مضارعُه «يَتَكَسَّرُ» على وزنِ: يتَفعَّلُ،

تصريف ملا علي

نَحْوُ: «قَاتَلَ، يُقَاتِلُ، مُقَاتَلَةً، وَقِتَالاً») وهُما كَثيرانِ، (وَ)قال بعضُهم: («قِيتَالاً»)، والكُلُّ قِياسِيٌّ على الاختلافِ، وهو للمُشَارَكةِ، ولأُخرى.

(وَالثَّانِي: مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ) بِزِيادةِ حَرْفَينِ، فـ(إِمَّا أَوَّلُهُ التَّاءُ، مِثْلُ: «تَفَعَّلَ» نَحْوُ: «تَكَسَّرَ، يَتَكَسَّرُ، ....

---

(١) ويأتي: (١) لمعنى «فَعَّلَ»، أي: للتكثير، نحو: «ضَاعَفْتُه» و«ضَعَّفْتُهُ»، (٢) وبمعنى: «أَفْعَل»، نحو: «عَافَاكَ الله وَأعفاك». (٣) وبمعنى: «فَعَل»، نحو: «دَافَعَ ودَفَعَ»، و«سَافَرَ وَسَفَرَ».

(٢) أي: القسم الثاني من الثلاثي المزيد فيه ما يُزاد فيه حرفان، فيكون فيه ثلاثة أصلية، واثنان زائدان، وهو خمسة أبواب، وهي على قسمين: أحدهما: ما أوله التاء وهو بابان، والثاني: ما أوله الهمزة وهو ثلاثة أبواب، ويجيء باب «تفعّل» بمعنى «استفعل» في معنييه؛ وهما: الطلب، والاعتقاد، نحو: «تكبّر» أي: طلب أن يكون كبيراً، و«تعظّم» أي: اعتقد أنه عظيم.

تَكَسُّراً»[(١)].

(٢) وَ«تَفَاعَلَ» نَحْوُ: «تَبَاعَدَ تَبَاعُداً»[(٢)].

الكيلاني

(«تكسُّراً») مصدرُه على وزنِ: تَفَعُّلاً، ويُسمى هذا: بابَ التَّفَعّلِ.

الباب الثاني منه: بابُ التَّفاعُلِ، (وَ) قاعدتُه في النقل إليه: أن تزيدَ في أوله التاءَ، وأن تزيدَ بين فائِهِ وعين فِعله ألفاً، تقولُ في مثلِ «فَعَلَ»: («تَفَاعَلَ») بزيادة التاء والألف بين فاءِ الفِعْلِ وعين الفعل، كما تقول في (نَحْوِ) «بَعُدَ»: («تَبَاعَدَ») بزيادةِ التاء والألف، وهو فعلٌ ماضٍ على وزن: تَفَاعَل، «يَتباعَدُ» مضارعه على وزنِ: يَتفاعَلُ، («تَبَاعُداً») مصدره على وزنِ: تَفاعُلاً، ويُسمّى هذا: بابَ التَّفاعُلِ.

تصريف ملا علي

تَكَسُّراً»)، وهذا هُو الكَثِيرُ، وقد جاءَ «تِفِعَّالٌ»، وهما قِياسِيانِ على الخِلاف، وهذا البابُ لِمُطَاوَعَةِ «فَعَّلَ» نحو: «كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ»، وللتَّكلُّفِ، أي: يَتَكلَّفُ الفاعلُ أنْ يَجِدَ فيه الفعلَ، نحو: «تَحَلَّمَ» أي: تكلَّفَ الحِلْمَ، ولِمَعانٍ أُخَرَ.

(وَ«تَفَاعَلَ» نَحْوُ: «تَبَاعَدَ، يَتَبَاعَدُ، تَبَاعُداً») وهذا للمُشَارَكةِ بِجَعْلِ المُشارِكَيْنِ أوِ الشُّرَكاءِ

---

(١) أصلُهُ: «كَسَرَ» زيدت التاء في أوله، وثُقِّلَ حشوُه فصار: «تكسَّرَ».
ويأتي: (١) لمطاوعة «فعَّل» غالباً، نحو: «كَسَّرْتُه فتَكَسَّرَ».
والمطاوعة: حصولُ الأثر عن تعلّق الفعل المتعدِّي بمفعوله، فإنك إذا قلتَ: «كَسَّرتُه»، فالحاصلُ له: التَّكسر.
(٢) وللتَّكلُّفِ، نحو: «تَحَلَّمَ»، أي: تكلَّفَ الحلم. (٣) ولاتخاذ الفاعلِ المفعولَ أصلَ الفعل، نحو: «تَوَسَّدتُه»، أي: اتَّخذتُه وِسادةً. (٤) وللدلالة على أن الفاعل جانَبَ الفعلَ، نحو: «تَهَجَّدَ»، أي: جانب الهُجود. (٥) وللدلالة على حصول أصل الفعل مرةً بعد مرة، نحو: «تجرَّعْتُه»، أي: شربتُه جُرعةً بعدَ جرعةٍ.
(٦) وللطلب، نحو: «تَكَبَّرَ»، أي: طلب أن يكون كبيراً.
واعلم أن هناك فرقاً بين «تَفَعَّلَ» و«تَفَاعَلَ»، وهو أن «تفعَّلَ» يُظهر صاحبه على نفسِه ما ليس فيه، ولكن يُريد أن يكون ذلك الشيءَ في نفسه، و«تَفاعَلَ» لا يريد أن يكون ذلك فيه، إلى هذا أشار الزمخشري في «المفصل» بقوله: وليس «تَحلَّمَ» مثل «تَجاهَلَ»؛ لأنَّ الفاعل في «تَحَلَّمَ» يطلب أن يكون حَلِيماً، والفاعلُ في «تَجاهَلَ» لا يطلب أن يكون جاهلاً.

(٢) ويأتي: (١) لِمَا يصدر من اثنين فصاعداً، نحو: «تَضَارَبَا» و«تَضَارَبُوا»، فإن كان من «فاعَلَ» المتعدي إلى مفعولَين يكون متعدّياً إلى مفعولٍ واحدٍ، نحو: «نَازعتُه الحديث وتنازَعناه»، وعلى هذا القياسُ؛ وذلك لأن وَضْعَ «فَاعَلَ» لنسبة الفعل إلى الفاعل المتعلق بغيره، مع أن الغير أيضاً فعل ذلك، و«تفاعَلَ» وَضْعُه لنسبته إلى المشتركين فيه من غير قصدٍ إلى ما تعلّق به. (٢) ولمطاوعة «فَاعَلَ»، نحو: «بَاعدته فتباعد». (٣) وللتكلف، نحو: «تَجَاهَلَ»، أي: اظهر الجهل من نفسه والحالُ أنه مُنتفٍ عنه. =

(ب) وَإِمَّا أَوَّلُهُ الهَمْزَةُ:

(٣) مِثْلُ: «انْفَعَلَ» نَحْوُ: «انْقَطَعَ انقِطَاعاً»(١).

(٤) وَ«افْتَعَلَ» ....

الكيلاني

(وإِمَّا أَوَّلُهُ الهَمْزَةُ) أي: النوعُ الثاني من القِسم الثاني، وهو الذي يُزادُ في أوله الهمزة، وله ثلاثةُ أبواب:

الباب الأول منه: بابُ الانْفِعَال، وقاعدتُه في النقل إليه: أن تزيدَ في أوله الهمزة المكسورةَ ونوناً ساكنةً بعدها؛ تقول في (مِثْل) فَعَلَ: («انْفَعَلَ») بزيادة الهمزة والنون في أوله، كما تقول في (نَحْو) «قطع»: («انْقَطَعَ») بزيادة الهمزة والنون، وهو فعلٌ ماضٍ على وزنِ: انْفَعَلَ، «يَنْقَطِع» مضارعه على وزن: يَنْفَعِلُ («انْقِطاعاً») مصدره على وزن: انْفِعَالاً، ويُسمَّى هذا: بابَ الانْفِعَال.

الباب الثاني منه: باب الافْتِعَال، (وَ) قاعدتُه في النقل إليه: أن تزيدَ في أوله الهمزة، وأن تزيدَ بين فاء فِعله وعينِ فعله التاءَ؛ تقول في مثل «فَعَلَ»: («افْتَعَلَ») بزيادة الهمزةِ والتاء، كما تقول

تصريف ملا علي

فَاعلاً معاً، بخلافِ مُشاركَةِ المُفَاعَلَةِ، فإنَّها بجَعْلِ أَحَدِهِما أو أَحَدِهِمْ فاعلاً، والباقي مفعُولاً، والعَكْسُ ضِمْنِيٌّ، وللتَّكَلُّفِ بإِظْهَارِ الفاعِلِ الفعلَ من نفسِهِ مع أنَّهُ مُنْتَفٍ عنه، ولا يُرِيدُ إِيْجَادَهُ فيه، نحو: «تَجَاهَلَ»، ولِمُطاوَعَةِ «فَاعَلَ» نحو: «بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ».

(وَإِمَّا أَوَّلُهُ الهَمْزَةُ، مِثْلُ: «انْفَعَلَ» نَحْوُ: «انْقَطَعَ، يَنْقَطِعُ، انْقِطَاعاً») وهو لِمُطَاوَعَةِ «فَعَلَ» نحو: «كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ»، وقد جاء لِمُطَاوَعَةِ «أَفْعَلَ» نحو: «أَسْفَقْتُ البَابَ» و«أَزْعَجْتُهُ»: فَانْسَفَقَ وانْزَعَجَ، ولا يُبْنى إلَّا مما فيه عِلاجٌ وتأثيرٌ، ولِذا قيل: «انْعَدَمَ» خَطأٌ، وإذا كان فاءُ «انْفَعَلَ» حرفاً من حرُوفِ «يَرْمُلُونَ»؛ قُلِبَتِ النُّونُ به وأُدْغِمَ فيه، وفي «نَاتَرَ» أصلُهُ: «انْوَتَرَ» قُدِّمَ الإعلالُ على الإدْغَامِ.

(وَ«افْتَعَلَ» ....

= والفرق بين التكلف في هذا الباب وبينَه في باب «تَفَعَّل» أن المتحلِّمَ يُريد وجود الحلم من نفسه بخلاف المتجاهِل.

(١) أصلُهُ: «قَطَعَ» زيدت الهمزة والنون في أوله فصار: «انقطعَ».

ويأتي: (١) لمطاوعة «فَعَلَ»، نحو: «قطعته فانقطع»؛ ولهذا لا يكون إلا لازماً. (٢) ومجيئه لمطاوعة «أفعل»، نحو: «أسفقت الباب ـ أي: رددتُه ـ فانسفق»، و«أزعَجتُهُ ـ أي: أبعدته ـ فانزَعَجَ» من الشواذ.

ولا يُبنى إلَّا ممَّا فيه علاجٌ وتأثير، فلا يقال: «انكرم»، و«انعدم»، ونحوهما؛ لأنهم لما خَصُّوه بالمطاوعة التزموا أن يكون أمره مما يَظهر أثرُه، وهو علاجٌ؛ تقويةً للمعنى الذي ذُكر من أن المطاوعة حصول الأثر.

نَحْوُ: «اجْتَمَعَ اجْتِمَاعاً»[1].

(٥) وَ«افْعَلَّ» نَحْوُ: «احْمَرَّ ....

الكيلاني

في (نَحو) «جَمَعَ»: («اجْتَمَعَ») بزيادة الهمزة والتاء، وهو فِعل ماضٍ على وزن: افْتَعَلَ، «يَجْتَمِعُ» مضارعه على وزن: يَفْتَعِلُ، («اجْتِمَاعاً») مصدره على وزن: افْتِعَالاً، ويُسمى هذا: بابَ الافْتِعَال.

الباب الثالث منه: بابُ الافْعِلَال، بتخفيف اللّامين، (وَ) قاعدتُه في النقل إليه: أن تزيدَ في أوله الهمزة، وأن تكرر لامَ فِعلِهِ، وتُدغم؛ تقولُ في مثل «فَعَلَ»: («افْعَلَّ») بزيادة الهمزة في أوله وتكريرِ اللامِ مع الإدغام، كما تقول في (نَحو) «حَمِرَ»: («احْمَرَّ») بزيادة الهمزةِ وأحدِ الراءَيْنِ مع الإدغام، وهو فعلٌ ماضٍ على وزنِ: افْعَلَّ، «يَحمَرُّ» مضارعه على وزن: يَفْعَلُّ،

تصريف ملا علي

نَحْوُ: «اجْتَمَعَ، يَجْتَمِعُ، اجْتِمَاعاً») وهو لِمُطَاوَعَةِ «فَعَلَ» نحو: «جَمَعْتُهُ فَاجْتَمَعَ»، وبمعنى «تَفَاعَلَ» للمشاركةِ، نحو: «اخْتَصَمُوا»، ولأُخرى.

وإذا كان فاءُ «افْتَعَلَ» من حرُوفِ «أَتَثَدْ ذُزِ سَشُصٍ ضَطْ ظَوِيَ»[2] جازَ الإدغامُ بقلبِ التَّاءِ إليه، لَكِنَّهُ خلافُ القياس. وأيْضاً إذا وَقَعَ بعدَ تاءِ «افْتَعَلَ» و«تَفَعَّلَ» و«تَفَاعَلَ» من تلك الحرُوفِ جَازَ الإدْغامُ بِقَلْبِ التَّاءِ بما بعدَه على القياسِ وزيادَةُ الهمزةِ في الأخيرَينِ، نحو: «اِطَّهَّرَ» «واثَّاقَلَ»، وحُذِفَ همزةُ الأوّلِ للاسْتِغْنَاءِ، فيَجُوزُ في ماضِيهِ فَتْحُ الفاءِ بنقلِ حركةِ التَّاءِ إليها، وكسرُها بِتَحْرِيكِها بالكسرِ؛ لأنَّهُ الأَصْلُ في تَحْرِيكِ السَّاكِنِ، ويجُوزُ الإِثْبَاتُ نَظَراً إلى أصلِ السُّكُونِ مع فتحِ الفاءِ وكسرِهِ، نحو: «اخَصَّمَ»، وفي مُضَارِعِهِ فتحُ الفاءِ وكسرُهُ مع فتحِ حرفِ المُضَارَعَةِ أو كَسْرِها إتْباعاً لكسرةِ الفاء، وفي مَصْدَرِهِ ثُبُوتُ الهمزةِ وحذفُها كما في الماضِي، وفي اسمِ الفَاعِلِ كَسْرُ الميمِ إتْباعاً للفاء، وقيل: لا يَجُوزُ حذفُ الهمزةِ في ماضي الافْتِعَالِ لِئَلَّا يلْتَبِسَ بِالتَّفْعِيلِ.

(وَ«افْعَلَّ» نَحْوُ: «اِحْمَرَّ، يَحْمَرُّ، ....

---

(١) وبأتي: (١) لمطاوعة «فَعَلَ»، نحو: «جَمَعْتُهُ فاجْتَمَعَ». (٢) وللاتِّخاذ، نحو: «اخْتَبَزَ»، أي: أخذ الخُبزَ. (٣) ولزيادة المبالغة في المعنى، نحو: «اكْتَسَبَ»، أي: بالغ واضطرب في الكسب. (٤) ويكون بمعنى: «فعلَ»، نحو: «جذَبَ وَاجتَذَبَ». (٥) وبمعنى: «تَفَاعَلَ»، نحو: «اخْتَصَمُوا وَتَخَاصَمُوا».

(٢) كذا في الأصل، وقال المحشي: يجب استثناء الهمزة والتاء والواو والياء؛ لأن هذه القاعدة مختصة بغير هذه الحروف الأربعة؛ لأنه لو جرن فيها لزم اجتماع الهمزات في الماضي، والياءاتُ والياءُ وواوين في المضارع، وهو ثقيل، ولزم تحصيل الحاصل في التاء.

احْمِرَاراً»[١].

○ [القسم الثالث:]

وَالثَّالِثُ: مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ[٢]، مِثْلُ:

(١) «اسْتَفْعَلَ» نَحْوُ: «اِسْتَخْرَجَ اِسْتِخْرَاجاً»[٣].

الكيلاني

(«احْمِرَاراً») مصدره على وزن: افْعِلالاً، ويُسمى هذا: باب الافْعِلال.

(وَ) القسم (الثَّالِثُ) من الأقسام الثلاثة: (مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ)، وهو ما يَكون الزائد فيه على ثلاثة أحرفٍ، وله خمسةُ[٤] أبواب:

البابُ الأوّل منه: بابُ الاستِفعال، وقاعدتُه في نقلِ الثلاثي المُجرَّد إليه: أن تزيدَ في أوله الهمزةَ والسين والتاء بهذا الترتيب؛ تقول في (مِثْل) «فعَلَ»: («اسْتَفْعَلَ») بزيادة الهمزة والسين والتاءِ، كما تقول في (نَحْو) «خَرَجَ»: («اسْتَخْرَجَ») بزيادةِ الهمزة والسين والتاء، وهو فعلٌ ماضٍ على وزن: اسْتَفْعَلَ، «يَستخرِجُ» مضارعه على وزنِ: يَستَفْعِلُ، («اسْتِخْرَاجاً») مصدره على وزن: اسْتِفْعَالاً، ويُسَمّى هذا: بابَ الاسْتِفْعَال.

البابُ الثاني منه: بابُ الافْعِيلَال، ....

تصريف ملا علي

اِحْمِرَاراً») وهُو لِلمُبَالَغةِ، ويَختَصُّ بالألْوانِ والعُيُوبِ.

(وَ) القِسمُ (الثَّالِثُ: مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، مِثْلُ: «اسْتَفْعَلَ» نَحْوُ: «اِسْتَخْرَجَ، يَسْتَخْرِجُ، اِسْتِخْرَاجاً»)، وهُوَ لِطَلَبِ الفعلِ تحقيقاً، نحو: «اِسْتَخْرَجْتُ زيداً»، أو تقديراً، نحو: «اِسْتَخْرَجْتُ الوَتِدَ مِنَ الحَائِطِ»، ولِوجُودِهِ على صفةٍ، كـ«اِسْتَعْظَمْتُهُ»، ولِلتَّحوُّلِ، كـ«اسْتَحْجَرَ الطِّينُ»، وبمعنى المُجَرَّدِ، كـ«اسْتَقَرَّ» بمعنى: قَرَّ، ويجُوزُ حَذْفُ تائِهِ، نحو: «اِسْطَاعَ».

---

(١) وهو ما يكون الزائد فيه ثلاثةَ أحرف.

(٢) أي: حَمِر، وهو: للمبالغة، ولا يكون إلا لازماً، واختصّ بالألوان والعيوب.

(٣) ويأتي: (١) لطلب الفعل، نحو: «اسْتَخْرَجْتُه»، أي: طلبتُ خروجه. (٢) ولإصابة الشيء على صفةٍ، نحو: «اسْتَعْظَمْتُه»، أي: وجدتُه عظيماً. (٣) وللتحوُّل، نحو: «اسْتَحْجَرَ الطِّينُ»، أي: تحوَّل إلى الحجريّة. (٤) ويكون بمعنى: «فَعَلَ»، نحو: «قَرَّ وَاسْتَقَرَّ»، وقيل: إنه للطَّلب، كأنه يَطلب القرار من نفسِه.

(٤) في أكثر نسخ «العزي» ستة أبواب، خمسة ذكرها الكيلاني، والسادس: باب «افْعَوَّلَ» كـ«اِجْلَوَّذَ اِجْلِوَّاذاً».

(٢) وَ«اِفْعَالَّ» نَحْوُ: «اِحْمَارَّ اِحْمِيرَاراً»[١].

(٣) وَ«افْعَوْعَلَ» نَحْوُ: «اِعْشَوْشَبَ اِعْشِيشَاباً»[٢].

(٤) وَ«افْعَوَّلَ» نَحْوُ: «اِجْلَوَّذَ اِجْلِوَّاذاً»[٣].

(٥) وَ«افْعَنْلَلَ» نَحْوُ: ....

الكيلاني

(وَ) قاعدتُه في النقل إليه: أن تزيدَ في أوله الهمزة، وأن تزيدَ الألفَ بينَ عينِ فِعله ولام فعله، وأنْ تكرّر لامَ فِعله، وتُدغم؛ تقول في مثلِ «فَعِلَ»: («افْعَالَّ») بزيادةِ الهمزة والألف، وتكرير اللام، مع الإدغام، كما تقول في (نَحْو) «حَمِرَ»: («احْمَارَّ») بزيادةِ الهمزة والألف وأحدِ الراءَيْنِ مع الإدغام، وهو فِعل ماضٍ على وزنِ: افْعَالَّ، «يَحْمَارُّ» مضارِعُهُ على وزنِ: يَفْعَالُّ («احْمِيرَاراً») بقلبِ الألف الزائدة ياءً؛ لانكسار ما قبلها، مصدرُهُ على وزْنِ: «افْعِيلَالاً»، ويُسمَّى هذا: بابَ الافْعِيلَال.

البابُ الثالثُ منه: بابُ الافْعِيعَال، (وَ) قاعدتُه في النقل إليه: أن تزيدَ في أوله الهمزةَ، وأن تُكرِّرَ عينَ فِعله، وأن تزيدَ بين عَيْنَيْ فعلِهِ الواوَ؛ تقول في مثلِ «فَعِلَ»: («افْعَوْعَلَ») بزيادة الهمزة وأحدِ العينَين والواو بينهما، كما تقول في (نَحْو) «عَشِبَ»: («اعْشَوْشَبَ») بزيادةِ الهمزة وأحدِ الشينَين والواو بينهما؛ تقول: «اعْشَوْشبتِ الأرضُ»: إذا كَثُرَ عُشْبُها، وهو فعلٌ ماضٍ على وزنِ: افْعَوْعَلَ، «تَعْشَوْشِبُ» مضارِعُهُ على وزنِ: تَفْعَوْعِلُ، («اعْشِيْشَاباً») بِقلب الواوِ الزائدةِ ياءً لانكسارِ ما قبلها، مصدرُهُ على وزن: افْعِيعَالاً، ويُسَمَّى هذا: بابَ الافْعِيعَال.

الباب الرابع منه: بابُ الافْعِنْلَالِ، (وَ) قاعدتُه في النقل إليه: أن تزيدَ في أوله الهمزة، وأن تزيدَ النون بين عينِ فِعله ولامِ فعله، وأن تُكرِّرَ لامَ فعله، ولا تُدغم؛ تقول في مثلِ «فَعِلَ»: («افْعَنْلَلَ») بزيادة الهمزة والنون وأحدِ اللامين من غير إدغام، كما تقول في (نَحْو) «قَعِسَ»:

تصريف ملا علي

(وَ«اِفْعَالَّ» نَحْوُ: «اِحْمَارَّ، يَحْمَارُّ، اِحْمِيرَاراً»)، ويَمْتَازُ عن «اِحْمَرَّ» بزيادة المُبَالَغَةِ.

(وَ«افْعَوْعَلَ» نَحْوُ: «اِعْشَوْشَبَ، يَعْشَوْشِبُ، اِعْشِيشَاباً»)، وهو للمُبَالَغَةِ.

(وَ«افْعَوَّلَ» نَحْوُ: «اِجْلَوَّذَ، يَجْلَوِّذُ، اِجْلِوَّاذاً»، وَ«افْعَنْلَلَ» نَحْوُ: ....

(١) وحكمُه حكم «احمرّ»، إلّا أنّ المبالغة فيه زائدة.

(٢) أي: كثُر عُشبُ الأرضِ، وهو للمبالغة.

(٣) أي: مضى في السير وأسرع.

«اِقْعَنْسَسَ اِقْعِنْسَاساً»(١).

(٦) وَ«افْعَنْلَى» نَحْوُ: «اِسْلَنْقَى إِسْلِنْقَاءً»(٢).



الكيلاني

(«اقْعَنْسَسَ») بزيادة الهمزة والنونِ وأحد السينَين من غير إدغام؛ تقول: «اقْعَنْسَسَ» أي: خَلَّفَ ورَجَعَ، على خِلاف «الاحْدِيدَاب»، وهو فعلٌ ماضٍ على وزنِ: افْعَنْلَلَ، «يَقْعَنْسِسُ» مضارعُهُ على وزن: يَفْعَنْلِلُ، («اقْعِنْسَاساً») مصدره على وزنِ: افْعِنْلَالاً، ويُسمَّى هذا: بابَ الافْعِنْلَالِ.

الباب الخامس منه: بابُ الافْعِنْلَاءِ، (وَ) قاعدتُه في النقل إليه: أن تزيدَ في أوله الهمزة، وأن تزيدَ بين عين فِعله ولام فعله النونَ، وأن تزيدَ في آخِره الياء، وتقلبها في الماضي ألفاً؛ تقول في مثل «فَعَل»: («افْعَنْلَى») بزيادة الهمزة والنون بين عين فِعله ولامِ فعله والياء في آخره، وقلبها ألفاً، لكن تُكتب هنا الألف بصورة الياءِ لتدلَّ على أن أصلها ياءٌ، كما تقول في (نَحْو) «سَلَقَ»: («اسْلَنْقَى») بزيادة الهمزة في أوله، والنون بين اللام والقاف، والياء في آخِره، وقلبها ألفاً؛ تقول: «اسْلَنْقَى»: إذا نامَ على ظهره ووقَع على قَفاه، وهو فِعل ماضٍ على وزنِ: افْعَنْلَى، «يَسْلَنْقِي» مضارعه على وزنِ: يَفْعَنْلِي، («اسْلِنْقَاءً») بِقلب الياء الزائدة همزةً، مصدره على وزن: افْعِنْلَاء، ويُسمى هذا: بابَ الافْعِنْلَاء.



تصريف ملا علي

«اقْعَنْسَسَ، يَقْعَنْسِسُ، اِقْعِنْسَاساً»، وَ«افْعَنْلَى» نَحْوُ: «اِسْلَنْقَى، يَسْلَنْقِي، اِسْلِنْقَاءً») وهَذَانِ الأَخِيرَانِ مُلْحَقانِ بــ«اِحْرَنْجَمَ»، وقال ابنُ الحَاجِب: «تَفَعَّلَ» و«تَفَاعَل» أيضاً مُلْحَقانِ بــ«تَدَحْرَجَ»، وليس بِوَجِيهٍ؛ لأنَّ الزِّيادةَ للإلحاقِ لا تُفِيدُ إلَّا الزِّنَةَ، وفيهما إفادَةُ المَعَانِي أيضاً.



(١) أي: خلَّف ورجع. قال أبو عمرو: سألتُ الأصمعيَّ عنه، فقال: هكذا؛ فقدَّمَ بطنَه، وأخَّرَ صدره.

(٢) أي: نام على ظهره، ووقع على قفاه.

والبابان الأخيرانِ من الملحقات بـ «احْرَنْجَمَ»، فلا وجهَ لنظمهما في سلك ما تقدم، وكذا «تَفَعَّلَ» و«تَفَاعَلَ» من الملحقات بــ«تَدَحْرَجَ»، والمصنِّفُ لم يُفرِّق بين ذلك. قاله السعد، وجعلُه «تَفَعَّلَ» و«تَفَاعَلَ» من الملحقات بــ«تَدَحْرَجَ» هو قولُ الزمخشري في «المفصل»، قال: ومصداقُ الإلحاق اتِّحاد المصدرَين. اهـ ونُوزع في ذلك.

أوزان الرباعي المزيد فيه

وَأَمَّا الرُّبَاعِيُّ المَزِيدُ فِيهِ: فَأَمْثِلَتُهُ ثَلاثَةٌ(١):

(١) «تَفَعْلَلَ» كـ«تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً»(٢).

(٢) وَ«افْعَنْلَلَ» كـ«اِحْرَنْجَمَ اِحْرِنْجَاماً»(٣).

الكيلاني

(وَأَمَّا الرُّبَاعِيُّ المَزِيدُ فِيهِ؛ فَأَمْثِلَتُهُ) أي: أبنيتُهُ وأبوابُهُ بحكم الاستقراء (ثلاثةٌ) أبواب.

الباب الأول منه: بابُ التَّفَعْلُل، وقاعدتُه في نقلِ الرباعي المُجرَّد إليه: أن تزيدَ في أوله التاء؛ تقول في «فَعْلَلَ»: («تَفَعْلَلَ») بزيادة التاء (كـ«تَدَحْرَجَ») أي: كما تقول في نحوِ «دَحْرَجَ»: «تَدَحْرَجَ» بزيادةِ التاء، وهو فعلٌ ماضٍ على وزنِ: تَفَعْلَلَ، «يتدحرجُ» مضارعه على وزنِ: يَتَفَعْلَلُ، («تَدَحْرُجاً») مصدره على وزنِ: تَفَعْلُلاً، ويُسمَّى هذا: بابَ التَّفَعْلُلِ.

الباب الثاني منه: باب الافْعِنْلَال، (وَ) قاعدتُه في النقل إليه: أن تزيدَ في أوله الهمزةَ، وأن تزيدَ بين عين فِعله ولام فعله الأولى النونَ؛ تقول في «فَعْلَلَ»: («افْعَنْلَلَ») بزيادة الهمزة والنون، (كـ)ما تقول في نحو «حَرْجَمَ»: («اِحْرَنْجَمَ») بزيادة الهمزة في أوَّلِه، والنون بين الراء والجيم؛ نقولُ: «احْرَنْجَمَتِ الإبِلُ»: إذا ازدَحَمَتْ، وهو فعلٌ ماضٍ على وزن: افْعَنْلَلَ، «تَحْرَنْجِمُ» مضارِعُهُ على وزن: تَفْعَنْلِلُ، («اِحْرِنْجَاماً») مصدره على وزنِ: افْعِنْلَالاً، ويُسمَّى هذا: بابَ الافْعِنْلَالِ.

تصريف ملا علي

(وَأَمَّا الرُّبَاعِيُّ المَزِيدُ فِيهِ: فَأَمْثِلَتُهُ: «تفَعْلَلَ» كـ«تَدَحْرَجَ، يَتَدَحْرَجُ، تَدَحْرُجاً»)، وهو لِمُطَاوَعَةِ «فَعْلَلَ»، (وَ«افْعَنْلَلَ» نَحْوُ: «اِحْرَنْجَمَ، يَحْرَنْجِمُ، اِحْرِنْجَاماً») وهو لِمُطَاوَعَتِهِ أيضاً، ....

---

(١) أي: أبنيته بحكم الاستقراء ثلاثة.

(٢) ضُمَّت لامُه فرقاً بينه وبين فعله.

ويلحق به: نحو: «تَجَلْبَبَ»، أي: لبس الجِلْبابَ، و«تَجَوْرَبَ»، أي: لبس الجَوْرَبَ، و«تَفَيْهَقَ»، أي: أكثر في كلامِه، و«تَرَهْوَكَ»، أي: تبختر، و«تَمَسْكَنَ»، أي: أظهر الذُّلَّ والمَسْكَنَةَ.

(٣) «احْرَنْجَمَ» أي: ازدحم، يقال: «حَرْجَمْتُ الإبلَ فاحْرَنْجَمَتْ»: إذا رَدَدْتُ بعضَها على بعضٍ فارتَدَّتْ.

ويلحق به، نحو: «اقْعَنْسَسَ»، و«اسْلَنْقَى»، ولا يجوز الإدغامُ والإعلالُ في الملحَقِ؛ لأنه يجب أن يكون مثلَ الملحق به لفظاً.

والفرق بين بابي «اقْعَنْسَسَ» و«احْرَنْجَمَ» أنه يجب في الأول تكرير اللَّام دون الثاني.

(٣) وَ«افْعَلَلَّ» كَـ«اقْشَعَرَّ اقْشِعْرَاراً»[١].

❁ ❁ ❁

الفعل المتعدِّي واللَّازم

تَنْبِيهٌ[٢]: ....

الكيلاني

والفرقُ بين هذا وبين ما ذُكر في الثلاثي المزيد مِن نحو: «اقْعَنْسَسَ اقْعِنْسَاساً»، أنه يجبُ تكرّر اللام هناك لا هُنا، وأنَّ الزائدَ هناك ثلاثةُ أحرف، وهنا حَرفان.

الباب الثالث منه: بابُ الافْعِلَّالِ، بتشديد اللام الأُولى، (وَ) قاعدتُه في النقل إليه: أن تزيدَ في أوله الهمزة، وأن تكررَ لامَه الثانية، وتُدغم؛ تقول في «فَعْلَلَ»: («افْعَلَلَّ») بزيادة الهمزة في أوَّلِه، وتكريرِ اللَّامِ الثانية، مع الإدغام، وهو بسكونِ الفاءِ، وفتحِ العينِ واللامِ الأولى مخفَّفةً، واللامِ الثانيةِ مشدَّدَةً، (كَـ)ما تقولُ في نحو «قَشْعَرَ»: («اقْشَعَرَّ») بزيادة الهمزة في أوَّلِه، وزيادةِ إحدى الراءين مع الإدغام، تقول: «اقْشَعَرَّ جلدُهُ»: إذا أَخذَتْهُ قُشَعْرِيرَةٌ؛ وهو فعلٌ ماضٍ على وزنِ: افْعَلَلَّ، «يَقْشَعِرُّ» مضارعه على وزنِ: يَفْعَلِلُّ، («اقْشِعْرَاراً») مصدره على وزنِ: افْعِلَّالاً، وأصلُه: افْعِلْلَالاً، بثلاثِ لامات؛ فأُدغمت الأُولى في الثانية لِلمثلَين، فصار افعِلَّالاً، ويُسمى هذا: بابَ الافْعِلَّالِ.

فجميعُ أبواب الفعل ـ على ما ذكر في هذا الكتاب ـ ثلاثةٌ وعشرون باباً كما سمعتَ تفصيلَها، وإذا شِئتَ معرفةَ أوزان الكلمات وأقسامِها، فعليكَ بمعرفة الأبواب وقواعدِها على الوجه المذكور.

❁ ❁ ❁

وهذا (تَنْبِيهٌ) لِمَن غَفَلَ عن معنى المتعدِّي واللازم في الأبواب السابقة؛ لِعدم تأمله فيها حقّ

تصريف ملا علي

(وَ«افْعَلَلَّ» نَحْوُ: «اقْشَعَرَّ، يَقْشَعِرُّ، اِقْشِعْرَاراً») ويَجِيءُ المَصْدرُ من غَيرِ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ على زِنَةِ اسمِ مَفْعُولِهِ قِياساً.

❁ ❁ ❁

(تَنْبِيهٌ: ....

(١) «اقْشَعَرَّ» أي: أخذته قُشَعْرِيرَةٌ.

(٢) لَمَّا فرغَ من تقسيم الفعل باعتبار لفظه إلى مُجرَّدٍ أو مزيدٍ فيه، شَرَعَ في تقسيمه باعتبار معناه إلى مُتعدٍّ أو لازم بقوله: «تنبيه»، وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره: هذا تنبيهٌ للمتعلم. =

الفِعْلُ:

(١) إمَّا مُتَعَدٍّ: وَهُوَ الَّذِي يَتَعَدَّى مِنَ الفَاعِلِ إِلَى المَفْعُولِ بِهِ، كَقَوْلِكَ: «ضَرَبْتُ زَيْداً»[١]، وَيُسَمَّى أَيْضاً: وَاقِعاً وَمُجَاوِزاً.

(٢) وَإِمَّا غَيْرُ مُتَعَدٍّ: وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَتَجَاوَزِ الفَاعِلَ إِلَى المَفْعُولِ بِهِ، كَقَوْلِكَ: «حَسُنَ زَيْدٌ»[٢]، وَيُسَمَّى أَيْضاً: لَازِماً وَغَيْرَ وَاقِعٍ[٣].

الكيلاني

التأمل: (الفِعْلُ) مطلقاً قِسمان:

(إمَّا مُتَعَدٍّ، وَهُوَ) أي: المتعدي الفعل(الَّذِي يَتَعَدَّى) أي: يتجاوزُ (مِنَ الفَاعِلِ إلى المَفْعُولِ بِهِ)، وهو مفعولٌ يتعلَّق به فِعل الفاعل، (كَقَوْلِكَ: «ضَرَبْتُ زَيْداً») فإنَّ الفعل الذي هو «الضربُ» قد تجاوز من الفاعل ـ أعني: المتكلِّم ـ وتعلَّق بـ«زيد» الذي هو المفعول به، (وَيُسَمَّى) الفعلُ المتعدي (أَيْضاً: وَاقِعاً) لِوقوعه على المفعول بِهِ، (وَمُجَاوِزاً) لِتجاوُزِه الفاعلَ.

(وَإِمَّا غَيْرُ مُتَعَدٍّ، وَهُوَ) أي: الفعلُ (الَّذِي لَمْ يَتَجاوَزِ الفَاعِلَ، كَقَوْلِكَ: «حَسُنَ زَيْدٌ») فإن الفعلَ الذي هو «الحُسْنُ» لم يتجاوَزِ الفاعلَ الذي هو «زيدٌ» بل لازمٌ له، (وَيُسَمَّى) غيرُ المتعدي (أيضاً: لازِماً) لِلزومه على الفاعل، وعدمِ انفكاكه عنه، (وَغَيْرَ وَاقِعٍ) لعدم وقوعِه على المفعول به.

تصريف ملا علي

الفِعْلُ: إمَّا مُتَعَدٍّ، وَهُوَ الَّذِي يَتَجَاوَزُ) مَدْلُولُهُ (مِنَ الفاعِلِ إِلَى المَفْعُولِ بِهِ، كَقَوْلِكَ: «ضَرَبْتُ زَيْداً»، وَيُسَمَّى: وَاقِعاً وَمُجَاوِزاً.

وَإِمَّا غَيْرُ مُتَعَدٍّ، وَهُوَ الَّذِي لَا يَتَجَاوَزُ) مَدْلُولُهُ (مِنَ الفاعِلِ إِلَى المَفْعُولِ بِهِ) وإنْ جَاوَزَ غَيْرَهُ (كَقَوْلِكَ: «حَسُنَ زَيْدٌ» وَيُسَمَّى: لَازِماً) لِلُزُومِ الحَدَثِ في الفَاعِلِ بمعنى عَدَمِ التَّجَاوُزِ (وَغَيْرَ وَاقِعٍ).

= و«التنبيه» في اللُّغة: الدلالة على ما غفل عنه المخاطب.

وفي الاصطلاح: ما يُفهم من مجمَل بأدنى تأمل، وقيل: استحضارُ ما سبق، وانتظارُ ما سيأتي.

(١) فإن الفعل الذي هو «الضَّرْبُ» قد جاوز الفاعل إلى «زَيدٍ»، فالدَّورُ مدفوعٌ؛ فإن المراد بقوله: «يتعدَّى» معناه اللُّغوي. وإنما قَيَّدَ المفعول بقوله: «به»؛ لأن المتعدِّيَ وغيرَه سِيَّان في نصب ما عدا المفعول به، نحو: «اجْتمع القومُ والأميرَ في السُّوقِ اجْتِمَاعاً تَأْدِيباً لِزَيدٍ»، ونحو ذلك، ولا يُعترض بنحو: «مَا ضَرَبْتُ زَيداً»؛ لأن الفعل إن أُريد به لفظه الذي هو «ضربت» فهو قد يتعدى إلى المفعول به في نحو: «ضَرَبْتُ زَيداً»، وإن أُريد به لفظ الفاعل والمفعول؛ فهذا مدفوعٌ بلا خفاءٍ.

(٢) إذ الفعل الذي هو «الحُسْنُ» لم يتجاوز الفاعل الذي هو «زيدٌ»، بل ثبت فيه.

(٣) وذلك لعدم وقوعِه على المفعول به، والفعل الواحد قد يتعدَّى بنفسه إلى مفعولٍ به، فيسمى: متعدِّياً، وقد يتعدَّى =

[تعدية اللازم:]

○ **وَتَعْدِيَتُهُ**[(١)] **فِي الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ: بِتَضْعِيفِ العَيْنِ**[(٢)]**، وَبِالهَمْزَةِ**[(٣)]**، كَقَوْلِكَ: «فَرَّحْتُ زَيْداً»**[(٤)]**، وَ«أَجْلَسْتُهُ»**[(٥)].

○ **وَبِحَرْفِ الجَرِّ فِي الكُلِّ، نَحْوُ: «ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ»،** ....

الكيلاني

(وَتُعَدِّيهِ) أي: إذا أردتَ أن تُصَيِّر الفعلَ اللازمَ مُتعدياً (فِي الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ) خاصَّةً بِشيئين: (بِتَضْعِيفِ العَيْنِ) أي: عينِ الفعل، أي: بِنقله إلى باب التَّفْعِيلِ، (وَبِالهَمْزَةِ) أي: بِنقله إلى باب الإِفْعَالِ؛ فإنه حينئذٍ يَصير الفعل اللازم متعدياً (كَقَوْلِكَ: «فَرَّحْتُ زَيْداً») فإن قولك: «فَرِحَ زيدٌ» لازم، فلمَّا نقلتَه إلى باب التَّفْعِيلِ وقُلْتَ: «فرَّحْتُ زيداً»، صار متعدياً، (وَ«أَجْلَسْتُهُ») فإن قولك: «جلسْتُ» لَازمٌ، فلَمَّا نقلتَهَ إلى باب الإِفْعَال وقلتَ: «أَجْلَسْتُهُ»، صار متعدِّياً.

(وَ) تُعَدِّيهِ (بِحَرْفِ الجَرِّ فِي الكُلِّ) أي: في كُلِّ فعلٍ من الثلاثيّ والرباعيّ المجرَّدِ والمزيدِ فيه؛ فمثالُ المُجرَّدِ (نَحْوُ: «ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ») فإنَّ «ذَهَبَ» لازم، فلَمَّا قلتَ ذلك صار متعدِّياً بمعنى:

تصريف ملا علي

(وَتَعْدِيَتُهُ) بِجَعْلِ فاعل اللَّازمِ مَفعولَ التَّعْدِيَةِ وشيءٍ آخَرَ فَاعِلَهُ (فِي الثُّلَاثِيِّ بِنَقْلِهِ إِلَى بَابِ التَّفْعِيلِ أَوِ الإِفْعَالِ، كَـ«فَرَّحْتُهُ» وَ«أَجْلَسْتُهُ»)، وقَدْ يَتَعَدَّى بِالمُفَاعَلَةِ والاِسْتِفْعَالِ، وَتَعْدِيَتُهُ بِتَغْيِيرِ مَعْنَاهُ، كالنَّقْلِ إلى الأَبْوابِ بالباءِ خَاصَّةً في مَوَاضِعَ، وبِجَرِّ مَعْنَاهُ إلى الاسمِ، (وَبِحُرُوفِ الجَرِّ فِي الكُلِّ، نَحْوُ: «ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ»)، أي: أَذْهَبْتُهُ ....

= بالحرف، فيسمَّى: لازماً، وذلك عند تساوي الاستعمالين، نحو: «شَكَرْتُهُ» و«شَكَرْتُ لَهُ»، و«نَصَحْتُهُ» و«نَصَحْتُ لَهُ».

والحقُّ أنه متعدٍّ، واللام زائدةٌ مُطَّردةٌ؛ لأن معناه مع اللام هو المعنى بدونها، والتعدِّي واللُّزوم بحسَب المعنى.

(١) في بعض النسخ: «وتُعدِّي».

(٢) أي: بنقله إلى باب التَّفعيل.

(٣) أي: بنقله إلى باب الإفعال، هذا؛ وإذا أردت أنْ تجعل الفعل اللَّازم مُتعدِّياً فلَكَ ذلك بالتَّضعيف، وبزيادة الهمزة بنقله إلى باب الإفعال، وهما مختصَّان بالثُّلاثيِّ، وأما التَّعدية بحرف الجرِّ فلا تختص به، بل هي في الكلِّ من الثلاثي، والرباعي المُجرَّد، والمزيد فيه؛ لأن حروف الجر وُضعت لتجرَّ معاني الأفعال إلى الأسماء، نحو: «ذَهَبْتُ بزيدٍ».

(٤) قولُك: «فرِحَ زيدٌ» لازمٌ، فلمَّا قلتَ: «فرَّحْتُه» صار متعدِّياً.

(٥) قولُك: «جَلَستُ» لازمٌ، فلمَّا قلتَ: «أجْلَستُه» صار متعدِّياً.

وَ«انْطَلَقْتُ بِهِ»[1].



الكيلاني

أذْهَبْتُهُ، (وَ) مثالُ المزيد فيه نحو: («انْطَلَقْتُ بِهِ») فإن «انْطَلَقَ» لازمٌ، فلَمَّا قلتَ ذلك صار متعدِّياً بمعنى: أَطْلَقْتُهُ، وهكذا.



تصريف ملا علي

(وَ«انْطَلَقْتُ بِهِ») أي: أطلَقْتُهُ، ونحو: «مَرَرتُ بزَيدٍ» و«انْطَلَقْتُ إليه» للجرِّ.



(١) إذ «ذَهَبَ» و«انْطَلَقَ» لازمان، فلَمَّا قلت: «ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ»، وَ«انْطَلَقْتُ بِهِ» صارا متعدِّيَين.
ولا يغير شيءٌ من حروف الجرِّ معنى الفعل إلَّا الباءَ في بعض المواضع، نحو: «ذَهَبْتُ بِهِ»، بخلاف: «مَرَرْتُ بِهِ».
ولا حصر لتعدية الحروف فعلاً واحداً، بل يَجوز أن يَجتمعَ على فعلٍ واحدٍ حروفٌ كثيرةٌ، إلا إذا كانا بمعنًى واحدٍ، نحو: «مَرَرتُ بزَيدٍ بِعَمرٍو»، فإنه لا يجوز، بخلاف: «مَررتُ بِزَيدٍ بِالبَرِّيَّةِ»، أي: في البَرِّيَّة.
ولا يتعدَّى كل فعلٍ بالهمزة والتَّضعيف؛ فإن النَّقل من المُجرَّد إلى بعض أبواب المُنْشَعِبَة موكولٌ إلى السَّماع، لا تقول: «أنصرْتُ زَيداً عَمْراً»، ولا: «ذَهَّبْتُ خَالِداً»، ونحو ذلك؛ كذا قال بعض المحققين، والحقُّ: أنه لا بُدَّ في المتعدِّي الذي نبحث عنه ونجعله مقابلاً للازمِ من تغيير الحرف معناه؛ لِمَا مَرَّ من أنه بحسَب المعنى، فلا بد من معنى التَّغيير، كما في: «ذَهَبْتُ بِهِ»، بخلاف: «مَرَرْتُ بِهِ».
نعم، يصح أن يقال في كل جارٍّ ومجرورٍ: إن الفعل متعدٍّ إليه، كما يقال: يتعدّى إلى الظرف وغيره، ولكن لا باعتبار هذا التعدّي الذي نحن فيه.

فَصْلٌ فِي أَمْثِلَةِ تَصْرِيفِ هَذِهِ الأَفْعَالِ[١]

الفعل الماضي وأقسامه

[تعريف الماضي:]

أَمَّا المَاضِي[٢]: فَهُوَ الفِعْلُ الَّذِي دَلَّ عَلَى مَعْنًى وُجِدَ[٣] فِي الزَّمَانِ المَاضِي.

[أقسام الفعل الماضي:]

فَالمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ مِنْهُ: مَا كَانَ أَوَّلُهُ ....

الكيلاني

(فَصْلٌ في) بيانِ (أَمْثِلَةِ) حاصلة (مِن تَصْرِيفِ هَذِهِ الأَفْعَالِ) المذكورةِ من الثُّلاثيِّ والرُّباعيِّ والمُجرَّدِ والمزيدِ فيه، يعني: إذا صرَّفتَ هذه الأفعالَ وبنيتَ منها أمثلةً مختلفةً كالماضي والمضارع والأمر وغيرها، فهذا الفصلُ في بيانِها.

(أَمَّا المَاضِي) قَدَّمه لتقدُّمِ زمانه، (فَهُوَ) الفعلُ (الَّذِي دَلَّ عَلَى مَعْنًى وُجِدَ) ذلك المعنى (في الزَّمَانِ الماضِي) أي: في الزمانِ الذي مَضى، وهو زمانٌ قَبْلَ زمانِ تكلُّمِكَ، مثاله نحو: «ضَرَبَ زيدٌ»، فإنه دلَّ على معنًى وهو الحدث، أعني «الضربَ» الحاصلَ منه في الزمان الذي مضَى.

والفعلُ الماضي يَنقسم إلى قِسمَين: مبنيٌّ للفاعل ومبنيٌّ لِلمفعول.

(فالمَبنِيُّ لِلْفاعِلِ مِنْهُ) أي: مِن الماضي (ما كَانَ) أي: الفعلُ الذي كان (أَوَّلُهُ ....

تصريف ملا علي

(فَصْلٌ فِي بَيَانِ أَمْثِلَة) حَصَلَت من (تَصْرِيفِ هَذِهِ الأَفْعَالِ) أي: مَصادِرِ المُجَرَّدِ.

(أَمَّا المَاضِي: فَهُوَ مَا دَلَّ) بحَسَبِ أصلِ الوَضْعِ (عَلَى حَدَثٍ) من حَيْثُ وجُودُهُ (فِي الزَّمَانِ السَّابِقِ).

(فَالمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ مِنْهُ: مَا كَانَ أَوَّلُهُ، ....

---

(١) المذكورة من الثُّلاثيّ والرُّباعيّ المُجرَّدِ، والمَزِيدِ فيه، يعني: إذا صرَّفتَ هذه الأفعال حصلت أمثلة؛ كالماضي والمضارع والأمر وغيرها، فهذا الفصل في بيانها.

(٢) قَدَّمَ الماضي؛ لأن الزمان الماضي قبل الزمان المستقبَل والحال، ولأنه أصل بالنسبة إلى المضارع؛ لأنه يحصل بالزيادة على الماضي، ولا شكَّ في فرعية ما حصل بالزِّيادة، وأصالةِ ما حصل هو منه، واشتُقَّ منه.

(٣) أراد بـ«الماضي» في قوله: «الزمان الماضي»: اللُّغوي، وبالأوَّل في قوله: «أمَّا الماضي»: الصِّناعيّ، فلا يَلزم تعريفُ الشيء بنفسِهِ.

مَفْتُوحاً[١]، أَوْ كَانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ مِنْهُ مَفْتُوحاً[٢]، مِثَالُهُ[٣]: «نَصَرَ، نَصَرَا، نَصَرُوا»، «نَصَرَتْ[٤]، نَصَرَتَا، نَصَرْنَ»، «نَصَرْتَ، نَصَرْتُمَا، نَصَرْتُمْ»، «نَصَرْتِ، نَصَرْتُمَا، نَصَرْتُنَّ»،

الكيلاني

مَفْتُوحاً) وهو في كلِّ بابٍ لم يكن في أول ماضِيه همزة مكسورة، وهو ثلاثةَ عشر باباً، نحو: «نصر» و«دَحْرَجَ» و«أكرمَ» و«تكَسَّر» و«تَدَحْرَج»، (أَوْ كَانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ مِنْهُ) أي: من ذلك الفعل (مَفْتُوحاً) وهو في كلِّ بابٍ يكون أولُ ماضيه همزةً مكسورةً، وهو عَشَرَةُ أبوابٍ، نحو: «انقَطعَ» و«استَخْرَجَ» و«احرنجمَ»؛ فإن أول متحرّك مِن «انْقَطع» هو القافُ؛ لأن الهمزة غيرُ مُعتبرة لِسقوطها في الدَّرْجِ، والحرف الذي بعدها ساكن دائماً، فأولُ متحرك من هذه الأبواب هو الحرف الثالثُ دائماً.

وإذا صرفتَ الماضيَ يحصل لك أربعةَ عَشَرَ مثالاً؛ ستةٌ للغائب، ثلاثةٌ منها للمفردِ المذكر وتثنيتِهِ وجمعِهِ، وثلاثةٌ للمؤنثِ كذلك، وستةٌ للمخاطب كذلك، وواحدٌ لِلمتكلم وحده، وواحدٌ للمتكلم مع الغير، وإلى هذا أشار بقوله: (مِثَالُهُ) أي: مثالُ المبني للفاعل من الماضي: («نَصَرَ») وهو فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للفاعل، موضوعٌ للمفرد المذكَّر الغائب، («نَصَرَا») لمثَنّاه، («نَصَرُوا») لجمعِه.

(«نَصَرَتْ») لِلواحدة المؤنثة الغائبة، («نَصَرَتَا») لمثنَّاها، («نَصَرْنَ») لجمعِها.

(«نَصَرْتَ») للمفرد المذكر المخاطَب، («نَصَرْتُمَا») لمثناه، («نَصَرْتُمْ») لجمعِه.

(«نَصَرْتِ») للمفرَدة المؤنثة المخاطَبة، («نَصَرْتُمَا») لمثناها؛ وهذا المثالُ مُشترك بين تثنيَتي المخاطَب والمخاطبة، والفرقُ بينهما في المواقِع بحسَب القرائن، («نَصَرْتُنَّ») لجمعِها.

تصريف ملا علي

أَوْ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ) يُعْتَدُّ به (مَفْتُوحاً، مِثَالُهُ: «نَصَرَ، نَصَرَا، نَصَرُوا»، «نَصَرَتْ، نَصَرَتَا، نَصَرْنَ»، «نَصَرْتَ، نَصَرْتُمَا، نَصَرْتُمْ»، «نَصَرْتِ، نَصَرْتُمَا، نَصَرْتُنَّ»، ....

---

(١) نحو: «نَصَرَ».

(٢) نحو: «اجْتَمَعَ»، فإنْ أوّل متحرِّكٍ من «افْتَعَلَ» هو التاء؛ لأن الفاء ساكنة، والهمزة غير مُعْتَدٌّ بِهَا لِسقوطها في الدَّرج، وهو مفتوح، ولو قال: «ما كان أوّلُ مُتحرِّكٍ منه مفتوحاً» لاندَرج فيه القسمان؛ لأن أول متحرِّكٍ من «نَصَرَ» هو النون؛ كالتاء من «اجْتَمَعَ»، وإنما ذكر ذلك لزيادة التَّوضيح.

(٣) أي: مِثَالُ المبنيِّ للفَاعِلِ، ولم يَقتصر بِذَلك الكُلِّيِّ؛ لأنه قد يُراد إيضاحُه وإيصالُه إلى فَهم المستفِيدِ، فيُذكَرُ جزئيٌّ من جزئياته.

(٤) وزادوا تاءً في «نَصَرَتْ» لِلدلالة على التَّأنيث، كما في الاسمِ، نحوُ: «نَاصِرة»، وخصُّوا المتحركةَ بالاسم والساكنةَ بالفعل تعادلاً بينهما؛ إذ الفعل أثقلُ من الاسم كما تقدم، وحركوها في التثنية لالتقاء الساكنين.

«نَصَرْتُ، نَصَرْنَا».

وَقِسْ عَلَى هَذَا «فَعْلَلَ»، وَ«تَفَعْلَلَ»، وَ«افْتَعَلَ»، وَ«انْفَعَلَ»، وَ«اسْتَفْعَلَ»، وَ«افْعَنْلَلَ»، وَ«افْعَلَلَّ»[1]، وَ«افْعَوْعَلَ»[2].

وَلَا ....

الكيلاني

(«نَصَرْتُ») للمتكلّم وحده مذكراً كان أو مؤنثاً.

(«نَصَرْنَا») للمتكلم مع الغير مثنًى كان أو جمعاً، مذكراً كان أو مؤنثاً.

وقد يُستعمل مثل: «نصرْنا» للمتكلم وحدَه تعظيماً وتفخيماً، نحوُ قوله تعالى: ﴿خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ﴾ [الحجر: ٢٦].

(وَقِسْ عَلَى هَذَا) المذكور مِن تصريف «نَصَرَ» إلى أربعةَ عشر مثالاً، («فَعْلَلَ») نحو: «دَحْرَجَ، دَحْرَجَا، دَحْرَجُوا» ... إلى آخِره، (وَ«تَفَعْلَلَ») نحو: «تَدحرَجَ» ... إلى آخِره، (وَ«انْفَعَلَ») نحو: «انْقَطَعَ» ... إلى آخِره، (وَ«افْتَعَلَ») نحو: «اجْتَمَعَ» ... إلى آخِره، (وَ«اسْتَفْعَلَ») نحو: «اسْتَخْرَجَ» ... إلى آخِره، (وَ«افْعَنْلَلَ») نحو: «اقْعَنْسَسَ» ... إلى آخِره، و«احْرَنْجَمَ» ... إلى آخِره، (وَ«افْعَوْعَلَ») نحو: «اعْشَوْشَبَ» ... إلى آخِره، (وَ«افْعَلَلَّ») نحو: «اقْشَعَرَّ، اقْشَعَرَّا، اقْشَعَرُّوا»، «اقْشَعَرَّتْ، اقْشَعَرَّتا، اقْشَعْرَرْنَ»، «اقْشَعْرَرْتَ، اقْشَعْرَرْتُما، اقْشَعْرَرْتُم»، «اقْشَعْرَرْتِ، اقْشَعْرَرْتُما، اقْشَعْرَرْتُنَّ»، «اقْشَعْرَرْتُ»، «اقْشَعْرَرْنَا».

وقِسْ عليه نحو: «احْمَرَّ، احْمَرَّا، احْمَرُّوا»، وكذا: «اسْلَنْقَى، اسْلَنْقَيَا، اسْلَنْقَوْا»، «اسْلَنْقَتْ، اسْلَنْقَتَا، اسْلَنْقَيْنَ»، «اسْلَنْقَيْتَ، اسْلَنْقَيْتُما، اسْلَنْقَيْتُمْ»، «اسْلَنْقَيْتِ، اسْلَنْقَيْتُما، اسْلَنْقَيْتُنَّ»، «اسْلَنْقَيْتُ»، «اسْلَنْقَيْنَا»، وكذا تقولُ في سائرِ الأبواب.

ثم استشعر سؤالاً وهو: أن أوائل هذه الأفعالِ ـ أعني: الأفعالَ التي أَوَّلُها همزةُ الوصل ـ ليست مفتوحةً بل مكسورة، فلا تكون مبنيَّةً لِلفاعل؟ فأجاب بقوله: (وَلَا ....

تصريف ملا علي

«نَصَرْتُ، نَصَرْنَا») وكذا البَوَاقِي.

(وَلَا ....

(١) نحو: «اقْشَعَرّ، اقْشَعَرّا، اقشعرُّوا»، «اقشعرَّتْ، اقشعرَّتا، اقشعرَرْن»، «اقشعررتَ، اقشعررْتما، اقشعررْتُم»، «اقشعررْتِ اقشعررتُما، اقشعررتُنّ»، «اقشعررْتُ، اقشعررْنا».

(٢) نحو: «اعشوشب، اعشوشَبا، اعشوشَبُوا»، ... إلى آخره.

تَعْتَبِرْ(١) حَرَكَاتِ الأَلِفَاتِ(٢) فِي الأَوَائِلِ(٣)؛ فَإِنَّهَا زَائِدَةٌ تَثْبُتُ فِي الابْتِدَاءِ وَتَسْقُطُ فِي الدَّرْجِ(٤).

الكيلاني

تَعْتَبِرْ حَرَكَاتِ الأَلِفَاتِ) أي: الهَمَزَات؛ أطلق عليها الألفاتِ لأن الهمزة إذا وقعتْ في أولِ الكلمات تُكتب على صورة الألف، وإلا فالألفُ هي الساكنة، والمتحرِّكةُ هي الهمزة، (فِي الأَوَائِلِ) أي: أوائلِ «انْفعلَ» و«افْتَعلَ» ونحوِهما مما في أوله همزةٌ مكسورة؛ (فإنَّها) أي: هذه الألفاتِ (زَائِدَةٌ) لدفعِ الابتداء بالساكن، (تَثْبُتُ) هذه الألفاتُ (فِي الابْتِدَاءِ) أي: إذا ابتدأتَ بها، كما إذا قلتَ: «اِجتمع» مثلاً، مبتدِئاً بالهمزة، (وَتَسْقُطُ) هذه الألفاتُ (فِي الدَّرْجِ) أي: إذا ابتدأتَ بِغيرِها قبلَها، وجعلتَهَا في الوسط، نحو: «واجتَمع»، بحذف الهمزة من التلفُّظ دون الخطِّ، وإيصالِ الواو بالكلمة.

ولَمَّا فرغ المصنفُ مِن بيان القسم الأول ـ أعني: المبنيَّ لِلفاعل من الماضي ـ شرع في القسم الثاني منه، فقال: ....

تصريف ملا علي

تَعْتَبِرْ) اِعْتِراضاً عنِ التَّعريف (بِحَرَكَاتِ الأَلِفَاتِ فِي الأَوَائِلِ) غيرِ الإِفْعَالِ (فَإِنَّهَا زَائِدَةٌ) للوصلِ(تَثْبُتُ فِي الابْتِدَاءِ، وَتَسْقُطُ فِي الدَّرْجِ) واعلم: أنَّ الهَمَزاتِ الزَّائِدَةَ في أوائِلِ الأفعالِ المَكْسُورةَ والمَضْمُومَةِ ومَصادِرِها غيرَ الأفعالِ هَمَزاتُ وصلٍ، والأسماءِ هَمَزاتُ قَطعٍ، إلَّا في عشرةٍ، وهي: «اِبْنٌ»، و«ابْنَةٌ»، و«ابْنُمٌ»، و«اسْمٌ»، و«اسْتٌ»، و«اثْنَانِ» و«اثْنَتَانِ» و«امْرُؤٌ» و«امْرَأَةٌ» و«ايْمُنُ اللهِ»، ففِيها للوصلِ، وفي الحرُوفِ تَكُونُ للوصلِ مع لام التَّعريفِ ومِيْمِهِ، ولا تكونُ مَفْتُوحةً إلَّا مَعَهُمَا، وفي «ايْمُن اللهِ»، وتُقْلَبُ ألفاً مع همزةِ الاستفهامِ كما في «آلْحَسَنُ عِنْدَكَ؟»، وفي «آيْمُنُ اللهِ؟»، وتُحذَفُ المكسورةُ والمَضْمُومَةُ مَعَها؛ إذْ لا لَبْسَ فيهما.

---

(١) أي: أنت، وفي بعض النسخ: «وَلَا تُعْتَبَرُ» مبنيًا للمفعول.

(٢) أي: الهمزات، وعبَّر عنها بها؛ لأن الهمزة إذا كانت أولاً، تكتب على صورة الألف ويقال لها: ألف، قال في «الصحاح»: الألفُ على ضربين: لَيِّنة، ومتحركة، فاللَّيِّنةُ تسمى: ألفاً، والمتحركة تسمى: همزة.

(٣) أي: في أوائل الفعل، نحو: «انْفَعَلَ» و«افْتَعَلَ» و«اسْتَفْعَلَ»، وما أشبهها مما في أوله همزة زائدة سوى همزة «أَفْعَلَ»، فإن همزتَه للقطع؛ لأنها لا تَسقط في الدَّرج؛ ولذا فُتحت، يعني: لا يقال: إن أوائل هذه الأفعال ليست مفتوحة، بل مكسورة، فلا يكون مبنيًا للفاعل.

(٤) أي: في حشو الكلام لعدم الاحتياج إليها، نحو: «افْتَعَلَ»، و«انْفَعَلَ»، و«اسْتَفْعَلَ»، بحذف الهمزة، واتصال الواو بالكلمة.

وَالمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ مِنْهُ، وَهُوَ الفِعْلُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ[(١)]:

مَا كَانَ أَوَّلُهُ مَضْمُوماً، كَـ«فُعِلَ»، وَ«فُعْلِلَ»، وَ«أُفْعِلَ»، وَ«فُعِّلَ»، وَ«فُوعِلَ» وَ«تُفُعِّلَ»[(٢)]، وَ«تُفُوعِلَ»، وَ«تُفُعْلِلَ».

الكيلاني

(وَالمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ مِنَ المَاضِي وَهُوَ) أي: المبنيُّ للمفعولِ: الفعلُ (الَّذِي لَمْ يُسَمَّ) أي: لم يُذكَرْ (فاعِلُهُ) وأُقيم المفعولُ مُقامَهُ، نحو: «ضُرِبَ زيدٌ»، فإنَّ فاعلَ «ضُرِبَ» لم يُذكَرْ، وأُقيمَ مفعولُهُ ـ أعني: «زيدٌ» ـ مُقام الفاعل في الرفعِ والإسنادِ إليه.

(ما كان) أي: المبنيُّ للمفعول من الماضي الفعلُ الذي كان (أَوَّلُهُ مَضْمُوماً) وهو في كلِّ فعل لم يكن في أوله همزةٌ مكسورةٌ (كَـ«فُعِلَ») نحو: «ضُرِبَ»، (وَ«فُعْلِلَ») نحو: «دُحْرِجَ»، (وَ«أُفْعِلَ») نحو: «أُكْرِمَ»، (وَ«فُعِّلَ») نحو: «فُرِّحَ»، (وَ«فُوعِلَ») نحو: «قُوتِلَ»، بقلب الألف واواً لانضمامِ ما قبلها، (وَ«تُفُعِّلَ») نحو: «تُكُسِّرَ»، بضم التاء وفاءِ الفِعل، (وَ«تُفُوعِلَ») نحو: «تُبُوعِدَ»، بِضَمِّ التاءِ وفاءِ الفِعْلِ، وقلبِ الألفِ واواً لِمَا قُلنا.

تصريف ملا علي

(وَالمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ مِنْهُ، وَهُوَ) مُطْلقاً بحَسَبِ المعنى (الفِعْلُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ:

مَا كَانَ أَوَّلُهُ مَضْمُوماً، كَـ«فُعِلَ»، أَوْ كَانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ) يُعْتَدُّ بِهِ (مَضْمُوماً، كَـ: «افْتُعِلَ».

وَهَمْزَةُ الوَصْلِ تَتْبَعُ هَذَا المَضْمُومَ فِي الضَّمِّ، وَمَا قَبْلَ آخِرِهِ يَكُونُ مَكْسُوراً أَبَداً، نَحْوُ: «نُصِرَ زَيْدٌ»، وَ«اسْتُخْرِجَ المَالُ») وجاء «فُزْدَ لَهُ» بضمٍّ فسُكُونٍ، والأصلُ: فُصِدَ لَهُ، بكسرِ الصَّاد، فقُلِبَ وسُكِّنَ، وحكى قُطْرُبٌ: «ضِرْبَ» بكسرٍ فسُكُونٍ، وقُرِئ: «رِدَّتْ إِلَيْنَا» [يوسف: ٦٥] بكسر الرَّاءِ، وهي شاذَّةٌ.



(١) نحو: «ضُرِبَ زيدٌ»، فترفع «زيداً» لقيامه مقام الفاعل.

ولا تذكر الفاعل لتعظيمه؛ فتصونه عن لسانك، أو لِتحقيره؛ فتصون لسانَك عنه، أو لِعدم العلم به، أو لِقصد صُدور الفعل عن أيٍّ كان؛ إذ لا غرضَ في ذِكر الفاعل، نحو: «قُتِلَ الخارجيُّ»، فإن الغرضَ المهمَّ قتلُه لا قاتله.

(٢) وذلك أنك لو قلتَ: «تُفَعِّل» بضمِّ التاء فقط لالتبس بمضارع «فَعَّل»، وكذلك قالوا في «تَفَاعَل»: «تُفُوعِل» بضم التاء والفاء؛ إذ لو اقتصرُوا على ضمِّ التاء لالتبس بمضارع «فَاعَلَ»، وقُلبت الألف واواً لانضمام ما قبلها.

أَوْ كَانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ مِنْهُ مَضْمُوماً، نَحْوُ: «افْتُعِلَ» وَ«اسْتُفْعِلَ»[1].

[همزة الوصل:]

وَهَمْزَةُ الوَصْلِ تَتْبَعُ هَذَا المَضْمُومَ فِي الضَّمِّ[2]، وَمَا قَبْلَ آخِرِهِ يَكُونُ مَكْسُوراً أَبداً، نَحْوُ: «نُصِرَ زَيْدٌ»، وَ«اسْتُخْرِجَ المَالُ»[3].



الكيلاني

(أَوْ كانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ مِنْهُ مَضْمُوماً) وهو في كلِّ فِعل أوله همزةٌ مكسورةٌ (نَحْوُ: «افْتُعِلَ») بضم التاء؛ لأنه أولُ متحركٍ منه، كما ذكر في المبني للفاعل.

(وَهَمْزَةُ الوَصْلِ) في كل فِعْلٍ أولُهُ همزةٌ مكسورةٌ إذا بُني للمفعول وابتُدِئَ بالهمز (تَتْبَعُ هَذَا المَضْمُومَ) الذي هو أولُ متحرك، كقولِك: «اُسْتُخْرِجَ»، مبتدئاً بالهمزة، فتضم الهمزةَ لمتابعة التاء، (وَما قَبْلَ آخِرِهِ) أي: آخرِ المبنيِّ للمفعولِ مطلقاً (يَكُونُ مَكْسُوراً) لفظاً أو تقديراً (أَبَداً، نَحْوُ: «نُصِرَ زيدٌ») فإن أصلَه: نَصَرَ عمرٌو زيداً، مثلاً، فَضُمَّ أولُهُ، وكسر الحرف الذي قبل آخِره، وهو الصاد هنا، وحُذِفَ الفاعلُ الذي هو «عمرٌو»، ورُفع «زيدٌ» الذي هو المفعول، وأُقيم مُقامَ الفاعل (وَ«اسْتُخْرِجَ المَالُ») إذ أصلُه: استخرَجَ زيدٌ المالَ، ففُعِلَ به ما سمعتَه. وكذا الحكمُ في كل فعل مبني للمفعول.



تصريف ملا علي

. . . .

---

(١) وكذا قياسُ كل ماضٍ أولُه همزةُ وصلٍ، ولم يذكر «انْفَعَلَ»، و«افْعَلَّ»، و«افْعَوَّلَ»، و«افْعَوْعَلَ»، و«افْعَنْلَلَ»، ونحو ذلك؛ لأنها من اللوازم، وبناء المفعول منها لا يكاد يُوجد.

(٢) يعني: تكون مضمومةً عند الابتداء؛ كقولك مبتدئاً: «اُسْتُخْرِجَ المَالُ» مثلاً، بضم الهمزة لمتابعة التاء.

(٣) في نحو: «افْعُلَّ» و«افْعُولَ» يقدّر الأصلُ: «افْعُلِلَ» و«افْعُوْلِلَ»، وفي نحو: «افْعُلِلَّ» كـ: «اقْشُعِرَّ» يقدّر الأصلُ: «افْعُلْلِلَ»، فنقلت كسرة اللام إلى ما قبلها، فليتأمل، ولو قال: «ما كان أول مُتحرِّكٍ منه مضموماً» لكان كافياً، كما تقدم.

والسِّرُّ في ضَمِّ الأوّل وكسرِ ما قبل الآخِرِ: أنه لا بُدَّ مِن تغيير لِيُفصَلَ من المبنيِّ للفاعل، والأصلُ: «فَعَلَ»، نغَيِّرُه إلى «فُعِلَ» بضمِّ الأوّل وكسرِ الثاني دونَ سائر الأوزان لِيَبْعُدَ عن أوزان الاسم، ولو كُسِرَ الأوّلُ وضُمَّ الثاني لَحصل هذا الغرض، لكنَّ الخروج من الضمة إلى الكسرة أولى مِنَ العكس؛ لأنه طلبُ خِفَّةٍ بعدَ الثقل، ثم حُمِلَ غيرُ الثُّلاثيِّ المجرَّدِ عليه في ضمِّ الأوَّل وكسرِ ما قبل الآخِرِ. =

الفعل المضارع وأقسامه

[تعريف الفعل المضارع:]

وَأَمَّا الـمُضَارِعُ[١]: فَهُوَ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأَرْبَعِ، وَهِيَ: الـهَمْزَةُ، وَالنُّونُ، وَالتَّاءُ، وَاليَاءُ، يَجْمَعُهَا: «أَنَيْتَ»، أَوْ: «أَتَيْنَ»، أَوْ: «نَأْتِي»[٢].

الكيلاني

ولَمَّا فرغ المصنفُ من بيان الماضي شرَع في بيان المضارع، فقال: (وأَمَّا) الفعلُ (المُضَارِعُ فَهُوَ: مَا) أي: الفعلُ الذي (يَكُونُ أَوَّلُهُ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأَرْبَعِ، وَهِيَ) أي: الزوائدُ الأربعُ: (الهَمْزَةُ وَالنُّونُ وَالياءُ وَالتَّاءُ، يَجْمَعُها) أي: يَجْمَعُ تلكَ الزوائدَ الأربعَ قولُك: («أَنَيْتُ»، أَوْ «أَتَيْنَ»، أَوْ «نَأْتِي») يعني: كلّ واحدةٍ من الكلماتِ الثلاثِ مؤلفةٌ من الزوائدِ الأربعِ. ولَمَّا كان الفعل المضارع أربعةَ عَشَرَ مثالاً كالماضي كما تقدم، وحروفُ الزوائدِ أربعة، فلا بُدَّ مِنَ التوزيع؛ فلهذا قال:

تصريف ملا علي

(وَأَمَّا المُضَارِعُ: فَهُوَ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأَرْبَعِ، وَهِيَ: الهَمْزَةُ، وَالنُّونُ، وَالتَّاءُ، وَاليَاءُ، يَجْمَعُهَا: «أَنَيْتَ»، أَوْ: «أَتَيْنَ»، أَوْ: «نَأْتِي») قيل: المُضَارِعُ بزيادةِ حَرْفِ المُضَارَعَةِ على الماضي، فلا يَرِدُ نحو: «أَكْرَمَ» و«تَكَلَّمَ».

= وجاء: «فُزْدَ لَهُ» بسكون الزاي، والأصل: «فُصِدَ لَهُ»؛ أُسكن الصَّاد وأبدل زاياً، وحكى قُطْرُبٌ: «ضِرْبَ»، بنقل كسرة الراء إلى الضَّاد، وجاء: «عُصْرَ»، بسكون ما قبل الآخر، وقُرِئ: «رِدَّتْ إِلَيْنَا» في قوله تعالى: ﴿رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥] بكسر الراء، وكل ذلك مما لا يُعتَدُّ به نقضاً.

وجاء نحو: «جُنَّ»، و«سُلَّ»، و«زُكِمَ»، و«حُمَّ»، و«فُئِدَ»، و«وُعِكَ»، مبنيةً للمفعول أبداً؛ للعلم بفاعلها ـ في غالب العادة ـ أنه هو الله تعالى.

(١) عقَّب الماضيَ بالمضارع؛ لأن الأمر متفرّع عليه، وكذا اسم الفاعل والمفعول؛ لاشتقاقهما منه.

و«المُضارعة» في اللُّغة: المشابهة، من الضَّرْع، كأن كِلَا الشبيهين ارْتَضَعا من ضَرْعٍ واحدٍ، فهما أخوان رَضاعاً، وذلك لمُشابهته لاسم الفاعل في الحركات والسكنات، ولِمُطلق الاسم في وقوعه مشتركاً، وتخصيصِهِ بالسين و«سوف» واللام، كما أن «رجلاً» يحتمل أن يكون «زيداً» أو «عمراً» أو غيرهما، فإذا عرَّفته باللام وقلتَ: «الرَّجل» اختص بواحدٍ؛ ولهذه المشابهة التَّامة أُعرب من بين سائر الأفعال.

(٢) إنما زادُوها فرقاً بينه وبين الماضي، وخصُّوا الزيادة به؛ لأنه مؤخَّر بالزمان عن الماضي، والأصلُ عدم الزِّيادة، فأخذه المُقَدَّمُ.

ولقائلٍ أن يقول: هذا التعريف شاملٌ لنحو: «أكرم»، و«تَكَسَّرَ»، و«تَبَاعَدَ»؛ فإن أوّله إحدى الزَّوائد الأربع، وليس بمضارعٍ. =

فَالهَمْزَةُ: لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ.

وَالنُّونُ: لَهُ إِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ.

وَالتَّاءُ: لِلْمُخَاطَبِ؛ مُفْرَداً وَمُثَنًّى وَمَجْمُوعاً، مُذَكَّراً كَانَ أَوْ مُؤَنَّثاً، وَلِلْغَائِبَةِ المُفْرَدَةِ وَلِمُثَنَّاهَا.

وَاليَاءُ: لِلْغَائِبِ المُذَكَّرِ؛ مُفْرَداً وَمُثَنًّى وَمَجْمُوعاً، وَلِجَمْعِ المُؤَنَّثَةِ الغَائِبَةِ.

وَهَذَا يَصْلُحُ لِلْحَالِ[1] ....

الكيلاني

(فالهَمْزَةُ: لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ) نحو: «أنا أنصرُ»، (وَالنُّونُ: لَهُ) أي: للمتكلم (إِذَا كانَ مَعَهُ غَيْرُهُ) نحو: «نحن نَنصرُ». وقد تُستعمل للمتكلم وحدَهُ للتعظيم نحو قوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ﴾ [يوسف: ٣].

(وَالتَّاءُ: لِلْمُخَاطَبِ مُفْرَداً) نحو: «أنتَ تنصرُ»، (وَمُثَنًّى) نحو: «أنتما تَنصران»، (وَمَجْمُوعاً) نحو: «أنتم تَنصرُون»، (مُذَكَّراً كان) المخاطَبُ كما ذُكر، (أَوْ مُؤَنَّثاً) مفرداً، نحو: «تَنصُرين»، ومثنًى، نحو: «تَنصُرانِ»، ومجموعاً، نحو: «تَنصُرْن»، (وَ) التاءُ أيضاً (لِلْغَائِبَةِ المُفْرَدَةِ) نحو: «هي تنصُرُ». وهذا المثالُ مشترَكٌ بينَ المفردِ المذكرِ المخاطب والمفردة المؤنثة الغائبة، ويُفرّق بينهما بحسَب القرائن، (وَلِمُثَنَّاها) نحو: «هما تَنصُران»، وهو أيضاً مشترك بين تثنيةِ المخاطب مذكراً كان أو مؤنثاً، وبين تثنيةِ المؤنثة الغائبة، ويُفرّق بينها بما تقدم.

(وَاليَاءُ لِلْغَائِبِ المُذَكَّرِ مُفْرَداً) نحو: «يَنصُر»، (وَمُثَنًّى) نحو: «يَنصران»، (وَمَجْمُوعاً) نحو: «يَنصرون»، (وَ) الياء أيضاً (لِجَمْعِ المُؤَنَّثِ الغَائِبِ) نحو: «يَنْصُرْنَ».

(وَهَذَا) أي: الفعلُ المضارعُ في نفسِه بحسَب الاشتراك اللفظي (يَصْلُحُ لِلْحالِ) أي: لِزمان

تصريف ملا علي

(فَالهَمْزَةُ: لِلْمُتَكَلِّمِ وحْدَهُ، وَالنُّونُ: لَهُ مَعَ غَيْرِهِ)، وقد يُستعمَلُ للوَاحِدِ مجازاً (وَالتَّاءُ: لِلْمُخَاطَبِ؛ مُفْرَداً أَوْ مُثَنًّى أَوْ مَجْمُوعاً، مُذَكَّراً أَوْ مُؤَنَّثاً، ولِلْمُفْرَدِ الغَائِبَةِ وَالمُثَنَّاةِ، وَاليَاءُ: لِلْغَائِبِ المُذَكَّرِ مُطْلَقاً، وَلِجَمْعِ المُؤَنَّثةِ الغَائِبَةِ) ووَجْهُ زِيَادتِهَا واخْتِصَاصِ كُلٍّ بِمَا اخْتَصَّ به في «الشرح».

(وهذا يصْلُحُ لِلْحَالِ ....

= ويمكن الجواب عنه: بأنا لا نُسلّم أن أوّله إحدى الزوائد الأربع؛ لأنا نعني بها: الهمزةَ التي تكون للمتكلّم وحده، والنون التي تكون له مع غيره، وكذا التاء والياء.

(١) المراد بها: أجزاء من طرفَي الماضي والمستقبل، يعقب بعضها بعضاً من غير فرط مُهلةٍ وتَرَاخٍ، والحاكمُ في ذلك هو العُرف لا غير.

وَالاِسْتِقْبَالِ[١]، تَقُولُ: «يَفْعَلُ الآنَ»، وَيُسَمَّى: حَالاً وَحَاضِراً، وَ«يَفْعَلُ غَداً»، وَيُسَمَّى: مُسْتَقْبَلاً[٢].

فَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ السِّينَ أَوْ «سَوْفَ»، فَقُلْتَ: «سَيَفْعَلُ»، أَوْ: «سَوْفَ يَفْعَلُ»؛ اخْتَصَّ بِزَمَانِ الاِسْتِقْبَالِ[٣]، وَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ لَامَ الاِبْتِدَاءِ؛ فَقُلْتَ: «لَيَفْعَلُ»؛ اخْتَصَّ بِزَمَانِ الحَالِ.

الكيلاني

الحال، وهو زمان التكلم مثلاً، كما أن الزمان الذي قبله زمان الماضي، والزمان الذي بعده زمان الاستقبال. والحاكمُ بهذه الأزمنة الثلاثة هو العُرْفُ العامُّ، (وَالاِسْتِقْبَالِ) أي: ويَصلح المضارع أيضاً لزمان الاستقبال، وهو زمانٌ بعد زمانِ التكلم كما مر؛ يعني: إذا قلتَ: «يَضرِبُ زَيدٌ» مثلاً، فيَحتمل أن يكون زيد ضارباً زمانَ تكلُّمِك بهذا الكلام، وهو الحالُ، ويحتمل ألَّا يكون ضارباً فيه، بل في زمانٍ بعد زمان هذا التكلم، وهو الاستقبالُ، هذا إذا كان مجرداً عن القرائن المخصِّصَةِ لأحدِ الزمانَين، فإن وُجدتْ قرينةُ الحالِ معه صار مخصوصاً بزمانِ الحال، (تَقُولُ: «يَفْعَلُ الآنَ»، وَيُسَمَّى) الفعلُ المضارعُ حينئذٍ: (حالاً وَحَاضِراً) لاختصاصِهِ بزمانِ الحالِ والحاضر، وإن وُجدتْ معه قرينةُ الاستقبالِ صار مخصوصاً بزمانِ الاستقبال، (وَ) تقول: («يَفْعَلُ غداً»، وَيُسَمَّى) الفعلُ المضارعُ حينئذٍ: (مُسْتَقْبَلاً) لاختصاصِهِ بزمانِ الاستقبال، (وَ) كذا (إِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ) أي: على الفعل المضارع (السِّينَ) أي: مُسمّاه، (أَوْ «سَوْفَ») وهما حَرفان موضوعان للاستقبال، (فَقُلْتَ: «سَيَفْعَلُ» أَوْ «سَوْفَ يَفْعَلُ»، اخْتَصَّ) المضارع فيه (بِزَمَانِ الاِسْتِقْبَالِ).

تصريف ملا علي

وَالاِسْتِقْبَالِ، تَقُولُ: يَفْعَلُ) وَتُرِيدُ (الآنَ، وَيُسَمَّى: حَالاً وَحَاضِراً، وَيَفْعَلُ) وَتُرِيدُ (غداً، وَيُسَمَّى: مُسْتَقْبَلاً) بفتحِ البَاءِ، والقياسُ الكَسْرُ.

(فَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ السِّينَ أَوْ «سَوْفَ») أو مُخَفَّفَاتُها (اخْتَصَّ بِالزَّمَانِ المُسْتَقْبَلِ، أَوْ لَامَ الاِبْتِدَاءِ؛ اخْتَصَّ بِالحَالِ) وفي ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ [الضحى: ٥] لمُجَرَّدِ التَّأكيدِ، وعندَ البصريِّينَ اللَّامُ للتَّأكِيدِ فقط مُطلقاً.

---

(١) المراد به: ما يُتَرَقَّبُ وجودُه بعد زمانك الذي أنت فيه.

(٢) المشهور: «المستقبَل» بفتح الباء، اسمَ مفعولٍ، والقياسُ يقتضي كسرَها ليكون اسمَ فاعلٍ؛ لأنه يَسْتَقْبِلُ، كما يقال: «الماضي».

(٣) أي: غالباً، وإلا فقد يُراد بدخول السين على المضارع الحال كقوله تعالى: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾ [آل عمران: ١٨١] أي: نكتب الآن البتة، فهي للتأكيد.

[أقسام الفعل المضارع:]

فَالمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ مِنْهُ: مَا كَانَ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ مِنْهُ مَفْتُوحاً، إِلَّا مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ[1]؛ فَإِنَّ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ مِنْهُ يَكُونُ مَضْمُوماً أَبَداً، نَحْوُ: «يُدَحْرِجُ»، وَ«يُكْرِمُ»، وَ«يُقَاتِلُ»، وَ«يُفَرِّحُ»[2].

وَعَلَامَةُ بِنَاءِ هَذِهِ الأَرْبَعَةِ[3] لِلْفَاعِلِ: كَوْنُ الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ آخِرِهِ ....

الكيلاني

ثم لَمَّا كان الماضي ينقسمُ إلى مبنيٍّ للفاعلِ ومبنيٍّ للمفعول، كما عرفتَ آنفاً، كذلك المضارعُ يَنقسم إليهما؛ (وَالمَبْنِيُّ لِلْفاعِلِ مِنْهُ) أي: من الفعل المضارع: (ما) أي: الفعلُ المضارعُ الذي (كانَ حَرْفُ المُضَارَعَةِ مِنْهُ) أي: من ذلك المضارع (مَفْتُوحاً) نحو: «يَنصُرُ» مثلاً، (إلَّا ما) أي: المضارعَ الذي (كانَ ماضِيهِ على أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ) نحو: «دَحْرَجَ» و«أكرمَ» و«قاتَلَ» و«فَرَّحَ»؛ (فإنَّ حَرْفَ المُضارَعَةِ مِنْهُ) أي: المضارعِ الذي كان ماضيه على أربعةِ أحرفٍ (يَكُونُ مَضْمُوماً أَبداً) سواءٌ كان مبنيًّا لِلفاعل أو للمفعولِ، (نَحْوُ: «يُدَحْرِجُ» وَ«يُكْرِمُ» وَ«يُقَاتِلُ» وَ«يُفَرِّحُ».

وَعَلَامَةُ بِناءِ هَذِهِ الأَرْبَعَةِ) المذكورة (لِلْفاعِلِ كَوْنُ الحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ آخِرِهِ) أي: آخرِ كلِّ واحدٍ من

تصريف ملا علي

(فَالمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ مِنْهُ: مَا كَانَ حَرْفُ المُضَارَعَةِ مِنْهُ مَفْتُوحاً، إِلَّا مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ. فَإِنَّهُ مِنْهُ مَضْمُومٌ أَبَداً، نَحْوُ: «يُدَحْرِجُ»، وَ«يُكْرِمُ»، وَ«يُقَاتِلُ»، وَ«يُفَرِّحُ») لِلالتِباسِ في «يُكْرِمُ»، وحُمِلَ البَواقي عليه، ولم يُكْسَرْ؛ لأنَّ بعضَهُم يَكْسِرُونَ حرفَ المُضَارَعَةِ فيما ماضِيهِ مَكْسُورُ العَيْنِ، أو في أوَّلِه هَمْزَةٌ مَكْسُورةٌ؛ دَلالةً على كسرِهما، فلو كُسِرَ فيها لَالْتَبَسَ، ولَتُوُهِّمَ أنَّهُ أيضاً لِذلِكَ الدّلالةِ، ولَيْسَ في ماضِيها كَسْرٌ.

وَلَمَّا كان الزَّائِدُ الثَّاني في «أَسْطَاعَ» و«أَهْرَاقَ» خِلافَ قِياسٍ، وحَذْفُ همزةِ «خَصَّمَ» بِمُقْتَضى الإعْلالِ، كانا رُباعِيَّيْنِ، والأخيرُ خُماسِيًّا تقديراً.

(وَعَلَامَةُ بِنَاءِ هَذِهِ الأَرْبَعَةِ لِلْفَاعِلِ: كَوْنُ الحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ آخِرِهِ ....

---

(١) نحو: «دَحْرَجَ»، و«أكْرَمَ»، و«قَاتَلَ»، و«فَرَّحَ».

(٢) أمّا الفتحُ؛ فإنّه الأصل لخِفّته، وكَسْرُ غير الياء فيما ماضيه مكسور العين لغةُ غير الحجازيّين، وهم يكسرُونَ الياء إذا كان ما بعدها ياءً أخرى، ولا ينطبق التعريف على ذلك.

وأمّا الضمُّ فيما كان ماضيه على أربعة أحرف؛ فلأنه لو فُتح في «يُكرم» مثلاً، ويقال: «يَكرم» لم يُعلَم أنه مضارعُ المجرّد هو أم المزيدِ فيه، ثم حُمل عليه كل ما كان ماضيه على أربعةِ أحرف.

(٣) يعني: «يُدحرِجُ»، و«يُكرِمُ»، و«يُقاتِلُ»، و«يُفرِّحُ».

مَكْسُوراً أبَداً[١].

مِثَالُهُ مِنْ «يَفْعُلُ»: «يَنْصُرُ، يَنْصُرَانِ، يَنْصُرُونَ»، «تَنْصُرُ، تَنْصُرَانِ، يَنْصُرْنَ»، «تَنْصُرُ، تَنْصُرَانِ، تَنْصُرُونَ»، «تَنْصُرِينَ، تَنْصُرَانِ، تَنْصُرْنَ»، «أَنْصُرُ، نَنْصُرُ».

وَقِسْ عَلَى هَذَا: «يَضْرِبُ»، وَ«يَعْلَمُ»، وَ«يُدَحْرِجُ»، وَ«يُكْرِمُ»، وَ«يُقَاتِلُ»، وَ«يُفَرِّحُ»، وَ«يَتَكَسَّرُ»، وَ«يَتَبَاعَدُ»، وَ«يَنْقَطِعُ»، وَ«يَجْتَمِعُ»، وَ«يَحْمَرُّ»، وَ«يَحْمَارُّ»، وَ«يَسْتَخْرِجُ»، وَ«يَعْشَوْشِبُ»، وَ«يَقْعَنْسِسُ»، وَ«يَسْلَنْقِي»، وَ«يَجْلَوِّذُ»، وَ«يَتَدَحْرَجُ»، وَ«يَحْرَنْجِمُ»، وَ«يَقْشَعِرُّ».

الكيلاني

هذه الأربعة (مَكْسُوراً) أبداً، كما أنَّ علامةَ المبنيّ للمفعولِ منها كونُ الحرفِ الذي قبلَ آخِرِهِ مفتوحاً كما يجيء.

ولَمَّا كان للمضارع أربعة عشر مثالاً كما للماضي ـ على التفصيل المذكور هناك ـ أشار إليها بقوله: (مِثَالُهُ) أي: مثالُ المبني للفاعل (مِنْ «يَفْعُلُ») بضمِّ العين: («يَنْصُرُ») وهو فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ للفاعل، موضوعٌ للمفردِ المذكرِ الغائبِ، («يَنْصُرَانِ») لمثناه، («يَنْصُرُونَ») لجمعه، («تَنْصُرُ») للواحدةِ المؤنثةِ الغائبةِ، («تَنْصُرَانِ») لمثناها، («يَنْصُرْنَ») لجمعها، («تَنْصُرُ») للمفردِ المذكرِ المخاطَبِ، ويُفَرَّقُ بينه وبين الواحدةِ الغائبةِ في هذا اللفظ بحسَبِ القرائن، («تَنْصُرَانِ») لمثنّاه، («تَنْصُرُونَ») لجمعِه، («تَنْصُرِينَ») للواحدة المخاطبة، («تَنْصُرَانِ») لمثناها، وهذا اللفظُ مشترَكٌ بين تثنية المؤنثةِ الغائبةِ والمخاطَبةِ وتثنية المذكرِ المخاطَبِ كما سمعتَ، ويُفرَّقُ بينها بالقرائن المُخَصِّصَةِ كما مَرَّ غيرَ مرّة، («تَنْصُرْنَ») لجمعِها، («أَنْصُرُ») للمتكلم وحده، («نَنْصُرُ») للمتكلّم مع الغير، وقد يُستعمل للمتكلّم وحدَهُ في مَقام التفخيم والتعظيم نحو: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ﴾ [يوسف: ٣].

(وَقِسْ على هذَا) المذكورِ من تصريفِ «ينصُرُ» إلى أربعةَ عَشرَ مثالاً: («يَضْرِبُ».) يَضرِبانِ، يَضرِبُونَ» . . . إلى آخره، (وَ«يَعْلَمُ»، وَ«يُدَحْرِجُ»، وَ«يُكْرِمُ»، وَ«يُقاتِلُ»، وَ«يُفَرِّحُ»، وَ«يَتَكَسَّرُ»، وَ«يَتَبَاعَدُ»، وَ«يَنْقَطِعُ»، وَ«يَجْتَمِعُ»، وَ«يَحْمَرُّ»، وَ«يَحْمَارُّ»، وَ«يَسْتَخْرِجُ»، وَ«يَعْشَوْشِبُ»، وَ«يَقْعَنْسِسُ»، وَ«يَسْلَنْقِي»، وَ«يَجْلَوِّذُ»، وَ«يَتَدَحْرَجُ»، وَ«يَحْرَنْجِمُ»، وَ«يَقْشَعِرُّ») يعني: صَرِّفْ كلَّ واحدٍ من الأفعال المذكورة إلى أربعةَ عشرَ مثالاً، كما صَرَّفْتَ «يَنصُرُ» إليها.

تصريف ملا علي

مَكْسُوراً أَبَداً، نَحْوُ: «يَنْصُرُ، يَنْصُرَانِ، يَنْصُرُونَ»، «تَنْصُرُ، تَنْصُرَانِ، يَنْصُرْنَ»، «تَنْصُرُ، تَنْصُرَانِ، تَنْصُرُونَ»، «تَنْصُرِينَ، تَنْصُرَانِ، تَنْصُرْنَ»، «أَنْصُرُ، نَنْصُرُ»، وَقِسْ عَلَيْهِ البَوَاقِيَ).

(١) بخلاف المبنيّ للمفعول، فإنّه فيه يكون مفتوحاً أبداً، كما سيأتي.

وَالمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ مِنْهُ: مَا كَانَ حَرْفُ المُضَارَعَةِ مِنْهُ مَضْمُوماً، وَمَا قَبْلَ آخِرِهِ مِنْهُ مَفْتُوحاً(١)، نَحْوُ: «يُنْصَرُ»، وَ«يُدَحْرَجُ»، وَ«يُكْرَمُ»، وَ«يُقَاتَلُ»، وَ«يُفَرَّحُ»، وَ«يُسْتَخْرَجُ»(٢).

[دخول «ما» و«لا» النافيتَين على المضارع:]

وَاعْلَمْ: أَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَى الفِعْلِ المُضَارِعِ «مَا» وَ«لَا» النَّافِيَتَانِ، فَلَا تُغَيِّرَانِ صِيغَتَهُ، تَقُولُ: «لَا يَنْصُرُ، لَا يَنْصُرَانِ، لَا يَنْصُرُونَ» .... إِلَى آخِرِهِ، وَكَذَلِكَ: «مَا يَنْصُرُ، مَا يَنْصُرَانِ، مَا يَنْصُرُونَ» .... إِلَى آخِرِهِ.

الكيلاني

(وَالمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ مِنْهُ) أي: من المضارع: (ما) أي: الفعلُ المضارعُ الذي (كانَ حَرْفُ المُضَارَعَةِ مِنْهُ مَضْمُوماً، و) كان (مَا قَبْلَ آخِرِهِ مَفْتُوحاً)، مثالُ المبنيِّ لِلمفعول (نَحْوُ: «يُنْصَرُ»، يُنْصَرَان، يُنْصَرُون» ... إلى «أُنصَرُ»، «نُنْصَرُ» على قياسِ المبنيّ للفاعل، (وَ) كذا («يُدَحْرَجُ» وَ«يُكْرَمُ» وَ«يُقَاتَلُ» وَ«يُفَرَّحُ» وَ«يُسْتَخْرَجُ») وغيرها، ولا يخفى تصريفُها.



(وَاعْلَمْ أَنَّهُ يَدْخُلُ على) الفِعْلِ (المُضَارِعِ «ما» وَ«لَا» النَّافِيَتَانِ) لمعنى المضارع، (فَلَا يُغَيِّرَانِ صِيغَتَهُ) أي: هيئةَ المضارع، يعني: لا يَعملان في المضارع بحذفِ الحركاتِ والنوناتِ، (تَقُولُ: «لَا يَنْصُرُ، لَا يَنْصُرَانِ، لَا يَنْصُرُونَ» ... إِلَى آخِرِهِ، وَكَذَلِكَ: «مَا يَنْصُرُ، مَا يَنْصُرَانِ، مَا يَنْصُرُونَ» ... إِلَى آخِرِهِ).

تصريف ملا علي

(وَالمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ مِنْهُ: مَا كَانَ حَرْفُ المُضَارَعَةِ مِنْهُ مَضْمُوماً، وَمَا قَبْلَ آخِرِهِ مَفْتُوحاً أَبَداً، نَحْوُ: «يُنْصَرُ»، ... إلخ) ولا يُبْنَى من اللّازم إلّا بعدَ تَعْدِيَتِه.



(وَاعْلَمْ: أَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَى الفِعْلِ المُضَارِعِ «مَا» وَ«لَا» النَّافِيَتَانِ، وَلَا يُغَيِّرَانِ صِيغَتَهُ)، وجَزْمُ بعضِهم بـ«لا» في نحوِ: «جِئْتُكَ كَيْ لَا يَكُنْ لَكَ عَلَيَّ حُجَّةٌ» ممَّا يَصلُحُ فيه قَبْلَهُ «كَيْ»؛ لِشَبهِهِ بالشَّرطِ في وجودِ معنى السَّبَبِيَّةِ، (تَقُولُ: «لَا يَنْصُرُ، لَا يَنْصُرَانِ، لَا يَنْصُرُونَ» .... إلخ، وَ«مَا يَنْصُرُ، مَا يَنْصُرَانِ، مَا يَنْصُرُونَ» .... إلخ).

(١) فإن كان مفتوحاً في الأصل أُبقي عليه، نحو: «يشرَب»، وإلا فتح؛ ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو أثقل من الماضي.

(٢) وتصريفها على قياس المبنيّ للفاعل، وفي نحو: «يُفعَلُ»، و«يُفعالُ»، و«يُفعلَلُ» يُقدر الأصل: «يُفْعَلَلُ»، و«يُفعالَلُ»، و«يُفْعَلْلَلُ»، بفتح ما قبل الآخر، ولم يذكُر المصنِّفُ غيرَ المتعدّي؛ لأنه قلّما يُوجد منه.

[دخول الجازم على المضارع:]

وَيَدْخُلُ الجَازِمُ(١)؛ فَيَحْذِفُ حَرَكَةَ الوَاحِدِ، وَنُونَ(٢) التَّثْنِيَةِ، وَالجَمْعِ المُذَكَّرِ، وَالوَاحِدَةِ المُخَاطَبَةِ.

وَلَا يَحْذِفُ نُونَ جَمَاعَةِ المُؤَنَّثِ؛ ....

الكيلاني

(وَ) اعلمْ أيضاً أنه (يَدْخُلُ) على الفعل المضارع (الجازِمُ) وهو: «لَمْ» و«لَمَّا»، و«لا» في النهي، و«اللامُ» في أمر الغائب، و«إنْ» الشرطيةُ، والأسماءُ التي تضمَّنت معنى «إنْ» الشرطية، كما يُعْلَمُ تفصيلُها مِن كتب النحو إنْ شاء الله تعالى. ويسمَّى جازماً؛ لأنه يَقطَعُ ويَحذِفُ من أواخرِ المضارع الحركاتِ والحروفَ، مناسبةً لِلجَزمِ بمعنى القطع، (فَيَحْذِفُ) الجازمُ (حَرَكَةَ) فعلِ (الوَاحِدِ) وأراد بفعل الواحد الذي لم يتَّصِل بآخِره علامةُ التثنيةِ والجمعِ والواحدةِ المخاطَبةِ من الألف والواو والياء، فيتناول من أربعةَ عشرَ خمسةَ أمثلةٍ؛ أعني: المفردَ المذكَّرَ الغائبَ، نحو: «لم يَنصرْ»، والواحدةَ الغائبةَ، نحو: «لم تَنْصُرْ»، والمفردَ المذكرَ المخاطَبَ، نحو: «لم تَنصُرْ»، والمتكلمَ وحدَه، نحو: «لم أنصُرْ»، والمتكلمَ مع غيره، نحو: «لم نَنصُرْ»، (وَ) يحذِفُ الجازمُ أيضاً (نُونَ التَّثْنِيَةِ) مطلقاً، نحو: «لم يَنْصُرَا» و«لم تَنْصُرَا»، (وَ) يحذِفُ (نُونَ الجمعِ المذكَّرِ) غائباً كان أو مخاطباً، نحو: «لم يَنْصُرُوا» و«لم تَنْصُرُوا»، (وَ) يَحْذِفُ نونَ فِعل (الوَاحِدَةِ المُخَاطَبَةِ) نحو: «لم تَنْصُرِي».

(وَلا يَحْذِفُ) الجازمُ (نُوْنَ جَمَاعَةِ المُؤَنَّثِ) غائباً كان أو مخاطباً، نحو: «لم يَنْصُرْنَ» و«لم

تصريف ملا علي

(وَأَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْهِ الجَازِمُ، فَيَحْذِفُ حَرَكَةَ الوَاحِدِ وَنُونَ التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ المُذَكَّرِ وَالوَاحِدَةِ المُخَاطَبَةِ)؛ لِأَنَّهَا فِيهَا عَلَامَةُ الرَّفْعِ كالضَّمَّةِ فِي الوَاحِدِ، (لَا نُونَ جَمْعِ المُؤَنَّثِ؛ ....

(١) وهو «لم»، و«لَمَّا»، و«لا» النَّاهية، و«لام» الأمر، و«إنْ» الشرطية، والأسماء التي تضمَّنت مَعناها، والغرضُ في هذا الفن: بيانُ آخِر الفعل عند دخول الجازم عليه.

(٢) نحو: «لَمْ يَنْصُرَا»، و«لَمْ يَنْصروا»، و«لَمْ تَنْصُرِي»؛ لأن النون في هذه الأمثلة علامةُ الرفع، كالضمة في الواحد، فكما تُحذف الحركة كذا يُحذف النون.

وإنما جُعلتِ النون علامةً للإعراب كالحركة؛ لأنه لَمَّا وجب أن تكونَ هذه الأفعال مُعربةً، والإعراب إنما يكون في آخِر الكلمة، وكان أواخر هذه الأفعال ساكنةً، وهي الضمائر؛ لأنها اتَّصلت بالأفعال، وصارت كالجزء منها، ولم يُمكن إجراء الإعرابِ عليها، وجب زيادةُ حرف الإعراب، ولم يمكن زيادة حرف اللِّين، فزادوا النون؛ لمناسبتها إياها كما سبق.

فَإِنَّهُ ضَمِيرٌ كَالوَاوِ فِي الجَمْعِ المُذَكَّرِ، فَتَثْبُتُ عَلَى كُلِّ حَالٍ[1]، تَقُولُ: «لَمْ يَنْصُرْ، لَمْ يَنْصُرَا، لَمْ يَنْصُرُوا»، «لَمْ تَنْصُرْ، لَمْ تَنْصُرَا، لَمْ يَنْصُرْنَ»، «لَمْ تَنْصُرْ، لَمْ تَنْصُرَا، لَمْ تَنْصُرُوا»، «لَمْ تَنْصُرِي، لَمْ تَنْصُرَا، لَمْ تَنْصُرْنَ»، «لَمْ أَنْصُرْ»، «لَمْ نَنْصُرْ».

الكيلاني

تَنْصُرْنَ»؛ (لأَنَّهُ) أي: لأنَّ نونَ جماعةِ المؤنث (ضَمِيرٌ) وعلامةٌ للفاعل (كالوَاوِ) أي: كما أنَّ الواوَ ضمير للفاعل (فِي جَمْعِ المُذَكَّرِ)، وإلى ما ذكَرنا مفصّلاً أشار بقوله: (تَقُولُ فِي «يَنصرُ» بضمِّ الراء: («لَمْ يَنْصُرْ») بِسكونها، وفي «يَنصرانِ»: («لَمْ يَنْصُرَا») بحذف نون التثنية، وفي «يَنصرُون»: («لَمْ يَنْصُرُوا») بحذف نونِ جمع المذكر، وفي «تَنصُرُ»: («لَمْ تَنْصُرْ»)، وفي «تنصُرانِ»: («لَمْ تَنْصُرَا»)، وفي «يَنْصُرْنَ»: («لَمْ يَنْصُرْنَ») بثبوتِ نون جماعة المؤنث، وفي «تَنصرُ»: («لم تَنْصُرْ»)، وفي «تَنصُرانِ»: («لَمْ تَنْصُرَا»)، وفي «تَنصُرونَ»: («لَمْ تَنْصُرُوا»)، وفي «تَنصُرِينَ»: («لَمْ تَنْصُرِي») بحذف نونِ الواحدة المخاطَبَة، وفي «تَنصران»: («لَمْ تَنْصُرَا»)، وفي «تَنْصُرْنَ»: («لَمْ تَنْصُرْنَ»)، وفي «أَنصرُ»: («لَمْ أَنْصُرْ»)، وفي «نَنْصُرُ»: («لَمْ نَنْصُرْ»). ومعنى «لَمْ» نفيُ المضارع، وعلى هذا قياسُ سائرِ المجزوماتِ.



تصريف ملا علي

فَإِنَّهُ ضَمِيرٌ كَوَاوِ جَمْعِ المُذَكَّرِ، فَتَثْبُتُ أَبَداً، فَتَقُولُ: «لَمْ يَنْصُرْ، لَمْ يَنْصُرَا، لَمْ يَنْصُرُوا» .... إلخ) وجاءَ:

أَلَـمْ يَـأْتِـيـكَ [وَالأَنْـبَـاءُ تَـنْـمِـي ... بِـمَـا لَاقَـتْ لَـبُـونُ بَـنِـي زِيَـادِ؟[2]]

غيرَ مَجْزُومٍ، وَ:

[فَأَضْحَتْ مَغَانِيهَا قِفَاراً رُسُومُهَا] ... كَأَنْ لَمْ ـ سِوَى أَهْلٍ مِنَ الوَحْشِ ـ تُؤْهَلِ[3]

مَفْصُولاً بينهما لضَرُورةِ الشِّعْرِ، ويجوزُ حَذْفُ المجزُوم بعد «لَمْ» سَماعاً، وبعد «لَمَّا» قِيَاساً، نحو:

إِحْـفَـظْ وَدِيـعَـتَـكَ الَّـتِـي اسْـتُـوْدِعْـتَـهَـا ... يَـوْمَ الإِغَـارَةِ إِنْ وَصَـلْـتَ وَإِنْ لَـمِ[4]

(١) بخلاف النونات الأُخر، فإنها علامةٌ للإعراب، وهذه ضميرٌ لا علامةٌ للإعراب؛ لأنه إذا اتصلت بالفعل المضارع صار مبنيًّا؛ لأنه إنما أُعرب لمشابهته الاسم.

(٢) قاله قيس بن زهير. انظر: «الكتاب»: (٣/٣١٦).

(٣) قاله ذو الرُّمَّة. انظر: «ديوانه» ص٥٠٦.

(٤) قاله إبراهيم بن هرمة. انظر: «ديوانه» ص١٩١، وفيه: «الأَقارِب» بدل: «الإِغارة».

[دخول الناصب على المضارع:]

وَيَدْخُلُ النَّاصِبُ(١) فَيُبْدِلُ مِنَ الضَّمَّةِ فَتْحَةً، وَيُسْقِطُ النُّونَاتِ(٢) سِوَى نُونِ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ، فَتَقُولُ: «لَنْ يَنْصُرَ، لَنْ يَنْصُرَا، لَنْ يَنْصُرُوا» . . . إِلَى: «لَنْ أَنْصُرَ»، «لَنْ نَنْصُرَ».

الكيلاني

(وَ) اعلمْ أنَّهُ (يَدْخُلُ) عَلى الفعل المُضارعِ (النَّاصِبُ) وهو: «أنْ» و«لَنْ» و«إذَنْ» و«كيْ»، ولامُ «كي»، ولامُ الجحود، و«حتى»، والجوابُ بالفاءِ والواوِ و«أوْ»، (فَيُبْدِلُ مِنَ الضَّمَّةِ) أي: ضمةِ آخرِ المضارعِ (فَتْحَةً) أي: يجعل المضارعَ المرفوعَ بالضمة منصوباً بالفتحة، (وَيُسْقِطُ) الناصبُ كالجازمِ (النُّونَاتِ) أي: نونَ التثنيةِ والجمعِ والواحدةِ المخاطَبة، (سِوَى نُونِ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ) فإنَّ الناصبَ لا يُسقطها؛ لِما مَرَّ مِن أنه ضميرُ الفاعل، (تَقُولُ) في «يَنصُرُ» بضم الراء: («لَنْ يَنْصُرَ») بفتحِها، وفي «يَنصُران»: («لَنْ يَنْصُرَا») بحذف نون التثنية، وفي «يَنصُرُون»: («لَنْ يَنْصُرُوا») بحذف نونِ جمع المذكر، وفي «تَنصُرُ»: («لَنْ تَنْصُرَ»)، وفي «تَنصُران»: («لَنْ تَنْصُرَا»)، وفي «يَنْصُرْنَ»: («لَنْ يَنْصُرْنَ») بثبوتِ نون جمع المؤنث، وفي «تَنصُرُ»: («لَنْ تَنْصُرَ»)، وفي «تَنصُرانِ»: («لَنْ تَنْصُرَا»)، وفي «تنصُرُون»: («لَنْ تَنْصُرُوا»)، وفي «تنصُرين»: («لَنْ تَنْصُرِي») بحذف نونِ الواحدة المخاطَبة، وفي «تنصُرانِ»: («لَنْ تَنْصُرَا»)، وفي «تَنْصُرْنَ»: («لَنْ تَنْصُرْنَ»)، وفي «أنصرُ»: («لَنْ أَنْصُرَ») وفي «نَنْصرُ»: («لَنْ نَنْصُرَ»)، وهكذا قياسُ النواصب. ومعنى «لنْ» نفيُ المضارع، مع التأكيد والمبالغة.



تصريف ملا علي

أي: وإنْ لم تَصِل، و: «نَدِمَ زَيْدٌ وَلَمَّا» أي: ولَمَّا يَنْفَعْهُ النَّدمُ.

(وَ) أَنَّهُ (يَدْخُلُ عَلَيْهِ النَّاصِبُ، فَيُبْدِلُ مِنَ الضَّمَّةِ فَتْحَةً، وَيُسْقِطُ النُّونَاتِ سِوَى نُونِ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ)، حَمْلاً على الجَازمِ في الأخِيرِ، (تَقولُ: «لَنْ يَنْصُرَ، لَنْ يَنْصُرَا، لَنْ يَنْصُرُوا» . . . إِلَخ).

(١) وهو: «أنْ» و«لن» و«كي» و«إذن»، والأصل: «أنْ»، والبواقي فرعٌ عليه، وإنما عمل النصب؛ لكونه مشابهاً لـ«أنَّ»، وهي تنصب الأسماء، وهذه تنصب الأفعال.

(٢) وإنما أسقط النَّاصِبُ هذه النُّونات؛ حملاً له على الجازم؛ لأن الجزم في الأفعال بمنزلة الجرّ في الأسماء، فكما حُمِلَ النصبُ على الجرّ في الأسماء في التَّثنية والجمع، فكذا هنا حُمل النصب على الجزم، وحذفت النونات المحذوفة حالَ الجزم.

[دخول لام الأمر على المضارع:]

وَمِنَ الجَوَازِمِ: لَامُ الأَمْرِ، فَتَقُولُ فِي أَمْرِ الغَائِبِ: «لِيَنْصُرْ، لِيَنْصُرَا، لِيَنْصُرُوا»، «لِتَنْصُرْ، لِتَنْصُرَا، لِيَنْصُرْنَ».

وَقِسْ عَلَى هَذَا: «لِيَضْرِبْ»، وَ«لِيَعْلَمْ»، وَ«لِيَدْخُلْ»، وَ«لِيُدَحْرِجْ»، وَغَيْرَهَا.

[دخول «لا» الناهية على المضارع:]

وَمِنْهَا «لَا» النَّاهِيَةُ، فَتَقُولُ فِي نَهْيِ ....

الكيلاني

(وَمِنَ الجَوَازِمِ) لِلمضارع (لامُ الأَمْرِ)، وعَمَلُهُ فيه على ما تقدَّم في «لم» الجازمة من غير تفرقةٍ، ومعناه: طلبُ الفعل؛ (فَتَقُولُ فِي أَمْرِ الغائِبِ) مذكَّراً كان أو مؤنثاً مبنيًّا للفاعل: («لِيَنْصُرْ، لِيَنْصُرَا، لِيَنْصُرُوا»، «لِتَنْصُرْ، لِتَنْصُرَا، لِيَنْصُرْنَ»)، «لِأَنْصُرْ»، «لِنَنْصُرْ».

أو مبنيًّا للمفعول: «لِيُنْصَرْ، لِيُنْصَرَا، لِيُنْصَرُوا»، «لِتُنْصَرْ، لِتُنْصَرَا، لِيُنْصَرْنَ»، «لِأُنْصَرْ»، «لِنُنْصَرْ».

وتقول في المخاطَب حالةَ كونه مبنيًّا لِلمفعول خاصةً: «لِتُنْصَرْ، لِتُنْصَرَا، لِتُنْصَرُوا»، «لِتُنْصَرِي، لِتُنْصَرَا، لِتُنْصَرْنَ».

(وَقِسْ عَلَى هَذَا) المذكورِ من تصريف «لِيَنْصُرْ...» إلى آخِرِ الأمثلة على ما تقدم: («لِيَضْرِبْ»، وَ«لِيَعْلَمْ»، وَ«لِيَدْخُلْ»، وَ«لِيُدَحْرِجْ») وغيرها من نحو: «لِيُكْرِمْ»، و«لِيُفَرِّحْ»، و«لِيُقَاتِلْ»، و«لِيَتَكَسَّرْ»، و«لِيَتَبَاعَدْ» ... إلى آخِرِ الأبواب.

(وَمِنْها) أي: من الجوازم لِلمضارع («لا» النَّاهِيَةُ) أي: لفظُ «لا» الموصوفةِ بأنها النَّاهِيَةُ مجازاً؛ إذ الناهِي حقيقةً هو المتكلم بِواسطتها. ومعناها: طلبُ الكَفِّ عن الفعل، (تَقُولُ فِي نَهْيِ

تصريف ملا علي

(وَمِنَ الجَوَازِمِ: لَامُ الأَمْرِ)، وهي مَكْسُورةٌ، وإن كان الفتحُ فيما على حرفٍ واحدٍ أصلاً؛ لِتناسِبَ عَمَلَ الجزمِ الَّذي بمنزلةِ الكسرةِ، وتُسَكَّنُ مَعَ الواوِ والفاءِ وثُمَّ؛ تَشْبِيهاً بعينِ «كَتِفٍ»، (فتقولُ فِي أَمْرِ غَيْرِ المُخَاطَبِ: «لِيَنْصُرْ، لِيَنْصُرَا، لِيَنْصُرُوا»، «لِتَنْصُرْ، لِتَنْصُرَا، لِيَنْصُرْنَ»، «لِأَنْصُرْ»، «لِنَنْصُرْ») وقِرَاءَةُ: «فَلْتَفْرَحُوا» [يونس: ٥٨] بالتَّاء شاذَّةٌ، وفي المَبْنِيِّ للمَفْعُولِ يَعُمُّ الغائِبَ والمُخَاطَبَ، ويَجُوزُ دُخولُ اللَّامِ على المُخَاطَبِ المَعْلُومِ إذا كانُوا حَاضِراً وغَائِباً؛ لِيُفِيدَ اللَّامُ الغَيْبَةَ، والتَّاءُ الخِطَابَ، والأكْثَرُ تَغْلِيبُ الحَاضِرِ.

(وَمِنْهَا «لَا» النَّاهِيَةُ)، تَدْخُلُ على الغَائِبِ والمُخَاطَبِ فِيهِمَا، ....

الغَائِبِ: «لَا يَنْصُرْ، لَا يَنْصُرَا، لَا يَنْصُرُوا»، «لَا تَنْصُرْ، لَا تَنْصُرَا، لَا يَنْصُرْنَ»، وَفِي نَهْيِ الحَاضِرِ: «لَا تَنْصُرْ، لَا تَنْصُرَا، لَا تَنْصُرُوا»، «لَا تَنْصُرِي، لَا تَنْصُرَا، لَا تَنْصُرْنَ».

وَكَذَا قِيَاسُ سَائِرِ الأَمْثِلَةِ.



فعل الأمر

وَأَمَّا الأَمْرُ بِالصِّيغَةِ، وَهُوَ أَمْرُ الحَاضِرِ، فَهُوَ جَارٍ عَلَى لَفْظِ المُضَارِعِ المَجْزُومِ.

(١) فَإِنْ ....

الكيلاني

الغَائِبِ) مذكّراً كان أو مؤنثاً، معلُوماً كان أو مجهولاً: («لَا يَنْصُرْ، لَا يَنْصُرَا، لَا يَنْصُرُوا»، «لَا تَنْصُرْ، لَا تَنْصُرَا، لَا يَنْصُرْنَ»، و) تقول (فِي نَهْيِ الحَاضِرِ) أي: المخاطَب كذلك: («لَا تَنْصُرْ، لَا تَنْصُرَا، لَا تَنْصُرُوا»، «لَا تَنْصُرِي، لَا تَنْصُرَا، لَا تَنْصُرْنَ») وتقول في المتكلّم قليلاً: «لا أَنْصُرْ»، «لا نَنْصُرْ»، (وَكَذَا قِيَاسُ سائِرِ الأَمْثِلَةِ) مِن نحو: «لا يَضْرِبْ»، و«لا يَعْلَمْ»، و«لا يُدَحْرِجْ» ... إلى آخِره.



(وَأَمَّا الأَمْرُ بِالصِّيغَةِ) سُمِّيَ به لأنَّ حُصولَهُ بالصيغَةِ المخصوصةِ مِن غير افتقارٍ إلى زيادةِ اللام ـ مثلاً ـ كما احتيج إليها في أمر الغائب على ما مرَّ، (وَهُوَ أَمْرُ الحَاضِرِ) أي: المخاطب، (فَهُوَ) أي: الأمرُ بِالصيغة (جارٍ عَلى لَفْظِ المُضَارِعِ المَجْزُومِ) أي: لفظُ الأمرِ بالصيغة مثلُ لفظِ المضارع المجزوم في حذفِ الحركات والنوناتِ التي تُحذفُ في المضارع المجزوم، ولا مخالفةَ بينَهما إلا بحذفِ حرفِ المضارعة، وإن لم يكن الأمر بالصيغة مجزوماً. ثم أشارَ إلى كيفيةِ بناء أمر المخاطب من المضارع المخاطب بأنَّ ما بعد حرفِ المضارعة إما متحرّكٌ أو ساكنٌ؛ (فإنْ

تصريف ملا علي

(مِثْلُ: «لَا يَنْصُرْ»، ... إلخ).



(وَأَمَّا الأَمْرُ بِالصِّيغَةِ، وَهُوَ أَمْرُ المُخَاطَبِ، فَهُوَ جَارٍ عَلَى لَفْظِ المُضَارِعِ المَجْزُومِ) في حَذْفِ الحَرَكَاتِ والنُّونَاتِ.

(فَإِنْ ....

كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ مُتَحَرِّكاً؛ فَتُسْقِطُ مِنْهُ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ، وَتَأْتِي بِصُورَةِ الْبَاقِي مَجْزُوماً، فَتَقُولُ فِي الأَمْرِ مِنْ «تُدَحْرِجُ»: «دَحْرِجْ، دَحْرِجَا، دَحْرِجُوا»، «دَحْرِجِي، دَحْرِجَا، دَحْرِجْنَ».

وَهَكَذَا تَقُولُ فِي «فَرِّحْ»، وَ«قَاتِلْ»، وَ«تَكَسَّرْ»، وَ«تَبَاعَدْ»، وَ«تَدَحْرَجْ».

(٢) وَإِنْ كَانَ سَاكِناً؛ فَتَحْذِفُ مِنْهُ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ، وَتَأْتِي بِصُورَةِ الْبَاقِي مَجْزُوماً مَزِيداً فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةٌ ....

الكيلاني

كانَ ما بَعْدَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ مُتَحَرِّكاً) كـ«تُدَحْرِجُ» مثلاً (فَتُسْقِطُ) أنتَ (مِنْهُ) أي: من المضارعِ (حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ، وَتَأْتِي بِصُورَةِ الْبَاقِي) بعد حرفِ المضارعة (مَجْزُوماً) أي: مثلَ صورةِ مجزومٍ؛ بِأنْ تحذفَ منه الحركات والنونات كما مر، (فَتَقُولُ فِي الأَمْرِ) أي: أمرِ المخاطبِ إذا بنيتَهُ (مِنْ «تُدَحْرِجُ»: «دَحْرِجْ») بحذف التاءِ وسكونِ الجيمِ، ومِن «تدحرِجان»: («دَحْرِجَا») بحذف نونِ التثنية، ومن «تُدحرِجُون»: («دَحْرِجُوا») بحذف نونِ جمع المذكر، ومن «تُدحرِجينَ»: («دَحْرِجِي») بحذف نون الواحدة المخاطبة، ومن «تُدحرِجَانِ»: («دَحْرِجَا») بحذف النون، ومن «تُدَحْرِجْنَ»: («دَحْرِجْنَ») بثبوت نونِ جمع المؤنث. ولا يُبنى أمرُ المخاطب إلا من المضارعِ المخاطَب.

(وَهَكَذَا) قياسُ كل ما كان ما بعد حرف المضارعةِ متحركاً؛ (تَقُولُ) في الأمرِ من «تُفَرِّحُ»: («فَرِّحْ»)... إلى آخره، ومِن «تُقاتِلُ»: («قَاتِلْ»)، ومِن «تتكسَّرُ»: («تَكَسَّرْ»)، ومِن «تَتباعَدُ»: («تَبَاعَدْ»)، ومن «تتدحرجُ»: («تَدَحْرَجْ»)... إلى آخِرِ الأمثلة، ولا يخفى أصلُها وتصريفها مما سبق.

(وَإِنْ كَانَ) ما بعد حرف المضارعة (ساكِناً) كما في «تَنْصُرُ» مثلاً، (فَتَحْذِفُ) أنتَ (مِنْهُ) أي: من المضارع (حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ، وَتَأْتِي بِصُورَةِ الباقِي مَجْزُوماً) كما تقدَّم بيانُه في القسم الأول، حالَ كون الباقي (مَزِيداً في أَوَّلِهِ) أي: أولِ الباقي (هَمْزَةٌ ....

تصريف ملا علي

كان ما بَعْدَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ مُتَحَرِّكاً؛ فَتُسْقِطُ مِنْهُ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ، وَتَأْتِي بِصُورَةِ الْبَاقِي مِثْلَ الْمَجْزُومِ، مِثالُهُ مِنْ «تُدَحْرِجُ»: «دَحْرِجْ، دَحْرِجَا، دَحْرِجُوا»، «دَحْرِجِي، دَحْرِجَا، دَحْرِجْنَ». وهكذا تقول في «فَرِّحْ»، وَ«قَاتِلْ»، و«تَكَسَّرْ»، وَ«تَبَاعَدْ»، وَ«تَدَحْرَجْ».

(وإنْ كانَ ما بعْدَ حرفِ الْمُضارَعَةِ ساكِناً؛ فَتَحْذِفُ مِنْهُ حَرْفَ الْمُضارَعَةِ، وَتَأْتِي بِصُورَةِ الباقي مجْزُوماً، مزِيداً في أوَّلِه هَمْزَةٌ ....

وَصْلٍ[1] مَكْسُورَةً، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَيْنُ الْمُضَارِعِ مِنْهُ مَضْمُوماً، فَتَضُمُّهَا، فَتَقُولُ: «اُنْصُرْ، اُنْصُرَا، اُنْصُرُوا»، «اُنْصُرِي، اُنْصُرَا، اُنْصُرْنَ».

وَكَذَا: «اِضْرِبْ»، وَ«اِعْلَمْ»، وَ«اِنْقَطِعْ»، وَ«اِجْتَمِعْ»، وَ«اِسْتَخْرِجْ».

الكيلاني

وَصْلٍ) للابتداءِ بها، حَالَ كونِ تلكَ الهمزة (مَكْسُورَةً) أي: مُتَّصفةً بأنها مكسورةٌ في جميع الأحوالِ، (إِلَّا) في حال (أَنْ يَكُونَ عَيْنُ) فِعْلِ (الْمُضَارِعِ مِنْهُ) أي: مِن الباقي (مَضْمُوماً فَتَضُمُّها) أي: فحينئذٍ تَضُمُّ تلك الهمزة تبعاً لِعين الفعل، (تَقُولُ) في الأمر مِن «تَنصُرُ»: («انْصُرْ، انْصُرَا، انْصُرُوا»، «انْصُرِي، انْصُرَا، انْصُرْنَ»، وَكَذَا «اضْرِبْ» وَ«اعْلَمْ» وَ«انْقَطِعْ» وَ«اجْتَمِعْ» وَ«اسْتَخْرِجْ») وغيرُها مما يكون ما بعدَ حرفِ المضارعة منه ساكناً، ولا يخفَى تصريفها وأصلُها كما تقدَّم من البيان.

ثم وَرَدَ سؤالٌ: بأنَّ ما قُلتُم من أنَّه إذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً، ولم يَكن عينُ فِعْلِ المضارع مضموماً، فَبَعْدَ حذفِ حرفِ المضارعةِ تُزادُ همزةُ وصلٍ مكسورةٌ، مَنقوضٌ بنحو: «أكرِمْ»؛ فإنه أمرٌ من «تُكرِمُ» مَعَ أَنَّ همزتَهُ مفتوحةٌ لا مكسورةٌ، أجاب عنه بقوله:

تصريف ملا علي

وَصْلٍ مَكْسُورَةً)، ابتداءً عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، وبَعْدَ زِيَادَتِها سَاكِنَةً عِنْدَ الجُمْهُورِ، وخُصَّتْ؛ لأنَّ الابْتِدَاءَ بالأقوى أوْلى، ولأنَّ الكسرَ أعْدلُ الحَرَكاتِ، أوْ لأنَّ الأصلَ في تَحْرِيكِ السَّاكِنِ الكَسرُ، (وَمَضْمُومَةً إِنْ كَانَ عَيْنُ الْمُضَارِعِ مَضْمُوماً)، لِمُنَاسَبةِ حركةِ العَيْنِ، وثِقَلِ النَّقْلِ مِنَ الكَسْرَةِ إلى الضَّمَّةِ، والسَّاكِنُ حَاجِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ، واللَّبْسِ بِمُضَارِعِ المُتَكلِّمِ لو فُتِحَتْ، (مِثَالُهُ: «اُنْصُرْ، اُنْصُرَا، اُنْصُرُوا»، «اُنْصُرِي، اُنْصُرَا، اُنْصُرْنَ»، وَكَذَا البَوَاقِي).

---

(١) أما زيادتها: فلدفع الابتداء بالساكن، وأما تخصيصها بالزيادة دون غيرها من الحروف فلأنها أقوى الحروف، والابتداءُ بالأقوى أولى، وأما كسرها فلأنها زِيدت ساكنةً عند الجمهور لِمَا فيه من تقليل الزيادة، ثم لَمَّا احْتِيجَ إلى تحريكها حُرِّكت بالكسر، كما هو الأصل في تحرُّك الساكن.

وظاهرُ مذهب سيبويه: أنها زيدت متحركة بالكسرة التي هي أعدلُ الحركات؛ لأنا نحتاج إلى متحرِّكٍ؛ لسكون أول الكلمة، فزيادتُها ساكنة ليست بوجهٍ.

وسمِّيت همزة وصلٍ؛ لأنها يُتَوَصَّلُ بها إلى النطق بالساكن، وسمَّاها الخليلُ: «سُلَّمَ اللِّسانِ» لذلك.

فتكون مكسورةً في جميع الأحوال إلا في حالِ كون عينِ المضارع من الباقي أو مِن المضارع مضموماً؛ فتُضم تلك الهمزة لمناسبة حركة العين، ولأنها لو كُسرت لَثَقُلَ الخروج من الكسر إلى الضم، ولو فُتحت لالتبس بالمضارع إذا كان للمتكلم.

وَفَتَحُوا هَمْزَةَ «أَكْرِمْ» بِنَاءً عَلَى الأَصْلِ المَرْفُوضِ، فَإِنَّ أَصْلَ «تُكْرِمُ»: تُؤَكْرِمُ.

حكم اجتماع تاءين في أول المضارع

وَاعْلَمْ: أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ تَاءَانِ فِي أَوَّلِ مُضَارِعِ «تَفَعَّلَ»، وَ«تَفَاعَلَ»، وَ«تَفَعْلَلَ» فَيَجُوزُ إِثْبَاتُهُمَا، نَحْوُ: «تَتَجَنَّبُ»، وَ«تَتَقَاتَلُ»، وَ«تَتَدَحْرَجُ»، وَيَجُوزُ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا[1]، ....

الكيلاني

(وَفَتَحُوا هَمْزَةَ «أَكْرِمْ» بِنَاءً عَلَى الأَصْلِ المَرْفُوضِ) أي: المتروكِ؛ (فَإِنَّ أَصْلَ «تُكْرِمُ»: تُؤَكْرِمُ) فحُذفت الهمزة من مُضارع «أَكْرَمَ»، أمّا مِنَ المتكلم وَحْدَهُ فلاجتماع الهمزتَين، وأمّا مِنْ غَيْرِهِ، فَلِلحملِ عليهِ طَرْداً للباب، فإذا أُرِيدَ أَنْ يُبْنَى الأمرُ مِنْ «تُكْرِمُ» مثلاً، فَبَعْدَ حَذْفِ حرفِ المضارعة تعودُ الهمزة المحذوفة لانتفاء عِلة الحذف حينئذٍ، بل نقول: لا نُسَلِّمُ أنَّ «أَكْرِمْ» أمرٌ من «تُكْرِمُ»، بل هو من «تُؤَكْرِمُ» اعتباراً للأصل، فما بعدَ حرفِ المضارعة هنا على الوجهَينِ متحركٌ، فيكونُ هو مِن قَبيل القسم الأول، وليست همزةُ «أَكْرِمْ» همزةَ وصلٍ، بل همزةُ قطعٍ؛ إذْ هي همزةٌ زِيدت في أول الماضي، يَعني: فلا يَرِدُ السؤال.

(وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ تَاءانِ في أَوَّلِ مُضارعِ «تَفَعَّلَ» وَ«تَفاعَلَ» وَ«تَفَعْلَلَ») أُولاهما حرفُ المضارعة، والأخرى التاءُ المزيدة في أول الماضي، وذلك في أولِ أمثلة المخاطَبِ مطلقاً، وفي الغائبة مفردةً ومُثنّاةً، (فَيَجُوزُ إِثْباتُهُما) أي: إثباتُ التاءين معاً، (نحو: «تَتَجَنَّبُ»، وَ«تَتَقَاتَلُ»، وَ«تَتَدَحْرَجُ»، وَيَجُوزُ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا) أي: إحدى التاءَين، إمّا الأُولى وإمّا الثانية،

تصريف ملا علي

(وَفَتَحُوا هَمْزَةَ «أَكْرِم» بِنَاءً عَلَى الأَصْلِ المَرْفُوضِ، فَإِنَّ أَصْلَ «تُكْرِمُ»: تُؤَكْرِمُ)، وبُنِيَ الأمرُ مِنْ ذَلِكَ الأصلِ بِحَذْفِ حَرْفِ المُضارَعَةِ وَإِسْقاطِ الحَرَكَةِ وَإِعادَةِ الهَمْزَةِ؛ لِزَوالِ عِلَّةِ الحَذْفِ.



(وَاعْلَمْ: أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ تَاءَانِ فِي أَوَّلِ مُضَارِعِ «تَفَعَّلَ»، وَ«تَفَاعَلَ»، وَ«تَفَعْلَلَ») كالمُخَاطَبِ مُطلقاً والغَائِبَةِ والغَائِبَتَيْنِ (فَيَجُوزُ إِثْبَاتُهُمَا، نَحْوُ: «تَتَجَنَّبُ»، وَ«تَتَقَاتَلُ»، وَ«تَتَدَحْرَجُ»، وَحَذْفُ إِحْدَاهُمَا)، للتَّخفِيفِ، والمَحذُوفُ الأُولى على الأصحِّ، وقيل: الثَّانيةُ، ولا يُحذَفُ مِنَ المَجهُولِ؛ لِلُزُومِ اللَّبْسِ بِمَعْلُومِهِ المحذُوفِ منه لَوْ حُذِفَتِ الأُولى، وبِمَجْهُولِ ما هُوَ لِمُطاوَعَتِهِ لو حُذِفَتِ الثَّانيةُ.

(١) أي: إحدى التاءين تخفيفاً؛ لأنه لَمّا اجتمع مِثلان، ولم يُمكن الإدغام -لِرفضهم الابتداء بالسّاكن- حذفُوا إحدى التاءين ليحصلَ التخفيف، كما تقول: «أنت تَجَنَّبُ» و«تَقَاتَلُ» و«تَدَحْرَجُ».

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾[1] [عبس: ٦]، وَ: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾[2] [الليل: ١٤]، وَ: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[3] [القدر: ٤].

قلب تاء «افْتَعَل» طاءً

وَاعْلَمْ: أَنَّهُ مَتَى كَانَ فَاءُ «افْتَعَلَ» صَاداً أَوْ ضَاداً، أَوْ طَاءً أَوْ ظَاءً، قُلِبَتْ تَاؤُهُ طَاءً[4]،

الكيلاني

على اختلافٍ فيه إذا كان مبنيًّا للفاعل، نحو: «تَجنَّبُ» و«تَقاتَلُ» و«تَدَحْرَجُ»، بحذفِ إحدى التاءَين، (وَ) وَرَدَ (فِي التَّنْزِيلِ) أيضاً بحذف إحدى التاءين كقولِهِ تعالى: (﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ۝٦﴾)، أصلُه: تَتَصَدَّى، بمعنى: تَتَعَرَّضُ، وليس ماضياً وإلا لَقال: «فأنت له تَصَدَّيْتَ»، (و) قولِهِ تعالى: (﴿نَارًا تَلَظَّىٰ ۝١٤﴾)، أصله: تَتَلَظَّى، بمعنى: تَتَلَهَّبُ، ولو كان ماضياً لقال: «ناراً تَلَظَّتْ»، كما لا يَخفى.



(وَاعْلَم أَنَّهُ مَتَى كانَ فَاءُ «افْتَعَلَ») أي: فاء باب الافْتِعَالِ (صَاداً) مهملةً، (أَوْ ضاداً) معجمةً، (أَوْ طاءً) مهملةً، (أَوْ ظاءً) معجمةً، (قُلِبَتْ تاؤُهُ) التي زِيدَتْ فيه بعد فاء الفِعْلِ (طَاءً) مهملة

تصريف ملا علي

(وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾، وَ: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾، وَ: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾)، ولو كَانَتْ مَاضِياتٍ لَقِيلَ: «تَصَدَّيْتَ» و«تَلَظَّتْ»، و«تَنَزَّلَتْ» أو «تَنَزَّلَ» بفتح اللَّامِ.



(وَاعْلَمْ: أَنَّهُ مَتَى كَانَ فَاءُ «اِفْتَعَلَ» صَاداً أَوْ ضَاداً، أَوْ طَاءً أَوْ ظَاءً؛ قُلِبَتْ تَاؤُهُ طَاءً)، لِتَعَسُّرِ

---

(١) الأصل: «تتصدى»، أي: تتعرَّض، ولو كان فعلاً ماضياً لوجب أن يقال: تصدَّيْتَ؛ لأنه خطاب.

(٢) الأصل: «تتلظَّى»، أي: تتلهَّب؛ إذ لو كان ماضياً لوجبَ أن يقال: تَلَظَّتْ.

(٣) الأصل: «تتنزَّل».

واختُلف في المحذوف: فذهب البصريون إلى أنها الثانية؛ لأن الأولى حرف المضارَعة، وحذفها مُخِلٌّ، وقيل: الأولى؛ لأن الثانية لِلمطاوعة من نفس الكلمة، فحذفها مُخِلٌّ، والوجه هو الأول؛ لأن رِعاية كونه مضارعاً أَوْلى، ولأن الثقل إنما يَحصل عند الثانية.

(٤) وذلك لتعسُّر النُّطقِ بالتاء بعد هذه الحروف، واختير الطاء لقربها من التاء مخرجاً، والحاصلُ عندنا يَرجع إلى السماع، وعند العرب يرجعُ إلى التخفيف.

فَتَقُولُ فِي «افْتَعَلَ» مِنَ «الصُّلْحِ»: إِصْطَلَحَ[1]، وَمِنَ «الضَّرْبِ»: إِضْطَرَبَ[2]، وَمِنَ «الطَّرْدِ»: إِطَّرَدَ[3]، وَمِنَ «الظُّلْمِ»: إِظْطَلَمَ[4].

الكيلاني

وجوباً، (فَتَقُولُ في «افْتَعَلَ») إذا بنيتَه (مِنَ «الصُّلْحِ»: اضْطَلَحَ) أصله: اصْتَلَحَ، قُلِبَت تاؤه طاءً، فصار «اصطَلَحَ»، وهي لغةٌ مشهورة؛ وقد يَجوز فيه: «اصَّلَحَ» بقلبِ الطاء صاداً، وإدغامِ الصاد في الصاد، ولا يَجوز «اطَّلَح» بقلب الصاد طاءً وإدغام الطاءِ في الطاء، (وَ) تقول في «افْتَعَل» إذا بنيتَه (مِنَ «الضَّرْبِ»: إِضْطَرَبَ) أصله: اضْتَرَبَ، قُلِبَت تاؤه طاءً، فصار «اضطرَب»، وهي لغة مشهورة؛ وقد جاز فيه «اضَّرَبَ» بقلبِ الطاء ثانياً ضاداً، وإدغامِ الضاد في الضاد، و«اطَّرِبَ» بقلب الضادِ طاءً وإدغام الطاء في الطاء، (وَ) تقول في «افْتَعَل» إذا بنيتَه (مِنَ «الطَّرْدِ»: اطَّرَدَ) أصلُه: اطْتَرَدَ، قُلِبَت تاؤُهُ طاءً، وأُدْغِمَت الطاءُ في الطاء وجوباً لاجتماع المثلَين، (وَ) تقول في «افْتَعَلَ» إذا بَنَيْتَهُ (مِنَ «الظُّلْمِ»: اظْطَلَمَ) أصله: اظْتَلَمَ، قُلِبَتْ تاؤُهُ طاءً، فصار: «اظْطَلَمَ»، ويجوز فيه: «اظَّلَمَ» بقلب الطاء المهملة ثانياً ظاءً معجمةً، وإدغام الظاء في الظاء معجمَتَين، و«اطَّلَمَ» بقلب الظاءِ المعجمة طاءً مهملةً، وإدغامِ الطاء في الطاء مهملتَين، ....

تصريف ملا علي

الْتُّقِ بالتَّاءِ بعدَها؛ لإِطْبَاقِهَا وانْخِفَاضِ التَّاءِ، مِثْلُ: («اِصْطَلَحَ» مِنَ: الصُّلْحِ)، ولا تُقْلَبُ الصَّادُ طَاءً، فتُدْغَمُ؛ لأنَّ حرُوفَ الصَّفِيرِ لا تُدْغَمُ في غَيْرِهَا، (وَ) مِثْلُ: («اِضْطَرَبَ» مِنَ: الضَّرْبِ)، ولا تُدْغَمُ الضَّادُ أيضاً في الطَّاءِ؛ لأنَّ حرُوفَ «ضَوِيَ مِشْفَر» لا يُدْغَمُ بَعْضُها في بَعْضٍ، فَفِي غَيْرِها بالأَوْلى، وجَاءَ العَكْسُ فِيهِما على خِلافِ القِيَاسِ، (وَ) مِثْلُ: («اِطَّرَدَ» مِنَ: الطَّرْدِ)، وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الإِدْغَامُ، (وَ) مِثْلُ: («اِظْطَلَمَ»: مِنَ الظُّلْمِ) على الأصلِ، ويجُوزُ «اِطَّلَمَ» على القِيَاسِ، و«اِظَّلَمَ» على خِلافِهِ. ....

(١) الأصل: «اصتلح».

(٢) الأصل: «اضترب»، والاضطرابُ: الحركة، والمَوْج.

(٣) الأصل: «اطترد».

(٤) الأصل: «اظتلم».

اعلم: أن الوجه في نحو: «اصطلح» و«اضطرب» عدمُ الإدغام؛ لأن حروف الصَّفير وهي: الزاي المعجمة، والسين والصاد المهملتان لا تدغم في غيرها، وحروف: «ضَوِيَ مِشفر» بالضَّاد والشين المعجمتين، والراء المهملة، لا تُدغم فيما يقاربها، وقليلاً ما جاء «اصَّلح»، و«اضَّرب»، بقلب الثاني إلى الأول، ثم الإدغام، وهذا عكسُ قياس الإدغام، فعلُوه رعايةً لصفير الصاد، واستطالةِ الضاد، وضعف «اطَّجع» في «اضطجع»، أي: نام على الجنب.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّىٰ﴾[(١)] [عبس: ٦]، وَ: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾[(٢)] [الليل: ١٤]، وَ: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[(٣)] [القدر: ٤].

قلب تاء «افْتَعَل» طاءً

وَاعْلَمْ: أَنَّهُ مَتَى كَانَ فَاءُ «افْتَعَلَ» صَاداً أَوْ ضَاداً، أَوْ طَاءً أَوْ ظَاءً، قُلِبَتْ تَاؤُهُ طَاءً[(٤)]،

الكيلاني

على اختلافٍ فيه إذا كان مبنيًّا للفاعل، نحو: «تَجنَّبُ» و«تَقاتَلُ» و«تَدَحْرَجُ»، بحذفِ إحدى التاءَين، (وَ) وَرَدَ (فِي التَّنْزِيلِ) أيضاً بحذف إحدى التاءين كقولِهِ تعالى: (﴿فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّىٰ ۝٦﴾)، أصلُه: تَتَصَدَّى، بمعنى: تَتَعَرَّضُ، وليس ماضياً وإلا لَقال: «فأنت له تَصَدَّيْتَ»، (و) قولِهِ تعالى: (﴿نَارًا تَلَظَّىٰ ۝١٤﴾)، أصله: تَتَلَظَّى، بمعنى: تَتَلَهَّبُ، ولو كان ماضياً لقال: «ناراً تَلَظَّتْ»، كما لا يَخفى.



(وَاعْلَم أَنَّهُ مَتَى كَانَ فَاءُ «افْتَعَلَ») أي: فاء باب الافْتِعَالِ (صَاداً) مهملةً، (أَوْ ضاداً) معجمةً، (أَوْ طاءً) مهملةً، (أَوْ ظاءً) معجمةً، (قُلِبَتْ تاؤُهُ) التي زِيدَتْ فيه بعد فاء الفِعْلِ (طَاءً) مهملةً

تصريف ملا علي

(وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّىٰ﴾، وَ: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾، وَ: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾)، ولو كَانَتْ مَاضِياتٍ لَقِيلَ: «تَصَدَّيْتَ»، و«تَلَظَّتْ»، و«تَنَزَّلَتْ» أو «تَنَزَّلَ» بفتح اللَّامِ.



(وَاعْلَمْ: أَنَّهُ مَتَى كَانَ فَاءُ «اِفْتَعَلَ» صَاداً أَوْ ضَاداً، أَوْ طَاءً أَوْ ظَاءً؛ قُلِبَتْ تَاؤُهُ طَاءً)، لِتَعَسُّرِ

(١) الأصل: «تتصدى»، أي: تتعرَّض، ولو كان فعلاً ماضياً لوجب أن يقال: تصدَّيْتَ؛ لأنه خطاب.

(٢) الأصل: «تتلظَّى»، أي: تتلهَّب؛ إذ لو كان ماضياً لوجبَ أن يقال: تَلَظَّتْ.

(٣) الأصل: «تتنزَّل».

واختُلف في المحذوف: فذهب البصريون إلى أنها الثانية؛ لأن الأولى حرف المضارَعة، وحذفها مُخِلٌّ، وقيل: الأولى؛ لأن الثانية لِلمطاوعة من نفس الكلمة، فحذفها مُخِلٌّ، والوجه هو الأول؛ لأن رِعاية كونه مضارعاً أَوْلى، ولأن الثقل إنما يَحصل عند الثانية.

(٤) وذلك لتعسُّر النُّطقِ بالتاء بعد هذه الحروف، واختِير الطاء لقربها من التاء مخرجاً، والحاصلُ عندنا يَرجع إلى السماع، وعند العرب يرجعُ إلى التخفيف.

فَتَقُولُ فِي «افْتَعَلَ» مِنَ «الصُّلْحِ»: اِصْطَلَحَ[1]، وَمِنَ «الضَّرْبِ»: اِضْطَرَبَ[2]، وَمِنَ «الطَّرْدِ»: اِطَّرَدَ[3]، وَمِنَ «الظُّلْمِ»: اِظْطَلَمَ[4].

الكيلاني

وجوباً، (فَتَقُولُ في «افْتَعَلَ») إذا بنيتَه (مِنَ «الصُّلْحِ»: اصْطَلَحَ) أصله: اصْتَلَحَ، قُلِبَت تاؤه طاءً، فصار «اصطلَحَ»، وهي لغةٌ مشهورة؛ وقد يَجوز فيه: «اصَّلَحَ» بقلبِ الطاء صاداً، وإدغامِ الصاد في الصاد، ولا يَجوز «اطَّلَح» بقلب الصاد طاءً وإدغامِ الطاءِ في الطاء، (وَ) تقول في «افْتَعَل» إذا بنيتَه (مِنَ «الضَّرْبِ»: اِضْطَرَبَ) أصله: اضْتَرَبَ، قُلِبَت تاؤه طاءً، فصار «اضطرَب»، وهي لغة مشهورة؛ وقد جاز فيه «اضَّرَبَ» بقلبِ الطاء ثانياً ضاداً، وإدغامِ الضاد في الضاد، و«اطَّرَبَ» بقلب الضادِ طاءً وإدغامِ الطاء في الطاء، (وَ) تقول في «افْتَعَل» إذا بنيتَه (مِنَ «الطَّرْدِ»: اطَّرَدَ) أصلُه: اطْتَرَدَ، قُلِبَت تاؤُهُ طاءً، وأُدْغِمَت الطاءُ في الطاء وجوباً لاجتماع المثلَين، (وَ) تقول في «افْتَعَلَ» إذا بَنَيْتَهُ (مِنَ «الظُّلْمِ»: اظْطَلَمَ) أصله: اظْتَلَمَ، قُلِبَتْ تاؤُهُ طاءً، فصار: «اظْطَلَمَ»، ويجوز فيه: «اظَّلَمَ» بقلب الطاء المهملة ثانياً ظاءً معجمةً، وإدغامِ الظاء في الظاء معجمَتَين، و«اطَّلَمَ» بقلبِ الظاءِ المعجمة طاءً مهملةً، وإدغامِ الطاء في الطاء مهملتَين، ....

تصريف ملا علي

النُّطقِ بالتَّاءِ بعدَها؛ لإطْبَاقِهَا وانْخِفَاضِ التَّاءِ، مِثْلُ: («اِصْطَلَحَ» مِنَ: الصُّلحِ)، ولا تُقْلَبُ الصَّادُ طاءً، فتُدْغَمُ؛ لأنَّ حرُوفَ الصَّفِيرِ لا تُدْغَمُ في غَيْرِهَا، (وَ) مِثْلُ: («اِضْطَرَبَ» مِنَ: الضَّرْبِ)، ولا تُدْغَمُ الضَّادُ أيضاً في الطَّاءِ؛ لأنَّ حرُوفَ «ضَوِيَ مِشْفَر» لا يُدْغَمُ بَعْضُها في بَعْضٍ، فَفِي غَيْرِها بالأَوْلى، وجَاءَ العَكْسُ فِيهِما على خِلافِ القِيَاسِ، (وَ) مِثْلُ: («اِطَّرَدَ» مِنَ: الطَّرْدِ)، وَلَيْسَ فِيهِ إلَّا الإدْغَامُ، (وَ) مِثْلُ: («اِظْطَلَمَ»: مِنَ الظُّلْمِ) على الأصلِ، ويجُوزُ «اِطَّلَمَ» على القِيَاسِ، و«اِظَّلَمَ» على خِلافِهِ، ....

---

(١) الأصل: «اصتلح».

(٢) الأصل: «اضترب»، والاضطرابُ: الحركة، والمَوْج.

(٣) الأصل: «اطترد».

(٤) الأصل: «اظتلم».

اعلم: أن الوجه في نحو: «اصطلح» و«اضطرب» عدمُ الادغام؛ لأن حروف الصَّفير وهي: الزاي المعجمة، والسين والصاد المهملتان لا تدغم في غيرها، وحروف: «ضَوِيَ مِشفر» بالضَّاد والشِّين المعجمتين، والراء المهملة، لا تُدغم فيما يقاربها، وقليلاً ما جاء «اصَّلح»، و«اضَّرب»، بقلب الثاني إلى الأول، ثم الإدغام، وهذا عكسُ قياس الإدغام، فَعلُوه رعايةً لصفير الصاد، واستطالةِ الضاد، وضعف «اطَّجع» في «اضطجع»، أي: نام على الجنب.

وَكَذَلِكَ سَائِرُ مُتَصَرِّفَاتِهِ، نَحْوُ: «يَصْطَلِحُ»، «اِصْطِلَاحاً»، فَهُوَ: «مُصْطَلِحٌ»، وَذَاكَ: «مُصْطَلَحٌ عَلَيْهِ»، وَالأَمْرُ: «اصْطَلِحْ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تَصْطَلِحْ».

قلب تاء «افْتَعَل» دالاً

وَمَتَى كَانَ فَاءُ «افْتَعَلَ» دَالاً، أَوْ ذَالاً، أَوْ زَاياً؛ قُلِبَتْ تَاؤُهُ دَالاً، فَتَقُولُ فِي «افْتَعَلَ» مِنَ «الدَّرْءِ» وَ«الذِّكْرِ» وَ«الزَّجْرِ»: «ادَّرَأَ»[1]، وَ«ادَّكَرَ»[2]، ....

الكيلاني

(وَكَذَلِكَ متَصَرِّفاتُهُ) أي: مُتَصَرِّفاتُ كلِّ واحدٍ من «اصطلحَ» و«اضطربَ» و«اطَّردَ» و«اظَّطَلمَ»، من: المضارع، واسم الفاعل، واسم المفعول، والأمر، والنهي، وغيرها، فإن فيها ما مَرَّ من قلبِ التاء طاءً، وغيرِهِ من الوجوه المذكورة هناك مِنْ غَيْرِ تغيير، (نَحْوُ: «يَصْطَلِحُ») أصله: يَصْتَلِحُ، قُلبت تاؤه طاءً، («فَهُوَ مُصْطَلِحٌ») اسمُ فاعلٍ، (وَ«ذَاكَ مُصْطَلَحٌ») اسمُ المفعول، («اصْطَلِحْ»، «لَا تَصْطَلِحْ») وكذلك «يَضْطَرِبُ» وَ«يطَّرِدُ» «فهو مُضْطَرِبٌ» و«مُطَّرِدٌ»، و«يَظْطَلِمُ فهو مُظْطَلِمٌ»، وغيرُ ذلك مِنَ الأمثلةِ كما لا يخفَى.

(وَ) اعلَم أنه (مَتى كانَ فاءُ «افْتَعَلَ») أي: فاءُ فِعْلِ بابِ الافْتِعَالِ (دَالاً) مهملةً (أَوْ ذَالاً أَوْ زَاياً) معجمتين، (قُلِبَتْ تاؤُهُ) التي زيدت فيه بعدَ فاءِ الفعل (دَالاً) مهملةً، (فَتَقُولُ في «افْتَعَلَ») إذا بنيتَهُ (مِنَ «الدَّرْءِ») وهو الدَفْعُ (و«الذِّكْرِ» وَ«الزَّجْرِ») وهو المنعُ: («ادَّرَأَ») من «الدَّرْءِ»، أصله: ادْتَرَأَ، قُلِبَتْ تاؤه دالاً، وأدغمتِ الدالُ في الدال، (و«اذَّكَرَ») بالذال المعجمة المشدَّدَة، مِنَ «الذِّكْرِ»، أصله: اذْتَكَرَ، قُلِبَت تاؤه دالاً، فصار «اذْدَكَرَ»، وهي لغةٌ، ثم قُلبت الدالُ المهملة ذالاً

تصريف ملا علي

(وكَذَا مُتَصَرِّفَاتُهَا).



(وَمَتَى كَانَ فَاءُ «افْتَعَلَ» دَالاً، أَوْ ذَالاً، أَوْ زَاياً؛ قُلِبَتْ تَاؤُهُ دَالاً)، لِقُرْبِهِمَا من التَّاءِ مَخْرَجاً، (فَتَقُولُ فِي «افْتَعَلَ» مِنَ «الدَّرْءِ» وَ«الذِّكْرِ» وَ«الزَّجْرِ»: «ادَّرَأَ») وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الإِدْغَامُ، (وَ«اذَّكَرَ») وفِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ «اِظْطَلَمَ»، ....

(١) الأصل: «ادْتَرَأ»، ولا يجوز إلا الإدغام.

(٢) الأصل: اذتكر، وفيه ثلاثة أوجه: «اذْدَكَرَ» بلا إدغام، و«اذَّكَرَ» بالذال المعجمة بقلب المهملة إليها، و«ادَّكَرَ» بالدَّال المهملة بقلب المعجَمة إليها.

وَ«ازْدَجَرَ»[١].

قلب تاء «افْتَعَل» واواً أو ياءً أو ثاءً

[وَمَتَى كَانَ فَاءُ «افْتَعَلَ» وَاواً، أَوْ يَاءً، أَوْ ثَاءً؛ قُلِبَتِ الوَاوُ وَاليَاءُ وَالثَّاءُ تَاءً، ثُمَّ أُدْغِمَتِ التَّاءُ فِي تَاءِ «افْتَعَلَ»، فَتَقُولُ فِي «اِفْتَعَلَ» مِنَ «الوَعْدِ»: اِتَّعَدَ، وَمِنَ «اليُسْرِ»: اِتَّسَرَ، وَمِنَ «الثَّغْرِ»: اتَّغَرَ].

نون التأكيد الخفيفة والثقيلة

وَيَلْحَقُ الفِعْلَ غَيْرَ المَاضِي وَالحَالِ ....

الكيلاني

معجمةً، وأُدغمت الذالُ في الذال ـ المعجمتين ـ فصار: «اذَّكَرَ»، ويجوز فيه أيضاً: «ادَّكَرَ» بالدال المهملة بِقلبِ الذال المعجمة دالاً مهملة، وإدغام الدالِ في الدالِ المهملتَين، (وَ«ازَّجَرَ») من «الزَّجْرِ»، أصله: ازْتَجَرَ، قُلبت تاؤُهُ دالاً، فصارَ: «ازْدَجَر»، وهي لغةٌ، ثم قُلبت الدال زاياً، وأُدغمت الزاي في الزاي، فصار: «ازَّجَرَ»، ولا يَجوز عكسُه. وهكذا الحكمُ في مُتَصَرِّفَاتِ كُلِّ واحدٍ من المذكور كما تقدم، فلا نُعيدُه.



(وَيَلْحَقُ الفِعْلَ) حالَ كونه (غَيْرَ المَاضِي وَ) غير (الحَالِ) أي: يلحق بِآخر الفعلِ المستقبَلِ

تصريف ملا علي

(وَ«ازْدَجَرَ») وفِيهِ وَجْهَا «اصْطَلَحَ»، وأَمَّا قَلْبُها[٢] مَعَ الجِيمِ دَالاً، كما في:

[فَـقُـلْـتُ لِـصَـاحِـبِـي: لَا تَـحْـبِـسَـانَـا بِـنَـزْعِ أُصُـولِـهِ] وَاجْـدَزَّ شِـيـحَـا[٣]

فشَاذٌّ.



(وَيَلْحَقُ الفِعْلَ غَيْرَ المَاضِي وَالحَالِ) وَلَو لَفْظاً فَقَطْ ....

(١) الأصل: ازتجر، وفيه وجهان: البيان، نحو: «ازْدَجَرَ»، وفي التنزيل: ﴿وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ﴾ [القمر: ٩]، والإدغامُ بقلب الدَّال زاياً، نحو: «ازَّجر»، دون العكس؛ لِفوات صفير الزاي.

(٢) أي: تاء «افْتَعَلَ».

(٣) قاله مُضرِّس بن رِبْعي الأسدي، وقيل: يزيد بن الطَّثرية. انظر: «تاج العروس»: (١٥/ ٦٠).

نُونَانِ لِلتَّأْكِيدِ[1]: خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ، وَثَقِيلَةٌ مَفْتُوحَةٌ[2]، إِلَّا فِيمَا ....

الكيلاني

الذي فيه معنى الطلبِ (نُونَا التَّأْكِيدِ) والمبالغةِ في الطلب، إحداهما: (خَفِيفَةٌ ساكِنَةٌ) دائماً، (وَ) الأخرى: (ثَقِيلَةٌ مَفْتُوحَةٌ) في جميع الأحوال التي تَدخل هي فيها، (إِلَّا فِيمَا) أي: إلا في الفِعل

تصريف ملا علي

(نُونَانِ لِلتَّأْكِيدِ) إِلَّا في الدُّعاءِ، كـ:

دَامَنَّ سَعْدُكِ [لَوْ رَحِمْتِ مُتَيَّماً ... لَوْلَاكِ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا[3]]

وقال ﷺ: «فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ وَاحِدٌ مِنْكُمُ الدَّجَّالَ فَلْيَقْرَأْ بِسُورَةِ الكَهْفِ» لمعنى الاستِقبالِ، وشَذَّ في اسمِ الفَاعِلِ، مِثلُ:

[ولا تَرَى مَالاً لَهُ مَعْدُودَا] ... أَقَائِلُنَّ: أَحْضِرُوا الشُّهُودَا؟[4]

ويُشْتَرَطُ في اللُّحُوقِ أَيْضاً معنى الطَّلَبِ تَحْقِيقاً كالأَمْرِ، أَوْ تَشْبِيهاً كالنَّفي، دُونَ الأَخْبَارِ المُسْتَقْبَلَةِ؛ لِفَقْدِ الطَّلَبِ، مِثلُ: «سَيَنْصُرُ».

إِحْدَاهُمَا: (خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ، وَ) الأُخْرَى: (ثَقِيلَةٌ مَفْتُوحَةٌ، إِلَّا فِيمَا ....

(١) ولا يلحقان الماضيَ والحال، قيل: لاستدعائهما الطلبَ؛ إذ الطالبُ إنما يطلب في العادة ما هو مراد له، فكان ذلك مقتضياً لتأكيده؛ لأن غرضَه في تحصيله، والطلب إنما يتوجه إلى المستقبل الغير الموجود، وقيل: لأن الحاصل في الزمان الماضي لا يحتمل التأكيد.

(٢) مثال الخفيفة: «اذهبْنْ»، ومثال الثقيلة: «اذهبَنَّ».

وفي بعض النسخ بالنَّصب، أي: حال كون إحداهما خفيفةً ساكنةً، والأخرى ثقيلةً مفتوحةً في جميع الأحوال.

(٣) قائله غير معروف. انظر: «مغني اللبيب»: (٤/ ٢٦١).

(٤) المعنى: قال ابن دريد: أتى رجل من العرب أمة له، فلما حبلت جحد أن يكون حبلها منه، فأنشأت تقول له هذه الأبيات، وقبله:

أَرَيْتَ إنْ جاءتْ بِهِ أُمْلُودَا ... مُرَجَّلاً وَيَلْبَسُ البُرُودَا؟

ومعناه: أخبرني إن جاءت هذه المرأة بشاب مرجّلِ الشّعر حسَن الملمس كأنّه الغصن الناعم لِيتزوّجها، أفأنتَ موافق على ذلك، آمرٌ بإحضار الشهود لِيَحضروا عقد زواجها؟ يُنكِر ذلك منه.

الشّاهد فيه: «أقائلنّ»، ووجه الاستشهاد: دخول نون التوكيد على اسم الفاعل ضرورة؛ لأنّ نون التّوكيد لا تدخل إلا على الفعل المضارع، وفعل الأمر؛ وأمّا سبب دخول نون التّوكيد على اسم الفاعل «قائلن» ضرورةً؛ فلِمشابهة اسم الفاعل المقرون بهمزة الاستفهام لِلفعل المضارع.

غيرَ أن بعضهم يروي البيت: «أقائِلون» بالواو والنّون، ولا شذوذَ ولا ضرورةَ حينئذٍ. وفي «التصريح» تأويلاتٌ أُخرى يمكن الرجوع إليها.

تَخْتَصُّ بِهِ، وَهُوَ فِعْلُ الاِثْنَيْنِ، وَجَمَاعَةِ النِّسَاءِ، فَهِيَ مَكْسُورَةٌ فِيهِ[١]، فَتَقُولُ: «اِذْهَبَانِّ» لِلاِثْنَيْنِ، وَ«اذْهَبْنَانِّ» لِلنِّسْوَةِ، فَتُدْخِلُ أَلِفاً بَعْدَ نُونِ جَمْعِ المُؤَنَّثِ[٢]؛ لِتَفْصِلَ بَيْنَ النُّونَاتِ[٣]، وَلَا تَدْخُلُهُمَا الخَفِيفَةُ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ الْتِقَاءُ السَّاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِ[٤]، فَإِنَّ الْتِقَاءَ

الكيلاني

الذي (تَخْتَصُّ) النون الثقيلة (بِهِ) أي: بذلك الفعل، أو إلَّا في فِعْلٍ يختصُّ ذلك الفعلُ بالنون الثقيلة، (وَهُوَ) أي: الفِعْلُ الذي يختَصّ به (فِعْلُ الاِثْنَيْنِ، وَ) فعلُ (جَماعَةِ النِّسَاءِ، فَهِيَ) أي: النون الثقيلة (مَكْسُورَةٌ فِيهِ) أي: في كلٍّ واحدٍ من فِعْلِ الاثنين وفِعْلِ جماعة النساء، (فَتَقُولُ) في مثالهما: («اِذْهَبَانِّ» لِلاِثْنَيْنِ، وَ«اذْهَبْنَانِّ يَا نِسْوَةُ») بكسر النون الثقيلة فيهما، (فَتُدْخِلُ) أنتَ (أَلِفاً بَعْدَ نُونِ جَمْعِ المُؤَنَّثِ؛ لِتَفْصِلَ بَيْنَ النُّونَاتِ) كما تقول: «اذْهَبْنَانِّ»، والأصل: اذْهَبْنَنَّ، فأدخلتَ ألفاً بعدَ نون جمع المؤنث وقبلَ النون الثقيلة، (لِتَفْصِلَ) تلك الألفُ (بَيْنَ النُّونَاتِ) الثلاثةِ: نونِ جمع المؤنث، والنونِ المدغمة، والمدغَم فيها، (وَلا تَدْخُلُهُمَا) أي: لا تدخلُ فِعْلَ الاثنين، وفعلَ جماعةِ النساء (النُّونُ الخَفِيفَةُ) فلا يُقال: «اذْهَبَانْ» و«اذْهَبْنَانْ»، بالسكون فيهما؛ (لِأَنَّهُ يَلْزَمُ) من دخولها فيهما (التِقَاءُ السَّاكِنَيْنِ) هما الألفُ والنونُ (عَلى غَيْرِ حَدِّهِ)، وهو غير جائز؛

تصريف ملا علي

تَخْتَصُّ) أي: تَنْفَرِدُ الثَّقِيلَةُ (بِهِ، وَهُوَ فِعْلُ الاِثْنَيْنِ، وَجَمَاعَةِ النِّسَاءِ، فَكُسِرَتْ فِيهِمَا)، تَشْبِيهاً بِنُونِ التَّثْنِيةِ، (نحوُ: «اِذْهَبَانِّ» وَ«اذْهَبْنَانِّ»، وَتُدْخِلُ أَلِفاً بَعْدَ نُونِ جَمْعِ المُؤَنَّثِ؛ لِتَفْصِلَ بَيْنَ النُّونَاتِ، وَلَا تَدْخُلُهُمَا الخَفِيفَةُ؛ وَإِلَّا لَزِمَ الْتِقَاءُ السَّاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِ)، أَمَّا في التَّثْنِيَةِ فَظاهِرٌ، وأمَّا في الجَمْعِ فَلِأَنَّ الألِفَ يُزَادُ مَعَها، وإنْ ذُهِبَ إلى مَذْهَبِ يُونُسَ أيضاً، ولا يَجُوزُ تَحريكُها؛ لأنَّهم يَحْذِفُونَها عِنْدَ التِقاءِ السَّاكِنَينِ، كقولِ الشَّاعِرِ:

١٢ـ لَا تُهِينَ الفَقِيرَ [عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ[٥]]

والأصلُ: لا تُهِيننْ.

---

(١) أي: في فعل الاثنين، وجماعة النساء، فالضميرُ عائد إلى الفعل، ويجوز أن يكون عائداً إلى «ما».

(٢) كما تقول: «اذهبنانِّ»، والأصل: اذهبنَنَّ، فأدخلتَ ألفاً بعد نون جمع المؤنث، وقبل النون الثقيلة.

(٣) أي: الثلاثة: نونِ جماعة النساء، والمدغمة، والمدغم فيها، واختَص الألف لخفتها.

(٤) وهما الألف والنون، وحينئذٍ لو حركتَها لأخرجتَها عن وضعها؛ لأنها لا تَقبل الحركة، بدليل حذفها في نحو: «اضربَ القوم»، والأصل: اضربَنْ، دون تحريكها.

(٥) قائله الأضبَط بن قُرَيْع السعدي. انظر: «الخزانة»: (١١/ ٤٥٠).

السَّاكِنَيْنِ إِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ الأَوَّلُ حَرْفَ مَدٍّ، وَالثَّانِي مُدْغَماً، نَحْوُ: «دَابَّةٍ»[1].

[الأمثلة الخمسة:]

وَتُحْذَفُ مِنَ الفِعْلِ مَعَهُمَا النُّونُ الَّتِي ....

الكيلاني

(فَإِنَّ التِقَاءَ السَّاكِنَيْنِ إِنَّما يَجُوزُ) أي: لا يجوزُ إلا (إذا كانَ) الساكن (الأَوَّلُ مِنْهُمَا حَرْفَ مَدٍّ) وهو الألفُ والواوُ والياءُ سواكنَ، (وَ) كان الساكنُ (الثَّانِي) منهما (مُدْغَماً) في حرفٍ آخَرَ (نَحْوُ: «دَابَّةٍ») فإنَّ فيه التِقاءَ الساكنَين بين الألفِ الذي هو حرفُ مَدٍّ والباءِ الذي هو مدغَمٌ في الباء الآخرِ. وكُلَّما كان التقاء الساكنين على حَدِّه يجبُ إثباتهما.



(وَيُحْذَفُ مِنَ الفِعْلِ) المضارع (مَعَهُمَا) أي: مع النون الثقيلة والخفيفة (النُّونُ الَّتِي) هي

تصريف ملا علي

(وَالْتِقَاءُ السَّاكِنَيْنِ إِنَّمَا يَجُوزُ) قِياساً فيما (إِذَا كَانَ الأَوَّلُ حَرْفَ لِينٍ، وَالثَّانِي مُدْغَماً، كـ: «دَابَّةٍ») و«خُوَيْصَّةٍ»، والوَقْفِ، كـ«زَيْدْ»، ودُخُولِ همزةِ الإسْتِفْهَامِ على الاسمِ المُعَرَّفِ باللَّامِ، وفي غيرِها تُحْذَفُ المَدَّةُ، كـ«يَغْزُو الجَيْش، ويُحَرَّكُ غَيْرُهَا.

إِمَّا الأَوَّلُ: كـ«اِضْرِبِ القَوْمَ»، والأصلُ أن يُحَرَّكَ بالكسرِ، ويُعْدَلُ عنه لِمُنَاسباتٍ مثلِ الخِفَّةِ في الفَتْحةِ، وَضَمَّةٍ أَصْلِيَةٍ على ما بَعْدَ السَّاكِنِ الثَّاني، وفي كَلِمَتِهِ، كـ«قَالَتُ: اخرُجْ»، و«قَالَتُ: اغْزِي»، لا «قَالَتِ: ارْمُوا» فإنَّهُ يُكْسَرُ.

وإمَّا الثَّاني: إنْ أُسْكِنَ الأَوَّلُ لِغَرَضٍ، كـ:

١٩ـ [عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ] لَمْ يَلْدَهُ [أَبَوَانِ[2]]

والأصلُ: يَلِدْهُ، شُبِّهَ بـ«كَتِفٍ»، فأُسْكِنَ اللَّامُ، فحُرِّكَ الدَّالُ بالفتحِ؛ لاقْتِضَاءِ الهاءِ الفتحَ، ولو حُرِّكَ اللَّامُ لَفَاتَ الغَرَضُ.



(وَيُحْذَفُ مَعَ التَّأْكِيدِ) بالنُّونِ (النُّونُ الَّتِي ....

(١) فالألف والباء ساكنان، والألف حرف مدٍّ، والباء مدغَم، فجائز؛ لأن اللِّسان يرتفع عنهما دُفعةً واحدةً من غير كُلفةٍ، والمدغم فيه متحرِّكٌ، فيصير الثاني من الساكنين كَلَا ساكنٍ، فلا يتحقَّق التقاء الساكنين الخالصَي السُّكون.

(٢) قائله رجل من أزد السراة، وقيل: عمرو الجَنْبي. انظر: «الكتاب»: (٢/٢٦٦) مع تعليقة عبد السلام هارون.

فِي الأَمْثِلَةِ الخَمْسَةِ، كَمَا تُحْذَفُ مَعَ الجَازِمِ، وَهِيَ: «يَفْعَلَانِ»، وَ«تَفْعَلَانِ»، وَ«يَفْعَلُونَ»، وَ«تَفْعَلُونَ»، وَ«تَفْعَلِينَ».

وَتُحْذَفُ وَاوُ «يَفْعَلُونَ» وَ«تَفْعَلُونَ»، وَيَاءُ «تَفْعَلِينَ»؛ إِلَّا إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا[١]، نَحْوُ: «لَا تَخْشَوُنَّ»[٢]، ....

الكيلاني

علامةُ الرفع (فِي) أواخر (الأَمْثِلَةِ الخَمْسَةِ، وَهِيَ: «يَفْعَلَانِ») لتثنية المذكر الغائب، (وَ«تَفْعَلَانِ») لتثنية المؤنَّثِ، غائباً كان أو حاضراً، أو لتثنيةِ المذكَّر المخاطب، (وَ«يَفْعَلُونَ») لجمع المذكر الغائب، (وَ«تَفْعَلُونَ») لجمع المذكر المخاطب، (وَ«تَفْعَلِينَ») للمؤنثة المخاطبة، (وَ) مع حذف النون (يُحْذَفُ) مَعَهُما أيضاً (وَاوُ «يَفْعَلُونَ» وَ«تَفْعَلُونَ»، وَ) يُحْذَفُ (يَاءُ «تَفْعَلِينَ») فيقال بالثقيلة: «يَفْعَلُنَّ» و«تَفْعَلُنَّ» و«تَفْعَلِنَّ»، وكذلك بالخفيفةِ، (إِلَّا إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهُما) أي: ما قبل الواو والياء، فإنهما لا يُحذفان حينَئذٍ؛ لعدم ما يدلُّ عليهما، (نَحْوُ: «لا تَخْشَوُنَّ») أصله: تَخْشَيُوْنَ، قُلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها، أو حُذِفَتْ ضَمَّةُ الياءِ استثقالاً عليها، فالتقى الساكنان، فَحُذِفَ الساكنُ الأولُ، فصار: «تَخْشَوْنَ»، ثم دخل عليه لا الناهية، فحذف النون، فصار: «لا تَخْشَوْا»، ثم دخل عليه نونُ التوكيدِ الثقيلةُ، فالتقى ساكنان: الواو والنونُ المدغمةُ، فَحُرِّكَتِ

تصريف ملا علي

فِي الأَمْثِلَةِ الخَمْسَةِ، وَهِيَ: «يَفْعَلَانِ»، وَ«تَفْعَلَانِ»، وَ«يَفْعَلُونَ»، وَ«تَفْعَلُونَ»، وَ«تَفْعَلِينَ»)؛ لأنَّهُ فيها علامةُ الإِعْرابِ، وهذا يَجْعَلُ الفِعلَ مَبْنِيًّا، كنُونِ جَمْعِ المُؤَنَّثِ، وحِينَئِذٍ يَكُونُ مَبْنِيَّ الأصلِ عِنْدَ بعضٍ، ومَبْنِيَّ العَارِضِ عند آخَرِينَ.

(وَيُحْذَفُ وَاوُ «يَفْعَلُونَ»، وَ«تَفْعَلُونَ»، وَيَاءُ «تَفْعَلِينَ») للثِّقَلِ والاِسْتِطَالَةِ في الثَّقِيلَةِ، والتِقاءِ السَّاكنَيْنِ على غيرِ حَدِّه في الخَفِيفَةِ، أو للأخيرِ فيهما عِنْدَ مَنْ يَشْتَرِطُ كَوْنَ المَدَّةِ والمُدْغَم في كَلِمةٍ واحِدةٍ، وعَدَم اللَّبْسِ؛ لدَلالَةِ الضَّمةِ والكسرةِ عليهما، بخلاف ألفِ التَّثْنِيةِ، (إِلَّا إِذَا انْفَتَحَ ما قبلهما) لفَقدِ الدَّالِّ، وذَلِكَ في النَّاقِصِ، (نَحْوُ: «لَا تَخْشَوُنَّ» ....

(١) لأنهما لا تُحذفان حينئذٍ لعدم ما يدلّ عليهما، أعني: الضمَّ والكسرَ، بل تُحرك الواو بالضم والياء بالكسر لدفع التقاء الساكنين.

(٢) أصله: تخشَيُون، حُذفت ضمة الياء للثقل، ثم الياء لالتقاء الساكنين، فقيل: «تَخْشَوْنَ»، وأُدخلت «لا» الناهية، فحذفت النون، فقيل: «لا تَخْشَوْا»، فلما ألحق نون التأكيد التقى ساكنان: الواو والنون، ولم تُحذف الواو لعدم ما يدل عليها، بل حُركت بما يُناسبها، وهو الضم لكونه أخاه، فقيل: «لا تَخْشَوُنَّ»، وهي نهي المخاطَب لجماعة الذكور.

وَ«لَا تَخْشَيِنَّ»(١)، وَ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾(٢) [آل عمران: ١٨٦]، وَ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾(٣) [مريم: ٢٦].

○ وَيُفْتَحُ مَعَ النُّونَيْنِ آخِرُ الفِعْلِ إِذَا كَانَ فِعْلَ الوَاحِدِ، ....

الكيلاني

الواوُ من جنسها، وهي الضمةُ، فَصَارَ: «لا تَخْشَوُنَّ»، وهو لجمعِ المذكر المخاطَب، (وَ«لا تَخْشَيِنَّ») أصْلُه: تَخْشَيِيْنَ، قُلبت الياءُ الأولى ألفاً، أو حُذِفت كسرة الياء، فالتقى ساكنان، فحذف الساكن الأول، ثم دَخَلَ عليه لا الناهية، فَحُذِفَ النونُ، فصار: «لا تَخْشَيْ»، ثم دخلتْ عليه النونُ الثقيلةُ، فالتقى السَّاكنان هما الياء والنون المدغمة، فَحُرِّكَتِ الياءُ من جنسها ـ أعني: الكسرة ـ فقيل: «لا تَخْشَيِنَّ»، وهو للمفردة المؤنثة المخاطَبة، (وَ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾) أصله: لَتُبْلَوُوْنَ، قُلبت الواوُ الأولى ألفاً، أو حُذِفَتْ ضمتها، ثم حُذِفَ الساكنُ الأول، فصار: «لَتُبْلَوْنَ»، ثم أُدخلت النون الثقيلة، فحُذفت نونُ المضارع، فالتقى ساكنان هما الواو والنون المدغمة، فَحُرِّكَتِ الواو بالضمة، وقيل: «لَتُبْلَوُنَّ»، وهو لجمع المذكر المخاطَب مبنيًّا للمفعول، (وَ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾) أصله: تَرْأَيِيْنَ، نُقلت فتحةُ الهمزة إلى الراءِ، وَحُذِفَتِ الهمزةُ، فصار: «تَرَيِيْنَ»، ثم قُلبت الياءُ الأولى ألفاً، أو حُذفت كسرتُهَا، فالتقى ساكنان، فَحُذِفَ الأولُ، فَصَارَ: «تَرَيْنَ»، فدخلتْ كلمةُ «إمَّا»، فحذفت النون، فصار: «إمَّا تَرَيْ»، ثم دخلت النونُ الثقيلة، فالتقى ساكنان هما الياءُ والنونُ المدغمة، فَحُرِّكَتِ الياءُ بالكسرةِ، فصار: «إمَّا تَرَيِنَّ»، وهو للمفردة المؤنثة المخاطبة. وهذا حكم النون الثقيلة.

(وَيُفْتَحُ) مع النونِ الثقيلةِ والخفيفةِ (آخِرُ الفِعْلِ إِذَا كَانَ) ذلك الفعلُ (فِعْلَ الوَاحِدِ) نحو:

تصريف ملا علي

وَ«لَا تَخْشَيِنَّ»، وَ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾، وَ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾).

(وَيُفْتَحُ آخِرُ الفِعْلِ إِذَا كَانَ فِعْلَ الوَاحِدِ، ....

(١) أصله: تخشَيِين، حذفت كسرة الياء، ثم الياء، وأدخل «لا» الناهية، فحذفت النون، فقيل: لا تَخْشَيْ، فلما ألحق نون التأكيد التقى ساكنان: الياء والنون، فلم تُحذف الياء لما مرَّ، بل حُرِّكت بالكسر لكونه مناسباً له، وهي نهي المخاطبة.

(٢) أصله: تُبْلَوُونَ، فاعل إعلالَ «تخشَوْنَّ»، فقيل: «لَتُبْلَوْن»، فأدخل عليه نون التأكيد، وحذفت نون الإعراب، وضمت الواو كما في: «لا تخشَوُنَّ»، وهو فعل جماعة الذكور المخاطبين، مِن البلاء، وهو التجربة.

(٣) أصله: تَرْأَيِيْنَ، على وزن: «تَمْنَعِينَ»، حُذفت همزتُه، كما سيجيء، فقيل: «تَرَيِين»، ثم حذفت كسرة الياء، ثم الياء.

ولك أن تقول في الجميع: قلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ثم حذفت الألف، وهذا أَوْلى.

وَالوَاحِدَةِ الغَائِبَةِ.

○ وَيُضَمُّ إِذَا كَانَ فِعْلَ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ.

○ وَيُكْسَرُ إِذَا كَانَ فِعْلَ الوَاحِدَةِ المُخَاطَبَةِ.

فَتَقُولُ فِي أَمْرِ الغَائِبِ مُؤَكَّداً بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ: «لِيَنْصُرَنَّ، لِيَنْصُرَانِّ، لِيَنْصُرُنَّ»، «لِتَنْصُرَنَّ، لِتَنْصُرَانِّ، لِيَنْصُرْنَانِّ»، وَبِالخَفِيفَةِ: «لِيَنْصُرَنْ، لِيَنْصُرُنْ»، «لِتَنْصُرَنْ».

وَتَقُولُ فِي أَمْرِ الحَاضِرِ المُؤَكَّدِ بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ: «انْصُرَنَّ، ....

الكيلاني

«لَيَنْصُرَنَّ» و«لأَنْصُرَنَّ» و«لَتَنْصُرَنَّ» بفتح الراء، (وَ) فِعْلَ (الوَاحِدَةِ الغَائِبَةِ) نحو: «لَتنصُرَنَّ».

(وَيُضَمُّ) آخِرُ الفعل (إِذَا كانَ) الفعل (فِعْلَ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ) غائباً كان أو مخاطباً، نحو: «لِيَنْصُرُنَّ» بضم الراء.

(وَيُكْسَرُ) آخرُ الفِعل (إِذَا كانَ فِعْلَ الوَاحِدَةِ المُخَاطَبَةِ) نحو: «لتَنْصُرِنَّ».

(فَتَقُولُ في أَمْرِ الغَائِبِ) حالَ كونه (مُؤَكَّداً بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ) نحو: («لِيَنْصُرَنَّ») بفتح الراء لكونه فعل الواحد، أصله: «لِيَنْصُرْ» بسكونها، («لِيَنْصُرَانِّ») أصله: «لِيَنْصُرا»، («لِيَنْصُرُنَّ») أصله: «لِيَنْصُرُوا»، («لِتَنْصُرَنَّ، لِتَنْصُرَانِّ، لِيَنْصُرْنَانِّ») أصله: «لِيَنْصُرْنَ»، فدخل عليه نون التوكيد، فصار: «لِيَنْصُرْنَنَّ»، فأدخل الألف بين نون جمع المؤنث ونون التوكيد لما تقدم، فصار: «لِيَنْصُرْنَانِّ».

(وَ) تقول في أمر الغائب مؤكّداً (بالخَفِيفَةِ: «لِيَنْصُرَنْ») بفتح الراء، («لِيَنْصُرُنْ») بضم الراء، («لِتَنْصُرَنْ»). ولا تدخل الخفيفةُ من أمثلة أمر الغائب في غير هذه الثلاثة كما عرفتَ سابقاً.

(وَتَقُولُ في أَمْرِ الحَاضِرِ) أي: المخاطَب (مؤكَّداً بالثَّقيلةِ: «انْصُرَنَّ») بفتح الراء، أصله:

تصريف ملا علي

وَالوَاحِدَةِ الغَائِبَةِ) لِخِفَّتِهِ، (وَيُضَمُّ إِذَا كَانَ فِعْلَ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ، وَيُكْسَرُ إِذَا كَانَ فِعْلَ الوَاحِدَةِ المُخَاطَبَةِ) أي: يَبْقى على الضَّمِّ والكسرِ.

(فَتَقُولُ بِالثَّقِيلَةِ: «لَيَنْصُرَنَّ، لَيَنْصُرَانِّ، لَيَنْصُرُنَّ»، «لَتَنْصُرَنَّ، لَتَنْصُرَانِّ، لَيَنْصُرْنَانِّ»، «لأَنْصُرَنَّ»، «لَنَنْصُرَنَّ»، وَبِالخَفِيفَةِ: «لَيَنْصُرَنْ، لَيَنْصُرُنْ، لَتَنْصُرَنْ»، «لأَنْصُرَنْ»، «لَنَنْصُرَنْ».

و: «انْصُرَنَّ، انْصُرَانِّ، انْصُرُنَّ»، «انْصُرِنَّ، انْصُرَانِّ، انْصُرْنَانِّ»، وَبِالخَفِيفَةِ: «انْصُرَنْ، انْصُرُنْ، انْصُرِنْ»، وَقِسْ عليه البَوَاقِي).

❁ ❁ ❁

آنْصُرَانِّ، آنْصُرُنَّ»، «آنْصُرِنَّ، آنْصُرَانِّ، آنْصُرْنَانِّ»، وَبِالخَفِيفَةِ: «آنْصُرَنْ، آنْصُرُنْ، آنْصُرِنْ»، وَقِسْ عَلَى هَذَا نَظَائِرَهُ.



اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي المجرَّد

وَأَمَّا اسْمُ الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ:

○ فَالأَكْثَرُ[1] أَنْ يَجِيءَ اسْمُ الفَاعِلِ مِنْهُ عَلَى وزن «فَاعِلٍ»، ....

الكيلاني

«انصُرْ» بسكونها، («آنْصُرَانِّ») أصله: «انْصُرَا»، («آنْصُرُنَّ») بضم الراء مع حذف الواو؛ إذ أصله: «آنْصُرُوا»، («آنْصُرِنَّ») بكسر الراء لِكونه فِعْلَ الواحدة المخاطبة، مع حذف الياء؛ إذ أصله: «آنْصُرِي»، («انْصُرَانِّ») أصله: «آنْصُرَا»، («انْصُرْنَانِّ») أصله: «آنْصُرْنَ»، ففُعل به ما سمعتَه، فصار: «آنْصُرْنَانِّ».

(و) تقول في أمر المخاطَب مؤكداً (بالخفيفةِ: «انْصُرَنْ») بفتح الراء، («آنْصُرُنْ») بضم الراء، («آنْصُرِنْ») بكسر الراء؛ كُلُّ ذلك معلومٌ مما تقدَّم، لكنْ كُلَّما تكرر تقرَّر. (وَقِسْ عَلَى هَذَا) المذكور (نَظَائِرَهُ) أي: نظائرَ كلِّ ما ذُكر في أمرِ الغائب وأمرِ المخاطَب، نحو: «لِيَضْرِبَنَّ، لِيَضْرِبَانِّ، لِيَضْرِبُنَّ» ... إلى آخِره، و«اضْرِبَنَّ، واضْرِبَانِّ، وَاضْرِبُنَّ» ... إلخ، وغير ذلك.



ولَمَّا كان من الأمثلة المختلفة اسمُ الفاعل واسمُ المفعول، تعرَّض لهما بقوله: (وَأَمَّا اسْمُ الفاعِلِ و) اسمُ (المَفْعُولِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ؛ فَالأَكْثَرُ أَنْ يَجِيءَ اسْمُ الفاعِلِ مِنْهُ) أي: من الثلاثي المُجرَّد (على وَزْنِ: «فَاعِلٍ»)، ولهذا سُمِّي بـ«اسم الفاعِل»، وهو مشتقٌّ من المضارع

تصريف ملا علي

وَأَمَّا اسْمُ الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ، فَالأَكْثَرُ أَنْ يَجِيءَ اسْمُ الفَاعِلِ مِنْهُ عَلَى وزنِ «فَاعِلٍ») بِزيادةِ الألفِ؛ إذ في الأوَّلِ يَلْتَبِسُ بالمُتكلِّم، وفي الأخيرِ بالتَّثْنِية، وكَسْرِ العَيْنِ، وإنِ الْتَبَسَ بأمرِ المُفَاعَلَةِ؛ لأنَّهُ لو فُتِحَ لالْتَبَسَ بماضِيها، وهو أصلٌ، ومُقَدَّمٌ على الأمرِ، ولو ضُمَّ لَثَقُلَ،

(١) إنما قال: «الأكثر»؛ لأنهما قد يكونان على غير «فاعل» و«مفعول»، نحو: «ضرَّاب»، و«ضَرُوب»، و«مِضْرَاب»، و«عَلِيم»، و«حَذِر» في اسم الفاعل، ونحو: «قَتِيل»، و«حَلُوب» في اسم المفعول، وكذا الصفة المشبهة باسم الفاعل عند أهلِ هذه الصناعة.

تَقُولُ: «نَاصِرٌ، نَاصِرَانِ، نَاصِرُونَ»، «نَاصِرَةٌ، نَاصِرَتَانِ، نَاصِرَاتٌ وَنَوَاصِرُ».

٥ وَالأَكْثَرُ أَنْ يَجِيءَ اسْمُ المَفْعُولِ مِنْهُ عَلَى وَزْنِ «مَفْعُولٍ»، تَقُولُ: «مَنْصُورٌ، مَنْصُورَانِ، مَنْصُورُونَ»، «مَنْصُورَةٌ، مَنْصُورَتَانِ، مَنْصُورَاتٌ وَمَنَاصِيرُ»[1].

الكيلاني

المبنيّ للفاعل، لازماً كان أو متعدّياً. والقاعدةُ في بنائه منه: أنْ يُحذف منه حرفُ المضارعة، ويُحركَ ما بعده بالفتحة، ويُبتدأ بها، وأن يُزادَ ألفٌ بين فاء فِعله وعينه، ويكسرَ ما قبلَ آخره إنْ لم يكن مكسوراً، (تقول) في اسمِ الفاعل إذا بنيتَهُ مِنْ «يَنصُرُ» مثلاً: («نَاصِرٌ») للمفرد المذكرِ، ويَستوي فيه الغائبُ والحاضرُ والمتكلمُ، وكذلكَ في غيرِهِ، تَأَمَّلْ. («نَاصِرَانِ») لمثناه، («نَاصِرُونَ») لجَمْعِهِ، («نَاصِرَةٌ») للمفردةِ المؤنثة، («نَاصِرَتَانِ») لمثناها، («نَاصِرَاتٌ») لجمعها، (وَ«نَواصِرُ») أيضاً لجمعِها.

(و) الأكثرُ (أَنْ يَجِيءَ اسْمُ المَفْعُولِ مِنْهُ) أي: مِنَ الثلاثيّ المُجرَّد (على وَزْنِ: «مَفْعُوْلٍ») ولهذا سُمِّيَ بـ«اسم المفعول»، وهو مُشْتَقٌّ من المضارع المبنيّ للمفعول، فلا يُبنى من الفعلِ اللازم إلا إذا عُدِّيَ بحرفِ الجَرِّ كما يجيء، والقاعدةُ في بنائِهِ منهُ: أنْ تَحْذِفَ منه حرفَ المضارعة، وتَضَعَ موضعَ حرفِ المضارعة الميمَ المفتوحةَ، وتَضُمَّ عينَ فِعله، ثم تُشبعَ تلك الضمةَ فيحدُثَ منه واوٌ، (تقولُ) في اسم المفعول إذا بنيتَه من «يُنْصَرُ» مبنيًّا للمفعول: («مَنْصُورٌ») للمفرد المذكر، («مَنْصُورَانِ») لمثناه، («مَنْصُورُونَ») لجمعِه، («مَنْصُورَةٌ») للمفردةِ المؤنثةِ، («مَنْصُورَتَانِ») لمثناها، («مَنْصُورَاتٌ») لجمعها.

تصريف ملا علي

(تَقُولُ: «نَاصِرٌ»، «نَاصِرَانِ، نَاصِرَيْنِ»، «نَاصِرُونَ، نَاصِرِينَ»)، والجَمْعُ المُكَسَّرُ للمُذَكَّرِ: «نُصَّارٌ، نُصَّرٌ، نَصَرَةٌ»، و«نُصَرٌ، نُصْرَانٌ، نِصْرَانٌ، نِصَارٌ»، «نُصُورٌ، نُصَرَاءُ»، («نَاصِرَةٌ، نَاصِرَتَانِ، نَاصِرَتَيْنِ، نَاصِرَاتٌ») في السَّالِمِ؛ إِذْ حَذْفُ تاءِ المُفْرَدةِ فيه لَيْسَ لِبناءِ الجمعِ، (وَ) في المُكَسَّرِ: («نَوَاصِرُ»).

(وَاسْمُ المَفْعُولِ مِنْهُ عَلَى «مَفْعُولٍ»، مِثْلُ: «مَنْصُورٌ»، «مَنْصُورَانِ، مَنْصُورَيْنِ»، «مَنْصُورُونَ، مَنْصُورِينَ»)، واسْتُغْنِيَ فيه بالتَّصْحِيحِ عَنِ التَّكْسِيرِ، («مَنْصُورَةٌ، مَنْصُورَتَانِ، مَنْصُورَاتٌ»)، وفي التَّكْسِيرِ: («مَنَاصِيرُ»).

قال: «فالأكْثَرُ»؛ لِمجِيئِهما على غَيْرِ الوَزْنَيْنِ، كـ: «ضَرَّابٍ»، و«ضَرُوبٍ»، و«مِضْرَابٍ»، و«عَلِيمٍ»، و«حَذِرٍ» في اسمِ الفاعلِ، و: «قَتِيلٍ»، و«حَلُوبٍ» في اسمِ المَفْعُولِ.

---

(١) «مناصير» جمع: «مَنْصُور»، أما: «مَنَاصِرُ» بلا ياءٍ، فهو جمع: «مِنْصَرٍ». كذا في الشروح.

○ وَتَقُولُ [فِي اللَّازِمِ]: «مَمْرُورٌ بِهِ، مَمْرُورٌ بِهِمَا، مَمْرُورٌ بِهِمْ»، «مَمْرُورٌ بِهَا، مَمْرُورٌ بِهِمَا، مَمْرُورٌ بِهِنَّ»، «مَمْرُورٌ بِكَ، مَمْرُورٌ بِكُمَا، مَمْرُورٌ بِكُمْ»، «مَمْرُورٌ بِكِ، مَمْرُورٌ بِكُمَا، مَمْرُورٌ بِكُنَّ»، «مَمْرُورٌ بِي، مَمْرُورٌ بِنَا» فَتُثَنِّي وَتَجْمَعُ، وَتُذَكِّرُ وَتُؤَنِّثُ الضَّمِيرَ فِيمَا يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الجَرِّ، لَا اسْمَ المَفْعُولِ[1].

الكيلاني

وهذا الذي ذكرناه من القَواعد في بناء اسم المفعول إذا كان الفعلُ الذي اشْتُقَّ هو منه متعدياً؛ أمَّا إذا كان لازماً فلا بدَّ فيه - مع ما ذُكِرَ - مِنْ تَعْدِيَتِهِ بحرفِ جَرٍّ؛ لِيُمكن بناء اسم المفعول منه.

وأشار إليه بقوله: (وَتَقُولُ): «رجلٌ (مَمْرُوْرٌ بِهِ)» أصله: «يُمَرُّ به»، فحذفتَ منه حرف المضارَعَةِ، وَزِدْتَ في موضعها الميمَ المفتوحةَ، وضممتَ الراءَ الأولى، وأشبعتَها، فحدثتِ الواوُ بين الراءين، فصار: «ممرورٌ به»، و«رَجلان (مَمْرُوْرٌ بِهِمَا)»، و«رجالٌ (مَمْرُوْرٌ بِهِمْ)»، و«امرأةٌ (مَمْرُوْرٌ بها)»، و«امرأتان (مَمْرُوْرٌ بِهِما)»، و«نساءٌ (مَمْرُوْرٌ بِهِنَّ»، فَتُثَنِّي) أنتَ (وَتَجْمَعُ) أي: تثني وتجمع مَبْنِيًّا للمفعول (وتُذَكِّرُ وتُؤَنِّثُ الضَّمِيرَ فِيمَا) أي: في الاسم الذي (يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الجَرِّ، لا اسْمَ المَفْعُولِ) فلا يقال: «مَمْرُورَانِ، مَمْرُورُونَ، مَمْرُورَةٌ».

ولَمَّا ذكَرَ أن الأكثرَ أَنْ يجيءَ اسمُ الفاعِلِ من الثلاثيِّ المُجرَّد على وزنِ: فاعلٍ، واسمُ المفعولِ منه على وزنِ: مفعولٍ، أرادَ أن يُبَيِّنَ أنَّ كُلًّا منهما قَدْ يجيءُ على وزنِ: «فَعيلٍ» فقال:

تصريف ملا علي

قال في «المِرَاحِ»: ويَجِيءُ للمُبالَغَةِ، نحو: «صَبَّارٍ»، و«سَيْفٍ مِجْذَمٍ»، و«فِسِّيقٍ»، و«كُبَّارٍ» و«طُوَّالٍ»، و«عَلَّامَةٍ» و«نَسَّابَةٍ»، و«رَاوِيَةٍ»، و«فَرُوقَةٍ»، و«ضُحَكَةٍ»، و«مِجْذَامَةٍ»، و«مِسْقَامٍ»، و«مِعْطِيرٍ»، ويَسْتَوِي لفظُ المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ في التِّسْعَةِ الأَخِيرَةِ لِقِلَّتِهِنَّ، و«مِسْكِينَةٌ» مَحْمُولَةٌ على «فَقِيرَةٍ». انتهى.

(وَتَقُولُ: «مَمْرُورٌ بِهِ، مَمْرُورٌ بِهِمَا، مَمْرُورٌ بِهِمْ»، «مَمْرُورٌ بِهَا، مَمْرُورٌ بِهِمَا، مَمْرُورٌ بِهِنَّ»)، يَعْنِي: إنَّما يُبْنَى مِنَ اللَّازِمِ بعدَ التَّعدِيَةِ، (فَتُثَنِّي وَتَجْمَعُ، وَتُؤَنِّثُ وَتُذَكِّرُ الضَّمِيرَ فِيمَا يَتَعَدَّى بِالحَرْفِ، لَا اسْمَ المَفْعُولِ).

---

(١) فلا تقول: «ممروران بهما»، ولا «ممرورون بهم»، ولا «ممرورة بها»، ونحو ذلك؛ لأن القائم مقام الفاعل لفظاً - أعني: الجار والمجرور من حيث هو هو- ليس بمؤنث، ولا مثنى، ولا مجموع، فلا وجهَ لتأنيث العامل، وتثنيته وجمعه.

٥ وَ«فَعِيلٌ» قَدْ يَجِيءُ بِمَعْنَى الفَاعِلِ، كَـ«الرَّحِيمِ» بِمَعْنَى: الرَّاحِمِ، وَيَجِيءُ بِمَعْنَى المَفْعُولِ، كَـ«القَتِيلِ» بِمَعْنَى: المَقْتُولِ.



الكيلاني

(وَ«فَعِيلٌ» قَدْ يَجِيءُ بِمَعْنَى) اسمِ (الفَاعِلِ، كَـ«الرَّحِيمِ») بمعنى: الراحم؛ تقولُ في تصريفه: «رحيمٌ، رحيمانِ، رحيمونَ» . . . إلى آخِره، (وَ) قد يجيءُ (بِمَعْنَى) اسمِ (المَفْعُولِ، كَـ«القَتِيلِ») بمعنى: المقتول، تقول في تصريفه: «قتيلٌ، قتيلان، قتيلون» . . . إلى آخره. هذا كُلُّهُ إذا كان الفعل ثلاثيًا مجرداً.



تصريف ملا علي

(وَ«فَعِيلٌ» و«فَعُولٌ» قَدْ يَجِيئَانِ بِمَعْنَى الفَاعِلِ، كَـ«الرَّحِيمِ» بِمَعْنَى: الرَّاحِمِ)، و«الصَّبُورِ» بمعنى: الصَّابِرِ، (وَبِمَعْنَى المَفْعُولِ، كَـ«القَتِيلِ» بِمَعْنَى: المَقْتُولِ) و«الحَلُوبِ» بِمَعْنَى: المَحْلُوبِ، ويَسْتَوِي فِي الفَعُولِ الأَوَّلِ والفَعِيلِ الثَّاني المُذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ إذا ذُكِرَ المَوْصُوفُ، إنْ لم يَكُونَا صفةً مُشَبَّهَةً.

ولا يُجْمَعانِ جَمْعَ السَّلامَةِ، تَقُولُ في مِثالِ الفَعِيلِ الأَوَّلِ: «نَصِيرٌ، نَصِيرَانِ، نَصِيرُونَ»، «نُصَرَاءُ»، «نِصَارٌ»، «نُصُرٌ»، «نُصْرانٌ»، «نِصْرانٌ»، «أَنْصَارٌ»، «أَنْصِراءُ»، «أَنْصِرَةٌ»، «نُصُورٌ»، «نَصْرَى»[١]، «نَصِيرَةٌ، نَصِيرَتَانِ، نَصِيرَتَيْنِ، نَصِيرَاتٌ»، «نَصَائِرُ»، «نِصَارٌ». والثَّاني لهما: «قَتِيلٌ، قَتِيلَانِ، قَتِيلَيْنِ»، «قَتْلَى»، «قُتَالَى»، «قُتَلاءُ»، ويَتَوافَقَانِ في الجمعِ كما يَتَوافَقَانِ في المُفْرَدِ والتَّثْنِيَةِ، وفي «فَعُولٍ» بمعنى الفَاعلِ لَهُمَا: «نَصُورٌ، نَصُورانِ، نُصُرٌ» بضمَّتينِ، «نُصَراءُ» بضمٍّ ففتحتَينِ، «أَنْصَارٌ» بسُكُونٍ بين فَتْحتَينِ، يَتَوافَقَانِ في هذا أيضاً إِفْراداً وتَثْنِيةً وجَمْعاً، و«فَعُولٌ» بمعنى المفعولِ قِياسُهُ أنْ يُجمعَ جَمْعَ السَّلَامَة لهما، وجَمْعُ تَكْسِيرِ الذُّكُورِ لَهُ ما ذَكَرْنَا في الَّذي بمعنى الفاعلِ، والإناثِ، نحوُ: «عَجُوزَةٍ» على «عَجَائِزَ»، وإذا لم يُذْكَرِ الموصُوفُ في الَّذي بمعنى الفاعلِ، فالظَّاهرُ أنَّهُ كالَّذي بمعنى المفعول في جَمْعَي الذُّكُورِ والإِناثِ سَلَامَةً وتَكْسِيراً.

---

(١) هذه الجموع المذكورة هنا وفيما يأتي في «مادَّ» ونحوه أكثرُها غيرُ مسموعٍ عن العرب، وليس هذا الموضع من مواضع القياس عند النحاة، فليُتنبه لذلك.

اسم الفاعل والمفعول مما زاد على الثلاثي المجرّد

وَأَمَّا مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ: فَالضَّابِطُ فِيهِ: أَنْ تَضَعَ فِي مُضَارِعِهِ المِيمَ المَضْمُومَةَ مَوْضِعَ حَرْفِ المُضَارَعَةِ، وَتَكْسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ فِي الفَاعِلِ، وَتَفْتَحَهُ فِي المَفْعُولِ، نَحْوُ: «مُكْرِمٌ» وَ«مُكْرَمٌ»، وَ«مُدَحْرِجٌ» وَ«مُدَحْرَجٌ»، وَ«مُسْتَخْرِجٌ» وَ«مُسْتَخْرَجٌ»[(١)].

الكيلاني

(وَأَمَّا مَا) أي: الفعلُ الذي (زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ) أي: ثلاثةِ أحرفٍ، سواءٌ كان ثلاثيًّا مزيداً فيه، أو رباعيًّا مجرّداً، أو مزيداً فيه، (فَالضَّابِطُ فِيهِ) أي: القاعدةُ في بناءِ اسم الفاعل واسم المفعول منه بعد حذفِ حرف المضارعة: (أَنْ تَضَعَ فِي مُضَارِعِهِ المِيمَ المَضْمُومَةَ مَوْضِعَ حَرْفِ المُضَارَعَةِ) أي: في موضع حرف المضارعة، (وَ) أنْ (تَكْسِرَ ما قَبْلَ آخِرِهِ) أي: الذي قبل آخِرِ المضارع (في) اسم (الفاعِلِ) كما في فِعله، (و) أنْ (تَفْتَحَهُ) أي: تفتحَ الحرفَ الذي قبلَ آخِرِ المضارع (في) اسم (المَفْعُولِ) كما هو في فِعله؛ تمييزاً بينهما، (نَحْوُ: «مُكْرِمٌ») بكسر الراء، اسم فاعلٍ، أصله: «يُكْرِمُ» مبنيًّا للفاعل، فحذفتَ منه حرفَ المضارعة، ووضعتَ في موضعها الميم المضمومة، وكسرتَ ما قبل آخره، أي: أبقيتَه على الكسر، فصار: «مُكرِم»، (وَ«مُكْرَمٌ») بفتح الراء، اسم مفعولٍ، أصله: «يُكرَم» مبنيًّا لِلمفعول، ففعلتَ به ما تقدَّم، إلا أنَّك فتحتَ هنا الراء لِمَا تقدَّم، (وَ) كذلك نحو: («مُدَحْرِجٌ») بكسر الراء، اسم فاعل، (وَ«مُدَحْرَجٌ») بفتحها اسم مفعول، (وَ«مُسْتَخْرِجٌ») بكسر الراء، (وَ«مُسْتَخْرَجٌ») بفتحها، وهكذا حُكْمُ سائِرِ الأمثلةِ المزيدةِ على الثلاثةِ فتدبرْ.

تصريف ملا علي

وما ذَكَرْنا مِنْ «فَعُولٍ» بمعنى المَفْعُولِ إلى هُنا ما رَأَيْنا فيه شيئاً، لَكِنْ اِسْتَظْهَرْتُهُ مِنْ قَوَاعِدِهِمْ، واللهُ أعْلَمُ.



(وَأَمَّا مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ: فَالضَّابِطُ فِيهِ أَنْ تَضَعَ المِيمَ المَضْمُومَةَ مَوْضِعَ حَرْفِ المُضَارَعَةِ، وَتَكْسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ فِي الفَاعِلِ، وَتَفْتَحَهُ فِي المَفْعُولِ، نَحْوُ: «مُكْرِمٌ» وَ«مُكْرَمٌ» وَ«مُدَحْرِجٌ» وَ«مُدَحْرَجٌ»، وكذا نَظَائِرُهُ)، وشَذَّ نحوُ: «مُسْهَبٌ» و«مُحْصَنٌ» و«مُفْلَجٌ» بفتحِ ما قبلَ آخرِهِ في اسمِ

(١) كذا قياس بواقي الأمثلة، إلا ما شذَّ من نحو: «أَسْهَبَ ـ أي: أكثر وأطنب في الكلام ـ فهو مُسْهَبٌ»، و«أَحْصَنَ، فهو مُحْصَنٌ»، و«أَلْفَجَ ـ أي: أفلسَ ـ فهو مُلْفَجٌ»، بفتح ما قبل الآخِر في الثلاثة اسمَ فاعل، وكذا: «أَعْشَبَ المكانُ فهو عَاشِبٌ»، و«أَوْرَسَ فهو وَارِسٌ»، و«أَيْفَعَ الغُلَامُ فهو يَافِعٌ»، ولا يقال: مُعْشِبٌ، ولا مُورِسٌ، ولا مُوفِعٌ.

وَقَدْ يَسْتَوِي لَفْظُ الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ، كَـ«مُحَابٌّ»، وَ«مُتَحَابٌّ»، وَ«مُخْتَارٍ»، وَ«مُضْطَرٌّ»، وَ«مُعْتَدٌّ»، وَ«مُنْصَبٌّ» وَ«مُنْصَبٌّ فِيهِ» وَ«مُنْجَابٍ» وَ«مُنْجَابٍ عَنْهُ»، وَيَخْتَلِفُ التَّقْدِيرُ(١).



الكيلاني

(وَقَدْ يَسْتَوِي فِيهِ لَفْظُ) اسْمِ (الفاعِلِ و) لفظُ اسمِ (المَفْعُولِ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ) لسكون ما قبل الآخِرِ فيه، (كَـ«مُحَابٌّ») فإنه يحتمل أن يكون اسمَ فاعلٍ واسمَ مفعولٍ، لكنَّ أصلَه: «مُحَابِبٌ» بكسر الباء الأولى إن كان اسمَ فاعلٍ، وبفتحها إن كان اسم مفعول، فلَمَّا أُسكنت الباءُ الأولى، وأُدغمت في الباء الثانية صار: «مُحَابٌّ»، فاستوى فيه لفظهما؛ (وَ«مُتَحَابٌّ») كـ«مُحابٌّ» في التقدير، (وَ«مُخْتَارٍ») أصله: «مُخْتَيِرٌ» بكسر الياء إن كان اسمَ فاعل، وبفتحها إن كان اسمَ مفعول، وعلى التقديرَين: قُلبت الياءُ ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها، فصار: «مُخْتارٌ»، (وَ«مُضْطَرٌّ» وَ«مُعْتَدٌّ») مثل: «مُتحابٌّ» فيما مضى، (وَ«مُنْصَبٌّ») في اسم الفاعل، (وَ«مُنْصَبٌّ فِيهِ») في اسم المفعول، (وَ«مُنْجَابٍ») أي: مُنْكَشِفٍ في اسم الفاعل، أصله: «مُنْجَوِبٌ» بكسر الواو، (وَ«مُنْجَابٍ عَنْهُ») أصله: «مُنْجَوَبٌ» بفتح الواو، وعلى التقديرَين: قُلبت الواو ألفاً، فصار: «مُنْجابٌ»، وإنما أُتيَ بحرف الجر في «مُنْصَبٌّ فِيهِ» و«منجابٍ عنه» في اسم المفعول لأنهما مِن اللازمِ، وقد تقدَّمَ أنَّ بناءَ اسمِ المفعولِ منه إنما يكونُ بعد تعديتِه بحرفِ الجَرِّ، ففي مثلِ هذه المواضعِ المذكورةِ اسمُ الفاعل مثلُ اسمِ المفعولِ لفظاً، (وَيَخْتَلِفُ التَّقْدِيرُ) في اسمِ الفاعلِ واسم المفعول فيهما كما عَلِمْتَ.

تصريف ملا علي

الفاعلِ، وكذا «عَاشِبٌ» و«وَارِسٌ» و«يَافِعٌ» فيه كُلُّهَا من بابِ الإفعالِ(٢).

(وَقَدْ يَسْتَوِي لَفْظُ اِسْمِ الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ) فِي كُلِّ مَا كان ما قَبْلَ آخِرِهِ مُدْغَماً ولم يَكُنْ قَبْلَهُ سَاكِنٌ، أو كان وكان أَلِفاً، أو كان ما قَبْلَ آخِرِهِ وَاواً أو ياءً، وما قَبْلَهُ مفتوحاً (كَـ«مُحَابٌّ» وَ«مُتَحَابٌّ»، وَ«مُخْتَارٍ»، وَ«مُضْطَرٌّ»، وَ«مُعْتَدٌّ»، وَ«مُنْصَبٌّ» وَ«مُنْصَبٌّ فِيهِ»، وَ«مُنْجَابٍ» وَ«مُنْجَابٍ عَنْهُ»، وَيَخْتَلِفُ التَّقْدِيرُ).

(١) لأنه يُقدَّر كسر ما قبل الآخر في اسم الفاعل، وفتحُه في اسم المفعول، ويُفرَّق في الأخيرَين بأنه يلزم مع اسم المفعول ذِكرُ الجارِّ والمجرور؛ لكونهما لازمَين بخلاف اسم الفاعل، لا يقال: لا نُسلِّم استواءهما في الأخيرَين؛ لأنا نقول: اسم الفاعل والمفعول هما لفظًا «مُنْصَبٌ» و«مُنْجَاب»، والجار والمجرور شرطٌ لا شطرٌ.

(٢) قوله: «فيه» أي: اسم الفاعل، وهي «كلها» من (مسهب) إلى (يافع) «من باب الإفعال»، فالقياس في الكل «مُفْعِل». ينظر: «القطف النظيف».

. . . .

الكيلاني

ولَمَّا فَرَغَ المصنِّفُ مِنْ بَيَانِ السالِمِ، وكان غيرُ السالِمِ ثلاثةَ أقسامٍ: **المضاعفُ والمعتَلُّ والمهموزُ**، أورد كُلًّا منها في فصلٍ على الترتيب المذكور، فقال:



تصريف ملا علي

الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ: وصِيغَتُهَا مِنَ الثُّلَاثِي المُجَرَّدِ سَمَاعِيَّةٌ.

قال في «الشَّافِيَةِ»: هِيَ مِنْ نحوِ: «فَرِحَ» على «فَرِحٍ» غَالِباً، وَقَدْ جاءَ مَعَهُ الضَّمُّ في بَعْضِهَا، كـ«نَدُسٍ» و«حَذُرٍ» و«عَجُلٍ»، وجَاءَتْ على «سَلِيمٍ» و«شَكْسٍ» و«حُرٍّ» و«صِفْرٍ» و«غَيُورٍ».

ومِنَ الألْوانِ والعُيُوبِ والحِلى على «أَفْعَلَ»، ومِنْ نحوِ: «كَرُمَ» على «كَرِيمٍ» غَالِباً، وجَاءَتْ على «خَشِنٍ» و«حَسَنٍ» و«صَعْبٍ» و«صُلْبٍ» و«جَبَانٍ» و«شُجَاعٍ» و«وَقُورٍ» و«جُنُبٍ»، وهِيَ مِنْ «فَعَلَ» قليلةٌ، وجاءَتْ على نحوِ: «حَرِيصٍ» و«أَشْيَبَ» و«ضَيِّقٍ»، ويَجِيءُ مِنَ الجميعِ بمعنى الجُوعِ والعَطَشِ وضِدَّيْهِمَا على «فَعْلَانَ» نحو: «جَوْعَانَ» و«شَبْعَانَ» و«عَطْشَانَ» و«رَيَّانَ». انتهى.

ومِنْ غَيرِهِ على زِنَةِ اسمِ الفَاعِلِ، فتَكُونُ مِنْهُ قِيَاساً.



فَصْلٌ فِي المُضَاعَفِ(١)

وَيُقَالُ لَهُ: الأَصَمُّ(٢).

○ وَهُوَ مِنَ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ وَالمَزِيدِ فِيهِ: مَا كَانَ عَيْنُهُ وَلَامُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ(٣)، كَـ«رَدَّ» وَ«أَعَدَّ»، فَإِنَّ أَصْلَهُمَا: «رَدَدَ»، وَ«أَعْدَدَ».

الكيلاني

(فَصْلٌ فِي) بيان (المُضَاعَفِ) وهو لغةً اسمُ مفعولٍ من المضاعَفة، بمعنى الزيادة على الشيء، واصطلاحاً سيَجيء، (وَيُقَالُ لَهُ) أي: للمُضَاعَفِ: (الأَصَمُّ) لتحقُّقِ الشدةِ فيه بواسطةِ الإدغام، و«الأَصَمُّ» لغةً: هو الشديدُ؛ تقولُ: «حجرٌ أَصَمٌّ» أي: صُلْبٌ، (وهو) أي: المضاعَفُ (مِنَ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ و) الثلاثيِّ (المزيدِ فيهِ: ما) أي: الفعلُ الذي (كَانَ عَيْنُهُ وَلَامُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ) بمعنى: أنَّ أيَّ حرفٍ يكونُ عَيْنَ فِعلِهِ كان ذلك الحرف بِعينه لامَ فِعله، (كـ«رَدَّ») في الثلاثيِّ المُجرَّد، (و«أَعَدَّ») في الثلاثيِّ المزيد؛ (فَإِنَّ أَصْلَهُمَا) أي: «رَدَّ» و«أعدَّ»، يعني: أن أصل «رَدَّ»: («رَدَدَ») فعينُ فعلِهِ دالٌ، ولامُ فعله دالٌ، فلمَّا سُكِّنَتِ الدالُ الأولى وأُدغمت في الثانية صارَ: «رَدَّ»، (و) أصلُ «أَعَدَّ»: («أَعْدَدَ») كذلك، فنُقلتْ حركةُ الدالِ الأُولى إلى العين، وأُدغمت في الثانية، فصار: «أَعَدَّ».

تصريف ملا علي

(فَصْلٌ فِي) بَيَانِ (المُضَاعَفِ) وَهُوَ فِي اللُّغَةِ: اسمُ مَفْعُولٍ مِنْ «ضَاعَفَ» بمعنى: جَعَلَ الشيءَ اثْنَيـنِ فَصَاعِداً، (وَيُقَالُ لَهُ: الأَصَمُّ) لِشِدَّتِهِ، يُقالُ: «حَجَرٌ أَصَمُّ» أي: صُلْبٌ، (وَهُوَ) في الاصْطِلاحِ (مِنَ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ وَالمَزِيدِ فِيهِ: مَا كَانَ عَيْنُهُ وَلَامُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، كَـ«رَدَّ» وَ«أَعَدَّ»، فَإِنَّ أَصْلَهُمَا: «رَدَدَ»، وَ«أَعْدَدَ») أُسْكِنَ الأَوَّلُ وأُدْغِمَ في الثَّانِي.

---

(١) هو اسم مفعول من: «ضاعَفَ»، قال الخليل: «التَّضعيفُ»: أن يُزادَ على الشيء مِن مثله، فيُجعل اثنين أو أكثرَ، وكذا: «الإضْعاف» و«المُضَاعفة».

(٢) لتحقُّقِ الشدة فيه بواسطة الإدغام، يقال: «حَجَرٌ أَصَمُّ»، أي: صُلْبٌ، وكان أهل الجاهلية يُسمُّون رَجباً: «شهرَ الله الأَصَمَّ»، قال الخليل: إنما سمِّي بذلك؛ لأنه لا يُسْمَع فيه صوتُ مستغيثٍ؛ لأنه من الأشهر الحُرُم، ولا يُسمع فيه أيضاً حركةُ قِتالٍ، ولا قعقعةُ سلاحٍ.

(٣) يعني: إذا كان العين باءً كان اللامُ باءً، وإن كان دالاً كان اللام دالاً، وهكذا.

○ وَهُوَ مِنَ الرُّبَاعِيِّ: مَا كَانَ فَاؤُهُ وَلَامُهُ الأولَى مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، وَكَذَلِكَ عَيْنُهُ وَلَامُهُ الثَّانِيَةُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، وَيُقَالُ لَهُ[1]: المُطَابَقُ أَيْضاً[2]، نَحْوُ: «زَلْزَلَ، زَلْزَلَةً، وَزِلْزَالاً»[3].

وَإِنَّمَا أُلْحِقَ المُضَاعَفُ بِالمُعْتَلَّاتِ؛ لِأَنَّ حَرْفَ التَّضْعِيفِ يَلْحَقُهُ الإِبْدَالُ[4]، ....

الكيلاني

(وَهُوَ) أي: المضاعَفُ (مِنَ الرُّباعِيِّ) مجرّداً كان أو مزيداً فيه: (ما) أي: الفعلُ الذي (كانَ فاؤُهُ ولامُهُ الأُولَى مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، وَكَذَا عَيْنُهُ وَلامُهُ الثانِيَةُ مِنْ جِنْسٍ واحِدٍ) بالمعنى الذي تقدم، (وَيُقالُ لَهُ) أي: للمُضاعَفِ مِنَ الرُّباعيِّ: (المُطَابَقُ أيضاً) بفتح الباء؛ لِلموافقة بين الفاء واللام الأولى، وبين العين واللام الثانية، (نَحْوُ: «زَلْزَلَ») أي: حَرَّكَ («زَلْزَلَةً، وَزِلْزَالاً») بفتح الزاي وكسرها.

(وَإِنَّما أُلْحِقَ المُضاعَفُ) في كونه غير سالم (بِالمُعْتَلَّاتِ؛ لأَنَّ حَرْفَ التَّضعيفِ) الذي هو أحد المتجانسَين (يَلْحَقُهُ الإِبْدالُ) كما أنَّ حرف العلة يلحقه الإبدال، كما سيجيء في باب المعتل،

تصريف ملا علي

(وَمِنَ الرُّبَاعِيِّ: مَا كَانَ فَاؤُهُ وَلَامُهُ الأُولَى مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، وَكَذَا عَيْنُهُ وَلَامُهُ الثَّانِيَةُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، وَيُقَالُ لَهُ: المُطَابَقُ أَيْضاً)، لأنَّهُ مُطَابَقٌ فِيهِ بَيْنَ الفَاءِ واللَّامِ الأُولى والعَيْنِ واللَّامِ الثَّانِيةِ، وهذا أقوى مِمَّا في الثُّلاثيِّ.

واعْلَمْ أنَّ ما مَاضِيهِ مَفْتوحُ العينِ مِنَ الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ يَجِبُ ضَمُّ عَيْنِ مُضارِعِه إنْ كان مُتعدِّياً، وجاء الكسرُ في بعضِها كالضَّمِّ، نحو: «يَشُدُّهُ» و«يَعُلُّهُ» و«يَنُمُّهُ» و«يَبُتُّهُ»، ونحو: «حَبَّه يَحِبُّهُ» بالكسر فقط قَليلٌ.

(وَإِنَّما أُلحِقَ المُضَاعَفُ بِالمُعْتَلَّاتِ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ التَّضعِيفِ يَلْحَقُهَا الإِبْدَالُ)، وحُرُوفُه التي تُبْدَلُ مِنْ حُرُوفٍ أُخَرَ إِبْدَالاً شَائعاً إنَّما تكون من حُرُوفِ: «أَنْصَتَ[5] يَوْمَ جَدُّ طَاهٍ زَلَّ» إنْ كان

---

(١) أي: للمضاعف من الرباعي.

(٢) بالفتح اسم مفعول من «المطابقة»، وهي الموافقة، تقول: طابقْتُ بين الشيئَين: إذا جعلتَهما على حدٍّ واحدٍ، وقد طُوبِق فيه الفاء واللام الأولى، والعينُ واللام الثانية.

(٣) أي: حرَّكه، ويجوز في مصدَره فتحُ الفاء وكسرُه، بخلاف الصحيح، فإنه بالكسر لا غيرُ، نحو: «دَحْرَجَ دِحْرَاجاً».

(٤) وهو أن يُجعل حرفٌ موضعَ حرفٍ آخر، والحروفُ التي تُجعل موضعَ حرفٍ آخر حروفُ: «أَنْصَتَ يَوْمَ جَدُّ طَاهٍ زَلَّ»، وكلٌّ منها يُبدل من عدة حروفٍ، ولا يَليق بيان ذلك ههُنا.

(٥) قال العلامة علي القزلجي في «شرح تصريف الملا علي» (ص١٢٩): «أَنْصِتْ» فعل أمر، وجعله ماضياً من «الإنصات» بعيد، والمثبَتُ من ابن الحاجب والجاربردي وغيرهما.

كَقَوْلِهِمْ: «أَمْلَيْتُ» بِمَعْنَى: أَمْلَلْتُ[1]، وَالحَذْفُ، كَقَوْلِهِمْ: «مَسْتُ» وَ«ظَلْتُ» بِفَتْحِ الفَاءِ وَكَسْرِهَا، وَ«أَحَسْتُ»، أَيْ: مَسِسْتُ، وَظَلِلْتُ، وَأَحْسَسْتُ[2].

الكيلاني

وهو: أنْ يُجْعَلَ حرفٌ موضعَ حَرْفٍ آخرَ؛ مثالُه في المضاعَفِ (كَقَوْلِهِمْ: «أَمْلَيْتُ» بِمَعْنَى: أَمْلَلْتُ) يعني أنَّ أصله: أملَلْتُ، فقُلبت اللام الثانيةُ ياءً دفعاً للثقل، فصار: «أَمْلَيْتُ»، (و) حرفُ التضعيفِ يَلحقه (الحَذْفُ) كما أن حرفَ العلةِ يَلحقه الحذفُ، كما سيجيء في بابه؛ مثالُه في التضعيفِ (كَما قالُوا: «مَسْتُ» وَ«ظَلْتُ» بِفَتْحِ الفاءِ وَكَسْرِها، وَ«أَحَسْتُ» أي: مَسِسْتُ) يعني: أنَّ أصلَ «مَسْتُ»: مَسِسْتُ، بفتح الميم وكسر السين الأولى وسكون الثانية، فلَكَ أن تحذفَ السينَ الأولى مع حركتها، فيصيرَ حينئذٍ: «مَسْتُ» بفتح الميم، ولك أن تنقلَ حركةَ السين الأولى إلى الميم بعد سلب حركتها، وتحذفَ أحد السينَين، فيصيرَ حينئذٍ: «مِسْتُ» بكسر الميم، (وَ«ظَلِلْتُ») يعني: أن أصل «ظَلْتُ»: ظَلِلْتُ، بفتحِ الظاءِ، وكسرِ اللام الأولى، وسكونِ الثانية، فَفُعِلَ به ما فُعِلَ بِـ«مَسِسْتُ» من غير فرقٍ، (و«أَحْسَسْتُ») يعني: أن أصل «أَحَسْتُ»: أحْسَسْتُ، بسكون الحاء، وفتحِ السين الأولى وسكون الثانية، نُقِلَتْ فتحةُ السين إلى الحاءِ، وحُذفت إحدى السينَين، فصارَ: «أَحَسْتُ»؛ فلَمَّا صار المضاعَفُ مُشابهاً للمعتلِّ في لُحُوقِ الإبدال والحذفِ، أُلحِقَ المضاعَفُ به، وجُعِل غيرَ سالمٍ كالمعتل.



تصريف ملا علي

نغيرِ الإدْغامِ، ولَهُ تَكُونُ في الجميعِ غَيْرَ الأَلِفِ عِنْدَ بَعْضٍ، وغَيْرَ الضَّادِ والفاءِ والشِّينِ والرَّاء، كما في «الجاربردي».

ولَكِنَّ المُبْدَلَ مِنْ حُروفِ التَّضْعيفِ لا يكُونُ إلَّا الياءَ، فَواو «أَمْدُو» و«يَمْدُونَ»، وأَلِفُ «تَقَضَّى» مُبْدَلَتانِ مِنَ الياءِ، (كَقَوْلِكَ: «أَمْلَيْتُ» بِمَعْنَى: أَمْلَلْتُ)، و«دَهْدَيْتُ» بمعنى: دَهْدَهْتُ، (والحَذْفُ، كَقَوْلِهِمْ: «مسْتُ» وَ«ظلْتُ» بِكَسْرِ الفَاءِ وَفَتْحِهَا، وَ«أَحَسْتُ»، أَيْ: مَسِسْتُ، وظللْتُ، وَأَحْسَسْتُ) والمَحْذُوفُ الأَوَّلُ، فَوَزْنُ «مَسْتُ»: فَلْتُ، وقيل: الثاني، فـ: فَعْتُ.



(١) يعني: أن أصله: «أملَلْتُ»، قُلبت اللام الأخيرة ياءً؛ لثقل اجتماع المثلَين، مع تعذُّر الإدغام؛ لِسكون الثاني.

(٢) يعني: أن أصل «مسْتُ»: مسِسْتُ، بالكسر، فحُذفت السين الأولى؛ لتعذر الإدغام مع اجتماع المثلَين، والتخفيف مطلوب، واختصت الأولى؛ لأنها تُدغم، وقيل: الثانية؛ لأن الثقل إنما يحصُل عندها.

=

تعريف الإدغام وأنواعه

وَالمُضَاعَفُ يَلْحَقُهُ الإدْغَامُ[1]، وَهُوَ أَنْ يُسَكَّنَ الحَرْفُ الأَوَّلُ وَيُدْرَجَ فِي الثَّانِي[2]، وَيُسَمَّى الأَوَّلُ: مُدْغَماً، وَالثَّاني: ....

الكيلاني

(وَالمُضاعَفُ يَلْحَقُهُ الإِدْغَامُ) بالدال المهملة مخففةً وهو مِن باب الإفْعَال، ومُشدَّدةً من باب الافْتِعَال، (وهو) أي: الإدغامُ في اللغة: الإدخال، وفي الاصطلاح: (أَنْ تُسَكِّنَ) الحَرْفَ (الأَوَّلَ) من الحرفَين المتجانِسَين إن كان متحرِّكاً، (وتُدْرِجَ) ذلك الحرفَ (في) الحرف (الثاني) نحو: «مدَّ»، فإن أصله: مَدَدَ، فَسَكَّنْتَ الدَّالَ الأُولى، وأدرجْتَها في الدَّالِ الثانية، فصار: «مدَّ»، (وَيُسَمَّى) الحرفُ (الأولُ) من المتجانسَين (مُدْغَماً) اسم مفعول لإدغامك إيَّاه، (وَ) يُسَمَّى الحرفُ (الثَّاني) منهما ....

تصريف ملا علي

(وَالمُضاعَفُ يَلْحَقُهُ الإِدْغَامُ)، بتَخْفِيفِ الدَّالِ وتَشْدِيدِهِ بمعنًى واحدٍ (وَهُوَ) في اللُّغَةِ الإِخْفاءُ والإِدْخَالُ، وفي الاِصْطِلاحِ: (أَنْ تُسْكِنَ الأَوَّلَ وَتُدْرِجَهُ فِي الثَّانِي، وَيُسَمَّى الأَوَّلُ: مُدْغَماً، وَالثَّاني: ....

= أما فتح الفاء؛ فلأنه حُذفت السين مع حركتها، فبقي الفاء مفتوحةً بحالها، وأما الكسر؛ فلأنه نقل حركة السين إلى الميم بعد إسكانها، وحُذفت السين، فقيل: «مِسْتُ» بكسر الميم، وكذا «ظِلْتُ» بلا فرقٍ.

واصل «أَحَسْتُ»: أَحْسَسْتُ، نُقلت فتحة السين إلى الحاء، وحُذفت إحدى السينَين، فقيل: أَحَسْتُ.

قال في «الصحاح»: «مَسِسْتُ الشيءَ ـ بالكسر ـ أَمَسُّهُ مَسًّا»، وهذه اللغة الفصيحة، وحكى أبو عُبيدة: «مَسَسْتُ الشيءَ ـ بالفتح ـ أَمُسُّهُ ـ بالضمِّ ـ».

ويقال: «ظَلِلْتُ أفعل ـ بالكسر ـ ظُلُولاً ـ بالضم ـ»؛ إذا عملتَه بالنهار دون الليل.

و«أَحْسَسْتُ بالخَبَرِ» و«أَحَسْتُ بِهِ» أي: أيْقَنْتُ به، وربما قالوا: «أَحْسَيْتُ بالخبر»، يُبدلون من السين ياءً.

(١) الإدغام لغةً: الإخفاء والإدخال، يقال: «أدْغَمْتُ اللِّجَامَ الفَرَسَ»، أي: أدْخَلْتُه في فِيهِ، و«أدْغَمْتُ الثَّوبَ في الوِعَاءِ».

و«الإِدْغام»: إفعالٌ، من عبارات الكوفيين، و«الادِّغام»: افتِعال، من عبارات البصريين، وقد ظُنَّ أن «الادّغام» بالتشديد: افتعال، غيرَ متعدٍّ، وهو سهو؛ قال في «الصحاح»: يقال: «أَدْغَمْتُ الحَرْفَ» و«ادَّغَمْتُهُ» على: افْتَعَلْتُهُ.

(٢) نحو: «مَدَّ»، فإن أصله: مَدَدَ، أسْكَنْتَ الدال الأولى، وأَدْرَجْتَها في الثانية، وإنما أسكن الأول؛ ليتصلَ بالثاني؛ إذ لو حُرِّكَ لم يتصلْ به؛ لحصول الفاصل، وهو الحركة، والثاني لا يكون إلا متحركاً؛ لأن الساكن كالميت لا يُظهرُ نفسَه، فكيف يُظهر غيرَه؟!

مُدْغَماً فِيهِ[1].

[النوع الأول: الإدغام الواجب:]

وَذَلِكَ وَاجِبٌ[2] فِي نَحْوِ: «مَدَّ يَمُدُّ»، وَ«أَعَدَّ يُعِدُّ»، ....

الكيلاني

(مُدْغَماً فِيهِ) لإدغامِكَ الحرفَ الأولَ فيه؛ والمدغَمُ والمدغَمُ فيهِ حَرفان في التَّلفظِ، حرفٌ واحدٌ في الكتابةِ كما رأيتَ.

(وَذَلِكَ) أي: الإدغامُ ثلاثةُ أقسامٍ:

القِسمُ الأَوَّلُ: إدغامٌ (واجبٌ)، وهو فيما إذا اجتَمع حرفانِ مِن جنسٍ واحدٍ في كلمةٍ واحدةٍ، ويكون الثاني منهما متحركاً، وذلك في الماضي والمضارع وغيرهما.

أمَّا في الماضي فما لم يتَّصلْ بآخِره ضميرٌ مرفوعٌ بارزٌ متحرك، وهو خمسةُ أمثلةٍ من الغائب بالترتيب، فإن اتصل به ذلك فالإدغامُ ممتنعٌ كما سيجيء؛ تقول: «مدَّ، مَدَّا، مَدُّوا»، «مَدَّتْ، مَدَّتَا، مَدَدْنَ»، «مَدَدْتَ، مَدَدْتُما، مَدَدْتُم»، «مدَدْتِ، مَدَدْتُما، مدَدْتُنَّ»، «مدَدْتُ» «مدَدْنا».

وأما في المضارع فما لم يتصل بآخره نونُ جمعِ المؤنثِ، وهو اثنا عشر مثالاً، فإن اتصل به النون فالإدغام ممتنع؛ مثاله: «يَمُدُّ، يَمُدَّانِ، يَمُدُّونَ»، «تَمُدُّ، تَمُدَّانِ، يَمْدُدْنَ»، «تَمُدُّ، تَمُدَّانِ، تَمُدُّونَ»، «تَمُدِّينَ، تَمُدَّانِ، تَمْدُدْنَ»، «أَمُدُّ»، «نَمُدُّ»؛ وعلى هذا القياسِ غيره.

وإلى جميع ما ذكرناه أشار بقوله: (في نَحْوِ: «مَدَّ») بفتح الميم، أصلُه: مَدَدَ، فأُسكنت الدالُ الأولى، وأُدرجتْ في الثانية، فصار: «مَدَّ» كما سبق، («يَمُدُّ») أصله: يَمْدُدُ، نُقلت حركة الدالِ الأولى إلى الميمِ، ثم أُدغمت في الثانية، فصار: «يَمُدُّ»، (و) على هذا («أَعَدَّ يُعِدُّ»،

تصريف ملا علي

مُدْغَماً فِيهِ) واعْلَمْ: أنَّ الأصلَ في تَخْفِيفِ المُضَاعَفِ الإدْغَامُ، فلا يُعْدَلُ عَنْهُ إلى الأوَّلَينِ إلَّا عند تَعَذُّرِهِ، وهُمَا في المَجْزُومِ والأمرِ إنَّما يَكُونانِ على مَذْهَبِ الحِجازِيِّينَ، وفي نحوِ: «زَلْزَلَ وتَزَلْزَلَ» و«مَدَّدَ وتَمَدَّدَ» ليس فيه إلَّا الإبدالُ، ويَلْحَقُ جَمِيعَ صِيَغِهَا غَائِباً وغَيْرَهُ، كـ«تَقَضَّى» و«دَهْدَيْتُ»، وحُكْمُها حُكمُ النَّاقِصِ.

(وَذَلِكَ وَاجِبٌ فِي نَحْوِ: «مَدَّ يَمُدُّ»، وَ«أَعَدَّ يُعِدُّ»، ....

(١) والغرضُ من الإدغام التخفيفُ؛ فإن التَّلفظ بالمثلَين في غاية الثقل حسًّا.

(٢) وذلك في الماضي والمضارع من الثلاثي المجرَّد مطلقاً، ومِن المزيد فيه من الأبواب التي يَذكرها، ما لم يتَّصل بهما الضمائر البارزة المرفوعة المتحركة، فإن اتصلتْ ففيه تفصيل سيُذكر.

وَ«انْقَدَّ يَنْقَدُّ»، وَ«اعْتَدَّ يَعْتَدُّ».

وَ«اسْوَدَّ يَسْوَدُّ»[١]، وَ«اسْوَادَّ يَسْوَادُّ»[٢]، وَ«اسْتَعَدَّ يَسْتَعِدُّ»[٣]، وَ«اطْمَأَنَّ يَطْمَئِنُّ»[٤]، وَ«تَمَادَّ يَتَمَادُّ»[٥].

الكيلاني

و«انْقَدَّ يَنْقَدُّ»، و«اعْتَدَّ يَعْتَدُّ»)، ولا يخفى على المتأمِّل كيفيةُ الإدغامِ في هذه الأبواب مما سبقَ من البيانِ، (وَ«اسْوَدَّ يَسْوَدُّ») من بابِ الافْعِلَالِ، (وَ«اسْوَادَّ يَسْوَادُّ») مِنْ بابِ الافْعِيلالِ، وليسا من المضاعَفِ، لكنْ أَوْرَدَهُما هنا استطراداً مِنْ حيثُ إنهما يَجِبُ الإدغام فيهما، (وَ«اسْتَعَدَّ يَسْتَعِدُّ») مضاعَفٌ من بابِ الاسْتِفْعَال، (وَ«اطْمَأَنَّ يَطْمَئِنُّ») من باب الافْعِلَّالِ، كـ«الاقْشِعْرَارِ»، وليس بمضاعفٍ، (وَ«تَمَادَّ يَتَمَادُّ») مضاعَفٌ مِنْ بابِ التَّفاعُلِ، فيجبُ الإدغامُ في جميعِ هذه الأمثلة لاجتماع الحرفين المتجانسَين فيها، مع تحرك الحرف الثاني منهما، ....

تصريف ملا علي

وَ«انْقَدَّ يَنْقَدُّ»، وَ«اعْتَدَّ يَعْتَدُّ»، وَ«تَمَادَّ يَتَمَادُّ»، وَ«اسْتَعَدَّ يَسْتَعِدُّ»، و)ممَّا لَيْسَ بِمُضَاعَفٍ ووَجَبَ الإِدْغامُ فيه مِثْلَهُ، نَحوُ: («اِسْوَدَّ يَسْوَدُّ»، وَ«اسْوَادَّ يَسْوَادُّ»، وَ«اطْمَأَنَّ يَطْمَئِنُّ»، وَكَذَا هَذِهِ الأَفْعَالُ إِذَا بَنَيْتَها لِلْمَفْعُولِ، نَحْوُ: «مُدَّ يُمَدُّ». وَفِي نَحْوِ: «مَدٌّ» مَصْدَراً.

وَكَذَا إِذَا اتَّصَلَ بِالفِعْلِ أَلِفُ الضَّمِيرِ، أَوْ وَاوُهُ، أَوْ يَاؤُهُ، نَحْوُ: «مَدَّا» «مَدُّوا» «مُدِّي») لأنَّ آخِرَ المُتَجانِسَيْنِ في الكُلِّ مُتَحَرِّكٌ، فوَجَبَ الإِدْغامُ حَيْثُ وُجِدَ المُقْتَضِي، ولا مَانِعَ، وضَابِطُ وجُوبِهِ: أنْ لا يُفْصَلَ بَيْنَ المُتَماثِلَيْنِ، وكانا في كَلِمةٍ والثَّاني مُتَحَرِّكاً، ولا إِلْحَاقَ ولا لَبْسَ، وهذا الضَّابِطُ لِوجُوبِ الإِدْغَامِ أَكْثَرِيٌّ؛ إذ قَلِيلاً ما لا يُدْغَمُ مَع جَامِعِ هذِهِ الشَّرائِطِ، ولا يَلْتَبِسُ في نحوِ: «مَدَّ» و«فَرَّ» و«عَضَّ»؛ لأنَّ «مَدَّ» و«فَرَّ» يُعْلَمُ فَتْحُ عَيْنِهِمَا مِنْ «يَمُدُّ» و«يَفِرُّ»؛ لأنَّ المُضَاعَفَ لا يَجِيءُ مِنْ «فَعُلَ يَفْعُلُ» بالضَّمِّ، ولا مِنْ «فَعِلَ يَفْعِلُ» بالكسرِ فيهما، ويُعْلَمُ كَسْرُ عَيْنِ «عَضَّ» من «يَعَضُّ» بالفتحِ؛ لأنَّهُ لا يَجِيءُ مِنْ «فَعَلَ يَفْعَلُ» بالفتح، كذا في «المَرَاحِ».

---

(١) من باب الافعلال.

(٢) من باب الافعيلال، وَ«اسْوَدَّ يَسْوَدُّ» وَ«اسْوَادَّ يَسْوَادُّ» وليسا من المضاعف؛ لأن عينهما ولامهما ليسا من جنسٍ واحدٍ؛ فإن عينهما الواو، ولامهما الدال.

(٣) مضاعف من باب الاستفعال.

(٤) أي: سكن، «اطْمِئْناناً وَطُمَأْنِينةً»، وليس من المضاعف؛ لأن عينه الميم، ولامه النون، وهو من باب الافعِلّال، كـ«الاقشعرار».

(٥) مضاعف من باب التفاعُل، فيجب في هذه الصور الإدغام؛ لاجتماع المثلَين، مع عدم المانع من الإدغام، وكذا إذا لحقتها تاء التأنيث، نحو: «مَدَّتْ»، و«أَعَدَّتْ»، و«انْقَدَّتْ» . . . إلى آخرها.

وَكَذَا هَذِهِ الأَفْعَالُ[(١)] إِذَا بُنِيَتْ لِلْمَفْعُولِ، نَحْوُ: «مُدَّ[(٢)] يُمَدُّ[(٣)]». وَكَذَا نَظَائِرُهُ[(٤)]. وَفِي نَحْوِ: «مَدّ» مَصْدَراً. وَكَذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَ بِالفِعْلِ أَلِفُ الضَّمِيرِ، أَوْ وَاوُهُ، أَوْ يَاؤُهُ[(٥)]، نَحْوُ: «مَدَّا» «مَدُّوا» «مُدِّي»[(٦)].

الكيلاني

(وَكَذَا هَذِهِ الأَفْعَالُ) التي تقدَّم ذِكرها يجب الإدغامُ فيها (إِذَا بُنِيَتْ لِلْمَفْعُولِ نَحْوُ: «مُدَّ») بضم الميم، أصله: مُدِدَ؛ وهكذا تقول: «مُدَّا، مُدُّوا» . . . إلى آخره، («يُمَدُّ») أصله: يُمْدَدُ . . . إلى آخر الأمثلة، (ونَظَائِرِهِ) أي: نظائرِ «مُدَّ يُمَدُّ» كـ«أُعِدَّ يُعَدُّ»، و«انقُدَّ يُنْقَدُّ فيهِ»، وغيرِهما.

(وَ) الإدغامُ واجبٌ أيضاً (فِي نَحْوِ: «مَدًّا» مَصْدَراً) أصله: مَدْداً، (وكَذَلِكَ) الإدغامُ واجبٌ (إذا اتَّصَلَ بِالفِعْلِ) المضاعفِ وما شابَهه (أَلِفُ الضَّمِيرِ أَوْ واوُهُ أو يَاؤُهُ)؛ مثالُ الألفِ (نَحْوُ: «مَدَّا») يجوز فيه فتحُ الميم على أنه فِعْلُ الاثنَين من الماضي مبنيًّا للفاعل، فحينئذٍ أصلُه: مَدَدَا، وضَمُّ الميمِ إما على أنه فِعْلُ الاثنَين من الأمر، فحينئذٍ أصلُه: تَمْدُدَانِ، أو على أنه فعلٌ ماضٍ مبنيًّا للمفعول، فحينئذٍ أصلُه: مُدِدَا؛ ومثالُ الواو: («مَدُّوا») بفتح الميم، على أنه فعلُ جمعِ المُذَكَّرِ من الماضي مبنيًّا للفاعل، وأصلُهُ حينئذٍ: مَدَدُوا، أو بضمِّ الميمِ إما على أنه فعلُ الجمعِ من الأمر، وأصله حينئذٍ: تَمْدُدُونَ، أو على أنه فعلُ الجمعِ من الماضي مبنيًّا للمفعول الذي اشتق منه، فحينئذٍ أصله: مُدِدُوا، وقِسْ على ما قُلناه غيرَهُ من النظائرِ والأشباه، ومثالُه مِنَ الياءِ: («مُدِّي») بضم الميم فقط، وهو فعلُ الأمرِ لِلواحدة المؤنثة، أصله: تَمْدُدِينَ.

تصريف ملا علي

. . . .

---

(١) أي: التي يجب فيها الإدغام إذا بُنيت للفاعل، ماضياً كان أو مضارعاً.

(٢) أصله: مُدِدَ، و«مُدَّت» والأصل: مُدِدَتْ.

(٣) أصله: يُمْدَدُ، وكذا: «تُمَدُّ» و«أُمَدُّ» و«نُمَدُّ».

(٤) أي: نظائر نحو: «مُدَّ يُمَدُّ»؛ كـ«أُعِدَّ يُعَدُّ»، و«انْقُدَّ يُنْقَدُّ فيه»، و«اعْتُدَّ يُعتَدُّ به»، و«اسْتُعِدَّ يُسْتَعَدُّ له»، و«تُمُوِدَّ يُتَمَادُّ»، بالتقاء الساكنين على حدّه، وكذلك البواقي.

(٥) أي: سواء كان ماضياً أو مضارعاً أو أمراً، مجرداً أو مزيداً فيه، مجهولاً أو معلوماً، ولذا قال: «بالفعل»، ولم يقل: «بهذه الأفعال»، وذلك لأن ما قبل هذه الضمائر ـ وهو الثاني من المتجانِسَين ـ يجب أن يكون متحركاً؛ لئلا يلزمَ التقاء الساكنين، وحينئذٍ إن كان الأول ساكناً يُدرج، وإلا يُسكن ويُدرج في الثاني.

(٦) أي: للأمر للمؤنث، من: «تَمْدُدِينَ»، فإن المحقِّقين على أن هذه الياء ياءُ الضمير، كألف «يفعلان»، وواو «يفعلون»، وخالفهم الأخفش.

[النوع الثاني: الإدغام الممتنع:]

وَمُمْتَنِعٌ[١] فِي نَحْوِ: «مَدَدْتُ»، وَ«مَدَدْنَا»، وَ«مَدَدْتَ» .... إِلَى: «مَدَدْتُنَّ»، وَ«مَدَدْنَ»؛ وَ«يَمْدُدْنَ»، وَ«تَمْدُدْنَ»، وَ«امْدُدْنَ»، وَ«لَا تَمْدُدْنَ».

[النوع الثالث: الإدغام الجائز:]

وَجَائِزٌ إِذَا دَخَلَ الجَازِمُ عَلَى فِعْلِ الوَاحِدِ[٢]، ....

الكيلاني

(و) القسمُ الثاني من أقسام الإدغام: إدغامٌ (مُمْتَنِعٌ) وهو فيما إذا اجتمعَ فيه حرفان من جنسٍ واحدٍ في كلمةٍ واحدة، والثاني منهما ساكنٌ سكوناً لازماً، وذلك مِنَ الماضي إذا اتَّصل به ضميرٌ مرفوعٌ بارزٌ متحرّكٌ، أعني: التاءَ والنونَ، وهو في تسعةِ أمثلةٍ منه: (في) المتكلم وحدَهُ (نَحْو: «مَدَدْتُ»)، وفي المتكلم مَعَ الغيرِ نحوُ: («مَدَدْنَا»)، وفي المخاطَبِ من نحو: («مَدَدْتَ»، مَدَدْتُما، مَدَدْتُمْ»، «مَدَدْتِ، مَدَدْتُمَا» ... (إلى: «مَدَدْتُنَّ»، و) في جمع المؤنثِ الغائبِ نحو: («مَدَدْنَ»)، فهذه تسعةُ أمثلةٍ مِنَ الماضي يَمْتَنِعُ الإدغامُ فيها لِمَا مَرَّ.

(و) مِن المضارع إذا اتصلَ بآخِره نونُ جمعِ المؤنثِ، وهو في مثالَين منه؛ في جمع المؤنث الغائبِ نحوُ: («يَمْدُدْنَ»، وَ) في المخاطب نحو: («تَمْدُدْنَ»، و) مِنْ أمرِ المُخاطَب في جمع المؤنث نحو: («امْدُدْنَ»، و) مِن أمر الغائب فيه أيضاً نحو: «لِيَمْدُدْنَ»، ومِنَ النهي فيه أيضاً نحو: («لا تَمْدُدْنَ») و«لا يَمْدُدْنَ». فهذه أمثلةٌ من المضارع وما في حُكمه يمتنع الإدغامُ فيها لِما تقدّم.

(و) القسم الثالث من أقسامِ الإدغامِ: إدغامٌ (جائزٌ) وهو فيما إذا اجتمعَ فيه حرفانِ من جنسٍ واحدٍ في كلمةٍ واحدةٍ، والثاني منهما ساكنٌ سكوناً غيرَ لازمٍ، وذلك (إذا دَخَلَ الجازِمُ عَلى فِعْلِ الوَاحِدِ) من المضاعَفِ نَحوُ: «لم يَمُدَّ» و«لم تَمُدَّ»، وما في حكم فعلِ الواحد نحو: «لَمْ أَمُدَّ»

تصريف ملا علي

(وَمُمْتَنِعٌ فِي نَحْوِ: «مَدَدْتُ»، وَ«مَدَدْنَا»، وَ«مَدَدْتَ» ... إِلَى: «مَدَدْتُنَّ»، وَ«مَدَدْنَ»، وَ«يَمْدُدْنَ»، وَ«تَمْدُدْنَ»، وَ«امْدُدْنَ»، وَ«لَا يَمْدُدْنَ»، وَ«لَا تَمْدُدْنَ») لأنَّ هذِهِ الضَّمائرَ المُتحرِّكَةِ أَوْجَبَتْ سُكُونَ ما قَبْلَهَا.

(وَجَائِزٌ إِذَا دَخَلَ الجَازِمُ عَلَى فِعْلِ الوَاحِدِ) والغَائِبَةِ، بتَحْرِيكِ السَّاكِنِ، ولم يُحَرَّكْ في نَحوِ:

---

(١) وذلك في كل فعلٍ اتصل به الضميرُ البارز المرفوع المتحرِّكُ؛ كتاء الخطاب، وتاء المتكلم، ونونِه في الماضي، ونونِ جماعة النساء، مطلقاً، ماضياً كان أو غيره، مجرداً كان أو مزيداً فيه، مبنيًّا للفاعل أو المفعول؛ لأن هذا الضمير يقتضي أن يكون ما قبله ساكناً، وهو الثاني من المتجانِسَين، فلا يمكن الإدغام.

(٢) وذلك في أيِّ جازمٍ كان، فيَجوز عدم الإدغام؛ نظراً إلى أن شرط الإدغام تحرُّك الحرف الثاني، وهو ساكن هنا =

فَإِنْ كَانَ مَكْسُورَ العَيْنِ، كَـ«يَفِرُّ»، أَوْ مَفْتُوحَهُ، كَـ«يَعَضُّ» فَتَقُولُ: «لَمْ يَفِرَّ»، وَ«لَمْ يَعَضَّ»؛ بِكَسْرِ اللَّامِ وَفَتْحِهَا(١)، وَ«لَمْ يَفْرِرْ»، وَ«لَمْ يَعْضَضْ» بِفَكِّ الإِدْغَامِ.

وَهَكَذَا حُكْمُ «يَقْشَعِرُّ» وَ«يَحْمَرُّ» وَ«يَحْمَارُّ».

الكيلاني

وَ«لم نَمُدَّ»، (فَإِنْ كانَ) فعلُ الواحد الذي دخلَ عليه الجازمُ (مَكْسُورَ العَيْنِ، كَـ«يَفِرُّ») إذْ أصلُه: يَفْرِرُ، وهو من الباب الثاني، (أو) كان (مَفْتُوحَهُ) أي: مفتوحَ العَيْنِ (كَـ«يَعَضُّ») إذْ أصله: يَعْضَضُ، وهو من الباب الرابع، (فَتَقُولُ) فيه عند دخول الجازم مع الإدغام: («لم يَفِرَّ» وَ«لم يَعَضَّ» بِكَسْرِ اللَّامِ وفَتْحِها)، ووجهُ جوازِ الإدغام فيهما وفي أمثالهما أن تقولَ: أصلهما: لم يَفْرِرْ ولم يَعْضَضْ، بسكونِ اللام علامةً للجزم، فنُقِلَتْ حركةُ عينِ الفعل إلى ما قبلها دفعاً للثِّقَلِ، فالتقى ساكنان، فحُرِّكَتِ اللامُ دفعاً لالتقاء الساكنين، إما بالكسرةِ لأن الساكنَ إذا حُرِّكَ حُرِّكَ بالكسرة، وإما بالفتحة للخِفَّةِ، ثُمَّ أُدغِمَتِ العَيْنُ في اللام، فصار: «لَمْ يفِرَّ»، ولم «يَعَضَّ» بكسر اللام وفتحِها؛ وقِسْ على هذا نظائِرَهُ.

(و) تقولُ: («لم يَفْرِرْ» و«لم يَعْضَضْ» بِفَكِّ الإدغام)؛ لسكون الحرف الثاني من المتجانِسَين، (وَهَكَذَا حُكْمُ «يَقْشَعِرُّ» وَ«يَحْمَرُّ» وَ«يَحْمَارُّ») عند دخول الجازم عليها، فتقول مع

تصريف ملا علي

«مَدَدْتَ»، وإنْ كان سُكُونُهُ عَارِضاً؛ لأَنَّ إِسْكَانَ مَا قَبْلَ هَذِهِ الضَّمائِرِ لِيَدُلَّ على أنَّها كالجُزْءِ، فلا يَفُوتُ، وأيضاً لَمَّا كان السُّكونُ لاتِّصالِ ما هُو كالجُزْءِ كان كأنَّهُ من تَمامِ البُنْيَةِ وأَصْلٌ، (فَإِنْ كَانَ مَكْسُورَ العَيْنِ، كَـ«يَفِرُّ»، أَوْ مَفْتُوحَهُ، كَـ«يَعَضُّ» فَتَقُولُ: «لَمْ يَفِرَّ»، وَ«لَمْ يَعَضَّ»؛ بِكَسْرِ اللَّامِ وَفَتْحِهَا، وَ«لَمْ يَفْرِرْ»، وَ«لَمْ يَعْضَضْ» بالفَكِّ) على لُغَةِ الحِجَازِيِّينَ، وعليها يَلْحَقُهُ الإِبْدالُ والحَذْفُ.

(وَهَكَذَا حُكْمُ: «يَقْشَعِرُّ» وَ«يَحْمَرُّ» وَ«يَحْمَارُّ»). ....

= فلا يُدغم، ويقال: «لَمْ يَمْدُدْ»، وهو لغة الحجازيِّين، قال الشاعر: [الطويل]

وَمَنْ يَكُ ذَا فَضْلٍ فَيَبْخَلْ بِفَضْلِهِ ... عَلَى قَوْمِهِ يُسْتَغْنَ عَنْهُ وَيُذْمَمِ

فإن قوله: «ويُذمَم» مجزوم لكونه عطفاً على «يُسْتَغنَ»، وهو جواب الشرط.

ويجوز الإدغام نظراً إلى أن السكون عارضٌ لا اعتدادَ به، فيحرك الساكن، ويُدغم فيه الأول، فيقال: «لم يمدّ» بالضم، أو الفتح، أو الكسر، وهو لغةُ بني تميم، والأول هو الأقربُ إلى القياس، وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦].

(١) أما الكسر: فلأن الساكن إذا حُرِّكَ حُرِّكَ بالكسر؛ لِمَا بين الكسر والسكون من التآخِي، ولأن الجزم قد جُعل عِوضاً عن الجرِّ عند تعذُّر الجرِّ في الأفعال، فكذا جُعل الكسر عوضاً عن السكون عند تعذُّر السكون. وأما الفتحُ: فلكونه أخفَّ.

ولك أن تقولَ: الكسر في «لم يفِرَّ»؛ لمتابعة العين، وكذا الفتحُ في: «لم يعَضَّ».

○ وَإِنْ كَانَ العَيْنُ مِنَ المُضَارِعِ مَضْمُوماً فَيَجُوزُ الحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ مَعَ الإِدْغَامِ وَفَكُّهُ، تَقُولُ: «لَمْ يَمُدَّ» بِحَرَكَاتِ الدَّالِ، وَ«لَمْ يَمْدُدْ».

○ وَهَكَذَا حُكْمُ الأَمْرِ، فَتَقُولُ: «فِرَّ» وَ«عَضَّ» بِكَسْرِ اللَّامِ وَفَتْحِهَا، ....

الكيلاني

الإدغام: «لَمْ يَقْشَعِرَّ»، و«لم يَحْمَرَّ»، و«لَمْ يَحْمَارَّ» بكسر اللام وفتحِها، ووجهُهُ ما تقدم؛ وتقولُ: «لم يَقْشَعْرِرْ»، و«لم يَحْمَرِرْ»، و«لم يَحْمارِرْ»، بفكِّ الإدغام.

(وإِنْ كانَ) عينُ المضارع من فِعْلِ الواحدِ الذي دخل عليه الجازمُ (مَضْمُوماً، فَيَجُوزُ فِيهِ الحَرَكَاتُ الثَّلاثُ مَعَ الإِدْغَامِ) الضمُّ لمتابعة عينِ فِعْلِهِ، والفتحُ والكسرُ لِمَا قُلناه آنفاً، فلا نُعيدُهُ؛ (و) يجوز (فَكُّهُ) أي: فكُّ الإدغام، (تَقُولُ: «لم يَمُدَّ» بِحَرَكَاتِ الدَّالِ) مع الإدغام، (و) تقولُ: («لم يَمْدُدْ») بفكِّ الإدغامِ؛ ووجهُ الجميعِ ما تقدم.

(وهَكَذَا حُكْمُ الأَمْرِ) يعني: يجوزُ فيه ـ إذا كان فِعْلَ الواحِدِ ـ ما يجوز في المضارع المجزوم، فلا تَنسَ ما تقدَّم مِن البَيان، فإنْ كانَ الأمرُ مِنْ مكسورِ العين أو مفتوحِه (فَتَقُولُ) فيه: («فِرَّ» و«عَضَّ» بكسرِ اللامِ وفتحِهَا) مع الإدغام، ووجهُه أنَّ أصلَهُما: افرِرْ واعْضَضْ، فنُقلتْ حركةُ العينِ إلى الفاء، فالتقى الساكنان، فحُركتِ اللامُ دفعاً لالتقاء الساكنين، إمَّا بالكسر أو الفتح؛ لِما مَرَّ، ثم أُدغمتِ العينُ في اللام، فاستُغنيَ عن همزةِ الوصل، فحُذفتْ، فصار:

تصريف ملا علي

وَإِنْ كَانَ العَيْنُ مَضْمُوماً فَيَجُوزُ الحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ مَعَ الإِدْغَامِ وَفَكُّهُ، فَتَقُولُ: «لَمْ يَمُدَّ» بِحَرَكَاتِ الدَّالِ، وَ«لَمْ يَمْدُدْ» بِالفَكِّ.

وَهَكَذَا حُكْمُ الأَمْرِ، فَتَقُولُ: «فِرَّ» وَ«عَضَّ» بِكَسْرِ اللَّامِ وَفَتْحِهَا، وَ«افْرِرْ»، وَ«اعْضَضْ» بِالفَكِّ، و«مُدَّ» بِحَرَكَاتِ الدَّالِ، وَ«امْدُدْ» بِالفَكِّ.

وَتَقُولُ فِي اسْمِ الفَاعِلِ: «مَادٌّ، مَادَّانِ، مَادُّونَ»، «مُدَّادٌ» «مُدَّدٌ»، «مَدَدَةٌ»، «مُدٌّ»، «مُدَّانٌ»، «مِدَادٌ»، «مُدُودٌ»، «مُدَدَاءُ»، «مَادَّةٌ، مَادَّتَانِ، مَادَّاتٌ»، «مَوَادُّ»، وَاسْمُ المَفْعُولِ: «مَمْدُودٌ» كَـ«مَنْصُورٍ»).

واعْلَمْ: أنَّ «حَبَّ» إنْ كان مَضْمُومَ العينِ فيهما يَجِيءُ مِنْهُ الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ على «فَعِيلٍ»، كَـ«حَبِيبٍ، حَبِيبَانِ، حَبِيبُونَ»، «أَحِبَّاءُ»، «أَحِبَّةٌ»، «حَبِيبَةٌ، حَبِيبَتَانِ، حَبِيبَاتٌ»، «حَبَائِبُ»، «حِبَابٌ»، وعلى «حِبٌّ» بكسر الفَاءِ وسُكُونِ العَينِ، نحو: «حِبٌّ، حِبَّانِ، حِبُّونَ»، «أَحْبَابٌ»، «حِبَّةٌ، حِبَّتَانِ، حِبَّاتٌ»، «حِبَابٌ» بكسرِ الفاءِ وفتحِ العينِ، وعلى «حِبَبٍ» بكسرِ الفاءِ وفتحِ العينِ،

وَ«افْرِرْ»، وَ«اغْضَضْ»، و«مُدَّ» بِحَرَكَاتِ الدَّالِ، وَ«امْدُدْ».

○ وَتَقُولُ فِي اسْمِ الفَاعِلِ: «مَادٌّ[1]، مَادَّانِ، مَادُّونَ»، [وَ«مَدَدَةٌ»]، «مَادَّةٌ، مَادَّتَانِ، مَادَّاتٌ»، وَ«مَوَادُّ»، وَفِي اسْمِ المَفْعُولِ: «مَمْدُودٌ» كَـ«مَنْصُورٍ»[2].



الكيلاني

«فِرَّ» و«عَضَّ»، (و) تقول فيه أيضاً: («افْرِرْ» وَ«اغْضَضْ») بفكِّ الإدغام، (و) إن كانَ الأمرُ من مضموم العين فتقولُ: («مُدَّ» بِحَرَكاتِ الدَّالِ) الضمِّ والفتحِ والكسرِ مع الإدغام، (و«امْدُدْ») بفكِّ الإدغام، ووجهُ الجميع تقدَّمَ، فليُتأملْ فيما سبَق.

(وَتَقُولُ فِي) بناء (اسْمِ الفاعِلِ) مِنْ «مَدَّ»: («مَادٌّ») بالإدغام وجوباً، وأصلُه: مادِدٌ، سُكِّنَت الدَّالُ الأُولى، وأُدغمت في الثانية، فصار: «مادٌّ»، وكذا («مادّانِ، مادُّونَ»، «مادَّةٌ، مادَّتانِ، مادَّاتٌ»، و«مَوَادُّ»؛ و) تقول في بناءِ (اسمِ المفعولِ) مِن «يَمُدُّ»: («مَمْدُوْدٌ» كَـ«مَنْصُوْرٍ») مِن غير إدغامٍ؛ لِعدم اجتماع الحرفَين المتجانِسَين.



تصريف ملا علي

مثل: «كِمَاشٍ»[3] و«عِلَجٍ»، وإنْ كان من باب «فَرَّ» فالقِيَاسُ اسْمُ الفَاعِلِ والمَفْعُولِ، لَكِنْ لم يُسْمَعْ إلَّا «مَحْبُوبٌ»، وتَقُولُ في «شَحَّ» من «عَضَّ»: شَحِيْحٌ ... إلخ، وجَمْعُ تَكْسِيرِ المُذَكَّرِ: «أَشِحَّةٌ»، والمُؤنَّثِ: «شِحَاحٌ»، و«شَحَائِحُ»[4].

---

(١) أي: بالإدغام وجوباً لاجتماع المثلَين مع عدمِ المانع، والتقاءُ الساكنَين على حدِّه، والأصل: «مَادِدٌ».

(٢) أي: من غير إدغامٍ؛ لِحلول الفاصل بين حرفي التضعيف، وهو الواو، فهو كالصَّحيح بعينِه.
وأما المَزِيد فيه: فاسم الفاعل والمفعول منه تابعٌ للمضارع؛ فإن كان من الأبواب المذكورة يجبُ، وإلا يمتنع.
وأما الرُّباعيُّ: فلا مجالَ للإدغام فيه أصلاً.

(٣) في قول الشاعر:

يَـغُـسُّ جِـحَـاشُـهُـنَّ إلَـى ضُـرُوعٍ ... كِـمَـاشٍ لـم يُـقَـبِّـضْـهَـا الـتَّـوَادِي

و«الكَمْشُ» من الخيل: القصيرُ الجُرْدان، والجمعُ: «كِمَاشٌ» و«أَكْمَاشٌ». كذا في بعض الشروح.
و«العِلْجُ»: العَيْرُ، والرَّجلُ من كفَّارِ العَجم، والجمع: «عُلوجٌ» و«أعلاجٌ» و«عِلَجَةٌ».
قال ابن يعيش: لم يُسمع التكسير في شيءٍ منها إلّا في مثال واحدٍ، وهو «فَعْلَةٌ»، فإنهم كسروه على «فِعالٍ»، قالوا: «عَبْلَةٌ» و«عِبالٌ»، و«كَمْشَةٌ» و«كِماشٌ». يُقال: «رجلٌ كَمْشٌ»، و«امرأةٌ كَمْشَةٌ» بمعنى الماضي السريع، كأنهم لكثرةِ «فَعْلَةٍ» تصرفوا فيها على نحوٍ من تصرفهم في «فَعْلٍ».
وقالوا: «عِلَجٌ» و«عِلَجَةٌ»، وهو قليل، جاؤوا به على نحوٍ من تكسير الأسماء، نحو: «خِرَقَةٍ» و«خِرَقٍ»، و«كِسْرَةٍ» و«كِسَرٍ»، فاعرفه.

(٤) «الشُّحُّ» مُثلَّثةً: البُخل، والحِرص، وهو «شَحاحٌ»، كـ«سَحابٍ»، و«قومٌ شِحاحٌ» و«أشِحَّةٌ» و«أشِحَّاءُ». ينظر: «القاموس».

فَصْلٌ فِي المُعْتَلِّ(١)

وَهُوَ مَا كَانَ أَحَدُ أُصُولِهِ(٢) حَرْفَ عِلَّةٍ، وَهِيَ: الوَاوُ، وَالأَلِفُ، وَاليَاءُ.

وَتُسَمَّى حُرُوفُ العِلَّةِ: حُرُوفَ المَدِّ وَاللِّينِ(٣)، ....

الكيلاني

هذا (فصلٌ في) بيانِ الفعل (المُعْتَلِّ) وهو لغةً: اسمُ الفاعِلِ مِنْ «يَعتَلُّ» أي: يَمرَضُ، فهو المريض. (و) أمّا في الاصطلاح: فـ(هُوَ: ما أَحَدُ أُصُولِهِ) الذي هو إما فاءُ الفعل، أو عينُ الفعل، أو لامُ الفعل (حرفُ عِلَّةٍ) فلا يكونُ مثلُ: «قاتَلَ» و«اغشَوْشَبَ» مُعْتَلًّا، (وهي) أي: حروفُ العلة (الواوُ والألفُ والياءُ، وتُسَمَّى) الواوُ والألفُ والياءُ التي هي حروفُ العلة في اصطِلاح الصرفيين: (حُرُوفَ المَدِّ) إذا كانت ساكنةً وحركةُ ما قبلَها من جِنسها، كـ«قَالَ» و«يقُولُ» و«يَبِيعُ»، (و) تُسمى هذه الحروفُ أيضاً حروفَ (اللِّينِ) إذا كانت ساكنةً؛ سواءٌ كان

تصريف ملا علي

فَصْلٌ

(المُعْتَلُّ: وَهُوَ مَا كَانَ أَحَدُ أُصُولِهِ حَرْفَ عِلَّةٍ، وَهِيَ: الوَاوُ، وَاليَاءُ، وَالأَلِفُ، وَسُمِّيَتْ: حُرُوفَ المَدِّ وَاللِّينِ. ....

(١) وفي نسخة: «فصلٌ: المُعْتَلُّ»، و«المعتل» هو اسم فاعل من: «اعتلَّ»، أي: مَرِض، وسمِّي هذا القسم مُعْتَلًّا؛ لما فيه من الإعلال.

(٢) قيده التفتازانيُّ بـ«الأصلية»، احترازاً عن نحو: «اغشَوْشَبَ» و«قَاتَلَ» و«تَفَيْهَقَ» وأمثالِها، ودخل فيه نحو: «قُلْ» و«عِدْ»، وأمثالهما، ولا يُتوهَّم خروج اللَّفيف من هذا التعريف؛ فإن اثنَين من أصوله حَرْفَا علَّةٍ؛ لأنه إذا كان اثنان منها حرفي علّةٍ، يَصدق عليه أن أحدَها حرف علة ضرورةً.

(٣) أطلق المصنف هذا الكلام، إلا أنَّ فيه تفصيلاً، وهو أن حروفَ العلة إن كانت متحركةً لا تُسمى حروف المد واللِّين؛ لانتفائهما فيها، وهذا في غير الألف.

وإن كانت ساكنةً تسمى: حروف اللين؛ لما فيها من اللين؛ لاتساع مخرجها، لأنها تخرج في لِين من غير خُشونة على اللِّسان؛ وحينئذٍ إن كانت حركاتُ ما قبلها من جنسها ـ بأن كان ما قبل الواو مضموماً، والألف مفتوحاً، والياء مكسوراً ـ تسمى: حروف المدِّ أيضاً؛ لِما فيها من اللين والامتداد، نحو: «قال يقول»، و«باع يبيع»، وإلا تسمى: حروف اللين، لا المد؛ لانتفائه فيها.

هذا في الواو والياء، وأما الألف؛ فيكون حرف مدٍّ أبداً؛ وهما تارةً تكونان حرفي علةٍ فقط، وتارةً حرفي لين =

وَالألِفُ حِينَئِذٍ تَكُونُ مُنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ(١).
وَأَنْوَاعُهُ سَبْعَةٌ:

الكيلاني

حركةُ ما قبلَها مِن جِنسها كما تقدم أوْ لا، كـ«القَوْلِ» و«البَيْعِ»؛ فَعُلِمَ من هذا أنّ الألفَ حرفُ مدٍّ ولِين دائماً، وأن كلَّ مدٍّ لينٌ وليس كلُّ لينٍ بمدٍّ، وأنّ الواوَ والياءَ إذا كانتا متحركتَين، كـ«وَعَدَ» و«يَسَرَ» فليستا حينئذٍ بحرف مدٍّ ولينٍ. (والألِفُ حِينَئِذٍ) أي: حينَ إذْ كانت أحدَ أُصول المعتل (تَكُونُ مُنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ) نحو: «قال»، فإنَّ أصلَه: قَوَلَ، (أو) عن (يَاءٍ) نحو: «باعَ»، فإن أصله: بَيَعَ، كما سيَجيء، ولا تقعُ الألف في الفِعل أصليةً.

(وَأَنْوَاعُهُ) أي: أقسامُ المعتل (سَبْعَةٌ) لأن حروف العلة إمّا أن تقعَ في المعتل مُتّحدةً أو متعددةً:

- فإن كانت متحدةً؛ فإمَّا أن تكون فاءً، أو عيناً، أو لاماً، فهذه أقسامٌ ثلاثةٌ.

- وإن كانتْ متعددةً؛ فإما أن تكون اثنتَين، أو ثلاثةً. الثاني: قسمٌ واحدٌ؛ والأولُ: إما أن يفترقا، أو يَقترنا. والأولُ: قسمٌ واحدٌ؛ والثاني: إما فاءٌ وعينٌ، أو عينٌ ولامٌ. فهذه أقسامٌ أربعةٌ أُخَرُ.

تصريف ملا علي

(وَالألِفُ) في الأَفْعالِ كُلِّهَا والأَسْماءِ المُعْرَبَةِ، إمَّا أنْ (تَكُونَ مُنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ) أَوْ زَائِدَةً.

(وَأَنْوَاعُهُ سَبْعَةٌ: ....

= أيضاً، وتارةً حرفي مدٍّ أيضاً، فحروف العلة أعمُّ منهما، وحروف اللين أعمُّ من حروف المدِّ.

هذا، ولكنهم يطلقون على هذه الحروف: حروفَ المدِّ واللين مطلقاً، والمصنِّفُ رحمه الله جرى على ذلك، ونُقل عنِ المصنف في تسميتها حروفَ المد واللين: أنها تخرج في لِين من غير كُلفةٍ على اللِّسانِ، وذلك لاتِّساع مخرجها، فإنَّ المخرجَ إذا اتَّسع انتشر الصوتُ وامتدَّ ولَانَ، وإذا ضاق انضغط فيه الصوتُ وصَلُبَ.

(١) نحو: «قَالَ» و«بَاعَ»؛ لأن الحروف الأصول هي حروف الماضي من المُجرَّد، وهي من الثُّلاثيِّ متحركة أبداً في الأصل، والألف ساكنة، فلا تكون أصلاً.

وأما في الرباعيِّ؛ فلأن حروف الأصول تكون متحركة إلا الثاني، فلا يجوز أن يكون ألفاً؛ لالتباسه بـ«فَاعَلَ» من الثلاثي المزيد فيه، ولأنه امتنع كونه أصلاً في الثلاثي فحُمل عليه الرباعي.

واحترز بقوله: «حينئذٍ» عن الألف في نحو: «قاتل»، و«احمارَّ»، و«تباعد»، مما ليس من حروفه الأصول، فإنها ليست منقلبة، بل هي زائدة.

واعلم: أن الألف في الأفعال كلِّها، وفي الأسماء المتمكِّنة؛ إما أن تكون زائدة، أو منقلبة، بخلاف الأسماء الغير المتمكنة، والحروف، نحو: «متى»، و«مهما»، و«بلى»، و«على»، وما أشبه ذلك، فإنها فيها أصلية.

واعلم: أنَّ المُعْتلَّ جِنسٌ تحتَه أنواعٌ مُختلفةُ الحقائقِ؛ كمعتلِّ الفاء، والعين، واللام، وغير ذلك.

النوع الأول: المثال

الأَوَّلُ: المُعْتَلُّ الفَاءِ، وَيُقَالُ لَهُ: المِثَالُ؛ لِمُمَاثَلَتِهِ الصَّحِيحَ فِي احْتِمَالِ الحَرَكَاتِ[١].

o أَمَّا الوَاوُ: فَتُحْذَفُ مِنَ الفِعْلِ المُضَارِعِ الَّذِي عَلَى «يَفْعِلُ» بِكَسْرِ العَيْنِ[٢]، وَمِنْ مَصْدَرِهِ الَّذِي عَلَى «فِعْلَة»[٣]، وَتَسْلَمُ فِي سَائِرِ تَصَارِيفِهِ[٤]، ....

الكيلاني

فالمجموعُ سبعةٌ كما يَجيء تفصيلُه.



النَّوعُ (الأولُ) من أنواعِ المُعْتَلِّ: (المُعْتَلُّ الفاءِ) وهو الذي فاءُ فِعلِهِ حرفُ علةٍ فقط، (وَيُقَالُ لَهُ) أي: للمُعتلِّ الفاءِ: (المِثَالُ؛ لِمُمَاثَلَتِهِ) أي: لمشابهته (الصَّحِيحَ فِي احْتِمَالِهِ الحَرَكَاتِ) يعني: أنَّ حروف العلة إذا وقعتْ أولاً تحتمل الحركةَ كالحرفِ الصحيح، تقول: «وَعَدَ» و«يَسَرَ» كما تقولُ: «نَصَرَ»، بخلافِ ما إذا وقعتْ غيرَ أولٍ، فإنها تكون ساكنةً غالباً نحو: «قالَ» و«رَمى».

ثم حروفُ العلة التي تقع فاءَ الفعل: إما واوٌ وإما ياءٌ؛ إذِ الألفُ لا تقع في أول الكلمةِ لا أصليةً ولا منقلبةً؛ لسكونها، ولتعذُّرِ الابتداءِ بالساكن.

(أما الواوُ: فتُحذَفُ) من المعتلِّ الفاءِ في موضعَين: (مِنَ) الفعل (المُضَارِعِ الذِي) يكون (عَلَى) وزن: («يَفْعِلُ» بِكَسْرِ العَيْنِ، و) تُحذف الواو أيضاً (مِنْ مَصْدَرِهِ) أي: مصدرِ مُعتلِّ الفاءِ (الَّذِي) يكون (عَلَى) وزنِ: («فِعْلَة») بكسر الفاء، (وَتَسْلَمُ) الواوُ (في سائِرِ تَصَارِيفِهِ) أي: في باقي

تصريف ملا علي

الأَوَّلُ: المُعْتَلُّ الفَاءِ، وَيُقَالُ لَهُ: المِثَالُ؛ لِمُمَاثَلَتِهِ الصَّحِيحَ فِي احْتِمَالِ الحَرَكَاتِ.

أَمَّا الوَاوُ: فَتُحْذَفُ مِنَ المُضَارِعِ الَّذِي عَلَى «يَفْعِلُ» بِكَسْرِ العَيْنِ، وَمِنْ مَصْدَرِهِ الَّذِي عَلَى «فِعْلَة»، بكسرٍ فسُكُونٍ ففَتْحٍ، (وَتَسْلَمُ فِي سَائِرِ تَصَارِيفِهِ، ....

---

(١) تقول: «وَعَدَ، وَعَدَا، وَعَدُوا»؛ كما تقول: «ضَرَبَ، ضَرَبَا، ضَرَبُوا»، بخلاف الأجوف والناقص.
والفاء: إما أن تكون واواً أو ياءً؛ إذ الألف ليس بأصلٍ، ولا يمكن أن يكون فاءً لسكونه.

(٢) وذلك لأنه لمَّا وقع بين الياء والكسرة، ثَقُلَ كالضمة بين الكسرتين، فحُذفت، ثم حُملتْ عليه أخواته، أعني: التاء، والنون، والهمزة.

(٣) مراده: أن يكون مما حُذفت الواو من مضارعه؛ لأن مصدرَ المعتل الفاء إذا لم يكن للحالة ليس على «فِعْلة»، إلا فيما المضارع منه على «يفعِل» بكسر العين، بحكم الاستقراء، و«الوِجهة»: اسم مصدر.

(٤) أي: في باقي تصاريف المعتلِّ الفاء، من الماضي، واسم الفاعل، واسم المفعول.

فَتَقُولُ: «وَعَدَ، يَعِدُ، عِدَةً»[١]، وَ«وَعْداً»، «فَهُوَ وَاعِدٌ»، وَ«ذَاكَ مَوْعُودٌ»، وَ«عِدْ»، وَ«لَا تَعِدْ»، وَكَذَلِكَ: «وَمِقَ، يَمِقُ، مِقَةً»[٢].

الكيلاني

تصاريفِ المعتلِّ الفاءِ من الماضي، والمضارعِ الذي لا يَكون على وزن: «يَفْعِلُ» بكسر العين، واسمِ الفاعل، واسمِ المفعول وغيرِها، (تَقُولُ) في الماضي: «وَعَدَ» بثبوت الواو، وفي المضارع المكسور العين: («يَعِدُ») . . . إلى آخِرِ الأمثلة، بحذفها؛ إذْ أصله: «يَوْعِدُ»، فحُذفت الواوُ لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ، وهو مستثقَلٌ، ثم حُمِلَ الباقي عليه.

وتقول في المصدرِ المكسورِ الفاءِ: («عِدَةً») بحذف الواو أيضاً؛ إذا أصلُها: «وِعْدٌ» بكسر الواو وسكونِ العين، فنُقلت حركة الواو إلى العين، وحُذفت الواو، ثم عُوّضت عنها التاء في الآخِرِ، فصار: «عِدةً».

(وَ) تقول في المصدر الذي ليس على وزنِ: «فِعْلَةَ» بكسر الفاء: («وَعْداً») بِسلامةِ الواو، («فَهُوَ وَاعِدٌ،) واعِدان، واعِدُون» . . . إلى آخِرِ الأمثلة في اسم الفاعل منه بِسلامة الواو أيضاً، («وَذَاكَ مَوْعُودٌ،) مَوعُودان» . . . إلى آخِرِه في اسم المفعول منه كذلك.

(و) تقول في الأمر مِن «تَعِدُ»: («عِدْ») بحذفِ الواو، (و) في النهي: («لا تَعِدْ») بحذفِها أيضاً، (وَكَذَلِكَ) أي: كمثلِ ما تقدم من الحذف وعدمِه في «وَعَدَ، يَعِدُ، عِدةً»: («وَمِقَ») كـ«عَلِمَ»، أي: أَحَبَّ، بِثبوت الواو، («يَمِقُ») بحذفها؛ إذْ أصلُه: يَوْمِقُ، («مِقَةً») والأصل: وِمْقاً، بكسر الواو وسكون الميم، ففُعِل بهما ما فُعِلَ بـ«يَعِدُ، عِدةً».

تصريف ملا علي

تَقولُ: «وَعَدَ»، «يَعِدُ»، «عِدَةً») الأَصْلُ: وِعْدَةٌ، أو وِعْدٌ، حُذِفَ الفاءُ بَعْدَ نَقْلِ حَرَكَتِهِ بلا تَعْوِيضٍ في الأَوَّلِ، وبِهِ فِي الثَّاني، وفي الآخِرِ[٣]؛ إذْ في الأَوَّلِ يَلْزَمُ اللَّبْسُ، وهذا المَصْدَرُ مُخْتَصٌّ بـ«يَفْعِلُ» المَكْسُورِ، و«الوِجْهَةُ» إِسْمُ مَصْدَرٍ بحَذْفِ الزَّوائِدِ مِنَ التَّفْعِيلِ، كـ«الحِوَلِ» مِنْهُ. (و«وَعْداً» «فَهُوَ وَاعِدٌ») وجَمْعُ تَكْسِيرِ المُؤَنَّثِ بِقَلْبِ الواوِ الأُولى هَمْزَةً، (وَ«ذَاكَ مَوْعُودٌ» وَ«عِدْ») في الأَمْرِ، (وَ«لَا تَعِدْ»، وَكَذَلِكَ: «وَمِقَ، يَمِقُ، مِقَةً» . . . .

(١) لأنها مصدرٌ على «فِعْلَة»، والأصلُ: وِعْدة، فنقلت كسرة الواو إلى العين؛ لثقلها عليها مع اعتلال فِعلها، وحُذفت الواو، فقيل: «عِدَة»، على وزن: عِلَة، وقيل: الأصل: وِعْدٌ، حُذفت الواو لِمَا مرَّ، ثم زيدت التاء عوضاً عنها.

(٢) أي: بسلامتها في الماضي، وحذفِها في المضارع والمصدر، وهذا مِن باب: «حَسِبَ يَحسِبُ»، والأصل: يَوْمِق وِمْقَة.

(٣) قال الجوري: أي: عوض في آخر الكلمة؛ إذ في الأول يلتبس بـ«تعد»، وهذا عطف على قوله: «وفي الثانية»، والمعنى: يوضع العوض في آخر «وعد» لا في أوله؛ إذ لو وضع في أوله يلزم . . . إلخ.

فَإِذَا أُزِيلَتْ كَسْرَةُ مَا بَعْدَهَا أُعِيدَتِ الوَاوُ المَحْذُوفَةُ، نَحْوُ: «لَمْ يُوعَدْ»(١).

ـ وَتَثْبُتُ فِي «يَفْعَلُ» بِالفَتْحِ، كَـ«وَجِلَ»، «يَوْجَلُ»(٢)، «اِيْجَلْ»، وَالأَصْلُ: اِوْجَلْ، قُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً؛ لِسُكُونِهَا وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا، فَإِنِ انْضَمَّ مَا قَبْلَهَا عَادَتِ الوَاوُ، تَقُولُ: «يَا زَيْدُ ايْجَلْ»، تُلْفَظُ بِالوَاوِ، وَتُكْتَبُ بِاليَاءِ(٣).

الكيلاني

(فَإِذَا أُزِيلَتْ كَسْرَةُ ما بَعْدَها) أي: ما بعدَ الواو (أُعِيدَتِ الوَاوُ) المحذوفةُ لانتفاء عِلة حذفِها (نَحْوُ: «لَمْ يُوعَدْ») بفتح العين مبنيًّا للمفعول.

(وَتَثْبُتُ) الواوُ (في «يَفْعَلُ» بِالفَتْحِ) أي: بفتحِ العين (كَـ«وَجِلَ») بالكسر، أي: خاف، («يَوْجَلُ») بالفتح، بِثبوت الواو فيهما: («اِيْجَلْ») أمرٌ مِن «تَوْجَلُ»، فحُذفت التاء، وزيدت همزةٌ مكسورة كما تقدَّم، فصار: «اِوْجَلْ»، ثم (قُلِبَتِ الواوُ ياءً لِسُكُونِها وَكَسْرِ ما قَبْلَهَا) فصار: اِيجَل، (فَإِنِ انْضَمَّ ما قَبْلَها) أي: ما قبل الياء المنقلبة عن الواو في نحو: «اِيْجَل»، (عادَتِ الواوُ) لِزوال علةِ قلبها ياءً، أعني: كسرةَ ما قبلها؛ (تَقُولُ: «يا زَيْدُ ايْجَلْ» تُلْفَظُ بالواوِ) لِزوال كسرة ما قبلها؛ لأن الهمزة تسقُطُ في الدَّرْجِ لفظاً، (وَتُكْتَبُ بِاليَاءِ) مراعاةً لحال الابتداءِ بها عند الوقفِ على ما قبلَها، نحو: «يا زَيْدْ اِيجَلْ»، إذا وَقَفْتَ على الدال وابتدأتَ بالهمزة.

تصريف ملا علي

وَإِذَا أُزِيلَتْ كَسْرَةُ مَا بَعْدَهَا أُعِيدَتِ الوَاوُ المَحْذُوفَةُ، نَحْوُ: «لَمْ يُوعَدْ») ولم يُعِيدُوها في نحوِ: «يَقَعُ» و«يَدَعُ» و«لَمْ يَلْدَهْ»؛ لِيَدُلَّ على أنَّ أَصْلَ الفَتْحةِ والسُّكونِ الكَسْرَةُ.

(وَتَثْبُتُ فِي «يَفْعَلُ» بِالفَتْحِ، كَـ«وَجِلَ»، «يَوْجَلُ»)، وجَازَ «يَيْجَلُ» بِقَلْبِ الوَاوِ يَاءً؛ و«يَاجَلُ» بِقَلْبِهِ أَلِفاً، وكِلَاهُما خِلافُ قِياسٍ، و«يِيْجَلُ» بكسرِ حَرْفِ المُضارَعةِ، ثُمَّ قَلْبِ الواوِ ياءً، («اِيْجَلْ») بِقَلْبِ الوَاوِ يَاءً؛ لأنَّ الواوَ السَّاكنةَ المَكْسُورَ ما قَبْلَها تُقْلَبُ يَاءً، (فَإِنِ انْضَمَّ مَا قَبْلَهَا عَادَتْ، تَقُولُ: «يَا زَيْدُ ايْجَلْ»، تُلْفَظُ بِالوَاوِ، وَتُكْتَبُ بِاليَاءِ) لأنَّ الأَصْلَ فِي كُلِّ كَلِمةٍ أَنْ يُكْتَبَ

---

(١) أي: في المبني للمفعول؛ لأن ما قبل آخره، وهو ما بعد الواو مفتوح أبداً.

وفيه نظر؛ لأنه ينتقض بنحو: «يَطَأ»، و«يَسَع»، و«يَضَع»، وأمثالِ ذلك، كما سيجيء.

(٢) فيه أربع لغات: «يَوْجَل» وهو الأصل، و«يَيْجَل» بقلب الواو ياءً؛ لأنها أخفُّ من الواو، و«يَاجَل» بقلب الواو ألفاً؛ لأنها أخفُّ، و«يِيجَل» بكسر حرف المضارعة، وقلبِ الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها؛ لأنهم يَرون الواو بعد الياء ثقيلاً، كالضمة بعد الكسرة، فقلبُوا الفتحةَ كسرةً؛ لتُقلب الواو ياءً.

(٣) لأن الأصل في كلِّ كلمة أن تُكتَبَ بصورة لفظها؛ بتقدير الابتداءِ بها، والوقف عليها، والابتداءُ فيه بالياء، نحو: «اِيجَل»، فتُكتب بالياء، ولو كُتب في الكتب التعليميَّة بالواو فلا بأسَ به؛ فإنه لتوضيحه وتفهيمه للمُستفيدِين.

ـ وَتَثْبُتُ الوَاوُ فِي «يَفْعُلُ» بِالضَّمِّ، كَـ«وَجُهَ، يَوْجُهُ»، «اَوْجُهْ»، «لَا تَوْجُهْ».

ـ وَحُذِفَتِ الوَاوُ مِنْ «يَطَأُ»، وَ«يَسَعُ»، وَ«يَضَعُ»، وَ«يَقَعُ»، وَ«يَدَعُ»؛ لِأَنَّهَا فِي الأَصْلِ: «يَفْعِلُ» بِالكَسْرِ، فَفُتِحَ العَيْنُ لِحَرْفِ الحَلْقِ(١).

الكيلاني

(وَتَثْبُتُ الوَاوُ) أيضاً (في «يَفْعُلُ» بِالضَّمِّ) أي: بضم العين، (كَـ«وَجُهَ») أي: صار شريفاً («يَوْجُهُ»، «اَوْجُهْ») أمرٌ مِن «تَوْجُهُ»، («لا تَوْجُهْ») نهيٌ بثبوت الواو فيها، (وَ) قولُهُ: (حُذِفَتِ الواوُ مِنْ «يطأُ»، وَ«يسَعُ»، وَ«يضَعُ»، وَ«يَقَعُ»، وَ«يَدَعُ») أي: يترك؛ جوابٌ عن سؤال مقدَّرٍ، تقديرُ السؤال: أنَّك قلتَ: «وتثبُتُ الواو في «يَفعَلُ» بفتح العين، نحو: يَوْجَلُ»، وهذه الأمثلة كلُّها مفتوحةُ العين مع أنَّ الواوَ قد حُذفت منها، فأجاب المصنف عنه: بأنّ الواوَ إنما حُذفت من هذه الأمثلة (لِأنَّها فِي الأَصْلِ عَلى) وزنِ: («يَفعِلُ» بِكَسْرِ العَيْنِ) أي: كانت في الأصل: «يَوْطِئُ» و«يَوْسِعُ» و«يَوْضِعُ» و«يَوْقِعُ» و«يَوْدِعُ» مكسوراتِ العين، فحُذفت الواو منها لكسرةِ ما بعدها، فصارت: «يَطِئ» و«يَسِعُ» و«يَضِعُ» و«يَقِعُ» و«يَدِعُ» بكسرِ العينِ، (فَفُتِحَ العَيْنُ) بعدَ حذفِ الواو (لِحَرْفِ الحَلْقِ) لأنه ثقيل، والفتحة أخف الحركات، فصار مفتوحَ العين بعد حذف الواو، فلم

تصريف ملا علي

أَوَّلُها بتقدير الابْتِداءِ بها كَمَا هُنَا، وآخِرُها بتَقْدِيرِ الوَقْفِ عليها، كالتَّنْوِينِ في «رَأَيْتُ زَيْداً»؛ لأنها تَنْقَلِبُ أَلِفاً مَع انْفِتاحِ ما قَبْلَها عِنْدَ الوَقْفِ، وتَنْتَقِضُ القَاعِدَةُ بنُونِ التَّأْكِيدِ الخَفِيفَةِ؛ لأنَّ المَفْتُوحَ ما قَبْلَها تُقْلَبُ أَلِفاً في الوَقْفِ، ويُحْذَفُ غَيْرُه، والحَالُ أَنَّها تُكْتَبُ في الأَخِيرِ وبِصُورَةِ النُّونِ في الأَوَّلِ(٢).

(وَتَثْبُتُ أَيْضاً فِي «يَفْعُلُ» بِالضَّمِّ، كَـ«وَجُهَ»، «يَوْجُهُ»، «اَوْجُهْ»، «لَا تَوْجُهْ»، وَحُذِفَتْ مِنْ «يَطَأُ»، وَ«يَسَعُ»، وَ«يَضَعُ»، وَ«يَقَعُ»، وَ«يَدَعُ»؛ لِأَنَّهَا فِي الأَصْلِ على: «يَفْعِلُ» بِالكَسْرِ، فَفُتِحَتْ لِحَرْفِ الحَلْقِ)، وكَسْرُ عَيْنِ مَاضِي «يَطَأُ» و«يَسَعُ» لا يُنَافِي كَسْرَ عَيْنِ المُضَارِعِ؛ إِذْ كَسْرُ عَيْنِهِما في المِثَالِ كَثِيرٌ.

(١) لكن يَرِدُ على المصنف رحمه الله تعالى أنه قال: «إذا أُزيلت كسرةُ ما بعد الواو أُعِيدَت الواوُ».
فإن قلتَ: كسر العين مع حرف الحلق كثير في الكلام، فَلِمَ فُتحت؟ قلتُ: حاصل الكلام: أنه قد وقعت هذه الأفعال محذوفةَ الواو ومفتوحةَ العين، فذكرُوا ذلك التأويل؛ لئلا يلزم خَرمُ قاعدتهم، وإلا فَمِن أين لهم بهذا؟!
وكذا جميعُ العِلل، فإنها مُناسبات تُذكر بعد الوقوع، وإلا فعلى تقدير تسليم ذلك في «يَطَأُ»، و«يَدَعُ»، يُشكِل في مثل: «يَسَعُ»؛ فإن ماضِيَه: «وَسِعَ» مكسورَ العين، فلم يحكم بأنه في الأصل «يَفْعِلُ» مكسورَ العين، وهو شاذٌّ؟

(٢) قوله: «وبصورة . . . إلخ» قول مرجوح، والراجح كتابتها فيه بالألف كما في المنوّن المنصوب.

ـ وَحُذِفَتْ مِنْ «يَذَرُ» لِكَوْنِهِ فِي مَعْنَى: «يَدَعُ»، وَأَمَاتُوا مَاضِيَ «يَدَعُ» وَ«يَذَرُ»[١]، وَحَذْفُ الفَاءِ فِي المُسْتَقْبَلِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ وَاوٌ.

○ وَأَمَّا اليَاءُ: فَتَثْبُتُ عَلَى كُلِّ حَالٍ[٢]، نَحْوُ: «يَمَنَ» ....

الكيلاني

تُحذف الواو إلا من «يَفْعِلُ» مكسورَ العين، فلا يَرِدُ نَقضاً. (وَحُذِفَت) الواو (مِنْ «يَذَرُ») هُنَا أيضاً جواب عن سؤال مقدر، تقديرُهُ: أن يقال: إنه حُذفت الواو من «يَذَرُ» وهو مفتوح العين، ولا يمكن أن يقالَ: إنه كان في الأصل مكسورَ العين، ففُتح بعد حذف الواو لحرف الحلقِ، كما قُلتم في الجواب السابق؛ لِعدم حرف الحلق ههُنا، أجاب: بأنه إنما حُذف الواو من «يَذَرُ» (لِكَوْنِهِ) أي: لكون «يَذَرُ» (في مَعْنَى: «يَدَعُ») فكما حُذفت الواو من «يَدَعُ» ـ لمَا مر ـ حُذفت من «يَذَرُ» حملاً عليه. (وأَمَاتُوا) أي: لم يَستعملوا (ماضِيَ «يَدَعُ» و) ماضيَ («يَذَرُ») فلم يُسْمَع من لُغة العرب «وَدَعَ» ولا «وَذَرَ».

ثم ورد عليه السؤال: بأنه إذا لم يُسمَعْ من اللُّغة «وَدَعَ» ولا «وَذَرَ»، فما الدليل على أن المحذوف من المضارع هو الواوُ لا الياءُ؟ (فـ)أجاب عنه بقوله: (حَذْفُ الفَاءِ) أي: فاءِ الفعل من «يَدَعُ» و«يَذَرُ» (دَلِيلٌ عَلى أَنَّهُ) أي: على أنَّ المحذوفَ الذي هو فاءُ الفعل (واوٌ) لا ياءٌ؛ إذ لو كان فاءُ الفعل ياءً لم يُحذف، كما سيَجيء.

ولَمَّا فرغ المصنفُ مِن بيان أحكام الواو من معتلِّ الفاء، شرَع في بيان الياء منه فقال:

(وَأَمَّا اليَاءُ فَتَثْبُتُ عَلى كُلِّ حَالٍ) أي: سواءٌ كان مضمومَ العين أو مكسورَ العين أو مفتوحَ العين، (نَحْوُ: «يَمَنَ») الرجل ....

تصريف ملا علي

(وَحُذِفَتْ مِنْ «يَذَرُ» لِكَوْنِهِ بِمَعْنَى: «يَدَعُ»، وَأَمَاتُوا مَاضِيَهُمَا)، وكَذَا المَصْدَرُ واسمُ الفَاعِلِ والمَفْعُولِ، (وَحَذْفُ الفَاءِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ المَحْذُوفَ وَاوٌ، وَأَمَّا اليَاءُ؛ فَتَثْبُتُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، نَحْوُ: «يَمَنَ» ....

---

(١) يعني: لم يُسمَعْ من العرب: «وَدَعَ»، ولا «وَذرَ»، وقد سمع «يَدَعُ»، و«يَذَرُ»، فعُلِمَ أنهم أماتوهما، وتركوا استعمالهما.

قال في «الصحاح»: قولهم: «دَعْ»، أي: اترُك، وأصله: وَدَعَ يَدَعُ، وقد أُميتَ ماضيه، لا يقال: «وَدَعَهُ»، وإنما يقال: «تَرَكَهُ»، ولا: «وَادِعٌ»، ولكن: «تَارِكٌ»، وربما جاء في ضرورة الشعر: «وَدَعَ فهو مَوْدُوعٌ».

(٢) أي: سواء وقعت في الماضي، أو المضارع، أو الأمر، أو غيرها؛ وسواءٌ ضُمَّ ما بعدها، أو فُتح، أو كُسر؛ لأنها أخف من الواو.

يَيْمُنُ»[1]، وَ«يَسَرَ، يَيْسِرُ»[2]، وَ«يَئِسَ، يَيْأَسُ»[3].

ـ وَتَقُولُ فِي «أَفْعَلَ» مِنَ اليَائِيِّ: «أَيْسَرَ، يُوسِرُ، إِيْسَاراً»، «فَهُوَ مُوسِرٌ»، أَصْلُهُ: مُيْسِرٌ، بِقَلْبِ اليَاءِ مِنْهُمَا وَاواً؛ لِسُكُونِهَا وَانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا[4].

ـ وَفِي «افْتَعَلَ» مِنْهُمَا؛ تُقْلَبَانِ تَاءً، وَتُدْغَمَانِ فِي تَاءِ «افْتَعَلَ»، نَحْوُ: «اِتَّعَدَ[5]»،

الكيلاني

(يَيْمُنُ»): إذا صار مَيْمُوناً، بضم العين فيهما، (و«يَسَرَ) الرجلُ (يَيْسِرَ») : إذا لعب القِمارَ، بفتحِ العين في الماضي وكسرِها في المضارع، (وَ«يَئِسَ) الرجلُ (يَيْأَسُ») : إذا قَنِطَ، بكسرِ العين في الماضي وفتحِها في المضارع.

ثم هذا الذي ذُكر من أحكام الواو والياء كلّها فيما إذا كان الفعل مُجرَّداً، أمّا أحكامها في المزيد فيه؛ فأورد المصنفُ منه ما فيه إعلالٌ، وترك ما لا إعلالَ فيه، فقال: (وتَقُولُ فِي «أَفْعَلَ» مِنَ اليَائِيِّ) أي: إذا نَقَلْتَ المعتلَّ الفاءِ اليائيَّ إلى بابِ الإِفْعال تقول في الماضي منه: («أَيْسَرَ»)، وفي المضارع: («يُوسِرُ») أصله: يُيْسِر، («فَهُوَ مُوسِرٌ») في اسم الفاعل، (بِقَلْبِ اليَاءِ) الذي هو فاءُ الفعل في المضارع واسمِ الفاعل (وَاواً لِسُكُونِها) أي: لسكونِ الياء (وَانْضِمَامِ ما قَبْلَها) فصار: «يُوسِرُ» و«مُوسِرٌ»، وذلك قياس مُطَّرِدٌ.

(و) تقول (في «افْتَعَلَ» مِنْهُما) أي: من الواويِّ واليائيِّ، أي: إذا نقلتَ المُعتلَّ الفاءِ الواويَّ إلى بابِ الافتعال تقول في الماضي منه: («اِتَّعَدَ) الرَّجُلُ»: إذا قَبِلَ الوعدَ، أصله: اِوْتَعَدَ؛ قُلبت

تصريف ملا علي

يَيْمُنُ»، وَ«يَسَرَ، يَيْسِرُ») وجاء ضَمُّ العَيْنِ فِيهِما أيضاً، (وَ«يَئِسَ يَيْأَسُ»)، وجاءَ الكَسْرُ فِيهِما، (وَتَقُولُ فِي «أَفْعَلَ» مِنَ اليَاءِ: «أَيْسَرَ، يُوسِرُ»)، ولم يُحْذَفْ؛ لأَنَّ حَذْفَ الواوِ مَعَ الهَمْزَةِ إِجْحَافٌ،(«فَهُوَ مُوسِرٌ») بقَلْبِها وَاواً؛ لأنَّ الياءَ السَّاكِنَةَ المَضْمُومَ ما قَبْلَها تُقْلَبُ وَاواً.

(وَفِي «افْتَعَلَ» مِنْهُمَا: «اِتَّعَدَ، يَتَّعِدُ»، «فَهُوَ مُتَّعِدٌ»)، ولم تُقْلَبِ الواوُ ياءً أوّلاً، وإنْ كان الإِعْلالُ مُقَدَّماً على الإِدْغَامِ؛ إِذْ بَعْدَهُ يُقْلَبُ الياءُ أيْضاً تاءً، فقُلِبَتِ ابْتِداءً، وإنّما لم تُقْلَبِ الياءُ

(١) من: اليُمْنِ، وهو البركة، يقال: «يَمُنَ الرَّجُلُ»: إذا صار ميموناً.

(٢) من: المَيْسِر، وهو قِمَارُ العرب بالأَزْلَام، وجاء «يَسُر يَيْسُر» بالضم فيهما، لكن ينبغي أن يُقيَّد لفظ الكتاب على الأول؛ لأن مثال الضم مذكورٌ.

(٣) أي: قنط يقنط، وجاء «يَئِسُ» بحذف الياء، و«يَاءَسُ» بقلبها ألفاً تخفيفاً، وهما من الشّواذ.

(٤) وذلك قياس مطرد؛ لتعسر النطق بالياء الساكنة المضمومِ ما قبلها بِشهادة الوجدان.

(٥) أي: قَبِلَ الوَعدَ، وهذا في الواوي أصله: إوْتَعَد، قُلبت الواو تاءً، وأدغمت التاء في التاء.

يَتَّعِدُ[١]»، «فَهُوَ مُتَّعِدٌ[٢]»، وَ«اتَّسَرَ، يَتَّسِرُ»، «فَهُوَ مُتَّسِرٌ»[٣].

ـ وَيُقَالُ: «اِيْتَعَدَ[٤]، يَاتَعِدُ[٥]»، «فَهُوَ مُوتَعِدٌ»[٦]، وَ«اِيْتَسَرَ، يَاتَسِرُ»[٧]، ....

الكيلاني

الواو تاءً لِئَلا تَنقلبَ بالياء كما في اللغة الأخرى ـ على ما يجيء ـ وأُدغمت التاءُ في التاء، فصار: «اتَّعدَ». وتقول في المضارع: («يَتَّعِدُ») أصلُه: يَوْتَعِدُ، قُلبت الواو تاء لِئَلَّا تَنقلبَ ألفاً ـ كما في اللغة الأخرى ـ وأُدغمت التاءُ في التاء، فصار: «يَتَّعِدُ»، («فَهُوَ مُتَّعِدٌ») في اسم الفاعل، أصلُه: مُوتَعِدٌ، قُلبت الواو تاءً وأُدغمت في التاء، (وَ) إذا نقلتَ المعتلَّ الفاءِ اليائيَّ إلى بابِ الافْتِعال تقول في الماضي منه: («اتَّسَرَ») أصله: اِيتَسَرَ، قُلبت الياء تاءً، وأُدغمت في التاء. وتقول في المضارع: («يَتَّسِرُ») أصله: يَيْتَسِرُ، قُلبت الياء تاءً، وأُدغمت في التاء، («فَهُوَ مُتَّسِرٌ») في اسم الفاعل، أصلُه: مُيْتَسِرٌ، قُلبت الياء تاءً، وأُدغمت في التاء.

ثم أشارَ إلى أن فيهما لغةً أُخرى بقوله: (وَيُقَالُ) من الواويِّ في الماضي منه: («اِيْتَعَدَ») أصلُه: اِوْتَعَدَ كما تقدم، قُلبت الواوُ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، وفي المضارع: («يَاتَعِدُ») أصلُه: يَوْتَعِد، قُلبت الواو ألفاً لسكونها وانفتاحِ ما قبلها، («فَهُوَ مُوْتَعِدٌ») اسمُ الفاعل، على الأصل، (وَ) يقال من اليائيِّ في الماضي منه: («اِيْتَسَرَ») على الأصل، وفي المضارع: («يَاتَسِرُ»)

تصريف ملا علي

المُبْدَلَةُ مِنَ الهَمْزَةِ تاءً؛ لأنَّها لا تَقْبَلُ القَلْبَ تاءً، فلم تُقْلَبِ الياءُ مِثْلَها، بِخِلَافِ الواوِ، (وَ«اتَّسَرَ، يَتَّسِرُ»، «فَهُوَ مُتَّسِرٌ»، وَيُقَالُ: «اِيتَعَدَ»)، وإنْ زَالَتْ كَسْرَةُ ما قَبْلَها لم يَجُزْ إلَّا التَّاءُ، نحو: «وَاتَّعَدَ»، («يَاتَعِدُ»)، قُلِبَتْ حَمْلاً على الماضِي، وإلَّا فهُوَ خِلَافُ القِيَاسِ، («فَهُوَ مُوتَعِدٌ»، وَ«اِيْتَسَرَ، يَاتَسِرُ»، ....

---

(١) أصله: يَوْتَعِد.

(٢) أصله: مُوْتَعِد.

(٣) هذا في اليائيِّ، والأصل: اِيتَسر يَيْتَسِر، فهو مُيْتَسِر، قُلبت الياء تاء، وأُدغمت في التاء؛ لاهتمامهم بالإدغام؛ لأنه يُصَيِّر حرفَين كحرفٍ واحدٍ.

(٤) أي: بقلب الواو ياءً، فإنْ زالت كسرةُ ما قبلها لم يَجز إلا التاء، نحو: «وَاتَّعَدَ».

(٥) أي: بقلب الواو ألفاً، لأنه وجب قلبه كما في الماضي، ولم يمكن بالياء لثقلها، فقُلبت ألفاً لخفتها.

(٦) أي: على الأصل، إن كان من «يَوْتَعِدُ»، وإن كان من «ياتَعِدُ» قُلبت الألف واواً؛ لانضمام ما قبلها، وهذا قياسٌ مُطَّرد.

(٧) أي: بقلب الياء ألفاً تخفيفاً؛ لِثقل اجتماع الياءين.

«فَهُوَ مُوتَسِرٌ»[١]، وَ«هَذَا مَكَانٌ مُوتَسَرٌ فِيهِ»[٢].

ـ وَحُكْمُ «وَدَّ، يَوَدُّ» كَحُكْمِ: «عَضَّ، يَعَضُّ»[٣]، وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ: «اِيدَدْ» كَـ«اِعْضَضْ»[٤].



الكيلاني

أصلُه: يَيْتَسِرُ، قُلبت الياء ألفاً لِسكونها وانفتاحِ ما قبلها، («فَهُوَ مُوْتَسِرٌ») في اسم الفاعل، أصلُه: مُيْتَسِرٌ، قُلبت الياء واواً لسكونها وانضمامِ ما قبلها، (وَ«هَذَا مَكانٌ مُوْتَسَرٌ فِيهِ») أي: مكانٌ يُلعب فيه بالقِمار، في اسم المفعول، والأصل فيه كما مر في اسم الفاعل.

(وَحُكْمُ «وَدَّ، يَوَدُّ») الذي هو معتلُّ الفاءِ المضاعفُ (كَحُكْمِ «عَضَّ، يَعَضُّ») الذي هو المُضاعَفُ في سائر أحكامه من وجوبِ الإدغام وامتناعِه وجوازه، وغيرِها مما مضى في المُضاعَف، فلا تنسَ ما تقدم هناك، (وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ) إذا بنيتَه مِن «تَوَدُّ»: («اِيْدَدْ») أصلُه: اِوْدَدْ، بعد حذف حرف المضارعة، قُلبتِ الواو ياء لسكونها وانكسارِ ما قبلها، فصار: «اِيدَدْ» بفكِّ الإدغام جوازاً، (كَـ«اعْضَضْ») كما مرَّ في المضاعف.



تصريف ملا علي

«فَهُوَ مُوتَسِرٌ»، وَ«هَذَا مَكَانٌ مُوتَسَرٌ فِيهِ». وَحُكْمُ «وَدَّ، يَوَدُّ» كَحُكْمِ: «عَضَّ، يَعَضُّ»، وَالأَمْرُ): «وَدَّ»، «وَدِّ»، («اِيْدَدْ»، كَـ) «عَضَّ»، «عَضِّ»، («اِعْضَضْ»).

واعْلَمْ: أَنَّ المِثَالَ الوَاوِيَّ المُضَاعَفَ لَا يَجِيءُ إِلَّا مِنْ بابِ «عَلِمَ، يَعْلَمُ»؛ لأنَّه لم يَجِئ

(١) أي: بقلب الياء واواً، إن كان من «يَيْتَسِر» على الأصل، وقلبِ الألف واواً إن كان من «ياتَسِر».

(٢) أي: في اسم المفعول كما في اسم الفاعل، وعبَّر عنه بهذه العبارة؛ لأنَّ الاتِّسار لازمٌ، فيجبُ تعديته بحرف الجر؛ لِيُبنى منه اسم المفعول، فعدَّاه بـ «في»، ومعنى ذلك: أي: هذا مكانٌ يُلعب فيه القِمارُ.

(٣) يعني: أن المعتلَّ الفاء من المضاعف حكمُه حكمُ المضاعف من غير المعتلِّ في وجوب الإدغام، وامتناعِه، وجوازه، وسائرِ أحكامه مِن الإعلالِ.

(٤) الأصل: اِوْدَد، ويجوز: «وَدّ» بالفتح والكسر، كـ«عضّ»، وذكر «اِيدَد» لِما فيه من الإعلال.

واعلم: أن المضاعف المعتلَّ الفاء الواويَّ لا يكون مضارعه إلا مفتوحَ العين؛ أما الضم فلأنه منتفٍ من المثال الواوي قطعاً، إلا ما جاء في لغة بني عامرٍ من: «وَجَدَ يَجُدُ» بالضم، وهو ضعيف، والصحيح الكسر.

وأما الكسرُ فلأنه لو بُني مكسورَ العين يجب حذفُ الواو، والإدغام؛ لئلا تَنخرمَ القاعدةُ، وحينئذٍ يَلزمُ تغييران، وتغييرُ الكلمة عن وضعها جدًا.

النوع الثاني: الأجوف

الثَّانِي: المُعْتَلُّ العَيْنِ(١)، وَيُقَالُ لَهُ: الأَجْوَفُ(٢)، وَذُو الثَّلاثَةِ؛ لِكَوْنِ مَاضِيهِ عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ نَفْسِكَ، نَحْوُ: «قُلْتُ» وَ«بِعْتُ».

○ فَالمُجَرَّدُ تُقْلَبُ عَيْنُهُ فِي المَاضِي أَلِفاً؛ سَوَاءٌ كَانَ وَاواً أَوْ يَاءً؛ لِتَحَرُّكِهِمَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا، ....

الكيلاني

النَّوعُ (الثاني) من أنواعِ المعتلِّ: (المُعْتَلُّ العَيْنِ)، وهو الذي يكون عينُ فِعله حرفَ علةٍ، (وَيُقَالُ لَهُ) أي: للمعتلِّ العينِ: (الأَجْوَفُ) لخلوّ وسَطه الذي هو كالجوفِ من الحرف الصحيح، أو مِن الحركة، (و) يُقال لِلمعتل العين: (ذُو الثَّلاثَةِ) أيضاً؛ (لِكَوْنِ مَاضِيهِ) أي: ماضي المعتلّ العين (عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ) في بعضِ الصُّور (إِذَا أَخْبَرْتَ) أنتَ (عَنْ نَفْسِكَ) نحو: «قلتُ» و«بِعتُ» بضمِّ التاء؛ وهذا القدرُ كافٍ في وجهِ التَّسمية، ولا يَلزمُ اطّرادُه.

(فَالمُجَرَّدُ) الثُّلاثيُّ (تُقْلَبُ عَيْنُهُ أَلِفاً) أي: عينُ فِعله (فِي) الفعل (المَاضِي) إذا كان مبنيًّا لِلفاعل؛ (سَوَاءٌ كَانَ) عينُ الفعل منه (واواً أَوْ ياءً؛ لِتَحَرُّكِهِمَا) أي: لتحرك الواو والياء (وانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا)، وذلك قياسٌ مُطردٌ، ....

تصريف ملا علي

المُضَاعَفُ مُطْلَقاً من مَفْتُوحِ العَيْنِ في المَاضِي والمُضَارِعِ، ولا مِنْ مَكْسُورِهِما، ولا مِنْ مَضْمُومِهِمَا، وأيْضاً لم يَجِيء المِثَالُ الوَاوِيُّ مِنْ بَابِ «نَصَرَ، يَنْصُرُ» إِلَّا «وَجَدَ، يَجُدُ»، وهو ضَعِيفٌ، ولو بُنِيَ من «ضَرَبَ، يَضْرِبُ» اِجْتَمَعَ إِعْلالانِ؛ حَذْفُ الوَاوِ والإِدْغَامُ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مِنْ بَابِ «عَلِمَ، يَعْلَمُ».



(الثَّانِي: المُعْتَلُّ العَيْنِ، وَيُقَالُ لَهُ: الأَجْوَفُ)، لِخُلوِّ وَسَطِهِ مِنَ الصِّحَّةِ، (وَذُو الثَّلاثَةِ؛ لِكَوْنِ مَاضِيهِ عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ نَفْسِكَ، نَحْوُ: «قُلْتُ» وَ«بِعْتُ»)، والأَصْلُ: أَنْ يَكُونَ على أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ.

(فَالمُجَرَّدُ) الثُّلاثِيُّ (تُقْلَبُ عَيْنُهُ فِي المَاضِي أَلِفاً، وَاواً كَانَ أَوْ يَاءً؛ لِتَحَرُّكِهِمَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا، ....

(١) أي: ما يكون عين فعله حرفَ علة، وقدّمه على المعتلّ اللام؛ لِتقدم العين على اللام.

(٢) لخلوّ ما هو كالجوف له من الصّحة.

نَحْوُ: «صَانَ»، وَ«بَاعَ»[1].

- فَإِنِ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ المُتَكَلِّمِ أَوِ المُخَاطَبِ أَوْ جَمْعِ المُؤَنَّثِ الغَائِبِ؛ نُقِلَ «فَعَلَ» مِنَ الوَاوِيِّ إِلَى «فَعُلَ»، وَمِنَ اليَائِيِّ إِلَى «فَعِلَ» دَلَالَةً عَلَيْهِمَا[2]، ....

الكيلاني

(نَحْوُ: «صَانَ») أصله: صَوَنَ، قلبتَ الواوَ الذي هو عينُ فِعله ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: «صانَ»، (و«بَاعَ») أصله: بَيَعَ، قلبتَ الياء الذي هو عينُ فِعله ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: «باعَ»، (فَإِنِ اتَّصَلَ بِه) أي: بالفعل الماضي المجرَّدِ المبنيِّ للفاعل (ضَمِيرُ المُتَكَلِّمِ) وحدَه أو مع الغير، (أَوْ) ضمير (المُخَاطَبِ) مفرداً أو مثنًى أو مجموعاً، مذكراً كان أو مؤنثاً، (أَوْ) ضميرُ (جَمْعِ المُؤَنَّثِ الغائب؛ نُقِلَ «فَعَلَ») مفتوحُ العين (مِنَ الوَاوِيِّ إِلَى «فَعُلَ») مضموم العين، بأَنْ يُضَمَّ عينُ فعلِهِ، (و) نُقِلَ «فَعَلَ» مفتوحُ العين (مِنَ اليَائِيِّ إِلَى «فَعِلَ») مكسورِ العين بأن تُكْسَرَ عينُ فعلِهِ، ثُمَّ تُنقلُ ضمةُ العَيْنِ من الواويِّ، وكسرتُهَا من اليائيِّ إلى فاءِ الفعلِ بعد سَلْبِ حركتها، وتُحذَفُ العينُ لالتقاء الساكنين كما يجيء؛ وإنما فُعل ذلك (دِلَالَةً عَلَيْهِما) أي: لتدلَّ ضمةُ فاءِ الفعلِ من الواويِّ على الواوِ المحذوفَةِ، وكسرةُ فاءِ الفعلِ من اليائيِّ على

تصريف ملا علي

نَحْوُ: «صَانَ»، وَ«بَاعَ»).

وشَذَّ نَحوُ: «قَوِدَ» و«صَيِدَ» ومَصْدَرِهِمَا، (فَإِنِ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ المُتَكَلِّمِ أَوِ المُخَاطَبِ أَوْ جَمْعِ المُؤَنَّثِ الغَائِبَةِ نُقِلَ «فَعَلَ» مِنَ الوَاوِيِّ إلى «فَعُلَ»، ومِنَ اليَائِيِّ إلى «فَعِلَ» دَلَالَةً عَلَيْهِمَا. ولا يُغَيَّرُ «فَعُلَ» ولا «فَعِلَ»، ونُقِلَتِ الضَّمَّةُ والكَسْرَةُ مَنْقُولاً أَوْ غَيْرُهُ إلى الفَاءِ، وحُذِفَتِ العَيْنُ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَينِ)، وقِيلَ: لَمْ يُنْقَلْ «فَعَلَ» لِتَغايُرِ مَعَاني الأَبْوَابِ، لَكِنْ قُلِبَتِ العَيْنُ أَلِفاً، فَلَمْ تُمكِنْ دَلالَةٌ عَلَى حَرَكَةِ العَيْنِ، ولا على ذَاتِهِ، ولَمَّا أَمْكَنَتِ الدَّلَالَةُ على الثَّاني دُونَ الأَوَّلِ ضُمَّتِ الفَاءُ في الوَاوِيِّ، وكُسِرَتْ في اليَائِيِّ؛ دَلالةً عَلَيْهِما كَيْلا يَفُوتَ الغَرَضُ رَأْساً، وَلَمَّا دَلَّتْ ضَمَّةُ الفَاءِ في مَضْمُومِ العَيْنِ أَصْلاً، وَكَسْرَتُهُ في مَكْسُورِهَا أَصْلاً على حَرَكَةِ العَينِ، وكَانَتْ أَهَمَّ، نُقِلَتِ الضَّمَّةُ والكَسْرَةُ مِنَ العَيْنِ إِلَيْهِ، وحُذِفَتِ العَيْنُ، وتَرَكُوا الدَّلَالَةَ عَلَيْهِ في المَكْسُورِ الوَاوِيِّ.

---

(١) الأصل: صَوَنَ، وبَيَعَ، قُلبت الواو والياء ألفاً؛ لأن كلًّا منهما كحركتَين؛ لأن الحركاتِ أبعاضُ هذه الحروف، ولما كانتا متحرّكتَين، وكان ما قبلَهما مفتوحاً، كان ذلك مثلَ أربع حركاتٍ مُتواليةٍ، وهو ثقيل، فقلبوهما بأخفّ الحروف، وهو الألف، وهذا قياسٌ مطردٌ، والعلة حاصلُها: دفع الثقل، وعَلِمنا به بالاستقراء.

(٢) أي: ليدلَّ الضم على الواو، والكسرُ على الياء؛ لأنهما يُحذفان، كما سيُقرَّر في الأمثلة.

وَلَمْ يُغَيِّرْ «فَعُلَ» وَلَا «فَعِلَ» إِذَا كَانَا أَصْلِيَّيْنِ[1]، وَنُقِلَتِ الضَّمَّةُ وَالكَسْرَةُ إِلَى الفَاءِ، وَحُذِفَتِ العَيْنُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، فَتَقُولُ: «صَانَ، صَانَا، صَانُوا»، «صَانَتْ، صَانَتَا، صُنَّ»[2]، «صُنْتَ، صُنْتُمَا، صُنْتُمْ»، «صُنْتِ، صُنْتُمَا، صُنْتُنَّ»، «صُنْتُ»، «صُنَّا».

الكيلاني

الياءِ المحذوفةِ، (وَلَم يُغَيِّرْ) أي: لم ينقلْ («فَعُلَ») بضمِّ العين إذا كان واويًّا، نحو: «طَوُلَ» بضمِّ الواو، (ولا «فَعِلَ») بكسر العين إذا كان يائيًّا، نحو: «هَيِبَ» بكسر الياء، أو واويًّا، نحو: «خَوِفَ» بكسر الواو عند اتصالِ هذه الضمائرِ المذكورة بها (إذا كانا أَصْلِيَّيْنِ) أي: الضمُّ والكسرُ لهما بطريق الأصالةِ، وهو بيانٌ للواقع، (ونُقِلَتِ الضَّمَّةُ) أي: ضمةُ الواو (وَالكَسْرَةُ) أي: كسرةُ الياءِ من الأصلَينِ وغير الأصلينِ عند اتصالِ تلكَ الضمائر (إِلَى الفَاءِ) أي: فاءِ الفعل بعد سلبِ حركتها، (وَحُذِفَتِ العَيْنُ) الذي هو الواو والياء (لِالْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ) كما مر، (فَتَقُولُ) في مثال «فَعَلَ» مفتوحَ العين من الواويِّ: («صَانَ، صَانَا، صَانُوْا»، «صَانَتْ، صَانَتَا») ففي هذه الأمثلةِ الخمسةِ قلبت الواو الذي هو عين فِعله ألفاً لما مَرَّ، («صُنَّ») هذا مثالُ ما اتصل به ضميرُ جمع المؤنث الغائب وهو النون، ونحن نذكر إعلالَه لِيُقاسَ إعلالُ بقيةِ الأمثلةِ عليه، فنقول: أصله: صَوَنْنَ، بفتح العين، فأُدغمت النون في النون فصار: «صَوَنَّ»، ونُقل إلى «فَعُلَ» مضموم العين بأن ضُمَّ الواو، فصار: «صَوُنَّ»، ثم نُقلت حركةُ الواوِ إلى الصاد بعد سلب حركتها، فالتقى ساكنان هما عينُ الفعل ولام الفعل، فحُذفت الواو لدفع التقاء الساكنين، فصار: «صُنَّ»، وكذا («صُنْتَ، صُنْتُمَا، صُنْتُمْ»، «صُنْتِ، صُنْتُمَا، صُنْتُنَّ»، «صُنْتُ»، «صُنَّا») وهكذا قياسُ كل أجوفَ واويٍّ مفتوح العين، نحو: «قالَ» . . . إلخ.

تصريف ملا علي

(فَتَقُولُ: «صَانَ، صَانَا، صَانُوا»، «صَانَتْ، صَانَتَا، صُنَّ» «صُنْتَ، صُنْتُمَا، صُنْتُمْ»، «صُنْتِ، صُنْتُمَا، صُنْتُنَّ»، «صُنْتُ، صُنَّا».

و: «بَاعَ، بَاعَا، بَاعُوا»، «بَاعَتْ، بَاعَتَا، بِعْنَ»، «بِعْتَ، بِعْتُمَا، بِعْتُمْ»، «بِعْتِ، بِعْتُمَا، بِعْتُنَّ»، «بِعْتُ، بِعْنَا».

---

(١) في بعض النسخ: «أصلين»، يعني: أن نحو: «طَوُلَ» بضم العين، و«هَيِبَ»، و«خَوِفَ» بكسر العين، لم يُنقل إلى باب آخر؛ لأنك تَنقل المفتوح العين إليهما، فليزمُك إبقاؤهما بالطريق الأولى؛ للدلالة على الواو والياء.
فعلى هذا لا فائدةَ في قوله: «إذا كانا أصليين»؛ لأن «فَعُل» و«فَعِل» منقولَين هما كالأصليَّين؛ لأنه إنْ أرادَ بعدم التغيير عدمَ النقل إلى بابٍ آخر فهما كذلك، وإنْ أراد أنهما لم يُغيَّرا عن حالهما أصلاً فهو ممنوعٌ؛ لأنه تُنقل الضمة والكسرة، وتُحذف العين.

(٢) الأصل: صَوَنْنَ، نُقل «فَعَل» الواوي إلى «فَعُل» مضموم العين؛ لاتصال ضمير جمع المؤنث، ونُقلت ضمّةُ الواو إلى ما قبله بعد إسكانه تخفيفاً، وحُذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين، فصار «صُنَّ».

ـ وَتَقُولُ: «بَاعَ، بَاعَا، بَاعُوا»، «بَاعَتْ، بَاعَتَا، بِعْنَ»، «بِعْتَ، بِعْتُمَا، بِعْتُمْ»، «بِعْتِ، بِعْتُمَا، بِعْتُنَّ»، «بِعْتُ»، «بِعْنَا»(١).

ـ وَإِذَا بَنَيْتَهُ لِلْمَفْعُولِ كَسَرْتَ الفَاءَ مِنَ الجَمِيعِ(٢)، فَقُلْتَ: «صِيْنَ»، وَاعْتِلَالُهُ بِالنَّقْلِ وَالقَلْبِ(٣)، وَ«بِيْعَ»، وَاعْتِلَالُهُ بِالنَّقْلِ(٤).

الكيلاني

(و) تقول في مثالِ «فَعَلَ» مفتوحِ العين من اليائيِّ: («بَاعَ، بَاعَا، بَاعُوا»، «بَاعَتْ، بَاعَتَا») ففي هذه الأمثلة قلبت الياء الذي هو عين فعلها ألفاً لِما مَرَّ، («بِعْنَ») أصله: بَيَعْنَ، مفتوح العين، فنُقل إلى «فَعِلَ» مكسورِ العين بأن كُسر الياء، فصار: «بَيِعْنَ»، ثم نُقلت حركة الياء إلى الباء بعد سلبِ حركتها، فالتقى ساكنان هما الياء والعين، فحُذفت الياء فصار: «بِعْنَ»، وكذلك («بِعْتَ، بِعْتُمَا، بِعْتُمْ»، «بِعْتِ، بِعْتُمَا، بِعْتُنَّ»، «بِعْتُ»، «بِعْنَا») وهكذا قياسُ كل أجوف يائيٍّ مفتوحِ العين نحو: «كالَ» . . . إلخ.

(وَإِذا بَنَيْتَهُ) أي: الماضيَ من الثلاثي المُجرَّد، نحو: «صان» و«باعَ» (لِلْمَفْعُولِ كَسَرْتَ الفَاءَ) أي: فاءَ الفعلِ (مِنَ الجَمِيعِ) أي: مِن مفتوح العين ومضمومِه ومكسورِه، واويًّا كان أو يائيًّا، متصلاً بآخره الضمائرُ المذكورةُ أو لا.

(فَقُلْتَ) في الواويِّ: («صِيْنَ») أصله: صُوِنَ، بضمِّ الصَّادِ وكسرِ الواو، (وَإِعْلالُهُ بِالنَّقْلِ) أي: نقلِ حركةِ الواو إلى الصاد بعد سَلْبِ حركتها، (وَالقَلْبِ) أي: قلبِ الواو ياءً لسكونها وانكسارِ ما قبلها، فصار: صِينَ، وهكذا تقول في آخِرِ الأمثلة.

(وَ) في اليائيِّ: («بِيْعَ») أصلُه: بُيِعَ، بضمِّ الباء، (وَإِعْلالُهُ بِالنَّقْلِ فَقَطْ) أي: بنقلِ كسرة الياءِ

تصريف ملا علي

وَإِذَا بَنَيْتَهُ لِلْمَفْعُولِ كَسَرْتَ الفَاءَ مِنَ الجَمِيعِ، فَقُلْتَ: «صِيْنَ»، وَاعْتِلَالُهُ بِالنَّقْلِ وَالقَلْبِ، وَ«بِيْعَ»، وَاعْتِلَالُهُ بِالنَّقْلِ)، ويَجُوزُ «صُوْنَ» بحَذْفِ حَرَكَةِ العَيْنِ، و«بُوْعَ» بالحَذْفِ والقَلْبِ، والإِشْمامُ بِأَنْ تَنْحُوَ بِكَسْرِ الفَاءِ نَحْوَ الضَّمَّةِ، وبالياءِ نَحْوَ الوَاوِ؛ دَلالَةً على أَنَّ الأَصْلَ ضَمُّ الفَاءِ.

(١) الأصل: بَيَعن، وبَيَعت، وبَيَعتما، وبَيَعتم، وبَيَعتِ، وبَيَعتما، وبَيَعتن، وبَيَعتُ، وبَيَعنا، نقل إلى «فعِل» مكسورَ العين، ونُقلت الكسرة إلى الفاء، وحُذفت الياء.

(٢) أي: من مفتوح العين، ومضمومِه، ومكسورِه، واويًّا كان أو يائيًّا.

(٣) لأن أصله: صُوِن، فنقل حركة الواو إلى ما قبله بعد إسكانه، ثم قُلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وإنما لم يذكر حذف حركة الفاء؛ لأنه لازمٌ من نقل الحركة إليه، فعُلِم بالالتزام.

(٤) لأن أصلَه: بُيِع، نُقل كسرةُ الياء إلى ما قبلها بعد حذف ضمَّته، هذه هي اللغة المشهورة. وفيه لغتان أُخريان: =

ـ وَتَقُولُ فِي المُضَارِعِ: «يَصُونُ» وَ«يَبِيعُ»، وَاعْتِلَالُهُمَا بِالنَّقْلِ[1]، وَ«يَخَافُ» وَ«يَهَابُ»، وَاعْتِلَالُهُمَا بِالنَّقْلِ وَالقَلْبِ[2].

الكيلاني

إلى الباءِ بعد سَلْبِ حركتها، فصار: «بِعْنَ». وهكذا تقول إلى آخِرِ الأمثلة، لكن تَحْذِفُ عينَ الفعل من الواويّ واليائيّ إذا اتَّصل بهما الضمائرُ المذكورةُ لالتقاء الساكنَين، وذلك من جمعِ المؤنثِ الغائبِ إلى الآخِرِ كما لا يَخفى.

ومما يَنبغي أن يُعلَمَ في هذا المقام أنه يَشترك المبنيُّ للفاعلِ والمفعولِ لفظاً في بعض المواضع، وذلك مِن جمع المؤنث أيضاً إلى الآخِر، والفرقُ بينهما تقديريٌّ؛ إذْ أصلُ «بِعْنَ» إذا كان مبنيًّا للفاعل: بَيِعْنَ، مفتوحَ العين، فنقل إلى «فَعِلَ» مكسورِ العين، فصار: «بَيِعْنَ» . . . إلى آخِرِ ما تقدم آنفاً، وإذا كان مبنيًّا للمفعول أصلُه: بُيِعْنَ، بضمِّ الباء وكسر الياء، فنُقِلَ حركة الياء إلى الباء بعد سلب حركتها، ثم حُذفت الياء لالتقاء الساكنين، وهكذا تقول في آخِرِ الأمثلة، فلا تَغفل عنه؛ فإن الفرق بينهما في أمثلةِ هذه المواضع مما يَشتبه على كثير من الناس.

ولَمَّا فرغ المصنفُ مِن بيان الإعلال في الماضي، شرَع في بيانه في المضارع فقال: (و) تقول (فِي المُضَارِعِ) المبنيِّ للفاعل من الواويِّ: («يَصُونُ») أصله: يَصْوُنُ، بسكون الصاد مع ضم الواو، (وَ) من اليائيِّ: («يَبِيعُ») أصله: يَبْيِعُ، بسكون الباء مع كسر الياء، (وَإِعْلالُهُمَا بِالنَّقْلِ فَقَطْ) أي: بنقلِ ضمةِ الواو إلى الصاد في «يَصْوُن»، ونقلِ كسرة الياء إلى الباء في «يَبْيِعُ»، فيصير: «يَصُونُ» و«يَبِيعُ».

(وَ«يَخَافُ») أصله: يَخْوَفُ، بسكونِ الخاء مع فتح الواو، (وَ«يَهَابُ») أصله: يَهْيَبُ، بسكونِ الهاء مع فتحِ الياء، (وَإِعْلالُهُمَا بِالنَّقْلِ) أي: بنقلِ فتحة الواو والياء إلى ما قبلَهما، (وَالقَلْبِ) أي: قلبِ الواو والياء ألفاً لتحرُّكِهما في الأصل وانفتاحِ ما قبلهما، فصار: «يَخافُ» و«يَهابُ»، وهكذا إلى آخِرِ الأمثلة منهما.

تصريف ملا علي

(وفِي المُضَارِعِ: «يَصُونُ» وَ«يَبِيعُ»، وَاعْتِلَالُهُمَا بِالنَّقْلِ. وَ«يَخَافُ» وَ«يَهَابُ» وَاعْتِلَالُهُمَا بِالنَّقْلِ وَالقَلْبِ).

والمَبْنِيُّ للمَفْعُولِ إعْتِلَالُهُ بِالنَّقْلِ والقَلْبِ مِنَ الجَمِيعِ، كـ«يُصَانُ» و«يُبَاعُ».

= إحداهما: «صُونَ» و«بُوعَ» بالواو؛ بحذفِ حركة العين، وقلبِ الياء واواً؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، وهذه عكسُ اللغة الأولى. والأخرى: بالإشمام؛ للدلالة على أن الأصل في هذا الباب الضم.

(١) أي: نقلِ ضمة الواو وكسرةِ الياء إلى ما قبلهما؛ إذ الأصل: يَصْوُن، ويَبْيِع؛ كـ«ينصُر»، و«يضرِب».

(٢) أما النقل: فهو نقلُ حركتَي الواو والياء إلى ما قبلهما؛ فإن الأصل: يَخْوَف، ويَهْيَب؛ كـ«يَعْلَم». =

ـ وَيَدْخُلُ الجَازِمُ عَلَى المُضَارِعِ فَيَسْقُطُ العَيْنُ إِذَا سَكَنَ مَا بَعْدَهُ، وَيَثْبُتُ إِذَا تَحَرَّكَ مَا بَعْدَهُ، تَقُولُ: «لَمْ يَصُنْ، لَمْ يَصُونَا، لَمْ يَصُونُوا»، «لَمْ تَصُنْ، لَمْ تَصُونَا، لَمْ يَصُنَّ»، «لَمْ تَصُنْ، لَمْ تَصُونَا، لَمْ تَصُونُوا»، «لَمْ تَصُونِي، لَمْ تَصُونَا، لَمْ تَصُنَّ»، «لَمْ أَصُنْ»، «لَمْ نَصُنْ».

الكيلاني

وتقول في المضارع المبنيّ للمفعول من الواويّ واليائيّ: «يُصَانُ» و«يُبَاعُ» و«يُخافُ» و«يُهَابُ»، واعتلالُها بنقلِ حركة العين إلى الفاء، ثم قَلبِها ألفاً، وهو ظاهرٌ لِمَن تأمَّل وتدبر.

(وَيَدْخُلُ الجَازِمُ عَلى) الفعل (المُضَارِعِ) المعتلِّ العينِ مطلقاً، (فَتَسْقُطُ العَيْنُ) أي: عينُ الفعل، وهو الواو والياء والألف المنقلبة من أحدهما، (إِذَا سَكَنَ ما بَعْدَهُ) أي: الحرفُ الذي هو بعد عين الفعل، وهو لامُ الفعل؛ سواءٌ كان سكونُه بالجازم أو بغيره، وذلك في سبعةِ مواضعَ كما يجيء تفصيلُه، (وَتَثْبُتُ) عين الفعل (إِذَا تَحَرَّكَ ما بَعْدَهُ) بحركة يُعْتَدُّ بها، وذلك في السبعة الباقية، كما يُعلم ذلك مفصَّلاً، (تَقُولُ) عند دخول الجازم في «يَصُونُ»: («لَمْ يَصُنْ») فدخل عليه الجازم، فحذف حركة الواحد، فالتقى ساكنان، فسقط الواو لالتقاء الساكنين، فصار: «لم يَصُنْ». وقِسْ عليه غيرَهُ مما سَكَنَ ما بعدَهُ، («لَمْ يَصُونَا، لَمْ يَصُونُوا») بثبوت العين فيهما لتحركِ ما بعده، («لَمْ تَصُنْ») بسقوطِ العين لسكون ما بعده، («لَمْ تَصُونَا») بثبوتِ العين، («لَمْ يَصُنَّ») بحذفها كما حُذفتْ في «يَصُنْ»، («لَمْ تَصُنْ») بالحذف، («لَمْ تَصُونَا، لَمْ تَصُونُوا»، «لَمْ تَصُونِي، لَمْ تَصُونَا») بثبوت العين فيها، («لَمْ تَصُنَّ») بالحذف كما في «يَصُنَّ»، («لَمْ أَصُنْ»، «لَمْ نَصُنْ») بالحذف فيهما.

تصريف ملا علي

(وَيَدْخُلُ عَلَيْهِ الجَازِمُ؛ فَيَسْقُطُ العَيْنُ إِذَا سَكَنَ مَا بَعْدَهُ، وَيَثْبُتُ إِذَا تَحَرَّكَ، تَقُولُ: «لَمْ يَصُنْ، لَمْ يَصُونَا، لَمْ يَصُونُوا»، «لَمْ تَصُنْ، لَمْ تَصُونَا، لَمْ يَصُنَّ»، «لَمْ تَصُنْ، لَمْ تَصُونَا، لَمْ تَصُونُوا»، «لَمْ تَصُونِي، لَمْ تَصُونَا، لَمْ تَصُنَّ»، «لَمْ أَصُنْ»، «لَمْ نَصُنْ».

وَهَكَذَا: «لَمْ يَبِعْ، لَمْ يَبِيعَا، لَمْ يَبِيعُوا» . . . إلخ، وَ«لَمْ يَخَفْ، لَمْ يَخَافَا، لَمْ يَخَافُوا»، وَقِسْ عَلَيْهِ الأَمْرَ، نَحْوُ: «صُنْ، صُونَا، صُونُوا»، «صُونِي، صُونَا، صُنَّ».

= وأما القلبُ: فهو قلب الواو والياء ألفاً؛ لتحركهما في الأصل، وانفتاحِ ما قبلهما؛ حملاً للمضارع على الماضي.

وإنَّما مَثَّل بأربعةِ أمثلةٍ؛ لأنه إما واويٌّ، أو يائيٌّ، والواويُّ: إما مفتوح العين، أو مضمومه، واليائيُّ: إما مفتوح العين، أو مكسورُه، واعتلالُ المبني للمفعول من الجميع بالنقل والقلب، نحو: «يُصَان»، و«يُبَاع»، و«يُخَاف»، و«يُهاب».

ـ وَهَكَذَا قِيَاسُ «لَمْ يَبِعْ، لَمْ يَبِيعَا»، وَ«لَمْ يَخَفْ، لَمْ يَخَافَا»، وَقِسْ عَلَيْهِ الأَمْرَ، نَحْوُ: «صُنْ، صُونَا، صُونُوا»، «صُونِي، صُونَا، صُنَّ».

ـ وَبِالتَّأْكِيدِ: «صُونَنَّ، صُونَانِّ، صُونُنَّ»، «صُونِنَّ، صُونَانِّ[1]، صُنَّانِّ».

وَ«بِعْ، بِيعَا، بِيعُوا»، «بِيعِي، بِيعَا، بِعْنَ»، ....

الكيلاني

(وَهَكَذَا قِيَاسُ «لَمْ يَبِعْ») بحذفِ عين الفعل الذي هو الياء لِسكون ما بعدها؛ إذ أصلُه: يَبِيْعُ، («لَمْ يَبِيعَا») بِثبوت عين الفعل لتحرك ما بعدها، وهَكذا إلى آخِرِ الأمثلة.

(و«لَمْ يَخَفْ») بحذفِ عين الفعل الذي هو الألف لسكونِ ما بعدها؛ إذ أصلُه: يَخافُ، («لم يَخَافَا») بثبوتها لتحرك ما بعدها، وهكذا إلى آخِرِ الأمثلة.

(وَقِسْ عَلَيْهِ) أي: على المضارع المجزوم في سُقوط عين الفعل إذا سكن ما بعده، وثبوتِه إذا تحرك (الأَمْرَ) يعني: أنه يُحذف عين الفعل منه إذا سكن ما بعده، ويَثْبُتُ إذا تحرَّك كالمضارع المجزوم، (نَحْوُ: «صُنْ») أَمْرٌ مِن «تَصُونُ»، فَحُذِفَ منه حرفُ المضارعة، وسكن النون، فصار: «صُوْنْ»، فالتقى ساكنان هما الواو والنون، فحُذف الواو، فصار: «صُنْ»، («صُوْنَا، صُوْنُوْا»، «صُوْنِي، صُوْنَا») بثبوت عين الفعل فيها لتحرُّكِ ما بعدها، («صُنَّ») أمر مِن «تَصُنَّ» بعد حذف الواو، (و) قِسْ على ما تقدم أيضاً الأمرَ المؤكَّدَ (بِالتَّأْكِيدِ) أي: مع نون التأكيد الثقيلة: («صُوْنَنَّ») بإعادة الواو المحذوفة لتحرك ما بعدها؛ إذ أصلُه: صُنْ، («صُوْنَانِّ، صُوْنُنَّ»، «صُوْنِنَّ، صُوْنَانِّ») بثبوتِ عين الفعل فيها لتحرك ما بعدها، («صُنَّانِّ») بحذف العينِ لِمَا مَرَّ آنفاً، ومع نون التأكيد الخفيفة: «صُوْنَنْ» بإعادة الواو، «صُوْنِنْ، صُوْنُنْ» بثبوتها فيهما.

(و هكذا نحوُ: («بِعْ») بحذف الياء؛ إذ هو أمرٌ مِن «تَبِيعُ»، («بِيْعَا، بِيْعُوْا»، «بِيْعِي، بِيْعَا») بثبوت الياء لِما مَرَّ غيرَ مرة، («بِعْنَ») بحذفها لِما مَرَّ غيرَ مرة.

تصريف ملا علي

وَبِالتَّأْكِيدِ بِالثَّقِيلَةِ: «صُونَنَّ» بِإِعَادَةِ العَيْنِ لِزَوَالِ عِلَّةِ الحَذْفِ، («صُونَانِّ، صُونُنَّ»، «صُونِنَّ، صُونَانِّ، صُنَّانِّ») وبِالخَفِيفَةِ: «صُونَنْ، صُونُنْ، صُونِنْ».

(وَ«بِعْ، بِيعَا، بِيعُوا»، ....

(١) أي: بإعادةِ العين المحذوفة؛ لزوال علة الحذف لتحرك ما بعده؛ لما تقدم من أنه يُفتح آخِرُ الفعل، ويضم، ويكسر؛ دفعاً لالتقاء الساكنين.

وَ«خَفْ، خَافَا، خَافُوا»، «خَافِي، خَافَا، خَفْنَ».

ـ وَبِالتَّأْكِيدِ: «بِيعَنَّ»، وَ«خَافَنَّ» كَـ«صُونَنَّ».

وَكَذَا تَقُولُ فِي الخَفِيفَةِ: «صُونَنْ»، وَ«بِيعَنْ»، وَ«خَافَنْ» .... إِلَى الآخِرِ.

○ وَمَزِيدُ الثُّلَاثِيِّ لَا يَعْتَلُّ مِنْهُ إِلَّا أَرْبَعَةُ أَبْنِيَةٍ، وَهِيَ:

(١) [«أَفْعَلَ»] نَحْوُ: «أَجَابَ، يُجِيبُ»[1]، ....

الكيلاني

(و) نحو: («خَفْ») بحذفِ الألف؛ إذ هو أمرٌ من «تخافُ»، («خَافَا، خَافُوْا»، «خَافِي، خَافَا») بثبوتِ الألف، («خَفْنَ») بالحذف، (و) بالتأكيد بالثقيلة: («بِيْعَنَّ»، وَ«خَافَنَّ») بإعادةِ عين الفعل، وهكذا إلى آخِرِ الأمثلة.

(وكذا بالخفيفة: «صُونَنْ»، وَ«بِيعَنْ»، وَ«خَافَنْ» .... إلى الآخِرِ).



ولَمَّا فرغ المصنفُ مِن بيان إعلال المعتل العين مِن الثلاثي المُجرَّد، شرَع في بيانه مِن المزيد فيه فقال:

(وَمَزِيْدُ الثُّلاثِيِّ) من المعتلِّ العين (لا يَعْتَلُّ مِنْهُ إِلَّا أَرْبَعَةُ أَبْنِيَةٍ) أي: أربعةُ أبواب، (وَهِيَ) أي: هذه الأبواب الأربعةُ: بابُ الإِفْعَال، والاسْتِفْعَال، والإِنْفِعَال، والإِفْتِعَالِ.

(١) مثالُ باب الإِفْعَال: (نَحْوُ: «أَجَابَ») أصلُه: أَجْوَبَ على وزنِ: أَفْعَلَ، فنُقلتْ فتحةُ الواو إلى الجيم، وقُلبت ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاحِ ما قبلها، فصار: «أَجَاب» («يُجِيْبُ»)

تصريف ملا علي

وَ«خَفْ، خَافَا، خَافُوا» ... إلخ، وَبِالتَّأْكِيدِ: «بِيعَنَّ»، وَ«خَافَنَّ») بالإِعَادَةِ، ولا تُعَادُ في نَحوِ: «صُنِ الشَّيْءَ» و«بِعِ الفَرَسَ» و«خَفِ القَوْمَ» لعدم الاعتداد بالحَرَكَةِ العَارِضَةِ، وَاعْتَدُّوا بالحَرَكَاتِ مَعَ نُونِ التَّأْكِيدِ في الوَاحِدَاتِ؛ لأَنَّهَا مَعَ غَيْرِ الضَّمِيرِ البَارِزِ كالمُتَّصِلِ الَّذِي هُوَ أَلِفُ الضَّمِيرِ في عَوْدِ المَحْذُوفِ مَعَهُ، وكَالمُنْفَصِلِ مَعَ البَارِزِ، ومِنْ ثَمَّةَ لَمْ يُعَدِ اللَّامُ في نَحوِ: «لا تَخْشَوُنَّ»، وبِالحَرَكاتِ مَعَ الضَّمَائِرِ المُتَّصِلَةِ، كَـ«صُوْنَا، صُونُوا، صُونِي»؛ لأَنَّها لَمَّا كانَتْ كَالجُزْءِ كَانَتِ الحَرَكَةُ الحَاصِلَةُ لأَجْلِهَا كالأَصْلِيَّةِ.

(وَمَزِيدُ الثُّلَاثِيِّ لَا يَعْتَلُّ مِنْهُ إِلَّا أَرْبَعَةُ أَبْنِيَةٍ، وَهِيَ: «أَجَابَ، يُجِيبُ، ....

(١) الأصل: أَجْوَبَ يُجْوِبُ، نُقلت حركة الواو منهما إلى ما قبلها، وقلبت في الماضي ألفاً؛ لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها، وفي المضارع ياءً؛ لسكونها، وانكسارِ ما قبلها.

إجَابَةً[١]».

(٢) وَ[«اسْتَفْعَلَ»، نَحْوُ:] «اسْتَقَامَ، يَسْتَقِيمُ، اسْتِقَامَةً»[٢].

(٣) وَ[«انْفَعَلَ»، نَحْوُ:] «انْقَادَ، يَنْقَادُ[٣]، انْقِيَاداً[٤]».

الكيلاني

أصلُه: يُجْوِبُ، نُقلت كسرةُ الواو إلى الجيم، وقُلبت ياء لكسرة ما قبلها، («إجَابَةً») أصلُها: إجْوَاباً على وزنِ: إفْعَالٍ، فنُقلت فتحة الواو إلى الجيم، ثم قُلبتِ الواو ألفاً، فالتقى ساكنان هما الألفُ المنقلبة والألفُ الزائدة في المصدر، فحُذفت الألف المنقلِبة، ثم عُوضتْ عنها التاءُ، فصار: «إجابَة».

(٢) (و) مثالُ بابِ الاِسْتِفعال، نحو: («اسْتَقَامَ») أصلُه: استَقْوَمَ، نُقلت فتحةُ الواو إلى القاف، وقُلبت ألفاً، فصار: «اسْتَقَام»، («يَسْتَقِيْمُ») أصلُه: يَسْتَقْوِمُ، نُقلت كسرةُ الواو إلى القاف، وقُلبت ياء لكسرة ما قبلها («اسْتِقَامَةً») أصله: استِقْوَاماً، فَفُعِل بِهِ ما فُعِلَ بـ«إجْواباً» على ما مَرَّ.

(٣) (وَ) مثالُ باب الاِنْفِعَال، نحوُ: («انْقَادَ») أصلُه: انْقَوَدَ، قُلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها، («يَنْقَادُ») أصلُه: يَنْقَوِدُ، قُلبت الواو ألفاً لِما قُلنا، («انْقِيَاداً») أصلُه: انْقِواداً، قُلبتِ الواو ياءً لكسرةِ ما قبلها.

تصريف ملا علي

إجَابَةً»، وَ«اسْتَقَامَ، يَسْتَقِيمُ، اسْتِقَامَةً»)، وأُعِلَّا وإنْ لم يكُنِ العينُ فيهما مُتحرِّكاً مفتُوحاً ما قَبْلَه حَمْلاً على المُجرَّدِ. والمَحْذُوفُ أَلِفُ المَصْدَرِيةِ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ، والعَيْنُ عِندَ الأَخْفَشِ، فالوَزْنُ: «إِفْعَلَةٌ» و«إِسْتِفْعَلَةٌ» على الأوَّلِ، و«إِفَالَةٌ» و«إِسْتِفَالَةٌ» على الثَّاني، وشَذَّ نَحو: «أَخْيَلَ» و«أَطْيَبَ»، ونحو: «إِسْتَحْوَذَ» و«إِسْتَصْوَبَ».

(و«إِنْقَادَ، يَنْقَادُ، انْقِيَاداً»)، قُلِبَتِ الواوُ ياءً؛ لأنَّ الواوَ المكْسُورَ ما قَبْلَهَا تُقْلَبُ ياءً

(١) أصلُها: إجْوَاباً، نُقلت حركة الواو إلى ما قبلها، وقُلبت ألفاً كما في الفعل، ثم حُذفت الألف لالتقاء الساكنَين، وعُوضت عنها تاءٌ في الآخِر، وقد تُحذف في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [النور: ٣٧].
والمَحذوفُ: ألفُ «إفعالٍ» لا عينُ الفعل عند الخليل وسيبويه، والوزن: إفْعَلَةٌ، وعينُ الفعل عند الأخفش، والوزن: إفَالَةٌ، ولكلٍّ مناسباتٌ تَطَّلع عليها في «مَصُون» و«مَبِيع»، وكلامُ صاحب «المفتاح» وصاحب «المفصل» صريحٌ في أن المحذوف هو العين.

(٢) كـ«أَجَابَ يجيبُ إجابةً» بعينها؛ ونحو: «استَحْوَذَ»، و«استَصْوَبَ»، و«استَجْوَبَ»، و«استَنْوَقَ الجملُ» من الشواذِّ؛ جيء بها تنبيهاً على الأصل، وقال أبو زيدٍ: هذا الباب كلُّه يجوز أن يُتكلم به على الأصل.

(٣) الأصل: انقَوَدَ يَنْقَوِدُ.

(٤) الأصل: انقِوَاداً، قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها مع إعلال الفعل.

(٤) وَ[«افْتَعَلَ»، نَحْوُ:] «اخْتَارَ[١]، يَخْتَارُ[٢]، اخْتِيَاراً[٣]».

ـ وَإِذَا بَنَيْتَهَا لِلْمَفْعُولِ قُلْتَ: «أُجِيبَ، يُجَابُ»[٤]، وَ«اسْتُقِيمَ، يُسْتَقَامُ»، وَ«انْقِيدَ، يُنْقَادُ»، وَ«اخْتِيرَ، يُخْتَارُ».

الكيلاني

(٤) (و) مثالُ باب الافتِعال، نحوُ: («اخْتَارَ، يَخْتَارُ») أصلُهما: اخْتَيَرَ يَخْتَيِرُ، قُلبت الياء فيهما ألفاً لِما مرَّ، («اخْتِيَاراً») على الأصل.

(وَإِذَا بَنَيْتَ) هذه الأبنيةَ الأربعة (لِلْمَفْعُولِ قُلْتَ: «أُجِيْبَ») أصله: أُجْوِبَ، نُقلت كسرة الواو إلى الجيم، وقُلبت ياءً لكسر ما قبلها، («يُجَابُ») أصلُه: يُجْوَبُ، نُقلت فتحة الواو إلى الجيم، وقُلبت ألفاً لِفتحة ما قبلها، (و«اسْتُقِيْمَ») أصله: اسْتُقْوِمَ، نُقلت كسرة الواو إلى القاف، وقُلبت ياء لكسر ما قبلها، («يُسْتَقَامُ») أصله: يُسْتَقْوَمُ، نُقلت فتحة الواو إلى القاف، وقُلبت ألفاً، فصار: «يُسْتَقَامُ»، (و«اخْتِيْرَ») أصلُه: اُخْتُيِرَ، نُقلت كسرةُ الياء إلى التاء بعد سلبِ حركتها فصار: «اخْتِيرَ» («يُخْتَارُ») أصلُه: يُخْتَيَرُ، قُلبت الياء ألفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها، فصار: «يُخْتَارُ».

تصريف ملا علي

في المَصَادِرِ؛ لإِعْلَالِ فِعْلِهَا، ومِنْ ثَمَّةَ لم يُقْلَبْ في «لِوَاذاً» لِصِحَّةِ «لَاوَذَ»؛ وفي الجُمُوعِ لإِعْلَالِ المُفْرَدِ، كـ«جِيادٍ» لإِعْلالِ «جَيِّدٍ»، وَصَحَّ في «طِوَالٍ» لِصِحَّةِ «طَوِيلٍ».

(وَ«اخْتَارَ، يَخْتَارُ، اخْتِيَاراً»)، وصَحَّ: «اِجْتَوَرُوا» و«اِحْتَوَشُوا»؛ لأَنَّهُما بمعنى «تَفَاعَلُوا» للمُشارَكَةِ.

(وَإِذَا بَنَيْتَهَا لِلْمَفْعُولِ قُلْتَ: «أُجِيبَ، يُجَابُ»، وَ«اسْتُقِيمَ، يُسْتَقَامُ»، وَ«انْقِيدَ، يُنْقَادُ»، وَ«اخْتِيرَ، يُخْتَارُ»)، ويَجْرِي في الأَخِيرَيْنِ لُغاتُ «صِينَ» لضَمِّ ما قَبْلَ العَيْنِ أَصْلاً فيهما أيضاً، دُونَ الأَوَّلَيْنِ.

---

(١) الأصل: اِخْتَيَرَ، قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(٢) الأصل: يَخْتَيِرُ، قُلبت الياء ألفاً.

(٣) على الأصل لعدم موجِب الإعلال، وإنْ كان واويًّا تقلب الواو في المصدر ياءً، كما مرَّ في «انقياداً». ولم يُعلّوا نحوَ: «اجتوَرُوا»، و«اختوَشُوا»؛ لأنه بمعنى: تفاعَلوا، فحُمل عليه.

(٤) الأصل: أُجْوِبَ يُجْوَبُ، نقلت حركة الواو إلى ما قبلها، وقُلبت في الماضي ياءً، كما في «يُجِيبُ»، وفي المضارع ألفاً كما في «أجابَ».

وَالأَمْرُ مِنْهَا: «أَجِبْ، أَجِيبَا»[1]، وَ«اسْتَقِمْ، اسْتَقِيمَا»، وَ«انْقَدْ، انْقَادَا»، وَ«اخْتَرْ، اِخْتَارَا».

ـ وَيَصِحُّ نَحْوُ: «قَوَّلَ» وَ«قَاوَلَ»، وَ«تَقَوَّلَ» وَ«تَقَاوَلَ»، وَ«زَيَّنَ» وَ«تَزَيَّنَ»، وَ«سَايَرَ» وَ«تَسَايَرَ»، وَ«اسْوَدَّ» وَ«ابْيَضَّ»، ....

الكيلاني

(وَالأَمْرُ مِنْهَا) أي: مِن هذه الأبواب الأربعة: («أَجِبْ») مِنْ «تُجِيبُ»، فحذفت منه حرف المضارعة، وعادت الهمزة المتروكة، وحذفت حركة الواو فصار: «أَجِيْبْ»، فالتقى الساكنان، فحُذفت الياء لِما مرَّ في «يَبِيْعْ»، فصار: «أَجِبْ»، («أَجِيْبَا») بثبوت الياء لتحرّك ما بعدها، وكذا: «أَجِيبُوا»، «أَجِيبِي، أَجِيبَا، أَجِبْنَ» بحذف الياء كما في «تُجِبْنَ»، وقِسْ عليه الباقيَ، (و«اِسْتَقِمْ») من «تَسْتَقِيمُ»، حُذفت منه التاء وحركة الآخر، وزيدت همزة الوصل في أوله فصار: «اسْتَقِيْمْ»، فالتقى ساكنان، فحُذفت الياء فصار: «اسْتَقِمْ»، («اِسْتَقِيْمَا») بثبوت الياء لِما مَرَّ، وكذا: «استَقِيمُوا»، «اسْتَقِيمِي، اسْتَقِيمَا، اسْتَقِمْنَ»، (و«اِنْقَدْ») مِن «تَنْقَادُ»، («اِنْقَادَا») مِن «تَنْقادانِ»، وكذا: «انْقادُوا»، «انْقادِي، انْقَادَا، انْقَدْنَ»، (و«اخْتَرْ») مِن «تَختارُ»، («اِخْتَارَا») مِن «تختارانِ»، وكذا: «اختارُوا»، «اخْتارِي، اخْتارَا، اخْتَرْنَ».

والضابطُ في إعلال هذه الأمثلة ما مرَّ مِن أنه تُحذف عين الفعل إذا سكن ما بعده، وتَثبت إذا تحرك، فَتَذَكَّرْ ما تقدَّم وتدبَّر.

ولَمَّا بيَّن المصنفُ كيفيةَ إعلال الأبواب الأربعة من الثلاثي المزيد فيه من المعتلِّ العين، أراد أنْ يُبيِّنَ أنَّ ما عدا هذه الأربعةَ لا إعلالَ فيها لعدم مُوجِب الإعلال، وحصولِ الخِفَّةِ فيها، فقال: (وَيَصِحُّ) أي: لا يَعتَلُّ (نحوُ: «قَوَّلَ» وَ«قَاوَلَ») من باب التَّفعِيل والمُفَاعَلَةِ الواوِيَّيْنِ، (وَ«تَقَوَّلَ» و«تَقَاوَلَ») من باب التَّفعُّلِ والتَّفاعُلِ الواوِيَّيْنِ، (وَ«زَيَّنَ وتَزَيَّنَ») من باب التَّفعِيلِ والتَّفعُّلِ اليائِيَّيْنِ، (و«سَايَرَ» و«تَسَايَرَ») مِن باب المُفاعَلةِ والتَّفاعُلِ اليائِيَّيْنِ، (و«اسْوَدَّ» و«ابْيَضَّ»)

تصريف ملا علي

(وَالأَمْرُ: «أَجِبْ، أَجِيبَا»، وَ«اسْتَقِمْ، اسْتَقِيمَا»، وَ«انْقَدْ، انْقَادَا»، وَ«اخْتَرْ، اِخْتَارَا»)، و«أَجِيبَنَّ» و«اسْتَقِيمَنَّ» و«انْقَادَنَّ» و«اخْتَارَنَّ».

(وَيَصِحُّ نَحْوُ: «قَوَّلَ» وَ«قَاوَلَ»، وَ«تَقَوَّلَ» وَ«تَقَاوَلَ»، وَ«زَيَّنَ» وَ«تَزَيَّنَ»، وَ«سَايَرَ» وَ«تَسَايَرَ»، وَ«اسْوَدَّ» ....

---

(١) الأصل: أَجْوِبْ، أُعلَّ إعلالَ «تُجِيبُ»، وإن شئتَ قلتَ: إنه مُشتقٌّ من «تُجِيبُ» بعد الإعلال، وحُذفت العين لِسكون ما بعدها، كما في «بِعْ».

وَ«اسْوَادَّ» وَ«ابْيَاضَّ»، وَكَذَا يَصِحُّ سَائِرُ تَصَارِيفِهَا.

○ وَاسْمُ الفَاعِلِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ يَعْتَلُّ عَيْنُهُ بِالهَمْزَةِ، كَـ«صَائِنٍ»، وَ«بَائِعٍ».

○ وَمِنَ المَزِيدِ فِيهِ يَعْتَلُّ بِمَا اعْتَلَّ بِهِ ....

الكيلاني

كِلاهما من باب الافْعِلَالِ، واويٌّ ويائيٌّ، (و) كذلك لا يَعتَلُّ (سائِرُ تَصارِيفِها) أي: جميعُ تصاريف هذه المذكورات من المضارع والأمر واسمِ الفاعل وغيرِها نحو: «يُقَوِّلُ» و«يُقاوِلُ» و«قاوِلْ» و«مُقاوِلٍ»، وغيرِ ذلك.

(واسْمُ الفَاعِلِ) من (الثُّلاثِيِّ) (المُجَرَّدِ يَعْتَلُّ) أي: يُقلَبُ عين الفعل واواً كان أو ياءً (بِالهَمْزَةِ) لكون الهمزة هنا أخفَّ منهما، (كَـ«صَائِنٍ») أصله: صاوِنٌ، قُلبت الواو همزة، فصارَ: «صائِناً»، وهكذا: «صائِنان، صائنونَ»، «صائنةٌ، صائِنَتانِ، صائِنات» بقلب الواو همزةً، (و«بَائِعٍ») أصلُه: بايِعٌ، قُلبت الياء همزة، فصار: «بائِعاً»، وهكذا: «بائِعان، بائِعُون»، «بائعةٌ، بائعتان، بائعاتٌ» بقلب الياء همزةً، وتُكتبُ الهمزةُ في هذَين الموضِعَين بصورة الياءِ من غير نَقْطٍ.

(و) اسمُ الفاعلِ (مِنَ) الثلاثيِّ (المَزِيدِ فِيهِ) من الأبواب الأربعة المذكورة (يَعْتَلُّ بِمَا اعْتَلَّ بِهِ

تصريف ملا علي

وَ«إسْوَادَّ»، وَ«ابْيَضَّ»، وَ«ابْيَاضَّ»، وَكَذَا سَائِرُ تَصَارِيفِهَا) ولم تُحمَلْ على المُجَرَّدِ، مِثْلُ: «أَقَامَ، واسْتَقَامَ» لِلَبْسٍ فيها دُونَهُمَا، ولَمَّا لم يُعَلَّ نَحو: «اِسْوَدَّ، وَاِسْوَادَّ»، وكان الأصْلُ في الأَلْوانِ والعُيُوبِ المَزِيْداتِ لم يُعَلَّ المُجَرَّدَاتُ، مِثْلُ: «سَوِدَ» و«عَوِرَ» حَمْلاً عَلَيْهَا، وكُلَّ ما لم يُعَلَّ لا يُعَلُّ تَصارِيفُهُ، مثلُ: «أعْوَرَ، وعَاوِرٍ»، وصَحَّ أيضاً: «ما أَصْوَنَ هَذَا»، و«أَصْوِنْ بِهِ» فِعْلَا التَّعجُّبِ؛ لِعَدَمِ قَبُولِ التَّصرُّفِ، وأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ، نحو: «هَذَا أَصْوَنُ» حَمْلاً عَلَيْهِمَا، ولو بُنِيَ مِمَّا يُعَلُّ.

(وَاسْمُ الفَاعِلِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ يَعْتَلُّ عَيْنُهُ بِالهَمْزَةِ، كَـ«صَائِنٍ»، وَ«بَائِعٍ»)، أَصْلُهُما: صَاوِنٌ وبَايِعٌ، قُلِبَتَا هَمْزةً إبْتِدَاءً لِخِفَّتِها هُنَا، أو قُلِبَتَا أَلِفاً؛ لأنَّ الأَلِفَ حَاجِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ، فكأنَّ ما قَبْلَهُما مَفْتُوحٌ، ثُمَّ حُرِّكَتِ العَيْنُ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، والأخِيرُ أَصَحُّ، وقد جاء حَذْفُ أَلِفِ العَلامَةِ، والرَّاجِحُ أنَّ المَحْذُوفَ الثَّانِيَةُ، فَعَلَى الأَوَّلِ نَحوُ: «شَاكٍ»: فَعِلٌ، وعلى الأَصَحِّ: فَالٍ، ومنهم مَنْ يُؤَخِّرُ العَيْنَ فيُعِلُّ مِثْلَ: «غازٍ» كـ«هَارٍ» على: فَالٍ، وكَثُرَ مَجِيءُ «فَيْعِلٍ» مِنْ هذا النَّوعِ مَقَامَ «فَعِيلٍ» كـ«مَيِّتٍ»، ويَجُوزُ التَّخفيفُ بحَذْفِ إِحْدَى اليَائَيْنِ، تَقُولُ: «صَيِّنٌ، صَيِّنَانِ، صَيِّنَيْنِ»، «صَيِّنُونَ، صَيِّنِينَ، أَصْوانٌ»، «صَوْنَى، صِيَانٌ، أَصْوِنَاءُ، صَوَانَى، صَوَائِنُ»، «صَيِّنَةٌ، صَيِّنَتَانِ، صَيِّنَتَيْنِ، صَيِّنَاتٌ، صَيَائِنُ».

(وَمِنَ المَزِيدِ فِيهِ يَعْتَلُّ بِمَا اعْتَلَّ بِهِ ....

الْمُضَارِعُ، كَـ«مُجِيبٍ» وَ«مُسْتَقِيمٍ»، وَ«مُنْقَادٍ» وَ«مُخْتَارٍ».

○ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ يَعْتَلُّ بِالنَّقْلِ وَالْحَذْفِ، كَـ«مَصُونٍ»، وَ«مَبِيعٍ». وَالْمَحْذُوفُ وَاوُ مَفْعُولٍ عِنْدَ ....

الكيلاني

الْمُضَارِعُ) يعني: إعلالُ اسمِ الفاعلِ من الأبوابِ الأربعة المذكورة مثلُ إعلالِ مضارعِ تلكَ الأبوابِ الذي اشْتُقَّ اسمُ الفاعل مِنه، (كَـ«مُجِيبٍ») أصله: مُجْوِبٌ، نُقلتْ كسرةُ الواوِ إلى الجيم، ثم قُلبت ياءً، وكذا: «مُجِيبَان، مُجِيبُون» . . . إلخ، كـ«يُجِيب، يجيبان، يُجيبون» . . . إلخ، على ما عرفتَ (وَ«مُسْتَقِيْمٍ») أصلُه: مُسْتَقْوِمٌ، نُقلت كسرة الواو إلى القاف، ثم قُلبت ياء، وكذا: «مُستقِيمان، مُستقِيمُون» . . . إلخ، كـ«يَستقِيم، يَستقِيمان» . . . إلخ، (وَ«مُنْقَادٍ») أصلُه: مُنْقَوِدٌ، قُلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكذا: «مُنقادانِ، مُنْقادُون» . . . إلخ، كـ«يَنقادُ، يَنقادان، يَنقادُون» . . . إلخ، (وَ«مُخْتَارٍ») أصله: مُخْتَيِر، قُلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكذا: «مختارانِ، مُختارُون» . . . إلخ، كـ«يَختار، يَختاران، يختارون» . . . إلخ.

(وَاسْمُ الْمَفْعُولِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ) واويًّا كان أو يائيًّا (يَعْتَلُّ بِالْحَذْفِ) بعد نقلِ الحركة لالتقاءِ الساكنين (كَـ«مَصُونٍ») أصلُه: مَصْوُوْنٌ؛ إذ هو مشتَق مِن «يَصُون»، فَنُقِلت ضمة الواو الأُولى ـ التي هي عين الفعل ـ إلى الصاد، فالتقى السَّاكنان ـ هما: الواوان؛ الأُولى التي هي عين الفعل، والثانية الزائدة للمفعول ـ؛ فتُحذف الواو الزائدة عند سيبويه، فـ«مَصُونٌ» عنده على وزن: مَفُعْلٍ، وتُحذف الواو التي هي عين الفعل عند أبي الحسن الأَخْفَشِ، فوزنُ «مَصُونٍ» عنده: مَفُولٌ، (وَ«مَبِيعٍ») أصله: مَبْيُوعٌ، نُقلت ضمة الياء إلى الباء، فصار: مَبُيْوْعٌ، فالتقى ساكنان: الياءُ التي هي عين الفعل، والواوُ الزائدة، فتُحذف الواوُ الزائدة عند سيبويه، فيَصير: مَبُيْعاً، ثم تُبْدَلُ ضمة الباء بالكسرة لسلامةِ الياء، فصار: «مَبِيعاً» على وزن: مَفِعْلٍ، وتحذف الياء التي هي عين الفعل عند أبي الحسن الأَخْفَشِ، فيَصير: مَبُوعاً، ثم تُبْدَلُ ضمة الباء بالكسرة، وقُلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها، فصار: «مَبِيعاً» على وزن: مَفِيلٍ، وإلى هذا أشار المصنف بقوله: (وَالْمَحْذُوفُ) من «مَصُونٍ» و«مَبِيعٍ» لدفع التقاء الساكنين (واوُ مَفْعُولٍ عِنْدَ ....

تصريف ملا علي

الْمُضَارِعُ. كَـ«مُجِيبٍ» وَ«مُسْتَقِيمٍ»، وَ«مُنْقَادٍ» وَ«مُخْتَارٍ»).

(وَاسْمُ الْمَفْعُولِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ يَعْتَلُّ بِالنَّقْلِ وَالْحَذْفِ، كَـ«مَصُونٍ»، وَ«مَبِيعٍ». وَالْمَحْذُوفُ وَاوُ مَفْعُولٍ عِنْدَ ....

سِيْبَوَيْهِ[(١)]، وَعَيْنُ الفِعْلِ عِنْدَ أَبِي الحَسَنِ الأَخْفَشِ[(٢)]، وَبَنُو تَمِيمٍ يُثْبِتُونَ اليَاءَ، فَيَقُولُونَ: «مَبْيُوعٌ».

○ وَمِنَ المَزِيدِ فِيهِ يَعْتَلُّ بِالقَلْبِ إِنِ اعْتَلَّ فِعْلُهُ، كَـ«مُجَابٍ»، ....

الكيلاني

سِيْبَوَيْهِ) وهو الأصوبُ؛ لأنها زائدة، وهي بالحذف أولى، وكونها علامةً ممنوعٌ، ولئن سُلِّمَ، فههُنا علامة أخرى وهي الميم، (و) المحذوفُ منهما (عَيْنُ الفِعْلِ عِنْدَ أَبِي الحَسَنِ الأَخْفَشِ)؛ لأن عين الفِعل كثيراً ما يَعرض له الحذفُ، والواو علامةٌ لاسم المفعول، والعلامةُ لا تُحذف، (وَبَنُو تَمِيمٍ) هم طائفة من العرب (يُثْبِتُونَ اليَاءَ) لأنها أخفُّ دون الواو، (فَيَقُولُونَ: «مَبْيُوعٌ») من غير تغيير، كـ«مَضْرُوب».

(وَ) اسمُ المفعول (مِن) الثلاثي (المَزِيدِ فِيهِ يَعْتَلُّ) عينُه (بِالقَلْبِ) أي: بِقلب عين فِعله ألفاً، واواً كان أو ياءً؛ لِوجود عِلة القلب فيه، (إِنِ اعْتَلَّ فِعْلُهُ) أي: فعلُ اسمِ المفعول، وهو المضارعُ المبنيُّ للمفعولِ بأنْ يكون من الأبواب الأربعة المذكورة، (كَـ«مُجَابٍ») أصله: مُجْوَبٌ، نُقلت فتحة الواو إلى الجيم، ثم قُلبت ألفاً، وكذا. «مُجابانِ. مُجابُون» ... إلخ، كـ«يُجابُ، يُجابَانِ»

تصريف ملا علي

سِيْبَوَيْهِ)، والوَزْنُ: «مَفُعْلٌ» و«مَفِعْلٌ»، (وَعَيْنُ الفِعْلِ عِنْدَ الأَخْفَشِ)، والوَزْنُ: «مَفُولٌ» و«مَفِيلٌ»، وأصلُ «مَبِيعٍ»: مَبْيُوعٌ، حُذِفَتِ الواوُ عِندَ سِيْبَوَيْهِ بَعْدَ نَقْلِ ضَمِّ الياءِ إلى الباءِ، ثُمَّ كُسِرَتْ لِئَلَّا يَلْزَمَ قَلْبُ الياءِ واواً، فَيَلْتَبِسَ بالواويِّ، كما كُسِرَتِ الفاءُ في «فُعْلَى» و«فُعْلٍ» بضَمٍّ فسُكُونٍ صِفَتَيْنِ يَائِيَّتَيْنِ، كـ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾ [النجم: ٢٢]، و«مِشْيَةٌ حِيكَى»، و«بِيْضٍ» جمعَ «أَبْيَض»، لا في «فُعْلَى» اسماً، كـ«طُوبَى»، فتُقْلَبُ يَاؤُهُ وَاواً، (وَبَنُو تَمِيمٍ يُثْبِتُونَ اليَاءَ، فَيَقُولُونَ: «مَبْيُوعٌ»)، ورُوِيَ: «ثَوْبٌ مَصْوُونٌ».

(وَمِنَ المَزِيدِ فِيهِ يَعْتَلُّ بِالقَلْبِ إِنِ اعْتَلَّ فِعْلُهُ، كَـ«مُجَابٍ»، ....

(١) لأنها زائدة، والزائدُ بالحذف أولى، والأصل: مَصْوُون، ومَبْيُوع، نقلت حركة العين إلى ما قبلها، فحُذفت واوُ المفعول لالتقاء الساكنين، ثم كُسر ما قبل الياء في «مَبِيع»؛ لئلا ينقلب واواً، فيلتبس بالواوي، فـ«مَصُون»: مَفُعْل، و «مَبِيع»: مَفِعْل.

(٢) لأن العين كثيراً ما يَعرض له الحذف في غير هذا الموضع، فحذفُه أولى، فأصل «مَبِيع»: مَبْيُوع، نُقلت ضمة الياء إلى ما قبلها، وحذفت الياء، ثم قلبت الضمة كسرةً لتقلب الواو ياءً؛ لئلا يَلتبس بالواويّ.
ومذهب سيبويه أوْلى؛ لأن التقاء الساكنين إنما يحصُل عند الثاني، فحذفُه أولى. ولأن قلبَ الضمة إلى الكسرة خلافُ قياسهم، ولا علّةَ له.

وَ«مُسْتَقَامٍ»، وَ«مُنْقَادٍ»، وَ«مُخْتَارٍ».



النوع الثالث: الناقص

الثَّالِثُ: المُعْتَلُّ اللَّامِ، وَيُقَالُ لَهُ: النَّاقِصُ، وَذُو الأَرْبَعَةِ؛ لِكَوْنِ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ نَفْسِكَ.

الكيلاني

. . . إلخ، وقِسْ عليه غيرَه، (وَ«مُسْتَقَامٍ») أصلُه: مُسْتقْوَم، كـ«يُسْتَقامُ»، (وَ«مُنْقَادٍ») أصلُه: مُنْقَوَدٌ، قُلبت الواو ألفاً، كـ«يُنْقَادُ»، (و«مُخْتَارٍ») أصلُه: مُخْتَيَرٌ، كـ«يُخْتَارُ»، فإعلالُ هذه الأمثلة من اسم المفعول مثلُ إعلالِ المضارع المبني لِلمفعول مِن غير فَرقٍ.



النَّوعُ (الثَّالِثُ) مِن أنواع المُعْتَل: (المُعْتَلُّ اللَّامِ) وهو الذي يكون لامُ فعله حرفَ علة، (وَيُقَالُ لَهُ) أي: المعتلِّ اللام: (النَّاقِصُ) لِنقصان لام فِعله من الحرف الصَّحيح، أو مِن الحركة، (و) يُقال له، أي: لِلمعتل اللام أيضاً: (ذُو الأَرْبَعَةِ؛ لِكَوْنِ ماضِيهِ عَلى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ إِذَا أَخْبَرْتَ) أنتَ (عَنْ نَفْسِكَ) نحو: «رَمَيْتُ» و«غَزَوْتُ».

تصريف ملا علي

وَ«مُسْتَقَامٍ») حَمْلاً على فِعْلِهِما المَجْهُولِ، (وَ«مُنْقَادٍ»، وَ«مُخْتَارٍ»)، وشَرْطُ إعْلالِ العَيْنِ في اسم غَيْرِ الثُّلاثيِّ المُجَرَّدِ والجارِي على الفِعْلِ، وهو اسمُ الفَاعِلِ والمَفْعُولِ لا غَيْرُ؛ مُوافَقَةُ الفِعْلِ حَرَكَةً وسُكُوناً، ومُخالفتُه بزيادةٍ أو بُنْيَةٍ مَخْصُوصَتَيْنِ بالاسْمِ، فلِذَلِكَ لو بَنَيْتَ مِنَ «البَيْعِ» مِثْلَ: «مَضْرِبٍ» و«تِحْلِىءٍ» بكَسْرِ التَّاء واللَّامِ قُلْتَ: «مَبِيعٌ» و«تَبِيعٌ» مُعَلّاً؛ لِعَدَمِ اللَّبْسِ، ومِثْلَ: «تَضْرِبُ» بِفَتْحِ التَّاءِ، قُلْتَ: «تَبْيِعٌ» مُصَحَّحاً؛ إذْ لو أُعِلَّ لَزِمَ اللَّبْسُ.



(الثَّالِثُ: المُعْتَلُّ اللَّامِ، وَيُقَالُ لَهُ: النَّاقِصُ، وَذُو الأَرْبَعَةِ؛ لِكَوْنِ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ نَفْسِكَ)، وقد كان أَوْلى بأَنْ يَكُونَ على ثَلاثةِ أحْرُفٍ مِنَ الأجْوَفِ، فَخَرَجَ عَمَّا هو الأَوْلى دُونَ غيرِهِ، وأيضاً لا يَلْزَمُ التَّسْمِيَةُ مِنْ وَجْهِهَا.

○ فَالمُجَرَّدُ تُقْلَبُ مِنْهُ الوَاوُ وَاليَاءُ أَلِفاً إِذَا تَحَرَّكَتَا وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا، كَـ«غَزَا» وَ«رَمَى»[1]، وَ«عَصاً» وَ«رَحًى»[2].

○ وكذا الفِعْلُ الزَّائِدُ عَلَى الثَّلَاثِةِ، كَـ«أَعْطَى» وَ«اشْتَرَى» ....

الكيلاني

(فَالمُجَرَّدُ تُقْلَبُ مِنْهُ الواوُ وَاليَاءُ) اللَّتان هما لامُ الفعل من المعتلِّ اللام (أَلِفاً إِذَا تَحَرَّكَتَا وَانْفَتَحَ ما قَبْلَهُمَا) ولم يكن فيه ما يَمنع من الإعلال ـ كما يجيء ـ سواءٌ كانتا في الفعل أو في الاسم؛ مثالُهما من الفعل (كَـ«غَزَا» و«رَمَى») أصلُهما: غَزَوَ ورَمَيَ، قُلبت الواوُ في الأولى والياءُ في الثانية ألفاً لتحركهما وانفتاحِ ما قبلهما، مع عدمِ المانع منه، (و) مثالُهما في الاسم: («عَصاً» وَ«رَحًى») أصلُهما: عَصَوٌ ورَحَيٌ، قُلبت الواو والياء ألفاً، كما مرَّ، فالتقى ساكنان هما الألفُ والتنوين، فحُذفت الألف، فصار: «عصًى» و«رحًى»، وكذلك «العَصا» و«الرَّحى».

وتُكتب الألف المنقلبة من الواو في الاسم الثلاثي والفِعل بِصورة الألف ـ وإن كانتْ محذوفةً لفظاً ـ ومِن الياء بصورة الياء كما رأيتَ؛ لِلفَرْقِ.

(وَكَذلِكَ الفِعْلُ الزَّائِدُ على الثَّلاثَةِ) فإنه يُقلَبُ لامُ فِعله ـ واواً كان أو ياءً ـ ألفاً أيضاً كما تقدم، وكذا اسمُ المفعول من المزيد فيه، فإنه تُقلب أيضاً لامُ فِعله ألفاً كما مَرَّ؛ مثالُ الفعل الزائد على الثلاثة: (كَـ«أَعْطَى») أصله: أَعْطَوَ، قُلبت الواو ياءً لِما سيجيء، فصار: أعطَيَ، ثم قُلبت الياءُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: «أعطى»، (وَ«اشْتَرَى») أصله: إِشْتَرَيَ، قُلبت الياء ألفاً لما سبق، ....

تصريف ملا علي

(فَالمُجَرَّدُ تُقْلَبُ وَاوُهُ وَيَاؤُهُ أَلِفاً إِذَا تَحَرَّكَتَا وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا)، ولم يَكُنْ بَعْدَهُما مُوجِبُ فَتحِ ما قَبْلَهُ ولا مُشبَّهةٌ به[3]، (كَـ«غَزَا») يُكْتَبُ أَلِفاً لِيَمْتَازَ عَنِ المُنْقَلِبِ مِنَ الياءِ، فإِنَّهُ يُكْتَبُ ياءً، (وَ«رَمَى» وَ«عَصاً»، وَ«رَحًى») بخلاف «غَزَوا» و«رَمَيا» و«اخْشَيَنَّ»، (وَكَذلِكَ الفِعْلُ الزَّائِدُ عَلَى الثَّلاثَةِ، كَـ«أَعْطَى» وَ«اشْتَرَى» ....

---

(١) أي: في الفعل الماضي، والأصل: غَزَوَ، ورَمَيَ.

(٢) أي: في الاسم، والأصل: عَصَوٌ، ورَحَيٌ، قُلبتا ألفاً، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين: الألفِ والتنوين، والمنقلبة عن الياء تُكتب بصورة الياء فيهما؛ فرقاً بينها وبين المنقلبة من الواو.

(٣) قوله: «موجب» أي: أمر يقتضي فتح تلك الواو والياء كألف التثنية أو مشبه به في إعادة المحذوف معه، كنون التأكيد مع المستتر كما مر.

وَ«اسْتَقْصَى»[(١)]، وَاسْمُ المَفْعُولِ مِن المَزِيد فِيهِ، كَـ «المُعْطَى»، وَ«المُشْتَرَى»، وَ«المُسْتَقْصَى».

وَكَذَا إِذَا لَمْ يُسَمَّ الفَاعِلُ مِنَ المُضَارِعِ[(٢)]، كَقَوْلِكَ: «يُعْطَى» وَ«يُغْزَى»[(٣)] وَ«يُرْمَى»[(٤)].

الكيلاني

(و«اسْتَقْصَى») أصله: إِسْتَقْصَوَ، قُلبت الواو ياءً، فصار: اسْتَقْصَيَ، ثم قُلبت الياء ألفاً فصار: «اسْتَقْصَى»، (و) مثالُ اسم المفعول: («المُعْطَى») أصله: المُعْطَوُ، قُلبت الواو ياءً، والياءُ ألفاً، (وَ«المُشْتَرَى») أصله: المُشْتَرَيُ، قُلبت الياءُ ألفاً، (و«المُسْتَقْصَى») أصلُه: المستَقْصَوُ، فَفُعِلَ بِهِ ما فُعِلَ بِـ«المُعْطَى».

وتُكتَبُ الألفُ المنقلبة من الواو والياء في المزيد من الثلاثي ـ فعلاً كان أو اسماً ـ بِصورةِ الياء لكونها منقلبةً عن الياء بلا واسطة كما عَرَفتَ.

(و) كذلك تُقلب لامُ الفعل ألفاً (إذا لم يُسَمَّ الفاعِلُ) أي: في المبني للمفعول (مِنَ) الفعل (المُضارِعِ) مجرداً كان أو مزيداً فيه؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها، (كَقَوْلِكَ: «يُغْزَى» و«يُعْطَى») أصلهما: يُغْزَوُ ويُعْطَوُ، قُلبت الواوُ فيهما ياءً، والياءُ ألفاً، (وَ«يُرْمَى») أصلُه: يُرمَيُ، قُلبت الياء ألفاً.

تصريف ملا علي

وَ«اسْتَقْصَى»، و«المُعْطَى»، وَ«المُشْتَرَى»، وَ«المُسْتَقْصَى») كُتِبَ في الجَمِيعِ ياءً؛ لأنَّ الواوَ الَّتي بعدَ الثَّلاثةِ تُقْلَبُ ياءً ثُمَّ أَلِفاً، والتَّمييزُ بِالمُجَرَّداتِ.

(وَكَذا) تُقْلَبانِ (إِذَا لَمْ يُسَمَّ الفَاعِلُ مِنَ المُضَارِعِ، كَقَوْلِكَ: «يُعْطَى» وَ«يُغْزَى» وَ«يُرْمَى».

وَأَمَّا المَاضِي فَتُحْذَفُ مِنْهُ اللَّامُ فِي مِثَالِ «فَعَلُوا» مُطْلَقاً، وَفِي مِثَالِ: «فَعَلَتْ» وَ«فَعَلَتَا» إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا)، ولم يَعْتَدُّوا بحركةِ التَّاءِ لِوَضْعِها على السُّكُونِ، بِخِلَافِ اللَّامِ في نحوِ: «صُونَا».

---

(١) الأصل: أعطوَ، واشتريَ، واستقصوَ، قلبت الواو من «أعطوَ» و«اسْتَقْصَوَ» ياءً؛ لما سيجيء، ثم قُلبتِ الياء من الجميع ألفاً، وهذا هو السر في فصل ذلك وما يَلِيه عما قبله بقوله: «وكذلك»، فافهم؛ فإنه رمز خفيٌّ، فالواو إنما يُقلب ألفاً بمرتبتين.

(٢) أي: مجرداً كان أو مزيداً فيه؛ لأن ما قبل لامه مفتوح ألبتة.

(٣) الأصل: يُعطوُ ويُغزَوُ، قلبت الواو ياءً.

(٤) أصله: يُرْمَيُ، ثم قُلبت الياء من الجميع ألفاً؛ ولذا تُكتب بصورة الياء.

[الفعل الماضي من الناقص:]

٥ وَأَمَّا المَاضِي فَيُحْذَفُ اللَّامُ مِنْهُ فِي مِثَالِ «فَعَلُوا» مُطْلَقاً(١)، وَفِي مِثَالِ: «فَعَلَتْ» وَ«فَعَلَتَا» إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا(٢)، وَتَثْبُتُ فِي غَيْرِهَا(٣)، فَتَقُولُ: «غَزَا، غَزَوَا، غَزَوْا»،

الكيلاني

(أَمَّا الماضِي فَيُحْذَفُ اللَّامُ) أي: لام الفعل (مِنْهُ في مِثَالِ: «فَعَلُوْا») أي: في جمع المذكر الغائب (مُطْلَقاً) أي: سواءٌ كان مفتوحَ العين، أو مكسورَ العين، أو مضمومَ العين، وسواءٌ كان مجرداً أو مزيداً فيه، (و) تُحذف لامُ الفعل أيضاً (في مِثَالِ: «فَعَلَتْ» و«فَعَلَتَا») أي: في المفردة المؤنثة الغائبة، وتثنيتِها، سواءٌ كان مجرداً أو مزيداً فيه، (إِذَا انْفَتَحَ ما قَبْلَها) أي: ما قبلَ لام الفعل، وهذا الحذفُ لالتقاء الساكنَين كما سيَجيء، (وَتَثْبُتُ لامُ الفِعْلِ فِي غَيْرِهَا) أي: في غير مثالِ: «فَعَلُوا» و«فَعَلَتْ» و«فَعَلَتا» مَفْتُوحَي العين، وذلك بألَّا يكون على مثالِ: «فَعَلُوا»، ولا على مثالِ: «فَعَلَتْ» و«فَعَلَتَا»، أو يكون على مثال: «فَعَلَتْ» و«فَعَلَتَا» ولكن غير مفتوحي العين، كما يجيء مثالُ الكلِّ مُفصّلاً؛ (فَتَقُولُ) في الماضي المفتوحِ العينِ من الواويّ: («غَزَا») أصله: غَزَوَ، قُلبت الواوُ ألفاً كما تقدم، («غَزَوَا») لم تُقلب واوه ألفاً وإن كانت متحركةً وما قبلها مفتوحاً لِوجود المانع، وهو سكونُ ما بعد الواو، وحينئذٍ لو قُلبت ألفاً لالتقى ساكنان هما الألفان، فإذا حَذَفْتَ إحداهما التبس بالمفرد، وهذا قياسٌ مُطرد فلا تَغفلْ عنه، («غَزَوْا») هذا مثالُ: «فَعَلُوا»، أصلُه: غَزَوُوْا، قُلبت الواو الأُولى التي هي لامُ الفعل ألفاً لتحركها وانفتاحِ

تصريف ملا علي

(وَتَثْبُتُ فِي غَيْرِهَا، فَتَقُولُ: «غزَا، غزَوَا، غَزَوْا»، ....

(١) أي: إذا اتصل به واو ضمير جماعة الذكور، سواءٌ كان ما قبل اللام مفتوحاً، أو مضموماً، أو مكسوراً، واواً كان اللام، أو ياء، مجرداً كان الفعل، أو مزيداً فيه؛ لأن اللام وما قبله متحركان في هذا المثال ألبتةَ، وحركة اللام الضمة؛ لأجلِ الواو؛ كـ«نَصَرُوا»، و«ضَرَبُوا»، فحركة ما قبلها إن كانت فتحةً تُقلب اللام ألفاً، وتُحذف الألف لالتقاء الساكنين، وإن كانت ضمة، أو كسرة تَسقطان، أو تُنقلان لثقلهما على اللام، فتَسقط اللام لالتقاء الساكنين، ففي الكل وجب حذفُ اللام.

(٢) أي: ما قبل اللام؛ كـ«غزَتْ، غزَتا»، و«رمتْ، رمتَا»، و«أعطتْ، أعطتَا»، و«اشترَتْ، اشترَتَا»، و«استقصَتْ، استقصَتَا»، والأصل: «غزوَتْ، غزوَتا»، و«رميَت، رميَتا» ... إلخ، قلبت الواو والياء ألفاً؛ لِتحركهما وانفتاحِ ما قبلهما، ثم حُذفت الألف لالتقاء الساكنين.

(٣) أي: في غير مثال: «فعلُوا» مطلقاً، ومثالِ: «فعلتْ» و«فعلَتَا»، مفتوحيْ ما قبل اللام، وهو ما لا يكون على هذه الأمثلة، أو يكون على «فعلَتْ» و«فعلَتَا»، لكن لا يكون مفتوحَ ما قبل اللام، نحو: «رضِيتْ، رضِيَتَا»، أو «سَرُوَتْ، سَرُوَتَا»؛ لعدم موجِب الحذف.

«غَزَتْ، غَزَتَا، غَزَوْنَ»، «غَزَوْتَ، غَزَوْتُمَا، غَزَوْتُمْ»، «غَزَوْتِ، غَزَوْتُمَا، غَزَوْتُنَّ»، «غَزَوْتُ»، «غَزَوْنَا».

وَ«رَمَى، رَمَيَا، رَمَوْا»، «رَمَتْ، رَمَتَا، رَمَيْنَ»، «رَمَيْتَ، رَمَيْتُمَا، رَمَيْتُمْ»، «رَمَيْتِ، رَمَيْتُمَا، رَمَيْتُنَّ»، «رَمَيْتُ»، «رَمَيْنَا».

وَ«رَضِيَ» ....

الكيلاني

ما قبلها، فصار: غَزَاوْا، فالتقى ساكنان هما الألفُ وواوُ الضمير، فحُذفت الألفُ، فصار: «غَزَوْا»، («غَزَتْ، غَزَتَا») هذان مِثالا: «فَعَلَتْ» و«فَعَلَتَا» مفتوحَي العين، أصلُهما: غَزَوَتْ وغَزَوَتَا، قُلبت الواوُ فيهما ألفاً، فصارا: غَزَاتْ وغَزَاتَا، فالتقى ساكنان هما الألفُ المنقلبةُ والتاء، فحُذفت الألف، فصار: «غَزَتْ، وغَزَتَا»، وفي نحو: «غزَتَا»، وإن كانت التاء متحركةً ظاهراً لكن هي في الحقيقة ساكنة؛ إذْ هي تاءُ «غَزَتْ»، حُرِّكَتْ ههُنا لسكونِ ما بعدها وهو الألف، فهذه الحركةُ عارضةٌ لا اعتدادَ بها، فالتقاءُ الساكنَين حاصلٌ ههُنا حقيقةً؛ وقِسْ عليه ما يَرِدُ عليك من الأمثلة، وتَدَبَّرْ. («غَزَوْنَ»، «غَزَوْتَ، غَزَوْتُمَا، غَزَوْتُمْ»، «غَزَوْتِ، غَزَوْتُمَا، غَزَوْتُنَّ»، «غَزَوْتُ»، «غَزَوْنَا») ففي جميعِ هذه الأمثِلة تثبُت لامُ الفعل الذي هو الواو، مع عدمِ قلبِها ألفاً لسكونها.

(و) تقول في الماضي المفتوحِ العين من اليائيِّ: («رَمَى») أصلُه: رَمَيَ، قُلِبَت الياءُ ألفاً لِمَا مَرَّ، («رَمَيَا») لم تُقلب الياءُ فيه ألفاً لِما مَرَّ في «غَزَوَا»، («رَمَوْا») هذا مثالُ: «فَعَلُوا»، أصلُه: رَمَيُوا، قُلبت الياء ألفاً لِمَا سَبَقَ، فالتَقى ساكنان ـ هما الألفُ المنقلبةُ وواوُ الضميرِ ـ، فحُذفت الألفُ، فصارَ: «رَمَوْا» («رَمَتْ، رَمَتَا») مثالُ: «فَعَلَتْ، فَعَلَتَا»، أصلُهما: رَمَيَتْ رَمَيَتَا، قُلبت الياءُ فيهما ألفاً، فالتَقى ساكنان، فحُذفت الألف على ما مَرَّ في «غَزَتْ، غَزَتَا»، («رَمَيْنَ»، «رَمَيْتَ، رَمَيْتُمَا، رَمَيْتُمْ»، «رَمَيْتِ، رَمَيْتُمَا، رَمَيْتُنَّ»، «رَمَيْتُ»، «رَمَيْنَا») ففي جميع هذه الأمثلة تَثْبُتُ لامُ الفِعلِ الذي هو الياءُ مع عدم قلبِها ألفاً لسكونها.

(و) تقولُ في الماضي المكسورِ العينِ من الواويِّ: («رَضِيَ») أصلُه: رَضِوَ، قُلبت الواوُ ياءً

تصريف ملا علي

«غَزَتْ، غَزَتَا، غَزَوْنَ»، «غَزَوْتَ، غَزَوْتُمَا، غَزَوْتُمْ»، «غَزَوْتِ، غَزَوْتُمَا، غَزَوْتُنَّ»، «غَزَوْتُ، غَزَوْنَا». وَ«رَمَى، رَمَيَا، رَمَوْا»، «رَمَتْ، رَمَتَا، رَمَيْنَ»، «رَمَيْتَ، رَمَيْتُمَا، رَمَيْتُمْ»، «رَمَيْتِ، رَمَيْتُمَا، رَمَيْتُنَّ»، «رَمَيْتُ»، «رَمَيْنَا». وكَذلِكَ: «رَضِيَ» ....

رَضِيَا، رَضُوْا»، «رَضِيَتْ، رَضِيَتَا، رَضِيْنَ»، «رَضِيتَ، رَضِيتُمَا، رَضِيتُمْ»، «رَضِيتِ، رَضِيتُمَا، رَضِيتُنَّ»، «رَضِيتُ»، «رَضِينَا»[1].

وَكَذَلِكَ: «سَرُوَ، سَرُوَا، سَرُوْا»، «سَرُوَتْ، سَرُوَتَا، سَرُونَ»، «سَرُوتَ، سَرُوتُمَا، سَرُوتُمْ»، «سَرُوتِ، سَرُوتُمَا، سَرُوتُنَّ»، «سَرُوتُ»، «سَرُونَا».

الكيلاني

لكسرةِ ما قبلها، فصارَ: «رضِيَ» («رَضِيَا») أصلُه: رَضِوَا، قُلِبَتِ الواوُ ياءً، («رَضُوْا») مثالُ: «فَعِلُوا»، أصلُه: رَضِوُوْا، قُلبت الواو الأولى ياءً فصار: رضِيُوا، ثم نُقلت ضمةُ الياء إلى الضاد بعد سلبِ حركتها، فالتقى ساكنان، فحُذفت الياءُ، فصار: «رَضُوا»، («رَضِيَتْ، رَضِيَتَا») مثال: «فَعِلَتْ، فَعِلَتا» غيرَ مفتوح العين، ولهذا تثبُت لام فِعلهما، ولكن قُلبت الواو فيهما ياءً؛ إذْ أصلُهما: رَضِوَتْ رَضِوَتَا، وهكذا في بَقية الأمثلة، تقول: («رَضِيْنَ»، «رَضِيتَ، رَضِيتُمَا، رَضِيتُمْ»، «رَضِيتِ، رَضِيتُمَا، رَضِيتُنَّ»، «رَضِيتُ»، «رَضِينَا») ففي جميع هذه الأمثِلة تُقلب الواو ياء، وتَثْبُتُ اللام.

(وَكَذَلِكَ) تقول في الماضي المضموم العين: («سَرُوَ») أي: صار سَيِّداً، وهو على الأصل لِعدم عِلَّةِ الإعلال فيه، («سَرُوَا») كذلك، («سَرُوْا») مثالُ: «فَعُلُوْا»، أصله: سَرُوُوا، فإنْ شِئتَ تَحذفُ ضمة الواو لثقلها عليها، فيَلتقي ساكنان، فتحذف الواو الأولى، وإن شئتَ تَنقلُ ضمة الواو الأُولى إلى الراء بعد سلب حركتها، وتَحذفُ الواو الأولى فيصير: «سَرُوْا»، وظاهرُ كلام المصنف فيما يأتي يدلُّ على الثاني؛ تأمل، («سَرُوَتْ، سَرُوَتَا» . . . إلخ) هَذان مثالَا: «فَعُلَتْ، فَعُلَتَا» مضمومَي العين، ولهذا لم تُحذف اللام منهما، بل هما على أصلِهما لِمَا مَرَّ، وكذا: «سَرُوْتَ، سَرُوْتُما، سَرُوْتُمْ»، «سَرُوْتِ، سَرُوْتُما، سَرُوْتُنَّ»، «سَرُوْتُ»، «سَرُوْنَا».

ثم أشار إلى جوابِ سؤال مقدَّر هو: أنه لِمَ فُتِحَ ما قبل واو الضمير في مثالِ: «فَعَلُوا»

تصريف ملا علي

رَضِيَا، رَضُوْا» . . . إلخ، وَكَذَلِكَ: «سَرُوَ، سَرُوَا، سَرُوْا» . . . إلخ.

وَيَبْقَى مَا قَبْلَ وَاوِ الضَّمِيرِ بَعْدَ حَذْفِ اللَّامِ عَلَى الفَتْحَةِ وَالضَّمَّةِ، كـ «غَزَوا»، وَ«سَرُوا»، وَتُنْقَلُ إِلَيهِ مَكْسُوراً ضَمَّةُ اللَّامِ، كـ «رَضُوا»، وَأَصْلُهُ: رَضِيُوا؛ نُقِلَتْ حَرَكَةُ اليَاءِ إِلَى الضَّادِ، وَحُذِفَتْ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

(١) أي: سواء كان واويًا، أو يائيًا لامه ياء؛ لأن الواو تقلب ياءً؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها، كـ«رَضِيَ» أصله: رَضِوَ، بدليل «رِضوان»، وهذا صريح في «الصّحاح»، واليائي، كـ«خَشِيَ»؛ ولذا لم يذكر إلا مثالاً واحداً.

وإِنَّمَا فَتَحْتَ مَا قَبْلَ وَاوِ الضَّمِيرِ فِي «غَزَوْا» وَ«رَمَوْا»، وَضَمَمْتَ فِي «رَضُوا»، وَ«سَرُوا»؛ لِأَنَّ وَاوَ الضَّمِيرِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِالفِعْلِ النَّاقِصِ بَعْدَ حَذْفِ اللَّامِ؛ فَإِنِ انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا أُبْقِيَ عَلَى الفَتْحَةِ، وَإِنِ انْضَمَّ أَوِ انْكَسَرَ ضُمَّ.

وَأَصْلُ «رَضُوا»: رَضِيُوا؛ نُقِلَتْ حَرَكَةُ اليَاءِ إِلَى الضَّادِ، وَحُذِفَتِ اليَاءُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

الكيلاني

من الفعل الناقص في بعض الأمثلة، وضُمَّ في البعض الآخر، ولِمَ لَمْ يُجْعَل في الجميع على سَنَنٍ واحد؟ بقوله: (وَإِنَّمَا فَتَحْتَ) أنتَ (ما قَبْلَ واوِ الضَّمِيرِ فِي «غَزَوْا» و«رَمَوْا») وهو الزاي والميم (وَضَمَمْتَ) ما قبل واو الضمير (فِي «رَضُوْا» وَ«سَرُوْا») وهو الضاد والراء؛ (لأنَّ واوَ الضَّمِيرِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِالفِعْلِ النَّاقِصِ) اتصالاً يَثبت (بَعْدَ حَذْفِ اللَّامِ) أي: لامِ الفعلِ؛ (فَإِنِ انْفَتَحَ ما قَبْلَهَا) أي: ما قبلَ واو الضمير (أُبْقِيَ) ما قبلها (عَلى الفَتْحِةِ) لخفة الفتحة، وعدمِ المانع كما في «غَزَوْا» و«رَمَوْا»، (وَإِنْ ضُمَّ) ما قبل واو الضمير كما في «سَرُوْا»، (أَوْ كُسِرَ) ما قبل واو الضمير كما في «رَضُوا»، (ضُمَّ) أي: نُقِلَ ضمةُ لام الفعل إليه فيهما، ولهذا لم يَقُلْ هنا: وإن ضُمَّ أبقي على الضمة ـ كما قال في الأول ـ تنبيهاً على أن ضمَّةَ ما قبل واو الضمير في هاتَين الصورتَين إنما هي ضمةُ اللامِ انقلبتْ إليه؛ تأمَّل فيه؛ فإنه موضع تأمل وتدبر.

أمَّا أنَّ ما قبلَ واو الضمير مضمومٌ في «سَرُوْا» فظاهِرٌ، وأمَّا أنَّ ما قبلها مكسورٌ في «رَضُوا» فَتَعَرَّضَ له بقوله: (وَأَصْلُ «رَضُوْا»: رَضِيُوْا) بعد قلب الواو ياء، وإلَّا فأصلُه: رَضِوُوا، قُلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها، فصار: «رَضِيُوا»، كما مَرَّ، ثم (نُقِلَتْ حَرَكَةُ اليَاءِ إلى الضَّادِ) بعد سلبِ حركتها، فصار: رَضُيْوْا، (وَحُذِفَت الياءُ لِالْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ) هما الياءُ والواو، فصار: «رَضُوْا».

واعلم: أن جعل الضادِ في «رَضُوا» ما قبل واو الضمير إنما هو بحسَب ظاهر اللفظ، لا بحسَب أصل الكلمة، وكذا الزايُ والميمُ في «غزَوْا» و«رَمَوْا». تأمَّل وتفكر!

تصريف ملا علي

وأمّا المُضارِعُ فتُسَكَّنُ الواوُ وَالياءُ وَالألِفُ في الرَّفْعِ، وَيُحْذَفْنَ فِي الجَزْمِ)، وشَذَّ:

[وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ] كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيَا[1]

(١) قائله عبد يغوث بن وقاص الحارثي. انظر: «الحلل في شرح أبيات الجمل» للبطليوسي، ص١٧٠.

[الفعل المضارع من الناقص:]

○ وَأَمَّا المُضَارِعُ فَتُسَكَّنُ الواوُ وَاليَاءُ وَالألِفُ مِنْهُ فِي الرَّفْعِ(١)، نَحْوُ: «يَغْزُوْ»، وَ«يَرْمِيْ»، وَ«يَخْشَى»، وَتُحْذَفُ فِي الجَزْمِ، وَتُفْتَحُ الوَاوُ وَاليَاءُ فِي النَّصْبِ، وَتَثْبُتُ الألِفُ بِحَالِهَا.

الكيلاني

(وَأَمَّا المُضَارِعُ فَتُسَكَّنُ اللَّامُ مِنْهُ) أي: لامُ الفعلِ، واواً كان أو ياءً أو ألفاً؛ أمّا سكونُ الواو والياء فلأنهما مضمومَتان، والضمةُ ثقيلةٌ عليهما، وأما سكونُ الألف فلأنها لا تقبل الحركةَ (في الرفعِ) أي: حالَ كون المضارع مرفوعاً، وذلك إذا كان المضارع مجرداً عن الجوازم والنواصب، تقول: «يَغْزُوْ» و«يَرْمِيْ» بسكون الواو والياء، أصلُهما: يَغزُوُ ويَرْمِيُ، بضمّ الواو والياء، حُذفت الضمة منهما لثقلها عليهما؛ و«يَخْشَى» بسكون الألف على صورة الياء، أصله: يَخْشَيُ، بضم الياء، قُلبت الياءُ ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها كما مرَّ، فصار: «يَخْشَى».

(وَتُحْذَفُ) لامُ الفعل، واواً كان أو ياء أو ألفاً (في الجَزْمِ) أي: في حالِ كون المضارع المعتلِّ اللام مجزوماً، وذلك إذا كان في أوله أحدُ الجوازم؛ لأن هذه الأحرف في المعتل اللام بِمنزلةِ الحركات في الصحيح، فكما يَحذف الجازمُ الحركاتِ في الصحيح ـ كما مر ـ يحذفُ هذه الأحرفَ في المعتل؛ تقول في «يَغْزُو» و«يَرْمِي» و«يَخْشَى»: لم يَغْزُ، ولم يَرْمِ، ولم يَخْشَ، بحذف الواو والياء والألفِ كما يجيء.

(وَتُفْتَحُ اليَاءُ والوَاوُ فِي النَّصْبِ) أي: في حال كون المضارع منصوباً، وذلك إذا كان في أوّله أحدُ النواصب؛ لخفَّة الفتحة على الياء والواو. تقول في «يَغْزُو» و«يَرْمِي» بسكون الواو والياء: «لَنْ يَغْزُوَ» و«لَنْ يَرْمِيَ»، بفتحهما كما يجيء، (وَتَثْبُتُ الألِفُ بِحَالِهَا) في حال النصب؛ لأن الألف لا تقبلُ الحركة، ولا مُوجِبَ لحذفِها، نحو: «لَنْ يَخْشَى» بِثبوت الألف كما يجيء، وعلى هذا قِسِ النظائر.

تصريف ملا علي

(وَتُفْتَحُ الوَاوُ وَاليَاءُ فِي النَّصْبِ، وَتَثْبُتُ الألِفُ بِحَالِهَا.

وَيُسْقِطُ النَّاصِبُ وَالجَازِمُ النُّونَاتِ، سِوَى نُونِ جَمْعِ المُؤَنَّثِ، فَتَقُولُ: «لَمْ يَغْزُ، لَمْ يَغْزُوَا»، وَ«لَمْ يَرْمِ، لَمْ يَرْمِيَا»، وَ«لَمْ يَرْضَ، لَمْ يَرْضَيَا»، وَ«لَنْ يَغْزُوَ»، وَ«لَنْ يَرْمِيَ»، وَ«لَنْ يَرْضَى».

وَيَثْبُتُ لَامُ الفِعْلِ فِي فِعْلِ الاثْنَيْنِ مُطْلَقاً) لِعَدَمِ مُوجِبِ القَلْبِ فِي الثَّلَاثَةِ حَتَّى يُحذَفَ،

(١) نحو: «يَغْزُو»، و«يَرْمِي»، و«يَخْشى»، والأصل: يغزُوُ، ويَرمِيُ، ويخشَيُ.

ـ وَيُسْقِطُ الجَازِمُ وَالنَّاصِبُ النُّونَاتِ، سِوَى نُونِ جَمْعِ المُؤَنَّثِ، فَتَقُولُ: «لَمْ يَغْزُ»، وَ«لَمْ يَغْزُوَا»، وَ«لَمْ يَرْمِ»، وَ«لَمْ يَرْمِيَا»، وَ«لَمْ يَرْضَ»، وَ«لَمْ يَرْضَيَا». وَ«لَنْ يَغْزُوَ»، وَ«لَنْ يَرْمِيَ»، وَ«لَنْ يَرْضَى».

ـ وَيَثْبُتُ لَامُ الفِعْلِ فِي فِعْلِ الاثْنَيْنِ(١) ....

الكيلاني

(وَيُسْقِطُ الجازِمُ والنَّاصِبُ النُّونَاتِ) التي في أواخِرِ المضارع المعتَلّ اللام علامةً لهما (سِوَى نُونِ جَماعَةِ المُؤَنَّثِ) فإنهما لا يَحذفانها على ما مرَّ. إذا عرفتَ هذا (فَتَقُولُ) في «يَغْزُو، ويَغْزُوَان، ويَغْزُونَ» ممَّا في آخِره واوٌ أو نونٌ إذا دخل عليه الجازم: («لَمْ يَغْزُ») بحذف الواو، («لَمْ يَغْزُوَا») بحذف النون، وكذلك: «لَمْ يَغْزُوْا» . . . إلى آخِره، (و) تقول في نحو: «يَرْمي، ويرمِيَان، ويَرمُون» ممَّا في آخِره ياءٌ أو نونٌ إذا دخل عليه الجازم: («لَمْ يَرْمِ») بحذف الياء، («لَمْ يَرْمِيَا») بحذف النون، وكذلك: «لَمْ يَرْمُوْا» . . . إلى آخِره، (و) تقول في نحو: «يَرْضَى، ويَرْضَيَانِ، ويرضَوْنَ» مما في آخره ألفٌ أو نونٌ: («لَمْ يَرْضَ») بحذف الألف، («لَمْ يَرْضَيَا») بحذف النون، وكذلك: «لَمْ يَرْضَوْا» . . . إلى الآخِرِ، (و) تقول في نحو: «يَغْزُو» و«يَغْزُوَان» مما في آخِره واو أو نون إذا دخل عليه الناصبُ: («لنْ يَغْزُوَ») بفتح الواو، و«لن يَغزُوَا» بحذف النون، وهكذا إلى آخِره، (و) في نحو: «يَرمي»، و«يَرمِيانِ» مما في آخِره ياءٌ أو نون: («لَنْ يَرْمِيَ») بفتح الياء، و«لن يَرميَا» بحذف النون، (و) تقول في نحو: «يَرْضَى» وَ«يَرْضَيَانِ» مما في آخِره ألف أو نون: («لَنْ يَرْضَى) بثبوتِ الألف، و«لَنْ يَرْضَيَا» بحذف النون، وهكذا إلى الآخِرِ.

(وَتَثْبُتُ لامُ الفِعْلِ) من المضارع المعتلّ اللامِ؛ سواءٌ كان واواً أو ياءً (في فِعْلِ الاثْنَيْنِ) متحركةً مفتوحةً، نحو: «يَغزُوَان» و«يَرْمِيَان» و«يَرْضَيَان»؛ أما في نحو: «يَغزُوَان» و«يَرمِيَان» فلِعدم موجِبِ الحذف، وأما في نحو: «يَرْضَيَان» فلأنَّ الياءَ لو قُلِبَتْ ألفاً لَلزم التقاءُ الساكنين، ولو حُذفت إحدى الألفَين لأدى إلى الالتباس بين المفرد والتثنية لفظاً عند دخول الناصبِ عليه؛ إذ تقول فيهما حينئذٍ:

تصريف ملا علي

أمَّا في المَكْسُورِ والمَضمومِ؛ فلِعَدَمِ فَتْحِ ما قبلَ اللَّامِ. وفي المَفْتُوحِ فَلِمُوجِبِ الفَتْحِ(٢) بَعْدَهُ،

(١) أي: متحركة مفتوحة، نحو: «يغزُوان»، و«يَرمِيان»، و«يَرْضَيان» بقلب الألف ياءً، أما في «يغزُوان»، و«يرميان»؛ فلعدم موجِب الحذف، وأما في «يَرضيان»؛ فلأن الألف تقتضي فتحة ما قبله، ولو قُلبت الياء ألفاً وحُذفت لأدّى إلى الالتباس حالَ النصب.

(٢) أي: «و» أما «في المفتوح» العين، كـيرضيان «فلموجب» ما يمنع القلب من موجب «الفتح» أي: مقتضي فتح ما قبله وهو ألف التثنية «بعد اللام».

وَجَمَاعَةِ الإِنَاثِ(١).

ـ وَتُحْذَفُ مِنْ فِعْلِ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ(٢)، وَفِعْلِ الوَاحِدَةِ المُخَاطَبَةِ(٣)، فَتَقُولُ: «يَغْزُو، يَغْزُوَانِ، يَغْزُونَ»، «تَغْزُو، تَغْزُوَانِ، يَغْزُونَ»، «تَغْزُو، تَغْزُوَانِ، تَغْزُونَ»، «تَغْزِينَ، تَغْزُوَانِ، تَغْزُونَ»، «أَغْزُو»، «نَغْزُو».

الكيلاني

«لَنْ يَرْضَى». (و) تَثبت لام الفعل أيضاً من المضارع واواً كان أو ياءً في فِعْلِ (جَمَاعَةِ الإِنَاثِ) ساكنةً في الخطاب والغَيبة، نحو: «تَغْزُوْنَ» و«يَرْمِينَ» و«يَرضَيْنَ»، لعدم مقتَضِي الحَذْفِ، (وَتُحْذَفُ) لامُ الفعل (مِنْ فِعْلِ جَماعَةِ الذُّكُورِ) في الخطاب والغَيبةِ، نحو: «تَغْزُوْنَ» و«يَرمُونَ» و«يَرْضَوْنَ»، والأصل: تَغْزُوُوْنَ، ويَرْمِيُونَ، ويَرْضَيُونَ؛ ففي الأَوَّلَيْنِ نُقلت حركةُ الواو والياء إلى ما قَبلهما بعد سلبِ حركته، ثم حُذفَت لالتقاء الساكنين، وفي الثالث قُلبتِ الياء ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها، ثم حُذفتِ الألف لالتقاء الساكنَين، (و) تُحذف لام الفعل أيضاً، واواً كان أو ياءً من (فِعْلِ الواحِدَةِ المُخَاطَبَةِ) نحو: «تَغْزِيْنَ» و«تَرمِيْنَ» و«تَرْضَيْنَ»، والأصل: تَغْزُوِينَ، وتَرْمِيِينَ، وتَرْضَيِيْنَ؛ ففي الأَوَّلَيْنِ نُقلت حركةُ الواو والياء إلى ما قبلهما بعد سلبِ حركته، وحُذفتا لالتقاء الساكنَين، وفي الثالث قُلِبَت الياء ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها، ثم حُذفت الألف لالتقاء الساكنَين. إذا عرفتَ هذا (فَتَقُولُ) في المضارع المضموم العين من المعتلِّ اللام الواوي: («يَغْزُوْ») بثبوتِ لام الفعل ساكنةً، وأصله: يَغْزُوُ، بضمِّها، («يَغْزُوَانِ») بثبوتِها متحركةً مفتوحةً، («يَغْزُوْنَ») بحذفِها كما تقدم، («تَغْزُو») مثل: «يَغْزُو»، («تَغْزُوَانِ») بثبوتها، («يَغْزُوْنَ») بثبوتها كما مرَّ، («تَغْزُو») بِثبوتها، («تَغْزُوَانِ») بثبوتها، («تَغْزُوْنَ») بحذفها كما مرّ، («تَغْزِيْنَ») بحذفِها كما سبق، («تَغْزُوَانِ») بثبوتها، («تَغْزُوْنَ») بثبوتها، («أَغْزُو»، «نَغْزُو») بثبوتها فيهما.

تصريف ملا علي

ولُزُومِ اللَّبْسِ حِينَ النَّصْبِ، (وَفِي جَمْعِ الإِنَاثِ) لِسُكُونه.

(وَيُحْذَفُ مِنْ فِعْلِ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ، وَالوَاحِدَةِ المُخَاطَبَةِ، فَتَقُولُ: «يَغْزُو، يَغْزُوَانِ، يَغْزُونَ»، «تَغْزُو، تَغْزُوَانِ، يَغْزُونَ»، «تَغْزُو، تَغْزُوَانِ، تَغْزُونَ»، «تَغْزِينَ، تَغْزُوَانِ، تَغْزُونَ»، «أَغْزُو»، «نَغْزُو».

---

(١) أي: ساكنةً أيضاً، نحو: «يغزُون»، و«يرمِين»، و«يرضَيْن»؛ لعدم مقتضِي الحذف.

(٢) أي: مخاطَبِين كانوا، أو غائبِين، نحو: «يغزُون»، و«يرمُون»، و«يرضَون»، والأصل: يغزُوُون، ويرمِيُون، ويرضَيُون، فحذفت حركة اللام، ثم اللام، وإن شئتَ قلتَ في «يَغزُون»، و«يَرمُون»: نُقلت، وفي «يَرضَوْن»: قُلبت اللام ألفاً، ثم حُذفت.

(٣) نحو: «تَغزِين»، و«تَرمِين»، و«تَرضَين»، والأصل: تَغزُوِين، وتَرمِيِين، وتَرضَيِين، فأُعلّت.

وَيَسْتَوِي فِيهِ لَفْظُ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ وَالإِنَاثِ فِي الخِطَابِ وَالغَيْبَةِ جَمِيعاً[1]، لَكِنَّ التَّقْدِيرَ مُخْتَلِفٌ، فَوَزْنُ جَمْعِ المُذَكَّرِ: «يَفْعُونَ» وَ«تَفْعُونَ»، وَوَزْنُ جَمْعِ المُؤَنَّثِ: «يَفْعُلْنَ» وَ«تَفْعُلْنَ».

الكيلاني

(وَيَسْتَوِي فِيهِ) أي: في المضارع المعتل اللام الواويّ (لَفْظُ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ وَ) لفظ جماعة (الإِنَاثِ فِي الخِطَابِ وَالغَيْبَةِ جَمِيعاً) يعني: لفظُ جمعِ المذكرِ الغائبِ مثلُ لفظِ جمعِ المؤنثِ الغائبِ في الصورةِ؛ لأنك تقول فيهما: «يَغْزُوْنَ»، وكذلك لفظُ جمعِ المذكرِ المخاطَبِ مثلُ لفظِ جمعِ المؤنثِ المخاطَبِ في الصُّورة؛ لأنك تقول فيهما: «تَغْزُوْنَ»، و(لَكِنَّ التَّقْدِيرَ) فِيهِما (مُخْتَلِفٌ)، والفرقُ التقديريُّ بين الألفاظ معتبَر عندهم، وتَمْييزُ كلِّ غرضٍ بحسَبه في الموادِّ بالقرائن؛ (فَوَزْنُ جَمْعِ المُذَكَّرِ) الغائب: («يَفْعُوْنَ») بحذفِ لام الفعل نحو: «يَغْزُونَ»، فهذا الواوُ الثابتُ فيه هو الواوُ الزائد لِضمير الجمع، (و) وزنُ جمع المذكر المخاطَب: («تَفْعُوْنَ») بحذف لامِ الفعل أيضاً، نحو: «تَغْزُون»؛ وهذا الواو الثابتُ فيه أيضاً ضميرُ الجمع، وإعلالُهما قد مَرَّ، (وَوَزْنُ جَمْعِ المُؤَنَّثِ) الغائب: («يَفْعُلْنَ») بثبوتِ لام الفعل، نحو: «يَغْزُونَ»؛ إذِ الواو الثابتُ فيه هو لامُ الفعل، (و) وزنُ جمع المؤنث المخاطب: («تَفْعُلْنَ») بثبوتِ لامِ الفعل أيضاً، نحو: «تَغْزُونَ»، وقِسْ عليه النظائر.

تصريف ملا علي

وَيَسْتَوِي فِيهِ فِعْلُ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ وَالإِنَاثِ فِي الخِطَابِ وَالغَيْبَةِ جَمِيعاً، وَالتَّقْدِيرُ مُخْتَلِفٌ، فَوَزْنُ جَمْعِ المُذَكَّرِ: «يَفْعُونَ» وَ«تَفْعُونَ»، وَالمُؤَنَّثِ: «يَفْعُلْنَ» وَ«تَفْعُلْنَ».

وَ: «يَرْمِي، يَرْمِيَانِ، يَرْمُونَ»، «تَرْمِي، تَرْمِيَانِ، يَرْمِينَ»، «تَرْمِي، تَرْمِيَانِ، تَرْمُونَ»، «تَرْمِينَ، تَرْمِيَانِ، تَرْمِينَ»، «أَرْمِي»، «نَرْمِي». وَأَصْلُ «يَرْمُونَ»: «يَرْمِيُونَ»، فَفُعِلَ بِهِ إِعْلَالُ «رَضُوْا».

وَهَكَذَا حُكْمُ كُلِّ مَا كَانَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ مَكْسُوراً، كَـ«يُهْدِي»، وَ«يُنَاجِي»، وَ«يَرْتَجِي»، وَ«يَنْبَرِي»، وَ«يَسْتَدْعِي»، وَ«يَرْعَوِي») أصلُهُ: يَرْعَوِوُ، قُلِبَتِ الواوُ الأخِيرَةُ ياءً؛ لوقُوعِها خامِسَةً، ولم يُدْغَمْ لِلثِّقَلِ، والإِدْغامُ قد يُوجِبُ الثِّقَلَ، ويُدْرَكُ بالذَّوْقِ، ولأنَّ الإِعْلالَ مُقَدَّمٌ على الإِدْغامِ لَوْ لَمْ يَلْزَمْ بَعْدَ الإِعْلالِ أيضاً[2]، كما في «إِتَّعَدَ»، وبَعْدَهُ يَفُوتُ، ولم يُقْلَبِ الواوُ أَلِفاً مَعَ وُجُودِ

---

(١) أما في الخطاب فلأنك تقول: «أنتم تَغْزُونَ»، و«أَنْتُنَّ تَغْزُونَ» بالتاء الفوقانية فيهما، وأما في الغيبة فلأنك تقول: «الرِّجَالُ يَغْزُونَ»، و«النِّسَاءُ يَغْزُونَ» بالياء التحتانية فيهما.

(٢) أي: إذا اجتمع في كلمةٍ مُوجبة للإعلالِ والإدغام، فالإعلالُ مُقدَّم لخِفَّته بالوجدان، ولأن الإعلال يتحققُ بالحرف الواحد والإدغام بالحرفين. «سعد الله».

وَتَقُولُ: «يَرْمِي، يَرْمِيَانِ، يَرْمُونَ»، «تَرْمِي، تَرْمِيَانِ، يَرْمِينَ»، «تَرْمِي، تَرْمِيَانِ، تَرْمُونَ»، «تَرْمِينَ، تَرْمِيَانِ، تَرْمِينَ»، «أَرْمِي»، «نَرْمِي». وَأَصْلُ «يَرْمُونَ»: يَرْمِيُونَ، فَفُعِلَ بِهِ مَا فُعِلَ بِـ «رَضُوا»[١].

ـ وَهَكَذَا حُكْمُ كُلِّ مَا كَانَ مَا قَبْلَ لَامِهِ مَكْسُوراً، كَـ«يُهْدِي»، وَ«يُنَاجِي»، وَ«يُنَادِي»، و«يَعْتَرِي»، وَ«يَرْتَجِي»، وَ«يَنْبَرِي»، وَ«يَسْتَدْعِي»، وَ«يَرْعَوِي»[٢]، ....

الكيلاني

(وَتَقُولُ) في المضارع المُعتل اللام مِن اليائيِّ المكسور العين: («يَرْمِي») بثبوتِ لام الفعل ساكنةً، والأصْلُ: يَرْمِيُ، مضمومةً، («يَرْمِيَانِ») بثبوتها مفتوحةً، («يَرْمُونَ») بحذفِها كما مر، («تَرْمِي») بثبوتها، («تَرْمِيَانِ») بثبوتها، («يَرْمِينَ») بثبوتها، («تَرْمِي») بثبوتها، («تَرْمِيَانِ») بثبوتها، («تَرْمُونَ») بحذفها كما تقدم، («تَرْمِينَ») بحذفها كما تقدم، («تَرْمِيَانِ») بثبوتها، («تَرْمِينَ») بثبوتها، («أَرْمِي»، «نَرْمِي») بثبوتها فيهما، ولا يَخفى إعلالُ هذه الأمثلة على مَن تأمل فيها كما سبَق. (وَأَصْلُ «يَرْمُونَ»: يَرْمِيُونَ، فَفُعِلَ بِهِ ما فُعِلَ بِـ«رَضُوا») كما تقدم، فلا نُعيدُه.

(وَهَكَذَا) أي: مثلُ حكم «يَرْمِي» في الإعلال وعدمِه في جميع أمثلته على التفصيل المذكور، (حُكْمُ كُلِّ مَا) أي: كلِّ فِعْلٍ (كَانَ) الحرفُ الذي (قَبْلَ لامِهِ) أي: لام فِعله وهو عينُ الفعل (مَكْسُوراً، كَـ«يَهْدِي») أصلُه: يَهْدِيُ، حُذفت ضمةُ الياءِ، «يَهدِيان، يَهْدُون» . . . إلى الآخِر، (و«يُنَاجِي») أصله: يُناجِوُ، قُلبت الواوُ ياءً، وحُذِفَتْ ضَمَّتُها، (وَ«يَرْتَجِي») أصلُه: يَرْتَجِوُ (و«يَعْتَرِي») أي: يَعترِضُ، أصلُه: يَعْتَرِوُ، (و«يَنْبَرِي») أصله: يَنْبَرِوُ، (و«يَسْتَدْعِي») أصله: يَستدْعِوُ، (وَ«يَرْعَوِي») أي: يَكُفُّ، ماضِيه: «ارْعَوَى»، والأصل فيهما: إرْعَوَوَ يَرْعَوِوُ، وهو مِن باب الافْعِلالِ، قُلبت الواوُ الأخيرةُ فيهما ياءً، ثم قُلبت الياء في الماضي ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها، وفي المضارع حُذفتْ ضمة الياء، فصارا: «ارعَوَى يَرْعَوِي»، ولم تُقلب الواو الأولى

تصريف ملا علي

قَاعِدَتِهِ، لِئَلَّا يَلْزَمَ الضَّمُّ على اليَاءِ، وَيَجْرِي أيضاً في الإِدْغَامِ؛ لِلزُومِهِ على الواوِ فيه، ولم يُقْلَبْ ياءً أيضاً مع وُقُوعِها رَابِعةً؛ لأنَّ قَلْبَ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ إِنَّما هو في لامِ الفِعْلِ، وقيل: لِئَلَّا يَلْزَمَ اِجْتمَاعُ الإِعْلالَيْنِ بِلَا فَصْلٍ، ويَجْرِي في عَدَمِ قَلْبِهِ أَلِفاً، ....

(١) يعني: نُقلت ضمة الياء إلى الميم، وحُذفت الياء لالتقاء الساكنين، وخصَّه بالذِّكر؛ لأنه خالف «يَغْزُونَ»، و«يَرْضَونَ» في عدم إبقاء عينِه على حركته الأصلية، فنبَّه على كيفية ضمِّ العين، وانتفاءِ الكسر.

(٢) أي: يكفُّ، «يَرْعَوِيان، يرعَوُون»، «تَرْعَوِي ترعوِيان يَرعوِين»، «ترعوِي ترعَوِيان تَرعوُون»، «تَرعَوِين تَرعَوِيان تَرعَوِين»، «أَرعوِي نَرْعوِي»، هذا من باب الافعِلال، والأصلُ: ارعَوَوَ يَرعَوِوُ.

وَ«يَغْرَوْرِي»[1].

وَتَقُولُ: «يَرْضَى، يَرْضَيَانِ، يَرْضَوْنَ»، «تَرْضَى، تَرْضَيَانِ، يَرْضَيْنَ» «تَرْضَى، تَرْضَيَانِ، تَرْضَوْنَ»، «تَرْضَيْنَ، ....

الكيلاني

فيهما ألفاً؛ لأن الإعلال في الآخِرِ أَوْلى؛ إذ هو محلُّ التغيير والتبديل، وبعد قلبِ الواو الأخيرة لو قُلبت الأُولى أيضاً لَلزم اجتماعُ الإعلالَين من غير فاصلة، والإجحافُ بالكلمة، وهو غيرُ جائزٍ، ولهذا تَرى أنهم تركُوا الواو الأولى بحالها في جميع الأمثلة مع تحركها وانفتاحِ ما قبلها، ولم تُدغم ابتداءً أيضاً مع وجودِ شرط الإدغام حينئذٍ؛ لأنه إذا اجتمعَ الإعلال والإدغام في الكلمة يُقدم الإعلالُ على الإدغام، وذلك لخفة الإعلال، ولَمَّا أُعِلَّ بالقلبِ فات شرطُ الإدغام. إذا عرفتَ ذلك فتقول في تصريفه: «يَرعَوِي، يَرعَوِيانِ، يَرْعَوُونَ»، «تَرعَوِي، تَرعَوِيَانِ، يَرْعَوِينَ»، «تَرعَوِي، تَرعَوِيانِ، تَرعَوُونَ»، «تَرعَوِينَ، تَرعَوِيانِ، تَرْعَوِيْنَ»، «أَرْعَوِي»، «نَرْعَوِي»، (و«يَغْرَوْرِي») إذا رَكِبَ الفَرَسَ عُرياناً، وهو من بابِ الافْعِيعَالِ؛ أصلُه: يَغْرَوْرِوُ، قُلبت الواو ياءً، ثم حُذفت ضمةُ الياء، فصارَ: «يَغْرَوْرِي، يَغْرَوْرِيَانِ، يَغْرَوْرُونَ»، «تَغْرَوْرِي، تَغْرَوْرِيَانِ، يَغْرَوْرِينَ»، «تَغْرَوْرِي، تَغْرَوْرِيَانِ، تَغْرَوْرُونَ»، «تَغْرَوْرِينَ، تَغْرَوْرِيَانِ، تَغْرَوْرِينَ»، «أَغْرَوْرِي»، «نَغْرَوْرِي». وإذا تأملتَ في إعلال «يَرْمِي» حَقَّ التأملِ لا يخفى عليك إعلالُ هذه الأمثلة، فلا حاجةَ إلى التطويل المُمِلِّ.

(وَتَقُولُ) في المضارعِ المعتلِّ اللَّامِ، الواويِّ بحسَب الأصل، المفتوحِ العين: («يَرْضَى») بثبوت لام الفعل؛ إذْ أصلُه: يَرْضَوُ، قُلبتِ الواوُ ياءً ثم الياءُ ألفاً، («يَرْضَيَانِ») بثبوتها مِن غيرِ قلبها ألفاً مع تحركها وانفتاحِ ما قَبلها كمَا سبق، («يَرْضَوْنَ») بحذفها، إذْ أصله: يَرْضَيُونَ بعد قلب الواو ياء، فقُلبت الياء ألفاً، ثم حُذفت الألف لالتقاءِ الساكنَين كما تقدم، («تَرْضَى») بثبوتها، («تَرْضَيَانِ») بثبوتها، («يَرْضَيْنَ») بثبوتها، («تَرْضَى») بثبوتها، («تَرْضَيَانِ») بثبوته، («تَرْضَوْنَ») بحذفها كما في «يَرْضَونَ»، («تَرْضَيْنَ») بحذفها؛ إذ أصلُه: تَرْضَيِينَ، قُلبت الياء ألفاً،

تصريف ملا علي

(وَ) «اِغْرَوْرَى»، («يَغْرَوْرِي»).

(وَتَقُولُ: «يَرْضَى، يَرْضَيَانِ، يَرْضَوْنَ»، «تَرْضَى، تَرْضَيَانِ، يَرْضَيْنَ» «تَرْضَى، تَرْضَيَانِ، تَرْضَوْنَ»، «تَرْضَيْنَ، ....

(١) «اعروريتُ الفرسَ»، أي: ركبتُه عُرياناً، والأصل: اعرورَوَ يَغرَورِوُ، قلبت الواو ياءً، وأصل «يعرورُون»: يعرَورِيُون، وأصل «تعرورِين»: تعرَورِيِين، أعلا إعلالَ «يَرْمُون»، و«ترْمِين»، وذلك بعد قلب الواو ياءً.

تَرْضَيَانِ، تَرْضَيْنَ»، «أَرْضَى»، «نَرْضَى».

ـ وَهَكَذَا قِيَاسُ كُلِّ مَا كَانَ مَا قَبْلَ لَامِهِ مَفْتُوحاً، نَحْوُ: «يَتَمَطَّى»[1] وَ«يَتَصَابَى»[2] وَ«يَتَقَلْسَى»[3].

ـ وَلَفْظُ الوَاحِدَةِ المُؤَنَّثَةِ فِي الخِطَابِ كَلَفْظِ الجَمْعِ فِي بَابَيْ: «يَرْمِي»، وَ«يَرْضَى»،

الكيلاني

ثم حُذفت لالتقاء الساكنين، («تَرْضَيَانِ») بثبوتها، («تَرْضَيْنَ») بثبوتها، («أَرْضَى»، «نَرْضَى») بثبوتها فيهما، لكنْ في جميع هذه الأمثلة قُلبت الواو ياءً لوقوعها رابعةً مَعَ غيرِ ضَمٍّ ما قبلها.

(وَهَكَذَا) أي: مِثْلُ حُكْمِ إعلالِ «يَرْضَى» . . . إلى آخِره (قِيَاسُ) كلِّ فِعْلٍ قَبْلَ لام فِعله مفتوحٌ، نحو: («يَتَمَطَّى») أصله: يَتَمَطَّوُ، (وَ«يَتَصَابَى») أصلُه: يَتصابَوُ، (وَ«يَتَقَلْسَى») أصله: يَتقلسَوُ، قُلبت الواو ياءً في هذه الأبواب الثلاثة، ثم الياءُ ألفاً، ولا يَخفى عليك تصاريفُ هذه الأمثلة، وإعلالُها على التفصيل المذكور في «تَرْضَى»، تأمَّلْ.

(وَلَفْظُ الواحِدَةِ المُؤَنَّثِ في الخِطابِ كَلَفْظِ الجَمْعِ المُؤَنَّثِ في) الخطاب في (بَابَيْ: «يَرْمِي» و«يَرْضَى») أي: في كل فِعلٍ قبل لامه مكسورٌ، كـ«يَرمي»، أو مفتوحٌ، كـ«يَرْضَى»؛ فإنه يقال في الواحدةِ المؤنثة المخاطَبَةِ، وفي الجَمْعِ المؤنث المخاطَبِ: «تَرْمِينَ» و«تَهْدِينَ» و«تُناجِينَ»،

تصريف ملا علي

تَرْضَيَانِ، تَرْضَيْنَ»، «أَرْضَى»، «نَرْضَى».

وَهَكَذَا حُكْمُ كُلِّ مَا كَانَ مَا قَبْلَ لَامِهِ مَفْتُوحاً، نَحْوُ: «يَتَمَطَّى» وَ«يَتَصَابَى» وَ«يَتَقَلْسَى») وأَصْلُ مَصَادِرِها: «التَّمَطُّوُ» و«التَّصابُوُ» و«التَّقَلْسُوُ»، قُلِبَتِ الواوُ ياءً والضَّمَّةُ كَسْرَةً لِرَفْضِهِمُ الواوَ المُتَطَرِّفَةَ المَضْمُومَ ما قَبْلَها في الأَسْمَاءِ المُتَمَكِّنَةِ، ووَاوُ «أُولُو» مُتَعَرِّضَةٌ لِلْقَلْبِ ياءً؛ لأنَّها إعرابٌ، وهو مبنيٌّ، ولا أَثَرَ للمَدَّةِ الفَاصِلَةِ بَيْنَ الواوِ والضَّمَّةِ في الجمعِ، كـ«عُتِيّ» جَمْعَ: عَاتٍ، أَصْلُه: عُتُوْوٌ، قُلِبَتِ الواوُ الأخِيرةُ ياءً لهذِهِ القَاعِدةِ، ثُمَّ أُعِلَّ إِعْلَالَ «مَرْمِيّ» بخلافِ المُفْرَدِ، كـ«عَتَوْا، عُتُوًّا»، و«مَغْزُوٌّ»، فلا يَجِبُ، لَكِنْ يَجُوزُ في «مَغْزُوٌّ»: مَغْزِيٌّ، دون «عُتُوٌّ».

(وَلَفْظُ الوَاحِدَةِ المُؤَنَّثَةِ فِي الخِطَابِ كَلَفْظِ الجَمْعِ فِي بَابَيْ: «يَرْمِي»، وَ«يَرْضَى» ....

(١) أصله: يتمَطَّوُ، مصدره: التَّمطّي، والأصل: التَّمَطُّوُ؛ لأنه من: المَطْوِ، وهو المد، قُلبت الواو ياءً، والضمة كسرةً؛ لرفضهم الواوَ المتطرفة المضمومَ ما قبلها.

(٢) أصله: يتصابَوُ، المصدر: «التَّصابي»، أصله: التصابُوُ؛ لأنه من «الصَّبْوَة»، فأُعل إعلالَ المذكور.

(٣) أصله: يتقلسَوُ، مصدره: «التَّقَلْسِي»، أصله: التقلسُوُ؛ كـ«تَدحرُج».

وَالتَّقْدِيرُ مُخْتَلِفٌ، فَوَزْنُ الوَاحِدَةِ: «تَفْعِينَ» وَ«تَفْعَيْنَ»، وَوَزْنُ الجَمْعِ: «تَفْعِلْنَ» وَ«تَفْعَلْنَ»[1].

[الأمر من الناقص:]

○ وَالأَمْرُ مِنْهَا[2]: «اُغْزُ، اُغْزُوَا، اُغْزُوْا»، «اُغْزِي، اُغْزُوَا، اُغْزُونَ». وَ«ارْمِ، ارْمِيَا، ارْمُوا»، «ارْمِي، ارْمِيَا، ارْمِينَ». وَ«ارْضَ، ارْضَيَا، ارْضَوْا»، «ارْضَيْ، ارْضَيَا، ارْضَيْنَ».

الكيلاني

وكذا يقال فيهما: «تَرْضَيْنَ» و«تَمَطَّيْنَ»، (وَالتَّقْدِيرُ) بينهما في البابَين المذكورَين (مُخْتَلِفٌ)؛ إذْ أَصْلُ «تَرْمِينَ» و«تُهْدِينَ» و«تُناجِينَ» إذا كانت للواحدة المخاطبة: تَرْمِيِيْنَ وتُهْدِيِيْنَ وتُنَاجِيِيْنَ؛ حُذفت كسرة الياء لاستثقالها عليها، ثم حُذفت لالتقاء الساكنين، والياءُ الثابت فيها هو الياء الزائدُ؛ وإذا كانت هذه الأمثلة لجمع المؤنث المخاطَبات فهي على أصلها، وهذا الياء الثابتُ فيها حينئذٍ هو لامُ الفعل، وإذا كان كذلك (فَوَزْنُ الواحِدَةِ) المخاطَبة من «تَرْمِي»: («تَفْعِيْنَ») بكسرِ العين مع حذفِ لام الفعل، (و) مِن «تَرْضَى»: («تَفْعَيْنَ») بفتحها مع حذفِها أيضاً، كما مَرَّ غيرَ مَرَّةٍ، (وَوَزْنُ الجَمْعِ) المؤنثِ المخاطَب مِن «يَرمي»: («تَفْعِلْنَ») بكسر العين مع ثبوتِ لام الفعل، (و) مِن «يَرْضَى»: («تَفْعَلْنَ») بفتحِها مع إثبات اللام؛ لأنها تَثْبُت في جماعة الإناث، وعلى هذا فقِسِ الباقيَ.

(وَالأَمْرُ منها) أي: من «تَغْزُو» و«تَرْمِي» و«تَرْضَى»: («اُغْزُ») بحذف الواو، («اُغْزُوَا، اُغْزُوْا»، «اُغْزِي، اُغْزُوَا، اُغْزُوْنَ»).

(وَ«ارْمِ») بحذفِ الياء، («ارْمِيَا، ارْمُوْا»، «ارْمِي، ارْمِيَا، ارْمِيْنَ»).

(وَ«ارْضَ») بحذفِ الألف، («ارْضَيَا، ارْضَوْا»، «ارْضَيْ، ارْضَيَا، ارْضَيْنَ») ولا يخفى إعلالُها على من له أدنى تَأَمُّلٍ فيما مضى.

تصريف ملا علي

وَالتَّقْدِيرُ مُخْتَلِفٌ، فَوَزْنُ الوَاحِدَةِ: «تَفْعِينَ» وَ«تَفْعَيْنَ»، وَوَزْنُ الجَمْعِ: «تَفْعِلْنَ» وَ«تَفْعَلْنَ»)، والاِلْتِبَاسُ فيهِمَا وفي «يَغْزُو» في حَالَةِ الرَّفْعِ دُونَ النَّصْبِ والجَزْمِ.

(وَالأَمْرُ مِنْهُمَا: «اُغْزُ، اُغْزُوَا، ... إلخ». وَ«ارْمِ، ارْمِيَا، ... إلخ». وَ«ارْضَ، ارْضَيَا، ... إلخ». وأُعِيدَتِ اللَّامُ المَحْذُوفَةُ بِبِنَاءِ الأَمْرِ مَعَ نُونِ التَّأْكِيدِ، كـ: «اغْزُوَنَّ» وَ«ارْمِيَنَّ» وَ«ارْضَيَنَّ») بردّ

(١) بالفتح، بإثبات اللام؛ لأنها تثبت في فعل جماعة الإناث، وعلى هذا «تُفَاعِيْنَ» و«تُفَاعِلْنَ»، و«تتفَعَّيْنَ» و«تتفَعَّلْن» ... إلخ.

(٢) أي: من هذه الثلاثة المذكورة، وهي: «تغْزُو»، و«ترْمِي»، و«ترْضَى».

ـ وَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ نُونَ التَّأْكِيدِ[١] أُعِيدَتِ اللَّامُ المَحْذُوفَةُ، فَقُلْتَ: «اغْزُوَنَّ» وَ«ارْمِيَنَّ» وَ«ارْضَيَنَّ»[٢].

[اسم الفاعل من الناقص:]

○ وَاسْمُ الفَاعِلِ مِنْهَا: «غَازٍ، غَازِيَانِ، غَازُونَ»، «غَازِيَةٌ، ....

الكيلاني

(وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ نُونُ التَّأْكِيدِ) خفيفةً كانَتْ أو ثقيلةً على نحوِ: «اُغْزُ» و«اِرْمِ» و«اِرْضَ» محذوفةَ اللام، (أُعِيْدَتِ اللَّامُ المَحْذُوفَةُ) متحركةً مفتوحةً (فَقُلْتَ: «اُغْزُوَنَّ») بإعادةِ الواوِ مَعَ فَتْحِها، (و«اِرْمِيَنَّ») بإعادةِ الياءِ مَعَ فَتْحِها، (و«اِرْضَيَنَّ») بإعادةِ الألفِ وَرَدِّهَا إلى الياءِ التي هي أصلُها مع فتحِها؛ إِذِ الألفُ لا تَقْبَلُ الحركة.

(وَاسْمُ الفاعِلِ مِنها) أي: مِنْ «يَغْزُو» و«يَرْمِي» و«يَرْضَى»: («غَازٍ») أَصْلُهُ: غازِوٌ، قُلبت الواوُ ياءً لكسرةِ ما قبلها مع وقوعها في الطَّرَف، فصار: «غَازِيٌ»، ثُمَّ حُذِفَتْ ضَمَّةُ الياءِ، فالتقى الساكنانِ: الياءُ والتنوينُ، فحُذفت الياء، فصار: «غازٍ»، («غَازِيَانِ») أصلُه: غازِوَانِ، قُلبت الواو ياءً، («غَازُوْنَ») أصله: غازِوُوْنَ، قُلبت الواوُ الأولى ياءً، فصارَ: «غازِيُونَ»، ثم نُقِلَتْ ضمةُ الياءِ إلى ما قَبلها، فالتقى ساكِنان، فحُذفت الياء، فصارَ: «غَازُونَ»، («غَازِيَةٌ») أصلُه: غازِوَةٌ، قُلبت

تصريف ملا علي

الأَلِفِ المُعَادَةِ ياءً، ولا يُعْتَدُّ بحركةِ واوِ الجمعِ وياءِ المُخَاطَبَةِ مع نُونِ التَّأكيدِ؛ لأَنَّهُ مع الضَّميرِ البَّارِزِ كالمُنْفَصِلِ كما مَرَّ.

(وَاسْمُ الفَاعِلِ مِنْهَا: «غَازٍ، غَازِيَانِ، غَازُونَ»)، «غُزَّاءٌ»، «غُزًّى»، «غُزَاةٌ» بضمِّ الفاءِ وتخفيفِ العينِ، وهذا البِنَاءُ مُخْتَصٌّ بالنَّاقِصِ، «غُزُوٌّ»، «غُزْوَانٌ»، «غِزَاءٌ» أصلُهُ: غِزَاوٌ، قُلِبَتِ الواوُ همزةً ابتداءً؛ لأَنهما تُقْلَبانِ همزةً إذا وَقَعتا طَرَفاً بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ، كـ«كِسَاءٍ» و«رِدَاءٍ»، أو قُلِبَتْ أَلِفاً ثُمَّ حُرِّكَتْ كما مَرَّ في «صَائِنٍ»، «غُزِيٌّ» أصلُهُ: غُزُوْوٌ، قُلِبَتِ الواوُ الأَخِيرَةُ ياءً للقَاعِدَةِ السَّابِقَةِ في «تَمَطَّ»، ولم يَعْتَدُّوا بالمَدَّةِ في المَجْمُوعِ حَاجِزاً؛ لِثِقَلِ الجَمعِ، فكأَنَّ ما قَبْلَها مَضْمُومٌ، فَصَارَ «غُزُويٌ»، ثُمَّ أُعِلَّ إعْلالَ «مَرْمِيٍّ» كما يأتي، فصار «غُزِيٌّ»، «غُزَوَاءُ»، («غَازِيَةٌ، ... إلخ»، وَ) جَمْعُ تَكْسِيرِها: ....

(١) أي: على نحو: «اغزُ»، و«ارمِ»، و«ارضَ» خفيفةً كانت النون أو ثقيلة.

(٢) أي: بإعادة الألف، ورَدِّها إلى الأصل، وهو الياء؛ ضرورةَ تحرُّكها، وذلك لأنَّ هذه الحروف بمنزلة الحركة في الصَّحيح، وأنتَ تعيدُ الحركة ثَمَّة، فكذا هنا تُعيدُ اللام، ولا تُعاد في فِعل جماعة الذكور، والواحدة المخاطبة.

غَازِيَتَانِ، غَازِيَاتٌ»، وَ«غَوَازٍ». وَكَذَلِكَ: «رَامٍ»، وَ«رَاضٍ».

وَأَصْلُ «غَازٍ»: غَازِوٌ، فقُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً لِتَطَرُّفِهَا، وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا، كَمَا قُلِبَتْ فِي «غُزِيَ»[1]، ثُمَّ قَالُوا: «غَازِيَةٌ»؛ لِأَنَّ المُؤَنَّثَ فَرْعُ المُذَكَّرِ، وَالتَّاءُ طَارِئَةٌ.

الكيلاني

الواوُ ياءً، («غَازِيَتَانِ») أصله: غازِوَتَان، قُلبت الواوُ ياءً، («غَازِيَاتٌ») جمع تصحيح، أصلُه: غازِوَاتٌ، قُلبت الواوُ ياءً، (وَ«غَوَازٍ») جمع المُكَسَّرِ، أصلُه: غَوَازِوُ، قُلبت الواو ياءً، فصار: «غَوازِيُ»، استُثْقِلَتِ الضَّمَّةُ على الياء، فَحُذِفَتْ، فصارَ: «غَوَازِيْ» بسكون الياء، ثم حُذفت اكتفاءً بالكسرة، وعُوِّضَ عنها التنوين، فصار: «غَوَازٍ».

(وَكَذَلِكَ: «رَامٍ») أصلُه: رامِيٌ، حُذفت ضمةُ الياء، فالتقى الساكنان: الياءُ والتنوينُ، فحُذفت الياء فصار: رام، «رامِيَان، رامُوْنَ» أصله: رامِيُونَ، «رامِيَةٌ، رامِيَتَانِ، رامِيَاتٌ، ورَوَام»، (وَ«رَاضٍ») كـ«غَازٍ»، أصلُه: راضِوٌ ـ أُعِلَّ إعلالَ «غَازٍ»ـ، «راضِيانِ، راضُونَ، راضِيَةٌ، راضِيَتَانِ، راضِياتٌ، ورَوَاضٍ»، (وَأَصْلُ «غَازٍ») كما مر: (غَازِوٌ، قُلِبَتِ الواوُ ياءً لِتَطَرُّفِها وَانْكِسارِ ما قَبْلَها)، ثم حُذفت ضمةُ الياء، ثم الياءُ كما سبق، وهذا قياسٌ مطردٌ (كَمَا قُلِبَتِ) الواوُ ياء لتطرفها وانكسارِ ما قبلها (فِي «غُزِيَ») الماضي المبنيّ للمفعولِ؛ إذْ أصلُهُ: غُزِوَ، (ثُمَّ) ورد عليه سؤال بأنهم (قَالُوا: «غَازِيَةٌ») في «غازِوَةٌ» بقلب الواو ياءً مع عدم تطرفها، فأجابَ عنه بقوله: (لِأَنَّ المُؤَنَّثَ) الذي هو «غازِيَةٌ» (فَرْعُ المُذَكَّرِ) الذي هو «غازٍ» لِتقدمه عليها، فلَمَّا قُلبت الواو ياءً في المذكر لِلْعلة المذكورة، قُلبت في المؤنث أيضاً، وإن لم تَكنِ العلة موجودةً فيها؛ إلحاقاً لِلفرع بالأصل، (و) لأنَّ (التَّاءَ) في «غازِيَة» (طَارِئَةٌ) على أصلِ الكلمة لِلتأنيث، فكانتِ الواوُ متطرفةً في الحقيقة، فحِينئذٍ قُلِبَت الواوُ ياءً في «غازِيَةٍ» لِوجود العِلة المذكورة فيها.

تصريف ملا علي

(«غَوَازٍ، غوازِي»[2]، وَأَصْلُ «غَازٍ»: غَازِوٌ، قُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً؛ لأَنَّ كُلَّ وَاوٍ مُتَطَرِّفَةٍ مَكْسُورٍ ما قَبْلَها تُقْلَبُ ياءً، ثُمَّ حُذِفَتِ الياءُ لالْتِقاءِ السَّاكِنَينِ بَعْدَ حَذْفِ الضَّمَّةِ، (كَمَا قُلِبَتْ فِي «غُزِيَ»)، وإذا أَدْخَلْتَ لامَ التَّعريفِ عَادَتِ اليَاءُ، (ثُمَّ قَالُوا: «غَازِيَةٌ»؛ لِأَنَّ المُؤَنَّثَ فَرْعُ المُذَكَّرِ، وَالتَّاءُ طَارِئَةٌ) فلا تُعْتَبَرُ بها، واعْتُبِرَتْ في «قَلَنْسُوَةٍ» لِعَدَمِ إِعْلالِ «تَمَطّي»؛ لأنَّ أصلَهُ على التَّاءِ دُونَ هذا، وجازَ

(١) أصله: غُزِوَ، وقبيلةُ طَيِّئ يقلبون الكسرةَ في المبني للمفعول من المعتلّ اللام فتحةً، واللامَ ألفاً، فيقولون: «غُزَى»، و«رُمَى»، و«رُضَى»، ونحو ذلك.

(٢) قوله: «غوازٍ، غوازي» كـ«مساجد»، فهو صيغة منتهى الجموع، فخفف بحذف الضمة والياء، ثم نُوِّن عِوضاً عن أحدهما، فقيل: «غوازٍ» في حالتي الرفع والجرّ، و«غوازي» بالياء في حالة النصب لخِفَّته.

[اسم المفعول من الناقص:]

○ وَتَقُولُ فِي المَفْعُولِ مِنَ الوَاوِيِّ[1]: «مَغْزُوٌّ»، وَمِنَ اليَائِيِّ: «مَرْمِيٌّ»، بِقَلْبِ الوَاوِ يَاءً، وَبِكَسْرِ مَا قَبْلَهَا[2]؛ لِأَنَّ الوَاوَ وَاليَاءَ إِذَا اجْتَمَعَتَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَالأُولَى مِنْهُمَا

الكيلاني

(وَتَقُولُ فِي) اسم (المَفْعُولِ مِنَ) الثُّلاثيِّ المُجرَّد (الوَاوِيِّ: «مَغْزُوٌّ») أصلُه: مَغْزُوْوٌ، أُدغمت الواو الأُولى في الثانية، فصار: مَغْزُوٌّ، «مَغْزُوَّانِ، مَغْزُوُّونَ»، «مَغْزُوَّةٌ، مَغْزُوَّتَانِ، مَغْزُوَّاتٌ»، (و) تقول في اسم المفعول (مِنَ) الثلاثي المُجرَّد (اليَائِيِّ: «مَرْمِيٌّ») أصلُه: مَرْمُوْيٌ، (تُقْلَبُ الواوُ يَاءً) وتُدغم الياء الأُولى في الثانية، (وَيُكْسَرُ ما قَبْلَها) أي: ما قبل الياء لِتَسْلَمَ؛ (لِأَنَّ الواوَ وَالياءَ إِذَا اجْتَمَعَتَا فِي كَلِمَةٍ واحِدَةٍ وَالأُولَى مِنْهُما) أي: الواوِ والياءِ ....

تصريف ملا علي

أنْ يكون القَلْبُ هُنا لِوُقُوعِها رَابِعةً.

وجَمْعُ تَكْسِيرِ «الفَعِيلِ» بمعنى: الفاعِلِ: «غُزَواءُ»، «غِزَاءٌ»، «غُزُوٌّ»، «غُزْوَانٌ»، «غِزْوانٌ»، «أَغْزَاءٌ»، «أَغْزِيَاءُ»، «أَغْزِيَةٌ»، «غُزِيٌّ»، «غَزْوَى»، وعَلَيْكَ بإعْلالِ ما أُعِلَّ لِمَعْرِفَتِكَ مِمَّا سَبَقَ. «غَزِيَّةٌ»، ... إلخ»، «غِزَاءٌ»، «غَزَايا»، وأصلُهُ: غزايِوُ، قُلِبَتِ الياءُ همزةً، والواوُ ياءً، فكَرِهُوا هَمْزَةً مكسورةً بين حَرْفي عِلَّةٍ، ففَتَحُوا الهمزةَ، وقَلَبُوا الياءَ أَلِفاً، فصَارَ: غَزائَى، فكَرِهُوا الهَمْزَةَ بين أَلِفَيْنِ، قُلِبَتْ ياءً فصار: غَزَايا.

قال ابنُ الحَاجِبِ: وتُقْلَبُ الياءُ إذا وَقَعَتْ بَعْدَ هَمْزَةٍ بعدَ أَلِفٍ فِي بَابِ «مَسَاجِدَ»، وَلَيْسَ مُفْرَدُها كَذَلِكَ ـ أي: بهمزةٍ ـ، ألفاً والهمزةُ يَاءً، كـ«شَوَايَا» جمع: شَاوِيَةٍ، بِخِلافِ «شَواءٍ» جمع: شَائِيَةٍ. انتهى.

ويُمْكِنُ أنْ يُقَالَ: أَصْلُه: غَزَائِوُ، بأنْ تَكُونَ الهَمْزَةُ زائدةً ابْتِدَاءً؛ إِذْ لا دَلِيلَ على قَلْبِها مِنَ الياءِ، وبمعنى مَفْعُولٍ: «غَزِيٌّ»، «غَزِيَّانِ»، «غَزْوَى»، «غُزَائَى»، «غزاوَى»، «غُزَوَاءُ» للذُّكُورِ والإِنَاثِ، وفي «الفُعُول»: «غُزُوٌّ»، «غُزَوَاءُ»، «أَغْزَاءٌ» لهما.

(وَتَقُولُ فِي اسْمِ المَفْعُولِ مِنَ الوَاوِيِّ: «مَغْزُوٌّ»، وَمِنَ اليَائِيِّ: «مَرْمِيٌّ»)، أصلُه: مَرْمُويٌ، (بِقَلْبِ الوَاوِ يَاءً؛ لِأَنَّ الوَاوَ وَاليَاءَ إِذَا اجْتَمَعَتَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَأُولَاهُمَا ....

(١) أي: في اسم المفعول من الثلاثيِّ المجرد الواوي.

(٢) أي: ما قبل الياء، يعني: أن أصلَه: مَرْمُويٌ، قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وكُسر ما قبل الياء لتسلمَ الياء.

سَاكِنَةٌ؛ قُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً، وَأُدْغِمَتِ اليَاءُ فِي اليَاءِ.

وَتَقُولُ فِي «فَعُولٍ» مِنَ الوَاوِيِّ: «عَدُوٌّ»، وَمِنَ اليَائِيِّ: «بَغِيٌّ»[1]، وَتَقُولُ ....

الكيلاني

(ساكِنَةٌ، قُلِبَتِ الواوُ ياءً، وَأُدْغِمَتِ اليَاءُ فِي اليَاءِ) طلباً للخِفَّةِ.

(وَتَقُولُ فِي) اسم الفاعل على وزن: («فَعُولٍ» مِنَ الوَاوِيِّ) أي: من المعتلِّ اللام الواوي: («عَدُوٌّ») أصلهُ: عَدُوْوٌ، أُدغمت الواوُ الأُولى في الثانية، فصار: عَدُوٌّ، «عَدُوَّانِ» ... إلى آخِره، (وَ) تقولُ في اسم الفاعل على وزن: «فَعُولٍ» (مِنَ اليَائِيِّ) أي: من المعتل اللام اليائيّ: («بَغِيٌّ») أصلُه: بَغُوْيٌ، اجتمعتِ الواوُ والياءُ، وسبقتْ إحداهما بالسُّكون، قُلبت الواو ياءً، وأُدغمت في الياء، وكُسِرَ ما قبل الياء لِسلامتها، فصار: بَغِيٌّ، «بَغِيَّانِ» ... إلى آخِره، (وَتَقُولُ

تصريف ملا علي

سَاكِنَةٌ؛ قُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً، وَأُدْغِمَتِ اليَاءُ فِي اليَاءِ، وكُسِرَ مَا قَبْلَهَا) بِشَرْطِ أَنْ لا يَكُونَ الأَوَّلُ مِنْهُمَا بَدَلاً، كـ«سُوِيرَ» و«دِيْوَانٍ»، وأَنْ لا يَكُونَ في «أَفْعَلَ» ولا عَلَمٍ، نحو: «أَيْوَم» و«حَيْوَةَ»، وأَنْ لا يَكُونَ الياءُ للتَّصْغِيرِ إذا لم يَكُنِ الواوُ طَرَفاً، نحو: «أُسَيْوِد»، وكَثُرَ في الوَاوِيِّ «مَغزِيٌّ»، وإِنْ خالَفَ تَشْبِيهاً بنحوِ: «عُتِيّ» و«جُثِيّ»، ولم يَجُزْ في نحوِ: «عَدُوٌّ» مُفْرداً: «عَدِيٌّ» مع صِدْقِ قَاعِدَةِ وُقُوعِ الواوِ رَابِعةً؛ لِعدَمِ الاعْتِدادِ بالمَدَّةِ، فكأنَّ ما قَبْلَها مَضْمُومٌ، وإنَّما أجازُوا في «مَغزِيٌّ»؛ لأنه أثْقَلُ، أو لِأَنَّهُ قُلِبَتْ في فِعْلِهِ المَجْهُولِ، ولِذَا لَمْ يَأْتِ مِنْ نحوِ: «يَرْضَى» إلَّا: «مَرْضِيٌّ»، وفِعْلُ «عَدُوٌّ» مَعْلُومٌ لم تُقْلَب فِيهِ، كـ«يَعْدُو».

تَنْبِيهٌ: لم يَعْتَدُّوا في «عَدُوٌّ» و«مَغزُوٌّ» على ما هُوَ القِيَاسُ بالمَدَّةِ في قَاعِدَةِ وقُوعِ الواوِ رَابِعةً فصَاعِداً، واعْتَدُّوا بها في المُفْرَدِ في قَاعِدةِ «تَمَطِّي»، فامْتَنَعُوا مِنَ القَلْبِ في كِلْتَا القَاعِدَتَيْنِ في «فَعُولٍ» وُجُوباً، و«مَفْعُولٍ» اخْتِياراً، والكُلُّ مُوَجَّهٌ، ولا ضَيْرَ في اجْتِماعِ الاعْتِبارَيْنِ المُتَضادَّيْنِ بالنَّظرِ إلى قَاعِدَتَيْنِ.

(وَتَقُولُ فِي «فَعُولٍ» مِنَ الوَاوِيِّ: «عَدُوٌّ»)، «عَدُوَّانِ»، «عَدُوِّينِ»، «أَعْدَاءٌ»، «عُدِيٌّ» بالضَّمِّ والكسرِ، وهذا جَمْعٌ لا نَظيرَ له، وقالوا: «عَدُوَّةُ اللهِ» حَمْلاً على «صَدِيقَةٍ» لِتَضادِّهِمَا، (وَمِنَ اليَائِيِّ: «بَغِيٌّ»)، إعْلالُه كـ«مَرْمِيٌّ»، تَقُولُ: «بَغِيٌّ، بَغِيَّانِ، بَغَايَا».

(١) الأصل: بَغُوْيٌ، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقُلبت الواو ياءً، وأُدغمت في الياء، وكُسر ما قبلها، فقيل: «بَغِيٌّ»، وفي التنزيل: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨]، أي: فاجرة.

فِي «فَعِيلٍ» مِنَ الوَاوِيِّ: «صَبِيٌّ»[1]، وَمِنَ اليَائِيِّ: «شَرِيٌّ»[2].

[الثلاثي المَزِيد فيه من الناقص:]

○ وَالمَزِيدُ فِيهِ: تُقْلَبُ وَاوُهُ يَاءً؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاوٍ وَقَعَتْ رَابِعَةً فَصَاعِداً، وَلَمْ يَكُنْ مَا قَبْلَهَا مَضْمُوماً قُلِبَتْ يَاءً، فَتَقُولُ: «أَعْطَى، يُعْطِي» ....

الكيلاني

(فِي «فَعِيلٍ») أي: اسمِ الفاعل على وزن: «فَعِيلٍ» (مِنَ الواوِيِّ) أي: من الثلاثيِّ المُجرَّد المعتلِّ اللامِ الواويِّ: («صَبِيٌّ») أصلُه: صَبِيْوٌ، قُلبت الواوُ ياءً، وأُدغمت في الياء، فصار: صَبِيٌّ، «صَبِيَّانِ» ... إلى آخره، (وَمِنَ اليَائِيِّ) أي: من المعتلِّ اللامِ اليائيِّ: («سَرِيٌّ») أصلُهُ: سَرِيْيٌ، أُدغمت الياءُ الأولى في الثانية، فقيل: سَرِيٌّ، «سَرِيَّانِ» ... إلى آخِره.

(وَ) الثلاثيُّ (المَزِيدُ فِيهِ) من المعتلِّ اللامِ الواويِّ (تُقْلَبُ وَاوُهُ يَاءً) أوّلاً، والياءُ ألفاً ثانياً إنْ وُجدتِ العِلَّة؛ (لِأَنَّ كُلَّ وَاوٍ وَقَعَتْ) في المُعتلِّ اللام (رَابِعَةً فَصَاعِداً) أي: فوقَ رابعةٍ (وَلَمْ يُضَمَّ ما قَبْلَهَا) لِيَخْرُجَ نحو: «يَغْزُو»، (قُلِبَتْ) تلك الواوُ (ياءً) طَلباً للخِفَّةِ، وطَرداً للباب. إذا عرفتَ ذلك (فَتَقُولُ) فيما إذا كانت الواوُ رابعةً: («أَعْطَى») أصلُه: أَعْطَوَ، قُلبت الواو ياءً، والياءُ ألفاً، وإنما لم تُقلب الواوُ في أمثالِه ألفاً ابتداءً طرداً للباب، أو لأنه لمَّا وقع حرفُ العِلة في لامِ الفعل الذي هو محلُّ التغيير والتبديل، خُصَّ بِكثرة التغييراتِ والتبديلات مِن بين أقسامِ المعتلَّات، («يُعْطِي») أصلُه: يُعْطِوُ، قُلبت الواو ياء، فصار: «يُعطِيُ»، بضم الياء، ثم حُذفت ضمة الياء،

تصريف ملا علي

(وَفِي «فَعِيلٍ» مِنَ الوَاوِيِّ: «صَبِيٌّ»)، صَبِيَّانِ، صَبِيِّيْنِ، صَبِيُّونَ، صَبِيِّينَ»، «صَبِيَّةٌ، صَبِيَّتَانِ، صَبِيَّتَيْنِ، صَبِيَّاتٌ، صَبَايَا»، أَصْلُهُما: «صَبَائِوُ» و«بَغَائِوُ»[3]، فأُعِلَّا كـ«غَزَايَا»، (وَمِنَ اليَائِيِّ: «شَرِيٌّ») في سَرِيعِ السَّيْرِ، تَقُولُ: «شَرِيٌّ، شَرِيَّانِ، شَرِيَّيْنِ، شَرِيُّونَ، شَرِيِّينَ»، ما سَمِعْتُ مُكَسَّرَهُ في أيِّ صِيغَةٍ هُو، «شَرِيَّةٌ، شَرِيَّتَانِ، شَرِيَّتَيْنِ، شَرِيَّاتٌ، شَرَايَا».

(وَ)الثُّلاثِيُّ (المَزِيدُ فِيهِ تُقْلَبُ وَاوُهُ يَاءً؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاوٍ) وَهُو لَامٌ لَمْ يَعْقُبْهُ لامٌ أُخْرَى، وَ(وَقَعَتْ رَابِعَةً فَصَاعِداً، وَلَمْ يَكُنْ مَا قَبْلَهَا مَضْمُوماً) حَقِيقَةً، كـ«يَغْزُو»، أَوْ حُكْماً، كـ«عَدُوٌّ» (قُلِبَتْ يَاءً) ثُمَّ أَلِفاً، (فَتَقُولُ: «أَعْطَى، يُعْطِي» ....

---

(١) أصله: صَبِيْوٌ، قلبت الواو ياء وأدغمت، وهو من «الصَّبوة».

(٢) أصله: شَرِيْيٌ، ادغمت الياء في الياء، و«الفرس الشريُّ»: هو الذي يَشْرِي في سيره، أي: يُلِحُّ.

(٣) قال المحشي القزلجي: «بغائو» غلط، والصواب: «بغائي».

وَ«اعْتَدَى، يَعْتَدِي» وَ«اسْتَرْشَى، يَسْتَرْشِي». وَتَقُولُ مَعَ الضَّمِيرِ: «أَعْطَيْتُ»، وَ«اعْتَدَيْتُ»، وَ«اسْتَرْشَيْتُ». وَكَذَلِكَ: «تَغَازَيْنَا»، وَ«تَرَاضَيْنَا»، وَ«تَرَاجَيْنَا».



النوع الرابع: اللَّفيف المقرون

الرَّابِعُ: المُعْتَلُّ العَيْنِ وَاللَّامِ، وَيُقَالُ لَهُ: اللَّفِيفُ المَقْرُونُ[1]، ....

الكيلاني

فصار: «يُعْطِي»، (و) تقول فيما إذا كانتِ الواو خامسةً: («اعْتَدَى») أصله: اعْتَدَوَ، أُعِلَّ إعلالَ «أَعْطَى»، («يَعْتَدِي») أصلُه: يَعْتَدِوُ، أُعِلَّ إعلالَ «يُعْطِي»، (و) تقول فيما إذا كانتِ الواوُ سادسةً: («اسْتَرْشَى») أصلُه: اسْتَرْشَوَ، («يَسْتَرْشِي») أصلُه: يَسْتَرْشِوُ، (وَتَقُولُ) بِقلب الواو ياءً إذا وقعت رابعةً (مَعَ) اتصال (الضَّمِيْرِ) به: («أَعْطَيْتُ» وَ«اعْتَدَيْتُ» وَ«اسْتَرْشَيْتُ») أصلُها: أَعْطَوْتُ واعْتَدَوْتُ واسْتَرْشَوْتُ، قُلبت الواو في الجميع ياءً لِمَا تقدم، (وَكَذَلِكَ: «تَغَازَيْنَا» و«تَرَاجَيْنَا») بِقلب الواو ياءً، والأصلُ: تَغَازَوْنَا وتَرَاجَوْنَا.



النَّوعُ (الرَّابِعُ) مِن أنواع المُعْتلِّ: (المُعْتَلُّ العَيْنِ وَاللَّامِ)، وهو ما يكون عينُ فِعله ولامُ فِعله حَرْفَيْ عِلَّةٍ، (وَيُقَالُ لَهُ: اللَّفِيْفُ المَقْرُونُ) أمَّا تسميتُه بـ«اللفيفِ»: فلاجتِماع حَرْفَيِ العلة؛ يُقالُ لِلمجتَمِعِين من قبائلَ شَتَّى: «لفيفٌ»، وأما تَسميتُه بـ«المقرون»: فلِمقارنَةِ حرفَيِ العلةِ فيه من غيرِ فاصلٍ بينهما، ....

تصريف ملا علي

وَ«اعْتَدَى، يَعْتَدِي» وَ«اسْتَرْشَى، يَسْتَرْشِي» وَمَعَ الضَّمِيرِ: «أَعْطَيْتُ»، وَ«اعْتَدَيْتُ»، وَ«اسْتَرْشَيْتُ»، وَكَذَلِكَ: «تَغَازَيْنَا»، وَ«تَرَاضَيْنا» وَ«تَرَاجَيْنَا») مع ضَمِيرِ المُتكلِّمِ مَعَ الغَيْرِ.



(الرَّابِعُ: المُعْتَلُّ العَيْنِ وَاللَّامِ، وَيُقَالُ لَهُ: اللَّفِيفُ المَقْرُونُ) ولا يَجِيءُ إِلَّا مِنْ بَابِ «ضَرَبَ يَضْرِبُ»، و«عَلِمَ يَعْلَمُ»، واختَصَّ مَا كِلَاهُمَا واوٌ بـ«عَلِمَ يَعْلَمُ»، ولم يُوجَدْ ما كان عَيْنُهُ ياءً ولَامُهُ

(١) أما اللفيف؛ فلاجتماع حرفي العلة فيه، يقال للمجتمِعِين من قبائل شتى: لفيف. وأما المقرون؛ فلمقارنة الحرفين؛ لعدم الفاصل بينهما، بخلاف ما سيجيء بعده.

فَتَقُولُ: «شَوَى، يَشْوِي، شَيًّا»، مِثْلَ: «رَمَى، يَرْمِي، رَمْياً»[1].

ـ وَ«قَوِيَ، يَقْوَى، قُوَّةً»[2]، وَ«رَوِيَ ....

الكيلاني

(فَتَقُولُ: «شَوَى») أصلُه: شَوَيَ، قُلبت الياءُ ألفاً لتحركِها وانفتاحِ ما قبلها، دونَ الواو لِمَا تقدَّم، فلا تَغْفُلْ عنه، («يَشْوِي») أصلُه: يَشْوِيُ، استُثقِلَت الضمةُ على الياء، فحُذفت («شَيًّا») مصدره، أصله: شَوْياً؛ اجتَمعتِ الواو والياء، وسبقتْ إحداهما بالسكونِ، قُلبت الواو ياءً، وأُدغمت الياءُ في الياء، (كـ«رَمَى، يَرْمِي، رَمْياً») على الوجهِ المذكور في النَّاقص مِنَ القلب والحذفِ وغير ذلك، ومِن التصريفِ لِلماضي والمضارع إلى أربعةَ عشرَ مثالاً، ومعرفةُ إعلال كلِّ واحدٍ على التفصيل المذكور هناك، فعليكَ بِالتأمل فِيما مضى. (و) تقول: («قَوِيَ») أصله: قَوِوَ، قُلبتِ الواوُ الأخيرةُ ياءً، ولم تُقلب الأُولى ألفاً مع وُجود عِلَّةِ القلب، ولَمْ تُدْغَمْ أَيْضاً كَمَا سَبَقَ كُلُّ ذلك في «ارعَوَى يَرْعَوِي»، فلا فائدةَ في الإعادة، («يَقْوَى») أصله: يَقْوَوُ، قُلِبَتِ الواوُ الأخيرةُ ياءً، ثم الياءُ ألفاً، («قُوَّةً») أَصْلُهُ: قُوْوَةً، أُدغمتِ الواوُ في الواوِ (وَ«رَوِيَ») بكسر العينِ على الأصلِ، ولم تُقْلَبْ عينُ فعلِهِ ألفاً، مَعَ تحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأنها لو قُلبت ألفاً لَقُلبت في المضارع أيضاً تبعاً له، ولو قُلبت في المضارع لَلَزِمَ ضَمُّ الياءِ في آخرِ المضارع أيضاً، وهو

تصريف ملا علي

واواً، (فَتَقُولُ: «شَوَى، يَشْوِي، شَيًّا»، كـ «رَمَى، يَرْمِي، رَمْياً»، وَتَقُولُ: «قَوِيَ، يَقْوَى، قُوَّةً»)، «قَوِيٌّ» في الصِّفَةِ، والجَمْعُ: أَقْوِيَاءُ، (وَ«رَوِيَ ....

(١) الأصل: شَوَيَ يَشْوِيُ، أُعِلَّ إعلالَ «رمى، يرمي»، وأصل «شَيًّا»: شَوْياً، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، ولا يجوز قلبُ واو الماضي ألفاً؛ لئلا يلزم حذف إحدى الألفين، فتختل الكلمة.

فإن قيلَ: إذا كان الأصل: شَوَيَ، فلِمَ أُعلَّ اللام دون العين، مع أنَّ العلةَ موجودةٌ فيهما؟ قلتُ: لأنَّ آخِر الكلمة أولى بالتغيير والتصرُّفِ فيه، فلا تُعلّ العين في صيغةٍ من الصيغ؛ لأنه لم تُعلَّ في الأصل، فلا يقال في اسم الفاعل: «شاءٍ» بالهمزة، بل: «شاوٍ» بالواو، ويقال في اسم المفعول: «مَشْوِيٌّ»، لا: «مَشِيٌّ»، فالحاصل أنه يُجعل مثلَ الناقص بعينه، لا مثلَ الأجوف.

(٢) الأصل: قَوِوَ يَقْوَوُ، فأُعلا إعلالَ «رَضِيَ يَرضى»، ولم يُدغم؛ لأن الإعلال في مثل هذه الصورة واجب؛ إذ لا يجوز أن يقال: «رَضِوَ» ـ مثلاً ـ بلا إعلالٍ، بخلاف الادغام؛ إذ يجوز أن يقال: «حَيِيَ» بلا إدغام، فقُدِّم الواجبُ، فلَم يَبْقَ سببُ الإدغام، ولأن «قَوِيَ» أخفُّ من «قَوَّ» بالادغام، فاعتُبر اجتماع الواوَين في «القوة» للإدغام؛ فإنه مُوجب للخفة، ونظيره «الجوُّ» و«البوُّ»، ولم تُعلّ العين؛ لئلا يلزمَ في المضارع: «يَقَايُ» بياء مضمومة، وقيل: لئلا يلزمَ اجتماع الإعلالين.

يَرْوَى، رَيًّا»[١] مِثْلَ: «رَضِيَ، يَرْضَى، رِضاً».

ـ «فَهُوَ رَيَّانُ»، وَ«امْرَأَةٌ رَيَّا»، مِثْلَ: «عَطْشَانَ» وَ«عَطْشَى»[٢].

الكيلاني

مرفوضٌ في كلامهم، («يَرْوَى») مفتوحَ العين، أصله: يَرْوَيُ، قُلبت الياءُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، («رَيًّا») مصدرٌ، أصلُهُ: رَوْياً، قُلبت الواو ياءً، وأُدغمت في الياء، (مثل: «رَضِيَ، يَرْضَى») أي: إعلالُ «قَوِيَ، يَقْوَى» و«رَوِيَ، يَرْوَى» مثلُ إعلال «رَضِيَ، يَرْضَى» في جميع تَصاريفه، في الماضي والمضارع، وجميعِ أحكامه مِنَ القلب والحذف وغيرِ ذلك بلا تَفرقةٍ بينهما، («فَهُوَ رَيَّانُ») اسمُ فاعلٍ من «رَوِيَ، يَرْوَى»، ويقال في الصفة المُشَبَّهَةِ أيضاً: «رَيَّانُ» للواحد المذكر، أصله: رَوْيَانُ، قُلِبَتِ الواوُ ياءً، وأُدغمت في الياءِ، (وَ«امْرَأَةٌ رَيَّا») أصلُه: رَوْيَا، أُعِلَّ إعلالَ «رَيَّانَ»، (مِثْل: «عَطْشَانَ») للواحدِ المذكرِ، (وَ«عَطْشَى») للمؤنث؛ تقول: «رَيَّانُ، رَيَّانانِ، رِوَاءٌ»؛ أصله: رِوَايٌ، قُلبت الياءُ همزةً لوقوعها طَرَفاً بَعْدَ ألفِ مدةٍ، وهو قياسٌ مُطَّرِدٌ، و«هي رَيَّا، رَيَّيَانِ، رِوَاءٌ» أيضاً، فالجمعُ مشترَكٌ بين المذكر والمؤنث، كما تقول: «رَجُلٌ عَطْشَانُ، عَطْشَانانِ، عِطاشٌ»، و«امرأةٌ عَطْشَى، عَطْشَيَانِ، عِطاشٌ». ....

تصريف ملا علي

يَرْوَى، رَيًّا» كـ «رَضِيَ، يَرْضَى، رَضْياً») والحَاصِلُ: أنَّ هذا مِثْلُ النَّاقِصِ، فلا يُعَلُّ العَيْنُ أصْلاً، («فَهُوَ رَيَّانُ»، وَ«امْرَأَةٌ رَيَّا») بإعْلَالِ «مَرْمِيٌّ»، (مِثْلُ: «عَطْشَانَ» وَ«عَطْشَى») وَجَمْعُهُمَا: عِطَاشٌ، بكَسْرِ الفَاءِ، وَهُو قِيَاسُ «فَعْلانَ» [و]«فَعْلَى»، تَقُولُ: «رَيَّانُ، رَيَّانَانِ، رِوَاءٌ»، «رَيَّا، رَيَّيَانِ، رِوَاءٌ»، ولم تُقْلَبِ الواوُ يَاءً مَعَ كَسْرِ ما قَبْلَهَا، وإعْلالِ مُفْرَدِهِ، لِلُزُومِ إعْلالَيْنِ بِلَا فَصْلٍ؛ إذِ الأَلِفُ حَاجِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ، قُلِبَتِ اليَاءُ هَمْزَةً ابْتِدَاءً؛ لأنَّ الوَاوَ وَاليَاءَ الوَاقِعَتَيْنِ طَرَفاً بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ تُقْلَبانِ هَمْزَةً، أوْ بَعْدَ جَعْلِهِ أَلِفاً؛ لِأَنَّ الأَلِفَ حَاجِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ، فَكَأَنَّ ما قَبْلَهَا مَفْتُوحٌ.

(١) أصله: رَوْياً، ولم تقلب العين من «رَوِيَ» ألفاً ـ وإن لم يلزم اجتماع الإعلالين ـ لئلا يلزمَ في المضارع أن يقال: «يَرَايُ» كـ«يخاف» بياء مضمومة، وهم رَفضوا ذلك، ولأن «فَعِلَ» مكسورَ العين فرعُ «فَعَلَ» المفتوحِ العين، ولم تُقلب في المفتوح، فلم تُقلب في المكسور، كـ«قَوِيَ يَقْوَى».

(٢) يعني: لا يقال: «راوٍ» و«راوية»، بل يُبنى منه الصفة المشبهة؛ لأن المعنى لا يَستقيم إلا عليها؛ لأن صيغة فاعل تدل على الحدوث، والصفة المشبهة على الثبوت، والمعنى في هذا على الثبوت لا الحُدوث، فتأمل.
وأصل «ريَّان»: رَوْيَان، تقول: «ريَّان، ريَّانَان، رِوَاء»، «ريَّا، ريَّيَان، رِوَاء» أيضاً، وتقول في تثنية المؤنث حال النصب والخفض مضافةً إلى ياء المتكلم: «رَيَّيَيَّ»، بخمس ياءات؛ المنقلبة عن واو، ولامِ الفعل، والمنقلبةِ عن ألف التأنيث، وعلامةِ التثنية، وياء المتكلم.

ـ وَ«أَرْوَى» كَـ«أَعْطَى»[(١)]، وَ«حَيِيَ» كَـ«رَضِيَ»[(٢)]، وَ«حَيَّ»[(٣)]، يَحْيَا[(٤)]، حَيَوةً[(٥)]،

الكيلاني

(وَ«أَرْوَى») إعلالُه (كـ«أَعطَى») أي: كإعلالِ «أَعْطَى» في جميعِ تصاريفه؛ لأنَّ «أَرْوَى» مُعْتَلُّ اللامِ اليائيِّ؛ إذ المعتبَرُ في هذا القِسم هو اللام دونَ العين.

(و) يجوز: («حَيِيَ» كـ«رَضِيَ») من غيرِ إعلالٍ ولا إدغامٍ؛ لأنه لو أُعِلَّ بقلبِ عين فِعله ألفاً، أو أُدغِمَ العين في اللام لَوجب أن يُفعَلَ مثلُ ذلك في المضارع؛ إذِ المضارعُ في مِثل ذلك تابعٌ لِلماضي غالباً، فيكونُ المضارعُ في آخِره ياءٌ مضمومة، وهو مَرفوضٌ في كلامِهم.

(و) يجوز: («حَيَّ») بِالإدغام نظراً إلى اجتماع المثلَين، وهذه هي اللغةُ الشائعةُ؛ وتقول في مضارع «حَيِيَ» و«حَيَّ» بالإدغام وفَكِّهِ: («يَحْيَا») أصله: يَحْيَيُ، فقُلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها، («حَيَاةً») مصدرٌ، أصلُه: حَيَيَةٌ، قُلبت الياءُ الأخيرةُ ألفاً، ولكنْ تُكتب الألف بصورةِ الواو على لغةِ مَنْ يُمِيلُ الأَلِفَ إلى الواوِ، والحَقُّ أنه إن كان في غير المُصْحَفِ

تصريف ملا علي

(وَ«أَرْوَى» كَـ«أَعطى»، وَتَقُولُ: «حَيِيَ» كَـ«رَضِيَ»، وَيَجُوزُ: «حَيَّ») بِفَتْحِ الحَاءِ وكَسْرِهَا، («يَحْيَا») بِقَلْبِ اللَّامِ أَلِفاً، ولَمْ يُدْغَمْ، وإِلَّا لَزِمَ ضَمُّ اليَاءِ، («حَيَوةً») كُتِبَتْ وَاواً على لُغَةِ مَنْ يُمِيلُ الأَلِفَ إلى الوَاوِ، وإِنْ كَانَتِ الأَلِفُ المُنْقَلِبَةُ عَنِ اليَاءِ الَّتِي قَبْلَها ياءٌ أُخْرَى تُكْتَبُ أَلِفاً،

---

(١) يعني: أن المزيد فيه من هذا النوع مثلُ الناقص بعينه، وقد عرفتَه، فوازِن هذا عليه، ولا تفرِّق، ولا تُعِلَّ العين أصلاً، فإني لو أشتغل بتفصيل ذلك لَيطول الكتاب من غير طائلٍ.

(٢) أي: تقول في «فَعِلَ» مكسور العين مما الحرفان فيه ياءان: «حَيِيَ» كَـ«رَضِيَ» بلا إعلال العين؛ لما تقدم، وجاز عدمُ الإدغام؛ نظراً إلى أن قياسَ ما يُدغَم في الماضي أن يُدغَم في المضارع، وههُنا لا يجوز الإدغام في المضارع؛ لِما يلزم من «يَحَيُّ» مضمومَ الياء، وهو مَرفوض.

(٣) أي: بالإدغام لاجتماع المثلَين، وهذه هي الكثيرة الشائعة، قال الله تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢]، ويجوز في الحاء الفتحُ على الأصل، والكسرُ بنقل حركة الياء إليه.

(٤) أي: تقول في مضارع «حَيِيَ» و«حَيَّ»: «يَحْيَا» بلا إدغام؛ لئلا يلزمَ الياءُ المضمومة، وتُقلب اللام ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(٥) أي: في المصدر، بقلب الياء ألفاً، وكُتبت بصورة الواو على لغة من يُميل الألف إلى الواو، وكذلك: «الصَّلَوة»، و«الزَّكوة»، و«الرِّضو»، و«الرِّبوا»، كذا ذكره صاحب «الكشاف» فيه.

قال التفتازاني: والحق أن أمثالَ ذلك تكتب في المصحف بالواو؛ اقتداءً بِنَقَلَته، وفي غيره بالألف كـ«حَيَاة»؛ لأنها وإن كانت منقلبةً عن الياء، ولكن الألف المنقلبة عن الياء إذا كانت قبلها ياء تكتب بصورة الألف، إلا في «يَحْيَى» و«رَيَّى».

«فَهُوَ حَيٌّ»(١)، وَ«حَيَّا، وَحَيِيَا»، «فَهُمَا حَيَّانِ»، وَ«حَيُّوْا»، «فَهُمْ أَحْيَاءٌ»، وَيَجُوزُ: «حَيُوا» بِالتَّخْفِيفِ، كَـ«رَضُوا»(٢).

ـ وَالأَمْرُ: «اِحْيَ» كَـ«ارْضَ»(٣)، وَ«أَحْيَا، يُحْيِي» ....

الكيلاني

فهو بصورةِ الألف، وإن كان فيه فهو بصورة الواو تَبَعاً لِرَسْمِهِ، وكذلك «الصلاة» و«الزكاة»، («فَهُوَ حَيٌّ») في اسم الفاعل، أصلُه: حَيِيٌ، حُذِفَتْ كسرةُ الياءِ الأُولى لِلتخفيف، فصارتْ ساكنةً، وأُدغمت الياءُ في الياء، (و«حَيَّا») تثنيةُ «حيَّ» بالإدغام، (و«حَيِيَا») تثنيةُ «حَيِيَ» بِفَكِّ الإدغام، («فَهُمَا حَيَّانِ») تثنيةُ «حَيٌّ»، اسمِ الفاعل، (وَ«حَيُّوْا») جمعُ «حيَّ»، تقول: «حيَّ، حَيَّا، حَيُّوا» بالإدغام في الجميع، («فَهُمْ أَحْيَاءٌ») جمعُ «حَيٌّ»، تقول: «حيٌّ، حَيَّانِ، أحياءٌ»، (وَيَجُوزُ) أن يقال في «حَيِيُوا» بالياءَين: («حَيُوا» بِالتَّخْفِيفِ كـ«رَضُوا») أي: بحذفِ الياء الثانية بعد نقلِ حركتها إلى ما قبلها بعد سلبِ حركته، وهو مِن «حَيِيَ» بفكِّ الإدغام، تقول: «حَيِيَ، حَيِيَا، حَيُوا».

(وَالأَمْرُ) مِن «تَحْيَا»: («اِحْيَ») بحذف الألف، (كَـ«ارْضَ») في جميع تصاريفِه وإعلالِه، تقول: «اِحْيَ، اِحْيَيَا، اِحْيَوْا»، «اِحْيَيْ، اِحْيَيَا، اِحْيَيْنَ»، (و) تقول في بناءِ «أَفْعَلَ» مِن «حَيِيَ، يَحْيَا»: («أَحْيَا») أصله: أَحْيَيَ، قُلبت الياء ألفاً، فصار: «أَحْيَا»، («يُحْيِي») أصلُه: يُحْيِيُ،

تصريف ملا علي

كـ«صَدْيَا» وَ«رَيَّا» إِلَّا في «يَحْيَى» و«رَيَّى» عَلَمَيْنِ، («فَهُوَ حَيٌّ»، وَ«حَيَّا، وَحَيِيَا»، «فَهُمَا حَيَّانِ»، وَ«حَيُّوْا»، وَ«حَيِيُوْا»، «فَهُمْ أَحْيَاءٌ»، وَيَجُوزُ: «حَيُوا» بِالتَّخْفِيفِ، كَـ«رَضُوا»).

(وَالأَمْرُ: «اِحْيَ» كَـ«اِرْضَ»، وَ«أَحْيَا، يُحْيِي» ....

(١) أي: في النعت، ولم يقل: «حَايٌ»؛ لما ذكر في «راوٍ» من أن المعنى على الثبوت، ولم يجز «حَيِيٌ» بلا إدغام حملاً على الفعل؛ لأن اسم الفاعل فرع عن الفعل في الإعلال دون الإدغام، وعلى تقدير حملِه عليه، فالحملُ على ما هو الأكثرُ ـ أعني: الإدغامَ ـ أولى.

(٢) أي: من «حَيِيَ» بلا إدغام، والأصل: «حَيِيُوا»؛ كـ«رَضِيُوا»، نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها، وحُذفت لالتِقاء الساكنين، ووزنه: فَعُوا. وأما عند اتصال الضمائر فلا مَدخلَ للإدغام، كما تقدَّم في المضاعف؛ ولذا لم يَذكره، ويجوز عند تاء التأنيث: «حَيِيَتْ» و«حَيَّتْ»؛ كـ«حَيِيَ» و«حَيَّ».

(٣) أي: من «ترضى» في سائر التصاريف، مؤكَّداً أو غيرَه، تقول: «اِحْيَ، اِحْيَيَا، اِحْيَوا»، «اِحْيَيْ» بياء ساكنة بعد ياء مفتوحة، «اِحْيَيَا، اِحْيَيْنَ»، وبالتأكيد: «اِحْيَيَنَّ، احيَيانِّ، اِحْيَوُنَّ»، والوزن: افْعَوُنَّ، «اِحْيَيِنَّ» بكسر الياء الثانية، والوزن: افْعَيِنَّ، «اِحْيَيانِّ، اِحْيَيْنانِّ».

إِحْيَاءً» كَـ«أَعْطَى، يُعْطِي» بِعَيْنِهِ[1]، وَ«حَايَا، يُحَايِي، مُحَايَاةً»[2]، وَ«اسْتَحْيَا، يَسْتَحْيِي، اسْتِحْيَاءً»[3]، وَالأَمْرُ مِنْهُ: «اِسْتَحْيِ»، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: «اِسْتَحَى، يَسْتَحِي، اِسْتَحِ»[4]،

الكيلاني

حُذفت ضمة الياء، فصار: «يُحْيِيْ» كـ«أعطى، يُعطِي» بلا فرقٍ، ولا يخفى عليك تصاريفُ الماضي والمضارع والإعلالُ فيهما مما سبق. (وَ) إذا نقلتَهُ إلى باب المفاعلة تقول: («حَايَا») أصلُه: حايَيَ، قُلبت الياء الأخيرة ألفاً، («يُحَايِي») أصلُه: يُحايِيُ، حُذفت ضمةُ الياءِ، (و) إذا نقلتَه إلى بابِ الاستِفعال تقول: («اسْتَحْيَى») أصلُهُ: اسْتَحْيَيَ، قُلِبَتِ الياءُ الأخيرةُ ألفاً، («يَسْتَحْيِي») أصلُهُ: يَسْتَحْيِيُ، حُذِفَت ضمةُ الياءِ، («اسْتِحْيَاءً») أصله: استِحْيَاياً، قُلبت الياءُ همزةً، فصار: «اسْتِحْيَاءً»، (وَالأَمْرُ مِنْهُ: «اِسْتَحْيِ») بكسر الياء من «تستَحْيِيْ»، فحُذفت منه التاء، وزِيدت الهمزةُ في موضِعها، وحُذفت الياءُ الأخيرةُ، فصار: «استَحْيِ»، (وَمِنْهُمْ) أي: مِن العرب (مَنْ) يحذف لامَه، أو عينَ فِعله، والأَوّلُ أَوْلى، ثُمَّ نُقِلَتْ فتحةُ الياء إلى الحاءِ، وقُلِبَتْ ألفاً، فالتقى ساكنان، فحُذِف أحدهما فصار: «اسْتَحَى»، و(يَقُولُ: «اِسْتَحَى») أصلُه: اسْتَحْيَيَ، كما تقدَّم، قُلبت الياءُ الأخيرةُ ألفاً، فصار: «اسْتَحْيَا»، ثم نُقلت فتحةُ الياء إلى الحاء، فصار: «اسْتَحَيْا»، وقُلبت ألفاً، فالتقى ساكنانِ فحُذف أحدهما، فصار: «اسْتَحَى»، («يَسْتَحِي») أصلُهُ: يستَحْيِيُ، حُذفت ضمة الياء فصار: «يَسْتَحْيِيْ»، ثم نُقلت كسرةُ الياء إلى الحاء، فالتقى ساكنان، فحُذف أحدهما فصار: «يَسْتَحِيْ»، والأمرُ منه: («اسْتَحِ») بكسر الحاء أمرٌ من «تَسْتَحِي»،

تصريف ملا علي

كَـ«أَعْطَى، يُعْطِي»)، ولا يُدْغَمُ حَالَ النَّصْبِ حَمْلاً على الرَّفْعِ، (وَ«حَايَا، يُحَايِي، مُحَايَاةً»)، كَـ«نَاجَى، يُنَاجِي، مُنَاجَاةً»، (وَ«اسْتَحْيَى، يَسْتَحْيِي، اِسْتِحْيَاءً»)، كَـ«اسْتَرْشَى، يَسْتَرْشِي، اِسْتِرْشَاءً»، (والأَمْرُ: «اِسْتَحْيِ»، ومِنْهُم مَنْ) يَحْذِفُ العَيْنَ اِعْتِبَاطاً، فَـ(يَقُولُ: «اِسْتَحَى، يَسْتَحِي، اِسْتَحِ»)، فحُذِفَتِ اللَّامُ في الأَمْرِ أيْضاً، وكَذَا في الجَزْمِ، نحو: «لَمْ تَسْتَحِ»، وتَعُودُ اللَّامُ عِنْدَ

(١) أي: ولا يدغم حالَ النصب أيضاً، بل يقال: «لنْ يُحْيِيَ»، حملاً على الأصل، قال الله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة: ٤٠]، تقول: «أحيا، يُحيِي، إحياءً»، «فهو مُحْيٍ»، «وذاك مُحْياً»، «لم يُحْيِ»، «لِيُحْيِ»، و«أَحْيِ»، و«لا تُحْيِ»، بحذف اللام، وإبقاءِ العين بحاله، وبالتأكيد: «أَحْيِيَنْ»، بإعادة اللام.

(٢) «فهو مُحايٍ»، و«ذاك مُحاياً»، «لم يُحايِ»، «لِيُحايِ»، «حايِ»، «لا تُحايِ»؛ كـ«ناجى» بعينه.

(٣) «فهو مستَحْيٍ»، و«ذاك مُستَحياً»، «لم يَستَحْيِ»، «لِتستَحْيِ»، «استَحْيِ»، «لا تَستَحْيِ»؛ كـ«استَرشى» بعينه.

(٤) «فهو مُستَحٍ»، و«ذاك مستحًى»، «لم يَستحِ»، «لِيستحِ»، «لا تَستحِ»، بكسر الحاء، وحذف الياء الأخرى علامةً للجزم، وهذه لغة تميميّة، والأولى حجازيّة، وهو الأصلُ الشائع، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٦] الآية.

=

وَذَلِكَ الحَذْفُ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ، كَمَا قَالُوا: «لَا أَدْرِ» فِي «لَا أَدْرِي»[١].



النوع الخامس: اللَّفِيف المفروق

الخَامِسُ: المُعْتَلُّ الفَاءِ وَاللَّامِ[٢]، ....

الكيلاني

فحُذفت منه التاء، وزِيدت الهمزةُ في موضعها، وحُذفت الياءُ، فصارَ: «اسْتَحِ»، (وَذَلِكَ) أي: الحذفُ المذكورُ في «استَحَى يستَحِي» (لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ) أي: لكثرةِ استعمالِ هذا اللفظِ في كلامهم، وذلك يَقتضي الخِفَّة، (كَمَا قالُوا: «لَا أَدْرِ») بحذف الياءِ اكتفاءً بالكسرة (فِي «لَا أَدْرِي») مع أنَّ «لا» نافيةٌ لا ناهيةٌ، وذلك لكثرة الاستعمال أيضاً.



النَّوعُ (الخامسُ) مِن أنواع المُعْتلَّاتِ: (المُعْتَلُّ الفَاءِ وَاللَّامِ) وهو الذي يكون فاءُ فِعْلِهِ ولامُ

تصريف ملا علي

التَّأْكِيدِ، (وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، كَمَا قَالُوا: «لَا أَدْرِ» فِي «لَا أَدْرِي»)، وَ«لَمْ يَكُ» في «لَمْ يَكُنْ».



(الخَامِسُ: المُعْتَلُّ الفَاءِ وَاللَّامِ، ....

= وتقول على اللغة الثانية: «إِسْتَحَى، إِسْتَحَيَا، إِسْتَحَوْا» على وزن: استقَوْا، «إِسْتَحَتْ، إِسْتَحَتَا ـ على وزن: استَقَتْ، استَقَتَا ـ إِسْتَحَيْنَ» على وزن: «استقَيْنَ» . . . إلى الآخِر، و«يَستحِي، يَستحِيان، يَستَحُون»، على وزنِ: يَستَقُون، «تَستحِي، تستحِيان، يَستحِينَ» على وزن: يَسْتَقِينَ . . . إلى الآخر، «اسْتَحِ، اسْتَحِيا، اسْتَحُوا»، «اسْتَحِي، استَحِيا، استَحِينَ»، وبالتأكيد: «استحِيَنَّ»، بإعادة اللام، «اسْتَحِيَانِّ، اسْتَحُنَّ»، «اسْتَحِنَّ، استحِيانِّ، استحِينَانِّ».

(١) يعني: ليس الحذف للإعلال، بل على سبيل الاعتباط، مثله مِنْ: «لا أدرِ»، والأصل: «لا أدري»، فحذفت الياء لكثرة استعمالهم هذه الكلمة، كذا حكاه الخليل وسيبويه.

ونظيره حذفُ النون من «يكون» حالَ الجزم، نحو: «لم أكُ»، و«لم نَكُ»، و«لم يَكُ»، و«لم تَكُ»، وهذا كثيرٌ في الكلام.

(٢) القسمة تقتضي أن يكون أربعة أقسام، وليس في الكلام من هذا النوع ما كان فاؤه ولامه ياءً، إلا «يَدَيْتُ» بمعنى: أنعمتُ، يقال: «يَدَى يَيْدِي»، فالفاء في غيره واو فقط، واللام لا تكون إلا ياءً؛ لأنه ليس في كلامهم ما يكون فاؤه واواً ولامه واوٌ، إلا لفظةَ «واو»، ولم يجئ إلا من باب: «ضرَب يضرِب»، و«علِم يَعلَم»، و«حَسِب يحسِب»، ولم يذكر المصنف مثالَ الأخير، وهو: «وَلِيَ يَلِي».

وَيُقَالُ لَهُ: اللَّفِيفُ المَفْرُوقُ، فَتَقُولُ: «وَقَى»[(١)] كـ«رَمَى»، «يَقِي، يَقِيَانِ، يَقُونَ»[(٢)].

وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ: «قِ» فَيَصِيرُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ[(٣)]، وَيَلْزَمُهُ الهَاءُ فِي الوَقْفِ، نَحْوُ: «قِهْ»[(٤)] ....

الكيلاني

فِعْلِهِ حَرْفَيْ عِلَّةٍ، (وَيُقَالُ لَهُ: اللَّفِيفُ المَفْرُوقُ) أمّا أنه لفيفٌ فلاجتماع حرفَيْ علةٍ، وأمّا أنه مفروقٌ فلأنه فُرِقَ بينهما بحرفٍ صحيحٍ، (تَقُولُ) فيه من باب «ضَرَبَ يَضْرِبُ»: («وَقَى») أصله: وَقَيَ، قُلبت الياءُ ألفاً؛ «وَقَيَا» لم تقلب ياؤه ألفاً لِمَا مَرَّ؛ «وَقَوْا» أصله: وَقَيُوا، قُلبت ياؤه ألفاً، وحُذفت لالتقاء الساكنين، وهكذا إلى آخِر الأمثلة (كـ«رَمَى»،) رَمَيَا رَمَوْا» ... إلى آخِره في جميع ما سبق، («يَقِي») أصله: يَوْقِيُ، فَحُذِفَت الواو منه كما في «يَعِدُ» على ما سبق في المثال، ثم حُذفت ضمة الياء فصار: «يَقِي، (يَقِيَانِ، يَقُونَ») ... إلى آخِره (كـ«يَرْمِي،) يَرْمِيَانِ، يَرْمُونَ» ... إلى آخِره مِن غير فَرْقٍ.

(و)تَقُولُ (فِي الأَمْرِ: «قِ») أمرٌ من «تَقِي»، فحُذفت التاءُ من أوَّلِه، والياءُ من آخِره، فصار: «قِ، (قِيَا، قُوْا»، «قِيْ، قِيَا، قِيْنَ»، (ويَلزمُهُ) أي: يلزم «قِ» (لُحُوقُ الهاءِ) أي: هاءِ السكت (فِي) حالة (الوَقْفِ) عليه نحو: «قِهْ»، ....

تصريف ملا علي

وَيُقَالُ لَهُ: اللَّفِيفُ المَفْرُوقُ)، ولا يَكُونُ فَاؤُهُ إِلَّا وَاواً، إِلَّا «يَدِيَ»، وَلَامُهُ إِلَّا ياءً، ولا يَجِيءُ إِلَّا مِنْ بَابِ «ضَرَبَ يَضْرِبُ» و«عَلِمَ» و«حَسِبَ»، (فَتَقُولُ: «وَقَى ـ كـ«رَمَى» ـ، يَقِي، يَقِيَانِ، يَقُونَ»)، «تَقِي، تَقِيَانِ، يَقِينَ»، «تَقِي، تَقِيَانِ، تَقُونَ»، «تَقِينَ، تَقِيَانِ، تَقِينَ»، «أَقِي»، «نَقِي».

(وَالأَمْرُ: «قِ») عَلَى وَزْنِ: عِ، (وَيَلْزَمُهُ الهَاءُ فِي الوَقْفِ، نَحْوُ: «قِهْ» ....

(١) أي: حفظ، «وَقَيَا، وَقَوْا»، والأصل: وَقَيُوا، «وَقَتْ، وَقَتَا، وَقَيْنَ»، «وقَيتَ، وقيتُما، وقيتُم»، «وقَيتِ، وقيتُما، وَقَيْتُنَّ»، «وقَيتُ، وَقَيْنَا».

(٢) «تَقِي، تَقِيَان، يَقِينَ»، «تَقِي، تَقِيَان، تَقُون»، «تَقِينَ، تَقِيَان، تَقِينَ»، «أَقِي، نَقِي»، ولم يقل: كـ«يرمي»؛ لأنه يخالفه في حذف الفاء؛ إذ الأصل: يَوْقِي، وأما حكم اللام منه فكحُكمه من «يرمي»، والأصل في «يقُون»: يَقِيُون، وفي «تَقِين» فعلِ الواحدة المخاطَبة: تَقِيِين؛ كـ«تَعِدِينَ»، فحُذفت اللام، كما في «يَرْمُون»، و«تَرْمِين»، والوزن: يَعُون، وتَعِين، وأما «تَقِين» في الجمع فوزنُه: تَعِلْنَ، والياءُ لام الفعل.

(٣) ذلك لأن الفاء محذوفة، وقد حُذف حرف المضارعة، ولام الفعل، ولم يبقَ غيرُ العين، وكذا تقول في سائر المجزومات: «لا يَقِ»، «لِيَقِ»، و«لم يَقِ»، على وزن: لا يَعِ، ولِيَعِ، ولم يَعِ.

(٤) ذلك لئلا يلزمَ الابتداء بالساكن إن سكن الحرف الواحد للوقف، أو الوقفُ على المتحرك إن لم يُسكن، وكلاهما ممتنعٌ.

فَتَقُولُ: «قِهْ يَا رَجُلُ، قِيَا، قُوْا»، «قِي، قِيَا، قِينَ»[١].

وَتَقُولُ فِي التَّأْكِيدِ: «قِيَنَّ، قِيَانِّ، قُنَّ»، «قِنَّ، قِيَانِّ، قِيْنَانِّ»، وَبِالخَفِيفَةِ: «قِيَنْ، قُنْ، قِنْ».

وَتَقُولُ: «وَجِيَ، يَوْجَى» كَـ«رَضِيَ، يَرْضَى»، وَالأَمْرُ: «اِيجَ» كَـ«اِرْضَ»[٢].



الكيلاني

(وَتَقُولُ فِي التَّأْكِيدِ) بالنون الثقيلة: («قِيَنَّ») بإعادة لام الفعل، («قِيَانِّ، قُنَّ») بحذف الواو لدلالةِ ضمة القافِ عليها، («قِنَّ») بحذفِ الياء لدلالةِ الكسرة عليها، («قِيَانِّ، قِيْنَانِّ»، وَبِالخَفِيفَةِ: «قِيَنْ، قُنْ، قِنْ»، وَتَقُولُ) مِن باب «عَلِمَ يَعْلَمُ»: («وَجِيَ) الفرسُ»: إذا وُجِدَ في حافِرِهِ وَجَعٌ، («يَوْجَى») أصله: يَوْجَيُ، قُلبت الياء ألفاً، (كـ«رَضِيَ يَرْضَى») في جميع ما تقدم من الإعلال، (وَالأَمْرُ مِنْهُ: «اِيجَ») من «تَوْجَى»، حُذِفَتِ التاءُ من أولِهِ، مَعَ زيادةِ الهمزة المكسورة في موضِعها، وحُذفت الألف من آخِره، فصار: «اِوْجَ»، ثم قُلبت الواو ياء لكسرةِ ما قبلها، فصار: «اِيجَ» (كَـ«اِرْضَ»).



تصريف ملا علي

تَقُولُ: «قِ، قِيَا، قُوْا»، «قِي، قِيَا، قِينَ»)، عَلَى وَزْنِ: عِ، عِلَا، عُوا، عِي، عِلَا، عِلْنَ، (وَفِي التَّأْكِيدِ: «قِيَنَّ، قِيَانِّ، قُنَّ»، «قِنَّ، قِيَانِّ، قِيْنَانِّ»، وَبِالخَفِيفَةِ: «قِيَنْ، قُنْ، قِنْ»).

(و«وَجِيَ، يَوْجَى» كَـ«رَضِيَ، يَرْضَى»، وَالأَمْرُ: «اِيجَ» كَـ«اِرْضَ»)، و«وَلِيَ، يَلِي، وَلْياً»، و«قَوْقَيْتُ»، و«ضَوْضَيْتُ» مَقْلُوبَ الواوِ ياءً؛ لِوقُوعِها رَابِعةً مِنَ اللَّفِيفِ المَفْرُوقِ بمعنى مُطْلَقِ ما فُرِّقَ فيه بَيْنَ حَرْفَي العِلَّةِ، لا بمَعْنَى الَّذِي قُلْنَا.



---

(١) أي: على وزن: عِلْنَ، «فهو واقٍ»، والأصل: واقيٌ، و«ذاك مَوْقِيٌّ»، والأصل: مَوْقُويٌ، فحكم اللام في الجميع حكمُ لام «رمى» بلا فرقٍ.

(٢) تقول: «ايجَ، ايجَيا، ايجَوْا»، «ايجَيْ، ايجَيا، ايجَيْنَ»، وبالتأكيد: «ايجَيَنَّ، ايجَيَانِّ، ايجَوُنَّ» ... إلخ.

وذكر ذلك لِفائدة، وهي: أن الواو تُقلب ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فإن الأصل: «اِوْجَ»، يقال: «وَجِيَ الفرسُ»: إذا وُجِد في حافره وجعٌ.

النوع السادس: المعتل الفاء والعين

السَّادِسُ: المُعْتَلُّ الفَاءِ وَالعَينِ(١)، كَـ«يَيْنَ» فِي اسْمِ مَكَانٍ، وَ«يَوْمٍ» وَ«وَيْلٍ»(٢)، وَلَا يُبْنَى مِنْهُ فِعْلٌ(٣).



النوع السابع: المعتل الفاء والعين واللام

السَّابِعُ: المُعْتَلُّ الفَاءِ وَالعَيْنِ وَاللَّامِ(٤)، وَذَلِكَ: «وَاوٌ» ....

الكيلاني

النَّوعُ (السَّادِسُ) من المُعتَلَّاتِ: (المُعْتَلُّ الفَاءِ وَالعَيْنِ) وهو ما يكون فاءُ فِعله وعينُهُ حرفَي علةٍ، (كَـ«يَيْنٍ») في اسم مكان، (وَ«يَوْمٍ») في اسم زمان، (وَ«وَيْلٍ») في اسم مكان، وهو وادٍ في جهنَّم، وكلمةُ عذابٍ أيضاً، (وَلا يُبْنَى) أي: لم يُوجَد في كلامِ العرب (مِنْهُ فِعْلٌ).



النَّوعُ (السَّابِعُ) مِن أنواعِ المُعتلَّاتِ: (المُعْتَلُّ الفَاءِ وَالعَيْنِ وَاللَّام) وهو ما يكون فاءُ فِعله وعينُ فِعله ولامُ فعله حروفَ عِلَّةٍ، ويقال له: المُعْتَلُّ المجموعُ أيضاً، وهو ظاهر، (وَذَلِكَ) أي: مِثالُه («وَاوٌ») أصله: وَوَوٌ، قُلبت عينُ فِعله(٥) ألفاً دونَ لام فِعله مع أنه محلُّ التغيير والتبديل

تصريف ملا علي

(السَّادِسُ: المُعْتَلُّ الفَاءِ وَالعَيْنِ) ولا يَكُونَانِ وَاوَيْنِ، (كَـ«يَيْنٍ» اسْمَ مَكَانٍ) مَخْصُوصٍ، (وَ«يَوْمٍ» وَ«وَيْلٍ»، وَلَا يُبْنَى مِنْهُ الفِعْلُ).



(السَّابِعُ: المُعْتَلُّ الفَاءِ وَالعَيْنِ وَاللَّامِ، وَ«ذَلِكَ وَاوٌ ....

(١) القسمة تقتضي أن يكون أربعةَ أقسام، ولم يجئ ما يكون الفاء والعين منه واوَين؛ لكونه في غاية الثقل، فبَقي ثلاثةُ أقسام.

(٢) «وَيْلٌ»: واد في جهنم، وكلمةُ عذابٍ أيضاً.

(٣) ذلك لأن الفعل أثقلُ من الاسم، وهذا النوع أثقلُ من الأنواع المتقدّمة؛ لِمَا فيه من الابتداء بحرفين ثقيلَين؛ ولهذا لم يجئ مما هو الأثقل ـ أعني: ما يكون فاؤه وعينُه واوَين ـ في اسم ولا في فعلٍ.

(٤) القسمة تقتضي أن يكون تسعةَ أقسام، ولم يَجئ في الكلام من هذا النوع إلّا مِثالان.

(٥) في عبارته تسامح؛ إذ ليس هَهُنا فِعلٌ، وكذلك يقال في قوله الآتي في «ياء».

وَ«يَاءٌ» لِاسْمَيِ الحَرْفَيْنِ[1].



الكيلاني

لِكراهةِ اجتماعِ حرفَيْ عِلَّةٍ متحركَيْنِ في أول الكلمة، (وَ«يَاءٌ») أصلُهُ: يَيَيٌ، قُلبت عين فِعله ألفاً دونَ لام فِعله لِما مر في «واوٌ»، فصار: «يَايٌ»، ثم قُلبت الياء الأخيرةُ هَمْزَةً تخفيفاً، فصارَ: «يَاءٌ»؛ (لِاسْمَيِ الحَرْفَيْنِ) يعني: أن «الواوَ» اسمٌ مُسَمَّاهُ «وَ»، و«الياءَ» اسمٌ مسماهُ «يَ»، كما أن الباءَ اسمٌ مسماهُ «بَ»، والجيمَ اسمٌ مُسمّاه «جَ» من حروف التَّهَجِّي، وهكذا.



تصريف ملا علي

وَ«يَاءٌ» لِاسْمَيِ الحَرْفَيْنِ)، وأَصْلُ «وَاوٍ»: وَوَوٌ، وقيل: وَيَوٌ، وأَصْلُ «يَاءٍ»: يَيَيٌ، قُلِبَتِ العَيْنُ فِيهِما أَلِفاً كَرَاهَةَ اجْتِمَاعِ حَرْفَي عِلَّةٍ مُتَحَرِّكَتَيْنِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ في الأَوَّلِ، ثُمَّ قُلِبَتِ الياءُ هَمْزَةً، وإِنْ لم تَكُنْ بَعدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ تَخْفِيفاً؛ ولَمْ تُقْلَبِ الوَاوُ؛ لأَنَّها أَقْرَبُ إلى الأَلِفِ مِنَ الياءِ، فَهِي أَخَفُّ مِنْهَا بَعْدَ الأَلِفِ.



(١) أي: «و» و«ي»، فإن الهمزة والباء والجيم ... إلى الأخر أسماءٌ مسمَّياتها: «أ» «بَ» «جَ» ... إلى آخِره، كـ«الرجل»، و«الفرس».
قال الخليل لأصحابه: كيف تَنطقون بالجيم من «جعفر»؟ فقالوا: جيم، قال: إنما نطقتُم بالاسم، ولم تنطقوا بالمسؤول عنه وهو المُسمّى، والجوابُ: «جَ» لأنه المسمّى.

فَصْلٌ فِي المَهْمُوزِ

حُكْمُ المَهْمُوزِ[١] فِي تَصَارِيفِ فِعْلِهِ حُكْمُ الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ الهَمْزَةَ حَرْفٌ صَحِيحٌ؛ لَكِنَّهَا قَدْ تُخَفَّفُ إِذَا وَقَعَتْ غَيْرَ أَوَّلٍ[٢]؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ شَدِيدٌ مِنْ أَقْصَى الحَلْقِ[٣]، ....

الكيلاني

هذا (فَصْلٌ فِي) بيانِ أحكام (المَهْمُوزَاتِ)، والمهموزُ: هو الذي يكون أحدُ أصولِ حروفِهِ همزةً.

وهو ثلاثةُ أقسامٍ فقط: مهموزُ الفاء، ومهموزُ العين، ومهموزُ اللام، ولم يُوجَد في كلام العرب همزتان أصليَّتان في كلمةٍ واحدةٍ.

إذا عرفتَ هذا فنقول: (حُكْمُ المَهْمُوزِ) الخالي عن حروفِ العلةِ والتضعيفِ (فِي تَصَارِيفِ فِعْلِهِ حُكْمُ) الفعلِ (الصَّحِيحِ؛ لأَنَّ الهَمْزَةَ حَرْفٌ صَحِيحٌ) لأنها تقبَلُ الحركات الثلاث، (لَكِنَّها) أي: لكن الهمزة (قَدْ تُخَفَّفُ) بِالقلب والحذف وغيرِهما (إِذَا وَقَعَتْ غَيْرَ أَوَّلٍ) أي: غيرَ مبتدإٍ بها؛ (لِأَنَّها حَرْفٌ شَدِيدٌ) ثقيل تَنشأ (مِنْ أَقْصَى الحَلْقِ)، فإنك إذا سَكَّنْتَ الهمزةَ، وأدخلتَ عليها همزةً أخرى مفتوحةً رأيتَ أنها تَنتهي عند نهايةِ الحلق، فهي مخرجُها، وهذه قاعدةٌ في معرفة مخارجِ الحروف.

تصريف ملا علي

(فَصْلٌ فِي بَيانِ المَهْمُوزِ: حُكْمُ المَهْمُوزِ) مِنْ حَيْثُ الهَمْزَةِ (فِي تَصَارِيفِ فِعْلِهِ حُكْمُ الصَّحِيحِ؛ لَكِنَّهَا قَدْ تُخَفَّفُ إِذَا وَقَعَتْ غَيْرَ أَوَّلٍ) بأَنْ يَكُونَ قَبْلَها شَيْءٌ؛ (لِأَنَّهَا حَرْفٌ شَدِيدٌ مِنْ أَقْصَى الحَلْقِ)، وذَلِكَ إِمَّا بالقَلْبِ أوِ الحَذْفِ، أَوْ جَعْلِهَا بَيْنَ بَيْنَ، أَيْ: بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَرْفِ حَرَكَتِها، هَذَا هُوَ المَشْهُورُ، وقِيلَ: بَيْنَهَا وبَيْنَ حَرْفِ حَرَكَةِ ما قَبْلَهَا.

---

(١) أي: الذي أحدُ حروفه الأصول همزةٌ، ولفظُ «المَهْمُوز» يُشعِر بذلك، وهو على ثلاثة أنواع؛ لأن الهمزة: إما فاء، ويُسمَّى: مهموزَ الفاء، أو عينٌ، ويُسمَّى: مهموزَ العين والأوسَط والوسَط، أو لام، ويُسمَّى: مهموزَ اللام والعَجز.

(٢) أي: غيرَ مبتدأ بها؛ فإنها تُخفَّفُ إذا وقعت في أول الكلمة، ولم تكنْ مبتدأ بها، نحو: «وَامُرْ» بالألف، والأصل: «وَأْمُرْ» بالهمزة، فالمراد بغير الأول أن لا تكونَ في أول الكلام، بل يتقدم عليها شيءٌ، وإلا لم تخفَّف حينئذٍ؛ لأن الابتداء بحرف شديدٍ مطلوبٌ، ألا ترى زيادتَها عند الوصل؟

وأما حذف الهمزة من نحو: «خُذْ»، والأصل: «أُؤْخُذْ»؛ فليس من هذا الباب، فإنَّ همزة الوصل حذفُها لازم عند فقدِ الاحتياج إليها.

(٣) أي: تخفف دفعاً لشدتها، وتخفيفُها يكون: بالقلب، والحذف، وغيرهما.

فَتَقُولُ: «أَمَلَ، يَأْمُلُ»، كَـ«نَصَرَ، يَنْصُرُ».

ـ وَالأَمْرُ: «اُومُلْ» بِقَلْبِ الهَمْزَةِ وَاواً[1]؛ لِأَنَّ الهَمْزَتَيْنِ إِذَا الْتَقَتَا[2] فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ[3] ثَانِيَتُهُمَا سَاكِنَةٌ وَجَبَ قَلْبُهَا بِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا[4]، فَإِنْ كَانَ حَرَكَةُ مَا قَبْلَهَا فَتْحَةً؛

الكيلاني

وإذا عرفتَ أنَّ حكمَ المهموزِ حكمُ الصحيحِ (فَتَقُولُ) في مهموزِ الفاء: («أَمَلَ، يَأْمُلُ» كـ«نَصَرَ، يَنْصُرُ») في جميع تصاريفِه مِن غير فَرقٍ؛ تقول: «أَمَلَ، أَمَلَا، أَمَلُوا» . . . إلخ، كما تقول: «نَصَرَ، نَصَرَا، نَصَرُوا» . . . إلخ، وكذلك المضارعُ، (وَالأَمْرُ) مِنْ «تَأْمُلُ»: («اُومُلْ») فحُذِفَ منه حرفُ المضارعة، وزِيدَتْ في موضعها الهمزةُ المضمومة، فصار: «أُؤْمُلْ» بهمزتَين؛ الأُولى همزةُ الوصل، والثانية فاءُ الفعل، ثُمَّ (تُقْلَبُ الهمزةُ) الثانية (وَاواً) لِسكونها وانضمامِ ما قبلَها؛ (لأَنَّ الهَمْزَتَيْنِ إِذَا الْتَقَتَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وثانِيَتُهُمَا ساكِنَةٌ وَجَبَ قَلْبُهَا) أي: قلبُ الهمزةِ الثانية الساكنةِ (بِحَرْفِ حَرَكَةِ ما قَبْلَهَا) أي: بحرفٍ هو مِن جنسِ حركةِ الحرفِ الذي قبلها،

تصريف ملا علي

(فَتَقُولُ: «أَمَلَ، يَأْمُلُ»، كَـ«نَصَرَ، يَنْصُرُ»، وَالأَمْرُ: «اُومُلْ» بِقَلْبِ الهَمْزَةِ وَاواً؛ لِأَنَّ الهَمْزَتَيْنِ إِذَا الْتَقَتَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ثَانِيَتُهُمَا سَاكِنَةٌ وَجَبَ قَلْبُهَا بِجِنْسِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا، كَـ«آمَنَ، أُومِنُ، إِيمَاناً»)، وإنْ كان ما قَبْلَ السَّاكِنَةِ غَيْرَها، أو كَانَتَا في كَلِمَتَيْنِ فَالقَلْبُ جَائِزٌ، وإِنْ كَانَتِ الثَّانِيَةُ مُتحرِّكَةً فَلَهَا أَحْكَامٌ: وهِيَ أَنَّ الأُولى إِنْ كَانَتْ سَاكِنَةً، كَـ«سَئَّالٍ» ـ مُشَدَّدةً ـ تَثْبُتُ، وإِنْ تَحرَّكَتْ أَيْضاً، قالُوا: وَجَبَ قَلْبُ الثَّانِيَةِ ياءً إِنِ انْكَسَرَ ما قَبْلَهَا، أَوِ انْكَسَرَتْ، كَـ«جَاءٍ» و«أَيِمَّةٍ»، ووَاواً في غَيْرِهِ، كَـ«أُوَيْدِم»، ويَرِدُ عَلَيْهِم أَنَّهُ صَحَّ التَّسْهِيلُ ـ أَيْ: بَيْنَ بَيْنَ ـ في نحوِ: «أَيِمَّةٍ»، والتَّحقِيقُ ـ أي: إِثْبَاتُهُما مُصَرَّحاً ـ، والْتُزِمَ في بَابِ «أُكْرِمُ» حَذْفُ الثَّانِيَةِ، وإِنْ كَانَتَا في كَلِمَتَيْنِ فَيَجُوزُ تَحْقِيقُهُما أو تَخْفِيفُهُما، أو تَخْفِيفُ إِحْدَاهُمَا على حَسَبِ ما يَقْتَضِيهِ تَخْفِيفُ كُلِّ وَاحِدَةٍ، وجَاءَ في المُتَّفِقَتَيْنِ حَرَكَةً حَذْفُ إِحْدَاهُمَا، أو قَلْبُ الثَّانِيَةِ كالسَّاكِنَةِ، فتُقْلَبُ في «جَاءَ أَحَدٌ» أَلِفاً،

---

(١) الأصل: «أُؤْمُلْ» بهمزتين؛ الأولى للوصل، والثانية الفاء، فقُلبت واواً لسكونها، وكونِ ما قبلها همزةً مضمومة.

(٢) ذلك لأن الهمزة الساكنة التي قبلها حرفٌ غيرُ همزة لا يَجبُ قلبُها بحرفِ حركة ما قبلها، بل يجوزُ، نحو: «رَأْس»، و«بُؤْس»، و«ذِئْب».

(٣) ذلك لأنهما لو كانتا في كلمتَين لا يجب أيضاً ذلك، بل يجوز، نحو: «يا قارئُ اؤْذَن» بهمزتين، ويجوز بالواو، وكذا قياسُ الفتح والكسر؛ لأن ذلك لم يبلغ مَبلغَ ما في كلمةٍ؛ لجواز انفكاكِهما.

(٤) أي: بحركةِ الهمزة التي قبلها؛ رَوماً للخفة؛ إذ لا يخفى ثقلُ ذلك.

تُقْلَبُ بِحَرْفِ الفَتْحَةِ، كـ«آمَنَ»[1]، وَإِنْ كَانَتْ ضَمَّةً تُقْلَبُ بِحَرْفِ الضَّمَّةِ، نَحْوُ: «أُومِنَ»[2]، وَإِنْ كَانَتْ كَسْرَةً تُقْلَبُ بِحَرْفِ الكَسْرَةِ، نَحْوُ: «إِيمَاناً»[3]، فَإِنْ كَانَتِ ......

الكيلاني

وهو الهمزةُ الأُولى، فإنْ كانتِ الهمزةُ الأُولى مِنَ الهمزتين المجتمعتَين مفتوحةً قُلبت الثانيةُ ألفاً، وإنْ كانت مضمومةً قُلبتْ واواً، وإنْ كانت مكسورةً قُلبت ياءً، (كـ«آمَنَ») أصلُه: أأْمَنَ، قُلبت الهمزةُ الثانية ألفاً لفتحةِ ما قبلها، (وَ«أُومِنَ») أصله: أُؤْمِنُ، قُلبتِ الهمزةُ الثانيةُ واواً لِضمةِ ما قبلها، (وَ«إِيْمَان») أصله: إِئْمَانٌ، قُلبت الهمزةُ الثانيةُ فيه ياءً لكسرة ما قبلها، (فَإِنْ كانَتِ)

تصريف ملا علي

وفي «مِنْ تِلْقَاءِ إِبِلِهِ» ياءً، وفي «يَدْرَأُ أُولَئِكَ» واواً.

وأَمَّا المُتَحَرِّكَةُ الَّتي قَبْلَهَا حَرْفٌ غَيْرُ هَمْزةٍ، فإنْ كان سَاكِناً وهُوَ وَاوٌ أو يَاءٌ زَائِدَتَانِ لِغَيْرِ الإِلْحَاقِ قُلِبَتِ الهَمْزَةُ إِلَيْهِ جوازاً، وَأُدْغِمَ، كـ«خَطِيَّةٍ» في «خَطِيئَةٍ»، و«مَقْرُوَّةٍ» في «مَقْرُوؤَةٍ»، وكَثُرَ في «نَبِيٍّ» و«بَرِيَّةٍ»، وإنْ كان أَلِفاً فَبَيْنَ بَيْنَ المشهُورُ.

وإِنْ كَانَ غَيْرَ الأَلِفِ والواوِ والياءِ المَذْكُورَتَيْنِ نُقِلَتْ حَرَكَتُهَا إِلَيْهِ، وحُذِفَتْ نَحوُ: «مَسَلَةٍ» و«خَبٍ» و«شَيٍ» و«سُوٍ» و«أَبُو يُوبٍ» في «مَسْئَلَةٍ» و«خَبْأٍ» و«شَيْءٍ» و«سُوءٍ» و«أَبُو أَيُوبٍ»، وقد يُدْغَمُ في بَابِ «شَيءٍ» و«سُوءٍ» كالواوِ والياءِ الزَّائِدَتَيْنِ، والْتُزِمَ النَّقْلُ والحَذْفُ في «يَرَى»، و«أَرَى، يُرِي»، وإنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا مُتَحَرِّكاً فالهَمْزَةُ إِمَّا مَفْتُوحَةٌ أو مَكْسُورَةٌ أو مَضْمُومَةٌ، وعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ ما قَبْلَهَا كَذَلِكَ؛ فالمَفْتُوحةُ إنْ كان ما قَبْلَهَا مَضْمُوماً تُقْلَبُ واواً، كـ«مُوَجَّلٍ»، أو مَكْسُوراً فياءً، كـ«مِيَةٍ» في «مُؤَجَّلٍ» و«مِئَةٍ»، والبَاقِي بَيْنَ بَيْنَ المَشْهُورُ، وقِيلَ: في مَضْمُومةٍ ما قَبْلَهَا مَكْسُورٌ، وفي مَكْسُورَةٍ ما قَبْلَهَا مَضْمُومٌ: بَيْنَ بَيْنَ البَعِيدُ.

وجَاءَ «مِنْسَاةٌ» و«سَالَ»، وإِذَا خُفِّفَتْ هَمْزَةُ بَابِ الأَحمرِ فَبَقَاءُ هَمْزَةِ اللَّامِ أَكْثَرُ مِنْ حَذْفِهَا، فيُقَالُ: «اَلَحْمَرُ» و«لَحْمَرُ»، وعلى الأَكْثَرِ قِيلَ: «مِنَ لَحْمَرِ» بفتحِ النُّونِ، و«فِلَحْمَرِ».

وهذا كُلُّهُ مِمَّا نَقَلْنَاهُ مِنَ «الشَّافِيَةِ» أَوْضَحُ وأَخْصَرُ، وهو كَثِيرُ الاحْتِيَاجِ في القِرَاءةِ، فَلْيَحْفَظْهُ المُبْتَدِي إنْ لم تَأْخُذْهُ السَّآمَةُ.

(فَإِنْ كَانَتِ ....

---

(١) أصله: أأْمَنَ، قُلبت الثانية ألفاً، وإن كانت ضمة تقلبُ بحرف الضمة.

(٢) مجهول «آمن»، أصله: «أُأْمِنَ»، بهمزتين، وإن كانت كسرةً تُقلب بحرف الكسرة.

(٣) مصدر «آمن»، والأصل: إئْماناً.

الأُولَى هَمْزَةَ وَصْلٍ تَعُودُ[1] الثَّانِيَةُ هَمْزَةً عِنْدَ الوَصْلِ[2] إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا[3].

الكيلاني

الهمزةُ (الأُولَى) من الهمزتَين المجتمعتين المنقلبةِ ثانِيَتُهُمَا واواً أو ياءً (هَمْزَةَ وَصْلٍ) ـ وهي التي زيدت للتلفظ بالسَّاكن كما أنَّ همزةَ القطع هي التي زيدت لِلمعنى، ومِنْ خواصِّ الأُولى أن تَسْقُطَ في الدَّرْجِ، كما أنَّ مِنْ خواصِّ الثانيةِ ألَّا تسقطَ فيه إلا إذا كَثُرَ الاستعمالُ، أو ثَقُلَتْ في اللفظِ؛ لأنه هو مدارُ الحذف وجوداً وعَدَماً في لغة العرب ـ (تَعُودُ) أي: تَرْجِعُ الهمزةُ (الثَّانِيَةُ) التي قد كانت انقلبتْ واواً أو ياءً (هَمْزَةً) صِرْفَةً (عِنْدَ الوَصْلِ) أي: وصلِ تلك الكلمةِ بكلمةٍ قبلَها، وتَسقطُ همزةُ الوصلِ الأُولى في الدَّرْجِ؛ لأنه لم يبقَ حينئذٍ علةُ قلبِ الثانية؛ إذْ هي اجتماعُ الهمزتَين، وقد انعدَم بِسُقوطِ الأُولى، فتعودُ الثانيةُ همزةً كما كانت قبلَ القلب، (إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا) أي: ما قبلَ الهمزةِ الثانيةِ بعد سُقوط الهمزة الأُولى في الدَّرْجِ، نحوُ: «وَأْمُلْ»؛ وكذلك تعودُ الثانية همزةً عند الوصل إذا انضمَّ ما قبلها أو انكسر، نحو: «يا زيدُ أْمُلْ»، و«يا عبدَ الله أْمُلْ».

ثم استَشعر سؤالاً: بأنَّ ما ذكرتم آنفاً مِنْ «أنَّ الهمزتَين إذا التقتا في كلمةٍ ثانِيَتُهُمَا ساكنةٌ

تصريف ملا علي

الأُولَى هَمْزَةَ وَصْلٍ تَعُودُ الثَّانِيَةُ هَمْزَةً عِنْدَ الوَصْلِ)، نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن﴾ [التوبة: ٤٩]، و«يا زَيْدُ اؤْمُل».

---

(١) جوابُ «إنْ»، ولم يجزمه لأنه لما لم تَعمل أداة الشرط في فعل الشرط ظاهراً لم تعمل في الجواب.

(٢) أي: وصلِ تلك الكلمة بكلمة قبلها عند سقوط همزة الوصل في الدَّرج؛ لأنه يرتفع حينئذٍ التقاءُ الهمزتين، فلا تبقى علةُ القلب، فتعود المنقلبة.

(٣) أي: ما قبل الأولى، بعد حذف همزة الوصل، وفيه نظر، بل هو وَهْم محض؛ لأن الهمزة الثانية تعود همزةً عند سقوط همزة الوصل؛ سواءٌ انفتح ما قبلها أو انضمَّ أو انكسر؛ لزوال العلة، أعني: اجتماعَ الهمزتين.

مثال ما انفتح ما قبلها: قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١]، الأصل: «إيتنا» بياء، فلما سقطت همزة الوصل عادتِ الهمزة المنقلبة.

ومثال ما انضم ما قبلها: قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي﴾ [التوبة: ٤٩]، والأصل: إيذن، بياء، فلما سقطت الهمزةُ الأولى عادتِ الثانية.

ومثال ما انكسر ما قبلها: قوله تعالى: ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، والأصل: أوتُمن، بالواو، فعند سقوط الهمزة الأولى عادت الثانية.

وكذا في المنقلبة واواً، تقول في «أومُل»: «يا زيد اؤْمُل»، و«يا غُلام ائْمُلي» بإعادة الهمزة، ولم يَجِئ ما يكون الأولى همزة وصل قُلبت الثانية ألفاً؛ لأن همزة الوصل لا تكون مفتوحة إلا في مواضعَ معدودة معينة.

ـ وَحُذِفَتِ الهَمْزَةُ فِي «خُذْ» وَ«كُلْ» وَ«مُرْ» عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ[1]؛ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ، وَقَدْ يَجِيءُ «مُرْ» عَلَى الأَصْلِ عِنْدَ الوَصْلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ﴾[2] [طه: ١٣٢].

ـ وَ«أَزَرَ، يَأْزِرُ»، وَ«هَنَأَ، يَهْنِئُ»؛ كَـ«ضَرَبَ، يَضْرِبُ»، وَالأَمْرُ: «اِيزِرْ»[3].

الكيلاني

وَجَبَ قلبُ الثانيةِ بحرفِ حركةِ ما قبلها» يقتضي أن يقال في الأمر مِن «تَأْخُذُ» و«تَأْكُلُ» و«تَأْمُرُ»: أَوخُذْ، وأَوكُلْ، وأَومُرْ، بقلبِ الهمزةِ الثانيةِ واواً، كما قيل: «أَوْمُلْ» من «تَأْمُلُ»، لكن لم يَجِئْ إلا «خُذْ» و«كُلْ» و«مُرْ» بحذف الهمزتَين؟ فأجاب عنه بقولِه: (وَحَذَفُوا الهَمْزَةَ) أي: الأصليةَ التي هي فاءُ الفعل، ثم اسْتُغْنِيَ عن همزةِ الوصل (مِنْ «خُذْ» و«كُلْ» و«مُرْ») يعني: بعد بِناء الأمرِ من «تَأْخُذُ» و«تَأْكُلُ» و«تأمرُ» بقي: «أُؤْخُذْ»، و: «أُؤْكُلْ»، و: «أُؤْمُرْ» بهمزتَين، فَحُذفتِ الهمزةُ الثانية منهما تخفيفاً لكثرةِ الاستعمال، ثم استُغنيَ عن همزة الوصل لِصَيرورة ما بعدها متحركاً حينئذٍ، فقيل: «خُذْ» و«كُلْ» و«مُرْ».

(وَقَدْ يَجِيءُ «مُرْ») فقط (عَلَى الأَصْلِ) فتعودُ الألفُ الثانيةُ التي قد انقلبتْ واواً همزةً خالصةً (عندَ الوَصْلِ، كَقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ﴾)، والأصل: اؤْمُرْ، فحُذفتِ الهمزةُ الأولى في الدَّرْجِ، وأُعيدتِ الثانيةُ همزةً. ويجيء «مُرْ» على الحذفِ عند الوصل نحو: «وَمُرْ».

(و) تقول في مهموزِ الفاء من الباب الثاني: («أَزَرَ») بالزاي المعجمة مُقدماً والمهملةِ مُؤخراً، أي: عاوَنَ، («يَأْزِرُ»، و) في مهموز اللام منه: («هَنَأَ، يَهْنِئُ»، كـ«ضَرَبَ، يَضْرِبُ») مِن غير فرقٍ، (وَالأَمْرُ) مِن «تَأْزِرُ»: («اِيزِرْ») أصله: اِئْزِرْ، قُلبت الهمزةُ الثانية ياءً، فصار: «اِيزِرْ».

تصريف ملا علي

(وَحُذِفَتْ فِي «خُذْ» وَ«كُلْ» وَ«مُرْ» عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ)، وأَصْلُ «خُذْ»: تَأْخُذُ، حُذِفَتْ حَرْفُ المُضَارَعَةِ، وأُسْكِنَ الآخِرُ، وزِيْدَتْ هَمْزَةُ وَصْلٍ مَضْمُومَةٌ، ثُمَّ حُذِفَتِ الأَصْلِيَّةُ، فاسْتُغْنِي عَنْ همزةِ الوَصْلِ فَحُذِفَتْ، وكَذا الأَخِيرَانِ.

(وَقَدْ يَجِيءُ «مُرْ» عَلَى الأَصْلِ عِنْدَ الوَصْلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ﴾ . وَ«أَزَرَ، يَأْزِرُ»، وَ«هَنَأَ، يَهْنِئُ»؛ كَـ«ضَرَبَ، يَضْرِبُ»، وَالأَمْرُ: «اِيزِرْ». ....

---

(١) يعني: أن القياس يقتضي أن يكون الأمر من: «تأخذ»، و«تأكل»، و«تأمر»: أَوْخذ، وأَوْكل، وأَوْمر؛ كـ«أَوْمُل» من: تأمل، لكنهم لما استثقلوا الأمرَ منها حذفوا الهمزةَ الأصلية.

(٢) أصله: «أومر» حذفت همزة الوصل، وأُعيدت الثانية، وقيل: «وَأْمُرْ» وهذا أفصح من «وَمُرْ»؛ لزوال الثقل بحذف همزة الوصل، وجاء في الحديث: «فَمُرْ بِرأْسِ التِّمْثَالِ»، «وَمُرْ بِالسِّتْرِ»، «وَمُرْ بِرَأْسِ الكَلْبِ».

(٣) أصله: اِئْزِر، قلبت الثانية ياء، كما في «إيمان»، وخصَّه بالذكر لِما فيه من قلبٍ ليس في «اِهنئ».

ـ وَ«أَدُبَ، يَأْدُبُ»؛ كَـ«كَرُمَ، يَكْرُمُ»، وَالأَمْرُ: «اُوْدُبْ»[١].

ـ وَ«سَأَلَ، يَسْأَلُ»؛ كَـ«مَنَعَ، يَمْنَعُ»، وَالأَمْرُ: «اِسْأَلْ»، وَيَجُوزُ: «سَالَ، يَسَالُ، سَلْ»[٢].

ـ وَ«آبَ، يَؤُوبُ»، وَ«سَاءَ، يَسُوءُ»؛ كَـ«صَانَ، يَصُونُ».

ـ وَ«جَاءَ» ....

الكيلاني

(و) تقول في مهموزِ الفاءِ من الباب السادس: («أَدُبَ، يَأْدُبُ» كَـ«كَرُمَ، يَكْرُمُ»، والأَمْرُ) مِن «تَأْدُبُ»: («اُوْدُبْ») أصله: اُؤْدُبْ، قُلبت الثانيةُ واواً.

(و) تقول في مهموزِ العين من البابِ الثالثِ: («سَأَلَ، يَسْأَلُ») بثبوتِ الهمزةِ (كَـ«مَنَعَ، يَمْنَعُ»، وَالأَمْرُ) مِن «تَسْأَلُ»: («اِسْأَلْ») كـ«امْنَعْ»، (وَيَجُوزُ) فيه («سَالَ») بتخفيفِ الهمزة، أصلُه: سَأَلَ، قُلبت الهمزة ألفاً، («يَسَالُ») أصلُه: يَسْأَلُ، نُقلتْ فتحةُ الهمزةِ إلى السين، ثُمَّ قُلبت ألفاً؛ والأمرُ مِن «تَسَالُ» بتخفيف الهمزة: («سَلْ») أصله: تَسَالُ، فحُذفتِ التاء وحركةُ الآخِرِ، فالتقى ساكنان، فحُذفت الألفُ المنقلبةُ، فصارَ: «سَلْ».

(و) تقول في مهموزِ الفاء ومعتلِّ العينِ الواويِّ: («آبَ») أي: رجَعَ، أصله: أَوَبَ، قُلبت الواو ألفاً، («يَؤُوبُ») أصلُهُ: يَأْوُبُ، نُقلت ضمةُ الواوِ إلى الهمزةِ، فصارَ: «يَؤُوبُ»، (وَ) تَقُولُ في مهموزِ اللامِ ومعتلِّ العينِ الواويِّ: («سَاءَ») أصلُه: سَوَأَ، قُلبت واوُه ألفاً، («يَسُوءُ») أصلُه: يَسْوُؤُ، نُقلت ضمة الواو إلى السين، (كـ«صَانَ، يَصُونُ») في تصريفِ الماضي والمضارع إلى أربعةَ عَشَرَ مثالاً، والإعلالِ بالقلبِ والحذفِ على ما مَرَّ تفصيلُه في الأجوفِ، فراجِعْهُ.

(وَتَقُولُ) في مهموزِ اللامِ ومعتلِّ العينِ اليائيِّ: («جَاءَ») أصلُه: جَيَأَ، قُلبتِ الياءُ ألفاً، ....

تصريف ملا علي

وَ«أَدُبَ، يَأْدُبُ»؛ كَـ«كَرُمَ، يَكْرُمُ»، «اُوْدُبْ». وَ«سَأَلَ، يَسْأَلُ»؛ كَـ«مَنَعَ، يَمْنَعُ»، «اِسْأَلْ»، (وَيَجُوزُ) على خِلافِ القِيَاسِ: («سَالَ، يَسَالُ، سَلْ»)، وقِيلَ: هو أَجْوَفُ عَيْنُهُ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ، (وَ«آبَ، يَؤُوبُ»، وَ«سَاءَ، يَسُوءُ»؛ كَـ«صَانَ، يَصُونُ»).

(وَ«جَاءَ» ....

---

(١) أصله: اُؤْدُبْ، قُلبت الثانية واواً.

(٢) أي: بقلب الهمزة الثانية ألفاً، وليس بقياس مستمر، ولما فُعل ذلك في الأمر استُغْنِيَ عن همزة الوصل، وحُذفت الألف لالتقاء الساكنين، فقيل: «سَلْ»، وفي قراءة السبعة: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ﴾ [المعارج: ١] بالألف. وقيل: هو أجوف واويٌّ؛ مثل: «خاف يخاف»، وقيل: يائي؛ مثل: «هاب يهابُ».

يَجِيءُ»؛ كَـ«كَالَ، يَكِيلُ»، «فَهُوَ سَاءٍ» وَ«جَاءٍ».

ـ وَ«أَسَا، يَأْسُو»؛ كَـ«دَعَا يَدْعُو».

ـ وَ«أَتَى، يَأْتِي»؛ كَـ«رَمَى، يَرْمِي»، وَالأَمْرُ: «اِيْتِ»[1]، وَمِنْهُمْ[2] ....

الكيلاني

(«يَجِيْءُ») أصلُه: يَجْيِئُ، نُقلتْ كسرةُ الياءِ إلى الجيم، (كَـ«كَالَ، يَكِيْلُ») مِن غيرِ فَرْقٍ، وقد تقدَّم حُكمُه في باب «باع، يَبِيع» في الأجوف، فراجِعْهُ، («فَهُوَ سَاءٍ» و«جَاءٍ») في اسمَي الفاعل؛ أصلهما: ساوِئٌ وجَايِئٌ، بالاتفاق، ثم اختُلِفَ في إعلالِهما؛ فعند سيبويه: قُلبت الواوُ والياءُ همزةً، فقيل: «سائِئٌ» و«جائِئٌ» بهمزتَين، ثم قُلِبَتِ الهمزةُ الثانيةُ منهما ياءً لانكسار ما قبلها، فبقي: «سائِيٌ» و«جائِيٌ»، ثم حُذفت الضَّمةُ في الياءِ لاستثقالها عليها، فالتقى ساكنانِ: الياءُ والتنوينُ، فحُذفت الياءُ، فبقي: «ساءٍ» و«جاءٍ» على وزن: «فاعٍ» محذوفَ اللام؛ وعند الخليل: نُقلت عينُ الفعل منهما ـ أعني: الواوَ والياءَ ـ إلى موضع لامِ الفعل، أعني: الهمزةَ، ولامُ الفعل إلى موضع عينِ الفعل، وهذا نقلٌ مكانيٌّ، فبَقي: «سائِوٌ» و«جائِيٌ» على وزن: «فالِعٌ»، ثم قُلبت الواوُ من الأول ياءً، وحُذفت ضمَّةُ الياءِ منهما، فالتقى ساكنان: الياءُ والتنوينُ، فَحُذفتِ الياءُ، فبقيَ: «ساءٍ» و«جاءٍ» على وزن: «فالٍ» محذوفَ العين.

(و) تقول في مهموزِ الفاء ومعتلِّ اللامِ الواويِّ: («أَسَا») أصلُه: أَسَوَ، قُلبت الواو ألفاً، («يَأْسُو») أصله: يَأْسُوُ، حُذفتْ ضمةُ الواوِ، (كَـ«دَعَا») أصلُه: دَعَوَ، («يَدْعُو») أصلُه: يَدْعُوُ.

(و) تقول في مهموزِ الفاءِ ومعتلِّ اللامِ اليائيِّ: («أَتَى») أصله: أَتَيَ، قُلبت ياؤه ألفاً، («يأتِي») أصلُه: يَأْتِيُ، حُذِفَتْ ضمَّةُ الياءِ، (كَـ«رَمَى، يَرْمِي») في جميعِ ما مَرَّ هُناك. (وَالأَمْرُ من «تَأْتي»: («اِيْتِ») أصله: اِئْتِ، قُلِبَتِ الهمزةُ الثانية ياءً، (وَمِنْهُمْ) أي: من العَرَبِ ....

تصريف ملا علي

يَجِيءُ»؛ كَـ«كَالَ، يَكِيلُ»، «فَهُوَ سَاءٍ» وَ«جَاءٍ») أَصْلُهُما: سَاوِءٌ، وجَايِءٌ، قُلِبَتِ العَيْنُ كما في «صَائِنٍ» و«بَائِعٍ»، ثم قُلِبَتِ الأخِيرةُ ياءً لانْكِسَارِ ما قَبْلَهَا، ثم أُعِلَّا إعْلالَ «غازٍ»، أو نُقِلَتِ الهَمْزَةُ إلى مَوْضِعِ العَيْنِ، ثم أُعِلَّا إعْلالَ «غازٍ»، والوَزْنُ على الأوَّلِ: فَاعٍ، وعلى الثَّاني: فَالٍ.

(وَ«أَسَا، يَأْسُو»؛ كَـ«دَعَا، يَدْعُو») «أُوسُ». (وَ«أَتَى يَأْتِي»؛ كَـ«رَمَى يَرْمِي»، «اِيْتِ»، وَمِنْهُمْ

---

(١) أصله: اِئْتِ؛ قُلبت الثانية ياء؛ كـ«إيمان».

(٢) أي: مِن العرب من يحذف الهمزة الثانية، ثم يَستغني عن همزة الوصل، ويقول: «تِ يا رجل»؛ كـ«قِ»، وفي الوقف: «تِهْ»؛ كـ«قِهْ» تشبيهاً له بـ«خُذْ».

مَنْ يَقُولُ: «تِ» تَشْبِيهاً لَهُ بِـ«خُذْ».

ـ وَ«وَأَى، يَئِي»؛ كَـ«وَقَى، يَقِي»[(١)].

ـ وَ«أَوَى، يَأْوِي، أَيَّا»، كَـ«شَوَى، يَشْوِي، شَيًّا»[(٢)]، وَالأَمْرُ: «اِيْوِ»[(٣)].

ـ وَ«نَأَى، يَنْأَى»؛ كَـ«رَعَى، يَرْعَى».

ـ وَكَذَا قِيَاسُ «رَأَى» ....

الكيلاني

(مَنْ يقولُ) في الأمر: («تِ») بحذفِ الهمزتَينِ، أصلُه: إئْتِ، حُذفتِ الهمزةُ الثانيةُ، ثم استُغني عن همزةِ الوصل، (تَشْبِيهاً بِـ«خُذْ» و«كُلْ») كما سبق.

(و) تقول في مهموزِ العين ومعتلِّ الفاءِ واللام اليائيِّ: («وَأَى») أي: وَعَدَ، أصلُه: وَأَيَ، قُلبت ياؤه ألفاً، («يَئِي») أصلُه: يَوْئِيُ، حُذفت الواوُ مِن أولِه، وضمةُ الياءِ من آخِره، (كَـ«وَقَى، يَقِي») كما تقدَّم، والأمرُ منه: «إِ» نحو: «قِ».

(و) تقولُ في مهموزِ الفاءِ معتلِّ العينِ واللامِ اليائيِّ: («أَوَى») أصلُه: أَوَيَ، قُلبت الياء ألفاً، («يَأْوِي») أصلُه: يَأْوِيُ، حُذفتْ ضَمَّةُ الياء («أَيًّا») مصدرُه، أصله: أَوْياً، اجتمعتِ الواوُ والياء، وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، فـقُلبت الواوُ ياءً، وأُدغمتِ الياءُ في الياء، (كَـ«شَوَى، يَشْوِي، شَيًّا») كما عرفتَ، (وَالأَمْرُ) مِن «تَأْوِي»: («اِيْوِ») أصلُه: اِئْوِ، قُلبت الهمزة الثانية ياءً.

(و) تقولُ في مهموزِ العين ومعتلِّ اللامِ اليائيِّ: («نَأَى») أي: بَعُدَ، أصلُه: نَأَيَ، قُلبتْ ياؤُهُ ألفاً، («يَنْأَى») أصلُه: يَنْأَيُ، قُلبتْ ياؤُهُ ألفاً، (كَـ«رَعَى، يَرْعَى») أصلُهما: رَعَيَ يَرْعَيُ، قُلِبَت الياءُ فيهما ألفاً.

(وَكَذَا قِيَاسُ «رَأَى» ....

تصريف ملا علي

مَنْ يَقُولُ: «تِ» تَشْبِيهاً لَهُ بِـ«خُذْ». وَ«وَأَى» «يَئِي» «إِ»، (كَـ«وَقَى، يَقِي») «قِ». (وَ«أَوَى، يَأْوِي، أَيًّا»، كَـ«شَوَى، يَشْوِي، شَيًّا»، وَ«اِيْوِ») كـ«اِشْوِ». (وَ«نَأَى، يَنْأَى»؛ كَـ«رَعَى يَرْعَى»).

(وَكَذَا قِيَاسُ «رَأَى» ....

---

(١) أصل «يَئِي»: يَوْئِي، حذفت الواو؛ كـ«يَقِي»، ولا فائدةَ في ذكر الأمر، فإن المصنف رحمه الله لا يذكر شيئاً من التصاريف غيرَ الماضي والمضارع إلا وفيه أمرٌ زائد، ليس في المشبَّه به.

(٢) أصل «أَيًّا»: إوْياً، ولا فائدة في ذكره؛ إذ ليس فيه أمرٌ زائد، وكأنَّ فائدته أنه قال: حكمُه في التصاريف حكمُ «شَوى يَشْوي»، والمصدر ليس من التصاريف، فلم يُعلَم أن مصدره أيضاً كمصدره في الإعلال، فأشار إليه.

(٣) أي: كـ«اشوِ» من «تشوي»، والأصل: إئْوِا، قُلبت الثانية ياء.

يَرْأَى»[١]، لَكِنَّ العَرَبَ قَدْ أَجْمَعَتْ عَلَى حَذْفِ الهَمْزَةِ مِنْ مُضَارِعِهِ[٢]، فَقَالُوا: «يَرَى، يَرَيَانِ، يَرَوْنَ»، «تَرَى، تَرَيَانِ، يَرَيْنَ»، «تَرَى، تَرَيَانِ، تَرَوْنَ»، «تَرَيْنَ، تَرَيَانِ، تَرَيْنَ»، «أَرَى»، «نَرَى»[٣].

وَاتَّفَقَ فِي خِطَابِ المُؤَنَّثِ لَفْظُ الوَاحِدَةِ وَالجَمْعِ، لَكِنَّ وَزْنَ الوَاحِدَةِ: تَفَيْنَ[٤]،

الكيلاني

يَرْأَى») أي: قياس «يَرْأَى» أن يكونَ مِثْلَ «يَنْأَى» بثبوتِ الهمزة؛ لأنهما أخَوان، (لَكِنَّ العَرَبَ اجْتَمَعَتْ عَلَى حَذْفِ الهَمْزَةِ) أي: التي هي عينُ الفِعْلِ (مِنْ مُضارِعِهِ) أي: مضارعِ «رَأَى»؛ تخفيفاً لكثرة الاستعمال، (فَقَالُوا: «يَرَى») بحذف الهمزة، أصله: يَرْأَيُ، نُقلتْ فتحةُ الهمزةِ إلى الراءِ، وحُذفت الهمزةُ، ثُمَّ قُلِبَتِ الياءُ ألفاً، فصارَ: «يَرَى»، وقِسْ عليه، («يَرَيَانِ، يَرَوْنَ»، «تَرَى، تَرَيَانِ، يَرَيْنَ»، «تَرَى، تَرَيَانِ، تَرَوْنَ»، «تَرَيْنَ، تَرَيَانِ، تَرَيْنَ»، «أَرَى»، «نَرَى»؛ واتَّفَقَ في خِطَابِ المُؤَنَّثِ لَفْظُ الوَاحِدَةِ وَ) لفظُ (الجَمْعِ)؛ لأنك تقول فيهما: «تَرَيْنَ»، (لَكِنْ وَزْنُ) لفظِ (الوَاحِدَةِ: «تَفَيْنَ») محذوفَ العين واللام؛ إذْ أَصْلُهُ حِينَئِذٍ: تَرْأَيِيْنَ، بِيَاءَيْنِ، فحُذفت الهمزةُ كما تقدم، ثم قُلبت الياءُ الأولى التي هي لامُ الفعل ألفاً، فالتقى ساكنان، فحُذفتِ الألفُ، فصار: «تَرَيْنَ» على وزنِ: «تَفَيْنَ»، والياءُ فيه زائدةٌ ضميرُ الفاعل، ....

تصريف ملا علي

يَرْأَى»، لَكِنَّ العَرَبَ قَدْ اجْتَمَعَتْ عَلَى حَذْفِ الهَمْزَةِ مِنْ مُضَارِعِهِ) بعدَ نَقْلِ حَرَكَتِها كما هو قِياسُ حَذْفِها، (فَقَالُوا: «يَرَى، يَرَيَانِ، يَرَوْنَ»، «تَرَى، تَرَيَانِ، يَرَيْنَ»، «تَرَى، تَرَيَانِ، تَرَوْنَ»، «تَرَيْنَ، تَرَيَانِ، تَرَيْنَ»، «أَرَى، نَرَى»).

(وَاتَّفَقَ فِي خِطَابِ المُؤَنَّثِ لَفْظُ الوَاحِدَةِ وَالجَمْعِ، لَكِنَّ وَزْنَ الوَاحِدَةِ: تَفَيْنَ، ....

---

(١) اي: قياس «يرأى» أن يكون كـ«ينأى»، و«يرعى».

(٢) اي: مضارعِ «رأى»، والأَوْلى ظاهراً أن يقول: «على حذف الهمزة منه»؛ لأن بحثَنا إنما هو في «يرى» وهو مضارع، وإنما عَدل إلى ذلك؛ لئلا يُتَوَهَّم أن الحذف مخصوص بـ«يرى»، فعُلم من عبارته أن الحذف جارٍ في المضارع مطلقاً.

(٣) الأصل: يَرْأَى، نُقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، وحذفت الهمزة، فقيل: «يرى»، وهذا الحذفُ يَستلزم تخفيفاً؛ لأنه كثُر استعمال ذلك، لا يُقال: «يَرْأَى» أصلاً، إلا في ضرورة الشعر، كقوله: [الوافر]

أُرِي عَيْنَيَّ مَا لَمْ تَرْأَيَاهُ ... كِلانَا عَالِمٌ بِالتُّرَّهَاتِ

(٤) اي: بحذف اللام والعينِ؛ لأن أصلَه: تَرْأَيِيْنَ، حذفت الهمزة، فصار: «تَرَيِيْنَ»، ثم قُلبت الياء ألفاً وحذفت، فبقي: «تَرَيْنَ»، بحذف العين واللام.

وَالجَمْعِ: تَفَلْنَ(١).

ـ وَإِذَا أَمَرْتَ مِنْهُ قُلْتَ عَلَى الأَصْلِ: «إِرْءَ»، كَـ«إِرْعَ»، وَعَلَى الحَذْفِ: «رَ»، وَيَلْزَمُهُ الهَاءُ فِي الوَقْفِ نَحْوُ: «رَهْ، رَيَا، رَوْا»، «رَيْ، رَيَا، رَيْنَ».

ـ وَبِالتَّأْكِيدِ: «رَيَنَّ، رَيَانِّ، رَوُنَّ»(٢)، «رَيِنَّ، رَيَانِّ، رَيْنَانِّ»، وَبِالخَفِيفَةِ: «رَيَنْ، رَوُنْ، رَيِنْ»، «فَهُوَ رَاءٍ(٣)»، ....

الكيلاني

(و) وزنُ لفظِ (الجَمْعِ: «تَفَلْنَ») محذوفَ العين فقط؛ لأن أصلَه حينئذٍ: تَرْأَيْنَ، بياءٍ واحدةٍ، فحُذفت الهمزة كما مَرَّ، فصار «تَرَيْنَ» على وزن: «تَفَلْنَ»، وهذه الياءُ فيه هي لامُ الفعل.

(فَإِذَا أَمَرْتَ) أي: إذا بنيتَ أمرَ المخاطَب (مِنْهُ) أي: مِن «تَرَى» (قُلْتَ عَلَى الأَصْلِ) أي: باعتبارِ ثبوتِ الهمزة: («إِرْءَ») لأنه حينئذٍ أمرٌ مِنْ «تَرْأى»، فحُذفت التاءُ من أوله، وزِيدت الهمزةُ المكسورةُ في مَوضعها، وحُذفت الألفُ من آخِره، فصار: «إِرْءَ» على وزن: «افْعَ» (كَـ«إِرْعَ»، و) قلتَ (عَلَى الحَذْفِ) أي: باعتبارِ حذفِ الهمزةِ: («رَ») لأنه حينئذ أمرٌ مِن «تَرَى» محذوفَ الهمزة، فحُذفت منه التاءُ، وابتُدِئَ بحركةِ ما بعدها، وحُذفت الألفُ من آخِره، فصار: «رَ» على وزن: «فَ»، (وَيَلْزَمُ) أي: يلزمُهُ (الهاءُ فِي الوَقْفِ) كما ذكره في «قِهْ»، (نَحْوُ: «رَهْ، رَيَا، رَوْا»، «رَيْ، رَيَا، رَيْنَ») بفتح الراء في الجميع.

(وَبِالتَّأْكِيدِ: «رَيَنَّ») بإعادة اللام المحذوفةِ مع فتحِها، («رَيَانِّ، رَوُنَّ») بِضَمِّ الواوِ، ولم تُحْذَفْ لِعدمِ ضمَّةٍ قبلَها تَدلُّ عليها، («رَيِنَّ») بكسرِ الياء، ولم تُحذف لِعدم كسرةٍ قبلَها تدلُّ عليها، («رَيَانِّ، رَيْنَانِّ»، وَبِالخَفِيفَةِ: «رَيَنْ، رَوُنْ، رَيِنْ»، «فَهُوَ رَاءٍ») في اسمِ الفاعلِ، أصلُه: رَائِيٌ، حُذفتْ ضمةُ

تصريف ملا علي

وَوَزْنُ الجَمْعِ: تَفَلْنَ، وَإِذَا أَمَرْتَ مِنْهُ قُلْتَ عَلَى الأَصْلِ: «إِرْءَ»، كَـ«إِرْعَ»، وَعَلَى الحَذْفِ: «رَ» عَلى وَزْنِ: فَ، (وَيَلْزَمُهُ الهَاءُ فِي الوَقْفِ، نَحْوُ: «رَهْ»)، تَقُولُ فِي الوَصْلِ بلا هَاءٍ: «رَ، (رَيَا، رَوْا»، «رَيْ، رَيَا، رَيْنَ». وَبِالتَّأْكِيدِ: «رَيَنَّ، رَيَانِّ، رَوُنَّ»، «رَيِنَّ، رَيَانِّ، رَيْنَانِّ»، وَبِالخَفِيفَةِ: «رَيَنْ، رَوُنْ، رَيِنْ»، «فَهُوَ رَاءٍ»، ....

(١) أي: بحذف العين فقط؛ لأن أصله: تَرْأَيْنَ؛ كـ«تَرْضَيْنَ»، حذفت الهمزة كما ذُكر، فبقي: «تَرَيْنَ»، بإثبات الفاء واللام، والياءُ هٰهنا لام الفعل، وفي الواحدة ضميرُ الفاعل.

(٢) أي: بضم الواو دون الحذف، كما في «اغزُنَّ»؛ لأنه لا ضمةَ هٰهنا تدل عليه؛ لأن ما قبله مفتوح.

(٣) أي: في اسم الفاعل، أصله: رائيٌ، أُعلَّ إعلال «رامٍ».

رَائِيَانِ، رَاؤُونَ[١]» كـ«رَاعٍ، رَاعِيَانِ، رَاعُونَ»، وَ«ذَاكَ مَرْئِيٌّ» كـ«مَرْعِيٍّ»[٢].

ـ وَبِنَاءُ «أَفْعَلَ» مِنْهُ مُخَالِفٌ لِأَخَوَاتِهِ أَيْضاً[٣]، فَتَقُولُ: «أَرَى[٤]، ....

الكيلاني

الياء لاستثقالها عليها، فالتقى ساكنانِ: الياءُ والتنوينُ، فحُذفت الياءُ فصار: «راءٍ»، («رائِيَانِ») على الأصل، («رَاؤُوْنَ») أصلُه: رائِيُونَ، نُقلتْ ضمةُ الياءِ إلى الهمزةِ بعد سلبِ حركتِها، فالتقى ساكنانِ: الياءُ والواوُ، فحُذفتِ الياءُ التي هي لامُ الفِعْلِ، فصار: «رَاؤُوْنَ»، «رائِيَةٌ»، رائِيَتَانِ، رائِياتٌ»، (كـ«رَاعٍ، رَاعِيَانِ، رَاعُوْنَ») ... إلى آخِره مِن غير تَفْرِقَةٍ، (وَ«ذَاكَ مَرْئِيٌّ»، كـ«مَرْعِيٍّ») في اسم المفعول، أصلُه: مَرْؤُوْيٌ، اجتمَعت الواو والياء، وسبقتْ إحداهما بالسكون، فقُلبت الواوُ ياءً، وأُدغمتِ الياءُ في الياءِ، فصار: «مَرْؤُيٌّ» بضمِّ الهمزة، فبدّلت ضمتها بالكسرة لسلامة الياء، فصار: «مَرْئِيٌّ»، وهكذا: «مَرئِيَّانِ، مَرئِيُّونَ»، «مَرْئِيَّةٌ، مَرئِيَّتَانِ، مرْئِيَّاتٌ».

(وَبِنَاءُ «أَفْعَلَ» مِنْهُ) أي: مِن «رَأى» (مُخالِفٌ لِأَخَوَاتِهِ) من نحو: «نَأى»، أعني: مهموزَ العين ومعتلَّ اللامِ، يعني: إذا بنيتَ بابَ الإِفْعَالِ مِنْ «رَأى» فهو مخالِفٌ لِمَا إذا بنيتَه مِنْ «نَأى» الذي هو مِنْ أخواتِهِ في أنه تُحْذَفُ الهمزةُ من الأول في الماضي والمضارعِ دون الثاني؛ لِمَا مَرَّ، (أَيْضاً) يعني: كما أنَّ «رَأى» مُجَرَّداً مخالِفٌ لأخواته مِن نحو: «نَأى» مُجَرَّداً كما مرّ، كذلك «رَأى» مخالفٌ لها إذا كانا مَزِيدَين، فَإِذَا بنيتَ بابَ الإفعال مِنْ «رَأى» (فَتَقُولُ) في الماضي: («أَرَى») بحذفِ الهمزة، أصلُهُ: أَرْأَى، نُقلت فتحةُ الهمزة إلى الراء، وحُذفت لكثرةِ الاستعمال، ثم قُلبت الياءُ ألفاً، فصار: «أَرَى»، وهكذا إلى آخِر الأمثلة. وتقول في المضارع: ....

تصريف ملا علي

رَائِيَانِ، رَاؤُونَ» كـ«رَاعٍ، رَاعِيَانِ، رَاعُونَ»، وَ«ذَاكَ مَرْئِيٌّ» كـ«مَرْعِيٍّ»).

(وَبِنَاءُ «أَفْعَلَ» مِنْهُ مُخَالِفٌ لِأَخَوَاتِهِ أَيْضاً)، لَكِنْ في جَمِيعِ تَصَارِيفِهِ هُنَا، (فَتَقُولُ: «أَرَى»)، أَصْلُه: أَرْأَى، نُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى الرَّاءِ، فحُذِفَتْ فصار: «أَرَى، ....

(١) أي: في جمعه، أصله: رائيون، نقلت ضمة الياء إلى الهمزة، وحُذفت الياء، ووزنه: فاعُون.

(٢) أي: في اسم المفعول، أصله: مَرْؤُوْيٌ، قلبت الواو ياء، وأُدغمت وكُسر ما قبلها كما مر في «مَرْمِيّ».

(٣) يعني: كما كان «يَرَى» مخالفاً لأخواته من نحو: «يَنْأَى» في التزام حذف الهمزة منه دون الأخوات، كذلك بناءُ باب الإفعال منه مطلقاً؛ سواء كان ماضياً، أو مضارعاً، أو أمراً، أو غيرَ ذلك، مخالفٌ لأخواته من نحو: «أَنْأَى» في التزام حذف الهمزة منه دونَ الأخوات، وذلك لكثرة الاستعمال.

(٤) أي: في الماضي، أصله: أَرْأَى؛ كـ«أَعْطَى»، نُقلت حركة الهمزة إلى الراء، وحُذفت الهمزة، وكذا: «أَرَيَا، أَرَوْا»، «أَرَتْ، أَرَتَا، أَرَيْنَ» ... إلخ.

يُرِي[(١)]، إِرَاءَةً[(٢)]، وَ«إِرَاءً[(٣)]، وَإِرَايَةً[(٤)]»، ....

الكيلاني

(«يُرِي») كذلك، أصلُه: يُرْئِيُ، نُقلتْ كسرةُ الهمزة إلى الراء، وحُذفت، ثُمَّ حُذفت ضمةُ الياء، فصار: «يُرِيْ»، وهكذا إلى آخِرِ الأمثلة. وإذا بَنَيْتَ بابَ الإِفْعَالِ من أخواتِ «رَأى»، أعني: «نَأى» مثلاً، تقولُ: «أَنْأَى، يُنْئِي»، بإثبات الهمزة فيهما، («إِرَاءَةً») مصدرٌ، أصلُه: إِرْءَاياً، نُقلتْ فتحةُ الهمزةِ إلى الراءِ، وحُذفت، فصارَ: «إِرَاياً»، ثم قُلبت الياءُ همزةً؛ لأن الواوَ والياءَ إذا وقعتا طَرَفاً بعد ألفٍ زائدةٍ يُقلبان همزةً، فصارَ: «إِراءً»، ثُمَّ عُوِّضَتِ التاءُ عن الهمزةِ المحذوفةِ، فصارَ: «إِراءَةً» على وزن: «إِفالَةٍ» (و) يجوزُ أيضاً: («إِرَاءً») أي: بلا تَعويضٍ؛ لأنَّ التعويضَ أمرٌ جائزٌ لا واجبٌ، (و) يجوزُ: («إِرَايَةً») بتعويضِ التاءِ مع عدمِ قلبِ الياءِ همزةً؛ لأن الياءَ بِسببِ لُحُوقِ تاءِ العِوَضِ بِهِ خرجتْ عن كونها في الطَّرَفِ ظاهراً، ....

تصريف ملا علي

(يُرِي») أَصْلُه: يُرْئِي، نُقِلَتْ حَرَكَتُها فحُذِفَتْ، فصار: «يُرِي، يُرِيَان، يُرُونَ»، وأَصْلُهُ: يُرْئِيُون، حُذِفَتْ بَعْدَ نَقْلِ حَرَكَتِها فصَارَ: يُرِيُونَ، فنُقِلَتْ ضَمَّةُ الياءِ إلى الرَّاءِ فحُذِفَتْ للسَّاكِنَينِ فصَارَ: «يُرُوْنَ»، على وَزْنِ: يُفُونَ، («إِرَاءَةً»)، الأصلُ: إِرْآياً، كـ«إِفعالاً»، قُلِبَتِ الياءُ همزةً لِوقُوعِها بعد أَلِفٍ زَائِدةٍ طَرَفاً، وحُذِفَتِ الأُولى بَعْدَ نَقْلِ حَرَكَتِها إلى ما قَبْلَها، وعُوِّضَ عَنْهَا التَّاءُ فصَارَ: «إِرَاءَةً»، (وَ«إِرَاءً»)، بلا تَعْوِيضٍ، ولَمَّا حُذِفَتِ الهمزةُ من فِعْلِهِ أيضاً لم يَلْزَمِ التَّعْوِيضُ كما في «إِقَامَةٍ»؛ لأَنَّهم الْتَزَمُوا الحَذْفَ والتَّعْوِيضَ في «تَعْزِيَةٍ» و«إِجَازَةٍ» و«اسْتِجَارَةٍ»، وقَدْ جَاءَ:

فَـهْـيَ تُـنَـزِّي دَلْـوَهَـا تَـنْـزِيَّـا [كـمـا تُـنَـزِّي شَـهْـلـةٌ صَـبِـيَّـا]

(«وَإِرَايَةً»)، بالياءِ نَظَراً إلى أنَّ التَّاءَ أَخْرَجَتْها عَنِ الطَّرَفِيَّةِ.

---

(١) أي: في المضارع، أصله: يُرْئِي؛ كـ«يُعْطِي»، نقلت وحذفت، وكذا: «يُرِيَان، يُرُون»، والأصل: يُرْئِيُون، فوزنه: يُفُون، «تُرِي، تُرِيان، يُرِينَ»، والأصل: يُرْئِينَ؛ كـ«يُكْرِمْنَ»، والوزن: يُفِلْنَ.

(٢) أي: في المصدر، والأصل: إِرْآياً، كـ«إفعالاً»، قُلبت الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة، فصار: إِرْآءً، نُقلت حركة الهمزة إلى الراء، وحُذفت الهمزة كما في الفعل، وعُوضت تاء التأنيث عن الهمزة؛ كما عُوضت عن الواو في «إِقَامَة»، فقيل: «إِرَاءَة».

(٣) أي: بلا تعويض؛ لأن ذلك ليس مثل: «إقامة»؛ لأنها لَمَّا لم تحذف من فعله التُزم التعويض في الأكثر، وههُنا حُذف ما حُذف من فعله، فلم يَحتج إلى لُزوم التعويض، فجواز «إراءً» كثير شائع.

(٤) أي: بالياء أيضاً؛ لأنها إنما تقلب همزة إذا وقعت طَرَفاً، ومَن قلب نظر إلى أن التاء حكمُها حكمُ كلمة أخرى، فكأنها متطرِّفة.

«فَهُوَ مُرٍ[1]، مُرِيَانِ، مُرُونَ»، وَ«أَرَتْ»[2]، «فَهِيَ مُرِيَةٌ[3]، مُرِيَتَانِ، مُرِيَاتٌ»، وَ«ذَاكَ مُرًى[4]، مُرَيَانِ[5]، مُرَوْنَ»[6]، ....

الكيلاني

(«فَهُوَ مُرٍ») بكسر الراء في اسم الفاعل؛ أصلُه: مُرْئِيٌ، نُقلت كسرةُ الهمزةِ إلى الراءِ، وحُذفت، فصار: «مُرِيٌ»، ثم حُذفت ضمةُ الياءِ، فالتقى ساكنان: الياءُ والتنوينُ، فحُذفتِ الياءُ، فصار: «مُرٍ» على وزن: «مُفٍ»، («مُرِيَانِ») بحذف الهمزةِ («مُرُوْنَ») أصله: مُرْئِيُون، فحذفت الهمزةُ بعد نقلِ حركتها إلى ما قبلها، فصارَ: «مُرِيُوْنَ»، فنُقلت ضمةُ الياء إلى الراءِ بعد سلبِ حركتها، فالتقى ساكنان: الياءُ والواوُ، فحُذفت الياءُ، فصار: «مُرُوْنَ»، («فَهِيَ مُرِيَةٌ») أصلُه: مُرْئِيَةٌ، («مُرِيَتَانِ») أصلُه: مُرْئِيَتَانِ، («مُرِيَاتٌ») أصلُه: مُرْئِيَاتٌ، فحذفت الهمزةُ من الجميع كما مرَّ، (وَ«ذَاكَ مُرًى») بفتح الراء في اسم المفعول، أصلُه: مُرْأَيٌ، نُقلت فتحةُ الهمزةِ إلى الراءِ، وحُذفت، ثُمَّ قُلبت الياءُ ألفاً، فالتقى ساكنان: الألفُ والتنوينُ، فحُذفت الألفُ لفظاً، ولكن تُكتب خطًّا بصورةِ الياء، («مُرَيَانِ») أصلُه: مُرْأَيَانِ، فحُذفتِ الهمزةُ كما مَرَّ غيرَ مرةٍ، ولم تُقلب الياءُ ألفاً مع تحركها وانفتاحِ ما قبلها؛ لأنها لو قُلبت لالتقى ساكنان هما الألفُ المنقلبةُ وألفُ التثنيةِ، فإذا حذفتَ إحداهما التبسَ بالمفرد عند الإضافة، («مُرَوْنَ») أصله: مُرْأَيُونَ، نُقلتْ فتحةُ

تصريف ملا علي

(«فَهُوَ مُرٍ»)، أَصْلُه: مُرْئِيٌ، («مُرِيَانِ، مُرُوْنَ»، «مُرِيَةٌ، مُرِيَتَانِ، مُرِيَاتٌ»، وَ«ذَاكَ مُرًى»)، أَصْلُه: مُرْأَيٌ، («مُرَيَانِ، مُرَوْنَ»، ....

(١) أي: في اسم الفاعل، أصله: مُرْئِيٌ، فحذفت الهمزة كما ذكر، وأُعل إعلالَ: «رامٍ»، فقيل: «مُرٍ»، على وزن: مُفٍ. و«مُرِيَانِ» أصله: مُرْئِيَانِ، و«مُرُونَ» أصله: مُرْئِيُونَ.

(٢) أي: في فعل الواحدة الغائبة، أصله: أَرْأَيَتْ؛ كـ«أَعْطَيَتْ»، حذفت الهمزة كما تقدم، وقُلبت الياء ألفاً وحُذفت، فقيل: «أَرَتْ» على وزن: أَفَتْ.

(٣) أي: في اسم الفاعل من المؤنث، أصلُه: مُرْئِيَةٌ. و«مُرِيَتَانِ» أصله: مُرْئِيَتَانِ، و«مُرِيَاتٌ» أصله: مُرْئِيَاتٌ

(٤) أي: في اسم المفعول، أصله: مُرْأَيٌ، حذفت الهمزة كما تقدم، وقلبت الياء ألفاً، ثم حذفت لالتقاء الساكنين بينها وبين التنوين، ووزنه: مُفًى، وتقول في اسم الفاعل: «جاءني مُرٍ»، و«مررت بِمُرٍ» بالحذف، و«رأيت مُرِياً» بالإثبات؛ لخفة الفتحة، وههُنا، أعني: في اسم المفعول: «جاءني مُرًى»، و«رأيت مُرًى»، و«مررتُ بمُرًى»، بالحذف في الجميع؛ لِبقاء العلة، أعني: التحركَ وانفتاحَ ما قبلها.

(٥) أي: تقول في تثنية اسم المفعول: «مُرَيَانِ» بفتح الراء، ولم تُقلب الياء ألفاً؛ لأن الألف في التثنية تقتضي فتحَ ما قبلها ألبتةَ، ولو قُلبت وحُذفت، فقلتَ: «مُرَانِ» لزم الالتباس عند الإضافة، نحو: «مُرَا زيدٍ».

(٦) أي: تقول في الجمع: «مُرَوْنَ» بفتح الراء أيضاً، أصله: مُرَيُون، قلبت الياء ألفاً وحذفت.

«مُرَاةٌ[١]، مُرَاتَانِ، مُرَيَاتٌ[٢]».

ـ وَالأَمْرُ مِنْهُ: «أَرِ[٣]، أَرِيَا، أَرُوا[٤]»، «أَرِي[٥]، أَرِيَا، أَرِينَ[٦]».

ـ وَبِالتَّأْكِيدِ: «أَرِيَنَّ، أَرِيَانِّ، أَرُنَّ»، «أَرِنَّ، أَرِيَانِّ، أَرِينَانِّ».

ـ وَبِالنَّهْيِ: «لَا تُرِ، لَا تُرِيَا، لَا تُرُوا»، «لَا تُرِي، ....

الكيلاني

الهمزة إلى الراء، وحُذفت، ثم قُلبتِ الياءُ ألفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها، فالتقى ساكنان: الألفُ والواوُ، فحُذفت الألفُ، فصار: «مُرَوْنَ»، («مُرَاةٌ») أصلُها: مُرْأَيَةٌ، نُقلت فتحةُ الهمزةِ إلى الراء، وحُذفت، ثم قُلبت الياءُ ألفاً، («مُرَاتَانِ») أصلُه: مُرْأَيَتَانِ، فحُذفت الهمزةُ كما مَرَّ، وقُلبت الياءُ ألفاً، («مُرَيَاتٌ») أصلُه: مُرْأَيَاتٌ، فحُذفتِ الهمزةُ بعد نَقْلِ حركتِها إلى ما قبلها، ولم تُقلب الياءُ ألفاً لِئَلَّا يلتبسَ بالمفرد لفظاً.

(وَالأَمْرُ مِنْهُ) أي: من «أَرَى، يُرِي»: («أَرِ») أصلُه: تُرِي، حُذفت التاءُ منه، فعادت الهمزةُ المحذوفةُ كما مَرَّ بيانُه في صَدْرِ الكتابِ، وحُذفتِ الياءُ مِنْ آخره، فبقيَ: «أَرِ»، («أَرِيَا، أَرُوْا»، «أَرِي، أَرِيَا، أَرِيْنَ») ولا يخفى إعلالُها على مَنْ تَأَمَّلَ فيما سبق.

(و) تقولُ (بِالتَّأْكِيدِ: «أَرِيَنَّ») بإعادةِ الياءِ المحذوفةِ مع فتحها، («أَرِيَانِّ، أَرُنَّ») بحذف الواوِ لدلالةِ ضمةِ الراءِ عليها، («أَرِنَّ») بحذفِ الياءِ لدلالة كسرةِ الراء عليها، («أَرِيَانِّ، أَرِيْنَانِّ»).

(وَبِالنَّهْيِ) أي: وتقولُ في النهي: («لَا تُرِ») بحذف الياءِ، («لَا تُرِيَا، لَا تُرُوْا»، «لَا تُرِي،

تصريف ملا علي

«مُرَاةٌ، مُرَاتَانِ، مُرَيَاتٌ»).

(وَ)تَقُولُ فِي (الأَمْرِ مِنْهُ: «أَرِ»)، أَصْلُه: تُؤَرِي، («أَرِيَا، أَرُوا»، «أَرِي، أَرِيَا، أَرِينَ»)، على وَزْنِ: أَفِلْنَ.

(وَبِالتَّأْكِيدِ: «أَرِيَنَّ، أَرِيَانِّ، أَرُنَّ»، «أَرِنَّ، أَرِيَانِّ، أَرِينَانِّ») وبالخَفِيفَةِ: «أَرِيَنْ، أَرُنْ، أَرِنْ».

(وَفِي النَّهْيِ: «لَا تُرِ، ....

(١) أي: في المؤنث، أصلها: مُرْئِيَة، قلبت الياء ألفاً. و«مُرَاتَان» أصله: مُرْأَيَتَان.

(٢) أي: بفتح الراء، ولم تقلب الياء ألفاً؛ لئلا يلتبس بالواحدة.

(٣) أي: بناءً على الأصل المرفوض، وهو «تُؤرِي»، حُذف حرف المضارعة واللام فبقيَ «أَرِ».

(٤) أصله: أَرِيُوا، نُقلت ضمة الياء وحُذفت.

(٥) أصله: أَرِيِي، نقلت كسرة الياء، فحُذفت، والوزن: أَفُوا، وأَفِي.

(٦) أي: على وزن: أَفِلْنَ، فالياء هو اللام، بخلافِ الواحدة، فإنه فيها ضمير.

لَا تُرِيَا، لَا تُرِيْنَ»، وَبِالتَّأْكِيدِ: «لَا تُرِيَنَّ، لَا تُرِيَانِّ، لَا تُرُنَّ»، «لَا تُرِنَّ، لَا تُرِيَانِّ، لَا تُرِينَانِّ».

ـ وَتَقُولُ فِي «افْتَعَلَ» مِنَ الْمَهْمُوزِ الْفَاءِ: «إِيْتَالَ» كَـ«اخْتَارَ»، وَ«إِيْتَلَى» كَـ«اقْتَضَى»(١).



الكيلاني

لَا تُرِيَا») بحذفِ النونِ في الجميع، («لَا تُرِينَ»، و) تقولُ (بِالتَّأْكِيدِ: «لَا تُرِيَنَّ») بإعادةِ الياء، («لَا تُرِيانِّ، لَا تُرُنَّ») بحذف الواو، («لَا تُرِنَّ») بحذفِ الياء، («لَا تُرِيَانِّ، لَا تُرِيْنَانِّ»).

(وتقولُ في «افْتَعَلَ» مِنْ مَهْمُوزِ الفَاءِ) ومعتلِّ العينِ الواويِّ: («إِيْتَالَ») أي: اصطلحَ، أصلُه: اِئْتَوَلَ، قُلبت الهمزةُ ياءً، والواوُ ألفاً (كـ«اخْتَارَ») في قَلْبِ عينه ألفاً، (و) في مهموز الفاءِ ومعتلِّ اللامِ الواويِّ: («اِيْتَلَى») أي: قَصَّرَ، أصلُه: اِئْتَلَوَ، قُلبت الهمزةُ ياءً والواوُ ياءً، ثمَّ الياءُ ألفاً، (كـ«اقْتَضَى») في قَلْبِ لامِهِ ألفاً.



تصريف ملا علي

لَا تُرِيَا، لَا تُرُوا»، . . . إلخ، وَبِالتَّأْكِيدِ: «لَا تُرِيَنَّ، لَا تُرِيَانِّ، لَا تُرُنَّ»، «لَا تُرِنَّ، لَا تُرِيَانِّ، لَا تُرِينَانِّ»).

(وَتَقُولُ فِي «افْتَعَلَ» مِنْ مَهْمُوزِ الفَاءِ: «إِيْتَالَ» كَـ«اخْتَارَ»، وَ«إِيْتَلَى» كَـ«اِقْتَضَى») وخُصَّ هَذَا البَابُ بالذِّكْرِ؛ إشارةً إلى أنَّ الياءَ المُبْدَلَةَ مِنَ الهَمْزةِ لا تُقْلَبُ تاءً، كما في «ايتَسَرَ»، و«اتَّزَرَ» في «ايتزرَ» خَطَأٌ، و«اتَّخَذَ» من «تَخِذَ»، بمعنى: أَخَذَ، ويقال منه: اِيتَخَذَ.



(١) الأصل: ائتال، وائتلى، قُلبت الهمزة الثانية ياءً؛ كما في «إيمان»، وخصَّ هذا بالذكر؛ لئلا يُتوهَّم أنه لَمَّا قُلبت الهمزة ياءً، صار مثل: «ايتَسَر»، فيجوزُ قلبُ الياء تاء، وإدغامُ التاء في التاء، كـ«اتَّعد» و«اتَّسر»، فقال: «وتقول . . . . : ايتال؛ كاختار، وايتلى؛ كاقتضى»؛ من غير إدغامٍ، لا كـ«اتَّعد»، و«اتَّسر» بالإدغام؛ لأن الياء ههُنا عارضة غيرُ مُستمرة، وتُحذَف في أكثر المواضع، أي: عند حذف همزة الوصل في الدَّرج.
وقولُ من قال: «اتَّزر» في «ايتزر» خطأ، وأما «اتَّخذ» فليس من «أخذ»، بل من «تَخِذَ»، بمعنى: أخذ؛ فلذلك أُدغم، وإلا لوجب أن يقالَ: «ايتَخذ».

فَصْلٌ فِي بِنَاءِ اسْمَي الزَّمَانِ وَالمَكَانِ(١)

○ فَتَقُولُ مِنْ «يَفعِلُ» بِكَسْرِ العَيْنِ عَلَى «مَفعِلٍ» مَكْسُورَ العَيْنِ، كَـ«المَجْلِسِ»(٢) وَ«المَبِيتِ»(٣).

○ وَمِنْ «يَفعَلُ» وَ«يَفعُلُ» بِفَتْحِ العَيْنِ وَضَمِّهَا عَلَى «مَفعَلٍ» مَفْتُوحَ العَيْنِ(٤)، كَـ«المَذْهَبِ» ....

الكيلاني

هذا (فَصْلٌ فِي) بَيَانِ (بِنَاءِ اسْمَي الزَّمَانِ وَالمَكَانِ) وهو اسمٌ وُضِعَ لزمانٍ أو مكانٍ يَقع فيه الفعلُ مِن غير تَقييدٍ، ولهما صِيغَةٌ واحدةٌ مشترَكةٌ بينهما صالحةٌ لهما، مثلاً: «المَجْلِسُ» يصلح لمكانِ الجلوس وزمانِهِ، فيختصُّ بواحدٍ منهما بحسَب القرينة، وهو مُشْتَقٌّ من المضارعِ بحذفِ حرفِ المضارَعَةِ، مَعَ زيادةِ الميم المفتوحةِ موضِعَهَا؛ إذا عرفتَ ذلك (فَتَقُولُ) : بناءُ اسمَي الزمانِ والمكانِ (مِنْ «يَفعِلُ» بِكَسْرِ العَيْنِ) يجيء (عَلَى) وزن: («مَفعِلٍ» مَكْسُورَ العَيْنِ) للمتابعة، (كَـ«المَجْلِسِ») مِنْ «يجلِسُ»، (وَ«المَبِيتِ) مِنْ «يَبِيْتُ»، أصلُه: المَبْيِتُ، نُقلت كسرةُ الياء إلى الباء.

(و) بناءُ اسمي الزمان والمكان (مِنْ «يَفعَلُ» بِفَتْحِ العَيْنِ وَضَمِّهَا) يجيء (عَلَى) وزن: («مَفعَلٍ» مَفْتُوحَ العَيْنِ) للمتابعة في الأول، وخِفَّةِ الفتحِ في الثاني، (كَـ«المَذْهَبِ») مِنْ «يَذْهَبُ»

تصريف ملا علي

(فَصْلٌ فِي بَيَانِ اسْمَي الزَّمَانِ وَالمَكَانِ) وهُوَ مَوْضُوعٌ لِزَمانٍ أو مَكانٍ بِاعْتِبارِ وُقُوعِ الفِعْلِ فيه مُطْلقاً، مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِزَمانٍ أو مَكانٍ مُعَيَّنَيْنِ وفَاعِلٍ ومَفْعُولٍ، (وَهُو مِنْ «يَفعِلُ» بِكَسْرِ العَيْنِ عَلَى «مَفْعِلٍ» بِكَسْرِهِ، كَـ«المَجْلِسِ» وَ«المَبِيتِ».

وَمِنْ «يَفعَلُ» وَ«يَفعُلُ» بِفَتْحِ العَيْنِ وَضَمِّهَا عَلَى «مَفعَلٍ» بِفَتْحِهِ) للتَّوافُقِ في مَفْتُوحِهِ، وتَعَذُّرِهِ في مَضْمُومِهِ، لِرَفْضِهِم «مَفْعُلاً» إلَّا «مَعُوْناً» و«مَكْرُماً»، ولم يُكْسَرْ؛ لأنَّ الفَتْحَ أخفُّ، (كَـ«المَذْهَبِ» ....

(١) هو اسمٌ وضع لزمان، أو مكانٍ باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقاً، من غير تقييدٍ، وهو من الألفاظ المشترَكة.

(٢) أي: في السالم.

(٣) أي: في غير السالم، أصله: مَبْيِتٌ، نقلت كسرة الياء إلى ما قبلها.

(٤) أما في مفتوح العين فللتوافق، وأما في مضمومه فلتعذّر الضم؛ لرفضهم «مَفْعُلاً» في الكلام، إلا «مَكْرُماً»، و«مَعُوناً»، ويُرجح الفتحُ على الكسر لخفته.

وَ«المَقْتَلِ» وَ«المَشْرَبِ» وَ«المَقَامِ».

○ وَشَذَّ: «المَسْجِدُ»، وَ«المَشْرِقُ»، وَ«المَغْرِبُ»، وَ«المَطْلِعُ»، وَ«المَجْزِرُ»[(١)]، وَ«المَرْفِقُ»[(٢)]، وَ«المَفْرِقُ»[(٣)]، وَ«المَسْكِنُ»[(٤)]، وَ«المَنْسِكُ»[(٥)]، وَ«المَنْبِتُ»[(٦)]، وَ«المَسْقِطُ»[(٧)]، ....

الكيلاني

بفتحِ العين، (وَ«المَقْتَلِ») مِنْ «يَقْتُلُ» بضمِّها، (وَ«المَشْرَبِ») مِنْ «يَشرَبُ» بالفتح، (وَ«المَقَامِ») مِن «يَقُومُ»، أصله: المَقْوَمُ، نُقِلَتْ فتحةُ الواوِ إلى القافِ، وقُلبتْ ألفاً.

ثم لَمَّا ورد سؤالٌ بأنَّ ما ذكرتُم مِنَ القاعدة «مِنْ أنَّ اسم الزمانِ والمكانِ يجيءُ من «يفعُلُ» بضمِّ العين على وزن: «مَفْعَلٍ» بفتح العين» منقوضٌ بنحو: «المَسْجِد»؛ فإنه من «يَسْجُدُ» بضمِّ العين مع أنه على وزن: «مَفْعِلٍ» مكسورَ العين؟ أشار إلى جوابِه بقوله: (وَشَذَّ: «المَسْجِدُ»، وَ«المَشْرِقُ»، وَ«المَغْرِبُ»، وَ«المَطْلِعُ»، وَ«المَجْزِرُ») لِمَكانِ نَحْرِ الإبِلِ، (وَ«المَرْفِقُ») لمكان الرِّفْقِ، (وَ«المَفرِقُ») لمكان الفَرْقِ، ومنه: «مَفرِقُ الرأس»، (و«المَسْكِنُ») لمكانِ السُّكُونِ، (وَ«المَنسِكُ») لموضعِ العبادة، (و«المَنْبِتُ») لمكان النباتِ، (و«المَسْقِطُ») لمكانِ السُّقُوطِ، ومنه: «مَسْقِطُ الرأس» يعني: أن هذه الأسماءَ جاءتْ على وزن: «مَفْعِلٍ» مكسورَ العين على خلافِ القياس، وكان قياسُها فتحَ العين لأنها مِنْ «يَفْعُلُ» بِضَمِّ العَيْنِ.

تصريف ملا علي

وَ«المَقْتَلِ» وَ«المَشْرَبِ» وَ«المَقَامِ»).

(وَشَذَّ: «المَسْجِدُ»، وَ«المَشْرِقُ»، وَ«المَغْرِبُ»، وَ«المَطْلِعُ»، وَ«المَجْزِرُ» وَ«المَرْفِقُ» وَ«المَفْرِقُ» وَ«المَسْكِنُ» وَ«المَنْسِكُ» وَ«المَنْبِتُ» وَ«المَسْقِطُ») بالكَسْرِ؛ إِذْ «المَجْزِرُ» مِنْ مَفْتُوحِ العَيْنِ، وما سِوَاها من مَضْمُومِهِ، ....

(١) «المَجزِرُ»: مكان نحر الإبل.
(٢) «المَرْفِقُ»: مكان الرِّفق، ضدُّ الضُّرِّ.
(٣) «المَفرِق»: مكان الفرق، ومنه: «مَفرِق الرأس» أي: وسَطه، سُمي به لأنه موضعُ فَرق الشعر.
(٤) «المَسْكِن»: مكان السكون.
(٥) «المَنسِك»: مكان العبادة، من «النُّسك» وهو العبادة.
(٦) «المَنْبِتُ»: مَكان النبات.
(٧) «المَسْقِطُ»: مكان السقوط، ومنه: «مَسقِطُ الرأس» أي: موضع سقوط الولد عن الأم، يُقال: «هذا مَسقِط رأسي» أي: مَوضعٌ وُلدت فيه.

وَحُكِيَ الفَتْحُ فِي بَعْضِهَا، وَأُجِيزَ الفَتْحُ فِيهَا كُلِّهَا.

هَذَا إِذَا كَانَ الفِعْلُ صَحِيحَ الفَاءِ وَاللَّامِ.

○ وَأَمَّا غَيْرُهُ:

ـ فَمِنَ المُعْتَلِّ الفَاءِ: مَكْسُورٌ عَيْنُهُ أَبَداً، كَـ«المَوْضِعِ» وَ«المَوْعِدِ»(١).

ـ وَمِنَ المُعْتَلِّ اللَّامِ: مَفْتُوحٌ أَبَداً(٢)، كَـ«المَأْوَى»، وَ«المَرْمَى»(٣).

الكيلاني

(وَحُكِيَ الفَتْحُ في بَعْضِهَا) أي: في بعضِ هذه الأسماءِ المذكورةِ، كما هو القياسُ، وهو «المَسْجَدُ» و«المَسْكَنُ» و«المَطْلَعُ»، (وَأُجِيزَ) الفتحُ (فِيهَا) أي: في هذهِ الأسماءِ (كُلِّها) على ما هو القياسُ، لكنه لم يَرِدْ في كلامِ العربِ إلا ما قُلناه.

(هذا) الذي ذكَرناه من القواعد في بناءِ اسمي الزمان والمكان كُلُّهُ (إِذَا كَانَ الفِعْلُ) الذي يُبنى هو منه (صَحِيحَ الفاءِ، و) صحيحَ (اللامِ).

(وَأَمَّا غَيْرُهُ) أي: غيرُ صحيحِ الفاء واللام (فَمِنَ المُعْتَلِّ الفَاءِ) واويًّا كان أو يائيًّا اسمُ الزمان والمكان (مَكْسُورٌ) أي: مكسورُ العين (أَبَداً)؛ يعني: سواءٌ كان الفعلُ مفتوحَ العين أو مضمومَه أو مكسورَه، (كَـ«المَوْضِعِ») مِنْ «يَوْضِعُ»، (وَ«المَوْعِدِ») مِنْ «يَوْعِدُ».

(و) اسمُ الزمانِ والمكانِ (مِنَ المُعْتَلِّ اللَّامِ) واويًّا كان أو يائيًّا: (مَفْتُوحُ) العينِ (أَبَداً) يعني: سواءٌ كان الفعلُ مفتوحَ العين أو مضمومَهُ أو مكسورَه، (كَـ«المَرْمَى») مِنْ «يَرمي»، أصلُه: المَرْمَيُ، قُلبت الياءُ ألفاً، (وَ«المَأْوَى») مِنْ «يَأْوِي»، أصلُه: المَأْوَيُ، قُلبت الياءُ ألفاً، واسمُ

تصريف ملا علي

(وَحُكِيَ في «المَسْجِدِ»، وَ«المَطْلِعِ»، وَ«المَسْكِنِ» الفَتْحُ، وَأُجِيزَ فِي كُلِّهَا. هَذَا إِذَا كَانَ الفِعْلُ صَحِيحَ الفَاءِ وَاللَّامِ).

(وَأَمَّا غَيْرُهُ: فَمِنَ المُعْتَلِّ الفَاءِ مَكْسُورٌ عَيْنُهُ أَبَداً، كَـ«المَوْضِعِ» وَ«المَوْعِدِ»)، وشَذَّ نحو: «مَوْجَل» بالفتحِ.

(وَمِنَ المُعْتَلِّ اللَّامِ مَفْتُوحٌ) عَيْنُهُ (أَبَداً، كَـ«المَأْوَى»، وَ«المَرْمَى»)، ومُعْتَلُّهُمَا كمُعْتَلِّ اللَّامِ.

(١) لأن الكسر هٰهنا أسهل، بشهادة الوجدان.
(٢) أي: سواء كان الفعل مفتوحَ العين، أو مضمومَه، أو مكسورَه، واويًّا أو يائيًّا؛ لتقلب اللام ألفاً.
(٣) مثَّلَ بمثالَين؛ تنبيهاً على أن الحكم واحدٌ فيما عينه أيضاً حرف علة، وفيما ليس كذلك، ورُوِيَ: «مَأْوِي الإِبِلِ»، و«مَأْقِي العَيْنِ»، بالكسر فيهما.

○ وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى بَعْضِهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ(١)، كَـ«المَظِنَّةِ»(٢)، وَ«المَقْبَرَةِ»(٣)، وَ«المَشْرَقَةِ»(٤)، وَشَذَّ: «المَقْبُرَةُ»، وَ«المَشْرُقَةُ» بِالضَّمِّ.

○ وَمِمَّا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ ....

الكيلاني

الزمانِ والمكانِ مِنَ معتل الفاءِ واللامِ مفتوحُ العين أبداً، نحو: «المَوْقَى»، أصله: المَوْقَيُ، قُلبت الياء ألفاً.

(وَقَدْ يَدْخُلُ عَلَى بَعْضِهَا) أي: بعضِ أسماء الزمان والمكان على سَبيلِ السَّمَاعِ (تَاءُ التَّأْنِيثِ) إمَّا للمبالغةِ، وإمَّا لإرادة البُقْعَةِ، (كَـ«المَظِنَّةِ») بكسر الظاء ـ وهو شاذٌّ؛ لأن القياسَ فتحُها ـ لِمَكَانٍ يُظَنُّ أَنَّ الشيءَ فيه، (و«المَقْبَرَةِ») بفتح الباءِ لمكانٍ يُقْبَرُ فيه، (وَ«المَشْرِقَةِ») بكسر الراء(٥) ـ وهو شاذٌّ كما مَرَّ ـ لمكانٍ تُشْرِقُ فيه الشمسُ.

(وَشَذَّ: «المَقْبُرَةُ»، وَ«المَشْرُقَةُ» بِالضَّمِّ) أي: بضمِّ العين؛ لأن القياسَ الفتحُ؛ لأنهما مِنْ «يَفْعُلُ» بِضَمِّ العينِ. هذا الذي تقدَّم من القَوَاعد كُلِّها في بناءِ اسمي الزمانِ والمكانِ إنما هو مِن الثلاثيِّ المُجرَّد.

(و) أمَّا بناءُ اسمَيِ الزمانِ والمكانِ (مِمَّا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ) أي: ثلاثةِ أحرفٍ؛ سواءٌ كان

تصريف ملا علي

(وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى بَعْضِهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ)، إمَّا للمُبَالَغَةِ أوْ لإرَادَةِ البُقْعَةِ، (كَـ«المَظِنَّةِ» وَ«المَقْبَرَةِ» وَ«المَشْرَقَةِ»، وَشَذَّ:) «المَظِنَّةُ» بالكَسْرِ، و(«المَقْبُرَةُ» وَ«المَشْرُقَةُ» بِالضَّمِّ) والقِياسُ في الكُلِّ الفتحُ أيضاً لِضَمِّها، وإنْ أُرِيدَ بِهِمَا المكانُ المَخْصُوصُ كالقارُورَةِ لا مَفهُومُ المَكَانِ الذي يُقْبَرُ فيه ويُشْرَقُ فيه، فلا شُذُوذَ.

(وَمِمَّا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ ....

= قال التفتازاني: ولي هـهُنا نظر؛ لأنهم يقولون: معتلُّ الفاء يُكسر أبداً، ومعتلُّ اللام يفتح أبداً، فلم يُعلم أن معتل الفاء واللام كيف حكمُه: أيُفتح أم يُكسر؟ وكثيراً ما تردَّدْتُ في ذلك، حتى وجدتُ في تصانيف بعض المتأخرين أنه مفتوحُ العين؛ كالناقص، نحو: «مَوْقَى» بفتح القاف، وفي كلامِ صاحب «المفتاح» أيضاً إيماءٌ إلى ذلك.

(١) إما للمبالغة، أو لإرادة البقعة، وذلك مقصور على السماع.

(٢) أي: للمكان الذي يُظن الشيء فيه.

(٣) أي: بالفتح، لموضع يُقبر فيه.

(٤) أي: للموضع الذي يُشرق فيه الشمس.

(٥) في «القاموس»: «المَشرِقَة» مثلثة الراء، أي: بفتحها وكسرها وضمها.

كَاسْمِ المَفْعُولِ[١]، كَـ«المُدْخَلِ» وَ«المُقَامِ».

○ وَإِذَا كَثُرَ الشَّيْءُ بِالمَكَانِ، قِيلَ فِيهِ: «مَفْعَلَةٌ» مِنَ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ[٢]، فَيُقَالُ: «أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ» وَ«مَأْسَدَةٌ» وَ«مَذْأَبَةٌ»[٣]، وَ«مَبْطَخَةٌ»[٤] وَ«مَقْثَأَةٌ»[٥].



الكيلاني

ثلاثيًّا مزيداً، أو رباعيًّا مجرداً أو مزيداً فيه، فهو (كَاسْمِ المَفْعُوْلِ) أي: كبناءِ اسم المَفْعُولِ منه، وَقَدْ تَقَدَّمَ في وجهِ بنائِهِ أَنَّهُ يُحْذَفُ حرفُ المضارَعةِ، ويُوضَعُ موضعَها الميمُ المضمُومةُ، ويُفتَحُ ما قبلَ الآخِرِ، فكذلك هنا، (كَـ«المُدْخَلِ» وَ«المُقَامِ») و«المُدَحْرَجِ» و«المُستَخْرَجِ» و«المُحْرَنْجَمِ».

ثم اعلم: أنَّ كُلَّ واحدٍ من هذه الأمثلةِ يَحتمِلُ أن يكون اسمَ مفعولٍ واسمَ زمانٍ ومكانٍ، ويحتمِلُ أيضاً أن يكونَ مصدراً ميميًّا؛ ويُفَرَّقُ بين هذه المعاني في مواردِ الاستعمالِ بالقرائنِ الحاليَّةِ أو المقاليَّةِ.

ولَمَّا فَرَغَ المصنفُ مِن بيان اسمَي الزمان والمكان، ذَكر ما يُناسِبُهُ فقال: (وَإِذَا كَثُرَ الشَّيْءُ بِالمَكَانِ قِيلَ فِيهِ: «مَفْعَلَةٌ») أي: اشْتُقَّ له صيغةٌ هي على وزن: «مَفعَلَة»، بفتح الميم والعينِ واللامِ (مِنَ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ)، وإنْ كان مزيداً فيه رُدَّ إليه، وبُنِيَتْ منه، وأُطلِقتْ على ذلك المكان لإفادةِ الكثرة، (فَيُقَالُ: «أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ») أي: كثيرةُ السَّبُعِ، (وَ«مَأْسَدَةٌ») أي: كثيرةُ الأَسَد، (وَ«مَذْأَبَةٌ») أي: كثيرةُ الذئب؛ مِن المُجرَّد، (وَ«مَبْطَخَةٌ») أي: كثيرةُ البِطِّيخ، حُذِفَ منه إحدَى الطاءَين، والياءُ، (و«مَقْثَأَةٌ») أي: كثيرة القِثَّاءِ، حُذفتْ منه إحدى الثاءَين، والهمزةُ؛ من المزيد فيه.

تصريف ملا علي

كَاسْمِ المَفْعُولِ، كَـ«المُدْخَلِ» وَ«المُقَامِ».

وَإِذَا كَثُرَ الشَّيْءُ بِالمَكَانِ، قِيلَ فِيهِ: «مَفْعَلَةٌ» مِنَ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ، كَـ: «أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ» وَ«مَأْسَدَةٌ» وَ«مَذْأَبَةٌ») مِنَ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ، (وَ«مَبْطَخَةٌ» وَ«مَقْثَأَةٌ») مِنْ مَزِيدِهِ، بحذفِ إِحْدَى الطَّاءَيْنِ

---

(١) ذلك لأن لفظ اسم المفعول أخفُّ بفتح ما قبل الآخر، ولأنه مفعولٌ فيه في المعنى، فيكون لفظ اسم المفعول له أقيسَ.

(٢) أي: إن كان الاسم مجرداً بُني، وإن كان مزيداً فيه رُدَّ إلى المجرد وبُني.

(٣) «أرضٌ مَسْبَعَةٌ» اي: كثيرةُ السَّبُع، و«أرضٌ مَأْسَدَة» اي: كثيرةُ الاسد، و«أرضٌ مَذْأَبَة» اي: كثيرةُ الذئب. هذه الثلاثة من المجرَّد.

(٤) «مَبْطَخَةٌ» اي: كثيرة البِطِّيخ، حُذفت إحدى الطاءين والياء من لفظ «بِطِّيخ»، فبقي «بطخ» مخفف الطاء وبُني.

(٥) «مَقْثَأَةٌ» اي: كثيرة القِثَّاء، حُذفت إحدى الثاءين والألف من لفظ «قِثَّاء»، فبقي «قثأ»، مخفف الثَّاء، وبني. وهذان المثالان مِن المزيد فيه.

....

الكيلاني

وإنْ لم يُمْكِنْ بِناءُ «مَفْعَلَة» منه بأن يكون رباعيًّا، كَـ«ثَعْلَبٍ»، أو خماسيًّا، كـ«عُصْفُورٍ»، فيقال فيه: «أرضٌ كثيرةُ الثَّعْلَبِ»، و«كثيرةُ العُصْفُورِ».



تصريف ملا علي

والتَّاءَيْنِ والياءِ والألِفِ، ويُقَالُ في غَيْرِهِما: «كَثِيْرُ الثَّعْلَبِ» و«كَثِيرُ الجَحْمَرِشِ»، وكذا مَزِيدُهُمَا.



اسم الآلة

وَأَمَّا اسْمُ الآلَةِ: وَهُوَ[١] مَا يُعَالِجُ بِهِ الفَاعِلُ المَفْعُولَ؛ لِوُصُولِ الأَثَرِ إِلَيْهِ[٢]، فَيَجِيءُ عَلَى مِثَالِ: «مِحْلَبٍ»[٣]، وَ«مِكْسَحَةٍ»[٤]، وَ«مِفْتَاحٍ»، وَ«مِصْفَاةٍ»[٥].

○ وَقَالُوا: «مِرْقَاةٌ» بِكَسْرِ المِيمِ عَلَى هَذَا[٦]، ....

الكيلاني

(و) مِن الأمثلة المختلفة (اسْمُ الآلَةِ، وَهُوَ) أي: الآلَةُ، وتذكير الضمير باعتبارِ ما بعده: (ما يُعَالِجُ بِهِ) أي: بسببه (الفاعِلُ المَفْعُولَ لِوُصُولِ الأَثَرِ) أي: أثرِ الفاعل (إِلَيْهِ) أي: إلى المفعول؛ مثلاً «المِفْتَاحُ» آلَةٌ؛ لأنه يُعَالِجُ بِهِ الفاعلُ ـ أعني: الفاتحَ ـ المفعولَ ـ أعني: البابَ ـ مثلاً، لِوُصولِ أثر الفاعِلِ الذي هو الفتحُ إلى البابِ، (فَيَجِيءُ) اسمُ الآلةِ (عَلَى مِثَالِ: «مِحْلَبٍ») أي: على وزن: «مِفْعَلٍ» بكسر الميم وفتح العين، (وَ«مِكْسَحَةٍ») بزيادة التاء، (وَ«مِفْتَاحٍ») على وزنِ: «مِفْعَالٍ»، (وَ«مِصْفَاةٍ») على وزن: «مِفْعَلَةٍ» أيضاً؛ إذ أصلُه: مِصْفَوَةٌ، قُلبت الواوُ أَلِفاً.

(وَقَالُوا: «مِرْقَاةٌ» بِكَسْرِ المِيمِ) وهو السُّلَّمُ (عَلَى هَذَا) أي: على أنها اسمُ آلَةٍ مِنْ حَيثُ

تصريف ملا علي

(وَأَمَّا اسْمُ الآلَةِ: وَهُوَ مَا يُعَالِجُ بِهِ الفَاعِلُ المَفْعُولَ؛ لِوُصُولِ الأَثَرِ إِلَيْهِ، كـ «مِحْلَبٍ» وَ«مِكْسَحَةٍ») بفَتْحَتينِ قبلَ التَّاءِ (وَ«مِفْتَاحٍ» وَ«مِصْفَاةٍ»)، أَصْلُهَا: مِصْفَيَةٌ، (وَقَالُوا: «مِرْقَاةٌ» عَلَى هَذَا، ....

---

(١) قوله: «وهو» راجع إلى الآلة وإن كان مؤنثاً؛ لأن «ما يُعالج به... إلى آخره» عبارةٌ عنها، وهو مذكر، فيجوز أن يقال: «الآلة هي ما»، أو: «هو ما»، ولا يجوز أن يكون راجعاً إلى «اسم الآلة»؛ لأن التعريف إنما يَصدق على «الآلة» لا على اسمها، إلا على تقدير مضاف محذوف، أي: اسم الآلة اسمُ ما يعالج به، وليس بصحيحٍ أيضاً؛ لأنه يدخل «القَدُوم» وأمثاله، وليس باسمِ آلة في الاصطلاح.

(٢) أي: إلى المفعول؛ مثلاً: «المِنحت»: الذي يعالج به النجارُ الخشبَ؛ لوصول الأثر إليه.
وعُلم من تعريف الآلة أنها إنما تكون للأفعال العِلاجية، ولا تكون للأفعال اللازمة؛ إذ لا مفعولَ لها.

(٣) وهو اسم لما يُستعان به في «الحلب»، وإن كان في الحقيقة اسماً لما يُحلَبُ فيه.

(٤) أي: على «مِفْعَلَة»، بإلحاق التاء، ويُقصر ذلك على السماع.

(٥) وهي أيضاً على مثال «مِكْسَحة»؛ لأن أصلها: «مِصْفَوَة»، قلبت الواو ألفاً، لكن ذَكرها لئلا يُتوهَّم خروجها حيث لم تكن على وزنِ «مِكْسَحة» ظاهراً.

(٦) أي: على أنها اسم آلة كـ«المِصفاة»؛ لأنه اسم لما يُرقى به، أي: يُصعد به، وهو السُّلَّم، وإنما ذَكَرها؛ لأن فيها بحثاً، وهو أنها جاءت بفتح الميم، وهو ليس من صيغ اسم الآلة، ومعناهما واحدٌ.

وَمَنْ فَتَحَ المِيمَ أَرَادَ المَكَانَ[(١)].

○ وَشَذَّ: «مُدْهُنٌ»[(٢)]، وَ«مُسْعُطٌ»[(٣)]، وَ«مُدُقٌّ»[(٤)]، وَ«مُنْخُلٌ»[(٥)]، وَ«مُكْحُلَةٌ»[(٦)]، وَ«مُحْرُضَةٌ»[(٧)]، مَضْمُومَةَ المِيمِ وَالعَيْنِ[(٨)]، ....

الكيلاني

إنَّ الارتقاءَ يقع بسببها، فهو اسمٌ لِمَا يُرتَقى به، أي: يُصعَدُ به، (وَمَنْ فَتَحَ المِيمَ) وقال: «مَرْقَاةٌ»، (أَرَادَ المَكَانَ) أي: أراد أنها اسمُ مكانٍ؛ لأنَّ السُّلَّمَ موضعُ الارتقاء أيضاً، مِنْ حيثُ إنَّ الارتِقاءَ يَقَعُ فيه.

(وَشَذَّ: «مُدْهُنٌ») للإناءِ الذي يُجْعَلُ فيهِ الدُّهْنُ، (وَ«مُسْعُطٌ») للإناء الذي يُجعَل فيه السَّعُوطُ، (وَ«مُدُقٌّ») لِمَا يُدَقّ فيه، (و«مُنْخُلٌ») لِما يُنخَلُ به، (وَ«مُكْحُلَةٌ») للإناء الذي جُعِلَ للكُحْلِ، (وَ«مُحْرُضَةٌ») للإناء الذي جُعل فيه الأُشْنَانُ، حالَ كون هذه الأسماءِ (مَضْمُومَةَ المِيمِ وَالعَيْنِ)،

تصريف ملا علي

وَمَنْ فَتَحَ المِيمَ أَرَادَ المَكَانَ).

(وَشَذَّ: «مُدْهُنٌ» وَ«مُسْعُطٌ» وَ«مُدُقٌّ» وَ«مُنْخُلٌ» وَ«مُكْحُلَةٌ» وَ«مُحْرُضَةٌ» بِضَمِّ المِيمِ وَالعَيْنِ)، وهي أَسْماءٌ لِظُروفٍ مَخْصُوصةٍ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ لَيْسَتْ جَارِيةً على الفِعْلِ، وإِلَّا لَمَا اخْتَصَّتْ،

---

(١) أي: قال: «المَرقَاة»: مكان الرُّقِي، دون الآلة.
قال ابن السِّكِّيت: قالوا: «مَطْهَرَةٌ» و«مِطْهَرَةٌ»، و«مَرْقَاةٌ» و«مِرْقَاةٌ»، و«مَسْقَاةٌ» و«مِسْقَاةٌ»، فمن كسرها شبَّهها بالآلة التي يُعمل بها، ومَن فتحها قال: هذا موضع يُجعل فيه، فجعله مخالفاً لفتح الميم.
وتحقيق هذا الكلام: أن «المرقاة»، و«المسقاة»، و«المطهرة» لها اعتباران: أحدهما: أنها أمكنة، فإن السُّلَّم مكان الرُّقِيّ من حيث إن الرُّقِيَّ فيه، والآخر: أنها آلات؛ لأن السُّلَّمَ آلة الرُّقِيّ، فمن نظر إلى الأول فتح الميم، ومَن نظر إلى الثاني كسرها، فالمكسورُ والمفتوحُ إنما يُقالان لشيءٍ واحدٍ، لكنَّ النظر مختلِف.
(٢) «مُدْهُن»: اسم لوِعاء الدُّهْن.
(٣) «مُسْعُط»: اسم للذي جُعل فيه السَّعُوط، و«السَّعُوط»: دواء يُصبُّ في الأنف.
(٤) «مُدُقّ»: اسم لما يُدق به.
(٥) «مُنْخُل»: اسم لِما يُنْخَلُ به.
(٦) «مُكْحُلَة»: اسم للإناء الذي جعل فيه الكُحْل.
(٧) «مُحْرُضَة»: اسم للذي جُعل فيه الأُشْنَانُ، وفي «الصحاح» أنها بكسر الميم وفتح الراء، وقال الزنجاني في «شرح الهادي»: إنه المشهور.
(٨) القياسُ كسر الميم، وفتح العين، وفيه نظر؛ لأنها ليست مِن اسم الآلة التي يُبحث عنها، بل هي أسماءٌ موضوعة لآلات مخصوصة.
وقال سيبويه: لم يَذهبوا بها مذهبَ الفعل، لكنها جُعلت أسماءً لهذه الأوعية، إلا «المُنْخُل» و«المُدُق»، فإنهما اسما آلةٍ، فيصح أن يقال: إنهما من الشواذ.

وَجَاءَ «مِدَقٌّ» وَ«مِدَقَّةٌ» عَلَى القِيَاسِ.



الكيلاني

وكان القياسُ كَسْرَ الميم وفتحَ العين، (و) قد (جَاءَ «مِدَقٌّ» و«مِدَقَّةٌ») بكسر الميم وفتح العين (عَلَى القِيَاسِ).



تصريف ملا علي

إِلَّا «المُنْخُلَ» و«المُدُقَّ» على ما في الشَّرحِ، وكُلُّهَا على ما في «المَرَاحِ»، (وَجَاءَ «مِدَقٌّ» وَ«مِدَقَّةٌ» بالفَتْحِ عَلَى القِيَاسِ).



بناء المرّة والنوع

تَنْبِيهٌ[١] : بِنَاءُ المَرَّةِ مِنْ مَصْدَرِ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ عَلَى «فَعْلَة»؛ بِالفَتْحِ، تَقُولُ: «ضَرَبْتُ ضَرْبَةً» وَ«قُمْتُ قَوْمَةً»[٢].

○ وَمِمَّا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ بِزِيَادَةِ الهَاءِ[٣]، كَـ«الإِعْطَاءَةِ» وَ«الانْطِلَاقَةِ»[٤]، ....

الكيلاني

هذا (تَنْبِيهٌ) لِمَن غَفَلَ عن أقسام المصدر وكيفيَّةِ بنائها:

اعلمْ: أنَّ المصدرَ مطلقاً على ثلاثةِ أقسام: التأكيدُ، والمَرَّةُ، والنَّوعُ؛ لأنه إن لم يَزِدْ مدلولُ المصدر على مدلولِ الفعلِ العاملِ فيه فهو للتأكيد، نحو: «ضَرَبْتُهُ ضرباً».

وإن زادَ على مدلولِ الفعل العامل فيه؛ فإمَّا أن يدلَّ على العدد فهو للمَرَّةِ، كـ«ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً» بفتح الفاء.

وإما أن يدل على الهيئة وهو للنوع، كـ«ضربت ضِرْبَةً» بكسر الفاء، وأشار إلى أنَّ المصدر ـ الذي قُلنا: إنه المُشْتَقُّ منه والأصل الواحد ـ، إنما هو للتأكيد، وأمَّا المَرَّةُ والنَّوعُ فهما مشتقَّان منه، فلهذا أشار إلى بنائهما فقال:

(المَرَّةُ مِنْ مَصْدَرِ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ) يَجيءُ (عَلَى) وزنِ: («فَعْلَة» بِالفَتْحِ) أي: بفتحِ الفاء، (تَقُولُ: «ضَرَبْتُ ضَرْبَةً) واحدةً»، و«ضربتَين»، و«ضَرَبَاتٍ»، (وَ«قُمْتُ قَوْمَةً») كذلك.

(و) المَرَّةُ (مِمَّا زَادَ عَلَى الثُّلَاثِيِّ) سواءٌ كان ثلاثيًّا مزيداً فيه، أو رباعيًّا مجرداً، أو مزيداً فيه يجيء (بِزِيَادَةِ التاءِ) أي: تاءِ التأنيث في آخِرِ المصدر الذي هو للتأكيد، (كَـ«الإِعْطَاءَةِ») الواحدة، (وَ«الانْطِلَاقَةِ») الواحدة، وكذلك «الاِسْتِخراجَةُ» و«التَّدَحْرُجَةُ»، ....

تصريف ملا علي

(المَرَّةُ مِنَ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ) مِمَّا لا تَاءَ فِيهِ (عَلَى «فَعْلَة») بِسُكُونٍ بَيْنَ فَتْحَتَيْنِ، كَـ«ضَرْبَةٍ»، و«أَتَيْتُهُ إِتْيَانَةً» و«لَقِيتُهُ لِقَاءَةً» شَاذٌّ.

---

(١) أي: كيفية بناء المَرَّةِ، وهي: المصدر الذي قُصد به الوحدةُ مِن مرات الفعل، باعتبار حقيقة الفعل، لا باعتبار خصوصيَّة نوع.

(٢) أي: ضرباً واحداً، وقياماً واحداً، وقد شذَّ عن ذلك: «أَتَيْتُهُ إِتْيَانَةً»، و«لَقِيتُه لِقاءةً»، والقياس: أَتْيَةً، ولَقْيَةً.

(٣) أي: تاء التأنيث الموقوف عليها هاءً في آخر المصدر.

(٤) هذا الحكم في الثلاثي المجرد والمزيد فيه، والرباعي كلّها.

إِلَّا مَا فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ مِنْهُمَا[١]، فَالوَصْفُ فِيهِ بِـ«الوَاحِدَةِ» وَاجِبٌ، كَقَوْلِكَ: «رَحِمْتُهُ رَحْمَةً وَاحِدَةً»، وَ«دَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً وَاحِدَةً»[٢].



الكيلاني

(إلَّا ما فِيهِ) أي: إلا المصدرَ الذي فِيه (تَاءُ التَّأْنِيثِ مِنْهُما) أي: مِنَ الثلاثيِّ المُجرَّدِ وغيرِهِ، فإنه إذا كان فيه تاءُ التأنيث (فَالوَصْفُ) أي: وصفُ المصدرِ (بِـ«الوَاحِدَةِ») وَاجِبٌ لِبناء المَرَّةِ، (كَقَوْلِكَ: «رَحِمْتُهُ رَحْمَةً وَاحِدَةً») في الثلاثيِّ المجرَّدِ، (وَ«دَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً وَاحِدَةً»)، و«قاتَلْتُهُ مُقاتَلَةً وَاحِدَةً» في غيرِهِ.



تصريف ملا علي

. . . .

(١) أي: من الثلاثي والرباعي.

(٢) المصادر التي فيها تاءُ التأنيث فيها: قياسيٌّ وسماعيٌّ:
فالقياسيُّ: مصدرُ «فَعْلَلَ» و«فَاعَلَ» مطلقاً، ومصدر «فَعَّلَ» ناقصاً، ومصدر «أفعل» و«استفعل» أجوفَين.
والسماعي: نحو: «رَحْمة»، و«نِشْدة»، و«كُدْرة»، وعليك بالسماع.

فصل في بناء الهيئة(١)

وَ«الفِعْلَةُ» بِالكَسْرِ لِلنَّوْعِ مِنَ «الفِعْلِ»، تَقُولُ: «هُوَ حَسَنُ الطِّعْمَةِ وَالجِلْسَةِ»(٢).

الكيلاني

(وَ«الفِعْلَةُ» بِالكَسْرِ) أي: بكسرِ الفاء (لِلنَّوْعِ مِنَ «الفِعْلِ») أي: تدلُّ على نوعٍ من الفعل، (تَقُولُ: «هُوَ حَسَنُ الطِّعْمَةِ») أي: حسنُ نوع طَعْمِهِ، (و) «هو حَسَنُ (الجِلْسَةِ») أي: حَسَنُ نوعِ الجُلوسِ. هذا في الثلاثيِّ المجرَّدِ الذي لا تاءَ فيه.

وأمَّا غيرُهُ؛ فالنوعُ منه كالمَرَّةِ لفظاً، والفارقُ بينهما القرائنُ.

قال المؤلِّف رحمه الله: هذا آخِرُ ما قصدتُه من كتابةِ ما وقع من التقرير لهذا الكتابِ، والله تعالى أعلمُ بالصوابِ، وهو الهادي يوم المآبِ، وصلَّى الله على النبيِّ المُهابِ(٣)، وعلى آلِهِ والأصحابِ، صلاةً وسلاماً دائمَين إلى يوم المآب، آمينَ يا رب العالمين، والحمدُ لله وحده.

تصريف ملا علي

(ويُكسَرُ الفَاءُ للنَّوعِ)، كـ«ضِرْبَةٍ»، وهُمَا مِمَّا عَدَاهُ عَلَى المَصْدَرِ المُسْتَعْمَلِ، كـ«إِنَاخَةٍ»، والفَارِقُ القَرائِنُ، كَـ: «حَسَنةٍ» و«وَاحِدَةٍ»، فإنْ لم تَكُنْ تاءٌ، وذَلِكَ في غَيرِ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ، زِدْتَهَا.



(١) أي: ويُبنى منه أيضاً ما يَدلُّ على نوعٍ من الفعل، نحو: «ضربتُه ضِربةً»، أي: نوعاً من الضرب، و«جلستُ جِلسةً»، أي: نوعاً من الجلوس.

(٢) قال الزنجاني في «شرح الهادي»: المراد بالنوع: الحالةُ التي عليها الفاعل، تقول: «هو حسنُ الرِّكبة»، إذا كان رُكوبه حسناً؛ يعني: ذلك عادتُه، و«هو حسن الجِلْسَةِ»؛ يعني: أن ذلك لما كان موجوداً منه صار حالةً له، ومثلُه: «العِذْرة» لحالةِ وقتِ الاعتذار، و«القِتلة» للحالة التي قُتل عليها، و«المِيتة» للحالة التي أُميت عليها، هذا في الثلاثي المجرَّد الذي لا تاءَ فيه.

وأما غيرُه فالنوع منه كالمَرّة بلا فرقٍ في اللفظ، والفارقُ القرائنُ اللفظية الخارجية، تقولُ: «رَحمةً واحدةً» للمرة، و«لَطيفةً» أو نحوها للنوع، وكذا «دحرجةً واحدةً»، و«دحرجةً لطيفةً» ونحوها، و«انطلاقةً واحدةً» للمَرَّة، و«حَسنةً» أو «قبيحةً» أو غيرَهما، وكذلك البَواقي.

(٣) إن كان يريدُ من الهيبة فصوابُه: المَهيب؛ لأن فعلَه ثلاثي.

بنـاء الأفعـال

بسم الله الرحمن الرحيم

أَبْوابُ التَّصْرِيفِ

اِعْلَمْ: أَنَّ أَبْوَابَ التَّصْرِيفِ (٣٥) خَمْسَةٌ وَثَلاثُونَ بَاباً.

أَبْوابُ الثُّلاثيِّ المُجَرَّدِ

سِتَّةٌ مِنْهَا: لِلثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ:

○ البَابُ الأَوَّلُ: «فَعَلَ، يَفْعُلُ».

ـ مَوْزُونُهُ: «نَصَرَ، يَنْصُرُ».

ـ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَفْتُوحاً فِي المَاضِي، مَضْمُوماً فِي المُضَارِعِ.

ـ وَبِنَاؤُهُ: للتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ لَازِماً.

مِثَالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «نَصَرَ زَيْدٌ عَمْراً»، وَمِثَالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «خَرَجَ زَيْدٌ».

تعريف المُتعدِّي واللّازم

المُتَعَدِّي: هُوَ مَا يَتَجَاوَزُ فِعْلُ الفَاعِلِ إِلَى المَفْعُولِ بِهِ.

وَاللَّازِمُ: هُوَ مَا لَمْ يَتَجَاوَزْ فِعْلُ الفَاعِلِ إِلَى المَفْعُولِ بِهِ، بَلْ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ.

○ البَابُ الثَّانِي: «فَعَلَ، يَفْعِلُ».

ـ مَوْزُونُهُ: «ضَرَبَ، يَضْرِبُ».

ـ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَفْتُوحاً فِي المَاضِي، وَمَكْسُوراً فِي الغَابِرِ.

ـ وَبِنَاؤُهُ: أَيْضاً لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ لَازِماً.

مثَالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً». وَمِثَالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «جَلَسَ زَيْدٌ».

○ البَابُ الثَّالِثُ: «فَعَلَ، يَفْعَلُ».

ـ مَوْزُونُهُ: «فَتَحَ، يَفْتَحُ».

ـ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَفْتُوحاً فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ أَوْ لَامُهُ حَرْفاً مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ، وَهِيَ سِتَّةٌ: الهَمْزَةُ وَالهَاءُ، وَالعَيْنُ وَالحَاءُ، وَالغَيْنُ وَالخَاءُ.

ـ وَبِنَاؤُهُ: أَيْضاً لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ لَازِماً.

مِثَالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «فَتَحَ زَيْدٌ البَابَ»، وَمِثَالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «ذَهَبَ زَيْدٌ».

○ البَابُ الرَّابِعُ: «فَعِلَ، يَفْعَلُ».

ـ مَوْزُونُهُ: «عَلِمَ، يَعْلَمُ».

ـ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَكْسُوراً فِي المَاضِي، وَمَفْتُوحاً فِي المُضَارِعِ.

ـ وَبِنَاؤُهُ: أَيْضاً لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ لَازِماً.

مِثَالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «عَلِمَ زَيْدٌ المَسْأَلَةَ»، وَمِثَالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «وَجِلَ زَيْدٌ».

○ البَابُ الخَامِسُ: «فَعُلَ، يَفْعُلُ».

ـ مَوْزُونُهُ: «حَسُنَ، يَحْسُنُ».

ـ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَضْمُوماً فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ.

ـ وَبِنَاؤُهُ: لَا يَكُونُ إِلَّا لَازِماً، نَحْوُ: «حَسُنَ زَيْدٌ».

○ البَابُ السَّادِسُ: «فَعِلَ، يَفْعِلُ».

ـ مَوْزُونُهُ: «حَسِبَ، يَحْسِبُ».

ـ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَكْسُوراً فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ.

ـ وَبِنَاؤُهُ: أَيْضاً لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ لَازِماً.

مِثَالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «حَسِبَ زَيْدٌ عَمْراً فَاضِلاً»، وَمِثَالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «وَرِثَ زَيْدٌ».



أبوابُ الثُّلاثيِّ المَزِيدِ فِيهِ

وَاثْنَا عَشَرَ بَاباً مِنْهَا لِمَا زَادَ عَلَى الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ، وَهُوَ ثَلاثَةُ أَنْوَاعٍ:

النَّوع الأوَّل: ما زاد فيه حرف واحد

النَّوْعُ الأَوَّلُ: هُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ:

١ـ «أَفْعَلَ» كـ«أَكْرَمَ»

○ البَابُ الأَوَّلُ: «أَفْعَلَ، يُفْعِلُ، إِفْعَالاً».

ـ مَوْزُونُهُ: «أَكْرَمَ، يُكْرِمُ، إِكْرَاماً».

ـ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ.

ـ وَبِنَاؤُهُ: لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ لَازِماً.

ـ مِثَالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «أَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْراً»، وَمِثَالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «أَصْبَحَ الرَّجُلُ».

٢ـ «فَعَّلَ» كـ«فَرَّحَ»

○ البَابُ الثَّانِي: «فَعَّلَ، يُفَعِّلُ، تَفْعِيلاً».

ـ مَوْزُونُهُ: «فَرَّحَ، يُفَرِّحُ، تَفْرِيحاً».

ـ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ.

ـ وَبِنَاؤُهُ: لِلتَّكْثِيرِ غَالِباً.

[أَمْثِلَةُ التَّكْثِيرِ]:

ـ وَهُوَ قَدْ يَكُونُ فِي الفِعْلِ، نَحْوُ: «طَوَّفَ زَيْدٌ الكَعْبَةَ».

ـ وَقَدْ يَكُونُ فِي الفَاعِلِ، نَحْوُ: «مَوَّتَ الإِبِلُ».

ـ وَقَدْ يَكُونُ فِي المَفْعُولِ، نَحْوُ: «غَلَّقَ زَيْدٌ الأَبْوَابَ».

٣ـ «فَاعَلَ» كـ«قَاتَلَ»

○ البَابُ الثَّالِثُ: «فَاعَلَ، يُفَاعِلُ، مُفَاعَلَةً، وَفِعَالاً، وَفِيعَالاً».

ـ مَوْزُونُهُ: «قَاتَلَ، يُقَاتِلُ، مُقَاتَلَةً، وَقِتَالاً، وَقِيتَالاً».

ـ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الأَلِفِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ.

ـ وَبِنَاؤُهُ: لِلْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الاِثْنَيْنِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ لِلْوَاحِدِ.

مِثَالُ المُشَارَكَةِ بَيْنَ الاِثْنَيْنِ، نَحْوُ: «قَاتَلَ زَيْدٌ عَمْراً»، وَمِثَالُ الوَاحِدِ، نَحْوُ: «قَاتَلَهُمُ اللهُ».

النَّوع الثَّاني: ما زاد فيه حرفان

النَّوْعُ الثَّانِي: هُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفَانِ عَلَى الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ، وَهُوَ خَمْسَةُ أَبْوَابٍ:

١ ـ «انْفَعَلَ» كـ«انْكَسَرَ»

○ البَابُ الأَوَّلُ: «اِنْفَعَلَ، يَنْفَعِلُ، اِنْفِعَالاً».

ـ مَوْزُونُهُ: «اِنْكَسَرَ، يَنْكَسِرُ، اِنْكِسَاراً».

ـ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ وَالنُّونِ فِي أَوَّلِهِ.

ـ وَبِنَاؤُهُ: لِلْمُطَاوَعَةِ.

وَمَعْنَى المُطَاوَعَةِ: حُصُولُ أَثَرِ الشَّيْءِ عَنْ تَعَلُّقِ الفِعْلِ المُتَعَدِّي بِمَفْعُولِهِ، نَحْوُ: «كَسَرْتُ الزُّجَاجَ فَانْكَسَرَ ذَلِكَ الزُّجَاجُ»، فَإِنَّ انْكِسَارَ الزُّجَاجِ أَثَرٌ حَصَلَ عَنْ تَعَلُّقِ الكَسْرِ الَّذِي هُوَ الفِعْلُ المُتَعَدِّي.

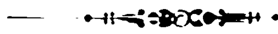
٢ـ «افْتَعَلَ» كـ«اجْتَمَعَ»

○ البَابُ الثَّانِي: «اِفْتَعَلَ، يَفْتَعِلُ، اِفْتِعَالاً».

ـ مَوْزُونُهُ: «اِجْتَمَعَ، يَجْتَمِعُ، اِجْتِمَاعاً».

ـ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَالتَّاءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ.

ـ وَبِنَاؤُهُ: أَيْضاً لِلْمُطَاوَعَةِ، نَحْوُ: «جَمَعْتُ الإِبِلَ فَاجْتَمَعَ ذَلِكَ الإِبِلُ».



٣ـ «افْعَلَّ» كـ«احْمَرَّ»

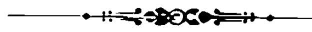
○ البَابُ الثَّالِثُ: «افْعَلَّ، يَفْعَلُّ، افْعِلَالاً».

ـ مَوْزُونُهُ: «احْمَرَّ، يَحْمَرُّ، احْمِرَاراً».

ـ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ.

ـ وَبِنَاؤُهُ: لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: «حَمُرَ زَيْدٌ»؛ إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ فِي الجُمْلَةِ، وَيُقَالُ: «احْمَرَّ زَيْدٌ»؛ إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ مُبَالِغَةٌ.

وَقِيلَ: لِلْأَلْوَانِ وَالعُيُوبِ، مِثَالُ الأَلْوَانِ نَحْوُ: «احْمَرَّ زَيْدٌ»، وَمِثَالُ العُيُوبِ نَحْوُ: «اعْوَرَّ زَيْدٌ».



٤ ـ «تَفَعَّلَ» كـ«تَكَلَّمَ»

○ البَابُ الرَّابِعُ: «تَفَعَّلَ، يَتَفَعَّلُ، تَفَعُّلاً».

ـ مَوْزُونُهُ: «تَكَلَّمَ، يَتَكَلَّمُ، تَكَلُّماً».

ـ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ.

ـ وَبِنَاؤُهُ: لِلتَّكَلُّفِ.

وَمَعْنَى التَّكَلُّفِ: تَحْصِيلُ المَطْلُوبِ شَيْئاً بَعْدَ شَيْءٍ، نَحْوُ: «تَعَلَّمْتُ العِلْمَ مَسْأَلَةً بَعْدَ مَسْأَلَةٍ».



٥ ـ «تَفَاعَلَ» كـ«تَبَاعَدَ»

○ البَابُ الخَامِسُ: «تَفَاعَلَ، يَتَفَاعَلُ، تَفَاعُلاً».

ـ مَوْزُونُهُ: «تَبَاعَدَ، يَتَبَاعَدُ، تَبَاعُداً».

- وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَالأَلِفِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ.

- وَبِنَاؤُهُ: لِلْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الاثْنَيْنِ فَصَاعِداً.

مِثَالُ المُشَارَكَةِ بَيْنَ الاثْنَيْنِ، نَحْوُ: «تَبَاعَدَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو»، وَمِثَالُ المُشَارَكَةِ فَصَاعِداً، نَحْوُ: «تَصَالَحَ القَوْمُ».

النَّوعُ الثَّالثُ: ما زاد فيه ثلاثةُ أحرفٍ

النَّوْعُ الثَّالِثُ: هُوَ مَا زِيدَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ عَلَى الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَبْوَابٍ:

١ـ «اسْتَفْعَلَ» كـ«اسْتَخْرَجَ»

○ البَابُ الأَوَّلُ: «اسْتَفْعَلَ، يَسْتَفْعِلُ، اِسْتِفْعَالاً».

- مَوْزُونُهُ: «اِسْتَخْرَجَ، يَسْتَخْرِجُ، اِسْتِخْرَاجاً».

- وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ وَالسِّينِ وَالتَّاءِ فِي أَوَّلِهِ.

- وَبِنَاؤُهُ: لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ لَازِماً.

- مِثَالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «اِسْتَخْرَجَ زَيْدٌ المَالَ»، وَمِثَالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «اِسْتَحْجَرَ الطِّينُ».

وَقِيلَ: لِطَلَبِ الفِعْلِ، نَحْوُ: «أَسْتَغْفِرُ اللهَ»، أَيْ: أَطْلُبُ المَغْفِرَةَ مِنَ اللهِ تَعَالَى.

٢ـ «افْعَوْعَلَ» كـ«اغْشَوْشَبَ»

○ البَابُ الثَّانِي: «اِفْعَوْعَلَ، يَفْعَوْعِلُ، اِفْعِيعَالاً».

- مَوْزُونُهُ: «اِغْشَوْشَبَ، يَغْشَوْشِبُ، اِغْشِيشَاباً».

- وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَالوَاوِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ.

ـ وَبِنَاؤُهُ: لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: «عَشِبَ الأَرْضُ» إِذَا نَبَتَ فِي وَجْهِ الأَرْضِ نَبَاتٌ فِي الجُمْلَةِ، وَيُقَالُ: «اِعْشَوْشَبَ الأَرْضُ» إِذَا كَثُرَ نَبَاتُ وَجْهِ الأَرْضِ.

٣ ـ «افْعَوَّلَ» كـ«اجْلَوَّذَ»

○ البَابُ الثَّالِثُ: «اِفْعَوَّلَ، يَفْعَوِّلُ، اِفْعِوَّالاً».

ـ مَوْزُونُهُ: «اِجْلَوَّذَ، يَجْلَوِّذُ، اِجْلِوَّاذاً».

ـ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَالوَاوَيْنِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ.

ـ وَبِنَاؤُهُ: أَيْضاً لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: «جَلَذَ الإِبِلُ» إِذَا سَارَ سَيْراً بِسُرْعَةٍ فِي الجُمْلَةِ، وَيُقَالُ: «اِجْلَوَّذَ الإِبِلُ» إِذَا سَارَ سَيْراً بِزِيَادَةِ سُرْعَةٍ.

٤ ـ «افْعَالَّ» كـ«اِحْمَارَّ»

○ البَابُ الرَّابِعُ: «اِفْعَالَّ، يَفْعَالُّ، اِفْعِيلَالاً».

ـ مَوْزُونُهُ: «اِحْمَارَّ، يَحْمَارُّ، اِحْمِيرَاراً».

ـ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَالأَلِفِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ، وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ.

ـ وَبِنَاؤُهُ: أَيْضاً لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ، لَكِنَّ هَذَا البَابَ أَبْلَغُ مِنْ بَابِ الافْعِلَالِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: «حَمِرَ زَيْدٌ» إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ فِي الجُمْلَةِ، وَيُقَالُ: «اِحْمَرَّ زَيْدٌ» إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ مُبَالِغَةٌ، وَيُقَالُ: «اِحْمَارَّ زَيْدٌ» إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ زِيَادَةَ مُبَالَغَةٍ.

بَابُ الرُّبَاعِيِّ الْمُجَرَّدِ

وَوَاحِدٌ مِنْهَا لِلرُّبَاعِيِّ الْمُجَرَّدِ، وَهُوَ بَابٌ وَاحِدٌ.
وَزْنُهُ: «فَعْلَلَ، يُفَعْلِلُ، فَعْلَلَةً، وَفِعْلَالاً».
- مَوْزُونُهُ: «دَحْرَجَ، يُدَحْرِجُ، دَحْرَجَةً، وَدِحْرَاجاً».
- وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ حُرُوفِهِ أَصْلِيَّةً.
- وَبِنَاؤُهُ: لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ لَازِماً.
مِثَالُ الْمُتَعَدِّي، نَحْوُ: «دَحْرَجَ زَيْدٌ الحَجَرَ»، وَمِثَالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «دَرْبَخَ زَيْدٌ».

مُلْحقات الرُّبَاعِيِّ الْمُجَرَّد

وَسِتَّةٌ مِنْهَا لِمُلْحَقِ «دَحْرَجَ»، وَيُقَالُ لِهَذِهِ السِّتِّ: الْمُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ.

١ ـ «فَوْعَلَ» كـ«حَوْقَلَ»

○ البَابُ الأَوَّلُ مِنْهَا: «فَوْعَلَ، يُفَوْعِلُ، فَوْعَلَةً، وَفِيعَالاً».
- مَوْزُونُهُ: «حَوْقَلَ، يُحَوْقِلُ، حَوْقَلَةً، وَحِيقَالاً».
- وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الوَاوِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ.
- وَبِنَاؤُهُ: لِلَّازِمِ فَقَطْ، نَحْوُ: «حَوْقَلَ زَيْدٌ».

٢ ـ «فَيْعَلَ» كـ«بَيْطَرَ»

○ البَابُ الثَّانِي: «فَيْعَلَ، يُفَيْعِلُ، فَيْعَلَةً، وَفِيعَالاً».
- مَوْزُونُهُ: «بَيْطَرَ، يُبَيْطِرُ، بَيْطَرَةً، وَبِيطَاراً».
- وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ اليَاءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ.

ـ وَبِنَاؤُهُ: لِلتَّعْدِيَةِ فَقَطْ، نَحْوُ: «بَيْطَرَ زَيْدٌ القَلَمَ»، أَيْ: شَقَّهُ.

٣ ـ «فَعْوَلَ» كـ«جَهْوَرَ»

○ البَابُ الثَّالِثُ: «فَعْوَلَ، يُفَعْوِلُ، فَعْوَلَةً، وَفِعْوَالاً».

ـ مَوْزُونُهُ: «جَهْوَرَ، يُجَهْوِرُ، جَهْوَرَةً، وَجِهْوَاراً».

ـ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ.

ـ وَبِنَاؤُهُ: أَيْضاً لِلتَّعْدِيَةِ فَقَطْ، نَحْوُ: «جَهْوَرَ زَيْدٌ القُرْآنَ».

٤ ـ «فَعْيَلَ» كـ«عَثْيَرَ»

○ البَابُ الرَّابِعُ: «فَعْيَلَ، يُفَعْيِلُ، فَعْيَلَةً، وَفِعْيَالاً».

ـ مَوْزُونُهُ: «عَثْيَرَ، يُعَثْيِرُ، عَثْيَرَةً، وَعِثْيَاراً».

ـ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ اليَاءِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ.

ـ وَبِنَاؤُهُ: لِلَّازِمِ فَقَطْ، نَحْوُ: «عَثْيَرَ زَيْدٌ».

٥ ـ «فَعْلَلَ» كـ«جَلْبَبَ»

○ البَابُ الخَامِسُ: «فَعْلَلَ، يُفَعْلِلُ، فَعْلَلَةً، وَفِعْلَالاً».

ـ مَوْزُونُهُ: «جَلْبَبَ، يُجَلْبِبُ، جَلْبَبَةً، وَجِلْبَاباً».

ـ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ.

ـ وَبِنَاؤُهُ: لِلتَّعْدِيَةِ فَقَطْ، نَحْوُ: «جَلْبَبَ زَيْدٌ الجِلْبَابَ».

٦ـ «فَعْلَى» كـــ«سَلْقَى»

○ البَابُ السَّادِسُ: «فَعْلَى، يُفَعْلِي، فَعْلَيَةً[1]، وَفِعْلَاءً».
ـ مَوْزُونُهُ: «سَلْقَى، يُسَلْقِي، سَلْقَيَةً، وَسِلْقَاءً».
ـ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ اليَاءِ فِي آخِرِهِ.
ـ وَبِنَاؤُهُ: لِلتَّعْدِيَةِ، نَحْوُ: «سَلْقَيْتُ زَيْداً» أَيْ: أَلْقَيْتُهُ عَلَى ظَهْرِهِ.
وَمَعْنَى الإِلْحَاقِ: اِتِّحَادُ المَصْدَرَيْنِ، أَيْ: المُلْحَقِ وَالمُلْحَقِ بِهِ.



(١) كذا جاء بالتصحيح، وعلّله الكفوي وغيرُه ببطلان الإلحاق لو أُعل، وفيه نظر؛ إذ الإعلال في الآخر لا يَضر، والياء آخر الكلمة حكماً.

أبوابُ الرُّبَاعِيِّ المَزِيدِ فِيهِ

وَثَلَاثَةٌ مِنْهَا لِمَا زَادَ عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ، وَهِيَ عَلَى نَوْعَيْنِ:

النَّوعُ الأوَّلُ: ما زِيدَ فيه حرفٌ واحدٌ

النَّوْعُ الأَوَّلُ: هُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى الرُّبَاعِيِّ، وَهُوَ بَابٌ وَاحِدٌ.
وَزْنُهُ: «تَفَعْلَلَ، يَتَفَعْلَلُ، تَفَعْلُلاً».
- مَوْزُونُهُ: «تَدَحْرَجَ، يَتَدَحْرَجُ، تَدَحْرُجاً».
- وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ.
- وَبِنَاؤُهُ: لِلْمُطَاوَعَةِ، نَحْوُ: «دَحْرَجْتُ الحَجَرَ فَتَدَحْرَجَ ذَلِكَ الحَجَرُ».

النَّوعُ الثَّاني: ما زِيدَ فيه حَرفانِ

النَّوْعُ الثَّانِي: وَهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفَانِ عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ، وَهُوَ بَابَانِ:

١ ـ «افْعَنْلَلَ» كـ«احْرَنْجَمَ»

○ البَابُ الأَوَّلُ: «اِفْعَنْلَلَ، يَفْعَنْلِلُ، اِفْعِنْلَالاً».
- مَوْزُونُهُ: «اِحْرَنْجَمَ، يَحْرَنْجِمُ، اِحْرِنْجَاماً».
- وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ الأُولَى.
- وَبِنَاؤُهُ: لِلْمُطَاوَعَةِ، نَحْوُ: «حَرْجَمْتُ الإِبِلَ فَاحْرَنْجَمَ ذَلِكَ الإِبِلُ».

٢ ـ «افْعَلَلَّ» كـ«اقْشَعَرَّ»

○ البَابُ الثَّانِي: «اِفْعَلَلَّ، يَفْعَلِلُّ، اِفْعِلَّالاً».
- مَوْزُونُهُ: «اِقْشَعَرَّ، يَقْشَعِرُّ، اِقْشِعْرَاراً».

ـ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ الثَّانِيَةِ فِي آخِرِهِ.

ـ وَبِنَاؤُهُ: لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: «قَشْعَرَ جِلْدُ الرَّجُلِ» إِذَا انْتَشَرَ شَعَرُ جِلْدِهِ فِي الجُمْلَةِ، وَيُقَالُ: «اِقْشَعَرَّ جِلْدُ الرَّجُلِ» إِذَا انْتَشَرَ شَعَرُ جِلْدِهِ مُبَالَغَةً.

ملحقات الرُّباعيِّ المزيدِ فيه حرفٌ واحد

وَخَمْسَةٌ مِنْهَا لِمُلْحَقِ «تدَحْرَجَ».

١ ـ «تَفعْلَلَ» كـ«تَجَلْبَبَ»

○ البَابُ الأَوَّلُ: «تَفعْلَلَ، يَتَفعْلَلُ، تَفَعْلُلاً».

ـ مَوْزُونُهُ: «تَجَلْبَبَ، يَتَجَلْبَبُ، تَجَلْبُباً».

ـ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ.

ـ وَبِنَاؤُهُ: لِلْمُطَاوَعَةِ ، نَحْوُ: «تَجَلْبَبَ زَيْدٌ فَتَجَلْبَبَ ذَلِكَ الجِلْبَابُ».

٢ ـ «تَفوْعَلَ» كـ«تَجَوْرَبَ»

○ البَابُ الثَّانِي: «تَفوْعَلَ، يَتَفوْعَلُ، تَفَوْعُلاً».

ـ مَوْزُونُهُ: «تَجَوْرَبَ، يَتَجَوْرَبُ، تَجَوْرُباً ».

ـ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَالوَاوِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ.

ـ وَبِنَاؤُهُ: أَيْضاً لِلْمُطَاوَعَةِ، نَحْوُ: «جَوْرَبْتُهُ فَتَجَوْرَبَ».

٣ ـ «تَفَيْعَلَ» كـ«تَشَيْطَنَ»

○ البَابُ الثَّالِثُ: «تَفَيْعَلَ، يَتَفَيْعَلُ، تَفَيْعُلاً».

ـ مَوْزُونُهُ: «تَشَيْطَنَ، يَتَشَيْطَنُ، تَشَيْطُناً ».

- وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَالياءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ.
- وَبِنَاؤُهُ: لِلَّازِمِ، نَحْوُ: «تَشَيْطَنَ زَيْدٌ».

٤ ـ «تَفَعْوَلَ» كـ«تَرَهْوَكَ»

○ البَابُ الرَّابِعُ: «تَفَعْوَلَ، يَتَفَعْوَلُ، تَفَعْوُلاً».
- مَوْزُونُهُ: «تَرَهْوَكَ، يَتَرَهْوَكُ، تَرَهْوُكاً».
- وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَالوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ.
- وَبِنَاؤُهُ: لِلَّازِمِ فَقَطْ، نَحْوُ: «تَرَهْوَكَ زَيْدٌ».

٥ ـ «تَفَعْلَى» كـ«تَسَلْقَى»

○ البَابُ الخَامِسُ: «تَفَعْلَى، يَتَفَعْلَى، تَفَعْلِياً».
- مَوْزُونُهُ: «تَسَلْقَى، يَتَسَلْقَى، تَسَلْقِياً».
- وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَالياءِ فِي آخِرِهِ.
- وَبِنَاؤُهُ: لِلَّازِمِ، نَحْوُ: «تَسَلْقَى زَيْدٌ»، أَيْ: نَامَ عَلَى قَفَاهُ.

[تَنْبِيهٌ]:

اِعْلَمْ: أَنَّ حَقِيقَةَ الإِلْحَاقِ فِي هَذِهِ المُلْحَقَاتِ إِنَّمَا هُوَ بِزِيَادَةِ غَيْرِ التَّاءِ.

مَثَلاً: الإِلْحَاقُ فِي «تَجَلْبَبَ» إِنَّمَا هُوَ بِتَكْرَارِ البَاءِ، وَالتَّاءُ إِنَّمَا دَخَلَتْ لِمَعْنَى المُطَاوَعَةِ، كَمَا كَانَتْ فِي «تَدَحْرَجَ» ؛ لِأَنَّ الإِلْحَاقَ لَا يَكُونُ فِي أَوَّلِ الكَلِمَةِ، بَلْ فِي وَسَطِهَا ، أَوْ آخِرِهَا . عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ فِي «شَرْحِ المُفَصَّلِ».

ملحقات الرُّباعيّ المزيدِ فيه حرفان

وَاثْنَانِ لِمُلْحَقٍ: «اِحْرَنْجَمَ».

١ ـ «افْعَنْلَلَ» كـ«اقْعَنْسَسَ»

○ البَابُ الأَوَّلُ: «اِفْعَنْلَلَ، يَفْعَنْلِلُ، اِفْعِنْلالاً».

ـ مَوْزُونُهُ: «اِقْعَنْسَسَ، يَقْعَنْسِسُ، اِقْعِنْسَاساً».

ـ وَعَلامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ، وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَام فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ.

ـ وَبِنَاؤُهُ: لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: «قَعِسَ الرَّجُلُ» إِذَا خَرَجَ صَدْرُهُ وَدَخَلَ ظَهْرُهُ فِي الجُمْلَةِ، وَيُقَالُ: «اِقْعَنْسَسَ الرَّجُلُ»: إِذَا خَرَجَ صَدْرُهُ وَدَخَلَ ظَهْرُهُ مُبَالَغَةً.

٢ ـ «افْعَنْلَى» كـ«اسْلَنْقَى»

○ البَابُ الثَّانِي: «اِفْعَنْلَى، يَفْعَنْلِي، اِفْعِنْلَاءً».

ـ مَوْزُونُهُ: «اِسْلَنْقَى، يَسْلَنْقِي، اِسْلِنْقَاءً».

ـ وَعَلامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ، وَاليَاءِ فِي آخِرِهِ.

ـ وَبِنَاؤُهُ: لِلَّازِمِ، نَحْوُ: «اِسْلَنْقَى زَيْدٌ».

الأقسام الثمانية

ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّ الفِعْلَ المُنْحَصِرَ فِي هَذِهِ الأَبْوَابِ:

(١) إِمَّا ثُلَاثِيٌّ مُجَرَّدٌ سَالِمٌ، نَحْوُ: «كَرُمَ».

(٢) وَإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مُجَرَّدٌ غَيْرُ سَالِمٍ، نَحْوُ: «وَعَدَ».

(٣) وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدٌ سَالِمٌ، نَحْوُ: «دَحْرَجَ».

(٤) وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدٌ غَيْرُ سَالِمٍ، نَحْوُ: «وَسْوَسَ».

(٥) وَإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ، نَحْوُ: «أَكْرَمَ».

(٦) وَإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ، نَحْوُ: «أَوْعَدَ».

(٧) وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ، نَحْوُ: «تَدَحْرَجَ».

(٨) وَإِمَا رُبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ، نَحْوُ: «تَوَسْوَسَ».

وَيُقَالُ لِهَذِهِ الأَقْسَامِ: الأَقْسَامُ الثَّمَانِيَةُ.

أَقْسَامُ الفِعْلِ بِاعْتِبَارِ صِحَّةِ حُرُوفِهِ واعتِلالِهَا

وَاعْلَمْ: أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ:

(١) إِمَّا صَحِيحٌ: وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ فِي مُقَابَلَةِ الفَاءِ وَالعَيْنِ وَاللَّامِ حَرْفُ عِلَّةٍ؛ وَهِيَ الوَاوُ وَاليَاءُ وَالأَلِفُ، وَالهَمْزَةُ، وَالتَّضْعِيفُ، نَحْوُ: «نَصَرَ».

(٢) وَإِمَّا مِثَالٌ: وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ حَرْفُ عِلَّةٍ، نَحْوُ: «وَعَدَ» وَ«يَسَرَ».

(٣) وَإِمَّا أَجْوَفُ: وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ حَرْفُ عِلَّةٍ، نَحْوُ: «قَالَ» وَ«كَالَ».

(٤) وَإِمَّا نَاقِصٌ: وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ لَامِهِ حَرْفُ عِلَّةٍ، نَحْوُ: «غَزَا» وَ«رَمَى».

(٥) وَإِمَّا لَفِيفٌ: وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ حَرْفَانِ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ:

الأَوَّلُ: اللَّفِيفُ المَقْرُونُ: وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ وَلَامِهِ حَرْفَا عِلَّةٍ، نَحْوُ: «طَوَى» وَ«قَوِيَ».

وَالثَّانِي: اللَّفِيفُ المَفْرُوقُ: وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ وَلَامِهِ حَرْفَا عِلَّةٍ، نَحْوُ: «وَقَى، يَقِي».

(٦) وَإِمَّا مُضَاعَفٌ: وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ عَيْنُهُ وَلَامُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ: «مَدَّ» أَصْلُهُ: مَدَدَ، حُذِفَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولَى، ثُمَّ أُدْغِمَتْ فِي الدَّالِ الثَّانِيَةِ، فَصَارَ: «مَدَّ».

الإدغام وأنواعه

وَالإِدْغَامُ: إِدْخَالُ أَحَدِ المُتَجَانِسَيْنِ فِي الآخَرِ.

وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ:

○ النَّوْعُ الأَوَّلُ: وَاجِبٌ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الحَرْفَانِ المُتَجَانِسَانِ مُتَحَرِّكَيْنِ، أَوْ يَكُونَ الحَرْفُ الأَوَّلُ سَاكِناً، وَالحَرْفُ الثَّانِي مُتَحَرِّكاً، نَحْوُ: «مَدَّ، يَمُدُّ».

○ وَالنَّوْعُ الثَّانِي: جَائِزٌ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الحَرْفُ الأَوَّلُ مِنَ المُتَجَانِسَيْنِ مُتَحَرِّكاً، وَالحَرْفُ الثَّانِي سَاكِناً بِسُكُونٍ عَارِضٍ، نَحْوُ: «لَمْ يَمُدّ» بِحَرَكَاتِ الدَّالِ الثَّانِيَةِ، أَصْلُهُ: لَمْ يَمْدُدْ، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولَى إِلَى المِيمِ، فَاجْتَمَعَ السَّاكِنَانِ، فَحُرِّكَتِ الدَّالُ الثَّانِيَةُ؛ إِمَّا بِالضَّمَّةِ، أَوْ بِالفَتْحَةِ، أَوْ بِالكَسْرَةِ؛ لِكَوْنِ سُكُونِ الثَّانِي عَارِضاً، [ثُمَّ أُدْغِمَتِ الدَّالُ الأُولَى فِي الثَّانِيَةِ، فَصَارَ: «لَمْ يَمُدَّ» بِالإِدْغَامِ. وَيَجُوزُ: «لَمْ يَمْدُدْ» بِالفَكِّ].

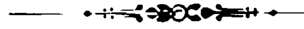
○ وَالثَّالِثُ: مُمْتَنِعٌ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الحَرْفُ الأَوَّلُ مِنَ المُتَجَانِسَيْنِ مُتَحَرِّكاً، وَالثَّانِي سَاكِناً بِسُكُونٍ أَصْلِيٍّ، نَحْوُ: «مَدَدْتُ»... إلى «مَدَدْنَ».

(٧) وَإِمَّا مَهْمُوزٌ: وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ أَحَدُ حُرُوفِهِ الأَصْلِيَّةِ هَمْزَةً، نَحْوُ: «أَخَذَ»، وَ«سَأَلَ»، وَ«قَرَأَ».

- فَإِنْ كَانَتِ الهَمْزَةُ فِي أَوَّلِهِ مُقَابِلَةَ فَائِهِ يُسَمَّى: مَهْمُوزَ الفَاءِ.
- وَإِنْ كَانَتْ فِي وَسَطِهِ مُقَابِلَةَ عَيْنِهِ يُسَمَّى: مَهْمُوزَ العَيْنِ.
- وَإِنْ كَانَتْ فِي آخِرِهِ مُقَابِلَةَ لَامِهِ يُسَمَّى: مَهْمُوزَ اللَّامِ.

وَيُقَالُ لِهَذِهِ الأَقْسَامِ: الأَقْسَامُ السَّبْعَةُ ، فَهَذِهِ سَبْعَةُ أَقْسَامٍ يَجْمَعُهَا هَذَا البَيْتُ:

صَحِيحٌ ثُمَّ مِثَالٌ ثُمَّ مُضَاعَفٌ لَفِيفٌ نَاقِصٌ مَهْمُوزٌ أَجْوَفْ



بناء الأفعال

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

شرح بناء الأفعال

لمحمّد بن حميد الكفوي

مقدمة الشارح الكفوي

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمدُ لله الَّذي صَرَّفَ مَصَادِرَ أفعالِنَا نحوَ رِضائِهِ، ووَجَّه مَوارِدَ عِرْفَانِنا إلى جانبِ قُدْسِه وتلْقَائِه، وَصَانَ مَشَارِدَ كَلِمَاتِنَا عَن حرُوفِ العِلَّةِ النَّاقِصَةِ لاهْتِدَائِه، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِ أنبيائِه وسَنَدِ أصْفِيائِه، محمَّدٍ المُشْتَقِّ مِنْ مَصْدَرِ المَحَامِدِ لِتَبْلِيغِ أكْملِ الأَدْيانِ وإِعْلَائِه، المُؤَيَّدِ بِصَحيحِ الحُجَجِ وَسَالِم البراهِينِ على ادِّعَائِه، وعلى آلِهِ وأَصْحابِه الَّذين كانوا لَفِيْفاً مَقْرُوناً له في النُّصْرةِ على أعدائِهِ، والهِدَايةِ على أحبَّائِه، صَلاةً مُضاعَفَةً بِتَضَاعُفِ الكَلِمِ في أبْوابِه وبِنَائِه.

وبعدُ:

فيقُول أفْقرُ الوَرَى وأضْعفُ العَبِيدِ السيِّدُ محمَّدٌ الكَفَوِيُّ ابنُ الحَاج حَمِيدٍ: لقد كنتُ إذْ أمَطْتُ[1] عن قَرِيحَتِي القَرِيحة أغْطية الغَبَاوَةِ الصَّرِيحةِ، وبَسَطْتُ[2] بِطَبِيعَتِي الجَرِيحة أَلْوِيَةَ الفَطانةِ الفَرِيحةِ[3]، بطَلائعِ الاِقْتِناءِ مِنْ فَرائدِ العُلومِ، وذَرائعِ الاِجْتناءِ من عَوائدِ القُرُومِ[4]، سَوَّدتُ بعضَ الصَّحائفِ والألواحِ، وكتبتُ شيئاً من الصُّوَرِ والأشباحِ، بصَددِ شرح الرِّسالة[5] المَوسُومةِ بـ«البناء»، أعلى اللهُ درجةَ مؤلِّفها في دارِ البَقاءِ، ولم يَتيسَّر إعادةُ النَّظر فيه إلى هذا

(١) في نسخة: «أمطت».
(٢) في نسخة: «ونضلت».
(٣) أي: الطيِّعة، وفي نسخة: «القريحة» بالقاف.
(٤) أي: الفحول والأسياد، وهو جمع «قَرْم» بالفتح.
(٥) في نسخة: «بصَدرِ الشرحِ للرِّسالة».

أبوابُ التَّصْرِيفِ(١)

اِعْلَمْ(٢): أَنَّ أَبْوَابَ(٣) التَّصْرِيفِ(٤) ....

الكفوي

الآن، بل نَسجتْ عليه عَنَاكبُ النِّسيانِ في زَوايا الهِجْرانِ، وصار كَأنْ لم يكن شيئاً مَذْكُوراً بالجَنَانِ(٥)، فأَرَدْتُ أنْ أُثْبِتَهُ في خِلَالِ السُّطورِ، بلا زِيَادةٍ عليه ولا قُصورٍ، تَخْلِيصاً له عنِ التَّلَفِ والضَّياعِ، بظنٍّ أنَّه ممَّا لا يخلُو عنِ الانتفاعِ، نَسألُ اللهَ أنْ يَعْفُوَ عنَّا الخَطَايا والزَّللِ، ويَهْدِيَنَا إلى الحقِّ ويَصُونَنَا عنِ الخَلَلِ.

قال المُصنِّفُ الفَريدُ بَعْدَ التَّسْمِيةِ والتَّحميدِ، امتثالاً بالحديثِ الشَّريفِ:



(اِعْلَمْ(٦): أَنَّ أَبْوَابَ التَّصْرِيفِ) بخطابٍ عامٍّ لكلِّ مَنْ يَتَأَتَّى منه العِلمُ على سَبِيلِ البَدَلِ

(١) جُلُّ الصَّرفيِّين يبتدؤون مبحثَ الأفعال بذكر تصاريف الفعل؛ لكونها الأصل الأصيل في علم الصرف، وعلى ذلك درَج ابن مالك في «لاميته» أيضاً.

(٢) افتتحَ المُصنِّفُ كتابه هذا بقوله: «اِعْلَمْ» مخاطِباً بخطابٍ عامٍّ؛ لأنَّ لفظَ «اِعْلَمْ» في قُوَّةِ «اعلموا»؛ تنبيهاً للطَّالبِ من غفلَةِ المَنام عن التَّعلُّم، الذي هو أصلُ المرام، دونَ قولِهِ: «اقرأ»؛ إشعاراً بأنَّ أربحَ البِضاعة هو التعلُّمُ لا القِراءةُ، أو لأنَّ «اقرأ» يُستَعمَلُ في اللَّفظ فقط.

(٣) قوله: (أبواب): جمع قِلَّةٍ، مفردهُ: «بابٌ». والجمعُ؛ إمَّا قِلَّةٌ أو كَثرةٌ، وجمعُ القِلَّةِ هو الَّذي يُطلَقُ على العَشَرَةِ وما دونَها بغَيرِ قَرينةٍ، كما يُقالُ: «عِندِي أجمالٌ»، إذا كانَ مُرادُ المتكلِّم العَشَرَةَ وما دونَها، ويُطلَقُ على ما فوقَ العَشَرَةِ مَعَ قَرينةٍ، ويطلقُ جمعِ الكثرَةِ على ما فوقَ العَشَرَةِ بلا قرينةٍ، كما يُقالُ: «عندي رِجالٌ»، ومثالُ إطلاقِ جمعِ الكَثْرَةِ على العَشَرَةِ وما دونَها بالقرينةِ، أنْ يُقالَ: «رِجالٌ ثلاثةٌ»، أو يُقالَ: «ثلاثةُ رِجالٍ»، والقرينة التي تقيده بالقلَّة لفظ: «ثلاثة».

(٤) قوله: (التَّصريف): تفعيلٌ من «الصَّرْفِ»، فالتَّصريفُ في أصلِ الوضعِ مصدرٌ بمعنى التَّغيير، ثم جُعِلَ عَلَماً لهذا العِلْم لِما بينَهما من المُناسبةِ، والمُناسبةُ: أنَّ التَّصريفَ تغييرٌ، وهذا العلمُ عِلْمٌ يُعْرَفُ به تَغْييراتُ الكَلِمَةِ.

وقوله: (أبواب التصريف): أي: جملةُ الأبوابِ المندرجَةِ في عِلْمِ التَّصريفِ، أو أجزاءُ علمِ التَّصريفِ، وإنَّما كانَ التَّصريفُ أصلَ العلوم العربية؛ لأنَّ العلومَ تُبْنى عليه.

(٥) في نسخة: «باللسان».

(٦) اعلم أن استعمال «اعلم» على ثلاثة أوجه:

الأول: «فاعلم» بالفاء، والثاني: «واعلم» بالواو، والثالث: «اعلم» مجرّداً عنهما.

- وإذا استعمل بالفاء: يكون تنبيهاً على أن ما قبله مما يجب الإصغاء؛ إليه لوجود معنى الترتيب في الفاء.
- وإن استعمل بالواو: يكون تنبيهاً على أن ما قبله وما بعده مما يجب الإصغاءُ إليه؛ لوجود معنى الجمع في الواو.
- وإن استعمل مجرَّداً عنهما: يكون تنبيهاً على أن ما بعده مما يجب الإصغاء إليه.

(٣٥) خَمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ بَاباً[(١)].

الكفوي

مَجازاً، أو لِكلِّ مَنْ يَطْلُبُ معرفةَ أبوابَ التَّصريفِ كذلك، أو هو خِطابٌ لِنفْسِه بطريقِ التَّجريدِ، كأنَّهُ جَرَّدَ عنْ نفسِه شَخْصاً فَخَاطَبَهُ.

وإنَّما صَدَّر الكتابَ به تَنْبيهاً على أنَّ ما يُذْكَرُ فيه مِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَنى بِشَأنِه، ويُهتَمَّ لتحصِيْلِه، وذلك لأنَّ العاقلَ لا يَأْمرُ بعِلْمِ شيءٍ غيرِ مُعْتَنًى بشَأْنِه، وإنْ كان قَدْ يُخبِرُ عنه ففي الأمرِ به تَنْبِيهٌ على ذلك، ولِذَلِكَ كان عادةُ القَوْمِ تَصْديرَ الكلامِ المُهْتَمِّ به، وفائدةُ هذا التَّنبِيهِ حثُّ الطَّالبِ على التَّعلُّمِ والحِفْظِ والضَّبْطِ.

والتَّصرِيفُ في اللُّغةِ: التَّغييرُ، وفي الاصطِلاحِ يَجِيءُ لِمَعنَيينِ:

الأوَّلُ: تَحويلُ الأَصلِ الوَاحِدِ إلى أمْثِلَةٍ مُختَلِفَةٍ لِمَعَانٍ مَقصُودَةٍ لا تَحصُلُ إلَّا بِها.

والثَّاني: اسمٌ لِفَنِّ الصَّرفِ.

وهو: عِلمٌ بأُصُولٍ يُعرَفُ بها أَحوالُ أَبنِيَةِ الكَلِمِ الَّتِي لَيسَت بإعرَابٍ.

فالمُرادُ به هَهُنا أحدُ المعنيَينِ الاصطِلَاحيَّينِ، فعَلَى الأوَّلِ: يكونُ المعنى: أنَّ أنواعَ الكَلِماتِ المُتصرِّفةِ، وعلى الثَّاني: أنَّ أنواعَ الكلماتِ المُبيَّنَةِ في عِلْمِ الصَّرفِ:

(خَمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ بَاباً) اعلَم أنَّ هذا مبنيٌّ على كون المُرادِ بـ«الأبوابِ» أبوابَ المُشتقَّاتِ والأفعالِ خَاصَّةً، وإلَّا فأبوابُ مُطلقِ الكلماتِ كثيرةٌ جدًّا، بل أبوابُ المُشتقَّاتِ والأَفعالِ أيضاً تَرتَقِي إلى أحدٍ وأربعِينَ باباً، كما صَرَّحَ به الفاضلُ البركَوِيُّ، وسنذكُره إن شاء الله تعالى.

ثُمَّ إنَّ تلك الأبوابَ الخمسَ والثَّلاثِينَ ضَربانِ: مُجرَّدٌ، ومَزِيدٌ فيه.

والأوَّلُ قسمانِ: ثُلاثيٌّ، ورُبَاعِيٌّ.

والثَّاني أيضاً قِسمان: مَزِيدٌ على الثُّلاثيِّ، ومَزِيدٌ على الرُّباعيِّ.

ومَزِيدُ الثُّلاثيِّ على نوعَينِ: مُلحَقٌ، وغيرُ مُلحقٍ.

والمُلحَقُ ثلاثةُ أنواعٍ: مُلحقٌ بـ«دَحرَجَ»، ومُلحقٌ بـ«تَدَحرَجَ»، ومُلحَقٌ بـ«إحرَنجَمَ»، فأَشَارَ المُصنِّفُ رحمه الله تعالى إلى الكلِّ، فقَالَ:

---

(١) كما هو المشهورُ، لكن بحكُمِ الاستِقراءِ أربعونَ باباً.

أَبْوابُ الثُّلاثيِّ المُجَرَّدِ

سِتَّةٌ[١] مِنْهَا: لِلثُّلَاثِيِّ[٢] المُجَرَّدِ:

الكفوي

(سِتَّةٌ مِنْهَا) أي: من تلكَ الأبوابِ (لِلثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ) قدَّمَهُ لأصَالَتِهِ، وهو: ما كان مَاضِيه المُفرَدُ المُذكَّرُ الغَائِبُ على ثلاثةِ أحرُفٍ.

واعلَم أنَّ «الثُّلَاثِيَّ» بضمِّ الثَّاءِ الأُولَى شَاذٌّ؛ لأنَّهُ مَنسُوبٌ إلى «الثَّلاثةِ»، فالقياسُ فتحُ الثَّاءِ، وقد يُقالُ: إنَّهُ مَنسوبٌ إلى «الثُّلاث» بضمِّ الثَّاءِ الأُولى ومدِّ اللَّامِ، الَّذي لا تكرارَ فيه، على ما هو مَذهَبُ سِيبويه، ولو بُنِي الأمرُ على مَذهَبِ غيرِهِ، فهو مَجازٌ من قَبِيلِ الاستعمالِ في جُزءِ المعنى، إلَّا أنَّهُ تكلُّفٌ.

أَقُولُ: يُمكِنُ أن يُقالَ: إنَّهُ مَنسُوبٌ إلى «الثُّلاثِ» الّذي فيه تَكرارٌ، فإنَّهُ اسمٌ لكلماتٍ مُتعدِّدةٍ[٣] رُكِّبَت مِنَ الحُرُوفِ الثَّلاثةِ، لا لكلِّ واحدةٍ منها، فلا تَجَوُّزَ أصلاً، أو نَقُولُ: إنَّه مُجرَّدُ اصطِلاحٍ، ونِسبَتُه لَفظِيَّةٌ، كـ«الكُرسِيِّ»، وهكذا الكلامُ في «الرُّبَاعِيِّ»، و«الخُمَاسِيِّ»، و«السُّدَاسِيِّ».

فإن قلتَ: مُقتَضَى العَقلِ كَونُ أبوابِ الثُّلاثيِّ (٤٠٩٦) سِتَّةً وتِسعِينَ وأربعةَ آلافٍ[٤] باعتبارِ الحركاتِ والسَّكناتِ في الماضي والمضارعِ، فما وَجهُ كَونِهَا سِتَّةً؟

---

(١) وإنّما انحصرَتْ أبوابه في ستَّةٍ مع أنَّ العقلَ يقتضي كونَها تسعةً ـ باعتبارِ اختلافِ الحركاتِ الثَّلاثِ في عَيْنَي الماضي والمضارعِ؛ بضَرْبِ الثلاثِ في الثَّلاثِ ـ؛ لأنَّهُ لم يأتِ مَضمومُ عينِ المضارعِ مِنْ مكسُورِ عَينِ الماضي، وأمَّا: «فَضِلَ يَفْضُلُ»، و«دِمْتَ تَدُومُ» فشاذٌّ، ولا مَكْسُورُ عينِ المضارعِ من مَضمومِ عينِ الماضي؛ لئَلَّا يلزمَ الجمعُ بينَ نَوعَي حَركَتَي الثِّقَلِ على حَرْفٍ واحدٍ بلا ضَرورةٍ، وأمَّا الجمعُ بينَ واحدٍ منهما فمُوافِقٌ للأصل، ولا مفتوحُ العينِ منه؛ لئَلَّا يكونَ كالوَثبَةِ من الأثقلِ إلى الأخفِّ، وأمَّا مجيئُهُ على لُغَةِ مَن قالَ: «كُدْتَ تَكَادُ» فعلى الشُّذوذِ أيضاً، فإنْ قُلْتَ: مجيءُ السَّادسِ كذلِك، قلتُ: نَعمْ، لكنْ مجيئُه من المُعْتلِّ الفاءِ بالأصَالَةِ.

(٢) إنما سمِّيت «ثلاثية»: لكون وضعها على ثلاثة أحرفٍ، فإن قلتَ: القياسُ «ثَلاثِيّ» بالفتحِ؛ لأنهُ نسبةٌ إلى «ثَلاثة»، قلتُ: إنَّهُ يُستعملُ بالضَّمِّ على الشُّذوذِ، وكذا الرُّباعيُّ وغيرُهما.

(٣) في نسخة: «معدودة».

(٤) فائدة: ذكر أبو بكر الزبيدي في «مختصر كتاب العين» أنَّ: عِدَّةَ مُستعملِ الكلام كُلّه ومُهمَلِه (٦٦٥٩٤٠٠)، المُسْتَعْمل مِنْها (٥٦٢٠)، والمهمل (٦٦٥٣٧٨٠)، عدَّة الصَّحِيح مِنْهُ (٦٦٥٣٤٠٠)، والمعتلّ (٦٠٠٠)، =

. . . .

الكفوي

قلتُ: اِعتِبارُ الفاءِ واللّامِ سَاقِطٌ:

ـ أمَّا الفاءُ؛ فلأنَّهُ مَفتوحٌ أبداً في الماضي، لِتَعذُّرِ الابتِداءِ بالسَّاكنِ، واستِثقَالِ الضَّمِّ والكسرِ، وسَاكِنٌ في المُضَارعِ لِئَلَّا يَلزَمَ تَوَالِي أَربعِ حركاتٍ في كلمةٍ واحدةٍ، وتَعيِين الفاءِ به، لِقُربِه من سببِهِ وهو حرفُ المُضَارَعةِ.

ـ وأمَّا اللّامُ؛ فلأنَّهُ مفتوحٌ في الأوَّلِ ومَرفُوعٌ في الثَّاني؛ وسكونُ العَينِ أيضاً سَاقِطٌ، أمَّا في الماضي فلِدَفعِ الالتِبَاسِ بالمَصدَرِ عِندَ الوَقفِ واتِّصالِ الضَّمِيرِ؛ إذ الأصلُ الغالبُ في مَصدرِ الثُّلاثيِّ هو «الفَعْلُ» لِكَثرَتِه وللرجُوعِ إليه إِذَا أُرِيد المَرَّةُ، وأمَّا في المُضارِعِ فلِدَفعِ التقاءِ السَّاكنين، فإنَّ الفاءَ فيه سَاكِنٌ كما مَرَّ، فلم يَبقَ إلَّا حركةُ العينِ، والحركةُ ثلاثةٌ، فاعتُبِرت كلّ واحدةٍ منها في الماضي، فحَصَلَ ثلاثةُ أَبنِيَةٍ.

وَلَمَّا كان الفتحُ أخفَّ استُعمِلَ في معانٍ كثيرةٍ، وأُشِير إِلَيها بتحريكِ عَينِ المُضَارعِ بالحركاتِ الثَّلاثةِ أيضاً، ولَمَّا لم يَكثُر المعنى في الكسرِ كَثرَتَهُ في الفتحِ، وثَقُلَ الصُّعود مِنَ الكسرةِ إلى الضَّمَّةِ سَقَطَ[1] ضمُّ المُضَارعِ عِندَ كسرِ الماضي.

= المُسْتَعْمل من الصَّحِيح (٣٩٤٤)، والمهمل مِنْهُ (٦٠٨٩٤٥٦)، والمستعمل من المعتلّ (١٦٧٦)، والمهمل مِنْهُ (٤٣٤٢).

عدَّة الثُّنائي (٧٥٠)، المُسْتَعْمل مِنْهُ (٤٨٩)، والمهمل (٢٦١)، الصَّحِيح مِنْهُ (٦٠٠)، والمعتل (١٥٠)، المُسْتَعْمل من الصَّحِيح (٤٠٣)، والمهمل (١٩٧)، والمستعمل من المعتل (٨٦)، والمهمل (٦٤).

وعدة الثلاثي: (١٩٦٥٠)، المُسْتَعْمل مِنْهُ (٤٢٦٩)، والمهمل (١٥٣٨١)، الصَّحِيح مِنْهُ (١٣٨٠٠)، والمعتلّ سِوى اللَّفيف (٥٤٠٠)، واللفيف (٤٥٠)، المُسْتَعْمل من الصَّحِيح (٢٦٧٩)، والمهمل (١١١٢١)، والمستعمل من المعتلّ سوى اللَّفيف (١٤٣٤)، والمهمل (٣٩٦٦)، والمستعمل من اللفيف (١٥٦)، والمهمل (٢٩٤).

وعدة الرُّباعيّ: (٣٠٣٤٠٠)، المُسْتَعْمل (٨٢٠)، والمهمل (٣٠٢٥٨٠).

وعدة الخُماسي: (٦٣٧٥٦٠٠)، المُسْتَعْمل مِنْهُ (٤٢)، والمهمل (٦٣٧٥٥٥٨).

قالَ الزبيديُّ: وَهَذَا العدَد من الرُّباعيّ والخماسيّ على (٢٥) حرفاً من حُرُوف المُعجم خاصَّة، دون الهمزَة وَغَيرهَا، وعَلى أن لَا يتكرَّر فِي الرُّباعيّ والخماسيّ حرفٌ من نفس الكَلِمَة. انظر تفصيل ذلك في «تاج العروس»: (١/١٥-١٧).

(١) وأمَّا «فَضِلَ يَفْضُلُ»، و«نَعِمَ يَنْعُمُ»، و«مِتَّ تَمُوتُ»، بكسر العين في الماضي، وضمِّها في المضارع؛ فمن التداخُلِ؛ لأنها جاءت من باب: «عَلِمَ يَعْلَمُ»، و«نَصَرَ يَنْصُرُ»، فأخذ الماضي من الأول، والمضارعُ من الثاني. كذا قال التفتازاني في «شرح الزنجاني».

الباب الأول

فعَل ـ يفعُل

البَابُ الأَوَّلُ: «فَعَلَ[(١)]، يَفْعُلُ».

الكفوي

وأمَّا الضَّمُّ؛ فلَمَّا كان وضعُها للصِّفاتِ اللَّازِمةِ وأفعالِ الطَّبائِعِ المَسلُوبِ عنها اختيارُ صاحبِها لِمُنَاسَبةٍ بينهما في اللُّزُوم، التزِم الضَّمَّةُ في عينِ المضارعِ أيضاً، تَحقِيقاً لِمُقتَضَى تلك المُناسبةِ، فلم يُوجَد مِنَ الأبوابِ الثُّلاثيَّةِ إلَّا سِتَّةٌ.

(**البَابُ الأَوَّلُ**) أي: مِنَ السِّتَّةِ، أصلُه: «أوءَل» على وزن: «أفعَل» مَهموزَ العينِ، قُلِبت الهمزةُ واواً على غيرِ القياسِ وأُدغِمَت؛ أو: «أءوَلُ» من «أول» قُلِبت همزتُه واواً وأُدغِمَت، أو: «وَوَّلٌ» على وزن: «فَوعَلٍ»، قُلِبتِ الواوُ الأولى همزةً وأُدغِمَت، أو «وَوْءل» بالواوين، أُدغِمَتِ الأُولى في الثَّانيةِ بعدَ سَلبِ حركَتِها، ثُمَّ زِيدَت الهمزةُ لتعذُّرِ الابتداءِ بالسَّاكنِ فصار: «أوَّل».

و«البَابُ»: أصله: «بَوَبٌ»، قُلِبَت واوُه أَلِفاً، يدلُّ عليه جمعُهُ على «أبواب»، وتصغِيرُهُ على «بُوَيْبٍ»، وهو ههُنا بمعنى النَّوع كما في قوله ﷺ: «مَن خَرَجَ لِيَطلُبَ بَاباً مِنَ العِلمِ» أيْ: نَوْعاً.

(«**فَعَلَ، يَفْعُلُ**») بفتحِ العينِ في الماضي، وضمِّها في الغَابِرِ.

ـ **قَدَّمَ هذا البابَ على البابِ الثَّاني** لكثرةِ لُغَاتِه ومَعَانِيه، ولأَنَّ عَينَ مُضَارِعِه مضمومٌ وعينَ مُضَارِعِ الثَّاني مكسورٌ، والضَّمُّ أقوى الحركاتِ، والكَسرُ أضعفُها، فقُدِّمَ الأَقوى على الأَضعفِ، ولأنَّ الضَّمَّ عُلوِيٌّ، والكَسرَ سُفلِيٌّ، والعُلوِيُّ لِشَرَفِهِ مُقدَّم على السُّفلِيِّ.

قيل: ولأنَّ «يَفعُل» من «فَعَل» سَمَاعِيٌّ، و«يَفعِل» بالكسر قِيَاسِيٌّ، والسَّماعِيُّ مُقَدَّمٌ على القِيَاسِيِّ، وفيه نظرٌ.

ـ **واختصَّ الماضي والمضارعَ بالذِّكرِ واكتَفَى بِهِمَا؛** لأنَّ امتيازَ الأبوابِ بعضِها عن بعضٍ إنَّما يكون بهما، وإلَّا فالبابُ يُطلَقُ عليهِمَا وعلى ما يَتَصَرَّفُ منهما جَمِيعاً.

ويُمكِنُ أن يقال: إنَّ «البَاب» عِبَارةٌ عنهما فَقَط، وأمَّا مَا يَتصرَّفُ فمِنَ المُلحَقَاتِ حَيثُ

---

(١) وإنما خُصَّ حرف الفاء والعين واللام بالوزن؛ لِمَا فيه من حروفِ الشَّفَةِ والحلقِ التي هي المخارجُ الكُلِّيَّةُ، فيُرَجَّحُ بِهِ «فَعَلَ» على نحوِ: «جَعَلَ»، ولكونه أعمَّ الأفعالِ معنًى يُرَجَّحُ على نحو: «عَلِمَ»، وعلى نحوِ: «عَمِلَ» لكثرَةِ استعمالِهِ، وفتح عينِهِ، ويُزادُ في الرُّباعي لامٌ ثانيةٌ فيُقالُ: «فَعْلَلَ» في وزنِ «دَحْرَجَ»؛ لأنَّ الزيادةَ في الآخرِ أَوْلى، فبالحَرِيِّ أنْ يُزادَ من جِنْسِ الآخِرِ.

○ مَوْزُونُهُ: «نَصَرَ، يَنْصُرُ».

الكفوي

الإمتِيازُ فيه[1] بعضها عن بعضٍ كما في الماضي والمضارعِ، ويَدلُّ عليه قولُهم: «البَابُ الأوَّل: فَعَل يَفعُل» مثلاً.

ويُمكِنُ أن يُقَالَ أيضاً: إنَّ المُصنِّفَ أرادَ تَعدَادَ أبوابِ الأفعالِ خاصَّةً، ولِذَا لم يَتَعرَّض للأسماءِ، وأمَّا ذِكرُ المَصَادِرِ في المَزِيدَاتِ فاستِطرَادِيٌّ وتَنبِيهٌ على قِيَاسِيَّةِ مَصادِرِها.

ـ قيل: أبوابُ الثُّلاثيِّ قد تُطلَقُ على الأوزانِ الماضيةِ فقط.

ـ ثُمَّ اعلَم بأنَّهم لَمَّا احتَاجوا إلى الوَزنِ، وضَعُوا لَهُ: الفاءَ، والعينَ، واللَّامَ.

واختَارُوا هذِه الحرُوفَ؛ لِيكُون فيه شَيءٌ مِنَ الشَّفَةِ والوَسَطِ والحَلقِ الَّتي هي المَخَارِجُ الكُلِّيَّةُ، ولأنَّ «فَعَلَ» أعمُّ الأفعَالِ وكَثِيرُ الاستِعمَالِ.

ـ ثم إنَّهم يُعبِّرُونَ بهذِه الثَّلاثةِ عنِ الأُصُولِ، فإذا زَادَت على الثَّلاثَةِ فبِلَامٍ ثَانِيةٍ وثَالِثةٍ.

وإذَا كان في المَوزُونِ زَائِدٌ: فإنْ كان مُكَرَّراً وقُصِدَ تَكرارُه فيُعَبَّرُ بلَفظِهِ، فكذا إذا لم يَكُن مُكرَّراً، ولم يَكُن مُبدَلاً مِن تاءِ الافتِعَالِ، وإن كان مُبدَلاً منها فيُعَبَّرُ بالتَّاء، وإن كان مُكرَّراً ولم يُقصَد التَكرَارُ فيُعَبَّرُ بِمَا تَقَدَّمَ وإنْ كان مِن حرُوف الزِّيادةِ.

ثُمَّ إن كان في المَوزُونِ [قَلبٌ] قُلِبَت الزِّنَةُ مِثلَهُ، وكذلك: الحذفُ والتَّقديمُ والتَّأخيرُ.

فوزنُ البابِ الأوَّلِ «فَعَلَ، يَفْعُلُ»، و(مَوْزُونُهُ) أي: مَوزُونُ «فعَل، يفعُل»، أو: مَوزُونُ الباب الأوَّل، والثَّاني أقربُ، وإن كان أبعَدَ، أي: ما يُوازِنُه في الحركاتِ والسَّكناتِ.

(«نَصَرَ، يَنْصُرُ») مَثَلاً، واختَارَ هذا؛ لكونِه مِنَ «النَّصرِ» الَّذي فيه التَّيَمُّنُ، فإنَّ معناه: أعَانَ، قال في «القاموس»: «نَصَرَ المَظلُومَ نَصراً وَنُصوراً»: أعَانَهُ.

واعلَم أنَّ المُصنِّفَ ـ رحمه الله تعالى ـ لم يَتَعرَّض للمَصدَرِ في هذه الأبوابِ الثُّلاثيَّةِ؛ لِكَونِه سَمَاعِيًّا غيرَ مُندرِجٍ تحت ضَابِطٍ، إلَّا أنَّ الغَالبَ في:

ـ «فَعَلَ» بفتحِ العَينِ: «فَعْلٌ» بسكونِه.

ـ وفي «فَعِلَ» بكَسرِ العينِ: «فَعَلٌ» بفتحتَينِ.

ـ وفي «فَعُلَ» بضمِّ العينِ: «فَعَالَةٌ» بفتحِ الفاءِ.

كذا ذكره الفاضلُ البركَوِيُّ في «كفاية المبتدي».

---

(١) في بعض النسخ: «حيث لا إثبات فيه».

○ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَفْتُوحاً فِي المَاضِي، مَضْمُوماً فِي المُضَارِعِ.

○ وَبِنَاؤُهُ[(١)]: لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ[(٢)] لَازِماً.

مِثَالُ المُتَعَدِّي، ....

الكفوي

ثُمَّ اعلَم أنَّه لا يَجِيءُ مِن هذا البابِ: المِثالُ واللَّفِيفُ مُطلقاً، والأَجوفُ والنَّاقِصُ اليائيَّانِ، والمَهمُوزُ العينِ واللَّامِ، بل يَلزَمُ الأَجوفَ والنَّاقصَ الواويّينِ، والمُضَاعَفَ المُتَعدِّيَ والصَّحيحَ.

(وَعَلَامَتُهُ) أي: علامةُ البابِ الأوَّل، يعني: مَا يُعلَمُ به هذا البابُ (أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ) الاصطِلاحيّ، والمُرادُ مِنَ «العَينِ»: مَا يُقابِلُ عَينَ الوَزنِ، ويَحتَمِلُ أن يكون المُرادُ: مِنَ «الفعل»؛ الفاءُ والعينُ واللَّامُ، أي: المُرَكَّبُ منها، يعني: الوَزنَ، ويُمكِنُ أن يقال: لَفظُ عينِ فعلٍ اسمٌ لِمَا يُقَابِلُ عَينَ الوَزنِ، كما قيل في لفظِ عين الفعل[(٣)]، والظَّاهِرُ أن يقول: أَنْ يَكُون العينُ (مَفْتُوحاً فِي المَاضِي)، و(مَضْمُوماً فِي المُضَارِعِ).

(وَبِنَاؤُهُ) أي: ما يُبنَى مِنْ هذا البابِ، وقيل: وضع ذلك البابِ كَائِنٌ (لِلتَّعْدِيَةِ).

وقولُه: (غَالِباً) مَصرُوفٌ إلى قولِه: «وبِنَاؤُه» لا إلى قولِه: «للتَّعدِيَةِ»، لئلَّا يُشعِرَ بجوازِ كَونِ الأَمثِلَةِ التي تكون مُتعدِّية لازِمَة في بعضِ الأَوقاتِ، والَّتي تكون لازِمَة مُتعدِّية في غَالِبِ الأوقاتِ، وإن كان ظَاهِرُ قوله: (وَقَدْ يَكُونُ لَازِماً) يُشعِرُ بذلك؛ بِناءً على ما نُقِلَ عن القُطبِ[(٤)] في «المُحاكَمَاتِ» مُعترِضاً على الإمام[(٥)] أنَّ «قد» إنما يدلُّ على تَبعِيضِ الأوقاتِ، لا على تَبعِيضِ الأحكامِ.

(مِثَالُ المُتَعَدِّي) «المِثَالُ»: هُو الجُزئيُّ الَّذي يُذكَرُ لإيضاحِ القَوَاعِدِ، وإيصَالِهَا إلى فَهمِ المُستَفِيدِينَ، وأمَّا «الشَّاهِدُ»: فهو الجُزئيُّ الَّذي يُستَشهَدُ به في إثبَاتِ القَوَاعِدِ؛ لِكَونِهِ مِنَ القُرآنِ وَالحَدِيثِ، أو مِن كَلَامِ مَن يُوثَقُ بِهِ، فهو أخصُّ من «المِثَالِ».

---

(١) وللفعلِ المتعدِّي جهتان: إحداهما: تتعلَّقُ بمحلِّ الصُّدورِ وهو الفاعل، وثانيهما: تتعلَّقُ بمحلِّ الوقوعِ وهو المفعول به، فلا جرمَ أنه لا يَتِمُّ تعقُّلُهُ إلَّا بعد تعقُّلِ الجهتين. وإنما أوجبُوا المخالفةَ اللفظية في أبواب الثلاثي؛ لتكون دليلاً على المخالفة المعنوية.

(٢) قوله: (وقد يكون) أي: قلَّما يكون بناؤه لازماً؛ لدلالة «قد» على التقليل.

(٣) كذا في الأصل.

(٤) هو قطب الدين محمد بن محمد الرازي، المتوفى سنة (٧٧٦هـ)، له: «شرح المطالع»، و«المحاكمات» في المنطق، صنفه للتوفيق بين آراء الفخر الرازي والنصير الطوسي على كتاب «الإشارات» لابن سينا.

(٥) أي: الإمام فخر الدين الرازي، صاحب «مفاتيح الغيب» في التفسير.

نَحْوُ: «نَصَرَ زَيْدٌ عَمْراً»، وَمِثَالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «خَرَجَ زَيْدٌ»(١).

[تعريف المُتعدِّي واللَّازم]:

المُتَعَدِّي(٢): هُوَ مَا يَتَجَاوَزُ فِعْلُ الفَاعِلِ(٣) إِلَى المَفْعُولِ(٤) بِهِ(٥).

الكفوي

ثُمَّ إنَّ التَّمثِيلَ إنَّما يُصَارُ إليه لِرَفعِ الحِجَابِ عن معنَى المُمثَّلِ لَهُ، وإبرَازِه في صورةِ المُشَاهَدِ [المَحسُوسِ]؛ لِيُسَاعِدَ فيه الوَهمُ العَقلَ [ويُصَالِحَه عليه]؛ لأنَّ المعنى الصِّرْف إنَّما يُدرِكه العَقلُ مع مُنَازَعَةٍ مِنَ الوَهمِ؛ لأنَّ مِن طَبْعِ الوَهمِ المَيلَ إلى المَحسُوساتِ وحُبَّ المُحَاكاةِ(٦)، ولِذَلِكَ شَاعَت الأَمثالُ في المَعقُولاتِ.

(نَحْوُ: «نَصَرَ زَيْدٌ عَمْراً») إيرادُ لفظِ: «نَحو» بعد لفظِ: «مِثَال» إشارةٌ إلى كَثرةِ الأَمثلةِ، فإنَّ مِثلَ ذلك لتلكَ الإشارةِ أسلُوبٌ شائعٌ، فسَقَطَ ما قيل: الظَّاهر أن إيرادَه بعد ذِكرِ لفظِ «المثال» زائدٌ، كما لا يَخفَى.

(وَمِثَالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «خَرَجَ زَيْدٌ») فإن قُلتَ: قد مَرَّ آنِفاً: أنَّ مِثلَ هذِه العِبارة لتكثِيرِ الأمثلةِ، وقد سَبَقَ أنَّ أَمثِلَةَ اللَّوازِمِ من هذا البابِ قليلةٌ، فَمَا هذا إلَّا تَنَاقُضٌ؟ قلتُ: قِلَّتُها بالنِّسبَةِ إلى أَمثِلَةِ التَّعدِيةِ، وكَثرَتُها في نَفسِهَا، فلا تَنَاقُضَ.

ثُمَّ لَمَّا انجرَّ البَحثُ إلى المُتعدِّي واللَّازمِ عَرَّفَهُما بقولِه: (المُتَعَدِّي: هُوَ مَا) كِناية عَنِ الفعلِ الاصطِلاحيِّ بقرينةِ المَقَامِ (يَتَجَاوَزُ) فِيهِ (فِعْلُ الفَاعِلِ)، المُضَافُ إليهِ محذُوفٌ، تَقدِيرُ الكَلامِ: فِعلُ فَاعِلِه، فحُذِفَ وعُوِّضَ عنه اللَّامُ، والمراد بالفعل هُنَا: هو الفِعلُ اللُّغويُّ، (إِلَى المَفْعُولِ بِهِ) الضَّمِيرُ فيه رَاجعٌ إلى الأَلِفِ واللَّامِ؛ لأنَّهُ مَوصُولٌ بمعنى: الَّذي.

---

(١) فإن الفعل في «خرج زيدٌ» اكتفى بالفاعل، ولم يتجاوزه إلى المفعول به.

(٢) وكل فعل يُنْسَبُ إلى عضو معين فهو متعدٍّ، نحو: «ضرب بيده»، و«ركض برجله»، و«نظر بعينه»، و«ذاق بلسانه»، وكل فعلٍ يُنْسَبُ إلى جميع الأعضاء فهو لازم، كـ«قام»، و«جلس»، و«خرج».

(٣) واعلم أنه لا مفعول إلَّا وله فاعلٌ في الأغلب؛ لأن بعض الأفعال لا تحتاج إلى فاعل، مثل: «قَلَّمَا»، و«طالما» كذا قيل؛ لأن الفعل سواء كان لازماً أو متعدّياً، فلا بُدَّ له من فاعلٍ، والمفعولُ لا يجيءُ مِنَ اللوازم، بل من المُتعدِّي، والفاعل عامٌّ، فلو بُني للمفعول بقي أكثرُ الأفعال بلا تفضيلٍ، أما إذا بني للفاعل لم يبقَ من الأفعال شيء بلا تفضيل.

(٤) وقيل: ما يقع على المفعول به، وقيل: ما يتوقف فهمُه على المفعول به، وقيل: ما يحتاج إلى مفعول به.

(٥) ومثالُ المُتعدِّي: «أكرمته»، و«أغنيتُه»، و«مررتُ بزيدٍ»؛ بواسطة حرف الجرِّ.

(٦) في نسخة: «وجب المحاكمات»، وفي أخرى: «وحب المحاكمات»، والصواب المثبت من «تفسير البيضاوي»، و«نظم الدرر»، و«دده جنكي»، وما بين معقوفتين من «البيضاوي».

. . . .

الكفوي

والمُرادُ بـ«الفاعل» و«المفعُولِ به» ههُنا لَيسَ ما هو المُصطَلَحُ في عِلمِ النَّحوِ، بلِ المُرادُ بـ«الفَاعِلِ»: ذَاتٌ يَقُومُ به الفعلُ، وبـ«المَفعُولِ به»: ذَاتٌ يَقَعُ عليه الفِعلُ.

ثُمَّ في هذا التَّعريفِ نَظَرٌ:

ـ أمَّا أوَّلاً: فلأنَّهُ لا يَصدُقُ على «ضَرَبَ» في قولنا: «مَا ضَرَبَ زَيدٌ عمراً»؛ إذِ «الضَّربُ» ههُنا لم يَتَجَاوَز إلى المَفعُولِ به، بل لا يَصدُقُ على فَردٍ من أفرادِ المُعَرَّفِ؛ إذِ[1] «الضَّربُ» ـ مثلاً ـ في قولنا: «ضَرَبَ زَيدٌ عَمراً» لم يَتَجَاوز إلى «عَمرٍو»، وإلَّا لكان «عَمرٌو» ضَارِباً، و«زَيدٌ» غيرَ ضَارِبٍ؛ إذِ التَّجاوُز: هُو الانفِصَالُ عَن شَيءٍ، والاتِّصالُ إلى شَيءٍ آخَرَ.

والجوابُ أنَّ مَعناهُ: أنَّ المُتَعدِّيَ: مَا يَدلُّ على مَعنًى يَتَجَاوَزُ الذِّهنُ عَن تَصوُّرِه وعَن تَصوُّرِ مَحلِّ صُدُورِهِ، أعني: الفَاعِلَ إلى المَفعُولِ بِهِ.

والحَاصِلُ: أنَّ المُضَافَ مَحذُوفٌ، والتَّقديرُ: يَتَجاوَزُ تَصوُّرُ فِعلِ الفَاعِلِ.

وقد يُقَالُ مُجيباً عَنِ الأوَّلِ: إنَّ كَونَ «ضَرَب» مُتَجاوِزاً في بعضِ المَوَاضِعِ كافٍ في كَونِهِ مُتَعَدِّياً، وفيه أنَّه يَستَلزم أن يَكُونَ الفِعلُ المُستَعمَلُ لازِماً[2] ومُتَعدِّياً دائماً، وأيضاً لو اكتُفِيَ بهذا في جَانبِ اللَّازِمِ أيضاً لانتَقَضَ به تَعرِيفُ اللَّازمِ.

وعنِ الثَّاني: أنَّ «الضَّربَ» وإن لم يَتَجَاوَز ولم يَنتَقِل مِن «زَيدٍ» إلى «عَمرٍو» فِي الحَقِيقَةِ، إلَّا أنَّهُ يُعَدُّ[3] انتِقَالُ الأثرِ انتقَالَ «الضَّربِ» في العُرفِ، ويُفْهَمُ مِنهُ هذا المعنى.

وأمَّا ثانياً: فَلأنَّهُ يَصدُقُ على «ذَهَبتُ» في قولنا: «ذَهَبتُ بِهِ»؛ إذِ الباءُ يُغيِّرُ معنى الفِعلِ، فمَعناهُ: جَعلتُه ذَاهِباً، وصَيَّرتُه ذَا ذَهابٍ، مع أنَّه ليس مِنَ الأفرادِ.

ويُمكِنُ أن يُقالَ: إنَّ التَّجاوزَ بِسَببِ العَارِضِ [وَهو البَاءُ] غيرُ مُعتَبَرٍ، لا يُقالُ: هذا التَّعريفُ تَعريفُ الشَّيءِ بِمُرَادِفِه وهو غَيرُ جَائزٍ؛ لأنَّا نَقُولُ: لا مَانِعَ لجَوازِهِ إذَا كان أَحَدُ المُتَرَادِفَينِ أجلَى مِنَ الآخرِ، فلا يَحتَاجُ إلى ما قيل: إنَّ المرادَ مِنَ المَحدُودِ الاصطِلاحيِّ، وَمِمَّا في الحَدِّ اللُّغويِّ، ولا إلى ما يُقالُ: إنَّ المُتَعَدِّيَ عَلَمٌ، فلا يكون المعنى مُلتفَتاً إليه، نَعَم لو قال: «المُتَعدِّي: ما يَتَعَدَّى» ـ كما قال عِزُّ الدِّينِ الزَّنجَانِيُّ ـ لاحتَاجَ.

---

(١) في نسخة: «أو»، وفي أخرى: «إذا».

(٢) في نسخة زيادة: مثلاً «جاء» و«رجع».

(٣) في بعض النسخ: «بعد».

وَاللَّازِمُ (١): هُوَ (٢) مَا لَمْ يَتَجَاوَزْ فِعْلُ الفَاعِلِ إِلَى المَفْعُولِ بِهِ، بَلْ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ.

الكفوي

(وَاللَّازِمُ: هُوَ مَا) أي: الفِعلُ الَّذي ـ أو فِعلٌ ـ (لَمْ يَتَجَاوَزْ) فِيهِ تَصوُّر (فِعْلِ الفَاعِلِ)، أو فعلِ فاعلِه بلا اعتِبار أمرٍ عَارِضٍ (إِلَى المَفْعُولِ بِهِ) ووَجهُ تسمِيَتِه بـ«اللَّازم»: لِلزومِه على الفَاعِلِ وعَدَمِ انفِكَاكِه عنه، كما أشَارَ إليه المُصَنِّفُ رحمه الله بقوله: (بَلْ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ) أي: في نفسِ الفاعلِ.

واعلَم أنَّ كُلًّا مِنَ المُتَعدِّي واللَّازِمِ: شَخصِيٌّ، ونَوعِيٌّ.

والأَوَّلُ: لا يَتوقَّفُ على غَيرِ الوَضعِ، بخِلَافِ الثَّاني؛ فإِنَّه يَحتاجُ إلى الأَسبَابِ الوجُودِيَّةِ وَالعَدَمِيَّةِ، فأَسبَابُ التَّعدِيَةِ تَرتَقِي إلى أَحدَ عَشَرَ: التَّضعِيفُ، والهَمزةُ، وحَرفُ الجَرِّ، وسِينُ «استَفعَلَ»، [نَحوُ: خَرَجَ الشَّيءُ وَاستَخرَجَهُ]، وأَلِفُ المُفَاعَلَةِ، [نَحوُ: «جَلَسَ زَيدٌ وجَالَستُهُ»]، وتَضمِينُ مَعنى المُتَعدِّي، [نَحو تَضمِينِهِم «رحُب» معنى «وَسِع»]، والصَّوغُ عَلى «فَعَلَ» بالفتحِ لإِفَادَةِ الغَلَبةِ، [نَحوُ: «كَرَمتُ زَيداً» أي: غَلبتُه في الكرم]، والبِنَاءُ على «افعَوعَلَ» مُراداً بِهِ المُبَالَغةُ، [نَحوُ: «حَلَا الشَيءُ وَاحلَولَيتُه»]، وتَكرِيرُ اللَّامِ، [نَحوُ: «صَعَّرَ خَدَّهُ وَصَعْرَرْتُهُ»]، وإِسقَاطُ الهَمزةِ مِن «أفعَل»، وإِسقَاطُ الجَارِّ تَوَسُّعاً.

وأَسبابُ اللُّزُومِ رَفعُ أَسبابِ التَّعدِيةِ، والرَّدُّ إِلى بَابِ «انفَعَل» و«افتَعَلَ» و«افعَلَّ»، والرّد إلى «تَفَعَّلَ» و«تَفعلَلَ» إن كان رُباعِيًّا.

ثُمَّ إِنَّهُ قَد نُقِلَ في مَعرِفةِ المُتعدِّي وَاللَّازِمِ ضَابِطٌ وَهو: أَنَّ مَا يُفعَلُ بِجَمِيعِ البَدَنِ فَهو لَازِمٌ، كـ«قَامَ» و«ذَهَبَ»، وَمَا يُفعَلُ بِعُضوٍ وَاحِدٍ أَو قَلبٍ أو حِسٍّ فهو مُتَعَدٍّ، نحوُ: «ضَرَبَ»، و«عَلِمَ»، و«ذَاقَ».

---

(١) اعلم: أن الفعل اللازم على ثلاثة أقسام: انفعال النفس، وانفعال الجسم، وانفعال الطبيعة، فانفعال النفس، كقولك: «فرح» و«ضحك» و«عجب» و«طرب» وغير ذلك، وانفعال الجسم، نحو: «قام» و«قعد» و«ذهب» و«تحرك»، وانفعال الطبيعة، نحو: «وثب» و«سَوِد».

(٢) أي: الفعل الاصطلاحي الذي قُيِّدَ به «المفعول به»؛ لأن المفعول المطلق، والمفعول فيه، وله، ومعه، تجيءُ من اللازم أيضاً.

الباب الثاني
فعَل ـ يفعِل

البَابُ الثَّانِي [(١)]: «فَعَلَ، يَفْعِلُ».

○ **مَوْزُونُهُ**: «ضَرَبَ، يَضْرِبُ».

الكفوي

(البَابُ الثَّانِي: فَعَلَ يَفْعِلُ) بفَتحِ العَينِ في الماضِي وكَسرِهَا في المُضَارِعِ، قُدِّمَ على البَابِ الثَّالِثِ لِكَونِهِ مِن دَعَائِمِ الأبوابِ، وَلِكَثرةِ لُغَاتِهِ واستِعمَالِه، حَتَّى نُقِلَ عَن ثعلب أَنَّهُ قال: إِذَا أَشكَلَ عَلَيكَ فِعلٌ وَلم تَدرِ مِن أَيِّ بابٍ هو فاحمِلهُ على «يَفعِلُ» بالكسرِ، فإِنَّهُ أَصلٌ للأَبوابِ.

قال السَّيِّدُ الشَّرِيفُ في «شَرحِه للزَّنجَانِي»: إِنَّ هَذِهِ الأَبوابَ الثَّلاثَة على القِيَاس؛ لأَنَّ بَينَ المَاضِي والمُضَارِعِ مُغَايرةٌ في المَعنَى؛ إِذ المَاضِي للزَّمَانِ السَّابقِ، والمُضَارِعُ لِلَّاحِقِ، فأَرَادُوا أن يكونَ بَينَهُمَا مُغَايَرة في اللَّفظِ أيضاً؛ لِيكُونَ اللَّفظُ مُطَابِقاً للمَعنَى.

ثُمَّ قال: وفِيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّ المُغَايَرةَ تَحصُلُ بحرفِ المُضَارَعةِ، فَلَم يَكُن للحَرَكَةِ فيها مَدخَلٌ، وإِلَّا لانتَفَت مُخالَفَةُ المَعنَى عِندَ انتِفَاء مُخَالَفَةِ اللَّفظِ، وإِن سُلِّمَ أَنَّهَا قِيَاسِيَّةٌ فَالخُصُوصِيَّةُ سَمَاعِيَّةٌ، بدَلِيلِ عَدَمِ جَوازِ الكَسرِ في «يَنصُرُ»، والضَّمِّ في «يَضرِبُ» مَع حُصُولِهَا[(٢)].

وقال صَاحِبُ «المَطلُوبِ»[(٣)]: إِنَّ البابَ الأَوَّل سَمَاعِيٌّ والثَّاني قِيَاسِيٌّ، أَقُولُ: لَعَلَّ المُرادَ مِنَ القِيَاسِيِّ في قَولِهم: «إِنَّ هَذِهِ الأبواب عَلَى القِيَاسِ» مَا هُوَ مُقَابِلٌ للشُّذُوذِ، لَا مَا هو مُقَابِلٌ للسَّمَاعِيِّ؛ لِظُهُورِ تَوَقُّفِ الكسرِ والضَّمِّ في مُضَارِع «فَعَلَ» بفتحِ العينِ ـ مَثَلاً ـ على السَّمَاعِ، وَهو المُلَائِمُ للتَّعلِيلِ المَذكُورِ.

وَفِي كَلامِ السَّيِّدِ الشَّرِيفِ أَيضاً ما يَدُلُّ عَلَيهِ حَيثُ قال في بَيَانِ البَابِ الخَامِسِ: فإِن قِيلَ: يَلزَمُ مِن ضَمِّهَا شُذوذِيَّةُ «يَحسُنُ»؛ لِكَون القِياس هُو المُخَالَفَةَ، قُلنَا: جَبرُ مَا نَقَصَ قِيَاسٌ أَيضاً. انتهى.

(مَوزُونُهُ: «ضَرَبَ، يَضرِبُ») يُقال: «ضَرَبَ بِالسَّوطِ وَغَيرِهِ»، و«ضَرَبَ فِي الأَرضِ» أي: سَارَ، و«ضَرَبَ مَثَلاً كَذَا» أي: بَيَّنَ.

---

(١) إنّما قدّم هذا الباب على الباب الثالث؛ لثبوت المخالفة التامّة فيه، وكثرتِه على الرابع، لِفتح عين ماضيه، وعلى الخامس والسّادس لذلك أيضاً، ولوجودِ المخالفة المرغوبة فيه، وكثرتِه.

(٢) انظر: «شرح الجرجاني على العزي» بتصرف. مخطوط (ورقة: ٧).

(٣) «المطلوب شرح المقصود».

○ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَفْتُوحاً فِي المَاضِي، وَمَكْسُوراً فِي الغَابِرِ[١].
○ وَبِنَاؤُهُ: أَيْضاً[٢] لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ لَازِماً.
مِثَالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً». وَمِثَالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «جَلَسَ زَيْدٌ».

الباب الثَّالث

فـعَل ـ يفعَل

البَابُ الثَّالِثُ[٣]: «فَعَلَ، يَفْعَلُ».
○ مَوْزُونُهُ: «فَتَحَ، يَفْتَحُ».

الكفـوي

(وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَفْتُوحاً فِي المَاضِي، وَمَكْسُوراً فِي المُضَارِعِ).

(وَبِنَاؤُهُ: أَيْضاً) أي: كبِنَاءِ البَابِ الأَوَّلِ.

وَكَلِمَةُ «أيضاً» لا تُستَعمَلُ إلَّا مَعَ شَيئَينِ بينَهُمَا تَوافُقٌ، ويُمكِنُ استِغنَاءُ كُلٍّ مِنهُمَا عَنِ الآخَرِ. ثُمّ إنَّ [إعرَابَهُ]: مَفعُولٌ مُطلَقٌ حُذِفَ عَامِلُهُ وُجُوباً سَمَاعاً، أَو حَالٌ حُذِفَ عَامِلُهَا وَصَاحِبُهَا.

(لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ لَازِماً، مِثَالُ المُتَعَدِّي) مِن هذا البَابِ (نَحْوُ: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً»، وَمِثَالُ اللَّازِمِ) منه (نَحْوُ: «جَلَسَ زَيْدٌ»).

(البَابُ الثَّالِثُ: «فَعَلَ، يَفْعَلُ») بفَتحِ العَينِ فِيهِما، قَدَّمَهُ عَلَى الرَّابِعِ لِفَتحِ عَينِ مَاضِيهِ، والفَتحُ أَخَفُّ الحَرَكَاتِ، وأَيضاً هُو عُلوِيٌّ، والكَسرُ سُفلِيٌّ، وأَيضاً هُو أَصلٌ، والكَسرُ فَرعٌ.

(مَوْزُونُهُ: «فَتَحَ، يَفْتَحُ»).

---

(١) وفي نسخة: «المضارع»، أي: في المستقبل، وهو من الغُبُور بمعنى المُضي والبقاء، فإن قلتَ: لِمَ سميّ الضمّ ضمًّا؟ قلت: لانضمام الشفتين عند التكلّم، ولذا كان الضمُّ أقوى الحركات؛ لأنه ثقيل يحتاج إلى تحريك الشفتين، ولِمَ سُمّيَ الفتحُ فتحاً؟ لانفتاح الفمِ عند التكلُّمِ، ولم سُمّيَ الكسرُ كسراً؟ لانكسارِ الشفة بالهواء إلى الأسفل.

(٢) كبناء الباب الأول، فيكون للتعدية أيضاً.
قوله: «أيضاً»، مصدر «آضَ، يَئِيضُ، أيضاً»، كـ«عاد، يَعود، عَوداً»، منصوب على المصدرية، ويجب حذفُ فعله سماعاً، وموقع فعله صفةُ مصدرٍ محذوفٍ، كما يقال: «مدحتُ زيداً وأكرمتُه أيضاً».

(٣) من الأبواب الستة، وإنّما قَدَّمَ هذا الباب على الباب الرابع لفتح عين ماضيه؛ لأنَّ الفتح أصلٌ، والكسرَ فرعٌ، والأصلُ مُقدَّمٌ على الفرع.

○ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَفْتُوحاً فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ، بِشَرْطِ[١] أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ أَوْ لَامُهُ حَرْفاً مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ[٢]، ....

الكفوي

(وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَفْتُوحاً فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ أَوْ لَامُ فِعْلِهِ حَرْفاً مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ) وإنَّمَا اشتُرِطَ ذَلِكَ؛ لأنَّ القِيَاسَ أن يَكُونَ بَينَ المَاضِي وَالمُضَارِعِ مُغَايَرَةٌ كَمَا مَرَّ، فَالعُدُولُ عن ذلِك لا يَكُونُ إلَّا عِندَ تَعَذُّرٍ، فإن كَانَ عَينُ فِعلِه أو لَامُهُ حَرفاً[٣] مِن هَذِهِ الحُرُوف يَتَعَذَّرُ ذَلِكَ، فإنَّ هَذِهِ الحُرُوفَ ثَقِيلَةٌ؛ لِخُرُوجِهَا مِن أَقصَى الحَلقِ، والضَّمُّ والكَسرُ أيضاً ثَقِيلانِ، فَلَو جُمِعَا لاجتَمَعَ الثَّقِيلانِ، فَجِيءَ بِالفتحِ في المَاضِي والمُضَارِعِ لِيَكُونَ خِفَّةُ الفتحةِ فِي مُقَابَلَةِ ثِقَلِ هَذِهِ الحُروفِ، ويَحصُلَ الاعتِدَالُ.

وقَد يُقَالُ: إنَّ البَابَ بِالفَتحِ فِيهِما يَكُونُ في كَمَالِ الخِفَّةِ، وَلا يَكُونُ مُعادِلاً لأَخواتِهِ، فاشتُرِطَ حَرفٌ ثَقِيلٌ في عَينِه أو لامِه لِيَحصُلَ التَّعَادُلُ.

وإنَّما لم يُعتبَر الفَاءُ؛ لأنَّهُ يَسكُنُ في المُضَارِعِ فيَدفَعُ الثِّقَلَ، وأيضاً السَّاكِنُ كالمَيِّتِ، فَلَم يُعدَل لَهُ عنِ الأَصلِ، ولأنَّ المُتكلِّمَ قَوِيٌّ في الابتداءِ، فَلَم يُعتَد بِثِقَلِه، فكُلُّ مَا يأتي مِن هذا البابِ لا يَكُونُ إلَّا ما فيه حَرفٌ مِن هذِهِ الحُرُوفِ.

و«أَبَى، يَأبَى» شَاذٌّ، و«قَلَى، يَقلَى» غَيرُ فَصِيحٍ، والفَصِيحُ بالكسرِ، و«رَكَنَ، يَركَنُ» مِن تَدَاخُلِ اللُّغتَينِ[٤]، و«بَقَى، يَبقَى» لُغةُ طَيِّءٍ، والأَصلُ كَسرُ العَينِ في المَاضِي، لَكِنَّهُم قَلَبُوهُ فَتحَةً تَخفِيفاً، وَهَذا قِيَاسٌ مُطَّرِدٌ عِندَهُم.

(١) وإنَّما اشترِطَ أنْ يكون عينُ فِعله أو لامه حرفاً من حروف الحلق؛ لأن القياس يَقتضي أن يكون بين الماضي والمضارع مغايرة في الحركة كما عُلم، فالعدولُ عن ذلك لا يجوز، إلا لِعُذر وهو: إذا كان عين فعله أو لامه حرفاً من حروف الحلق؛ إذ حروف الحلق ثقيلة لخروجها من أقصى الحلق، والضم والكسر ثقيلان، فلو جاء مضارعه على «يَفعُل» بضم العين أو كسرها، وعينُ فعله أو لامه من حروف الحلق، لأدَّى إلى الجمع بين الثقيلَين؛ فجاء مضارعه على «يفعَل» بفتح العين؛ إذ الفتح أخف الحركات، لحصوله بتحريك هواء الفم من غير عملِ عضو؛ لتكون خفة الفتحة في مقابلة ثقل حروف الحلق، فيَحصل الاعتدال.

(٢) اثنان منها من أقصى الحلق، أي: من أول المخرج وهما الهمزةُ والهاء، واثنان منها من وسَط الحلق مائلاً إلى الداخل وهما العين والحاء غير المعجمتَين، واثنان منها من أدنى وسط الحلق مائلاً إلى الخارج وهما الغين والخاء المعجمتان.

(٣) في نسخة: «أحداً».

(٤) معنى تداخل اللغتين: أنْ يَثبتَ للماضي بناءانِ، والمضارع لكلِّ واحدٍ منهما بناءٌ واحدٌ، ثم يتكلَّم العربيُّ بأحد بناءَي الماضي مع بناءِ المضارع الذي ليس له، فيتوهم أنَّه جارٍ عليه، وليس كذلك. قاله ابن الحاجب في «الإيضاح في شرح المفصل»: (٢/ ١١٥).

وَهِيَ سِتَّةٌ: الهَمْزَةُ وَالهَاءُ، وَالعَيْنُ وَالحَاءُ، وَالغَيْنُ وَالخَاءُ.

○ وَبِنَاؤُهُ: أَيْضاً لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ لَازِماً.

مِثَالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «فَتَحَ زَيْدٌ البَابَ»، وَمِثَالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «ذَهَبَ زَيْدٌ»[(١)].

الباب الرَّابع
فعِل ـ يفعَل

البَابُ الرَّابِعُ[(٢)]: «فَعِلَ، يَفْعَلُ».

الكفوي

(وَهِيَ) أي: حُرُوفُ الحَلقِ (سِتَّةٌ: الهَمْزَةُ) يَجوزُ فيه الرَّفعُ والنَّصبُ، أَمَّا الرَّفعُ فَبِالبَدَلِيَّةِ أَوِ بالخَبرِيَّةِ لِمُبتدإٍ مَحذُوفٍ، أي: أَوَّلُها الهَمزَةُ، وأَمَّا النَّصبُ فَبِتقدِيرِ: أعنِي، إِلَّا أَنَّ الرَّاجِحَ هُو الأَوَّلُ (وَالهَاءُ، وَالعَيْنُ وَالحَاءُ) المُهمَلَتَانِ، (وَالغَيْنُ، وَالخَاءُ) المُعجَمَتانِ، وإِنَّما أَتَى بهذا التَّرتيبِ؛ لأنَّ الهمزةَ مِن أَوَّلِ مَخارِجِ حُرُوفِ ما يَلِي الصَّدر، ثُمَّ بعدَهُ مَخرجُ الهَاءِ، ثُمَّ مَخرجُ العَينِ، ثمَّ الحَاءُ، ثمَّ الغينُ، ثُمَّ الخَاءُ، فالخاءُ أَقربُها إلى الفَمِ، وأَبعدُها إلى الصَّدرِ. كذا قال السَّيِّدُ الشَّريفُ في «شَرحِ الزَّنجانيِّ».

وإنَّما سُمِّيت هذِهِ الحُرُوفُ حَلقِيَّةً؛ لأنَّ مَخرَجَها الحَلقُ، ومَخرَجُ الحَرفِ هو المكانُ الَّذِي يَخرُجُ منه الحَرفُ.

ويُعلَمُ ذَلِكَ بأن يُؤتَى بالحرفِ المَطلُوبِ مَخرَجه ساكنةً، ويُدخل عَليها همزةُ وَصلٍ مَفتوحةٌ ويُتلَفَّظ بِهِ، فَحَيثُ يَنقطِعُ الحَرفانِ ويَنتهِي الصَّوتُ فَثَمَّةَ مَخرَجُه، نحو: «أَبْ»، «أَجْ»، «أَحْ».

(**وَبِنَاؤُهُ: أَيْضاً لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ لَازِماً. مِثَالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «فَتَحَ زَيْدٌ البَابَ»، وَمِثَالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «ذَهَبَ زَيْدٌ»**).

(**البَابُ الرَّابِعُ: «فَعِلَ، يَفْعَلُ»**) بِكَسْرِ العَيْنِ في المَاضِي وَفَتْحِهَا في المُضارِعِ، قَدَّمَه على الخامسِ لِكَوْنِه مِنَ الدَّعائمِ، ولِكَثْرَتِه، ولِخِفَّتِهِ، وَلِمَجيئِهِ لَازِماً ومُتَعدِّياً بِخِلافِ الخَامِسِ.

---

(١) الفعل «ذَهَبَ» لازمٌ، وتعديته بالباء و«عن» و«على» و«إلى»، فإن عُدِّيَ بالباء، أي: «ذهب به» فمعناه الإذهابُ، وإن عُدِّيَ بـ«على» فمعناه النسيان، وإن عُدِّيَ بـ«عن» فمعناه الترك، وإن عُدِّيَ بـ«إلى» فمعناه التوجه، ومعنى: لا يذهب عليك، أي: لا يخفى عليك.

(٢) وتسمى الأبواب: الأول والثاني والرابع: دعائمَ الأبواب، أي: أصلَ الأبواب؛ لاختلاف حركاتهن في الماضي والمستقبل، ولكثرة استعمالهن، وهي «ضَرَبَ، يَضْرِبُ»، و«قَتَلَ، يَقْتُلُ»، و«عَلِمَ، يَعْلَمُ».

○ مَوْزُونُهُ: «عَلِمَ[(١)]، يَعْلَمُ».

○ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَكْسُوراً فِي المَاضِي، وَمَفْتُوحاً فِي المُضَارِعِ.

○ وَبِنَاؤُهُ: أَيْضاً لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ لَازِماً.

مِثَالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «عَلِمَ زَيْدٌ المَسْأَلَةَ»، وَمِثَالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «وَجِلَ زَيْدٌ»[(٢)].

الكفوي

(مَوْزُونُهُ: «عَلِمَ، يَعْلَمُ»).

(وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَكْسُوراً فِي المَاضِي، وَمَفْتُوحاً فِي المُضَارِعِ)، وفي مَاضِي هذا البابِ ثلاثُ لُغاتٍ: كَسرُ الفاءِ مع سكون العينِ، وفتحُها مع سكونِ العينِ، أو كسرِها، فإذا كان عينُ فعله حرفاً من حرُوفِ الحلق يجري فيه لغةٌ أُخرى، وهو كسرُ الفاءِ والعينِ.

ذُكِرَ أنَّ هذه القاعدة جاريةٌ في كلِّ اسمٍ وفعلٍ على وزنِ «فَعِلَ» مكسورَ العينِ.

(وَبِنَاؤُهُ: أَيْضاً لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ لَازِماً، مِثَالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «عَلِمَ زَيْدٌ المَسْأَلَةَ»، وَمِثَالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «وَجِلَ زَيْدٌ»)، واعلَم أنَّ في مضارعِ «وَجِلَ» أربعَ لغاتٍ:

الأُولى: إثباتُ الواوِ؛ «يَوْجَل» وهو الأصل.

والثانية: قلبُ الواو ياءً؛ لخِفَّةِ الياء من الواو، نحو: «يَيْجَلُ».

والثالثة: قلبها ألفاً؛ لخِفَّةِ الألفِ أيضاً، نحو: «يَاجَلُ».

والرابعة: كسرُ حرف المضارعة، وقلبُ الواو ياءً؛ لِسكونها وانكسار ما قبلها، نحو: «يِيجَلُ».

---

(١) فائدة:

حرف العين يَجِيءُ على وجهين: عين الأصل، نحو: «عبث» و«عبس» و«عمرو»، وعين البدل عن الهمزة، مثل قول الشاعر: «لَمَّا رعيت... إلخ»، أصله: لما رأيت.

وحرف الميم يجيء على تسعة أوجهٍ: ميم الأصل، مثل: «مدح» و«رحم» و«حمد»، وميم علامة اسم الفاعل والمفعول مثل: «مكرِم»، و«مكرَم»، وميم علامة اسم المكان نحو: «مَنصَر»، وميم أبدلت من اللام نحو قول النبي ﷺ: «ليس من امبر امصيام في امسفر»، أصله: ليس من البر الصيام في السفر، وميم الزيادة، مثل: «مَفعول» و«مَقصود»؛ لأن علامة اسم المفعول في الثلاثي: الواو والميم الزائدتان، والميم من باب الإفعال في اسم الفاعل والمفعول علامة فيهما، وميم البدل عن النون مثل: «قمبر» و«عمبر»، أصلهما: قنبر وعنبر، وميم الجمع، مثل: «نصرتمْ»، والميم بمعنى النداء نحو: «اللهمَّ» أصله: يا الله، وميم الآلة، نحو: «مِفعَل».

(٢) أي: خاف، ويكثر في الباب الرابع العلل، والأحزان، وأضدادُهما، كـ«مرض»، و«حزِن»، و«سلِم»، و«جَذِل»، ويجيء للألوان والعيوب والحُلَى، وقد جاء: «أدِم»، و«سمِرُ»، و«عَجِفُ»، و«حمِقُ»، و«خرِق»، و«عجِم»، و«رعِن» بالكسر، والضم.

الباب الخامس
فعُل ـ يفعُل

البَابُ الخَامِسُ: «فَعُلَ، يَفْعُلُ».

○ مَوْزُونُهُ: «حَسُنَ، يَحْسُنُ».

○ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَضْمُوماً فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ.

○ وَبِنَاؤُهُ: لَا يَكُونُ إِلَّا لَازِماً[1]، نَحْوُ: «حَسُنَ زَيْدٌ»[2].

الكفوي

(البَابُ الخَامِسُ: «فَعُلَ، يَفْعُلُ») بضمِّ العين فيهما، قدَّمَهُ على السادسِ؛ لكونِ الضمِّ أقوى، وفَوْقِيًّا، ولِكَثرتِه، ولِكَونِه على القياسِ.

فإنْ قلتَ: قد سَبَقَ أنَّ القياس هو المخالفةُ بينهما، وهي انتفتْ ههُنا، فلا يكونُ على القياس، بل يكون على الشذوذِ كالسادس.

قلتُ: الضمُّ فيه جَبْرٌ لِمَا نَقص عنه من معنى التَّعدية، وجَبْرُ ما نَقص قياسٌ كالمخالَفة، فيكون على القِياسِ، وأيضاً: لَمَّا كان هذا البابُ لازماً دائماً، الْتُزِمَ الضمُّ فيهما، وعدمُ تجاوُزِ حركة عين الماضي عن حركة المضارع ليدلَّ اللُّزومُ اللفظيُّ على اللُّزومِ المعنويِّ، فيكون اللفظُ مطابقاً للمعنى، فهو قياسٌ من هذه الجهةِ أيضاً.

(مَوْزُونُهُ: «حَسُنَ، يَحْسُنُ») المرادُ بـ«الحُسْنِ»: كونُ الأعضاءِ مُتناسبةً على ما يَنْبغي [أن يكونَ]، لا ما يُمكنُ اكتِسابُه بالزِّينةِ؛ مِنْ صفاءِ اللَّونِ ولِينِ المَلْمَسِ ونحوِ ذلك؛ لأنَّ هذا الباب موضوعٌ للصِّفاتِ اللَّازمةِ والغَرِيزيَّةِ الثَّابتةِ، وذلك المكتسبُ ليس منها.

(وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَضْمُوماً فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ).

(وَبِنَاؤُهُ: لَا يَكُونُ إِلَّا لَازِماً)؛ لأنَّهُ لا يَجيءُ إلَّا مِنَ الطَّبائعِ والنُّعوتِ، فيَختصُّ تعلُّقُه بالفاعلِ، (نَحْوُ: «حَسُنَ زَيْدٌ»)، وأمَّا قولُهم: «رَحُبَتْكَ الدَّارُ»، فقِيلَ: إنَّه شاذٌّ، وقيل: إنَّه من قَبِيل الحذفِ والإيصالِ[3]، والأصلُ: رَحُبَتْ بِكَ الدَّارُ، قيل: تَعدِيَتُه لِتضمُّنِه معنى: وَسِع، وهذا

(١) لأن هذا الباب لا يَجِيءُ إلا من الطَّبائع والنُّعوت، أي: من الأفعال اللَّازمة عن الطبيعة.

(٢) أما قولهم: «رحُبتك الدار»، فشاذٌّ، وقيل: من قَبيل الحذف والإيصال لكثرته، والأصل: «رحبتْ بك الدارُ»، وقيل: من الاحتباك، بأخذ وزن عين الفعل في الماضي من لغةٍ، وفي المضارع من لغةٍ أخرى.

(٣) هذا مصطلح كوفي، ويسمى أيضاً: نزع الخافض، مثاله: قول الشاعر: =

الباب السَّادس

فعِل ـ يفعِل

البَابُ السَّادِسُ(١): «فَعِلَ، يَفْعِلُ».

○ مَوْزُونُهُ: «حَسِبَ، يَحْسِبُ».

الكفوي

في الصحيح، وأمَّا المعتلُّ فقد قيل: إنَّهم اختلفُوا فيه، فقيل: جاء منه المتعدِّي، ومنه نحو: «قُلْتُهُ»، وقيل: لم يَجِئ، وأمَّا نحو: «قُلْتُهُ» فالصَّحيحُ أنَّ ضمَّته ليستْ بمَنقولةٍ عن العينِ، بل هي لِبَيان أنَّه وَاوِيٌّ كما أنَّ الكسرة في نحو: «بِعْتُهُ» لبيانِ أنَّه يائِيٌّ.

(البَابُ السَّادِسُ: «فَعِلَ، يَفْعِلُ») بالكسرِ فيهما، قال التَّفتازانيُّ في «شرح الزَّنجانيِّ»: قَلَّ ذلك في الصَّحيح، [نحو: «حَسِبَ يَحْسِبُ»]، وكثُر في المعتلِّ، نحو: «وَرِثَ يَرِثُ»، و«وَرِعَ يَرِعُ»، و«يَئِسَ يَئِسُ»، وأخواتها. انتهى.

قيل: لا يَجيءُ من هذا البابِ: المضاعفُ، والأجوفُ الواويُّ، والنّاقصُ الواويُّ، واللَّفِيفُ المقرُونُ، والمهموزُ(٢).

(مَوْزُونُهُ: «حَسِبَ، يَحْسِبُ»).

= تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكمُ عليَّ إذاً حرامُ

أي: تمرون بالديار، فحذف حرف الجرِّ، وهو منصوب على نزع الخافضِ، ويسمى أيضاً: (الحذف والإيصال) أي: حذف حرف الجرِّ، وإيصال الفعل اللازم إلى مفعوله بدون واسطةٍ، فينصبه، وهذا مقصور على السماع عن العرب، فيقتصر فيه على ما ورد من الأفعال، ومثله قولهم: «توجهت مكة»، و«ذهبت الشامَ»، وهو قليل جدًّا عن العرب، فلا يقاس عليه؛ لأن استعماله قد يُوهم أن الفعل متعدٍّ بنفسه.

(١) وإنّما انحصر الثلاثي المجرد في ستة أبواب، لأنّ أوله لا يكون إلّا مفتوحاً؛ لامتناع الابتداء بالساكن، واستثقال الضمة والكسرة عليه، فالحرف الثاني لا يكون إلا متحركاً؛ لاستلزام سكونه اختلاطَ الأبنية، وحركاته لا تزيد على ثلاثة، فإن كانت عين الماضي فتحةً، فلا يخلو أن تُضم عين مضارعه، فهو الباب الأول، أو تكسر فهو الثاني، أو تفتح فهو الباب الثالث، وإن كانت كسرة فإمّا أن تفتح عين مضارعه فهو الباب الرابع، أو تكسرَ فهو الباب السادس، وإن كانت ضمة فعين مضارعه لا تكون إلا مضمومة فهو الباب الخامس، فالمصير بحسَب الواقع ستة أبواب، وإن كان مقتضى العقل أن يكون الثلاثي المجرد اثني عشر باباً، لأنّ لكلّ فعل أربعةَ أحوال: الفتحة، والضمة، والكسرة، والسكون، ومجموعها اثنا عشر حالاً، يتضمن كلُّ حال باباً، وقدِّم الثلاثي المجرد على غيره؛ لأن الثلاثي مقدم طبعاً، فقُدم وضعاً؛ ليوافق الوضع الطبع.

(٢) في هذا القيل مقال؛ فإنه قد جاء من المهموز «يَئِس» و«بَئِس»، ولم يأتِ من هذا الباب الأجوف والناقص مطلقاً، فالتقييد فيهما بالواوي لا فائدةَ فيه. (أفاده الشيخ نسيم).

○ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَكْسُوراً فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ.

○ وَبِنَاؤُهُ: أَيْضاً لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ لَازِماً.

مِثَالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «حَسِبَ زَيْدٌ عَمْراً فَاضِلاً»، وَمِثَالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «وَرِثَ زَيْدٌ»[1].



الكفوي

(وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَكْسُوراً فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ.

وَبِنَاؤُهُ: لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ لَازِماً. مِثَالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «حَسِبَ زَيْدٌ عَمْراً فَاضِلاً»، وَمِثَالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «وَرِثَ زَيْدٌ»).



(١) كذا في أكثر النسخ، وفيه نظر؛ لأن «وَرِثَ» فعل مُتعدٍّ، قال تعالى: ﴿وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ﴾ [النساء: ١١]، وقال أيضاً: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾[النمل: ١٦]، وغير ذلك، فما قاله سهو، والأولى التمثيل بنحو: «وَثِقَ زَيْدٌ بِعَمْرٍو». (المحقق).

أبوابُ الثُّلاثيِّ المَزِيدِ فِيهِ

وَاثْنَا عَشَرَ بَاباً مِنْهَا لِمَا زَادَ عَلَى الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ(١)، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ(٢):

النَّوع الأوَّل
ما زاد فيه حرف واحد

النَّوْعُ الأَوَّلُ: هُوَ مَا زِيدَ فِيهِ ....

الكفوي

(وَاثْنَا عَشَرَ بَاباً) مِنَ الأبوابِ الخمسة والثَّلاثين (لِمَا زَادَ) فيه (عَلَى الثُّلَاثِيِّ، وَهوَ) أي: ما زَادَ فيه على الثُّلاثيِّ على ضربين: مُلْحقٌ، وغيرُ مُلحقٍ، وكلُّ واحدٍ منها: (ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ)؛ لأنَّ الزَّائد فيه إمَّا واحدٌ، أو اثنانِ، أو ثلاثةٌ لا غيرُ، وإلا يخرج عن الاعتدالِ، ويُظَنُّ أنَّه كلمتان، فالأوَّلُ هو الأوَّلُ، والثَّاني هو الثَّاني، والثَّالثُ هو الثَّالثُ.

النَّوعُ الأوَّلُ من الضَّربِ الأوَّل: ما زِيدَ فيه حرفٌ واحدٌ على الثُّلاثيِّ ليكون ملحَقاً بـ«دَحْرَجَ»، وهو سِتَّةُ أبوابٍ كما سيجيء.

والنَّوعُ الثَّاني منه: ما زِيدَ فيه حرفانِ على الثُّلاثيِّ ليكون ملحقاً بـ«تَدَحْرَجَ»، وهو خمسةُ أبوابٍ كما سيجيء.

والنَّوعُ الثَّالث منه: ما زِيدَ فيه ثلاثةُ أحرفٍ على الثُّلاثيِّ ليكون ملحقاً بـ«احْرَنْجَم»، وهو بابانِ.

ولَمَّا كان الضَّربُ الثَّاني أحقَّ بالتَّقديمِ لِكثرتِهِ استعمالاً وأفراداً وأصالةً(٣) بالنِّسبةِ إلى الضَّربِ الأوَّلِ، وعدمِ توقُّفِ بيانِه على بيانِ الرُّباعيِّ؛ قدَّمَهُ المصنِّفُ.

وذكر أنواعَ الضَّربِ الأوَّل كُلًّا في مَقامٍ يُناسِبُه، فقال:

(النَّوْعُ الأوَّلُ: هُوَ مَا) موصولة أو موصوفة، أي: فعلٌ أو الفعلُ الذي (زِيدَ فِيهِ) أي:

---

(١) أي: غير الملحق بالرباعي، وإلا فالجملة ثلاثون باباً.

(٢) لأنه إما بزيادة حرف واحد، أو اثنين، أو ثلاثة، ولم يزد عليها، لئلا يلزمَ زيادة الزائد على حروف الأصل، ليكون أصل الفعل ثلاثة والزائد ثلاثة فقط.

(٣) في نسخة: «وأصالته».

حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ[١]، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ:

[١]

«أَفْعَلَ» كـ«أَكْرَمَ»

البَابُ الأَوَّلُ[٢]: «أَفْعَلَ، يُفْعِلُ، إِفْعَالاً[٣]».

الكفوي

في ذلك الفعل (حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى الثُّلَاثِيِّ) بلا إلحاقِ شيءٍ، (وَهُوَ) أي: النَّوعُ الأوَّل، أو ما زِيدَ فيه حرفٌ واحدٌ (ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ)؛ لأنَّ الزَّائد فيه إمَّا من جنس الأصولِ، ولا يكون إلَّا من جنسِ العين لِيُدغَم؛ إذ في الفاء لا يُدغم أصلاً، وفي اللَّامِ عند اتصال الضَّميرِ المرفوع المتحرّك أو الألف لخفَّتِها، فهي إمَّا في الأوَّل فيصيرُ همزةً مفتوحةً، فيكون الفاءُ ساكناً والعينُ مفتوحاً، أو بين الفاء والعين؛ إذ ما بعد العين محلُّ زيادةِ ألفِ المصدر، وما بعد اللَّامِ موضع زيادةِ ألف التثنية، فالأوَّلُ هو الثَّاني، والثَّاني هو الأوَّل، والثَّالث هو الثَّالث، كما قال المصنِّفُ:

(البَابُ الأَوَّلُ: «أَفْعَلَ، يُفْعِلُ») وإنَّما كان هذا أوَّلَ؛ لِكون زائده في أوَّله، ولكثرةِ مَعانِيه، («إِفْعَالاً») بكسر الهمزةِ وزيادةِ الألفِ قبلَ الآخِرِ.

واعْلَم: أنَّ المصدر المُؤكَّدَ غيرَ المِيْمِيِّ في غيرِ الثُّلاثي قياسٌ، ولذا أتى به المصنِّفُ في كلِّ بابٍ منه.

والضَّابطُ فيه: أنَّ كُلَّ ما كان في أوَّلِ ماضِيه همزةٌ زائدةٌ يُزادُ قبل آخِره [ألفٌ]، أمَّا الزِّيادةُ قبل الآخر؛ فلكونِه أقربَ إلى الآخِرِ الَّذي هو محلُّ الزِّيادة والنّقصان، وأمَّا تخصيصُ الألف فلِخفَّتِه، ويُكسر ما تحرَّك كلُّه غيرَ ما قبل الألف، فإنَّهُ مفتوحٌ أبداً لأجل الألف، نحو: «إِكْرَام» و«انْكِسَار» و«اسْتِخْرَاج».

وكلُّ ما في أوَّلِ ماضيه تاءٌ زائدة يُضمُّ ما قبلَ لامِه فقط، نحو: «تَكَسُّرَ» و«تَبَاعُدَ» و«تَدَحْرُجَ»؛ لأنَّهُ لو فُتِح لخِفَّة الفتحة لالْتَبس بِالفعل.

(١) يسمى هذا النوع بـ: الرباعي المزيد على الثلاثي؛ لكون ماضيه على أربعة أحرف، بزيادة حرفٍ واحدٍ على الثلاثي.

(٢) يسمى هذا الباب: باب الإفعال، بالإضافة إلى مصدره لكونه أصلَ الكل، قدَّمه لكون الزائد في أوله، وهمزة باب الإفعال همزةُ قطع.

(٣) وكسرت الهمزة في المصدر مع أنها مفتوحة في الماضي؛ فرقاً بينه وبين الجمع على «إفعال»، فإذا قيل: «أذبار» في المصدر لم يعلم هو مصدر «ادبر»، أو جمع «دُبُرٍ»، ولم ينعكس -أي: ولم يُفعل بالعكس- لثقل الجمع، وخفة الفتحة، فأُعطي الخفيف للثقيل حتى لا يلزم الثقل على الثقل.

○ مَوْزُونُهُ: «أَكْرَمَ، يُكْرِمُ، إِكْرَاماً».

○ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ [١] ....

الكفوي

وفي الرُّباعيِّ المجرَّدِ وملحقاتِه يُزاد في آخِرِ ماضيه تاءٌ، نحو: «دَحْرَجَة» و«حَوْقَلَة»، وفي «فَعَّلَ، تَفْعِيلاً»، و«فَاعَلَ مُفَاعَلَة»، وهذا هو القياسُ المُطَّرِد، وقد يَجِيءُ في بعضِها على غيره أيضاً، وسنذكره إن شاء الله تعالى.

فيَجِيءُ مصدرُ هذا الباب على «الإِفْعَالِ» إلّا في «آذَى» فإنَّ مصدره: «أَذًى»، و«أَذَاةً»، و«أَذِيَّةً»، ولا يَجِيءُ «إِيْذاءً»، كما في «القاموس»[٢]، وقيل: قد جاء في مُصنَّفات الثِّقات لفظُ «الإِيْذَاءِ»، واعتُذِر بأنَّه من قَبيلِ إطلاقاتِ المُصنِّفِين ومُسامحاتِهم، ورُدَّ بأنَّ استعمالَ الثِّقات بمنزلة النَّقلِ، والرِّوايةُ على ما ذكرُوا، فتأمَّل.

وقيل: يَجِيءُ مصدرُ هذا الباب على «فَعَالٍ» و«مُفْعَلٍ»[٣] نحو: ﴿وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا﴾ [آل عمران:٣٧]، و﴿أَدْخِلْنِى مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء:٨٠].

ثُمَّ اعْلَمْ: بأنَّه سَمَّى الأبوابَ غيرَ الثُّلاثيِّ والرُّباعيِّ المُجرَّدَينِ بـ«المصدر»؛ لكونِه أصلاً مُطَّرِداً، فهو أَوْلى بالتَّسمية، وأمَّا الثُّلاثيُّ المُجرَّدُ فالمصدرُ غير مُطَّرِدٍ، وفي الرُّباعيِّ المُجرَّدِ أَنْقَلُ.

(مَوْزُونُهُ) أي: مَوْزُونُ «أَفْعَلَ، يُفْعِلُ، إِفْعَالاً»، أو مَوْزُونُ باب الإِفْعَالِ: («أَكْرَمَ، يُكْرِمُ، إِكْرَاماً»).

(وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ) المُفردُ المذكَّرُ الغائب مبنيًّا (عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ)

---

(١) فائدة: الألف لا تزاد أولاً؛ لامتناع الابتداء بها، بل تزاد ثانياً، كـ«ضارب»، وثالثاً، كـ«كتاب»، ورابعاً، كـ«حبلى»، وخامساً، كـ«كُمَّثرى»، وسادساً، كـ«قَبَعْثَرَى»، وما زِيدَ في «أكرم» همزة ليست بألفٍ؛ لأن الهمزة في الأول تكتب على صورة الألف، لأنّ الألف تشاركها في المخرج النوعي. اهـ من «نهاية التعريف». وتزاد الهمزة تارة في الأول، كـ«أكرم»، وتارة في الوسط، كـ«حائط» من «الحوط»، وتارة في الآخر.

(٢) قال الزبيدي في «التاج»: وردّهُ ابنُ بَرّي فقال: صَوابُه: «آذاني، إيذاءً»، فأمّا «أذًى» فمصدرُ «أذِيَ بِهِ»، وكذلِكَ «أذاة» و«أذيّة». قال شيخُنا: وقد رَدُّوا على المصنِّفِ قولَه: «ولا تَقُل: إيذاءً»، وتَعَقَّبُوا عليه وقالُوا: إنّه مَسموعٌ مَنقولٌ، والقياسُ يَقْتَضِيه، فلا مُوجِب لنَفْيِهِ، وكان أبو السُّعود العماديُّ المُفَسِّرُ يقول: «قُولُوا: الإيذاءُ إيذاءٌ لِصاحِبِ القامُوس»، وأطال الشِّهاب في الرَّدِّ عليه أيضاً.

قال شيخُنا: ثمّ إنّي أخذتُ في استِقراء كلام العرب، وتتبّع نَثرهم ونَظْمِهم فلم أقِفْ على هذا اللفظ في كلامهم، فلعلّ المصنّفَ أخذَه بالاستِقراءِ، أو وَقفَ على كلام لبعض مَن استَقرى، وإلّا فالقياسُ يَقْتَضِيه.

(٣) أما «فعالٌ» فالصحيح أنه اسمُ مصدر خلافاً لابن مالك وابنه ومَن تبعهما، وأما «مُفعَلٌ» فمصدرٌ ميمي مَقيس، وكلامُنا في غير الميمي. (أفاده الشيخ نسيم).

فِي أَوَّلِهِ[1].

○ وَبِنَاؤُهُ: لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ لَازِماً.

مِثَالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «أَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْراً»، وَمِثَالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «أَصْبَحَ الرَّجُلُ».



الكفوي

حالَ كون تلك الهمزة (فِي أَوَّلِهِ) أي: محل أوَّلِ ماضِيه بتقدير المضاف، أو على أوَّلِ مُجرَّدِه، أو أُصولِه بتقدير المضاف إليه، وجعل «في» بمعنى «على»، ويُرجِّح الأخير ما في «مُغني اللَّبيبِ»، وهو أنَّهُ إذا احتاج الكلامُ إلى حذفِ مضافٍ [يمكن تقديره] في أحدِ الموضعَين، فالثاني أوْلى بالتقدير.

(وَبِنَاؤُهُ: لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ لَازِماً. مِثَالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «أَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْراً»، وَمِثَالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «أَصْبَحَ الرَّجُلُ»).

واعْلَمْ أن هذا البابُ يَجِيءُ لِمَعانٍ:

(١) للصَّيْرُورةِ، نحو: «أَمْشَى الرَّجُلُ»، أي: صَار ذا مَاشِيَةٍ.

(٢) وللدُّخولِ، نحو: «أَصْبَحْنَا» و«أَظْلَمْنَا»، أي: دخلنا في الصَّباحِ والظَّلامِ.

(٣) وللحَيْنُونَةِ[2]، نحو: «أَحْصَدَ الزَّرْعُ»، أي: حَان وَقْتُ حَصَادِه.

(٤) ولوجُود الشَّيءِ على صفةٍ، نحو: «أَبْخَلْتُهُ» و«أَحْمَدْتُهُ» أي: وجدتُه بَخِيلاً ومحمُوداً.

(٥) وللإزالةِ، نحو: «أَشْكَيْتُهُ»، أي: أَزَلْتُ الشِّكَايَةَ عنه، و«أَعْجَمْتُ الكِتَابَ»، أي: أزلتُ عُجْمَته[3]. قيل: هذا سَماعيٌّ.

(٦) وللكثرةِ، نحو: «أَلْبَنَ الرَّجُلُ»، أي: كَثُرَ عِنْدَهُ اللَّبَنُ، ومنه: «أَشْغَلْتُه».

(٧) وللتَّعرِيضِ، نحو: «أَبَاعَ الجَارِيَةَ»، أي: عَرَّضَها للبيعِ وهيَّأها له.

---

(١) كـ«أكرم»، أصله: كَرُم، فزيدت الهمزة للنقل إلى باب الإفعال، وأصل «يُكرِم»: يُؤكرِم، فحذفت الهمزة حتى لا يلزمَ اجتماع الهمزتين في المتكلم، وضم حرف المضارع؛ لأنه لو فتح يلزم الالتباس بمضارع الباب، ولو كُسر يلزم الالتباس بـ«نِعْلَمُ» بكسر حرف المضارعة في بعض لغات العرب.

(٢) في بعض النسخ: «الاستحقاق»، ومعنى الحينونة: أنْ يجيءَ وقت يستحقُّ فاعل «أفعل» أن يوقع عليه أصل الفعل. كذا في «الأساس».

(٣) أي: أزلت الإبهام بنقطِ ما يُنقَطُ، وإهمالِ ما يُهمَلُ.

. . . .

الكفوي

(٨) وللتَّمكينِ[١]، نحو: «أقْبَرْتُهُ»، أي: جَعَلْتُ له قَبراً.

(٩) وللتمكُّن من الشَّيءِ، نحو: «أحْفَرتُ البِئرَ»، أي: مَكَّنت من حَفْرِهِ.

(١٠) ولإتيانِ الفاعلِ إلى مَكانِ أصلِه، نحو: «أيْمَنَ» و«أجْبَلَ»، أي: أتى إلى اليَمَنِ ونحوَ الجَبلِ.

(١١) وللحَمْلِ، نحو: «أكْذَبْتُه»، أي: حملتُه على الكذب.

(١٢) وللدُّعاءِ لَهُ، نحو: «أشْفَيْتُهُ»، أي: دعوتُ لَهُ بالشِّفاءِ[٢].

(١٣) ولحصول السُّؤالِ، نحو: «اسْتَنْجَدَني فأَنْجَدْتُهُ»، أي: سَألَ منِّي الإعانةَ فأَعَنْتُه.

(١٤) وللإعانةِ، كـ«أحْلَبْتُ فُلاناً»، أي: أعَنْتُه على الحَلْبِ.

(١٥) ولمُطاوِعِ «فَعَّلَ»، كـ«فَطَّرْتُهُ فَأفْطَرَ»، و«بَشَّرْتُهُ فَأبْشَرَ»، وهو قليلٌ، كما نُقِلَ عنِ الرَّضِي في «شرح الشَّافية»[٣].

(١٦) ولمُطاوِعِ «فَعَلَ»[٤] المتعدِّي، كـ«ظَأَرْتُ النَّاقَةَ على حُوَارِ غيرِها فأَظْأَرَتْ».

(١٧) ولإتيانِ الفاعلِ بالموصوفِ بأصلِه، نحو: «أكْرَمَ الرَّجُلُ»، أي: أتى بأَوْلادٍ كِرامٍ.

(١٨) ولمعنى: «فَعَلَ» بالتَّخفيفِ، نحو: «أبْكَرَ» و«بَكَرَ».

(١٩) وللإغْناءِ عنِ الثُّلاثيِّ، كـ«أرْقَلَ» و«أعْنَقَ»[٥]، و«أقْسَمَ»، و«أفْلَحَ».

(٢٠) وبمعنى: «اسْتَفْعَلَ»، نحو: «أعْظَمْتُهُ»، أي: استعظمتُه.

(٢١) وبمعنى الدُّخول في مكانٍ، نحو: «أنْجَدَ» و«أغَارَ»، أي: دَخل في النَّجْدِ والغَوْرِ.

(٢٢) وللوصولِ إلى عددٍ هو أصلُه، نحو: «أعْشَرَتِ الدَّرَاهِمُ»، إذا بَلَغَتْ عشرةً[٦]، وكذا «أثْلَثَتْ»، و«أرْبَعَتْ»، و«أخْمَسَتْ»، و«أسْدَسَتْ»، و«أسْبَعَتْ»، و«أثْمَنَتْ»، و«أتْسَعَتْ»، و«أمْأَتْ»، و«آلَفَتْ».

---

(١) في نسخة: «وللتمكُّن».

(٢) في بعض النسخ: «نحو: أسقيته، أي: دعوت له بالسُّقيا»، وكذا في جملة من كتب الصرف.

(٣) ذكره قبله سيبويه في «الكتاب»: (٤/٥٨).

(٤) قال البجائي في «شرح لامية الأفعال»: قيل: لا يكون «أفعل» مطاوعاً، وجعل بعضهم الهمزة في مثل هذا للصيرورة. قلت: أراد بالبعض الزمخشري. انظر: «الكشاف»: (٤/٥٨٢)، وما بين المعقوفتين منه.

(٥) أي: سار سيراً سريعاً، وفي نسخةٍ أخرى: «أرقل، وأعتق، أعنق».

(٦) كذا في جميع النسخ، ولعل الصواب: «العشرين»، كما في «شرح التسهيل».

[٢]

«فَعَّلَ» كـ«فَرَّحَ»

البَابُ الثَّانِي: «فَعَّلَ، يُفَعِّلُ، تَفْعِيلاً».

الكفوي

(٢٣) ولجَعْلِ اللَّازم مُتعدِّياً، نحو: «أَذْهَبْتُه».

(٢٤) ولجَعْلِ المُتعدِّي لازماً[١]، نحو: «أَكَبَّ»[٢] و«أَعْرَضَ»؛ قال التفتازاني: قال الزَّوْزَنِيُّ: ولا ثالثَ لهما فيما سَمِعنا، وقال دَده خليفة: بل له أمثلةٌ ترتقي إلى ثلاثة عشر فعلاً، وعدَّ منها: «أنقض»[٣] و«أَلأم»[٤]، و«أَظْأَرَتِ النَّاقةُ»، و«أَنْسَعَتِ السَّحابُ»[٥]، و«أَقْشَعَ الغَيْمُ»، و«أَنْسَلَ رِيشُ الطَّائرِ»، و«أَنْزَفَتِ البِئْرُ»[٦]، و«أَبْرأَتِ النَّاقَةُ»، و«أَشْنَقَ البَعيرُ»[٧]، و«قَلَعَهُ اللهُ فأَقْلَعَ»، و«حَجَمَهُ فأَحْجَمَ»[٨].

(البَابُ الثَّانِي) من الأبوابِ الثَّلاثة («فَعَّلَ، يُفَعِّلُ») قدَّمَهُ على الثالث لكونِ زائدِه من جنس الأصول، («تَفْعِيْلاً»).

ويجيءُ مصدرُ هذا الباب على «فِعَّالٍ» أيضاً، كـ«كَلَّمَ كِلَّاماً» و«كَذَّبَ كِذَّاباً»[٩]، وعلى

---

(١) هو المعنى السابق برقم (١٦)، فلو تجنَّب التكرار لكان أحسن.

(٢) ندر مجيء «أَفْعَلَ» مُتعدِّياً بلا همزةٍ ولازماً بها. انظر: «حاشية الرفاعي على شرح بحرق اليمني على اللامية» ص٢٨.

(٣) كذا: «أنقض» بالقاف، وله وجه آخر وهو: «أنفض» بالفاء، يقال: «أَنْفَضَ القَوْمُ»: إذا نفد أموالُهم وطعامُهم. انظر: «تاج العروس» مادة (ن ف ض).

(٤) كذا «ألأم» بهمزتين، أي: صار ذا لُؤم، وفي «الكتاب» لسيبويه (٤/ ٥٩-٦٠): «ألأم الرجل»، أي: صار ذا لائمةٍ، وقال ناظر الجيش في «شرح التسهيل»: «ألام» أي: صار ذا شيءٍ يُلامُ عليه. قلت: كلاهما محتملان، والله أعلم.

(٥) أي: سال الماء.

(٦) أي: ذهب ماؤها.

(٧) أي: رفع رأسه، و«شَنَقْتُ البَعير»: مددتُه بالزِّمام ليرفع رأسه، وفي نسخة: «أسبق البعير» بالسين المهملة والباء الموحدة.

(٨) قال البجاني في «شرح لامية الأفعال»: وللإحواج إلى الشيء، كـ«أَشْكَيته»، وللموافقة ثلاثي، كـ«أَشْغَلَه»، ولمضادة «فعَل»، كـ«أَنْشط العقدة»: حلَّها، ونشَطها: عقدَها، أو على صفة، كـ«أطرده»، أي: صَيَّرَه طريداً، أو صاحب شيء، كـ«أقبره»، وللهجوم، كـ«أطْلَعْتُ عليهم»، أي: هَجَمْتُ، ولنفي الغريزة، كـ«أسْرَع» و«أبطأ»، وللتسمية، كـ«أكفرَه» إذا سمَّاه كافراً، وللوجودِ، كـ«أبْصَرَه»: دَلَّهُ على وجود المبصَر، وللوصول، كـ«أغفلتُه» وصَلتْ غفلتي إليه، وللمجيء بالشيء، كـ«أكثَر» أي: جاء بالكثير، وللتفرقة، كـ«أشْرَقت الشمس»: أضاءت.

(٩) في «تاج العروس»: قال الكِسائِيُّ: أهلُ اليَمنِ يَجعلُونَ المصدرَ من «فَعَّلَ»: فِعَّالاً، وغيرُهُم من العرب: تَفْعِيلاً.

○ مَوْزُونُهُ: «فَرَّحَ، يُفَرِّحُ، تَفْرِيحاً»(١).

○ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ(٢) مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ.

○ وَبِنَاؤُهُ: لِلتَّكْثِيرِ غَالِباً.

[أَمْثِلَةُ التَّكْثِيرِ]:

ـ وَهُوَ ....

الكفوي

«تَفْعَالٍ» نحو: «كَرَّرَ تَكْرَاراً»، وعلى «تِفْعَالٍ» نحو: «بَيَّنَ تِبْيَاناً» وَ«لَقَّى تِلْقَاءً»، وعلى «تَفْعِلَةٍ» كـ«ذَكَّرَ تَذْكِرَةً»، و«بَصَّرَ تَبْصِرَةً»، وعلى «مُفَعَّلٍ» مثل: ﴿وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبا: ١٩].

(مَوْزُونُهُ: «فَرَّحَ، يُفَرِّحُ، تَفْرِيحاً») قيل: أصلُ «تَفْرِيحاً»: تَفْرِرْحاً، بإسكان الرَّاءِ الثانية، استُثقل المتجانسين، فأُبدِلت الثانية ياءً. انتهى، وأمثالُ هذا كثيرةٌ في الكلام، نحو: «أَمْلَيْتُ» في: أَمْلَلْتُ، و«تَقَضِّيَ البَازِي» في: تَقَضُّضِ، و«حَسَيْتُ بِالخَبَرِ» في: حَسَسْتُ به، و«تَلَعَّيْتُ» في: تَلَعَّعْتُ، و«دَهْدَيْتُ» في: دَهْدَهْتُ، و«صَهْصَيْتُ» في: صَهْصَهْتُ، وأمثال ذلك.

(وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ) المفردُ المُذكَّرُ الغَائبُ (عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ) أي: من مثلِه في الصُّورة، فاختلفُوا في زائدِه، فقيل: هو الأوَّلُ؛ لأنَّ الحكم بزيادة السَّاكن أَوْلى، وقيل: هو الثانية؛ لأنَّ الزيادة بالآخِرِ أَوْلى، وهذا مما ذهب إليه الأكثرون، واختار المصنِّفُ الأوَّلَ، وقال: (بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ) لكونِه أَظْهَرَ وأسهلَ؛ لأنَّ في الثاني كُلْفَةً؛ فإنَّه يستلزمُ الإسكانَ بخلاف الأوَّلِ، وأجاز سِيبويه الوجهَينِ لِتعارضُ الدَّليلَينِ، فافهم.

(وَبِنَاؤُهُ: لِلتَّكْثِيرِ غَالِباً، وَهُوَ) أي: ذلك التَّكثير:

---

(١) الياء في المصدر عِوض عن التشديد. واعلم أن الصرفيين قد اختلفوا في الزائد في هذا الباب؛ قال الأكثرون: الزائد في «فرّح» هو الحرف الثاني، أي: الراء الثانية؛ لأن الحكم بالزيادة في الآخِر أولى؛ لأنه محل التغيير، والثاني قريب منه، وقال الخليل: إن الزائد فيه هو الأول؛ لأن الحكم بزيادة الساكن أولى من غيره، والوجهان جائزان عند سيبويه لتعارض الدليلين. واختار المصنف قول الخليل؛ لكون دليله أظهرَ من دليل الأكثرين؛ لأن أولوية الزيادة بالآخِر، لِكونه محلَّ التغيير.

(٢) الحرف الزَّائد: ما دلَّ على معنًى في غيره، أو ما سقط في بعض تصاريف الكلمة، والحرف الأصلي: ما ثبت في تصاريف الكلمة لفظاً أو تقديراً.

قَدْ يَكُونُ فِي الفِعْلِ، نَحْوُ: «طَوَّفَ زَيْدٌ الكَعْبَةَ»[1].

ـ وَقَدْ يَكُونُ فِي الفَاعِلِ[2]، نَحْوُ: «مَوَّتَ الإِبِلُ»[3].

ـ وَقَدْ يَكُونُ فِي المَفْعُولِ[4]، نَحْوُ: «غَلَّقَ زَيْدٌ الأَبْوَابَ»[5].



الكفوي

(قَدْ يَكُونُ فِي الفِعْلِ) بالذَّات (نَحْوُ: «طَوَّفَ زَيْدٌ الكَعْبَةَ») و«قَطَّعْتُ الثَّوْبَ»، و«جَوَّلْتُ».

(وَقَدْ يَكُونُ فِي الفَاعِلِ) كذلك (نَحْوُ: «مَوَّتَ الإِبِلُ») بكسر الباء جمعٌ لا واحدَ له من لفظِهِ، كـ«أُولُو»[6].

واعْلَمْ: أنَّ الفاعل فيما يكون التَّكثيرُ فيه في الفاعل يجبُ أن لا يكون واحداً، فلا يقال: «مَوَّت الشَّاة» لِشَاةٍ واحدةٍ، كما ذكر الجَارِپَرديُّ.

وكذا الكلامُ فيما يكون التَّكثيرُ في المفعول أيضاً: ولِذا قال المصنف: (وَقَدْ يَكُونُ فِي المَفْعُولِ) بالذَّاتِ (نَحْوُ: «غَلَّقَ زَيْدٌ الأَبْوَابَ») بصيغة الجمع، أي: غَلَّق أبواباً كثيرةً، فسَقَطَ ما قالَه بعضُ الشَّارِحين: من أنَّ التكثير إنما يكون في الفِعل، إلا أنَّه قد يَستلزم تكثير الفاعل والمفعول كما في المثالَين المذكورين، ولذا جاز: «غَلَّقْتُ البَابَ»، أي: مِراراً مع وَحدة المفعول. انتهى فتأمَّل.

واعْلَمْ: أنَّ هذا الباب يَجِيءُ أيضاً:

---

(١) ومثال الفعل اللازم، نحو: «جَوَّلَتِ الطَّيرُ» إذا أكثرتِ الجولان، وهو لازم، و«طَوَّف» لكثير الطواف، وهو متعدٍّ، فحينئذٍ يشترك بين المتعدي واللازم.

(٢) والفرق بين التكثير في الفاعل والمفعول، وبين التكثير في الفعل، أن تكثير الفاعل والمفعول يستلزم تكثير الفعل، ولا يستلزم تكثيرُ الفعل تكثيرهما؛ لأنه كلما تحقق تكثيرٌ في الفاعل والمفعول، تحقَّق في الفعل بالضرورة، ولا يلزمُ من تحققه في الفعل أن يتحقَّقَ في الفاعل أو المفعول.

(٣) فحينئذٍ يكون للّلازم فقط، أي: مات أعداد كثيرة من الإبل.

(٤) أي: فالتكثير في متعلقه، يعني: في مفعوله إن كان متعدّياً، كقولك: «غلّقتُ الأبواب»، وزاد عليه بعض الشارحين: أن المراد بالتكثير في المفعول أنه لا يستعمل «غلّقت» بالتضعيف إلا إذا كان المفعول جمعاً، حتى لو كان واحداً، و«غلّق» مرّات كثيرة، لم يُستعمل «غلّقَ» بلا تضعيف إلا على سبيل المجاز، وهذا مخالِفٌ لِما ذكره المصنف.

(٥) أي: أغلق أبواباً كثيرة، وفيه نظر؛ لأن التكثير هنا تحقَّق في الفعل، وقد يستلزم تكثيرُ الفعل في بعض الصور تكثيرَ الفاعل، أو المفعول كما رأيتَ، ولهذا جاز «غَلَّقتُ البابَ» أي: مِراراً، مع وَحدة المفعول. تأمل!

(٦) في «القاموس»: وقيل: اسمُ جمعٍ، واحِدُه: «ذُو».

....

الكفوي

(١) لِنِسْبةِ المفعولِ إلى أصلِ الفعل، نحو: «فَسَّقْتُه»، أي: نَسَبْتُه إلى الفِسْقِ.

(٢) وللتَّعْدِيةِ، نحو: «فَرَّحْتُهُ» أي: صَيَّرتُه فَرِحاً، وأَحْدَثتُ فيه فرحاً.

(٣) وللسَّلْبِ، نحو: «فَزَّعْتُه» أي: أَزَلْتُ الفَزَعَ عنه.

(٤) وللاِعْتِقادِ، نحو: «وَحَّدْتُ اللهَ وقَدَّسْتُهُ» أي: اعتقدتُ أنَّه واحدٌ وطاهرٌ عن كلِّ نقصٍ.

(٥) ولمعنى القَبُول، نحو: «شَفَّعْتُ في كَذَا» أي: قَبِلْتُ شَفاعَتَه فيه.

(٦) ولمعنى الحضُور في شيءٍ، نحو: «جَمَّعَ» أي: حَضر الجُمعة.

(٧) وللصَّيْرورة، كـ«عَجَّزْتُهُ» أي: صَيَّرتُه عَاجِزاً.

(٨) وللدُّعاءِ له، كـ«بَرَّكْتُهُ» أي: دَعَوْتُ لَهُ بالبركةِ.

(٩) وللدُّعاءِ عليه، كـ«عَقَّرْتُهُ» أي: دَعوتُ عليه بِالعقر، أي: الهلاك.

(١٠) ولإتيانِ الفاعل إلى مكان أصلِه، كـ«يَمَّنَ» أي: أَتى إلى اليَمنِ.

(١١) ولنسبةِ الشَّيء إلى أصلِه، نحو: «تَمَّمْتُهُ» أي: نسبتُه إلى تَميمٍ.

(١٢) ولصَيْرورة فاعِله كأصلِه، كـ«قَوَّسَ» أي: صار ذا قوسٍ[١].

(١٣) ولصَيْروةِ فاعلِه إلى أصله، كـ«وَرَّقَ الشَّجَرُ» أي: صار ذا ورقٍ.

(١٤) وللحَيْنُونةِ، كـ«ظَهَّرَ» أي: حانَ وقتُ الظُّهرِ.

(١٥) وللحَمْلِ، كـ«حَفَّظَ الكِتَابَ» أي: حملَه على الحفظ.

(١٦) وللعمل المُكرَّرِ في مهلةٍ لوجوده شيئاً فشيئاً، نحو: «خَرَّجْتُهُ إلى كذا».

(١٧) ولمعنى: «فَعَلَ»، نحو: «قَلَصَ وقَلَّصَ» و«قَصَرَ وقَصَّرَ» و«زَالَ وزَيَّلَ».

(١٨) وبمعنى صَيرُورة فاعله أصله، نحو: «عَجَّزت المرأةُ وشَيَّبت» أي: صَارت عَجُوزاً وشَيباءَ[٢].

(١٩) وبمعنى: «تَفَعَّلَ»، نحو: «وَلَّى عَنْهُ وتَوَلَّى» إذا أَعْرَض عنه، و«بَيَّنَ الشَّيء» بمعنى تَبيَّنَ، و«فَكَّرَ في الأمرِ» أي: تَفَكَّرَ.

---

(١) الصواب: صار كالقوس أي: في الانحناء.

(٢) كذا في الأصل، وفي نسخة: «شيباً»، وقد ذكر أرباب اللغة أنهم استغنوا عن «شَيباء» بـ«شَمطاء».

[٣]

«فَاعَلَ» كـ«قَاتَلَ»

البَابُ الثَّالِثُ: «فَاعَلَ، يُفَاعِلُ، مُفَاعَلَةً، وَفِعَالاً، وَفِيعَالاً»[١].

○ **مَوْزُونُهُ: «قَاتَلَ، يُقَاتِلُ، مُقَاتَلَةً، وَقِتَالاً، وَقِيتَالاً».**

○ **وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الأَلِفِ بَيْنَ ....**

الكفـوي

(٢٠) وللإغناءِ عن «فَعَلَ»، كـ«جَرَّبَ» و«وَدَّعَ القِتَالَ» إذا تركَه، و«عَيَّرَ بالشَّيءِ» إذا عابَهُ، و«عَوَّلَ عَلَيْهِ» إذا اعْتَمَدَ عليه.

(٢١) وللتَّوجِيهِ، كـ«شَرَّقَ» و«غَرَّبَ».

(٢٢) ولجَعْلِ الشَّيءِ بمعنى ما صُنِعَ منه، كـ«عَدَّلْتُهُ» و«أَمَّرْتُهُ» إذا جعلتُه عَدلاً وأميراً.

(٢٣) ولاختصارِ الحِكَايةِ، كقولهم: «أَمَّنَ» و«أَيَّهَ» و«أَفَّفَ» و«سَوَّفَ» و«سَبَّحَ» و«حَمَّدَ» و«هَلَّلَ»، إذا قال: «آمين»، و«يا أيها»، و«أفٍّ»، و«سَوْفَ»، و«سُبْحَان الله»، و«الحمدُ لله»، و«لا إله إلَّا الله».

(البَابُ الثَّالِثُ: «فَاعَلَ، يُفَاعِلُ، مُفَاعَلَةً، وَفِعَالاً، وَفِيعَالاً»)، قال التَّفتازانيُّ: ويُروى: «مَارَيتُه مِرَّاءً»، و«قَاتلتُه قِتَّالاً» بالتَّشديد.

(مَوْزُونُهُ: «قَاتَلَ، يُقَاتِلُ، مُقَاتَلَةً، وَقِتَالاً، وَقِيتَالاً») واعلم: أنَّ «فِيعَالاً» بالياء لغةُ أهل اليَمنِ، و«فِعَالاً» بلا ياءٍ لغةُ غيرهم، واختلفوا، فقيل: الأول هو الأصلُ؛ لأنَّ حروف الفعل ثابتةٌ فيه بتمامِها، إلَّا أنَّ الألفَ قُلِبت فاءً لانكسار ما قبلها، وإلى هذا ذهب سيبويه حيث قال في «قِتَال» كأنهم: حذفوا الياء التي جاء بها أهل اليمن[٢]، وذهب صاحب «الكشاف»: إلى أن الأصل هو الثاني، حيثُ جُعِلَ الياءُ لإشباع كسرة الفاء، ولعلَّ وجهه: أنَّ حروف الفعل ثابتةٌ فيه بلا زيادةٍ، إلَّا أن الألف قُلِبت مكانها، والظاهر أنَّ المصنِّفَ اختار هذا الثاني حيثُ قدَّمَه على الأوَّل في الذِّكر.

(وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ) المفرد المذكر الغائب (عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الأَلِفِ بَيْنَ

---

(١) ويجيء المصدر منه أيضاً بالياء على لغة أهل اليمن، فإنه قياسٌ لغتهم. وهذا باب المفاعلة.

(٢) عبارة سيبويه في «الكتاب»: وجاء «فِعَالٌ» على «فاعلتُ» كثيراً، كأنَّهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في «قيتالٍ» ونحوها.

الفَاءِ وَالعَيْنِ [١].

○ وَبِنَاؤُهُ: لِلْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الاِثْنَيْنِ [٢] غَالِباً [٣]، ....

الكفوي

الفَاءِ وَالعَيْنِ) وقد عَرفتَ وجه تخصيص الزيادة بين الفاء والعين.

(وَبِنَاؤُهُ: لِلْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الاِثْنَيْنِ غَالِباً) أي: لمشاركةِ أمرَين في أصلِه بالصُّدور والوقوع. بشرطِ أنْ يكون أحدهما غالباً والآخر مَغلُوباً، فيكون كل واحدٍ منهما فاعلاً ومفعولاً لاشتراكهم فيهما، لكن الغالب يكون فاعلاً والمغلُوب مفعولاً لفظاً، وبالعكس معنًى. هكذا قال السيد الشريف في «شرحه للزنجاني».

فإذا قلت: «ضَارَبَ زَيدٌ عَمْراً» دَلّ صريحاً على صدور الضَّربِ على وجه الغالِبِية من «زيد»، ووقوعِه على «عمرٍو»، وضِمْناً على صدوره من «عمرٍو» على وجه المَغْلُوبيَّةِ، ووقوعِه على «زيدٍ».

فلهذا الشّأن يَصيرُ اللّازم إذا نُقِل إلى هذا الباب متعدِّياً، نحو: «كَارَمْتُهُ»، والمتعدِّي إلى مفعولٍ واحدٍ مُتعدِّياً إلى مفعولَين إنْ لم يصلح مفعولُه لِأنْ يكون مشاركاً لِلفاعل، نحو: «جَاذَبْتُهُ الثَّوْبَ»؛ فإنَّ مفعولَ «جَذَبَ» وهو «الثَّوبُ» - مثلاً - لا يَصلح لأنْ يكون مشاركاً للمُتكلِّم في الجذب، فاحتاج إلى مفعولٍ آخَرَ يكون مشاركاً له فيه، كـ«عمرٍو» - مثلاً -، فيتعدَّى إلى الاثنَين، وأمَّا إذا صَلُحَ مفعولُه للمشاركة فيُكْتَفى به كما في: «شَاتَمْتُ زَيْداً».

---

(١) للضرورة؛ لأن الألف في «فاعَلَ» لو زيدت في الأول لالتبس بالمتكلم وحده في المضارع، والتبس بماضي باب الإفعال، ولو زيدت في الآخر لالتبس بالتثنية، ولو زيدت بين العين واللام التبس بمبالغة اسم الفاعل، والجمع المكسر لاسم الفاعل، نحو: «نصّار»، ولم يُفرِّقِ الإعْجام؛ لأن الإعْجام يُتْرَكُ كثيراً، فاختيرت زيادة الألف بين الفاء والعين، وإنِ التبس باسم الفاعل من الثلاثي لِقلّته، وانعدامِه عند الإعْجَام أو القرينة، وإن اعترض عليه أنه يلزم الالتباس على تقدير زيادة الألف بين الفاء والعين باسم الفاعل الذي ليس بمبالغة، أجيب عنه: بأن هذا الالتباس أولى من الالتباس باسم الفاعل الذي للمبالغة.

(٢) مسنداً إلى أحدهما بالقيام، وإلى الآخر بالوقوع، نحو: «ناضلته»، أي: رميت السهم، فرمى به.

(٣) لأن الوزن وُضع لنسبة أصله إلى أحدهما متعلقاً بالآخر صريحاً، ويَجيء العكس ضمناً، وهو نسبتُه إلى الآخر متعلقاً بالأول، كما إذا قلتَ: «ضارَبَ زيد» أو «ضاربْتُه» أو «شاركته»، فإنه يدل صريحاً على نسبة «الضرب» إلى «زيد» متعلقاً بـ«عمرو»، وضمناً على نسبته إلى «عمرو»، متعلقاً بـ«زيد» لأجل تعلقِه بالآخر، ويجيء غير المتعدي منه متعدياً، نحو: «كارمته»، وأما المتعدي إلى مفعولٍ واحدٍ، فإن لم يصلُح مفعوله لمشاركة الفاعل في المفاعلة، بل غاير المشاركُ للفاعل فإنه يتعدى إلى مفعولين نحو: «جاذبته الثوبَ»، فإن صلُح مفعوله للمشاركة؛ فإنه يتعدى إلى مفعول واحد، نحو: «شاتمتُ زيداً».

وَقَدْ يَكُونُ لِلْوَاحِدِ[(١)].

مِثَالُ الْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الاثْنَيْنِ، نَحْوُ: «قَاتَلَ زَيْدٌ عَمْراً»، وَمِثَالُ الوَاحِدِ، نَحْوُ: «قَاتَلَهُمُ اللهُ».



الكفوي

قال دده خليفة: ذُكِرَ في بعض «شروحِ الكشَّاف»: أنَّ في هذا الباب معنًى آخَر كثيرَ الاستعمالِ، وهو أنْ يكون من أحد الطَّرفين صدورُ أصل الفعل، ومِن الطرف الآخر ما يُقابله، بناءً على جعلِ ما يُقابله قائماً مَقامَه، كقولك: «بَايَعَ زَيْدٌ عَمْراً»، فإنَّ الصَّادرَ عن أحدهما البيعُ، ومِنَ الآخرِ الشِّراء.

ومنه المُضَاربةُ والمُزَارَعةُ وغير ذلك، وهذا القسمُ مِن كثرة الاستعمالِ بَلَغَ ما بلغ حتى قيل: لا يَمتنع دعوى أن يقال: بابُ المفاعلة حقيقةٌ في القَدْر المشترك بين هذا القِسم والقِسْم المشهور.

قال التَّفتازانيُّ: تأسيسُه على أن يكون بين اثنين فصاعداً. انتهى. فكلامُ المصنِّف مبنيٌّ على التَّمثيلِ، أو مِن قَبيلِ الأخذ بالأَوْلى، ويحتمل أن يكون قوله: «غَالِباً» ناظراً إلى قوله: «بَيْنَ الاِثْنَيْنِ» أي: تكون المشاركةُ بين الاثنين غالباً، وإن كانت بين الزيادة أيضاً في بعض الأوقات.

وقوله: (وَقَدْ يَكُونُ لِلْوَاحِدِ) ناظرٌ إلى قوله: «للمُشاركة» أي: قد يكون بناء هذا الباب لنسبةِ أصله إلى الفاعل فقط، من غيرِ أنْ يُشاركه في تلك النسبة أمرٌ آخر، قيل: هذا مُطَّردٌ في أفعالٍ نُسِبتْ إلى الله تعالى.

(مِثَالُ المُشَارَكَةِ بَيْنَ الاثْنَيْنِ، نَحْوُ: «قَاتَلَ زَيْدٌ عَمْراً»، وَمِثَالُ الوَاحِدِ، نَحْوُ: «قَاتَلَهُمُ اللهُ»)، و«سَافَرَ زَيْدٌ».

واعْلَمْ: أنَّ بِناءَ هذا البابِ يجيءُ لِمَعانٍ أُخر:

(١) كالصَّيْرُورة، نحو: «عَافَاكَ اللهُ» أي: صَيَّرَكَ ذا عافيةٍ.

(٢) والتَّكْثِيرِ، نحو: «ضَاعَفْتُه».

(٣) ولإتيانِ الفاعلِ إلى مكان أصلِهِ، نحو: «يَامَنَ» أي: أَتَى إلى اليَمنِ.

---

(١) أي: لنسبة أصله إلى الفاعل لا غير، أي: من غير الاشتراك في الصُّدور، والوقوع، بشرط أن يكون أحدهما غالباً، والآخر مغلوباً، فيكون الغالب فاعلاً والمغلوب مفعولاً في المعنى.

النّوع الثّاني
ما زاد فيه حرفان

النَّوْعُ الثَّانِي (١): هُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفَانِ عَلَى الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ (٢)، وَهُوَ خَمْسَةُ أَبْوَابٍ(٣):

[١]
«انْفَعَلَ» كـ«انْكَسَرَ»

الْبَابُ الأَوَّلُ: «اِنْفَعَلَ، يَنْفَعِلُ، اِنْفِعَالاً»(٤).

الكفوي

(٤) وللإغناءِ عن «أَفْعَلَ»، نحو: «وَارَيْتُهُ» أي: أَخْفَيْتُه.

(٥) والإغْناءِ عن «فَعَّلَ»، نحو: «بَارَكَ اللهُ فِيكَ».

(٦) ويجيءُ بمعنى: «تَفاعل»، نحو: «سَارَعَ» و«جَاوَزَ» أي: تسارع وتجاوَز.

ولَمَّا فَرغَ المصنِّفُ رحمه الله تعالى مِنَ النَّوعِ الأول مِنَ الأنواعِ الثلاثة، شَرَعَ في:

(النَّوعِ الثَّاني: هُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفَانِ عَلَى الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ) فيكون خُماسيًّا.

(وَهُوَ خَمْسَةُ أَبْوَابٍ) بحكم الاِسْتقراءِ؛ لأنَّ أوَّلَه إمَّا همزةُ وصلٍ، أو تاءٌ، والأول زائِدٌ، والثَّاني إمَّا متَّصل به وهو النُّونُ، أو بين الفاء والعين وهو التَّاءُ، أو تكريرُ اللَّام مع الإدغام، والفاء ساكنة في هذين، والثاني زائِد، والثاني إمَّا تكريرُ العين مع الإدغام، أو الألف بين الفاء والعين.

(البَابُ الأَوَّلُ) منها: («اِنْفَعَلَ، يَنْفَعِلُ، اِنْفِعَالاً») بكسر الفاء وزيادة الألف قبل الآخِر.

---

(١) من الثلاثي المزيد فيه ما كان على خمسة أحرف: ثلاثة أصلية، واثنان زائدان، وهو على قسمين: أحدهما: ما في أوله التاء، والثاني: ما في أوله الهمزة. وإنما انحصر في خمسة أبواب للتوافق بين الأبواب والحروف، أو نقول: هذا الحصر حصرٌ استقرائيٌّ، وقَدَّمَ الخماسيَّ على السداسي لتقدُّمِه طبعاً، فقدم وضعاً للتَّوافق.

(٢) ويسمى هذا النوع الخماسي المزيد على الثلاثي؛ لكون ماضيه على خمسة أحرف بزيادة حرفين على الثلاثي، إنما قدمه على ما زيد فيه ثلاثة أحرف؛ لأنَّ الاثنين قبل الثلاثة، وإنما قدّم على باب الافتعال، لِكون الزيادتين فيه في الأول دُون باب الافتعال.

(٣) وللخماسي من الأسماء أربعة أبنية: «سَفَرْجَلٌ»، و«قِرْطَعْبٌ»، و«جَحْمَرِشٌ»، و«قُذَعْمِلٌ».

(٤) ما زيد في أوله الهمزة على ثلاثة أبواب؛ أحدها: «انفعل» نحو: «انقطع»، ووَضْعُ هذا الباب لمطاوعة «فعَل» إذا نُقل إلى هذا الباب، نحو: «قطعتُه فانقطع».

○ مَوْزُونُهُ: «اِنْكَسَرَ، يَنْكَسِرُ، اِنْكِسَاراً».
○ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ[1]، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ وَالنُّونِ فِي أَوَّلِهِ.
○ وَبِنَاؤُهُ: لِلْمُطَاوَعَةِ.

وَمَعْنَى المُطَاوَعَةِ: حُصُولُ أَثَرِ الشَّيْءِ عَنْ تَعَلُّقِ الفِعْلِ المُتَعَدِّي بِمَفْعُولِهِ، نَحْوُ: «كَسَرْتُ الزُّجَاجَ فَانْكَسَرَ ذَلِكَ الزُّجَاجُ»، فَإِنَّ انْكِسَارَ الزُّجَاجِ أَثَرٌ حَصَلَ عَنْ تَعَلُّقِ الكَسْرِ الَّذِي هُوَ الفِعْلُ المُتَعَدِّي[2].



الكفوي

(مَوْزُونُهُ: «اِنْكَسَرَ، يَنْكَسِرُ، اِنْكِسَاراً») قَدَّمَهُ لِكونِ زائدَتيه في الأول.

(وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ) المفرد الغائب (عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ وَالنُّونِ) على الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ (فِي) محل (أَوَّلِهِ).

واعْلَمْ: أنَّ الهمزاتِ الزائدةَ في أوائل الماضي والمضارع من كلِّ بابٍ سِوى باب الإفعال همزةُ الوصل، وضعتْ للوصل إلى النُّطق بالساكن، فتَثبت في حال الابتداء، وتَسقط في الدَّرَجِ، وإثباتُها في الوصل لَحْنٌ.

(وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ) أي: للدَّلالةِ على كَوْنِ فاعلِه مُطاوِعاً.

(وَمَعْنَى المُطَاوَعَةِ) فِي اللُّغةِ: المَوافقةُ، وفي الاصطلاحِ: هي (حُصُولُ أَثَرِ الشَّيْءِ) أي: أثرِ فعلٍ مُتعدٍّ (عَنْ تَعَلُّقِ الفِعْلِ المُتَعَدِّي بِمَفْعُولِهِ) والأَوْلَى أنْ يقول: «عن تَعلُّقِه» بالضمير الرَّاجعِ إلى «الشيء»، فإنَّهُ عبارة عنِ المُتعدِّي.

(نَحْوُ: «كَسَرْتُ الزُّجَاجَ فَانْكَسَرَ ذَلِكَ الزُّجَاجُ») لا يَخفى أنَّه لا حاجة إلى إظهار الفاعلِ، وهذا المثالُ مُطابِق للمُمثَّل له.

(فَإِنَّ) «انْكَسَر» فيه يدلُّ على حُصول (انْكِسَارَ الزُّجَاجِ) الذي هو (أَثَرٌ) للفعل المُتعدِّي الذي هو «الكسر» على أنَّه قد (حَصَلَ عَنْ تَعَلُّقِ الكَسْرِ الَّذِي هُوَ الفِعْلُ المُتَعَدِّي) بمفعولِه الذي

(١) ثلاثة أصليَّةٌ، واثنان زائدان.
(٢) المطاوعة في اللغة: الموافقةُ وقبول الأثر من الغير، وإظهارُ المحبة، وفي الاصطلاح كما قال: حصول أثر . . . إلخ، أو هي حصول الأثر عن تعلُّقِ الفعل المتعدي بمفعوله، نحو: «كسَّرْتُ الإناءَ فتكسَّر»، فيكون «تكسَّر» مطاوعاً، أي: موافقاً لفاعل الفعل المتعدي، وهو «كسَّرْتُ»، وفِعلُ المطاوعة لازمٌ، والفرق بين اللازمِ والمطاوعة: أن كل فعلِ مطاوعةٍ لازمٌ من غير عكسٍ.

[٢]

«افْتَعَلَ» كـ«اجْتَمَعَ»

البَابُ الثَّانِي: «اِفْتَعَلَ، يَفْتَعِلُ، اِفْتِعَالاً».

○ مَوْزُونُهُ: «اِجْتَمَعَ، يَجْتَمِعُ، اِجْتِمَاعاً».

○ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، ....

الكفوي

هو «الزُّجاج»، وذلك الحصول هو المطاوعةُ، فيكون «الزُّجاج مُطاوِعاً» اسمَ فاعلٍ لقبوله الفعل، وتكون «أنتَ مُطاوَعاً» اسمَ مفعولٍ؛ لأنَّ «الزُّجاجَ» طاوَعكَ، لكنَّ الشَّائعَ في كلامهم إطلاقُ المُطاوِعِ على الفعل المُتعدِّي.

قال السيد الشَّريفُ في «شرحِه للزَّنجانيِّ»: وهي تَسْمِيةٌ للشَّيء باسمِ مُتعلِّقِه.

واعْلَمْ: أنَّ هذا الباب لا يَنْقَطِعُ عنِ المُطاوَعةِ، ولذا لا يكون إلَّا لازِماً، ولا يُبْنَى إلَّا ممَّا فيه عِلاجٌ وتَأْثِير، ولذا قيل: «انْكَرَمَ» و«انْعدَمَ» خطأٌ، وذلك لأنَّهم لَمَّا خَصُّوه بالمُطاوَعةِ الْتَزمُوا أنْ يكون أمرُه ممَّا يَظهرُ أثَرُه، وهو علاجٌ؛ تقويةً للمعنى الذي وُضِع له.

هذا إلَّا أنَّه قد يَجِيءُ لمُطاوَعة «فَعَلَ» كما مرَّ، وقد يَجِيءُ لمطاوَعةِ «أفْعَلَ»، نحو: «أزْعَجْتُهُ - أي: أبعدته - فانْزَعَجَ»، والتَّفتازانيُّ والسيدُ الشَّريفُ نقلا عنِ «المفصَّل» أنَّه شاذٌّ.

وقد يَجِيءُ لِمُطاوَعةِ «فَعَّلَ»، نحو: «عَدَّلْتُهُ فَانْعَدَلَ»، ذكره صاحبُ «المطلوب»[١].

وفي «روح الشروح»: وقد يَجِيءُ لمعانٍ أُخرَ: لمشاركةِ المَجرَّدِ، كـ«انْطَفَأَتِ النَّارُ وطَفِئَتْ»، وللإغْناءِ عنِ المُجرَّدِ، كـ«انْطَلَقَ» بمعنى: ذهب، وللإغْناءِ عن «أفْعَلَ»، كـ«انْحَجَزَ» إذا أتَى الحِجازَ.

(البَابُ الثَّانِي) من تلك الأبواب الخمسة («اِفْتَعَلَ، يَفْتَعِلُ، اِفْتِعَالاً») بزيادة ألفٍ قبل آخرِه وكسرِ التَّاء.

قدَّمَهُ على باب «الافعِلَال» لِكون زائِدَيه قبلَ الآخرِ، ولأنَّه يَشترِكُ بين اللَّازمِ والمُتعدِّي، بخلافِ باب «الافعِلَالِ»، ولأنَّه لَمَّا كان يَجِيءُ للمُطاوَعةِ نَاسَبَ أنْ يُذْكَرَ بعدَ باب «الانْفِعَالِ».

(مَوْزُونُهُ: «اِجْتَمَعَ، يَجْتَمِعُ، اِجْتِمَاعاً»).

(وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ) للوصل

(١) انظر: «المطلوب بشرح المقصود» ص١٦.

وَالتَّاءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ.

○ وَبِنَاؤُهُ: أَيْضاً لِلْمُطَاوَعَةِ، نَحْوُ: «جَمَعْتُ الإِبِلَ فَاجْتَمَعَ ذَلِكَ الإِبِلُ»(١).



الكفوي

(وَ) بزيادة (التَّاءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ).

(وَبِنَاؤُهُ أَيْضاً) أي: كبناء باب «الانْفِعَالِ» (لِلْمُطَاوَعَةِ، نَحْوُ: «جَمَعْتُ الإِبِلَ») بكسر الباء («فَاجْتَمَعَ ذَلِكَ الإِبِلُ») هكذا في أكثر النُّسخ، لكنَّ الأَوْلى إضمارُ الفاعل وتأنيثُ الفعل.

واعْلَمْ: أنَّ هذا الباب قد يَجِيءُ لمعانٍ أُخرَ:

(١) للاتِّخاذِ، نحو: «اخْتَبَزَ» أي: أخذ الخُبزَ.

(٢) ولزيادةِ المُبَالَغةِ في المعنى، نحو: «اكْتَسَبَ» أي: بالَغَ واضْطَربَ في الكَسْبِ.

(٣) أو لمعنى: «فَعَلَ»، نحو: «جَذَبَ واجْتَذَبَ».

(٤) ولمعنى: «تَفَاعَلَ» للمُشاركةِ، نحو: «اخْتَصَمُوا وَتَخَاصَمُوا» ذكره التَّفتازانيُّ.

(٥) وللإزالةِ، نحو: «انْتَصَرَ مِنْهُ» أي: أزالَ النُّصْرةَ عَنْهُ، ومنه: «انْتَقَمَ».

(٦) ولإظهارِ أصلِ الفعلِ، نحو: «اعْتَذَرَ» أي: أظهر عذره. ذكرَه في «رُوح الشُّروح».

(٧) ولمُطَاوَعةِ «أَفْعَلَ»، كـ«أَحْفَظْتُهُ فَاحْتَفَظَ».

(٨) وللقَبُولِ، نحو: «انْتَصَحَ» أي: قَبِلَ النَّصيحةَ.

(٩) ولمعنى: «تَفَعَّلَ»، نحو: «تَجَمَّعَ القَوْمُ واجْتَمَعُوا».

(١٠) ولمعنى: «اسْتَفْعَلَ»، كـ«ارْتَاحَ وَاسْتَرَاحَ».

(١١) ولمعنى المُجرَّدِ، كـ«قَدَرَ وَاقْتَدَرَ»، و«قَرُبَ وَاقْتَرَبَ».

(١٢) وللإغناء عنه، كـ«اسْتَلَمَ الحَجَرَ».

(١٣) ولفعل الفاعل بنفسِه، نحو: «ارْتَعَشَ» و«اسْتَاكَ» و«امْتَشَطَ» و«اكْتَحَلَ».

(١٤) وللتَّخيير، كـ«انْتَخَبَ»، ذكره دده خليفة.

(١) فالاجتماع أثرٌ حصل عن تعلُّق الجمع الذي هو الفعل المتعدي، وأكثرُ النسخ على تذكير «اجتمع»، لكونه مسنداً إلى الاسم المجازي التأنيث المذكورِ بعدُ، على أن العبارة لا تخلو من ركاكة كما هو ظاهر.

[٣]

«افْعَلَّ» كـ«احْمَرَّ»

البَابُ الثَّالِثُ: «اِفْعَلَّ، يَفْعَلُّ، اِفْعِلَالاً»[١].

○ مَوْزُونُهُ: «اِحْمَرَّ، يَحْمَرُّ، اِحْمِرَاراً».

○ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ.

○ وَبِنَاؤُهُ[٢]: لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: «حَمُرَ زَيْدٌ»؛ إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ فِي ....

الكفوي

(البَابُ الثَّالِثُ: «اِفْعَلَّ، يَفْعَلُّ، اِفْعِلَالاً») بزيادةِ الألفِ قبلَ الآخرِ، وكسرِ العينِ، قَدَّمَهُ لاشتراكِه مع الأوَّلَينِ في زيادة الهمزة التي هي للوصل تَسْقُطُ في الوَصْلِ، فكأنَّها مِنَ الرُّباعِيَّاتِ، وبهذا عُلِمَ وَجْهُ تقديمِ هذه الثَّلاثةِ على الأخِيرَينِ.

(مَوْزُونُهُ: «اِحْمَرَّ») أصله: «اِحْمَرَرَ» فأُدْغِمتِ الرَّاءُ في الرَّاءِ بعدَ سَلْبِ حركةِ الأُولى، ويدل عليه «اِرْعَوَى»، فإنَّهُ من هذا الباب، وأصلُه: «ارْعَوَوَ»، قُلِبتِ الواوُ الثَّانية ياءً، لوقُوعِها خامسةً[٣]، وذلك لأنَّ الإعلال مُقدَّمٌ على الإدغام، فلَمَّا أُعِلَّ لم يَبْقَ سببُ الإدغامِ، فدَلَّ هذا على أنَّ أصل الباب بالفكِّ لا بالإدغام، كذا في «مَراح الأرواح». («يَحْمَرُّ، اِحْمِرَاراً»).

(وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَ) بزيادةِ (حَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ) أي: من مثلِه، واعْلَمْ أنَّهم اختلَفُوا في أنَّ الزائدةَ هل هي اللَّامُ الأُولى، أو الثانية؟ واختار المُصنِّفُ الثاني فقال: (فِي آخِرِهِ) والأمرانِ جائزانِ عند سيبويه؛ لِتَعارُضِ الأدِلَّةِ، فتدبَّر.

(وَبِنَاؤُهُ: لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: «حَمِرَ زَيْدٌ»؛ إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ فِي ....

(١) هذا باب «الافعِلَال»، قَدَّمَ هذا الباب؛ لأن الزيادة ههُنا في الأول والآخر.

(٢) أي: بناء هذا الباب لا يكون إلَّا لمبالغة اللَّازم، ولا يَجِيءُ إلا مِن الألوان والعيوب، نحو: «احمرَّ» و«اصفرَّ» و«اعْوَرَّ»، وهذا مِن أفعال الطبائع التي لا تتعدَّى إلى الغيرِ.

(٣) نقل أبو حيَّان الأندلسيُّ في «شرح تسهيل الفوائد» عن ابنِ الخبَّاط قولَهُ: أقمت سنينَ أسْألُ عن وزنِ: «ارْعَوَى»، فلم أجد مَن يَعرِفُه، ووزنُه له فرعٌ وأصلٌ، فجائزٌ أن يُقال: وزنُه: افْعَلَلَ؛ نظراً إلى الأصل، ولو قال قائلٌ: افْعَلَى؛ نظراً إلى الفرع لكان وَجْهاً؛ والأولُ أَقْيَسُ. انظر: «متعة الطرف» للشيخ نسيم بلعيد.

الجُمْلَةِ[١]، وَيُقَالُ: «اِحْمَرَّ زَيْدٌ»؛ إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ مُبَالِغَةٌ.

وَقِيلَ: لِلأَلْوَانِ وَالعُيُوبِ[٢]، مِثَالُ الأَلْوَانِ نَحْوُ: «اِحْمَرَّ زَيْدٌ»، وَمِثَالُ العُيُوبِ نَحْوُ: «اِعْوَرَّ زَيْدٌ»[٣].



الكفـوي

الجُمْلَةِ، وَيُقَالُ: «اِحْمَرَّ زَيْدٌ»؛ إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ مُبَالَغَةٌ) أي: للمُبالَغةِ، ولا يكون إلّا لازماً.

(وَقِيلَ:) بِناؤه: (لِلأَلْوَانِ وَالعُيُوبِ) أي: غالباً، وإلّا فهذا البابُ قد يكون لغيرِ لَوْنٍ ولا عَيْبٍ[٤]، كـ«انْقَضَّ الحَائِطُ»، ذكره دده خليفة.

(مِثَالُ) ما يكون لـ(الأَلْوَانِ، نَحْوُ: «اِحْمَرَّ زَيْدٌ») فإنَّ «الأَحْمَر» لَوْنٌ مِنَ الألوانِ.

(وَمِثَالُ) ما يكون لـ(العُيُوبِ، نَحْوُ: «اِعْوَرَّ زَيْدٌ») أي: عَدِمَ رُؤيةَ إِحْدى عَيْنيه مبالغةً، وهو عَيْبٌ مِنَ العُيُوبِ.

واعْلَمْ: أنَّهُ شُرِطَ في هذا البابِ أن لا يكون مُضَاعفَ العين، ولا مُعْتلَّ اللّامِ، فقولهم: «ارْعَوَى» مُطَاوعُ «رَعَوْتُه» - بمعنى: كَفَفْتُه - شاذٌّ مِنْ وُجوهٍ: منها: أَنَّهُ مُعْتلّ اللّام، ومنها: أنَّهُ لغيرِ لَوْنٍ ولا عَيْبٍ، والثالث: أنَّهُ مُطَاوعٌ، والمُطَاوَعةُ في هذا النَّوع نَادِرةٌ، كذا نُقِلَ عن كمال الدين[٥]، ومنها: أنَّه لم يُدْغَمْ للثِّقلِ، ولتقدُّمِ الإعلالِ على الإدْغامِ، فإنّه لَمَّا أُعِلَّ بقلبِ الواوِ الثّانيةِ ياءً لوقُوعِها خامسةً مع عدمِ انْضِمامَ ما قبلها، وبقلبِ الياءِ ألفاً لتحرُّكِها وانْفِتاحِ ما قبلَها فاتَ اجتماعُ المِثْلَينِ، أو للاحْتِرَازِ عن لزُومِ ضَمِّ الواوِ في المُضَارِعِ، فإنَّهُ مَرْفُوضٌ. كذا قِيلَ.

ويُمكِنُ أنْ يُقالَ: إنَّه تُرِكَ الإدغامُ لبيانِ الأصلِ، كما في قولِهم: «قَطِطَ شَعْرُه»؛ إذا اشتدَّت جُعودَتُهُ، و«ضَبِبَ البَلَدُ»؛ إذا كثُر ضِبَابُهَا، بفكِّ الإدغامِ لبيانِ الأصل.

---

(١) الفرقُ بين: «في الجملة»، وبين: «بالجملة»: أنَّ الأول: يُستعمل في القِلَّة، والثاني: يُستعمل في الكثرة، ولفظ «الجملة» اسم مفرد بمنزلةِ «التمر» و«التمرة»، لا يقعُ إلا على الواحد.

(٢) قوله: «وقيل: للألوان، والعيوب»، فيه نظرٌ؛ لأن اختصاص هذا الباب بهما أيضاً متفق عليه؛ فلذا لا يَتعدَّى؛ لأنهما من الأفعال الطبيعية.

(٣) يقال: «عَوِر زيدٌ» إذا كان عَوَرُهُ في الجملة، و«العَوَر» بفتحتين: عدمُ رؤية العين الواحدة، و«اعوَّر زيد» إذا كان مبالغة.

(٤) قال الحملاوي في «شذا العَرف»: ندر استعماله في غير الألوان والعُيوب، نحو: «ارْفَضَّ عَرَقاً»، و«اخْضَلَّ الرَّوْضُ».

(٥) هو كمال الدين محمّد بن معين الدين الفسوي الشيرازي، له شرحان على «الشافية» و«الكافية».

[٤]
«تَفَعَّلَ» كـ«تَكَلَّمَ»

البَابُ الرَّابِعُ: «تَفَعَّلَ [١]، يَتَفَعَّلُ، تَفَعُّلاً».

○ **مَوْزُونُهُ: «تَكَلَّمَ، يَتَكَلَّمُ، تَكَلُّماً»[٢].**

الكفوي

(البَابُ الرَّابِعُ: «تَفَعَّلَ، يَتَفَعَّلُ، تَفَعُّلاً») بضَمِّ ما قبلَ اللَّامِ، فإِنَّهُ القياسُ فيما أوَّلُ ماضِيهِ تاءٌ، فَرْقاً بين المصدرِ وبين فعلِه الماضي، وقد كَسَرُوه في النَّاقِص ليُجانِسَ الياءَ، نحو: «تَعَدَّى تَعَدِّياً».

وقد يَجِيءُ مصدرُ هذا الباب «تِفِعَّالاً» بكسرِ التَّاءِ والفاءِ وتَشْدِيدِ العينِ، نحو: «تَمَلَّقَ تِمِلَّاقاً»، و«تَحَمَّلَ تِحِمَّالاً»، وهو قياسُ لغةِ أهلِ اليَمَنِ.

وقد يَجِيءُ على «فِعَلَة»، كـ«طِيَرَةٍ» مصدر: تَطَيَّرَ، و«خِيَرَةٍ» مصدر: تَخَيَّرَ، ولا ثالثَ لهما. ذكره في «شرح المَشَارق».

وقدَّمَهُ لِكونِ إحدى الزَّائدتينِ من جنس الأُصُولِ.

واعْلَمْ: أَنَّهم اختلَفُوا في هذا الباب، وكذا باب «التَّفَاعل»، هل هُمَا مِنْ مُلْحقاتِ «تَدَحْرَجَ» أو لَا؟ واختار المُصَنِّفُ الثَّاني، حَيْثُ نَظَمَهُما في سِلْكِ غيرِ المُلْحَقاتِ، ووَجْهُ ذلك على ما قيل: أَنَّ التَّاءَ فيهما لا تَصْلُح لأنْ تكون للإلحاقِ؛ إذِ الإلحاقُ لا يكون في أول الكلمةِ، كما سَيَجِيءُ.

وكذا تَضْعِيفُ العينِ والألفِ؛ لأنَّ الزَّائدَ في الإلحاقِ لا يكون له معنًى غيرُ جَعْلِ المِثَالِ الأنقصِ على المِثَال الأَزْيَدِ، وليس تَضْعِيفُ «تَفَعَّلَ» وأَلِفُ «فَاعَل» كذلك؛ لإفادةِ كلٍّ منهما معنًى آخر، وفيه: أنَّه يَجُوزُ أنْ يكون ذلك المعنى الآخر مُسْتفاداً مِنَ التَّاء، كما في «تَجَلْبَبَ»، وسَيَجِيءُ.

(**مَوْزُونُهُ: «تَكَلَّمَ، يَتَكَلَّمُ، تَكَلُّماً»**).

---

(١) ويَجِيءُ مصدره على «تِفِعَّال» بكسر التاء والفاء وتشديد العين، وبزيادة الألف بين العين واللام، نحو: «تِمِلَّاق»، كما في قول الشاعر:

ثَلاثَةُ أَحْبَابٍ: فَحُبُّ عَلَاقَةٍ ... وحُبُّ تِمِلَّاقٍ وَحُبٌّ هُوَ القَتْلُ

وهو قياس أهل اليمن، كـ«الكِذَّاب» بالتشديد في باب التفعيل.

(٢) ويجيء المصدر فيه أيضاً على «تِفِعّال» بكسر التاء والفاء وتشديد العين، نحو: «تحمّل، تِحِمَّالاً».

○ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ.

○ وَبِنَاؤُهُ[1]: لِلتَّكَلُّفِ[2].

وَمَعْنَى التَّكَلُّفِ: تَحْصِيلُ المَطْلُوبِ شَيْئاً بَعْدَ شَيْءٍ، نَحْوُ: «تَعَلَّمْتُ العِلْمَ مَسْأَلَةً بَعْدَ مَسْأَلَةٍ».



الكفوي

(وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَ) بزيادة (حَرْفٍ آخَرَ) أيضاً (مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ) أي: مِن نَوْعِه ومِثْلِه (بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ) تُذكر.

(وَبِنَاؤُهُ: لِلتَّكَلُّفِ) أي: للدَّلالة عليه.

(وَمَعْنَى التَّكَلُّفِ: تَحْصِيلُ) تمامِ (المَطْلُوبِ) وكَمَالِه (شَيْئاً بَعْدَ شَيْءٍ) أي: تَحصِيلُ الشَّيء من أجزائِه أو مِن أفرادِه بعد تحصِيل شيءٍ آخر من أجزائِه أو من أفرادِه، كما في «تَعَلَّمْتُ العِلْمَ»، فإنَّ «العِلْمَ» إنما يكون بتحصِيل مسألةٍ منه بعد تحصِيلِ مسألةٍ أُخرى منه، وكما في «تَجَرَّعْتُهُ»، فإنَّ معناه: شَرِبْتُه جُرْعَةً بَعْدَ جُرْعَةٍ.

قال السَّيِّدُ الشَّرِيفُ: غَالِبُ هذا الباب أنْ يكون للمُطاوَعَةِ، وقد يَجِيءُ للتَّكَلُّفِ، فتَخْصِيصُ المُصنِّفِ كَوْنَه للتَّكَلُّفِ بالذِّكرِ مَعَ أنَّ دَأْبَهُ تَخْصِيصُ المَعَانِي الغَالِبَةِ ليس على ما يَنْبَغِي.

(نَحْوُ: «تَعَلَّمْتُ العِلْمَ مَسْأَلَةً) بالنَّصبِ بدلٌ من «العِلْمِ» بدلَ البعض من الكُلِّ وقوله: («بَعْدَ مَسْأَلَةٍ») ظرفٌ لـ«تَعَلَّمْتُ» أي: تَعَلَّمْتُ مسألةً بعد تَعلُّمِي مسألةً أُخرى، فتَدخُلُ المَسَائِلُ كُلُّها في التَّعلُّم[3].

---

(١) أي: بناءُ هذا الباب مشترك بين المُتعدِّي واللَّازم؛ أما كونه متعدِّياً؛ فهو إذا كان بمعنى «أخذ»، نحو: «تميز» أي: أخذ تميزاً، وأما كونه لازماً فهو إذا كان بمعنى المطاوعة، وهو مطاوعة «فَعَّلَ»، نحو: «قطعته فتقطَّع»، و«كسَّرته فتكسَّر»، ويجيء بمعنى: تفاعل، نحو: «تفهَّد» بمعنى: تفاهد، ويجيء بمعنى: فعَل، نحو: «تقسَّم» بمعنى: قسَم، و«تقطَّع» بمعنى: قطع، وهذه الثلاثة للتعدية أيضاً، ويجيء لحَدَثٍ في نفسه من غير أن يُرادَ به شيء مما تقدم، فعند ذلك يختص باللازم، نحو: «تكلَّم»، و«تبسَّم».

(٢) في «الصِّحاح»: و«الكَلَف»: الوُلوع بالشَّيء مع شُغْلِ قَلبٍ ومَشقةٍ. و«كَلَّفَه، تكْليفاً» أي: أمره بما يَشُقُّ عليه، و«تكَلَّفْتَ الشيءَ»: تجشَّمْتَه على مشقَّة وعلى خلاف عادتِك.

(٣) قوله: «فتدخل المسائل كلها» ردٌّ على من قال: «هذا يشملُ المسألة الأولى»، والمقصودُ: ودخولُ المسائلِ كُلِّها بناءً على جَعْلِ قوله: «بعد مسألة» صلةً لـ«مسألة». كما ذكره دده خليفة، نقلاً عنِ الدَّمامينيِّ. (من هامش المخطوط).

. . . .

الكفوي

واعْلَمْ: أنَّ بناءَ هذا الباب قد يكون:

(١) للاتِّخَاذِ، نحو: «تَوَسَّدْتُ التُّرابَ» أي: اتَّخَذْتُه وِسادةً.

(٢) والتَّجَنُّبِ لِيَدلَّ على أنَّ الفاعلَ جَانَبَ أصلَ الفعلِ، نحو: «تَأَثَّمَ» أي: جَانَبَ الإِثْمَ.

(٣) وللطَّلبِ، نحو: «تَكَبَّرَ» أي: طَلَبَ أنْ يَكون كَبِيراً[١].

(٤) وللاِعْتِقَادِ، نحو: «تَعَظَّمَ» أي: اعْتَقَدَ أنَّه عَظِيمٌ. ذَكَرَهُ الشَّرِيفُ.

(٥) وللتَّشْبيهِ، نحو: «تَهَجَّرَ» أي: تَشبَّه بالمُهاجِرين، وفي الحديث: «هَاجِرُوا وَلَا تَهَجَّرُوا»[٢].

(٦) وللدُّعاءِ، نحو: «تَرَحَّمَ» أي: دَعَاه بالرَّحْمةِ.

(٧) وللاِنْقِلَابِ إلى أَصْلِه، كـ«تَحَجَّرَ الطِّيْنُ» أي: انْقَلَبَ حَجَراً.

(٨) وللسُّؤالِ، نحو: «تَعَطَّى» أي: سَأَلَ العَطَاءَ.

(٩) وللصَّيْرُورةِ، نحو: «تَمَوَّلَ» أي: صَار ذا مالٍ.

(١٠) ولمُطَاوَعةِ «أَفْعَلَ»، نحو: «أَعْقَدْتُه فَتعَقَّدَ».

(١١) ولِمُطاوَعةِ «فَعَّلَ»، نحو: «صَادَهُ فَتَصَيَّدَ».

(١٢) ولمعنى: «تَفَاعَل»، نحو: «تَعَهَّدَ» بمعنى: «تَعَاهَدَ».

(١٣) ولمعنى: «فَعَلَ»، نحو: «تَقَسَّمَ» بمعنى: قَسَمَ.

(١٤) وللتَّلبُّسِ، نحو: «تَقَمَّصَ» و«تَأَزَّرَ»: إذا لَبِسَ قَمِيصاً وَإِزاراً.

(١٥) وللعملِ فيما اشْتُقَّ منه، كـ«تَضَحَّى» و«تَسَحَّر».

(١٦) وللإغناء عن المُجرَّدِ، كـ«تَكَلَّمَ» و«تَصَدَّى». ذكرَهُ دده خليفة.

(١٧) ولإفادَةِ الكَمَالِ، نحو: «تَقَدَّسَ» و«تَوَحَّدَ».

(١٨) ولِحُصُولِ الشَّيءِ بلا عملٍ، نحو: «تَوَلَّدَ» و«تَكَوَّنَ»، ذكرَه في «رُوح الشُّروح».

---

(١) والفرقُ بينه وبين التكلُّف هو: حصول أصل الفعل صورة في التكلف دون الطلب. كذا قاله اللقاني.

(٢) الحديث موقوف عن عمر بن الخطاب. انظر: «المستدرك»: ٥٠٨، وقال الذهبي: صحيح، و«مجمع الزوائد»: (٦٠٤٠)، وقال الهيثمي: رجاله موثقون.

[٥]

«تَفَاعَلَ» كـ«تَبَاعَدَ»

البَابُ الخَامِسُ: «تَفَاعَلَ[١]، يَتَفَاعَلُ، تَفَاعُلاً[٢]».

○ مَوْزُونُهُ: «تَبَاعَدَ، يَتَبَاعَدُ، تَبَاعُداً».

○ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَالأَلِفِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ.

○ وَبِنَاؤُهُ: لِلْمُشَارَكَةِ[٣] بَيْنَ الاثْنَيْنِ فَصَاعِداً.

الكفوي

(البَابُ الخَامِسُ: «تَفَاعَلَ، يَتَفَاعَلُ، تَفَاعُلاً») بضَمِّ ما قبل اللَّامِ، للفَرْقِ بينَه وبينَ فعلِه الماضي، وقد كَسرُوه مِنَ النَّاقِصِ، نحو: «تَجافَى، تَجافِياً».

(مَوْزُونُهُ: «تَبَاعَدَ، يَتَبَاعَدُ، تَبَاعُداً»).

(وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَالأَلِفِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ).

(وَبِنَاؤُهُ: لِلْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الاثْنَيْنِ فَصَاعِداً) أي: لِمَا يَصدُر مِنَ الاثنَينِ فصَاعِداً، قيل: صدُورُ الفعلِ مِنَ الجانِبينِ لا يتحقَّقُ في بعض المواضعِ كالتَّداخُلِ؛ لأنَّ الأكثرَ غيرُ داخلٍ في الأقلِّ، قُلنا: إنَّ قَبُولَ الفعلِ يُنزَّلُ مَنْزِلةَ نفسِ الفعلِ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وفي قولهم: «عَالَجَ الطَّبِيبُ المَرِيضَ»، ذكره دده خليفة.

أقول: يُمكن أنْ يُقال: كونُ هذا البابِ للمُشاركة غَالِبيٌّ، فإنَّه قد يكون للواحدِ كبابِ المُفَاعَلَةِ، فلا يُنافِيهِ ما ذُكِرَ، إلَّا أنَّ المُصنِّفَ لم يُصَرِّحْ بذلك لقِلَّتِهِ.

---

(١) فائدةٌ: «تَفَعَّلَ» و«تَفَاعَلَ»: يجيئانِ للتكلُّفِ، إلَّا أن بينهما فرقاً، وهو أن «تفعَّل» يتظاهرُ صاحبه بالشيء وليس فيه، ولكنه يريد أن يُظهره في نفسه، و«تفاعل» لا يريد أن يكون ذلك فيه، وإلى هذا أشار الزمخشري في «المفصَّل» بقوله: وليس «تَحَلَّمَ» مثلَ «تجاهَلَ»؛ لأن الفاعل في «تَحلَّمَ» يطلب أن يكون حليماً، و«تفاعل» في «تجاهل» لا يطلب أن يكون جاهلاً.

(٢) ومصدر باب «تَفَاعَلَ» يَجيءُ «تَفَاعُلاً»، ولم يتصرَّفُوا في مصدره إلا أنهم ضمُّوا العين لِلفرق بينه وبين فِعله، نحو: «تباعُداً»، وإذا أرادوا أن يبنوا «التفاعل» من الناقص كسروا العين منه، نحو: «تَجَافَى، تَجافِياً».

(٣) في أصله صريحاً، نحو: «تشارك»، ومن ثمَّ نقص مفعولاً عن «فاعَلَ»، وليدل على أن الفاعل أظهرَ أنَّ أصله حاصل له وهو منتفٍ عنه، نحو: تجاهل، وتغافل، وتعاقل، أي: أظهر العقل، وليس له عقل، وهذا مما يجيء لإظهار شيء ليس ذلك الشيء فيه.

مِثَالُ المُشَارَكَةِ بَيْنَ الاِثْنَيْنِ، نَحْوُ: «تَبَاعَدَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو»، وَمِثَالُ المُشَارَكَةِ فَصَاعِداً، نَحْوُ: «تَصَالَحَ القَوْمُ»[١].



الكفوي

(مِثَالُ المُشَارَكَةِ بَيْنَ الاِثْنَيْنِ، نَحْوُ: «تَبَاعَدَ زَيْدٌ وعَمْرٌو»).

(وَمِثَالُ المُشَارَكَةِ فَصَاعِداً، نَحْوُ: «تَصَالَحَ القَوْمُ») واعلم أنَّ «تَفَاعَلَ» إذا كان من «فَاعَلَ» المُتعدِّي إلى المَفعُولين يكون مُتعدِّياً إلى مفعولٍ واحدٍ، نحو: «نَازَعْتُهُ الحَدِيثَ وتَنَازَعْنَاهُ»، وإذا كان من المُتعدِّي إلى مفعولٍ واحدٍ صار لازماً، نحو: «ضَارَبْتُ زَيْداً وتَضَارَبْنَا».

وذلك لأنَّ وَضْعَ «فَاعَلَ» لنسبة الفعل إلى الفاعلِ المتعلِّق بغيره، مع أنَّ الغيرَ أيضاً فَعل ذلك، ووَضْعَ «تَفَاعَلَ» لنسبة المُشتركَينِ فيه من غير قصدٍ إلى تعلُّقِه بشيءٍ، وإنْ كان التَّعلُّقُ من ضرورةِ هذا الباب، فتَبيَّنَ الفرقُ بينهما لفظاً ومعنًى.

وقد يقال في الفرق المعنويِّ: إنَّ البَادِئَ بالفعل أو الغالبَ فيه مَعْلومٌ في «المُفَاعَلَةِ»، بخلاف «التَّفَاعُلِ»؛ فإنَّ البَادِئَ أو الغالبَ غيرُ مَعْلُومٍ فيه[٢].

واعْلَمْ أن هذا الباب أيضاً يَجِيءُ لمعانٍ أُخر:

(١) لِمُطَاوَعَةِ «فَاعَلَ»، نحو: «بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ».

(٢) ولإِظْهَارِ ما ليس في الوَاقِعِ[٣]، نحو: «تَجَاهَلَ»، و«تَغَافَلَ»، أي: أَظْهَرَ الجهلَ والغَفْلَةَ من نفسه، والحالُ أنَّه مُنتفٍ عنه. ذكره التفتازاني.

---

(١) فإن كان «تَفَاعَلَ» من «فاعَلَ» المتعدِّي إلى مفعولٍ واحدٍ لا يَتعدَّى من حيثُ اللفظ دون المعنى، مثلاً تقول من «باعد زيد عمراً»: «تَبَاعَدَا»، وإن كان من المُتعدِّي إلى مفعولين يَتعدَّى إلى واحدٍ، تقول من «جاذبته الثوب»: «تَجاذَبْنا الثوبَ»، والفرقُ بينهما من حيث المعنى بأنَّ البادئ في «فاعَل» معلومٌ بخلاف «تفاعَل»، ولهذا يقال: «ضاربَ زيد عمراً»، لا «ضارب عمرٌو زيداً»، ولا يقال ذلك في «تفاعل».

(٢) قال أبو حيان في «الارتشاف»: «فاعَل»: لاقتِسام الفاعليَّة والمفعوليَّة لفظاً، ولاشْتِرَاكِ فيهما معنًى، نحو: «ضارَبَ زيدٌ عَمْراً»، و«تَفَاعَل»: يكون للاشتراك في الفاعليَّة لفظاً، وفيها وفي المفعولية معنًى، نحو: «تَضَارَبَ زَيْدٌ وعَمْرٌو».

(٣) سماه التفتازاني بـ«التكلف» وقال: أي: أظهر الجهل من نفسه، والحالُ أنه منتفٍ عنه. والفرق بين التكلف في هذا الباب وبينه في باب «تَفَعَّل» كـ«تَحَلَّمَ»: أن المتحلِّمَ يُريد وجود الحلم من نفسه بخلاف المتجاهِل.
وإلى هذا أشار الزمخشري في «المفصل» بقوله: وليس «تحلم» مثل «تجاهل»؛ لأن الفاعل في «تحلم» يطلب أن يكون حليماً، وفي «تجاهل» لا يطلب أن يكون جاهلاً.

النَّوعُ الثَّالثُ
ما زاد فيه ثلاثةُ أحرفٍ

النَّوْعُ الثَّالِثُ[١]: هُوَ مَا زِيدَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ عَلَى الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَبْوَابٍ[٢]:



الكفـوي

(٣) ولمعنى: «فَعِلَ» بالكسر، نحو: «تَوَانَيْتُ» و«وَنَيْتُ». ذكره السيد الشَّريفُ.

(٤) ولمطاوَعةِ «فَعَّلَ» بالتَّشديد، نحو: «نَفَّقْتُ الدَّرَاهِمَ فتَنَافَقَتْ».

(٥) و«فَعَلَ» بالفتح، نحو: «كَشَفَ الشَّيءَ فتَكَاشَفَ».

(٦) ولمعنى: «تَفَعَّلَ»، نحو: «تَعَاهَدَ» أي: تَعَهَّدَ.

(٧) ولمعنى: «أَفْعَلَ»[٣]، نحو: «تَخَاطَأَ، وأَخْطَأَ» و«تَسَاقَطَ، وأَسْقَطَ».

(٨) وللإِغْناءِ عن المُجرَّدِ، كـ«تَثَاءَبَ» و«تَمَارَى». ذكره دده خليفة.

(النَّوْعُ الثَّالِثُ) من الأنواع الثَّلاثةِ المذكُورةِ: (هُوَ مَا) أي: فِعْلٌ، أو الفِعْلُ الَّذي (زِيدَ فِيهِ) أي: ماضيه المُفردِ الغَائبِ (ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ عَلَى الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ).

(وَهُوَ) أي: النَّوعُ الثالث، أو ما زِيدَ فيه ثلاثةُ أحرفٍ على الثُّلاثيِّ: (أَرْبَعَةُ أَبْوَابٍ) لأنَّ إحدى الزِّياداتِ همزةُ وصلٍ في الأوَّلِ، والباقِيَتانِ: إمَّا مُتَّصلَتانِ بها وهو «السين» و«التاء»، أو تَكريرِ العينِ[٤] والواوُ بينهما، أو الألف قبل اللَّامِ وتكريرُها مع الإدغامِ، أو الواو المُشدَّدة قبل اللام، والحرفُ الثَّاني والرَّابع ساكنان في هذه الأربعة.

---

(١) ويسمى هذا النَّوعُ: السُّداسيَّ المزيدَ على الثُّلاثيِّ؛ لكون ماضيه على ستة أحرفٍ، بزيادة ثلاثة أحرفٍ على الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ، ولم تَزد الزيادةُ على الثلاثة لئلَّا يلزم زيادة الزائد على الأصل، ولئلَّا يؤديَ إلى الثقل.

(٢) بحكم الاستقراء.

(٣) قال الرضيّ في «شرح الشافية»: وقولُهم: بمعنى «أَفعَلَ» نحو: «تَخاطَأ» بمعنى: «أخطأ» ممَّا لا جَدْوَى له؛ لأنَّه إنَّما يُقالُ: «هذا البابُ بمعنى ذلك البابِ» إذا كان البابُ المُحَالُ عليه مُختصًّا بمعنًى عامٍّ مَضْبوطٍ بضابطٍ، فيَتطفَّلُ البابُ الآخَرُ عليه في ذلك المعنى، أمَّا إذا لم يكن كذا فلا فائدةَ فيه، وكذا في سائرِ الأبواب، كقولهم: «تَعاهَدَ» بمعنى: «تَعَهَّدَ»، وغير ذلك كقولهم: «تَعَهَّدَ» بمعنى «تَعاهَدَ».

(٤) عطف على قوله: «متصلتان»، وكذا قوله: «قبل اللام»، وقوله: «أو الواو المشددة قبل اللام».

[١]

«اسْتَفْعَلَ» كـ«اسْتَخْرَجَ»

البَابُ الأَوَّلُ[١]: «اسْتَفْعَلَ، يَسْتَفْعِلُ، اِسْتِفْعَالاً».

○ مَوْزُونُهُ: «اِسْتَخْرَجَ، يَسْتَخْرِجُ، اِسْتِخْرَاجاً».

○ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ وَالسِّينِ وَالتَّاءِ[٢] فِي أَوَّلِهِ[٣].

○ وَبِنَاؤُهُ[٤]: لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ لَازِماً.

الكفوي

(البَابُ الأَوَّلُ: «اسْتَفْعَلَ، يَسْتَفْعِلُ») بفتحِ العين في الأوَّل وكسرِها في الثاني («اِسْتِفْعَالاً») بزيادةِ الألف قبلَ الآخرِ وكسرِ التَّاءِ، قَدَّمَهُ لكون الزَّوائدِ كلِّها في الأوَّل، ويَجِيءُ في الأَجوفِ بتعويض التَّاءِ، نحو: «اسْتِقَامَة»، ويجوز التَّكلُّمُ على الأصل. ذكره الجوهري.

(مَوْزُونُهُ: «اِسْتَخْرَجَ، يَسْتَخْرِجُ، اِسْتِخْرَاجاً»).

(وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ) المُفرد المذكَّر الغائب (عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ وَالسِّينِ وَالتَّاءِ فِي أَوَّلِهِ)، وقد يُحذف تاؤه للتَّخفيف، نحو: «اِسْطَاعَ، يَسْطِيعُ» أصلها: اسْتَطَاعَ يَسْتَطِيعُ، وأمَّا إذا قلنا: «أَسْطَاعَ، يُسْطِيعُ» بفتح الهمزةِ، فيكون من باب «الإِفْعَالِ»، والسينُ زائدةٌ.

واختلفوا في «اِسْتَكَانَ» فقيل: هو «اسْتَفْعَلَ»؛ لأَنَّهُ من «كَانَ»، فالمدُّ قياسٌ، وقيل: هو «افْتَعَلَ» مِنَ «السُّكُونِ»، فالمدُّ شاذٌّ. ذكره في «الشافية»[٥].

(وَبِنَاؤُهُ: لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ لَازِماً).

---

(١) وقدم هذا الباب لِكثرة الاستعمال، وفيه ثلاثة أحرف أصلية وثلاثة زائدة، ومصدر باب «استفعل» يَجِيءُ على وزن: استفعال، كـ«استخراج»، زيدت الألف فيما قبل آخره، وكُسرت التاء فَرْقاً بينه وبين فعله.

(٢) ويَجِيءُ المصدر من الأجوف في نحو: «استقامة» بتعويض التاء عن العين المحذوفة.

(٣) أي: في أول ماضيه.

(٤) أسندت معاني الباب إلى السين في «استفعل» مجازاً، ولم تُسند إلى الهمزة والتاء، وإن كان لكل منهما مدخل في حُصول الباب؛ لأن الامتياز عن غيره بالسين.

(٥) قال ركن الدين الأستراباذي في «شرح الشافية»: وأما «استكان» فقال بعضهم: إنَّه من «السُّكون» على وزن: «افْتَعَل»، فمدُّ الكاف حينئذٍ شاذٌّ؛ لأنه حينئذٍ يكون «استكن» على وزن «افتعل».
وقال بعضهم: إنَّه من «كَانَ» على وزن «اسْتَفْعَلَ»، أصله: «استَكْوَنَ»، فنقلت حركة الواو إلى الكاف وقُلبت الواو ألفاً، فمدُّ الكاف قياسٌ.

مِثَالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «إِسْتَخْرَجَ زَيْدٌ المَالَ»، وَمِثَالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «إِسْتَحْجَرَ الطِّينُ»[1].

وَقِيلَ[2]: لِطَلَبِ الفِعْلِ، نَحْوُ: «أَسْتَغْفِرُ اللهَ»، أَيْ: أَطْلُبُ المَغْفِرَةَ مِنَ اللهِ تَعَالَى.



الكفوي

(مِثَالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «إِسْتَخْرَجَ زَيْدٌ المَالَ»، وَمِثَالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «إِسْتَحْجَرَ الطِّينُ»).

(وَقِيلَ) بناؤه (لِطَلَبِ الفِعْلِ، نَحْوُ: «أَسْتَغْفِرُ اللهَ») أي: بعد كونه مُشتركاً بينَ المُتعدِّي واللَّازمِ يكون لطلبِ الفعلِ، فلا يَرِدُ أنَّ كونَه لطلب الفعل لا يُنافي كونَه للتَّعديةِ، فلا تَقَابُلَ، قيل: كثيراً ما يتعلَّقُ هذا البابُ بغيرِ ذَوِي العقُولِ، نحو: «اسْتَخْرَجْتُ الوَتِدَ»، فكيف يُتصوَّرُ الطَّلَبُ؟ وأجيب: بأنَّ التَّحيُّلَ لقصدِ الإخراج يُنزَّلُ منزلةَ الطَّلبِ، فتأمَّل.

وأما ما قيل مِنْ أنَّه: إنْ أُرِيدَ الدَّائمُ، فلا قائلَ به؛ للإجماع على أنَّه يَجيءُ لغيرِ الطَّلب أيضاً، وإنْ أُرِيدَ الغالبُ فهو ليس مَقُولَ البعضِ، بل مَقُولُ الجُمهورِ، ففيه: أنَّ كونه مَقولَ الجمهور لا يُنافي كونه مَقولاً للبعض، بل يَستلزمه، على أنَّ لفظ «قيل» لا يُوجب كونَ ما بعده مقولاً للبعض، بل هو قد يُوْرَدُ للإشارة إلى الضَّعف، وأيضاً يجوز أنْ يُرادَ الدَّائمُ، ويُؤوَّل ما جاء لغير الطَّلب بالطَّلب.

قال العِصَامُ في «تعليقاته على الشافية»: وجَعَلَ صاحب «المفتاحِ» الاستفعال كلَّهُ للطَّلبِ، فقال: «اسْتَحْجَر الطِّيْنُ» معناه: طَلَبَ نَفْسَه أنْ تكون حَجَراً، و«اسْتَقَرَّ» معناه: سَأل نفسَه القَرارَ.

واعْلَمْ أن هذا الباب يَجِيءُ لمعانٍ أُخرَ.

(١) للسُّؤالِ، نحو: «اسْتَخْبَرَ» أي: سَأَلَ الخَبَرَ.

(٢) وللتَّحوُّلِ، نحو: «اسْتَخَلَّ الخَمْرُ» أي: انْقَلَبَ الخَمْرُ خَلًّا.

(٣) وللاعتقادِ، نحو: «اسْتَكْرَمْتُهُ» أي: اعْتقدت أنَّه كريمٌ.

(٤) وللوجْدانِ، نحو: «اسْتَجَدْتُ شَيئاً» أي: وَجَدْتُه جيِّداً.

---

(١) قوله: «إِسْتَحْجَرَ الطِّينُ»: يجوز أن يكون التحوُّل فيه حقيقة، أي: صار الطين حجراً، أو مجازاً، أي: صار كالحجر في صلابته. قاله نقره كار في «شرح الشافية».

(٢) وفي قوله: «قيل: لطلب الفعل» بحثٌ؛ لأنه إن أريد به الدائم فلا قائلَ به؛ للإجماع على أنه يجيء لغير الطلب أيضاً، وإنْ أُريد الغالب فهو ليس قول الجمهور، فما فائدةُ إيراد القيل إلا إيجاد القال والقيل.

[٢]

«افْعَوْعَلَ» كـ«اعْشَوْشَبَ»

البَابُ الثَّانِي: «اِفْعَوْعَلَ، يَفْعَوْعِلُ، اِفْعِيعَالاً».

الكفوي

(٥) وللتَّسليم، نحو: «اسْتَرْجَعَ القَوْمُ» أي: قالوا: «إِنَّا للهِ وإِنَّا إِلَيهِ رَاجِعُونَ». ذكره صاحب «المقصود».

(٦) ولمعنى: «فَعَلَ»، نحو: «قَرَّ، واسْتَقَرَّ».

(٧) وللحَينُونة، كـ«اسْتَحْفَرَ النَّهَرُ» أي: حَانَ له أنْ يَحْفُرَ.

(٨) وللسَّلبِ، نحو: «اسْتَعْقَبْتُهُ» أي: أَزلْتُ عِقَابَهُ.

(٩) وللنِّسبة، كـ«اسْتَنْسَرَ البغَاثُ» أي: انْتَسَبَ إلى النَّسْرِ.

(١٠) وللعَملِ المُكرَّرِ في مُهْلةٍ، كـ«اسْتَدْرَجْتُهُ».

(١١) وللوجُودِ على الحالة السَّابقةِ، كـ«اسْتَهْزَلْتُهُ» أي: وجدتُه مَهْزُولاً.

(١٢) ولمُطاوَعةِ: «فَعَّلَ»، نحو: «وَسَّعتُهُ فاسْتَوْسَعَ».

(١٣) ولمطاوعة: «أَفْعَلَ»، نحو: «أَحْكَمْتُهُ فَاسْتَحْكَمَ».

(١٤) ولمعنى: «أَفْعَلَ»، نحو: «اسْتَيْقَنَ، وأَيْقَنَ».

(١٥) ولمعنى: «تَفَعَّلَ»، كـ«اسْتَكْبَرَ، وتَكَبَّرَ».

(١٦) ولمعنى: «افْتَعَلَ»، كـ«اسْتَعْذَرَ، واعْتَذَرَ».

(١٧) وللإغناءِ عنِ المُجرَّدِ، كـ«اسْتَحْيَى» و«اسْتَأْثَرَ».

(١٨) وعن «فَعَلَ»، كـ«اسْتَعَانَ»، والأصل فيه: «عَوَنَ».

(١٩) وللاسْتِسْلامِ، نحو: «اسْتَقْتَلَ» أي: اسْتَسْلَمَ للقتل.

(٢٠) ولعدِّ الشَّيءِ مُتَّصفاً بأصلِ الفعل، كـ«اسْتَصْعَبَهُ»، و«اسْتَعْظَمَهُ»، و«اسْتَحْسَنَهُ»، و«اسْتَقْبَحَهُ»، وغير ذلك، ومنه: «اسْتَقْصَرَهُ» أي: عَدَّه مُقصِّراً. ذكره دده خليفة.

(البَابُ الثَّانِي: «اِفْعَوْعَلَ، يَفْعَوْعِلُ، اِفْعِيعَالاً») قَدَّمَهُ لكون إحدى الزَّوائدِ من جنس الأصولِ.

○ مَوْزُونُهُ: «اِعْشَوْشَبَ، يَعْشَوْشِبُ، اِعْشِيشَاباً»[1].

○ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَالوَاوِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ[2].

○ وَبِنَاؤُهُ: لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: «عَشِبَ الأَرْضُ» إِذَا نَبَتَ فِي وَجْهِ الأَرْضِ نَبَاتٌ فِي الجُمْلَةِ[3]، ....

الكفوي

(مَوْزُونُهُ: «اِعْشَوْشَبَ، يَعْشَوْشِبُ، اِعْشِيشَاباً») بقلبِ الواوِ ياءً لسكونها وانكسارِ ما قبلها، فإنَّ حرفَ العِلَّةِ الساكن يُجْعلُ من جنسِ حركةِ ما قبله؛ لِلِينِ عَرِيكَةِ السَّاكنِ، مع أنَّه حرفُ عِلَّةٍ ضعيف، واسْتِدْعَاءِ حركةِ ما قَبْلَهَا قَلْبَهَا إلى جِنْسِها.

(وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَالوَاوِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ) قيل: هذا اتفاقيٌّ؛ لانعدامِ سكونِ الأول، فإنْ قُلْتَ: «الشينُ» في «اِعْشَوْشَبَ» ليستْ من حروفِ: «اليوم تنساه»، فكيف يُحكَمُ عليها بأنَّها زائدةٌ، وقد قالوا: إن الحروفَ التي تُزادُ في الأسماءِ والأفعالِ عشرةٌ، مجموعُها: «اليوم تنساه»؟

قلتُ: هذا ليس على إطلاقِه، بل إذا كانت الزِّيادةُ من جنسِ الأُصُولِ أو للإلحاقِ جَازَتْ زيادةُ أيِّ حرفٍ كان. صَرَّحَ به التَّفتازانيُّ وابنُ الحاجبِ.

(وَبِنَاؤُهُ: لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ) قيل: هذا هو الغالبُ، وقد يَجيءُ مُتعدِّياً، نحو: «احْلَوْلَيْتُه» أي: جَعَلتُه حُلْواً على وجهِ أَبْلَغ، و«اعْرَوْرَيْتُه» أي: ركبتُه عُرْياناً جِدًّا، وقيل: لا ثالث لها.

ثم إنَّه لَمَّا كان كونُ بنائِه للمبالغة نظريًّا، استدلَّ المُصنِّفُ رحمه الله بقوله: (لِأَنَّهُ) أي: الشَّأنَ (يُقَالُ) في اللُّغة: («عَشِبَ الأَرْضُ») أي: صارتْ ذات نباتٍ.

و«العُشْبُ»، وكذا «الكَلأُ» ـ بهمزةٍ مَقْصُورةٍ على وزنِ: الجَبَل ـ، وكذا «الخَلَى» ـ مَقْصُوراً ـ، و«الحَشِيْشُ»: أسماءٌ للنَّباتِ، لكن «الحَشِيْشُ» مختصٌّ باليَابِسِ، و«العُشْبُ» و«الخَلَى» بالرَّطْبِ، و«الكَلأُ» أعمُّ، وقيل: يَختصُّ هو أيضاً بالرَّطب، إلَّا أنَّه ما يتأخَّرُ نباتُه ويَقِلُّ، و«العُشْبُ» ما يَتقدَّمُ نَباتُه ويَكْثُر. يعني: يقال: «إنَّه عَشِبَ الأرضُ» مِنَ الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ (إِذَا نَبَتَ وَجْهُ الأَرْضِ فِي الجُمْلَةِ) أي: قليلاً، فإنَّ لَفْظَةَ «في الجُمْلة» تُسْتعمل في القِلَّةِ، كما أنَّ لفظ «بالجُمْلَةِ» تُسْتَعمل في الكَثْرة.

(١) أصله: «عَشِبَ»، فصار: «اعشوشب» بزيادة الهمزة . . . إلخ، ومصدره يجيء على وزن «افعيعال»، كـ«اعشيشاب»، أصله: اعشِوْشاب، قُلبت الواو ياء لسكونها، وانكسارِ ما قبلها.

(٢) أي: بين حرفي التضعيف.

(٣) أي: إذا صارت الأرض ذاتَ نبات قليل.

وَيُقَالُ: «اِعْشَوْشَبَ الأَرْضُ» إِذَا كَثُرَ نَبَاتُ وَجْهِ الأَرْضِ.



[٣]

«افْعَوَّلَ» كـ«اجْلَوَّذَ»

البَابُ الثَّالِثُ: «اِفْعَوَّلَ، يَفْعَوِّلُ، اِفْعِوَّالاً».

○ مَوْزُونُهُ: «اِجْلَوَّذَ» ....

الكفوي

(وَيُقَالُ: «اِعْشَوْشَبَ الأَرْضُ» إِذَا كَثُرَ نَبَاتُ وَجْهِ الأَرْضِ) فعُلِمَ أنَّ هذا الباب يُفيدُ المُبَالغةَ في الزِّيادة في أصلِ الفعل، ولأنَّ زيادةَ اللَّفظِ تَدُلُّ على زِيادة المَعْنَى، فإنْ قلتَ: المَزِيداتُ كُلُّها تَشْتَرِكُ في هذا المعنى، فما وَجْهُ تَخْصيصِ هذا الباب بالمُبَالغةِ؟

قيل: وجهُه أنَّ هذه الأبوابُ لا تُفيد معنًى سِوى هذه المُبالغة، وأمَّا سائرُ المَزِيداتِ فتُفيدُ مَعانيَ كثيرةً، فلهذا خُصَّتْ هذه الأبوابُ بها.

وفيه أنَّ هذا الباب أيضاً يَجيءُ لمعانٍ أُخر:

(١) كالصَّيرُورةِ، نحو: «احْلَوْلَى الشَّيْءُ» إذا صار حُلْواً، و«اخْفَوْفَفَ الجِسْمُ» إذا صار أَخفَ[١].

(٢) وللمُطاوَعةِ، كقولهم: «ثَنَيْتُهُ فَاثْنَوْنَى»[٢].

(٣) ومجيئه بمعنى: «اسْتَفْعَلَ»، كقولهم: «احْلَوْلَى دُمًى»[٣]، أي: وَجَدَهَا حُلْوةً.

(٤) وبمعنى المُجرَّدِ، كقوله: «خَلُقَ أنْ يَفْعَلَ كَذَا، واخْلَوْلَقَ» إذا كان حَقِيقاً بذلك. ذكره دده خليفة.

(البَابُ الثَّالِثُ: «اِفْعَوَّلَ، يَفْعَوِّلُ، اِفْعِوَّالاً») قدَّمَهُ لكونِ الزَّوائدِ كلِّها قبل الآخر.

(مَوْزُونُهُ: «اِجْلَوَّذَ») بالجيم والذال المعجمتَين، يقال: «اجْلَوَّذَتِ الإبِلُ» أي: دَامَتْ في السَّير

---

(١) كذا في جميع النسخ، وفي «دده جنكي» و«همع الهوامع» للسيوطي: و«احْقَوْقَفَ الجِسْمُ» إذا صار أحقف، أي: مُنْحنياً. وهو الصواب.

(٢) في بعض النسخ: «ثنيته فانثنى»، والصوابُ ما في بعضها الآخر، وهو الذي أثبتُّه؛ لأن الكلام في «افْعوعلَ» لا «انفعل».

(٣) في بعض النسخ: «دماً»، وفي أخرى: «وما»، وفي أخرى: «دماثاً»، ظلماتٌ بعضُها فوق بعضٍ، والصواب المثبت، وفي «دده جنكي»: فاسْتُعْمِل «احْلَوْلى» استعمالَ «اسْتَحْلَى»، واستعمالُه بمعنى «صار حُلواً» أشهرُ.

يَجْلَوِّذُ، إِجْلِوَّاذاً».

○ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَالوَاوَيْنِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ.

○ وَبِنَاؤُهُ: أَيْضاً لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: «جَلَذَ الإِبِلُ» إِذَا سَارَ[1] سَيْراً بِسُرْعَةٍ فِي الجُمْلَةِ، وَيُقَالُ: «اِجْلَوَّذَ[2] الإِبِلُ» إِذَا سَارَ[3] سَيْراً بِزِيَادَةِ سُرْعَةٍ.



[٤]

«افْعَالَّ» كـ«احْمَارَّ»

البَابُ الرَّابِعُ: ....

الكفوي

السَّرِيعِ، وفي الحديث: «اجْلَوَّذَ المَطَرُ»[4] أي: امْتَدَّ وَقْتُ تَأَخُّرِهِ («يَجْلَوِّذُ، اِجْلِوَّاذاً»).

قيل: وقد جاء في مصدره «اجْلِيواذاً» بقَلْبِ الواوِ الأُولى ياءً، لانكسار ما قبلها؛ لتقدُّمِ الإعلالِ على الإدغامِ، وقيل: جاز قلبُ الواوَيْنِ ياءً في الكُلِّ، نحو: «اجْلَيَّذَ، يَجْلَيِّذُ، اجْلِيَّاذاً».

(وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَالوَاوَيْنِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ).

(وَبِنَاؤُهُ: أَيْضاً لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ؛ لِأَنَّهُ) أي: الشَّأن (يُقَالُ: «جَلَذَ الإِبِلُ» إِذَا سَارَ) الصواب: «سارت» بالتأنيث (سَيْراً بِسُرْعَةٍ) فيه إشارةٌ إلى أنَّ في أصل الكلمة مُبالغةً؛ فإذا بُنِيَ من هذا الباب تُفيدُ زِيادةً في تلك المبالغة، وإلى هذا أشار بقوله: (وَيُقَالُ: «اِجْلَوَّذَ الإِبِلُ» إِذَا سَارَ سَيْراً بِزِيَادَةِ سُرْعَةٍ) واعلم: أنَّه قد جاء من هذا الباب «اعْلَوَّطَ» مُتعدِّياً، وفي «الصِّحاح»: «اعْلَوَّطَنِي فُلانٌ» أي: لزِمَني. ذكره في «روح الشروح».

(البَابُ الرَّابِعُ: ....

(١) الصواب: «إذا سارت» بالتأنيث؛ لكون ضميره راجعاً إلى «الإبل» وهي مؤنث؛ لأنها اسم جنس لا واحدَ لها من لفظها، وأسماء الجنس التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميِّين، فالتأنيثُ لها لازمٌ.

(٢) الاجلوّاذ: نوع من سير الإبل.

(٣) كذا في أكثر النسخ على تذكير الفعل المسنَد إلى ضمير «الإبل»، وليس بسديدٍ.

(٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»: ٦١١، من حديث رقيقة بنت أبي صيفيٍّ موقوفاً، قال الهيثمي في «المجمع»: فيه زَحْر بن حِصْن، قال الذهبي: لا يُعرف.

«اِفْعَالَّ(١)، يَفْعَالُّ، اِفْعِيلَالاً(٢)».

○ مَوْزُونُهُ: «اِحْمَارَّ(٣)، يَحْمَارُّ(٤)، اِحْمِيرَاراً».

○ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَالأَلِفِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ، وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ.

○ وَبِنَاؤُهُ: أَيْضاً لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ، لَكِنَّ(٥) هَذَا البَابَ أَبْلَغُ(٦) مِنْ بَابِ الافْعِلَالِ؛ ....

الكفوي

«اِفْعَالَّ، يَفْعَالُّ، اِفْعِيلَالاً») بقَلْبِ الألفِ ياءً لانكسارِ ما قبلها، فإنَّها تقلب بجنس حركةِ ما قبلها كما مرَّ.

(مَوْزُونُهُ: «اِحْمَارَّ، يَحْمَارُّ، اِحْمِيرَاراً»).

(وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَالأَلِفِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ، وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ) قيل: هذا اتِّفاقيٌّ، كما في «احْمَرَّ»، فتذكر.

(وَبِنَاؤُهُ: أَيْضاً لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ، لَكِنَّ هَذَا البَابَ أَبْلَغُ) أي: أكثرُ مُبالغةً؛ لكثرةِ حرُوفِهِ الدَّالَّةِ على زِيادة المعنى، (مِنْ بَابِ الافْعِلَالِ) لِمَا تَقَرَّرَ أنَّ زِيادةَ اللَّفظِ تَدُلُّ على زيادة المعنى.

واستدل المُصنِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ على أنَّ هذا الباب للمُبالغةِ، وعلى أنَّه أَبْلَغُ من باب

(١) اللام مكررة فيه وفي «احمرَّ» فتدغم، والزائد هو الثاني أيضاً، وهما مختصان بالألوان والعيوب، وبناؤهما للمبالغة. قال في «مختار الصِّحاح»: «شَهِبَ الشيءُ شَهَباً» أي: صار ذا بياض غالبٍ على السواد، ولو قصدتَ المبالغة قلتَ: «اشْهَبَّ اشْهِباباً»، وإذا قصدتَ زيادتها قلتَ: «اشهابَّ اشهيباباً».

(٢) ومصدره يَجِيءُ على وزن «إفْعِيلال» نحو: «إحْمِيرار»، زيدت الألفُ بين حرفي التَّضعيف وكُسرت عينه، وقلبت الألف ياءً لكسرة ما قبلها.

(٣) وأصل «احمرَّ» و«احمارَّ»: احمَرَرَ واحمارَرَ، بفكِّ الإدغام، فأُدغمتا للجنسية، ويُدَلُّ عليهما بفكِّ الإدغام، ونحو: «ارعوى» هو ناقص من باب «افْعَلَّ»، ولا تُدغم لانعدام الجنسية.

(٤) وفتحت حروف المضارعة في جميع الأبواب للخفة إلا في الرباعيِّ، وهو «فَعْلَلَ» و«أفْعَلَ» و«فَعَّلَ» و«فَاعَلَ»؛ لأن هذه الأربعة رباعية، والرُّباعي فرع الثلاثي، والضم أيضاً فرع للفتح.

(٥) وفي قوله: «لكن هذا الباب أبلغُ من باب الافعلال» استدراكٌ على قوله: «المبالغة اللازم» مع قطع النظر عن قوله: «أيضاً»، وإلا فلا وجه للتخصيص؛ لأن ذهنك البابين أبلغُ من باب «الافعلال»؛ لاشتراكهما معه في القلة، وإنما أورده لدفع وُقوع توهم استواء هذا الباب وباب «الافعلال» في إفادة المبالغة، لما بينهما من المناسبة في اللفظ والمعنى.

(٦) أي: أكثر مبالغة في المعنى؛ لكثرة حُروفه الدالة على كثرة المعنى.

لِأَنَّهُ يُقَالُ: «حَمِرَ زَيْدٌ» إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ فِي الجُمْلَةِ(١)، وَيُقَالُ: «اِحْمَرَّ زَيْدٌ» إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ مُبَالِغَةٌ، وَيُقَالُ: «اِحْمَارَّ زَيْدٌ» إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ زِيَادَةَ مُبَالَغَةٍ.



الكفوي

«الافْعِلَالِ» بدليلٍ أَنِّيٍّ(٢) فقال: (لِأَنَّهُ يُقَالُ: «حَمِرَ زَيْدٌ» إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ فِي الجُمْلَةِ) وإنَّما ذَكَرَ هذا ليتَّضِحَ المُبالَغةُ في «اِحْمَرَّ» (وَيُقَالُ: «اِحْمَرَّ زَيْدٌ» لِلمُبَالَغَةِ إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ مُبَالِغَةٌ، وَيُقَالُ: «اِحْمَارَّ زَيْدٌ») من هذا الباب (إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ زِيَادَةَ مُبَالَغَةٍ) فدلَّ ذلك على أنَّ هذا الباب أَبْلَغُ من بابِ «الافْعِلَالِ».

واعْلَمْ: أنَّ هذا الباب يَجِيءُ غالباً مِنَ الألوانِ والعُيوبِ، كباب «الافْعلَال».

وقد يكون لغيرهما، كـ«اِبْهَارَّ اللَّيْلُ»: إذا انْتَصفَ، والأكثرُ أنْ يُقْصَدَ عُرُوض المعنى في «احْمَارَّ»، ولزومُه في «احْمَرَّ»، ويكون الأمرُ بالعكس، فمِن قَصْدِ اللُّزومِ في الأوَّلِ قوله تعالى: في وصف الجنَّتينِ: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤]، ومِنْ قَصْدِ العُروضِ في الثَّاني قولك: «اصْفَرَّ وَجْهُهُ وَجَلاً»، و«احْمَرَّ خَجَلاً». ذكره دده خليفة.

ولَمَّا فَرَغَ المُصنِّفُ من بيانِ الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ وما زِيدَ عليه من غيرِ الإلحاقِ، شَرَعَ في بيانِ الرُّباعيِّ المُجرَّدِ، وأَخَّرَ بيانَ المُلْحقاتِ لِتَوقُّفِه على بيان المُلْحَقِ به، فقال:

---

(١) أي: حمرة قليلة.
(٢) الدليل الأنِّي: هو الاستدلال بالأثر على وجود المؤثر، أو الاستدلال بالمعلول على وجود العلة، أو الاستدلال بالمسبَّب على وجود السبب، فهذه التعابير المختلفة لها مضمونٌ واحد، وهو مأخوذ من «أنَّ» المشبَّهة بالفعل التي تدل على الثبوت والوجود.

بَابُ الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ

وَوَاحِدٌ[١] مِنْهَا لِلرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ، وَهُوَ بَابٌ وَاحِدٌ.

وَزْنُهُ: «فَعْلَلَ[٢]، يُفَعْلِلُ، فَعْلَلَةً، وَفِعْلَالاً».

○ مَوْزُونُهُ: «دَحْرَجَ، يُدَحْرِجُ، دَحْرَجَةً، وَدِحْرَاجاً[٣]».

الكفوي

(وَ)بابٌ (وَاحِدٌ مِنْهَا) أي: مِنَ الأبوابِ الخَمْسة والثَّلاثين (لِلرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ) وهو ما كان ماضِيه المُفرد المُذكَّر الغائب على أربعةِ أحرفٍ أُصُولٍ.

وقوله: (وَهُوَ بَابٌ وَاحِدٌ) ممَّا لا حاجةَ إليه، كما لا يَخْفَى.

فإن قلتَ: ما وَجْهُ الحَصْرِ في الواحد، وهو يُتَصَوَّرُ أنْ يكون ثَمانيةً وأَرْبعينَ باباً؛ إذ يُمْكِنُ في الفاءِ حركاتٌ ثلاثٌ، وفي العَيْنِ أَرْبَعةُ حَالاتٍ، فيحصُل بضربِ الثَّلاثةِ في الأَرْبعةِ اثْنَي عَشَر، ويُتصوَّر في اللَّام الأُولى أيضاً أربعُ حالاتٍ، فيُضْرَبُ الأربعة في اثني عشر يحصُل ثمانيةً وأَرْبعُونَ؟

قلت: الفاءُ في الماضي لا يكون إلَّا مفتوحاً، وكذا اللَّامُ الثَّانية؛ لكونه مبنيًّا على الفتح، ولا يُمْكِنُ سكونُ اللَّامِ الأُولى لالتقاءِ السَّاكنين في نحوِ: «دَحْرَجْتُ» و«دَحْرَجْنَا»، فحرَّكُوها بالفتحة لِخِفَّتِها، وأُسْكِنَ العينُ لئلَّا يَلْزَمَ تَوالي أربعُ حركاتٍ في كلمةٍ واحدةٍ.

والحاصلُ: أنَّ الفعل لَمَّا كان ثَقِيلاً لم يُجوِّزُوا زيادةَ حروفِه على الثلاثة، إلَّا بالتزامِ كَوْنِ الحركةِ فتحةً للخِفَّة، فلَمْ يَبْقَ للتَّعدُّدِ مَجالٌ، فإنَّه إنَّما يكون باختلافِ الحركات.

(وَزْنُهُ) أي: وزنُ ذلك البابِ الواحد («فَعْلَلَ») لم يَذكرْ مُضارِعَهُ كما ذكره في الثُّلاثيِّ لعدمِ الالْتِباسِ هَهُنا، بخلافِه هُناك.

(مَوْزُونُهُ: «دَحْرَجَ، يُدَحْرِجُ، دَحْرَجَةً») بزيادة التَّاءِ في الآخر، (وَ«دِحْرَاجاً») بكسر الدَّالِ

---

(١) لَمَّا فرغ من بيان الثلاثي المجرد، وما يتفرع عليه، شرع في بيان الرباعي المجرد، وما يتشعَّب منه فقال: وواحدٌ ... إلخ.

(٢) وإنما لم يتصرَّفوا في باب «فَعْلَلَ» ـ أي: ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنسٍ واحدٍ، وعينُه ولامه الثانية من جنسٍ واحدٍ، كـ«زلزل»، و«دَمْدَمَ»، كما تصرَّفوا في الثلاثي بالحركات المختلفة؛ مِن فتح عينه، وكسرها، وضمِّها، بل التزمُوا فيه الفتحات ـ طلباً للخفة.

(٣) بالكسر في الصحيح لا غير، ويَجوز الفتح في المضاعف قياساً مطَّرداً لِثقله نحو: «وَسْوَسَ، وِسْوَاساً»، إلا أن =

○ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ حُرُوفِهِ أَصْلِيَّةً.

○ وَبِنَاؤُهُ: لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ لَازِماً.

مِثَالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «دَحْرَجَ[1] زَيْدٌ الحَجَرَ»، وَمِثَالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «دَرْبَخَ[2] زَيْدٌ»[3].



الكفوي

في الصَّحيح لا غيرُ، وأمَّا في المُضاعفِ فيَجُوزُ الفتحُ والكسرُ، نحو: «زَلْزَلَ زِلْزَالاً» بالفتحِ والكسرِ. كذا في «شرح التَّفتازاني» لـ«الزَّنجانيّ».

(وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ) مبنيًا (عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِأَنْ يَكُونَ جَمِيعُ حُرُوفِهِ أَصْلِيَّةً).

(وَبِنَاؤُهُ: لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ لَازِماً) واعلَم: أنَّ أبوابَ الرُّباعيِّ كُلَّها ـ سواءٌ كان مُجرَّداً، أو مَزِيداً على الثُّلاثيِّ، مُلْحَقاً أو غيرَ مُلْحقٍ ـ تكون مُتعدِّياً ولازِماً.

وأمَّا ما في «المَقْصُودِ»: «من أنَّ أبوابَ الرُّباعيِّ كُلَّها مُتعدٍّ إلَّا: دَرْبَخَ»؛ فَمَحْمُولٌ على الأغلبِ، أي: كلُّها مُتعدٍّ غالباً إلَّا «دَرْبَخَ»، كذا قال شارِحُوه، وبعدُ فيه نَظَرٌ، فإنَّه قد مَرَّ أنَّ الغالبَ في هذا الباب هو التَّعْدِيةُ.

(مِثَالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «دَحْرَجَ زَيْدٌ الحَجَرَ») أي دَوَّرَهُ. كذا قال التفتازانيُّ، وفي «رُوح الشُّروح»: أي: رَدَه مِنَ العُلوِ إلى السُّفْلِ.

(وَمِثَالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «دَرْبَخَ زَيْدٌ») أي: طَأْطَأَ رَأْسَهُ. كذا قال الشَّريفُ، وفي «رُوح الشُّروح»: «دَرْبَخَ الرَّجلُ» بالخاء المُعْجمةِ، أي: أَلْقَى رَأْسَهُ بَيْنَ يَدَيه، وفي موضعٍ آخرَ منه: أي: طَأْطَأَ رَأْسَهُ وبَسَطَ ظَهْرَهُ؛ نقلاً عن «مختار الصِّحاح»، وفي «المطلوبِ» معناه: ذَلَّ.

= الكسر أفصحُ، وهذا باب الفعللةِ، قدَّمه لكون جميع حروفه أصليةً غيرَ زائدة، وكونِه من المجرد، والمجردُ أصل لغيره.

(١) وباب «فَعلَل» يصير لازماً بزيادة التاء في أوَّلِه، يعني: كما أن حذف التاء يكون سبب التعدية، كذلك زيادتُها.

(٢) كذا في نسخةٍ، وفي نسخة أخرى: «دَرْبَحَ» بالحاء المهملة، وفي أخرى: «دَرْبَجَ» بالجيم.
قال الفيروزآبادي في «القاموس»: «دَرْبَخَتِ الحَمَامَةُ لِذَكَرِهَا»: طاوَعَتْهُ للسِّفَادِ، وَ«دَرْبَخَ الرَّجُلُ»: إذا طأطأ رَأْسَهُ وبَسَطَ ظَهْرَهُ. وقال اللِّحيانيُّ: حَنَى ظَهْرَه. و«الدَّرْبَخَةُ»: الإصْغاءُ إلى الشيءِ والتَّذَلُّلُ. و«دَرْبَخَ»: ذَلَّ. و«دَرْبَحَ» بالحاء لغةٌ، وبالخاءِ أعْرفُ، و«دَرْبَجَ» بالجيم: لَانَ بَعْدَ صُعوبَةٍ. (المحقق).

(٣) ولا يقال: «تَدَرْبَخَ زيدٌ»، و«تَمَوَّتَ» بتاءِ المطاوعة؛ لأنَّ تاءَ المطاوعة لا تزاد على اللازم، بل على المتعدِّي، نحو: «تدحرج»، و«تكسَّرَ»، فإذا حُذِفَ مانع التعدية، عاد الفعل إلى تَعديته.

[مُلْحَقات الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّد]

وَسِتَّةٌ[(١)] مِنْهَا لِمُلْحَقِ «دَحْرَجَ»، وَيُقَالُ لِهَذِهِ السِّتِّ: المُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ.



الكفوي

واعْلَم: أنَّ هذا الباب يَجِيءُ لاختصار الحِكايةِ، نحو: «بَسْمَلَ»، و«حَسْبَلَ»، و«سَبْحَلَ»، و«حَمْدَلَ»، و«جَعْفَلَ»، و«حَوْقَلَ»؛ إذا قال: بسم الله الرحمن الرحيم، وحسبي الله، وسُبْحانَ الله، والحمد لله، وجعلني الله فِداك، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ويسمى هذا بـ«المَنْحُوتِ»، والصَّحيحُ أنَّه لا يُشترط فيه حفظُ الكلمة الأُولى بتَمامِها.

ثم قال: (وَسِتَّةٌ) أبوابٍ (مِنْهَا) أي: من تلك الخمسة والثَّلاثين (لِمُلْحَقِ «دَحْرَجَ») بزيادة حرفٍ واحدٍ على الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ للإلحاق، أي: لِجَعْلِ مِثالٍ على مِثالٍ لِيُعامَلَ مُعامَلَتَهُ.

واعْلَم أنَّ الفَرْقَ بين المُلْحَقِ والمُلْحَقِ به: أنَّ المُلْحَقَ يَجِبُ أنْ يكون فيه زيادةٌ للإلحاقِ، بخلاف المُلْحَقِ به.

وإنَّما كانت سِتَّةً؛ لأنَّه إما بتكريرِ اللَّام، أو بزيادةِ حرفِ عِلَّةٍ، وخُصَّ التَّكريرُ باللَّام؛ لأنَّه لو كُرِّرَ الفاءُ لَزِمَ مَزِيَّةَ الفرعِ على الأصلِ؛ إذا لم يُوجَد تَماثُلُ الأوَّلَينِ في الأُصول، ولو كُرِّرَ العينُ الْتَبَسَ ببابِ التَّفْعِيلِ، وخُصَّ الزِّيادةُ بحرف العِلَّةِ لخِفَّتِها وكَثْرةِ دَوَرانِها.

ثم إنَّ الألفَ لا يُزادُ إلَّا في الآخر؛ لأنَّ حرفَ المَدِّ لغايةِ خِفَّته لا يُقابِلِ الحرفَ، لا يقال: الحرفُ الصَّحيح إلَّا في الآخِر؛ لكَوْنِ الآخر مُحلَّ السكونِ والتَّغيير، فجَازَ أنْ يقابل حرف المدِّ، والواوُ والياءُ لا يُزادانِ في الأول؛ لأنَّ حرفَ الإلحاقِ لا يكون في الأول كما سَيجِيءُ، وكذا لا يُزادَانِ في الآخرِ للزُومِ انقلابِهما ألفاً، فهُمَا إمَّا بَيْنَ الفاءِ والعينِ، أو بَيْنَ العينِ واللَّامِ، فلم يُوجد إلَّا ستَّةُ أبوابٍ.

---

(١) لَمَّا فَرَغَ من الرُّباعيِّ ومتشعباته، شَرَعَ في الملحق بالرباعي المجرد، فقال: «وستة . . . إلخ»، أي: من الأبواب الخمسة والثلاثين ستة كائنة لملحق «دحرج»، أي: مزيد على الثلاثي المجرد للإلحاق بـ«دحرج»، ولكن بحكمِ الاستقراء ثمانية؛ لأن باب «الفَعنلة» و«الفَعفلة» أيضاً منه، كـ«قلنس» و«زلزل»، وهذا مختصٌّ بالمُضاعَفِ.

[١]

«فَوْعَلَ» كـ«حَوْقَلَ»

البَابُ الأَوَّلُ[١] مِنْهَا: «فَوْعَلَ، يُفَوْعِلُ، فَوْعَلَةً، وَفِيعَالاً».

○ مَوْزُونُهُ: «حَوْقَلَ، يُحَوْقِلُ، حَوْقَلَةً، وَحِيقَالاً[٢]».

○ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الوَاوِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ.

○ وَبِنَاؤُهُ: لِلَّازِمِ فَقَطْ، نَحْوُ: «حَوْقَلَ زَيْدٌ».



الكفوي

(البَابُ الأَوَّلُ مِنْهَا:) ما زِيدَ فيه واوٌ بين الفاءِ والعينِ، وهو («فَوْعَلَ، يُفَوْعِلُ، فَوْعَلَةً، وَفِيعَالاً»).

(مَوْزُونُهُ: «حَوْقَلَ») أصلُه: «حقل» أي: ضَعُفَ وهَرِمَ، وفي «الإقناع»[٣]: «حَوْقَلَ الشَّيخُ»: كَبِرَ وفَتَرَ عنِ الجِماعِ. كذا في «روح الشروح»، وفي «القاموسِ»: «الحَوْقَلَةُ»: سُرْعَةُ المَشْيِ، ومُقارَبَةُ الخَطْوِ، والإِعْياءُ، والضَّعْفُ، والنَّوْمُ، والإِدْبارُ، والعَجْزُ عن الجِماعِ، واعْتِمادُ الشيخِ بِيَدَيْهِ على خَصْرِه، والدَّفْعُ. نقله حفيد الفاضل العصام في «شرح الشافية».

(«يُحَوْقِلُ، حَوْقَلَةً، وَحِيقَالاً») بقلب الواوِ ياءً؛ لسكونِها وانكسارِ ما قبلها.

فإنْ قلتَ: لا يجوز في المُلْحقاتِ الإعلالُ في غيرِ الآخر، كما أنَّه لا يجوز فيها الإدغامُ مطلقاً على ما ذكرُوه، فكيف جاز هَهُنا؟

قلتُ: يجوز الإعلالُ فيها إذا لم يكن مُبْطِلاً للإِلْحاقِ، بأنْ يُخرج عنِ الوزن، بخلاف ما إذا بَطَلَ، وما نحن فيه من قَبِيل الأول.

(وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الوَاوِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ).

واعْلَم: أنَّ المُصنِّفَ قَدَّمَ المُلْحقَ بالرُّباعيِّ على مَزِيدِ الرُّباعيِّ لتقدُّمِه طبعاً، وقَدَّمَ هذا البابَ

(١) إنَّما قَدَّمَ هذا الباب على الباب الثاني من مزيد الرباعي لتقدُّمِه الطبيعيِّ، ولأنَّ الزائد ههُنا واوٌ، وفيه ياء، والواوُ أقوى منه، فقدَّمَه لِقوَّتِه.

(٢) أصله: حِوقالاً، قُلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها، وهذا باب «الفوعلة»، قَدَّمه على باب «الفَيْعلة» لقوة الواو وعلوِّها، وعلى غيره لتقدم الزائد.

(٣) لعله: «الإقناع لما حوى تحت القناع» في اللغة، للمطرزي. مطبوع.

[٢]

«فَيْعَلَ» كـ«بَيْطَرَ»

الْبَابُ الثَّانِي: «فَيْعَلَ، يُفَيْعِلُ، فَيْعَلَةً، وَفِيعَالاً».

○ مَوْزُونُهُ: «بَيْطَرَ، يُبَيْطِرُ، بَيْطَرَةً، وَبِيطَاراً».

○ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الْيَاءِ بَيْنَ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ.

○ وَبِنَاؤُهُ: لِلتَّعْدِيَةِ فَقَطْ، نَحْوُ: «بَيْطَرَ(١) زَيْدٌ الْقَلَمَ»، أَيْ: شَقَّهُ.



[٣]

«فَعْوَلَ» كـ«جَهْوَرَ»

الْبَابُ الثَّالِثُ: «فَعْوَلَ، يُفَعْوِلُ، فَعْوَلَةً، وَفِعْوَالاً».

○ مَوْزُونُهُ: «جَهْوَرَ، يُجَهْوِرُ، جَهْوَرَةً(٢)، وَجِهْوَاراً».

الكفوي

لتقدُّم زائده وقُوَّةِ الواوِ وعُلويته، ثُمَّ قَدَّمَ (البابَ الثَّانِيَ) الذي زِيدَ فيه الياءُ بين الفاءِ والعينِ وهو: («فَيْعَلَ، يُفَيْعِلُ، فَيْعَلَةً، وَفِيعَالاً») لكونِه مُوافِقاً للباب الأوَّل في كَوْنِ زائِده بين الفاءِ والعينِ.

(مَوْزُونُهُ: «بَيْطَرَ، يُبَيْطِرُ، بَيْطَرَةً، وَبِيطَاراً») «البَيْطَرُ»: شِدَّةُ الجُرْحِ والشَّقِّ. كذا في «روح الشروح»، وفي «القاموس»: «المُبَيْطِرُ»: مُعَالِجُ الدَّوابِّ، وصَنْعَتُهُ: البَيْطَرَةُ. نقلَه حفيدُ العِصامِ.

(وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الْيَاءِ بَيْنَ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ).

(البَابُ الثَّالِثُ:) ما زِيد فيه الواوُ بينَ العينِ واللَّامِ، وهو («فَعْوَلَ، يُفَعْوِلُ، فَعْوَلَةً، وَفِعْوَالاً»)، قَدَّمَهُ لِقوَّةِ الواوِ.

(مَوْزُونُهُ: «جَهْوَرَ، يُجَهْوِرُ، جَهْوَرَةً، وَجِهْوَاراً») أصله: «جَهَرَ»، يقال: «جَهَرَ بالقَوْلِ»: رَفَعَ به صَوْتَهُ، وبابُهُ: قَطَع، و«جَهْوَرَ» أيضاً. وفي «الإقناع»: «جَهْوَرَ الحَدِيثَ»: أَظْهَرَهُ. كذا في «روح الشروح».

---

(١) يقال: «بَيْطَر الرجل» أي: عمل البيطرة، و«البيطرة»: الشق، وفعله متعدٍّ.

(٢) هذا باب «الفَعْوَلة»، قدَّمَه على باب «الفيعلة» لقوة الواو وعلوِّها، أو لاشتراك باب «جَهور» مع «حوقل» في نفس الزائد في كونه حرفَ علة، وعلى غيره لِتقدم الزائد.

○ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ.

○ وَبِنَاؤُهُ: أَيْضاً لِلتَّعْدِيَةِ فَقَطْ، نَحْوُ: «جَهْوَرَ زَيْدٌ القُرْآنَ»[1].



[٤]

«فَعْيَلَ» كـ«عَثْيَرَ»

البَابُ الرَّابِعُ: «فَعْيَلَ، يُفَعْيِلُ، فَعْيَلَةً، وَفِعْيَالاً».

○ مَوْزُونُهُ: «عَثْيَرَ، يُعَثْيِرُ[2]، عَثْيَرَةً، وَعِثْيَاراً».

○ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ اليَاءِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ.

○ وَبِنَاؤُهُ: لِلَّازِمِ فَقَطْ، نَحْوُ: «عَثْيَرَ زَيْدٌ».



[٥]

«فَعْلَلَ» كـ«جَلْبَبَ»

البَابُ الخَامِسُ: «فَعْلَلَ، يُفَعْلِلُ، فَعْلَلَةً، وَفِعْلَالاً».

الكفوي

(وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ).

(البَابُ الرَّابِعُ: «فَعْيَلَ، يُفَعْيِلُ، فَعْيَلَةً، وَفِعْيَالاً») قَدَّمَه لتقدُّم الزَّائدِ.

(مَوْزُونُهُ: «عَثْيَرَ، يُعَثْيِرُ، عَثْيَرَةً، وَعِثْيَاراً»).

(وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ اليَاءِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ) يقال: «عَثَرَ عَلَيْهِ عُثُوراً» أي: اطَّلَعَ، ويقال: «عَثَرَ، عِثَاراً» أي: زَلَّ ولم يَسْتقرَّ رِجلُه مَوْضِعَ وضعِه. كذا ذكره في «روح الشروح».

(البَابُ الخَامِسُ: «فَعْلَلَ، يُفَعْلِلُ، فَعْلَلَةً، وَفِعْلَالاً») قَدَّمَهُ لكون الزَّائدِ من جنس أُصُولِه.

---

(١) أي: أظهر القرآن، أصله: جهر، يقال: «جهر بالقول» رفع صوته، وبابُه «قطع»، وقيل: يكون لازماً بمعنى «ظَهَرَ».

(٢) هذا باب «الفَعْيَلَة»، قَدَّمَهُ لتقدُّمِ الزائد فيه، وقوله: «عَثْيَرَ» لم أجده، والمشهور من تمثيلهم لهذا الباب: عَذْيَطَ الرجلُ وشَرْيَفَ الزرعَ.

○ مَوْزُونُهُ: «جَلْبَبَ، يُجَلْبِبُ، جَلْبَبَةً[١]، وَجِلْبَاباً».

○ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ حَرْفٍ[٢] وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ.

○ وَبِنَاؤُهُ: لِلتَّعْدِيَةِ فَقَطْ، نَحْوُ: «جَلْبَبَ زَيْدٌ الجِلْبَابَ»[٣].



[٦]

«فَعْلَى» كـ«سَلْقَى»

البَابُ السَّادِسُ: «فَعْلَى[٤]»، ....

الكفوي

(مَوْزُونُهُ: «جَلْبَبَ، يُجَلْبِبُ، جَلْبَبَةً، وَجِلْبَاباً») «الجَلْبُ»: أَخْذُ الشَّيء إلى نفسه، و«جَلْبَبَ» أي: لبس الجِلْباب. كذا في «روح الشروح».

وفي «القاموس»: «الجِلْبَابُ» كـ«سِرْدابٍ» و«سِنِمَّارٍ»: القَمِيصُ، وثَوْبٌ واسِعٌ للمَرأةِ دونَ المِلْحَفَةِ، أو ما تُغَطِّي به ثِيابَها من فَوقُ كالمِلْحَفَةِ. نقله حفيدُ العِصام.

(وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ) قيل: هذا اتفاقيٌّ لعَدَمِ سُكونِ الأول، وفي «المطلوب»: وجَوَّزَ سيبويه الأمرين. اهـ. ثم إنَّه لا يُدْغَمُ لئلَّا يَبْطُل الإِلْحاقُ بتسكين ما قبل الآخر. ذكره البركَوِيُّ رحمه الله.

(البَابُ السَّادِسُ) ما زِيدَ في آخرِه أَلِفٌ وهو («فَعْلَى») ويَنْقَلِبُ أَلِفُه ياءً عند زَوالِ فتحةِ ما قبله

---

(١) فإن قلتَ: ما السرُّ في أن «جلبب» و«حَوقل» ملحقان بـ«دحرج»، دون «أكرم» و«أخرج»، مع توافُقهما أيضاً في المصدر كقولهم: «إكرام»، و«إخراج» كـ«دحرج، دِحراجاً»؟ قلتُ: لأنَّ الغرض من زيادة الهمزة فيهما للتعدية وغيرِها مما يتعلق بالمعاني، وهو يُنافي الإلحاق؛ إذ الغرضُ بالإلحاق توافُق اللفظين في الأحكام اللفظية دونَ المعاني.

(٢) أي: في آخِر ماضيه بالاتّفاق؛ لعدم سكون الأول.

(٣) أي: ألبسه الجلباب، و«الجلباب»: ثوبٌ أوسع من الخِمار دون الرِّداء، تُغطّي به المرأة رأسها وصدرها، وقيل: هو ثوب واسع للمرأة دون المِلْحفة، وهو متعدٍّ من حيث اللفظ إلى مفعولٍ واحدٍ، ومن حيث المعنى إلى مفعولين؛ لتضمنه معنى اللبس. ويقال: «جلبب الرجل»: إذا أخذ شيئاً وذهب به إلى البيع.
قال الشيخ نسيم: مثلُ هذا ليس من كلام العرب، اللهم إلا أن يكون في العبارة تصحيف أو تحريف، وعلى كل فالصواب: «جلببتُ المرأةَ فتجلببَتْ».

(٤) أصله: «فعلَيَ» قلبت الياء ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وكُتبت الألف على صورة الياء؛ لانقلابها منها.

يُفَعْلِي، فَعْلَيَةً[١]، وَفِعْلَاءً[٢]».

○ مَوْزُونُهُ: «سَلْقَى[٣]، يُسَلْقِي، سَلْقَيَةً، وَسِلْقَاءً».

○ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ اليَاءِ فِي آخِرِهِ.

○ وَبِنَاؤُهُ: لِلتَّعْدِيَةِ، نَحْوُ: «سَلْقَيْتُ زَيْداً» أَيْ: أَلْقَيْتُهُ عَلَى ظَهْرِهِ[٤].

الكفوي

كما في («يُفَعْلِي») بإسْكانِ الياء لاستثقالِ الضَّمَّة عليه، وعند اتصال التَّاءِ المصدريَّة كما في («فَعْلَيَةً»)، ويجوز فيه قَلْبُ الياءِ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولا يَبطل به الإلْحاقُ؛ لِكون الآخِرِ مَحلَّ التَّغْييرِ، وعندَ اتِّصالِ الضَّمير المرفوع نحو: «فَعْلَيْتُ» حَمْلاً على نحو: «رَمَيْتُ»، فلذلك يُكْتَبُ على صورة الياء. وقال بعضُهم: لا يُزاد الألفُ للإلحاق أصلاً، وإنما يُزاد الياء فينقلب ألفاً، فلِذا يُكتب بالياء، ويُرجع إليه عند زَوال الفتحة، وكلاهما محتمَلان. كذا ذكره البركَويُّ، ثُمَّ قال: والأوَّلُ أوْلى عندي.

(مَوْزُونُهُ: «سَلْقَى، يُسَلْقِي») أُسْكِنت ياؤه لِثقلِ الضَّمَّة عليها، وقُلِبت ألفاً لتحرُّكِها وانْفِتاحِ ما قبلها، («سَلْقَيَةً») على وزن: «دَحْرَجَةً»، ولا يجوز قَلْبُ يائِه ألفاً؛ إذْ لو جازَ لم يَبْقَ الوزنُ، فيكون مُبْطِلاً للإلحاق، (وَ«سِلْقَاءً») بقَلْبِ الياءِ همزةً، لوقُوعِها في الطَّرَفِ بعدَ ألفٍ زائدةٍ؛ إذْ أصلُه: «سِلْقَاياً».

(وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ اليَاءِ فِي آخِرِهِ) وعندَ البعضِ: بزيادة الألف في الآخِرِ (وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ، نَحْوُ: «سَلْقَيْتُ رَجُلاً») يقال: «سَلْقَيْتُهُ سِلْقَاءً»: إذا أَلْقَاهُ على ظَهْرِه، وأوْقَعَهُ على قَفَاهُ.

(وَيُقَالُ لِهَذِهِ السِّتَّةِ) الأبواب: (المُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ).

---

(١) كذا جاء بالتصحيح، وعلَّله الكفوي وغيرُه ببطلان الإلحاق لو أُعل، وفيه نظر؛ إذ الإعلال في الآخر لا يَضر، والياء آخر الكلمة حكماً.

(٢) أصله: «فِعلايٌ»، قلبت الياء همزةً لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، والقاعدة أن الواو والياء إذا وقعتا كذلك تقلبان ألفاً، إما لعدم كون الألف حاجزاً حصيناً لاستدعاء ما قبلها، ولتنزيلها منزلةَ الفتحة؛ لأنها جوهرُها ولازمة قبلها، فالتقى ألفان، فحرُكت الأخيرة دون الأولى، ولم يَحذفوا إحداهما؛ لئلّا يَعود الممدود مقصوراً، فصارت همزةً.

(٣) أي: لبس القَلَنسوة، زيدت الياء بعد لام الفعل، ثم قُلبت ألفاً، ولم يَبطل الإلحاق به؛ لأنه محل التغيير.

(٤) في بعض النسخ: «سَلْقَى زَيْدٌ» أي: نام على قَفاه، قال صاحب «الأساس»: هذا يُشعر بأنه قد يكون لازماً، ولعل هذا مصنوع؛ لأنه لم يأتِ في كتب اللغة بهذا المعنى، وإنما هو بمعنى الاستلقاء؛ إذ يقال: «استلقى الرجل»: إذا نام على ظهره، وقال الأقشهري صاحب «تلخيص الأساس»: لعله من المصنوعات؛ لأنه معنى «اِسْتَلْقَى» لا «سَلْقَى».

=

وَمَعْنَى الإِلْحَاقِ: اِتِّحَادُ المَصْدَرَيْنِ[١]، أَيْ: المُلْحَقِ وَالمُلْحَقِ بِهِ[٢].



الكفوي

(وَمَعْنَى الإِلْحَاقِ) أي إِلْحَاقِ هذه الأبواب على أن يكون اللَّام عِوَضاً عنِ المُضافِ إليه، كما هو مَذهبُ الكُوفِيَّةِ، أو مُغْنِياً غِناءَ الإضافةِ في الإشارةِ إلى المَعْهُودِ، كما هو مذهب البَصْرِيَّةِ، ولِذا قال رحمه الله: (اِتِّحَادُ المَصْدَرَيْنِ) أي: مصدر (المُلْحَقِ، وَ) مصدر (المُلْحَقِ بِهِ) فإن قلتَ: هذا مَنْقُوضٌ بباب «الإِفْعَالِ»، فإنَّه كما يقال: «دَحْرَجَ، دِحْرَاجاً» يقال: «أَخْرَجَ، إِخْرَاجاً»، فيتَّحدُ المصدرانِ مع أنهم لم يَحْكمُوا عليه بأنَّه مُلْحَقٌ بـ«دَحْرَجَ».

أجيب: بأنَّ الاِعْتِبارَ إنَّما هو بـ«الفَعْلَلَةِ»؛ لِعمُومِها واطِّرادِها في جميعِ صُوَرِ «فَعْلَلَ» دون «الفِعْلَال»؛ لِعدمِ مجيئِه في بعض الصُّوَرِ والموادِّ منه، فإنَّهم لم يقولوا: «بِرْقَاشاً» و«قِحْطَاباً» و«عِرْبَاداً»، بل: «بَرْقَشَةً»، و«قَحْطَبَةً»، و«عَرْبَدَةً»، ولأنَّ الشَّرطَ تَوافُق المصادرِ جميعاً، وبأنَّ حرفَ الإِلْحاقِ لا يُزادُ في الأول، وأنَّ زيادةَ الهمزة لِقَصْدِ معنى التَّعدية لا لِمُسَاواةٍ له في تصرُّفَاتِه اللَّفظيَّةِ، فتأمَّل.

واعْلَمْ: أنَّه زَادَ بعضُهم على هذه السِّتَّةِ في مُلْحقاتِ الرُّباعيِّ بَابَيْنِ آخرَيْنِ:

أحدُهما: «فَعْفَلَ» بتكريرِ الفاءِ بينَ العينِ واللَّامِ، مَوْزُونُه: «زَلْزَلَ»[٣].

والثاني: «فَعْنَلَ» بزيادةِ النُّونِ بينَ العين واللَّامِ، مَوْزُونُه: «قَلْنَسَ»[٤].

وعلى هذا يكون المُلحَقُ بالرُّباعيِّ ثمانيةَ أبوابٍ، ولعلَّ المُصنِّفُ تَرَكَهُما لكونِهما مُخْتَلَفاً

= وفي «متعة الطرف»: «سَلْقَى»: إذا اسْتَلْقَى على ظهره، والذي في كتب القوم: «سَلْقَاهُ»: إذا ألقاه على قَفاه، فهو متعدٍّ، ولم أجد مَن قال بلزومه.

(١) أي: اتحاد مصدر الملحق بمصدر الملحق به وزناً، مثل: «دحرجة»، و«شَمْلَلة»، ووجه دلالته عليه: أن اتحاد المصدرَين يستلزم اتّحاد جميع التصرفات.

(٢) السابع: «فَعْنَلَ» بزيادة النُّون بينَ العينِ واللَّام، كـ«قَلْنَسَه» أي: أَلْبَسَهُ القَلَنْسُوَةَ، وهي ما يُلْبَسُ في الرَّأسِ. انظر: «شذا العَرف» للحملاوي.

(٣) لم يَرِدْ «زَلَّ» بمعنى «زَلْزَلَ»، والصواب أن يمثل بنحو: «كَبْكَبَ». انظر: «متعة الطرف».

(٤) قال الرَّضيُّ في «شرح الشافية»: وقد جاء من المُلْحَقاتِ بـ«دَحْرَجَ»: «فَعْأَلَ»، نحو: «بَرْأَلَ الدِّيكُ»: إذا نَفَشَ بُرَائِله، و«فَنْعَلَ»، نحو: «دَنْقَعَ الرَّجُلُ» أي: افْتَقر ولَزِقَ بالدَّقْعاءِ، وهي الأرضُ، وكذا: «فَعْلَنَ»، و«فَمْعَلَ»، و«فَعْلَمَ»، وغير ذلك، لكنَّها لم تُعَدَّ لغرابتِها، وكونِها مِن الشَّواذِّ، وكذا جاء: «تَهَفْعَلَ»، و«افْعَنْمَلَ»، ونحو ذلك مِن النوادر. اهـ.

. . . .

الكفـوي

فيهما، فإنَّهما مِنَ المُلْحقاتِ عندَ الكُوفيِّينَ، ومِنَ المُجرَّدِ عندَ البَصْريِّينَ. كما في «روح الشروح».

واعْلَمْ: أنَّ الإِلْحَاقَ: جَعْلُ مِثَالٍ أَنْقَصَ على مِثالٍ أَزْيَدَ منه بزيادةِ حرفٍ أو أكْثرَ، أي: جَعْلُهُ مُوازِناً له في عَدَدِ الحرُوفِ والحَركَاتِ والسَّكَناتِ[1]، ولِذلك لا يَجُوزُ الإِدْغامُ مُطلقاً في المُلْحَقاتِ، ولا الإعْلالُ في غيرِ الآخِرِ، ويُجْعَلُ ذلك الحرف الزَّائد في المَزِيدِ فيه مُقابِلاً للأصليِّ في المُلْحَقِ به، فيُعَامَلُ المُلْحَقُ مُعامَلَةَ المُلْحَقِ به في أحْكامِهِ؛ مِنَ التَّصغيرِ والتَّكسيرِ وغيرِهِما، فلا بُدَّ أنْ يكون المُلْحَقُ مُمَاثِلاً ومُوازِناً للمُلْحَقِ به[2].



---

(١) وعرَّفه الحَمْلاويُّ في «الشذا» بقوله: الإلحاقُ: أنْ تَزِيدَ في البِناءِ زِيادةً لِتُلْحِقَه بآخَرَ أكثرَ مِنهُ، فَيَتَصرَّفَ تَصَرُّفَهُ. انظر شرح الحدّ في التعليق التالي.

(٢) الإلحاقُ: أن تَزِيدَ في البناءِ زيادةً من حرفٍ أو أكثرَ لِتُلْحِقَه ببناءٍ آخرَ أكثرَ منه حرفاً، فَيَتَصرَّفَ تَصَرُّفَه في جميع تَصَارِيفِه، ويكونُ ذلك في الفعل، كأنْ يُجعلَ «شَمَلَ» مُساوياً لـ«دَحْرَجَ» بزيادة حَرْفٍ وهو اللّامُ، فيَصِيرَ: «شَمْلَلَ»، فيُعَامَلَ مُعَامَلةَ «دَحْرَجَ» في جميع تصرُّفاته؛ مِن الماضي والمضارع وغيرهما، فيقال: «شَمْلَلَ، يُشَمْلِلُ، شَمْلَلَةً»، كما يقال: «دَحْرَجَ، يُدَحْرِجُ، دَحْرَجَةً»، فالمثالُ الأوّل: المُلْحَقُ، والثاني: المُلْحَقُ به؛ وفي الاسم، كأنْ يُبنى من «ق ر د» اسمٌ مُساوٍ لِـ«جَعْفَرٍ» بزيادة حرفٍ وهو الدَّالُ، فيَصِيرَ: «قَرْدَداً»، وهو المكانُ الغَلِيظُ، فيُعَامَلَ مُعَامَلةَ «جَعْفَرٍ» في التَّصغير والتَّكسير وغيرِهما، فيقال: «قَرْدَدٌ، وقُرَيْدِدٌ، وقَرَادِدُ»، كما يُقال: «جَعْفَرٌ، وجُعَيْفِرٌ، وجَعَافِرُ».

أبوابُ الرُّبَاعِيِّ المَزِيدِ فِيهِ

وَثَلَاثَةٌ(١) مِنْهَا لِمَا زَادَ عَلَى الرُّبَاعِيِّ(٢) المُجَرَّدِ، وَهِيَ عَلَى نَوْعَيْنِ:

النَّوعُ الأوَّلُ: ما زِيدَ فيه حرفٌ واحدٌ

النَّوْعُ الأَوَّلُ: هُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى الرُّبَاعِيِّ(٣)، وَهُوَ بَابٌ وَاحِدٌ.

وَزْنُهُ: «تَفَعْلَلَ، يَتَفَعْلَلُ، تَفَعْلُلاً».

- مَوْزُونُهُ: «تَدَحْرَجَ، يَتَدَحْرَجُ، تَدَحْرُجاً».
- وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ.
- وَبِنَاؤُهُ: لِلْمُطَاوَعَةِ، نَحْوُ: «دَحْرَجْتُ الحَجَرَ فَتَدَحْرَجَ ذَلِكَ الحَجَرُ».



الكفوي

ولَمَّا فَرَغَ المُصنِّفُ مِنَ الرُّباعيِّ المُجرَّدِ، شَرَعَ في المَزيدِ على الرُّباعيِّ فقال: (وَثَلَاثَةٌ) أبوابٍ من خَمْسةٍ وثلاثِينَ باباً كائِنةٌ (لِمَا زَادَ عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ، وَهِيَ) أي: تلك الثَّلاثةُ (عَلَى نَوْعَيْنِ) لأنَّ زائِدَهُ: إمَّا وَاحِدٌ، أوِ اثْنانِ لا غَيْرُ، وإلَّا لخَرَجَ عنِ الاعْتِدالِ، ويُظَنُّ أنَّه كَلِمَتانِ.

(النَّوْعُ الأَوَّلُ) منهما: (مَا) أي: فعلٌ أو الفعلُ الذي (زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى الرُّبَاعِيِّ) المُجرَّدِ (وَهُوَ بَابٌ وَاحِدٌ).

(وَزْنُهُ: «تَفَعْلَلَ، يَتَفَعْلَلُ، تَفَعْلُلاً»).

(مَوْزُونُهُ: «تَدَحْرَجَ، يَتَدَحْرَجُ، تَدَحْرُجاً») بضمِّ الرَّاءِ المُهْملَةِ.

(وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ).

(وَبِنَاؤُهُ: لِلْمُطَاوَعَةِ، نَحْوُ: «دَحْرَجْتُ الحَجَرَ فَتَدَحْرَجَ ذَلِكَ الحَجَرُ»).

---

(١) لَمَّا فرغ من بيان الثلاثي المزيد فيه شَرَعَ في بيان الرباعي المزيد فيه، وهو ثلاثة بالاستقراء، وهذه الأبواب: «دحرجة»، و«احرنجام»، و«اقشعرار» كلها لوازم؛ لأن الزيادة فيها لِغرض المطاوعة.

(٢) ويقال له: المزيد على الرباعي؛ لزيادته عليه بحرفٍ واحدٍ أو حرفين، كما ستعرف، وإنما قدمها؛ لأنها ملحق بها، فيجب أن تُعرف أوّلاً قبل معرفة الملحَق.

(٣) فيكون ماضيه على خمسة أحرفٍ، بزيادة حرفٍ واحدٍ على الرباعي المجرد، قَدَّمَه على النوع الثاني رعايةً للترتيب الطبيعي.

النَّوعُ الثَّاني: ما زِيدَ فيه حَرفانِ

النَّوْعُ الثَّانِي[١]: وَهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفَانِ عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ، وَهُوَ بَابَانِ:

[١]

«افْعَنْلَلَ» كـ«احْرَنْجَمَ»

البَابُ الأَوَّلُ: «اِفْعَنْلَلَ، يَفْعَنْلِلُ، اِفْعِنْلَالاً[٢]».

○ **مَوْزُونُهُ**: «اِحْرَنْجَمَ، يَحْرَنْجِمُ، اِحْرِنْجَاماً».

○ **وَعَلَامَتُهُ**: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ الأُوْلَى.

○ **وَبِنَاؤُهُ**: لِلْمُطَاوَعَةِ، نَحْوُ: «حَرْجَمْتُ الإِبِلَ فَاحْرَنْجَمَ[٣] ذَلِكَ الإِبِلُ»[٤].

الكفوي

(النَّوْعُ الثَّانِي) من ذَيْنِكَ النَّوعَينِ: (مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفَانِ عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ، وَهُوَ بَابَانِ) وذلك لأنَّ إِحْدَى الزَّائدتَيْنِ فيه همزةُ وصلٍ مكسورةٌ في أوَّلِه، والثاني: إمَّا نونٌ ساكنةٌ بعدَ عَيْنِهِ، وإمَّا تكريرُ اللَّامِ الأخيرةِ مع الإدْغامِ بنقلِ حركَتِهِ إلى اللَّامِ الأُولى السَّاكنةِ.

(البَابُ الأَوَّلُ) منهما: («اِفْعَنْلَلَ، يَفْعَنْلِلُ، اِفْعِنْلَالاً») بكسر العين.

(مَوْزُونُهُ: «اِحْرَنْجَمَ، يَحْرَنْجِمُ، اِحْرِنْجَاماً»).

(وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ الأُوْلَى).

(وَبِنَاؤُهُ: لِلْمُطَاوَعَةِ، نَحْوُ: «حَرْجَمْتُ الإِبِلَ») أي: جَمَعْتُهَا وَرَدَدْتُ بَعْضَها إلى بَعْضٍ («فَاحْرَنْجَمَ ذَلِكَ الإِبِلُ») أي: اجْتَمَعَتْ، ومِنْ هذا البابِ: «ايْسَنَاسَ»، و«ايْلَنَالَ»[٥]، أصلُهُمَا:

---

(١) أي: القسم الثاني: ما كان الزائد فيه حرفين، وهو باب الافعِنلال.

(٢) هذا باب الافعنلال، قَدَّمَه لتقدُّم الزيادة فيه، ويجيء مصدره على وزن افعِنلال، كـ«احرنجام»، زِيدت الألف قبل آخره، وكسر الراء فرقاً بينه وبين فعله، ومعنى «احْرَنْجَم»: اجتمع، و«الاحرنجام»: الاجتماعُ.

(٣) أي: ارتدَّ بعضها إلى بعضٍ، وتذكيرُ الفعل ليس بموافقٍ لِلفاعل لما مرَّ.

(٤) كذا في أكثر النسخ الموجودة، والصواب: «فاحْرَنْجَمتْ تلك الإبِلُ»؛ لأن «الإبِلَ» اسمُ جمعٍ لا واحدَ لها من لفظِها، وهي مؤنثة؛ أفاده صاحب «تلخيص الأساس».

(٥) سياق كلامه يُوهم أنهما من المسموع عن العرب، ولا سيَّما أنه لم يذكر في كتابه هذا شيئاً من الصيغ المخترعة للتمرين ونحوه، وليس كذلك، فليُتنبه له.

[٢]
«افْعَلَلَّ» كـ«اقْشَعَرَّ»

البَابُ الثَّانِي: «اِفْعَلَلَّ، يَفْعَلِلُّ، اِفْعِلَّالاً[١]».

○ مَوْزُونُهُ: «اِقْشَعَرَّ، يَقْشَعِرُّ، اِقْشِعْرَاراً».

○ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ الثَّانِيَةِ فِي آخِرِهِ.

○ وَبِنَاؤُهُ: لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: «قَشْعَرَ جِلْدُ الرَّجُلِ» إِذَا انْتَشَرَ شَعَرُ جِلْدِهِ فِي الجُمْلَةِ، وَيُقَالُ: «اِقْشَعَرَّ جِلْدُ الرَّجُلِ» إِذَا انْتَشَرَ شَعَرُ جِلْدِهِ[٢] مُبَالَغَةً.



الكفوي

اوْسَنْوَس، واوْلَنْوَلَ، فقُلِبتْ الواوُ الأُولى ياءً؛ لسكونِها وانكسارِ ما قبلها، ونُقِلَتْ حركةُ الواوِ الثانية إلى ما قبلها، وقلبت ألفاً؛ لتحرُّكِها في الأصل وانفتاحِ ما قبلها الآن، فصار: «ايْسَنَاسَ» و«ايْلَنَال».

(البَابُ الثَّانِي: «اِفْعَلَلَّ») بسكون الفاءِ وفتحِ العينِ وفتحِ اللّام الأُولى مخففّةً والأخيرةِ مُشدَّدةً («يَفْعَلِلُّ») بكسر اللّام الأُولى («اِفْعِلَّالاً»).

(مَوْزُونُهُ: «اِقْشَعَرَّ، يَقْشَعِرُّ») أصلُهما: «اقْشَعْرَرَ، يَقْشَعْرِرُ»، فنُقِلَتْ حركةُ الرَّاء الأُولى إلى ما قبلها السَّاكن، فأُدْغِمتِ الرَّاءُ في الرَّاء («اِقْشِعْرَاراً»).

(وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ الثَّانِيَةِ فِي آخِرِهِ) اختار أنَّ الزَّائدَ ما هو في الآخر؛ لكون الآخِر محلَّ التَّغيير مع كوْنِ الأوَّل مُتحرِّكاً، قال البرگويُّ رحمه الله: إنْ كان أوّل المُكرَّرين مُتحرِّكاً فالزَّائدُ هو الثَّاني بلا خِلافٍ.

(وَبِنَاؤُهُ: لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: «قَشْعَرَ جِلْدُ الرَّجُلِ» إِذَا انْتَشَرَ شَعَرُ جِلْدِهِ فِي الجُمْلَةِ، وَيُقَالُ: «اِقْشَعَرَّ جِلْدُ الرَّجُلِ» إِذَا انْتَشَرَ شَعَرُ جِلْدِهِ مُبَالَغَةً) فدلَّ ذلك على أنَّ في هذا الباب مُبالغةً.

---

(١) هذا باب الافعلال، كـ«اقشعرار»، كرّرَ لامه الأولى، والزائدة لامه الثانية، وزيدت الألف قبل آخره فرقاً بينه وبين فعله، وهذه الأبواب الثلاثة كلها لوازم.

(٢) هذا تفسير باللازم، والأَولَى أن يُفسَّرَ بالمطابقة؛ لأنه ليس بمستعملٍ في المعنى اللازم، وهو أصلٌ، ولا يعدل عنه إلا لغرضٍ، ولا غرضَ ههُنا، والمعنى المطابق لِقشعر جلدُ الرجلِ: أخذتْه قُشَعْرِيرة، وانتشارُ الشعر من لوازم أخذها.

[ملحَقات الرُّباعيِّ المزيدِ فيه حرفُ واحد]

وَخَمْسَةٌ مِنْهَا لِمُلْحَقِ «تَدَحْرَجَ».

[١]

«تَفَعْلَلَ» كـ«تَجَلْبَبَ»

البَابُ الأَوَّلُ: «تَفَعْلَلَ، يَتَفَعْلَلُ، تَفَعْلُلاً».

○ **مَوْزُونُهُ:** «تَجَلْبَبَ[١]، يَتَجَلْبَبُ، تَجَلْبُباً».

○ **وَعَلَامَتُهُ:** أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ.

○ **وَبِنَاؤُهُ:** ....

الكفوي

ومن هذا الباب «بَادَرَّ»[٢] أصلُه: «ابْوَدَرَّ» كـ«اقْشَعَرَّ»، فنُقِلتْ حركةُ الواو إلى ما قبلها وقُلِبت ألفاً لتحرُّكِها في الأصل وانفتاحِ ما قبلها الآن، فصار: «إِبَادَرَّ»، ثم حُذِفت الهمزةُ لعدم الاحتياجِ إليها فصار: «بَادَرَّ».

(وَخَمْسَةُ) أبوابٍ (مِنْهَا) أي: مِنَ الأبوابِ الخمسةِ والثَّلاثين (لِمُلْحَقِ «تَدَحْرَجَ») بزيادةِ حَرْفَينِ على الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ؛ أحدُهما: للمُطَاوَعَةِ؛ والثاني: لمُجرَّدِ الإِلْحاقِ.

(البَابُ الأَوَّلُ: «تَفَعْلَلَ، يَتَفَعْلَلُ، تَفَعْلُلاً»).

(مَوْزُونُهُ: «تَجَلْبَبَ، يَتَجَلْبَبُ، تَجَلْبُباً») قَدَّمَهُ لكونِ زائِدِه من جِنْسِ الأُصول.

(وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ) لِيُوافِقَ زَائِدَ المُلْحَقِ به، فإنَّ قَاعِدَةَ الإِلْحَاقِ: أنَّه إنْ كان في المُلْحَقِ به زائِدٌ جِيءَ به في المُلْحَقِ مَوْضِعَهُ في المُلْحَقِ بِهِ (وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ) قد عَرَفْتَ وَجْهَ الحُكم بكونِ الزَّائِدِ في الآخر.

---

(١) هذا باب التفعلل قَدَّمَهُ؛ لِكون أحدِ الزائدَين فيه من جنس الأصول، و«تجلبب»، أي: لبس الجلباب، فالملحَق التاء في الأول، والياء في الآخِر، وهما زائدتان.

(٢) هو مثلُ «ايسناس» و«ايلنال» السابقين في كونه لمجرد التمثيل.

لِلْمُطَاوَعَةِ[١][٢]، نَحْوُ: «تَجَلْبَبَ زَيْدٌ فَتَجَلْبَبَ[٣] ذَلِكَ الجِلْبَابُ».



[٢]

«تَفَوْعَلَ» كـ«تَجَوْرَبَ»

البَابُ الثَّانِي: «تَفَوْعَلَ، يَتَفَوْعَلُ، تَفَوْعُلاً».

○ مَوْزُونُهُ: «تَجَوْرَبَ[٤]، يَتَجَوْرَبُ، تَجَوْرُباً[٥]».

○ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَالوَاوِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ.

○ وَبِنَاؤُهُ: أَيْضاً لِلْمُطَاوَعَةِ[٦]، نَحْوُ: «جَوْرَبْتُهُ فَتَجَوْرَبَ»[٧].



الكفوي

(البَابُ الثَّانِي) من تلك الخمسة: («تَفَوْعَلَ، يَتَفَوْعَلُ، تَفَوْعُلاً»).

(مَوْزُونُهُ: «تَجَوْرَبَ، يَتَجَوْرَبُ، تَجَوْرُباً») أي: لَبِسَ الجَوْرَبَ، (وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَالوَاوِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ، وَبِنَاؤُهُ: أَيْضاً لِلْمُطَاوَعَةِ، نَحْوُ: «جَوْرَبْتُهُ فَتَجَوْرَبَ»).

---

(١) اتفاقاً لِمَا مَرَّ أنَّ معناه لبس الجلباب، وهو مطاوع جَلببه، فإن قلتَ: إنه متعد، والمطاوع لا يكون إلا لازماً، قلتُ: لا نُسلم أنه لا يكون إلّا لازماً مطلقاً، بل هذا فيما إذا كان المطاوَع بالفتح متعدياً إلى مفعولٍ واحد، وإذا تعدى إلى مفعولين يتعدَّى المطاوع بالكسرِ إلى واحد، مثل: عَلَّمتُه المسألةَ فتعلَّمَها.

(٢) لم تثبت هذه الزيادة في بعض النسخ، وفي بعض النسخ الأخرى: «وبِنَاؤُه لِلَّازِمِ». انظر لِزاماً قول صاحب «تلخيص الأساس» هُنَا.

(٣) ولم تُدغم الباء الأولى بعد نقل حركتها إلى ما قبلها، لئلا يَبْطُلَ الإلحاق.

(٤) أي: لبس الجورب، والتاء والواو زائدتان.

(٥) هذا باب التفوعل، قَدَّمَهُ على باب التفعيل لقوة الواو وعلوّها، وعلى غيره لتقدم الزيادة.

(٦) أي: للتعدية فقط، يقال: «تَجورَب الرجل» أي: لَبِس الجوربَ.

(٧) في بعض النسخ: «وبِنَاؤُه لِلَّازِمِ، نَحوُ: تَجَوْرَبَ زَيْدٌ» أي: لبس الجوربَ، وعلى هذه النسخة تكون من قَبِيل التكلم بالمطاوِع بالكسر من غير تكلُّم بِالمطاوَع.

[٣]

«تَفَيْعَلَ» كـ«تَشَيْطَنَ»

البَابُ الثَّالِثُ: «تَفَيْعَلَ، يَتَفَيْعَلُ، تَفَيْعُلاً».

○ **مَوْزُونُهُ**: «تَشَيْطَنَ، يَتَشَيْطَنُ، تَشَيْطُناً[١]».

○ **وَعَلَامَتُهُ**: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ[٢]، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَاليَاءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ.

○ **وَبِنَاؤُهُ**[٣]: لِلَّازِمِ[٤]، نَحْوُ[٥]: «تَشَيْطَنَ زَيْدٌ».



[٤]

«تَفَعْوَلَ» كـ«تَرَهْوَكَ»

البَابُ الرَّابِعُ: «تَفَعْوَلَ، يَتَفَعْوَلُ، تَفَعْوُلاً».

○ **مَوْزُونُهُ**: «تَرَهْوَكَ، يَتَرَهْوَكُ، تَرَهْوُكاً»[٦].

○ **وَعَلَامَتُهُ**: ....

الكفوي

(البَابُ الثَّالِثُ: «تَفَيْعَلَ، يَتَفَيْعَلُ، تَفَيْعُلاً»، مَوْزُونُهُ: «تَشَيْطَنَ، يَتَشَيْطَنُ، تَشَيْطُناً»، وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَاليَاءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ، وَبِنَاؤُهُ: لِلَّازِمِ، نَحْوُ: «تَشَيْطَنَ زَيْدٌ»).

(البَابُ الرَّابِعُ: «تَفَعْوَلَ، يَتَفَعْوَلُ، تَفَعْوُلاً»، مَوْزُونُهُ: «تَرَهْوَكَ، يَتَرَهْوَكُ، تَرَهْوُكاً»، وَعَلَامَتُهُ:

---

(١) هذا باب التفعيل، وقَدَّمَ هذا الباب على ما يَليه لِتقدم الزائد فيه.

(٢) فيه إشارةٌ إلى أن أصله: «شَطَنَ»، ثم صار «تَشيطَن»، وإلى أنه مشتقٌّ من «الشَّطَن» بِفتحتين، أو مِن «شَطَنَ، شُطوناً»، والأول بمعنى: الحبل المديد، والثاني: بمعنى البُعد، وكلاهما يُناسبان معنى «الشيطان»، لِطُوله أو بُعده عن رضاء الرحمن، وقيل: مشتقٌّ من «الشَّيط» بمعنى الهلاك، وهذا أيضاً يُناسبه؛ لِهلاكه في الدارَين.

(٣) أيضاً للتعدية فقط، يقال: «تَشيطن زيد» أي: فعل فِعلاً مكروهاً.

(٤) في بعض النسخ: «وبِنَاؤُه لِلْمُطَاوَعَةِ».

(٥) و«تشيطن» مطاوِع، وليس له مطاوَع ـ بالفتح ـ؛ لأنه واقعٌ في كلامهم، وقد يُتكلم بالمطاوِع بدون المطاوَع، نحو: «انكسر الإناء»، قيل: هو بمعنى المطاوَع لأنه قبل الفعل، ولم يَمتنع.

(٦) هذا باب التَّفَعْوُلِ، قدَّمه على ما يَليه لاشتِراكه مع سَوابقه في كونِ الزائد في غير الأول، أو لِتقدم الزائد.

أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَالوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ.

○ وَبِنَاؤُهُ: لِلَّازِمِ فَقَطْ، نَحْوُ: «تَرَهْوَكَ[1] زَيْدٌ».



[٥]

«تفعْلَى» كـ«تَسَلْقَى»

البَابُ الخَامِسُ[2]: «تَفَعْلَى، يَتَفَعْلَى، تَفَعْلِياً».

○ مَوْزُونُهُ: «تَسَلْقَى[3]، يَتَسَلْقَى، تَسَلْقِياً».

○ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَاليَاءِ فِي آخِرِهِ.

○ وَبِنَاؤُهُ: لِلَّازِمِ، نَحْوُ: «تَسَلْقَى زَيْدٌ»، أَيْ: نَامَ عَلَى قَفَاهُ[4].

الكفوي

أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَالوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ، وَبِنَاؤُهُ: لِلَّازِمِ فَقَطْ، نَحْوُ: «تَرَهْوَكَ زَيْدٌ»).

(البَابُ الخَامِسُ: «تَفَعْلَى، يَتَفَعْلَى») بقلب الياء فيهما ألفاً، وقد عَرفتَ أنَّه لا يُنافي الإلْحاقَ («تَفَعْلِياً»، مَوْزُونُهُ: «تَسَلْقَى، يَتَسَلْقَى، تَسَلْقِياً»، وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَاليَاءِ فِي آخِرِهِ، وَبِنَاؤُهُ: لِلَّازِمِ، نَحْوُ: «تَسَلْقَى زَيْدٌ»، أَيْ: نَامَ عَلَى قَفَاهُ).

واعْلَمْ: أنَّ هذه الخمسةَ مِنَ السِّتَّةِ المُلْحَقَةِ بالرُّباعيِّ مع زيادةٍ في أوَّلِه للمُطاوعةِ غيْرَ «فَعْيَلَ»؛ إذْ لم يَجِئْ «تَفَعْيَلَ» بالاستقراء.

وزادَ بعضُهم على هذه المُلْحقاتِ ثلاثةَ أبوابٍ أُخر:

الأوَّل: «تفعْفَلَ، يتَفعْفَلُ، تفَعْفُلاً»[5]، مَوْزُونُهُ: «تَزَلْزَلَ، يَتَزَلْزَلُ، تَزَلْزُلاً»، وعلامتُه: أنْ يكون ماضيه على خمسةِ أحرفٍ، بزيادة التَّاء في أوَّلِه وحرفٍ آخرَ من جنس فاءِ فعلِه بين الفاء والعين[6].

---

(١) يقال: تَرهوك الرجل أي: تَبختر، وهو مطاوعٌ وليس له مُطاوَع أيضاً.

(٢) الباب الخامس: وهو باب التَّفَعْلي، والألفُ في «تَفعلى» منقلبةٌ عن الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(٣) ومِن مَعانيه قولهم: «سَلَقه بالكلام» أي: أذاه به فتَسلقى، أي: فتأذَّى، كما في قول الشاعر:

جِرَاحاتُ السِّنانِ لها التِئامٌ ... ولا يَلْتَامُ ما جَرَحَ اللِّسانُ

(٤) السَّادسُ: «تَفَعْلَى» كتَسَلْقَى.

(٥) كذا في الأصل، وفيه نظر.

(٦) الصواب: بين العين واللام.

[تَنْبِيهٌ]:

اِعْلَمْ: أَنَّ حَقِيقَةَ الإِلْحَاقِ فِي هَذِهِ المُلْحَقَاتِ[١] إِنَّمَا هُوَ بِزِيَادَةِ غَيْرِ التَّاءِ[٢].

مَثَلاً: الإِلْحَاقُ فِي «تَجَلْبَبَ» إِنَّمَا هُوَ بِتَكْرَارِ البَاءِ، وَالتَّاءُ[٣] إِنَّمَا دَخَلَتْ لِمَعْنَى المُطَاوَعَةِ، كَمَا كَانَتْ فِي «تَدَحْرَجَ»[٤]؛ لِأَنَّ الإِلْحَاقَ لَا يَكُونُ فِي أَوَّلِ الكَلِمَةِ، بَلْ فِي وَسَطِهَا[٥]، أَوْ آخِرِهَا[٦]. عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ فِي «شَرْحِ المُفَصَّلِ»[٧].



الكفوي

والثَّاني: «تَفَعْنَلَ، يَتَفَعْنَلُ، تَفَعْنُلاً»، مَوْزُونُهُ: «تَقَلْنَسَ، يَتَقَلْنَسُ، تَقَلْنُساً»، وعلامتُه: أنْ يكون ماضيه على خمسة أحرفٍ، بزيادة التَّاء في أوَّلِه والنُّونِ فيما قبل الآخر.

والثَّالث: «تَمَفْعَلَ، يَتَمَفْعَلُ، تَمَفْعُلاً»، مَوْزُونُهُ: «تَمَسْكَنَ، يَتَمَسْكَنُ، تَمَسْكُناً»[٨]، وعلامتُه: أنْ يكون ماضِيه على خمسةِ أحرفٍ، بزيادة التَّاءِ والميمِ في أوَّلِه، فَعَلَى هذا يكون المُلْحَقُ بـ«تَدَحْرَجَ» ثمانيةَ أبوابٍ.

(اِعْلَمْ أَنَّ حَقِيقَةَ الإِلْحَاقِ فِي هَذِهِ المُلْحَقَاتِ) الخَمْسةِ بـ«تَدَحْرَجَ» (بِزِيَادَةِ غَيْرِ التَّاءِ) من حرُوفِ العِلَّةِ وتَكْرِيرِ اللَّامِ.

(مَثَلاً: الإِلْحَاقُ فِي «تَجَلْبَبَ» إِنَّمَا هُوَ بِتَكْرَارِ البَاءِ، وَالتَّاءُ إِنَّمَا دَخَلَتْ لِمَعْنَى المُطَاوَعَةِ، كَمَا كَانَتْ فِي «تَدَحْرَجَ»؛ لِأَنَّ الإِلْحَاقَ) أي: الزِّيادةَ للإِلْحَاقِ (لَا يَكُونُ فِي أَوَّلِ الكَلِمَةِ، بَلْ) يكون (فِي وَسَطِهَا، أَوْ فِي آخِرِهَا، عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ فِي «شَرْحِ المُفَصَّلِ») وأيضاً: حرُوفُ الإِلْحَاقِ

(١) أي: ملحقات «تدحرج» التي زيد فيها حرفان على الثُّلاثي المُجرَّد للإلحاق بـ«تدحرج».

(٢) أي: كالواو والياء والباء.

(٣) فإن قلتَ: إن الأصل في زيادة التاء هو الإلحاق، أي: لغير المطاوعة؛ إلاَّ أنَّها وافقَتْ مَعْنى المُطاوَعَةِ، وبهذا التوجيه صحَّ أن يكون: «تغافَلَ» و«تكلَّمَ» مُلحقَين بـ«تَدَحْرَجَ»، قلتُ: الأصلُ في الحروفِ أن تُزادَ للمعنى، وأيضاً اتَّفقوا على أنَّ مزيدَ الرُّباعي لازمٌ، وكذلك حكمُ ما أُلحِقَ به.

(٤) وأما في نحو: «تجورب» و«تشيطن» و«ترهوك» فبالواو والياء لا بالتاء في أولها؛ لأنها ليست للإلحاق؛ إذِ الإلحاق لا يكون في الأول كما سيُعرف.

(٥) فائدة: قيل لأبي السعود رحمه الله: ما الفرق بين الوَسَطِ بالحركةِ والوَسْطِ بالسكون؟ فأجابَ: بأنَّ السَّاكِنَ مُتَحَرِّكٌ، والمُتَحَرِّكَ سَاكِنٌ.

(٦) والزيادة في الإلحاق تكون في وسَط الكلمة وآخِرها بحكم الاستقراء، وذلك كزيادةِ الباء في «تجلبب»، والياء في «تَسلقى».

(٧) «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب.

(٨) في «متعة الطرف»: أي: أَظْهَرَ المَسْكَنَةَ، أصلُها مِن «السُّكونِ»، وللعلماء كلامٌ في «تمسكن» يُطلب من =

[ملحَقات الرُّباعيِّ المزيدِ فيه حرفان]

وَاثْنَانِ(١) لِمُلْحَقِ: «اِحْرَنْجَمَ».

[١]

«افْعَنْلَلَ» كـ«اقْعَنْسَسَ»

البَابُ الأَوَّلُ: «اِفْعَنْلَلَ، يَفْعَنْلِلُ، اِفْعِنْلَالاً».

○ مَوْزُونُهُ: «اِقْعَنْسَسَ، يَقْعَنْسِسُ، اِقْعِنْسَاساً(٢)».

الكفوي

لا تكونُ بمعنًى غيرِ الإلْحاقِ، كما صَرَّحَ به ابنُ الحَاجِب في «شرح المفصل».

والتَّاءُ هٰهُنا بمعنى المُطَاوَعةِ، فلا تكون للإلْحاقِ، وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ الإلْحاقَ: جَعْلُ مِثالٍ أَنْقصَ على مِثَالٍ أَزْيدَ منه، كما صَرَّحُوا به، وذلك الجَعْلُ هَهُنا إنَّما يَتَأَتَّى بزيادةِ التَّاءِ وغيرِها معاً، لا بغيرِها فقط، فكيف يُحْكَمُ بأنَّ الإلْحاقَ بزيادة غيرِ التَّاءِ، وبأنَّ الإلْحاقَ لا يكون في أول الكلمةِ؟ اللَّهُمَّ إلَّا أنْ يُقالَ: المرادُ أنَّ الزَّائدَ لمُجرَّدِ الإلْحاقِ لا يكون في الأوَّل، وأنَّ الزَّائِدَ لمُجرَّدِ الإلْحاقِ هَهُنا غير التَّاء، وأمَّا التاء فليست لمُجرَّد الإلْحاق، بل له وللمُطَاوَعَة أيضاً،

وكأنَّ قَوْلَ المُصَنِّفِ: «أنَّ حَقِيقةَ الإلْحاقِ» دُون أنْ يقُولَ: «إنَّ الإلحاقَ» إشارةٌ إلى هذا، فتدبَّر.

(وَ) بابانِ (اثْنَانِ) مِنَ الأبوابِ الخمسةِ والثَّلاثينَ قد يَجِيءُ (لِمُلْحَقِ «اِحْرَنْجَمَ») بزيادة ثلاثة أحرفٍ على الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ.

(البَابُ الأَوَّلُ) منهما («اِفْعَنْلَلَ، يَفْعَنْلِلُ، اِفْعِنْلَالاً»، مَوْزُونُهُ: «اِقْعَنْسَسَ، يَقْعَنْسِسُ، اِقْعِنْسَاساً»)، قال التَّفتازانيُّ: معنى «اقْعَنْسَسَ»: خَلَّفَ ورَجعَ، قال أبو عمرٍو: سألتُ الأصمعيَّ عنه، فقال: هَكَذا؛ فقدَّمَ بَطْنَهُ، وأَخَّرَ صَدْرَه. انتهى.

= المطوَّلات، لكن اعْلَمْ أنَّ بناء «تَمَفْعَلَ» سَماعيٌّ، وأنَّ قولَهم: «تَمَحْوَرَ» و«تَمَرْكَزَ» و«تَمَدْرَسَ» ونحو ذلك غيرُ عربيٍّ.

(١) لَمَّا فَرَغَ من بيان ملحقات «تدحرج»، شَرَعَ في بيان الملحَق بـ«احْرَنْجَم» فقال: «واثنان» بحكم الاستقراء من خمسة وثلاثين باباً، كائنان لِملحق «احْرَنْجَم»، أي: مَزيدان بثلاثة أحرفٍ على الثلاثي المجرد للإلحاق بـ«احْرَنْجَم».

(٢) هذا باب الافعِنلال، قَدَّمَهُ على ما يأتي بعده؛ لأن الزائد فيه ـ وهو السين ـ من جِنس الأصول.

○ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ[١]، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ، وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ.

○ وَبِنَاؤُهُ: لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: «قَعِسَ الرَّجُلُ» إِذَا خَرَجَ صَدْرُهُ وَدَخَلَ ظَهْرُهُ فِي الجُمْلَةِ، وَيُقَالُ: «اِقْعَنْسَسَ الرَّجُلُ»: إِذَا خَرَجَ صَدْرُهُ وَدَخَلَ ظَهْرُهُ مُبَالَغَةً.



[٢]
«افْعَنْلَى» كـ«اسْلَنْقَى»

البَابُ الثَّانِي: «اِفْعَنْلَى، يَفْعَنْلِي، اِفْعِنْلَاءً».

○ مَوْزُونُهُ: «اِسْلَنْقَى، يَسْلَنْقِي، اِسْلِنْقَاءً»[٢].

الكفوي

وقال صاحب «المقصود في الصرف»: معناه: تَأَخَّرَ ورَجع من قَعَسٍ، إذا دَخَلَ ظَهْره وخَرَج صَدْرُه، وهو ضدُّ الأَحْدَب.

(وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ)، ليُوافِقَ زَائِدَي الأصلِ، لِمَا عَرفتَ من قاعدة الإِلْحاقِ، فالهمزةُ للوصل، والنُّونُ للمُطَاوَعةِ، كما كانتا في «احْرَنْجَمَ»، (وَ) بزيادة (حَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ) كما هو الأصل، وهذا لمُجرَّدِ الإِلْحَاقِ.

(وَبِنَاؤُهُ: لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: «قَعِسَ الرَّجُلُ» إِذَا خَرَجَ صَدْرُهُ وَدَخَلَ ظَهْرُهُ فِي الجُمْلَةِ، وَيُقَالُ: «اِقْعَنْسَسَ الرَّجُلُ» إِذَا خَرَجَ صَدْرُهُ وَدَخَلَ ظَهْرُهُ مُبَالَغَةً).

(البَابُ الثَّانِي: «اِفْعَنْلَى») بالألف، («يَفْعَنْلِي، اِفْعِنْلَاءً»، مَوْزُونُهُ: «اِسْلَنْقَى، يَسْلَنْقِي، اِسْلِنْقَاءً»)، قال التَّفتازانيُّ: معنى «اسْلَنْقَى»: نَام على ظَهْرِه، ووَقَعَ على قَفَاهُ.

---

(١) كـ«اقعنسس» أصله: قَعِسَ، فصار «اقْعَنسس» بزيادة الهمزة، وكُررت لامه في الزائد وهو السين الثانية.

(٢) هذا باب الافعِنلاء، قُلبت الياء ألفاً في الماضي لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكُتبت على صورة الياء لانقلابها منها في الطرف، وهي ألف المصدر، ولم يَبطل مع ذلك إلحاقه بـ«احْرَنْجَم» نظراً إلى الأصل؛ لِصدق تعريفه عليهما؛ لأنه في الأصل «اسلِنقاياً» على وزن «احرنجاماً».

○ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ[1]، وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ، وَاليَاءِ فِي آخِرِهِ.

○ وَبِنَاؤُهُ: لِلَّازِمِ[2]، نَحْوُ: «اِسْلَنْقَى زَيْدٌ»[3].



الكفوي

(وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ) لِيُوافِقَ زَائِدَيِ الأَصْلِ (وَ) بزيادة (اليَاءِ) كما هو الرَّاجِحُ عند المُصنِّفِ (فِي آخِرِهِ).

(وَبِنَاؤُهُ: لِلَّازِمِ، نَحْوُ: «اِسْلَنْقَى زَيْدٌ») لمُجرَّدِ الإِلْحاقِ، فتُقْلب الياءُ أَلِفاً في الماضي لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها، وهذا القلبُ لكَوْنِه في الآخر لا يُبْطِل الإِلْحاقَ، كما عرفتَ، وقيل: الزَّائدُ هو الألفُ ابتداءً، فحِينئذٍ يحتاجُ إلى قلبِ الألفِ ياءً في المضارع لانكسارِ ما قبلها.

ـ وههُنا بابٌ آخرُ مُلْحَقٌ بـ«اقْشَعَرَّ» وهو «افْعَأَلَّ»، يَفْعَئِلُّ، افْعِئْلالاً»، موزُونُه: «اطْمَأَنَّ، يَطْمَئِنُّ، اِطْمِئْناناً»، وعلامتُه: أنْ يكون ماضِيه على سِتَّةِ أحرفٍ بزيادة الألف في أوَّله وحرفٍ آخَرَ من جنسِ لامِ فعله في آخره، لِيُوافِقَ زائِدَي الأصل، وبزيادة همزةٍ أُخرى بين العين واللام لمُجرَّد الإلحاق.

وبهذا تمَّ أبوابُ التَّصريفِ (٤١) إِحْدَى وأَرْبَعِين:

ـ (٦) سِتَّةٌ منها للثُّلاثيِّ المُجرَّدِ.

ـ (١) وواحدٌ منها للرُّباعيِّ المُجرَّدِ.

ـ (٣) وثلاثةٌ منها لِمَا زاد على الرُّباعيِّ المُجرَّدِ.

ـ (٣١) وواحدٌ وثَلاثُون لِمَا زَادَ على الثُّلاثيِّ المُجرَّد، وهو ضَرْبانِ: غَيْرُ مُلْحَقٍ ومُلْحَقٌ:

ـ والأَوَّل: اثْنَا عَشَرَ باباً. والثَّاني: ثلاثة أنواعٍ:

النَّوعُ الأوّل: مُلْحَقٌ بالرُّباعيِّ، وهو ثمانيةُ أبوابٍ ذَكَرَ المُصنِّفُ سِتَّةً منها، وذَكَرنا البَاقِيَيْنِ.

---

(١) أي: في أول ماضيه.

(٢) وباب «الافعِنلاء» لازمٌ، مثل: «اِسْلَنْقَى الرَّجُل»، إلاَّ في كلمتَين منه؛ لأن معنى «اسلَنقى»: نام على ظَهره، أي: وَقَعَ على قفاه، ويُستعمل بمعنى: غلبه وقهره، وقدَّمَ ملحقات «تَدَحْرجَ»؛ لتقدم «دَحْرَجَ» على «تَدَحْرَجَ»؛ وقَدَّمَ ملحقات «تَدَحْرَجَ» على ملحقاتِ «احْرَنْجم»؛ لكثرة ملحقات «تَدَحْرَجَ»، وقِلَّة ملحقاتِ «احْرَنْجَم» كما مرَّ.

(٣) في بعض النسخ: «وبناؤُه لِلْمُطاوَعةِ، نحو: سَلْقَيْتُهُ فَاسْلَنْقَى».

. . . .

الكفوي

والنَّوعُ الثَّاني: مُلْحَقٌ بـ«تَدَحْرَجَ»، وهو أيضاً ثمانيةُ أبوابٍ، ذَكَرَ المُصنِّفُ خمسةً منها، وذكرنا ثلاثةً أُخرى.

والنَّوعُ الثَّالث: مُلْحَقٌ بـ«احْرَنْجَمَ»، وهو بابانِ، كما ذكَرَه المُصنِّفُ.

والنَّوعُ الرَّابعُ: مُلْحَقٌ بـ«اقْشَعَرَّ»، وهو بابٌ واحدٌ، كما ذكرنَاهُ.

وهذا ما وَعَدْنَاكَ في أوَّلِ الكتابِ، واللهُ أعلمُ بالصَّوابِ، وإليه المَرْجِعُ والمآبُ.

واعْلَمْ: أنَّ من عادةِ الصَّرفيِّينَ البَاحثِين عن أحوالِ الفعلِ وما يَشتقُّ منه أنْ يُقَسِّمُوا الفعلَ في ابتداءِ تعليمِهم إلى أقسامِه الثَّمانية؛ لِيكُونَ عَوْناً للمُتعلِّمِينَ في معرفةِ الألفاظِ الكثيرةِ ومَعانِيها النَّوعيَّةِ بسماعِ واحدٍ منها، وفي سهولةِ ضَبْطِها وحِفْظِها.

فلَمَّا أشارَ المُصنِّفُ في أثْنَاءِ تَعدادِ الأبواب إلى تلك الأقسام؛ بعضِها بالتَّصريحِ والتَّفصِيل، وبعضِها بالإيماءِ في ضِمْنِ التَّمثيلِ؛ أرادَ أنْ يُجْمِلَها هُنَا ليكون كالفَذْلَكَةِ لبيانها، فقال:

الأقسام الثمانية

ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّ الفِعْلَ المُنْحَصِرَ فِي هَذِهِ الأَبْوَابِ:

(١) إِمَّا ثُلَاثِيٌّ مُجَرَّدٌ سَالِمٌ[١]، نَحْوُ: «كَرُمَ»[٢].

الكفوي

(ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّ الفِعْلَ المُنْحَصِرَ فِي هَذِهِ الأَبْوَابِ: إِمَّا ثُلَاثِيٌّ مُجَرَّدٌ سَالِمٌ، ... إلخ) وأرادَ بـ«السَّالم»: مَا سَلِمَتْ حُروفُه الأَصْلِيَّةُ عن حرُوفِ العِلَّةِ والهمزةِ والتَّضْعِيفِ.

ثُمَّ إِنَّه لَمَّا كان من عادَتِهم أيضاً تقسيمُ الفعل إلى أقسامِه السَّبعةِ، ثُمَّ بيان كلٍّ منها من الإِعْلالِ والإِدْغامِ وسائرِ الأحوال والأحكامِ، أَتَى به المُصنِّفُ أيضاً في هذا المقامِ، وأشار إلى بعضِ الأحوال والأحكام في ضِمْنِ الأمثلةِ، أو في صَرِيحِ الكلام، فقال:

(وَاعْلَمْ: أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ: إِمَّا صَحِيحٌ، وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ فِي مُقَابَلَةِ الفَاءِ وَالعَيْنِ وَاللَّامِ) مِنَ الوَزْنِ (حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ ... إلخ).

ولْيَكُن هذا آخرَ ما جَرَى عليه القَلَمُ بِمَنِّ مَنْ مَنَّ عَلَيْنا وأَنْعَمَ، والحمدُ لله على التَّمَامِ، وعلى رسُولِه الصَّلاة والسَّلام، وعلى آلِه وأصحابِه الكرام، ما دَارتِ اللَّيالي والأَيَّامُ.

حَرَّرَتْهُ وأنا العَبْدُ الحَقِيرُ والفَقيرُ السَّيِّدُ محمَّدٌ الكفويُّ ابنُ الحاجِّ حميدٍ غَفَرَ اللهُ لي ولوالديَّ ولجميعِ المُؤمنِينَ والمسلمينَ أَجْمَعِينَ، والحمدُ لله ربِّ العالمين.



من هنا إلى آخره من «الضياء على البناء»

(ثُم اعْلَمْ: أَنَّ الفِعْلَ المُنْحَصِرَ فِي هَذِهِ الأَبْوَابِ) الخمسةِ والثَّلاثينَ:

(إِمَّا ثُلَاثِيٌّ) وهو ما كان ماضِيهِ على ثلاثةِ أَحْرُفٍ (مُجَرَّدٌ) عنِ الزَّوائِدِ (سَالِمٌ) من حرُوفِ العِلَّةِ والهَمْزةِ والتَّضْعِيفِ (نَحْوُ: «كَرُمَ») قَدَّمَ هذا القسم لتَقدُّمِ العَدَمِ السَّابِقِ؛ لأنَّ مَفْهُومَ السَّالمِ

(١) السالم عند الصرفيين: ما سَلِمت حروفه الأصلية من جميع حروف العلة، وعند النحويين: ما ليس في آخره حرف علة، سواءٌ كان في غيره أو لا، وسواءٌ كان أصلاً أو زائداً، فيكون «نصر» سالماً عند الطائفتين، و«رمى» غيرُ سالم عندهما، و«باع» غير سالم عند الصرفيين، وسالمٌ عند النحويين.

(٢) لأنه على ثلاثة أحرفٍ أصولٍ سالمةٍ عن حروف العلة، والهمزة، والتضعيف.

(٢) وَإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مُجَرَّدٌ غَيْرُ سَالِمٍ، نَحْوُ: «وَعَدَ»[١].

(٣) وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدٌ سَالِمٌ، نَحْوُ: «دَحْرَجَ»[٢].

(٤) وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدٌ غَيْرُ سَالِمٍ، نَحْوُ: «وَسْوَسَ»[٣].

(٥) وَإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ، نَحْوُ: «أَكْرَمَ»[٤].

(٦) وَإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ، نَحْوُ: «أَوْعَدَ»[٥].

(٧) وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ، نَحْوُ: «تَدَحْرَجَ»[٦].

عَدَمِيٌّ، وغيرِ السَّالمِ وجُودِيٌّ، تأمَّل، حتَّى لا تقول: إنَّ مَفْهُومَ السَّالِمِ وجُودِيٌّ، وغيرِ السَّالمِ عَدَمِيٌّ؛ لأنَّ فيه كَلِمةَ نفيٍ.

(وَإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مُجَرَّدٌ غَيْرُ سَالِمٍ) بل مُعْتلٌّ أو مُضاعَفٌ أو مَهْمُوزٌ، (نَحْوُ: «وَعَدَ») و«مَدَّ» و«أَخَذَ».

(وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدٌ) وهو ما كان ماضِيهِ على أَرْبعةِ أحرُفٍ، بأنْ يكون جَمِيعُ حرُوفِه أَصْلِيَّةً (سَالِمٌ) من حرُوفِ العِلَّةِ وما يَلْحَقُها، (نَحْوُ: «دَحْرَجَ»).

(وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدٌ غَيْرُ سَالِمٍ، نَحْوُ: «وَسْوَسَ»)، و«زَلْزَلَ».

(وَإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ) رُباعِيًّا أو خُمَاسِيًّا أو سُدَاسِيًّا (نَحْوُ: «أَكْرَمَ») و«انْكَسَرَ» و«اسْتَغْفَرَ».

(وَإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ) رُباعِيًّا أو خُمَاسِيًّا أو سُدَاسِيًّا، (نَحْوُ: «أَوْعَدَ») و«اتَّعَدَ» و«اسْتَوْعَدَ».

(وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ) خُمَاسِيًّا أو سُدَاسِيًّا، (نَحْوُ: «تَدَحْرَجَ») و«احْرَنْجَمَ».

(وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ) خُمَاسِيًّا أو سُدَاسِيًّا (غَيْرُ سَالِمٍ، نَحْوُ: «تَوَسْوَسَ») و«اِوْسَنْوَسَ»[٧].

---

(١) لانه على ثلاثة أحرفٍ، وأحدُ أصوله معتلٌّ، وهو الفاء.

(٢) لانه على أربعة أحرفٍ، وأصولُه سالمة؛ إذ ليس فيها حرف علة، ولا همزة، ولا تضعيف.

(٣) لانه على أربعة أحرفٍ، أصولُه مضاعفة، وفيه الواو وهو من حروف العلة.

(٤) لكونه مزيداً على «كَرُمَ» بالهمزة في أوله، وليس فيه حرف علة، ولا تضعيف.

(٥) لكونه مزيداً على «وعد» بالهمزة في أوله، وهو معتل الفاء بالواو.

(٦) وهو سالم؛ إذ ليس فيه حرف علة ولا غيره، ومزيدٌ؛ لزيادته على «دحرج» بالتاء في أوله.

(٧) في بعض النسخ: «اسْتَوْنَسَ» وهو خطأ، و«اِوْسَنْوَسَ» غير مسموع، بل هو مجرد اختراع، ويصير بعد الإعلال «ايسنَاس» كما تقدم عن الكفوي.

(٨) وَإِمَا رُبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ، نَحْوُ: «تَوَسْوَسَ»[١].
وَيُقَالُ لِهَذِهِ الأَقْسَامِ: الأَقْسَامُ الثَّمَانِيَةُ.



الضياء على البناء

(وَيُقَالُ لِهَذِهِ الأَقْسَامِ: الأَقْسَامُ الثَّمَانِيَةُ) لكونِ مُسَمَّاها ثمانية.



(١) وهو رباعي مزيد؛ لزيادته على «وسوس» بالتاء في أوله، ومضاعف، وفيه حرف علة.

أَقْسَامُ الفِعْلِ بِاعْتِبَارِ صِحَّةِ حُرُوفِهِ واعتِلالِها

وَاعْلَمْ[١]: أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ:

(١) إِمَّا صَحِيحٌ[٢]: وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ فِي مُقَابَلَةِ الفَاءِ وَالعَيْنِ وَاللَّامِ حَرْفُ عِلَّةٍ[٣]؛ وَهِيَ

الضياء على البناء

(ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ) ماضِياً، أو مُضارِعاً، أو أَمْراً؛ غائِباً أو حَاضِراً، أو مُتكَلِّماً، إنْ كان الأمرُ للمَجْهولِ، وأمَّا الجَحْدُ المُطْلَقُ[٤]، والجَحْدُ المُسْتَغْرَقُ[٥]، ونَفْيُ الحَالِ[٦]، ونفيُ الاِسْتِقْبالِ[٧]، وتأْكِيدُ نَفْيِ الاِسْتِقْبالِ[٨]، والنَّهْيُ كُلُّها، فدَاخِلٌ في المُضارع.

قال المُطَرِّزِيُّ في «المِصْباحِ»: وله ثلاثةُ أَمْثِلةٍ: (١) المَفْتُوحُ الآخرِ، [كـ«نَصَرَ» وهُو الماضِي]، (٢) وما يَتَعاقَبُ على أوَّلِه إِحْدَى الزَّوائِدِ الأَربعِ، [يَجْمَعُها كَلِمَةُ: «أنيت»، وهو المُضارِعُ]، (٣) والمَوْقُوفُ الآخِرِ، [نحو: «انْصُرْ»، وهو الأَمْرُ]. انتهى.

يُفْهَمُ من هذا أنَّ الفِعلَ ثَلاثةٌ فَقَط؛ لأنَّ السُّكوتَ في مَقَامِ البَيَانِ يُفِيدُ الحَصْرَ.

(إِمَّا صَحِيْحٌ) لم يَقُلْ: «سَالِمٌ» إِشْعاراً بأنَّ الصَّحِيحَ والسَّالِمَ عِنْدَهُ بمعنًى واحدٍ لا أعمُّ منه، كما ذَهَبَ إليه بَعْضٌ مِنَ الصَّرْفِيِّين كالزَّنْجانيِّ.

(وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ فِي مُقَابَلَةِ الفَاءِ وَالعَيْنِ وَاللَّامِ حَرْفُ عِلَّةٍ؛ وَهِيَ ....

(١) لَمَّا بين المصنف - رحمه الله - هذه الأقسام المذكورة، شرع في بيان الأقسام باعتبار صحة أصل الفعل وسقمِه، فقال: «ثم اعلم».

(٢) قَدَّمَهُ على المعتلَّاتِ مع أن البحث في هذا الفن عن أحوال الكلمة من حيث الإعلال والإدغام؛ نظراً إلى سلامته عن التغييرات الكثيرة، وإلى كونه مقيساً عليه غيره، وقَدَّمَ الصحيحَ على سائر الأبواب؛ لأنه من العَدَميات، وهو عبارة عما ليس فيه حرف علة وهمزة وتضعيف، والعَدَميات متقدمة على الملكات في الذهن؛ فقُدِّمت في الوضع.

(٣) تسمى بها لكثرة تغيرها، ولِمَا فيها من خواصِّ العليل من نقصٍ وزيادةٍ وإقلابٍ.

(٤) هو الفعلُ المُضَارِعُ الَّذي دَخَل عليه «لم»، كـ«لَمْ يَذْهَبْ».

(٥) هو الفعلُ المُضَارِعُ الَّذي دَخَله «لَمَّا»، كـ«لَمَّا يَذْهَبْ».

(٦) كل فعلٍ يلحقُه النفيُ يسمى: مَنْفِيًّا، والنفيُ يتحقَّقُ بأدوات منها: «ما»، فإذا نَفَتِ المُضَارِعَ تخلَّصَ عند الجمهور للحالِ، كـ«ما يَذْهَبُ».

(٧) من أدوات النفي: «لا»، فإذا نَفَتِ المُضَارِعَ تخلَّصَ للاسْتِقْبالِ، كـ«لَا يَذْهَبُ».

(٨) «لَنْ»: حرفُ نفيٍ واستقبالٍ، وقيل: لنفي تأْكِيدِ الاِسْتقبالِ، فإذا دَخَلَتْ على المُضَارِعِ تَخلَّصَ إلى ذَلِكَ، كـ«لَنْ يَذْهَبَ».

الوَاوُ وَاليَاءُ وَالأَلِفُ، وَالهَمْزَةُ، وَالتَّضْعِيفُ[١]، نَحْوُ: «نَصَرَ».

(٢) وَإِمَّا مِثَالٌ: وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابِلَةِ فَائِهِ حَرْفُ عِلَّةٍ، نَحْوُ: «وَعَدَ» وَ«يَسَرَ»[٢].

(٣) وَإِمَّا ....

الضياء على البناء

الوَاوُ وَاليَاءُ وَالأَلِفُ) المَقْلُوبَةُ مِنْهُمَا، وأَمَّا المَقْلُوبةُ مِنَ الهَمْزةِ فَمَهْمُوزٌ.

قوله: (وَالهَمْزَةُ، وَالتَّضْعِيفُ) عَطْفٌ على قوله: «حَرْفٌ مِنْ حرُوف العِلَّة»، لا على قوله: «الواوُ والياءُ»، وهو ظاهرٌ.

قَدَّمَ الواوَ لأنها أصْلٌ؛ لأَنَّها مُتَوَلِّدَةٌ من أَقْوى الحَرَكاتِ وهِيَ الضَّمَّةُ؛ لأَنَّها عُلْوِيَّةٌ تَخْرُجُ عن مَحلِّهَا بتحريكِ الشَّفَتينِ، وانْضِمَامِها إلى جَانِبِ العُلُوِّ[٣]؛ ولأنَّهَا عَلامَةُ الفَاعِلِ الَّذِي هو الأقْوى، كَمَا مَرَّ مِراراً.

ثُمَّ قَدَّمَ الياءَ على الألفِ؛ لأنَّها قَرِيبةٌ مِنَ الواوِ في الثِّقَلِ، ولأنَّ الألفَ غَالِباً إِنَّما يَحْصلُ مِنْهُما[٤]، (نَحْوُ: «نَصَرَ») مِثالُ الصَّحِيحِ السَّالِمِ.

(وَإِمَّا مِثَالٌ: وَهُوَ) لُغَةً: المُمَاثَلَةُ والمُشَابَهَةُ، ويُسَمَّى مُعْتَلُّ الفَاءِ: مِثَالاً؛ لِكَوْنِه كالصَّحِيحِ في احْتِمالِ الحَركَاتِ، نحو: «وَعَدَ» و«يَسَرَ»[٥]، وقيل: لأنَّ أمره مِثْلُ أَمْرِ الأَجْوَفِ، وفي اصْطِلاحِ الصَّرْفِيِّين: (الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ حَرْفُ عِلَّةٍ، نَحْوُ: «وَعَدَ») مِثَال الوَاوِ، (وَ«يَسَرَ») مِثَالُ اليَاءِ.

قَدَّمَ الوَاوِيَّ لأَصَالَةِ الواوِ، وهو يَجِيءُ مِنَ أَبْوابِ الثُّلاثيِّ إِلَّا مِنَ الأَوَّلِ، إِلَّا في لُغَةِ بَنِي عَامِرٍ، وَقَدْ سَبَقَ تَفْصِيلُه في صدرِ الكتابِ.

(وَإِمَّا ....

(١) تُعدُّ الهمزة والتضعيف - عند بعضهم - من جُملة حروف العلة، أما الهمزة؛ فلأنها تُليَّن وتخفَّف، فلأجل هذا أُلحقت بحروف العلة، نحو: «سأل» و«قرأ» تُليَّن إلى: «سال» و«قرا»، وأما التضعيف؛ فلأنه يُبدل منه حرفٌ مِن جنسه، مثل: «تظنَّيتُ» بمعنى: تظنَّنتُ.

(٢) أشار بالمثالين إلى أن المثال على قِسمَين: واوي وياني، وقدَّم الواوي منه لكثرته، ولم يَجِئ ما أوله الألف؛ لأنه لا يكون أصلاً إلا مقلوباً من الواو والياء، وهما لا يُقلبان في الأول؛ لِتعذر البدء بالساكن.

(٣) في بعض النسخ: «الفوق»، وكلاهُما صحيحان.

(٤) نحو: «قَالَ» و«بَاعَ»، أصلُهما: «قَوَلَ» و«بَيَعَ».

(٥) في بعض النسخ: «وعد يَعِد»، و«يَسَر يَيْسر»، وفي نسخة أخرى: «وعد» و«وعِدَ»، و«يسر» و«يُسر».

أَجْوَفُ(١): وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ حَرْفُ عِلَّةٍ، نَحْوُ: «قَالَ» وَ«كَالَ»(٢).

(٤) وَإِمَّا نَاقِصٌ(٣): وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ لَامِهِ حَرْفُ عِلَّةٍ، نَحْوُ: «غَزَا» وَ«رَمَى»(٤).

(٥) وَإِمَّا لَفِيفٌ(٥): وَهُوَ ....

الضياء على البناء

أَجْوَفُ: وَهُوَ) في اللُّغةِ: الشَّيءُ الخَالِي جَوْفُهُ، وفي اصْطِلَاحِ الصَّرْفِيِّينَ: (الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ حَرْفُ عِلَّةٍ) واواً أو ياءً أو ألِفاً منهما، (نَحْوُ: «قَالَ») مِنَ الواوِيِّ، (وَ«كَالَ») مِنَ اليَائِيِّ، و«القَوَد»، و«العير»، و«القَال»، وهو يَجِيءُ مِنْ دَعَائِمِ الأبوابِ، كما مَرَّ.

(وَإِمَّا نَاقِصٌ: وَهُوَ) في اللُّغة: شيءٌ لَهُ نُقْصَانٌ، وفي اصْطِلاحِ الصَّرفيِّينَ: (الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ لَامِهِ حَرْفُ عِلَّةٍ، نَحْوُ: «غَزَا») مِنَ الواوِيِّ، (وَ«رَمَى») مِنَ اليائيِّ، سُمِّي: نَاقِصاً؛ لنُقْصَانِ لامِه وسقُوطِهِ حالةَ الجَزْمِ، نحو: «لَمْ يَغْزُ»، أو لنُقْصانِهِ عنِ الحركةِ حَالةَ الرَّفعِ، نحو: «يَغْزُو»، أو لِخلُوِّ آخرِه عنِ الحرفِ الصَّحِيحِ، ويُقال له: «ذُو الأَرْبَعَةِ» أيضاً؛ لِكَوْنِ مَاضِيهِ على أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ إذا أَخْبَرْتَ أنتَ عنْ نَفْسِكَ، نحو: «غَزَوْتُ»، و«رَمَيْتُ»، ويَجِيءُ مِنْ أبوابِ الثُّلاثيِّ إلَّا مِنَ السَّادِسِ، كما مرَّ.

(وَإِمَّا لَفِيفٌ) في «الصِّحاحِ»: «لَفَّ الشَّيءَ بِثَوْبِهِ»، و«اللِّفَافَةُ»: مَا يُلَفُّ على الرِّجْلِ، (وَهُوَ

(١) سُمِّيَ أجوفَ: لخلو جوفه من الحرف الصحيح، أو لِوقوع حرف العلة في وسَطه، الذي هو كالجوفِ، ويُسمى أيضاً: المعتل العين لاعتِلال عينه، وذا الثلاثة لِكون ماضيه على ثلاثة أحرف في المتكلم، نحو: «قلتُ»، و«بعتُ»، والأجوف يجيء من الباب الأول والثاني والرابع، نحو: «قال، يقول»، و«باع، يبيع»، و«خاف، يخاف»، وشذَّ: «طال، يَطُول»؛ لوقوعه نادراً ولا اعتدادَ به، وقَدَّمَهُ على الناقص؛ لأن حرف العلة فيه في العين، أي: في وسَطه، وفي الناقص في اللام، أي: في آخِره.

(٢) أي: والأجوف لا يخلو إمَّا أن يكون واويًّا، نحو: «قال»، أو يائيًّا، نحو: «كال»، أصل «قال»: قَوَلَ، قُلبت الواو ألفاً لتحركها، وانفِتاح ما قبلها، وأصل «كال»: كَيَلَ، قُلبت الياء ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها.

(٣) سُمِّي الناقصُ ناقصاً؛ لنقصان آخِره عن بعض الحركات في حالة الرفع، نحو: «يغزُو»، و«يَرمي»، وعن الحروف كما في حالةِ الجزم، نحو: «لم يغزُ»، و«لم يرمِ»، ويُسمى أيضاً: معتلَّ اللام؛ لاعتلال لامه، وذا الأربعةِ؛ لكون ماضيه على أربعةِ أحرف في الحكاية، نحو: «غَزَوْتُ» و«رَميتُ».

(٤) أصل «غزا»: غَزَوَ، وأصلُ «رمى»: رَمَيَ، قُلبت الواو والياء فيهما ألفاً لتحرُّكهما، وانفتاحِ ما قبلهما.

(٥) سُمِّي لفيفاً؛ لالتفاف حرفَي العلة فيه، واجتماعِهما، ولهذا أُخِّرَ عما فيه حرفٌ واحد، ولم يكن في الفعل أكثرُ من حرفي عِلة لثقل حروف العلة مع ثِقل الفعل، بخلافِ الاسم، مثل: «واو»، فقد اجتمعتْ ثلاثةُ حروف علة، وهذا يُسمى المجموع.

الَّذِي يَكُونُ فِيهِ حَرْفَانِ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ[١]:

الأَوَّلُ: اللَّفِيفُ المَقْرُونُ[٢]: وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ وَلَامِهِ حَرْفَا عِلَّةٍ، نَحْوُ: «طَوَى» وَ«قَوِيَ»[٣].

وَالثَّانِي: اللَّفِيفُ المَفْرُوقُ[٤]: وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ وَلَامِهِ حَرْفَا عِلَّةٍ، نَحْوُ: «وَقَى، يَقِي»[٥].

الضياء على البناء

الَّذِي يَكُونُ فِيهِ حَرْفَانِ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ):

(الأَوَّلُ: اللَّفِيفُ المَقْرُونُ) سُمِّي به لمُقَارنَةِ أَحَدِ حرْفَي العِلَّةِ بالآخرِ (وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ وَلَامِهِ حَرْفَا عِلَّةٍ): إمَّا من جِنْسَينِ، (نَحْوُ: «طَوَى» وَ«شَوَى»)، وإمَّا من جِنْسٍ واحدٍ، نحو: «عَيِيَ»، أو يكون في مُقابلةِ فائِهِ وعَيْنِهِ، نحو: «يَوْم»، و«وَيْل»، أو في مُقَابلةِ فائِهِ وعَيْنِهِ ولَامِهِ، نحو: «وَاوٌ» و«يَاءٌ» لاسْمَي الحَرْفَينِ، وتَخْصِيصُ التَّعريفِ بالأَوَّلِ لِكَثْرَتِه وقِلَّتِهِمَا.

(وَالثَّانِي: اللَّفِيفُ المَفْرُوقُ) سُمِّي به: لافتراقِ أَحَدِ حَرفَي العِلَّةِ عنِ الآخرِ، (وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ وَلَامِهِ حَرْفَا عِلَّةٍ، نَحْوُ: «وَقَى»، «يَقِي») ولو زِدْنَا في التَّعرِيفَينِ قَيْدَ «فَقَطْ» يَخرُج عنهما مثلُ: «يَوْم»، و«وَيْل»، و«وَاو»، و«يَاء».

قَدَّمَ الصَّحِيحَ لِصِحَّتِه، ثم المِثَالَ على الأَجْوفِ؛ لتقدُّمِ الفاءِ على العينِ، ثم الأَجْوفَ على النَّاقِصِ؛ لتقدُّمِ العينِ على اللَّامِ، ثُمَّ النَّاقِصَ على اللَّفِيفِ؛ لتقدُّمِ الوَاحِدِ على الاثْنَينِ، ثم مِنَ

(١) لأنه إما أنْ يَقع الحرفان في مقابلة العين واللام، أو الفاء واللام، ولم يَجئ ما يكون الفاء والعين حرفين منها، لِمَا فيه من الابتداء بالحرفين الثقيلَين، بخلاف الاسم، كـ«يَوْم»، و«وَيْل»، ولهذا لم يجئ ما هو أثقلُ، أعني: ما يكون الفاء والعين واوَين في اسمٍ ولا فِعلٍ.

(٢) سُمِّيَ مقروناً؛ لاقتران حرفي العلة فيه، واتِّصالهما، وقَدَّمَهُ على اللَّفيفِ المفرُوق اعتباراً لِقوة الاجتماع في كلِّ جنسٍ، كما قيل: الاجتماعُ قُوَّةٌ، والافتراقُ هَلَكة.

(٣) في بعض النسخ: «وشَوَى»، وأصل «قَوِيَ»: قَوِوَ، قُلبت الواو الأخيرة ياءً لكسر ما قبلها، ولم تُقلب الواو الأولى ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها؛ لِئلَّا يلزم إعلالانِ في كلمة واحدة.

(٤) سُمِّيَ مفروقاً؛ لافتراق حرفي العلة فيه، ولا يَجيءُ إلا من الباب الثاني والرابع، نحو: «وَقَى، يَقِي» و«وَجِيَ يَوْجَى»، وندر من السادس نحو: «وَلِيَ يَلِي»، وقَدَّم المعتلَّات على المضاعف والمهموزِ - مع أنهما أقرب إلى الصحيح - لكثرتها.

(٥) وقد يكون حرف العلة في الفاء والعين، ولا يوجد إلا في الاسم بالاستقراء، نحو: «ويل» و«يوم»، والأول يُوجد في الفعل، نحو: «طوى»، وفي الاسم نحو: «طيًّا» أصله: طَوْياً، اجتمعت الواو والياء وسَبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، وأُدغمت الياء في الياء، فصار: طيًّا.

(٦) وَإِمَّا مُضَاعَفٌ[١]: وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ عَيْنُهُ وَلَامُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ[٢]، نَحْوُ: «مَدَّ» أَصْلُهُ: مَدَدَ، حُذِفَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُوْلَى[٣]، ثُمَّ أُدْغِمَتْ فِي الدَّالِ الثَّانِيَةِ، فَصَارَ: «مَدَّ».

[الإدغام وأنواعه:]

○ وَالإِدْغَامُ: ....

الضياء على البناء

اللَّفِيفِ ما هو المَقْرُونُ على المَفْرُوقِ؛ لأنَّ المُقارَنَةَ خَيْرٌ مِنَ المُفَارقةِ، ولقُوَّةِ معنَى اللَّفِّ في المَقْرُونِ بخلافِ المَفْرُوقِ[٤].

(وَإِمَّا مُضَاعَفٌ) وفي «الصِّحاحِ»: ذَكَرَ الخليلُ: أنَّ التَّضْعِيفَ أنْ يُزَادَ على أصلِ الشَّيءِ، فيُجعَلَ مِثْلَيْنِ أو أكْثرَ. وكذلك الإِضْعَافُ والمُضاعَفَةُ، يُقال: «ضَعَّفْتُ الشَّيءَ تَضْعِيفاً» و«أَضْعَفْتُهُ» و«ضَاعَفْتُهُ» بمعنًى. انتهى. (وَهُوَ) في الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ والمَزِيدِ فيه، رُباعِيًّا أو خُماسِيًّا أو سُداسِيًّا (الَّذِي يَكُونُ عَيْنُهُ وَلَامُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ)، مِثَالُه مِنَ الإِدْغامِ الوَاجِبِ، (نَحْوُ: «مَدَّ»، أَصْلُهُ: مَدَدَ، حُذِفَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولَى، ثُمَّ أُدْغِمَتِ) الدَّالُ الأُوْلى (فِي الدَّالِ الثَّانِيَةِ، فَصَارَ: «مَدَّ») وأمَّا في الرُّباعيِّ المُجرَّدِ والمَزِيدِ فيه فهو ما كان فاؤُهُ ولامُهُ الأُولى مِنْ جِنْسٍ واحدٍ، وكذا عَيْنُه ولَامُهُ الثَّانيةُ، نحو: «زَلْزَلَ» و«تَزَلْزَلَ».

(وَالإِدْغَامُ): إِفْعَالاً، من عِباراتِ الكُوفيِّينَ، و«الادِّغامُ»: افْتِعَالاً، من عِبارَاتِ البَصْرِيِّينَ. كذا في «شرح المَراحِ» للديكقوز[٥]، وفي «الصِّحاحِ»: «أَدْغَمْتُ الفَرَسَ اللِّجَامَ» أي: أَدْخَلْتُه فِي فَمِهِ، ومِنْهُ: «إِدْغَامُ الحُرُوفِ»، ويقال: «أَدْغَمَ الحَرْفَ وادَّغَمَهُ». انتهى، ومنه: «حِمَارٌ أدْغَمُ»: وهو الذي يسمِّيه العَجَمُ: «دَيْزَج»، وذلك إذا لم يَصْدُق خُضْرَته ولا زُرْقَته، فكأنَّهُمَا لَوْنَانِ قد امْتَزَجَا.

---

(١) سُمِّيَ مضاعفاً؛ لتضاعف الحرفَين فيه، ويُسمى أيضاً بالأصم، وهو مَن لا يَسمع الصوت؛ لِتحقق الشدة فيه بواسطة الإدغام، فيَحتاج إلى الجهر والتكرير، كاحتياج مَن لا يَسمع الصوت إليهما.

(٢) هذا التعريف ليس بجامع؛ لأنه لا يَدخل فيه مثل: «وَسوَس».

(٣) لأجل الإدغام؛ لأن إسكان الأول شرط فيه ليتصل بالثاني؛ لِيَحصل التخفيف المطلوب، وكذا تَحريك الثاني شرط؛ لأنه مُبيِّن للأول؛ والساكن كالميت لا يُبيِّنُ نفسه فكيف يُبيِّنُ غيرَهُ؟!

(٤) في بعض النسخ: «ولقوة معنى اللفيف المقرون بخلاف قسميه»، وفي أخرى: «بخلاف قسيمه».

(٥) هو شمس الدين أحمد بن عبد الله الرومي، الشهير بـ«ديكقوز»، أو: «دينقوز»، أو: «ديكنقوز»، والمثبت الصواب، المتوفى سنة (٨٦٠هـ).

إِدْخَالُ أَحَدِ الْمُتَجَانِسَيْنِ(١) فِي الآخَرِ.

وَهُوَ عَلَى ثَلاثَةِ أَنْوَاعٍ:

○ النَّوْعُ الأَوَّلُ: ....

الضياء على البناء

وفي الاصْطِلاحِ: (إِدْخَالُ أَحَدِ الْمُتَجَانِسَيْنِ) أَوِ الْمُتَقَارِبَيْنِ في الْمَخْرَجِ، كـ«الجِيْمِ» و«الشِّينِ»، وكـ«التَّاءِ» و«الطَّاءِ»، أو في صِفَةٍ، كالجَهْرِ والهَمْسِ وغيرِ ذلك (فِي الآخَرِ) لكن ذلك الإِدْخَالُ بَعْدَ أَنْ يَصِيرَا مُتَماثِلَينِ لِيُمْكِنَ الإِدْغامُ، نحو: ﴿أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾ [الفتح: ٢٩]، ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٧٢] للتَّخْفِيفِ؛ لأنَّ الْمُكَرَّر ثَقِيلٌ على اللِّسانِ، لِمَا فيه مِنَ العَوْدِ إلى حرفٍ بعدَ النُّطْقِ به.

ولا بُدَّ هَهُنا مِنْ قَيْدٍ آخرَ وهو «مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ بَيْنَهُما»؛ إِذِ الْمُرادُ بالإِدْغامِ: أَنْ يَرْتَفِعَ اللِّسانُ بهما ارْتِفاعَةً وَاحِدةً، بحيثُ يَصِير الحَرْفُ السَّاكِنُ كالمُسْتَهْلَكِ، لا على حَقِيقةِ التَّداخُلِ، بَلْ على أنْ يَصِيرَا حَرْفاً مُغايِراً لهما بهيئتِهِ، وهو الحَرْفُ المُشَدَّدُ، وزَمَانُه أَطْولُ مِنْ زَمَانِ الحَرْفِ الوَاحِدِ، وأَقْصرُ من زَمانِ الحَرْفَينِ. كذا في «شرح الشافية» للچارپرديِّ في تعريفِ ابنِ الحَاجِبِ للإِدْغامِ حَيْثُ قال: الإِدْغَامُ: أَنْ تَأْتِيَ بِحَرْفَينِ - سَاكِنٍ ومُتَحَرِّكٍ - مِنْ مَخْرجٍ واحدٍ مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ. انتهى.

وإذا كان بَيْنَ الحَرْفَينِ المُتَجَانِسَينِ فَاصِلٌ لا يَحْصُل ذلك الارْتِفَاعُ، قال صَاحِبُ «المُفَصَّل»: الإِدْغَامُ: إِلْبَاثُ الحَرْفِ في مَخْرَجِه مِقْدَارَ إِلْبَاثِ الحَرْفَينِ. وقَرِيبٌ مِنْ هذا قَوْلُ صَاحِبِ «المُغْرِبِ»: الإِدْغَامُ: هو رَفْعُكَ اللِّسَانَ بِالحَرْفَينِ دُفعةً(٢) واحدةً.

والمُنَاسِبُ للمَعْنى اللُّغويِّ مِنْ بَيْنِ هذه التَّعريفاتِ ما ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ.

(وَهُوَ ثَلاثَةُ أَنْوَاعٍ):

(النَّوْعُ الأَوَّلُ: ....

---

(١) قوله: (المتجانسَين) أي: والمتقاربَين أيضاً في المخرج، وهذا بحسَب اللغة، وفي الاصطلاح: إلباثُ الحرف في المخرج مقدار إلباثِ الحرفين في مخرجهما، لا على حقيقةِ التداخل، بل على أنهما حرفٌ واحدٌ بحيث أن زمانَه أطولُ من زمانِ الحرف الواحد، وأقصرُ مِن زمان الحرفين، ويُسمى الأول مدغماً، والثاني مدغَماً فيه، وهما حرفان في اللفظ، وحرفٌ واحد في الكتابة إذا كانا في كلمة واحدة، بِنَقص حرف فيها لِلتخفيف، استغناءً بِأحدهما عن الآخر، أعني: الساكن؛ لأنه كالميّت، أو مع الإدغام يَرتفع اللسان ارتفاعةً واحدةً.

(٢) في بعض النسخ والشروح: «رفعةً». والعبارة لم أجدها في المطبوع من «المغرب».

وَاجِبٌ[١]: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الحَرْفَانِ المُتَجَانِسَانِ مُتَحَرِّكَيْنِ[٢]، أَوْ يَكُونَ الحَرْفُ الأَوَّلُ سَاكِناً، وَالحَرْفُ الثَّاني مُتَحَرِّكاً، نَحْوُ: «مَدَّ، يَمُدُّ»[٣].

الضياء على البناء

وَاجِبٌ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الحَرْفَانِ المُتَجَانِسَانِ في كلمةٍ، نحو: «مَدَّ»، وأمَّا إذا كانا في كَلِمَتينِ، نحو: «ضَرَبَ بَكرٌ» فَلَا، (**مُتَحَرِّكَيْنِ، أَوْ يَكُونَ الحَرْفُ الأَوَّلُ**) مِنَ المُتَجانِسَينِ، سواءٌ كان هَذانِ المُتَجانِسَانِ في كَلِمةٍ أو في كَلِمتَينِ، إذا كَانَا غَيْرَ هَمْزةٍ، فإنَّهما إذا كانا هَمْزَتَينِ يَمْتَنِعُ الإدغَامُ، نحو: «امْلأْ إِنَاءً»، (**سَاكِناً**) سُكونُه أَصْلِيٌّ، أو بَعْدَ النَّقلِ إلى السَّاكنِ الَّذِي قَبْلَهُ.

(**وَالثَّانِي**) مِنْهُما (**مُتَحَرِّكاً**)، مِثالُ ما كَانَ فيه المُتَجانِسَانِ مُتَحرِّكَينِ: (**نَحْوُ: «مَدَّ»**)، ومِثالُ ما كان فيه الأَوَّلُ ساكناً والثاني مُتحرِّكاً بَعْدَ نَقْلِ حرَكَةِ الأوَّلِ إلى ما قَبْلَه مِنَ المُتَجانِسَينِ في كَلِمةٍ: (**«يَمُدُّ»**)، ولو مَثَّلَ بـ«مَدًّا» مَصْدراً لكان مِثَالاً لِكَوْنِ الأوَّلِ سَاكناً والثاني مُتحرِّكاً من غَيْرِ النَّقلِ، ومِثالُ ما كان فيه الأَوَّلُ سَاكِناً والثَّاني مُتحرِّكاً مِنَ المُتَجانِسَينِ في كَلِمتَينِ، نحوُ: ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكَ﴾ [الكهف: ٧٥]، و«وَلَمْ يَذْهَبْ بِكَ»[٤].

وأمَّا المُتَقَارِبانِ ـ سَواء كَانا في كَلِمةٍ أو في كَلِمتينِ، وسواءٌ كانا مُتَحرِّكينِ، أو الأَوَّلُ ساكناً والثَّاني مُتحرِّكاً ـ فنوعَانِ:

(١) **نَوْعٌ يَلْزَمُ فيه الإدْغامُ**، كاللَّامِ والرَّاءِ، نحو: ﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤]، فإنَّ إِدْغَامَهُمَا لازِمٌ، وكالنُّونِ وحرُوفِ «يَرْمَلُونَ»، فإنَّ إِدْغامَ النُّونِ في هذِهِ الحرُوفِ لَازِمٌ بِغُنَّةٍ في البَعْضِ كالواوِ والياءِ، وبغَيْرِهَا في غَيْرِهِما.

(٢) **ونَوْعٌ يَجُوزُ فيه الإِدْغَامُ**، نحوُ: ﴿أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾ [الفتح: ٢٩]، ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٧٢]، و«اظَّلَم» و«اصْطَبَرَ»، وغَيْرِهَا.

---

(١) قَدَّمَهُ على الجائزِ؛ لِقُوَّتِه، وعلى الممتنِعِ؛ لأنه وُجوديٌّ، والممتنع عَدميٌّ.

(٢) وذلك في كِلمة واحدة، بشرط ألَّا يكون هناك إلحاقٌ ولا لَبْسٌ، وذلك مثلُ قوله: «مَدَّ، يَمدُّ» و«أعدَّ، يُعِدُّ»، فإن المِثلَينِ فيها متحركان، ولا إلحاقَ ولا لبس فيها على تقدير الإدغام، وقولُنا: لا إلحاقَ احتِراز عما يكون فيه أحد المِثلَينِ للإلحاق؛ لأنه يمتنع الإدغام، نحو: «جلبَب»، فإن الباء الثانية زائدةٌ للإلحاق، فلو أُدغم فيها لَزال الإلحاقُ، وهو مَطلوبٌ عندهم.

(٣) في كلام المصنف نظرٌ؛ لأنه يلزم أن يكون في «ضربَ بِكَ» إدغام واجب؛ لأن فيه حرفَين متجانسَين، فلو قال: «في كلمة واحدة» لكان أَوْلى، وقد يُجاب بأنه: لم يقل «في كلمة» اكتفاءً بالمثالِ.

(٤) في بعض النسخ: «وَلَمْ يَذْهَبْ بَكرٌ بِكَ».

○ وَالنَّوْعُ الثَّانِي: جَائِزٌ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الحَرْفُ الأَوَّلُ مِنَ المُتَجَانِسَيْنِ مُتَحَرِّكاً، وَالحَرفُ الثَّانِي سَاكِناً بِسُكُونٍ عَارِضٍ(١)، نَحْوُ: «لَمْ يَمُدّ» بِحَرَكَاتِ الدَّالِ الثَّانِيَةِ، أَصْلُهُ: لَمْ يَمْدُدْ، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولَى إِلَى المِيمِ، فَاجْتَمَعَ السَّاكِنَانِ(٢)، فَحُرِّكَتِ الدَّالُ الثَّانِيَةُ؛ إِمَّابِالضَّمَّةِ، أَوْ بِالفَتْحَةِ،أَوْ بِالكَسْرَةِ؛ لِكَوْنِ سُكُونِ الثَّانِي عَارِضاً(٣)، [ثُمَّ أُدْغِمَتِ الدَّالُ الأُولَى فِي الثَّانِيَةِ، فَصَارَ: «لَمْ يَمُدَّ» بِالإِدْغَامِ. وَيَجُوزُ: «لَمْ يَمْدُدْ» بِالفَكِّ].

○ وَالثَّالِثُ: مُمْتَنِعٌ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الحَرْفُ الأَوَّلُ مِنَ المُتَجَانِسَيْنِ مُتَحَرِّكاً، وَالثَّانِي سَاكِناً بِسُكُونٍ أَصْلِيٍّ(٤)، نَحْوُ: «مَدَدْتُ» . . . إلى «مَدَدْنَ»(٥).

الضياء على البناء

فَائِدَةٌ: واعْلَم أنَّ الإِدْغامَ إِنَّما يَكُونُ في غَيْرِ الإِلْحاقِ، وفي غَيْرِ الإِلْبَاسِ؛ إِذْ فيهما لا يَجُوزُ، نحو: «قَرْدَدٍ» و«صَكِكَ»(٦). كما بُيِّنَ في المُطَوَّلاتِ.

(وَالنَّوْعُ الثَّانِي: جَائِزٌ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الحَرْفُ الأَوَّلُ مِنَ المُتَجَانِسَيْنِ مُتَحَرِّكاً، وَالحَرفُ الثَّانِي سَاكِناً بِسُكُونٍ عَارِضٍ، نَحْوُ: «لَمْ يَمُدّ» بِحَرَكَاتِ الدَّالِ الثَّانِيَةِ) الضَّمَّةِ والفَتْحةِ والكَسْرةِ، (أَصْلُهُ) أي: أصل «لَمْ يَمُدّ»: («لَمْ يَمْدُدْ»، فحُرِّكَتِ الدَّالُ الثَّانِيَةُ) بَعْدَ نَقْلِ حركَةِ الدَّالِ الأُولى إلى المِيمِ حَتَّى [لا] يَلْزَمَ اجْتِماعُ السَّاكِنَينِ على غَيْرِ حَدِّه فيحتاجَ إلى التَّحْرِيكِ، (إِمَّابِالضَّمَّةِ، أَوْ بِالفَتْحَةِ،أَوْ بِالكَسْرَةِ؛ لِكَوْنِ سُكُونِ الثَّانِي عَارِضاً) بدخُولِ الجَازِمِ، فيُمْكِنُ الإِدْغَامُ.

(وَ) النَّوْعُ (الثَّالِثُ: مُمْتَنِعٌ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الحَرْفُ الأَوَّلُ مِنَ المُتَجَانِسَيْنِ مُتَحَرِّكاً، و) الحَرْفُ (الثَّانِي سَاكِناً بِسُكُونٍ أَصْلِيٍّ، نَحْوُ: «مَدَدْتُ» . . . إلى «مَدَدْنَ») فإنْ قُلْتَ: ما الفَرْقُ بَيْنَ «مَدَدْتُ» و«مَدَدْنَا»، وبَيْنَ «لَمْ يَمْدُدْ» مَع أنَّ سُكونَ الثَّاني فيهما عَارِضٌ بدخُولِ التَّاءِ والنُّونِ

(١) أي: بأن يكون السكون عارضاً؛ لأنه كالمعدوم، فيجوز تحريكه.

(٢) يعني: في الدالين وهو ممتنع.

(٣) بسبب دخول «لم»، ولا اعتداد بالسكون العرض، فتتحرك الدال الثانية، ثم تدغم الدال الأولى فيها، فتصير: «لم يمدّ» بالإدغام، ويجوز «لم يَمْدُدْ» بالفكّ؛ نظراً إلى سكونه مع وجود الخفة، ومثل: «مُدَّا» أمراً للحاضر؛ لعروض سكونه أيضاً؛ لأنه سبب عارض، وهو الجازم أيضاً؛ لأن أصله: لِتَمْدُدْ.

(٤) والسكون الأصلي: هو اللازم، وتحركُه شرط في الإدغام، وهو لا يمكن هنا بسبب لزوم سكونه، فيمتنع الإدغام كما في نحو: «مَدَدْتُ».

(٥) فههُنا الإدغامُ ممتنع، فإن سكون الدال الثانية فيه لازم بسبب لازم، وهو الضمير المرفوع المتصل الذي هو جزءٌ من الكلمة، وفي نحو: «امْدُدْنَ»، و«لِيَمْدُدْنَ»، اعتُبر اللازم لكونه أقوى، دون العارض كما في «رَمَتَا».

(٦) تقول: «صَكِكَ الفرسُ» أي: اصطكّت عُرْقُوبَاهَا.

(٧) وَإِمَّا مَهْمُوزٌ: وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ أَحَدُ حُرُوفِهِ الأَصْلِيَّةِ هَمْزَةً، نَحْوُ: «أَخَذَ»، وَ«سَأَلَ»، وَ«قَرَأَ».

ـ فَإِنْ كَانَتِ الهَمْزَةُ فِي أَوَّلِهِ مُقَابِلَةَ فَائِهِ يُسَمَّى: مَهْمُوزَ الفَاءِ.

الضياء على البناء

وبدخولِ الجَازِمِ، حتَّى حُكِمَ بأنَّ سُكُونَ الأوَّلَيْنِ أَصْليٌّ، وسُكُونَ الثَّاني عَارِضِيٌّ؟

قلنا: سُكونُ الأوَّلين حَصَلَ بالدَّاخِلِ، وهو ضَمِيرُ الفَاعل الذي كالجُزْءِ الدَّاخلِ مِنَ الفِعْلِ. ولو لَمْ يُسَكَّنَ لَزِمَ تَوالي أَرْبعِ حَرَكاتٍ مُتَوالياتٍ فِيمَا هو كالكَلِمةِ الوَاحِدَةِ، لِشِدَّةِ اتِّصالِهِ بِهِ، كما مَرَّ مِراراً، فَكَانَ أَصْليًّا، وأمَّا في «لَمْ يَمْدُدْ»؛ فلمَّا كان السُّكونُ عَارِضاً بدخُولِ الجَازِمِ الَّذي هو بِمَنْزِلةِ الخَارِجِ؛ لأنَّهُ لَيْسَ بِلازمِ لُزُومَ الفَاعِلِ فِعْلَهُ؛ كان عَارِضاً[١].

والمُضَاعَفُ يَجِيءُ من دَعَائِمِ الأَبْوابِ، نحوُ: «مَدَّ يَمُدُّ»، و«فَرَّ يَفِرُّ»، و«عَضَّ يَعَضُّ»، كما في صدر الكتاب، وقد يَجِيءُ مِنَ الباب الخامسِ، نحو: «حَبَّ فَهُو حَبِيْبٌ»، و«لَبَّ فَهُوَ لَبِيبٌ».

قَدَّمَ المُضَاعَفَ على المَهْمُوزِ؛ لأنَّ المُضَاعَفَ صَحِيحٌ في أصلِهِ؛ لأنَّهُ ليس في «مَدَّ» حَرْفُ عِلَّةٍ، بخِلَافِ المَهْمُوزِ.

(وَإِمَّا مَهْمُوزٌ: وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ أَحَدُ حُرُوفِهِ الأَصْلِيَّةِ هَمْزَةً، نَحْوُ: «أَخَذَ»، وَ«سَأَلَ»، وَ«قَرَأَ»).

الفَاءُ في «فَإِنْ كَانَتِ الهَمْزَةُ فِي أَوَّلِهِ مُقَابِلَةَ فَائِهِ يُسَمَّى: مَهْمُوزَ الفَاءِ»: تَفْسِيريَّةٌ وتَفْصِيليَّةٌ.

وهو يَجِيءُ من خَمْسةِ أبوابٍ، نحوُ: «أَخَذَ يَأْخُذُ»، و«أَدَبَ يَأْدِبُ»[٢]، و«أَهَبَ يَأْهَبُ»[٣]، و«أَرِجَ يَأْرَجُ»، و«أَسُلَ يَأْسُلُ»، يعني: لا يَجِيءُ مِنَ البابِ السَّادِسِ.

---

(١) في بعض النسخ المطبوعة زيادة: «لم يجد ـ وفي نسخة: تجد، وفي أخرى: يوجد ـ في هذين النوعين ما كان الحرفان فيه متقاربين من الأمثلة»، وهذه الزيادة لم أجدها في النسخ الخطية الثلاث.

(٢) حرفت في جميع النسخ المطبوعة إلى: «أَرِبَ يَأْرَبُ»، والصواب المثبت، و«أَدَبَ، يَأْدِبُ، أَدْباً»: عَمِلَ مَأْدُبَةً. انظر: «القاموس».

(٣) هذا مثال صاحب «مراح الأرواح»، قال بعض شراح «المراح» في بيان معناه: يُقال: «تَأَهَّبَ الرَّجلُ»: إذا اسْتَعَدَّ. اهـ.

قال الشيخ نسيم بلعيد في «متعة الطرف»: لا يُفيد هذا التَّفسيرُ صاحبَ «المراح» شيئاً؛ لأنَّ الكلامَ في «أَهَبَ» المجرَّد لا في «تَأَهَّبَ» المَزيدِ، وقد تطلَّبتُ «أَهَبَ» مِن كتب اللُّغةِ فلم أظفر به، مع أنَّ الإمام العيني قال في «ملاح الألواح»: «أَهَبَ يأْهَبُ»: إذا فاحَ، ومنه الإهاب. اهـ.

والمثالُ السالم مِن الاعتراضِ: «أَبَهَ له يَأْبَهُ» أي: فَطِنَ، أو: «أَلَهَ يَأْلَهُ»: إذا عَبَدَ. انتهى ما في «متعة الطرف».

قلتُ: هذا مثال بعض نسخ «المراح»، وفي بعض النسخ الأخرى: «أَبَى يَأْبَى».

ـ وَإِنْ كَانَتْ فِي وَسَطِهِ مُقَابِلَةَ عَيْنِهِ يُسَمَّى: مَهْمُوزَ العَيْنِ.

ـ وَإِنْ كَانَتْ فِي آخِرِهِ مُقَابِلَةَ لَامِهِ يُسَمَّى: مَهْمُوزَ اللَّامِ.

وَيُقَالُ لِهَذِهِ الأَقْسَامِ: الأَقْسَامُ السَّبْعَةُ[1]، فَهَذِهِ سَبْعَةُ أَقْسَامٍ يَجْمَعُهَا هَذَا البَيْتُ[2]:

الضياء على البناء

(وَإِنْ كَانَتِ) الهَمْزَةُ (فِي وَسَطِهِ) أي: في وسط اللَّفظ (يُسَمَّى: مَهْمُوزَ العَيْنِ).

وهو يَجِيءُ مِنْ ثلاثةِ أبوابٍ، نحوُ: «رَأَى يَرْأَى»، و«يَئِسَ يَيْأَسُ»، و«لَؤُمَ يَلْؤُمُ»، يعني: لا يَجِيءُ مِنَ الأوَّلِ والثَّاني والسَّادِسِ.

(وَإِنْ كَانَتْ) الهَمْزَةُ (فِي آخِرِهِ يُسَمَّى: مَهْمُوزَ اللَّامِ).

ويَجِيءُ من أربعةِ أبوابٍ، نحوُ: «هَنَأَ يَهْنِئُ»، و«سَبَأَ يَسْبَأُ»، و«صَدِئَ يَصْدَأُ»، و«جَرُؤَ يَجْرُؤُ»، كذا في «المَراحِ»، يعني: لا يَجِيءُ من الأوَّلِ والسَّادِسِ.

(فَهَذِهِ سَبْعَةُ أَقْسَامٍ يَجْمَعُهَا هَذَا البَيْتُ)، قوله:

---

(١) بيان الأقسام العشرة:

القسم الأول: المصدر.

القسم الثاني: المعلوم والمجهول.

القسم الثالث: الاسم، والفعل، والحرف.

القسم الرابع: الثلاثي والرباعي والخماسي والسداسي.

القسم الخامس: الغائب والغائبة، والمخاطب والمخاطبة.

القسم السادس:

فَتْحُ ضَمٍّ، فَتْحُ كَسْرٍ، فَتْحَتَانِ   كَسْرُ فَتْحٍ ضَمُّ ضَمٍّ كَسْرَتَانِ

القسم السابع:

صَحِيحَسْتَ، مِثَالَسْتَ، مُضَاعَفْ   لفيفٌ، وناقِصٌ، ومَهموزٌ، وأجْوَفْ

القسم الثامن: الثلاثي المجرد السالم، والثلاثي المجرد غير السالم، والثلاثي المزيد فيه السالم، والثلاثي المزيد فيه غير السالم، والرباعي المجرد السالم، والرباعي المجرد غير السالم، والرباعي المزيد فيه السالم، والرباعي المزيد فيه غير السالم.

القسم التاسع: الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، واسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة.

القسم العاشر: حروف الزيادة، وهي: «سألتمونيها».

(٢) ويُغني عنه البيت العربي:

صَحِيحٌ مِثَالٌ نَاقِصٌ ثُمَّ أَجْوَفُ   لَفِيفٌ وَمَهْمُوزٌ يَلِيهَا المُضَاعَفُ

صَحِيحٌ مِثَالٌ مُضَاعَفْ لَفِيف نَاقِص مَهْمُوزٌ أَجْوَفْ



الضياء على البناء

(صَحِيحٌ مِثَالٌ مُضَاعَفْ لَفِيف نَاقِص مَهْمُوزٌ أَجْوَفْ) إمَّا خَبَرُ مُبْتدإ مَحذُوفٍ، وهو: «هو»، وإمَّا بَدلُ الكُلِّ مِنَ هذا البيتِ.

يقول الفقيرُ أحمدُ إلى ربِّه الغنيِّ الصَّمدِ: قد أتْممتُ بَياض هذه الأوراق، بعون الله الملك الخلَّاقِ، في آخر يومٍ من رمضان، الذي كلُّ يوم منه ذو شانٍ، من ست وأربعين وألف من هجرة ذي الفرقان، في يوم الخميس الذي باركه ذُو الإحسان، في وقت الضحى الذي أقسم به الرحمن، يَسِّر مُرادي بحرمة النبي يا رحمن.



نَيْلُ المُنَى فِي نَظْمِ قَوَاعِدِ البِنَا

لِلشَّيْخ عَبْد اللهِ بن حَسَن آل حَسَنٍ الكُوهجِي

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَةُ النَّاظِمِ

يَقُولُ رَاجِي العَفْوِ عَبْدُ اللهِ ... الكُوهِجِيُّ بَعْدَ بِاسْمِ اللهِ:
حَمْداً لِمَنْ صَرَّفَ نَحْوَ الدِّيْنِ ... قُلُوبَنَا بِوَاضِحِ التَّبْيِينِ
مُصَلِّياً عَلَى الرَّسُولِ الهَادِي ... وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الزُّهَّادِ
فَجَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ مُضَارِعُ ... فِي أَمْرِهِ المَاضِي وَلَا مُنَازِعُ
هَذَا وَلَمَّا كَانَ خَيْرَ مُخْتَصَرْ ... «مَتْنُ البِنَا» نَظَمْتُهُ مِثْلَ الدُّرَرْ
وَالقَصْدُ أَنْ يَسْهُلَ حِفْظُهُ عَلَى ... قَارِئِهِ مِنْ كُلِّ مَنْ رَامَ العُلَا
فَهَا أَنَا أَشْرَعُ فِي المَقْصُودِ ... بِعَوْنِ رَبِّي المَلِكِ المَعْبُودِ

فَصْلٌ
فِي عَدَدِ أَبْوَابِ التَّصْرِيفِ، وَبَيَانِ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ مِنْهَا

أَبْوَابُ تَصْرِيفِهِمُو بِلَا امْتِرَا ... فِي خَمْسَةٍ بَعْدَ ثَلَاثِينَ تُرَى
فَلِلثُّلَاثِيِّ لَدَى التَّجَرُّدِ ... سِتَّةُ أَبْوَابٍ بِلَا تَرَدُّدِ
لِأَنَّ عَيْنَ المَاضِيْ حَيْثُمَا انْفَتَحْ ... فَضَمُّهُ مِنَ المُضَارِعِ اتَّضَحْ
وَهَكَذَا قَدْ جَاءَ فِيهِ الكَسْرُ ... وَفَتْحُهُ فَافْهَمْ أَتَاكَ النَّصْرُ
وَثَالِثُ الأَبْوَابِ مِمَّا قَدْ غَبَرْ ... فِي عَيْنِهِ أَوْ لَامِهِ الحَلْقِيْ اسْتَقَرْ
حُرُوفُهُ: هَمْزٌ، وَهَاءٌ، حَاءُ ... عَيْنٌ، وَغَيْنٌ، وَكَذَاكَ الخَاءُ
وَمَا أَتَى مُخَالِفاً لِمَا عُلِمْ ... فَذَلِكَ الَّذِي شُذُوذُهُ رُسِمْ
مِثْلُ: «أَبَى يَأْبَى»، وَأَمَّا «رَكَنَا ... يَرْكَنُ» فَهْوَ لَيْسَ مِمَّا زُكِنَا
وَحَيْثُمَا كَسَرْتَ عَيْنَ الأَوَّلِ ... فَالفَتْحُ وَالكَسْرُ بِثَانٍ يَنْجَلِي
وَإِنْ ضَمَمْتَهُ فَضُمَّ الثَّانِي ... وَامْنَعْ سِوَاهُ، فَافْهَمَنْ بَيَانِي
وَخَامِسُ الأَبْوَابِ لَازِمٌ وَمَا ... سِوَاهُ بِالعَكْسِ لَدَيْهِمْ عُلِمَا

فَصْلٌ
فِي المَزِيدِ عَلَى الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ

وَاثْنَانِ بَعْدَ العَشْرِ لِلْمَزِيدِ عَلَى الثُّلَاثِيِّ بِلَا مَزِيدِ
وَالبَعْضُ قَالَ: أَرْبَعٌ مَعْ عَشْرِ وَلَيْسَ مَا قَالَ صَحِيْحاً فَادْرِ
وَهْوَ عَلَى ثَلَاثَةٍ أَنْواعِ فَأَوَّلٌ مِنْهَا هُوَ الرُّبَاعِي
أَبْوَابُهُ ثَلَاثَةٌ فَلْتُعْلَمَا: «أَفْعَلَ»، «فَعَّلَ»، وَزِدْ عَلَيْهِمَا
«فَاعَلَ»، ثُمَّ أَوَّلُ الثَّلَاثَةِ بِنَاؤُهُ يَجِيءُ لِلتَّعْدِيَةِ
وَالثَّانِ لِلتَّكْثِيرِ وَهْوَ وَقَعَا فِي الفِعْلِ نَحْوُ: «طَوَّفَ ابْنُ مَنْ سَعَى»
كَذَاكَ فِي الفَاعِلِ والمَفْعُولِ كَـ: «غَلِّقِ الأَبْوابَ» يَا سَؤُولِي
ولِلْمُشَارَكَةِ بَيْنَ اثْنَيْنِ أَوْ لِوَاحِدٍ بِنَاءُ ثَالِثٍ حَكَوْا
وَثَانِي الَانْوَاعِ خُمَاسِيٌّ وَذَا خَمْسَةُ أَبْوابٍ لَهُ يَا ذَا احْتِذَا
وَقَدْ أَتَى جَمِيعُهَا فِي «انْفَعَلَا» وَ«افْتَعَلَا» وَهْوَ نَظِيرُ «احْتَمَلَا»
وَهَكَذَا «افْعَلَّ» وَزِدْ «تَفَعَّلَا» مِثْلُ «تَكَلَّمَ» كَذَا «تَفَاعَلَا»
أَمَّا بِنَا الأَوَّلِ مَعْهُ الثَّانِي فَلِلْمُطَاوَعَةِ بِاسْتِيْقَانِ
وَثَالِثُ الأَبْوَابِ لِلْمُبَالَغَهْ فِي لَازِمٍ، كَـ «احْمَرَّ وَجْهُ النَّابِغَهْ»
وَقِيلَ لِلأَلْوَانِ وَالعُيُوبِ كَـ «احْمَرَّ وَاعْوَرَّ أَخُو المَحْبُوبِ»
وَرَابِعُ الأَبْوَابِ لِلتَّكَلُّفِ نَحْوُ: «تَعَلَّمْتُ وَكُنْتُ مُقْتَفِي»
ولِلْمُشَارَكَةِ بَيْنَ اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ خَامِسٌ فَهَذَا مَا رَوَوْا
وَثَالِثُ الأَنْواعِ بِالحِسَابِ يُحْصَرُ فِي أَرْبَعَةٍ أَبْوابِ
أَوَّلُهَا: «اسْتَفْعَلَ»، ثُمَّ «افْعَوْعَلَا» وَبَعْدَ ذَيْنِ قَدْ أَتَانَا «افْعَوَّلَا»
وَزِدْ عَلَيْهَا «افْعَالَ» ذَا اللَّامَيْنِ ثُمَّ بِنَا الأَوَّلِ دُونَ مَيْنِ
جَا مُتَعَدِّياً وَغَيْرُهُ نُمِيْ إِلَى المُبَالَغَةِ قُلْ فِي اللَّازِمِ
لَكِنَّهَا أَكْثَرُ فِي الأَخِيرِ مِنْ غَيْرِهِ، خُذْ وَاضِحَ التَّحْرِيرِ

فصلٌ
فِي الرُّباعِيِّ المُجَرَّدِ ومُلْحَقاتِهِ وبَيَانِ أَبْنِيَتِهَا

مُجَرَّدُ الرُّبَاعِيِّ بَابٌ وَاحِدُ ... مِثَالُهُ: «دَحْرَجَ وَهْوَ عَامِدُ»
وَذَا البِنَاءُ مُتَعَدِّياً أَتَى ... وَلَازِماً أَيْضاً لَدَيْهِمْ ثَبَتَا
وَأَلْحِقَنْ سِتَّةَ أَبْوابٍ بِذَا: ... «فَوْعَلَ» «فَيْعَلَ» و«فَعْوَلَ» خُذَا
كَذَاكَ: «فَعْيَلَ» يَلِيهِ «فَعْلَلَا» ... وَمِثْلُ ذِي «فَعْلَى» كَـ«سَلْقَى فِي المَلَا»
ثُمَّ بِنَاءُ الثَّانِ لِلتَّعْدِيَةِ ... وَهَكَذَا الثَّالِثُ بِالسَّوِيَّةِ
وَخَامِسُ الأَبْوابِ يَا صَدِيقِي ... وَسَادِسٌ كَذَا عَلَى التَّحْقِيقِ
وَمَعْنَى الإِلْحَاقِ: اتِّحَادُ المَصْدَرَيْنْ ... مِنْ مُلْحَقٍ وَمَا بِهِ بِغَيْرِ مَيْنْ

فَصْلٌ
فِي المَزِيدِ الرُّباعِيِّ وَمُلْحَقَاتِ بَعْضِهِ وَبَيَانِ أَبْنِيَتِهَا

ثُمَّ الرُّبَاعِيُّ الَّذِي تَجَرَّدَا ... مَزِيدُهُ نَوْعَانِ فَافْهَمْ أَبَدَا
فَأَوَّلُ النَّوْعَيْنِ جَاءَ وَانْحَصَرْ ... فِي واحِدٍ، نَحْوُ: «تَدَحْرَجَ الحَجَرْ»
وَالثَّانِ بَابَانِ: فَأَمَّا الأَوَّلُ ... كَقَوْلِكَ: «احْرَنْجَمَ تِلْكَ الإِبِلُ»
وَمَثِّلَنْ لِلثَّانِ بِـ«اقْشَعَرَّا ... جِلْدُ أَبِي العَبَّاسِ فَاسْتَمَرَّا»
أَمَّا بِنَاءُ أَوَّلِ النَّوْعَيْنِ ... مَعَ بِنَاءِ أَوَّلِ البَابَيْنِ
فَعَنْهُمُو قَدْ جَاءَ لِلْمُطَاوَعَهْ ... بِلَا تَخَالُفٍ وَلَا مُنَازَعَهْ
ولِلْمُبَالَغَةِ أَيْ: فِي اللَّازِمِ ... جَا ثَانِيُ البَابَيْنِ قِدْماً فَاعْلَمِ
ثُمَّ «تَدَحْرَجَ» فَمَا أُلْحِقَ بِهْ ... خَمْسَةُ أَبْوابٍ هُدِيتَ فَانْتَبِهْ
فَأَوَّلُ الأَبْوَابِ جَا: «تَفَعْلَلَا» ... ثُمَّ «تَفَوْعَلَ» كَذَا: «تَفَيْعَلَا»
وَرَابِعُ الأَبْوابِ قُلْ: «تَفَعْوَلَا» ... ثُمَّ «تَفَعْلَى» خَامِساً قَدِ انْجَلَى
بِنَاءُ ذِي الخَمْسَةِ لَازِمٌ، وَمَا ... قَدْ أَلْحَقُوا بِـ«احْرَنْجَمَ» اثْنَانِ هُمَا:

«اِفْعَنْلَلَ» «افْعَنْلَى» وَمَا تَأَخَّرَا بِنَاؤُهُ يَلْزَمُ عِنْدَ الكُبَرَا
ولِلْمُبَالَغَةِ جَاءَ الأَوَّلُ فِي لَازِمِ الأَفْعَالِ فَافْهَمْ يَا فُلُ

فَصْلٌ
فِي الأَقْسَامِ الثَّمَانِيَةِ والسَّبْعَةِ

ثُمَّ جَمِيعُ مَا مِنَ الأَفْعَالِ قَدْ مَرَّ لَا يَخْرُجُ عَنْ أَحْوالِ
إِمَّا مُجَرَّدٌ ثُلَاثٍ سَالِمُ أَوْ هُوَ لِلْقَيْدِ الأَخِيرِ عَادِمُ
وَإِمَّا[1] أَنْ يُرَى مَزِيداً سَالِمَا أَوِ الأَخِيرُ لَيْسَ فِيهِ فَاعْلَمَا
ثُمَّ الرُّبَاعِيُّ كَذَاكَ يَنْقَسِمْ فَتَمَّتِ الأَقْسَامُ، وَالكُلُّ قُسِمْ
إِلَى: صَحِيحٍ وَمِثَالٍ أَجْوَفِ وَنَاقِصٍ مَهْمُوزٍ أَوْ مُضَاعَفِ
مَعَ اللَّفِيفِ وَهْوَ يَنْقَسِمْ إِلى قِسْمَيْنِ: مَقْرُونٍ وَمَفْرُوقٍ تَلَا
أَمَّا الصَّحِيحُ: مَا مِنَ الهَمْزِ سَلِمْ وحَرْفِ عِلَّةٍ وَتَضْعِيفٍ عُلِمْ
ثُمَّ المِثَالُ: ذُو اعْتِلَالِ الفَاءِ كَـ «وَعَدَ الوَفِيُّ بِالوَفَاءِ»
وَذَا اعْتِلَالِ العَيْنِ سَمِّ: أَجْوَفَا كَـ «قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ بَاعَ الصُّحُفَا»
وَالنَّاقِصُ: المُعْتَلُّ لَاماً كَـ «رَمَى زَيْدٌ ويَغْزُو وَهْوَ يَرْجُو الكَرَمَا»
ثُمَّتَ مَهْمُوزٌ وَذَاكَ: مَا أَحَدْ أُصُولِهِ هَمْزٌ فَهَاكَ المُعْتَمَدْ
أَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ تُمَثَّلُ فِي ضِمْنِ بَيْتَيْنِ، فَأَمَّا الأَوَّلُ
نَحْوُ: «أَخَذْتُ دِرْهَماً كَثِيرَا» وَالثَّانِ: كَـ «اسْأَلَنْ بِهِ خَبِيرَا»
وَثَالِثُ الأَقْسَامِ إِنْ رُمْتَ فَقُلْ: «قَرَأْتُ فِي الصِّبَا العُلُومَ يَا رَجُلْ»
مُضَاعَفُ الفِعْلِ الثُّلَاثِيْ: مَا اتَّحَدْ في الجِنْسِ عَيْنُهُ وَلامُهُ كَـ «مَدْ»
وَسَمِّ مَقْرُونَ اللَّفِيفِ: مَا أُعِلْ عَيْناً ولاماً كَـ «طَوَى» كَمَا نُقِلْ
وذُو اعْتِلَالِ اللَّامِ والفا كَـ «وَعَى»: لَفِيفُ مَفْرُوقٍ فَفَازَ مَنْ وَعَى

(١) كذا في الأصل، وهو مكسور.

فَصْلٌ
فِي الإِدْغَامِ

وَإِنْ تُرِدْ مَعْرِفَةَ الإِدْغَامِ … فَهْوَ عَلَى ثَلَاثَةٍ أَقْسَامِ
فَإِنْ أَتَى بِكِلْمَةٍ حَرْفَانِ … مُمَاثِلَانِ مُتَحَرِّكَانِ
أَوْ سَكَنَ الأَوَّلُ دُونَ الثَّانِي … فَوَاجِبٌ عِنْدَ أُولِي الأَذْهَانِ
مِثَالُهُ كَـ «مَدَّ زَيْدٌ مَدًّا» … وَخَالِدٌ يَمُدُّ مَا قَدْ مُدَّا»
وَإِنْ يُسَكَّنْ ثَانِيُ الحَرْفَيْنِ … بِوَقْفٍ اَوْ جَزْمٍ فَفِي الحَالَيْنِ
يَجُوزُ الادْغَامُ وَذَا كَـ «مُدَّا» … و«لَمْ يُمَدَّ» فَاحْفَظَنْ مَا حُدَّا
وَيَمْتَنِعْ فِي ثَالِثِ الأَقْسَامِ … نَحْوُ: «مُدِدْتُ مِن ذَوِي الإِنْعَامِ»

خاتمة النَّظْم

هَذَا تَمَامُ نَظْمِيَ المُسَمَّى: … «نَيْلَ المُنَى» لِمَن لَهُ قَدْ أَمَّا
أَبْيَاتُهُ تِسْعُونَ بِالحِسَابِ … تَارِيخُهُ: «شُغْلِي[1]» بِلَا ارْتِيَابِ
أَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يَنْفَعَا … بِهِ كَمَا بِأَصْلِهِ قَدْ نَفَعَا
وَأَنْ يَصُونَنِي عَنِ الرِّيَاءِ … قَوْلاً وَفِعْلاً وَعَنِ المِرَاءِ
فَالحَمْدُ للهِ عَلَى التَّمَامِ … ثُمَّ صَلَاتُهُ مَعَ السَّلَامِ
عَلَى النَّبِيِّ مَنْبَعِ العُلُومِ … وآلِهِ وَصَحْبِهِ النُّجُومِ
مَا كُلُّ قَارِئٍ تَلَا القُرْآنَا … وَكُلُّ نَفْسٍ ذَكَرَ الرَّحْمَانَا

تَمَّتْ

(١) أي: سنة (١٣٤٠) من الهجرة النبوية.

المَقْصُود

في

التَّصريف

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحَمْدُ للهِ الوَهَّابِ لِلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلَ الصَّوَابِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ الزَّاجِرِ عَنِ الإِذْنَابِ، الحَاثِّ عَلَى طَلَبِ الثَّوَابِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ خَيْرِ الآلِ وَخَيْرِ الأَصْحَابِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ العَرَبِيَّةَ وَسِيلَةٌ إِلَى العُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، وَأَحَدُ أَرْكَانِهَا: التَّصْرِيفُ؛ لِأَنَّهُ بِهِ يَصِيرُ القَلِيلُ مِنَ الأَفْعَالِ كَثِيراً، وَاللهُ المُوَفِّقُ وَالمُرْشِدُ.



الفعل المُجرَّد والمَزِيد فيه

الأَفْعَالُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَصْلِيٌّ، وَذُو زِيَادَةٍ.

الفعل المُجرَّد (الأصلي)

فَالأَصْلِيُّ: ثُلَاثِيٌّ، وَرُبَاعِيٌّ:

الفعل الثُّلاثي المُجرَّد

○ فَالثُّلَاثِيُّ: مَا كَانَ مَاضِيهِ مُشْتَمِلاً عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ، وَهُوَ سِتَّةُ أَبْوَابٍ:

الأَوَّلُ: «فَعَلَ، يَفْعُلُ»، بِفَتْحِ العَيْنِ فِي المَاضِي، وَضَمِّهَا فِي الغَابِرِ.

وَالثَّانِي: «فَعَلَ، يَفْعِلُ»، بِفَتْحِ العَيْنِ فِي المَاضِي، وَكَسْرِهَا فِي الغَابِرِ.

وَالثَّالِثُ: «فَعَلَ، يَفْعَلُ»، بِفَتْحِ العَيْنِ فِي المَاضِي وَالغَابِرِ.

وَالرَّابِعُ: «فَعِلَ، يَفْعَلُ»، بِكَسْرِ العَيْنِ فِي المَاضِي، وَفَتْحِهَا فِي الغَابِرِ.

وَالخَامِسُ: «فَعُلَ، يَفْعُلُ»، بِضَمِّ العَيْنِ فِي المَاضِي وَالغَابِرِ.

وَالسَّادِسُ: «فَعِلَ، يَفْعِلُ»، بِكَسْرِ العَيْنِ فِي المَاضِي وَالغَابِرِ.

وَمَا كَانَ مُخْتَصًّا بِالبَابِ الثَّالِثِ لَا يَكُونُ عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ إِلَّا حَرْفاً مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ، إِلَّا «أَبَى، يَأْبَى» فَهُوَ شَاذٌّ.

وَحُرُوفُ الحَلْقِ سِتَّةٌ: الحَاءُ وَالخَاءُ، وَالعَيْنُ وَالغَيْنُ، وَالهَاءُ وَالهَمْزَةُ.

الفعل الرُّباعي المُجرَّد

○ وَالرُّبَاعِيُّ المُجَرَّدُ: مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، وَهُوَ بَابُ «فَعْلَلَ»، مِثْلُ: «دَحْرَجَ»، وَهُوَ بَابٌ وَاحِدٌ.

[ملحقات الرُّباعي:]

وَقَدْ يَكُونُ سِتَّةُ أَبْوَابٍ، وَيُقَالُ لَهَا: المُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ:

وَهُوَ بَابُ «فَوْعَلَ»، نَحْوُ: «حَوْقَلَ»، وَ«فَعْوَلَ»، نَحْوُ: «جَهْوَرَ»، وَ«فَيْعَلَ»، نَحْوُ: «بَيْطَرَ»، وَ«فَعْيَلَ»، نَحْوُ: «عَثْيَرَ»، وَ«فَعْلَى»، نَحْوُ: «سَلْقَى»، وَ«فَعْلَلَ»، نَحْوُ: «جَلْبَبَ».

الفعل المَزِيد فيه

وَأَمَّا المَزِيدُ فِيهِ فَنَوْعَانِ: مَزِيدٌ عَلَى الثُّلاثِيِّ، وَمَزِيدٌ عَلَى الرُّبَاعِيِّ.

الفعل الثُّلاثي المَزِيد فيه

○ فَمَزِيدُ الثُّلاثِيِّ: أَرْبَعَةَ عَشَرَ باباً، وَهِيَ ثَلاثَةُ أَنْوَاعٍ: رُبَاعِيٌّ، وَخُمَاسِيٌّ، وَسُدَاسِيٌّ.

- فَالرُّبَاعِيُّ عَلَى ثَلاثَةِ أَبْوَابٍ: «أَفْعَلَ»، نَحْوُ: «أَكْرَمَ»، وَ«فَعَّلَ» بِتَشْدِيدِ العَيْنِ، نَحْوُ: «فَرَّحَ»، وَ«فَاعَلَ»، نَحْوُ: «قَاتَلَ».

- وَالخُمَاسِيُّ خَمْسَةُ أَبْوَابٍ: «اِنْفَعَلَ»، نَحْوُ: «اِنْقَطَعَ»، وَ«اِفْتَعَلَ»، نَحْوُ: «اِجْتَمَعَ»، وَ«اِفْعَلَّ»، نَحْوُ: «اِشْتَدَّ»، بِتَشْدِيدِ اللَّامِ، وَ«تَفَعَّلَ»، نَحْوُ: «تَكَسَّرَ»، بِتَشْدِيدِ العَيْنِ، وَ«تَفَاعَلَ»، نَحْوُ: «تَبَاعَدَ».

- وَالسُّدَاسِيُّ سِتَّةُ أَبْوَابٍ: «اِسْتَفْعَلَ»، نَحْوُ: «اِسْتَخْرَجَ»، وَ«اِفْعَوْعَلَ»، نَحْوُ: «اِعْشَوْشَبَ»، وَ«اِفْعَوَّلَ»، نَحْوُ: «اِجْلَوَّذَ»، بِتَشْدِيدِ الوَاوِ، وَ«اِفْعَنْلَلَ»، نَحْوُ: «اِقْعَنْسَسَ»، وَ«اِفْعَنْلَى»، نَحْوُ: «اِسْلَنْقَى»، وَ«اِفْعَالَّ»، نَحْوُ: «اِحْمَارَّ»، بِتَشْدِيدِ اللَّامِ.

الفعل الرُّباعي المَزِيد فيه

○ وَمَزِيدُ الرُّبَاعِيِّ ثَلاثَةُ أَبْوَابٍ: «اِفْعَنْلَلَ»، نَحْوُ: «اِحْرَنْجَمَ»، وَ«اِفْعَلَلَّ»، نَحْوُ: «اِقْشَعَرَّ» بِتَشْدِيدِ اللَّامِ الأَخِيرَةِ، وَ«تَفَعْلَلَ»، نَحْوُ: «تَدَحْرَجَ، يَتَدَحْرَجُ، تَدَحْرُجاً».



فَصْلٌ فِي الوُجُوهِ الَّتِي اشْتَدَّتِ الحَاجَةُ إِلَى إِخْرَاجِهَا مِنَ المَصْدَرِ

فَصْلٌ فِي الوُجُوهِ الَّتِي اشْتَدَّتِ الحَاجَةُ إِلَى إِخْرَاجِهَا مِنَ المَصْدَرِ، وَهِي سِتَّةٌ: المَاضِي، وَالمُضَارِعُ، وَالأَمْرُ، وَالنَّهْيُ، والفَاعِلُ، وَالمَفْعُولُ.

أقسام المصدر

○ وَأَمَّا المَصْدَرُ: فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مِيمِيًّا، أَوْ غَيْرَ مِيمِيٍّ.

[المصدر غير الميمي:]

فَإِنْ كَانَ المصدرُ غَيْرَ مِيمِيٍّ؛ فَهُوَ سَمَاعِيٌّ.

وَنَعْنِي بِالسَّمَاعِيِّ: أَنَّهُ يُحْفَظُ كُلُّ مَصْدَرٍ عَلَى مَا جَاءَ مِنَ العَرَبِ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا قِيَاسَ لِمَصْدَرٍ ثُلَاثِيٍّ، وَمَصْدَرُ غَيْرِ الثُّلَاثِيِّ قِيَاسِيٌّ.

[المصدر الميمي:]

فَإِنْ كَانَ مِيمِيًّا؛ فَيُنْظَرُ فِي عَيْنِ الفِعْلِ المُضَارِعِ:

ـ فَإِنْ كَانَ مَفْتُوحاً أَوْ مَضْمُوماً: فَالمَصْدَرُ المِيْمِيُّ، وَالزَّمَانُ، وَالمَكَانُ مِنْهُ: «مَفْعَلٌ» بِفَتْحِ المِيمِ وَالعَيْنِ، وَسُكُونِ الفَاءِ، إِلَّا مَا شَذَّ، نَحْوُ: «المَطْلِعِ»، وَ«المَغْرِبِ»، وَ«المَسْجِدِ»، وَ«المَنْسِكِ»، وَ«المَشْرِقِ»، وَ«المَجْزِرِ»، وَ«المَسْكِنِ»، وَ«المَنْبِتِ»، وَ«المَفْرِقِ»، وَ«المَحْشِرِ»، وَ«المسْقِطِ»، وَ«المَجْمِعِ» بِكَسْرِ العَيْنِ فِي الجَمِيعِ، وَإِنْ كَانَ القِيَاسُ عَلَى الفَتْحِ.

ـ وَإِنْ كَانَ مَكْسُورَ العَيْنِ: فَالمَصْدَرُ المِيمِيُّ مِنْهُ عَلَى وَزْنِ «مَفْعَلٌ»، بِفَتْحِ المِيمِ وَالعَيْنِ، وَسُكُونِ الفَاءِ، إِلَّا «المَرْجِعَ»، و«المَصِيرَ»؛ فَإِنَّهُمَا مَصْدَرَانِ وَقَدْ جَاءَا بِكَسْرِ العَيْنِ، وَالزَّمَانُ وَالمَكَانُ مِنْهُ عَلَى وَزْنِ: «مَفْعِلٌ» بِكَسْرِ العَينِ.

هَذَا فِي الصَّحِيحِ، وَالأَجْوَفِ، وَالمُضَاعَفِ، وَالمَهْمُوزِ.

ـ وَأَمَّا فِي النَّاقِصِ: فَالمَصْدَرُ المِيْمِيُّ وَالزَّمَانُ وَالمَكَانُ مِنْهُ عَلَى وَزْنِ «مَفْعَلٌ»، بِفَتْحِ المِيمِ وَالعَيْنِ، وَسُكُونِ الفَاءِ مِنْ جَمِيعِ الأَبْوَابِ.

ـ وَفِي المُعْتَلِّ الفَاءِ: فَالمَصْدَرُ المِيمِيُّ وَالزَّمَانُ وَالمَكَانُ مِنْهُ عَلَى وَزْنِ «مَفْعِلٌ» بِكَسْرِ العَيْنِ مِنْ جَمِيعِ الأَبْوَابِ.

ـ وَاللَّفِيفُ المَقْرُونُ كَالنَّاقِصِ، وَاللَّفِيفُ المَفْرُوقُ كَالمُعْتَلِّ الفَاءِ.

ـ ٥ وَإِنْ كَانَ الفِعْلُ زَائِداً عَلَى الثُّلَاثِيِّ؛ فَالمَصْدَرُ المِيمِيُّ وَالزَّمَانُ وَالمَكَانُ وَالمَفْعُولُ مِنْ كُلِّ بَابٍ يَكُونُ عَلَى وَزْنِ المُضَارِعِ المَجْهُولِ مِنْ ذَلِكَ البَابِ، إِلَّا أَنَّكَ تُبْدِلُ حَرْفَ المُضَارَعَةِ بِالمِيمِ المَضْمُومَةِ، وَتَفْتَحُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَالفَاعِلُ مِنْهُ يَكُونُ بِكَسْرِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

الأوّل: الفعل الماضي

٥ وَأَمَّا المَاضِي: فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ مَعْرُوفاً، أَوْ مَجْهُولاً.

ـ **فَإِنْ كَانَ مَعْرُوفاً**: فَالحَرْفُ الأَخِيرُ مِنَ المَاضِي مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ فِي الوَاحِدِ، وَالتَّثْنِيَةِ؛ سَوَاءٌ كَانَ مُذَكَّراً أَوْ مُؤَنَّثاً، وَمَضْمُومٌ فِي جَمْعِ المُذَكَّرِ الغَائِبِ، وَسَاكِنٌ فِي البَوَاقِي عِنْدَ اتِّصَالِهِ بِالنُّونِ وَالتَّاءِ مِنْ جَمِيعِ الأَبْوَابِ.

وَالحَرْفُ الأَوَّلُ مِنَ المَاضِي مَفْتُوحٌ مِنْ جَمِيعِ الأَبْوَابِ، إِلَّا مِنْ أَبْوَابِ الخُمَاسِيِّ وَالسُّدَاسِيِّ الَّتِي فِي أَوَّلِهَا هَمْزَةُ وَصْلٍ.

وَهَمْزَةُ الوَصْلِ تَثْبُتُ فِي الابْتِدَاءِ، وَتَسْقُطُ فِي الدَّرْجِ.

[الأسماء العشرة:]

وَهَمْزَةُ الوَصْلِ هَمْزَةُ: «ابْنٍ»، وَ«ابْنِمٍ»، وَ«ابْنَةٍ»، وَ«امْرِئٍ»، وَ«امْرَأَةٍ»، وَ«اثْنَيْنِ»، وَ«اثْنَتَيْنِ»، وَ«اسْمٍ»، وَ«اسْتٍ»، وَ«ايْمُنٍ».

وَهَمْزَةُ المَاضِي، وَالمَصْدَرِ، وَالأَمْرِ مِنَ الخُمَاسِيِّ وَالسُّدَاسِيِّ، وَأَمْرِ الحَاضِرِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ، وَالهَمْزَةُ المُتَّصِلَةُ بِلَامِ التَّعْرِيفِ.

وَهَمْزَةُ الوَصْلِ مَحْذُوفَةٌ فِي الوَصْلِ، وَمَكْسُورَةٌ فِي الابْتِدَاءِ، إِلَّا مَا اتَّصَلَتْ بِلَامِ التَّعْرِيفِ، وَهَمْزَةَ «ايْمُنٍ»؛ فَإِنَّهُمَا مَفْتُوحَتَانِ فِي الابْتِدَاءِ.

وَمَا يَكُونُ فِي أَوَّلِ الأَمْرِ مِنْ «يَفْعُلُ» بِضَمِّ العَيْنِ؛ فَإِنَّهَا مَضْمُومَةٌ فِي الابْتِدَاءِ تَبَعاً لِلعَيْنِ، وَكَذَلِكَ مَضْمُومَةٌ فِي المَاضِي المَجْهُولِ مِنَ الخُمَاسِيِّ، وَالسُّدَاسِيِّ.

ـ **وَإِنْ كَانَ الفِعْلُ مَجْهُولاً**: فَالحَرْفُ الأَخِيرُ مِنْهُ يَكُونُ مِثْلَ مَا كَانَ فِي المَعْرُوفِ، وَالحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ الأَخِيرِ مَكْسُورٌ، وَالسَّاكِنُ سَاكِنٌ عَلَى حَالِهِ، وَمَا بَقِيَ مَضْمُومٌ.

الثَّاني: الفعل المضارع

○ وَأَمَّا المُضَارِعُ: فَهُوَ الفِعْلُ الَّذِي فِي أَوَّلِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ «أَتَيْنَ»، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الحَرْفُ زَائِداً عَلَى المَاضِي.

ـ وَحَرْفُ المُضَارَعَةِ مَفْتُوحٌ فِي المَعْرُوفِ مِنْ جَمِيعِ الأَبْوَابِ، إِلَّا مِنَ الرُّبَاعِيِّ أَيَّ رُبَاعِيٍّ كَانَ؛ فَإِنَّهَا مَضْمُومَةٌ فِيهِنَّ، وَمَا قَبْلَ لَامِ الفِعْلِ المُضَارِعِ مَكْسُورَةٌ فِي الرُّبَاعِيِّ وَالخُمَاسِيِّ وَالسُّدَاسِيِّ، إِلَّا مِنْ «يَتَفَعَّلُ»، وَ«يَتَفَاعَلُ»، وَ«يَتَفَعْلَلُ»؛ فَإِنَّها مَفْتُوحَةٌ فِيهِنَّ.

ـ وَفِي المَجْهُولِ حَرْفُ المُضَارَعَةِ مَضْمُومٌ، وَمَا قَبْلَ لَامِ الفِعْلِ المُضَارِعِ مَفْتُوحَةٌ، وَالسَّاكِنُ سَاكِنٌ عَلَى حَالِهِ، وَمَا بَقِي مَفْتُوحٌ كُلُّهُ، مَا عَدَا لَامَ الفِعْلِ المُضَارِعِ؛ فَإِنَّهَا مَرْفُوعَةٌ فِي المَعْرُوفِ وَالمَجْهُولِ، مَا لَمْ يَكُنْ حَرْفٌ نَاصِبٌ يَنْصِبُهَا، أَوْ جَازِمٌ يَجْزِمُهَا.

الثَّالث والرَّابع: الأمر والنهي

○ وَأَمَّا الأَمْرُ، وَالنَّهْيُ: فَإِنَّهُمَا يَكُونَانِ عَلَى لَفْظِ المُضَارِعِ، إِلَّا أَنَّهُمَا مَجْزُومَانِ.

ـ وَعَلَامَةُ الجَزْمِ فِيهِمَا: سُقُوطُ نُونِ التَّثْنِيَةِ، وَجَمْعِ المُذَكَّرِ، وَوَاحِدَةِ المُخَاطَبَةِ، وَفِي البَوَاقِي سُكُونُ لَامِ الفِعْلِ الصَّحِيحَةِ، وَسُقُوطُ لَامِ الفِعْلِ المُعْتَلِّ سِوَى نُونِ جَمْعِ المُؤَنَّثِ، فَإِنَّ نُونَهَا ثَابِتَةٌ فِي الجَزْمِ وَغَيْرِهِ.

ـ وَأَمْرُ الحَاضِرِ فِي المَعْرُوفِ مِنَ المُضَارِعِ: أَنْ تَحْذِفَ مِنْهُ حَرْفَ المُضَارَعَةِ، وَتُدْخِلَ عَلَيْهِ هَمْزَةَ الوَصْلِ إِنْ كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ المُضَارَعَةِ سَاكِناً؛ لِتَعَذُّرِ الابْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ، نَحْوُ: «إِضْرِبْ»، فَيُبْدَأُ بِهَا، وَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ المُضَارَعَةِ مُتَحَرِّكاً؛ فَتُسَكِّنُ آخِرَهُ، فَتَقُولُ مِنْ «تُحَاسِبُ»: «حَاسِبْ»، بَعْدَ حَذْفِ حَرْفِ المُضَارَعَةِ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الوَقْفِ، وَالمَبْنِيُّ عَلَى الوَقْفِ كَالمَجْزُومِ فِي اللَّفْظِ.

الخامس: اسم الفاعل

○ وَأَمَّا الفَاعِلُ: فَيُنْظَرُ فِي عَيْنِ الفِعْلِ المَاضِي:

ـ فَإِنْ كَانَ مَفْتُوحاً، فَوَزْنُهُ: «نَاصِرٌ».

ـ وَإِنْ كَانَ مَضْمُوماً، فَوَزْنُهُ: «عَظِيمٌ»، وَ«ضَخْمٌ».
ـ وَإِنْ كَانَ مَكْسُوراً، فَوَزْنُهُ مِنَ:
(١) المُتَعَدِّي: «عَالِمٌ».
(٢) ومِنَ اللَّازِمِ يَأْتِي عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْزَانٍ:
(أ) «مَرِيضٌ».
(ب) وَ«زَمِنٌ» بِفَتْحِ الزَّايِ وكَسْرِ المِيمِ.
(ج) وَ«أَحْمَرُ» لِلمُذَكَّرِ، وَ«حَمْرَاءُ» لِلْمُؤَنَّثِ بِالمَدِّ، وَجَمْعُهُمَا: «حُمْرٌ» بِضَمِّ الحَاءِ وَسُكُونِ المِيمِ، وَتَثْنِيَةُ «أَحْمَرَ»: أَحْمَرَانِ، وَتَثْنِيَةُ «حَمْرَاءَ»: حَمْرَاوَانِ.
(د) وَ«عَطْشَانُ» لِلْمُذَكَّرِ، وَتَثْنِيَةُ «عَطْشَانَ»: عَطْشَانَانِ، وَ«عَطْشَى» بِفَتْحِ العَيْنِ وَسُكُونِ الطَّاءِ، وَبِالقَصْرِ لِلْمُؤَنَّثِ؛ وَتَثْنِيَةُ «عَطْشَى»: عَطْشَيَانِ، وَجَمْعُهُمَا: «عِطَاشٌ» بِكَسْرِ العَيْنِ.
وَاخْتَصَرْتُ بِذِكْرِ مَا يُمْكِنُ ضَبْطُهُ مِنَ الفَاعِلِ، وَتَرَكْتُ مَا عَدَاهُ.

السَّادس: اسم المفعول

وَأَمَّا المَفْعُولُ مِنْ جَمِيعِ أَبْوَابِ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ، فَوَزْنُهُ: «مَجْبُورٌ»، و«كَسِيرٌ».
وَقَدْ ذَكَرْنَا الفَاعِلَ وَالمَفْعُولَ مِنَ الزَّوَائِدِ عَلَى الثُّلَاثِيِّ فِي المَصْدَرِ المِيمِيِّ.
[أوزان المبالغة:]
وَأَوْزَانُ المُبَالَغَةِ ثَمَانِيَةٌ: «جَهُولٌ»، وَ«صِدِّيقٌ»، وَ«كَذَّابٌ»، وَ«غُفُلٌ» بِضَمِّ الغَيْنِ وَالفَاءِ، وَ«يَقُظٌ» بِفَتْحِ اليَاءِ وَضَمِّ القَافِ، وَ«مِدْرَارٌ»، وَ«مِكْثِيرٌ»، وَ«لُعَنَةٌ» بِضَمِّ اللَّامِ وَفَتْحِ العَيْنِ، فَإِنْ أَسْكَنْتَ العَيْنَ مِنَ الوَزْنِ الأَخِيرِ يَصِيرُ بِمَعْنَى المَفْعُولِ.

فَصْلٌ فِي تَصْرِيفِ الأَفْعَالِ الصَّحِيحَةِ

○ **يَتَصَرَّفُ المَاضِي، وَالمُسْتَقْبَلُ، وَالأَمْرُ، وَالنَّهْيُ مِنَ المَعْرُوفِ وَالمَجْهُولِ عَلَى أَرْبَعَةَ عَشَرَ وَجْهاً:**
ثَلَاثَةٌ لِلْغَائِبِ، وَثَلَاثَةٌ لِلْغَائِبَةِ، وَثَلَاثَةٌ لِلْمُخَاطَبِ، وَثَلَاثَةٌ لِلْمُخَاطَبَةِ، وَوَجْهَانِ

لِلْمُتَكَلِّمِ، رَجُلاً كَانَ أَوِ امْرَأَةً، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَأْتِي الوَجْهَانِ لِلْمُتَكَلِّمِ فِي المَعْرُوفِ مِنَ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ.

○ **وَالفَاعِلُ**: يَتَصَرَّفُ عَلَى عَشَرَةِ أَوْجُهٍ؛ مِنْهَا: جَمْعُ المُذَكَّرِ أَرْبَعَةُ أَلْفَاظٍ، وَجَمْعُ المُؤَنَّثِ لَفْظَانِ.

○ **وَالمَفْعُولُ**: يَتَصَرَّفُ عَلَى سَبْعَةِ أَوْجُهٍ؛ مِنْهَا: جَمْعُ المُذَكَّرِ لَفْظَانِ، وَجَمْعُ المُؤَنَّثِ لَفْظٌ وَاحِدٌ.

○ **وَنُونُ التَّأْكِيدِ المُشَدَّدَةُ**: تَدْخُلُ عَلَى جَمِيعِ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ مِنَ المَعْرُوفِ وَالمَجْهُولِ.

وَالمُخَفَّفَةُ كَذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ فِي التَّثْنِيَةِ، وَجَمْعِ المُؤَنَّثِ.

وَالمُخَفَّفَةُ سَاكِنَةٌ، وَالمُشَدَّدَةُ مَفْتُوحَةٌ إِلَّا فِي التَّثْنِيَةِ، وَجَمْعِ المؤَنَّثِ، فَإِنَّهَا مَكْسُورَةٌ فِيهِمَا، وَمَا قَبْلَهُمَا مَكْسُورٌ فِي الوَاحِدَةِ الحَاضِرَةِ، وَمَضْمُومٌ فِي جَمْعِ المُذَكَّرِ، وَمَفْتُوحٌ فِي البَوَاقِي.

- **مِثَالُ المَاضِي**: «نَصَرَ، نَصَرا، نَصَرُوا»، ... إِلَخ، وَمِنَ المَجْهُولِ: «نُصِرَ، نُصِرَا، نُصِرُوا»، ... إِلَخ.
- **وَمِثَالُ المُسْتَقْبَلِ**: «يَنْصُرُ، يَنْصُرَانِ، يَنْصُرُونَ»، ... إِلَخ، وَمِنَ المَجْهُولِ: «يُنْصَرُ، يُنْصَرَانِ، يُنْصَرُونَ»، ... إِلَخ.
- **وَمِثَالُ الأَمْرِ الغَائِبِ**: «لِيَنْصُرْ، لِيَنْصُرَا، لِيَنْصُرُوا»، ... إِلَخ، **ومِثَالُ الأَمْرِ الحَاضِرِ**: «اُنْصُرْ، اُنْصُرَا، اُنْصُرُوا» ... إِلَخ، وَمِنَ المَجْهُولِ: «لِتُنْصَرْ، لِتُنْصَرَا، لِتُنْصَرُوا»، ... إِلَخ.
- **وَكَذَلِكَ النَّهْيُ فِي المَعْرُوفِ وَالمَجْهُولِ، إِلَّا أَنَّهُ زِيدَ فِي أَوَّلِهِ «لَا».**
- **وَتَقُولُ فِي نُونِ التَّأْكِيدِ المُشَدَّدَةِ**: «لِيَنْصُرَنَّ، لِيَنْصُرَانِّ، لِيَنْصُرُنَّ»، «لِتَنْصُرِنَّ، لِتَنْصُرَانِّ، لِتَنْصُرْنَانِّ»، وَفِي الأَمْرِ الحَاضِرِ: «اُنْصُرَنَّ، اُنْصُرَانِّ، اُنْصُرُنَّ»، «اُنْصُرِنَّ، اُنْصُرَانِّ، اُنْصُرْنَانِّ».

وَبِالمُخَفَّفَةِ: «لِيَنْصُرَنْ» بِفَتْحِ الرَّاءِ فِي الوَاحِدِ المُذَكَّرِ، «لِيَنْصُرُنْ» بِضَمِّهَا فِي جَمْعِ المُذَكَّرِ، «لِتَنْصُرَنْ» بِفَتْحِ الرَّاءِ فِي الوَاحِدَةِ الغَائِبَةِ، وَفِي المُخَاطَبِ: «اُنْصُرَنْ، اُنْصُرُنْ، اُنْصُرِنْ»، وَكَذَلِكَ النَّهْيُ مِنَ المَعْرُوفِ وَالمَجْهُولِ.

ـ وَمِثَالُ الفَاعِلِ: «نَاصِرٌ، نَاصِرَانِ، نَاصِرُونَ»، «نُصَّارٌ، وَنُصَّرٌ» بِضَمِّ النُّونِ، وَفَتْحِ الصَّادِ، وَالتَّشْدِيدِ فِيهِمَا، وَ«نَصَرَةٌ» بِفَتْحِ النُّونِ وَالصَّادِ وَالرَّاءِ، مَعَ التَّخْفِيفِ، «نَاصِرَةٌ، نَاصِرَتَانِ، نَاصِرَاتٌ»، وَ«نَوَاصِرُ».

ـ ومِثَالُ المَفْعُولِ: «مَنْصُورٌ، مَنْصُورَانِ، مَنْصُورُونَ»، بِفَتْحِ المِيمِ، «مَنْصُورَةٌ، مَنْصُورَتَانِ، مَنْصُورَاتٌ»، وَ«مَنَاصِرُ».

ـ مِثَالُ الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ: «دَحْرَجَ، يُدَحْرِجُ» بِضَمِّ اليَاءِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَسُكُونِ الحَاءِ، «دَحْرَجَةً» بِفَتْحِ الدَّالِ، وَسُكُونِ الحَاءِ، وَ«دِحْرَاجاً» بِكَسْرِ الدَّالِ، وَسُكُونِ الحَاءِ، «فَهُوَ مُدَحْرِجٌ»، وَ«ذَاكَ مُدَحْرَجٌ»، وَالأَمْرُ: «دَحْرِجْ» بِفَتْحِ الدَّالِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَالنَّهْيُ: «لَا تُدَحْرِجْ» بِضَمِّ التَّاءِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ. وَكَذَلِكَ تَصْرِيفُ المُلْحَقَاتِ.

ـ ومِثَالُ الثُّلَاثِيِّ المَزِيدِ فِيهِ: «أَخْرَجَ، يُخْرِجُ، إِخْرَاجاً»، «فَهُوَ مُخْرِجٌ»، وَ«ذَاكَ مُخْرَجٌ»، وَالأَمْرُ: «أَخْرِجْ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تُخْرِجْ» بِضَمِّ التَّاءِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ فِيهِما.

وَقَدْ حُذِفَتِ الهَمْزَةُ مِنْ مُسْتَقْبَلِ هَذَا البَابِ، لِئَلَّا يَجْتَمِعَ هَمْزَتَانِ في نَفْسِ المُتَكَلِّمِ، وَكَذَا حُذِفَتْ مِنَ الفَاعِلِ، وَالمَفْعُولِ، وَأَمْرِ الغَائِبِ، وَالنَّهْيِ؛ طَرْداً لِلْبَابِ.

ـ وَ«خَرَّجَ، يُخَرِّجُ»، «تَخْرِيجاً، وَتَخْرِجَةً» بِكَسْرِ الرَّاءِ، وَفَتْحِ التَّاءِ فِيهِمَا، «فَهُوَ مُخَرِّجٌ»، وَ«ذَاكَ مُخَرَّجٌ»، وَالأَمْرُ: «خَرِّجْ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تُخَرِّجْ» بِضَمِّ التَّاءِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ فِيهِمَا.

ـ وَ«خَاصَمَ، يُخَاصِمُ» بِكَسْرِ الصَّادِ، «مُخَاصَمَةً» بِفَتْحِ الصَّادِ، وَ«خِصَاماً» بِكَسْرِ الخَاءِ، «فَهُوَ مُخَاصِمٌ»، وَ«ذَاكَ مُخَاصَمٌ»، وَالأَمْرُ: «خَاصِمْ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تُخَاصِمْ»، وَمَجْهُولُ المَاضِي: «خُوصِمَ»، وَمَجْهُولُ المُضَارِعِ: «يُخَاصَمُ» بِفَتْحِ الصَّادِ.

ـ مِثَالُ الخُمَاسِيِّ: «اِنْكَسَرَ، يَنْكَسِرُ» بِكَسْرِ السِّينِ، «اِنْكِسَاراً»، «فَهُوَ مُنْكَسِرٌ»، «وَذَاكَ مُنْكَسَرٌ»، وَالأَمْرُ: «اِنْكَسِرْ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تَنْكَسِرْ» بِكَسْرِ السِّينِ فِيهِمَا.

ـ وَ«اكْتَسَبَ، يَكْتَسِبُ، اِكْتِسَاباً»، «فَهُو مُكْتَسِبٌ»، وَ«ذَاكَ مُكْتَسَبٌ»، وَالأَمْرُ: «اِكْتَسِبْ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تَكْتَسِبْ» بِكَسْرِ السِّينِ فِيهِمَا.

ـ وَ«اصْفَرَّ، يَصْفَرُّ» بِفَتْحِ الفَاءِ فِيهِمَا، «اِصْفِرَاراً»، «فَهُوَ مُصْفَرٌّ» بِفَتْحِ الفَاءِ، وَ«ذَاكَ مُصْفَرٌّ بِهِ»، وَالأَمْرُ: «اِصْفَرَّ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تَصْفَرَّ» بِفَتْحِ الفَاءِ فِيهِمَا.

ـ وَ«تَكَسَّرَ، يَتَكَسَّرُ» بِفَتْحِ السِّينِ فِيهِمَا، «تَكَسُّراً» بِضَمِّ السِّينِ، «فَهُو مُتَكَسِّرٌ» بِكَسْرِ السِّينِ، وَ«ذَاكَ مُتَكَسَّرٌ بِهِ» بِفَتْحِ السِّينِ، وَالأَمْرُ: «تَكَسَّرْ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تَتَكَسَّرْ» بِفَتْحِ السِّينِ فِيهِمَا.

ـ وَ«تَصَالَحَ، يَتَصَالَحُ» بِفَتْحِ اللَّام، «تَصَالُحاً» بِضَمِّ اللَّام، «فَهُوَ مُتَصَالِحٌ» بِكَسْرِ اللَّامِ، وَ«ذَاكَ مُتَصَالَحٌ» بِفَتْحِ اللَّامِ، وَالأَمْرُ: «تَصَالَحْ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تَتَصَالَحْ» بِفَتْحِ اللَّامِ فِيهِمَا.

ـ وَأَمَّا «اِدَّثَّرَ»، وَ«اِثَّاقَلَ»، فَأَصْلُ الأَوَّلِ: «تَدَثَّرَ» كَـ«تَكَسَّرَ»، وَأَصْلُ الثَّانِي: «تَثَاقَلَ» كَـ«تَصَالَحَ»، فَأُدْغِمَتِ التَّاءُ فِيمَا بَعْدَهُمَا، ثُمَّ أُدْخِلَتْ هَمْزَةُ الوَصْلِ لِيُمْكِنَ الابْتِدَاءُ بِهَا؛ لِأَنَّ السَّاكِنَ لَا يُبْتَدَأُ بِهِ.

وَتَصْرِيفُهُ: «اِدَّثَّرَ، يَدَّثَّرُ» بِفَتْحِ الثَّاءِ فِيهِمَا، «اِدَّثُّراً» بِضَمِّ الثَّاءِ، «فَهُوَ مُدَّثِّرٌ» بِكَسْرِ الثَّاءِ، وَ«ذَاكَ مُدَّثَّرٌ عَلَيْهِ»، وَالأَمْرُ: «اِدَّثَّرْ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تَدَّثَّرْ» بِفَتْحِ الثَّاءِ فِيهِمَا، وبِفَتْحِ الدَّالِ وَالتَّشْدِيدِ فِي الجَمِيعِ.

ـ وَ«اِثَّاقَلَ، يَثَّاقَلُ» بِفَتْحِ القَافِ، «اِثَّاقُلاً» بِضَمِّ القَافِ، «فَهُوَ مُثَّاقِلٌ» بِكَسْرِ القَافِ، وَ«ذَاكَ مُثَّاقَلٌ عَلَيْهِ» بِفَتْحِ القَافِ، وَالأَمْرُ: «اِثَّاقَلْ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تَثَّاقَلْ» بِفَتْحِ القَافِ فِيهِمَا، وَالثَّاءُ مُشَدَّدَةٌ فِي الجَمِيعِ.

ـ وَ«تَدَحْرَجَ، يَتَدَحْرَجُ» بِفَتْحِ الرَّاءِ فِيهِمَا، «تَدَحْرُجاً» بِضَمِّ الرَّاءِ، «فَهُوَ مُتَدَحْرِجٌ» بِكَسْرِ الرَّاءِ، وَ«ذَاكَ مُتَدَحْرَجٌ بِهِ» بِفَتْحِ الرَّاءِ، وَالأَمْرُ: «تَدَحْرَجْ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تَتَدَحْرَجْ» بِفَتْحِ الرَّاءِ فِيهِمَا.

ـ مِثَالُ السُّدَاسِيِّ: «اِسْتَغْفَرَ، يَسْتَغْفِرُ» بِكَسْرِ الفَاءِ، «اِسْتِغْفَاراً»، «فَهُوَ مُسْتَغْفِرٌ» بِكَسْرِ الفَاءِ، وَ«ذَاكَ مُسْتَغْفَرٌ» بِفَتْحِ الفَاءِ، وَالأَمْرُ: «اِسْتَغْفِرْ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تَسْتَغْفِرْ» بِكَسْرِ الفَاءِ فِيهِمَا.

ـ وَ«اِشْهَابَّ، يَشْهَابُّ، اِشْهِيبَاباً»، «فَهُوَ مُشْهَابٌّ»، وَ«ذَاكَ مُشْهَابٌّ بِهِ»، وَالأَمْرُ: «اِشْهَابَّ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تَشْهَابَّ» بِتَشْدِيدِ البَاءِ فِي الجَمِيعِ إِلَّا فِي المَصْدَرِ.

ـ وَ«اِغْدَوْدَنَ، يَغْدَوْدِنُ» بِكَسْرِ الدَّالِ الثَّانِيَةِ، «اِغْدِيدَاناً»، «فَهُوَ مُغْدَوْدِنٌ»، وَ«ذَاكَ مُغْدَوْدَنٌ عَلَيْهِ»، وَالأَمْرُ: «اِغْدَوْدِنْ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تَغْدَوْدِنْ» بِكَسْرِ الدَّالِ الثَّانِيَةِ فِي الثَّلَاثِ.

ـ وَ«اِجْلَوَّذَ، يَجْلَوِّذُ» بِكَسْرِ الوَاوِ، «اِجْلِوَّاذاً» بِكَسْرِ اللَّامِ، «فَهُوَ مُجْلَوِّذٌ»، وَ«ذَاكَ مُجْلَوَّذٌ عَلَيْهِ»، وَالأَمْرُ: «اِجْلَوِّذْ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تَجْلَوِّذْ» بِكَسْرِ الوَاوِ فِي الثَّلَاثِ، وَالوَاوُ مُشَدَّدَةٌ فِي الجَمِيعِ.

ـ وَ«اِسْحَنْكَكَ، يَسْحَنْكِكُ» بِكَسْرِ الكَافِ الأُولَى، «اِسْحِنْكَاكاً»، «فَهُوَ مُسْحَنْكِكٌ»، وَ«ذَاكَ مُسْحَنْكَكٌ بِهِ»، وَالأَمْرُ: «اِسْحَنْكِكْ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تَسْحَنْكِكْ» بِكَسْرِ الكَافِ فِي الثَّلَاثِ.

ـ و«اِسْلَنْقَى، يَسْلَنْقِي، اِسْلِنْقَاءً»، «فَهُو مُسْلَنْقٍ»، وَ«ذَاكَ مُسْلَنْقًى عَلَيْهِ»، وَالأَمْرُ: «اِسْلَنْقِ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تَسْلَنْقِ» بِكَسْرِ القَافِ فِيهِمَا.

ـ وَ«اِقْشَعَرَّ، يَقْشَعِرُّ» بِكَسْرِ العَيْنِ، «اِقْشِعْرَاراً» بِسُكُونِ العَيْنِ، «فَهُو مُقْشَعِرٌّ»، وَ«ذَاكَ مُقْشَعَرٌّ بِهِ»، وَالأَمْرُ: «اِقْشَعِرَّ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تَقْشَعِرَّ» بِكَسْرِ العَيْنِ فِي الثَّلَاثِ، وَالرَّاءُ مُشَدَّدَةٌ في الجَمِيعِ إِلَّا فِي المَصْدَرِ.

ـ [وَ«اِحْرَنْجَمَ، يَحْرَنْجِمُ» بِكَسْرِ الجِيمِ، «اِحْرِنْجَاماً»، «فَهُوَ مُحْرَنْجِمٌ»، وَ«ذَاكَ مُحْرَنْجَمٌ بِهِ»، وَالأَمْرُ: «اِحْرَنْجِمْ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تَحْرَنْجِمْ» بِكَسْرِ الجِيمِ فِي الثَّلَاثِ].

فَصْلٌ فِي الفَوَائِدِ

○ اللَّازِمُ: يَصِيرُ مُتَعَدِّياً بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ:

(١) بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ.

(٢) وَحَرْفِ الجَرِّ فِي آخِرِهِ.

(٣) وَتَشْدِيدِ عَيْنِهِ.

نَحْوُ: «أَخْرَجْتُهُ»، وَ«خَرَجْتُ بِهِ مِنَ الدَّارِ»، وَ«خَرَّجْتُهُ».

ـ وَبِحَذْفِ التَّاءِ مِنْ «تَفَعَّلَ» وَ«تَفَعْلَلَ» مُشَدَّدَةَ العَيْنِ، وَمُكَرَّرَةَ اللَّامِ.

○ وَالمُتَعَدِّي: يَصِيرُ لَازِماً بِحَذْفِ أَسْبَابِ التَّعْدِيَةِ، أَوْ بِنَقْلِهِ إِلَى بَابِ «اِنْكَسَرَ».

ـ وَبَابُ «فَعْلَلَ» يَصِيرُ لَازِماً بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ.

ـ وَلَا يَجِيءُ المَفْعُولُ بِهِ وَالمَجْهُولُ مِنَ اللَّازِمِ؛ لِأَنَّ اللَّازِمَ مِنَ الأَفْعَالِ هُوَ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى المَفْعُولِ بِهِ، وَالمُتَعَدِّي بِخِلَافِهِ.

ـ وَبَابُ «فَاعَلَ» يَكُونُ لِلْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الاِثْنَيْنِ، نَحْوُ: «نَاضَلْتُهُ»، إِلَّا قَلِيلاً، نَحْوُ: «طَارَقْتُ النَّعْلَ»، وَ«عَاقَبْتُ اللِّصَّ».

ـ وَبَابُ «تَفَاعَلَ» أَيْضاً يَكُونُ بَيْنَ الاِثْنَيْنِ فَصَاعِداً، نَحْوُ: «تَدَافَعْنَا»، وَ«تَصَالَحَ القَوْمُ».

وَقَدْ يَكُونُ لِإِظْهَارِ مَا لَيْسَ فِي البَاطِنِ، نَحْوُ: «تَمَارَضْتُ» أَيْ: أَظْهَرْتُ المَرَضَ، وَلَيْسَ بِي مَرَضٌ.

ـ وَإِذَا كَانَ فَاءُ الفِعْلِ مِنْ بَابِ «اِفْتَعَلَ» حَرْفاً مِنْ حُرُوفِ الإِطْبَاقِ، وَهِيَ: الصَّادُ،

وَالضَّادُ، وَالطَّاءُ، وَالظَّاءُ، يَصِيرُ تَاءُ «اِفْتَعَلَ» طَاءً، نَحْوُ: «اِصْطَبَرَ»، وَ«اِضْطَرَبَ»، وَ«اِطَّرَدَ»، وَ«اِظَّهَرَ».

ـ وَإِذَا كَانَ فَاءُ «اِفْتَعَلَ» دَالاً، أَوْ ذَالاً، أَوْ زَاياً، يَصِيرُ تَاءُ «اِفْتَعَلَ» دَالاً، نَحْوُ: «اِدَّمَعَ» وَ«اِذَّكَرَ» بِإِدْغَامِ الدَّالِ فِي الذَّالِ، وَ«اِزْدَجَرَ».

ـ وَإِذَا كَانَ فَاؤُهُ وَاواً، أَوْ يَاءً، أَوْ ثَاءً؛ قُلِبَتِ الوَاوُ وَاليَاءُ وَالثَّاءُ تَاءً، ثُمَّ أُدْغِمَتِ التَّاءُ فِي تَاءِ «اِفْتَعَلَ»، نَحْوُ: «اِتَّقَى»، وَ«اِتَّسَرَ»، وَ«اِتَّغَرَ».

حروف الزِّيادة وأحكامها

○ وَالحُرُوفُ الَّتِي تُزَادُ فِي الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ عَشَرَةٌ، مَجْمُوعُهَا: «اليَوْمَ تَنْسَاهُ»، فَإِذَا كَانَتْ كَلِمَةٌ، وَعَدَدُهَا زَائِدٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ، وَفِيهَا حَرْفٌ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الحُرُوفِ؛ فَاحْكُمْ بِأَنَّها زَائِدَةٌ، إِلَّا أَنْ لَا يَكُونَ لَهَا مَعْنًى بِدُونِهَا، نَحْوُ: «وَسْوَسَ».

○ وَأَبْوَابُ الرُّبَاعِيِّ كُلُّهَا مُتَعَدٍّ إِلَّا: «دَرْبَخَ».

○ وَأَبْوَابُ الخُمَاسِيِّ كُلُّهَا لَوَازِمُ، إِلَّا ثَلَاثَةَ أَبْوَابٍ: «اِفْتَعَلَ»، وَ«تَفَعَّلَ»، وَ«تَفَاعَلَ»، فَإِنَّهَا مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ اللَّازِمِ وَالمُتَعَدِّي.

○ وَأَبْوَابُ السُّدَاسِيِّ كُلُّهَا لَوَازِمُ، إِلَّا بَابَ «اِسْتَفْعَلَ»، فَإِنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ اللَّازِمِ وَالمُتَعَدِّي، وَكَلِمَتَيْنِ مِنْ بَابِ «اِفْعَنْلَى»، فَإِنَّهُمَا مُتَعَدِّيَانِ، وَهُمَا: «اِسْرَنْدَاهُ»، وَ«اِغْرَنْدَاهُ»، مَعْنَاهُمَا: غَلَبَ عَلَيْهِ، وَقَهَرَهُ.

○ وَهَمْزَةُ «أَفْعَلَ» تَجِيءُ لِمَعَانٍ:

(١) لِلتَّعْدِيَةِ، نَحْوُ: «أَكْرَمْتُهُ».

(٢) وَلِلصَّيْرُورَةِ، نَحْوُ: «أَمْشَى الرَّجُلُ»، أَيْ: صَارَ ذَا مَاشِيَةٍ.

(٣) وَلِلْوِجْدَانِ، نَحْوُ: «أَبْخَلْتُهُ»، أَيْ: وَجَدْتُهُ بَخِيلاً.

(٤) وَلِلْحَيْنُونَةِ، نَحْوُ: «أَحْصَدَ الزَّرْعُ»، أَيْ: حَانَ وَقْتُ حَصَادِهِ.

(٥) وَلِلْإِزَالَةِ، نَحْوُ: «أَشْكَيْتُهُ»، أَيْ: أَزَلْتُ عَنْهُ الشِّكَايَةَ.

(٦) وَلِلدُّخُولِ فِي الشَّيْءِ، نَحْوُ: «أَصْبَحَ الرَّجُلُ» أَيْ: دَخَلَ فِي الصَّبَاحِ.

(٧) وَلِلْكَثْرَةِ، نَحْوُ: «أَلْبَنَ الرَّجُلُ»: إِذَا كَثُرَ عِنْدَهُ اللَّبَنُ.

(٨) **وَلِلتَّعرِيضِ**، نَحْوُ: «أَبَاعَ الجَارِيةَ»، أَيْ: عَرَضَهَا لِلبَيْعِ.

(٧) **وَلِلتَّمكُّنِ**، نَحْوُ: «أَقْرَبْتُهُ»، أَيْ: جعلتُه قَرِيباً.

○ وَسِينُ «اِسْتَفْعَلَ» أَيْضاً يَجِيءُ لِمَعَانٍ:

(١) **لِلطَّلَبِ**، نَحْوُ: «أَسْتَغْفِرُ اللهَ»، أَيْ: أَطْلُبُ مِنْهُ المَغْفِرَةَ.

(٢) **وَلِلسُّؤَالِ**، نَحْوُ: «اِسْتَخْبَرَ» أَيْ: سَأَلَ الخَبَرَ.

(٣) **وَلِلتَّحَوُّلِ**، نَحْوُ: «اِسْتَخَلَّ الخَمْرُ خَلًّا»، أَيْ: انْقَلَبَ الخَمْرُ خَلًّا.

(٤) **وَلِلاِعْتِقَادِ**، نَحْوُ: «اِسْتَكْرَمْتُهُ»، أَيْ: اعْتَقَدْتُ أَنَّهُ كَرِيمٌ.

(٥) **وَلِلوِجْدَانِ**، نَحْوُ: «اِسْتَجَدْتُ شَيْئاً»، أَيْ: وَجَدْتُهُ جَيِّداً.

(٦) **وَلِلتَّسْلِيمِ**، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: «اِسْتَرْجَعَ القَوْمُ عِنْدَ المُصِيبَةِ»، أَيْ: قَالُوا: «إِنَّا للهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ».



[حروف العِلَّة:]

○ وَحُرُوفُ المَدِّ، وَاللِّينِ، وَالزَّوَائِدِ، وَالعِلَّةِ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ: **الوَاوُ، وَاليَاءُ، وَالأَلِفُ**.

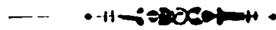
[أنواع المعتلّ:]

ـ وَكُلُّ فِعْلٍ مَاضٍ فِي **أَوَّلِهِ** حَرْفٌ مِنْ هَذِهِ الحُرُوفِ يُسَمَّى: مُعْتَلًّا، وَمِثَالاً؛ لِمُمَاثَلَتِهِ الصَّحِيحَ فِي اِحْتِمَالِ الحَرَكَاتِ، نَحْوُ: «وَعَدَ»، وَ«يَقِظَ».

ـ وَإِذَا كَانَ **فِي وَسَطِهِ** يُسَمَّى: أَجْوَفَ، نَحْوُ: «قَالَ»، وَ«كَالَ».

ـ وَإِذا كَانَ **فِي آخِرِهِ** يُسَمَّى: نَاقِصاً، نَحْوُ: «غَزَا»، و«رَمَى».

ـ وَإِذَا كَانَ **فِيهِ حَرْفَانِ** مِنْ هَذِهِ الحُرُوفِ؛ **فَإِنْ كَانَ فِي عَيْنِهِ وَلَامِهِ** يُسَمَّى: اللَّفِيفَ المَقْرُونَ، نَحْوُ: «شَوَى» وَ«طَوَى»، وَإِنْ كَانَ **فَاءَهُ وَلَامَهُ** يُسَمَّى: اللَّفِيفَ المَفْرُوقَ، **نَحْوُ: «وَقَى، يَقِي»**.



[المُضاعَف:]

○ **وَكُلُّ فِعْلٍ يَكُونُ عَيْنُهُ وَلَامُهُ حَرْفَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ؛ أُدْغِمَ أَوَّلُهُمَا فِي الآخِرِ دَفْعاً لِلثِّقَلِ يُسَمَّى**: مُضَاعَفاً، **نَحْوُ**: «مَدَّ».

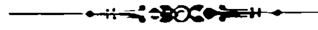
[المهموز :]

○ **وَكُلُّ فِعْلٍ فِيهِ هَمْزَةٌ:**

ـ **فَإِنْ كَانَتْ فِي أَوَّلِهِ يُسَمَّى**: مَهْمُوزَ الفَاءِ، **نَحْوُ**: «أَخَذَ».

ـ **وَإِنْ كَانَتْ فِي وَسَطِهِ يُسَمَّى**: مَهْمُوزَ العَيْنِ، **نَحْوُ**: «سَأَلَ».

ـ **وَإِنْ كَانَتْ فِي آخِرِهِ يُسَمَّى**: مَهْمُوزَ اللَّامِ، **نَحْوُ**: «قَرَأَ».



[الفعل الصحيح السالم :]

ـ **وَكُلُّ فِعْلٍ خَالٍ مِنْ هَذِهِ الأَقْسَامِ السِّتَّةِ يُسَمَّى**: **صَحِيْحاً**.

وَقَدْ مَرَّ بَحْثُ بَابِ الصَّحِيحِ، وَسَنَذْكُرُ بَحْثَ الأَقْسَامِ السِّتَّةِ عَلَى سَبِيلِ الاِخْتِصَارِ إِنْ شَاءَ اللهُ.



بَابُ المُعْتَلَّاتِ وَالمُضَاعَفِ وَالمَهْمُوزِ

أحكام المُعْتل

○ الوَاوُ وَاليَاءُ إِذَا تَحَرَّكَتَا، وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا قُلِبَتَا أَلِفاً، نَحْوُ: «قَالَ»، وَ«كَالَ».

وَمِثَالُهُمَا مِنَ النَّاقِصِ: «غَزَا»، و«رَمَى».

ـ وَتَقُولُ فِي تَثْنِيَتِهِمَا: «غَزَوَا»، وَ«رَمَيَا»، فَلَا تُقْلَبَانِ أَلِفاً، وَلَا تُقْلَبَانِ أَيْضاً فِي جَمْعِ المُؤَنَّثِ، وَالمُوَاجَهَةِ، وَنَفْسِ المُتَكَلِّمِ؛ لِأَنَّ الوَاوَ السَّاكِنَةَ وَاليَاءَ السَّاكِنَةَ لَا تُقْلَبَانِ أَلِفاً إِلَّا فِي مَوْضِعٍ يَكُونُ فِيهِ سُكُونُهُمَا غَيْرَ أَصْلِيٍّ؛ بِأَنْ نُقِلَتْ حَرَكَتُهُمَا إِلَى مَا قَبْلَهُمَا، نَحْوُ: «أَقَامَ»، وَ«أَبَاعَ».

ـ وَتَقُولُ فِي الجَمْعِ المُذَكَّرِ: «غَزَوْا»، وَ«رَمَوْا»، وَالأَصْلُ: غَزَوُوْا، وَرَمَيُوا؛ قُلِبَتَا أَلِفاً لِتَحَرُّكِهِمَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا، فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ: أَحَدُهُمَا الأَلِفُ المَقْلُوبَةُ، وَالثَّانِي وَاوُ الجَمْعِ، فَحُذِفَتِ الأَلِفُ المَقْلُوبَةُ، فَبَقِيَ: «غَزَوْا» وَ«رَمَوْا».

ـ وَتَقُولُ فِي المُفْرَدَةِ المُؤَنَّثَةِ الغَائِبَةِ: «غَزَتْ»، وَ«رَمَتْ»، وَالأَصْلُ: غَزَوَتْ، وَرَمَيَتْ؛ قُلِبَت الوَاوُ وَاليَاءُ أَلِفاً لِتَحَرُّكِهِمَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا، فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ؛ أَحَدُهُمَا الأَلِفُ المَقْلُوبَةُ، وَالثَّانِي التَّاءُ، فَحُذِفَتِ الأَلِفُ المَقْلُوبَةُ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ التَّاءِ، فَبَقِيَ: «غَزَتْ» وَ«رَمَتْ».

ـ وَتَقُولُ فِي تَثْنِيَتِهِمَا مِنَ المُؤَنَّثِ: «غَزَتَا»، وَ«رَمَتَا»، وَالأَصْلُ: غَزَوَتَا وَرَمَيَتَا؛ فَقُلِبَتِ الوَاوُ وَاليَاءُ أَلِفاً لِتَحَرُّكِهِمَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا، وَحُذِفَتِ الأَلِفُ المَقْلُوبَةُ لِسُكُونِهَا، وَسُكُونِ التَّاءِ؛ لِأَنَّ التَّاءَ كَانَتْ سَاكِنَةً فِي الأَصْلِ، فَحُرِّكَتِ التَّاءُ لِأَلِفِ التَّثْنِيَةِ، فَحَرَكَتُهَا عَارِضَةٌ، وَالعَارِضُ كَالمَعْدُومِ.

ـ وَتَقُولُ فِي جَمْعِ المُؤَنَّثِ مِنَ الأَجْوَفِ: «قُلْنَ»، وَ«كِلْنَ»، وَالأَصْلُ: قَوَلْنَ، وَكَيَلْنَ، قُلِبَتَا أَلِفاً لِتَحَرُّكِهِمَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا، ثُمَّ حُذِفَتِ الأَلِفُ المَقْلُوبَةُ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ اللَّامِ، فَبَقِيَ: «قَلْنَ»، و«كَلْنَ»، بِفَتْحِ القَافِ وَالكَافِ، ثُمَّ نُقِلَتْ فَتْحَةُ القَافِ إِلَى الضَّمَّةِ، وَالكَافِ إِلَى الكَسْرَةِ؛ لِتَدُلَّ الضَّمَّةُ عَلَى الوَاوِ المَحْذُوفَةِ، وَالكَسْرَةُ عَلَى اليَاءِ المَحْذُوفَةِ؛ لِأَنَّ المُتَوَلِّدَ مِنَ الضَّمَّةِ الوَاوُ، وَمِنَ الكَسْرَةِ اليَاءُ، وَمِنَ الفَتْحَةِ الأَلِفُ، وَاليَاءُ إِذَا انْكَسَرَ

مَا قَبْلَهَا، تُرِكَتْ عَلَى حَالِهَا سَاكِنَةً كَانَتْ أَوْ مُتَحَرِّكَةً؛ إِذَا كَانَتِ الحَرَكَةُ فَتحَةً، نَحْوُ: «خَشِيَ»، و«خَشِيتُ».

ـ وَاليَاءُ السَّاكِنَةُ إِذَا انْضَمَّ مَا قَبْلَهَا قُلِبَتْ وَاواً، نَحْوُ: «أَيْسَرَ، يُوسِرُ»، وَالأَصْلُ: يُيْسِرُ.

ـ وَتَقُولُ فِي مَجْهُولِ الأَجْوَفِ: «قِيلَ»، وَالأَصْلُ: قُوِلَ، فَاسْتُثْقِلَتْ ضَمَّةُ القَافِ قَبْلَ كَسْرَةِ الوَاوِ؛ فَحُذِفَتْ ضَمَّةُ القَافِ، فَأُسْكِنَتِ القَافُ، وَنُقِلَتْ كَسْرَةُ الوَاوِ إِلَيْهَا، فَصَارَتِ القَافُ مَكْسُورَةً، وَالوَاوُ سَاكِنَةً، ثُمَّ قُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً؛ لِأَنَّ الوَاوَ السَّاكِنَةَ إِذَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا قُلِبَتْ يَاءً.

ـ وَالوَاوُ المُتَحَرِّكَةُ إِذَا وَقَعَتْ في آخِرِ الكَلِمَةِ، وَانْكَسَرَ مَا قَبْلَها؛ قُلِبَتْ يَاءً، نَحْوُ: «غَبِيَ»، وَالأَصْلُ: غَبِوَ، مِنَ «الغَبَاوَةِ»، وَ«الغَبَاوَةُ»: عَكْسُ الإِدْرَاكِ، وَكَذَا «دُعِيَ» مَجْهُولُ «دَعَا»، وَالأَصْلُ: دُعِوَ.

ـ وَتَقُولُ فِي جَمْعِ المُذَكَّرِ مِنْ مَجْهُولِ النَّاقِصِ: «غُزُوا»، وَالأَصْلُ: غُزِيُوا؛ فَأُسْكِنَتِ الزَّايُ، ثُمَّ نُقِلَتْ ضَمَّةُ اليَاءِ إِلَى الزَّايِ، وَحُذِفَتِ اليَاءُ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ الوَاوِ، فَبَقِيَ «غُزُوا».

ـ وَكُلُّ وَاوٍ وَيَاءٍ مُتَحَرِّكَتَيْنِ، وَيَكُونُ مَا قَبْلَهُمَا حَرْفٌ صَحِيحٌ سَاكِنٌ؛ نُقِلَتْ حَرَكَتُهُمَا إِلَى الحَرْفِ الصَّحِيحِ؛ نَحْوُ: «يَقُولُ»، وَ«يَكِيلُ»، وَ«يَخَافُ»؛ وَالأَصْلُ: يَقْوُلُ، وَيَكْيِلُ، وَيَخْوَفُ؛ نُقِلَتْ حَرَكَتُهُمَا لِمَا قَبْلَهُمَا فِي الكُلِّ. وَإِنَّمَا قُلِبَتْ وَاوُ «يَخَافُ» أَلِفاً؛ لِكَوْنِ سُكُونِهَا غَيْرَ أَصْلِيٍّ، وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا.

ـ وَكُلُّ وَاوٍ وَيَاءٍ إِذَا كَانَتَا مُتَحَرِّكَتَيْنِ، وَوَقَعَتَا فِي لَامِ الفِعْلِ، وَمَا قَبْلَهُمَا حَرْفٌ صَحِيحٌ مُتَحَرِّكٌ؛ أُسْكِنَتَا مَا لَمْ يَكُنْ مَنْصُوباً، نَحْوُ: «يَغْزُوْ»، وَ«يَرْمِيْ»، وَ«يَخْشَى»؛ لِاسْتِثْقَالِ الضَّمَّةِ عَلَى الوَاوِ وَاليَاءِ، وَالأَصْلُ: يَغْزُوُ، وَيَرْمِيُ، وَيَخْشَيُ، وَقُلِبَتْ يَاءُ «يَخْشَي» أَلِفاً؛ لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا.

ـ وَيَتَحَرَّكُ الوَاوُ وَاليَاءُ إِذَا كَانَتَا مَنْصُوبَتَيْنِ، نَحْوُ: «لَنْ يَغْزُوَ»، وَ«لَنْ يَرْمِيَ»، وَ«لَنْ يَخْشَى»؛ لِخِفَّةِ الفَتْحَةِ عَلَيْهِمَا.

ـ وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ: «يَغْزُوَانِ» وَ«يَرْمِيَانِ»، وَ«يَخْشَيَانِ».

ـ وَتَقُولُ فِي جَمْعِ المُذَكَّرِ: «يَغْزُوْنَ»، وَ«يَرْمُونَ»، وَ«يَخْشَوْنَ»، وَالأَصْلُ: يَغْزُوُونَ، وَيَرْمِيُونَ، وَيَخْشَيُونَ، فَأُسْكِنَتِ الوَاوُ وَاليَاءُ لِوُقُوعِهِمَا فِي لَامِ الفِعْلِ، وَاسْتِثْقَالِ الضَّمَّةِ

عَلَى الوَاوِ وَاليَاءِ، وَقُلِبَتْ يَاءُ «يَخْشَيُونَ» أَلِفاً لِتَحرُّكِهَا، وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ: الوَاوُ وَاليَاءُ، وَبَعْدَهُمَا وَاوُ الجَمْعِ، فَحُذِفَ مَا كَانَ قَبْلَ وَاوِ الجَمْعِ، وَضُمَّتِ المِيمُ مِنْ «يَرْمُونَ» لِتَصِحَّ وَاوُ الجَمْعِ.

ـ وَتَقُولُ فِي وَاحِدَةِ المُخَاطَبَةِ: «تَغْزِينَ»، وَالأَصْلُ: تَغْزُوِينَ؛ فَأُسْكِنَتِ الزَّايُ لِاسْتِثْقَالِ الضَّمَّةِ عَلَى الزَّايِ قَبْلَ كَسْرَةِ الوَاوِ، وَنُقِلَتْ كَسْرَةُ الوَاوِ إِلَى الزَّايِ، وَحُذِفَتِ الوَاوُ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ اليَاءِ.

ـ وَتَقُولُ فِي اِسْمِ الفَاعِلِ مِنَ الأَجْوَفِ: «قَائِلٌ»، وَ«كَائِلٌ»، وَالأَصْلُ: قَاوِلٌ وَكَايِلٌ، وَكَانَ فِي المَاضِي: «قَالَ»، وَ«كَالَ»، فَزِيدَتِ الأَلِفُ لِاسْمِ الفَاعِلِ، فَاجْتَمَعَ أَلِفَانِ؛ أَحَدُهُمَا أَلِفُ اِسْمِ الفَاعِلِ، وَالآخَرُ الأَلِفُ المَقْلُوبَةُ مِنْ عَيْنِ الفِعْلِ؛ فَقُلِبَتِ الأَلِفُ المَقْلُوبَةُ مِنْ عَيْنِ الفِعْلِ هَمْزَةً، فَصَارَ: «قَائِلٌ»، وَكَذَلِكَ: «كَائِلٌ».

ـ وَاسْمُ الفَاعِلِ مِنَ النَّاقِصِ مَنْصُوبٌ فِي حَالَةِ النَّصْبِ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ غَازِياً وَرَامِياً»، فَلَا يَتَغَيَّرُ صِيغَتُهُمَا، وَتَقُولُ فِي الرَّفْعِ وَالجَرِّ: «هَذَا غَازٍ وَرَامٍ»، وَ«مَرَرْتُ بِغَازٍ وَرَامٍ»، وَالأَصْلُ: غَازِيٌ وَرَامِيٌ؛ فَأُسْكِنَتِ اليَاءُ كَمَا ذَكَرْنَا، فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ؛ اليَاءُ وَالتَّنْوِينُ، فَحُذِفَتِ اليَاءُ وَبَقِيَ التَّنْوِينُ، فَإِنْ أَدْخَلْتَ الأَلِفَ وَاللَّامَ سَقَطَ التَّنْوِينُ، وَتَعُودُ اليَاءُ سَاكِنَةً؛ لِأَنَّ الأَلِفَ وَاللَّامَ لَا يَجْتَمِعُ مَعَ التَّنْوِينِ، فَتَقُولُ: «هَذَا الغَازِي وَالرَّامِي»، وَ«مَرَرْتُ بِالغَازِي وَالرَّامِي».

ـ وَتَقُولُ فِي اسْمِ المَفْعُولِ مِنَ الأَجْوَفِ: «مَقُولٌ»، وَالأَصْلُ: مَقْوُولٌ؛ فَفُعِلَ بِهِ كَمَا ذَكَرْنَا، وَتَقُولُ مِنْ بِنَاءِ اليَائِيِّ: «مَكِيلٌ»، وَالأَصْلُ: مَكْيُولٌ، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ اليَاءِ إِلَى الكَافِ، فَحُذِفَتِ اليَاءُ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ، وَكُسِرَتِ الكَافُ لِتَدُلَّ عَلَى اليَاءِ المَحْذُوفَةِ، فَلَمَّا اِنْكَسَرَتِ الكَافُ صَارَتْ وَاوُ المَفْعُولِ يَاءً؛ لِسُكُونِهَا وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا.

ـ وَإِذَا اجْتَمَعَتِ الوَاوَانِ وَالأُولَى سَاكِنَةٌ، وَالثَّانِيَةُ مُتَحَرِّكَةٌ؛ أُدْغِمَتِ الأُولَى فِي الثَّانِيَةِ، نَحْوُ: «مَغْزُوٌّ»، وَالأَصْلُ: مَغْزُوْوٌ.

ـ وَإِذَا اِجْتَمَعَتِ الوَاوُ وَاليَاءُ، وَالأُولَى سَاكِنَةٌ، وَالثَّانِيَةُ مُتَحَرِّكَةٌ؛ قُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً، وَكُسِرَ مَا قَبْلَ اليَاءِ الأُولَى، لِتَصِحَّ اليَاءُ، وَأُدْغِمَتِ اليَاءُ فِي اليَاءِ، نَحْوُ: «مَرْمِيٌّ»، وَ«مَخْشِيٌّ»؛ وَالأَصْلُ: مَرْمُويٌ، وَمَخْشُويٌ.

ـ وَتَقُولُ فِي أَمْرِ الغَائِبِ مِنَ الأَجْوَفِ: «لِيَقُلْ»، وَالأَصْلُ: لِيَقْوُلْ، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الوَاوِ إِلَى القَافِ، فَحُذِفَتِ الوَاوُ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ اللَّامِ، فَصَارَتْ: «لِيَقُلْ».

وَتَقُولُ فِي أَمْرِ الحَاضِرِ: «قُلْ»، وَالأَصْلُ: اُقْوُلْ؛ فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الوَاوِ إِلَى القَافِ، وَحُذِفَتِ الوَاوُ بِسُكُونِهَا وَسُكُونِ اللَّامِ، وَحُذِفَتِ الهَمْزَةُ بِحَرَكَةِ القَافِ، فَصَارَتْ: «قُلْ».

وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ: «قُولَا»، فَعَادَتِ الوَاوُ لِحَرَكَةِ اللَّامِ.

ـ وَتَقُولُ فِي أَمْرِ الغَائِبِ مِنَ النَّاقِصِ: «لِيَغْزُ»، وَ«لِيَرْمِ»، وَفِي أَمْرِ الحَاضِرِ: «اُغْزُ»، وَ«اِرْمِ»، بِحَذْفِ الوَاوِ وَاليَاءِ؛ لِأَنَّ جَزْمَ النَّاقِصِ وَوَقْفَهُ سُقُوطُ لَامِ فِعْلِهِ.

ـ وَفِي النَّاقِصِ الوَاوِيِّ تُقْلَبُ الوَاوُ يَاءً فِي المُسْتَقْبَلِ وَالأَمْرِ وَالنَّهْيِ المَجْهُولَاتِ؛ لِأَنَّهُنَّ فُرُوعُ المَاضِي، وَفِي المَاضِي المَجْهُولِ تَصِيرُ الوَاوُ يَاءً لِتَطَرُّفِهَا، وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ: «غُزِيَ»، وَالأَصْلُ: غُزِوَ.

ـ وَأَمَّا المُعْتَلُّ الفَاءِ: فَتَسْقُطُ فَاءُ فِعْلِهِ فِي المُسْتَقْبَلِ وَالأَمْرِ وَالنَّهْيِ المَعْرُوفَاتِ، إِذَا كَانَ فَاءُ فِعْلِهِ وَاواً مِنْ ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ:

(١) «فَعَلَ، يَفْعِلُ» بِفَتْحِ العَيْنِ فِي المَاضِي، وَكَسْرِهَا فِي الغَابِرِ، نَحْوُ: «وَعَدَ، يَعِدُ».

(٢) وَ«فَعَلَ، يَفْعَلُ» بِفَتْحِ العَيْنِ فِي المَاضِي وَالغَابِرِ، نَحْوُ: «وَهَبَ، يَهَبُ».

(٣) وَ«فَعِلَ، يَفْعِلُ» بِكَسْرِ العَيْنِ فِي المَاضِي وَالغَابِرِ، نَحْوُ: «وَرِثَ، يَرِثُ».

ـ وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ وَالنَّهْيِ: «عِدْ»، «لَا تَعِدْ»، وَتَقُولُ: «هَبْ»، «لَا تَهَبْ»، وَتَقُولُ: «رِثْ»، «لَا تَرِثْ».

ـ وَقَدْ تَسْقُطُ الوَاوُ مِنْ بَابِ «فَعِلَ، يَفْعَلُ» بِكَسْرِ العَيْنِ فِي المَاضِي، وَفَتْحِهَا فِي الغَابِرِ مِن لفظين، نَحْوُ: «وَطِئَ، يَطَأُ»، وَ«وَسِعَ، يَسَعُ».

ـ وَأَمَّا اللَّفِيفُ المَقْرُونُ: فَحُكْمُ عَيْنِ فِعْلِهِ كَحُكْمِ الصَّحِيحِ لَا يَتَغَيَّرُ، وَحُكْمُ لَامِ فِعْلِهِ كَحُكْمِ لَامِ فِعْلِ النَّاقِصِ، نَحْوُ: «طَوَى، يَطْوِي»، وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ الحَاضِرِ: «اِطْوِ» بِحَذْفِ لَامِ الفِعْلِ. وَحُكْمُ لَامِ فِعْلِهِ كَحُكْمِ لَامِ فِعْلِ النَّاقِصِ، مِثْلُ: «رَوَى، يَرْوِي»، وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ مِنْهُ: «اِرْوِ» بِحَذْفِ لَامِ الفِعْلِ.

ـ وَأَمَّا اللَّفِيفُ المَفْرُوقُ: فَحُكْمُ فَاءِ فِعْلِهِ كَحُكْمِ فَاءِ فِعْلِ المُعْتَلِّ، وَحُكْمُ لَامِ فِعْلِهِ كَحُكْمِ لَامِ فِعْلِ النَّاقِصِ، نَحْوُ: «وَقَى، يَقِي».

وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ الحَاضِرِ: «قِهْ»؛ فَحُذِفَتْ فَاءُ فِعْلِهِ كَالمُعْتَلِّ، وَحُذِفَتْ لَامُ فِعْلِهِ فِي الجَزْمِ وَالوَقْفِ كَالنَّاقِصِ؛ فَبَقِيَ القَافُ مَكْسُورَةً، وَزِيدَتِ الهَاءُ عِنْدَ الوَقْفِ فِي الوَاحِدِ المُذَكَّرِ.

وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ: «قِيَا»، وَفِي الجَمْعِ: «قُوا».

وَفِي الوَاحِدَةِ الحَاضِرَةِ المُؤَنَّثةِ: «قِي»، وَفِي التَّثْنِيَةِ: «قِيَانِ»، وَفِي الجَمْعِ المُؤَنَّثِ: «قِينَ».

أحكام المُضاعَف

○ وَأَمَّا المُضَاعَفُ: إِذَا كَانَ عَيْنُ فِعْلِهِ سَاكِنَةً وَلَامُهُ مُتَحَرِّكَةً، أَوْ كِلْتَاهُمَا مُتَحَرِّكَتَيْنِ؛ فَالإِدْغَامُ لَازِمٌ، نَحْوُ: «مَدَّ، يَمُدُّ»، وَالأَصْلُ: مَدَدَ يَمْدُدُ؛ فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولَى فِي المُسْتَقْبَلِ إِلَى المِيمِ، وَبَقِيَتِ الدَّالُ سَاكِنَةً، فَأُدْغِمَتِ الدَّالُ الأُولَى فِي الثَّانِيَةِ، فَصَارَ: يَمُدُّ.

ـ وَإِنْ كَانَ عَيْنُ فِعْلِهِ مُتَحَرِّكَةً وَلَامُهُ سَاكِنَةً؛ فَالإِظْهَارُ لَازِمٌ، نَحْوُ: «مَدَدْنَ» ... إِلَى «مَدَدْنَا».

ـ وَإِنْ كَانَتَا سَاكِنَتَيْنِ؛ حُرِّكَتِ الدَّالُ الثَّانِيَةُ، وَأُدْغِمَتِ الأُولَى فِيهَا، نَحْوُ: «لَمْ يَمُدَّ»، وَالأَصْلُ: لَمْ يَمْدُدْ، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولَى إِلَى المِيمِ، فَبَقِيَتَا سَاكِنَتَيْنِ، فَحُرِّكَتْ الدَّالُ الثَّانِيَةُ، وَأُدْغِمَتِ الأُولَى فِي الثَّانِيَة، ثُمَّ فُتِحَتِ الدَّالُ الثَّانِيَةُ؛ لِأَنَّ الفَتْحَةَ أَخَفُّ الحَرَكَاتِ، وَيَجُوزُ تَحْرِيكُهَا بِالضَّمِّ وَالكَسْرِ، كَمَا يُذْكَرُ فِي الأَمْرِ.

ـ وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ مِنْ «يَفْعُلُ» بِضَمِّ العَيْنِ: «مُدُّ» بِضَمِّ الدَّالِ، و«مُدَّ» بِفَتْحِهَا، وَ«مُدِّ» بِكَسْرِهَا، فَالمِيمُ مَضْمُومَةٌ فِي الثَّلَاثِ، وَيَجُوزُ: «اُمْدُدْ» بِالإِظْهَارِ.

ـ وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ مِنْ «يَفْعِلُ» بِكَسْرِ العَيْنِ: «فِرِّ» بالكَسْرِ، و«فِرَّ» بِالفَتْحِ، وَالفَاءُ مَكْسُورَةٌ فِيهِمَا، وَيَجُوزُ: «افْرِرْ» بِالإِظْهَارِ.

ـ وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ مِنْ «يَفْعَلُ» بفتح العَيْنِ: «عَضَّ» بِالفَتْحِ، وَ«عَضِّ» بِالكَسْرِ، وَالعَيْنُ مَفْتُوحَةٌ فِيهِمَا، وَيَجُوزُ: «إِعْضَضْ» بِالإِظْهَار.

ـ وَتَقُولُ فِي المَاضِي مِنْ «أَفْعَلَ، يُفْعِلُ»: «أَحَبَّ، يُحِبُّ»، وَالأَصْلُ: أَحْبَبَ يُحْبِبُ، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ البَاءِ إِلَى الحَاءِ، وَأُدْغِمَتِ البَاءُ فِي البَاءِ.

ـ وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ: «أَحِبَّ» وَ«أَحْبِبْ» بِالإِدْغَامِ وَالإِظْهَارِ، وَكُلَّمَا أَدْغَمْتَ حَرْفاً فِي حَرْفٍ أَدْخَلْتَ بَدَلَهُ تَشْدِيداً.

أحكام المهموز

○ وَأَمَّا الْمَهْمُوزُ: فَإِنْ كَانَتِ الْهَمْزَةُ سَاكِنَةً يَجُوزُ تَرْكُهَا عَلَى حَالِهَا، وَيَجُوزُ قَلْبُهَا.

- فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحاً قُلِبَتْ أَلِفاً. وَإِنْ كَانَ مَكْسُوراً قُلِبَتْ يَاءً. وَإِنْ كَانَ مَضْمُوماً قُلِبَتْ وَاواً. نَحْوُ: (يَاكُلُ)، وَ(يُومِنُ)، وَ(إِيذَنْ) أَمْرٌ مِنَ (الأَذِنِ).

- وَإِنْ كَانَتِ الْهَمْزَةُ مُتَحَرِّكَةً. فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا حَرْفاً صَحِيحاً مُتَحَرِّكاً لَا تَتَغَيَّرُ الْهَمْزَةُ كَالصَّحِيحِ. نَحْوُ: (قَرَأَ، يَقْرَأُ).

- وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا حَرْفاً صَحِيحاً سَاكِناً: يَجُوزُ تَرْكُهَا عَلَى حَالِهَا، وَيَجُوزُ نَقْلُ حَرَكَتِهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا. مِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَسَلِ الْقَرْيَةَ) وَالأَصْلُ: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ)، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى السِّينِ فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ اللَّامِ بَعْدَهَا، وَقَدْ قُرِئَ بِإِثْبَاتِ الْهَمْزَةِ. نَحْوُ: ﴿وَسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، وَتَرْكِهَا.

- وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ مِنَ (الأَخْذِ) وَ(الأَكْلِ) وَ(الأَمْرِ): (خُذْ)، وَ(كُلْ)، وَ(مُرْ). عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ.

وَفِي تَصْرِيفِ الْمَهْمُوزِ عَلَى قِيَاسِ الصَّحِيحِ. وَكُلَّمَا وَجَدْتَ فِعْلاً غَيْرَ الصَّحِيحِ فَقِسْهُ عَلَى الصَّحِيحِ فِي جَمِيعِ الْوُجُوهِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي بَابِ الصَّحِيحِ مِنَ التَّصْرِيفِ.

فَإِنِ اقْتَضَى الْقِيَاسُ إِلَى إِبْدَالِ حَرْفٍ، أَوْ نَقْلٍ، أَوْ إِسْكَانٍ: فَافْعَلْ عَلَى مُقْتَضَى الْقِيَاسِ. وَإِلَّا صَرِّفِ الْفِعْلَ الْغَيْرَ الصَّحِيحِ كَالصَّحِيحِ: وَقَدْ يَكُونُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ لَا تَتَغَيَّرُ الْمُعْتَلَّاتُ فِيهِ مَعَ وُجُودِ الْمُقْتَضِي. نَحْوُ: (عَوِرَ)، وَ(اعْتَوَرَ)، وَ(اسْتَوَى)، وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَبَعْضُهَا لَا يَتَغَيَّرُ لِصِحَّةِ الْبِنَاءِ، وَبَعْضُهَا لِعِلَّةٍ أُخْرَى.

تَمَّ الكِتَابُ بِعَوْنِ اللهِ المَلِكِ الوَهَّابِ



المَقْصُود(١)
في التَّصريف

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحَمْدُ للهِ الوَهَّابِ لِلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلَ الصَّوَابِ، ....

إمْعانُ الأَنْظار
للإمام البركوي

مقدمة الشارح البركوي

الحمدُ للهِ الوَاهِبِ كلَّ مَوهُوب، من المَرصُودِ والمقصُودِ والمطْلُوب، والصَّلاةُ على حَبيبه محمَّدٍ المَودُود، أفْضَلِ الرُّسُلِ وأشْرَفِ المَوجُود، وعلى آلِهِ الآمِرِيْنَ بالمعرُوف، والنَّاهِينَ عن المُنْكَرِ المَصْرُوف، اللَّهُمَّ اغْفرْ ذُنوبنا الماضيَةَ في الأقوالِ والأفعال، وأَصْلِحْ أعمالَنا الآتيةَ في الحالِ والاسْتِقبال، وارْزُقنا صَحِيحاتِ النِّيَّاتِ في أبوابِ الخَيرات، واحْفَظنا عَنِ الاعْتِلالِ في يومِ العَرَصَات.

قولُه: (الحَمْدُ للهِ الوَهَّابِ لِلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلَ الصَّوَابِ):

○ للحَمدِ مَعنًى لغويٌّ: هو الوصفُ بالجَميلِ المرادُ به التَّعظيمُ، بإزاء فعلٍ اختياريٍّ؛ وعُرفيٌّ: هو فِعلٌ يُشعِرُ بتعظيم المُنْعِم المراد بِسَببِ كَونِهِ مُنعِماً.

○ وكَذا للشُّكرِ مَعنًى لغويٌّ: هو فِعلٌ يُنْبِئ عن تَعظيمِ المُنْعِمِ المراد بِسَببِ إنعامِهِ إلى الشَّاكِر، وعُرْفيٌّ: هُو صَرفُ العبدِ جميعَ ما أنعمَ اللهُ تعالى عليه إلى ما خُلِقَ لأجْلِه.

○ والمَدْحُ: هُوَ الوصْفُ بالجميلِ، المرادُ به التَّعظيم.

(١) نسبه البعض للإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنه، ولم يصح. والله أعلم.

. . . .

○ **والثَّناءُ**: فعلٌ يُشعرُ بالتَّعظيمِ المُراد، وهو أعمُّ مُطلقاً من الكُلِّ.

والحَمْدُ اللغويُّ أخَصُّ مُطلقاً من المدحِ، ومن وَجْهٍ من الحمدِ العُرفيِّ، والشُّكرُ اللغويُّ مُباينٌ للشُّكرِ العُرفيِّ، بحسَبِ الحملِ، وأعمُّ منهُ مُطلقاً بحسَبِ الوُجُودِ، والحَمدُ العُرفيُّ أعَمُّ مُطلَقاً من الشُّكرِ اللُّغويِّ والعُرفيِّ، ومِنْ وَجْهٍ من المدحِ، والشُّكْرُ العُرفيُّ مُباينٌ للمَدْحِ بحسَبِ الحَمْلِ، وأخصُّ منهُ مُطلقاً بحسَبِ الوُجودِ.

واللَّامُ في «**الحمدُ**» للاسْتغراقِ، فتكونُ جميعُ المحامدِ للهِ تعالى؛ إذ جميعُ أوصَافِ العِبادِ وأفعالِهم مَخلُوقةٌ لله تعالى، فالحمدُ بِها وعليها راجعٌ إلى خالِقِها في الحَقيقَةِ.

واللَّامُ الجارَّةُ في «**لله**» للاختِصاص، و«**الله**» تعالى: عَلَمٌ لذاتِ واجبِ الوُجودِ، وأصلُهُ: «لاهٌ» مِنْ «لاهَ، يَلِيْهِ»، أي: تَستَّرَ[١]، ثم أُدْخِلَ عليها الألفُ واللَّامُ فجُعِلَ عَلَماً مَعَهُما، وحُذِفَ أَلِفُ «لاهٍ» في الخَطِّ؛ لِئلا يكونَ على صُورةِ النَّفي، فلَمَّا أُدْخِلَ عليه اللَّامُ حُذِفَ همزةُ الوَصْلِ؛ لئلَّا يَلْتَبِسَ بالنَّفي، ولامُ «لاهٍ»، لئلَّا يجتمعَ ثلاثُ لاماتٍ، وكذا في كُلِّ ما في أوَّلِهِ لامٌ ثُمَّ أُدخلَ عليهِ الألفُ واللَّامُ ثُمَّ اللامُ، نَحوُ: «لِلَّحمِ»[٢].

و«**الوهَّاب**»: مبالغةُ الواهبِ بمعنى الاسْتِمرارِ، ولامُهُ مَوصولٌ فعَمِلَ النَّصْبَ، والهِبةُ: إعطاءُ ما يُنْتَفَعُ به إلى مَنْ يَنْتَفِعُ بلا عِوضٍ.

ولامُ التَّعريفِ في «**المؤمنين**» للاستِغراقِ، سواءٌ كانَتْ حرفاً أو اسماً موصولاً؛ لأنَّها إذا دخلَتْ على اسمٍ لا يَحتمِلُ التَّعريفَ بمعنى العَهْدِ الخارجي، ولا يمتنعُ العُمومُ، أَوْجبَتِ العُمومَ، حتى يسقطَ اعتبارُ الجَمعيَّةِ إذا دَخلتْ على الجمع، فمَعناهُ: كُلُّ مَنِ اتَّصفَ بالإيمانِ، مُذكَّراً كان أو مُؤنثاً على سبيلِ التَّغليبِ، واللَّامُ الجارَّةُ فيه للتَّخصِيصِ.

قدَّمهُ على «**سبيلِ الصَّوابِ**»، مع أنَّ حقَّهُ التأخيرُ للاهتمامِ؛ لأن المقصودَ الأصليّ بيانُ كون المؤمنين مُكرمين عند الله تعالى، لا كونُ سبيل الصَّواب موهوباً، أو لرعايةِ الفَواصِلِ.

و«**السبيل**»: الطريق، وإضافته بيانيَّة، و«**الصَّوابُ**»: المطابقُ للواقعِ، إنَّما لم يُعَلَّ واوُهُ؛ لئلا يُظَنَّ[٣] أنَّ وَزْنَهُ «فَعَل»، وكذا كلُّ ما كانَ على «فَعَال» مِنَ الأجوف، والمرادُ بـ«سبيلِ

---

(١) اخترنا هذا لعدم الشذوذ فيه بخلاف غيره.

(٢) أصله: «لحم» أدخل عليه الألف واللام فصار: «اللَّحم»، ثم أُدخل اللام الجارَّة عليه فصار: «لِلَّحم».

(٣) بعد الحذف لاجتماع الساكنين.

. . . .

إمعان الأنظار

الصَّوابِ»: الإيمانُ وسائرُ الاعتقاداتِ الحَقيقيَّةِ الدِّينية، والأقوالِ الصَّادقةِ، وكذلك الأعمالُ الصَّالحةُ؛ فالاعتقادُ يتَّصفُ بالصَّوابِيَّةِ حقيقةً، ومَعْنَى اتِّصافِهِ بِها موافقتُهُ للواقعِ، بحيث[1] إنْ ثبوتيًا فثبوتيًا، وإنْ سَلبيًا فسَلبيًا، والأُخْرَيانِ يُوصفانِ بِها باعتبارِ دَلالتِهما على الاعتقادِ، ولكنْ دلالةُ الأُولى أوضَحُ وأظهرُ، فكان اتِّصافُها بِها أكثرَ وأشهرَ، والمُشَابَهةُ المُصَحِّحَةُ لاستعارةِ السَّبيلِ لِهذِه المذكوراتِ كونُ كُلِّ واحِدٍ منها مُوصِلاً إلى المقصُودِ، وأما إجراءُ ما يُلائمُ المستعارَ لَهُ ـ أعني: الصَّوابيَّةَ ـ على السَّبيلِ، فتجريدٌ لاسْتعارَتِهِ، ومَعنى: وَهْبِ الله تعالى سبيلَ الصَّوابِ للمؤمنينَ: خَلْقُهُ وإيجادُهُ في قلبِهِ أو لسَانِهِ أو سائرِ أعضائِهِ.

فإنْ قلتَ: ما تقولُ في رَجُلٍ لم يُوهَبْ له من سَبيلِ الصَّوابِ إلَّا الإيمانُ، فإنَّهُ لا يَصْدُقُ عليهِ أنَّ اللهَ تعالى وَهَّابٌ لهُ سَبيلَ الصَّوابِ، مَعَ كونِهِ من جُملَةِ المؤمِنين؟ وقد قلتَ: إنَّ اللامَ للاستِغراق؟ لا يقالُ: إنَّ الكثرةَ والمبالغةَ في الهِبَةِ بِحَسَبِ الحال؛ لأنَّ ذلكَ إذا لم يُذْكَرِ الموهُوبُ لهُ، أو ذُكِرَ بكلمةٍ تُفيدُ الاجتماعَ، ووَهَبَ لكلٍّ هبةً مُستقلَّةً، وههُنا قد ذُكِرَ بلام الاستغراقِ، التي بمعنى: كلٍّ، وهو للإحاطةِ على سبيلِ الإفرادِ، ومعنى الإفرادِ: أنْ يُعتبرَ كُلُّ مُسمًّى بانفرادِ، وكأنَّ ليسَ معهُ غيرُهُ، فلا بدَّ من وجودِ الكثرَةِ في حَقِّ كُلِّ مُؤمنٍ منفرداً عن غيره، ولا يُقالُ أيضاً: إنَّ الإيمانَ مُشتملٌ على اعتقادِ الواجبِ ونبيِّهِ وكتبِهِ، وكُلٌّ منها سبيلُ الصَّوابِ، فيكثُرُ وَهْبُهُ لذلكَ الرَّجُلِ؛ لأنَّ كلًّا منها لا يُسَمَّى سبيلَ الصَّوابِ؛ لعدَمِ إيصالِ القاصِدِ إلى مَقْصُودِهِ، بل السَّبيلُ مجمُوعُها المُسَمَّى بالإيمانِ. فإنْ قُلتَ: لو آمنَ رجلٌ ثم ماتَ مُرتدًا ـ العياذُ باللهِ تعالى ـ خُلِّدَ في النَّارِ، فلم يكنِ الإيمانُ مُوصِلاً، فلا يُسَمَّى: سبيلَ الصَّواب؟

قلتُ: ليسَ المرادُ به: أنَّهُ مُوصلٌ بالفعلِ كيفَما وُجِدَ، بل أنَّهُ سببٌ مُفْضٍ إلى المقصودِ في الجُملَةِ، فبالارتدادِ زالَ الإيمانُ عنهُ قبلَ الإفضاءِ؛ فزال الإفضاءُ لعدمِ محلِّهِ، وبهِ لا يخرجُ عن كونِهِ مُفْضِياً في الجُملَةِ، كمَنْ سلكَ طريقَ بغدادَ ـ مَثلاً ـ ثم خَرجَ عنها قبلَ الوُصُولِ إليه؛ فإنَّها لا تخرجُ عن كونِها مُوصلَةً إليها في الجُملَةِ؛ إذ معناهُ: أنَّها مُوصِلةٌ لسالكِها إذا لم يَخرجْ عنها، وكذا الإيمانُ موصلٌ لِمحلِّهِ إذا لم يرتدَّ[2]، بخلافِ ما ذُكِرَ، فإنَّ مجرَّدَ اعتقادِ الواجِبِ ـ مثلاً ـ لا يُوصِلُ إلى المقصودِ وإنْ دَامَ[3].

---

(١) أي: إذا كان الواقع ثبوتيًا فيكون الاعتقاد ثبوتيًا.

(٢) في نسخة مخطوطة: «بتركه».

(٣) في نسخة مخطوطة: «لا يوصل إلى المقصود وإن لم يوصل دام».

. . . .

إمعان الأنظار

فإن قلتَ: إنَّ ما عَدا الإيمانَ من سبيلِ الصَّوابِ لا يُوصلُ إلى المقصُودِ بدونِ الإيمانِ وإن دامَ، فلا يكونُ سبيلَ الصَّوابِ، وإنِ ادَّعيتُم أنَّا جعلْنَاهُ سبيلَ الصَّوابِ بشرطِ كونِهِ بعدَ الإيمانِ، فنجعلُ أيضاً اعتقادَ الواجبِ ـ مثلاً ـ سَبيلَ الصَّوابِ بشرطِ مجامعَتِهِ الإيمانَ.

[فإن] قلتَ: إنَّ ما عدا الإيمانَ من سبيلِ الصَّوابِ مُوصلٌ ـ بشرطِ كونِه بعدَ الإيمانِ ـ إلى مقاصدَ يُطلَبُ بهِ، كما وردَ في الخبرِ، وهيَ غيرُ المقصودِ مِنَ الإيمانِ؛ فيكونُ من سبيلِ الصَّوابِ، وأمَّا اعتقادُ الواجبِ أو نبيِّهِ أو كُتبِهِ وَحْدَهُ بشَرطِ المجامَعةِ، فلَم يَثبتْ كونُهُ مُوصِلاً إلى مقاصدَ غيرِ المَقصُودِ من الإيمانِ، أو كونُهُ مودعاً[1] عليه حتى يكونَ سبيلَ الصَّوابِ، ومَنْ ادَّعاهما فعليهِ البيانُ.

فالجوابُ: أنَّ اتِّصافَ فعلِ الفاعلِ بالمبالغةِ يكونُ بأمرَينِ: بكثرةِ صُدورِهِ عنهُ، وبكونِهِ أقْوَى وأكملَ من سائرِ الأفرادِ، ولا شكَّ أنَّ الإيمانَ أقوى المَوهُوباتِ وأعظمُها، فكانَتْ هِبَةٌ كذلكَ، فيجوزُ أنْ يُقالَ لواهبِه: «وهَّابُ سبيلَ الصَّوابِ»، إمَّا بالنِّسبةِ إلى هِبَةِ سائرِ السَّبيلِ وهو المطلوبُ، وإمَّا بالنسبةِ إلى هبةِ سائرِ المَوهُوباتِ، بأن يُجعلَ هِبَةُ كُلِّ سبيلِ الصَّوابِ مَوصُوفةً بالمبالغةِ، وجيءَ بصيغةِ المبالغةِ تَنبيهاً عليه.

ويُمكِنُ أن يُقالَ: إنّ الإيمانَ من الأعْراضِ، وهيَ لا تَبْقَى زمانَينِ، بل بقاؤُها بتجدُّدِ الأمثالِ، وخلقِ اللهِ تعالى في كُلِّ آنٍ، فيكثُرُ الموهوباتُ وهبتُهُ، إذ الموجودُ في كلِّ آنٍ يَصدُقُ عليه أنَّهُ إيمانٌ، لكنْ هذا عندَ مَن يَمنعُ بقاءَ الأعراضِ، وهم الأشاعرةُ، دونَ مَن يقُولُ ببقائِها.

فإنْ قلتَ: ما تقولُ في رجلٍ آمنَ باللهِ تعالى في آنٍ، ثم ارتدَّ ـ والعياذُ بالله تعالى ـ فإنَّهُ يصدُقُ عليهِ أنَّهُ مؤمنٌ في الجملةِ، مع أنَّهُ لم يَصدُقْ عليهِ: أنَّ اللهَ تعالى وَهَّابٌ لهُ سبيلَ الصَّوابِ على هذا الجوابِ؟

قلتُ: المؤمنُ يَنصَرفُ عندَ الإطلاقِ على مَن ماتَ مُؤمناً؛ إذ إيمانُهُ كاملٌ مُنجٍ بخلاف إيمانِ المرتدِّ، ويدلُّ عليه قولُهم: المؤمنونُ في الجنَّةِ والكافرونُ في النارِ، نعمْ! يَرِدُ على هذا النَّقضُ بمَن آمنَ قُبَيلَ الغَرغَرةِ، لا يُقالُ: زمانَ الغرغَرَةِ قد تَجدَّدَ الإيمانُ، بل بعدَ الموتِ أيضاً؛ لأنَّ ذلكَ الإيمانَ غيرُ مقبولٍ، فلا يكونُ سبيلَ الصَّواب.

فإنْ قلتَ: لا يجوزُ أن يُرادَ الإيمانُ بسبيلِ الصَّوابِ؛ لأنَّهُ لا يُوهَبُ لمؤمنٍ؛ لاستحالةِ إيجادِ

---

(١) في نسخة مخطوطة: «موزعاً».

. . . .

الموجُودِ، وإلّا لكانَ الشّيءُ موجوداً مرَّتينِ[١]، أو حاصلاً[٢] قبلَ حُصولِهِ.

قلتُ: الإيمانُ لا يُوهَبُ للكافر حينَ هو كافرٌ؛ إذ معنَى هِبَتِهِ: إيجادُهُ في قلبهِ، وحين الوجودِ زالَ عنهُ الكفرُ؛ لأنّه ضدُّ الإيمانِ، فلا يكونُ كافراً حينَ كونِهِ مَوهُوباً له بالإيمان، بل مُؤمناً بذلِكَ الإيمانِ، وإنَّما يلزمِ الاستحالةُ المذكورَةُ؛ أن لو وُهبَ الإيمانُ لمؤمنٍ قبلَ كَونِهِ مَوهُوباً له به، وليسَ كذلكَ.

وحاصلُهُ: أنَّ صيغةَ الفاعلِ هَهُنا بمعنى الحالِ، كما هوَ المتبادرُ من المستقبلِ والفاعِلِ؛ فإنَّهُ إذا قيلَ: «زيدٌ مُصَلٍّ» أو «يُصلِّي» يتبادرُ منهُ الحالُ، لا بالنسبةِ إلى زمانِ التكلُّمِ، بل بالنسبةِ إلى زمانِ الهِبَةِ، وأما قولُهم: «أسلَمَ أمسِ» أو «يُسلِمُ غداً كافرٌ»، فبمَعنى الماضي بالنسبةِ إلى زمانِ الإسلام.

فإن قيل: إيجادُ الإيمانِ مُقدمٌ على وُجُودِهِ في نفسه؛ لأنَّهُ عِلَّةٌ، وهو مُقدَّمٌ على وُجُودِهِ في محلِّه؛ لأنَّ ثبوتَ الشّيءِ لغيرِهِ فرعُ ثبوتِهِ في نفسِه، وما قيلَ: إنَّ وجودَ الأعراضِ في نفسِهِ عينُ وجودِهِ في محلِّهِ فمُزيَّفٌ، وهو مُقدَّمٌ على صِحَّةِ إطلاقِ المؤمنِ عليه؛ لأنَّه سَبَبُها، فحالَ الهبة - بل بعدَها بدرجَتين - لا يُسمَّى مؤمناً، فيَلزمُ المحذورُ.

قلنا: تقدُّمُ الإيجادِ على الموجودِ ذاتيٌّ لا زمانيٌّ، وإلّا يلزمْ وجودُ النسبةِ بدونِ المنسوبِ إليه، وهُوَ باطلٌ؛ لأنَّها لا تقومُ إلّا بالمنتسِبينِ، وكذا تَقدُّمُ وجودِ العَرَضِ في نفسِهِ على وُجودِهِ في محلِّهِ، وإلّا يلزمُ قيامُ العَرَضِ بنفسِهِ، وهو ممتنعٌ بالاتّفاقِ، وبقاؤُهُ زمانَينِ، وهو ممتنعٌ عندَ البعضِ، وكذا تَقدُّمُهُ على صِحَّةِ الإطلاقِ، فزمانُ الإيجادِ والوُجودِ وصِحَّةُ الإطلاقِ واحدٌ، فيصدُقُ أنّه مؤمنٌ زمانَ الهِبَةِ، على أنَّهُ لو فُرِضَ كونُ التَّقدُّمَينِ الأوَّلينِ زمانيًّا لا يَضرُّنا أيضاً؛ لأنَّ اللازمَ من كونِ اللهِ تعالى وَهّاباً للمؤمنينَ كونُهم مَوصوفينَ بالإيمانِ حالَ كونِهم مَوهُوبينَ لَهم، وهيَ حالُ وجودِ الإيمانِ في قلوبِهم، ولو فُرِضَ كونُ التَّقدُّمِ الثّالثِ زمانيًّا أيضاً، وارتُكِبَ انفكاكُ وُجُودِ الإيمانِ في محلِّهِ عن صحَّةِ إطلاق المؤمنِ عليهِ، معَ لزوم أن لا يكونَ زمانُ وُجودِ الإيمانِ مُؤمناً على ذلكَ التَّقديرِ، ولا كافراً؛ لارتفاعِ الكُفرِ في تلكَ الحالةِ، وامتناعِ صِدْقِ المشتقِّ على شيءٍ بدونِ اتّصافهِ بمأخذِ الاشتقاقِ.

---

(١) أي: إن كان الإيمان الثاني غيرَ الإيمان الأول.

(٢) أي: إن كان الإيمان الثاني عين الأول.

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ الزَّاجِرِ عَنِ الإِذْنَابِ[1]، الحَاثِّ عَلَى طَلَبِ الثَّوَابِ،

إمعان الأنظار

ثم يُمكن الجوابُ بأن يُقالَ: يُسمَّى مؤمناً في تلكَ الحالةِ مجازاً، باعتبارِ ما يَؤولُ إليه، كما لا يمكنُ أنْ يُجابُ بهِ أوّلاً؛ لأنَّهُ يلزمُ جمعُ الحقيقةِ والمجازِ، اللهمَّ إلّا أن يُخصَّ سبيلُ الصَّوابِ بالإيمانِ، وقيلَ: ببقاءِ الأعراضِ، أو ادُّعِي عُمومُ المجازِ، وكلُّهُ بعيدٌ.

ولا يُمكنُ أيضاً أن يُجابَ: عن أصْلِ الاعتراضِ على مَذْهَبِ من يقولُ بامتناعِ بقاءِ الأعراضِ بأن يَرتكبَ أنَّ الإيمانَ الحادثَ أوّلاً ليسَ بِمَوهُوبٍ لمؤمنٍ، ثم ما يَتجدَّدُ هو موهُوبٍ لمؤمنٍ بذلكَ الإيمان السَّابقِ؛ لأنَّهُ مَنقوضٌ بِمَن آمنَ قُبيلَ الغرغرةِ، فإنَّهُ مؤمن وليسَ بِمَوهوبٍ لهُ سبيلُ الصَّوابِ على هذا الجوابِ.

ويمكنُ أن يُقالَ: إنَّ المرادَ بالمؤمِن مَن ماتَ على الإيمانِ، وأنَّ نسبةَ شَيءٍ إلى شَيءٍ مُشتَقٍّ لا يلزمُ أن يكونَ وقْتَ اتّصافِهِ بمأخذِ الاشتقاقِ، وإن كانَ يتبادرُ الذِّهنُ إلى ذلكَ، بل يجوزُ أن يكونَ قبلَ اتّصافِهِ به أو بعدَهُ.

قولُه: (وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ) لاماهُما للجنسِ، باعتبارِ وُجُودِهِ في بعضِ الأفرادِ.

و«الصَّلاةُ» في اللغةِ: مُشتركةٌ بينَ الدُّعاءِ والاستغفارِ والرَّحمةِ، ويَتعيَّنُ أحدُها بالإضافةِ إلى المؤمنينَ والملائكةِ واللهِ تعالى، كُتِبَتْ ألفُها على صُورَةِ الواوِ إيذاناً بأنَّها مقلوبةٌ منها وبالتَّفخيم.

و«السَّلامُ»: بمعنى السَّلامة.

و«النَّبيُّ»: في الأصلِ «نَبِيءٌ» على «فَعِيل»، من «النَّبأ» وهو الخبرُ، ثم جُعِلَ اسماً لكلِّ مَن أخبرَ عن اللهِ تعالى بِطريق الإلهام.

و«مُحَمَّدٌ»: في الأصلِ الّذي كثُرتْ خِصالُهُ الحميدةُ، ثم جُعِلَ عَلَماً لأفضلِ الرُّسلِ ـ عليهم الصَّلاة والسَّلام ـ لكثرَةِ خِصالِهِ المحمودةِ وأخلاقِهِ المَودودَةِ، قالَ اللهُ تعالى في حَقِّهِ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

قولُهُ: (الزَّاجِر عَنِ الأَذْنَابِ، الحَاثّ على طَلَبِ الثَّوابِ) اعلم أولاً: أنَّ لامَ التَّعريفِ موضوعةٌ للجنسِ والإشارةِ إلى الحقيقةِ، وهو مَعنًى واحدٌ لا يَنفكُّ اللّامُ منهُ، لكنَّه يَتعدَّدُ باعتِباراتٍ أربعةٍ:

(١) قال في «تاج العروس»: «الذنبُ»: الإثمُ والجُرْم والمعصِيَة، . . . ، «وقد أذنب الرجلُ»: صار ذا ذَنبٍ، وقد قالوا: إنَّ هذا مِن الأفعال التي لم يُسمَع لها مصدرٌ على فِعلها؛ لأنه لم يُسمع «إذنابٌ» كـ«إكرام».

وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ ....

(١) اعتبارُه من حيثُ هو هو معَ قطعِ النَّظرِ عن وُجودِهِ في أفراده، نحو: «الإنسانُ نوعٌ»، ويُسمَّى: لامَ الجنسِ والحقيقةِ؛ تميُّزاً عن غيرِهِ.

(٢) واعتبارُه من حيثُ وجودُه في ضمنِ فردٍ معيَّنٍ، ويُسمَّى: لامَ العهدِ الخارجيِّ.

(٣) واعتبارُه من حيثُ وجودُه في ضمنِ كلِّ الأفرادِ، ويُسمَّى: لامَ الاستغراق.

(٤) واعتبارُه من حيث وجودُه في بعضِ الأفرادِ من غيرِ تَعيينٍ، ويُسمّى: لامَ العهدِ الذِّهني، وقد يُسمَّى لامَ الجنسِ أيضاً؛ نظراً إلى المعنى الموضوعِ له بحسَبِ الحقيقة، وهذا المعنى الأخيرِ والنكرةُ بحسَبِ الخارجِ سواءٌ، ولذا قد يُعامَلُ معامَلتَها من وقوعِ النكرةِ صفةً وغيره، وبحسَبِ المعنى مُتفاوتانِ؛ لأنَّ النكرةَ تدلُّ بحسَبِ الوضعِ على فردٍ غيرِ معيَّنٍ، والمعرَّف باللام الذِّهني يدلُّ بحسَبه على الجنسِ والحقيقةِ، وإرادةُ فردٍ[1] غيرِ مُعيَّنٍ حصلَتْ[2] من قرينةٍ خارجيَّة، مثلُ: الأكلِ والشُّربِ وغيرِهما؛ ولِذا قد يُوصَف بالمعرفة أيضاً إبقاءً لِلجهتَين حظَّهما.

وأمَّا طريقُ المعرفةِ والتَّمييز بينَ هذهِ المعاني فيما وقعَ من المواضعِ فإنَّهُ يُنظَرُ:

فإنْ وُجِدَ عهدٌ وقرينةٌ خارجيَّةٌ على إرادةِ فردٍ معيَّنٍ، فاللامُ لِلعهدِ الخارجي، وإلَّا فللاستغراقِ، إلَّا أن يَمنعَ مانعٌ فلِلجنس والحقيقةِ، إلَّا أنْ يمتنع، فلِلعهدِ الذِّهني.

وإذا عَرفْتَ هذا، فلامُ «الزَّاجرِ» و«الحاثِّ» للعهدِ الخارجي، والإشارةُ إلى محمَّدٍ عليه الصَّلاة والسَّلام، ولامُ «الإذنابِ» للاستغراق[3]، و«الثوابِ» للعهد[4] الذِّهني، فتأمَّل.

و«الزَّجرُ»: المنعُ والنَّهي، و«الإذنابُ»: بكسرِ الهمزةِ مصدرُ «أذنبَ الرَّجلُ»، أي: صارَ ذا ذَنْبٍ، و«الحثُّ»: التَّحريضُ والإغراءُ، و«الثَّوابُ»: جَزاءُ العبادَةِ.

قوله: (وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ) أصلُ «آل»: «أَوَلٌ» بدليل «أُوَيْلٌ»، قُلبت واوُهُ ألفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، وخُصَّ استعمالُهُ في الأشرافِ، ومَن له خَطَرٌ عظيمٌ؛ دُنيَويًّا كانَ أو أُخرَوِيًّا.

و«الأصْحابُ»: جمع «صَحْبٍ» بفتح الصَّاد وسكون الحاء، كـ«فَرْخٍ وأفْرَاخٍ»، وهو جمعُ «صاحِبٍ»، كـ«رَكْبٍ ورَاكِبٍ».

---

(١) في بعض النسخ الخطية: «فرد عين».

(٢) في بعض النسخ الخطية: «جعلت»، وفي بعضها: «خصت».

(٣) إذ يمكن اجتناب جميع الذنوب.

(٤) إذ لا يُتصور طلب جميع الثواب.

خَيْرِ الآلِ وَخَيْرِ الأَصْحَابِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ العَرَبِيَّةَ وَسِيلَةٌ إِلَى العُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، ....

إمعان الأنظار

قوله: (خَيرِ الآلِ وَخَيْرِ الأَصْحَابِ):

«خيرٌ»: اسمُ تفضيلٍ، أصلُه: «أَخْيَر»، أُعِلَّ بالنّقلِ والاستِغناء، وإن لم يُعَلَّ أخواتُه؛ لكثرةِ استعمالِهِ، وكذا نقيضُهُ وهو «شَرٌّ»، أصلُه: «أَشْرَرُ»، فصُرِفَا لِخروجِهما عن وَزْنِ الفِعل.

ولامُ «الآلِ» و«الأَصْحابِ»: للاستِغراق؛ فيَحصلُ المدحُ المقصودُ، لا لِلعهدِ الخارجي؛ ليَحصلَ الاحترازُ عن بعضِ أقربائِهِ ـ عليه الصَّلاة والسَّلامُ ـ الَّذينَ لم يتَّبِعوهُ، وعن المنافقينَ في زَمنهِ ﷺ، وإن يؤذنه إعادةُ المعرفةِ، لا لأنَّ «خيراً» اسمُ تفضيلٍ، فيَستلزمُ الاشتراكَ بينَ موصُوفهِ وما أضيفَ إليهِ من أصلِهِ، وهم لا يُوصَفونَ به؛ لأنَّهُ لا يُمكنُ دفعُهُ؛ بأنَّ ما ذكرتُم فيما إذا قُصدَ بهِ التَّفضيلُ على المضافِ إليه، وأمَّا إذا قُصدَ به الزِّيادةُ المطلقةُ فمَمنوعٌ، وبأنَّ «خيراً» قد لا يكونُ اسمَ التَّفضيلِ، بل صفةً مُشبَّهةً مخفَّفةً من «خَيِّر» كـ«بَيِّنٍ» و«هَيِّنٍ»، فلا يَستلزمُ الاشتراكَ المذكورَ، بل لأنَّ بعضَ أقربائِهِ الَّذينَ لم يتَّبِعوهُ ـ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ ـ ليسوا بِداخِلينِ في قولِهِ: «آله»، حتى احتيِجَ إلى قيدٍ احترازاً عنهُ.

قالَ الجوهري في «الصِّحاحِ»: «آلُ الرَّجلِ»: أهلُهُ وعِيالُهُ، و«آلُ الرَّجلِ» أيضاً: أَتباعُهُ.اهـ[1]، وهم ليسُوا من أتباعهِ وعيالِهِ، وهُوَ ظاهرٌ، ولا مِن أهلِهِ بدليلِ قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ﴾ [هود: ٤٦]، حيثُ لم يتَّبِعْهُ، وكذا مَعْنى «الأصحابِ»، لا يَتناولُ المنافقينَ؛ لأنَّهُ وإن اختُلفَ في مَعناها، قالَ جمهورُ أهلِ الحديثِ: «الأصحابُ»: كلُّ مسلم رأى الرَّسولَ ﷺ، وقيلَ: وطالَتْ صحبَتُهُ، وقيلَ: ورَوَى عنهُ، وقيلَ: أو رآهُ الرَّسولُ ﷺ، لكنَّهم اتَّفقوا على اشتراطِ الإسلامِ، والمنافقُ ليسَ بِمُسلمٍ، ولو حُمِلَ على العهدِ الخارجيِّ لَزِمَ إمَّا تخصيصُ الصَّلاةِ والسَّلامِ على بعضِ الآلِ والأصحابِ إنْ كانت الإضافةُ لاميَّةً، أو عدمُ معنًى مُحَصَّلٍ إنْ كانَتْ بيانيَّةً، وأمَّا قولُهم: «إذا أُعيدَتِ المعرفةُ معرفةً كانَتْ عينَ الأوَّلِ» فعندَ عدمِ المانعِ، والقرينةُ على خِلافِهِ.

قولُهُ: (وَسِيلَة): وهيَ ما يُتقرَّبُ به إلى الغيرِ.

---

(١) انظر: «الصحاح» مادة (أ و ل).

وَأَحَدُ أَرْكَانِهَا: التَّصْرِيفُ؛ لِأَنَّهُ بِهِ يَصِيرُ القَلِيلُ مِنَ الأَفْعَالِ كَثِيراً، ....

إمعان الأنظار

قولُهُ: (وَأَحَدُ أَرْكَانِهَا التَّصْرِيفُ):

«الرُّكْنُ»: ما يقومُ به الشَّيءُ، فيتناولُ نفسَ الماهيَّةِ إن كانَتْ بسيطةً، وجُزءَها إن كانَتْ مُرَكَّبَةً.

و«التَّصريفُ»: عَلَمٌ لِهذا العِلْمِ، ولامُهُ مَزيدةٌ للَمْحِ مَعنى الوَصْفيَّةِ، وبيانُهُ: أنَّ العلم ثلاثةُ أقسامٍ:

(١) قسمٌ يجبُ استِعمالُهُ معَ اللَّامِ: وهو المَسمَّى بهِ معَها، أو الغالِبُ بِها، أو المؤوَّلُ بواحدٍ من الجنسِ، أو المُثنَّى، أو المجموعِ بالجمعِ الصَّحيحِ.

(٢) وقِسمٌ يجوزُ: وهُوَ ما كانَ في الأصلِ مَصْدراً أو صِفةً.

(٣) وقسمٌ يَمتنعُ: وهو ما عَداهما، والتَّصريفُ من الثَّاني.

قولُهُ: (لِأَنَّهُ بِهِ يَصِيرُ) أي: إنَّما سُمِّيَ هذا العلمُ تصريفاً؛ لأنَّهُ في اللُّغةِ: بمعنى التَّغييرِ والتَّحويلِ، وبهذا العلمِ يُحَوَّلُ الأصلُ الواحدُ إلى الفُروعِ الكثيرةِ، ويُمكنُ أنْ يُقالَ: تقديرُهُ: إنَّما كانَ من العربيةِ؛ لأنَّهُ به يصيرُ اللفظُ القليلُ العربي ألفاظاً كثيرةً، فيَكونُ باحثاً عن أحوالِ الألفاظِ العربيَّةِ، وما يكونُ كذلكَ فهو مِن العُلومِ العَربيَّةِ.

قولُهُ: «به» أي: بسببِ التَّصريفِ، قُدِّمَ على مُتعلِّقِه لإفادةِ الحَصْرِ.

فإنْ قُلْتَ: الصَّيرورةُ المذكورةُ صَدَرَتْ مِنَ الواضعِ، وهوَ اللهُ تعالى، ثم حَدَثَ هذا العِلْمُ؛ سواءٌ كانَ بمعنى المَلَكَةِ أو التَّصديقِ أو المسائلِ، فأنَّى يكونُ المتأخِّرُ سبباً للمُتقدِّمِ؟

قُلْتُ: المرادُ من هذه الصَّيرورةِ هيَ الصَّادرةُ من كُلِّ مُصرِّفٍ يُصَرِّفُ الكَلِمَ بسببِ معرفةِ قَواعدِ الصَّرفِ، كما يُقالُ في العُرْفِ: «صَرَّفْتُ الكلمةَ»، وإن كانَ المُصَرِّفُ في الحقيقةِ هو الواضعَ.

ويمكنُ أن يُقالَ: ٱستعيرَ الصَّيرورةُ المذكورةُ لِمَعنى العِلْمِ بِها؛ إطلاقاً لاسمِ المتعلِّقِ على المتعلَّقِ، ثمَّ اشتُقَّ منها فعلٌ، فمعنى «يَصيرُ القَليلُ بهِ»: بعِلْمِ صَيرورتِهِ إيَّاهُ، فمَعنى السببيَّة حينئذٍ ظاهرٌ.

قولُهُ: (مِنَ الأَفْعَالِ) بيانٌ لقولِهِ: «القليلُ» فيكونُ المرادُ منها هَهُنا: الأفعالَ الحقيقيَّةَ، وهيَ المصادرُ، أو لِقولِهِ: «كثيراً»، فيكونُ المرادُ منها: الأفعالَ المُصطَلَحَةَ، وهيَ الماضي والمضارعُ والأمرُ والنَّهيُ، ولكنْ يَرِدُ عليهما: أنَّ القليلَ الصَّائرَ كثيراً عامٌّ لكلِّ فردٍ؛ فيتناولُ الجامدَ الصَّائرَ

وَاللهُ المُوَفِّقُ وَالمُرْشِدُ.

إمعان الأنظار

مُثنًّى ومجموعاً، ومُصغَّراً ونحو ذلك، وكذا الكثيرُ؛ لأنَّ بحثَ الصَّرفِ عامٌّ، فلا وجهَ للتَّخصيصِ بالذِّكر، اللَّهمَّ إلَّا أن يُقالَ: اكتُفِيَ بِذكرِ أعظم الأقسامِ، كما اكتُفِيَ بِبَيانِ أحدِهما؛ بناءً على أنَّ أكثر الأبحاثِ في هذهِ الرِّسالَةِ عَنهُ.

قولُه: (المُوَفِّقُ) «التَّوفيقُ»: جعلُ اللهِ تعالى فعلَ عبادِهِ مُوافقاً لِمَا يُحبُّه ويَرضاه.

قوله: (المُرْشِدُ) «الإرشادُ»: هو الدَّلالةُ على الصِّراط المستقيم.

* * *

الفعل المُجرَّد والمَزِيد فيه

الأَفْعَالُ[1] عَلَى ضَرْبَيْنِ[2]: أَصْلِيٌّ، وَذُو زِيَادَةٍ.

إمعان الأنظار

قوله: (الأَفْعَالُ عَلَى ضَرْبَيْنِ) لما دخلَ لامُ التّعريفِ على «أفعال» وامتنعَ الاستغراقُ؛ إذ يكونُ معناه حينئذٍ: كلُّ فردٍ من أفرادِ الفعلِ على ضَربَين، وهذا بَيِّنُ الفَسادِ[3]؛ اضمحلَّ مَعنى الجمعيَّةِ وأُريدَ به طبيعة العامّة[4]، فمعناهُ: مفهومُ الفعلِ مُشتمِلٌ على نوعَين[5] اشتمال الكُلّيِّ الواحدِ على جُزئياته الكثيرةِ، ومعنى حمله عليها وجُودُهُ فيها، بمعنى أنه يُمكنُ أن يُؤخذَ من كلِّ جُزئيٍّ معنًى كُلِّيٌّ حاصلٌ في العقلِ، بتجريدِهِ عن المُشخِّصاتِ؛ إذ المطلقُ - أعني: الكُلِّيَّ الطبيعيَّ - غيرُ موجودٍ في الخارجِ عندَ المحقِّقينَ؛ إذ يَلزم حينئذٍ أنْ يكونَ الشَّيءُ الواحدُ في حالةٍ واحدةٍ مَوجُوداً في أمكنةٍ مُتعدِّدةٍ، وذلكَ بَيِّنُ الاستحالةِ، وإن قالَ أكثرُ النَّاسِ: إنَّهُ موجودٌ في ضِمْنِ الأشخاصِ؛ لأنه جزءٌ منها، فالشَّاملُ هوَ الكُلِّيُّ، والمشمولُ كلُّ واحدٍ من جُزئيَّاتِه، ويجوزُ أنْ يكونَ مجموعَ جُزئيَّاتِهِ، وأمّا المشمولُ في اشتمالِ الكُلِّ على أجزائهِ، فكلُّ جزءٍ منها لا مَجموعُها؛ إذ هو شاملٌ، فلا بُدَّ مِنَ الفرقِ.

وإنّما خَصَّ الأفعالَ بالذكر معَ أنَّ الاسمَ أيضاً مُشتمِلٌ على ضربينِ؛ لِقِلَّةِ البحثِ عنه في هذا المختصَرِ، وأمّا الحرفُ فلا يُبحَثُ عنه في الصَّرفِ؛ لِعدم تصرُّفِه.

قولُه: (أَصْلِيٌّ، وَذُو زِيَادَةٍ) أي:

أحدُهما: فعل أصليٌّ: وهو ما تَجرَّدَ ماضِيه عنِ الزِّيادةِ.

وثانيهما: فعلٌ ذُو زيادةٍ: وهو ما اشتملَ ماضِيه على الزَّائد.

---

(١) أي: جنسُها؛ إذ كل فردٍ من الأفعال ليس على هذا المنوال، فإن قيل: لِمَ لَمْ يذكر المصنِّف الاسم والحرفَ مع كون الاسم منقسماً على هذين القسمَين؟ قلنا: مرادُه بيان حصر الأفعال، لا حصر الأسماء، أو لقلَّةِ بحث الاسم في هذا المختصر، وأما الحرف فلعدم البحث عنه في هذا المحل؛ لِعدم تصرفه.

(٢) وجه الحصر فيهما: هو أن الفعل لا يخلو من أن تكون حروفه الأصلية إمَّا على وزن «فَعَلَ»، أو «فَعْلَلَ»، فالأول: يسمى ثلاثيًا، والثاني: يسمَّى رُباعيًا، ولم يُبْنَ من الفعل خماسيُّ الأصول للثقل اللفظي، ورُوعِي في الفعل جانب المعنى للتعادل بين الحروف والمعنى، فاختِير كونُه ثلاثيًا ورُباعيًا، بخلاف الاسم.

(٣) في كونه محمولاً عليهما وموجوداً فيهما بالمعنى الذي يُذكر لا بكونه جزءاً منهما، فتأمل.

(٤) كذا في الأصل، فليحرر.

(٥) في بعض النسخ زيادة: «رُباعي وثلاثي».

الفعل المُجرَّد (الأصلي)

فَالأَصْلِيُّ: ثُلَاثِيٌّ، وَرُبَاعِيٌّ:

الفعل الثّلاثي المُجرَّد

○ فَالثُّلَاثِيُّ: مَا كَانَ مَاضِيهِ مُشْتَمِلاً عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ[١]، ....

إمعان الأنظار

وإنّما قدّرنا الفعلَ؛ تنبيهاً على أنَّ القسمَ يَجِبُ أن يكونَ أخصَّ من المُقْسَمِ في التَّحقيقِ، وإنْ جازَ أن يكونَ أعمَّ منهُ في الظّاهر.

قوله: (فَالأَصْلِيُّ: ثُلَاثِيٌّ، وَرُبَاعِيٌّ) أي: كلُّ فردٍ ممَّا صَدَقَ عليه مَفهومُ الأصليِّ يَصدُقُ عليه مفهومُ الثُّلاثي، أو مفهومُ الرُّباعي، على أنَّ الواو الجامعةَ بمعنَى «أو» القاسمةِ، فيكونُ بمعنَى المُنفصلةِ حقيقةً، ولا يخفى أنّه لا يُمكنُ أن يُرادَ[٢] من الأصلي طبيعةَ العامّةِ، كما أُريدَ ممَّا سبقَ، فتأمَّل.

قولُه: (فَالثُّلَاثِيُّ: مَا كَانَ مَاضِيهِ مُشْتَمِلاً عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ) أي: مفهومُ الثُّلاثي وحقيقةُ أصلِهِ: ما كانَ ماضيهِ مُشتَمِلاً على ثلاثةِ أحْرُفٍ فَقَطْ.

فإنْ قلتَ: هذا التَّعريفُ غيرُ جامعٍ؛ لعدمِ صِدْقِه على الماضي، كما لا يخفَى، والجمعُ لا بُدَّ منهُ في التَّعريفاتِ.

قلتُ: نَعَمْ، لكن هذا مِن قَبِيلِ المُسامحاتِ الواقعةِ فيما بينَهم، فإنَّهم يَذكرونَ في مقامِ التَّعريف ما يَفهمُه المُبْتَدِئ بسهولةٍ، وقد يكونُ بعضُ التَّعريفاتِ عَسِيرَ الفَهْمِ عليهِ، كما كانَ هَهُنا كذلكَ؛ فإنَّ تعريفَ الثُّلاثي الجامع: وهُو ما كانَ حُروفهُ الأُصولُ ثلاثةً فقط عَسِيرٌ؛ إذ المُبْتَدِئ[٣] لا يُميِّزُ الأُصولَ عنِ الزَّوائِدِ، فيَتسامحُونَ ويذكرونَ بدلَهُ ما هوَ قريبٌ إلى فهمِ المُبتَدِئ؛ لِيُمكن به إسْتِنْباط التَّعريفِ عنه بسهولةٍ، فلا يُبالونَ بعدمِ جمعِهِ أو مَنعِهِ؛ لأنّه ليسَ بتعريفٍ على الحقيقةِ، ومِنها التَّعريفاتُ المُشتمِلَةُ على لَفْظِ «كُلّ»، فإنَّها لا تَصْدُقُ على كلِّ فردٍ ممَّا صَدَقَ عليه المُعرَّف، وهو ظاهرٌ، لكنَّها يَسيرٌ فهمُها لِلمُبْتَدِئ، معَ أنَّها يُمكنُ استنباطُ التَّعريفِ عنها بِسُهُولَةٍ.

---

(١) وتعريفه الجامع: «ما كان حروفه الأصول ثلاثة فقط».

(٢) إذ لو أريد ذلك إمّا أن يراد من ثلاثي ورباعي طبيعتهما أو أفرادهما، أو الاتصاف بمفهومهما؛ إذ لا رابع، وفساده ظاهر، وإن شئتَ زيادة إيضاح فتأمل في قولنا: الحيوانُ إنسان وغير إنسان.

(٣) في بعض النسخ: «ثلاثة فقط، غير أن المبتدئ».

وَهُوَ سِتَّةُ أَبْوَابٍ:

الأَوَّلُ: «فَعَلَ، يَفْعُلُ»، بِفَتْحِ العَيْنِ فِي المَاضِي، وَضَمِّهَا فِي الغَابِرِ[١].

وَالثَّانِي: «فَعَلَ، يَفْعِلُ»، بِفَتْحِ العَيْنِ فِي المَاضِي، وَكَسْرِهَا فِي الغَابِرِ.

وَالثَّالِثُ: «فَعَلَ، يَفْعَلُ»، بِفَتْحِ العَيْنِ فِي المَاضِي وَالغَابِرِ[٢][٣].

إمعان الأنظار

ويمكنُ أن يُقالَ: هذا التَّعريفُ على مَذهبِ المُتقدِّمين المُحقِّقين، فإنَّهم لا يَشترطُونَ الجَمعَ والمنعَ في التَّعريفِ، ويُجوِّزونَهُ بالأعمِّ والأخصِّ، بل بكُلِّ مُتصادِقٍ في الجُملَةِ.

قوله: (وَهُوَ سِتَّةُ أَبْوَابٍ: الأَوَّلُ: «فَعَلَ، يَفْعُلُ») أي: البابُ الأوَّلُ مجموعُ مَوزونهما، وما يُشتَقُّ منهما، وما يُشتقَّانِ منهُ، ومجهولُهما، واكتفَى بالأوَّلِ؛ لكونِ الامتيازِ بينَ الأبوابِ به، والمرادُ مِن مَوزونهما: ما كانَ على هيئتِهما من غيرِ تَداخُلِ اللُّغتينِ، مُتشاركينِ في الأُصولِ.

والأَصوبُ: أن يُجعلَ مجموعُ «فَعَلَ، يَفْعُلُ» عَلَماً لذلكَ المجموعِ، وكذا الباقِي، فلا يحتاجُ إلى تَكلُّفٍ وتَعَسُّفٍ، والتَّعريفُ الواضحُ للبابِ الأوَّلِ هُوَ: مجموعُ كَلماتٍ مُتصرِّفَةٍ خاليةٍ من ماضٍ معلومٍ مَضمومِ العينِ أو مكسورِها، ومضارعٍ معلومٍ مفتوحِ العينِ أو مكسُورِها، ومَا يُشتقُّ منهما، وما يُشتقَّانِ منه، ومجهولِهما، وكانَ كُلٌّ منها مُشارِكاً للآخرِ في الأُصولِ، وكانَ المَجموعُ مُشتمِلاً على ماضٍ مفتوحِ العينِ، ومضارعٍ مَضمومِها من غيرِ تداخلِ اللُّغتينِ، وقِسْ على هذا باقيَ الأبواب.

ويدلُّ على ما قُلنا عدمُ جوازِ أن يُقالَ: «نَصَرَ: بابٌ أوَّلٌ»، بل يُقالُ: «مِنَ البابِ الأوَّلِ»، ففي حملِ ستَّةِ أبوابٍ على الثُّلاثي نَظَرٌ، يَظْهَرُ[٤] بالتَّأمُّلِ، وعلى تحقيقِنا هذا لا يَرِدُ الاعتراضُ بالفعلِ المبنيِّ للمَفعولِ، حيثُ إنَّهُ لا يدخلُ في هذِهِ الأبوابِ السِّتَّةِ بالنَّظرِ إلى ظاهرِ ما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ؛ لأنَّهُ داخلٌ في بابِ فِعْلِ المَبني للفاعلِ، ولا بالأفعالِ الغَيرِ المُتصرِّفَةِ، نحوُ: «نِعْمَ» و«بِئْسَ»، من حيثُ إنَّها أفعالٌ ثُلاثيَّةٌ لم تَدخلْ في هَذِهِ السِّتَّةِ؛ لأنَّ بحثَ الصَّرفِ مَقصورٌ على المُتصرِّفِ، فغيرُ المُتصرِّفِ لا يَدخلُ في المُقْسَمِ، فخُروجُهُ عنِ الأقسامِ لا يَضُرُّ، بل يَجِبُ.

(١) «الغُبور» من الأضداد، يُطلق على المُضي والاستقبال، واختاره ههُنا للتفنُّن.

(٢) في بعض النسخ: «بِفَتْحِهَا فِيهِمَا».

(٣) وهذا البابُ معدولٌ في الحقيقةِ عن مكسورِ العَينِ، أو مَضمُومِها؛ لأجلِ حَرْفِ الحلقِ؛ فهذا يَشْهَدُ لقلَّةِ لُغاتِهِ واستعمالِهِ.

(٤) لأن الثلاثي قسم من الأصلي، وهو من الفعل، وهو من الكلمة، وقد اعتبر في مفهومه الأفراد، فكيف يُحمل عليه ما اعتُبر في مفهومه الجمع؟

وَالرَّابِعُ: «فَعِلَ، يَفْعَلُ»، بِكَسْرِ العَيْنِ فِي المَاضِي، وَفَتْحِهَا فِي الغَابِرِ.

وَالخَامِسُ [١]: «فَعُلَ، يَفْعُلُ»، بِضَمِّ العَيْنِ فِي المَاضِي وَالغَابِرِ [٢].

وَالسَّادِسُ: «فَعِلَ، يَفْعِلُ»، بِكَسْرِ العَيْنِ فِي المَاضِي وَالغَابِرِ [٣].

وَمَا كَانَ مُخْتَصًّا بِالبَابِ الثَّالِثِ [٤] لَا يَكُونُ عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ إِلَّا حَرْفاً مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ، إِلَّا «أَبَى، يَأْبَى» فَهُوَ شَاذٌّ [٥].

إمعان الأنظار

قولُه: (وَمَا كَانَ مُخْتَصًّا بِالبَابِ الثَّالِثِ) أرادَ بالاختصاصِ بِهِ: الإتيانَ منه، إطلاقاً لاسمِ المَلْزُومِ على لازمِهِ؛ إذ يُشترَطُ في كلِّ ما جاءَ من البابِ الثَّالثِ هذا الشَّرطُ؛ فلا وجهَ لِتخصيصِ المُخْتصِّ به بالذِّكرِ.

قولُه: (لَا يَكُونُ إِلَّا عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ أَحَدٌ مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ) يجوزُ أن يكونَ «كانَ» ناقصةً والمُستثنى المُفرَّغُ - وهوَ الجُملَةُ الاسميَّةُ - خبرُهُ، تقديرُهُ: لا يكونُ ذلكَ المُختَصُّ شيئاً من الأشياءِ إلَّا عينُه . . . إلخ، ويجوزُ أن يكونَ تامَّةً والمستثنى حالاً من فاعلِهِ بالضَّميرِ وحدَهُ، على ما هوَ واردٌ على النُّدرةِ، فتقديرُهُ: لا يُوجَدُ ذلكَ المُختصُّ كائناً على حالٍ من الأحوالِ إلَّا عينُهُ أو لامُهُ أحدٌ من حُروفِ الحلقِ، أي: إلَّا حالَ كونِ عينِهِ أو لامِهِ أحداً منها، وعلى الأوّلِ يكونُ الحَصْرُ إضافيًّا.

قولُه: (إِلَّا «أَبَى، يَأْبَى») استثناءٌ من فاعلِ «لا يكونُ»، بملاحظةِ الاستثناءِ الأوَّلِ، تقديرُهُ: كلُّ مختصٍّ بالبابِ الثَّالثِ عينُه أو لامُه أحدٌ منهما إلَّا «أَبَى، يَأْبَى».

---

(١) أخَّرَ الخامسَ لقِلَّتِه بالنسبة إلى الرابع، واختصاصِه باللازم، وأمّا قولُهم: «رَحُبَتْكَ الدّارُ»، فمِنْ قبيلِ الحَذْفِ والإيصالِ، تقديرُهُ: رَحُبَتْ بِكَ الدّارُ، أي: وَسِعَتْ لَكَ، فحذفَ الجارّ لكثرةِ الاستعمال.

(٢) في بعض النسخ: «بِضَمِّهَا فِيهِمَا».

(٣) أخَّرَهُ عن الخامسِ، معَ أنَّهُ من «فَعِلَ» مكسورِ العَينِ لقلَّتِهِ، وأما نحو: «فَضِلَ، يَفْضُلُ»، و«دِمتَ، تَدُومُ» بكسر العين في الماضي، وضمّها في الغابر، فمن الشواذ في رأيٍ، وقيل: من اللغات المتداخلة، وأما «كُدْتَ، تَكادُ» بضمِّ الواو في الماضي، وفتحها في الغابر، فلغةٌ رديئة عند الزمخشري.

(٤) أي: لا يجيء «فعل» من الباب الثالث إلا بوجود حرفٍ من حروف الحلق في عينه، أو لامه، ليحصلَ التعادل بين إخوتِه، والسر في ذلك: أن هذا الباب يكون بالفتح في الماضي والمضارع وهذا كمال الخفة، فلا يكون معادلاً لأخواته، فاشتُرط وجود حرف ثقيل في عينه أو لامه لِيَحصل التعادل، نحو: «رضَحَ، يرضَح»، و«لَهَب، يلهَب»، و«رغَب، يرغَب»، و«زغَد، يزغَد»، و«رزَأ، يرزَأ».

(٥) فائدةٌ: الشّاذُّ: ما يكون بخلاف القياس، وإن كثر وقوعه، وأما النّادرُ: فما قلَّ وقوعه، وإن كان على القياس، والضعيفُ: ما لم يثبت على ألسِنَةِ الفُصحاء.

وَحُرُوفُ الحَلْقِ سِتَّةٌ: الحَاءُ وَالخَاءُ، وَالعَيْنُ وَالغَيْنُ، وَالهَاءُ وَالهَمْزَةُ.

الفعل الرُّباعي المُجرَّد

○ وَالرُّبَاعِيُّ المُجَرَّدُ: مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، وَهُوَ[١] بَابُ «فَعْلَلَ»، مِثْلُ: «دَحْرَجَ»، وَهُوَ بَابٌ وَاحِدٌ.

[ملحقات الرُّباعي:]

وَقَدْ يَكُونُ سِتَّةُ أَبْوَابٍ[٢]، وَيُقَالُ لَهَا: المُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ:

وَهُوَ بَابُ «فَوْعَلَ»، نَحْوُ: «حَوْقَلَ»، وَ«فَعْوَلَ»، نَحْوُ: «جَهْوَرَ»، وَ«فَيْعَلَ»، نَحْوُ: «بَيْطَرَ»، وَ«فَعْيَلَ»، نَحْوُ: «عَثْيَرَ»، وَ«فَعْلَى»، نَحْوُ: «سَلْقَى»، وَ«فَعْلَلَ»، نَحْوُ: «جَلْبَبَ».

إمعان الأنظار

قوله: (وَحُرُوفُ الحَلْقِ سِتَّةٌ) إنَّما لم يَعُدَّ «الألفَ» معَ كونِها من حرُوفِ الحلقِ؛ لعدمِ أصالتِهِ في غيرِ الحرفِ والاسمِ الغَيرِ المُتمكِّنِ.



قوله: (وَالرُّبَاعِيُّ المُجَرَّدُ: مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ)، لا بُدَّ فيه من قيدِ «أُصول»؛ حتى يَخرجَ نحوُ: «أَكْرَمَ»، أو مِن[٣] جعلِ قولِه: (وَهُوَ بَابُ «فَعْلَلَ») مِنَ التَّعريفِ، بأنْ يُجعلَ الواو للحالِ والضميرُ لِماضيه، واكتفَى هَهُنا وفيما سَيجيءُ بوزنِ الماضي؛ لِحُصولِ الامتيازِ بهِ، بخلافِ أبوابِ الثُّلاثيِّ.

قوله: (وَقَدْ يَكُونُ سِتَّةُ أَبْوَابٍ) أي: وقد يُوجَدُ سِتَّة أبوابٍ مَوازنَةٌ لـ«فَعْلَلَ»، وهذهِ السِّتَّةُ من ذِي الزِّيادَةِ، وذكرَها هَهُنا للاسْتِطْرَادِ والتَّبعِيَّةِ للرُّباعيِّ المُجرَّدِ؛ لكونِها مُلْحَقَةً به.

قوله: (وَهُوَ بَابُ «فَوْعَلَ») إنَّما لم يُعَلَّ الواوُ والياءُ في الأربعةِ المتقدِّمةِ، ولم يُدْغَمْ في الأخيرةِ؛ لئلَّا يَبْطُلَ الإلحاقُ، وإنَّما أُعِلَّ الخامِسُ؛ لأنَّهُ لا يَبطلُ الإلحاقُ بتغييرِ آخرِ الكلمةِ.

وهَهُنا بابٌ آخرُ لم يَذكرْهُ المُصنِّفُ، وهو بابُ: «فَعْنَلَ» نحوُ: «قَلْنَسَ»، وأمَّا نحوُ: «زَلْزَلَ» فرُباعيٌّ مجرّدٌ عندَ البَصريِّين، خِلافاً للكُوفيِّينَ.



---

(١) أي: الرُّباعي المُجرَّد، ويَجيءُ مُتعدِّياً ولازماً.

(٢) أي: قد توجد ستة أبوابٍ موازنة لـ«فَعْلَلَ»، وهذه الستة من ذِي الزيادة على الثُّلاثي المجرد، بزيادة حرفٍ واحدٍ.

(٣) لكن يلزم فيه ما يَلزم من حمل ستة أبواب على الثلاثي كما سبق.

الفعل المَزيد فيه

وَأَمَّا المَزِيدُ فِيهِ فَنَوْعَانِ[١]: مَزِيدٌ عَلَى الثُّلَاثِيِّ، وَمَزِيدٌ عَلَى الرُّبَاعِيِّ.

الفعل الثُّلاثي المَزِيد فيه

○ فَمَزِيدُ الثُّلَاثِيِّ: أَرْبَعَةَ عَشَرَ بَاباً، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: رُبَاعِيٌّ، وَخُمَاسِيٌّ، وَسُدَاسِيٌّ.

ـ فَالرُّبَاعِيُّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ: «أَفْعَلَ»[٢]، نَحْوُ: «أَكْرَمَ»، وَ«فَعَّلَ» بِتَشْدِيدِ العَيْنِ[٣]، نَحْوُ: «فَرَّحَ»، وَ«فَاعَلَ»[٤]، نَحْوُ: «قَاتَلَ».

ـ وَالخُمَاسِيُّ خَمْسَةُ أَبْوَابٍ: «اِنْفَعَلَ»[٥]، نَحْوُ: «اِنْقَطَعَ»، وَ«اِفْتَعَلَ»[٦]، نَحْوُ:

إمعان الأنظار

قوله: (مَزِيدٌ عَلَى الثُّلَاثِيِّ) أي: النَّوعُ الأوَّلُ: فعلٌ مزيدٌ فيه على الثُّلاثيِّ بشَيءٍ، وإنَّما قدَّرنا هذه المذكوراتِ؛ لأنَّ المرادَ من «المزيدِ على الثُّلاثي» نفسُ الكلمةِ المُشتمِلةِ على الزَّائدِ، لا الحرفُ الزَّائدُ على الثُّلاثيِّ.

قوله: (فَمَزِيدُ الثُّلَاثِيِّ: أَرْبَعَةَ عَشَرَ بَاباً) اعلمْ أنَّ مزيدَ الثُّلاثي ثمانيةٌ وعشرونَ باباً، سبعةٌ منها مُلحقةٌ بـ«دَحْرَجَ» وقد ذُكِرَ[٧]، وسبعةٌ مُلْحَقةٌ بـ«تَدَحْرَجَ» ولم يَذْكُرها المُصنِّفُ، نحوُ: «تَجَوْرَبَ»، و«تَرَهْوَكَ»، و«تَشَيْطَنَ»، و«تَقَلْسَى»، و«تَقَلْنَسَ»، و«تَمَسْكَنَ»، و«تَجَلْبَبَ»، واثنانِ مُلْحقانِ بـ«احْرَنْجَمَ» نَحوُ: «اقْعَنْسَسَ» و«اسْلَنْقَى»، واثنا عَشَرَ غَيرُ مُلحقةٍ بشَيءٍ. وأمَّا مزيدُ الرُّباعي: فثلاثةٌ، فمَجموعُ الأفعالِ ثَمانيةٌ وثلاثونَ باباً.

---

(١) أي: أحدهما حاصل بالزيادة على الثُّلاثي، وثانيهما حاصلٌ بالزيادة على الرُّباعي.

(٢) الباب الأول: «أفْعَل»، نحو: «أكْرَمَ»، أصله: كَرُمَ، والهمزة فيه زائدة، ومكسورة في مصدره، فرقاً بين جمعه ومفرده، ولم يُعكس الأمر؛ لأن الجمع أثقل، والفتح أخف، فأُعطي الأخف للأثقل للتعادل، وهذا الباب يجيء للتعدية وللزوم، والتعديةُ فيه أغلب.

(٣) البابُ الثاني: «فَعَّلَ»، نحو: «فَرَّحَ»، أصله: فرِح، بكسر العين، فزيدت الراء بين الفاء والعين، وأدغمت في الراء.

(٤) الباب الثالث: «فَاعَل»، نحو: «قَاتَلَ»، أصله: قتَل، فزيدت الألف بين الفاء والعين فصار: قاتَل.

(٥) أي: الباب الأول من الأبواب الخمسة: «اِنْفَعَلَ»، نحو: «اِنْقَطَعَ»، أصله: قَطَعَ، فزيدت الهمزة والنون في أوله، وبناؤه للازم؛ لأن معناه حصولُ الأثر في نفس الفاعل، وثبوتُه فيها.

(٦) أي: الباب الثاني من الأبواب الخمسة: «اِفْتَعَلَ»، نحو: «اِجْتَمَعَ»، أصله: «جمَع» بفتح العين، فزيدت الهمزة في أوله، والتاء بين الفاء والعين، وهذا الباب مشترك بين اللازم والمتعدِّي.

(٧) ذكر صاحب «المقصود» ستة منها، وزاد الشارح واحدةً، فصارت سبعة.

«اِجْتَمَعَ»، وَ«اِفْعَلَّ»[١]، نَحْوُ: «اِشْتَدَّ»، بِتَشْدِيدِ اللَّامِ، وَ«تَفَعَّلَ»[٢]، نَحْوُ: «تَكَسَّرَ»، بِتَشْدِيدِ العَيْنِ، وَ«تَفَاعَلَ»[٣]، نَحْوُ: «تَبَاعَدَ».

ـ وَالسُّدَاسِيُّ سِتَّةُ أَبْوَابٍ: «اِسْتَفْعَلَ»، نَحْوُ: «اِسْتَخْرَجَ»، وَ«اِفْعَوْعَلَ»، نَحْوُ: «اِعْشَوْشَبَ»، وَ«اِفْعَوَّلَ»، نَحْوُ: «اِجْلَوَّذَ»، بِتَشْدِيدِ الوَاوِ، وَ«اِفْعَنْلَلَ»، نَحْوُ: «اِقْعَنْسَسَ»، وَ«اِفْعَنْلَى»، نَحْوُ: «اِسْلَنْقَى»، وَ«اِفْعَالَّ»، نَحْوُ: «اِحْمَارَّ»، بِتَشْدِيدِ اللَّامِ.

الفعل الرُّباعي المَزيد فيه

○ وَمَزِيدُ الرُّبَاعِيِّ ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ: «اِفْعَنْلَلَ»، نَحْوُ: «اِحْرَنْجَمَ»، وَ«اِفْعَلَلَّ»، نَحْوُ: «اِقْشَعَرَّ» بِتَشْدِيدِ اللَّامِ الأَخِيرَةِ، وَ«تَفَعْلَلَ»، نَحْوُ: «تَدَحْرَجَ، يَتَدَحْرَجُ، تَدَحْرُجاً».

إمعان الأنظار

. . . .

(١) أي: الباب الثالث من الأبواب الخمسة: «افْعَلَّ»، نحو: «احْمَرَّ»، أصله: «حمِر» بكسر العين، فزيدت الهمزة في أوله، وكُرِّرَتْ لامه، وهذا الباب لِلون والعيب.

(٢) أي: الباب الرابع من الأبواب الخمسة: «تَفَعَّلَ» نحو: «تَكَسَّرَ» أصله: «كسَرَ» بفتح العين، فزيدت التاء في أوله، وشُدِّد عينه، وهذا الباب مشترَك بين اللّازم والمتعدِّي.

(٣) أي: الباب الخامس من الأبواب الخمسة: «تَفَاعَلَ»، نحو: «تَبَاعَدَ» أصله: «بَعُدَ» بضم العين، فزيدت التاء في أوله، والألف بين فائه وعينه، وهذا الباب للمشاركة بين الاثنين فصاعداً، فإن قلتَ: ما الفرق بين «فاعَلَ» و«تفاعلَ»، حيث كان بناؤهما للمشاركة؟ قلتُ: إنَّ البادئ بالفعل في «فاعَلَ» معلوم دون «تَفَاعَلَ».

فَصْلٌ فِي الوُجُوهِ الَّتِي اشْتَدَّتِ الحَاجَةُ إِلَى إِخْرَاجِهَا مِنَ المَصْدَرِ

فَصْلٌ فِي الوُجُوهِ الَّتِي اشْتَدَّتِ الحَاجَةُ إِلَى إِخْرَاجِهَا مِنَ المَصْدَرِ(١)، وَهِيَ سِتَّةٌ: المَاضِي، وَالمُضَارِعُ، وَالأَمْرُ، وَالنَّهْيُ، والفَاعِلُ، وَالمَفْعُولُ.

أقسام المصدر

○ وَأَمَّا المَصْدَرُ(٢): فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مِيمِيًّا(٣)، ....

إمعان الأنظار

قوله: (فَصْلٌ فِي الوُجُوهِ الَّتِي اشْتَدَّتِ الحَاجَةُ) أي: هَذِهِ الألفاظُ الَّتي سَتُذْكَرُ مَفصولةً عمَّا قبلَها؛ لانْفِصالٍ في معانِيها، كائنةٌ في بيانِ الوُجوهِ، أي: الكلماتِ، إمَّا من «الوَجْهِ» بمعنى: العُضْوِ المعروفِ، فوَجْهُ الشَّبهِ كونُ المعاني معروفةً بها، كما أنَّ الإنسانَ يُعرَفُ بوَجْهِه، أو مِن «الوَجْهِ» بمعنى: الطَّريقِ، فوَجْهُ الشَّبهِ كونُها مُوصِلَةً لسَامعِها إلى معانِيها المَقصودَةِ منها، كما أنَّ الطَّريقَ تُوصِلُ سَالِكَها إلى مَقْصُودِه.

قوله: (إِلَى إِخْرَاجِهَا مِنَ المَصْدَرِ)، إمَّا بالذَّاتِ أو بالواسِطة.

قوله: (وَهِيَ سِتَّةٌ) بناءً على أنَّ ما عداها مِنَ المُشتقَّاتِ لم تَشْتَدَّ الحاجةُ إليها، وإنْ كانَ أصلُ الحاجةِ ثابتاً، وإن سُلِّمَ فلا حَصْرَ.

قوله: (مِيمِيًّا، ....

(١) قوله: (فصلٌ في الوجوهِ) أي: الأبنية (التي اشتدَّت الحاجةُ) أي: دعت الضرورةُ (إلى إخراجِها) يعني: اشتقاقها (مِن المصدر) أي: المجرد؛ لأن المزيد فيه مشتقّ منه، فإن قيل: إنا نجد بعض هذه الأشياء مأخوذاً من المضارع كالأمرِ واسمي الفاعل والمفعول؛ فالجواب: أن المراد أنها مأخوذة إما ابتداءً كالماضي، وإما بواسطةٍ كالمذكورات، وظاهرُ مذهب المصنِّف موافقة البصريين في أن الفعل مشتقّ من المصدر؛ لأنه اسمٌ، ومفهومه واحدٌ؛ لأنه يدل على الحدث فقط، ومفهوم الفعل متعدِّد؛ لأنه يدل على الحَدث والزمان، والواحدُ قبل المتعدد. انظر: «شرح الحموي للمقصود».

(٢) أي: من مصدر الثُّلاثيّ؛ إذ مصدرُ غير الثُّلاثي مشتقٌّ من الماضي باتِّفاق من الفريقين، والمصدر: هو الاسم الدَّال على الحدث فقط، فإن قِيل: لِمَ اقتضت الحاجةُ إلى إخراج هذه الوُجوه من المصدر؟ قُلنا: لضبط صِيَغها، ولكثرة فروعها.

(٣) المراد بالميميّ: ما يكون في أوله ميمٌ زائد، نحو: «مَقتَل»، وأما نحو: «مَنٌّ»، و«مَدٌّ» فغير ميميٍّ عُرْفاً، والمراد بغير الميمي: ما لا يكون كذلك، نحو: «ضَرْبٌ»، و«شَتْمٌ»، و«أَمْنٌ»، و«مَوْتٌ».

أَوْ غَيْرَ مِيمِيٍّ[١].

[المصدر غير الميمي:]

فَإِنْ كَانَ المصدَرُ غَيْرَ مِيمِيٍّ؛ فَهُوَ سَمَاعِيٌّ[٢].

وَنَعْنِي بِالسَّمَاعِيِّ: أَنَّهُ يُحْفَظُ كُلُّ مَصْدَرٍ عَلَى مَا جَاءَ مِنَ العَرَبِ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا قِيَاسَ لِمَصْدَرٍ ثُلَاثِيٍّ[٣]، وَمَصْدَرُ غَيْرِ الثُّلَاثِيِّ قِيَاسِيٌّ[٤].

إمعان الأنظار

أَوْ غَيْرَ مِيمِيٍّ) والمرادُ من المِيمِيِّ: ما يكونُ في أوَّلِهِ مِيمٌ زائدةٌ، نحوُ: «مَقْتَلٌ»، وبغَيرِ المَيْمِيِّ: ما لا يكونُ كَذَلِكَ، نَحوُ: «ضَرْبٌ» و«شَتْمٌ» و«أَمْنٌ» و«مَوْتٌ».

قوله: (فَإِنْ كَانَ المصدَرُ غَيْرَ مِيمِيٍّ؛ فَهُوَ سَمَاعِيٌّ) أي: إنْ كانَ ثُلاثيًا، تَرَكَهُ لانفهامِهِ من سِياقِهِ.

قوله: (وَنَعْنِي بِالسَّمَاعِيِّ: أَنَّهُ يُحْفَظُ كُلُّ مَصْدَرٍ) الظَّاهرُ: أنْ يُقالَ: «ونَعْني بالمصدَرِ السَّماعيِّ: كُلَّ مَصْدَرٍ ... إلخ»، فلا بُدَّ من تأويلٍ، إمَّا في الأوَّلِ: أي: نَعْني بكونِ المصدَرِ سماعيًّا، أو في الثَّاني، أي: نَعْني بالمصدَرِ السَّماعي: أنَّهُ يُحفَظُ ... إلخ، فتأمَّلْ. أو المُرادُ من الحِفْظِ المذكورِ[٥] على وَجْهِ اللُّزوم.

وحاصلُ التَّعريفِ: أنَّ المصدَرَ السَّماعيَّ: هوَ المصدَرُ الَّذِي يَلْزَمُ حِفْظُهُ على ما جاءَ من العَرَبِ.

قوله: (فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ) ليسَ من التَّعريفِ؛ لأنَّهُ لو كانَ منه مع عدمِ الاحتياجِ إليهِ في المنعِ والجمعِ، لَزِمَ المُصادرةُ في قولِهِ: (لِأَنَّهُ لَا قِيَاسَ)؛ إذ هوَ تعليلٌ لقولِهِ: «وَهوَ سَمَاعِيٌّ» بل هو تفريعٌ على كونِ المرادِ مِنَ السَّماعيِّ هذا المذكورَ؛ لكونِه لازماً لوُجوبِ الحِفْظِ؛ إذ لو جازَ القياسُ لَما وَجَبَ حِفْظُهُ.

---

(١) قَدَّمَ المصنِّف في الذكر المصدرَ الميمي؛ لِكون مفهومه وجوديًا، وفي التفصيل غيرَ الميميِّ؛ لأنه سماعيٌّ غير داخل تحت قاعدة منضبطة، والمزيداتُ خارجة عن البحث، ولِذا أطلق قوله: «سماعي»، ولم يُقيِّد بقوله: «إن كان ثلاثيًا».

(٢) أي: مقصور على السماع.

(٣) لتعذر ضبطه لكثرته، حتى قيل: إن مصدر الثُّلاثي لا يُمكن تَعداده، وإن كان يَرتقى عند سيبويه إلى اثنين وثلاثين باباً على ما هو المذكور في «المراح».

(٤) لعدم تعذر ضَبطه؛ لأن مصدره على طريق واحد، ثم أوزانُ مصدر الثُّلاثي على ما وجدت أحد وأربعون، يندرج بعضها في بعض: «فِعْل» بحركات الفاء، وسكون العين، و«فِعْلَة» كذلك، و«فِعْلَى»، و«فِعْلان» كذلك، و«فَعَلان» بفتحتين، و«فُعَل» بحركات الفاء وفتح العين، و«فَعِل» بالفتح، وكسر العين، و«فعَلة» بفتح العين وكسرها، و«فِعال» بحركات الفاء، و«فِعالة» كذلك، و«فَعَالِيَة» بالفتح، و«فَعِيل» إلى آخِره.

(٥) في نسخة: «الذكر».

[المصدر الميمي:]

فَإِنْ كَانَ مِيمِيًّا؛ فَيُنْظَرُ فِي عَيْنِ الفِعْلِ المُضَارِعِ:

ـ فَإِنْ كَانَ مَفْتُوحاً أَوْ مَضْمُوماً: فَالمَصْدَرُ المِيْمِيُّ، وَالزَّمَانُ، وَالمَكَانُ مِنْهُ: «مَفْعَلٌ» بِفَتْحِ المِيمِ وَالعَيْنِ، وَسُكُونِ الفَاءِ[١]، إِلَّا مَا شَذَّ[٢]، ....

إمعان الأنظار

وحاصلُ كلامِهِ: أنَّ المصدَرَ الغيرَ الميميِّ مِنَ الثُّلاثيِّ سَماعيٌّ، وهذا دَعْوَى لا بُدَّ من تحريرِه قبلَ إقامةِ الدّليلِ عليه، فمَعنى ما سِوَى السَّماعي ظاهرٌ، ولهُ معنًى ولازمٌ، أما معناهُ:

(١) قوله: «بفتح الميم» أي: لخفَّته وكثرةِ استعماله، قوله: «وسكون الفاء»؛ لِدفع توالي أربع حركات، ولأنه قريب بسبب التوالي، أعني: فتح الميم، كـ«مَشْرَب» من المفتوح، و«مَدْخَل» من المضموم.

(٢) مما جاء بكسر العين:

ـ «المَطْلِعُ»: بكسر اللام من «طلَع، يطلُع» بضم عين الفعل في المضارع لمكان طلوع الشمس وزمانه، وهو يَصلح للمصدر الميمي أيضاً.

ـ و«المَغْرِبُ»: بكسر الراء من «غرَب، يغرُب» بضم عين الفعل المضارع لمكان غروب الشمس وزمانه، ولِلمصدر الميمي.

ـ و«المَسْجِدُ»: بكسر الجيم من «سجَد، يسجُد» بضم عين الفعل في مضارعه لمكان السجود وزمانه، ولِلمصدر الميمي، هذا على مذهب سيبويه.

ـ و«المَنْسِكُ»: بكسر السين من «نسَك، ينسُك» بضم عين الفعل في مضارعه لمكان النُّسُكِ وزمانه، وهو العبادة، وللمصدر الميمي.

ـ و«المَشْرِقُ»: بكسر الراء من «شرَق، يشرُق» بضم عين الفعل في مضارعه لمكان شروق الشمس وزمانه، وللمصدر الميمي.

ـ و«المَجْزِرُ»: بكسر الزاي من «جزَر، يجزُر» من الباب الأول لمكان الجزر، وهو نحرُ الإبل.

ـ و«المَسْكِنُ»: بكسر الكاف من «سكَن، يسكُن» من الباب الأول لمكان السكون وزمانه، وللمصدر الميمي.

ـ و«المَنْبِتُ»: بكسر الباء من «نبَت، ينبُت» بضم عين الفعل في مضارعه لمكان النبات وزمانه، وللمصدر الميمي.

ـ و«المَفْرِقُ»: بكسر الراء من «فرَق، يفرُق» بضم عين الفعل في مضارعه، ومَفرِقُ الرأس: وسَطه، وسُمي به لأنه موضع فَرقِ الشعر.

ـ و«المَحْشِرُ»: بكسر الشين من «حشَر، يحشُر» بضم عين الفعل في مضارعه لمكان الحشر وزمانه، وللمصدر الميمي.

ـ و«المَسْقِطُ»: بكسر القاف من «سقَط، يسقُط» بضم عين الفعل في مضارعه لمكان السقوط وزمانه، وللمصدر الميمي.

ـ و«المَجْمِعُ»: بكسر الميم من «جمَع، يجمَع» بفتح عين الفعل في مضارعه لمكان الجمع وزمانه، وللمصدر الميمي.

نَحْوُ: «المَطْلِعِ»، وَ«المَغْرِبِ»، وَ«المَسْجِدِ»، وَ«المَنْسِكِ»، وَ«المَشْرِقِ»، وَ«المَجْزِرِ»، وَ«المَسْكِنِ»، وَ«المَنْبِتِ»، وَ«المَفْرِقِ»، وَ«المَحْشِرِ»، وَ«المسْقِطِ»، وَ«المَجْمِعِ» بِكَسْرِ العَيْنِ فِي الجَمِيعِ، وَإِنْ كَانَ(١) القِيَاسُ عَلَى الفَتْحِ.

ـ وَإِنْ كَانَ مَكْسُورَ العَيْنِ: فَالمَصْدَرُ المِيمِيُّ مِنْهُ عَلَى وَزْنِ «مَفْعَلٌ»، بِفَتْحِ المِيمِ وَالعَيْنِ، وَسُكُونِ الفَاءِ، إِلَّا «المَرْجِعَ»، و«المَصِيرَ»(٢)؛ فَإِنَّهُمَا مَصْدَرَانِ وَقَدْ جَاءَا(٣) بِكَسْرِ العَيْنِ(٤)، وَالزَّمَانُ وَالمَكَانُ مِنْهُ(٥) عَلَى وَزْنِ: «مَفعِلٌ» بِكَسْرِ العَيْنِ.

إمعان الأنظار

[ف]ما لَزِمَ حِفظُهُ على ما جاءَ من العَرَبِ، وأمَّا لازِمُهُ: فعدمُ جوازِ القياسِ عليهِ، وإنَّما بَيَّنَ لازِمَهُ، وإنْ كانَ بيان المعنى كافياً في التَّحرير؛ لأنَّهُ يُستدَلُّ على هذهِ الدَّعوَى بوجُودِ لازِمِه هذا، فبيَّنَهُ أوَّلاً لِيَقْبَلَ الذِّهنُ دليلَهُ بلا تَردُّدٍ؛ فالمُبيَّنُ في التَّحريرِ لازِمِيَّةُ المَعْنى(٦) السَّماعي من غَيرِ تَعرُّضٍ لوُجُودِهِ في المَصْدَرِ الغَيرِ المِيْميِّ من الثُّلاثي، وأمَّا الدَّليلُ فبَيانُ وُجُودِهِ فيه لِيَثْبُتَ مَلْزُومُهُ، وهوَ كَونُهُ سَماعيًا؛ لامتناعِ الانْفكاكِ، فلا مُصادَرَةَ.

قوله: (نَحْوُ: «المَطْلِعِ») ليسَ غرضهُ حَصْرَ ما شَذَّ؛ إذ منهُ: «مَحْمِدَةٌ» و«مَظِنَّةٌ» وغيرُهما، ولِذا أوردَ لفظَ «نحوُ».

قولهُ: (إِلَّا «المَرْجِعَ»، و«المَصِيرَ») يَرِدُ على الحَصْرِ: «المَهْلِكُ» و«المَبِيْعُ» المصْدَرَانِ وغيرُهما.

---

(١) أي: وإن كان القياس في ذلك المضارع المكسور العين الفتح.

(٢) أي: إن «المَرْجِعَ والمَصِيرَ» استثناء من قوله: «مَفْعَل» بفتح العين والميم، يعني: هما مصدران ميميان قد جاءا بكسر العين فيهما على وزنِ اسم مكان، مع أنهما من باب «يفعِل» بكسر العين، فيكون مخالفاً للقياس، وليس شاذًا، ويَرد على الحصر: «المهلِك» و«المَبِيع» المصدران، وغيرُهما، اللهم إلا أن يُقال: مُرادُه ليس الحصر، بل في كلامه اكتِفاء، كأنه قال: «المَرْجِع»، و«المَصِير»، وغيرَهما.

(٣) كذا في بعض النسخ، وهو الصواب، وفي الأصل المخطوط: «وقد جاء» بالإفراد، وجاء في هامشه: «أي: الفعل المضارع».

(٤) أي: مصدر مشترك في الوزن مع الزمان والمكان، ممَّا كان مكسور العين.

(٥) أي: «يفعِل» الفعل المضارع مكسور العين. «من هامش المخطوط».

(٦) في نسخة: «لازمه لمعنًى»، وفي أخرى: «لازمه المعنى».

هَذَا فِي الصَّحِيحِ[١]، وَالأَجْوَفِ، وَالمُضَاعَفِ، وَالمَهْمُوزِ.

ـ وَأَمَّا فِي النَّاقِصِ[٢]: فَالمَصْدَرُ المِيْمِيُّ وَالزَّمَانُ وَالمَكَانُ مِنْهُ[٣] عَلَى وَزْنِ **«مَفْعَل»**، بِفَتْحِ المِيمِ وَالعَيْنِ، وَسُكُونِ الفَاءِ مِنْ جَمِيعِ الأَبْوَابِ.

ـ وَفِي المُعْتَلِّ الفَاءِ[٤]: فَالمَصْدَرُ المِيْمِيُّ وَالزَّمَانُ وَالمَكَانُ مِنْهُ عَلَى وَزْنِ **«مَفْعِل»** بِكَسْرِ العَيْنِ مِنْ جَمِيعِ الأَبْوَابِ[٥].

إمعان الأنظار

قوله: (وَالأَجْوَفِ) سواءٌ كانَ مهموزَ الفاءِ، أو اللَّامِ، أو لا؛ وسواءٌ كانَ واويًّا، أو يائيًّا.

اعلمْ: أنَّ المصدرَ المِيْمِيَّ مِنَ الأَجْوفِ اليائيِّ يَجِيءُ على: «مِفْعِلٍ» بالكَسْرِ أيضاً، لكنْ على طريقِ الفرعِيَّةِ لا الأصالَةِ، كـ«مِنْخِرٍ»[٦] فلا يُسَمَّى شاذًّا، وإنَّما الشَّاذُّ ما جاءَ على الأصالَةِ بالكَسْرِ، بأنْ لا يجوزَ غيرُ الكَسْرِ، كـ«المَجِيءِ» و«المَحِيْضِ».

قوله: (وَالمُضَاعَفِ) سواءٌ كانَ مُعتلَّ الفاءِ أو لا، صَرَّحَ به في «المُغْرِبِ»[٧]، وسواءٌ كان مَهْموزَ الفاءِ أو لا.

قوله: (وَالمَهْمُوزِ) أي: غَيرِ المُعْتَلِّ الفاءِ واللَّام.

قوله: (وَأَمَّا فِي النَّاقِصِ) سواءٌ كانَ مهموزَ الفاءِ أو العينِ أو لا، وسواءٌ كانَ واويًّا أو يائيًّا.

قوله: (وَفِي المُعْتَلِّ الفَاءِ) أي: غيرِ المُضَاعَفِ، سواءٌ كان مَهْموزَ العينِ أو اللَّامِ أو لا؟ بِشَرْطِ[٨] كونِهِ واويًّا محذوفاً فاؤُهُ في مُستَقبَلِه، وإنْ لم يُحْذَفْ فالمَصْدَرُ الميميُّ بفَتْحِ العَينِ،

(١) أي: الأحكام المذكورة من مجيء وزن «مَفعَل» في المصدر الميمي والزمان والمكان مما كان عينه مفتوحاً أو مضموماً، وعلى وزن «مَفعَل» في المصدر الميمي، و«مَفعِل» بكسر العين في الزمان والمكان جارٍ وواقعٌ في الفعل الصحيح، وفي الأجوف؛ سواءٌ كان الأجوف مهموزَ الفاء، أو اللام، أو لا، وسواءٌ كان واويًّا أو يائيًّا، وفي المضاعف؛ سواءٌ كان معتلَّ الفاء، أو لا، وسواءٌ كان مهموزَ الفاء، أو لا، وفي المهموز من غير معتلِّ الفاء واللام.

(٢) أي: من الناقص؛ سواءٌ كان عين مضارعه مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً.

(٣) أي: في الفعل الناقص، سواء كان مهموز الفاء، أو العين، أو لا، وسواء كان واويًّا، أو يائيًّا.

(٤) أي: المثال، وهو الذي كان فاؤه حرفَ علة.

(٥) أي: سواء كان عين مضارعه مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً.

(٦) قال الرازي في «مختار الصحاح»: و«المَنْخِرُ» بوزنِ «المَجْلِس»: ثَقْبُ الأنف، وقد تُكسَرُ الميمُ إتباعاً لكسرةِ الخاءِ، كما قالوا: «مِنتِنٌ»، وهما نادِران؛ لأنَّ «مِفْعِلاً» ليس من الأبْنِيَةِ. اهـ. وبه يُعلم أنه ليس من المصادر، فكلام الشارح لا يخلو من نظر.

(٧) انظر: «المُغْرِب في ترتيب المُعْرِب» للمُطَرِّزي، ص٥٣١.

(٨) في نسخة: «يشترط»، وفي أخرى: «شرط».

- وَاللَّفِيفُ المَقْرُونُ كَالنَّاقِصِ(١)، وَاللَّفِيفُ المَفْرُوقُ كَالمُعْتَلِّ الفَاءِ(٢).

- ○ وَإِنْ كَانَ الفِعْلُ زَائِداً عَلَى الثُّلَاثِيِّ؛ فَالمَصْدَرُ المِيمِيُّ وَالزَّمَانُ وَالمَكَانُ وَالمَفْعُولُ(٣) مِنْ كُلِّ بَابٍ يَكُونُ عَلَى وَزْنِ المُضَارِعِ المَجْهُولِ مِنْ ذَلِكَ البَابِ(٤)، إِلَّا(٥) أَنَّكَ تُبْدِلُ حَرْفَ المُضَارَعَةِ بِالمِيمِ المَضْمُومَةِ(٦)، وَتَفْتَحُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَالفَاعِلُ مِنْهُ(٧) يَكُونُ بِكَسْرِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ(٨).

إمعان الأنظار

والمكانُ والزَّمانُ بِكسرِها، وإنْ كانَ يائِيًّا فحُكمُهُ حُكْمُ الصَّحيحِ، صَرَّحَ به صاحبُ «المُغْرِبِ»(٩)، هذا هوَ القياسُ، وقد جاءَ شاذًّا بضَمِّ العَينِ، نحوُ: «مَيْسُرٍ»، وبِفَتْحِهِ، نحوُ: «مَوْضَعٍ» على ما سَمِعَهما الفَرَّاءُ.

قوله: (وَاللَّفِيفُ المَقْرُونُ) سواءٌ كانَ مَهْمُوزَ الفاءِ أو لا؟ ويدلُّ على هذا حُكْمُهم على «مَأْوِي الإبِلِ»(١٠) بالكَسْرِ أنَّهُ شاذٌّ.

قوله: (وَاللَّفِيفُ المَفْرُوقُ ... إلخ) هذا عندَ المُصنِّفِ، وقد نَقلَ التَّفتازانيُّ عن بعضِ المُتأخِّرينَ التَّصريحَ بأنَّ حُكْمَهُ كالنَّاقِصِ، [نحو: «مَوْقًى» بفتح القاف]، وفُهِمَ من كلامِ الجَوهَرِيِّ أيضاً، وفي كلامِ صاحبِ «المِفْتاحِ» إِيْماءٌ إليهِ(١١)، وأنَّ اعتبارَهم بلامِ الفِعْلِ في أمثالِ هذا

(١) أي: حكمه كحكم الناقص في أن المصدر واسمي الزمان والمكان منه على وزن «مَفْعَل» بفتح الميم والعين، ، نحو: «مَطويّ» من «يَطوي».
(٢) أي: حكمه كحكمه في أن المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان منه على وزن «مَفْعِل» بكسر الميم.
(٣) أي: وكذا اسم المفعول من كل باب زائداً على الثُّلاثي؛ سواءٌ كان عين مضارعه مفتوحاً، أو مضموماً أو مكسوراً، فيكون المصدر الميمي والزمان والمكان والمفعول على وزن ... إلخ.
(٤) أي: من غير الثُّلاثي.
(٥) أي: لكن الفرق بينهما: أنَّك تبدل ... إلخ.
(٦) أي: فصارت صيغةُ المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان على صيغة اسم مفعول.
(٧) أي: من الزَّائد على الثُّلاثيِّ فلا يَشترك، بل هو بكسر العين؛ بأن نكسر ما قبل الأخير الذي هو عين في الثُّلاثي، وذلك لأن الفاعل مأخوذٌ من معلومِ المضارع، وهو بكسر ما قبل الأخِر، فإن قلتَ: لِمَ لَمْ يُعكس الأمر؟ قلتُ: ليوافق كلّ منهما حركة ما اشتُقّ منه، وهو المعلومُ والمجهولُ.
(٨) في نسخة: «والفاعل منه بكسر العين».
(٩) انظر التعليق قبل السابق.
(١٠) الفصيح: «مَأْوًى»، قال تعالى: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤١]. انظر: «الممتع» لابن عصفور، ص ٧٠.
(١١) انظر: «تدريج الأداني إلى قراءة شرح التفتازاني» ص ٥٢٢ من تحقيقنا (دار نور الصباح)، وأراد ببعض المتأخرين: الجاربرديّ في «شرح الشافية».

الأوَّل: الفعل الماضي

○ وَأَمَّا المَاضِي(١): فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ مَعْرُوفاً(٢) أَوْ مَجْهُولاً(٣).

ـ فَإِنْ كَانَ مَعْرُوفاً: فَالحَرْفُ الأَخِيرُ مِنَ المَاضِي(٤) مَبْنِيٌّ عَلَى ....

إمعان الأنظار

الحُكْمِ يُؤيِّدُهُ، ولأنَّ كونَ حكمِ «طَوَى» مِثْلَ «رَمَى» يُرَجِّحُهُ، وأيضاً دليلُ النَّاقصِ يَقْتَضِي الحَمْلَ عليهِ، وإنْ شِئْتَ ضَبْطَ هذا المَقام، بحيثُ يَتَّضِحُ لكَ المَرام، فاستَمِعْ ما يُتْلَى عليكَ مِنَ الكَلام، حتى نُشِير إليكَ ببَنانِ الأنام:

اعلمْ أنَّ قياسَ المصدرِ المِيْميِّ واسمي الزَّمانِ والمكانِ من الثُّلاثي المُجَرَّدِ مُنْحَصِرٌ على وَزْنَينِ:

(١) «مَفْعِل» بالكَسْرِ، وهوَ لِمَصْدَرِ المِثالِ الواويِّ(٥) المَحذُوفِ فاؤُهُ في مُستَقبلِه(٦)، وللزَّمانِ والمكانِ مِنَ المثالِ الوَاويِّ مِنْ «يَفْعِلُ» ـ بالكَسْرِ ـ إذا لم يَكُنْ مُعتلَّ اللَّامِ.

(٢) و«مَفْعَل» بالفَتْحِ، وهوَ لغيرِ ما ذُكِر جميعاً.

فاحْفَظْ هذا الضَّبطَ يَنْفَعْكَ في المَرامِ؛ فإنَّهُ غيرُ مَوجُودٍ في كُتُبِ الأنامِ، وإنَّهُ من مَزالِقِ الأَقْدامِ، وقد ضَلَّ عنه أكثرُ الأقوامِ.



قوله: (مَعْرُوفاً أَوْ مَجْهُولاً) اعلمْ: أنَّ تسميةَ الفعلِ: مَعْرُوفاً، ومجهولاً، وغائِباً، ومخاطباً، ومتكلِّماً؛ سجازٌ لُغَويٌّ مِن قَبِيلِ إطلاقِ اسْمِ اللَّازمِ ـ وهوَ الفاعلُ هَهُنا ـ على الملزُومِ ـ وهُوَ الفِعْلُ ـ.

---

(١) سواء كان ثلاثيًا، أو رباعيًا، أو مزيداً عليهما، وسواء كان لازماً، أو مُتعدِّياً، وسواءٌ كان صحيحاً، أو معتلًا، أو مُضاعَفاً، أو مهموزاً.

(٢) أي: معلوماً أو مبنيًا للفاعل، وهو ما يُسَمَّى فاعله.

(٣) أي: غير معلوم، أو غير مبني للفاعل، بل هو مبني للمفعول، وهو ما لم يسم فاعله واعلم أن تسمية الفعل معروفاً أو مجهولاً، وغائباً، ومخاطباً، ومتكلِّماً؛ مجازٌ لغويٌّ من قَبيل إطلاقِ اسم اللازم ـ وهو الفاعل ههُنا ـ على المَلْزُوم، وهو الفعل.

(٤) أي: من الفعل الماضي المبني للمعروف مبنيٌّ على الفتح.

(٥) في نسخة: «وهو المصدر الثلاثي الواوي».

(٦) أي: في المضارع، نحو: «وَعَدَ»، ومصدره الميمي: «مَوْعِد».

الفَتْحِ[١] فِي الوَاحِدِ، وَالتَّثْنِيَةِ؛ سَوَاءٌ كَانَ مُذَكَّراً أَوْ مُؤَنَّثاً، وَمَضْمُومٌ فِي جَمْعِ المُذَكَّرِ الغَائِبِ، وَسَاكِنٌ[٢] فِي البَوَاقِي[٣] عِنْدَ اتِّصَالِهِ بِالنُّونِ وَالتَّاءِ مِنْ جَمِيعِ الأَبْوَابِ.

وَالحَرْفُ الأَوَّلُ مِنَ المَاضِي مَفْتُوحٌ مِنْ جَمِيعِ الأَبْوَابِ[٤]، إِلَّا مِنْ أَبْوَابِ الخُمَاسِيِّ وَالسُّدَاسِيِّ[٥] الَّتِي فِي أَوَّلِهَا هَمْزَةُ وَصْلٍ.

وَهَمْزَةُ الوَصْلِ تَثْبُتُ فِي الابْتِدَاءِ، وَتَسْقُطُ فِي الدَّرْجِ.

[الأسماء العشرة:]

وَهَمْزَةُ الوَصْلِ هَمْزَةُ: «ابْنٍ»، وَ«ابْنِمٍ»، وَ«ابْنَةٍ»، وَ«امْرِئٍ»، وَ«امْرَأَةٍ»، وَ«اثْنَيْنِ»، وَ«اثْنَتَيْنِ»، وَ«اسْمٍ»، وَ«اسْتٍ»، وَ«ايْمُنٍ».

وَهَمْزَةُ المَاضِي، وَالمَصْدَرِ، وَالأَمْرِ مِنَ الخُمَاسِيِّ وَالسُّدَاسِيِّ، وَأَمْرِ الحَاضِرِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ، وَالهَمْزَةُ المتَّصِلَةُ بِلَامِ التَّعْرِيفِ.

إمعان الأنظار

قوله: (فِي الوَاحِدِ) أي: في ذي الوَحْدَةِ، مُذكَّراً كانَ أو مُؤنَّثاً، كقولِه تعالى: ﴿بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ﴾ [البقرة: ٦٨]، وكذا قَولُه: (وَالتَّثْنِيَةِ) عامٌّ للمذكَّرِ والمُؤنَّثِ، ولا بُدَّ هَهُنا من قَيْدِ الغائبَيْنَ، كما لا يخفى.

واعْلَمْ: أنَّ المرادَ من الفَتْحِ هَهُنا أعمُّ من اللَّفظيِّ والتَّقديريِّ؛ لِيَشملَ نحوَ: «رَمَى»، وكذا الضَّمُّ في قوله: (وَمَضْمُومٌ في جمعِ المُذَكَّرِ الغائبِ)؛ لِيَشملَ نَحْوَ: «غَزَوْا».



(١) لأن الأصل في الأفعال البناءُ، ولم يُبْنَ على السكون مع أنه الأصل في البناء لمشابهته المعربَ في الجملة؛ لوقوعه صفةً للنكرة كاسم الفاعل، مثل: «مررت برجلٍ ضاربٍ»، و«ضَرَبَ»، واختير الفتح؛ لأنه أخُ السكون.

(٢) أي: الحرفُ الأخير ساكنٌ لاتصال نون الجمع وتاء الخطاب والمتكلم ونونِه، فإن النون والتاء فيهما ضمير الفاعل، فلو لم يُسكن ما قبله، وهو آخرُ الفعل يلزم توالي أربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة، وهو مهجورٌ، واختير ما قبل الضمير للإسكان؛ لأن الآخِر محل التغيير، ولأنه مجاورٌ لِمَا يلزم منه التوالي، فإسكانُه أَوْلى.

(٣) وهي جمع المؤنث الغائبة، والمخاطب والمخاطبة مطلقاً، والمتكلمين.

(٤) أي: الحكمُ المذكور من فتح الآخر، ومن ضمّه، ومن سكونه، مُطّرد في الثُّلاثيّ والرُّباعيّ، والمزيد عليهما.

(٥) وهي تسعة من أبواب المزيد الثُّلاثي، نحو: «الانفعال»، و«الافتعال»، و«الافعلال» من الخماسي، و«الاستفعال»، و«الافعيعال»، و«الافعوّال»، و«الافعنلال»، و«الافعنلاء»، و«الافعيلال» من السداسي، وبابان من مَزيد الرُّباعي: «الافعنلال» أيضاً، و«الافعِلال».

وَهَمْزَةُ الوَصْلِ مَحْذُوفَةٌ فِي الوَصْلِ، وَمَكْسُورَةٌ[١] فِي الابْتِدَاءِ، إِلَّا مَا اتَّصَلَتْ بِلَامِ التَّعْرِيفِ، وَهَمْزَةَ «ايْمُنِ»؛ فَإِنَّهُمَا مَفْتُوحَتَانِ[٢] فِي الابْتِدَاءِ[٣].

وَمَا[٤] يَكُونُ فِي أَوَّلِ الأَمْرِ مِنْ «يَفْعُلُ» بِضَمِّ العَيْنِ[٥]؛ فَإِنَّهَا مَضْمُومَةٌ فِي الابْتِدَاءِ تَبَعاً لِلْعَيْنِ[٦]، وَكَذَلِكَ[٧] مَضْمُومَةٌ فِي المَاضِي المَجْهُولِ مِنَ الخُمَاسِيِّ، وَالسُّدَاسِيِّ[٨].

ـ وَإِنْ كَانَ الفِعْلُ[٩] مَجْهُولاً: فَالحَرْفُ الأَخِيرُ مِنْهُ يَكُونُ مِثْلَ مَا[١٠] كَانَ فِي المَعْرُوفِ، وَالحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ الأَخِيرِ مَكْسُورٌ[١١]، وَالسَّاكِنُ[١٢] سَاكِنٌ عَلَى حَالِهِ، وَمَا بَقِيَ مَضْمُومٌ[١٣].

إمعان الأنظار

. . . .

(١) فإن قلت: لِمَ لَمْ تُحذف همزة الوصل من الخط؟ قلتُ: لئلَّا يَلْتَبِسَ بعض الأفعال ببعض لا سيَّما عند ترك الإعجام، فإن قلتَ: لِمَ كُسرت همزة الوصل؟ قلتُ: لأنها زيدت ساكنة، والساكن إذا حُرِّك حُرِّكَ بالكسر.

(٢) أما كون همزة «أيمن» مفتوحة فلكونه جمعُ «يمين»، وهمزتها للقطع في أصل الوضع، ثم جُعلت لِلوصل لكثرة استعمالها، وأما همزةُ التعريف فلكثرة استعمالها أيضاً تُحرك بأخفّ الحركات، وهو الفتحُ.

(٣) لكثرة الاستعمال، وعند الخليل الهمزةُ في لام التعريف للقطع، وسقوطُها في الوصل لكثرة الاستعمال.

(٤) عطف على «ما اتصلت»، أي: وإلا همزة تكون في أوله . . . إلخ.

(٥) أي: في مضارعه.

(٦) نحو: «اُنْصُرْ»، يعني: لو كُسرت يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة، والساكنُ ليس بحاجزٍ مكينٍ.

(٧) أي: همزة الوصل مضمومة.

(٨) مثال الخماسي نحو: «اُجْتُمِعَ». ومثالُ السداسي نحو: «اُسْتُخْرِجَ».

فائدة: اعلم أن الماضي على ثلاثة أنواع: ماضٍ في اللفظ والمعنى، نحو: «عَلِمَ»، وماضٍ في اللفظ دون المعنى، نحو: «إنْ ضَرَبْتَ»، وماضٍ في المعنى دون اللفظ، نحو: «لَمْ يَفْرَحْ».

(٩) علامة صيغة المجهول ضمّ أوله، وكسرُ ما قبل آخره، لفظاً أو تقديراً في الثُّلاثي، وغير ذلك، كـ«نُصِرَ»، و«قيل»، و«دُحْرِجَ»، و«أُكْرِمَ»، وإذا كان الماضي مُصَدَّراً بالتاء، أو بهمزة الوصل، فالعلامةُ في البناء ضم الأول مع ضم الثاني، وكسر ما قبل الآخر، نحو: «تُكُسِّرَ»، و«تُدُحْرِجَ»، وما كان مُصَدَّراً بهمزة الوصل فعلامةُ المجهول فيه ضَمُّ الثالث مع كسرِ ما قبل الآخر، نحو: «اُسْتُخْرِجَ»، و«اُجْتُمِعَ».

(١٠) أي: مثل الفعل الذي كان في المعروف . . . إلخ، يعني: يكون ذلك الفعل المجهول مبنيًا على الفتح في الواحد الغائب، والواحدة الغائبة، وتثنيتهما، وعلى الضمِّ في جمع المذكر الغائب، وعلى السكون فيما عداها.

(١١) أي: مطلقاً، سواء كان من المجرد أو من المزيد فيه.

(١٢) أي: الحرف الساكن في معروفه ساكنٌ في مجهولِه.

(١٣) أي: الحرف الأول في الثُّلاثي والرُّباعي، أو الحرف الأول مع أول المتحرك منه في الخماسي والسداسي.

الثَّاني: الفعل المضارع

○ وَأَمَّا الْمُضَارِعُ[١]: فَهُوَ الفِعْلُ الَّذِي فِي أَوَّلِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ «أَتَيْنَ»[٢]، بِشَرْطِ[٣] أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الحَرْفُ زَائِداً عَلَى المَاضِي.

ـ وَحَرْفُ المُضَارَعَةِ مَفْتُوحٌ فِي المَعْرُوفِ مِنْ جَمِيعِ الأَبْوَابِ[٤]، إِلَّا مِنَ الرُّبَاعِيِّ أَيَّ رُبَاعِيٍّ كَانَ[٥]؛ فَإِنَّهَا مَضْمُومَةٌ فِيهِنَّ[٦]، وَمَا قَبْلَ لَامِ الفِعْلِ المُضَارِعِ مَكْسُورَةٌ فِي الرُّبَاعِيِّ وَالخُمَاسِيِّ وَالسُّدَاسِيِّ[٧]، إِلَّا مِنْ «يَتَفَعَّلُ»، وَ«يَتَفَاعَلُ»، وَ«يَتَفَعْلَلُ»؛ فَإِنَّهَا مَفْتُوحَةٌ فِيهِنَّ.

إمعان الأنظار

قوله: (فَهُوَ الفِعْلُ الَّذِي فِي أَوَّلِهِ) أي: المضارعُ: هُوَ الفعلُ الَّذِي في محلِّ أوَّلِهِ، وضميرُ «أَوَّلِهِ» راجعٌ إلى المَوصُولِ، وهذا التَّعريفُ غيرُ مانعٍ؛ لِدُخولِ نحو: «أَكْرَمَ»، فلا يكونُ صَحيحاً منه، وجوابُه يُعلَمُ ممَّا ذَكَرنا في تعريفِ الثُّلاثيِّ.

ويُمْكِنُ أنْ يقالَ: مَعْنى قولِه: (زائداً على الماضي): غيرُ جُزءٍ منهُ، وهمزةُ «أَكْرَم» جُزْءٌ من مَاضِي الأفعالِ، وإن كانَ زائداً على الماضِي الثُّلاثيِّ.

قوله: (مَكْسُورَة) عامٌّ للَّفظِيِّ والتَّقدِيريِّ، فنحوُ: «يَحْمَرُّ» تَقْديرُه: «يَحْمَرِرُ» بالكَسْرِ.

قوله: («يَتَفَعْلَلُ») وكذا مُلْحَقاتُه، نحوُ: «يَتَجَوْرَبُ»، وإنَّما لم يَذْكُرها هَهُنا بناءً على عَدَمِ ذِكْرِها فيما سَبَقَ، فيكونُ الحَصْرُ بالنِّسبَةِ إلى ما ذَكَرَهُ.

---

(١) وهو من «المضارَعة» بمعنى المشابهة، سُمِّي به لمشابهته اسمَ الفاعل لفظاً؛ أي: من حيث الحركات، والسكنات، ومعنًى؛ أي: من حيث إنَّ المتبادرَ منهما الحال، نحو: «زيد مُصَلٍّ» و«يُصلِّي»، واستعمالاً؛ أي: من حيث الوقوعُ صفة للنكرة، نحو: «مررتُ برجلٍ ضاربٍ»، أو «يَضربُ»، ودخولِ لام الابتداء، نحو: «إن زيداً لَقائم» أو «لَيَقوم».

(٢) أو: «أنيت»، أو «ناتي»، أو: «نأيت»، نحو: «يَنصر»، و«تنصر»، و«أنصر»، و«ننصر».

(٣) إشارة إلى جواب سؤالٍ مُقدَّرٍ، وهو أن يقال: إن تعريف المضارع منقوضٌ بمثل: «أخذ»، و«نَصر»، و«تَعب»، و«يَسر»؛ لأنه يصدُق عليه تعريفُه مع أنه ليس بمضارعٍ، فأجاب عنه بقوله: «بشرط أن يكون . . . إلخ».

(٤) أي: من الأصل، وذي الزيادة.

(٥) أي: سواء كان مُجرَّداً، أو مزيداً على الثُّلاثي.

(٦) أي: في الرُّباعي؛ إذ من جملته بابُ الإفعال، وهو بفتح حرف المضارعة يَلتبس بالثلاثي، فحُمل غيره عليه طَرداً للباب.

(٧) وأمثلتها على الترتيب، نحو: «يدحرج»، و«يكرم»، ونحو: «ينقطع»، ونحو: «يستخرج».

- وَفِي المَجْهُولِ حَرْفُ المُضَارَعَةِ مَضْمُومٌ[(١)]، وَمَا قَبْلَ لَامِ الفِعْلِ المُضَارِعِ مَفْتُوحَةٌ، وَالسَّاكِنُ سَاكِنٌ عَلَى حَالِهِ[(٢)]، وَمَا بَقِي مَفْتُوحٌ[(٣)] كُلُّهُ، مَا عَدَا لَامَ الفِعْلِ المُضَارِعِ؛ فَإِنَّهَا مَرْفُوعَةٌ[(٤)] فِي المَعْرُوفِ وَالمَجْهُولِ[(٥)]، مَا لَمْ يَكُنْ حَرْفٌ نَاصِبٌ[(٦)] يَنْصِبُهَا، أَوْ جَازِمٌ يَجْزِمُهَا.

الثَّالث والرَّابع: فعل الأمر والنهي

○ وَأَمَّا الأَمْرُ، ....

إمعان الأنظار

قوله: (فَإِنَّهَا مَرْفُوعَةٌ) إمَّا بحركةِ الضَّمَّةِ؛ سواءٌ كانَ لفظيًّا أو تقديريًّا، أو بحذْفِ النُّونِ.

واعْلَمْ: أنَّهُ لا بُدَّ هَهُنا من استثناءِ الصُّورَتينِ: المُتَّصلِ بِهِ نُونُ جمعِ المُؤنَّثِ، واللَّاحقِ به نُونُ التَّأكيدِ؛ لأنَّ الأوَّلَ مَبنيٌّ على السُّكونِ، والثَّاني على الحَرَكَةِ.



قوله: (وَأَمَّا الأَمْرُ) أي: الغائبُ والمُتكلِّمُ المَعْرُوفانِ أو المجهولانِ، والمخاطبُ المجهولُ، لا الأمرُ الحاضرُ المَعْلُومُ، بقَرينةِ ذِكْرِهِ بعدَهُ.

---

(١) ليمتاز بناء الفاعل من بناء المفعول.

(٢) أي: الساكنُ الذي في المعروف يكون ساكناً في المجهول أيضاً؛ لعدم موجِب التغيير.

(٣) قوله: «وما بقي» أي: من حروف المضارعة، والحرف الساكن؛ «مفتوح» في كل ما بقي من اثنتين أو أكثر.

(٤) إما بحركة الضمة سواء كان لفظيًّا، أو تقديريًّا، أو بحذف النون، واعلم أن الفرق بين الرفع والضم عمومٌ، وخصوصٌ مطلقاً، فالضم يوجد بدون الرفع، والرفع لا يوجد بدون الضم، والفرق بين النصب والفتح عموم، وخصوص من وجه؛ لأنهما يصدقان في مثل: «ضربت زيداً»، والنصب يصدق بدون الفتح في مثل: «مُسلمات»، والفتح يصدق بدون النصب، في مثل: «ضرب»؛ لأن الماضي مبني على الفتح، والفرق بين الجر والكسر عموم، وخصوص من وجهٍ أيضاً؛ لأنهما يصدقان في مثل: «مسلمات»؛ لأنه ينجر بالكسر، ويصدق الجر بدون الكسر في مثل: «مررت بأحمدَ»، لأن فيه الباء الجارة، ويصدق الكسر بدون الجرِّ، مثل: «لم يضربِ اللذين»، وكسرة الباء لالتقاء الساكنين.

(٥) إذ لا فرقَ بينهما في ذلك؛ لأن العامل معنويٌّ، وهو ههُنا وقوع المضارع موقع اسم الفاعل في كونه صفة للنكرة، وارتفاعه إما بالضمة لفظاً أو تقديراً، أو بحرفٍ قائمٍ مقام الحركة، وهو نون التثنية، وجمع المذكر غائباً أو مخاطباً، وأما نون جمع المؤنث فليس بنائبٍ عن الحركة، بل ضميرُ الجمع، وعلامةُ التأنيث، فما قبلها ساكن على البناء، وخارج بقوله: «وما بقي . . . إلخ».

(٦) وهي أربع: «أن»: للمصدرية، و«لن»: لتأكيد النفي، و«كي»: للتعليل، و«إذن»: للجواب والجزاء.

وَالنَّهْيُ: فَإِنَّهُمَا يَكُونَانِ عَلَى لَفْظِ المُضَارِعِ[١]، إِلَّا أَنَّهُمَا[٢] مَجْزُومَانِ.

- وَعَلَامَةُ الجَزْمِ فِيهِمَا: سُقُوطُ نُونِ التَّثْنِيَةِ[٣]، وَجَمْعِ[٤] المُذَكَّرِ، وَوَاحِدَةِ[٥] المُخَاطَبَةِ، وَفِي البَوَاقِي سُكُونُ لَامِ الفِعْلِ الصَّحِيحَةِ[٦]، وَسُقُوطُ[٧] لَامِ الفِعْلِ المُعْتَلِّ سِوَى نُونِ جَمْعِ المُؤَنَّثِ، فَإِنَّ نُونَهَا ثَابِتَةٌ فِي الجَزْمِ وَغَيْرِهِ[٨].

إمعان الأنظار

قوله: (وَالنَّهْيُ) أي: الغائبُ والمخاطَبُ والمتكلِّمُ؛ المَعرُوف أو المجهُول.

قوله: (سُكُونُ لَامِ الفِعْلِ الصَّحِيحَةِ) هيَ صفةُ اللَّامِ لا الفِعْل، فيتناولُ نحوَ: «لِيَنْصُرْ» و«لِيَأْخُذْ» و«لِيَمْدُدْ» و«لِيَعُدَّ» و«لِيَقُلْ»، وكذا المُعتلَّةُ، فلا يَشمَلُ غيرَ النَّاقِصِ، والحُرُوفُ وأسماؤُها كلُّها مؤنّثٌ سَماعِيٌّ، وما وقعَ في بعضِ النُّسَخِ على التَّذكيرِ[٩]، فالأَوْلى أنْ يُحملَ على تَصحيفِ النَّاسخِ؛ لأنَّ الظَّاهرَ كونُهما صِفَتينِ للفِعْلَينِ، وهُوَ ليسَ بِمُستَقيم؛ لخُروجِ المثالِ والأَجْوَفِ حينئذٍ من الحُكْمِ الأوَّلِ، وهُوَ السُّكونُ، ودُخُولِهما في الثَّاني، وهُوَ السُّقوطُ، والأَمْرُ على العَكْسِ، وإهمالُ المَهْمُوزِ والمُضاعَفِ لِعدَمِ دُخولِهما في كُلٍّ منهما حينئذٍ.

قوله: (سِوَى نُونِ جَمْعِ المُؤَنَّثِ) استثناءٌ منقطعٌ، لعدمِ دُخولِ نُونِ جمعِ المُؤنَّثِ فيما سَبَقَ.



(١) أي: في الحركات والسكنات، وهذا القيدُ يفيدُ أنَّ معلوم أمر الحاضر خارج عن هذا البيان؛ لأنه بغير لفظ المضارع.

(٢) أي: الأمر الغائب، والنهي الغائب، والحاضر، وقوله: «مجزومان» أي: بدخول لام الأمر، و«لا» الناهية.

(٣) أي: مطلقاً؛ سواء كان تثنية المذكر، أو المؤنث، أو المخاطب، أو المخاطبة.

(٤) أي: وسقوط نون جمع المذكر غائباً كان أو مخاطباً.

(٥) أي: وسقوط نون الواحدة المخاطبة.

(٦) أي: علامة الجزم في غير الأصناف الثلاثة سكونُ لام ... إلخ، والبواقي: هي المفرد المذكر؛ سواءٌ كان غائباً، أو حاضراً، والمفرد المؤنث الغائبة، وقوله: «الصحيحة» صفة اللام، فإن أسماء الحروف مؤنَّث سماعيٌّ، فيدخل في حكم السكون غير معتل اللام مثالاً، أو أجوفَ، أو غيرهما.

(٧) أي: علامة الجزم في الناقص واللفيف سقوطُ لام الفعل المعتل؛ لأنها حرف علة، وهي بمنزلة الحركة في قبول التغير، خاصةً إذا وقعت في الآخر الذي هو محل التغيير، فتُحذف بالجازم.

(٨) أي: من النصب والرفع، نحو: «لن يَنْصُرْنَ»؛ لأنها ليست بنونِ إعرابٍ، بل ضمير فاعل، كالواو في جمع المذكر، فتثبت على كل حالٍ.

(٩) أي: سكون لام الفعل الصحيح. كما في بعض النسخ.

ـ وَأَمْرُ الحَاضِرِ(١) فِي المَعْرُوفِ مِنَ المُضَارِعِ: أَنْ تَحْذِفَ مِنْهُ حَرْفَ المُضَارَعَةِ، وَتُدْخِلَ عَلَيْهِ هَمْزَةَ الوَصْلِ(٢) إِنْ كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ المُضَارَعَةِ سَاكِناً؛ لِتَعَذُّرِ الابْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ، نَحْوُ: «اِضْرِبْ»، فَيُبْدَأُ بِهَا، وَإِنْ كَانَ(٣) مَا بَعْدَ حَرْفِ المُضَارَعَةِ مُتَحَرِّكاً؛ فَتُسَكِّنُ(٤) آخِرَهُ(٥)، فَتَقُولُ مِنْ «تُحَاسِبُ»: «حَاسِبْ»، بَعْدَ حَذْفِ حَرْفِ المُضَارَعَةِ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الوَقْفِ(٦)، وَالمَبْنِيُّ عَلَى الوَقْفِ كَالمَجْزُومِ(٧) فِي اللَّفْظِ.

الخامس: اسم الفاعل

○ وَأَمَّا الفَاعِلُ(٨): ....

إمعان الأنظار

قوله: (وَأَمَّا الفَاعِلُ) اعْلَمْ أنَّ الفاعلَ عندَ المُصنِّفِ ما يَعُمَّ الصِّفَةَ المشبَّهَةَ، بدليلِ إيرادِ:

---

(١) فائدة: اعلم أن الأمر والنهي مشتقَّانِ من المضارع؛ للمناسبة بينهما من حيث إنهما يُفيدان معنى الاستقبال، أما المضارع فظاهر، وأما الأمر؛ فلأن الإنسان إنما يُؤمر بما لم يفعله ليفعله، أو نقول: لأن الأمر لا يجوز أن يُؤخَذ من الماضي؛ لأنه يُؤدي حينئذٍ إلى تحصيل الحاصل، أو إلى تكليف ما لا يطاق؛ لأنَّ إيجاد الموجود محال، فلم يَبقَ إلا المضارع؛ لامتناع أخذ الأمر من الأمر، فأخذ منه، لذا قال: «وهو مبني على الوقف... إلخ».

(٢) أي: على ذلك المخاطَب المحذوف منه حرفُ المضارعة؛ ليمكن الابتداء به؛ إذ الابتداء بالساكن متعذِّر أو متعسرٌ؛ على ما لا يخفى لمن له مُسكة في علم الصرف، أو لتكون تلك الهمزة عوضاً عن حرف المضارعة، كما قاله البعض.

(٣) أي: ما بعد حرف المضارعة متحركاً... إلخ.

(٤) يعني: تكتفي بإسكانه، ولا تأتي في أوله بهمزة الوصل؛ لِعدم المقتضي، نحو: «عِدْ» من «تَعِدُ»، و«جَرِّبْ» من «تُجَرِّبُ»، ونحوهما.

(٥) أي: آخِر الأمر الحاضر المعلوم.

(٦) وكون آخره ساكناً لا من عامل؛ إذ الأصلُ في الأفعال البناء، ولا مشابهةَ بين الأمر وبين المعرب، أعني: اسمَ الفاعل بوجهٍ ما حتى يُعرب كالمضارع، أو يُبنى على الحركة كالماضي، فَبُنِي على السكون، وذلك مذهب البصريين، وعند الكوفيين معرَب مجزوم.

(٧) أي: في قطع آخرِه على الحركة لا في الحقيقة؛ لأن سكونَ المجزوم بالعامل، وسكونَ الموقوف بدون العامل، فإن قلتَ: ما الفرقُ بين المجزوم والوقف والسكونِ؟ قلنا: إنَّ المجزوم يستعمل في المُعرباتِ، والوقفَ يستعمل في المبنيَّاتِ، والسكونَ يُستعمل فيهما.

(٨) اعلم: أن الفاعل عند المصنِّف: ما يعمُّ الصفةَ المشبهة، بدليل إيراد «عَظِيم»، و«ضَخْم»، و«مَرِيض»، و«زَمِن»، فإنها صفات مُشبَّهة، فيكون الفاعل عنده: ما اشتقَّ لمن قام به الفعل من غير اعتبارٍ لوزنه.

فَيُنْظَرُ فِي عَيْنِ الفِعْلِ المَاضِي[(١)]:

ـ فَإِنْ كَانَ مَفْتُوحاً، فَوَزْنُهُ: «نَاصِرٌ»[(٢)].

ـ وَإِنْ كَانَ مَضْمُوماً، فَوَزْنُهُ: «عَظِيمٌ»[(٣)]، وَ«ضَخْمٌ»[(٤)].

ـ وَإِنْ كَانَ مَكْسُوراً، فَوَزْنُهُ مِنَ:

(١) المُتَعَدِّي: «عَالِمٌ».

(٢) ومِنَ اللَّازِمِ يَأْتِي عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْزَانٍ:

(أ) «مَرِيضٌ».

(ب) وَ«زَمِنٌ» بِفَتْحِ الزَّايِ وكَسْرِ المِيمِ.

(ج) وَ«أَحْمَرُ» لِلمُذَكَّرِ، وَ«حَمْرَاءُ» لِلْمُؤَنَّثِ[(٥)] بِالمَدِّ، وَجَمْعُهُمَا: «حُمْرٌ» بِضَمِّ الحَاءِ

إمعان الأنظار

«عَظِيمٌ» و«ضخْمٌ» و«مَرِيضٌ» و«زَمِنٌ»، فإنَّها صفاتٌ مُشبَّهةٌ، فيكونُ الفاعلُ عندَهُ: ما اشتُقَّ لمن قامَ بِهِ الفِعْلُ من غيرِ اعْتِبارِ مَعْنى الحُدُوثِ، الَّذِي يَمتازُ بِهِ الفاعِلُ عِنْدَ غَيرِهِ عن الصِّفَةِ المُشَبَّهةِ؛ لأنَّها بِمعنى الثُّبوتِ.

قوله: (فَيُنْظَرُ) فيه إشارةٌ إلى أنَّ الفاعل عنده مُشْتَقٌّ من الماضي، وقَدْ صَرَّحَ به في المُعتلَّاتِ عندَ بيانِ فاعلِ الأجوفِ، وأمَّا عندَ غَيرِهِ فمُشْتَقٌّ من المُضارعِ، واعْلَمْ أنَّ ما ذَكَرَهُ مِنْ أَوْزَانِ الفاعلِ والمَفْعُولِ والمُبالَغَةِ هو الغالِبُ، وأنَّهُ سَماعِيٌّ سِوَى فاعلٍ ومَفْعُولٍ، أَلَا يُرَى أَنَّهُ قَدْ يَجِيءُ من مَفْتُوحِ عينِ الماضي، نَحو: «قَدِيرٍ» و«صَبُورٍ»، ومِنْ مَضْمُومِ العَينِ، نحوُ: «حَسَنٍ»، وقد يَجيءُ المَفْعُولُ على «حَلُوبَةٍ»، والمُبالَغَةُ: على «عُجَابٍ».



(١) فيه إشارة إلى أن الفاعل مشتقٌّ من الماضي.

(٢) يعني: سواء كان عين مضارعه مفتوحاً، أو مكسوراً، أو مضموماً، وإنما اعتُبر في ذلك عين الماضي دون المضارع؛ لأن الماضيَ أصل، والمضارع فرع، واعتبارُ العين في الأصل أَوْلى من اعتبارها في الفرع.

(٣) ويجيء هذا الوزن للمصدر، كـ«وَجِيف»، وللمفعول نحو: «جَرِيح» بمعنى: المجروح.

(٤) بسكون العين من ضَخُم، ونظيره: سَهُل فهو سَهْلٌ.

(٥) أي: للمفرد المؤنث، أصل «حَمْرَاء»: حَمْرَى، بفتح الحاء والراء، مثل: «سَكْرَى»، ثم زيدت الألف قبل ألف التأنيث لتكثير البناء، فقُلبت ألف التأنيث همزةً لئلا يخلَّ بالمقصود، وحُذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، وتغيير ما في الطرَف أَوْلى للخفة.

وَسُكُونِ المِيمِ، وَتَثْنِيَةُ «أَحْمَرَ»: أَحْمَرَانِ، وَتَثْنِيَةُ «حَمْرَاءَ»: حَمْرَاوَانِ[١].

(د) وَ«عَطْشَانُ»[٢] لِلْمُذَكَّرِ، وَتَثْنِيَةُ «عَطْشَانَ»: عَطْشَانَانِ، وَ«عَطْشَى» بِفَتْحِ العَيْنِ وَسُكُونِ الطَّاءِ، وَبِالقَصْرِ لِلْمُؤَنَّثِ؛ وَتَثْنِيَةُ «عَطْشَى»: عَطْشَيَانِ، وَجَمْعُهُمَا: «عِطَاشٌ» بِكَسْرِ العَيْنِ.

وَاخْتَصَرْتُ[٣] بِذِكْرِ مَا يُمْكِنُ ضَبْطُهُ مِنَ الفَاعِلِ[٤]، وَتَرَكْتُ مَا عَدَاهُ.

السَّادس: اسم المفعول

وَأَمَّا المَفْعُولُ مِنْ جَمِيعِ أَبْوَابِ الثُّلَاثِيِّ[٥] المُجَرَّدِ، فَوَزْنُهُ[٦]: «مَجْبُورٌ»، وَ«كَسِيرٌ»[٧].

وَقَدْ ذَكَرْنَا الفَاعِلَ وَالمَفْعُولَ مِنَ الزَّوَائِدِ عَلَى الثُّلَاثِيِّ فِي المَصْدَرِ المِيمِيِّ.

إمعان الأنظار

قوله: (و«كَسِيرٌ») بالسِّينِ بمعنى مَكْسُورٍ، ووَقَعَ في بعضِ النُّسخِ بَدَلَهُ: «كَثِيرٌ»، والأَصَحُّ[٨] هُوَ الأوَّل، كما لا يخفى.

قوله: (مِنَ الزَّوَائِدِ عَلَى الثُّلَاثِيِّ) الزَّائِدُ قَدْ يكونُ بمعنى العارِضِ، يُقالُ: أَلِفُ «أَكْرَمَ» زائدٌ، ويُقابِلُهُ الأصليُّ، وقَدْ يكونُ بِمَعْنى الكَثيرِ، يُقال: حُروفُ «دَحْرَجَ» زائدةٌ على حُروفِ «ضَرَبَ»، أي: كثيرةٌ منها، ويُقَابِلُهُ القليلُ، والمرادُ هَهُنا المَعْنى الثَّاني؛ فَيَشْمَلُ الرُّباعيَّ المجرَّدَ ومَزيداتِهِ.



(١) بقلب الهمزة واواً على غير القياس.

(٢) مثل: «فَعْلَان» بفتح العين وسكون الطاء، من «عَطِش، يَعْطَش» بكسر العين في الماضي، وفتحها في الغابر، وهذا الوزن يصلح للمصدرِ أيضاً، نحو: «لَيَّان»، و«عَطْشان» غير منصرف لزيادة الألف والنونِ.

(٣) أي: بحث اسم الفاعل بذكر . . . إلخ.

(٤) أي: من أوزان الفاعل.

(٥) أي: سواء كان عين ماضيه مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً.

(٦) أي: وزن اسم المفعول اثنان: قياسيٌّ، وهو «مفعول»، وسماعيٌّ، وهو «فَعِيل».

(٧) في بعض النسخ: «كَثِيرٌ»، والأصح المثبت: «كَسِيرٌ» بالسين، بمعنى: المكسور؛ لأن «كثيراً» لازم، ولا يجيء المفعول منه. ثم وزن «فَعِيل» مشتركٌ بين الفاعل والمفعول، فإذا كان للمفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث، والفارقُ بينهما الموصوف، نحو: «رجل قتيل»، و«امرأة قتيل» أي: مقتولة، وإن لم يذكر الموصوف فلا بُدَّ من التاء خوفَ اللبس، نحو: «مررت بقتيلِ فلانٍ»، و«قتيلتِه».

(٨) لأن كثر لازم، ولا يجيء المفعول منه.

[أوزان المبالغة:]

وَأَوْزَانُ المُبَالَغَةِ ثَمَانِيَةٌ: «جَهُولٌ»(١)، وَ«صِدِّيقٌ»، وَ«كَذَّابٌ»، وَ«غُفُلٌ» بِضَمِّ الغَيْنِ وَالفَاءِ، وَ«يَقُظٌ» بِفَتْحِ اليَاءِ وَضَمِّ القَافِ(٢)، وَ«مِدْرَارٌ»(٣)، وَ«مِكْثِيرٌ»(٤)، وَ«لُعَنَةٌ»(٥) بِضَمِّ اللَّامِ وَفَتْحِ العَيْنِ، فَإِنْ أَسْكَنْتَ العَيْنَ مِنَ الوَزْنِ الأَخِيرِ(٦) يَصِيرُ بِمَعْنَى المَفْعُولِ(٧).

فَصْلٌ فِي تَصْرِيفِ الأَفْعَالِ الصَّحِيحَةِ(٨)

○ يَتَصَرَّفُ المَاضِي، وَالمُسْتَقْبَلُ(٩)، وَالأَمْرُ، وَالنَّهْيُ مِنَ المَعْرُوفِ وَالمَجْهُولِ عَلَى

إمعان الأنظار

قوله: (فِي تَصْرِيفِ الأَفْعَالِ) لَمَّا كانَ مُعْظَمُ الأبحاثِ في هذا البابِ والمَقْصُودُ الأصليُّ تصريفَ الأفعالِ ـ كما أشارَ إليهِ في صَدْرِ الكتابِ ـ اقتصرَ عليهِ هَهُنا، وإنْ بَيَّنَ في هذا الفصلِ تَصريفَ الفاعلِ وغَيرِه.

قوله: (عَلَى ....

(١) مبالغة «جاهل»، وتطلق على كثير الجهل، ويَستوي فيه المذكر والمؤنث، نحو: «رَجُل جَهُول»، و«امرأةٌ جَهُول»، وإذا كان هذا الوزن بمعنى المفعول فحينئذٍ يُفرق بينهما بالتاء، نحو: «نَاقَةٌ رَكُوبة»، و«بَعِير رَكُوبٌ».

(٢) وفي «المصباح المنير» للفيومي: بكسر القاف، وفي «القاموس» للفيروزآبادي: بضمِّ القاف، وكسرها جائز.

(٣) على وزن «مِفعال» بكسر الميم وسكون الفاء، كـ«مِدْرَار»، وهو مبالغة «دارّ»، يقال: «سَمَاءٌ مِدْرارٌ»: تَدِرُّ بالمطرِ، أي: يَسيل من السماء بكثرةٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا﴾ [هود: ٥٢]، وهذا الوزن مشترك بين المبالغة والآلة، مثل: «مِقْراض»، و«مِفْتَاح».

(٤) على وزن: «مِفْعِيل»، وهو مبالغة لِمُكثر الكلام.

(٥) وهو مبالغة: «لَاعن»، والتاء فيه يقال لها: تاء الصفة.

(٦) أي: «فُعْلَة».

(٧) أي: لمبالغة المفعول، قال الرازي في «مختار الصحاح»: «رَجُلٌ لُعَنَةٌ»: يَلْعَنُ الناسَ كثيراً، و«لُعْنَةٌ» بالتسكين: يَلْعَنُهُ الناسُ. اهـ. وقال أيضاً: يقال: «رجل ضُحَكَةٌ» بفتح الضاد، أي: كثير الضحك، و«ضُحْكَةٌ» بسكونها، أي: يُضْحَكُ منهُ كثيراً. اهـ.

ومن أوزان مبالغة الفاعل: «طُوَّال» بالضم والتشديد: لكثير الطوال، و«عُجَاب» بالضم وتخفيف الجيم، أي: البليغ في العجب، و«مِجزَم»: لكثير الجزم، أي: القطع.

(٨) أراد بالصحيح: ما كان صحيحاً في أصله، فيندرج نحو: «اسْلَنْقَى».

(٩) قوله: «المستقبَل» بفتح الباء على المشهور، والقياس يقتضي كسرها؛ لأنه زمان آتٍ، فيليقُ أنْ يُعبَّر عنه بصيغة الفاعل كالماضي، وكأنَّ فتحَ الباء لأن زمان الحال يَستقبلُه، فهو مستقبَل ـ بالفتح ـ، لكن الأَوْلى الكسر.

أَرْبَعَةَ عَشَرَ وَجْهاً[١]:

ثَلَاثَةٌ لِلْغَائِبِ[٢]، وَثَلَاثَةٌ لِلْغَائِبَةِ[٣]، وَثَلَاثَةٌ لِلْمُخَاطَبِ[٤]، وَثَلَاثَةٌ لِلْمُخَاطَبَةِ[٥]، وَوَجْهَانِ لِلْمُتَكَلِّمِ[٦]، رَجُلاً كَانَ[٧] أَوِ امْرَأَةً، ....

إمعان الأنظار

أَرْبَعَةَ عَشَرَ وَجْهاً) ولقائلٍ أنْ يَقُولَ: إن اعْتُبِرَ في تَعدُّدِ الوَجْهِ اختلافُ الصِّيغَةِ فَثلاثَةَ عَشَرَ في الماضي والأمرِ المَعلوم، وأحدَ عَشَرَ في غَيرِهما، وإنِ اكْتُفِي باختلافِ المعنى فثَمانيةَ عَشَرَ في الكُلِّ، اللَّهُمَّ إلَّا أنْ يُحْمَلَ[٨] على عادَةِ المُتصَرِّفينَ.

قوله: (وَوَجْهَانِ لِلْمُتَكَلِّم) جعل الوَجْهينِ له وإنْ كان أحدُهما لَهُ والآخرُ لغَيرِهِ؛ لكونِ ذلك الغَيرِ مُتكلِّماً حُكماً، حتى إذا قالَ واحدٌ مِنَ الجماعَةِ: «نَضْرِبُ» كانَ كما يقول كلّ واحدٍ منها: «أَضْرِبُ»، فيكونُ من بابِ التَّغليبِ.

قوله: (رَجُلاً كَانَ أَوِ امْرَأَةً) اعترَضَ عليه: بأنَّ المُتكلِّمَ قد يكونُ صَبيًّا أو صَبيَّةً، فالوجهُ أنْ يُقالَ: «مُذكَّراً كانَ أو مُؤنَّثاً»، ولَنا في كلٍّ مِنَ الاعتراضِ والوجْهِ نَظَرٌ:

أمّا الأوّلُ: فلأنّهُ ليسَ في كلامِ المُصنِّفِ ما يُفيدُ الحَصرَ، وإنَّما خَصَّهُما بالذِّكْرِ لحصولِ المَقْصُودِ بِهما؛ وهوَ بيانُ عدمِ اختلافِ صيغتِهِما بما يَخْتلفُ به صيغةُ الغائبِ والمُخاطَبِ وهو التَّذكيرُ والتَّأنيثُ؛ لِيَحصلَ الامتيازُ، وسببُ الاتحادِ كونُهما للمُتكلِّم؛ لأنَّهُ يُرَى ويُسْمَعُ كلامُهُ، فيَحصلُ به الامتِيازُ من غيرِ اختلافِ الصِّيغةِ، ولا دَخْلَ لِلصِّغَرِ والكِبَرِ في الاختلافِ والاتِّحادِ قطعاً، ولَمَّا بَيَّنَ المُصنِّفُ عدمَ اختلافِ الصِّيغةِ في المُتكلِّمِ الكبيرِ بالتَّذكيرِ والتَّأنيثِ، فقد بَيَّنَ في الصَّغيرِ دلالةً؛ لِظُهورِ اشتراكِهما في العِلَّةِ وعدمِ المانعِ.

---

(١) فإن قلتَ: إن تثنية المخاطب مع المخاطبة مُتَّحدتانِ، فتكون الصيغ ثلاثَ عشرة؟ قلتُ: إنهما مختلفان تقديراً، فإن هيئة المفرد معتبرةٌ في تقدير فرعه، والتغاير التقديري والاعتباري كافٍ في التعدُّد، ولولا الاعتباريُّ لَمَا وصلتْ صيغُ الأفعال إلى أربعة عشر وجهاً.

(٢) سواء كان للمفرد الغائب، أو التثنية، أو الجمع، مثل: «نَصَرَ، نَصَرَا، نَصَرُوا».

(٣) أي: للمفرد الغائبة، والتثنية، والجمع، مثل: «نَصَرَتْ، نَصَرَتَا، نَصَرْنَ».

(٤) أي: للمفرد المخاطب، والتثنية، والجمع، نحو: «نَصَرْتَ، نَصَرْتُمَا، نَصَرْتُمْ».

(٥) أي: للمفرد المخاطبة، والتثنية، والجمع، مثل: «نَصَرْتِ، نَصَرْتُمَا، نَصَرْتُنَّ».

(٦) أي: صيغتان منها للمتكلم، مثل: «نَصَرْتُ»، «نَصَرْنَا».

(٧) يعني: لا يوضع لكلِّ نوعٍ منه صيغة على حِدة كما وضعت للغائب، والغائبة، والمخاطب، والمخاطبة، حتى تصير منها ستة وجوه؛ لأن المتكلم يُرى في أكثر أحواله أنه مذكر، أو مؤنث، أو يُعلم بصوته، فاكتُفي بالوجهين منه، وأمّا اشتباهُ الصَّوتِ فنادرٌ لا يُبنى عليه الأحكامُ.

(٨) في بعض النسخ: «أن يحمل قوله على».

غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَأْتِي الوَجْهَانِ لِلْمُتَكَلِّمِ فِي المَعْرُوفِ مِنَ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ.

إمعان الأنظار

وأمَّا الثَّاني: فلأنَّ المُتكلِّمَ قد يكون هو الله تعالى، وهُوَ لا يُوصَفُ بالذُّكورَةِ والأُنوثَةِ، والملائكةَ، وهُم لا يُوصَفُونَ بِهما أيضاً، بل قد يكون من الجماداتِ كما في المُعجزاتِ، ولا يُوصَفُ بهما، نَعَمْ تُوصَفُ الألفاظ المُعتبَرة بِهما نوعَيْهما بِهما بحسَبِ الاصطلاحِ، ولا كلامَ فيها؛ لأنَّ المرادَ من المُتكلِّمِ هَهُنا معناهُ اللُّغوي، كما كان من الغائبِ والمُخاطَبِ كذلك، فالوَجْهُ على زَعْمِ[1] المُعْتَرِضِ أن يُقالَ: مُذكَّراً كان اللفظُ الدَّالُّ عليهِ أو مؤنَّثاً، حتى يَعُمَّ الكُلَّ.

فإنْ قُلْتَ: صِيغَةُ الفعلِ في: «ضَرَبَ»، و«ضَرَبَا»، و«ضَرَبَتْ»، و«ضَرَبَتَا» واحدةٌ، وكذلك في «ضَرَبْنَ»، و«ضَرَبْتُ» . . . إلخ، فيكونُ صيغةُ الماضِي ثلاثةً، وقِسْ على هذا سائرَ الأفعالِ؛ لأنَّ الضَّمائرَ في آخرِها لَيْسَتْ جُزءاً من الفعلِ، بل هي أسماءٌ، فلا تتغيَّرُ صيغةُ الفعلِ بِتغيُّرِها، كما في «ضَرَبَهُ» و«ضَرَبَكَ» و«ضَرَبَني».

قُلْتُ: الحالُ على ما ذكَرْتَ، لكنَّهم لَمَّا رأَوْا أنَّ شِدَّةَ الامتزاجِ والاختلاطِ بينَ الأفعالِ وهذِهِ الضَّمائرِ كما كانَتْ بينَ الكلِّ والجزءِ، جَعلُوها في حُكْمِ الجزءِ، حتى أطلَقُوا على مجموعِها: الكلِمَةَ، والفعلَ، وإن كانَ في الحقيقةِ كلاماً، وجعلُوا التَّغييرَ فيها تَغييراً في صيغةِ الفعلِ، كيفَ وقد وقعَ هذا الجعلُ من الواضعِ، حيثُ غَيَّرَ صيغةَ الفعلِ بِتسكينِ الآخرِ عندَ إلحاقِ نونِ الضَّميرِ أو تائِهِ في آخِرِهِ؛ فِراراً من تَوالي الحركاتِ، وذلكَ إنَّما يُمنَعُ في الكلمةِ الواحدةِ، بِدليلِ وقوعِ نحوِ: «ضَرَبَكَ»، وجَعَلَ النُّونَ في الأشياءِ الخمسةِ في المضارعِ علامةَ الرَّفعِ معَ كونِها بعدَ الضَّمائرِ، ومحلَّ الإعرابِ آخرَ الكلمةِ، ولم يَجُزِ العطفُ عليها مِن غيرِ تأكيدٍ وفَصْلٍ.

وأمَّا بيانُ شِدَّةِ الامتزاجِ: فلأنَّ الأفعالَ مُحتاجةٌ في الإفادةِ إلى هذِهِ الضَّمائرِ؛ لِكونِها فواعلَ، وهذه الضَّمائرُ أيضاً مُحتاجةٌ في وُجودِها إليها؛ لكونِها ضَمائرَ مُتصلةً غيرَ مُستقِلَّةٍ بالتَّلفُّظِ بدونِ ما اتَّصلَ به، بِخلافِ «ضَرَبَ زيدٌ» أو «ضُرِبَ زيدٌ» و«ضَرَبَكَ».

قوله: (غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَأْتِي الوَجْهَانِ) قيل: لأنَّهُ يلزمُ أن يكونَ الشَّخصُ الواحدُ في حالةٍ واحدةٍ آمِراً ومَأْموراً، وناهِياً ومنهيّاً، وذلكَ مُحالٌ.

أقولُ: هذا التَّعليلُ ليسَ بصحيحٍ من أربعةِ أوجهٍ:

أمَّا أوَّلاً: فلأنَّا لا نُسلِّمُ عدمَ جوازِ كونِ الشَّخصِ الواحدِ كذلك، كيفَ والآمريَّةُ من جهةِ القولِ، والمأموريَّةُ من جهةِ الفعلِ؟! وكذلك في النَّهي.

---

(١) في نسخة أخرى: «وجه».

○ وَالفَاعِلُ[1]: يَتَصَرَّفُ عَلَى عَشَرَةِ أَوْجُهٍ؛ مِنْهَا: جَمْعُ المُذَكَّرِ أَرْبَعَةُ أَلْفَاظٍ[2]، وَجَمْعُ المُؤَنَّثِ لَفْظَانِ[3].

○ وَالمَفْعُولُ[4]: يَتَصَرَّفُ عَلَى سَبْعَةِ أَوْجُهٍ؛ مِنْهَا: جَمْعُ المُذَكَّرِ لَفْظَانِ[5]، وَجَمْعُ المُؤَنَّثِ لَفْظٌ وَاحِدٌ[6].

○ وَنُونُ التَّأْكِيدِ المُشَدَّدَةُ: تَدْخُلُ[7] عَلَى جَمِيعِ الأَمْرِ[8] وَالنَّهْيِ[9] مِنَ المَعْرُوفِ[10] وَالمَجْهُولِ.

إمعان الأنظار

وأمَّا ثانياً: فلِتخلُّفِهِ في قولِ القائلِ لغيرِهِ مَثلاً: «اضْرِبْ زيداً»، حينَ قولِ ذلكَ الغيرِ لَهُ: «اضْرِبْ عمراً»، ولو زيدَ في التَّعليلِ «بلفظٍ واحدٍ» لم يَتَوجَّهْ هذا النَّقْضُ.

وأمَّا ثالثاً: فلانْتِقاضِهِ بالمجهولِ.

وأمَّا رابعاً: فَلِوُرُودِ المُتكلِّمِ مِنَ الأمرِ والنَّهي المعلومَينِ في كلامِ الفُصَحاءِ، ويُقالُ: «لا نَتكلَّمْ بما لا يَعْنِي»، و«لِنَرجعْ إلى المَقْصُودِ»، إلى غيرِ ذلكَ.

قوله: (وَالفَاعِلُ: يَتَصَرَّفُ عَلَى عَشَرَةِ أَوْجُهٍ) أي: فاعلُ الثُّلاثيِّ، بِقرينةِ سِياقِهِ؛ لأنَّ فاعلَ

---

(١) أي: اسمُ الفاعل من الثُّلاثي بقرينة سياقه؛ لأن فاعل المزيدات يتصرف على ستة أوجهٍ، وكذا مزيدات المفعول تتصرف على ستة أوجهٍ.

(٢) وهي: «نَاصِرُونَ»، و«نُصَّارٌ»، و«نُصَّرٌ»، و«نَصَرَةٌ»، الأول: للجمع المذكر المصحح، والباقية: للجمع المذكر المُكسَّرِ.

(٣) وهما: «نَاصِراتٌ»، و«نَوَاصِرُ»، والباقي مفرد، وتثنية، وهو: «نَاصِرٌ، نَاصِرَانِ»، «نَاصِرَةٌ، نَاصِرَتَانِ».

(٤) أي: اسم المفعول من الثُّلاثي.

(٥) وهما «مَنْصُورُونَ» في الجمع المذكر المصحح، و«مَنَاصِر» في الجمع المذكر المكسر.

(٦) وهو «مَنْصُوراتٌ»، والباقي مفرد، وتثنية، وهو «مَنْصُورٌ، مَنْصُورَانِ»، «مَنْصُورَةٌ، مَنْصُورَتَانِ».

(٧) وفائدة دخول نون التاكيد فيها تأكيد الطلب المستقر في الأمر والنهي، فلِذا لا تدخل نون التأكيد إلا فيما فيه طلب.

(٨) أي: أمر الغائب.

(٩) أي: نهي الغائب، والحاضر.

(١٠) أما أمر الغائب المعلوم فنحو: «لِيَنْصُرَنَّ» بفتح الياء وضم الصاد ... إلى ... «لِيَنْصُرْنَانِّ»، وكذا مجهوله غير أنه بضم الياء، وفتح الصاد فيه، وأما الأمر الحاضر المعلوم فنحو: «اُنْصُرَنَّ» بضم الهمزة والصاد ... إلى ... «اُنْصُرْنَانِّ»، ومجهوله: «لِتُنْصَرَنَّ» ... إلى ... «لِتُنْصَرْنَانِّ» بضم التاء وفتح الصاد، والنهي المعلوم، نحو: «لَا يَنْصُرَنَّ» بفتح الياء وضم الصاد ... إلى ... «لَا تَنْصُرْنَانِّ»، وكذا مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة، وبفتح الصاد فيه.

وَالمُخَفَّفَةُ(١) كَذَلِكَ(٢)، غَيْرَ أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ فِي التَّثْنِيَةِ(٣)، وَجَمْعِ المُؤَنَّثِ(٤).

وَالمُخَفَّفَةُ سَاكِنَةٌ، وَالمُشَدَّدَةُ مَفْتُوحَةٌ(٥) إِلَّا فِي التَّثْنِيَةِ، وَجَمْعِ المؤَنَّثِ، فَإِنَّهَا مَكْسُورَةٌ(٦) فِيهِمَا، وَمَا قَبْلَهُمَا(٧) مَكْسُورٌ فِي الوَاحِدَةِ الحَاضِرَةِ(٨)، وَمَضْمُومٌ فِي جَمْعِ المُذَكَّرِ(٩)، وَمَفْتُوحٌ فِي البَوَاقِي(١٠).

- مِثَالُ المَاضِي: «نَصَرَ، نَصَرا(١١)، نَصَرُوا»، ... إلَخ، وَمِنَ المَجْهُولِ: «نُصِرَ، نُصِرَا، نُصِرُوا»، ... إلَخ.

- وَمِثَالُ المُسْتَقْبَلِ: «يَنْصُرُ، يَنْصُرَانِ، يَنْصُرُونَ»، ... إلَخ، وَمِنَ المَجْهُولِ: «يُنْصَرُ، يُنْصَرَانِ، يُنْصَرُونَ»، ... إلَخ.

إمعان الأنظار

المزيداتِ يتصرَّفُ على سِتَّةِ أوجهٍ فقط، وكذا المرادُ من المفعولِ: مَفْعُولُ الثُّلاثيِّ؛ لأنَّ مفعولَ المزيداتِ يتصرَّفُ على سِتَّةِ أوجُهٍ كفاعلِها، والحقُّ: أنَّ المفعولَ من الثُّلاثيِّ والمزيداتِ سواءٌ في عدمِ تصرُّفِهِ إلَّا على سِتَّةِ أوجهٍ، نَعَمْ قد جاءَ من الثُّلاثيِّ: «مَلَاعِين» و«مَشَائِيم»، ولم يَجِئْ مِنَ المَزِيداتِ غيرُ: «المَنَاكِيرِ»، كذا في «المُفصَّلِ» و«الشَّافيةِ»(١٢).

---

(١) أي: ونون التأكيد المخففة.

(٢) أي: كالمشددة في الدخول على جمع الأمر والنهي.

(٣) أي: سواء كان مذكراً أو مؤنثاً.

(٤) لأن نون التوكيد المخففة ساكنة، فلا تجتمع مع ألف التثنية وألفِ جمع المؤنث التي تدخل للفصل بين النونين لكراهتهم اجتماع المتجانسين، واستثقالهم التكرار في التلفظ.

(٥) لِتعادل خفةُ الفتحة ثِقل المشددة، فتفتح في جميع ما دخلته.

(٦) فإن قلتَ: لِمَ كسرت النون الثقيلة في التثنية، وجمع المؤنث؟ قلتُ: تشبيهاً بنون التثنية في وقوعها بعد الألف، فإن قلتَ: لم كسر ما قبل النون الثقيلة والخفيفة في الواحدة الحاضرة، وضُم في جمع المذكر؟ قلتُ: للدلالة على الياء والواو المحذوفتين، لالتقاء الساكنين.

(٧) أي: الحرف الذي قبل نوني التوكيد.

(٨) لتدل الكسرة على ياء الضمير المحذوفة لالتقاء الساكنين، وذلك لأن الكسرة من جنس الياء، فيؤذن بقاؤها بما حُذف من جنسها، فلِذا لم يُفتح ما قبلها في الواحدة.

(٩) أي: والحرف الذي وقع قبلهما مضموم، سواء كان غائباً أو مخاطباً.

(١٠) أي: والحرف الذي وقع قبلهما مفتوح، من المفرد، والتثنية، وجمع المؤنث؛ غائباً كان أو حاضراً.

(١١) والألف فيه ضمير فاعل، كما أن الواو في «نصروا» كذلك، وأما الألف الواقع بعد ذلك الواو فإنما هو للفرق بين واو الجمع وواو العطف، كما في مثل: «حَضَرَ وَتَكَلَّمَ زَيْدٌ».

(١٢) انظر: «المفصل» للزمخشري، ص ٢٤٣، و«الشافية» لابن الحاجب، ص٧٦.

ـ وَمِثَالُ الأَمْرِ الغَائِبِ: «لِيَنْصُرْ[1]، لِيَنْصُرَا، لِيَنْصُرُوا»، ... إِلَخ، وَمِثَالُ الأَمْرِ الحَاضِرِ: «اُنْصُرْ، اُنْصُرَا، اُنْصُرُوا»[2] ... إِلَخ، وَمِنَ المَجْهُولِ: «لِتُنْصَرْ[3]، لِتُنْصَرَا، لِتُنْصَرُوا»، ... إِلَخ.

ـ وَكَذَلِكَ النَّهْيُ فِي المَعْرُوفِ وَالمَجْهُولِ، إِلَّا أَنَّهُ زِيدَ فِي أَوَّلِهِ «لَا»[4].

ـ وَتَقُولُ فِي نُونِ التَّأْكِيدِ المُشَدَّدَةِ[5]: «لِيَنْصُرَنَّ، لِيَنْصُرَانِّ، لِيَنْصُرُنَّ»، «لِتَنْصُرِنَّ، لِتَنْصُرَانِّ، لِتَنْصُرْنَانِّ»، وَفِي الأَمْرِ الحَاضِرِ: «اُنْصُرَنَّ[6]، اُنْصُرَانِّ، اُنْصُرُنَّ»، «اُنْصُرِنَّ، اُنْصُرَانِّ، اُنْصُرْنَانِّ»[7].

وَبِالمُخَفَّفَةِ: «لِيَنْصُرَنْ»[8] بِفَتْحِ الرَّاءِ فِي الوَاحِدِ المُذَكَّرِ، «لِيَنْصُرُنْ» بِضَمِّهَا[9] فِي جَمْعِ المُذَكَّرِ، «لِتَنْصُرَنْ» بِفَتْحِ الرَّاءِ فِي الوَاحِدَةِ الغَائِبَةِ، وَفِي المُخَاطَبِ[10]: «اُنْصُرَنْ، اُنْصُرُنْ،

إمعان الأنظار

....

(١) اللام فيه لام الأمر، والياء حرف المضارعة، والنون والصاد والراء من أصول حروف الكلمة التي لا بد منها؛ لأن أبنية الأصول لا تكون أقلَّ من ثلاثة أحرفٍ: حرف للبدء، وحرف للوقف، ومن المعلوم أن المبدأ لا يكون إلا متحركاً، والموقوف لا يكون إلا ساكناً، فاجتُلب الثالث لِلفصل بينهما.

(٢) في بعض النسخ زيادة: «اُنْصُرِي، اُنْصُرَا، اُنْصُرْنَ».

(٣) لأمر الحاضر بضمِّ حرف المضارعة، وفتح العين في الكل كما في مجهول المضارع؛ لأنه مأخوذ منه، ولم تحذف اللام من مجهول أمر الحاضر لقلة استعماله، وهو معرب عند البصريين أيضاً؛ لِبقاء سبب الإعراب.

(٤) أي: زيدت كلمة «لا» في أول النهي معلوماً كان أو مجهولاً، فنقول من المعلوم: «لَا يَنْصُرْ، لَا يَنْصُرَا، لَا يَنْصُرُوا»، «لَا تَنْصُرْ، لَا تَنْصُرَا، لَا يَنْصُرْنَ»، «لَا تَنْصُرْ، لَا تَنْصُرَا، لَا تَنْصُرُوا، لَا تَنْصُرِي، لَا تَنْصُرَا، لَا تَنْصُرْنَ»، «لَا أَنْصُرْ»، «لَا نَنْصُرْ».

(٥) أي: في أمر الغائب.

(٦) أي: وتقول في دخول النون المشددة في أمر الحاضر.

(٧) وكذا المجهول في التصريف مع النون، وإنما حذف واو الجمع وياء الواحدة مع أن أول الساكنين حرف مد، والثاني مدغَم كما في التثنية؛ للتخفيف وعدم الالتباس.

(٨) أي: وتقول في دخول النون الخفيفة في أمر الغائب.

(٩) أي: بضم الراء، وفي بعض النسخ هكذا: «وفي المُخَفَّفَةِ: لِيَنْصُرَنْ، لِيَنْصُرُنْ، لِتَنْصُرَنْ، بفتح الراء في الواحد المذكر، والواحدة الغائبة، وضمِّها في جمع المذكر».

(١٠) أي: وتقول في الأمر الحاضر، وقوله: «اُنْصُرَنْ» يكون بفتح الراء في المفرد، وضمها في الجمع وكسرها في الواحدة؛ للدلالة على الواو والياء المحذوفتين، وقِس عليه المجهول.

اُنْصُرِنْ»، وَكَذَلِكَ النَّهْيُ[١] مِنَ المَعْرُوفِ وَالمَجْهُولِ.

ـ وَمِثَالُ الفَاعِلِ: «نَاصِرٌ، نَاصِرَانِ، نَاصِرُونَ»، «نُصَّارٌ، وَنُصَّرٌ» بِضَمِّ النُّونِ، وَفَتْحِ الصَّادِ، وَالتَّشْدِيدِ فِيهِمَا، وَ«نَصَرَةٌ» بِفَتْحِ النُّونِ وَالصَّادِ وَالرَّاءِ، مَعَ التَّخْفِيفِ، «نَاصِرَةٌ، نَاصِرَتَانِ، نَاصِرَاتٌ»، وَ«نَوَاصِرُ».

ـ ومِثَالُ المَفْعُولِ: «مَنْصُورٌ، مَنْصُورَانِ، مَنْصُورُونَ»، بِفَتْحِ المِيمِ، «مَنْصُورَةٌ، مَنْصُورَتَانِ، مَنْصُورَاتٌ»، وَ«مَنَاصِرُ»[٢].

ـ مِثَالُ الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ: «دَحْرَجَ، يُدَحْرِجُ» بِضَمِّ اليَاءِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَسُكُونِ الحَاءِ، «دَحْرَجَةً» بِفَتْحِ الدَّالِ[٣]، وَسُكُونِ الحَاءِ، وَ«دِحْرَاجاً»[٤] بِكَسْرِ الدَّالِ، وَسُكُونِ الحَاءِ، «فَهُوَ مُدَحْرِجٌ»، وَ«ذَاكَ مُدَحْرَجٌ»، وَالأَمْرُ: «دَحْرِجْ» بِفَتْحِ الدَّالِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَالنَّهْيُ: «لَا تُدَحْرِجْ» بِضَمِّ التَّاءِ، وَكَسْرِ[٥] الرَّاءِ. وَكَذَلِكَ تَصْرِيفُ المُلْحَقَاتِ[٦].

ـ ومِثَالُ الثُّلَاثِيِّ المَزِيدِ فِيهِ[٧]: «أَخْرَجَ[٨]، ....

إمعان الأنظار

....

(١) أي: إنَّ النهي في التصريف بالنونين، حكمُه كما سبق.

(٢) الأول جمع المذكر السالم للمفعول، والثاني جمع المذكر المكسر له.

(٣) في نسخة: «الكُلّ».

(٤) نسخ الكتاب مختلفة في هذا المقام، ففي بعضها قدم ذكر «دِحْرَاجاً»، وفي بعضها قدَّم ذكر «دَحْرَجَة»، والثاني أَوْلى؛ لأن الأول يُوهِمُ أن «دِحْراجاً» مصدره الأول، و«دَحْرَجَة» مصدره الثاني، والحالُ أنَّ الأمر على العكس؛ إذ لو لم يكن على العكس لانتقض إلحاقُ الملحَقات بهذا الباب؛ لأن مِصْدَاقَ إلحاق اتحادُ مصدر المُلْحَقِ والمُلْحَقِ به في المصدر الأول.

(٥) لم يذكر الأمر الغائب، والنهي الغائب؛ لِسهولة فهمهما من المضارع، والنهي الحاضر، ولم يذكر مُطَّرِدَاتِ هذا الباب معلوماً ومجهولاً، ولا تصريف الأمر والنهي بالنون المشددة والخفيفة؛ اكتفاءً بما ذكر في الثُّلاثي.

(٦) أي: وكذا تصريف المزيدات، وملحقات «دَحْرَجَ» نحو: «حَوْقَلَ، ...إلخ»، إلا أن المجهول والمفعول يجيئان بواسطة حرف الجرّ، نحو: «حُوقل به، حُوقل بهما، حُوقل بهم»، «حوقل بها، حوقل بهما، حوقل بهن»، «حوقل بك، حوقل بكما، حوقل بكم»، «حوقل بك، حوقل بكما، حوقل بكن»، «حوقل بي»، «حوقل بنا»، والمفعول: «محوقَل به» و«بها» ... إلى ... «بهن».

(٧) في بعض النسخ: «مثال الرباعي المزيد فيه»، والمثبت أصوب.

(٨) «أَخْرَجَ»: فعل ماضٍ، مفردٌ، غائبٌ، صحيحٌ، سالمٌ، مبنيٌّ، متعدٍّ، مزيدٌ، ثلاثيٌّ، من باب الإفعال، وقِسْ على هذا الباقي من التثنية، والجمع، والمتكلّم مطلقاً نحو: «أَخْرَجَا، وأَخْرَجُوا»، وكذا مجهوله غير أنه بضم الهمزة وكسر الراء فيه. =

يُخْرِجُ[١]، إِخْرَاجاً»، «فَهُوَ مُخْرِجٌ»، وَ«ذَاكَ مُخْرَجٌ»، وَالأَمْرُ: «أَخْرِجْ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تُخْرِجْ» بِضَمِّ التَّاءِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ فِيهِمَا.

وَقَدْ حُذِفَتِ الهَمْزَةُ[٢] مِنْ مُسْتَقْبَلِ هَذَا البَابِ، لِئَلَّا يَجْتَمِعَ هَمْزَتَانِ فِي نَفْسِ المُتَكَلِّمِ[٣]، وَكَذَا[٤] حُذِفَتْ مِنَ الفَاعِلِ، وَالمَفْعُولِ، وَأَمْرِ الغَائِبِ، وَالنَّهْيِ؛ طَرْداً لِلْبَابِ[٥].

- وَ«خَرَّجَ[٦]، يُخَرِّجُ[٧]»، «تَخْرِيجاً[٨]، وَتَخْرِجَةً[٩]» بِكَسْرِ الرَّاءِ، وَفَتْحِ التَّاءِ فِيهِمَا، «فَهُوَ مُخَرِّجٌ»، وَ«ذَاكَ مُخَرَّجٌ»[١٠]، وَالأَمْرُ[١١]: «خَرِّجْ»، وَالنَّهْيُ[١٢]: «لَا تُخَرِّجْ» بِضَمِّ

إمعان الأنظار

....

(١) وقِسْ عليه غيرَه من التَّثنية، والجمع، والمُتكلِّم، وكذا مجهوله غير أنه بفتح الراء فيه.

(٢) أي: التي هي فاء الفعل.

(٣) أي: باب الإفعال؛ إذ أصله: «أكرم، يؤكرم»، وقوله: «نفس المتكلم» أي: نفس المتكلم وحده، لاستكراهه، ولأن في اجتماع المثلين ثقلاً على اللسان، ولما حذفت من المتكلم حذفت من المخاطب والغائب، وإن لم يلزم المحذور طَرداً للباب.

(٤) أي: كالمستقبل من هذا الباب حُذفت الهمزة من الفاعل . . . إلخ.

(٥) قوله: «والنهي» أي: غائباً أو حاضراً، وقوله: «طَرداً للباب» أي: مع أنه لا محذورَ فيها إتباعاً للأصل، وهو المضارع، وأما الأمر الحاضر فلما لم يبقَ له مناسبة لِلمضارع بحذف حرف المضارعة أُعيدت الهمزة المحذوفة، فلم يجتمع مع همزة الوصل، فافهم.

(٦) أي: ومثال الرُّباعي المزيد من باب التفعيل: «خَرَّجَ» بتشديد العين؛ فعل ماضٍ، مفردٌ، مذكرٌ، غائبٌ، صحيحٌ، غيرُ سالم عند البعض، مبنيٌّ، متعدٍّ، مزيدٌ على الثُّلاثي، موازن رباعيٍّ مُجرَّد، من باب التفعيل.

(٧) «يُخَرِّجُ»: فعل مضارع، مفردٌ، مذكرٌ، غائبٌ، صحيحٌ، غيرُ سالم عند البعض، مُعْربٌ، متعدٍّ، مزيدٌ، ثلاثيٌّ، موازنُ رباعيٍّ مجرَّد، من ذلك الباب.

(٨) والياءُ فيه مُبدلة من الحرف المُدغم فيه، كما في «أمليْتُ» و«تَقَضّى»، إذ أصلهما: أمْلَلْتُ، وتَقَضَّضَ، وهذا جائز كقول الشاعر:

قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذا ثَالِي ... وَأَنْتَ بِالهِجْرَانِ لَا تُبَالِي

وأصل «ثالي»: ثالث.

(٩) بتعويض التَّاء عن الياء المحذوفة.

(١٠) بفتح الراء في كل اسم مفعولٍ من ذلك الباب، ثم إن هذا الوزن يَصلح لكونه مصدراً ميميًّا، واسم زمانٍ ومكانٍ أيضاً.

(١١) أي: الأمرُ الحاضر، وأمّا أمرُ الغائب فهو «لِيُخرِجْ» بكسر الراء في الكل، وبضم الياء علامةَ المضارع.

(١٢) أي: نهي الحاضر، وكذا نهي الغائب، إلا أنه بالياء والراء مشدَّدةً في الجميع إلا المصدرَ.

التَّاءِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ فِيهِمَا.

ـ وَ«خَاصَمَ[١]، يُخَاصِمُ[٢]» بِكَسْرِ الصَّادِ، «مُخَاصَمَةً» بِفَتْحِ الصَّادِ، وَ«خِصَاماً» بِكَسْرِ الخَاءِ، «فَهُوَ مُخَاصِمٌ»، وَ«ذَاكَ مُخَاصَمٌ»، وَالأَمْرُ: «خَاصِمْ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تُخَاصِمْ»، وَمَجْهُولُ المَاضِي: «خُوصِمَ»[٣]، وَمَجْهُولُ المُضَارِعِ: «يُخَاصَمُ» بِفَتْحِ الصَّادِ.

ـ مِثَالُ[٤] الخُمَاسِيِّ: «اِنْكَسَرَ[٥]، يَنْكَسِرُ» بِكَسْرِ السِّينِ، «اِنْكِسَاراً»، «فَهُوَ مُنْكَسِرٌ»، «وَذَاكَ مُنْكَسَرٌ»، وَالأَمْرُ: «اِنْكَسِرْ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تَنْكَسِرْ» بِكَسْرِ السِّينِ فِيهِمَا[٦].

ـ وَ«اِكْتَسَبَ[٧]، يَكْتَسِبُ، اِكْتِسَاباً»، «فَهُو مُكْتَسِبٌ»، وَ«ذَاكَ مُكْتَسَبٌ»، وَالأَمْرُ: «اِكْتَسِبْ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تَكْتَسِبْ» بِكَسْرِ السِّينِ فِيهِمَا.

ـ وَ«اِصْفَرَّ[٨]، يَصْفَرُّ» بِفَتْحِ الفَاءِ[٩] فِيهِمَا، «اِصْفِرَاراً»، ....

إمعان الأنظار

....

---

(١) أي: مثال الرُّباعي المزيد فيه من باب المخاصمة، و«خاصم»: فعل ماضٍ، مفردٌ، مذكرٌ، غائبٌ، معلومٌ، صحيحٌ، سالمٌ، مبنيٌّ، متعدٍّ، مزيدٌ، ثلاثيٌّ، موازن رباعي مجرد، من باب المفاعلة، وقِس على هذا الباقيَ من التثنية، والجمع المتكلم مطلقاً، نحو: «خَاصَمَا»، وسيجيء مجهوله.

(٢) وهو فعل مضارع، مفردٌ، مذكَّرٌ، غائبٌ، صحيحٌ، سالمٌ، معلومٌ، مُعْرِبٌ، متعدٍّ، مزيد ثلاثي، موازن رباعي، مجرَّد من ذلك الباب، وقِس على هذا الباقيَ من التثنية، والجمع، والمتكلم مطلقاً، نحو: «يخاصمان»، وكذا مجهولُه، غيرَ أنه بفتح الصاد فيه.

(٣) بكسر الصاد، وقلب الألف واواً في الكل؛ لأنه لما ضُم ما قبل الألف لزم قلب الألف واواً، وإنما أورد مجهول هذا الباب، ولم يُورَد مجهول غيره من المزيدات؛ لأن مجهوله في الماضي قد غير صيغة ماضيه معلوماً، بحيث قُلبت الألف واواً بخلاف مجهول غيره، حيث لا يكون كذلك بل في الحركات.

(٤) أي: مثال الرُّباعي المزيد فيه من باب الانفعال على بعض النسخ غير المعتمَدة؛ إذ النسخةُ المعتمدة هكذا: «مثال الثُّلاثي المزيد من باب الانفعال: انكسر ... إلخ».

(٥) وكذا مجهوله غير أنه بضم الهمزة، وكسر السين فيه، وبزيادة حرف الجر في آخره، والمضارع المجهول بضمِّ علامة المضارع، وفتح السين فيه، وبزيادة حرف الجرِّ في آخره.

(٦) أي: في «تَخْرِيجاً»، و«تَخْرِجَةً»، وإنما خُفف مصدره، ولم يكن تابعاً لفعله لوجوده كذلك بالاستقراء.

(٧) وهذا مثال الثُّلاثي المزيد من باب الافتعال: «اكتسب، يكتسب، ...إلخ»، وكذا مجهوله، غيرَ أنه بضم الهمزة، وكسر السين فيه، وفي المضارع المجهول بضم حرف المضارعة، وفتح السين فيه.

(٨) أي: ومثال الثُّلاثي المزيد فيه من باب الافعلال: «اِصْفَرَّ»، وفي مجهوله بضم الهمزة، وكسر الراء الأول عند الفك، وبزيادة حرف الجرّ في آخره.

(٩) حذفت كسرة الراء الأولى من المضارع وفروعِه، وحركت الثانية بالكسر في الأمر والنهي، وأُدغمت الأولى =

«فَهُوَ مُصْفَرٌّ»(١) بِفَتْحِ الفَاءِ، وَ«ذَاكَ مُصْفَرٌّ بِهِ»، وَالأَمْرُ: «اِصْفَرَّ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تَصْفَرَّ» بِفَتْحِ الفَاءِ فِيهِمَا.

ـ وَ«تَكَسَّرَ»(٢)، يَتَكَسَّرُ» بِفَتْحِ السِّينِ فِيهِمَا(٣)، «تَكَسُّراً» بِضَمِّ السِّينِ، «فَهُوَ مُتَكَسِّرٌ» بِكَسْرِ السِّينِ، وَ«ذَاكَ مُتَكَسَّرٌ بِهِ» بِفَتْحِ السِّينِ، وَالأَمْرُ: «تَكَسَّرْ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تَتَكَسَّرْ» بِفَتْحِ السِّينِ فِيهِمَا.

ـ وَ«تَصَالَحَ(٤)، يَتَصَالَحُ» بِفَتْحِ اللَّامِ، «تَصَالُحاً» بِضَمِّ اللَّامِ، «فَهُوَ مُتَصَالِحٌ» بِكَسْرِ اللَّامِ، وَ«ذَاكَ مُتَصَالَحٌ» بِفَتْحِ اللَّامِ(٥)، وَالأَمْرُ: «تَصَالَحْ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تَتَصَالَحْ» بِفَتْحِ اللَّامِ فِيهِمَا.

ـ وَأَمَّا «اِدَّثَّرَ»، وَ«اِثَّاقَلَ»(٦)، فَأَصْلُ الأَوَّلِ: «تَدَثَّرَ» كَـ«تَكَسَّرَ»، وَأَصْلُ الثَّانِي: «تَثَاقَلَ» كَـ«تَصَالَحَ»، فَأُدْغِمَتِ التَّاءُ فِيمَا بَعْدَهُمَا(٧)، ثُمَّ أُدْخِلَتْ هَمْزَةُ الوَصْلِ لِيُمْكِنَ

إمعان الأنظار

. . . .

= في الراء الثانية، ولا يَخفى أن الإدغام فيما لم يتصل بآخرِه نون جمع المؤنث، وتاء الخطاب، وضمير المتكلم؛ إذ بِاتصالها يصير ثاني المتجانِسَين ساكناً ألبتة، فيمتنعُ الإدغام.

(١) وهذا يصلح لأن يكون مثالاً لاسم الفاعل والمفعول، لكنّ التقدير مختلفٌ.

(٢) أي: ومثال الثُّلاثي المزيد من باب التفعل: «تَكَسَّرَ، يَتَكَسَّرُ، . . . إلخ».

(٣) أي: في الأمر، والنهي، وأما في مجهوله؛ فبضمِّ التاء، وكسر السين، وبزيادةِ حرف الجر في آخِره.

(٤) فعل ماضٍ، مفردٌ، مذكرٌ، غائبٌ، معلومٌ، صحيحٌ، سالمٌ، متعدٍّ، مبنيٌّ، مزيدٌ، ثلاثيٌّ، خماسيٌّ، من التفاعل، وقِس على هذا الباقيَ من التثنية، والجمع، والمتكلم مطلقاً، نحو: «تَصَالحا» بفتح اللام في الكل، وكذا مجهولُه غير أنه بضم التاء، وبِقلب الألف واواً، وبكسر اللام فيه نحو: «تُصُولِح، . . . إلخ».

(٥) في اسم المفعول، وهذا يَصلح للمصدر الميمي، والزمان، والمكان، أيضاً.

(٦) قوله: «وأما: ادَّثَّرَ، واثَّاقَلَ» جواب سؤال مقدر هو: أن شهادة الظاهر في هاتين الكلمتين أن تكونا من السداسي؛ لاشتِمالهما على ستة أحرف، فأجاب عنه: بأنهما ليسا على ظاهِرهما، بل هما مَصروفان عنه؛ إذ الأول من باب التفعُّل، والثاني من باب التفاعُل، ومنه قوله تعالى في حق النبي ﷺ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١﴾ [المدثر: ١]، أي: المتلفِّف بثيابه.

(٧) قال صاحب «روح الشروح»: أي: الدال والثاء، يعني: بعد قلب التاء إياهما، وإسكان أول المتجانسين، وفي بعض النسخ: «فِيمَا بَعْدَهَا»، قال صاحب «المطلوب»: أي: أدغِمت التَّاءُ في الدَّال في الأوَّل، وأدغمت في الثاء في الثاني؛ لقرب مخرج التاء من الدَّال والثاء، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ التاء لا تُدغم في الدَّال والثاء حال كونها تاءً إلا بعد قلبها دالاً، فالأولى أن يقال: «فأُدغمت التاء فيهما بعد قلبها دالاً وثاءً».

الابْتِدَاءُ بِهَا؛ لِأَنَّ السَّاكِنَ لَا يُبْتَدَأُ بِهِ(١).

وَتَصْرِيفُهُ(٢): «اِدَّثَرَ(٣)، يَدَّثَّرُ» بِفَتْحِ الثَّاءِ فِيهِمَا، «اِدَّثُراً» بِضَمِّ الثَّاءِ، «فَهُوَ مُدَّثِّرٌ»(٤) بِكَسْرِ الثَّاءِ، وَ«ذَاكَ مُدَّثَّرٌ عَلَيْهِ»، وَالأَمْرُ: «اِدَّثَّرْ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تَدَّثَّرْ» بِفَتْحِ الثَّاءِ فِيهِمَا، وبِفَتْحِ الدَّالِ وَالتَّشْدِيدِ فِي الجَمِيعِ(٥).

ـ وَ«اِثَّاقَلَ، يَثَّاقَلُ» بِفَتْحِ القَافِ، «اِثَّاقُلاً» بِضَمِّ القَافِ، «فَهُوَ مُثَّاقِلٌ» بِكَسْرِ القَافِ، وَ«ذَاكَ مُثَّاقَلٌ عَلَيْهِ(٦)» بِفَتْحِ القَافِ، وَالأَمْرُ: «اِثَّاقَلْ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تَثَّاقَلْ» بِفَتْحِ القَافِ فِيهِمَا، وَالثَّاءُ مُشَدَّدَةٌ فِي الجَمِيعِ(٧).

ـ وَ«تَدَحْرَجَ(٨)، يَتَدَحْرَجُ» بِفَتْحِ الرَّاءِ فِيهِمَا، «تَدَحْرُجاً» بِضَمِّ الرَّاءِ، «فَهُوَ مُتَدَحْرِجٌ» بِكَسْرِ الرَّاءِ(٩)، وَ«ذَاكَ مُتَدَحْرَجٌ بِهِ» بِفَتْحِ الرَّاءِ، وَالأَمْرُ: «تَدَحْرَجْ»(١٠)، وَالنَّهْيُ: «لَا تَتَدَحْرَجْ» بِفَتْحِ الرَّاءِ فِيهِمَا.

إمعان الأنظار

. . . .

(١) أي: بالساكن، فالهمزةُ في أولهما إنما جاءت ليمكن الابتداء لا للبناء، فلهذا السبب لم يعد سداسيًا على ما هو الظاهر من كونهما سداسيّين، لكن التحقيق كون الأول من التفعل، والثاني من التفاعل.

(٢) أي: تصريف كل واحدٍ من بابَي «اِدَّثَّرَ» و«اِثَّاقَلَ».

(٣) وهو فعل ماضٍ، مفردٌ، مذكرٌ، غائبٌ، معلومٌ، صحيحٌ، سالمٌ عند البعض، لازمٌ، مبنيٌّ، مزيدٌ، ثلاثيٌّ، خماسيٌّ، من باب التفعل، لا من «افتعل»، مشدّد العين، نَصَّ على ذلك ابن جني، إلا أن التشديد قد يحذف من الثاء؛ لالتقاء الساكنين عند إدغام الدّال في الدَّال، وكذا في مضارعه.

(٤) و«ذاك مُدَّثَّرٌ عليه» في اسم المفعول، وكذا المصدر الميمي، والزمان، والمكان، إلا أنه لا يزاد في آخره حرف الجر.

(٥) من الماضي، والمضارع، والمصدر، واسم الفاعل، والمفعول، والأمر، والنهي، وكذا التصريف بنون التأكيد معلوماً، ومجهولاً.

(٦) ويكون اسم المفعول بواسطة حرف الجر، أي: «مثاقَل عليه» بفتح القاف في كلٍ من اسم المفعول، والمصدر الميمي، والزمان، والمكان، إلا أنه لا يُزاد في آخرها حرف الجر؛ فعلى هذا ففي عبارة الشيخ حذف وإيصال.

(٧) من الماضي، والمضارع، والمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والزمان، والمكان، والأمر، والنهي.

(٨) أي: مثال الخماسي الزائد على الرُّباعي، وتصريفه: «تدحرج، . . . إلخ»، وهو فعل ماضٍ، مفردٌ، مذكرٌ، غائبٌ، معلومٌ، صحيحٌ، سالمٌ، مبنيٌّ، لازمٌ، مزيدٌ، رباعيٌّ، خماسيٌّ، من باب التفعلُل.

(٩) وفي اسم المفعول؛ و«ذاك متدحرَج به»، بفتح الراء في اسم المفعول، والمصدر الميمي، واسم الزمان، والمكان، إلا أنه يزاد في النهي في آخره حرف الجر.

(١٠) بفتح الراء في كلّ ما سبق، وفي مجهوله، غيرَ أنه بضم علامة المضارع فيه، ويزاد في آخره حرف الجر.

ـ مِثَالُ السُّدَاسِيِّ[1]: «اِسْتَغْفَرَ، يَسْتَغْفِرُ» بِكَسْرِ الفَاءِ، «اِسْتِغْفَاراً»، «فَهُوَ مُسْتَغْفِرٌ» بِكَسْرِ الفَاءِ، وَ«ذَاكَ مُسْتَغْفَرٌ» بِفَتْحِ الفَاءِ، وَالأَمْرُ: «اِسْتَغْفِرْ»، وَالنَّهْيُ[2]: «لَا تَسْتَغْفِرْ» بِكَسْرِ الفَاءِ فِيهِمَا.

ـ وَ«اِشْهَابَّ[3]، يَشْهَابُّ، اِشْهِيبَاباً»، «فَهُوَ مُشْهَابٌّ»، وَ«ذَاكَ مُشْهَابٌّ بِهِ»، وَالأَمْرُ: «اِشْهَابَّ»[4]، وَالنَّهْيُ: «لَا تَشْهَابَّ» بِتَشْدِيدِ البَاءِ فِي الجَمِيعِ[5] إِلَّا فِي المَصْدَرِ[6].

ـ وَ«اِغْدَوْدَنَ[7]، يَغْدَوْدِنُ» بِكَسْرِ الدَّالِ الثَّانِيَةِ، «اِغْدِيدَاناً»، «فَهُوَ مُغْدَوْدِنٌ»، وَ«ذَاكَ مُغْدَوْدَنٌ عَلَيْهِ»، وَالأَمْرُ: «اِغْدَوْدِنْ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تَغْدَوْدِنْ» بِكَسْرِ الدَّالِ الثَّانِيَةِ فِي الثَّلَاثِ.

ـ وَ«اِجْلَوَّذَ، يَجْلَوِّذُ» بِكَسْرِ الوَاوِ، «اِجْلِوَّاذاً» بِكَسْرِ اللَّامِ، «فَهُوَ مُجْلَوِّذٌ»[8]، وَ«ذَاكَ مُجْلَوَّذٌ عَلَيْهِ»، وَالأَمْرُ: «اِجْلَوِّذْ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تَجْلَوِّذْ» بِكَسْرِ الوَاوِ فِي الثَّلَاثِ، وَالوَاوُ مُشَدَّدَةٌ فِي الجَمِيعِ[9].

إمعان الأنظار

. . . .

---

(١) أي: مثال المزيد على الثُّلاثي من باب الاستفعال: «استغفر»، وهو فعل ماضٍ، مفردٌ، مذكرٌ، غائبٌ، معلومٌ، صحيحٌ، سالمٌ، متعدٍّ، مبنيٌّ، مزيدٌ، ثلاثيٌّ، سداسيٌّ، من باب الاستفعال، و«يستغفر»؛ فعل مضارع، مفردٌ، مذكرٌ، غائبٌ، معلومٌ، صحيحٌ، سالمٌ، متعدٍّ، مُعْربٌ، مزيدٌ، ثلاثيٌّ، سداسيٌّ، من ذلك الباب.

(٢) أي: نهي الحاضر، وأمر الغائب: «ليستغفِر» بكسر الفاء في الكل، وكذا نهي الغائب إلا أنه بالياء، وبكسر الفاء، وكذا مجهولُه، غير أنه بضم حرف المضارعة، وبفتح ما قبل آخره فيه.

(٣) يقال: «اشهاب الرأس» إذا غلب بياضُه على سواده، و«اشهابَّ» بتشديد الباء من باب الافعِيلال، وهو لا يكون إلا لازماً، وأصله: «شَهُبَ» من: الشُّهْبَةِ، وهي في الألوان البياض الغالب على السواد، وهو أبلغ من ثلاثيِّه، و«يَشهابُّ»: فعل مضارع، مفرد، مذكر، غائب، معلوم، صحيح، سالم، لازم، معرب، مزيد، ثلاثي، سداسي، من باب الافعِيلال.

(٤) بتحريك آخِر الأمر، والنهي للإدغام.

(٥) أي: في الماضي، والمضارع، واسم الفاعل، والمفعول، والأمر، والنهي.

(٦) فإن الباء فيه بلا تشديدٍ؛ لفصل الألف بين المتجانسَين.

(٧) بفتح الدالَين معناه: طال الشعر، وهو فعل ماضٍ، مفردٌ، مذكرٌ، غائبٌ، معلومٌ، صحيحٌ، سالمٌ، لازمٌ، مبنيٌّ، مزيدٌ، ثلاثيٌّ، سداسيٌّ، من باب الافعِيعال.

(٨) و«ذاك مُجلوَّذ عليه» في اسم المنعول، مع فتح الواو في كل اسم المفعول، وكذا المصدر الميمي، واسم الزمان، والمكان، إلا أنها بلا زيادةِ حرف الجر في آخرها.

(٩) من الماضي، والمضارع، واسم الفاعل، واسم المفعول، والأمر، والنهي، وكذا التصريف بنوني التوكيد معلوماً، ومجهولاً.

- وَ«اِسْحَنْكَكَ(١)، يَسْحَنْكِكُ» بِكَسْرِ الكَافِ الأُولَى، «اِسْحِنْكَاكاً»، «فَهُوَ مُسْحَنْكِكٌ»(٢)، وَ«ذَاكَ مُسْحَنْكَكٌ بِهِ»، وَالأَمْرُ: «اِسْحَنْكِكْ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تَسْحَنْكِكْ»(٣) بِكَسْرِ الكَافِ فِي الثَّلَاثِ.

- وَ«اِسْلَنْقَى(٤)، يَسْلَنْقِي، اِسْلِنْقَاءً»، «فَهُو مُسْلَنْقٍ»(٥)، وَ«ذَاكَ مُسْلَنْقًى عَلَيْهِ»، وَالأَمْرُ: «اِسْلَنْقِ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تَسْلَنْقِ»(٦) بِكَسْرِ القَافِ فِيهِمَا(٧).

- وَ«اِقْشَعَرَّ، يَقْشَعِرُّ» بِكَسْرِ العَيْنِ، «اِقْشِعْرَاراً» بِسُكُونِ العَيْنِ، «فَهُو مُقْشَعِرٌّ»، وَ«ذَاكَ مُقْشَعَرٌّ بِهِ»، وَالأَمْرُ: «اِقْشَعِرَّ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تَقْشَعِرَّ» بِكَسْرِ العَيْنِ فِي الثَّلَاثِ، وَالرَّاءُ مُشَدَّدَةٌ فِي الجَمِيعِ إِلَّا فِي المَصْدَرِ.

- [وَ«اِحْرَنْجَمَ، يَحْرَنْجِمُ» بِكَسْرِ الجِيمِ، «اِحْرِنْجَاماً»، «فَهُوَ مُحْرَنْجِمٌ»، وَ«ذَاكَ مُحْرَنْجَمٌ بِهِ»، وَالأَمْرُ: «اِحْرَنْجِمْ»، وَالنَّهْيُ: «لَا تَحْرَنْجِمْ» بِكَسْرِ الجِيمِ فِي الثَّلَاثِ](٨).

إمعان الأنظار

. . . .

---

(١) بفتح الكافين معناه: زاد السواد، والظلمة، وهو فعل ماضٍ، مفردٌ، مذكرٌ، غائبٌ، معلومٌ، صحيحٌ، سالمٌ، لازمٌ، مبنيٌّ، مزيدٌ، ثلاثيٌّ، ملحق مزيد الرُّباعي، سداسيٌّ، من باب الافعِنلال.

(٢) بكسر الكاف الأولى في كل اسم الفاعل، و«ذاك مُسْحَنْكَكٌ به» بفتح الكاف الأولى في كل اسم المفعول، وكذا المصدر الميمي، والزمان، والمكان، إلا أنها لا يزاد حرف الجر في آخرها.

(٣) فإن قيل: لِمَ لَمْ يُدغم الكاف في هذه الكلمات مع اجتماع المتجانسَين؟ قلتُ: لو أدغم لزم نقل حركة الكاف الأولى إلى النون، فصار: «اسحنَكَّ» على وزن «افْعَلَلَّ»؛ فيلزم البناء من باب «افعَنْلَل» لباب «افْعَلَلَّ»، وهذا لا يجوز، فلِذا ترك الإدغام.

(٤) بكسر الهمزة، وسكون السين والنون، والألف منقلبة من الياء لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وفي تثنية «اسْلَنْقَى»: «اِسْلَنْقَيَا» بإعادة الألف إلى أصلها المقلوبة منه؛ لِلزوم تحريكها بِلحوق ألف التثنية؛ دفعاً لاجتماع الساكنين، وفي الجمع: «اِسْلنقَوا» أصله: اسلنقَيُوا، قلبت الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها، ثم حذفت للساكنين، وكذلك حُذفت الياء من «اسلنْقَت»، و«اسلنْقتا»، ولم تحذف من «اسلنْقَيْن»، و«اسلنْقَيْت».

(٥) أصله: «مُسْلَنْقِيٌ» استثقلت الضمة على الياء فحذفت، فاجتمع ساكنان الياء والتنوين، فحُذفت الياء، وأُعطي التنوين لما قبلها.

(٦) بحذف الياء في الأمر، والنهي علامةَ الجزم، والوقف.

(٧) أي: في الأمر، والنهي، وفي بعض النسخ بدل «فيهما»: «في الثلث»؛ فعلى هذا يكون ما سبق في الكلمات الثلاث من الفاعل والأمر والنهي بكسر القاف.

(٨) لم يُذكر تصريفُ: «اِحْرَنْجَمَ» في أكثرِ النُّسخ، قال صاحب «المطلوب»: ووجهُه: الاكتفاء بـ«اِسْحَنْكَكَ».

فَصْلٌ(١) فِي الفَوَائِدِ

○ اللَّازِمُ: يَصِيرُ مُتَعَدِّياً بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ:

(١) بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ.

(٢) وَحَرْفِ الجَرِّ فِي آخِرِهِ.

(٣) وَتَشْدِيدِ عَيْنِهِ(٢).

نَحْوُ: «أَخْرَجْتُهُ»(٣)، وَ«خَرَجْتُ بِهِ مِنَ الدَّارِ»، وَ«خَرَّجْتُهُ».

ـ وَبِحَذْفِ التَّاءِ(٤) مِنْ «تَفَعَّلَ» وَ«تَفَعْلَلَ» مُشَدَّدَةَ العَيْنِ(٥)، وَمُكَرَّرَةَ(٦) اللَّامِ(٧).

إمعان الأنظار

قوله: (اللَّازِمُ) أي: بعضُ اللَّازِمِ، وإنَّما لم تُحمَل اللَّامُ على الاستغراقِ لعدمِ الإمكانِ؛ لأنَّ بعضَ اللَّازمِ لا يدخلُ عليه هذهِ الأسباب، فضلاً عنِ التَّعديةِ بِها، وبعضُها لا يصيرُ بِها مُتعدِّياً، نحوُ: «أَمْشَى الرَّجُلُ» و«مَوَّتَتِ الإبلُ».

اعلمْ: أنَّ لِلمُتعدِّي مَعنَيَينِ:

(١) ما جَاوَزَ فِعْلَ فاعلِهِ إلى المفعولِ بهِ، وهوَ المقابِلُ لِلَّازمِ المرادِ عندَ الإطلاقِ.

(٢) وما يتعلَّقُ معناهُ بِغيرِهِ بواسطَةِ حرفِ الجرِّ، ويُسَمَّى: مُتعدِّياً بغيرِهِ، وهذا عامٌّ مُتناوِلٌ لِلَّازمِ، والمُتعدِّي إلى الثَّاني والثَّالثِ بواسطةِ حرفِ الجرِّ؛ فيُسمَّى بالنِّسبةِ إلى الأوَّلِ والثاني: مُتعدِّياً بنفسِهِ، وبالنِّسبةِ إلى الثَّاني والثَّالثِ: مُتعدِّياً بِغيرِهِ، لكن هذا المعنى لا يُرادُ إلا عندَ بيانِ المُتعدَّى إليه وبِهِ.

---

(١) أي: هذا فصل في بيان الفوائد، وبَدأ باللازم من الأفعال، أي: بعض اللازم بحمل اللام على العهد، ولا يجوز أن يُحمل على الاستغراق لعدم الإمكان؛ لأن بعض اللازم لا يَدخل عليه هذه الأسباب، فضلاً عن أن يكون مُتعدِّياً بها، وبعضُها لا يصير بها مُتعدِّياً.

(٢) إذا لم يكن بمعنى: صار.

(٣) الأول للأول، والثاني للثالث، والثالث للثاني، على طريق اللف والنشر المشوش، ومعنى الأمثلة: صَيَّرْتُ زيداً خارجاً عنِ الدار.

(٤) أي: ويصير اللازم مُتعدِّياً بحذف تاء المُطاوَعة.

(٥) ناظر إلى: «تَفَعَّلَ».

(٦) ناظر إلى: «تَفَعْلَلَ».

(٧) فإن قيل: لِمَ صار هذان البابانِ متعديَين بحذف التاء منهما؟ قلتُ: لأن التاء لا تُزاد على اللازم، فلا يقال: «تدربَخَ»، و«تَمَوَّتَ»، بل تزاد على المتعدِّي، نحو: «تدحرج»، و«تكسَّر»، فإذا حُذف مانع التعدية عادَ الفعل إلى تعديته.

○ وَالمُتَعَدِّي: يَصِيرُ لَازِماً بِحَذْفِ أَسْبَابِ التَّعْدِيَةِ(١)، أَوْ بِنَقْلِهِ إِلَى بَابِ «اِنْكَسَرَ»(٢).
- وَبَابُ «فَعْلَلَ» يَصِيرُ لَازِماً(٣) بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ(٤).
- وَلَا يَجِيءُ المَفْعُولُ بِهِ(٥) وَالمَجْهُولُ مِنَ اللَّازِمِ؛ لِأَنَّ اللَّازِمَ مِنَ الأَفْعَالِ هُوَ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى المَفْعُولِ بِهِ(٦)، وَالمُتَعَدِّي(٧) بِخِلَافِهِ.

إمعان الأنظار

وحرُوفُ الجرِّ كلُّها من أسبابِ التَّعديةِ بالمعنى الثَّاني، والباءُ خاصَّةٌ في بعضِ المواضعِ منها بالمعنى الأوّلِ.

والمرادُ بالمُتعدِّي هَهُنا هوَ المعنى الأوَّل، بدلالةِ عدِّ الهمزةِ والتَّشديدِ من أسبابِهِ، فلا بُدَّ من تخصيصِ قولِهِ: «وحروف الجرِّ» بالباءِ في بعضِ المواضعِ، وتقييدِ قولِه: «وَلَا يَجِيءُ المَفْعُولُ بِهِ وَالمَجْهُولُ مِنَ اللَّازِمِ» بغيرِ واسطةِ حرفِ الجرِّ، فتأمَّلْ.

قوله: (وَالمُتَعَدِّي: يَصِيرُ لَازِماً بِحَذْفِ أَسْبَابِ التَّعْدِيَةِ) أي: كلُّ متعَدٍّ كانَ فيهِ أحدُ أسبابِ التَّعْدِيةِ المذكورةِ، أو قابِليَّةُ النَّقلِ إلى بابِ «انْكَسَرَ»، أو كانَ من بابِ «فَعْلَلَ»، فيكونُ اللَّامُ فيها للاستغراقِ العُرْفيِّ؛ لعدمِ إمكانِ الحقيقيِّ، بخلافِ اللَّامِ فيما سبقَ، ونحوُ: «عَلَّمَ» ليسَ التَّشديدُ فيه سبباً لِتعديتِهِ؛ لِحُصولِها قبلَهُ.

---

(١) كهمزة «أكرم» مثلاً، فإذا حُذفت يصير لازماً.

(٢) فإن هذ الباب للمُطاوَعة، وهي تجعل الفعل لازماً، فيَصير المتعدِّي المنقولُ إليه لازماً لا محالةَ، فإن قيل: لِمَ خصّ هذا الباب بالذكر مع أن باب «انْفَعَل» أيضاً مختصّ باللازم؟ قلتُ: لأن بناءَه لمبالغة اللازم، فلا يوجد متعدٍّ يُنقل إلى مثل هذا الباب.

(٣) أي: إن كان رباعيًّا مُجرَّداً، نحو: «دحرجتُ الحجرَ فتدحرج».

(٤) يعني: كما أن حذف التاء يكون سبباً للتَّعدية، كذلك زيادتها تكون سبباً لِلزومه، ولخفاء لزوم أحد المعنيَين للآخر صَرَّحَ الشيخ بِذكره، ولم يَكتف بقوله: «وبحذف التاء من: تفعلل»، ولم يَقُل: «وبنقل فعلل إلى تفعلل»؛ لأن «تفعلل» فرعه، وليس بأصلٍ، كـ«انْكسر».

(٥) فإن قيل: لِمَ قَيَّدَ المصنِّف المفعول بقوله: «به» حيث قال: «ولا يجيء المفعول به»؟ قلتُ: لأن المفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول معه، والمفعول فيه تجيء من اللازم؛ لأن كلًّا منها لمزيد الإفادة في الكلام، لا لاحتياجه لنسبة الفعل.

(٦) إذ بدونه يتم تعقُّلُ نِسبته إلى الفاعل، وإذا لم يحتج إلى المفعول به في تعقُّلِ نِسبته إلى المفعول به لا يُبنى له الفعل.

(٧) أي: وأما الفعل المُتعدِّي فهو بخلاف اللازم، حيث يحتاج إلى المفعولِ به في تعقّل نِسبته إلى الفاعل. قيل: في معرفة المتعدي واللازم قاعدةٌ، وهي: أن ما يُفعل بجميع البدن فهو لازم، كـ«قام»، و«ذهب»، وما يفعل بعضوٍ واحدٍ أو قلبٍ أو حسٍّ فهو متعدٍّ، نحو: «ضرب»، و«عَلِم»، و«ذاق».

- وَبَابُ «فَاعَلَ» يَكُونُ لِلْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الاِثْنَيْنِ[(١)]، نَحْوُ: «نَاضَلْتُهُ»، إِلَّا قَلِيلاً، نَحْوُ: «طَارَقْتُ النَّعْلَ»، وَ«عَاقَبْتُ اللِّصَّ».

- وَبَابُ «تَفَاعَلَ» أَيْضاً يَكُونُ بَيْنَ الاِثْنَيْنِ فَصَاعِداً[(٢)]، نَحْوُ: «تَدَافَعْنَا»، وَ«تَصَالَحَ القَوْمُ»[(٣)].

وَقَدْ يَكُونُ لإِظْهَارِ مَا لَيْسَ فِي البَاطِنِ، نَحْوُ: «تَمَارَضْتُ» أَيْ: أَظْهَرْتُ المَرَضَ، وَلَيْسَ بِي مَرَضٌ.

- وَإِذَا كَانَ فَاءُ الفِعْلِ مِنْ بَابِ «اِفْتَعَلَ» حَرْفاً مِنْ حُرُوفِ الإِطْبَاقِ، وَهِيَ: الصَّادُ، وَالضَّادُ، وَالطَّاءُ، وَالظَّاءُ، يَصِيرُ تَاءُ «اِفْتَعَلَ» طَاءً، نَحْوُ: «اِصْطَبَرَ»، وَ«اِضْطَرَبَ»، وَ«اِطَّرَدَ»، وَ«اِظَّهَرَ».

إمعان الأنظار

وتوضيحُهُ: أنَّ السَّببَ هوَ الطريقُ المُفْضِي إلى الشيء في الجُملةِ من غيرِ إضافةِ وجودِهِ ووجوبِهِ إليه؛ إذ لو أُضيفَ إليهِ الوُجودُ يُسمَّى شرطاً، ولو أضيفَ إليهِ الوُجوبُ يُسمَّى عِلَّةً، والتشديدُ في نحوِ: «عَلَّمَ» غيرُ مُفضٍ إلى تعديَتِهِ أصلاً، فلا يكونُ سبباً للتَّعْدِيةِ، وإن كانَ مُطلَقُ التّشديدِ سبباً لِمُطلقِ التَّعَدِّي، لإفضائِهِ إليه في الجملةِ، وهمزةُ «أعْلَم» وإن كانَ سبباً للتَّعْدِيَةِ إلى الثالثِ، ولِذا يَزولُ بزوالِهِ، لكنْ ليسَ سبباً للتَّعدي المُرادِ هَهُنا.

قوله: (يَكُونُ بَيْنَ الاِثْنَيْنِ) أي: يكونُ مدلولُهُ - وهوَ الحَدَثُ - حاصِلاً بينَ الاثنينِ، أي: قائماً بِهما.

قوله: (إِلَّا قَلِيلاً) استثناءٌ من فاعلِ «يكونُ»، أي: إلَّا القليلَ من بابِ «فَاعَلَ»؛ فإنَّهُ لا يكونُ بينَ الاثنينِ، بل يكونُ قائماً بواحدٍ، فإنَّ «العقابَ» في «عَاقَبْتُ اللِّصَّ» مثلاً قائمٌ بالمُتكلِّمِ فقط، ومتعلِّقٌ بـ«اللِّصِّ» تَعلُّقَ وقُوعٍ، لا تعلُّقَ قِيامٍ، بخلافِ «المُناضَلَةِ» في «ناضَلْتُهُ»؛ فإنَّها قائمةٌ بالمتكلِّمِ والغائبِ ومتعلِّقةٌ بِهما تَعلُّقَ قيامٍ، لكن لا بُدَّ وأن يكونَ صادراً من المتكلِّمِ ابتداءً، ويتعلَّقُ بالغائبِ؛ ليكونَ مفعولاً به ممتازاً عن الفاعلِ، وكذا في كُلِّ ما كانَ من «فاعَلَ»، بخلافِ

(١) أي: يكون مدلولُ هذا الباب وهو الحدث؛ حاصلاً وقائماً بين الاثنَين، مسنَداً إلى أحدهما بالقيام، وإلى الآخر بالوقوع.

(٢) أي: في موضع الحال، أي: فيرتقي صاعداً ومتجاوزاً عن الاثنين، وبذلك يفارق «فاعَلَ»، وفَرَّق بعض الشُّراح: بأن الفاعِلَ الصَّريحَ في «فَاعَلَ» يكون غالباً على الفاعل الضّمني، وفي «تفاعَلَ» يَتساويان.

(٣) يمكن الاكتفاء بالمثال الأول؛ لأنه يصلح لمشاركة الاثنين والأكثر، لكنه قصد التيسير على فهم المتعلم.

- وَإِذَا كَانَ فَاءُ «اِفْتَعَلَ» دالاً[١]، أَوْ ذَالاً، أَوْ زَاياً، يَصِيرُ تَاءُ «اِفْتَعَلَ» دَالاً، نَحْوُ: «اِدَّمَعَ»[٢] وَ«اِذَّكَرَ»[٣] بِإِدْغَامِ الدَّالِ فِي الذَّالِ[٤]، وَ«اِزْدَجَرَ»[٥].

- وَإِذَا كَانَ فَاؤُهُ[٦] وَاواً، أَوْ يَاءً، أَوْ ثَاءً؛ قُلِبَتِ الوَاوُ وَاليَاءُ وَالثَّاءُ تَاءً[٧]، ثُمَّ أُدْغِمَتِ[٨] التَّاءُ فِي تَاءِ «اِفْتَعَلَ»، نَحْوُ: «اِتَّقَى»[٩]، وَ«اِتَّسَرَ»، وَ«اِتَّغَرَ».

إمعان الأنظار

«تفاعَلَ»، فإنَّ البادئَ فيه غيرُ معلوم، ومن ثَمَّةَ جازَ أنْ يُقالَ: «أضارَبَ عَمْرٌو زَيْداً، أَمْ ضارَبَ زَيْدٌ عَمْراً؟»، ولم يجزْ: «أَتَضارَبَ عَمْرٌو وزيدٌ، أَمْ تَضارَبَ زَيْدٌ وعَمْرٌو؟».

اعلم: أنَّ ما ذكرَهُ المُصنِّفُ من معاني الأبوابِ هوَ الغالبُ؛ إذ ليسَتْ منحصرَةً فيما ذُكِرَ كما بُيِّنَ في المُطوَّلاتِ.



(١) لأن التاء من الحروف المهموسة التي تجمعها: «فَحَثَّه شَخْصٌ سَكَت»، والدال والذال والزاي من الحروف المجهورة، وهي ما عدا هذه الحروف العشرة، ومباعدةُ ما بين الحرفين في الصفة توجب عُسرَ جمعهما في التلفظ، لا جَرَمَ أبدلت التاء في «افتعل» حرفاً، وهو الدال لتقاربهما في المخرج، وتوافق ما قبلها في الصفة لسهولة التلفظ.

(٢) أصله: «ادتمع» من «دمع»، قلبت التاء دالاً ثم أُدغمت، ولا يجوز «اِتَّمَعَ» بقلب الدال تاءً؛ لأن الدال أعظم من التاء.

(٣) أصله: «اِذْتَكَرَ» من «الذكر»، قُلبت التاء دالاً، ثم الدال ذالاً، لاتحادهما في صفة الجهر، ويجوز أن يقال: «اِدَّكَرَ»، بقلب المعجمة مهملةً، ويجوز «اِذْدَكَرَ» نظراً إلى مغايرتهما في الذات.

(٤) في بعض النسخ: «اِذَّكَرَ» بإدغام الذَّال في الدَّال، وكلاهما جائزان.

(٥) أصله: «ازتجر» من «الزجر» قلبت التاء دالاً، ويجوز «اِزَّجَرَ» بقلب الدال زاياً، ولا يجوز بالعكس، لعظم الزاي، فإدخال الكبير في الظرف الصغير تكلُّفٌ بارد.

(٦) أي: فاء «افتعل» واواً . . . إلخ.

(٧) لسهولة التلفظ؛ لأن التاء من الحروف المهموسة، والواو والياء والثاء من الحروف المجهورة، فلو لم تقلب لعسر التلفظ بها، وهذا لا يجوز.

(٨) أي: التاء المقلوبة من الواو والياء والثاء في تاء «افتعل»؛ لِوجود إدغام أحد المتجانسَين في الآخر المتحرك؛ دفعاً للثقل.

(٩) أصله: «اِوْتَقَى» من «وقى، يَقِي» قلبت الواو تاءً لمجاورتهما مخرجاً، ولِذا يقع هذا القلب كثيراً، نحو: «تُرَاثٍ» و«تُجَاهٍ» من: «وِرَاثٍ»، و«وُجَاهٍ»، مع أنه لو لم يجعل الواو زاياً يلزم أن يكون ياء لسكونها، وانكسار ما قبلها؛ فحينئذٍ يلزم كون الفعل مرة يائيًا، ومرة واويًا، نحو: «اِيتَقى، يُوْتَقِي»، وهذا الاختلاف رَكيك، وقوله: «اتَّسَرَ»، أصلُهُ: «اِيْتَسَرَ» من «يَسَرَ» قلبت الياء تاءً هرباً من اجتماع الكسرات لفظاً أو تقديراً، وقوله: «اتَّغَرَ»، أصله: «اِثْتَغَرَ» قلبت الثاء تاءً لاتحادِهما في المهموسة، ويَجوز «اثغر» بقلب التاء ثاءً.

حروف الزِّيادة وأحكامها

○ وَالحُرُوفُ الَّتِي تُزَادُ فِي الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ عَشَرَةٌ[1]، مَجْمُوعُهَا: «اليَوْمَ تَنْسَاهُ»[2]، وَإِذَا كَانَتْ كَلِمَةٌ، وَعَدَدُهَا زَائِدٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ، وَفِيهَا حَرْفٌ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الحُرُوفِ[3]؛ فَاحْكُمْ بِأَنَّها زَائِدَةٌ، إِلَّا أَنْ لَا يَكُونَ لَهَا مَعْنًى بِدُونِهَا، نَحْوُ: «وَسْوَسَ».

○ وَأَبْوَابُ الرُّبَاعِيِّ كُلُّهَا[4] ....

إمعان الأنظار

قوله: (وَالحُرُوفُ الَّتِي تُزَادُ) أي: لغيرِ الإلحاقِ والتَّضعيفِ؛ فإنَّهُ يُزادُ فيهما من أيِّ حرفٍ كانَ، نحوُ: «جَلْبَبَ» و«قَطَّعَ».

قوله: (وَإِذَا كَانَتْ كَلِمَةٌ ... إلخ) كَلِمَةُ «كانَتْ»: ناقصةٌ أو تامَّةٌ، والواوُ الأولى للحالِ والثانيةُ لِلعطفِ، وتقييدُ الحرفِ بالواحدِ ليسَ للاحترازِ عمّا فوقَهُ، بل لِلتَّعميمِ، أمَّا الأوَّلُ؛ فلاسْتِلْزَامِ الكُلِّ للجُزءِ، وأمَّا الثاني؛ فلِتَناولِهِ لكلِّ جُزءٍ ممَّا فَوْقَهُ، وأمَّا تذكيرُهُ؛ فلِكونِهِ للنِّسبةِ إلى اسمِ الفاعلِ، كقولِهِ تعالى: ﴿بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ﴾ [البقرة: ٦٨].

قوله: (إِلَّا أَنْ لَا يَكُونَ لَهَا مَعْنًى بِدُونِهَا) إنْ أرادَ أن لا يكونَ لها مَعْنًى أصلاً - على ما يدلُّ عليه العُموم الحاصل من وُقوعِ النَّكرَةِ في سِياقِ النَّفي - يَنْتَقِضْ بِنحوِ: «جَمْهَرَ»، فإنَّ الميمَ فيه أصليةٌ، معَ أنَّ له معنًى بدونِها، وإنْ أرادَ أن لا يكونَ لها معناها بعينِها ينتقِضْ بِنحوِ: «ضَارَبَ»، على أنَّه تخصيصٌ مِن غير مُخصِّصٍ، فالوَجْهُ أنْ يُقالَ: إلَّا أنْ لا يُوجَدَ لها مَعناها بِعينِها، ولا مَعْنًى يُناسبُه بدونِها.

ثمَّ اعلمْ أنَّ هذا الاستثناءَ مُفرَّغٌ، تقديرُهُ: فاحكمْ أنَّها زائدةٌ في كلِّ موضعٍ إلَّا موضعَ أنْ لا يكونَ لها معنًى بدونِها.

قوله: (وَأَبْوَابُ الرُّبَاعِيِّ كُلُّهَا ....

(١) أي: لغير الإلحاق والتضعيف، فإنه يُزاد فيهما أيِّ حرفٍ كان، نحو: «جلبب»، و«قطَّع».

(٢) قيل: هذه العبارة جواب سيبويه للأخفش حين سأله عن الحروف الزوائد، يعني: أن ما زيد لتكثير البناء ولم يكن للإلحاق والتضعيف لا يكونُ إلا من هذه الحروف.

(٣) أي: من هذه الحروف العشرة، فاحكم أنتَ بزيادة تلك الحروف في كلِّ حالٍ، إلا في حال أنْ لا يكونَ لتلك الكلمة معنًى بدون ذلك الحرف؛ فحينئذٍ ليس لك الحكمُ بزيادتها، كالواو الثانية في «وَسْوَسَ».

(٤) أي: سواء كان مزيداً على الثُّلاثي، أو على الرُّباعي.

مُتَعَدٍّ(١) إلَّا: «دَرْبَخ»(٢).

○ وَأَبْوَابُ الخُمَاسِيِّ كُلُّهَا لَوَازِمُ(٣)، إلَّا ثَلَاثَةَ أَبْوَابٍ: «اِفْتَعَلَ»، وَ«تَفَعَّلَ»، وَ«تَفَاعَلَ»، فَإِنَّهَا مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ اللَّازِمِ وَالمُتَعَدِّي(٤).

○ وَأَبْوَابُ السُّدَاسِيِّ كُلُّهَا لَوَازِمُ، إلَّا بَابَ «اِسْتَفْعَلَ»(٥)، فَإِنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ اللَّازِمِ

إمعان الأنظار

مُتَعَدٍّ إلَّا: «دَرْبَخ») هذا الحصرُ غيرُ مُستقيم ـ سواءٌ أُرِيدَ بالرُّباعيِّ المُجرَّدُ أو أعمُّ ـ لِمجيءِ: «بَرْهَنَ» و«مَوَّتَ» و«أَمْسَى» و«جَلْبَبَ»(٦) وغيرِها.

قوله: (وَأَبْوَابُ الخُمَاسِيِّ كُلُّهَا لَوَازِمُ) سواءٌ كانَ مزيداً على الثُّلاثيِّ، مُلْحَقاً أو غيرَ مُلْحقٍ، أو مَزيداً على الرُّباعيِّ.

قوله: (فَإِنَّهَا مُشْتَرَكَةٌ) بمعنى أنَّ بعضَ الأفعالِ الجائي منها مُتعدٍّ، وبعضُها لازمٌ، فيكونُ البابُ المشتمِلُ عليهما مُشْتَرَكاً بينَ اللَّازمِ والمُتعدِّي.

قوله: (وَأَبْوَابُ السُّدَاسِيِّ كُلُّهَا لَوَازِمُ) سواءٌ كانَ مزيداً على الثُّلاثي، مُلْحَقاً أو غيرَ مُلْحَقٍ، أو مَزيداً على الرُّباعيِّ. يَرِد على الحَصْرِ: «اِحْلَوْلَيْتُهُ»، و«اعْرَوْرَيْتُهُ»، و«اعْلَوَّطَني فُلَانٌ»، أي: لَزِمَني.

---

(١) وفي بعض النسخ: «مُتَعَدِّيَةٌ»، قال صاحب «روح الشروح»: قال المصنِّف «متعدٍّ» ولم يقل: «متعدية» مع أن المبتدأ المؤنث نظراً إلى تذكير التأكيد، ثم دَأْبُ المصنِّف الحكم بالغالب، وتنزيل القليل بمنزلة العدم، ومن دأبه أيضاً حذفُ المستثنى، وإقامة مثاله مُقامَه، فمعنى كلامه ههُنا: أن الغالبَ في أبواب الرُّباعيِّ التعدية إلا في باب «فَعلَل»، فإن الغالِبَ فيه لازم، نحو: «دَرْبَخ».

(٢) كذا في الأصل المخطوط، وفي نسخة أخرى: «دَرْبَحَ» بالحاء المهملة، وفي أخرى: «دَرْبَجَ» بالجيم.
قال الفيروزآبادي في «القاموس»: «دَرْبَخَتِ الحَمَامَةُ لِذَكَرِهَا»: طاوَعَتْهُ للسِّفادِ، و«دَرْبَخَ الرَّجلُ»: إذا طأطأ رأسهُ وبَسَط ظَهْرهُ. وقال اللِّحْيانيُّ: حَنَى ظَهْرَه. و«الدَّرْبَخَةُ»: الإصغاءُ إلى الشيءِ والتَّذَلُّلُ، و«دَرْبَخَ»: ذَلَّ. و«دَرْبَحَ» بالحاء لغةٌ، وبالخاء أعْرفُ، و«دَرْبَجَ» بالجيم: لَانَ بعد صُعوبةٍ.

(٣) فإن قيل: لِمَ لَمْ يكتفِ بقوله: «لازمة» مع أنه أخصر؟ قلتُ: أشار بِصيغة الجمع إلى أن لزومَها على أنواع، كالمُطاوَعة ومبالغة اللازم، ونحوهما.

(٤) أما كون «افْتَعَلَ» مُتعدِّياً فنحو: «اقتسمَ المَالَ»، و«اكْتَسَبَه»، وأما كونه لازماً فنحو: «احْتَقَنَ»، و«اعْتَوَنَ».
وأما كون «تَفَعَّلَ» مُتعدِّياً فنحو: «تَمَزَّزَ»، و«تَقَسَّم»، وأما كونه لازماً فنحو: «تكسَّر» عند المُطاوَعة، و«تَكَلَّمَ»، و«تَبَسَّمَ»، و«تَحَلَّمَ»، وأما كون «تَفَاعَلَ» مُتعدِّياً فنحو: «تَنَازَعْنا الحَدِيثَ»، و«تَشارَكْنا المَالَ»، وأما كونه لازماً فنحو: «تَحَالَمَ»، و«تَوَاضَعَ».

(٥) أما كون «اسْتَفْعَلَ» مُتعدِّياً فنحو: «اسْتَخرج المَال»، و«اسْتَغْفَر الله»، وأما كونه لازماً فنحو: «اسْتَحْجَرَ الطِّينُ»، و«اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ»، و«اسْتَنْسَرَ البُغَاثُ».

(٦) هو متعدٍّ، فذِكرُه هنا سهو.

وَالْمُتَعَدِّي، وَكَلِمَتَيْنِ[1] مِنْ بَابِ «اِفْعَنْلَى»، فَإِنَّهُمَا مُتَعَدِّيَانِ، وَهُمَا: «اِسْرَنْدَاهُ»، وَ«اِغْرَنْدَاهُ»، مَعْنَاهُمَا: غَلَبَ عَلَيْهِ، وَقَهَرَهُ.

○ وَهَمْزَةُ «أَفْعَلَ» تَجِيءُ لِمَعَانٍ:

(١) لِلتَّعْدِيَةِ، نَحْوُ: «أَكْرَمْتُهُ»[2].

(٢) وَلِلصَّيْرُورَةِ، نَحْوُ: «أَمْشَى الرَّجُلُ»، أَيْ: صَارَ ذَا مَاشِيَةٍ.

(٣) وَلِلْوِجْدَانِ، نَحْوُ: «أَبْخَلْتُهُ»، أَيْ: وَجَدْتُهُ بَخِيلاً.

(٤) وَلِلْحَيْنُونَةِ[3]، نَحْوُ: «أَحْصَدَ الزَّرْعُ»، أَيْ: حَانَ وَقْتُ حَصَادِهِ.

(٥) وَلِلْإِزَالَةِ[4]، نَحْوُ: «أَشْكَيْتُهُ»، أَيْ: أَزَلْتُ عَنْهُ الشِّكَايَةَ.

(٦) وَلِلدُّخُولِ فِي الشَّيْءِ، نَحْوُ: «أَصْبَحَ الرَّجُلُ» أَيْ: دَخَلَ فِي الصَّبَاحِ.

إمعان الأنظار

قوله: (وَهَمْزَةُ «أَفْعَلَ») يُوهم ظاهرُهُ أن يكونَ الهمزةُ في بابِ «أَفْعَلَ» حرفاً من حروفِ المعاني؛ فيكونُ نحوُ: «أَكْرَمَ» مُركَّباً من فعلٍ وحَرفٍ، فلا يكونُ كلمةً، وليسَ كذلكَ؛ لأنَّ الدَّالَّ على الصَّيرُورةِ ـ مثلاً ـ ليسَ هو الهمزةَ فقط، بل مجموعُ حُروفِ الكلمةِ مع الهيئةِ، غايةُ ما في البابِ: صارَ دُخُولُ الهمزةِ سبباً لمعنى الصَّيرورةِ، وجُزْءاً من الدَّالِّ عليها، ولِذَا أَسْنَدَ المصنِّفُ المعانيَ المذكورةَ إليها مجازاً، وقِسْ عليه سِينَ «اسْتَفْعَلَ».

قوله: (وَلِلدُّخُولِ فِي شَيْءٍ) بعضُهم جعلُوا هذا المعنى داخِلاً في معنى الصَّيرورةِ، وقالُوا: معنى «أَصْبَحَ الرَّجُلُ»: صارَ ذا صباحٍ، ولكنَّ اعتبارَ المصنِّفِ أَوْلى؛ لأنَّ المفهومَ من «أَصْبَحَ» هوَ الدُّخولُ في الصَّباحِ، لا صَيْرُورَةُ ذي الصَّباحِ، وإنْ لَزِمَ، والمرادُ: بيانُ معناهُ المُطابِقيِّ لا الالتزاميِّ.

---

(١) في بعض النسخ: «وَكَلِمتانِ» بالرفع، وصَوَّبَ صاحب «المطلوب» كلَيهما، ورَجَّح ما أثبتناه. وكلاهما موجَّهٌ؛ فعلى كونه «وكلمتين» يُخرج على العطف على ما أضيف إليه المستثنى، وهو لفظ «استفعل»، فإنه مجرور المحلّ، أو على العطف على لفظ المستثنى فإنه منصوب، والتثنية بالياء حالة النصب والجرّ، وهذا أظهر، وعلى كونه «وكلمتان» يُخرج على العطف على محل المستثنى فإنه مرفوع، أو على الابتِدائية.

(٢) وتعديته بزيادة الهمزة في أوله، وفي بعض النسخ: «أَخْرَجْتُهُ»، وكلاهما صحيح؛ إذ الغرض كونه للتعدية بزيادة الهمزة، وفي كليهما هذا موجود.

(٣) الفرق بين الصَّيرورة والحَيْنُونة: أن الأُولى لحصول الشيء، والثانية لقرب حصوله.

(٤) أي: لإزالة أصل الفعل عن المفعول.

(٧) وَلِلْكَثْرَةِ، نَحْوُ: «أَلْبَنَ الرَّجُلُ»: إِذَا كَثُرَ عِنْدَهُ اللَّبَنُ.

(٨) وَلِلتَّعرِيضِ، نَحْوُ: «أَبَاعَ الجَارِيةَ»، أَيْ: عَرَضَهَا لِلْبَيْعِ.

(٧) وَلِلتَّمكُّنِ، نَحْوُ: «أَقْرَبْتُهُ»، أَيْ: جعلْتُه قَرِيباً.

○ وَسِينُ «اِسْتَفْعَلَ» أَيْضاً يَجِيءُ لِمَعَانٍ:

(١) لِلطَّلَبِ، نَحْوُ: «أَسْتَغْفِرُ اللهَ»، أَيْ: أَطْلُبُ مِنْهُ المَغْفِرَةَ.

(٢) وَلِلسُّؤَالِ، نَحْوُ: «اِسْتَخْبَرَ» أَيْ: سَأَلَ الخَبَرَ.

(٣) وَلِلتَّحَوُّلِ، نَحْوُ: «اِسْتَخَلَّ الخَمْرُ خَلًّا»، أَيْ: انْقَلَبَ الخَمْرُ خَلًّا.

إمعان الأنظار

قوله: (وَلِلتَّكْثِيرِ) وغيرُ المُصنِّفِ لم يَذكر هذا المعنى، ولعلَّهُ أدخلَهُ في الصَّيرُورةِ أيضاً؛ لكونِ معنى «أَلْبَنَ الرَّجُلُ»: صارَ ذا لَبَنٍ كثيرٍ، لكنْ لَمَّا كانَتِ الهمزةُ هَهُنا دالَّةً على معنًى زائدٍ على الصَّيرورةِ وهوَ التَّكثيرُ، كانَ أَوْلى أنْ يُفْرَدَ معناهُ عن مَعْنى الصَّيرورةِ الخاليةِ عن معنى التَّكثيرِ؛ فيكونُ أَضْبطَ، فيكونُ مرادُ المصنِّفِ من الصَّيرورةِ السَّابقةِ: هوَ الخاليةُ من معنى التكثيرِ، بقرينةِ المقابَلةِ، واكتفى بقولِهِ: «للتكثيرِ»، وإن كانَ في الحقيقةِ لهُ معنى الصَّيرورةِ؛ لتعلُّقِ الغرضِ بِهِ هَهُنا.

قوله: (وَسِينُ «اِسْتَفْعَلَ») وقد عَرفْتَ أنَّ الإسنادَ المذكورَ مجازٌ؛ لكونِها سبباً، وأمَّا وجهُ تعيينِ السِّينِ دونَ الهمزةِ والتَّاءِ معَ كونِ الكُلِّ زائداً وموجوداً في بابِ «اسْتَفْعَلَ»؛ فلأنَّهما لو كانا سببَيْنِ لهذِهِ المعاني لَوُجِدَتْ في سائرِ الأبوابِ ممَّا فيهِ همزةُ الوَصْلِ، نحوُ: «انْفعَلَ»، والتَّاءُ، نحوُ: «افْتَعَلَ»، ولَمَّا لم تُوجَدْ عَلِمْنا أنَّهما ليسا بِسَبَبينِ، وأمَّا السِّينُ فلم تُوجَدْ في غيرِ هَذَا البابِ، كما أنَّ هذهِ المعانيَ لم تُوجَدْ في غيرِهِ.

واعلم أنَّ ما ذكرناهُ من الدَّلائلِ - وكذا ما ذكرَهُ غيرُنا في العلومِ العربيَّةِ - أكثرُها خَطابيَّةٌ مُفيدةٌ للظَّنِّ، مُستَخرجَةٌ بقوَّةِ القَريحةِ، وليست بِقطعيَّةٍ مفيدةٍ لِليقينِ، حتى يَضُرَّها الاحتمالاتُ العَقليَّةُ، فتأمَّل.

قوله: (للطَّلَبِ) اعلمْ أنَّ المصنِّفَ فرَّقَ بينَ الطَّلَبِ والسُّؤالِ، كما فعلَهُ بعضُهم، بأنَّ الطَّلَبَ يكونُ بالقَلْبِ، والسُّؤال باللِّسانِ، ولم يُفرِّقِ بينهما الأكثرونَ، ولِذا جعلُوا هذينِ المَعْنَيَيْنِ واحداً.

قوله: (أيْ: اِنقَلَبَ الخَمْرُ خَلًّا) هكذا وجدْنا النُّسَخَ المَوجُودَةَ عندَنا، ولكنَّهُ سَهْوٌ من النَّاسِخِ، والصَّحيحُ: «انْقَلَبَ الخَمْرُ إلى الخَلِّ»؛ لأنَّ بابَ «انْفَعَلَ» لازِمٌ، ولذا قالَ

(٤) وَلِلاِعْتِقَادِ، نَحْوُ: «اِسْتَكْرَمْتُهُ»، أَيْ: اعْتَقَدْتُ أَنَّهُ كَرِيمٌ.

(٥) وَلِلْوِجْدَانِ، نَحْوُ: «اِسْتَجَدْتُ شَيْئاً»، أَيْ: وَجَدْتُهُ جَيِّداً.

(٦) وَلِلتَّسْلِيمِ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: «اِسْتَرْجَعَ القَوْمُ عِنْدَ المُصِيبَةِ»، أَيْ: قَالُوا: «إِنَّا للهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ».

[حروف العِلّة:]

○ وَحُرُوفُ المَدِّ، وَاللِّينِ، وَالزَّوَائِدِ، وَالعِلَّةِ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ: **الوَاوُ، وَاليَاءُ، وَالأَلِفُ**.

[أنواع المعتلّ:]

ـ وَكُلُّ فِعْلٍ مَاضٍ فِي أَوَّلِهِ حَرْفٌ مِنْ هَذِهِ الحُرُوفِ يُسَمَّى: مُعْتَلًّا، وَمِثَالاً؛ لِمُمَاثَلَتِهِ

إمعان الأنظار

في «الصِّحاحِ»: «المُنْقَلَبُ» مَصْدَرٌ أو مَكانٌ[1]، تدبَّرْ!



قوله: (وَحُرُوفُ المَدِّ، وَاللِّينِ، وَالزَّوائِدِ، وَالعِلَّةِ؛ وَاحِدَةٌ):

○ اعلَمْ أنَّ الحروفَ الزائدة: حُروفُ مبانٍ لا يكونُ كلُّها ولا جزؤها أصليَّةً، ولا مَقلوبةً عنها من العَشَرَةِ المذكورةِ.

○ وحروفُ العلَّةِ؛ الواوُ والياءُ والألفُ، كلمةً كانَتْ أو غيرَ كَلِمَةٍ، أصليَّةً كانَتْ أو مَقْلُوبَةً عنها، أو زائدةً؛ مُتحرّكةً كانَتْ أو ساكنةً، مُجانِسَةً حركةَ ما قبلَها لَها أو غيرَ مُجانِسَةٍ.

○ وحروفُ اللِّينِ هذهِ الثَّلاثَةُ مُقيداً بكونِها ساكنةً وغيرَ مقلوبَة من حَرْفٍ صحيحٍ، ومطلقاً من غيرِهِ.

○ وحروفُ المدِّ حُروفُ اللِّينِ، بشَرطِ مُجانسَةِ حركةِ ما قبلَها لَها، وقولُ المصنِّفِ: «واحدةٌ» مَحَلُّ تأمُّلٍ، فتأمَّلْ!



قوله: (وَكُلُّ فِعْلٍ مَاضٍ) وإنما خَصَّ الماضيَ بالذِّكْرِ معَ كونِ الحُكم عامًّا؛ لكونِ فَهمه أيسرَ للمُبتدئ، معَ كونِ أحكامِ الغيرِ مَعلومةً بِالمُقايسةِ، وأرادَ بـ«الماضي»: ماضيَ الثُّلاثي المُفردِ

(١) انظر: «الصحاح» مادة (ق ل ب).

الصَّحِيحَ فِي اِحْتِمَالِ الحَرَكَاتِ، نَحْوُ: «وَعَدَ»(١)، وَ«يَقِظَ»(٢).

ـ وَإِذَا كَانَ فِي وَسَطِهِ يُسَمَّى: أَجْوَفَ(٣)، نَحْوُ: «قَالَ»، وَ«كَالَ»(٤).

ـ وَإِذَا كَانَ فِي آخِرِهِ يُسَمَّى: نَاقِصاً(٥)، نَحْوُ: «غَزَا»، و«رَمَى».

ـ وَإِذَا كَانَ فِيهِ حَرْفَانِ مِنْ هَذِهِ الحُرُوفِ؛ فَإِنْ كَانَ فِي عَيْنِهِ(٦) وَلَامِهِ يُسَمَّى: اللَّفِيفَ المَقْرُونَ، نَحْوُ: «شَوَى» وَ«طَوَى»(٧)، وَإِنْ كَانَ فَاءَهُ وَلَامَهُ يُسَمَّى(٨): اللَّفِيفَ المَفْرُوقَ، نَحْوُ: «وَقَى، يَقِي».

[المُضاعَف:]

○ وَكُلُّ فِعْلٍ يَكُونُ عَيْنُهُ وَلَامُهُ حَرْفَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ؛ أُدْغِمَ أَوَّلُهُمَا فِي الآخِرِ دَفْعاً لِلثِّقَلِ(٩) يُسَمَّى: مُضَاعَفاً، نَحْوُ: «مَدَّ».

إمعان الأنظار

المُذكَّرِ الغائبِ، بقَرينةِ المثالِ، وعَدمِ ذكرِ المَزيداتِ في بابِ المُعتلَّاتِ، وتُعْلَمُ هيَ بالمُقايسَةِ، ويَدلُّ على هذا قولُهُ: «في أوَّلِهِ» و«وسَطِهِ» و«آخرِهِ»، دُونَ: فائِهِ، وعَينِهِ، ولامِهِ.



قوله: (أُدْغِمَ أَوَّلُهُمَا) لو لم يَذْكُرْ هذا لكانَ أَوْلى؛ لأنَّ المُضَاعَفَ قَدْ لا يقعُ فيهِ الإدغامُ.

واعلَمْ: أنَّهُ قد يَجْتَمِعُ اثنانِ من علاماتِ هذِهِ السِّتَّةِ فيُسَمَّى باسمَينِ، نحوُ: «وَدَّ»، و«وَأَدَ»

---

(١) إنما أورد مثالين إشارةً بأحدهما إلى الواويِّ، وبالآخر إلى اليائيِّ.

(٢) في بعض النسخ: و«يَسَرَ» بدل: «يَقِظَ»، وفي أخرى: «وَعَدَ» وَ«يَسَرَ» و«يَقِظ».

(٣) أما تسميتهم بالمعتلِّ: فلوجود حرف العلة في مقابلة العين التي هي من الحروف الأصلية للكلمة. وأما تسميتهم بالأجوف: فلوقوع حرف العلة في الوسط، ولخلو الوسط الذي هو بمنزلة الجوف في الحيوان عن الحرف الصحيح. وأما تسميتهم بذي الثَّلاثةِ: فلصيرورة ماضيه على ثلاثة أحرفٍ إذا أخبرت عن نفسك، نحو: «قلتُ»، و«بعتُ».

(٤) الأصل: «قَوَل» و«كَيَل»، وفي بعض النسخ: «قال» و«باع»، وفي بعضها: «بَاعَ» بدل: «طَوَى».

(٥) أي: لنقصان آخره غالباً عن الحركة البنائية، وأصل «غزَا» و«رَمَى»: غَزَوَ، ورَمَيَ، فكلٌّ من الأقسام الثلاثة نوعان: واويٌّ، ويائيٌّ، ويقال للأول: المعتل الفاء، وللثاني: المعتل العين، وللثالث: المعتل اللام.

(٦) أي: عين ذلك الفعل ولامه، ويُسمى هذا النوع: اللفيف المقرون، أما تسميتهم باللفيف: فالتفاف حرفي العلة فيه، وأما بالمقرون: فلاقترانهما فيه، نحو: «رَوَى»، و«شَوَى».

(٧) في بعض النسخ: «رَوَى» بدل: «كَالَ».

(٨) أي: هذا النوع، وذلك لفرق الحرف الصحيح بينهما.

(٩) أي: لثقل التكرُّر، بخلاف مُضاعف الرُّباعي؛ وهو ما كان عينه مع لامه الثانية من جنسٍ واحدٍ، نحو: «زلزل».

[المهموز:]

○ وَكُلُّ فِعْلٍ فِيهِ هَمْزَةٌ:

ـ فَإِنْ كَانَتْ فِي أَوَّلِهِ يُسَمَّى: مَهْمُوزَ الفَاءِ، نَحْوُ: «أَخَذَ».

ـ وَإِنْ كَانَتْ فِي وَسَطِهِ يُسَمَّى: مَهْمُوزَ العَيْنِ، نَحْوُ: «سَأَلَ».

ـ وَإِنْ كَانَتْ فِي آخِرِهِ يُسَمَّى: مَهْمُوزَ اللَّامِ، نَحْوُ: «قَرَأَ»(١).

[الفعل الصحيح السالم:]

ـ وَكُلُّ فِعْلٍ خَالٍ مِنْ هَذِهِ الأَقْسَامِ(٢) السِّتَّةِ يُسَمَّى: صَحِيْحاً(٣).

وَقَدْ مَرَّ بَحْثُ بَابِ الصَّحِيحِ، وَسَنَذْكُرُ بَحْثَ الأَقْسَامِ السِّتَّةِ عَلَى سَبِيلِ الاخْتِصَارِ إِنْ شَاءَ اللهُ.

إمعان الأنظار

و«وَبَأَ»، و«آبَ» و«جَاءَ»، و«أَبَى» و«نَأَى»، و«أَسَّ»، و«أَوَى»، و«وَأَى»، فيقالُ: المُعتلُّ المُضَاعفُ، أو المهموزُ العينِ أو اللَّامِ، والأجوفُ المهموزُ الفاءِ أوِ اللَّامِ، والنَّاقِصُ المهموزُ الفاءِ أو العينِ، والمُضَاعَفُ المهموزُ الفاءِ، واللَّفِيفُ المَقرُونُ المهموزُ الفاءِ، واللَّفِيفُ المَفْرُوقُ المهموزُ العينِ، وأيَّ الاسمينِ قَدَّمْتَ جازَ، والمشهورُ ما ذَكَرْنا.



(١) وفي بعض النسخ أهمل المصنف الأمثلة؛ اعتماداً على ظهورها.

(٢) يعني به: الفعل الخالي من حروف العلة، والهمزة، والتضعيف، بأن لا يكون مثالاً، وأجوفَ، وناقصاً، ولفيفاً، ومضاعفاً، ومهموزاً، ولِذا قال: يسمى ذلك الفعل: صحيحاً لصحته، وعدم تغير حروفه، ويرادفه السالم؛ لأنه الذي سلمتْ حروفه الأصلية عن حروف العلة، والهمزة، والتضعيف.

(٣) وفي بعض النسخ زيادة: «سَالِماً»، والمشهور أن السالم أخصّ من الصحيح؛ لأن المُضاعف والمهموز يقال له: سالم. انظر: «شرح الحموي للمقصود».

بَابُ المُعْتَلَّاتِ وَالمُضَاعِفِ وَالمَهْمُوزِ

أحكام المُعتل

○ الوَاوُ وَاليَاءُ إِذَا تَحَرَّكَتَا، وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا[١] قُلِبَتَا أَلِفاً، نَحْوُ: «قَالَ»، وَ«كَالَ».
وَمِثَالُهُمَا[٢] مِنَ النَّاقِصِ: «غَزَا»، و«رَمَى».
ـ وَتَقُولُ فِي تَثْنِيَتِهِمَا: «غَزَوَا»، وَ«رَمَيَا»، فَلَا تُقْلَبَانِ أَلِفاً[٣]، ....

إمعان الأنظار

قوله: (بَابُ المُعْتَلَّاتِ) اعلمْ أنَّ ما ذُكِرَ في هذا البابِ من القَواعدِ عندَ عدمِ المَانِعِ، كالالْتِباسِ وغيرِهِ، كما أشارَ إليهِ في آخرِ الكتابِ بقولِه: «وَقَدْ يَكُونُ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ لَا يَتَغَيَّرُ المُعْتَلَّاتُ فِيهِ مَعَ وُجُودِ المُقْتَضِي»[٤].

قوله: (قُلِبَتَا أَلِفاً) أي: تُلْفَظُ الألفُ مكانَهما؛ إذِ القَلْبُ لا يُتَصَوَّرُ في الأَعْراضِ.

قوله: (لَا تُقْلَبَانِ أَلِفاً) لوجودِ المانعِ، وهوَ الالتباسُ بالمفردِ على تقديرِ القَلْبِ والحَذْفِ لاجتماعِ السَّاكنين.

---

(١) ما ذكر في هذا الباب من قواعد الإعلال مشروط بشروط سبعة:
أحدها: كون الواو والياء في وزن الفعل ليخرج نحو: «الحَوَكَة» جمع: حائك.
وثانيها: كون حركة الواو والياء أصلية؛ إذ العارض كالمعدوم.
وثالثها: ألَّا تكون فَتحَةُ ما قبلهما في حكم السكون.
ورابعها: ألَّا يكون في معنى الكلمة تحرُّك واضطراب؛ كيلا يفوت الغرضُ من تحركهما، نحو: «الحَيَوَانُ» فإنه لا يُعَلُّ؛ لتدلَّ حركةُ اللفظِ على الحركةِ والاضطراب في معناه.
وخامسها: ألَّا يجتمعَ في الكلمة إعلالان؛ لئلا يؤدِّيَ إلى إجحافها، فخرجَ نحو: «طَوَى»؛ إذ لو أُعِلَّ الواوُ لحذفت للساكنَين.
وسادسها: ألَّا يلزمَ ضَمُّ حرفِ العلَّةِ في مضارعه؛ إذ هو مَرفُوضٌ، فلا يُعَلُّ، نحو: «حَيِيَ»؛ إذ لو قُلْتَ: «حايَ»، لقلتَ في المستقبل: «يَحَايُ» مثلَ «يَخافُ».
وسابعها: ألَّا تفوتَ الدَّلالةُ على أصلِهما؛ فلا يُعَلُّ، نحو: «اسْتَحْوَذَ»، و«القَوَد»؛ لِيُعلم أنَّهما من الواوي.
(٢) أي: مثال الواو والياء المنقلبتَين ألفاً.
(٣) فإن قلتَ: لِمَ لَمْ يَجُز قلبُ الواو والياء في التثنية في مثل: «غَزَوَا» و«رَمَيَا»؟ قلتُ: لئلا يلتبسَ بالمفرد عند حذف إحدى الألفين لاجتماع الساكنين.
(٤) ص: ٤٨٥.

وَلَا تُقْلَبَانِ أَيْضاً(١) فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ(٢)، وَالْمُوَاجِهَةِ، وَنَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ(٣)؛ لِأَنَّ الْوَاوَ السَّاكِنَةَ وَالْيَاءَ السَّاكِنَةَ لَا تُقْلَبَانِ أَلِفاً إِلَّا فِي مَوْضِعٍ يَكُونُ فِيهِ سُكُونُهُمَا غَيْرَ أَصْلِيٍّ؛ بِأَنْ(٤) نُقِلَتْ حَرَكَتُهُمَا إِلَى مَا قَبْلَهُمَا(٥)، نَحْوُ: «أَقَامَ»، وَ«أَبَاعَ»(٦).

ـ وَتَقُولُ فِي الْجَمْعِ(٧) الْمُذَكَّرِ: «غَزَوْا»، وَ«رَمَوْا»، وَالأَصْلُ: غَزَوُوْا، وَرَمَيُوا؛ قُلِبَتَا أَلِفاً لِتَحَرُّكِهِمَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا، فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ: أَحَدُهُمَا الأَلِفُ الْمَقْلُوبَةُ(٨)، وَالثَّانِي وَاوُ الْجَمْعِ، فَحُذِفَتِ الأَلِفُ(٩) الْمَقْلُوبَةُ، ....

إمعان الأنظار

قوله: (لِأَنَّ الوَاوَ) تعليلٌ لقوله: «لا تُقلبانِ أيضاً» خاصّةً.

قوله: (إِلَّا فِي مَوْضِعٍ) ولم يَذْكُرْ فتحةَ ما قبلَها معَ كونِها شَرْطاً أيضاً؛ لفهمِهِ من سِباقِهِ وسِياقِهِ.

قوله: (بِأَنْ نُقِلَتْ حَرَكَتُهُمَا إِلَى مَا قَبْلَهُمَا) الباءُ متعلِّقٌ بـ«يَكُونُ سُكُونُهُمَا»، وإنَّما قَيَّدَ به احْتِرازاً عمَّا ذَكَرَهُ أوّلاً، فإنَّ سكونَ الواوِ والياءِ في نحوِ: «غَزَوْنَ» و«رَمَيْنَ» غيرُ أصليٍّ؛ لأنَّهُ حصلَ من لُحُوقِ الضَّميرِ، لكنْ لم يَكُنْ بالنَّقْلِ لكونِ ما قبلَهما مُتحرِّكاً، بل بالحذفِ، بخلافِ نحوِ: «أَقَامَ» و«أَبَاعَ»، ويجوزُ أنْ يتعلَّقَ بـ«تُقْلبانِ» المُقدَّرِ بعدَ الاستثناءِ، ويحصلُ الاحْتِرازُ؛ لأنَّ ما جاءَ من ضَمِيرِ الفاعلِ في حُكْمِ الأصليِّ عِنْدَهُم؛ لِكونِهِ كالجُزْءِ مِنَ الفِعْلِ على ما بَيَّناهُ سابقاً.

قوله: (فَحُذِفَتِ الأَلِفُ المَقْلُوبَةُ) دونَ واوِ الجمعِ؛ لأنَّها فاعلٌ، وحَذْفُهُ بدونِ إقامَةِ المفعولِ مُقامَهُ لا يجوزُ؛ لأنَّ الفعلَ لا يُفيدُ بدونِهما.

---

(١) أي: كما لا تقلبان في التثنية والجمع المؤنث، نحو: «غزون»، و«رمين».

(٢) أي: ولا تُقلبان في المواجهة، فإن قيل: لِمَ عبرتَ عن المخاطب والمخاطبة بالمواجهة؟ قلتُ: لاستلزام الخطاب المواجهة.

(٣) أي: ولا تقلبان في نفس المتكلم سواءٌ كان وحده أو مع غيره، نحو: «غزوتُ»، و«رميت»، و«غزونا»، و«رمينا».

(٤) قوله: «غير أصليّ» أي: مع كون ما قبل الواو والياء مفتوحاً، وتركه هذا القيد مبنيٌّ على ما فهم من سِباقِه وسِياقِه، وقوله: «بأن نقلت» الباء متعلق بـ«يكون سكونهما».

(٥) دَفْعُ ما عَسَى أن يُقال: إن سكونهما في هذه الأمثلة غير أصليّ؛ لعروضه باتّصال الضمائر، فوَجَبَ أن تُقْلَبا ألفاً، فأجاب: بأنَّ المراد بعروض سكونِهما: ما يكون نقل الحركة إلى ما قبلهما لأجل القلب.

(٦) الأصل: «أَقْوَم»، و«أَبْيَع»، ولو كان سكونهما أصليًا لَمَا احْتِيجَ إلى القلب لحصول الخِفَّة بدونِه.

(٧) أي: في الجمع المذكر الغائب من «غزا» و«رمى».

(٨) أي: من الواو في الأول، ومن الياء في الثاني.

(٩) أي: الألف المقلوبة من الواو والياء؛ لاجتماع الساكنين، دون واو الجمع؛ لأنّها ضمير فاعل فلا تحذف إلا بنائب كما في «اغْزُنَّ»، وليس له نائب هٰهنا مع أن حذف الألف معين.

فَبَقِيَ[١]: «غَزَوْا» وَ«رَمَوْا».

ـ وَتَقُولُ فِي المُفْرَدَةِ المُؤَنَّثَةِ الغَائِبَةِ: «غَزَتْ»، وَ«رَمَتْ»، وَالأَصْلُ[٢]: غَزَوَتْ، وَرَمَيَتْ؛ قُلِبَت الوَاوُ وَاليَاءُ أَلِفاً لِتَحَرُّكِهِمَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا، فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ؛ أَحَدُهُمَا الأَلِفُ المَقْلُوبَةُ، وَالثَّانِي التَّاءُ، فَحُذِفَتِ الأَلِفُ المَقْلُوبَةُ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ التَّاءِ، فَبَقِيَ: «غَزَتْ» وَ«رَمَتْ».

ـ وَتَقُولُ فِي تَثْنِيَتِهِمَا مِنَ المُؤَنَّثِ: «غَزَتَا»، وَ«رَمَتَا»، وَالأَصْلُ: غَزَوَتَا وَرَمَيَتَا؛ فَقُلِبَتِ الوَاوُ وَاليَاءُ أَلِفاً لِتَحَرُّكِهِمَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا، وَحُذِفَتِ الأَلِفُ المَقْلُوبَةُ لِسُكُونِهَا، وَسُكُونِ التَّاءِ؛ لِأَنَّ التَّاءَ كَانَتْ سَاكِنَةً فِي الأَصْلِ، فَحُرِّكَتِ التَّاءُ لِأَلِفِ التَّثْنِيَةِ[٣]، فَحَرَكَتُهَا عَارِضَةٌ، وَالعَارِضُ كَالمَعْدُومِ.

إمعان الأنظار

قوله: (فَحَرَكَتُهَا عَارِضَةٌ، وَالعَارِضُ كَالمَعْدُومِ) وفيهِ سُؤالانِ:

أحدُهما: أنَّ هذهِ الحركَةَ حَصلَتْ من ضَميرِ الفاعلِ؛ لأنَّ الألِفَ تَقْتَضِي فتحةَ ما قبلَها، وقد سَبقَ أنَّ ما جاءَ منهُ في حُكمِ الأصليِّ عندَهم.

وثانيهما: أنَّها كانَتْ عارضةً في حُكمِ المَعْدُومِ، فاجتمعَ ساكنانِ: التَّاءُ والألفُ، فلِمَ لَمْ يُحذَفْ أحدُهما؟

وجوابُهما: أنَّ هذهِ الحركَةَ لَها شَبَهانِ بالأصليِّ والعَارِضِيِّ، فعمِلْنَا بالشَّبهينِ كما هي القاعدةُ المُستحْسَنةُ عندَ المُحقِّقينَ، بيانُهُ: أنَّ هذهِ الحركةَ من حيثُ إنَّها جاءَتْ بألفِ الضَّميرِ كانَتْ في حكمِ الأصليَّةِ كسكونِ واوِ «غَزَوْنَ»، ومن حيثُ محلُّها عارضةٌ ليسَتْ في حكمِ الأصليَّةِ؛ لأنَّها ليسَتْ بجزءٍ من الفعلِ على الحقيقةِ، ولا كالجُزءِ منهُ؛ لأنَّها ليسَتْ بفاعلٍ، بل حرفٌ جاءَتْ لِعلامةِ تأنيثِ الفاعلِ، عارِضَةٌ ليسَتْ في حكمِ أصلِيَّةٍ، بخلافِ سكونِ واوِ «غَزَوْنَ»؛ لأنَّ محلَّهُ

(١) أي: الأصل المذكور بعد الحذف «غزوَا» و«رموَا» بفتح ما قبل الواو، ولم يضم حتى يجانس الواو، لتدل الفتحة على الألف المحذوفة.

(٢) أي: في أصل الوضع؛ لكونها علامة للتأنيث، وهذا جواب عن سؤال مقدَّرٍ، تقديره: إنكم قُلتم: حذفت الألف لسكونها، وسكون التاء، والتاء ليست ساكنةً؟ فأجاب بقوله: «لأن التاء كانت ساكنة في الأصل... إلخ».

(٣) قوله: «لألف التثنية»، وذلك لاجتماع الساكنين من علامتي التأنيث والتثنية، ولا مجال لحذف إحداهما؛ إذ العلامةُ لا تحذف لما يلزم من اللَّبس.

ـ وَنَقُولُ فِي جَمْعِ المُؤَنَّثِ مِنَ الأَجْوَفِ: «قُلْنَ»، وَ«كِلْنَ»، وَالأَصْلُ: قَوَلْنَ، وَكَيَلْنَ، قُلِبَتَا أَلِفاً لِتَحَرُّكِهِمَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا[١]، ثُمَّ حُذِفَتِ الأَلِفُ[٢] المَقْلُوبَةُ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ اللَّامِ، فَبَقِيَ: «قَلْنَ»، و«كَلْنَ»، بِفَتْحِ القَافِ وَالكَافِ[٣]، ....

إمعانُ الأنظار

جزءٌ من الفعلِ حقيقةً، فبِالنَّظرِ إلى الأوّلِ يَجتمعُ ساكنانِ أصلاً في نحوِ: «غزَتَا»، فيَلزمُ أنْ لا يُحْذَفَ حرفٌ، وبالنَّظرِ إلى الثَّاني يجتمعُ فيهِ ثلاثُ سَواكنَ؛ فيلزمُ حَذْفُ حرفينِ، والعَملُ بِمُقتضاهما من كلِّ وَجْهٍ ممتنعٌ، وبأحدِهما تَرجيحٌ بلا مُرجِّحٍ، وإهمالٌ وعدمُ اعتِبارٍ للآخَرِ، وهوَ مُنافٍ لِلعدلِ.

فإنْ قُلْتَ: جانِبُ العُروضِ راجحٌ؛ لأنَّهُ بالنَّظرِ إلى الحقيقةِ والمحلِّ المُتقدّم، وأمَّا الأصليَّةُ فبالنَّظرِ إلى ضميرِ الفاعلِ الغيرِ المُتقدّمِ فقط، فلِجانِبِ العروضِ رُجحانٌ من وَجهَينِ، فلا يلزمُ من اعتبارِهِ ترجيحٌ بلا مُرجِّحٍ ولا عدمُ العَدلِ.

قلتُ: في اعتبارِ العروضِ فقط يَلزمُ: إمَّا حذفُ الألفِ وهو فاعلٌ لا يُحذَفُ؛ لأنَّهُ يلزمُ الالتباسُ بالمفردِ المُؤنَّثِ؛ لأنَّه إذا حُذِفتِ الألفُ تحذف الحركةُ العارِضَةُ الحاصلةُ فيها، ولو سُلِّمَ فالعارضُ يَتغيَّرُ، أو حَذفُ الياءِ وهي علامةٌ لا تُحْذَفُ، ولأنَّهُ يلزمُ الالتباسُ حينئذٍ بالمُذكَّرِ، وفي اعتبارِ الأصليّةِ فقط لا يَلزمُ فسادٌ أصلاً، لكنْ يَلزمُ نوعُ ثقلٍ في البعضِ، وهوَ ليسَ بفسادٍ، ولذا اعْتُبِرَ الأصليَّةُ في لُغةٍ رَدِيئةٍ، ولم يُحذفْ منها حرفٌ، وأيضاً صُورةُ الحركةِ تمنعُ اجتماعَ السَّاكنينِ حقيقةً، واجتماعُهما اعتِباريٌّ، وبملاحظةِ هذا الفسادِ في جانبِ العُروضِ وعدمِهِ في جانبِ الأصليَّةِ، واعتبارِ صُورة الحركةِ لا رُجْحانَ لجانبِ العُروضِ، بل يحصُلُ المساواةُ بانضِمامِ ما ذُكِرَ في السُّؤالِ إلى ما ذُكِرَ في الجوابِ؛ فيَلزمُ ترجيحٌ بلا مُرجِّحٍ، وعَدَمُ العدلِ من اعتِبارِ أحدِهما فقط، فلمَّا لم يُمكن العملُ بِمُقتَضاهما من كلِّ وجهٍ ولا بأحدِهما فقط؛ عَمِلْنا بِكِلَيهما من وجهَين، وتَركناهما من وجهَين آخرَينِ تَعادُلاً بينهما، وقضاءً لحقوقِهما بِقدرِ

(١) دفعاً للثقل الحاصل من تحريك الواو والياء.

(٢) أي: المقلوبة منهما.

(٣) يعني: ثم نُقلت فتحة الكاف إلى الكسرة، والقياس ضمُّ الفاء في باب «خِفن»؛ لأنه واويٌّ، إلا أنه لما كان من «فعِل» مكسور العين، وكانت الدلالة على حركة العين أَوْلى من الدلالة على كون البناء واويًا؛ لأن الأولى راجعةٌ إلى المعنى، والثانية إلى اللفظ، نقلُوا كسرة العين إلى الفاء، ولما لم يُفد النقلُ في مثل: «قُلْنَ» و«كِلْن» الدلالةَ على حركة العين؛ لعدم مخالفة حركة العين لحركة الفاء، قصدوا الدلالةَ على الحرف المحذوف؛ لئلا يفوتَ الغرض بالكُلّيّةِ.

ثُمَّ نُقِلَتْ[١] فَتْحَةُ القَافِ إِلَى الضَّمَّةِ، وَالكَافِ إِلَى الكَسْرَةِ؛ لِتَدُلَّ الضَّمَّةُ عَلَى الوَاوِ

إمعان الأنظار

الإمكانِ، فاعتَبرنا في السَّاكنينِ الأوَّلينِ العروضَ لِمَا فيه [مِن] خِفَّة مطلوبة، ولأنَّهُ ليسَ فيهما ما حصلَ منه اعتبارُ الأصليَّةِ، وهو ألفُ الضَّميرِ، وفيهما ما حصلَ منه اعتبارُ العُروضِ وهو الياء، فكانَ أَوْلى، بخلافِ اعتبارِ الأصليَّةِ؛ لأنَّ فيه ثقلاً منفوراً منه، وليس فيهما، واعتبرنا في كلِّ الساكنين الآخرينِ الأصليَّةَ؛ لأنَّهُ لو لم يُعتبرْ فيهما أيضاً لَزِمَ اعتبارُ العروضِ فقط، فَوَقَعْنا فيما هَرَبْنا منه، ولأنَّ فيهما ألفَ الضَّميرِ، وهيَ سببٌ لاعتبارِ الأصليَّةِ، فكانَ أَولى بالاعتِبارِ.

قوله: (ثُمَّ نُقِلَتْ . . . إلخ) وأمَّا نحو: «خِفْتُ»[٢] ممَّا هوَ مكسورُ العينِ؛ فإنَّما كُسِرَتْ فاؤُهُ مع كونِهِ واويًّا ليدلَّ على البُنْيةِ[٣]، وهيَ أهمُّ من الدَّلالةِ على بناتِ الواوِ والياءِ؛ لِتعلُّقِها بالمعنى، وتعلُّقِ الثَّانيةِ باللَّفظِ، ولَمَّا رُوعِيَ الأُولى لم يُمكن رِعايةُ الثَّانيةِ؛ بخلافِ باب «هِبْتُ»، فإنَّه قد أَمْكنَ فيه رِعايةُ الدَّلالتينِ ففُعِلَ، ولَمَّا لم يُمكنْهم الدَّلالةُ على البُنْيةِ[٤] في «قُلْتُ» و«بِعْتُ»؛ إذ لو فَتحُوا فيهما لم يدلَّ على حركةِ العينِ؛ لِوجُودِها في الأصلِ؛ قصدُوا الدَّلالةَ على بناتِ الواوِ والياءِ، وقد أمكنَ على ما ذُكر في المتنِ.

وقالَ بعضُهم: نُقِلَ «فَعَلَ» بالفتحِ في بابِ «قُلْنَ» إلى «فَعُلَ» بالضَّمِّ، وفي بابِ «بِعْنَ» إلى «فَعِلَ» بالكَسْرِ دلالةً على الواوِ والياءِ، ثُمَّ يُنقلُ حركةُ العينِ إلى الفاءِ بعدَ حذفِ حركتِهِ، فيُحذفُ العين لالتقاءِ السَّاكنَينِ، ولا يُنقلُ بابُ «خِفْنَ» إلى بابٍ آخرَ؛ لأنَّ رِعايةَ دلالةِ البُنيةِ أَوْلى فيما أمكنَ.

وهذا القولُ ليسَ بسديدٍ؛ لِمَا يلزمُ من النَّقلِ إلى بابٍ يخالفُهُ لفظاً ومعنًى، أمَّا لفظاً فظاهرٌ، وأمَّا معنًى؛ فلاختِلافِ معاني الأبوابِ.

---

(١) أي: أبدلت فتحة القاف إلى الضمة في «قُلْن»، وكذا فتحة الكاف إلى الكسرة لتدل . . . إلخ.

(٢) أصله: «خَوِفْتُ» في البناء للفاعل، ثم نقلت الكسرةُ إلى الخاء بعد سَلْبِ حركته، ثم سقطت الواوُ لسكونها وسكون الفاء العارض، فصار: «خِفْتُ»، ووزنه: فِلْتُ، وفي حال البناء للمفعول كانت صورتُه: «خُوِفْت»، ثم جرتْ عملية نقل الحركة والحذف.

فائدة: قال ابن هشام في «المغني»: ولم يَرَ سيبويه خوفَ إلباسِ المُفَسَّرِ بالصفة مُرجِّحاً كما رآه بعضُ المتأخرين، وذلك لأنه يَرَى في نحو: «خِفْتُ» بالكسر، و«طُلْتُ» بالضمِّ أنه مُحتملٌ لِفِعْلَي الفاعلِ والمفعولِ، ولا خلافَ أنَّ نحو: «تُضار» محتملٌ لهما، وأنَّ نحو: «مُخْتار» محتملٌ لِوَصْفِهما.

(٣) في نسخة: «على الهيئة»، وفي أخرى: «على النسبة».

(٤) في نسخة: «الهيئة».

المَحْذُوفَةِ، وَالكَسْرَةُ عَلَى اليَاءِ المَحْذُوفَةِ؛ لِأَنَّ المُتَوَلِّدَ مِنَ الضَّمَّةِ الوَاوُ، وَمِنَ الكَسْرَةِ اليَاءُ[١]، وَمِنَ الفَتْحَةِ الأَلِفُ[٢]، وَاليَاءُ إِذَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا، تُرِكَتْ عَلَى حَالِهَا[٣] سَاكِنَةً كَانَتْ أَوْ مُتَحَرِّكَةً؛ إِذَا كَانَتِ الحَرَكَةُ فَتحةً[٤]، نَحْوُ: «خَشِيَ»، و«خَشِيتُ»[٥].

إمعان الأنظار

وقالَ الكِسائيُّ: أصلُ بابِ «قُلْنَ»: «فَعُلْنَ» بالضَّمِّ، فأُعِلَّ كما سبقَ، وفيهِ: أنَّ المُعتلَّ إذا أشْكَلَ أمرُهُ يُحمَلُ على الصَّحيحِ، ولم يَجِئْ في الصَّحيحِ «فَعُلَ» بالضَّمِّ مُتعدِّياً.

فإنْ قُلْتَ: تُعلَمُ بناتُ الواوِ والياءِ في بابِ «قُلْتُ» و«بِعْتُ»، والبُنْيةُ في بابِ «خِفْتُ» من المضارعِ والمصدرِ واللازمِ[٦]، والأجوفُ لا يجيءُ من البابِ الثَّالثِ، وأيضاً عدمُ حروف الحَلْقِ في البعضِ دليلٌ على أنَّهُ ليسَ منهُ.

قلتُ: قد يُسْمعُ الماضي والفاعلُ فقط، فيحتاجُ إلى نصبِ علامةٍ، ففُعِلَ[٧] فيما أمكنَ بلا عُسْرَةٍ، فلا يُنافيهِ عدمُ نصبِهم فيما لا يمكنُ بِيُسْرَةٍ؛ إذ الميسورةُ لا تسقطُ بالمَعْسُورةِ، ولأنَّهُ ليسَ في كثرةِ الأدلَّةِ مَضرَّةٌ، بل فيه منفعةٌ كما لا يخفى.

والحاصلُ: أنَّ المقصودَ من ماضي الأجوفِ شيئانِ: الدَّلالةُ على حركةِ العينِ، والدَّلالةُ على كونهِ واواً أو ياءً؛ لأنَّهم لَمَّا قَلبوا العينَ ـ وهو إمَّا واوٌ أو ياءٌ ـ أَلِفاً، أَشْكَلَ على السامعِ أنَّ عينَهُ مفتوحٌ أو مكسورٌ، وأنَّهُ واوٌ أو ياءٌ، وفيما أمكنَ رعايةُ هذينِ المقصودينِ فَعَلُوا وهو بابُ «هِبْتُ»، وفيما لم يمكن إلَّا رِعَايةُ أحدِهما قَدَّموا الأوَّلَ؛ لكونهِ أهمَّ كما سبقَ، وهوَ بابُ «خِفْتُ»، وفيما لم يُمكن إلَّا رِعايةُ الثَّاني فَعَلُوا وهو بابُ «قُلْتُ» و«بِعْتُ»؛ لأنَّ ما لا يُدْرَكُ كلُّهُ، لا يُترَكُ كُلُّهُ.

---

(١) لأن الواو من جنس الضمة؛ لكونها مركبة من الضمتين، والياء من جنس الكسرة؛ لأنها مركبة من الكسرتين، والألف متولّد من الفتحة؛ لأنه مركب من الفتحتَين.

(٢) وإنما ذكرت الفتحة، وإن لم يكن لها مثال من حذف الألف وبقاء الفتحة؛ للدلالة على الألف، للمناسبة بينها وبين الواو والياء في كونها حروف علة.

(٣) فإن قلتَ: لِمَ تُركت الياء على حالها، إذا كان ما قبلها مكسوراً؟ قلتُ: إما لعدم مُوجب التغيير، وإما للمجانسة والموافقة.

(٤) والسبب: أن الفتحة غير ثقيلة على الياء، فلا تُغيَّرُ.

(٥) بسكون الياء مع كسر ما قبلهما فيهما، وأما إذا كانت حركة الياء ضمة كما في «يخشَيُ» أو كسرة كما في «ترميِنَ»، فتعلُّ الياء بقلبها ألفاً أو بحذفها بعد الإسكان؛ لاستثقال الضمة والكسرة على الياء.

(٦) كذا في الأصل، فليحرر.

(٧) في نسخة: «فيعلَ».

ـ وَاليَاءُ السَّاكِنَةُ إِذَا انْضَمَّ مَا قَبْلَهَا قُلِبَتْ وَاواً، نَحْوُ: «أَيْسَرَ، يُوسِرُ»، وَالأَصْلُ: يُيْسِرُ[(١)].

ـ وَتَقُولُ فِي مَجْهُولِ الأَجْوَفِ: «قِيْلَ»، وَالأَصْلُ: قُوِلَ[(٢)]، فَاسْتُثْقِلَتْ ضَمَّةُ القَافِ قَبْلَ كَسْرَةِ الوَاوِ؛ فَحُذِفَتْ ضَمَّةُ القَافِ، فَأُسْكِنَتِ القَافُ، وَنُقِلَتْ كَسْرَةُ الوَاوِ إِلَيْهَا، فَصَارَتِ القَافُ مَكْسُورَةً، وَالوَاوُ سَاكِنَةً، ثُمَّ قُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً؛ لِأَنَّ الوَاوَ السَّاكِنَةَ إِذَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا قُلِبَتْ يَاءً[(٣)].

ـ وَالوَاوُ المُتَحَرِّكَةُ[(٤)] إِذَا وَقَعَتْ فِي آخِرِ الكَلِمَةِ، وَانْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا؛ قُلِبَتْ يَاءً، نَحْوُ: «غَبِيَ»، وَالأَصْلُ: غَبِوَ[(٥)]، مِنَ «الغَبَاوَةِ»، وَ«الغَبَاوَةُ»: عَكْسُ الإِدْرَاكِ، وَكَذَا «دُعِيَ» مَجْهُولُ «دَعَا»، وَالأَصْلُ: دُعِوَ.

ـ وَتَقُولُ فِي جَمْعِ المُذَكَّرِ مِنْ مَجْهُولِ النَّاقِصِ: «غُزُوا»، وَالأَصْلُ: غُزِيُوا[(٦)]؛ فَأُسْكِنَتِ الزَّايُ[(٧)]، ثُمَّ نُقِلَتْ ضَمَّةُ اليَاءِ إِلَى الزَّايِ، وَحُذِفَتِ اليَاءُ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ الوَاوِ، فَبَقِيَ «غُزُوا».

إمعان الأنظار

قوله: («غُزُوا» وَالأَصْلُ: غُزِيُوا ... إلخ) وأصلُه: غُزِوُوا، ولم يَذكرْهُ لانفهامِهِ من سياقِهِ، فإن قُلْتَ: لِمَ لا يجوزُ أنْ يَلحق الضَّمير بعدَ إعلالِ المفردِ؟ قلتُ: يَأْباهُ قولُ المُصنِّفِ فيما سبقَ، أصلُ: «غزَوْا» و«رَمَوْا»: غَزَوُوا، ورَمَيُوا، والمجهولُ فَرعُ المعلومِ، وقولُهم: «غَزَوْتُ» و«رَمَيْتُ»، فلو صَحَّ ما ذكرتَهُ لقيلَ: «غَزَاتُ» و«رَماتُ».

---

(١) قلبت الياء الثانية واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، ولم تحذف الواو مع وقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ؛ لئلا يلزم إجحاف الكلمة.

(٢) بضم القاف وكسر الواو في اللغة المشهورة، وقد جاء «قُوْلَ» بضم القاف وسكون الواو وحذفِ الكسرة؛ لاستثقال الكسرة على الواو، وقد جاء الإشمامُ أيضاً، وهو أن تقصدَ بكسرة فاء الفعل صوت الضمة؛ فتُميلَ الياء إلى صوت الواو قليلاً.

(٣) لضعف الساكن مع أن الياء حرف علة ضعيف، استدعى كسر ما قبلها إلى جنسها، وهو الكسرة.

(٤) سواء كانت فتحة أو ضمة أو كسرة، ولكن هذا ليس معنى ذكر الحركة على الإطلاق، بل إذا وقعت ... إلخ.

(٥) فقلبت الواو ياءً لتطرُّفِها، وانكسارِ ما قبلها، و«غَبِيَ» من: الغباوة، وهي عدم الذكاء، وإنما ذكر استشهاداً على أن أصله واويٌّ؛ إذ المصدر مما يَرد الأشياء إلى أصولها.

(٦) أصله أولاً: غُزِوُوا، قلبت الواو ياءً لتطرفها، وانكسار ما قبلها؛ فصار «غُزِيُوا»، فأُسكنت ... إلخ، وإنَّما لم يُبيِّنْ أصلَهُ؛ لأنَّ إعلال المفرد سابق على إلحاق ضمير الجمع، ولا إشكال بناء الضمير في نحو: «غَزَوْتُ»؛ لأنَّها ليست بعارضةٍ على صيغة الغيبة.

(٧) أي: بسلب حركتها؛ لأن في بقائها وإسكان الياء تغييرَ واو الضمير بعد حذف الياء؛ لاجتماع الساكنين، وهو =

ـ وَكُلُّ وَاوٍ وَيَاءٍ مُتَحَرِّكَتَيْنِ، وَيَكُونُ مَا قَبْلَهُمَا حَرْفٌ صَحِيحٌ سَاكِنٌ؛ نُقِلَتْ حَرَكَتُهُمَا إِلَى الحَرْفِ الصَّحِيحِ[١]؛ نَحْوُ: «يَقُولُ»، وَ«يَكِيلُ»، وَ«يَخَافُ»؛ وَالأَصْلُ: يَقْوُلُ، وَيَكْيِلُ، وَيَخْوَفُ[٢]؛ نُقِلَتْ حَرَكَتُهُمَا لِمَا قَبْلَهُمَا فِي الكُلِّ. وَإِنَّمَا قُلِبَتْ وَاوُ «يَخَافُ» أَلِفاً؛ لِكَوْنِ سُكُونِهَا غَيْرَ أَصْلِيٍّ، وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا.

ـ وَكُلُّ وَاوٍ وَيَاءٍ إِذَا كَانَتَا مُتَحَرِّكَتَيْنِ، وَوَقَعَتَا فِي لَامِ الفِعْلِ، وَمَا قَبْلَهُمَا حَرْفٌ صَحِيحٌ مُتَحَرِّكٌ؛ أُسْكِنَتَا[٣] مَا لَمْ يَكُنْ مَنْصُوْباً[٤]، نَحْوُ: «يَغْزُوْ»، وَ«يَرْمِيْ»، وَ«يَخْشَى»؛ لِاسْتِثْقَالِ الضَّمَّةِ عَلَى الوَاوِ وَاليَاءِ[٥]، وَالأَصْلُ: يَغْزُوُ، وَيَرْمِيُ، وَيَخْشَيُ، وَقُلِبَتْ يَاءُ «يَخْشَيُ» أَلِفاً؛ لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا[٦].

ـ وَيَتَحَرَّكُ الوَاوُ وَاليَاءُ إِذَا كَانَتَا مَنْصُوبَتَيْنِ، نَحْوُ: «لَنْ يَغْزُوَ»، وَ«لَنْ يَرْمِيَ»، وَ«لَنْ يَخْشَى»؛ لِخِفَّةِ الفَتْحَةِ عَلَيْهِمَا[٧].

إمعان الأنظار

قوله: (أُسْكِنَتَا مَا لَمْ يَكُنْ مَنْصُوباً) فيهِ إشارةٌ إلى أنَّ كلَّ واوٍ وياءٍ قُلِبَتْ ألفاً تُسْكَنُ أولاً بالنَّقلِ أو السَّلبِ، ثم تُقْلَبُ، فتأمَّل.

قوله: (وَيَتَحَرَّكُ الوَاوُ وَاليَاءُ إِذَا كَانَتَا مَنْصُوبَتَيْنِ) أي: إذا لم يكن ما قبلَهما مفتوحاً، وإلَّا قُلِبتا ألفاً، نحو: «لَنْ يَخْشَى»، وإنَّما لم يَذْكُر هذا لانفهامِه من قولِه: «وإنَّما قُلِبَتْ ياءُ «يَخْشَيُ» ألفاً؛ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها».

= غير جائز، فسُلبت كسرة الزاي؛ لدفع الخروج من الكسرة إلى الضمة، ثم نُقلت ضمة الياء إلى الزاي؛ لأن الحرف الصحيح أَوْلى بالحركة، ونحوه اسم الفاعل، نحو: «يَقُولُ: مَرَرْتُ بالغازِيْ»، والأصل: بالغازِوِ، فقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، وهي في الطرف متحركة بالجر.

(١) أي: الحرف الصحيح الساكن، لأنه أَوْلى بتحمل الحركة.

(٢) «يَقْوُل»: بسكون القاف، و«يَكْيِل»: بسكون الكاف، و«يَخْوَف»: بسكون الخاء، نقلت ضمة الواو، وكسرة الياء في الأولين إلى ما قبلهما، ونقلت فتحة الواو في الثالث إلى الخاء، ثم قُلبت ألفاً.

(٣) قوله: (أسكنتا) بسلب الحركة؛ لاستثقال الضمة على الواو والياء، وهو خبر لقوله: «وكل واو . . . إلخ».

(٤) قوله: «ما لم يكن» أي: لام الفعل «منصوباً»، وقال بعضهم: ما لم يكن كل واحد من الواو والياء منصوباً، فإن قيل: لِمَ قيده الشيخ بقوله: «ما لم يكن منصوباً»؟ قلتُ: إذ لو كان منصوباً لا تُسَكَّنُ؛ لئلا يَلْغُوَ الناصب، حتى لو كان منصوباً بسبب البناء على الفتح كما في «غَزَوَ»، و«رَمَيَ»؛ فحينئذٍ قلبت الواو والياء ألفاً، كما عرفت.

(٥) لكون كل واحدٍ من الواو والياء حرفَي علة ضعيفَين، خصوصاً إذا وقعتا في لام الفعل الذي هو محل التغيير.

(٦) أي: ما قبل الياء، وهو الشين، وفي بعض النسخ: «وانفتاح الشين».

(٧) أي: على «لن يَغْزُوَ» و«لن يَرْمِيَ»، ولم يذكر حكم «لن يَخْشَى»؛ لظهور أن الألف لا تقبل الحركة، فيكون نصبه تقديريًّا.

ـ وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ: «يَغْزُوَانِ» وَ«يَرْمِيَانِ»، وَ«يَخْشَيَانِ».

ـ وَتَقُولُ فِي جَمْعِ المُذَكَّرِ: «يَغْزُوْنَ»، وَ«يَرْمُونَ»، وَ«يَخْشَوْنَ»، وَالأَصْلُ: يَغْزُوُونَ، وَيَرْمِيُونَ، وَيَخْشَيُونَ، فَأُسْكِنَتِ الوَاوُ وَاليَاءُ لِوُقُوعِهِمَا فِي لَامِ الفِعْلِ، وَاسْتِثْقَالِ الضَّمَّةِ عَلَى الوَاوِ وَاليَاءِ، وَقُلِبَتْ يَاءُ «يَخْشَيُونَ» أَلِفاً لِتَحَرُّكِهَا، وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا[١]، فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ: الوَاوُ وَاليَاءُ، وَبَعْدَهُمَا وَاوُ الجَمْعِ، فَحُذِفَ مَا كَانَ قَبْلَ وَاوِ الجَمْعِ، وَضُمَّتِ المِيمُ مِنْ «يَرْمُونَ»[٢] لِتَصِحَّ وَاوُ الجَمْعِ.

ـ وَتَقُولُ فِي وَاحِدَةِ المُخَاطَبَةِ: «تَغْزِينَ»، وَالأَصْلُ: تَغْزُوِينَ؛ فَأُسْكِنَتِ الزَّايُ لِاسْتِثْقَالِ الضَّمَّةِ عَلَى الزَّايِ قَبْلَ كَسْرَةِ الوَاوِ، وَنُقِلَتْ كَسْرَةُ الوَاوِ إِلَى الزَّايِ، وَحُذِفَتِ الوَاوُ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ اليَاءِ[٣].

إمعان الأنظار

قوله: (فِي التَّثْنِيَةِ) أي: في تثنيةِ الغائبِ من المُضارعِ النَّاقصِ، وكذا قولهُ: (فِي الجَمْعِ)، وقوله: (فِي وَاحِدَةِ المُخَاطَبَةِ) بقرينةِ السِّباقِ والسِّياقِ.

قوله: (وَ«يَخْشَيَانِ») إنَّما لم يُقلب ياؤُهُ ألفاً؛ لئلَّا يَلْتبسَ بالمفردِ لفظاً عندَ دخولِ الجازمِ أو النَّاصبِ.

قوله: (وَضُمَّتِ المِيمُ مِنْ «يَرْمُونَ») في إعلالِ «يَرْمُونَ» وَجْهٌ آخرُ أسهلُ من هذا، وهوَ أن تُنْقلَ ضمَّةُ الياءِ إلى الميمِ بعدَ حذفِ حركتِها استثقالاً للكسرةِ قبلَ الضَّمَّةِ، وتحذَفُ الياءُ للسَّاكنينِ، ولَمَّا عُلِمَ هذا الوَجْهُ بِما ذكر في «غَزَوَا» لم يتعرَّضْ له هَهُنا؛ تَفَنُّناً وتَوسُّعاً لطُرقِ الإعْلالِ.

قوله: (لِتَصِحَّ وَاوُ الجَمْعِ) لأنَّهُ لو لم يُضمَّ الميم لَقُلِبتِ الواوُ ياءً لسكونِها وانكسارِ ما قبلَها، فيَلزمُ تغيُّرُ الضَّميرِ، وذلكَ لا يجوزُ إلَّا عندَ الضَّرورةِ، كما في «مَكِيْلٍ»، ولا ضرورةَ هَهُنا.

---

(١) فصار: يخشاون، فاجتمع ساكنان: أحدهما الواو والياء، وبعدهما واو الجمع، وهو الثاني من الساكنين، فحذف ما كان قبل واو الجمع من الواو والياء والألف التي هي لام الكلمة؛ فبقي «يغزُوْن» بضم الزاء، و«يرمِوْن» بكسر الميم، و«يخشَوْن» بفتح الشين.

(٢) مع أن كسرها دليل الياء ليصح، ولتسلم واو الجمع من التغيير، وذلك أن الميم لو لم تضم لزم قلبُ واو الجمع ياء لسكونها، وانكسار ما قبلها، فصار «يرمين»؛ فيلتبس جمع المذكر من الغائب بجمع المؤنث من الغائبة، فضموا الميم فيه لهذا السبب، وليزولَ الالتباس، ثم في إعلال «يرمُون» وجه آخر، وهو نقل ضمة الياء إلى ما قبلها بعد حذف حركته استثقالاً لكسرة قبل ضمة، وتحذف الياء للساكنين.

(٣) وإنما حذفت الواو دون الياء؛ لأنها ضمير الفاعل كواو الجمع عند الجمهور، وعلامة الخطاب عند الأخفش، =

- وَتَقُولُ فِي اِسْمِ الفَاعِلِ مِنَ الأَجْوَفِ[١]: «قَائِلٌ»، وَ«كَائِلٌ»، وَالأَصْلُ: قَاوِلٌ وَكَايِلٌ، وَكَانَ فِي المَاضِي: «قَالَ»، وَ«كَالَ»، فَزِيدَتِ الأَلِفُ[٢] لِاسْمِ الفَاعِلِ، فَاجْتَمَعَ أَلِفَانِ؛ أَحَدُهُمَا أَلِفُ اِسْمِ الفَاعِلِ، وَالآخَرُ الأَلِفُ المَقْلُوبَةُ مِنْ عَيْنِ الفِعْلِ؛ فَقُلِبَتِ الأَلِفُ المَقْلُوبَةُ مِنْ عَيْنِ الفِعْلِ هَمْزَةً، فَصَارَ: «قَائِلٌ»، وَكَذَلِكَ: «كَائِلٌ».

- وَاسْمُ الفَاعِلِ مِنَ النَّاقِصِ مَنْصُوبٌ فِي حَالَةِ النَّصْبِ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ غَازِياً[٣] وَرَامِياً»، فَلَا يَتَغَيَّرُ[٤] صِيغَتُهُمَا، وَتَقُولُ فِي الرَّفْعِ وَالجَرِّ: «هَذَا غَازٍ وَرَامٍ»، وَ«مَرَرْتُ بِغَازٍ وَرَامٍ»، وَالأَصْلُ: غَازِيٌ وَرَامِيٌ؛ فَأُسْكِنَتِ اليَاءُ كَمَا ذَكَرْنَا[٥]، فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ؛ اليَاءُ وَالتَّنْوِينُ، فَحُذِفَتِ اليَاءُ وَبَقِيَ التَّنْوِينُ[٦]، فَإِنْ أَدْخَلْتَ الأَلِفَ وَاللَّامَ سَقَطَ التَّنْوِينُ[٧]، وَتَعُودُ اليَاءُ سَاكِنَةً[٨]؛ لِأَنَّ الأَلِفَ وَاللَّامَ لَا يَجْتَمِعُ مَعَ التَّنْوِينِ، فَتَقُولُ: «هَذَا الغَازِي وَالرَّامِي»، وَ«مَرَرْتُ بِالغَازِي وَالرَّامِي».

إمعان الأنظار

قوله: (فَقُلِبَت الأَلِفُ المَقْلُوبَةُ مِنْ عَيْنِ الفِعْلِ هَمْزَةً)، ولم تُقلَبْ ألفُ الفاعلِ؛ لأنَّها علامةٌ، والعلامةُ لا تتغيَّرُ كما سبَق.

قوله: (فَحُذِفَتِ اليَاءُ وَبَقِيَ التَّنْوِينُ)؛ لأنَّ التنوينَ علامةُ المتمكِّنِ.

= وعلى المذهبين المناسبُ حذفُ لام الفعل، وفي إعلاله وجهٌ آخر: وهو سَلْبُ حركةِ الواو وحذفها، وإبدال ضمة الزاي كسرة؛ لتسلم ياء المخاطبة.

(١) أي: مطلقاً، واويًا كان أو يائيًا.

(٢) أي: بين الفاء والعين.

(٣) ياؤه منقلبة عن الواو؛ إذ أصله: غازواً، فقلبت الواو ياءً؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها.

(٤) أي: لا يعل لعدم الموجب، فالياء لا تحذف منهما في حالة النصب لخفة الفتحة على الياء، مفرداً كان أو مثنًى، مذكراً كان أو مؤنثاً أو مجموعاً، وتغير الياء في جمع المذكر، نحو: «غازين»، أصله: غازيين، لاستثقال الكسرة عليها.

(٥) أي: لاستثقال الضمة والكسر على الياء.

(٦) قوله: «وبقي التنوين»؛ لأن التنوين علامة التمكّن، وذكر العلامة التفتازاني: أن التنوين حرف صحيح، فحذف حرف العلة أولى. وفي بعض النسخ زيادة: «ونقل التنوين إلى ما قبلها، فصار: غازٍ، ورامٍ».

(٧) أي: إن أدخلت التنوين على مثل: «غازٍ» و«رامٍ» سقط التنوين؛ لأنه يقتضي التنكير الذي ينافي المقصود من إدخال حرف التعريف، وإنما لم تُعَدِ الحركة المحذوفة لبقاء موجب حذفها، وهو الاستثقال.

(٨) لزوال موجب حذفها، وارتفاع مانع بقائها، وهو اجتماع الساكنين بالتنوين الذي قد جُعل عوضاً عنها.

ـ وَتَقُولُ فِي اسْمِ المَفْعُولِ مِنَ الأَجْوَفِ: «مَقُولٌ»، وَالأَصْلُ: مَقْوُولٌ[1]؛ فَفُعِلَ بِهِ كَمَا

إمعان الأنظار

قوله: (وَتَقُولُ فِي مَفْعُولِ الأَجْوَفِ) اعلمْ أنَّ الصَّرفيينَ اختلفُوا في المحذوفِ في مفعولِ الأَجْوفِ، واويًّا كان أو يائيًّا:

○ فذهبَ الأَخْفشُ ومَنْ تَبِعَهُ: إلى أنَّ المحذوفَ عينُ الفعلِ؛ لأنَّ القياسَ إذا اجتمعَ الزَّائدُ معَ الأصلِ، فالمحذوفُ هوَ الأصلُ، كما في «غَازٍ»، وإذا التقى السَّاكنانِ والأوَّلُ حرفُ مدٍّ يحذفُ الأوَّلُ، كما في «قُلْ» و«غَزَوْا»، ولأنَّ واوَ المفعولِ علامةٌ، والعلامةُ لا تُحذفُ كما سبقَ، وإنَّما غُيِّرَتْ في الثاني؛ لأنَّهُ لَمَّا وَجَبَ كسرُ ما قبلَها لدفعِ الالتباسِ والدَّلالةِ على الياءِ المحذوفةِ لَزِمَ الانقلابُ، أعني: لَمَّا لَزِمَ في الثَّاني ارتكابُ أحدِ المَحذورَينِ - حَذْفِ العلامةِ وتَغْيِيرِه - اِرْتَكَبْنا الأَدْنى، وهوَ التَّغييرُ، واختارَ المُصنِّفِ هذا المذهبَ.

○ وذهبَ سيبويهِ: إلى أنَّ المحذوفَ واوُ المفعولِ؛ لأنَّها زائدةٌ، والزائدُ بالحذفِ أَوْلى، ولأنَّ التقاءَ السَّاكنينِ إنَّما يلزمُ عندَ الثاني، فحذفُهُ أَوْلى، ولأنَّ قلبَ الضَّمَّةِ إلى الكسرةِ خلافُ قِياسِهم، ولا عِلَّةَ لهُ، ولو قيلَ: العلامةُ دَفْعُ الاِلْتِباسِ، فالجوابُ: أنَّهُ لو قيلَ بِما قالَ سيبويهِ لَدُفِعَ الاِلْتِباسُ أيضاً.

وقولُ الأَخْفَشِ: «واوُ المفعولِ علامةٌ» ممنوعٌ، بل هيَ إشباعُ الضَّمَّةِ؛ لِرفضِهم «مَفْعُلاً» [بغيرِ الهاءِ] في كلامِهم، إلَّا «مَكْرُماً» و«مَعُوناً»[2]، والعلامةُ إنَّما هيَ الميمُ، يدلُّ على ذلكَ كونُها علامةَ المفعولِ في المزيدِ فيه مِن غيرِ واوٍ[3].

وقولُه[4]: «لأنَّ القياسَ ... إلخ» ممنوعٌ أيضاً، وإنَّما ذلكَ إذا كانَ الثَّاني حرفاً صحيحاً؛ لأنَّ الأوَّل حينئذٍ حرفُ عِلَّةٍ، ويعرضُها الحذفُ[5] كثيراً، بخلافِ الحرفِ الصَّحيحِ، وأمَّا فيما نحنُ فيهِ فكِلاهُما حرفُ عِلَّةٍ.

---

(١) أصل «مَقُولٌ»: مَقْوُوْلٌ؛ فنقلت حركة الواو إلى القاف؛ لاستثقال الضمة على الواو فالتقى الساكنان، فحذفت الواو المولدة عند سيبويه، والواو غير المولدة عند الأخفش، فصار «مَقُوْلٌ»، فعند الأول وزنه: «مَفُعْلٌ»، وعند الثاني وزنه: «مَفُوْلٌ»، بسكون الواو.

(٢) وهما جمع: «مَكْرُمَة» و«مَعُونة».

(٣) انظر: «شرح المراح» لديكقوز، ص١٣٤.

(٤) أي: الأخفش.

(٥) في بعض النسخ: «ويعرض بالحذف»، فليحرر.

ذَكَرْنَا[١]، وَتَقُولُ مِنْ بِنَاءِ اليَائِيِّ: «مَكِيلٌ»، وَالأَصْلُ: مَكْيُولٌ، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ اليَاءِ

إمعان الأنظار

وللأَخْفَشِ أنْ يقولَ: حذفُ الزَّائدِ وما بهِ يَحصلُ التقاءُ السَّاكنينِ إنَّما يكونُ أَوْلى إذا لم يَكنْ علامةً وجائياً لِمعنًى.

وقولُ سيبويهِ: «ولأنَّ قلبَ الضَّمَّةِ إلى الكسرةِ خلافُ قياسِهم، ولا عِلَّةَ لهُ» مَردودٌ؛ لأنَّ حاصلَ ما ذكرَهُ أنَّهُ فيما قالَه الأخفشُ: يلزمُ قلبُ الضَّمَّةِ إلى الكسرةِ، وهوَ خلافُ قياسِهم، فلا يُرْتَكَبُ إلَّا عندَ علَّةٍ مُوْجِبةٍ وضرورةٍ مُقْتَضِيةٍ، كما في «قيلَ» و«غَزَوَا»[٢] و«تَغْزِينَ» ونحوِها، ولا علَّةَ ولا ضرورةَ هَهُنا، ودَفْعُ الاِلْتِباسِ إنَّما يكونُ عِلَّةً إذا لم يحصُلْ إلَّا بالقَلْبِ المذكورِ، وقد حَصَلَ بِما قالَهُ سيبويهِ. هذا، وإنَّما يصحُّ ما ذكرَهُ لو لم تقلب الضَّمَّة إلى الكسرةِ على مذهبِ سيبويهِ، وقد قيلَ في إعْلالِهِ على مذهبِهِ: نُقِلَتْ حركةُ العينِ إلى ما قبلَهما، وحُذِفَتْ واوُ المفعولِ لالتقاءِ السَّاكنينِ، ثم كُسِرَ ما قبلَ الياءِ؛ لئلَّا يَنْقَلِبَ واواً فيَلْتَبِسَ بالواويِّ.

فلا فرقَ بينَ سيبويهِ والأَخْفشِ في قلبِ الضَّمَّةِ إلى الكسرةِ لعلَّةِ الدَّفْعِ، على أنَّ العِلَّةَ فيما ذهبَ إليهِ الأَخْفَشُ ليسَتْ بمُنْحَصِرةٍ في دَفْعِ الاِلْتِباسِ، بل الدَّلالةُ على الياءِ علَّةٌ أيضاً، نعمْ يَرِدُ عليهِ أنْ يُقالَ: إنَّما تكونُ تلكَ عِلَّةً أنْ لو حُذِفَتِ الياءُ، ولا ضرورةَ في حَذْفِها، فيُجابُ ببيانِ الضَّرُورةِ في حذفِها وفسادِ ما قالَهُ سيبويهِ.

وقوله[٣]: «بَلْ هيَ إشباعٌ للضَّمةِ» قُلنا بعدَ التَّسليمِ: لا يُنافِي ذلكَ كونَهُ علامةً للمَفْعُولِ، ولا فسادَ أيضاً في وُجودِ العَلامَتَينِ إذا لم تَكونا من جنسٍ واحدٍ، كما في «حُبْلَيَاتٍ» وغيرِها، على أنَّ الالتباسَ بالمكانِ لا يُدْفَعُ بالكُلِّيَّةِ بالميم فقط؛ إذ الإِعْجامُ يُتركُ كثيراً فيُحتاجُ إلى زيادةِ حرفٍ آخرَ، وقد تَيسَّرَ هَهُنا، فزِيدَ الواوُ، فتكونُ هذهِ الثَّلاثةُ علامةً واحدةً؛ إذ لا معنًى لعلامةِ شيءٍ سِوَى أنْ يختصَّ به، ولا يُوجَدَ في غيرِه، وهذا المعنى حاصلٌ في الواوِ.

وقوله[٤]: «والعلامةُ إنّما هيَ الميمُ» ممنوعٌ؛ إذ ضَمُّ العينِ منها علامةٌ بالاتِّفاقِ.

---

(١) يعني: في مضارعه، حيث نُقلت ضمة الواو إلى القاف فالتقى ساكنان، واو الأجوف وواو المفعول؛ فحُذفت واو المفعول عند سيبويه؛ لأنها زائدة، واستُغنيَ عنها بالميم، فحَذْفُها أَوْلى من حذف الأصلي، بخلاف التنوين في نحو: «غازٍ»؛ لأنه علامة التمكُّنِ، لا يُستَغْنى عنها، وعند أبي الحسن الأَخْفَش حُذِفَتْ واو الأجوف؛ لأن التغيير للواو الزائدة، على أنها مع الميم علامة المفعول الثلاثي.

(٢) كذا في الأصل، وفيه نظر.

(٣) أي: الأخفش.

(٤) أي: الأخفش أيضاً.

إِلَى الكَافِ، فَحُذِفَتِ اليَاءُ لاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ[١]، وَكُسِرَتِ الكَافُ لِتَدُلَّ عَلَى اليَاءِ المَحْذُوفَةِ، فَلَمَّا انْكَسَرَتِ الكَافُ صَارَتْ وَاوُ المَفْعُولِ يَاءً[٢]؛ لِسُكُونِهَا وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا.

ـ وَإِذَا اجْتَمَعَتِ الوَاوَانِ وَالأُولَى سَاكِنَةٌ، وَالثَّانِيَةُ مُتَحَرِّكَةٌ؛ أُدْغِمَتِ الأُولَى فِي الثَّانِيَةِ، نَحْوُ: «مَغْزُوٌّ»، وَالأَصْلُ: مَغْزُوْوٌ[٣].

ـ وَإِذَا اجْتَمَعَتِ الوَاوُ وَاليَاءُ[٤]، وَالأُولَى سَاكِنَةٌ[٥]، وَالثَّانِيَةُ مُتَحَرِّكَةٌ؛ قُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً[٦]، وَكُسِرَ مَا قَبْلَ اليَاءِ الأُولَى، لِتَصِحَّ اليَاءُ[٧]، وَأُدْغِمَتِ اليَاءُ فِي اليَاءِ، نَحْوُ:

إمعان الأنظار

وقوله: «يدلُّ على ذلكَ ... إلخ» ممنوعٌ أيضاً، كيفَ! ويلزمُ منهُ أنْ يكونَ ضَمُّ العينِ علامةً، وليسَ كذلكَ؟! ولأنَّ كونَ الشَّيءِ علامةً لشيءٍ في الثُّلاثيِّ، لا يَسْتَلْزِمُ كونَهُ علامةً لهُ في المَزِيدَاتِ، كما أنَّ الألفَ علامةٌ للفاعلِ في الثُّلاثيِّ دُونَ المَزِيداتِ.

وقوله: «وإنَّما ذلكَ إذا كانَ الثَّاني حَرفاً صَحيحاً» مردودٌ بنحوِ: «غَزَوْا» و«مُصْطَفَونَ» ونحوِهما، ولو أُرِيد واو الضمير بناءً على أنَّ الضَّميرَ لا يحذفُ لم يتوجَّهْ هذا الردُّ، ويبطلُ الاستدلالِ بالقياسَينِ المذكورَينِ، لكنْ دليلُ الأَخْفَشِ غيرُ مُنْحَصِرٍ فيهما، وأدلةُ سيبويهِ كلُّها فاسدةٌ على ما بيَّنَّاهُ، ولهذا اختارَ المُصَنِّفُ ما ذهبَ إليهِ الأَخْفَشُ.

قوله: (وَكُسِرَ مَا قَبْلَ اليَاءِ) هذا مُطَّرِدٌ في مفعولِ النَّاقصِ، وأمَّا في غيره فقد لا يُكْسَرُ، نحوُ: «طَيٌّ» و«شَيٌّ» و«لَيٌّ» وغيرِها من المصادرِ، ونحو: «رَيَّانَ» من الصِّفاتِ، فاحفظْ هذا.

---

(١) أي: من الياء وواو المفعول، فصار: مَكُول.

(٢) قوله: «صارت واو المفعول ياءً»؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، هذا على رأي الأخفش، وعند سيبويه: تحذف واو المفعول، ويُكسر ما قبل الياء؛ لئلا تنقلب واواً فيلتبس البناء اليائيُّ بالواويِّ، والمختار مذهب الأخفش.

(٣) قوله: «في الثانية» أي: في الواو الثانية التي هي لام الفعل للتخفيف بدفع التكرر، ولا تَحذفُ أحدهما كما في «مَقُوْلٍ»؛ لعدم الموجب هٰهُنا، فاجتمع حرفان من جنسٍ واحدٍ، أولاهما ساكنة، والثانية متحركة، فيجب الإدغام للتخفيف؛ فتُدغم الأولى في الثانية فصار: مَغزوّ.

(٤) أي: في كلمةٍ واحدةٍ، كما هو المتبادر، فخرج نحو: «يَغْزُو يَوْماً»، و«يَقْضِي وَطَراً».

(٥) سواء كانت واواً أو ياءً.

(٦) قوله: «قلبت الواوُ ياءً» أي: ليمكن الإدغام بحصولِ الجنسية، فإن قيل: لِمَ لَمْ يُعكس؟ قلتُ: لم يعكس لكون الواو أثقلَ من الياء، فإبقاءُ الخفيف أَوْلَى من الثقيل.

(٧) أي: لِتسلمَ عن الانقلاب إلى جنس الضمة، أما إذا انفتح ما قبلها فلا يُغير؛ إذ الياء الساكنة المفتوح ما قبلها لا تُقلب ألفاً.

«مَرْمِيٌّ»، و«مَخْشِيٌّ»؛ وَالأَصْلُ: مَرْمُويٌ، ومَخْشُويٌ[١].

ـ وَتَقُولُ فِي أَمْرِ الغَائِبِ مِنَ الأَجْوَفِ: «لِيَقُلْ»، وَالأَصْلُ: لِيَقْوُلْ[٢]، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الوَاوِ إِلَى القَافِ، فَحُذِفَتِ الوَاوُ لِسُكُوْنِهَا وَسُكُونِ اللَّامِ، فَصَارَتْ: «لِيَقُلْ».

وَتَقُولُ فِي أَمْرِ الحَاضِرِ: «قُلْ»، وَالأَصْلُ: اُقْوُلْ؛ فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الوَاوِ إِلَى القَافِ، وَحُذِفَتِ الوَاوُ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ اللَّامِ، وَحُذِفَتِ الهَمْزَةُ بِحَرَكَةِ القَافِ، فَصَارَتْ: «قُلْ».

وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ: «قُوْلَا»، فَعَادَتِ الوَاوُ لِحَرَكَةِ اللَّامِ[٣].

ـ وَتَقُولُ فِي أَمْرِ الغَائِبِ مِنَ النَّاقِصِ[٤]: «لِيَغْزُ»، وَ«لِيَرْمِ»، وَفِي أَمْرِ الحَاضِرِ: «اُغْزُ»، وَ«اِرْمِ»، بِحَذْفِ الوَاوِ وَاليَاءِ[٥]؛ لِأَنَّ جَزْمَ النَّاقِصِ[٦] وَوَقْفَهُ[٧] سُقُوطُ لَامِ فِعْلِهِ[٨].

ـ وَفِي النَّاقِصِ[٩] الوَاوِيِّ تُقْلَبُ الوَاوُ يَاءً فِي المُسْتَقْبَلِ وَالأَمْرِ ....

إمعان الأنظار

قوله: (فَعَادَتِ الوَاوُ لِحَرَكَةِ اللَّامِ) وهذه الحركةُ في حكمِ الأصليَّةِ من كلِّ وجهٍ؛ لمجيئهِ لألفِ الضَّميرِ، وكونِ محلِّهِ جُزْءاً من الفعلِ حقيقةً، بخلافِ حركة تاءِ «رَمَتَا»؛ لأنَّ محلَّهُ عارضة ليسَتْ في حكمِ الجُزءِ.

قوله: (فِي المُسْتَقْبَلِ وَالأَمْرِ ....

(١) قلبت الواو ياءً، ثم أبدلت ضمة ما قبلها كسرة لتسلم الياء، ثم أدغمت.

(٢) قوله: «لِيَقْوُلْ» هو بسكون القاف وضمِّ الواو، نقلت حركة الواو إلى القاف، فالتقى الساكنان على غير حدِّه: الواو واللام، فحذفت الواو؛ لكون الواو حرفَ علة، ولكون ضمة القاف دالَّة عليها، فصار: «لِيَقُلْ».

(٣) فإن قلتَ: إن ما ذكرتَ في إعلال «غَزَتَا» و«رَمَتَا» يقتضي أن لا يجوز «قُوْلَا»؛ لأن حركة اللام عارضة بسبب ألف التثنية، فحينئذٍ يلزم اجتماع الساكنين، بل يلزم اجتماع ثلاث سواكن؟ قلتُ: هذا قياسٌ مع الفارق؛ لأنَّ اللام أصلية بخلافِ التاء.

(٤) أي: في أمر الغائبين من الناقص.

(٥) أي: في أمر الغائب والمخاطب.

(٦) أي: في أمر الغائب.

(٧) أي: في أمر الحاضر.

(٨) قوله: «سقوط لام فعله»؛ لأن حرف العلة بمنزلة الحركة، والحركة تسقط في حالة الجزم والوقف، وكون الأمر مبنيًا على الوقف عند البعض؛ فهو مجزوم عند البعض الأخر، فأصل «اغزُ» و«ارمِ»: لِتَغْزُ، ولِتَرْمِ؛ فحذفت لام الأمر لكثرة الاستعمال، ثم حُذفت علامة الاستقبال بينه وبين المضارع، فاجْتُلِبَتْ همزةُ الوصلِ؛ لبقاء الغين والراء ساكنَين، ووضعت موضعَ علامة الاستقبال، فأُعطي أثره له.

(٩) قوله: «وفي النَّاقص» متعلق بقوله: «تقلب الواو»، وإنما قدم الظرف على عامله للإشارة إلى أن القلب بلا موجِبٍ ظاهريٍّ مخصوص بذلك، مع أنَّ ما قبل الواو فيها ليس بمكسورٍ.

وَالنَّهْيِ[(١)] المجْهُولَاتِ؛ لِأَنَّهُنَّ فُرُوعُ المَاضِي، وَفِي المَاضِي المَجْهُولِ تَصِيرُ الوَاوُ يَاءً لِتَطَرُّفِهَا، وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ: «غُزِيَ»، وَالأَصْلُ: غُزِوَ.

ـ وَأَمَّا المُعْتَلُّ الفَاءِ[(٢)]: فَتَسْقُطُ فَاءُ فِعْلِهِ فِي المُسْتَقْبَلِ وَالأَمْرِ وَالنَّهْيِ المَعْرُوفَاتِ، إِذَا كَانَ فَاءُ فِعْلِهِ[(٣)] وَاواً مِنْ[(٤)] ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ:

(١) «فَعَلَ، يَفْعِلُ» بِفَتْحِ العَيْنِ فِي المَاضِي، وَكَسْرِهَا فِي الغَابِرِ، نَحْوُ: «وَعَدَ، يَعِدُ»[(٥)].

إمعان الأنظار

وَالنَّهْيِ المجْهُولَاتِ):

○ أمَّا المستقبلُ: فتُقلَبُ الواوُ في جميعِ تصاريفهِ ياءً، ثمَّ تُقلَبُ في مفاريدِهِ ألفاً؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، ويدلُّ على هذا كتابتُها بالياءِ.

○ وأمَّا الأمرُ والنَّهي: فتُقلَبُ في اثنَيهما لوجوبِ حذفِها في مَفارِيدِهِما.

وإنَّما قُدِّمَ القلبُ الأوَّلُ لرِعَايةِ تبعيَّةِ الفرعِ معَ إمْكانِ القَلْبِ الثاني بعدَهُ، فكانَ فيه رِعَايةُ السَّببينِ، بخلافِ ما لو قُدِّمَ الثاني.

فإن قُلْتَ: فعلى هذا ينبغي أن تُقلَبَ الواوُ أوَّلاً ياءً في مَفارِيدِ الأمرِ والنَّهي، ثمَّ تُحذَفُ، فيكونانِ كالمستقبلِ.

قلتُ: يلزمُ حينئذٍ تأخيرُ عملِ الجازمِ من غيرِ أثَرٍ؛ إذ لا يُكتَبُ اللَّامُ في مفاريدِهِما حتى يُكتب بالياءِ، بخلاف مَفاريدِ المستقبلِ، وبخلافِ جُموعِها، فإنَّها وإن لم تكن في قَلْبِ الواوِ فيها ياءً أوَّلاً أثراً لعدمِ كتابتِها، لكنْ لا يلزمُ تأخيرُ عاملٍ، واجتماعُ السَّاكنين لا يلزمُ قبلَ القَلْبِ بل بعدَهُ؛ فيُحكَمُ بقلبِ الواوِ ياءً أوَّلاً رِعايةً لِلفرعيَّةِ.

---

(١) فيه نظر؛ لأن الأمر والنهي ليس فيهما الواو، سواء كان مجهولاً أو معروفاً، فكيف تُقلب ياءً؛ لأن علامة الجزم في الناقص ووقفه سقوط لام الفعل؟ ويمكن أن يجاب عنه: بأن الواو تعود في تثنيتهما، فحينئذٍ تقلب ياءً.

(٢) اعلم: أنَّ المثال الذي فيه حرف واحد مُقدَّم على ما فيه حرفان؛ لبساطته، ولتوقّفه عليه، ولهذا قدم المصنف الأجوف، والناقص، والمعتل، واللفيف المقرون على المفرُوق.

(٣) أي: فاء المثال واواً، وهذا احترازٌ عَمَّا كان فاؤه ياءً لا تحذف على كل حالٍ.

(٤) متعلق بـ«تسقط» المتقدم، والتقدير: تسقط فاء المثال إذا كان واواً.

(٥) أصله: يَوْعِدُ، حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة؛ لئلا يلزمَ الصعود والهبوط؛ لأن الياء والكسرة سُفلية، والواو علوي بالنسبة إليهما، وتوالي الكسرات في غير الآخر يُوجب زيادة الثقل، فحمل عليه ما وقع بين ياء وهمزة ونون، وأما حذفُها من المخاطب والمتكلم فللاطّراد والمشاكلة بالغائب، وكسرة «تَعِدُ» و«أَعِدُ» و«نَعِدُ» للمشاكلة.

(٢) وَ«فَعَلَ، يَفْعَلُ» بِفَتْحِ العَيْنِ فِي المَاضِي وَالغَابِرِ، نَحْوُ: «وَهَبَ، يَهَبُ»(١).

(٣) وَ«فَعِلَ، يَفْعِلُ» بِكَسْرِ العَيْنِ فِي المَاضِي وَالغَابِرِ، نَحْوُ: «وَرِثَ، يَرِثُ»(٢).

ـ وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ وَالنَّهْيِ(٣): «عِدْ»، «لَا تَعِدْ»، وَتَقُولُ: «هَبْ»، «لَا تَهَبْ»، وَتَقُولُ: «رِثْ»، «لَا تَرِثْ».

ـ وَقَدْ تَسْقُطُ الوَاوُ مِنْ بَابِ «فَعِلَ، يَفْعَلُ» بِكَسْرِ العَيْنِ فِي المَاضِي، وَفَتْحِهَا فِي الغَابِرِ مِن لفظَين، نَحْوُ: «وَطِئَ، يَطَأُ»، وَ«وَسِعَ، يَسَعُ»(٤).

إمعان الأنظار

قوله: (وَ«فَعَلَ، يَفْعَلُ» بِفَتْحِ العَيْنِ فِي المَاضِي وَالغَابِرِ) اعلم أنَّهم قالوا في سببِ حذفِ الفاءِ: إنَّهُ يلزمُ الصُّعودُ والهبوطُ بسببِ وقوعِ الواوِ بينَ ياءٍ وكسرةٍ، وأوردَ عليهم نحوُ: «يَهَبُ» و«يَطَأُ» و«يَقَعُ» و«يَسَعُ» و«يَدَعُ» و«يَضَعُ» و«يَلَعُ»(٥)، فأجابُوا: بأنَّها في الأصلِ «يَفْعِلُ» بالكسرِ، فحُذِفَ الواوُ ثمَّ فُتِحَ العينُ طَلَباً للخِفَّةِ فيما فيهِ حرفُ الحلقِ.

ثمّ أُورِدَ: «يَذَرُ»، فأُجِيبُ: بأنَّهُ محمولٌ على «يَدَعُ»؛ لِكونهِ بمعناهُ، فكلامُ المُصنِّفِ محمولٌ على الظَّاهرِ، أو على أنَّ مذهبَهُ ليسَ بمذهبِ الجمهورِ، وهوَ الظَّاهرُ المتبادرُ من كلامهِ، وأرَى أنَّهُ الحقُّ؛ لأنَّهُ لا دليلَ على ما ذكرُوا، وحَذْفُ الواوِ لا يدلُّ عليه؛ لِجوازِ أن يكونَ حذفُهُ لكونِهِ مِنَ البابِ الثَّالثِ اللَّازمِ له حرفُ حَلْقٍ ثَقِيلٌ، ولهذا حُذِفَ الواوُ من كلِّ ما كانَ من البابِ الثَّالثِ، بِخلافِ ما كانَ من سائرِ الأبوابِ وإنْ كانَ فيهِ حرفُ حَلْقٍ.

وأمَّا حذفُهُ من «يَطَأُ» و«يَسَعُ» فلأنَّ المُعْتلَّ من البابِ الرَّابعِ لا يكونُ إلَّا لازماً، فلمَّا جاءَا من بَينِ أخواتِهما مُتعدِّيَينِ خُولِفَ بِهما نظائرُهما، معَ أنَّ فيهما حرفَ حَلْقٍ ثقيلاً، ويَلزمُهم أنْ

(١) أصله: يَوهِب، بالكسر، فحُذفت كما في «يَعد»، ثم فتحت طلباً لزيادة الخفة فيما فيه حروف الحلق، ولا يَلزم هذا الطلب في كل ما وُجد فيه ذلك الحرف؛ اكتفاءً باندفاع بعض الثقل.

(٢) أصله: يَورِث، فحذفت كما مر، ولم تسقط الواو من ماضيها لعدم الموجب.

(٣) أي: من الأفعال الثلاث.

(٤) فإن قلتَ: قد حذفوا الواو في مثل: «يَهب»، و«يطأ»، و«يسع»، و«يقع»، و«يضع»، مع أنها لم تقع بين ياء وكسرة؟ قلتُ: لا نسلم أنها لم تقع بين ياء وكسرة؛ لأنها في الأصل «يَفعِل» بكسر العين، ففتح العين في كلّ واحدٍ منها لأجل حرف الحلق، فيكون الحذف من «يَفعِل» بالكسر، لا يقال: لِمَ لَمْ تَعُدِ الواو بعد الفتح، كما عادت في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٣ ـ ٤]؟ لأنا نقول: إن الفتح فيها عارض، والعارضُ كالمعدوم.

(٥) في نسخة: و«يلغ» بالغين، وكلاهما وارد، يقال: «وَلِع بالشيء»: علق به، و«وَلِغ الكلب»: شرب.

ـ وَأَمَّا اللَّفِيفُ المَقْرُونُ: فَحُكْمُ عَيْنِ فِعْلِهِ كَحُكْمِ الصَّحِيحِ لَا يَتَغَيَّرُ، وَحُكْمُ لَامِ فِعْلِهِ كَحُكْمِ لَامِ فِعْلِ النَّاقِصِ، نَحْوُ: «طَوَى، يَطْوِي»(١)، وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ الحَاضِرِ: «اِطْوِ» بِحَذْفِ لَامِ الفِعْلِ. وَحُكْمُ لَامِ فِعْلِهِ كَحُكْمِ لَامِ فِعْلِ النَّاقِصِ، مِثْلُ: «رَوَى، يَرْوِي»(٢)، وَتَقُولُ فِي الأمْرِ مِنْهُ: «اِرْوِ» بِحَذْفِ لَامِ الفِعْلِ.

ـ وَأَمَّا اللَّفِيفُ المَفْرُوقُ: فَحُكْمُ فَاءِ فِعْلِهِ كَحُكْمِ فَاءِ فِعْلِ المُعْتَلِّ(٣)، وَحُكْمُ لَامِ فِعْلِهِ كَحُكْمِ لَامِ فِعْلِ النَّاقِصِ(٤)، نَحْوُ: «وَقَى، يَقِي»(٥).

وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ الحَاضِرِ: «قِهْ»(٦)؛ فَحُذِفَتْ فَاءُ فِعْلِهِ كَالمُعْتَلِّ، وَحُذِفَتْ لَامُ فِعْلِهِ فِي الجَزْمِ(٧) وَالوَقْفِ كَالنَّاقِصِ؛ فَبَقِيَ القَافُ مَكْسُورَةً، وَزِيدَتِ الهَاءُ عِنْدَ الوَقْفِ(٨) فِي الوَاحِدِ المُذَكَّرِ.

إمعان الأنظار

يُحمَلَ «يَسَعُ» و«يَطَأُ» على الشُّذوذِ؛ إذ يُعادَ الواوُ بعدَ الفتحِ، ولم يُعَدْ؛ لأنَّهم قالوا: إذا أُزِيلَتْ كَسْرَةُ ما بعدَها أُعيدَت الواوُ، نحوُ: «لَمْ يُوعَد».

قوله: (كَحُكْمِ الصَّحِيحِ) إلَّا في مصدرِهِ إنْ كانَ عينُهُ واواً ولامُهُ ياءً، نحوُ: «طَوَى، طَيًّا»، و«رَوَى، رَيًّا»، و«شَوَى، شَيًّا»، و«نَوَى، نِيَّةً».



(١) قوله: «طَوَى، يَطْوِي»، وهكذا حكمُه في الحذفِ علامة للجزم، والوقف في الأمر، والنَّهي، لالتقاء الساكنين، نحو: «يطوُون» أصله: يَطوِيُون، كـ«يَرمِيُون»، وقد مرَّ إعلاله.

(٢) أي: في الإعلال وعدمه.

(٣) أي: المثال، فتحذف إذا كان واواً من المضارع، والأمر، والنهي، إذا وجد موجِب الحذف، كوقوعها بين ياء وكسرةٍ.

(٤) قوله: «النَّاقص» أي: في قلبه ألفاً، وحذف حركته للاستثقال، وإنما حُملت لام فعله على لام فعل الناقص في هذه المذكورات؛ لكونه حرف علَّةٍ مثله.

(٥) أي: في الإعلال وعدمه. وأصله: «يَوقِي» حذفت الواو كما في «يَعِد»، وأسكنت اللام كما في «يرمي».

(٦) قوله: «وتقول في الأمر» أي: أمر هذا الباب: «قِهْ»، وزنه: عِهْ، أصله: «اِوْقِ» بكسر الهمزة والقاف، فحذفت فاء فعله؛ ليشاكل ما هو واقع بين ياء وكسرة كالمعتل، فاستُغني عن الهمزة لعدم الاحتياج إليها.

(٧) أي: كما تحذف لام الفعل الناقص في الجزم والوقف، نحو: «لِيَرْمِ»، و«ارْمِ».

(٨) لأن الوقف على المتحرك ممنوع صناعةً، ولا مجال لإسكان الحرف المبتدأ به، فزيدت الهاء لخفتها في المخرج؛ ليكون كأن لم يُزَد شيء، ولئلا يلزمَ الوقف على المتحرك.

وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ: «قِيَا»، وَفِي الجَمْعِ: «قُوا»[١].

وَفِي الوَاحِدَةِ الحَاضِرَةِ المُؤَنَّثَةِ: «قِي»[٢]، وَفِي التَّثْنِيَةِ: «قِيَانِ»، وَفِي الجَمْعِ المُؤَنَّثِ: «قِينَ»[٣].

أحكام المُضاعَف

○ وَأَمَّا المُضَاعَفُ[٤]: إِذَا كَانَ عَيْنُ فِعْلِهِ سَاكِنَةً وَلَامُهُ مُتَحَرِّكَةً، أَوْ كِلْتَاهُمَا مُتَحَرِّكَتَيْنِ؛ فَالإِدْغَامُ لَازِمٌ، نَحْوُ: «مَدَّ، يَمُدُّ»، وَالأَصْلُ: مَدَدَ يَمْدُدُ[٥]؛ فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولَى فِي المُسْتَقْبَلِ إِلَى المِيمِ، وَبَقِيَتِ الدَّالُ سَاكِنَةً، فَأُدْغِمَتِ الدَّالُ الأُولَى فِي الثَّانِيَةِ، فَصَارَ: يَمُدُّ.

ـ وَإِنْ كَانَ عَيْنُ فِعْلِهِ مُتَحَرِّكَةً وَلَامُهُ سَاكِنَةً[٦]؛ فَالإِظْهَارُ لَازِمٌ، نَحْوُ: «مَدَدْنَ» ... إِلَى «مَدَدْنَا».

ـ وَإِنْ كَانَتَا سَاكِنَتَيْنِ[٧]؛ حُرِّكَتِ الدَّالُ الثَّانِيَةُ، وَأُدْغِمَتِ الأُولَى ....

إمعان الأنظار

قوله: (فَالإِدْغَامُ لَازِمٌ) إذا لم يكنْ مانعٌ، نحوُ الإلحاقِ والالتِباسِ، كـ«قَرْدَدٍ» و«جُدَدٍ» و«قُووِلَ».

قوله: (وَلَامُهُ سَاكِنَةٌ) سُكوناً أصليًّا، بأنْ جاءَ من ضميرِ الفاعلِ.

قوله: (وَإِنْ كَانَتَا سَاكِنَتَيْنِ) في العبارةِ مُسامحةٌ، يعني: إن كانَ سكونُهُ عَارِضاً، بأنْ لم يَجِئ

(١) قوله: «الجمع» أي: من أمر الحاضر، وأصل «قُوا»: قِيُوا، نقلت ضَمَّةُ الياء إلى القاف بعد حذف كسرها، ثم حُذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين كما في «ارمُوا».

(٢) والأصل: «قيي» استثقلت الكسرة على الياء الأولى، وحذفت لالتقاء الساكنين.

(٣) بإعادة الياء بسبب لحوق ضمير الجمع.

(٤) فإن قيل: لم أُلحق المضاعف بالمعتلات، ولم يُلحق بالصحيحات؟ قلتُ: لأن حرف التضعيف يَلحقه الإبدال كما في «أمللتُ» حيث يقال: «أمْلَيْتُ».

(٥) قوله: «يَمْدُد» سُلِبَتْ حركة الدال الأولى بمقتضى الوضع؛ لِيَدخل فيه سكون «مَدّ» مصدراً، ولئلا يُفصل بين المتجانسين؛ إذ الحركة بعد الحرف على المختار، ثم أدغمت الأولى في الثانية.

(٦) قوله: «فعله» أي: عين الفعل الماضي من المُضاعَف، قوله: «ولامه» أي: لام الفعل الماضي منه، وقوله: «ساكنة» بسكون لازم لاتصال ضمير الفاعل.

(٧) قوله: «كانتا» أي: العين واللام، «ساكِنتين» وسكون الأولى للتخفيف، والإدغام، والثانية للجزم أو الوقف.

فِيهِ[١]، نَحْوُ: «لَمْ يَمُدَّ»، وَالأَصْلُ: لَمْ يَمْدُدْ، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولَى إِلَى المِيمِ، فَبَقِيَتَا سَاكِنَتَيْنِ، فَحُرِّكَتْ الدَّالُ الثَّانِيَةُ، وَأُدْغِمَتِ[٢] الأُولَى فِي الثَّانِيَةِ، ثُمَّ فُتِحَتِ الدَّالُ الثَّانِيَةُ؛ لِأَنَّ الفَتْحَةَ أَخَفُّ الحَرَكَاتِ، وَيَجُوزُ تَحْرِيكُهَا بِالضَّمِّ[٣] وَالكَسْرِ[٤]، كَمَا يُذْكَرُ فِي الأَمْرِ[٥].

ـ وَتَقُولُ[٦] فِي الأَمْرِ مِنْ «يَفْعُلُ» بِضَمِّ العَيْنِ: «مُدُّ» بِضَمِّ الدَّالِ، و«مُدَّ» بِفَتْحِهَا، وَ«مُدِّ» بِكَسْرِهَا، فَالمِيمُ مَضْمُومَةٌ فِي الثَّلَاثِ[٧]، وَيَجُوزُ: «اُمْدُدْ» بِالإِظْهَارِ[٨].

إمعان الأنظار

ضميرُ الفاعلِ، فالإدغامُ جائزٌ، بأنْ أُسكنتِ الأُولى للتَّخفيفِ، فيكونانَ ساكنَينِ، وإذا كانتا ساكنتَينِ حُرِّكَتِ الثانيةُ وأُدغِمَتِ الأُولى فيها.

قوله: (وَيَجُوزُ تَحْرِيكُهَا بِالضَّمِّ وَالكَسْرِ) أمَّا الضَّمُّ فلإتباعِ العينِ؛ لِكونهِ مَضموماً، وأمَّا الكسرُ فلأنَّهُ الأصلُ في تحريكِ السَّاكنِ؛ لأنَّ الجزمَ عِوَضٌ عنه في الفعلِ، فعُوِّضَ الكسرُ عنهُ عندَ الحاجةِ، وكذا في «مَدَّ»، وأمَّا في «فَرَّ» و«عَضَّ» فلم يَجُزْ فيهما ضَمُّ اللَّامِ؛ لأنَّ عينَ مضارِعِهما ليسَتْ بمضمومةٍ[٩] حتى يُتبعَ له.

(١) أي: في الثانية، وهذا القسم يُسمى جائزاً؛ لأنه يجوز أن يُنظر إلى أن سكون الثانية علامة فلا تحرك، فلا يُدغم فيه، وهذا لغة أهل الحجاز، ويجوز أن يُنظر إلى أن سكونها عارضٌ غير لازم، فتُحرك، ويُدغم فيها، وهذه لغة بني تميم، والأولُ أقرب إلى القياس، وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦].

(٢) أي: وأدغمت الدال الأولى في الدال الثانية، لا يقال: لو حُركت الدال الأولى، وأُدرجت الثانية فيها يحصل المقصود من الإدغام، فما سبب ترجيح عكسِه؟ لأنا نقول: حركة الأولى لِتأخرها عنها فاصلة بينهما كما مر، فلا مجالَ لاندراج الثانية في الأولى المتحرّكة.

(٣) قوله: «ويجوز تحريكها» أي: تحريك الدال الثانية، «بالضم» أي: لِعين مضارعه.

(٤) قوله: «والكسر» أي: ويجوز تحريك الدال الثانية بالكسر؛ لأن الكسر أصلٌ في تحريك الساكن، وذلك لحصول المناسبة بين الكسر والسكون، من حيث إن السكون أصل في البناء، والكسر أبعد الحركات من المعربات، ولذا لا يدخل المضارع، وغير المنصرف.

(٥) أي: كما يجوز تحريك الأمر والنهي بالكسر.
وفي بعض النسخ: «ويَجُوزُ تَحرِيكُهَا بالضَّمِّ تَبَعاً لِلعَينِ، والكَسرِ؛ لِأَنَّ السَّاكِنَ إذا حُرِّكَ حُرِّكَ بالكَسْرِ، كَما يُذكَرُ في الأمرِ والنَّهيِ».

(٦) أي: من هذا الباب، يعني: المضاعف.

(٧) أي: في الصور الثلاث.

(٨) كما هو رأي الحجازيّين، وفي كلامه إشعارٌ بأن أكثر استعماله بالإدغام كما هو مذهب بني تميم.

(٩) تقول: «فَرَّ، يَفِرُّ» بكسر العين، و«عَضَّ، يَعَضُّ» بفتح العين.

ـ وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ مِنْ «يَفْعِلُ» بِكَسْرِ العَيْنِ: «فِرِّ» بالكَسْرِ[١]، و«فِرَّ» بِالفَتْحِ[٢]، وَالفَاءُ مَكْسُورَةٌ فِيهِمَا، وَيَجُوزُ: «افْرِرْ» بِالإِظْهَارِ.

ـ وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ مِنْ «يَفْعَلُ» بفتح العَيْنِ: «عَضَّ» بِالفَتْحِ، وَ«عَضِّ» بِالكَسْرِ، وَالعَيْنُ مَفْتُوحَةٌ فِيهِمَا، وَيَجُوزُ: «اِعْضَضْ» بالإظْهَار.

ـ وَتَقُولُ فِي المَاضِي مِنْ «أَفْعَلَ، يُفْعِلُ»: «أَحَبَّ، يُحِبُّ»[٣]، وَالأَصْلُ: أَحْبَبَ يُحْبِبُ، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ البَاءِ إِلَى الحَاءِ، وَأُدْغِمَتِ البَاءُ فِي البَاءِ.

ـ وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ: «أَحِبَّ» وَ«أَحْبِبْ» بِالإِدْغَامِ وَالإِظْهَارِ، وَكُلَّمَا أَدْغَمْتَ حَرْفاً فِي حَرْفٍ أَدْخَلْتَ بَدَلَهُ تَشْدِيداً.

أحكام المهموز

○ وَأَمَّا المَهْمُوزُ[٤]: فَإِنْ كَانَتِ الهَمْزَةُ سَاكِنَةً يَجُوزُ تَرْكُهَا عَلَى حَالِهَا[٥]، وَيَجُوزُ قَلْبُهَا[٦].

إمعان الأنظار

قوله: (وَتَقُولُ فِي المَاضِي) أي: في ماضي المُضَاعَفِ ومُضَارِعِه من «أَفْعَلَ»، واكتفى بذكرِ الماضي بناءً على الظُّهورِ.

قوله: (أَدْخَلْتَ بَدَلَهُ تَشْدِيداً) أي: شدَّةً في التَّلفُّظِ للحرفِ الثَّاني؛ فيكونُ المُدغَمُ والمَدْغَمُ فيهِ كأَنَّهما حرفٌ وبعضُ حرفٍ، يرتفعُ اللِّسانُ منهما معاً.



قوله: (يَجُوزُ تَرْكُهَا عَلَى حَالِهَا) ينبغي أن يُستثنى ما كانَ قبلَها همزةٌ، فإنَّ القلبَ فيه واجبٌ؛ لِحصولِ الثِّقلِ من التَّكرارِ، نحو: «آمَنَ» و«أُومِنَ» و«إِيمَاناً»، فإيرادُ «اِيْذَنْ» في المثالِ في الماضي ليسَ بوجهٍ؛ لأنَّ القَلْبَ فيه واجبٌ.

---

(١) أي: بالكسر للراء تبعاً لعين مضارعه، ولأصالته في تحريك الساكن.

(٢) أي: بفتح الراء لخفته، ولا يجوز ضم الراء؛ لاستلزامه الخروجَ من الكسرة إلى ضمة مع أنه لا داعيَ له.

(٣) قوله: «أحِبُّ» بكسر الحاء المنقولة من الباء الأولى، والباء المدغم فيها إما مفتوحة أو مكسورة على قياس «فرَّ».

(٤) أخره عن المضاعف؛ لأن حرف التضعيف قلّما يخلو عن تغيير بإسكانٍ، وإدراجٍ، أو قلبٍ، أو حذفٍ، والهمزةُ كثيراً ما تُترك على حالها؛ فالمضاعفُ أقرب إلى المعتل. ثم المهموز ما يكون أحد حروفه الأصلية همزة.

(٥) قوله: «على حالها» لحصول الخفّة بسكونها في الجملة، لا الخفة الكاملة؛ لأن الهمزة نفسها حرف شديد من أقصى الحلق.

(٦) أي: قلبُ الهمزة ألفاً أو ياءً أو واواً؛ لأنها حروف خفيفة، فالقلبُ إلى أحدها أبلغُ في الخفة من إبقاء الهمزة ساكنة، ولذا فصل هذا القلب بقوله: «فإن كان . . . إلخ».

ـ فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحاً قُلِبَتْ أَلِفاً، وَإِنْ كَانَ[1] مَكْسُوراً قُلِبَتْ يَاءً، وَإِنْ كَانَ مَضْمُوماً قُلِبَتْ وَاواً، نَحْوُ: «يَاكُلُ»[2]، و«يُومِنُ»[3]، وَ«إِيذَنْ»[4] أَمْرٌ مِنْ «أَذِنَ»[5].

ـ وَإِنْ كَانَتِ الهَمْزَةُ مُتَحَرِّكَةً، فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا حَرْفاً صَحِيْحاً مُتَحَرِّكاً لَا تَتَغَيَّرُ الهَمْزَةُ كَالصَّحِيحِ[6]، نَحْوُ: «قَرَأَ، يَقْرَأُ».

ـ وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا حَرْفاً صَحِيْحاً سَاكِناً: ....

إمعان الأنظار

قوله: (لَا تَتَغَيَّرُ الهَمْزَةُ كَالصَّحِيحِ) ينبغي أن يَستثنيَ الصُّورتَينِ: الهمزةَ المفتوحةَ والمضمومةَ ما قبلَها، نحوُ: «مُؤَجَّلٌ»، والمكسورةَ نحوُ: «مِئَةٌ»؛ لأنَّ في الأوَّلِ يجوزُ قَلْبُها واواً وفي الثَّاني ياءً.

واعلم: أنَّ الهمزةَ وما قبلَها إذا كانتا متحرِّكتين في غيرِ الصُّورتَين المذكورتَين يَجعَلُ بَيْنَ بَيْنَ المشهورَ، فيكونُ مرادُ المُصنِّف من التَّغييرِ التَّغييرَ الكاملَ[7] في نفسِ الهمزةِ، كالحذفِ والإبدالِ، أو في وضعِهِ[8] كالإسكانِ، فلا يكونُ جعلُهُ بينَ بينَ تَغْيِيراً بهذا المعنى؛ لبقاءِ الهمزةِ معَ حركتِها، هذا إذا لم يكنْ ما قبلَ الهمزةِ همزةً متحرّكةً؛ وإلَّا فقد قالوا: وَجَبَ قلبُ الثَّانية ياءً إنِ انكسَرَ ما قبلَها أو انكسرَتْ، واواً في غيرِهِ، وهذا أيضاً إذا لم يكونَا في كلمتينِ، وإلَّا فيجوزُ تخفيفُهما وتخفيفُ إحداهما.

---

(١) أي: وإن كان ما قبل الهمزة مكسوراً.

(٢) أي: بقلب الهمزة ألفاً.

(٣) أي: بقلب الهمزة واواً.

(٤) أي: بقلب الهمزة الثانية ياءً.

(٥) وإنما بينه بقوله: «أمرٌ من: أذِنَ» كما في النسخ الموجودة؛ ليتضح أن أصله بهمزتين، أُولاهما مكسورة.

(٦) أي: كالحرف الصحيح، لقوّة عريكتها بسبب حركتها، نحو: «قرأ ... إلخ»، إلا أن يكون حركتها فتحة، وحركة ما قبلها ضمة، أو كسرة، نحو: «جُوَنٌ»، و«مِيَرٌ»؛ فحينئذٍ يجوز قلبها واواً أو ياءً؛ لأن الفتحة كالسكون في اللِّين، ولا تُقلب ألفاً إذا انفتح ما قبلها لقوة فتحتها بفتحة ما قبلها؛ إذ الشيء يتقوّى بجنسه، وكذا «مُوَجّل» في الهمزة المفتوحة، وما قبلها مكسورة، وفي الأول قلبت واواً، وفي الثاني ياء، ثم إن الهمزة المتحركة إذا تحرك ما قبلها قد تخفف في غير الصورتين المذكورتين بجعلها بين بين، والمشهورُ فيه: أن تجعل الهمزة بين مخرجها، وبين مخرج حرف من جنس حركتها، كما تقول: «سُئِلَ» بين الهمزة والياء، و«لَؤُمَ» بين الهمزة والواو، و«سَأَلَ» بين الهمزة والألف.

(٧) في النسخة الميمنية: «فيكون مراد المصنف من (غير) الكامل».

(٨) في نسخة: «في وصفه».

يَجوزُ تَرْكُهَا عَلَى حَالِهَا، وَيَجُوزُ نَقْلُ حَرَكَتِهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا[١]، مِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَسَلِ القَرْيَةَ» وَالأَصْلُ: «وَاسْأَلِ القَرْيَةَ»؛ فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الهَمْزَةِ إِلَى السِّينِ[٢] فَحُذِفَتِ الهَمْزَةُ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ اللَّامِ بَعْدَهَا، وَقَدْ قُرِئَ بِإِثْبَاتِ الهَمْزَةِ، نَحْوُ: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، وَتَرْكِهَا[٣].

- وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ مِنَ «الأَخْذِ» وَ«الأَكْلِ» وَ«الأَمْرِ»: «خُذْ»، وَ«كُلْ»، وَ«مُرْ»، عَلَى غَيْرِ القِيَاسِ[٤].

إمعان الأنظار

وفي كيفيَّةِ تخفيفِهما وجهانِ: أنْ تُخفَّفَ الأُولى على ما يقتضيهِ قياسُ التَّخفيفِ لو انفردَتْ، ثمّ تُخفَّفُ الثَّانيةُ على ما يَقتضيهِ قياسُ التَّخفيفِ لو اجتَمعتا. وأنْ تُخفَّفا معاً على حَسَبِ ما يَقتضيه تخفيفُ كلِّ واحدةٍ منهما لو انفردَتْ، وكيفيَّةُ تخفيفِ إحداهما أنَّهُ لا يَخلو: إمَّا أن يكونا مُتَّفِقَينِ في الحركةِ، فإن كانَ الأُولى آخرَ كلمةٍ جازَ أن تَحذِفَ إحداهما، وتُسهِّلَ الأُخرَى، وجازَ أن تَقْلِبَ الثَّانيةَ بحرفٍ من جنسِ حركةِ ما قبلَها كالسَّاكنةِ، وإن لم يكن آخرَ كلمةٍ جازَ أن تُخفِّفَ أيَّهما شِئْتَ على حسَبِ ما يَقتضيه قياسُ التَّخفيفُ في كلِّ واحدةٍ منهما لو انفردَتْ؛ أو مختلفَينِ، فخفِّفْ أيَّهما يُرادُ على حسَبِ ما يقتضيهِ التَّخفيفُ في كلِّ واحدةٍ منهما لِو انفردَتْ، وهذا كلُّهُ إذا لم تكنِ الهمزةُ مُبتدأً بها، وإلَّا لا تَغييرَ أصلاً.

قوله: (يَجُوزُ تَرْكُهَا) يَنبغي أن يُستثنى بابُ «يَرَى»، فإنَّ النَّقلَ والحذفَ فيهِ واجبٌ.

قوله: (وَيَجُوزُ نَقْلُ حَرَكَتِهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا) هذا إذا لم يكنْ ما قبلَها ألفاً، وإلَّا يُجعلْ بينَ بينَ المشهور، ولم يكن واواً أو ياءً زائدتَين لغيرِ الإلحاقِ، وإلَّا قُلِبَتْ إلى جنسِ ما قبلَها، فأُدْغِمَتْ جَوازاً، نحو: «خَطِيَّة» و«مَقْرُوَّة»، و«أُفَيِّس»، ولم يكن همزةً، وإلَّا ثبتت بغيرِ تخفيفٍ[٥]، نحوُ: «سَأَلَ».

---

(١) أي: لأجل حذفها، وهذا إذا لم يكن ما قبلها ألفاً، وإلا يُجعل بين بين المشهور.

(٢) أي: تخفيفاً للهمزة؛ لأنها حرفٌ شديد، فاستُغني عن همزة الوصل بتحريك ما قبلها.

(٣) أي: بالإعلال المذكور، فثبت بالقراءتين الأصل المذكور من أن الهمزة المتحركة إذا سكن ما قبلها يجوز إبقاؤها وحذفها، ثم إنّ قوله: «ويجوز نقل حركتها» مقيداً بأن يكون ما قبلها قابلاً للحركة، يُخرج الألف في نحو: «سائل»، والياء في نحو: «خطيئة»، والواو في نحو: «مَوْؤودة»؛ لأنها ممنوعة، فالهمزة في الأول تجعل بين بين، وفيما عداه تُقلب بجنس ما قبلها، وتُدغم جوازاً.

(٤) في بعض النسخ زيادة: «لأنَّ الهَمْزَةَ إذا كانَتْ ساكِنَةً وما قَبْلَهَا مَضْمُوماً تُجعَلُ مِنْ جِنْسِ حَرَكَةِ ما قَبْلَهَا، لَكِنْ تُخالِفُ في هَذِهِ الأَمْثِلَة، لِكَثْرَةِ الاِسْتِعْمَالِ في كَلَامِ العَرَبِ». ولم أجد هذه الزيادة في الأصل المخطوط و«المطلوب» و«روح الشروح».

(٥) أي: بغير تخفيف بالحذف.

وَبَاقِي تَصْرِيفِ المَهْمُوزِ[١] عَلَى قِيَاسِ الصَّحِيحِ، وَكُلَّمَا[٢] وَجَدْتَ فِعْلاً غَيْرَ الصَّحِيحِ فَقِسْهُ عَلَى الصَّحِيحِ فِي جَمِيعِ الوُجُوهِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي بَابِ الصَّحِيحِ مِنَ التَّصْرِيفِ.

فَإِنِ اقْتَضَى[٣] القِيَاسُ إِلَى إِبْدَالِ حَرْفٍ، أَوْ نَقْلٍ، أَوْ إِسْكَانٍ؛ فَافْعَلْ عَلَى مُقْتَضَى القِيَاسِ، وَإِلَّا صَرِّفِ الفِعْلَ الغَيْرَ الصَّحِيحِ كَالصَّحِيحِ، وَقَدْ يَكُونُ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ لَا تَتَغَيَّرُ المُعْتَلَّاتُ فِيهِ[٤] مَعَ وُجُودِ المُقْتَضِي، نَحْوُ: «عَوِرَ»، وَ«اعْتَوَرَ»، وَ«اسْتَوَى»، وَغَيْرِ ذَلِكَ[٥]، وَبَعْضُهَا لَا يَتَغَيَّرُ لِصِحَّةِ البِنَاءِ، وَبَعْضُهَا لِعِلَّةٍ أُخْرَى.

تَمَّ الكِتَابُ بِعَونِ اللهِ المَلِكِ الوَهَّابِ

إمعان الأنظار

قوله: (وَقَدْ يَكُونُ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ لَا تَتَغَيَّرُ المُعْتَلَّاتُ) اسم «يكونُ» ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، والمرادُ بـ«المواضع»: الكلماتُ، فتقديرُهُ: وقد كانَ الشَّأنُ في بعضِ الكلماتِ لا تتغيَّرُ المُعْتَلَّات، أي: لا يَقَعُ التغيير في بعض الكلماتِ المُعْتَلَّةِ، ولو لم يكن لفظةُ «في» لاستقامَ الكلامُ بلا كُلْفَةٍ.

قوله: (وَبَعْضُهَا لَا يَتَغَيَّرُ لِصِحَّةِ البِنَاءِ) الواوُ للحالِ، أي: لا تتغيَّرُ المُعْتَلَّاتُ في بعضِ المواضعِ حالَ كونِ بعضِها لا يتغيَّرُ لصحَّةِ البناءِ، وبعضُها لعِلَّةٍ أُخرَى، أي: حالَ كونِ عدمِ تغييرِ بعضِها لصحَّةِ البِنَاءِ.

(وَبَعْضُهَا لِعِلَّةٍ أُخْرَى) كدلالةِ حركتِهِ على حركةِ معناهُ، نحو: «حَيَوانٌ» و«جَوَلانٌ» و«طَيَرانٌ» و«نَزَوانٌ» و«سَيَلانٌ» و«مَيَلانٌ» و«فَيَضَانٌ»، ولزومِ الالتباسِ على تقديرِ الإعلالِ، كما في بابِ

---

(١) أي: يأتي في تصريف المهموز من الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي معلوماتٍ كانت أو مجهولاتٍ، واسم الفاعل، والمفعول مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً، مذكراً أو مؤنَّثاً، ثلاثيًا كان أو مزيداً على قياس الصحيح؛ إذ الهمزة ليست العلة من كل الوجوه، ولذا لا تحذف في مثل: «تقرؤُون»، و«تقرئين» باستثقال الضمة والكسرة عليها، فلا تتغير في ما عدا المذكور.

(٢) لمّا فرغ من تفصيل الأقسام الستة، أراد إيرادَ ضابطةٍ إجمالية؛ لتكونَ أعْوَنَ للحفظ فقال: «وكلما وجدت . . . إلخ».

(٣) أي: فإن دَعا القياسُ . . . إلخ، وإنما فسرناه هكذا؛ لأن «اقتضى» لا يتعدى بـ«إلى» إلا أن يُضمَّنَ معنى «دَعَا» أو نحوه.

(٤) أي: في هذه المواضع.

(٥) نحو: «مِقْوَال» اسم آلةٍ، و«ما أقْوَلَهُ!» فعل تعجُّبٍ، ونحو: «القَيضان»، و«السَّيلان»، وبابِ «جَوَارٍ».

. . . .

إمعان الأنظار

«جَوَارٍ»، وإعلالَين مُتواليَين في كلمةٍ واحدةٍ، كما في باب «اسْتَوَى»، والحملِ على نظيرِهِ أو نقيضِهِ، وكونِ حركةِ ما قبلَها في حكمِ السُّكونِ، وغيرِ ذلكَ ممَّا بُيِّنَ في المُطوَّلاتِ.

هذا آخرُ ما كَتَبَهُ الفقيرُ محمدُ بنُ بير علي البِرْكوي ـ غفر الله تعالى له ولجميع المؤمنين ـ من شرح «كتاب المَقْصود»، للإمام الأَعْظَم، والهُمام الأفخم، سِراجِ الأُمَّة، ومُقْتَدى الأَئِمَّة، أبي حنيفةَ الكُوفي[1]، عاملَهُ اللهُ تعالى بلُطْفِه الجَلِي والخَفِيِّ.

وأَكْثَرُ ما ذَكَرْنَا فيه مِنَ التَّوجيهاتِ والتَّعليلاتِ، والتَّحقيقاتِ والاعتراضاتِ، وأَجْوبَةِ وأَسْئِلَةِ القوم: ما مَنْشَؤُهُ خَاطِري، ومَطْلَعُه بَاطِني، من غيرِ انتحالٍ كانْتِحَالِ غيري، فليس الخبرُ كالمُعَايَنة.

وقد وَقَعَ فَراغِي من تَسْوِيدِه وسِنِّي (٢٣) ثلاثٌ وعشرون سنةً، في سنةِ (٩٥٢هـ) اثنتين وخمسين وتسعمائة من الهجرة النَّبوية المصطفَويَّة، صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً كثيراً، والحمدُ لله ربِّ العالمين أوَّلاً وآخِراً، وظَاهِراً وباطِناً، وأستغفرُ الله تعالى لي ولِوالِدَيَّ ولجميع المؤمنين والمؤمنات، اللهمَّ عامِلْنا بلُطْفِك يا أَرْحَمَ الرَّاحمين، آمِين آمين.



(١) بيّنا في أول الكتاب عدم صحة نسبة هذا الكتاب لإمامنا الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه.

نظم المقصود

لأحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي

المتوفى سنة (١٣٠٢هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

نظم المقصود

أحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي

المتوفى سنة (١٣٠٢هـ)

يَقُوْلُ بَعْدَ حَمْدِ ذِي الجَلَالِ مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيْ وَالآلِ
عَبْدُ أَسِيْرُ رَحْمَةِ الكَرِيمِ أَيْ أَحْمَدُ بْنُ عَابِدِ الرَّحِيْمِ:
فِعْلٌ ثُلَاثِيٌّ إِذَا يُجَرَّدُ أَبْوَابُهُ سِتٌّ كَمَا سَتُسْرَدُ
فَالعَيْنُ إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ فَاكْسِرِ، أَوْ ضُمَّ، أَوْ فَافْتَحْ لَهَا فِي الغَابِرِ
وَإِنْ تُضَمَّ فَاضْمُمَنْهَا فِيهِ أَوْ تَنْكَسِرْ فَافْتَحْ وَكَسْراً عِيْهِ
وَلَامٌ اوْ عَيْنٌ بِمَا قَدْ فُتِحَا حَلْقِيْ سِوَى ذَا بِالشُّذُوذِ اتَّضَحَا
ثُمَّ الرُّبَاعِيُّ بِبَابٍ وَاحِدِ وَالْحِقْ بِهِ سِتًّا بِغَيْرِ زَائِدِ:
«فَوْعَلَ»، «فَعْوَلَ»، كَذَاكَ «فَيْعَلَا»، «فَعْيَلَ»، «فَعْلَى»، وَكَذَاكَ «فَعْلَلَا»
زَيْدُ الثُّلَاثِيْ أَرْبَعٌ مَعْ عَشْرِ وَهْيَ لأَقْسَامٍ ثَلَاثٍ تَجْرِي
أَوَّلُهَا الرُّبَاعِ مِثْلُ: «أَكْرَمَا»، وَ«فَعَّلَ» وَ«فَاعَلَا»، كَـ«خَاصَمَا»
وَاخْصُصْ خُمَاسِيًّا بِذِي الأَوْزَانِ: فَبَدْؤُهَا كَـ«انْكَسَرَ»، وَالثَّانِي:
«افْتَعَلَ»، «افْعَلَّ»، كَذَا «تَفَعَّلَا» نَحْوُ: «تَعَلَّمَ»، وَزِدْ: «تَفَاعَلَا»
ثُمَّ السُّدَاسِيْ: «اسْتَفْعَلَا»، وَ«افْعَوْعَلَا»، وَ«افْعَوَّلَ»، «افْعَنْلَى»، يَلِيهِ «افْعَنْلَلَا»
وَ«افْعَالَ» مَا قَدْ صَاحَبَ اللَّامَيْنِ زَيْدُ الرُّبَاعِيِّ عَلَى نَوْعَيْنِ:
ذِي سِتَّةٍ، نَحْوُ: «افْعَلَلَّ»، «افْعَنْلَلَا» ثُمَّ الخُمَاسِيْ وَزْنُهُ: «تَفَعْلَلَا»

بَابُ المَصْدرِ وَمَا يُشْتَقُّ منه

وَمَصْدَرٌ أَتَى عَلَى ضَرْبَيْنِ: … مِيْمِي، وَغَيْرِهِ عَلَى قِسْمَيْنِ:
مِنْ ذِي الثَّلَاثِ فَالزَمِ الَّذِي سُمِعْ، … وَمَا عَدَاهُ فَالقِيَاسَ تَتَّبِعْ
مِيْمِي الثُّلَاثِيْ إِنْ يَكُنْ مِنْ أَجْوَفِ … صَحِيْحٍ اوْ مَهْمُوزٍ اوْ مُضَعَّفِ
أَتَى، كَـ«مَفْعَلٍ» بِفَتْحَتَيْنِ، … وَشَذَّ مِنْهُ مَا بِكَسْرِ العَيْنِ
كَذَا سِمُ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ مِنْ … مُضَارِعٍ إِنْ لَا بِكَسْرِهَا يَبِنْ
وَافْتَحْ لَهَا مِنْ نَاقِصٍ وَمَا قُرِنْ … وَاعْكِسْ بِمُعْتَلٍّ كَمَفْرُوْقٍ يَعِنْ
وَمَا عَدَا الثُّلَاثِ كُلًّا اجْعَلَا … مِثْلَ مُضَارِعٍ لَهَا قَدْ جُهِلَا
كَذَا اسْمُ مَفْعُوْلٍ وَفَاعِلٍ كُسِرْ … عَيْناً وَأَوَّلٌ لَهَا مِيْماً يَصِرْ
وَآخِرَ المَاضِي افْتَحَنْهُ مُطْلَقَا … وَضُمَّ إِنْ بِوَاوِ جَمْعٍ أُلْحِقَا
وَسَكِّنِ انْ ضَمِيْرُ رَفْعٍ حُرِّكَا، … وَبَدْءُ مَعْلُوْمٍ بِفَتْحٍ سُلِكَا
إِلَّا الخُمَاسِيْ والسُّدَاسِيْ فاكْسِرَنْ … إِنْ بُدِئَا بِهَمْزِ وَصْلٍ، كَـ«امْتَحَنْ»
ثُبُوْتُهَا فِي الابْتِدَا قَدِ الْتُزِمْ … كَحَذْفِهَا فِي دَرْجِهَا مَعَ الكَلِمْ
كَهَمْزِ أَمْرٍ لَهُمَا وَمَصْدَرٍ، … وَ«أَلْ»، وَ«أَيْمُنٍ»، وَهَمْزِ كَـ«اجْهَرِ»
وَ«ابْنِمٍ»، «ابْنٍ»، «ابْنَةٍ»، وَ«اثْنَيْنِ»، … وَ«امْرِئٍ» «امْرَأَةٍ» وَ«اثْنَتَيْنِ»
كَذا: «اسْمٌ»، «استٌ»، فِي الجَمِيعِ فَاكْسِرَنْ، … لَهَا سِوَى فِي «أَيْمُنٍ» أَلِ افْتَحَنْ
وَأَمْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ نَحْوُ: «اقْتُلَا»(1) … ضُمَّ كَمَا بِمَاضِيَيْنِ جُهِلَا،
وَبَدْءُ مَجْهُوْلٍ بِضَمٍّ خُتِمَا … كَكَسْرِ سَابِقِ الَّذِي قَدْ خُتِمَا
مُضَارِعاً سِمْ بِحُرُوفِ «نَأْتِي» … حَيْثُ لِمَشْهُوْرِ المَعَانِي تَأْتِي
فَإِنْ بِمَعْلُوْمٍ فَفَتْحُهَا وَجَبْ … إِلَّا الرُّبَاعِيْ غَيْرُ ضَمٍّ مُجْتَنَبْ
وَمَا قُبَيْلَ الآخِرِ اكْسِرْ أَبَدَا … مِنَ الَّذِي عَلَى ثَلَاثَةٍ عَدَا
فِيْمَا عَدَا مَا جَاءَ مِنْ «تَفَعْلَا» … كَالآتِيْ مِنْ «تَفَاعَلَ» اوْ «تَفَعْلَلَا»

(1) في الأصل: «اقبلا»، والصواب المثبت.

وَإنْ بِمَجْهُوْلٍ فَضَمُّهَا لَزِمْ،   كَفَتْحِ سَابِقِ الَّذِي بِهِ اخْتُتِمْ
وَآخِرٌ لَهُ بِمُقْتَضَى العَمَلْ   مِنْ رَفْعٍ اوْ نَصْبٍ كَذَا جَزْمٌ حَصَلْ
أَمْرٌ وَنَهْيٌ إنْ بِهِ لَاماً تَصِلْ   أَوْ لَا وَسَكِّنْ إنْ يَصِحَّ كَـ«لْتَمِلْ»
وَالآخِرَ احْذِفْ إنْ يُعَلْ كَالنُّوْنِ فِي   أَمْثِلَةٍ وَنُوْنُ نِسْوَةٍ تَفِي
وَبَدْأَهُ احْذِفْ يَكُ أَمْرَ حَاضِرِ   وَهَمْزاً انْ سُكِّنَ تَالٍ صَيِّرِ
أَوْ أَبْقِ إنْ مُحَرَّكاً ثُمَّ الْتَزِمْ   بِنَاءَهُ مِثْلَ مُضَارِعٍ جُزِمْ
كَفَاعِلٍ جِئْ بِاسْمِ فَاعِلٍ كَمَا   يُجَاءُ مِنْ «عَلِمَ» أَوْ مِنْ «عَزَمَا»
وَمَاضٍ انْ بِضَمِّ عَيْنٍ اسْتَقَرْ   كَـ«ضَخْمٍ» اوْ «ظَرِيْفٍ» الَّا مَا نَدَرْ
وَإنْ بِكَسْرٍ لَازِماً جَا كَالفَعِلْ   وَالأَفْعَلِ الفَعْلَانِ وَاحْفَظْ مَا نُقِلْ
بِوَزْنِ «مَفْعُوْلٍ» كَذَا «فَعِيْلُ»   جَاءَ اسْمُ مَفْعُوْلٍ، كَذَا «قَتِيْلُ»
لِكَثْرَةٍ فَعَّالٌ اوْ فَعُوْلُ   فَعِلٌ اوْ مِفْعَالٌ اوْ فَعِيْلُ

فصلٌ في تصريفِ الصَّحيح

وَمَاضٍ اوْ مُضَارِعٌ تَصَرَّفَا   لِأَوْجُهٍ كَالأَمْرِ وَالنَّهْيِ اعْرِفَا
ثَلَاثَةٌ لِغَائِبٍ كَالْغَائِبَهْ،   كَذَا مُخَاطَبٌ وَكَالْمُخَاطَبَهْ
وَمُتَكَلِّمٌ لَهُ اثْنَانِ هُمَا   فِي غَيْرِ أَمْرٍ ثُمَّ نَهْيٍ عُلِمَا
لِعَشْرَةٍ يُصَرَّفُ اسْمُ الفَاعِلِ:   «فَعَلَةٍ»، وَ«فَاعِلَيْنِ»، «فَاعِلٍ»
وَ«فَاعِلِيْنَ»، «فُعَّلٍ»، «فُعَّالٍ»،   وَفِيْهِمَا اضْمُمْ فَا وَشُدَّ التَّالِي
«فَاعِلَةٍ»، «فَاعِلَتَيْنِ»، «فَاعِلَا   تٍ»، وَ«فَوَاعِلَ»، كَمَا قَدْ نُقِلَا
ثُمَّ اسْمُ مَفْعُوْلٍ لِسَبْعٍ يَاتِي: «مَفْعُولَةٍ»، وَثَنِّ «مَفْعُوْلَاتِ»
كَذَاكَ «مَفْعُوْلٌ» مُثَنَّاهُ، وَ«مَفْـ   ـعُوْلُوْنَ»، ثُمَّ جَمْعُ تَكْسِيرٍ يُضَفْ
وَنُونَ تَوْكِيدٍ لِأَمْرِ النَّهْيِ صِلْ،   وَذَاتَ خِفٍّ مَعْ سُكُونٍ لَا تَصِلْ

فصلٌ في فوائدَ

بالهَمْزِ وَالتَّضْعِيفِ عَدِّ مَا لَزِمْ — وَحَرْفِ جَرٍّ إِنْ ثُلَاثِيًّا وُسِمْ
وَغَيْرَهُ عَدِّ بِمَا تَأَخَّرَا — وَإِنْ حَذَفْتَهَا فَلَازِماً يُرَى
بِصَدِرٍ مِنِ امْرَأَيْنِ فَاعَلَا — وَقُلْ كَـ«الإِلَهُ زَيْداً قَاتَلَا»
وَنَهُمَا أَوْ زَائِدٍ تَفَاعَلَا — وَقَدْ أَتَى لِغَيْرِ وَاقِعٍ جَلَا
وَابْدِلْ لِتَاءِ الافْتِعَالِ طَاءً إِنْ — فَاءٌ مِنَ احْرُفِ لإِطْبَاقٍ تَبِنْ
كَمَا تَصِيرُ دَالاً إِنْ زَاياً تَكُنْ، — أَوْ ذَالاً اَوْ دَالاً كَالازْدِجَارِ صُنْ
وَإِنْ تَكُنْ فَا الافْتِعَالِ يَا سَكَنْ — أَوْ وَاواً اَوْ تَا صَيِّرَنْ تَا وَادْغِمَنْ
وَاحْكُمْ بِزَيْدٍ مِنْ «أُوَيْساً هَلْ تَنَمْ» — فَوْقَ الثَّلَاثِ إِنْ بِذِي المَرَامُ تَمْ
وَغَائِبُ الرُّبَاعِ عَدِّ مَا عَدَا — «فَعْلَلَ»، فَاعْكِسَنْ كَـ«دَرْبَخَ اهْتَدَى»
كُلُّ الخُمَاسِي لَازِمٌ إِلَّا «افْتَعَلْ»، — «تَفَعَّلَ»، اوْ «تَفَاعَلَا» قَدِ احْتَمَلْ
كَذَا السُّدَاسِي غَيْرَ بَابِ «اسْتَفْعَلَا»، — وَ«اسْرَنْدَى» وَ«اغْرَنْدَى» بِمَفْعُولٍ صِلَا
لِهَمْزِ «إِفْعَالٍ» مَعَانٍ سَبْعَةُ: — تَعْدِيَةٌ، صَيْرُورَةٌ، وَكَثْرَةُ
حَيْنُونَةٌ، إِزَالَةٌ، وِجْدَانُ، — كَذَاكَ تَعْرِيضٌ، فَذَا البَيَانُ
لِسِينِ الاِسْتِفْعَالِ جَا مَعَانِي: — لِطَلَبٍ، صَيْرُورَةٍ، وِجْدَانِ
كَذَا اعْتِقَادٌ، بَعْدَهُ التَّسْلِيمُ، — سُؤَالُهُمْ كَـ«اسْتَخْبَرَ الكَرِيمُ»
حُرُوفُ «وَايٍ» هِيَ حُرُوفُ العِلَّةِ، — وَالمَدِّ، ثُمَّ اللِّينِ وَالزِّيَادَةِ
فَإِنْ يَكُنْ بِبَعْضِهَا المَاضِي افْتَتَحْ — فَسَمِّ مُعْتَلًّا مِثَالاً كَـ«وَضَحْ»
وَنَاقِصاً قُلْ: كَـ«غَزَا» إِنِ اخْتُتِمْ — بِهِ، وَإِنْ بِجَوْفِهِ اجْوَفاً عُلِمْ
وَبِلَفِيفٍ ذِي اقْتِرَانٍ سَمِّ إِنْ — عَيْنٌ لَهُ مِنْهَا كَلَامٍ تَسْتَبِنْ
وَإِنْ تَكُنْ فَاءٌ لَهُ وَلَامُ — فَذُو افْتِرَاقٍ كَـ«وَفَى الغُلَامُ»
وَادْغِمْ لِمِثْلَيْنِ نَحْوِ: «يَا زَيْدُ اكْفُفَا»، — فَـ«كُفَّ» قُلْ وَسَمِّهِ المُضَاعَفَا
مَهْمُوزٌ الَّذِي عَلَى الهَمْزِ اشْتَمَلْ، — نَحْوُ: «قَرَا»، «سَأَلَ»، قَبْلَ «مَا أَفَلْ»

ثُمَّ الصَّحِيحُ مَا عَدَا الَّذِي ذُكِرْ ... كَـ«اغْفِرْ لَنَا رَبِّي كَمَنْ لَهُ غُفِرْ»

بابُ المُعتلاَّتِ والمُضَاعَفِ والمهمُوزِ

ثُمَّ «غَزَوْا»، وَ«غَزَتَا»، كَذَا «غَزَتْ» ... وَأَلِفٌ لِلسَّاكِنَيْنِ حُذِفَتْ
وَالقَلْبُ فِي جَمْعِ الإنَاثِ مُنْتَفِي، ... وَ«غَزَوْا» كَذَا «غَزَوْتُ» فَاقْتَفِي
وَانْسُبْ لأَجْوَفَ كَـ«قَالَ: كَالَ»، مَا ... لِكَـ«غَزَا»، ثُمَّ كَفَى قَدِ انْتَمَى
كَـ«غَزَتِ» احْذِفْ أَلِفاً مِنْ «قُلْنَ» أَوْ ... «كِلْنَ» بِضَمِّ فَا وَكَسْرِهَا رَوَوْا
وَاليَاءُ إِنْ مَا قَبْلَهَا قَدِ انْكَسَرْ، ... فَابْقِ مِثَالُهُ «خَشِيتَ» لِلضَّرَرْ
أَوْ ضُمَّ مَعْ سُكُونِهَا فَصَيِّرِ ... وَاواً فَقُلْ: «يُوسِرُ» فِي كَـ«يُيْسِرِ»
وَوَاوٌ اثْرَ كَسْرٍ إِنْ تَسْكُنْ تَصِرْ ... يَاءً كَـ«جِيْرَ» بَعْدَ نَقْلٍ في «جُوِزْ»
وَإِنْ تُحَرَّكْ وَهْيَ لامُ كِلْمَةِ ... كَذَا فَقُلْ: «غَبِيْ» مِنَ «الغَبَاوَةِ»
حَرَكَةٌ لِيَا كَوَاوٍ إِنْ عَقِبْ ... مَا صَحَّ سَاكِناً فَنَقْلُهَا يَجِبْ
مِثَالُ ذَا: «يَقُوْلُ» أَوْ «يَكِيْلُ»، ثُمْ ... «يَخَافُ»، وَالأَلِفُ عَنْ وَاوٍ تَقُمْ
وَإِنْ هُمَا مُحَرَّكَيْنِ فِي طَرَفْ ... مُضَارِعٍ لَمْ يَنْتَصِبْ سَكِّنْ تُحَفْ
نَحْوُ الَّذِي جَا مِنْ «رَمَى»، أَوْ مِنْ «عَفَا»، ... أَوْ مِنْ «خَشِيْ»، وَيَاءَ ذَا اقْلِبْ أَلِفَا
وَاحْذِفْهُمَا فِي جَمْعِهِ لَا التَّثْنِيَهْ ... وَمَا كَـ«تَغْزِيْنَ» بِذَا مُسْتَوِيَهْ
وَفِي اسْمِ فَاعِلِ اجْوَفٍ قُلْ: «قَائِلا» ... بِأَلِفِ زِيْدَ وَهَمْزٍ مَا تَلَا
فِي نَاقِصٍ قُلْ: «غَازٍ» إِنْ لَمْ يَنْتَصِبْ، ... وَلَا بِأَلْ وَحَذْفُ يَائِهِ يَجِبْ
وَكَمَفْعُوْلٍ اسْمَ مَفْعُوْلٍ خُذَا ... بِالنَّقْلِ كَـ«المَكِيْلِ» وَاكْسِرْ فَاءَ ذَا
وَمِثْلَي: «المَغْزُوِّ» حَتْماً أَدْغِمَا ... كَذَاكَ: «مَخْشِيْ» بَعْدَ قَلْبٍ قُدِّمَا
وَأَمْرُ غَائِبٍ أَتَى مِنْ أَجْوَفِ ... كَـ«لِيَقُلْ» وَأَصْلُهُ غَيْرُ خَفِيْ
مُخَاطَبٌ مِنْهُ كَـ«قُلْ» بِالنَّقْلِ ... وَحَذْفِ هَمْزٍ وَعَيْنِ الأَصْلِ
وَنَبِّهِ عَلَى كَـ«قُولَا» وَالتَزِمْ ... مِنْ نَاقِصٍ فِي ذَيْنِ حَذْفاً لِلْمُتِمْ
وَحَذْفُ فَا المُعْتَلِّ فِي مُسْتَقْبَلِ ... وَامْرٍ وَنَهْيٍ مَتَى تُعْلَمْ جَلِيْ

بِبَابِ مَا كَـ«وَهَبَ» اوْ كَـ«وَعَدَا»   «وَرِثَ» زِدْ، وَقَلَّ مَا قَدْ وَرَدَا،
ثُمَّ اللَّفِيْفُ لَا بِقَيْدٍ قَدْ حُكِمْ   لِلَامِهِ بِمَا لِنَاقِصٍ عُلِمْ،
وَكَالصَّحِيْحِ احْكُمْ لِعَيْنٍ مَا قُرِنْ   وَفَاءِ مَفْرُوْقٍ كَمُعْتَلٌّ زُكِنْ
وَأَمْرُ ذَا لِلْفَرْدِ «قِهْ» وَ«قِي» «قِيَا»   لِاثْنَيْنِ «قُوْا» وَ«قِيْنَ» لِلْجَمْعِ اُتِيَا
وَمَا كَمَدٌّ مَصْدَراً أَوْ مَدَّ مِنْ   مُضَاعَفٍ فَهْوَ بِإِدْغَامٍ قَمِنْ
أَوْ كَـ«مَدَدْنَ» أَوْ «مَدَدْنَا» فَاظْهِرِ   وَفِي كَـ«لَمْ يَمُدَّ» جَوِّزْ كَـ«افْرِرِ»
مَهْمُوزٌ ابْدِلْ هَمْزَهُ مَتَى سَكَنْ   بِمُقْتَضَى حَرَكَةٍ أَوِ اتْرُكَنْ
كَـ«يَاكُلُ»، «ايذَنْ»، «يُومِنُوا»، واتْرُكْ مَتَى   حَرَّكْتَهُ وَسَابِقٌ كَذَا أَتَى
نَحْوْ: «قَرَا» وَإِنْ يُحَرَّكْ هُوْ فَقَطْ،   كَـ«اسْأَلْ» كَذَا «وَسَلْ» أَجِزْ كَمَا انْضَبَطْ
وَحَذْفَ هَمْزِ «خُذْ» وَ«مُرْ» «كُلْ» لَا تَقِسْ   وَكَالصَّحِيْحِ غَيْرُهُ صَرِّفْ وَقِسْ
قَدْ تَمَّ مَا رُمْنَا مِنَ الْمَقْصُوْدِ   فَاعْذُرْ حَدِيْثَ السِّنِّ يَا ذَا الْجُوْدِ
وَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّياً عَلَى   مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَمَنْ تَلَا



مراح الأرواح في الصرف

لأحمد بن علي بن مسعود

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

قَالَ الْمُفْتَقِرُ إِلَى اللهِ الوَدُودِ، أَحْمَدُ بنُ عَلِيِّ بنِ مَسْعُودٍ(١)، غَفَرَ اللهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ، وَأَحْسَنَ إِلَيْهِمَا وَإِلَيْهِ:

اِعْلَمْ: أَنَّ الصَّرْفَ(٢) أُمُّ العُلُومِ(٣)، وَالنَّحْوَ(٤) أَبُوهَا، وَيَقْوَى(٥) فِي الدِّرَايَاتِ(٦) دَارُوهَا(٧)، وَيطْغَى(٨) فِي الرِّوَايَاتِ(٩) ....

---

(١) كذا في كتب التراجم والأعلام، ولم أجد بعد طول بحثٍ من زاد على ذلك شيئاً، واضطرب الناس في وفاته، لكن من المؤكد أنه توفي قبل (٧٠٠هـ)؛ لأن أقدم شرح وصلنا لـ «مَراح الأرواح» هو «النجاح التالي تلو المراح» لحسام الدين السغناقي الحنفي، المتوفى سنة (٧١٤هـ). والله أعلم.

(٢) الصَّرفُ: علم يُعرف به أحوال أبنية الكَلِمِ، التي ليست ببناءٍ ولا بإعرابٍ.
وإنما قال: «الصَّرف»، ولم يقل: «التصريف» مع أن في «التصريف» مبالغة؛ لأن «الصَّرف» أصلٌ، و«التصريف» فرعٌ؛ لأنه مزيد فيه، أو لأنه لما ذكر «النحو» عَقِيبه، وهو ثلاثة أحرف، فذكر «الصَّرف» أيضاً بثلاثة أحرف؛ طلباً للموافقة بينهما، ووقع في بعض النسخ لفظ «التصريف»، فحينئذٍ النكتةُ في اختيار المزيد فيه هي المبالغةُ. اهـ.

(٣) وإنما شبه «الصَّرف» بالأمّ، و«النحو» بالأب، فإنه كما أن الولد يَرتبطُ بالأم أولاً وبالأب ثانياً، كذلك المبتدئ إذا أراد تحصيل العلوم يَشتغل أولاً بالصَّرف، ثم بالنحو، وكما أن الولد لا ينمو ولا يكمل بدون الرضاع وبدون تربية الأب من المعاش، كذلك المبتدئ لا يحصل له كمال في العلوم بدون تحصيل علم الصَّرف ومعرفة الصيغ والتَّغيرات أولاً، وبدون تحصيل علم النحو ومعرفة التركيبات ثانياً.

(٤) النَّحوُ: علم يُعرف به أحوال أواخر الكَلِمِ، من حيث الإعراب والبناء.

(٥) (وَيَقْوَى): من: القوة، وهي ضدُّ الضعف.

(٦) (في الدِّرَايَاتِ): جمع: دراية، وهي العلم، مصدر «درى، يَدري» من باب «رمى، يرمي»، وهي التعقل، مصدر بمعنى المفعول.

(٧) (دَارُوهَا): أي: عالمو الصرف وعاقِلوها، وتأنيث الضمير باعتبار الأم، وهو جمع «دار»، اسم فاعل من «الدِّراية».

(٨) (ويَطْغَى): أي: يضل، ولا يهتدي إلى الصواب.

(٩) (الرِّوَايَاتِ): جمع: رواية، وهي المنقولات.

عَارُوهَا(١)؛ فَجَمَعْتُ فِيهِ كِتَاباً مَوْسُوماً(٢) بِـ«مَرَاحِ(٣) الأَرْوَاحِ»(٤)، وَهُوَ لِلصَّبِيِّ جَنَاحُ(٥) النَّجَاحِ(٦)، وَرَاحٌ(٧) رَحْرَاحٌ(٨)، وَفِي مَعِدَتِهِ(٩) حِينَ رَاحَ(١٠)، مِثْلُ تُفَّاحٍ أَوْ(١١) رَاحٍ(١٢).

وَبِاللهِ أَعْتَصِمُ عَمَّا يَصِمُ(١٣) وَأَسْتَعِينُ، وَهُوَ نِعْمَ المَوْلَى وَنِعْمَ المُعِينُ.

اِعْلَمْ ـ أَسْعَدَكَ اللهُ ـ: ....

---

(١) (عَارُوهَا): أي: جاهلوها، جمع: عارٍ، وهو فاعل «يطغى»، أراد الجاهلِين بالصرف؛ لأن العُري كنايةٌ عن الجهل.

واعلم أنَّ ضميري «داروها» و«عاروها» راجِعان إلى «الصرف»، فإن قِيل: لِمَ أنِّث الضمير مع أن «الصرف» مذكرٌ، قيل: أنّثه باعتباره أمًّا.

(٢) (مَوْسُوماً): أي: معلماً، و«الموسوم» من «الوَسم» لا من «الاسم».

(٣) (المَرَاحُ): اسم مكان من «الرَّوح» بفتح الراء، من الاستراحة، أي: الموضع الذي يروح منه القوم.

(٤) (الأَرْوَاحِ): وهي جمع «روح»، وهي النفس الناطقة.

(٥) (جَنَاحُ): «جناح الطائر»: يده، والجمع: أجنحة.

(٦) (النَّجَاحِ): الظفر والخلاص، شبَّه الصبي بالطير في النجاة، وهذا الكتابَ بالجناح في السببية، يعني: كما أن الطير يَنجو من مهلكة العدو بسبب الجناح، كذلك الصبيُّ ينجو من مهلكة الجهل ويَظفر بالمقاصد العلمية بسبب هذا الكتاب.

(٧) (وَرَاحٌ): «الرَّاحُ»: أي: الكفُّ، وقيل: الطريق، والأول أقرب.

(٨) (رَحْرَاحٌ): «الرَّحْرَاحُ» أي: الواسع، عطف على قوله: «جَنَاحُ النَّجَاحِ».

فعلى الأول: أي: سَعة الكفِّ كناية في كونه مشبَّهاً؛ يعني: أن ذلك الكتاب جَناح النّجاح ورَاح رَحْراح؛ أي: يشبههما في المنفعة وقت حصوله في ذهنِه وخاطره.

وعلى الثاني: أي: كما أن الطريق الواسع يُوصِل سالكه إلى مقاصده، كذلك هذا الكتاب يُوصل الصبي إلى مَطالبِه العلمية.

(٩) (مَعِدَتِه): مَعِدة الإنسان: التي تهضم الطعام، أي: في ذهن الصبي، استعارَ «المعدة» للذهن؛ لكون كل منهما محلًّا للغذاء، فإن الذهن محلّ غذاء الأرواح، كما أن المعدة محل غذاء الأشباح.

(١٠) (حِيْنَ رَاحَ): أي: بات ذلك الصبي.

(١١) عطف بـ «أو» تنبيهاً على استقلال كلٍّ منهما في كونه مشبهاً به، يعني: أنَّ ذلك الكتاب جناح النجاح.

(١٢) (راحٍ): أي: خمرٍ، شبَّهَ هذا الكتاب بالتفاح والخمر في النفع والقوة، يعني: كما أن «التفاح» و«الراح» إذا استُعملا يَنفعان البدن ويُقوّيانه، كذلك هذا الكتاب إذا تقرَّر مسائله في ذهن الصبي يَنفعه، فكأنه حصل له المطالب العِلميّة.

(١٣) (يَصِمُ): متعلق بـ«أعتصم»، أي: أعتصم عمَّا يَعيب.

أَنَّ الصَّرَّافَ(١) يَحْتَاجُ فِي مَعْرِفَةِ الأَوْزَانِ(٢) إلى:

○ ـ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ:

الصَّحِيحُ، وَالمضَاعَفُ، وَالمَهْمُوزُ، وَالمِثَالُ، وَالأَجْوَفُ، وَالنَّاقِصُ، وَاللَّفِيفُ.

○ ـ وَاشتِقَاقِ(٣) تِسْعَةِ أَشْيَاءَ مِنْ كُلِّ مَصْدَرٍ؛ وهِيَ:

المَاضِي، وَالمُسْتَقْبَلُ، وَالأَمْرُ، وَالنَّهْيُ، وَاسْمُ الفَاعِلِ، وَالمَفْعُولِ، وَالزَّمَانِ، وَالمَكَانِ، وَالآلَةِ.

فَكَسَرْتُهُ عَلَى سَبْعَةِ أَبْوَابٍ:



---

(١) (الصَّرَّافَ): أي: الشَّارعَ في الصَّرف، وإنما عَبَّرَ به؛ إما بتأويل الإرادة، أي: إن مَن أراد أن يكون صرَّافاً، وإما تفاؤلاً، كأنه حين شرع صار صرَّافاً، وإما باعتبار ما يؤول إليه.

(٢) (فِي مَعْرِفَةِ الأَوْزَانِ): أي: الصِّيغ، مثل: «نَصَرَ» و«رَدَّ» و«أَخَذَ» و«وَعَدَ»، وهي الموزونات الجزئية التي هي الغاية والغرضُ من تحصيل الصرف.

(٣) معطوف على «سَبْعَةِ أبوابٍ»؛ أي: إنَّ الصرَّاف يحتاج في معرفة الأوزان إلى معرفةِ سبعة أبواب، وإلى معرفة اشتقاق تسعة أشياءَ.

وإنما انحصر الاشتقاق في التسعة؛ لأن ما يُشتق من المصدر؛ إما أن يكون فعلاً، أو اسماً.

فإن كان فعلاً: فلا يَخلو من أن يكون إخباريًّا أو إنشائيًّا.

فإن كان إخباريًّا؛ فإن لم يتعاقبْ في أوله الزوائدُ الأربع وهي حروف «أنيت» فهو الماضي، وإن تعاقَب فهو المستقبَل.

وإن كان إنشائيًّا؛ فإن دلَّ على طلب الفعل فهو الأمر، وإن دلَّ على ترك الفعل فهو النهيُ.

وإن كان اسماً: فإن دلَّ على ذاتِ مَن قام به الفعل فهو اسم الفاعل، وإن دلَّ على ذاتِ مَن وقع عليه الفعل فهو اسم المفعول، وإن دلَّ على ما وقع فيه الفعلُ؛ فإن كان مكانَه فهو اسم المكان، وإن كان زماناً فهو اسم الزمان، وإن دلَّ على ما وقع الفعل بسببِه فهو اسم الآلة.

البَابُ الأَوَّلُ
فِي الصَّحِيحِ

الصَّحِيحُ: هُوَ الَّذِي لَيْسَ فِي مُقَابَلَةِ الفَاءِ وَالعَيْنِ وَاللَّامِ: حَرْفُ عِلَّةٍ، وَالتَّضْعِيفُ، وَالهَمْزَةُ، نَحْوُ: «ضَرَبَ»(١).

وَاخْتُصَّ الفَاءُ وَالعَيْنُ وَاللَّامُ للوزن حَتَّى يَكُونَ فِيهِ مِنْ حُرُوفِ الشَّفَةِ وَالوَسَطِ وَالحَلْقِ شَيْءٌ.

فَقَولُنَا: «الضَّرْبُ»: مَصْدَرٌ يَتَوَلَّدُ مِنْهُ الأَشيَاءُ التِّسْعَةُ.

[بيان المصدر:]

وَهُوَ أَصْلٌ فِي الاِشْتِقَاقِ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ(٢)؛ لِأَنَّ مَفْهُومَهُ وَاحِدٌ، وَمَفْهُومَ الفِعْلِ مُتَعَدِّدٌ؛ لِدَلالَتِهِ عَلَى الحَدَثِ وَالزَّمَانِ، وَالوَاحِدُ قَبْلَ المُتَعَدِّدِ، وَإِذَا كَانَ أَصْلاً لِلأَفْعَال يَكُونُ أَصْلاً لِمُتَعَلَّقَاتِهَا. أَوْ لِأَنَّهُ اسْمٌ، وَالِاسْمُ مُسْتَغْنٍ عَنِ الفِعْلِ(٣). وَأَيْضاً يُقَالُ لَهُ: مَصْدَرٌ؛ لِأَنَّ هذِهِ الأَشْيَاءَ تَصْدُرُ عَنْهُ.

[تعريف الاشتقاق:]

الِاشْتِقَاقُ: أَنْ تَجِدَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ تَنَاسُباً فِي اللَّفْظِ وَالمَعْنَى(٤).

[أنواع الاشتقاق:]

وَهُوَ عَلَى ثَلاثَةِ أَنْواعٍ:

---

(١) أي: الصحيح: هو البناء الذي ليس في مُقابَلة الفاء والعين ... إلخ.

(٢) أي: المصدر أصل للفعل في الاشتِقاق لا في العمل عند أهل البصرة، معلومُه لِمَعلومه، ومجهوله لمجهوله. (سروري).

(٣) أي: المصدر اسمٌ، والاسمُ مستقلٌ بنفسه، ومستغنٍ عن الفعل في الإفادة، والفعل يحتاج إلى الاسم فيها؛ إذ المركّبُ من الاسم يفيد، والمركّبُ من الفِعلَين لا يفيد، ولا شكَّ أن المستغنيَ والمحتاج إليه أصلٌ لغيرِ المستغني والمحتاج. (سروري).

(٤) قوله: (اللَّفظ): أي: في تركيب الحروف الأُصول؛ إذ حروف الزيادة لا عبرةَ بها، وأشار بذكر اللّفظَينِ والتّناسب بين اللفظ والمعنى إلى أنه لا بدَّ بين المشتقّ والمشتقّ منه من مغايرةٍ بوجهٍ، واتحادٍ بوجهٍ بحسَب المعنى، وكذا مِن مغايرةٍ من جهةٍ ولو تقديراً، واتحادٍ من وجهٍ بحسَب اللفظ؛ لأن معنى التناسب يقتضي ذلك، فيخرج نحو: «المقتَل» مصدراً، و«القَتل»؛ إذ لا تغايُرَ بينهما في المعنى.

(١) صَغِيرٌ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا تَنَاسُبٌ فِي الحُرُوفِ وَالتَّرْتِيبِ، نَحْوُ: «ضَرَبَ» مِنَ «الضَّرْبِ».

(٢) وَكَبِيرٌ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُما تَنَاسُبٌ فِي اللَّفْظِ وَالمَعْنَى دُونَ التَّرْتِيبِ[١]، نَحْوُ: «جَبَذَ» مِنَ «الجَذْبِ».

(٣) وَأَكْبَرُ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُما تَنَاسُبٌ فِي المَخْرَجِ، نَحْوُ: «نَعَقَ» مِنَ «النَّهْقِ»[٢].

وَالمُرَادُ بِـ«الِاشْتِقَاقِ» المَذْكُورِ هُنَا: اشْتِقَاقٌ صَغِيرٌ.

[مذهب الكوفيين في أصل الاشتقاق:]

قَالَ الكُوفِيُّونَ: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ أَصْلاً؛ لِأَنَّ إِعْلَالَهُ مَدَارٌ[٣] لِإِعْلَالِ المَصْدَرِ وُجُوداً وَعَدَماً[٤].

ـ أَمَّا وُجُوداً: فَفِي «يَعِدُ عِدَةً»، وَ«قَامَ قِيَاماً».

ـ وَأَمَّا عَدَماً: فَفِي «يَوْجَلُ وَجَلاً» وَ«قَاوَمَ قِوَاماً»، وَمَدَارِيَّتُهُ تَدُلُّ عَلَى أَصَالَتِهِ[٥].

وَأَيْضاً يُؤَكِّدُ الفِعْلُ بِهِ، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ ضَرْباً»، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ «ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ»، وَالمُؤَكَّدُ أَصْلٌ دُونَ المؤكِّدِ. وَيُقَالُ لَهُ: «مَصْدرٌ»؛ لِكَوْنِهِ مَصْدوراً عَنِ الفِعْلِ، كَمَا قَالُوا: «مَشْرَبٌ عَذْبٌ» وَ«مَرْكَبٌ فَارِهٌ»؛ أَيْ: مَشْرُوبٌ وَمَرْكُوبٌ.

---

(١) قوله: (دُونَ التَّرْتِيبِ): أي: سواء كان مع الموافقة في المعنى، نحو اشتقاق: «جَبَذَ» من «الجَذْب»، وهما متوافقان في المعنى، أو في المناسبة فيه من دون الموافقة، نحو: «ثَلَمَ» من «الثَّلب»؛ و«الثلم»: الإخلال في الحائط، و«الثَّلبُ» الإخلال في العِرْضِ، فبينهما تناسبٌ في المعنى.

(٢) («نَعَقَ» مِنَ «النَّهْقِ»): أبدل العين من الهاء، والمعنى واحد، وإلا لا يدخل في تعريف الاشتقاق، وهما وإن لم يكن بينهما مناسبة في اللفظ، لكن بينهما مناسبة في المخرج فـ«النَّعِيق»: صوت الغُراب، و«النَّهِيق»: صوت الحمار، فبينهما تناسُب في المعنى، وتناسُب في المخرج ظاهر؛ إذ العين والهاء كِلاهما من الحَلْق.

(٣) قوله: (مَدَارٌ): الدَّوران في اللغة: الطواف حول الشيء، وفي اصطلاح المناظرين: هو ترتب الشيء على الشيء الذي له صلوح العليَّة؛ إما وجوداً، أو عدماً، أو معاً، والشيء الأول المرتب يسمى: دائراً، والشيء الثاني المرتَّب عليه يسمى: مَداراً.

(٤) قوله: (وجوداً): أي: من جهة الوجود، أي: إن وُجِد إعلال الفعل وُجِدَ إعلالُ المصدر، وقوله: (وعَدَماً) أي: إن عُدِم إعلالُ الفعل عُدِمَ إعلالُ المصدر.

(٥) حاصل هذا الدليل: أن المصدر لو كان أصلاً لَمَا كان تابعاً للفعل؛ لأن الأصل لا يَتبع الفرع؛ فلما كان تابعاً عَلِمنا أنه ليس بأصلٍ.

[الجواب على الكوفيين:]

قُلْنَا فِي جَوَابِهِمْ: إِعْلَالُ المَصْدَرِ لِلْمُشَاكَلَةِ، لَا لِمَدَارِيَّتِهِ، كَحَذْفِ الوَاوِ فِي «تَعِدُ»[1]، وَالهَمْزَةِ فِي «يُكْرِمُ»[2]، وَالمؤَكِّدِيَّةُ لَا تَدُلُّ عَلَى الأَصَالَةِ فِي الاشْتِقَاقِ، بَلْ فِي الإِعْرَابِ، كَمَا فِي: «جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ»[3]، وَقَوْلُهُمْ: «مَشْرَبٌ عَذْبٌ» وَ«مَرْكَبٌ فَارِهٌ»، مِنْ بَابِ: «جَرَى النَّهْرُ» وَ«سَالَ المِيزَابُ»[4].

[مصادر الثلاثي:]

وَمَصْدَرُ الثُّلَاثِيِّ كَثِيرٌ، وَعِنْدَ سِيبَوَيهِ تَرْتَقِي إِلَى (٣٢) اثْنَينِ وَثَلَاثِينَ بَاباً[5]، نَحْوُ: «قَتْلٍ»، وَ«فِسْقٍ» وَ«شُغْلٍ»[6]، وَ«رَحْمَةٍ» وَ«نِشْدَةٍ»[7] وَ«كُدْرَةٍ»[8]، وَ«دَعْوَى» وَ«ذِكْرَى» وَ«بُشْرَى»، وَ«لَيَّانٍ»[9] وَ«حِرْمَانٍ» وَ«غُفْرَانٍ» وَ«نَزَوَانٍ»[10]، وَ«طَلَبٍ» وَ«حَنِقٍ»[11] وَ«صِغَرٍ»، وَ«هُدًى» وَ«غَلَبَةٍ» وَ«سَرِقَةٍ»، وَ«ذَهَابٍ» وَ«صِرَافٍ»[12] وَ«سُؤَالٍ» وَ«زَهَادَةٍ» وَ«دِرَايَةٍ»، وَ«دُخُولٍ» وَ«قَبُولٍ»[13]، ....

---

(١) قوله: (للمُشاكَلَةِ): وهي الموافقة لفظاً لا معنًى، وأصل «تَعِدُ»: تَوعِدُ، فإنه لمشاكلة «يَعِدُ».

(٢) أي: حَذفِ الهمزة في «يُكرِمُ» لمُشاكلة «يُؤَكْرِمُ»، فكما أن الحذف للمُشاكلة لا يدلُّ على الأصالة في الاشتقاقِ، فكذا الإعلالُ للمُشاكلة لا يدلُّ على الأصالة في الاشتِقاق.

(٣) فإن «زيد» الثاني مؤكِّد، والأوّل مؤكَّدٌ؛ فإن كان الأول أصلاً للثاني لَزِمَ أن يكونَ الثاني مشتَقًّا من الأول، فيكون الشيء مشتَقًّا من نفسِه، وهو محال.

(٤) قوله: («جَرَى النَّهرُ» و«سَالَ المِيزَابُ»): يعني: من قَبِيل ذِكرِ المحلِّ وإرادةِ الحالِّ.

(٥) وعند ابن الحاجب إلى (٣٤) أربعة وثلاثين بناءً، وزاد: «بُغايَة» و«كَرَاهِيَة».

(٦) قوله: («شُغل»): بالحركات الثلاث في الشين مع سكون الغين، من: «شَغَلَه، يَشْغَلُه».

(٧) قوله: («نِشْدَة»): من: نَشَدْتُ الضَّالَّةَ أَنْشُدُها، إذا طلبتُها.

(٨) قوله: («كُدْرَة»): من: «كَدُرَ الماء، يَكْدُرُ».

(٩) («لَيَّانٍ») من: «اللَّوَى، يَلْوِي»، يقال: «لَوَى الحبل» فتَلَه، وأصله: لَوْيَانٌ؛ اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما الأخرى بالسكون، فقُلبت الواو ياءً، ثمّ أُدغمت في الياء.

(١٠) قوله: («نَزَوَانٍ»): من: «نَزا الفحل، يَنْزُو» أي: وثب.

(١١) قوله: («حَنِقٍ»): من: «حَنِق، يَحْنَق»، كذا في بعض النسخ بالحاء، قال صدر الأفاضل في «التخمير»: وهو عزيزٌ، وفي «الكتاب» و«المفصل» و«الشافية»: «خَنِقٍ» بالخاء من «خَنَقَه، يَخْنُقُه». وكلاهما صحيحٌ.

(١٢) قوله: («صِرَاف»): من: «صَرَفَتِ الكَلْبَةُ، تَصْرِفُ»، إذا اشتهتِ الفَحْلَ.

(١٣) قال سيبويه في «الكتاب» (٢/٢٢٨): هذا باب ما جاء من المصادر على «فَعُول» بفتح الفاء، وذلك =

وَ«وَجِيفٍ»[١]، وَ«صُهُوبَةٍ»[٢]، وَ«مَدْخَلٍ» وَ«مَرْجِعٍ»[٣]، وَ«مَسْعَاةٍ»[٤] وَ«مَحْمِدَةٍ»[٥].

وَيَجِيءُ[٦] عَلَى اسْمَي الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ، نَحْوُ: «قُمْتُ قَائِماً»، وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٥]. وَيَجِيءُ لِلْمُبَالَغَةِ، نَحْوُ: «التَّهذَارِ»، و«التَّلعَابِ»[٧]، و«الحِثِّيثَى»، وَ«الدِّلِّيلَى»[٨].

[مصادر غير الثلاثي:]

وَمَصْدَرُ غَيْرِ الثُّلَاثِيِّ يَجِيءُ عَلَى سَنَنٍ وَاحِدٍ[٩]، إِلَّا فِي: «كَلَّمَ» يَجِيءُ: كِلَّاماً، وَفِي «قَاتَلَ»: قِتَالاً وَقِيتَالاً، وَفِي «تَحَمَّلَ»: تِحِمَّالاً، وَفِي «زَلْزَلَ»: زِلْزَالاً.



= قولك: «توضأت وَضوءاً حسناً»، و«تطهرتُ طَهوراً حسناً»، و«أُولعت به وَلوعاً»، وتقول: «إنَّ على فلانٍ لقَبُولاً» فهذا مفتوح. اهـ.

قال صدر الأفاضل في «شرح المفصل»: حكى اليزيديُّ عن أبي عمرو بن العلاء «القَبُول» ـ بفتح القاف ـ مصدرٌ لم أسمع غيره، وقد جاء «الوَزُوع» و«الوَلُوع»، تقول: «أُوزع بكذا»، و«أُولِع به».

وفي «متعة الطرف»: مجيءُ المصدر على «فَعول» بالفتح شاذٌّ، والفاشي في المصادر «الفُعُول» بالضمّ كـ«الجُلُوس» و«القُعُود»، ويَطَّرد الفرقُ بين الاسم بالفتح والمصدر بالضمّ، كـ«السَّحُور» و«السُّحُور»، و«الوَضُوء» و«الوُضُوء»، و«الفَطُور» و«الفُطُور».

(١) قوله: («وَجِيفٍ»): من: «وَجَفَ البَعِيرُ، يَجِفُ»، والوَجِيفُ: نوعٌ من سير الإبل والخيل.

(٢) قوله: («صُهُوبَةٍ»): من: «صهُب الشعر»: إذا احمرَّ حُمْرَةً صَافيةً.

(٣) قوله: («مَرْجِعٍ»): من: «رَجَعَ، يَرْجِعُ»، وهو شاذٌّ؛ لأنَّ المصادرَ من «فَعَلَ، يَفْعِلُ»، أي: بفتحِ العَينِ في الماضي وكسرِها في المضارعِ إنَّما تكونُ بالفتح، كما في «الصِّحَاح».

(٤) قوله: («مَسْعَاةٍ»): أصله: «مَسْعَيَة»، قلبت الياءُ ألفاً؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها، ومصدر هذا الباب: «سَعْياً»، و«المَسْعَاة»: اسم المصدر، وعدُّها من المصادر فيه نوعُ رَكاكةٍ، وهو من باب «فَعَلَ، يَفْعَلُ»، من «سَعَى، يَسْعَى».

(٥) قوله: («مَحْمِدَةٍ»): من «حَمِدَ، يَحْمَدُ»، وهو من باب: «فَعِلَ، يَفْعَلُ».

(٦) قوله: (ويجيء): أي: المصدر.

(٧) قوله: («التَّلعَاب») على وزن: «تَفْعَال»، وهو وزنٌ مطرد، والفراء والكوفيون يجعلون «التَّفْعَالَ» بمنزلة «التَّفْعِيلِ»، وألفَ التكرارِ بمنزلةِ الياء.

(٨) قوله: («الحِثِّيثَى»): لتكثير الفعل الثلاثي والمبالغة، وإذا كان بين القوم حَثٌّ كثير يقال: «الحِثِّيثَى»، (و«الدِّلِّيلَى»): كثرةُ العلم بالدِّلالة والرُّسوخُ فيها. قاله سيبويه.

(٩) أي: على أوزانٍ ثابتة، سواء كان رباعيًّا مجرداً أو مزيداً فيه، أو ثلاثيًّا مزيداً فيه؛ فمصدر «أَفْعَلَ» على «إِفْعَال»، و«فَعَّلَ» على «تَفْعِيل»، ومصدر «فَعْلَلَ» على «فَعْلَلَة»، ومصدر «تفعَّل» على «تفعُّل».

أبواب الأفعال المُشتقَّة من المصدر

الأَفْعَالُ الَّتِي تُشْتَقُّ مِنَ المَصْدَرِ خَمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ بَاباً:

[أبواب الأفعال الثُّلاثي المجرد:]

سِتَّةٌ لِلثُّلاثِيِّ، نَحْوُ: (١) «ضَرَبَ يَضْرِبُ»، (٢) وَ«قَتَلَ يَقْتُلُ»، (٣) وَ«عَلِمَ يَعْلَمُ»، (٤) وَ«فَتَحَ يَفْتَحُ»، (٥) وَ«كَرُمَ يَكْرُمُ»، (٦) وَ«حَسِبَ يَحْسِبُ».

[دعائم الأبواب:]

وَتُسَمَّى الثَّلَاثَةُ الأُوَلُ[١]: دَعَائِمَ[٢] الأَبْوَابِ؛ لِاخْتِلافِ حَرَكَاتِهِنَّ فِي المَاضِي وَالمُسْتَقْبَلِ، وَكَثْرَتِهِنَّ.

ـ وَ«فَتَحَ يَفْتَحُ»: لَا يَدْخُلُ فِي الدَّعَائِمِ؛ لِانْعِدَامِ اخْتِلَافِ الحَرَكَاتِ، وَانْعِدَامِ مَجِيئِهِ بِغَيْرِ حَرْفِ الحَلْقِ.

[ما جاء من «فَعَلَ، يَفْعَل» بغير حرفِ حلق:]

○ وَأَمَّا «رَكَنَ يَرْكَنُ» وَ«أَبَى يَأْبَى»: فَمِنَ اللُّغَاتِ المُتَدَاخِلَةِ وَالشَّوَاذِّ[٣].

○ وَأَمَّا «بَقَى يَبْقَى» وَ«فَنَى يَفْنَى» وَ«قَلَى يَقْلَى»: فَلُغَاتُ بَنِي طَيِّءٍ[٤]، وَقَدْ فَرُّوا مِنَ الكَسْرَةِ إِلَى الفَتْحَةِ.

○ وَ«كَرُمَ يَكْرُمُ»: لَا يَدْخُلُ فِي الدَّعَائِمِ أَيْضاً؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِيءُ إِلَّا مِنَ الطَّبَائِعِ وَالنُّعُوتِ[٥].

---

(١) وهي «ضَرَبَ، يَضْرِبُ»، و«قَتَلَ، يَقْتُلُ»، و«عَلِمَ، يَعْلَمُ».

(٢) الدَّعَائِمُ جمع: «دِعَامَة»، وهي عِمادُ البيتِ، والخَشَبُ المنصوبُ للتَّعْرِيشِ.

(٣) قوله: (اللُّغَاتِ المُتَدَاخِلَةِ): وهذا يُسمى بالاختِبَاكِ، وبيانه: أن «رَكَنَ، يَرْكُنُ» بفتح العين في الماضي وضمِّها في المستقبل، مثل: «نَصَرَ، يَنْصُرُ»، و«رَكِنَ، يَرْكَنُ» بكسر العين في الماضي وفتحِها في المستقبل، مثل: «عَلِمَ، يَعْلَمُ»؛ لُغتانِ، فأُخذ الماضي من اللغة الأولى والمستقبل من اللغة الثانية، فقيل: «رَكَنَ، يَرْكَنُ» بالفتح فيهما، وأما الشذوذ ففي: «أَبَى، يَأْبَى»، لا يُعْتَدُّ به، ولا يُقاس عليه.

(٤) قال السروري: يعني: أن الأصل فيها كسر العين في الماضي، لكنهم قد فرُّوا من الكسرة إلى الفتحة، فقلبوا الياءَ ألفاً، واعلم: أن طَيِّئاً تَقلب كلَّ ياء مفتوحٍ قبله كسرةٌ ألفاً بقلب الكسرة فتحةً للتخفيف.

وأمَّا «قَلَى، يَقْلَى»؛ فلغةُ بني عامر، والفصيح كسر العين في المضارع.

(٥) باب «فَعُلَ، يَفْعُلُ» غير قويٍّ، ولا يدخل في الدَّعائِمِ.

○ وَ«حَسِبَ يَحْسِبُ»: لَا يَدْخُلُ فِي الدَّعَائِمِ لِقِلَّتِهِ.

ـ وَقَدْ جَاءَ «فَعُلَ يَفْعَلُ» عَلَى لُغَةِ مَنْ قَالَ: «كُدْتَ تَكَادُ»، وَهِيَ شَاذَّةٌ[1]، كَـ«فَضِلَ يَفْضُلُ»، وَ«دِمْتَ تَدُومُ»[2].

[أبواب الثلاثي المزيد فيه:]

وَاثْنَا عَشَرَ لِمُنْشَعِبَةِ[3] الثُّلَاثِيِّ، نَحْوُ: (١) «أَكْرَمَ»، (٢) وَ«قَطَّعَ»، (٣) وَ«قَاتَلَ»، (٤) وَ«تَفَضَّلَ»، (٥) وَ«تَضَارَبَ»، (٦) وَ«انْصَرَفَ»، (٧) وَ«احْتَقَرَ»، (٨) وَ«اسْتَخْرَجَ»، (٩) وَ«اخْشَوْشَنَ»، (١٠) وَ«اجْلَوَّذَ»، (١١) وَ«احْمَارَّ»[4] (١٢) وَ«احْمَرَّ» أَصْلُهُمَا: احْمَارَرَ وَاحْمَرَرَ، فَأُدْغِمَتَا لِلْجِنْسِيَّةِ، وَتَدُلُّ عَلَيْهِ «ارْعَوَى»[5]؛ وَهُوَ نَاقِصٌ مِنْ بَابِ «افْعَلَّ»، وَلَا يُدْغَمُ لِانْعِدَامِ الْجِنْسِيَّةِ.

[باب الرباعي المجرد:]

وَوَاحِدٌ لِلرُّبَاعِيِّ، نَحْوُ: (١) «دَحْرَجَ».

---

(١) الشاذُّ في المشهور: ما يخالف القياس، قليلاً كان أو كثيراً.

والنادر: ما قلَّ وقوعُه، وإن لم يكن على خِلاف القياس.

والضعيفُ: ما لم يَصل حكمه إلى الثبوت.

والغالب: كونُ الشيء على تلك الصفة والحالةِ أكثرَ، كالصحة بالنسبة إلى الإنسان.

والكثير: ما كثُر وجوده، لكنْ لم يبلغ مبلغَ الغالب، كالمرض في الإنسان.

والقليلُ: ضدُّ الكثير. قاله السروري في «شرح المراح».

(٢) وحاصل الكلام: أن «فعُل» بضم العين مستقبله يجيء على «يفعُل» بالضم أيضاً، قياساً لا يتخلّف، نحو: «كرُم، يكرُم»، إلا أنهم قالوا: قد جاء فيه «فعُل، يفعَل» بالضم في الماضي والفتح في المستقبل كما جاء «فعِل، يفعُلُ» نحو: «فضِل، يفضُل» في الصحيح، و«دِمت، تَدُوم» في الأجوف على لغةِ مَن كسر الدال، لكنها كلها شاذّةٌ.

(٣) الانشعاب في اللغة: خروج الغُصن من الشجرة.

وفي الاصطلاح: هو الأبنية المتفرِّعة على أصلٍ؛ إمّا بإلحاق حرفٍ، وإما بتكريره، نحو: «أكرمَ» و«قطّع».

فالمراد بـ«المنشعبة»: المزيدة على الأصول الثلاثية أو الرباعية.

(٤) قوله: («احمارّ»): أي: صار ذا حُمْرة، والألفان والتشديد فيه زوائد، وهذا البناء للألوان والعيوب، وهو أبلغ من «افعلّ» في المعنى.

(٥) قوله: («ارعوى»): من: الارعواء، وهو الرُّجوع عن الجهل، وأصله: ارْعَوَوَ، تطرفت الواو وما قبلها =

[أبواب الرباعي المزيد فيه:]

وَثَلَاثَةٌ لِمُنْشَعِبَةِ الرُّبَاعِي، نَحْوُ: (١) «احْرَنْجَمَ»[١]، (٢) وَ«اقْشَعَرَّ»[٢]، (٣) وَ«تَدَحْرَجَ».

[ملحقات «دَحْرَجَ»:]

وَسِتَّةٌ لِمُلْحَقِ «دَحْرَجَ»، نَحْوُ: (١) «شَمْلَلَ»، (٢) وَ«حَوْقَلَ»[٣]، (٣) وَ«بَيْطَرَ»[٤]، (٤) وَ«جَهْوَرَ»، (٥) وَ«قَلْنَسَ»، (٦) وَ«قَلْسَى»[٥].

[ملحقات «تَدَحْرَجَ»:]

وَخَمْسَةٌ لملْحَقِ «تَدَحْرَجَ»، نَحْوُ: (١) «تَجَلْبَبَ»، (٢) وَ«تَجَوْرَبَ»، (٣) وَ«تَشَيْطَنَ»، (٤) وَ«تَرَهْوَكَ»، (٥) وَ«تَمَسْكَنَ»[٦].

[ملحقا «احْرَنْجَمَ»:]

وَاثْنَانِ لِمُلْحَقِ «احْرَنْجَمَ»، نَحْوُ: «اقْعَنْسَسَ»[٧]، وَ«اسْلَنْقَى»[٨].

وَمِصْدَاقُ الإِلْحَاقِ اتِّحَادُ المَصْدَرَيْنِ.

= غيرُ مضموم، فانقلبت ياءً، ثم قُلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها حينئذٍ. وإنما لم تُدغم لِسَبق الإعلال على الإدغام؛ لأن سبب الإعلال مُوجِب له، وسبب الإدغام ليس بموجِبٍ بل مجوِّز. أو نقول: لم يُدغم لئلا يلزمَ ضم الواو في المضارع، وهو مرفوض.

(١) قوله: («احْرَنْجَمَ»): على وزن: «افْعَنْلَلَ» بزيادةِ الهمزة والنون، يقال: «احْرَنْجَمَت الإبلُ»، إذا اجتمعت وتردَّد بعضها إلى بعض.

(٢) وبناؤه: لمُبالغة اللّازم؛ لأنَّه يقالُ: «قَشْعَرَ جِلْدُ الرَّجلِ»: إذا انتشرَ شَعَرُ جِلْدِه في الجُمْلة، ويقال: «اِقْشَعَرَّ جِلْدُ الرَّجلِ»: إذا انتشر شَعَرُ جِلْدِه مبالغةً.

(٣) وبِناؤه: للّازِم غالباً، نحو: «حَوْقَلَ زَيْدٌ»، ويقال: «حَوْقَل الشيخ»: إذا كَبِرَ وعجز عن الجماع، وقيل: إذا اعتمد بيديه على خصره عند مشيه؛ ومن المتعدي: «جَوْرَبَه».

(٤) وبِناؤه: للتَّعدية فقط، نحو: «بَيْطَرَ زَيْدٌ القَلَمَ»، أي: شَقَّه.

(٥) قوله: («قَلْسَى») من: «قَلَسَ»، زيدت فيه الياء للإلحاق بالرُّباعي؛ فصار: «قَلْسَيَ» كـ«دَحْرَجَ»، ثمّ قُلبت الياءُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها.

(٦) «تَجَوْرَبَ»: لَبِسَ الجَوْرَبَ، و«تَجَلْبَبَ»: لبس الجِلْبَاب، و«تَشَيْطَنَ الرَّجل»: صار كالشيطان في تمرُّدِه، و«تَرَهْوَكَ الرجل في المشي»: أي: كان كأنه يَمُوجُ فيه، أو تبختر، و«تَمَسْكَنَ»: تَشَبَّه بالمسكين.

(٧) قوله: («اقْعَنْسَسَ»): من: القَعَس؛ وهو خروج الصدر ودخول الظهر، ضدُّ الحَدَب.

(٨) قوله: («اسْلَنْقَى»): تقول: «اسْلَنْقَى الرَّجلُ على قَفَاه» أي: اسْتَلْقَى، وفي «اللسان»: «اسْلَنْقَى»: نام على ظَهرِه، عن السِّيرَافيّ، وهو: «افْعَنْلَى».

فَصْلٌ
فِي المَاضِي

وَهُوَ يَجِيءُ عَلَى أَرْبَعَةَ عَشَرَ وَجْهاً، نَحْوُ: «ضَرَبَ» . . . إِلَى «ضَرَبْنَا».

[بيان وتعليل أحكام الماضي والأمر:]

○ وَإِنَّمَا بُنِيَ المَاضِي لِفَوَاتِ مُوجِبِ الإِعْرَابِ، وَعَلَى الحَرَكَةِ لِمُشَابَهَتِهِ بِالِاسْمِ فِي وُقُوعِهِ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَرَبَ» وَ«ضَارِبٍ».

ـ وَعَلَى الفَتْحِ؛ لِأَنَّهُ أَخُو السُّكُونِ؛ لِأَنَّ الفَتْحَةَ جُزْءُ الأَلِفِ، وَالأَلِفُ أَخُو السُّكُونِ.

ـ وَلَمْ يُعْرَبْ؛ لِأَنَّ اسْمَ الفَاعِلِ لَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ العَمَلَ، بِخِلَافِ المُسْتَقْبَلِ؛ لِأَنَّ اسْمَ الفَاعِلِ أَخَذَ مِنْهُ العَمَلَ، فَأُعْطِيَ الإِعْرَابُ لَهُ عِوَضاً، أَوْ لِكَثْرَةِ مُشَابَهَتِهِ لَهُ؛ يَعْنِي: يُعْرَبُ المُضَارِعُ لِكَثْرَةِ مُشَابَهَتِهِ بِاسْمِ الفَاعِلِ(١).

ـ وَبُنِيَ المَاضِي عَلَى الحَرَكَةِ: لِقِلَّةِ مُشَابَهَتِهِ لَهُ.

○ وَبُنِيَ الأَمْرُ عَلَى السُّكُونِ: لِعَدَمِ مُشَابَهَتِهِ لَهُ.

ـ زِيدَتِ الأَلِفُ وَالوَاوُ وَالنُّونُ فِي آخِرِهِ(٢): حَتَّى يَدْلُلْنَ عَلَى «هُمَا» وَ«هُمُو» وَ«هُنَّ»(٣).

ـ وَضُمَّ البَاءُ فِي «ضَرَبُوا»: لِأَجْلِ الوَاوِ، بِخِلَافِ «رَمَوْا»(٤)؛ لِأَنَّ المِيمَ لَيْسَتْ بِمَا قَبْلَهَا.

ـ وَضُمَّ فِي «رَضُوا» وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الضَّادُ بِمَا قَبْلَهَا: حَتَّى لَا يَلْزَمَ الخُرُوجُ مِنَ الكَسْرَةِ إِلَى الضَّمَّةِ.

---

(١) حاصل الكلام: أنَّ المضارع لَمَّا شابه الاسمَ مشابهةً تامَّةً من كلِّ وجهٍ أُعرِبَ، والماضي لَمَّا كانت مشابهته من وجهٍ دون وجهٍ لم يُعرب، ولكنْ عُدِل عن أصل البناء الذي هو السكونُ إلى الحركة.

(٢) وجهُ زيادة الألف والواو والنون؛ أنَّ الأصل في الزيادة أنْ تكونَ من حروفِ المدِّ واللِّين؛ لِكثرة دَورها في الكلام.

(٣) اللاتي استترت فيهن، وفيه لفٌّ ونشرٌ على الترتيب.

(٤) قال البعض: لا نُسلِّمُ أنَّ آخر «رمَوا» ليس بمضموم؛ لأن أصل «رمَوا»: رَمَيُوا، فقُلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حُذفت الألف لالتقاء الساكنَين فصار: «رمَوا».

ـ كُتِبَ الأَلِفُ فِي «ضَرَبُوا»: لِلْفَرْقِ بَيْنَ وَاوِ الجَمْعِ وَوَاوِ العَطْفِ فِي مِثْلِ: «حَضَرَ وَتَكَلَّمَ زَيْدٌ»، وَقِيلَ: لِلْفَرْقِ بَيْنَ وَاوِ الجَمْعِ وَوَاوِ الوَاحِدِ فِي مِثْلِ: «لَمْ يَدْعُو»[1]، وَ«لَمْ يَدْعُوا».

ـ جُعِلَتِ التَّاءُ عَلَامَةً لِلْمُؤَنَّثِ فِي «ضَرَبَتْ»: لِأَنَّ التَّاءَ مِنَ المَخْرَجِ الثَّانِي، وَالمُؤَنَّثُ أَيْضاً ثَانٍ فِي التَّخْلِيقِ، وَهذِهِ التَّاءُ لَيْسَتْ بِضَمِيرٍ، كَمَا يَجِيءُ[2].

ـ وَأُسْكِنَتِ البَاءُ فِي مِثْلِ: «ضَرَبْنَ» وَ«ضَرَبْتُ»؛ حَتَّى لَا يَجْتَمِعَ أَرْبَعُ حَرَكَاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ فِيمَا هُوَ كَالكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ.

ـ وَمِنْ ثَمَّةَ لَا يَجُوزُ العَطْفُ عَلَى ضَمِيرِهِ بِغَيْرِ التَّأْكِيدِ، لَا يُقَالُ: «ضَرَبْتُ وَزَيْدٌ»، بَل يُقَالُ: «ضَرَبْتُ أَنَا[3] وَزَيْدٌ»، بِخِلَافِ «ضَرَبَتَا»؛ لِأَنَّ التَّاءَ فِيهِ فِي حُكْمِ السَّاكِنِ.

ـ وَمِنْ ثَمَّةَ يَسْقُطُ الأَلِفُ فِي مِثْلِ: «رَمَتَا»؛ لِكَوْنِ الحَرَكَةِ عَارِضَةً إِلَّا فِي لُغَةٍ رَدِيئَةٍ، يَقُولُ أَهْلُهَا: «رَمَاتَا»، وَبِخِلَافِ «ضَرَبَكَ»؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كَالكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ؛ لِأَنَّ ضَمِيرَهُ مَنْصُوبٌ، وَبِخِلَافِ «هُدَبِدٍ»[4] وَ«عُلَبِطٍ»[5]؛ لِأَنَّ أَصْلَهما: هُدَابِدٌ، وَعُلَابِطٌ[6]، ثُمَّ قُصِرَ الأَلِفُ لِلتَّخْفِيفِ كَمَا فِي «مِخْيَطٍ»، أَصْلُهُ: مِخْيَاطٌ.

---

(١) أثبت المصنف الواوَ مع أن الفعل مجزوم؛ لأن سقوط الواو المفرد بالجازم ليس على الإطلاق، بل جاء ثبوتُه عند بعض أهل اللغة، وعليه قولُ الشاعر:

هَجَوتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً ... مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَم تَدَعِ

حيث أثبت الواو في قوله: «لم تَهْجُو»، والقياسُ حذفها لدخول الجازم، هذا لأن كلمة «لم» في قوله: «لم يدعو»، جازمة، أما إذا كانت كلمة «لِمَ» بكسر اللام وفتح الميم فهي كلمة استفهام.

(٢) بل هي حرفٌ جِيء به للفرق بين المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ، ولهذا أُسكنت؛ لأن الأصل في الحروف البناءُ، والأصلَ في البناء السكونُ.

(٣) بتأكيد التاء بـ«أنا»؛ لأن العطف من غير توكيدٍ يلزمُ فيه عطفُ الاسم على الفعل، وذلك غير جائز؛ فإذا أُكِّد بضمير منفصلٍ قُوّي ذلك الضمير، ثم عُطِف عليه، فيكون كأنه عطف الاسم.

(٤) قوله: («هُدَبِد»): «الهُدَبِدُ»: اللَّبَنُ الخاثِرُ جدًّا. قاله صاحب «القاموس».

(٥) قوله: («عُلَبِط»): «العُلَبِطُ»: الضَّخْمُ، والقَطيعُ من الغَنَم، واللَّبَنُ الخاثِرُ، وكلُّ غَليظٍ، وثِقَلُ الشخص. قاله صاحب «القاموس».

(٦) أي: لم يلزم من عدم إسكان أحد حروفهما وإبقائهما على الحركة ذلك الاجتماع الممنوع؛ لأن أصلهما: «هدابد» و«علابط» بالألف، ثم قُصرا، فحذف الألف منهما للتخفيف والتوسعة في الكلام، يعني: أن ذلك الاجتماع وإن كان ثابتاً في الصُّورة إلا أنه مُنْتَفٍ في التقدير، فكأنه لم يكنْ ثابتاً.

ـ وَحُذِفَتِ التَّاءُ فِي «ضَرَبْنَ»: حَتَّى لَا يَجْتَمِعَ عَلَامَتَا التَّأْنِيثِ كَمَا فِي «مُسْلِمَاتٍ»[١]، وَإِنْ لَمْ يَكُونَا مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ لِثِقَلِ الفِعْلِ، بِخِلَافِ «حُبْلَيَاتٍ»[٢] لِعَدَمِ الجِنْسِيَّةِ.

ـ وَسُوِّيَ بَيْنَ تَثْنِيَتَي المُخَاطَبِ وَالمُخَاطَبَةِ وَبَيْنَ الإِخْبَارَاتِ: لِقِلَّةِ الاِسْتِعْمَالِ فِي التَّثْنِيَةِ.

ـ وَوُضِعَ الضَّمَائِرُ: لِلإِيجَازِ وَعَدَمِ الاِلْتِبَاسِ فِي الإِخْبَارَاتِ.

ـ وَزِيدَتِ المِيمُ فِي «ضَرَبْتُمَا»: حَتَّى لَا يَلْتَبِسَ بِأَلِفِ الإِشْبَاعِ[٣] فِي مِثْلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَخُـوكَ أَخُـوْ مُـكَـاشَـرَةٍ وَضِـحْـكٍ وَحَـيَّـاكَ الإِلَـهُ فَـكَـيْـفَ أَنْـتَـا؟[٤]

ـ وَخُصَّتِ المِيمُ فِي «ضَرَبْتُمَا»: لِأَنَّ تَحْتَهُ «أَنْتُمَا» مُضْمَرٌ، وَأُدْخِلَتِ المِيمُ فِي «أَنْتُمَا»: لِقُرْبِ المِيمِ إِلَى التَّاءِ فِي المَخْرَجِ[٥]، وَقِيلَ: تَبَعاً لِـ«هُمَا»[٦]، لِمَا يَجِيءُ.

ـ وَضُمَّتِ التَّاءُ فِي «ضَرَبْتُمَا»: لِأَنَّهَا ضَمِيرُ الفَاعِلِ.

ـ وَفُتِحَتِ التَّاءُ فِي الوَاحِدِ المُخَاطَبِ[٧]: خَوْفاً مِنَ الاِلْتِبَاسِ بِالمُتَكَلِّمِ، وَلَا التِبَاسَ

---

(١) وخصت التاء في «مُسْلِمة» بالحذف فيهما؛ لأن لها في «مُسْلِمَاتٍ» زيادة معنًى، وهي الدلالة على الجمعية، فكان حذف الأُولى أَوْلى، وإنما حُذفت في «ضَرَبْنَ» وإن لم تكن العلامتان فيه من جنس واحد؛ لأن التاء ليست من جنس النون، ولم يُوجَد ثقل التكرار اللفظي فيه كما كانتا من جنسٍ واحدٍ في «مُسْلِمَاتٍ»؛ لأنهما تاءان في «مُسْلِمَات».

(٢) قوله: («حُبْلَيَاتٍ»): جمع: حُبْلَى، فقد جمعوا فيها بين علامتي التأنيث، وهما الألف والتاء؛ لأن الألف في «حُبْلَى» للتأنيث، فلَمَّا جمعوها قلبوا الألف ياءً ولم يحذفوها؛ لأن الياء تُنزل منزلة حرف من الكلمة نفسِها؛ لأنها صيغت عليها الكلمة في أول وَضعها، بخلاف التاء، فإنها لم تُصَغ عليه الكلمة في أول حالها، بل أتتْ للفرق بين المذكر والمؤنث، فهي غيرُ لازمة للكلمة في جميع أحوالها، بل تُفارقها، بخلاف الألف، فهي لازمةٌ لأنها تأنيث لازم.

(٣) لأنه لو لم تُزَد الميم لا يحصل الفرق، ولا يُعلَم بأنه مفرد مُشبَع بالألف، أو تثنية.

(٤) الشاهد فيه: أنَّ الألف في «أنْتَا» للإشباع لا للتثنية. والكشر والضحك بمعنًى واحدٍ.

(٥) القياس: أن تكون «أنْتما»: أنتوا؛ لأن الألف عَلَمُ التثنية والواو عَلَمُ الجمع، إلا أنهم تركوا القياس فزادوا ميماً لِقرب الميم من التاء في المخرج، ولأن الميم من مخرج الواو ضُمَّ ما قبلها كما يضم ما قبل الواو.

(٦) قوله: (لِـ«هُما») بكسر اللام؛ أي: لضمير تثنية الغائب.

(٧) قوله: (في الواحِدِ المُخاطب): والفرق بين الواحد والفرد: أن الواحد يُستعمل بمقابل الجمع، والإفراد يستعمل بمقابل التركيب، وقيل: الفرق بين الواحد والأحد والفرد: أن الأحد يستعمل في الذات، والواحد يستعمل في الصفات، والمفرد يستعمل في المركبات.

فِي التَّثْنِيَةِ[١]، وَقِيلَ: إِتْبَاعاً لِلمِيمِ؛ لِأَنَّ المِيمَ شَفَوِيَّةٌ، فَجَعَلُوا حَرَكَةَ التَّاءِ مِنْ جِنْسِهَا، وَهُوَ الضَّمُّ الشَّفَوِيُّ.

ـ زِيدَتِ المِيمُ فِي «ضَرَبْتُمْ»: حَتَّى تَطَّرِدَ بِالتَّثْنِيَةِ، وَضَمِيرُ الجَمْعِ فِيهِ مَحْذُوفٌ وَهُوَ الوَاوُ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ: ضَرَبْتُمُوا؛ فَحُذِفَتِ الوَاوُ؛ لِأَنَّ المِيمَ بِمَنْزِلَةِ الاِسْمِ، وَلَا يُوجَدُ فِي آخِرِ الاِسْمِ وَاوٌ، وَمَا قَبْلَهَا مَضْمُومٌ إِلَّا «هُوَ».

ـ وَمِنْ ثَمَّةَ يُقَالُ فِي جَمْعِ «دَلْوٍ»: أَدْلٍ؛ أَصْلُهُ: أَدْلُوٌ[٢]، بِخِلَافِ «ضَرَبُوا»؛ لِأَنَّ بَاءَهُ لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ الاِسْمِ، وَبِخِلَافِ «ضَرَبْتُمُوهُ»؛ لِأَنَّ الوَاوَ خَرَجَ مِنَ الطَّرَفِ بِسَبَبِ الضَّمِيرِ، كَمَا فِي «العَظَايَةِ»[٣].

ـ وَشُدِّدَ نُونُ «ضَرَبْتُنَّ» دُونَ «ضَرَبْنَ»: لِأَنَّ أَصْلَهُ: ضَرَبْتُمْنَ، فَأُدْغِمَ المِيمُ فِي النُّونِ لِقُرْبِ المِيمِ مِنَ النُّونِ فِي المَخْرَجِ[٤]، وَمِنْ ثَمَّةَ تُبْدَلُ المِيمُ مِنَ النُّونِ فِي مِثْلِ: «عَمْبَرٍ»؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ: عَنْبَرٌ، وَقِيلَ: أَصْلُهُ: ضَرَبْتُنَ، فَأُرِيدَ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَ النُّونِ سَاكِناً؛ لِيَطَّرِدَ بِجَمِيعِ نُونَاتِ النِّسَاءِ.

ـ وَلَا يُمْكِنُ إِسْكَانُ تَاءِ المُخَاطَبَةِ: لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ، وَلَا يُمْكِنُ حَذْفُهَا: لِأَنَّهَا عَلَامَةٌ، وَالعَلَامَةُ لَا تُحْذَفُ[٥]، فَأُدْخِلَ النُّونُ لِقُرْبِ النُّونِ مِنَ النُّونِ، ثُمَّ أُدْغِمَ.

ـ زِيدَتِ التَّاءُ فِي «ضَرَبْتُ»: لِأَنَّ تَحْتَهُ «أَنَا»[٦] مُضْمَرٌ[٧]، وَلَا يُمْكِنُ الزِّيَادَةُ مِنْ

---

(١) تفصيل ذلك: أنهم زادوا تاءً للمخاطب وتاءً للمخاطبة وتاءً للمتكلم، وحرَّكوها في الجميع خوفاً من اللبس بتاء التأنيث، وضمُّوها للمتكلم؛ لأنَّ الضمَّ أقوى والمتكلم مقدم، فأخذه، وفتحوها للمخاطب؛ إذ لم يمكن الضم للالتباس بالمتكلم، والفتح راجح لخفته، والمذكر مُقدم فأخذه، فبقيت الكسرة والمخاطَبة؛ فأعطيت الكسرة للمخاطبة.

(٢) قوله: («أَدْلُوٌ»): بضمِّ اللام، فأُعلَّت الواو المتطرفة بقلبها ياءً، ثم أُبدِلت ضمَّةُ اللام كسرةً لأجل الياء، ثم أُعِلَّت إعلالَ «قاضٍ»، فصار: أَدْلٍ.

(٣) أي: لم تقلب الياء همزةً مع كونه واقعاً بعد ألف زائدة؛ لانتفاء شرط القلب، وهو وُقوعه في الطرف بعد ألف زائدة، وهَهُنا خرجت من الطرف بسبب اتصال التاء فيها.

(٤) وقرب الميم من النون في الحقيقة علة لانقلاب الميم إلى النون، ووجهُ قرب الميم من النون: أن الميم شَفوية، والنون من آخر الفم، فكلاهما قريبان مخرجاً؛ وما قيل: لأنهما شفويان؛ ليس بشيء.

(٥) قوله: (والعَلَامَةُ لَا تُحْذَفُ): ليس على إطلاقه.

(٦) فائدة: «أنا» موضوعٌ للكناية عن الواحد، و«نحن» جمعه من غير لفظه، كـ «نساء» جمع «امرأة».

(٧) قوله: («أَنَا»): اسم «أنَّ»، وقوله: (مُضْمَر): خبره، وقوله: (تَحْتَهُ): ظرف لمضمرٍ، والمقصود من =

حُرُوفِ «أَنَا» لِلِالْتِبَاسِ، فَاخْتِيرَ التَّاءُ[1]؛ لِوُجُودِهِ فِي أَخَوَاتِهِ[2].

ـ زِيدَتِ النُّونُ فِي «ضَرَبْنَا»: لِأَنَّ تَحْتَهُ «نَحْنُ» مُضْمَرٌ، ثُمَّ زِيدَتِ الأَلِفُ حَتَّى لَا يَلْتَبِسَ بِـ«ضَرَبْنَ»، وَقِيلَ: لِأَنَّ تَحْتَهُ «إِنَّنا» مُضْمَرٌ.

[بيان أحكام الضَّمير:]

ـ وتَدْخُلُ المُضْمَرَاتُ فِي المَاضِي وَأَخَوَاتِهِ[3]، وَهِيَ تَرْتَقِي إِلَى سِتِّينَ نَوْعاً؛ لِأَنَّهَا فِي الأَصْلِ ثَلَاثَةٌ: مَرْفُوعٌ، وَمَنْصُوبٌ، وَمَجْرُورٌ[4]، ثُمَّ يَصِيرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا اثْنَيْنِ؛ نَظَراً إِلَى اتِّصَالِهِ وَانْفِصَالِهِ، فَاضْرِبِ الاثْنَيْنِ فِي الثَّلَاثَةِ حَتَّى يَصِيرَ: سِتَّةً، ثُمَّ أَخْرِجِ المَجْرُورَ المُنْفَصِلَ حَتَّى لَا يَلْزَمَ تَقْدِيمُ المَجْرُورِ عَلَى الجَارِّ[5]، فَبَقِيَ لَكَ: خَمْسَةٌ:

(١ و٢) مَرْفُوعٌ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ، (٣ و٤) وَمَنْصُوبٌ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ، (٥) وَمَجْرُورٌ مُتَّصِلٌ.

ـ ثُمَّ انْظُرْ إِلَى المَرْفُوعِ المُتَّصِلِ؛ وَهُوَ يَحْتَمِلُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ وَجْهاً فِي العَقْلِ؛ سِتَّةٌ فِي الغَيْبَةِ، وَسِتَّةٌ فِي المُخَاطَبِ وَالمُخَاطَبَةِ، وَسِتَّةٌ فِي الحِكَايَةِ، وَاكْتُفِيَ بِخَمْسَةٍ فِي الغَائِبِ

= الكلام: أنه زيدت التاء في نفس المتكلم مذكَّراً كان أم مُؤنَّثاً؛ لأنه دالٌّ على المرفوع المنفصل وهو «أنا».

(١) لأنه لو زيدت الهمزة الْتَبس بتثنية الغائبة، ولو زيدت النون الْتَبَسَ بجمع المؤنث الغائبة، ولا يمكن أيضاً أن يزاد حرف العلة، أما الألف فللالتباس بالتثنية كما مرَّ، وأما الواو فللزوم الالتباس بالجمع، وأما الياء فلعدم تحمُّله علامة الفاعل، أي: الضمّ، فاختيرت التاء للزيادة دون غيرها من حروف الزيادة.

(٢) وهي: «ضربتَ» و«ضربتُ» و«ضَرَبْتُما» و«ضَرَبْتُم» و«ضَربتُنَّ»، وأما زيادة التاء في تلك الأخوات فحكم وضعيٌّ، ولعل حكمتها أنه لَمّا كان المخاطب من يُلقى إليه الكلام اختير له حرف شديدٌ؛ لينتبه عن سِنَةِ الغفلة، ويُلقي سَمْعَهُ إلى ما يُلقى إليه وهو حاضر.

(٣) المراد من أخوات الماضي هنا: كلّ ما يمكن أن يستتر فيه الضمير من المستقبل والأمر والنهي، فإن «أنا» لا يصلح أيضاً إلا لمُعيَّنٍ واحدٍ فقط، وهو المتكلم المعيّن، و«أنت» لا يصلح إلا لمُعيَّنٍ واحدٍ فقط، وهو المخاطب المُعيَّنُ، وكذا ضمير الغائب نصٌّ في أن المراد «هو» المذكر عينه مثل: «جاءني زيدٌ» و«إياه ضربت».

(٤) لأن المضمرات قائمةٌ مقامَ الظاهر، والظاهر إما مرفوع، نحو: «جاءني زيدٌ»، وإما منصوب، نحو: «ضربت زيداً»، وإما مجرور، نحو: «مررت بزيدٍ»، فكذا ما يقوم مقامه.

(٥) وهو ممتنع؛ لأن المجرور لشدّةِ اتّصاله بالجارّ كان كالجزء منه، وجزءُ الشيء لا يتقدم عليه، أو يُقال: إنما لم يوضع للمجرور منفصل؛ لأن الضمير إنما يقع موقع مظهره، ومظهره لا ينفصل عن الجارّ.

وَالغَائِبَةِ بِاشْتِرَاكِ التَّثْنِيَةِ[١] لِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهَا، وَكَذلِكَ فِي المُخَاطَبِ وَالمُخَاطَبَةِ، وَفِي الحِكَايَةِ بِلَفْظَيْنِ[٢]؛ لِأَنَّ المُتَكَلِّمَ يُرَى فِي أَكْثَرِ الأَحْوَالِ، أَوْ يُعْلَمُ بِالصَّوْتِ أَنَّهُ مُذَكَّرٌ أَوْ مُؤَنَّثٌ[٣]. فَبَقِيَ لَكَ: اثْنَا عَشَرَ نَوْعاً.

وَإِذَا صَارَ قِسْمٌ وَاحِدٌ مِنْ تِلْكَ القِسْمَةِ اثْنَيْ عَشَرَ نَوْعاً، فَيَصِيرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا مِثْلَ ذلِكَ، فَيَحْصُلُ لَكَ بِضَرْبِ الخَمْسَةِ فِي اثْنَيْ عَشَرَ: سِتُّونَ نَوْعاً.

[بيان الضمير المرفوع:]

- اِثْنَا عَشَرَ لِلْمَرْفُوعِ المُتَّصِلِ، نَحْوُ: «ضَرَبَ» ... إِلَى «ضَرَبْنَا».
- وَاثْنَا عَشَرَ لِلْمَرْفُوعِ المُنْفَصِلِ، نَحْوُ: «هُوَ ضَرَبَ» ... إِلَى «نَحْنُ ضَرَبْنَا».

ـ الأَصْلُ فِي «هُوَ»[٤] أَنْ يُقَالَ: «هُوَ، هُوَا، هُوُو»، وَلكِنْ جُعِلَ الوَاوُ مِيماً فِي الجَمْعِ لِاتِّحَادِ مَخْرَجِهِمَا وَاجْتِمَاعِ الوَاوَيْنِ[٥]، فَصَارَ «هُمُو»، ثُمَّ حُذِفَتِ الوَاوُ كَمَا فِي:

---

(١) لا يخفى أنه لا اشتراك بين صيغتي التثنية في الغائب والغائبة، وهما: «ضَرَبَا» و«ضَرَبَتَا»، ولا التباس بينهما؛ سواءٌ ثبتت التاء قبل التثنية أو فُرض ثبوتها بعدها، بل الصواب أن يقال: إن المقام مقامُ بيانِ وضع الضمائر، فمعنى قول المصنف: «باشتراك التثنية» اشتراك ضمير التثنية في الغائب والغائبة مطلقاً، أي: سواءٌ كان ضميرها متصلاً وهو الألف، أو منفصلاً وهو «هما»، نعم في المخاطب والمخاطبة تشترك صيغة تثنيتهما كضميرها، لكن الكلام في الصيغة ههُنا قد مرّ.

(٢) والجمع من التثنية في المتكلم، فإن قيل: لم اكتُفي بصيغة الجمع عن التثنية، ولم يُعكس؟ قلتُ: لأن صيغة التثنية لا تطلق على الجمع في كلامهم، بخلاف صيغة الجمع؛ فإنها تطلق على التثنية، كما في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، فإن المراد بها: قلباكما.

(٣) فإن قيل: لِمَ لَمْ يشترك الجمع في الغائب والغائبة، وكذلك في المخاطب والمخاطبة، في قلة الاستعمال؟ قلنا: لأن التباس المشتركات فيه أكثر؛ لكثرة آحاد الجمع.

(٤) على مذهب البصريين؛ لأن الواو في «هو» والياء في «هي» من أصل الكلمة عندهم؛ وأما عند الكوفيين فللإشباع تقويةً للاسم، والضمير في «هو» الهاءُ وحدها، بدليل سقوطها في التثنية نحو: «هما» وفي الجمع نحو: «هم»، و«هنّ»، والأول هو الأوجه؛ لأن حرف الإشباع لا يتحرك، وحرف الإشباع لا يثبت في آخر الكلمة إلا لضرورةٍ، وإنما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلةً، حتى يصحَّ كونهما ضميراً منفصلاً؛ إذ لولا الحركة لكانتا كأنهما للإشباع على ما ظنَّ الكوفيون، ولهذا إذا أردتَ عدم استقلالهما أسكنت الواوَ والياء، نحو: «إِنَّهُوْ»، و«بِهِيْ».

(٥) فإن الواو أثقل حروف العلة، فيكون اجتماعهما ثقيلاً، مع أن اجتماع المتجانسَين مطلقاً ثقيل، وخاصةً في الضمير؛ لأنه ضَعُفَ بسبب إبهامه.

«ضَرَبْتُمُو»[١]، وَحُمِلَتِ التَّثْنِيَةُ عَلَيْهِ، وَقِيلَ[٢]: حَتَّى يَقَعَ الفَتْحَةُ عَلَى المِيمِ القَوِيِّ[٣]، وَأُدْخِلَ المِيمُ فِي «أَنْتُمَا» كَمَا مَرَّ فِي «ضَرَبْتُمَا»، وَحُمِلَ الجَمْعُ عَلَيْهِ.

ـ وَلَا يُحْذَفُ وَاوُ «هُوَ»؛ لِقِلَّةِ حُرُوفِهِ مِنَ القَدْرِ الصَّالِحِ[٤]، وَيُحْذَفُ إِذَا تَعَانَقَ بِشَيْءٍ آخَرَ[٥] بِحُصُولِ كَثْرَةِ الحُرُوفِ بِالمُعانَقَةِ مَعَ وُقُوعِ الوَاوِ فِي الطَّرَفِ، وَيَبْقَى الهَاءُ مَضْمُوماً عَلَى حَالِهِ، نَحْوُ: «لَهُ»، وَيُكْسَرُ الهَاءُ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهُ مَكْسُوراً، أَوْ يَاءً سَاكِنَةً حَتَّى لَا يَلْزَمَ الخُرُوجُ مِنَ الكَسْرَةِ إِلَى الضَّمَّةِ، نَحْوُ: «غُلَامِهِ»، وَ«فِيهِ»[٦].

ـ وَيُجْعَلُ يَاءُ «هِيَ» أَلِفاً[٧]، كَمَا يُجْعَلُ فِي: «يَا غُلَامِي، يَا غُلَامَا»، وَفِي: «يَا بَادِيَةُ، يَا بَادَاةُ»، وَيُجْعَلُ اليَاءُ مِيماً فِي التَّثْنِيَةِ؛ حَتَّى لَا يَقَعَ الفَتْحَةُ عَلَى اليَاءِ الضَّعِيفِ مَعَ ضَعْفِهَا.

---

(١) أي: كحذفها الذي مرَّ في «ضَرَبْتُمُوا» في أنه إنما وقع لعدم وجودِ اسم آخره واوٌ وما قبلها مضمومٌ.

(٢) قوله: (وَقِيلَ) أي: إنما جعلت الواو ميماً في التثنية، وهي «هما» ولم تبق الواو على حالها في التثنية؛ حتَّى . . . إلخ.

(٣) لا أن تقع على الواو الضعيف، وحمل الجمع عليها؛ لأن الحركة في نفسها ثقيلة، ولكن الفتحة خفيفةٌ بالنسبة إلى الضمة والكسرة.

(٤) قوله: (القَدْرِ الصَّالِحِ) أي: من المقدار الذي يَصلح أن يكون ذلك المقدار كلمة، وهو ثلاثة أحرفٍ؛ حرفٌ للابتداء به، وحرفٌ للوقف عليه، وحرف للتوسط بينهما.

(٥) قوله: (ويُحذَفُ) أي: واو «هو» جوازاً، مع أنه يوجد في آخر الاسم (إذا تَعانَقَ) أي: «هو» (بِشَيءٍ آخر)؛ أي: إذا اتصل بأوّله شيءٌ آخر اتصالَ تَعانقٍ، حتى يكون كجزء منه وعاملاً فيه، ويوجب كونه ضميراً متَّصلاً من مضافٍ، نحو: «غُلَامُه»، أو حرف جرٍّ، نحو: «لَهُ»، أو فعل، نحو: «ضَرَبَهُ»، وإنما قال: «إذا تعانقَ» ولم يقل: «إذا اتصل»؛ لئلّا يَرِدَ عليه نحو: ﴿لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ﴾ [الصافات: ١٠٦]، و﴿لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، فإنَّ اللام ليست بمتعانقةٍ معهما على ما فسرنا التَّعانق، وحذف الواو من «هو» إذا اتصل به شيءٌ آخر ليس بواجبٍ، بل هو جائز، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ﴾ [الصافات: ١٠٦]، و﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ [الشعراء: ٩].

(٦) قوله: («غُلَامِهِ» و«فِيهِ») أي: مما كان قبله ياء ساكنة، مثل: «عَليه» و«لديه» وأشباههما، وأما ضم الهاء في ﴿وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾ [الكهف: ٦٣]، و﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠] على قراءة عاصم في رواية حفصٍ، فلعلَّه على لغة أهل الحجاز؛ فإنهم يُبْقُونَ ضمَّةَ الهاء على الأصل، وإن كان ما قبلها ياء أو كسرة، نحو: «بِهُوْ» و«الديهُوْ»، وأما حذف الواو في: «ما أنسانيهُ»، و«عليهُ»، فلعلَّهُ مذهبُ الجمهور، أو نقول: لعلَّ ضمَّ الهاء فيهما للحملِ على نحو: «مِنْهُ».

(٧) وأما إذا لم يكن ما قبل الهاء ياءً أو كسرةً فهو مضمومٌ على ما كان عليه، نحو: «لَهُ» و«منهُ» و«غلامُهُ» و«ضربهُ»، كما تجعل الياءُ المُتطرِّفةُ؛ حقيقةً أو حكماً، المكسورُ ما قبلها ألفاً للتخفيف.

ـ وَشُدِّدَ نُونُ «هُنَّ»، كَمَا مَرَّ فِي «ضَرَبْتُنَّ».

[بيان الضمير المنصوب:]

○ وَاثْنَا عَشَرَ لِلْمَنْصُوبِ الْمُتَّصِلِ، نَحْوُ: «ضَرَبَهُ» ... إِلَى «ضَرَبَنَا».

ـ وَلَا يَجُوزُ فِيهِ اجْتِمَاعُ ضَمِيرَي الفَاعِلِ والمَفْعُولِ فِي مِثْلِ: «ضَرَبْتُكَ» وَ«ضَرَبْتُنِي»، حَتَّى لَا يَصِيرَ الشَّخْصُ الوَاحِدُ فَاعِلاً وَمَفْعُولاً فِي حَالَةٍ واحِدَةٍ، إِلَّا فِي أَفْعَالِ الْقُلُوبِ[١]، نَحْوُ: «عَلِمْتَكَ فَاضِلاً» وَ«عَلِمْتُنِي فَاضِلاً»؛ لِأَنَّ المَفْعُولَ الأَوَّلَ لَيسَ بِمَفْعُولٍ فِي الحَقِيقَةِ[٢]، وَلِهذَا قِيلَ فِي تَقْدِيرِهِ: عَلِمْتَ فَضْلَكَ، وَعَلِمْتُ فَضْلِي.

○ وَاثْنَا عَشَرَ لِلْمَنْصُوبِ الْمُنْفَصِلِ، نَحْوُ: «إِيَّاهُ ضَرَبَ» ... إِلَى «إِيَّانَا ضَرَبَ»[٣].

[بيان الضمير المجرور:]

○ وَاثْنَا عَشَرَ لِلْمَجْرُورِ الْمُتَّصِلِ، نَحْوُ: «ضَارِبُهُ» ... إِلَى «ضَارِبِنَا».

وَفِي مِثْلِ: «ضَارِبُويَ»، جُعِلَ الوَاوُ يَاءً، ثُمَّ أُدْغِمَ كَمَا فِي «مَهْدِيٍّ»[٤].

[بيان أحكام الضمير المستتر:]

ـ وَالمَرْفُوعُ[٥] المُتَّصِلُ يَسْتَتِرُ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ:

(١) فِي الغَائِبِ، نَحْوُ: «ضَرَبَ»، وَ«يَضْرِبُ»، وَ«لِيَضْرِبْ»، وَ«لَا يَضْرِبْ».

(٢) وَفِي الغَائِبَةِ، نَحْوُ: «ضَرَبَتْ»، وَ«تَضْرِبُ»، وَ«لِتَضْرِبْ»، وَ«لَا تَضْرِبْ».

---

(١) أجمع النُّحاة على كراهة الجمع بين ضميرَي الفاعل والمفعول في غيرِ أفعال القلوب، لكن اختلفوا في دليلِه؛ فقال بعضهم: حتَّى لا يصير الشخص ... إلخ، فكما لا تقول: «ضرب زيدٌ زيداً»، فكذا في الضمير لا تقول: «ضربتُني»، لئلا يلزمَ أن يصيرَ الشخصُ الواحدُ فاعلاً ومفعولاً في حالةٍ واحدةٍ.

(٢) لأن المفعول الذي تعلق به العلمُ في الواقعِ هو المفعولُ الثاني، فذكر الأول إنما هو ليترتَّبَ الثاني عليه، فلم يؤدِّ الجمعُ بينهما إلى مكروهٍ؛ لأنهما ليسا في نفس الأمر فاعلاً ومفعولاً.

(٣) فائدة: المفعولُ في ضمائر النصب هو «إيَّا» عند الجمهور، وما يتصل به من الكاف والهاء ونحوها لواحقُ للدلالة على المنسوبة إليه، ولا محلَّ لهذه اللواحق من الإعراب، وهي نظيرُ التاء في «أنتَ».

(٤) قوله: («مَهْدِيّ»): بيانه: أن الواو والياء إذا اجتمعتا وكانت الأولى منهما ساكنةً، قُلبت الواو ياء؛ لأن مخرج الواو والياء وإن تباعدًا لكنهما يَجريان مجرى المثلين لِمَا فيهما من المدِّ والسَّعَةِ في المخرج، فكرِهُوا اجتماعَهما كما كَرِهُوا اجتماعَ المثلَين، فقلبوا الواو ياءً وأدغموها في الياء.

(٥) واحترز بالمرفوع عن المنصوب والمجرور؛ لأنهما لا يَستتران، واحترز بالمتصل عن المنفصل؛ لامتناع استتار المنفصل في العامل؛ لانفصاله عن الأول.

(٣) وَفِي الـمُخَاطَبِ الَّذِي فِي غَيرِ المَاضِي[١]، نَحْوُ: «تَضرِبُ»، وَ«اضرِبْ»، وَ«لَا تَضرِبْ».

وَيَاءُ «تَضرِبِينَ» عَلَامَةُ الخِطَابِ، وَفَاعِلُهُ: مُسْتَتِرٌ عِنْدَ الأَخفَشِ، وَعِنْدَ العَامَّةِ: هِيَ ضَمِيرٌ بَارِزٌ لِلْفَاعِلِ كَوَاوِ «يَضرِبُونَ»[٢]، وَعُيِّنَ اليَاءُ لِمَجِيئِهِ فِي: «هذِي أَمَةُ اللهِ» لِلتَّأْنِيثِ، وَلَمْ يُزَدْ فِي «تَضرِبِينَ» مِنْ حُرُوفِ «أَنتِ» لِلِالْتِبَاسِ بِالتَّثْنِيَةِ فِي زِيَادَةِ الأَلِفِ وَاجْتِمَاعِ النُّونَيْنِ فِي النُّونِ، وَتَكْرَارِ التَّاءَيْنِ فِي التَّاءِ، وَأُبْرِزَ اليَاءُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ جَمْعِهِ[٣]، وَلَم يُفرَقْ بِحَرَكَةِ مَا قَبْلَ النُّونِ حَتَّى لَا يَلْتَبِسَ بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ فِي الصُّورَةِ[٤]، وَلَا بِحَذْفِ النُّونِ حَتَّى لَا يَلْتَبِسَ بِالمُذَكَّرِ المُخَاطَبِ.

(٤) وَفِي المُضَارِعِ لِلْمُتَكَلِّمِ، نَحْوُ: «أَضْرِبُ»، وَ«نَضْرِبُ».

(٥) وَفِي الصِّفَةِ، نَحْوُ: «ضَارِبٌ»، وَ«ضَارِبَانِ»، وَ«ضَارِبُونَ» . . . إِلَخ[٥].

[علة استتار الضمير المرفوع الغائب والغائبة:]

ـ وَاسْتَتَرَ فِي المَرْفُوعِ دُونَ المَنْصُوبِ وَالمَجْرُورِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ جُزْءِ الفِعْلِ[٦].

ـ وَاسْتَتَرَ فِي الغَائِبِ وَالغَائِبَةِ دُونَ التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ؛ لِأَنَّ الاِسْتِتَارَ خَفِيفٌ[٧]؛ فَإِعْطَاءُ

---

(١) احترز بقوله: «فِي غَيْرِ المَاضِي»؛ لأن الضمير المرفوع المتصل لا يستتر في خطاب الماضي مطلقاً؛ لأن عامله ـ أي: فاعله ـ ظاهر، فلَو استتر فيه يلزم اجتماع الفاعلَين لفعلٍ واحدٍ من غير عاطفٍ، وذلك لا يجوز.

(٢) فإنه ضمير بارز ولا مستتر فيه، وعلامة التأنيث والخطاب فيه عندهم هو التاء؛ ونونها على كلا المذهبين نونُ إعرابٍ، كنون التثنية وجمع المخاطب.

(٣) إذ لو استتر الياء وقيل: «تَضْرِبن» في المفردة المخاطبة التبس بـ«تَضْرِبن» جمعاً للمخاطبة.

(٤) أي: صورة الكتابة لا صورة اللفظ؛ لأن النون الثقيلة التي تدخل المخاطبة مشدَّدة، ونون المخاطبة مخفَّفة.

(٥) إنما استتر فيها؛ لأنه لو أبرز يلزم اجتماع الألفين في المثنى، والواوين في الجمع، وليست الحروف فيها ضمائر بارزة، بل حروفُ إعرابٍ.

(٦) لأنه فاعل، والفاعلُ كالجزء من الفعل؛ لشِدَّة احتياجِ الفعل إلى الفاعل، بخلافِ المنصوب والمجرور؛ لأنهما فَضْلةٌ في الكلام.

(٧) قوله: (لأنَّ الاِسْتِتارَ خَفيفٌ): أي: ولا يستتر في التثنية والجمع؛ لأن الاستتار خفيف، والمفرد سابق، فإعطاءُ ما هو خفيفٌ لِمَا هو سابق ـ وهو المفرد ـ أَوْلى من إعطائه لِمَا هو غير سابقٍ، وهو التثنية والجمع؛ وإعطاءُ الخفيف لِمَا هو كثير الاستعمال أَوْلى.

الخَفِيفِ لِلْمُفْرَدِ السَّابِقِ أَوْلَى، دُونَ المُتَكَلِّمِ وَالمُخَاطَبِ اللَّذَيْنِ فِي المَاضِي؛ لِأَنَّ الاِسْتِتَارَ قَرِينَةٌ ضَعِيفَةٌ، وَالإِبْرَازَ قَرِينَةٌ قَوِيَّةٌ[1]، فَإِعْطَاءُ الإِبْرَازِ القَوِيِّ لِلْمُتَكَلِّمِ القَوِيِّ وَالمُخَاطَبِ القَوِيِّ أَوْلَى[2].

ـ وَاسْتَتَرَ فِي مُخَاطَبِ المُسْتَقْبَلِ وَمُتَكَلِّمِهِ؛ لِلْفَرْقِ.

وَقِيلَ: يَسْتَتِرُ فِي هذِهِ المَوَاضِعِ؛ لِوُجُودِ الدَّلِيلِ، وَهُوَ عَدَمُ الإِبْرَازِ[3] فِي مِثْلِ: «ضَرَبَ»، وَالتَّاءِ فِي مِثْلِ: «ضَرَبَتْ»، وَاليَاءِ فِي مِثْلِ: «يَضْرِبُ»، وَالتَّاءِ فِي مِثْلِ: «تَضْرِبُ»، وَالهَمْزَةِ فِي مِثْلِ: «أَضْرِبُ»، وَالنُّونِ فِي مِثْلِ: «نَضْرِبُ»، وَهِيَ حُرُوفٌ لَيْسَتْ بِأَسْمَاءٍ، وَالصِّفَةِ[4] فِي مِثْلِ: «ضَارِبٍ، وَضَارِبَانِ، وَضَارِبُونَ».

ـ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَاءُ «ضَرَبَتْ» ضَمِيراً كَتَاءِ «ضَرَبْتُ»؛ لِوُجُودِ عَدَمِ حَذْفِهَا بِالفَاعِلَةِ الظَّاهِرَةِ، نَحْوُ: «ضَرَبَتْ هِنْدٌ»[5].

ـ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَلِفُ «ضَارِبَانِ» ضَمِيراً؛ لِأَنَّهُ يَتَغَيَّرُ فِي حَالَةِ النَّصْبِ وَالجَرِّ، وَالضَّمِيرُ لَا يَتَغَيَّرُ كَأَلِفِ «يَضْرِبَانِ».

ـ وَالاِسْتِتَارُ وَاجِبٌ فِي مِثْلِ: «افْعَلْ» وَ«تَفْعَلُ» وَ«أَفْعَلُ» وَ«نَفْعَلُ»؛ لِدَلَالَةِ الصِّيغَةِ عَلَيْهِ[6]، ....

---

(١) لأن الأصل كون الفاعل ظاهراً، والبارز إنما هو نائب عنه، ودالٌّ على وجود فاعل دلالةً قوية؛ لأنه قريب من الظاهر من حيث كونُه ملفوظاً، والمستتر نائب عن البارز، ودالٌّ على الفاعل دلالةً ضعيفة؛ إذ لا يشارك الظاهرَ بوجهٍ.

(٢) قوله: (وَأَوْلَى) أي: من إعطاء الاستتار الضعيف لهما، وقيَّدَ المتكلم والمخاطب بقوله: «اللَّذَين في الماضي»؛ لأنه احترز عن اللذين في المضارع؛ لأن الضمير يستتر في متكلِّم المضارع ومخاطبه.

(٣) أي: عدم ظهور الفاعل؛ إذ لا بُدَّ للفعل من فاعلٍ ظاهرٍ؛ فإن لم يكن فمضمر بارز، فإن لم يكن فمضمر مستتر، ولما لم يكن الفاعل في مثل: «ضرب» في «زيد ضرب» ظاهراً وبارزاً عُلم أنه مستتر.

(٤) تقديره: في مثل الصفةِ، وهي معطوفة على قوله: «والتاء»، أو على «مثل: ضرب»، أي: الصفة دليل على أن فيها ضميراً مستتراً؛ لأن في لفظها قرينة أغنَتْ عن الإبراز، كـ«الضارب» للمذكر المفرد، و«الضاربة» للمؤنث، و«الضاربَين» للاثنين على هذا القياس.

(٥) قوله: («ضَرَبَتْ هِنْدٌ») أي: ولو كانت التاء في «ضَرَبَت» فاعلاً؛ لزم حذفها عند وجود الفاعل الظاهر؛ إذ لا يجوز أن يكون لفعلٍ واحدٍ فاعلانِ من غير عطفٍ أو بدلٍ.

(٦) قوله: (عَلَيْهِ) أي: على الفاعل المستتر؛ فإن التاء في «تَفْعَل» تدل على الفاعل المخاطب، وحكم «افْعَلْ» أمراً و«لا تَفْعَلْ» نهياً حكمُ «تَفْعَل» مخاطباً؛ لأنهما مأخوذان منه، وإن الهمزة في «أَفْعَلُ» =

وَقَبُحَ[١]: «افْعَلْ زَيْدٌ»، وَ«تَفْعَلُ زَيْدٌ»، وَ«أَفْعَلُ زَيْدٌ»، وَ«نَفْعَلُ زَيْدُونَ».



فَصْلٌ
فِي المُسْتَقْبَلِ (المُضَارع أو الغَابر)

○ وَهُوَ أَيْضاً يَجِيءُ عَلَى أَرْبَعَةَ عَشَرَ وَجْهاً، نَحْوُ: «يَضْرِبُ» . . . إِلَى آخِرِهِ.

وَيُقَالُ لَهُ: «مُسْتَقْبَلٌ»؛ لِوُجُودِ مَعْنَى الاِسْتِقْبَالِ[٢] فِي مَعْنَاهُ.

وَيُقَالُ لَهُ: «مُضَارِعٌ»؛ لِأَنَّه مُشَابِهٌ[٣] بِـ«ضَارِبٍ» فِي الحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ، وَفِي وُقُوعِهِ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ، وَفِي دُخُولِ لَامِ الاِبْتِدَاءِ، نَحْوُ: «إِنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ»، وَ«لَيَقُومُ»، وَبِاسْمِ الجِنْسِ فِي العُمُومِ وَالخُصُوصِ، يَعْنِي: أَنَّ اسْمَ الجِنْسِ يَخْتَصُّ بِلَامِ العَهْدِ كَمَا يَخْتَصُّ «يَضْرِبُ» بِالسِّينِ[٤] أَوْ «سَوْفَ»، وَبِالعَيْنِ[٥] فِي الاشْتِرَاكِ بَيْنَ الحَالِ وَالاسْتِقْبَالِ.

[بيان بناء المضارع وأحكامه:]

ـ وَزِيدَتْ عَلَى المَاضِي حُرُوفُ «أَتَيْنَ» حَتَّى يَصِيرَ مُسْتَقْبَلاً؛ لِأَنَّ بِتَقْدِيرِ النُّقْصَانِ يَصِيرُ أَقَلَّ مِنَ القَدْرِ الصَّالِحِ.

= متكلّماً وحده تُشعر بأن فاعله «أنا»، والنون في «نفعل» تشعر بأن فاعله «نحن»؛ فلا يحتاج في هذه الصيغ الأربع إلى العُدول عن الاستتار الخفيف والإتيان بالضمير البارز، ولَمَّا كان الاستتار واجباً في هذه المواضع الأربعة، قَبُحَ ظهورُ فواعِلها، مظهرةً كانت أو مضمرةً.

(١) عَطَفَ (قَبُحَ) بالواو والأولى بالفاء؛ يعني: أنَّ استتارَ الضمير واجبٌ في هذه الأربعة، فقبُح أن يُسنَد إلى الفاعل الظاهر، وأما ما عدا هذه الأربعة فيجوز أن يسند إلى فاعل ظاهر أيضاً، فلا يقبح أن يقال: «ضَرَبَ زيدٌ»، و«ضَرَبَتْ هندٌ»، و«مَرَرْتُ برَجُلٍ صَالحٍ غُلَامُهُ».

(٢) الاستقبال في اللغة: ضدُّ الاستدبار؛ وهو التوجه، والمستقبَل في اللغة: ما يُتَوجَّه إليه، والمستقبل من الزمان هو الآتي منه؛ لأنه يُتَوجَّه إليه ويُتوقَّع مجيئه، وفي الاصطلاح: فعل يتعاقب على أوله الزوائد الأربعة، وهي حروف «أنيت».

(٣) لأن معنى المضارعة في اللغة: المُشابهة؛ مشتقَّةٌ من الضَّرْعِ، كأنَّ كِلَا الشَّبيهَين ارْتَضَعَا من ضَرْعٍ واحد، فهما أخوان في الرَّضَاعَةِ.

(٤) عُرِّفَتِ السينُ بلام العهد؛ إشارة إلى أنه سين الاستقبال؛ لأنه يجيء لمعانٍ أخرى، والظاهر أن يقول: أي: كما أن اسم الجنس يختصُّ بلام العهد يختصّ «يضرب» بالسين.

(٥) يعني: كما أن العين مشتركة بين المعاني المختلفة، ثم يختصّ أحد المعاني بالقرينة، كذلك المستقبل مشترك بين الزمانين، ثم يختص بأحد الزمانين بدخول السين أو سوف، وبدخول اللام.

ـ وَزِيدَتْ فِي الأَوَّلِ دُونَ الآخِرِ؛ لِأَنَّ فِي الآخِرِ يَلْتَبِسُ بِالمَاضِي.

ـ وَاشْتُقَّ مِنَ المَاضِي[1]؛ لِأَنَّ المَاضِيَ يَدُلُّ عَلَى الثَّبَاتِ.

ـ وَزِيدَتْ فِي المُسْتَقْبَلِ[2] دُونَ المَاضِي؛ لِأَنَّ المَزِيدَ عَلَيْهِ[3] بَعْدَ المُجَرَّدِ، وَالمُسْتَقْبَلَ بَعْدَ الزَّمَانِ المَاضِي، فَأُعْطِيَ السَّابِقُ لِلسَّابِقِ، وَاللَّاحِقُ لِلَّاحِقِ.

[ألف المتكلِّم:]

ـ وَعُيِّنَتِ الأَلِفُ لِلْمُتَكَلِّمِ؛ لِأَنَّ الأَلِفَ مِنْ أَقْصَى الحَلْقِ وَهُوَ مَبْدَأُ المَخَارِجِ، والمُتَكَلِّمُ: هُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الكَلَامَ، وَقِيلَ: لِلْمُوَافَقَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ «أَنَا».

[واو المُخاطَب:]

ـ وَعُيِّنَتِ الوَاوُ لِلْمُخَاطَبِ؛ لِكَوْنِهِ مِنْ مُنْتَهَى المَخَارِجِ، والمُخَاطَبُ: هُوَ الَّذِي يَنْتَهِي الكَلَامُ بِهِ.

ثُمَّ قُلِبَتِ الوَاوُ تَاءً حَتَّى لَا تَجْتَمِعَ الوَاوَاتُ[4] فِي نَحْوِ: «وَوْجَلُ» فِي العَطْفِ، وَمِنْ ثَمَّةَ قِيلَ: الأَوَّلُ مِنْ كُلِّ كَلِمَةٍ لَا يَصْلُحُ لِزِيَادَةِ الوَاوِ، وَحُكِمَ أَنَّ وَاوَ «وَرَنْتَلٍ»[5] أَصْلٌ.

---

(١) هذا الكلام فيه نظر؛ لأن المضارع ليس مشتقًّا من الماضي؛ لأنه لو كان مشتقًّا منه لوجب أن يدلَّ على أكثر مما يدلُّ عليه الماضي، كما ثبت زيادة المشتقِّ على المُشتقِّ منه في المعنى، والمضارع لا يدل على أكثر مما يدل عليه الماضي. والجواب عنه: أن المراد من الاشتقاق هنا الاشتقاق اللُّغوي لا الاصطلاحي، واشتراط الدلالة على أكثر مما يدل عليه المشتقّ منه في المشتق الاصطلاحي لا اللُّغوي.

(٢) أي: وكانت الزيادة في المستقبل دون الماضي، والمراد بـ«المستقبل» في قوله: باعتبار ما يؤول إليه؛ أي: أطلق على الماضي المستقبل باعتبار أن يكون مستقبلاً.

(٣) الظاهر أن يقول: المزيد فيه، إلا أنه لَمَّا اتفقت نسخ الكتاب على «عليه» ووقع في عبارات غيره من الثقات، وجب توجيهه بأن يقال: المزيد عليه مع زيادة عدِّ البناء المجرد والزمان المستقبل، وكذا الزمان الحاضر بعد الزمان الماضي.

(٤) لأنه لو أبقي الواو يلزم اجتماع الأمثال في كلمةٍ واحدةٍ، وهو مُستكره، فربَّما تكون فاء الفعل واواً، نحو: «يَوجَل»، فلو زيدت عليها واو أخرى للمخاطب ودخلت عليه الواو العاطفة لاجتمعت الأمثال المستكرهة؛ لأنها تشبه نُباح الكلب، فلَمَّا عَلِموا أنَّ إبقاءها يُفضِي إلى الاستكراه أبدلوها تاءً؛ لأنه كثيراً ما يبدل من الواو، نحو: «تُراث» و«تجاه»، والأصل فيهما: وراث، ووجاه، واحترزنا بقولنا: «في كلمة واحدة» عن اجتماع الأمثال في الكلمتين؛ فإنه غير مستكره نحو قوله تعالى: ﴿ءَاوَوا وَنَصَرُوٓا﴾ [الأنفال: ٧٢].

(٥) قوله: («وَرَنْتَلٍ»): «الوَرَنْتَل»: الدَّاهية والشرُّ والأمرُ العظيم، وقيل: اسم بلدة. قال السِّيرافي: وإنما =

ـ وَعُيِّنَتِ اليَاءُ لِلْغَائِبِ؛ لِأَنَّ اليَاءَ مِنْ وَسَطِ الفَمِ، وَالغَائِبُ: هُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي وَسَطِ الكَلَامِ بَيْنَ المُتَكَلِّمِ وَالمُخَاطَبِ.

ـ وَعُيِّنَتِ النُّونُ لِلْمُتَكَلِّمِ إِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ؛ لِتَعَيُّنِهَا لِذَلِكَ فِي «ضَرَبْنَا»، وَقِيلَ: زِيدَتِ النُّونُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ شَيْءٌ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ فِي خُرُوجِهَا عَنْ هَوَاءِ الخَيْشُومِ[١].

ـ وَفُتِحَتْ هذِهِ الحُرُوفُ لِلْخِفَّةِ[٢] إِلَّا فِي الرُّبَاعِيِّ، وَهُوَ «فَعْلَلَ»، وَ«أَفْعَلَ»، وَ«فَعَّلَ»، وَ«فَاعَلَ»؛ لِأَنَّ هذِهِ الأَرْبَعَةَ رُبَاعِيَّةٌ، وَالرُّبَاعِيُّ فَرْعٌ لِلثُّلَاثِيِّ[٣]، وَالضَّمُّ أَيْضاً فَرْعٌ لِلْفَتْحِ، وَقِيلَ: لِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِنَّ[٤]، وَيُفْتَحُ مَا وَرَاءَهُنَّ لِكَثْرَةِ حُرُوفِهِنَّ، وَأَمَّا «يُهَرِيقُ» فَأَصْلُهُ: يُرِيقُ، وَهُوَ مِنَ الرُّبَاعِيِّ، فَزِيدَتِ الهَاءُ عَلَى خِلَافِ القِيَاسِ.

ـ وَتُكْسَرُ حُرُوفُ المُضَارَعَةِ[٥] فِي بَعْضِ اللُّغَةِ، إِذَا كَانَ مَاضِيهِ مَكْسُورَ العَيْنِ،

= قَضَيْنَا على الواو بالأصالة؛ لأنها لا تزاد أوّلاً ألبتة والنُّونُ ثالثةٌ، وهو موضع زيادتها، إلا أنْ يَجِيء ثَبَتٌ بخلاف ذلك. وقال بعض النحويِّين: النونُ في «وَرَنْتَل» زائدةٌ كنون «جَحَنْفَل»، ولا تكون الواوُ هنا زائدةً؛ لأنها أوّلُ، والواوُ لا تزاد أوّلاً ألبتة. قال الزبيدي: فإذاً وزنه «فَعَنْلَل» لا «وَفَنْعل»؛ لِفقدِه، وقد جاءت أصلاً في مُضاعف الرباعي. وإذا اجتمع شذوذُ أصالةٍ وشذوذُ زيادةٍ؛ فالأصالةُ أَوْلى؛ لوجوبها ما أَمْكَنَت. وذهب أبو عليٍّ إلى زيادة لامِه، قال شيخنا: وهو ظاهرُ التسهيل. انتهى من «تاج العروس».

(١) قوله: (الخَيْشُومُ): وهو أقصى الأنف، وقيل في علته: عُينت النون له للموافقة بينه وبين «نحن»، على قياس ما قيل في تعيين الألف لِلمتكلم وحده، ولِذلك لم يذكره.

(٢) فإنها مضمومة فيهن؛ لأن من جملتها الياء، والكسر عليه مستكره، فحُمل الباقي عليه، وفي الفتح التباس، فتعيَّن الضم.

(٣) فائدة: الرُّباعي فرع للثلاثي لوجهين: أما الأول: فلأن الثلاثي قبل الرباعي، وأما الثاني: فلأن وجود الرباعي يفتقر إلى وجود الثلاثي؛ لأن وجوده غير مُتَصَوَّر حتى يتصَّور وجود الثُّلاثي، ووجود الثُّلاثي غير مفتقرٍ إلى وجود الرُّباعيّ، فكان الثُّلاثي أصلاً والرُّباعيُّ فرعاً.

(٤) قوله: (لِقِلَّة استِعْمَالِهِنَّ) أي: الأبواب الأربعة وكثرة استعمال الثلاثي؛ فاختصّ الضمّ بالأقل استعمالاً، والفتح بالأكثر استعمالاً تعادلاً بينهما، واعلم أن هذين الوجهين للترجيح بعد الوقوع.

(٥) إنما كسرت حروف المضارعة حينئذٍ؛ لأن المضارع لَمَّا كان فرعاً على الماضي، وكان في الماضي كلٌّ من العين والهمزة مكسوراً، كُسرت حروف المضارعة، حتى تدلَّ على كسرة الماضي، ويجري الفرع على سَنَنِ الأصل.

أَوْ مَكْسُورَ الهَمْزَةِ[١] حَتَّى تَدُلَّ عَلَى كَسْرَةِ المَاضِي، نَحْوُ: «يِعْلَمُ» وَ«تِعْلَمُ» وَ«إِعْلَمُ» وَ«نِعْلَمُ»، وَ«يِسْتَنْصِرُ» وَ«تِسْتَنْصِرُ» وَ«إِسْتَنْصِرُ» وَ«نِسْتَنْصِرُ».

وَفِي بَعْضِ اللُّغَةِ[٢] لَا يُكْسَرُ اليَاءُ؛ لِثِقَلِ الكَسْرَةِ عَلَى اليَاءِ[٣].

ـ وَعُيِّنَتْ حُرُوفُ المُضَارَعَةِ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى كَسْرَةِ العَيْنِ فِي المَاضِي؛ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ يَلْزَمُ بِكَسْرِ الفَاءِ تَوَالِي الحَرَكَاتِ، وَبِكَسْرِ العَيْنِ يَلْزَمُ الالتِبَاسُ بَيْنَ «يَفْعَلُ» وَ«يَفْعِلُ»، وَبِكَسْرِ اللَّامِ يَلْزَمُ إِبْطَالُ الإِعْرَابِ[٤].

ـ وَتُحْذَفُ التَّاءُ الثَّانِيَةُ فِي مِثْلِ: «تَتَقَلَّدُ» وَ«تَتَبَاعَدُ» وَ«تَتَبَخْتَرُ»؛ لِاجْتِمَاعِ الحَرْفَيْنِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، وَعَدَمِ إِمْكَانِ الإِدْغَامِ، وَعُيِّنَتِ الثَّانِيَةُ لِلْحَذْفِ؛ لِأَنَّ الأُولَى عَلَامَةٌ، وَالعَلَامَةُ لَا تُحْذَفُ[٥].

ـ وَأُسْكِنَتِ الفَاءُ فِي مِثْلِ: «يَضْرِبُ»؛ فِرَاراً عَنْ تَوَالِي الحَرَكَاتِ، وَعُيِّنَتِ الفَاءُ لِلسُّكُونِ؛ لِأَنَّ تَوَالِيَ الحَرَكَاتِ لَزِمَ مِنَ اليَاءِ، فَإِسْكَانُ الحَرْفِ الَّذِي هُوَ قَرِيبٌ مِنْهُ أَوْلَى.

ـ وَمِنْ ثَمَّةَ عُيِّنَتِ البَاءُ فِي «ضَرَبْنَ» لِلْإِسْكَانِ[٦]؛ لِأَنَّهُ قَرِيبٌ مِنَ النُّونِ الَّذِي لَزِمَ مِنْهُ تَوَالِي الحَرَكَاتِ.

---

(١) احترز بقوله: (إِذَا كَانَ مَاضِيهِ مَكْسُورَ العَيْنِ، أَوْ مَكْسُورَ الهَمْزَةِ) عن المضارع الذي لا يكون ماضيه مكسورَ العين ولا مكسورَ الهمزة، نحو: «ضَرَبَ» و«أَكْرَمَ»، فإن حرف المضارعة لا يُكسر في هذا المضارع بالاتفاق.

(٢) وهي لغة بني أسدٍ؛ لا تُكسر الياء فيما كان ماضيه مكسور العين أو مكسورَ الهمزة، بل تكسر غير الياء، وإنما لا تكسر الياء لثقل الكسرة عليها.

(٣) إلّا إذا كان بعدها ياءٌ أخرى؛ فحينئذٍ يكسر أهلُ هذه اللغة الياءَ أيضاً؛ لتَقوي إحدى الياءين بالأخرى نحو: «يِينس» و«يِيجَل»؛ فإنهم لما استثقلوا الواو بعد الياء في «يَوْجَل»، قلبوا الفتحة كسرة؛ لتنقلب الواو ياءً ويزولَ ذلك الثقل، فلما صارت الواو ياءً وتَقوّى الياءُ بالياء كسروا الياء، لا لأن كسر الياء مطلقاً من لغتهم.

(٤) قوله: (إِبْطَالُ الإِعْرَابِ) أي: في المضارع؛ إذ هو قد يكون مجزوماً، وقد يكون مرفوعاً، وقد يكون منصوباً، فلمّا لم يمكن كسر غير حروف المضارعة للدلالة المذكورة، تَعيَّنَ كسرها.

(٥) فائدة: إذا اجتمع تاءان مفتوحان في مضارع: «تَفَعَّلَ» و«تَفَاعَلَ» و«تَفَعْلَلَ» نحو: «تَتَقَلَّد» و«تَتَبَاعَد» و«تَتَبَخْتَر»، يجوز إثباتهما وهو الأصل، كما في التنزيل: ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [فصلت: ٣٠]، وحذفُ إحداهما لاجتماع المثلَين، ولم يمكن الإدغام؛ لأنه لو أدغمت التاء الأولى في الثانية فلا بدَّ من إسكان الأولى وإدراجها في الثانية، واجتلاب همزة الوصل؛ لتعذُّر الابتداء بالساكن.

(٦) قوله: («ضَرَبْنَ»): أي: لم تسكن النون فيه مع أن التصرف في الزائد أَوْلى؛ لئلَّا يُخالف سائر الضمائر القابلة للحركات في تحركها، نحو: «ضربتَ»، بالحركات الثلاث، وفُتح للخفة.

- وَسُوِّيَ بَيْنَ الْمُخَاطَبِ وَالْغَائِبَةِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ؛ لِاسْتِوَائِهِمَا فِي الْمَاضِي، نَحْوُ: «نَصَرَتْ» وَ«نَصَرْتَ».

وَلَكِنْ لَا تُسَكَّنُ فِي غَائِبَةِ الْمُسْتَقْبَلِ[١]؛ لِضَرُورَةِ الِابْتِدَاءِ، وَلَا تُضَمُّ حَتَّى لَا يَلْتَبِسَ بِالْمَجْهُولِ فِي: «تَمْدَحُ»[٢]، وَلَا تُكْسَرُ حَتَّى لَا يَلْتَبِسَ بِلُغَةِ «تِعْلَمُ».

فَإِنْ قِيلَ: يَلْزَمُ الِالْتِبَاسُ أَيْضاً بِالْفَتْحَةِ، قُلْنَا: إِنَّ فِي الْفَتْحَةِ مُوَافَقَةً بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَخَوَاتِهَا مَعَ خِفَّةِ الْفَتْحَةِ[٣].

- وَأُدْخِلَ فِي آخِرِ الْمُسْتَقْبَلِ نُونٌ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ[٤]؛ لِأَنَّ آخِرَ الْفِعْلِ صَارَ بِاتِّصَالِ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ بِمَنْزِلَةِ وَسَطِ الْكَلِمَةِ[٥]، إِلَّا نُونَ «يَضْرِبْنَ»؛ وَهِيَ عَلَامَةٌ لِلتَّأْنِيثِ كَمَا فِي «فَعَلْنَ»[٦]،

---

(١) قوله: (وَلَكِنْ لَا تُسَكَّنُ فِي غَائِبَةِ الْمُسْتَقْبَلِ)، ولهذا قيل: إنَّ تاء غائبة المستقبل ليست مُبْدلة من الواو كتاء المخاطب، بل هي تاء التأنيث الساكنة، قُدِّمت تفادياً بذلك من وقوع اللَّبْس في الماضي، فلما قُدِّمت حُرِّكت لتعذر الابتداء بالساكن، ولا يبعد أن يكون ميلُ المصنف إلى هذا، وأن يكون هذا سبب تأخيره ذكرَ التسوية بين المخاطب والغائبة.

(٢) قوله: («تَمْدَحُ»): أي: لو ضمت التاء يلتبس المعلوم بالمجهول في الأفعال التي عينها مفتوحة، فلو قيل: «تُمْدَحُ» أو «تُعْلَم» بضم التاء لم يُعلَم أنه مجهول أو معلوم الغائبة، فضمَّت تاؤها فَرْقاً بينها وبين المخاطب.

(٣) بخلاف أختيها؛ إذ لا موافقة فيها بين الأخوات ولا خِفَّة أيضاً.

(٤) قوله: (نونٌ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ) أي: بعد الألف والواو والياء، وجاز إطلاق «آخر المستقبل» رغم أنها ليست آخراً - فالنون بعد هذه الحروف -؛ لشدة اتصالها بالفعل، وهي ضمائر الفواعل.

(٥) قوله: (بِمَنْزِلَةِ وَسَطِ الْكَلِمَةِ)؛ لأن لام الفعل يمتنع أن تكون مَحلًّا لإعرابٍ؛ لأن الإعراب لا يكون إلا في الآخِر، ولم يمكن أن تُجعَل الضمائر حروفَ الإعراب؛ لأنها في الحقيقة ليست من الفعل نفسه، فلزم زيادةُ حرف ينوب منابَ الحركة، ووجدوا أولى الحروف بذلك حروف المدِّ واللِّين؛ لكثرة دورانها في الكلام، ولا يمكن زيادتها ههُنا لمكان الضمائر، فزادُوا حرفاً شبيهاً وهو النون، واختصوها بحال الرفع؛ لأنه أول الإعراب فاستأثر به، ثم حذفوها في حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها، وحُمِل النصب على الجزم دون الرفع؛ لأن الجزمَ في الفعل بمنزلة الجرِّ في الاسم، وحملوا في الاسم النصب على الجر دون الرفع.

(٦) أي: إن جميع النُّوناتِ في آخر المستقبل علامةٌ للرَّفع إلا نون «يَضْرِبْنَ»، فإنَّها ليست علامة للرفع، بل هي علامة لجمع المؤنث الغائبة؛ والدليل على ذلك أنها لا تَسقط في حالة النصب والجزم، ونظيره «فَعَلْنَ»؛ لأن النون فيه ليست علامة للرفع، بل ضمير جمع المؤنث الغائبة، لأن الماضي مبنيٌّ لا معربٌ، فلا تكون نونُه علامةً للرفع.

وَمِنْ ثَمَّةَ يُقَالُ بِاليَاءِ حَتَّى لَا يَجْتَمِعَ عَلَامَتَا تَأْنِيثٍ، وَاليَاءُ فِي «تَضْرِبِينَ» ضَمِيرُ الفَاعِلِ كَمَا مَرَّ[١].

- وَإِذَا دَخَلَ «لَمْ» عَلَى المُسْتَقْبَلِ يَنْتَقِلُ مَعْنَاهُ إِلَى المَاضِي؛ لِأَنَّهُ مُشَابِهٌ بِكَلِمَةِ الشَّرْطِ[٢].



فَصْلٌ
فِي الأَمْرِ وَالنَّهْيِ

[تعريف الأمر:]

الأَمْرُ: صِيغَةٌ يُطْلَبُ بِهَا الفِعْلُ مِنَ الفَاعِلِ، نَحْوُ: «لِيَضْرِبْ، لِيَضْرِبَا، لِيَضْرِبُوا»، «لِتَضْرِبْ، لِتَضْرِبَا، لِيَضْرِبْنَ»، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ المُضَارِعِ؛ لِمُنَاسَبَةٍ بَيْنَهُمَا فِي الاِسْتِقْبَالِيَّةِ.

- وَزِيدَتِ اللَّامُ فِي الغَائِبِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ وَسَطِ المَخَارِجِ، وَأَيْضاً مِنْ حُرُوفِ الزَّوَائِدِ، وَهِيَ الَّتِي يَشْمَلُهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

هَـوِيـتُ الـسِّـمَـانَ فَـشَـيَّـبْـنَـنِـي ... وَقَدْ كُنْتُ قِدْماً هَوِيتُ السِّمَانَا[٣]

أَيْ: حُرُوفُ «هَوِيتُ السِّمَانَ».

- وَلَمْ يُزَدْ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ حَتَّى لَا يَجْتَمِعَ حَرْفَا عِلَّةٍ.

- وَكُسِرَتِ اللَّامُ؛ لِأَنَّهَا مُشَابِهَةٌ بِاللَّامِ الجَارَّةِ؛ لِأَنَّ الجَزْمَ فِي الأَفْعَالِ بِمَنْزِلَةِ الجَرِّ فِي الأَسْمَاءِ.

- وَأُسْكِنَتْ بِالوَاوِ وَالفَاءِ، نَحْوُ: «وَلْيَضْرِبْ» وَ«فَلْيَضْرِبْ»[٤]، كَمَا أُسْكِنَ فِي «فَخْذٍ»، وَنَظِيرُهُ فِي الوَاوِ «وَهْوَ».

---

(١) قوله: (حَتَّى لَا يَجْتَمِعَ عَلَامَتَا تَأْنِيثٍ)؛ إذ التاء للتأنيث أيضاً، واجتماع علامتي التأنيث في الفعل إن كانا من جنسين غيرُ جائز، كما مرّ. ولا يَرد عليه جمع المؤنث المخاطبة، نحو: «تَضْرِبِين» بالتاء؛ إذ التاء فيه علامة للخطاب فقط، وعلامةُ التأنيث نون جماعة النساء وحدها.

(٢) فكما أنَّ «إنْ» إذا دخل على الفعل ماضياً كان أو مضارعاً ينقل معناه إلى المستقبل، كذلك كلمة «لم» تنقل معناه بتلك المشابهة.

(٣) («السِّمان») بكسر السين جمع: سمينة، وَ«قِدْماً»: بكسر القاف وسكون الدال بمعنى الزمان القديم.

(٤) يعني: تسكين اللام بعد الواو والفاء أكثر لشدَّة اتّصالهما؛ فصارت كالكلمة الواحدة كما في «فَخِذ» التي تخفَّف بإسكان العين.

- وَحُذِفَ حَرْفُ الاِسْتِقْبَالِ فِي المَخَاطَبِ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَ أَمْرِ المُخَاطَبِ وَأَمْرِ الغَائِبِ، وَعُيِّنَ الحَذْفُ فِي المُخَاطَبِ لِكَثْرَةِ الاِسْتِعْمَالِ[١].

- وَمِنْ ثَمَّةَ لَا تُحْذَفُ مَعَ اللَّامِ فِي مَجْهُولِهِ؛ أَعْنِي: يُقَالُ: «لِتُضْرَبْ»، لِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ.

- وَاجْتُلِبَتِ الهَمْزَةُ بَعْدَ حَذْفِ حَرْفِ المُضَارَعَةِ إِذَا كَانَ مَا بَعْدَهُ سَاكِناً؛ لِلِافْتِتَاحِ.

- وَكُسِرَتِ الهَمْزَةُ؛ لِأَنَّ الكَسْرَةَ أَصْلٌ فِي هَمزَاتِ الوَصْلِ[٢]، وَلَمْ يُكْسَرْ فِي مِثْلِ: «اُكْتُبْ»؛ لِأَنَّ بِتَقْدِيرِ الكَسْرِ يَلْزَمُ الخُرُوجُ مِنَ الكَسْرَةِ إِلَى الضَّمَّةِ، وَلَا اعْتِبَارَ لِلْكَافِ السَّاكِنِ؛ لِأَنَّ السَّاكِنَ لَا يَكُونُ حَاجِزاً حَصِيناً عِنْدَهُمْ.

- وَمِنْ ثَمَّةَ جُعِلَ وَاوُ «قِنْوَةٍ» يَاءً، وَيُقَالُ: «قِنْيَةٌ»[٣]، وَقِيلَ: تُضَمُّ لِلإِتْبَاعِ[٤].

- وَفُتِحَ أَلِفُ[٥] «اَيْمُنٍ» مَعَ كَوْنِهِ لِلْوَصْلِ؛ لِأَنَّهُ جَمْعُ: يَمِينٍ، وَأَلِفُهُ لِلْقَطْعِ، ثُمَّ جُعِلَ لِلْوَصْلِ لِكَثْرَتِهِ اسْتِعْمَالاً[٦].

- وَفُتِحَ أَلِفُ التَّعْرِيفِ؛ لِكَثْرَتِهِ أَيْضاً[٧].

---

(١) قوله: (لِكَثْرَةِ الاِسْتِعْمَالِ) أي: حذف اللام وحرف الاستقبال في أمر المخاطب دون أمر الغائب؛ لكثرة استعمال هذا الجنس، فالتخفيفُ به أَوْلى.

(٢) لأنها في الأصل ساكنة، والأصل في تحريك الساكن الكسر، وقد سُمِّيت: المُجْتَلَبَةَ؛ لأنها اُجْتُلِبَتْ للتوصل بها إلى النطق بالساكن، ولذلك يسميها الخليل: سُلَّمَ اللِّسان.

(٣) قوله: («قِنْيَةٌ») مع أن ما قبلها ليس بمكسورٍ؛ إلا أن النون لَمَّا كانت ساكنةً جُعلت كأنها معدومة، وما قبل الواو هو القاف، وهي مكسورة، فقلبت الواو ياءً.

(٤) قوله: (تُضَمُّ للإتباع) أي: لم تُكسر الهمزة في مثل: «اكتب» بل تضم إذا كانت عين المضارع مضمومةً؛ لإتْباع حركة الهمزة حركةَ العين في الضم؛ لأن الموافقة بين الثقيلَين غالبةٌ على المخالفة بينهما.

(٥) قوله: (أَلِف: «اَيْمُنٍ») أي: همزته، ويجوز إطلاق الألف على الهمزة؛ إما حقيقةً، وإما بالاشتراك على ما قيل، وإمَّا مجازاً لكونها على صورته في بعض المواضع، أو لكونهما مُتَّحدتَين ذاتاً، والاختلاف إنما يكون بالعارض؛ فإذا تحركت الألف صارت همزةً، والهمزة إذا أسكنت ومُدَّت صارت ألفاً.

(٦) وكثرة الاستعمال تَقتضي التخفيف، ولا شكَّ أنَّ التخفيف يحصُل بالوصل؛ إذ بالوصل تسقط الهمزة في التَّلفُّظ، ولا خفةَ مثل السقوط.

(٧) فائدة: حرف التعريف عند سيبويه هو اللام وحدها، والهمزة للوصل، فُتحت مع أن الأصل الكسر لكثرة استعمال اللام، وعند الخليل «أل» كـ«هل» علامة للتعريف، وإنما حُذفت عنده همزة القطع =

- وَفُتِحَ أَلِفُ «أَكْرِمْ»؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَلِفِ الأَمْرِ، بَلْ أَلِفُ القَطْعِ، فَحُذِفَ مِنْ «تُؤَكْرِمُ»؛ لِاجْتِمَاعِ الهَمْزَتَيْنِ فِي «أُؤَكْرِمُ»، وَلَا يُحْذَفُ أَلِفُ الوَصْلِ فِي الخَطِّ حَتَّى لَا يَلْتَبِسَ الأَمْرُ مِنْ «عَلِمَ» بِأَمْرِ «عَلَّمَ».

فَإِنْ قِيلَ: «يُعْلَمُ» بِالإِعْجَامِ(١)، قُلْنَا: الإِعْجَامُ يُتْرَكُ كَثِيراً.

- وَمِنْ ثَمَّةَ فَرَّقُوا بَيْنَ «عُمَرَ» وَ«عَمْرٍو» بِالوَاوِ.

- وَحُذِفَ الأَلِفُ فِي «بِسْمِ اللهِ»؛ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ، وَلَا تُحْذَفُ فِي: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١] لِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ.

- وَيَنْجَزِمُ آخِرُهُ فِي الغَائِبِ بِاللَّامِ إِجْمَاعاً؛ لِأَنَّ اللَّامَ مُشَابِهَةٌ لِكَلِمَةِ الشَّرْطِ فِي النَّقْلِ(٢)، وَكَذَلِكَ المُخَاطَبُ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ؛ لِأَنَّ أَصْلَ «اضْرِبْ»: «لِتَضْرِبْ» عِنْدَهُمْ، وَمِنْ ثَمَّةَ قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا»(٣) [يونس: ٥٨]، فَحُذِفَتِ اللَّامُ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ، ثُمَّ حُذِفَتْ عَلَامَةُ الاسْتِقْبَالِ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المُضَارِعِ، فَبَقِيَ الضَّادُ سَاكِناً، وَاجْتُلِبَتْ هَمْزَةُ الوَصْلِ، وَوُضِعَتْ مَوضِعَ عَلَامَةِ الاسْتِقْبَالِ، وَأُعْطِيَ لَهُ(٤) أَثَرُ عَلَامَةِ الاسْتِقْبَالِ، كَمَا أُعْطِيَ لِفَاءِ «رُبَّ» عَمَلُ «رُبَّ» فِي مِثْلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ(٥):

= في الوصل لكثرة استعمال «أل»، وعند المبرد حرف التعريف هو الهمزة المفتوحة وحدها، وإنما زيدت اللام بعدها للفرق بين همزة التعريف وبين همزة الاستفهام.

(١) والإِعْجَامُ: ما يزول به العُجمة، وهي الالتباس، ولذا يقال: «خاءٌ مُعْجَمةٌ» و«غَيْنٌ مُعْجَمة»، وتقول: «أَعْجَمَ الكتابَ»، أي: نقطه، وفي «مختار الصحاح»: «العَجْمُ»: النَّقْطُ بالسَّواد، كـ (ت) عليها نقطتان، يقال: «أَعْجَمَ الحَرْفَ وَعَجَّمَهُ تَعْجِيماً»، ولا يقال: «عَجَمَهُ».
فالإعجام: وضعُ النُّقاط والحركات والسَّكنات والتَّشديدات والمدَّات.

(٢) فكما أنَّ «إنْ» الشرطية إذا دخلتْ على الماضي تقلبه إلى معنى الاستقبال، نحو: «إنْ ضَربتَ ضربتُ»، و«لو» إذا دخلت على المضارع تقلب معناه إلى الماضي، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: ٧]، فكذا لام الأمر تنقل معنى الفعل من كونه إخباريًا إلى كونه إنشائيًا، نحو: «ليضربْ زيدٌ»، فلما كانت اللام مشابهةً لكلمة الشرط في النقل، فهي تَعمل عملَها وهو الجزم.

(٣) أي: بالتاء على قراءة رُوَيس عن يعقوب، وقراءة الجمهور: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾. انظر: «النشر في القراءات العشر»: (٣/ ١٠٧).

(٤) الضمير في قوله: (له) راجع إلى الهمزة، وجاز عدم التطابق بين الضمير والمرجع؛ لأن المؤنث بالتاء على ضربين: أحدهما: ما لا يُستعمل مذكره، كـ«شُبهة»، وثانيهما: ما يستعمل مذكره، كـ«قائمة»؛ فإن مذكرها يُستعمل؛ إذ يقال: «قائم»، ووجوبُ تطابق الضمير مع المرجع إليه إنما هو في القسم الثاني.

(٥) قائله: امرؤ القيس بن حجر؛ الشاعر الجاهلي صاحب إحدى المعلقات السبع.

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعِ(١)

وَعِنْدَ البَصْرِيِّينَ مَبْنِيٌّ(٢)؛ لِأَنَّ الأَصْلَ فِي الأَفْعَالِ البِنَاءُ(٣)، وَإِنَّمَا أُعْرِبَ المُضَارِعُ لِمُشَابَهَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الاِسْمِ، وَلَمْ تَبْقَ المُشَابَهَةُ بَيْنَه وَبَيْنَ الأَمْرِ بِحَذْفِ حَرْفِ المُضَارَعَةِ.

ـ وَمِنْ ثَمَّةَ(٤) قِيلَ: قَوْلُهُ: «فَلْتَفْرَحُوا» مُعْرَبٌ بِالإِجْمَاعِ؛ لِوُجُودِ عِلَّةِ الإِعْرَابِ؛ وَهِيَ حَرْفُ المُضَارَعَةِ.

ـ وَزِيدَتْ فِي آخِرِ الأَمْرِ نُونَا التَّأْكِيدِ؛ لِتَأْكِيدِ الطَّلَبِ، نَحْوُ: «لِيَضْرِبَنَّ، لِيَضْرِبَانِّ، لِيَضْرِبُنَّ»، «لِتَضْرِبَنَّ، لِتَضْرِبَانِّ، لِيَضْرِبْنَانِّ»، وَكَذلِكَ فِي «اضْرِبَنَّ، اضْرِبَانِّ، اضْرِبُنَّ»، «اضْرِبِنَّ، اضْرِبَانِّ، اضْرِبْنَانِّ».

ـ وَفُتِحَ البَاءُ فِي «لِيَضْرِبَنَّ»؛ فِرَاراً عَنِ اجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ، وَفُتِحَ النُّونُ؛ لِلْخِفَّةِ.

ـ وَحُذِفَ وَاوُ «لِيَضْرِبُوا» اكْتِفَاءً بِالضَّمَّةِ، وَيَاءُ «اضْرِبِي» اكْتِفَاءً بِالكَسْرَةِ.

ـ وَلَمْ يُحْذَفْ أَلِفُ التَّثْنِيَةِ حَتَّى لَا يَلْتَبِسَ بِالوَاحِدِ.

ـ وَكُسِرَتِ النُّونُ الثَّقِيلَةُ بَعْدَ أَلِفِ التَّثْنِيَةِ؛ لِأَنَّهَا مُشَابِهَةٌ لِنُونِ التَّثْنِيَةِ، وَحُذِفَتِ النُّونُ الَّتِي هِيَ تَدُلُّ عَلَى الرَّفْعِ فِي مِثْلِ: «هَلْ يَضْرِبَانِّ؟»(٥)؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ النُّونِ الثَّقِيلَةِ يَصِيرُ مَبْنِيًّا(٦)، ....

---

(١) مجرور على أنه معطوف على «حُبلى».

(٢) واستدلوا على ذلك بوجهين: الأول: أن حرف المضارعة هو علة الإعراب في الفعل، والثاني: للإجماع على أن «نَزَالِ» و«تَرَاكِ» مبنيَّانِ؛ لقيامهما مقامَ أمر المخاطب وهو: «انْزِلْ» و«اتْرُكْ»، ولو لم يكن مبنيًّا لَمَا كان ما ناب عنه مبنيًّا.

(٣) قوله: (لِأَنَّ الأَصْلَ فِي الأَفْعَالِ البِنَاءُ)؛ لأن المعاني الموجبة للإعراب، أي: الفاعلية والمفعولية والإضافة منتفية فيها، فوجب أن تُبنى.

(٤) أي: من جهة أن البناء للأمر المخاطب إنما هو بعدم بقاء المشابهة بحذف حرف المضارعة، حُكم بأنه معرب فيما لم يُحذف منه حرف المضارعة.

(٥) أي: في الأمثلة الخمسة التي هي: «يَفْعَلَانِ» و«تَفْعَلَانِ» و«يَفْعَلُونَ» و«تَفْعَلُونَ» و«تَفْعَلِينَ»، إذا دخلت عليها نون التأكيد، وإنما أورد كلمةَ «هل» ليكون «يَضربانِّ» طلباً ويصير محلًّا لدخول نون التأكيد.

(٦) وذلك لأن نون التأكيد من خصائص الأفعال، فلمَّا دخل على الفعل المضارع ما هو من خصائص الأفعال، ضعُفت مشابهته بالاسم، فحينئذٍ يُرْجَعُ إلى البناء الذي هو أصلٌ، أو لأن نون التأكيد لو حُذفت لَمَا بقي للزيادة فائدةٌ وهي التأكيد.

وَأُدْخِلَتِ الأَلِفُ الفَاصِلَةُ فِي مِثْلِ: «لِيَضْرِبْنَانِّ»؛ فِرَاراً عَنِ اجْتِمَاعِ النُّونَاتِ[١].

ـ وَحُكْمُ الخَفِيفَةِ مِثْلُ حُكْمِ الثَّقِيلَةِ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ بَعْدَ الأَلِفَيْنِ؛ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِ، وَعِنْدَ يُونُسَ: تَدْخُلُ قِيَاساً عَلَى الثَّقِيلَةِ[٢]، وَكِلَاهُمَا تَدْخُلَانِ فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ؛ لِوُجُودِ مَعْنَى الطَّلَبِ فِيهَا[٣].

الأَمْرُ كَمَا مَرَّ.

[بيان النَّهي وَأَشْبَاهِهِ:]

وَالنَّهْيُ، نَحْوُ: «لَا تَضْرِبَنَّ»، وَالِاسْتِفْهَامُ، نَحْوُ: «هَلْ تَضْرِبَنَّ؟»، وَالتَّمَنِّي، نَحْوُ: «لَيْتَكَ تَضْرِبَنَّ»، وَالعَرْضُ، نَحْوُ: «أَلَا تَضْرِبَنَّ»، وَالقَسَمُ، نَحْوُ: «وَاللهِ لَأَضْرِبَنَّ»، وَالنَّفْيُ قَلِيلاً مُشَابَهَةً بِالنَّهْيِ، نَحْوُ: «لَا تَضْرِبَنَّ».

وَالنَّهْيُ مِثْلُ الأَمْرِ فِي جَمِيعِ الوُجُوهِ[٤]، إِلَّا أَنَّهُ مُعْرَبٌ بِالإِجْمَاعِ.

[بيان المبني للمجهول:]

ـ وَيَجِيءُ المَجْهُولُ مِنَ الأَشْيَاءِ المَذْكُورَةِ مِنَ المَاضِي، نَحْوُ: «ضُرِبَ» . . . إِلَى آخِرِهِ.

ـ وَمِنَ المُسْتَقْبَلِ، نَحْوُ: «يُضْرَبُ» . . . إِلَى آخِرِهِ.

---

(١) قوله: (فِرَاراً عَنِ اجْتِمَاعِ النُّونَاتِ) وذلك إذا دخلت نون التأكيد الثقيلة على فعل جماعة النساء، لا تحذف نون جماعة النساء كما حذفت من غيرها؛ لأنها ضمير الفاعل، وليست للإعراب، والضمير لا يتغير، بل تزاد الألف بعد نون جمع المؤنث، وقيل: لا يمكن حذف نون التأكيد؛ لأنه لو حذف لم يبقَ التأكيد الذي هو المقصود، فلا بدَّ من الزيادة؛ لأنه لو لم يُزَد يلزم اجتماع ثلاث نوناتٍ؛ نون النسوة ونون التأكيد المكونة من نونين الأولى ساكنة والثانية متحركة، لذلك زيد الألف ليكون فاصلاً بين النُّوناتِ.

(٢) نهي باقية على السكون عند يُونسَ؛ اعتباراً لمدِّ الألف حركةً، كقراءةِ نافعٍ: «مَحْيَايْ» [الأنعام: ١٦٢] بسكون ياء الإضافة وصلاً، ومتحركةٌ بالكسر للساكنين عند غيره، وعليه حُمل قوله تعالى: «وَلَا تَتَّبِعَانِ» [يونس: ٨٩] بتخفيف النون وكسره على قراءة ابن عامرٍ.

(٣) قوله: (لِوُجُودِ مَعْنَى الطَّلَبِ فِيهَا) الضمير يرجع إلى «السبعة» على سبيل التغليب، أي: إن نون التأكيد خفيفةً كانت أو ثقيلةً لا تدخل إلا في المستقبَل الذي فيه معنى الطلب؛ كالأمر والنَّهي والاستفهام والتَّمني والعَرْض والقسم . . . ؛ فيمكن تأكيده لقصد تحصيل المطلوب على الوجه الأبلغ.

(٤) أي: جميع الوجوه المذكورة في الأمر من كونه مأخوذاً من المستقبل، وكيفية دخول نون التأكيد عليه، وكيفية حركة ما قبل النون فيه.

- وَالغَرَضُ مِنْ وَضْعِهِ: إِمَّا لِخَسَاسَةِ الفَاعِلِ، أَوْ لِعَظَمَتِهِ، أَوْ لِشُهْرَتِهِ.

- وَاخْتَصَّ بِصِيغَةِ «فُعِلَ» فِي المَاضِي؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ غَيرُ مَعْقُولٍ[١]؛ وَهُوَ إِسْنَادُ الفِعْلِ إِلَى المَفْعُولِ، فَجُعِلَتْ صِيغَتُهُ أَيضاً غَيرَ مَعْقُولَةٍ، وَهِيَ «فُعِلَ»، وَمِنْ ثَمَّةَ لَا يَجِيءُ عَلَى هذِهِ الصِّيغَةِ كَلِمَةٌ، إِلَّا: «وُعِلٌ»، وَ«دُئِلٌ»[٢].

- وَفِي المُسْتَقْبَلِ عَلَى «يُفْعَلُ»؛ لِأَنَّ هذِهِ الصِّيغَةَ مِثْلُ: «فُعْلَلٍ» فِي الحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ، وَلَا يَجِيءُ عَلَيهِ كَلِمَةٌ أَيْضاً[٣].

- وَيَجِيءُ فِي الزَّوائِدِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ، كَـ«أُكْرِمَ» بِضَمِّ الأَوَّلِ فِي المَاضِي، وَبِضَمِّ الأَوَّلِ وَفَتْحِ مَا قَبْلَ الآخِرِ فِي المُسْتَقْبَلِ؛ تَبَعاً لِلثُّلَاثِيِّ، إِلَّا فِي سَبْعَةِ أَبْوَابٍ، فَإِنَّ أَوَّلَ المُتَحَرِّكِ يُضَمُّ مَعَ ضَمِّ الأَوَّلِ فِيهَا، وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَ الآخِرِ، وَهِيَ: «تُفُعِّلَ»، وَ«تُفُوعِلَ»، وَ«افْتُعِلَ»، وَ«انْفُعِلَ»، وَ«افْعُلَّ»، وَ«اسْتُفْعِلَ»، وَ«افْعُوعِلَ».

- وَضُمَّ الفَاءُ فِي الأَوَّلَيْنِ[٤]؛ حَتَّى لَا يَلْتَبِسَا بِمُضَارِعَيْ «فَعَّلَ» وَ«فَاعَلَ».

- وَضُمَّ أَوَّلُ المُتَحَرِّكِ[٥] فِي الخَمْسَةِ البَاقِيَةِ، حَتَّى لَا يَلْتَبِسَ بِالأَمْرِ فِي الوَقْفِ إِذَا قُلْتَ: «وَافْتَعِلْ»، بِفَتْحِ التَّاءِ فِي المَجْهُولِ فِي الوَقْفِ بِوَصْلِ الهَمْزَةِ، «وَافْتَعِلْ» فِي الأَمْرِ، يَلْزَمُ الالتِبَاسُ، فَضُمَّ التَّاءُ لِإِزَالَتِهِ، فَقِسِ البَاقِيَ عَلَيْهِ.

---

(١) قوله: (غَيْرُ مَعْقُولٍ) أي: بعيد في الأسماء، وحاصله: أن معنى المجهول لَمَّا كان معنًى بعيداً في قسم الأفعال؛ وهو إسنادُ الفعل إلى المفعول، خِيفَ أنْ يلحق المجهول بقسم الأسماء؛ فجعلت صيغته على صيغة لا توجد في الأسماء، لئلّا يتوهَّمَ أنه من قسم الأسماء بسبب بُعد معناه عن معنى الفعل، وإذا كانت صيغته مما لا يوجد في الأسماء عُلم أنه من الأفعال لا من الأسماء.

(٢) قوله: («وُعِلٌ» و«دُئِلٌ»)، يعني: لو كسر الأول وضمَّ الثاني لحصل هذا الغرضُ؛ إلا أن الخروج من الكسرة إلى الضمة أثقلُ من العكس؛ ولو كانت هذه الصيغة معقولة لشاعت في كلامهم.

(٣) والعلة في ذلك: أنَّ المستقبل لَمَّا حُذِف فاعله وأُسند الفعل إلى مفعوله، كان معناه بعيداً في الأفعال، فخِيفَ أنْ يلحق بقسم الأسماء، فجعلت صيغته على صيغة لا توجد في قسم الأسماء، لئلّا يتوهَّم أنه من الأسماء، كما جعل كذلك في الماضي لذلك.

(٤) قوله: (في الأوَّلين): وإنما لم يقتصروا في الأوَّلين على ضمِّ الأول بل ضمُّوا ما يليه أيضاً؛ لأنه لو اقتصروا على ضمّه وقالوا: «تُعَلَّم» و«تُجَاهِل» بفتح ما يلي التاء؛ لالْتَبَس بمضارع «علَّم» بالتشديد، وبمضارع «جاهَل».

(٥) قوله: (وضُمَّ أوَّلُ المتحرِّكِ) والمراد بأوَّل المتحرِّك: الحرف المتحرِّك أولاً كالتاء في «افتعل»؛ لأن الهمزة وإن كانت في أول الكلمة لكنها ليست من الفعل؛ لأنها لِلوصل كما سبق.

فَصْلٌ
فِي اسْمِ الفَاعِلِ

[تَعْرِيفُهُ:] وَهُوَ اسْمٌ مُشْتَقٌّ[1] مِنَ المُضَارِعِ لِمَنْ قَامَ بِهِ الفِعْلُ بِمَعْنَى الحُدُوثِ[2]، وَاشْتُقَّ مِنْهُ[3]؛ لِمُنَاسَبَتِهِمَا فِي الوُقُوعِ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ وَغَيْرِهِ.

○ وَصِيغَتُهُ مِنَ الثُّلَاثِيِّ عَلَى وَزْنِ: «فَاعِلٍ»[4].

ـ **وَحُذِفَ عَلَامَةُ الاِسْتِقْبَالِ مِنْ «يَضْرِبُ»، فَأُدْخِلَ الأَلِفُ؛** لِخِفَّتِهَا بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ؛ لِأَنَّ فِي الأَوَّلِ يَصِيرُ مُشَابِهاً لِلْمُتَكَلِّمِ.

ـ **وَكُسِرَ عَيْنُهُ؛** لِأَنَّ بِتَقْدِيرِ النَّصْبِ[5] يَصِيرُ مُشَابِهاً بِمَاضِي المُفَاعَلَةِ، وَبِتَقْدِيرِ الضَّمِّ يَثْقُلُ، وَبِتَقْدِيرِ الكَسْرِ أَيْضاً يَلْزَمُ الاِلْتِبَاسُ بِأَمْرِ بَابِ المُفَاعَلَةِ، وَلَكِنْ أُبْقِيَ مَعَ ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ، وَقِيلَ: اخْتِيَارُ الاِلْتِبَاسِ بِالأَمْرِ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الأَمْرَ مِنَ المُسْتَقْبَلِ، وَالفَاعِلُ مُشَابِهٌ بِهِ.

---

(١) وإنما حكم بكون اسم الفاعل مشتقًّا من المضارع دون غيره؛ لموازنته إياه في الحركات والسكنات، والمفهوم من كلام بعضهم: أنه مشتقٌّ من الماضي؛ فكأنه نَظَرَ إلى أن الماضي أصل بالنسبة إلى المضارع، وأن التصرفَ في الاشتقاق من الماضي أقلُّ.

(٢) قوله: (بِمَعْنَى الحُدُوثِ) أي: بحسَب الوضع، فدخل فيه نحو: «مُؤْمِنٌ» و«كَافِرٌ» و«وَاجِبٌ» و«دَائِمٌ» و«بَاقٍ»، و«ضَامِر» في: «فَرَسٌ ضَامِرٌ»، و«عالم» في: «اللهُ عَالِمٌ»، وتخرج الصفة المشبهة؛ لأن وضعها على الإطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار، وإن قصد بها الحدوث رُدت إلى صيغة اسم الفاعل؛ فيُقال في «حَسَنٍ»: «حَاسِنٌ الآن أو غداً»، وكذلك يخرج أفعل التفضيل؛ لأن معناه ليس مقيَّداً بأحد الأزمنة الثلاثة كالصفة المشبهة؛ فمعنى «كَرِيم» و«أَكْرَم» شخصٌ ثَبَتَ له الكرم وزيادته، لا أنهما حَدَثَا له.

(٣) مراده بالاشتقاق هنا: الاشتقاقُ اللُّغويّ؛ وهو بمعنى الأخذ، لا الاصطلاحيُّ، أو لأن المضارع لَمَّا كان مشتقًّا من المصدر كان المشتقُّ منه - وهو اسمُ الفاعل - مشتقًّا أيضاً من المصدر؛ لأن المشتقَّ من الشيء مشتقٌّ من ذلك الشيء.

(٤) والمراد أن تسميته باسم الفاعل لا لكونه على وزن «فَاعِل» في الثُّلاثي، بل لكونه اسم مَن قام بالفعل وهو الفاعل.

(٥) قوله: (النَّصْبِ) وهو لقب الفتح، وأطلقت حركة الإعراب على حركة البناء على طريق الاستعارة للمشابهة الصُّورِيَّةِ، أي: بتقدير نصب عين المضارع؛ لاشتقاقه منه فيما لم يكن منصوباً إتباعاً لِمَا كان منصوباً.

ـ وَتَجِيءُ الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ(١) عَلَى هذِهِ الأَبْنِيَةِ، نَحْوُ: «فَرِقٍ»(٢)، و«شَكْسٍ»(٣)، وَ«صُلْبٍ»(٤)، وَ«مِلْحٍ»، وَ«جُنُبٍ»(٥)، وَ«حَسَنٍ»، وَ«خَشِنٍ»، وَ«جَبَانٍ»، وَ«شُجَاعٍ»، وَ«عَطْشَانَ»(٦)، وَ«أَحْوَلَ».

ـ وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِبَابِ «فَعِلَ» إِلَّا سِتَّةً؛ فَإِنَّهَا تَجِيءُ مِنْ «فَعُلَ»، نَحْوُ: «أَحْمَقُ»، وَ«أَخْرَقُ»(٧)، وَ«آدَمُ»(٨)، وَ«أَرْعَنُ»(٩)، وَ«أَسْمَرُ»، وَ«أَعْجَفُ»(١٠)، وَزَادَ الأَصْمَعِيُّ: «الأَعْجَمَ»(١١).

قَالَ الفَرَّاءُ: «أَحْمَقُ» مِنْ «حَمِقَ»، وَهُوَ لُغَةٌ مِنْ «حَمُقَ»، وَكَذلِكَ يَجِيءُ فِي «خَرُق» وَ«سَمُر» وَ«عَجُف»، أَعْنِي: «فَعُلَ» لُغَةٌ فِيهِنَّ(١٢).

---

(١) الصفة المشبَّهة: هي ما اشْتُقَّ من فعلٍ لازمٍ لمن قام به على معنى الثبوت في الصفة، والمقصود هنا: المشبَّهةُ باسم الفاعل معنًى؛ لأنها من قام به الفعل، ولفظاً؛ لأنها تُثنَّى وتجمعُ، وتُؤنَّثُ وتُذكَّر، كما أن اسم الفاعل كذلك، ولذا تعمل الصفة المشبهة عَمَلَ فعلها اللازم؛ تقول: «زيدٌ كَرِيمٌ آباؤُهُ» و«شَرِيفٌ حَسَبُهُ» و«حَسَنٌ وَجْهُهُ»، كما تقول: «كَرُمَ آباؤُهُ» و«شَرُفَ حَسَبُهُ» و«حَسُنَ وَجْهُهُ».

(٢) قوله: («فَرِقٍ»): بفتح الفاء وكسر العين، و«الفَرِق»: الخائف والجبان، وهذا غالب من «فَعِل».

(٣) قوله: («شَكْسٍ»): بفتح الفاء وسكون العين، من «فعِل» بكسر العين، لمن ساءت أخلاقه.

(٤) قوله: («صُلْبٍ»): بضمِّ الفاء وسكون العين، من «فَعُل» بضمِّ العين، من الصَّلابة ضدّ الرَّخاوة.

(٥) قوله: («جُنُب»): بضمِّ الفاء والعين، من الجَنَابَةِ، أي: البُعد.

(٦) جاءت الصفة المشبهة على هذه الأبنية وعلى غيرها من «فَعِلَ» بكسر العين غالباً، ومن «فَعُلَ» بضم العين أيضاً، وأما من «فَعَلَ» بفتح العين فقليلة؛ استغناءً عنها باسم الفاعل منه.

(٧) قوله: («أخْرَقُ»): من «خَرُقَ»، يقال: «خَرُقَ بالشيء»: إذا لم يَعْرِف عَمَلَهُ بيدِه.

(٨) قوله: («آدَمُ»): من «أَدُمَ»، و«الآدم من الناس»: الأسمر، و«الآدم من الإبل»: الشديد البياض، وقيل: هو الأبيض الأسود المقلتَين.

(٩) قوله: («أرْعَنُ»): من «رَعُنَ»، و«الأرْعَنُ»: الأهْوَجُ في مَنْطِقِه، والأحْمَقُ المُسْتَرْخِي، و«قد رَعُنَ ـ مُثَلَّثَةً ـ رُعونَةً، ورَعَناً».

(١٠) قوله: («أعْجَفُ»): من «عَجُفَ»، و«العَجَفُ»: الهُزالُ، وهو من عيوب البدن.

(١١) قوله: («الأعْجَمَ»): أي: الذي لا يقدر على الكلام. (السروري).

(١٢) قوله: («أَحْمَقُ» مِنْ «حَمِقَ») بكسر العين (وَهُوَ لُغَةٌ مِنْ «حَمُقَ») بضمِّ العين (وَكَذلِكَ) أي: كما أن «حمق» يجيء بالضمِّ (يَجِيءُ فِي «خَرُق» وَ«سَمُر» وَ«عَجُف»، أَعْنِي: «فَعُلَ») بضمِّ العين (لُغَةٌ فِيهِنَّ) أي: في هذه الثلاثة، يعني: أن أصلها من «فعِل» بالكسر، إلا أنها لغة من «فعُل» بالضم.

وفيه بحث؛ لأن «حَمُقَ» إذا كان بالضَّمِّ يجيء الصفة منه «أحْمَقُ»، وأما إذا كان بالكسر يجيء الصفة منه «حمِق» بفتح الحاء وكسر الميم لا «أحمق». كذا في «مختار الصحاح».

ـ وَيَجِيءُ «أَفْعَلُ» لِتَفْضِيلِ[1] الفَاعِلِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ، غَيْرَ مَزِيْدٍ فِيهِ، مِمَّا لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ[2].

ـ وَلَا يَجِيءُ مِنَ المَزِيدِ فِيهِ؛ لِعَدَمِ إِمْكَانِ مُحَافَظَةِ جَمِيعِ حُرُوفِهِ فِي «أَفْعَلَ»[3]، وَلَا مِنْ لَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ؛ لِأَنَّ فِيهِمَا يَجِيءُ «أَفْعَل» لِلصِّفَةِ، فَيَلْزَمُ الالْتِبَاسُ[4]، وَلَا يَجِيءُ لِتَفْضِيلِ المَفْعُولِ حَتَّى لَا يَلْتَبِسَ بِتَفْضِيلِ الفَاعِلِ.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَا يُجْعَلُ عَلَى العَكْسِ؛ حَتَّى لَا يَلْزَمَ الالْتِبَاسُ؟ قُلْنَا: جَعْلُهُ لِلْفَاعِلِ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الفَاعِلَ مَقْصُودٌ، وَالمَفْعُولُ فَضْلَةٌ فِي الكَلَامِ، وَأَيْضاً: يُمْكِنُ التَّعْمِيمُ فِي الفَاعِلِ دُونَ المَفْعُولِ[5]، وَنَحْوُ: «أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النِّحْيَيْنِ»[6] لِتَفْضِيلِ المَفْعُولِ؛ «وَهُوَ أَعْطَاهُمْ وَأَوْلَاهُمْ» مِنَ الزَّوَائِدِ، وَ«أَحْمَقُ مِنْ هَبَنَّقَةَ»[7] مِنَ العُيُوبِ؛ شَاذٌّ[8].

---

(١) وأفعل التفضيل: هو صفة اشتُقت من فعل لموصوفٍ اشترك مع غيره وزاد عليه بها.

(٢) المراد من العيب هنا: العيب الظاهر، حتى لا يُشكل بمثل: «أَجْهَلُ»، ﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٢].

(٣) والعلة فيه: أنك إذا لم تحذف منه حروف الزيادة فلا يمكن بناء أفعل منه، وإن حذفت الزوائد، وقلتَ: «هو أَخْرَجُ» من «استخرج» مثلاً؛ فيلتبس بـ«أفعل» من الثلاثي؛ ولم يُعلم أن المراد منه: هل هو كثير الخروج، أو كثير الاستخراج.

(٤) قوله: (فَيَلْزَمُ الالتِبَاسُ)؛ إذ لو جاء منهما أفعل التفضيل أيضاً فقيل: «أَسْوَد» مثلاً؛ لم يعلم أن المراد منه ذو سوادٍ أم زائد في السَّواد، وإن قُصد تفضيل الزائد على الثلاثي وتفضيل اللَّون والعيب تُوصل إليه بلفظِ «أشدّ» ونحوه، مثل: «أشدّ منه استخراجاً»، و«أحسن بياضاً».

(٥) قوله: (دُونَ المَفْعُولِ)؛ لأن الفعل سواء كان لازماً أو متعدِّياً فلا بُدَّ له من فاعلٍ، ولا يجيء المفعول إلَّا من المتعدِّي، فلو بُنِيَ للمفعول يبقى أكثر الأفعال بلا تفضيلٍ، أما إذا بُني للفاعل فلا يبقى من الأفعال شيء بلا تفضيلٍ.

(٦) «النِّحْيَيْنِ»: تثنية: نِحي، و«النِّحْيُ»: وِعاءٌ من جلد السَّمنِ، وهذا مَثَلٌ، وقصته: أن خوَّاتَ بن جُبيرٍ جاءها في عُكاظٍ وهي تبيع السَّمن، فساومها فحلت له نِحْياً فقال: أمسكيه، وحلَّ آخر وقال لها: أمسكيه، فشغل يديها، ثم ساورها حتى قضى ما أراد، ثم هرب.

(٧) («هَبَنَّقَةَ») لقبٌ ليزيدَ بن ثَرْوانَ، أحدِ بني قيسِ بنِ ثَعْلَبةَ، لُقِّبَ به لأنَّه جعَلَ في عُنُقِه قِلادةً من وَدَعٍ وعِظامٍ وخَزَفٍ، مع طول لحيتِه، فسُئل عن ذلك؟ فقال: لئلا أضِلَّ أعرفُ بها نفسي، فسَرَقَها أخوهُ في ليلةٍ وتَقَلَّدَها، فأصبحَ هَبَنَّقَةُ، ورآها في عُنُقِه فقال: أخي، أنتَ أنا، فمَن أنا؟، فضُرِبَ بحُمْقِه المَثَلُ، فقالُوا: «أحْمَقُ من هَبَنَّقَةَ».

(٨) أي: مخالف القياس؛ أي: لا يقاس عليه. وقد تقدم بيانه.

- وَيَجِيءُ اسْمُ الفَاعِلِ عَلَى وَزْنِ «فَعِيلٍ»، نَحْوُ: «نَصِيرٍ»(١).

وَيَسْتَوِي فِيهِ المُذَكَّرُ وَالمُؤَنَّثُ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى المَفْعُولِ، نَحْوُ: «قَتِيلٍ» وَ«جَرِيحٍ»؛ فَرْقاً بَيْنَ الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ، إِلَّا إِذَا جُعِلَتِ الكَلِمَةُ مِنْ عِدَادِ الأَسْمَاءِ، نَحْوُ: «ذَبِيحَةٍ» وَ«لَقِيطَةٍ».

وَقَدْ يُشَبَّهُ بِهِ مَا هُوَ بِمَعْنَى الفَاعِلِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾(٢) [الأعراف: ٥٦].

- وَيَجِيءُ «فَعُولٌ» لِلْمُبَالَغَةِ، نَحْوُ: «مَنُوعٍ»(٣).

وَيَسْتَوِي فِيهِ المُذَكَّرُ وَالمُؤَنَّثُ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى: فَاعِلٍ، نَحْوُ: «امْرَأَةٌ صَبُورٌ»(٤)، وَيُقَالُ فِي المَفْعُولِ: «نَاقَةٌ حَلُوبَةٌ».

وَأُعْطِيَ الاِسْتِوَاءُ فِي «فَعِيلٍ» لِلْمَفْعُولِ، وَفِي «فَعُولٍ» لِلْفَاعِلِ؛ طَلَباً لِلْعَدْلِ(٥).

وَيَجِيءُ لِلْمُبَالَغَةِ، نَحْوُ: «صَبَّارٍ» وَ«سَيْفٍ مِجْذَمٍ»(٦)، وَهُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الآلَةِ وَبَيْنَ

---

(١) ومثله: «قَتِيل» و«حَرِيص»، واسم الفاعل يَجِيءُ على وزن «فَاعِلٍ» غالباً، وقد يَجِيءُ على وزن «فَعِيلٍ» نحو: «نَصِيرٍ»، و«فَعِيلٍ» يكون بمعنى الفاعل، ويكون بمعنى المفعول، فإن كان بمعنى الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث تقول: «رَجلٌ نَصِيرٌ» و«امْرَأَةٌ نَصِيرةٌ»، وإن كان بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث، تقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَرِيحٍ»، و«مَرَرْتُ بامْرَأَةٍ جَرِيحٍ».

(٢) قوله تعالى: ﴿قَرِيبٌ ۝٥٦﴾ بمعنى: قارب، والقياس أن يقال: «قَرِيبة»؛ لأنه مسند إلى ضمير «الرحمة».

(٣) قوله: («مَنُوعٍ»): لمن كثر منعه، ونحو: «جَزُوع» لمن عظُم جزعه، كقوله تعالى: ﴿إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ۝٢٠ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج: ٢٠-٢١]، ومثل «مَنُوعٍ»: «صَبُور»، ويكون الفعول بمعنى الفاعل وبمعنى المفعول؛ فإذا كان بمعنى الفاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث، تقول: «رَجُلٌ مَنُوعٌ» و«امْرَأَةٌ مَنُوعٌ»، وإذا كان بمعنى المفعول لا يستوي فيه المذكر والمؤنث، تقول: «نَاقَةٌ حَلُوبَةٌ»، و«بَعِيرٌ حَلُوبٌ».

(٤) قوله: («امْرَأَةٌ صَبُورٌ») بمعنى: صابرة، و«رَجُلٌ صَبُور» بمعنى: صابر، اكتفاءً في الفرق بين المُذكَّر والمُؤنَّث بالموصوف، واكتفاءً بالتاء في الفرق بين الفاعل والمفعول على قياس ما ذُكر في الفعيل، وأما إذا لم يُذكر الموصوف فلا يستويان فيه؛ لئلا يقع الالتباس بين المذكر والمؤنث.

(٥) قوله: (طَلَباً لِلْعَدْلِ) أي: لئلا يكون الاستواء لأحدهما وعدم الاستواء للآخر فيهما، ولم يعكس؛ لأن في «فَعُول» ثقلاً؛ لاشتماله على الضمة، والفاعل كثير الاستعمال لجريانه في الأفعال كلها، والخفة فيه مطلوبة، ولا شك في أن الاستواء خفة، فأُعْطِيَ لِمَا هو كثيرُ الاستعمال، وهو الفاعلُ.

(٦) قوله: («سَيْفٍ مِجْذَمٍ»): أي: قَاطِع؛ وهو بالجيم والخاء المعجمة والحاء غير المعجمة وبالذال المعجمة في الكل، ومعناه واحد وهو القطع.

المُبَالَغَةِ لِلْفَاعِلِ، وَ«فِسِّيقٍ»[١]، وَ«كُبَّارٍ» وَ«طُوَّالٍ»[٢]، وَ«عَلَّامَةٍ» وَ«نَسَّابَةٍ»، وَ«رَاوِيَةٍ»، وَ«فَرُوقَةٍ»، وَ«ضُحَكَةٍ»، وَ«مِجْذَامَةٍ»[٣]، وَ«مِسْقَامٍ» وَ«مِعْطِيرٍ»، وَيَسْتَوِي المُذَكَّرُ وَالمُؤَنَّثُ فِي التِّسْعَةِ الأَخِيرَةِ؛ لِقِلَّتِهِنَّ[٤].

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «مِسْكِينَةٌ»؛ فَمَحْمُولَةٌ عَلَى «فَقِيرَةٍ»، كَمَا قَالُوا: «هِيَ عَدُوَّةُ اللهِ»، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلِ الهَاءُ فِي «فَعُولٍ» الَّذِي لِلْفَاعِلِ حَمْلاً عَلَى «صَدِيقَةٍ».

○ وَصِيغَتُهُ مِنْ غَيْرِ الثُّلَاثِيِّ عَلَى صِيغَةِ المُسْتَقْبَلِ، بِمِيمٍ مَضْمُومَةٍ وَكَسْرِ مَا قَبْلَ الآخِرِ[٥]، نَحْوُ: «مُكْرِمٍ»، فَاخْتِيرَ المِيمُ لِتَعَذُّرِ حَرْفِ العِلَّةِ[٦]، وَقُرْبِ المِيمِ مِنَ الوَاوِ فِي كَوْنِهَا شَفَوِيَّةً، وَضُمَّ المِيمُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المَوْضِعِ.

وَنَحْوُ: «مُسْهِبٍ» لِلْفَاعِلِ مِنْ «أَسْهَبَ»[٧]، وَ«يَافِعٍ» مِنْ «أَيْفَعَ» ....

---

(١) قوله: («فِسِّيق»): بكسر الفاء وتشديد العين، على وزن «فعيل»، مبالغة للفاسق.

(٢) قوله: (وَ«كُبارٍ» وَ«طُوَّالٍ») بضمِّ الفاء وتشديد العين؛ على وزن: «فُعال»، وهذا مشترك بين جمع المذكر المكسر لاسم الفاعل وبين مبالغة الفاعل.

(٣) قوله: («مِجْذَامَةٍ»): أي: الدَّاهية، وقيل: «رَجُلٌ مِجْذَمٌ ومِجْذامةٌ»: قاطِعٌ للأمورِ فَيْصَلٌ، وقيل: «رجلٌ مِجْذامَةٌ»: سريعُ القَطْعِ للمودَّةِ، وقيل: هو الذي يواصل بالودِّ، فإذا أحسَّ ما يكره أسرع المصارمة.

(٤) الأصل التمييز بين المذكر والمؤنث، وكثرة الاستعمال أصل أيضاً، فأعطي الاستواء الذي ليس بأصلٍ إلى القلة التي ليست بأصلٍ أيضاً؛ لمناسبة بينهما.

(٥) قوله: (وَكَسْرِ مَا قَبْلَ الآخِرِ) أي: لفظاً أو تقديراً، نحو: «مختارٍ» و«محمَرٍّ» تبعاً لمستقبله فيما إذا كان المستقبل مكسور العين، وتبعاً لمكسور العين فيما لم يكن المستقبل مكسور العين، كـ«مُتَدَحْرِجٍ» و«مُتَضَارِبٍ» و«مُتَكَسِّرٍ».

(٦) قوله: (حَرْفِ العِلَّةِ): فهي الأَوْلَى بالزيادة، أمَّا الواو فلأنها لا تُزاد في الأول، وأما الياء فلعدم الفائدة في زيادتها؛ إذ لا معنى لحذف حرفٍ ثم الإتيان بمثله، ولو فُعِلَ يلزم الالتباس، وأما الألف فللالتباس مع المتكلِّم.

(٧) قوله: («أَسْهَبَ»): «أَسْهَبَ الرَّجلُ»: أكثر من الكلام، «فهو مُسْهِب» بالكسر، و«مُسْهَب» بالفتح. قال الجَعْدي: ويروى «مُسْهِبٍ»، وقد اختلف في هذه الكلمة، فقال أبو زيد: «المُسْهَب»: الكثير الكلام، أي: بالفتح خاصَّةً، ومثله في «أدب الكاتب» و«مختصر العين»؛ وقال ابن الأعرابي: «أَسْهَبَ الرَّجُلُ»: أكثر من الكلام «فَهُو مُسْهَب» بفتح الهاء، ولا يقال بكسرها، وهو نادر. وقال ابن بَرِّي: قال أبو عليٍّ البغدادي: «رَجُلٌ مُسْهَبٌ» بالفتح: إذا أكثر الكلام في الخطأ، فإن كان ذلك في صواب «فَهُو مُسْهِب» بالكسر لا غير، أي: البليغ المكثر من الصواب بالكسر. انظر تفصيل ذلك في «التاج» للزبيدي.

شاذٌّ[١]، وَبُنِيَ مَا قَبْلَ تَاءِ التَّأْنِيثِ عَلَى الحَرَكَةِ فِي نَحْوِ: «ضَارِبَةٍ»؛ لِأَنَّهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ وَسَطِ الكَلِمَةِ كَمَا فِي نُونِ التَّأْكِيدِ وَيَاءِ النِّسْبَةِ، وَعَلَى الفَتْحِ لِلْخِفَّةِ.



فَصْلٌ
فِي اسْمِ المَفْعُولِ[٢]

ـ [تعريفه:] وَهُوَ اسْمٌ مُشْتَقٌّ مِنْ «يُفْعَلُ»[٣] لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ الفِعْلُ.

○ وَصِيغَتُهُ مِنَ الثُّلَاثِيِّ عَلَى وَزْنِ: «مَفْعُولٍ»، نَحْوُ: «مَضْرُوبٍ»، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ «يُضْرَبُ» لِمُنَاسَبَةٍ بَيْنَهُمَا، فَأُدْخِلَ المِيمُ مَقَامَ الزَّائِدِ لِتَعَذُّرِ حَرْفِ العِلَّةِ، فَصَارَ: «مُضْرَبٌ»، ثُمَّ فُتِحَ المِيمُ حَتَّى لَا يَلْتَبِسَ بِمَفْعُولِ بَابِ الإِفْعَالِ فَصَارَ: «مَضْرَبٌ»، ثُمَّ ضُمَّ الرَّاءُ حَتَّى لَا يَلْتَبِسَ بِالمَوْضِعِ[٤]، فَصَارَ: «مَضْرُبٌ»، ثُمَّ أُشْبِعَتِ الضَّمَّةُ؛ لِانْعِدَامِ «مَفْعُلٍ» فِي كَلَامِهِمْ بِغَيْرِ التَّاءِ، فَصَارَ: «مَضْرُوبٌ».

وَغُيِّرَ مَفْعُولُ الثُّلَاثِيِّ دُونَ مَفْعُولِ سَائِرِ الأَفْعَالِ وَالمَوْضِعِ؛ حَتَّى يَصِيرَ مُشَابِهاً فِي التَّغْيِيرِ بِاسْمِ الفَاعِلِ، أَعْنِي: غُيِّرَ الفَاعِلُ مِنْ «يَفْعَلُ»، وَمِنْ «يَفْعُلُ» إِلَى «فَاعِلٍ»، وَالقِيَاسُ «فَاعَلٌ» وَ«فَاعُلٌ»، فَغُيِّرَ المَفْعُولُ أَيْضاً لِمُؤَاخَاةٍ بَيْنَهُمَا[٥].

---

(١) أي: خلاف القياس، ويقال: «أَيْفَع الغُلام»: إذا شَبَّ، فهو يافِع، ووجه إيراد «أَيْفَع» هو أنه يجب على ما ذُكر أن يَجِيءَ الفاعل من غير الثُّلاثي على صيغة المستقبل المكسور العين بميم زائدةٍ، والحال أنه قد يَجِيء من غير الثلاثي على صيغة «فاعل» نحو: «أَعْشَبَ المكان، فَهُو عَاشِبٌ»، و«أَوْرَسَ فَهُو وَارِسٌ»، و«يَافِعٌ» من «أَيْفَع الغُلام»، ولا يقال: «مُعْشِبٌ» ولا «مُورِسٌ» ولا «مُوْفِعٌ»، وهو القياس.

(٢) سُمِّي اسم المفعول مع أن اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر؛ لأن المراد المفعول به، يقال: «فعلت به الضرب»؛ أي: أوقعته عليه، لكنه حذف حرف الجرِّ، فصار الضمير مرفوعاً فاستتر؛ لأن الجارَّ والمجرور كان مفعولَ ما لم يُسَمَّ فاعله.

(٣) أي: من المضارع المبنيِّ للمفعول، فيخرج اسم الفاعل، والصِّفة المشبهة، وأفعل لتفضيلِ الفاعلِ، وأسماء الزَّمان والمكانِ والآلةِ.

(٤) لأن المَوْضِع منه على وزن: «مَفْعَل»، ولو كسر لالْتَبَس بالموضع الذي من الثلاثي المجرَّد السالم المكسور العين؛ لأن الموضع منه على وزن «مَفْعِلٍ» بكسر العين على تقدير كسرها.

(٥) قوله: (لِمُؤَاخَاةٍ بَيْنَهُمَا): أي: بين الفاعل والمفعول في تَعليق الفعل بهما؛ إمَّا من جهة الصدور كما في الفاعل، وإمَّا من جهة الوقوع كما في المفعول، فيكون بين اسميهما أيضاً، فغُيِّرَ أحدهما كما غُيِّرَ الآخرُ، على ما هو مقتضى المؤاخاة.

○ وَصِيغَتُهُ مِنْ غَيرِ الثُّلَاثِيِّ عَلَى صِيغَةِ الفَاعِلِ بِفَتْحِ مَا قَبْلَ الآخِرِ[(١)]، نَحْوُ: «مُسْتَخْرَج».



فَصْلٌ
فِي اسْمَي الزَّمَانِ وَالمَكَانِ

ـ [تعريفه:] وَهُوَ اسْمٌ مُشْتَقٌّ مِنْ «يَفْعَلُ»[(٢)] لِمَكَانٍ وَقَعَ فِيهِ الفِعْلُ، فَزِيدَتِ المِيمُ كَمَا فِي «المَفْعُولِ» لِمُنَاسَبَةٍ بَيْنَهُمَا، وَلَمْ يُزَدِ الوَاوُ حَتَّى لَا يَلْتَبِسَ بِهِ.

ـ وَصِيغَتُهُ مِنْ «يَفْعَلُ»: «مَفْعَلٌ»، كَـ«المَذْهَبِ»[(٣)]، إِلَّا مِنَ المِثَالِ[(٤)]؛ فَإِنَّهُ بِكَسْرِ العَيْنِ فِيهِ، نَحْوُ: «المَوْجِلِ»[(٥)]، حَتَّى لَا يُظَنَّ أَنَّ وَزْنَهُ «فَوْعَلٌ» مِثْلُ: «جَوْرَبٍ»؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لَيْسَ مِنِ اسْمِ المَكَانِ وَالزَّمَانِ، وَلَا يُظَنُّ فِي الكَسْرِ «فَوْعِلاً»؛ لِأَنَّ «فَوْعِلاً» بِكَسْرِ العَيْنِ لَا يُوجَدُ فِي كَلَامِهِمْ[(٦)].

---

(١) قوله: (بِفَتْحِ مَا قَبْلَ الآخِرِ): المراد به: أعمّ من أن يكون مفتوحاً لفظاً أو تقديراً؛ ليتناول اسم المفعول الذي ليس ما قبل آخره مفتوحاً لفظاً، نحو: «مُخْتَار».

(٢) قوله: («يَفْعَلُ»): أي: على صيغة المبني للفاعل من المستقبل؛ لأنه لَمَّا كان اختلاف صيغته باعتبار اختلافِ حركةِ عينِ المضارع، والاختلافُ في عين المضارع إنما يكون في المبنيِّ للفاعل دون المبنيِّ للمفعول؛ لأن عينه مفتوحةٌ أبداً، تعيَّن أن يكون مشتقًّا من المبنيِّ للفاعل، ولهذا اشتُقَّ من المضارع دون غيره.

وقوله: «يَفْعَلُ» يخرج اسم المفعول، فإنه ليس بمشتقٍّ من «يَفعل» بفتح الياء، بل من «يُفعل» بضمّ الياء.

(٣) قوله: («المَذْهَبِ»): من «ذَهَبَ، يَذْهَبُ».

(٤) أي: غير المضاعف، فإنَّ المثال الواويَّ المضاعفَ حكمُه حكمُ المضاعفِ، نحو: «مَوَدٌّ» من «وَدَّ، يَوَدُّ».

(٥) قوله: («المَوْجِل»): من «وَجِلَ، يَوْجَل»، والوَجَلُ: الخوف.

(٦) وقيل: إنما كسر في الجميع ولم يفتح؛ لأن الكسرة مع الواو أخفُّ من الفتح معها؛ إذ «مَوْعِد» بالكسر أخف من «مَوْعَد» بالفتح، بالوجدان، وسِرُّهُ: أن المسافة بين الفتحة والواو مُنْفَرِجة بعيدة، بخلاف الواو والكسرة فإنها قريبة، ولم يضم أيضاً حتى لا يكون عديم النظير في كلامهم؛ لأن «مَفْعُل» لا يوجد في كلامهم كما مرَّ.

ـ وَمِنْ «يَفعِلُ»: «مَفعِلٌ»[(١)] إِلَّا مِنَ النَّاقِصِ؛ فَإِنَّهُ بِفَتْحِ العَيْنِ فِيهِ، نَحْوُ: «المَرْمَى»؛ فِرَاراً عَنْ تَوَالِي الكَسَرَاتِ[(٢)].

ـ وَلَا يُبْنَى[(٣)] مِنْ «يَفْعُلُ»: «مَفْعُلٌ»؛ لِثِقَلِ الضَّمَّةِ، فَقُسِمَ مَوضِعُهُ بَيْنَ «مَفْعِلٍ» وَ«مَفْعَلٍ».

ـ وَأُعْطِيَ لِلْـ«مَفعِلِ» أَحَدَ عَشَرَ اسْماً، نَحْوُ: «المَنْسِكِ»[(٤)]، وَ«المَجْزِرِ»[(٥)]، وَ«المَنْبِتِ»، وَ«المَطْلِعِ»، وَ«المَشْرِقِ»، وَ«المَغْرِبِ»، وَ«المَفْرِقِ»، وَ«المَسْقِطِ»، وَ«المَسْكِنِ»، وَ«المَرْفِقِ»، وَ«المَسْجِدِ»[(٦)].

ـ وَالبَاقِي[(٧)] لِلْـ«مَفْعَلِ» لِخِفَّةِ الفَتْحَةِ.

ـ وَاسْمُ الزَّمَانِ مِثْلُ المَكَانِ، نَحْوُ: «مَقْتَلِ الحُسَيْنِ»[(٨)].



---

(١) قوله: («مَفْعِل»): وسِرُّ كَسْرِ عينِ اسم المكان مبنيًا من مضارعه المكسور العين؛ لتكون حركةُ عينه موافقةً لحركة عين المضارع، واستثنى هذا الحكم مما قبله الناقصِ استثناءً منقطعاً بقوله: «إِلَّا مِنَ النَّاقِصِ»؛ فإن اسم المكان منه بفتح العين، أي: عينه؛ فالألف واللام في «العين» عِوَضٌ عنِ المضاف إليه.

(٢) قوله: (تَوَالي الكَسَرَاتِ) وبيانه: أن إحداها: تَحقيقيَّةٌ؛ وهي كسرة العين، والأُخريان: تقديريتان، أي: الياء؛ لأن الياء بمنزلة الكسرتين كما هو الأصل، نحو: «المَرْضَى» و«المَخْشَى»، ومن «يَفْعُل» بضمِّ العين أيضاً؛ لانتفاء «مَفْعُل» بالضمِّ، نحو: «المَغْزَى».

(٣) أي: اسم المكان.

(٤) قوله: («المَنْسِكِ»): من «نَسَكَ، يَنْسُكُ»، و«النُّسُكُ»: مكان العبادة.

(٥) قوله: («المَجْزِرِ»): من «جَزَرَ، يَجْزُرُ»، و«الجزرُ»: نحرُ الإبل.

(٦) قال سيبويه: أما موضع السُّجود فـ«المَسْجِد» لا غير، وحُكِيَ الفتح في «المَسْجَد» و«المَسْكَن» و«المَطْلَع» على القياس، وقال ابنُ السِّكِّيتِ في «إصلاح المنطق»: الفتحُ في كُلِّها جائز، ولم يُسمَع.

(٧) أي: الباقي من الأحد عشر المذكورة أُعطي للـ«مَفْعَل» بفتح العين دون «المَفْعِل» بكسر العين لاسم المكان من «يَفْعُل» بالضمِّ في غير الأشياء المذكورة؛ لخِفَّة الفتحة دون الكسرة.

(٨) فائدةٌ: ما ذُكر من اسم المكان والزمان إنما هو في الثُّلاثي المُجرَّدِ، وأما في غيره فاسمُ الزَّمان والمكان يَجيءُ على صيغة اسم المفعول، مثل: «مُدْخَل» من «أَدْخَلَ، يُدْخِل»، و«مُسْتَخْرَج» من «اسْتَخْرَجَ، يَسْتَخْرِجُ»، وإنما كان المكان والزمان من غيرِ الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ على صيغة اسم المفعول؛ لأن الفعل يقع فيهما، وصار كل واحدٍ من المكان والزمان والمفعول محلًا للفعل؛ فشابه كلٌّ واحدٍ منهما بالمفعول، والفرقُ بالقَرائِن.

فَصْلٌ
فِي اسْمِ الآلَةِ وَالمَرَّةِ

ـ [تعريفه:] وَهُوَ اسْمٌ مُشْتَقٌّ مِنْ «يَفْعَلُ» لِلْآلَةِ.

ـ وَصِيغَتُهُ: «مِفْعَلٌ».

ـ وَمِنْ ثَمَّةَ قَالَ الصَّرْفِيُّونَ:

«المَفْعَلُ»: لِلْمَوضِعِ.

وَ«المِفْعَلُ»: لِلْآلَةِ.

وَ«الفَعْلَةُ»: لِلْمَرَّةِ(١).

وَ«الفِعْلَةُ»: لِلْحَالَةِ.

وَكُسِرَتِ المِيمُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المَوْضِعِ(٢).

ـ وَيَجِيءُ عَلَى وَزْنِ «مِفْعَالٍ»، نَحْوُ: «مِقْرَاضٍ»(٣) وَ«مِفْتَاحٍ».

ـ وَيَجِيءُ مَضْمُومَ المِيمِ وَالعَيْنِ، نَحْوُ: «المُسْعُطِ»(٤) وَ«المُنْخُلِ»، قَالَ سِيبَوَيْهِ: هذَانِ مِنْ عِدَادِ الأَسْمَاءِ، يَعْنِي: «المُسْعُطُ» وَ«المُنْخُلُ»: اسْمٌ لِهذَا الوِعَاءِ، وَلَيْسَ بِآلَةٍ، وَكَذلِكَ

---

(١) فائدة: الفعل الذي يُراد منه بناءُ المَرَّةِ والنَّوْعِ لا يخلو: إمَّا أن يكون ثلاثيًا، أو لا يكون، فإن كان ثلاثيًا فلا يخلو: إمَّا أن يكون مُجرَّداً، أو مَزِيداً فيه؛ فإن كان مُجرَّداً فلا يخلو: إمَّا أن يكون في مصدره التَّاء، وهو الثلاثيُّ المُجرَّدُ الذي لا تاء في مصدره؛ فالمَرَّةُ منه على «فَعْلَة» بالفتح، والنوع على «فِعْلَة» بالكسر، وإن كان في مصدره التَّاءُ؛ فالمَرَّةُ والنَّوع على مصدره المستعملِ، والفارقُ بينهما القرائن، كـ«نِشْدَةٍ لَطِيفَةٍ» للنَّوع، و«رَحْمَةٍ واحِدَةٍ» للمَرَّةِ. وأما البواقي وهو الثُّلاثيُّ المَزِيدُ والرُّباعي المُجرَّدُ والمُزِيدُ؛ فإن كان في مصدره التاء؛ فالمَرَّةُ والنَّوْعُ على المصدر المستعمل، والفارقُ القرائن أيضاً، نحو: «اسْتِقَامَةٍ وَدَحْرَجَةٍ وَاحِدَةٍ» أو «حَسَنَةٍ»، وإن لم يكن فيه التاء فبناء المَرَّةِ والنَّوْعِ على مصدره مَزِيداً فيه التاء، نحو: «انْطِلَاقَةٍ وَدَحْرَجَةٍ وَاحِدَةٍ» أو «حَسَنَةٍ».

(٢) قوله: (وَكُسِرَتِ المِيمُ): لأنَّها لو لم تكسر؛ فإمَّا أن تُضمَّ أو تُفتحَ؛ ولا يجوز الضمُّ؛ لأنه يلزم الالتباس بالمفعول من المَزِيد على الثُّلاثيِّ بحرفٍ واحدٍ، ولا يجوز الفتحُ أيضاً؛ للفرق بين الآلة وبين المَوْضِعِ، فلمَّا لَزِمَ الالتباسُ من ضمِّ الميم أو فتحها تَعيَّنَ الكسرُ؛ لعدم الالتباس فيه.

(٣) «المِقْرَاضُ»: المقص، وهو ما يُقْرض به الثَّوْب أو غيره.

(٤) «السَّعُوطُ»: دواء يُصب في الأنف.

أَخَوَاتُهُ: «المُدْهُنُ» وَ«المُدُقُّ»[١].



فَصْلٌ
فِي اسْمِ المَرَّةِ

ـ المَرَّةُ: مِنَ الفِعْلِ الثُّلاثيِّ تَجِيءُ عَلَى زِنَةِ: «فَعْلَة» بِفَتْحِ الفَاءِ وَسُكُونِ العَيْنِ، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ ضَرْبَةً»، و«قُمْتُ قَوْمَةً»[٢].



---

(١) قال التفتازاني في «شرح العزي»: وَشَذَّ: «مُدْهُنٌ» للإناء الذي جُعل فيه الدُّهْن، وَ«مُسْعُطٌ»: للذي جعل فيه السَّعُوط، وَ«مُدُقٌّ»: لِمَا يُدق به، وَ«مُنْخُلٌ»: لِمَا يُنْخَلُ به، وَ«مُكْحُلَةٌ»: للإناء الذي جعل فيه الكُحْل، وَ«مُحْرُضَةٌ»: للذي جعل للأُشْنَان، حال كونها مَضْمُومةَ الميم والعين؛ والقياسُ كسر الميم، وفتح العين، وفيه نظر؛ لأنها ليست من اسم الآلة التي يُبحث عنها، بل هي أسماءٌ موضوعة لآلات مخصوصة.
وقال سيبويه: لم يَذهبوا بها مذهبَ الفعل، لكنها جُعلت أسماء لهذه الأوعية، إلا «المُنْخُل» و«المُدُقّ»، فإنهما اسما آلةٍ، فيصح أن يقال: إنهما من الشواذ، وجاء «مِدَقٌّ» و«مِدَقَّةٌ» بكسر الميم وفتح العين على القياسِ.

(٢) زيادة من بعض النسخ.

البَابُ الثَّانِي
فِي المُضَاعَفِ

- وَيُقَالُ لَهُ: «أَصَمُّ» لِشِدَّتِهِ، وَلَا يُقَالُ لَهُ: صَحِيحٌ؛ لِصَيرُورَةِ أَحَدِ حَرْفَيهِ حَرْفَ عِلَّةٍ فِي نَحْوِ:

تَقَضِّيَ البَازِي(١) ....

- وَهُوَ يَجِيءُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ، نَحْوُ: «سَرَّ، يَسُرُّ»، وَ«فَرَّ، يَفِرُّ»، وَ«عَضَّ، يَعَضُّ».
- وَلَا يَجِيءُ(٢) مِنْ بَابِ «فَعُلَ، يَفْعُلُ» إِلَّا قَلِيلاً، نَحْوُ: «حَبَّ فَهُوَ حَبِيبٌ»، وَ«لَبَّ فَهُوَ لَبِيبٌ».



[الإدغام(٣)]

- وَإِذَا اجْتَمَعَ حَرْفَانِ مِنْ جِنْسٍ ....

(١) أي: تَقَضُّضَ، فأبدلت الضَّاد الثانية ياءً، و«التَّقَضّض»: النزول، وهذا بيت قاله العَجَّاجُ، من الرجز، وهو بتمامه:

إِذَا الكِرَامُ ابْتَدَرُوا البَاعَ بَدَرْ تَقَضِّيَ البَازِي إِذَا البَازِي كَسَرْ

«ابْتَدَرُوا» أي: عجَّلوا، والمراد بـ«الباع» هنا: الشرف والكرم، و«بَدَر»: أسرع، و«تقضِّيَ» بكسر الضاد وفتح الياء أصله: تقضُّض بضم الضاد الأولى، ثم كسرت لأجل الياء المبدلة من الضاد الثانية، كـ«التردي»، وانتصابُه على أنه مفعول مطلق.

ومعنى البيت: أن ذلك الممدوح أسرع إلى الكرم والشرف إسراعاً مثلَ إسراع البازي عند نزولِه من الهواء على الصيد، كاسراً جناحيه.

ووجه الشاهد فيه: أن أصل «تقضّي»: تقضُّض، مصدر من «التفعّل»، أُبدلت الياء من الضَّاد الأخيرة؛ لاستثقالهم اجتماع ثلاث ضادات، واختصت الياء؛ لأن الأصل في الإبدال حروف العلة؛ لِكثرة دورها، والواو ثقيلة بالنسبة إلى الياء، ولا يجوز إبدال الألف لضمة ما قبل الضَّاد المبدل منه، فتعيَّن الياء.

(٢) قوله: (وَلَا يَجِيءُ ... إِلَخ): إنما ذكره؛ لإثبات أن «حَبَّ» و«لَبَّ» من «فَعُل» بالضمّ، وأنَّ «حَبَّ» أصله: حَبُب، و«لَبَّ» أصله: لَبُب، بضمِّ العين فيهما؛ لأن مجيء «فَعِيل» من غيره قليلٌ.

(٣) هذا شروع في بيان الإدغامات؛ لأن باب المُضَاعَفِ محلُّها؛ لأن المُضَاعف هو المُدْغَم.

وَاحِدٍ[١]، وَحَرْفَانِ مُتَقَارِبَانِ فِي المَخْرَجِ يُدْغَمُ الأَوَّلُ فِي الثَّانِي[٢]؛ لِثِقَلِ المُكَرَّرِ، نَحْوُ: «مَدَّ»[٣]، وَنَحْوُ: ﴿أَخرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾ [الفتح: ٢٩].

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: الإِدْغَامُ[٤]: إِلْبَاثُ الحَرْفِ فِي مَخْرَجِهِ مِقْدَارَ إِلْبَاثِ الحَرْفَيْنِ، كَذَا نُقِلَ عَنْ جَارِ اللهِ العَلَّامَةِ[٥]، وَقِيلَ: إِسْكَانُ الأَوَّلِ[٦]، وَإِدْرَاجُهُ فِي الثَّانِي.

ـ المُدْغَمُ وَالمُدْغَمُ فِيهِ حَرْفَانِ فِي اللَّفْظِ، وَحَرْفٌ وَاحِدٌ فِي الكِتَابَةِ، كَـ«مُدًّا»، وَحَرْفَانِ فِي اللَّفْظِ وَالكِتَابَةِ[٧]، كَـ«الرَّحْمنِ»[٨].

---

(١) قوله: (جِنْسٍ وَاحِدٍ): أي: في الذات، أو في الصفة كالجَهْرِ والهَمْسِ، فيكون من جنسٍ واحدٍ؛ نظراً إلى المَهمُوسِيَّة.

وقوله: (وَحَرْفَانِ مُتَقَارِبَانِ فِي المَخْرَجِ)، عطف على قوله: «مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ» ميلاً إلى المعنى؛ إذ المرادُ من كون الحرفين من جنسٍ واحدٍ كونهما متماثلَين، وتقدير الكلام: وإذا اجتمع حرفانِ متماثلان في الذات أو في الصفة، أو حرفانِ متقاربان . . . ، إلا أنَّه قَامَ الحدُّ مقامَ المحدُودِ قَصراً للمسافة.

(٢) بعد جعل أول المتقاربين مثلَ الثاني.

(٣) قوله: («مَدَّ»): أصله: مَدَد، أُدغِمِ الدَّال الأول في الثَّاني بعد إسكان الأول.

(٤) قوله: (الإِدْغَامُ): «الإِدْغَامُ» في اللُّغة: إدخالُ الشَّيءِ في الشَّيءِ، يقال: «أَدْغَمْتُ الثِّيَابَ في الوِعَاءِ»: إذا أدخلتها؛ وفي الصِّناعة: إسكانُ الحرف الأول وإدراجُه في الثَّاني، ويسمَّى الأوَّل: مُدْغَماً، والثَّاني: مُدْغَماً فيه.

وفيه لغتان: «إِدْغَام» بالتخفيف، و«ادِّغَام» بالتشديد، ومن عبارة الكوفيين: «الإِدْغَام» على وزن «إِفْعَال»، ومن ألفاظ البصريِّين: «الادِّغَام» على وزن «افتِعَال»، قال في «الصحاح»: يقال: «أَدْغَمْتُ الحَرْفَ» وَ«ادَّغَمْتُهُ» على: افْتَعَلْتُهُ.

(٥) هو جار الله محمود بن عمر الزَّمَخْشَرِي، صاحب «الكشاف» و«المفصل»، المتوفى سنة (٥٣٨هـ)، وقد نقل المصنف صاحب «المراح» كثيراً من كتابه «المفصل». وعزا بعض شراح «المراح» كالسروري تعريف الزمخشري إلى بعض حواشيه.

(٦) أي: إسكان الحرف الأوَّل بنقلِ حركتِه إن كان متحرِّكاً إلى ما قبله إنْ كان ساكناً، أو سلبِها إن كان متحرِّكاً أو ساكناً هو حرف لِينٍ، وعُلِمَ منه: أنه إذا كان ساكناً أبقي على حاله بالطريق الأَوْلى، وإنما وَجَبَ سكونُ الأول ليتصل بالثاني، ويتحصَّلَ التخفيف المطلوبُ؛ إذ لو كان متحرِّكاً حالت الحركة بينهما، فلم يتصل بالثاني اتِّصالاً يحصل به التخفيف، ولا بدّ أن يكون الثاني متحرِّكاً؛ لأنه مبين للأول، والحرف الساكن كالميت لا يُبين نفسه، فكيف يبين غيره؟!

(٧) أي: ينقص حرف في الكتابة إذا كانا في كلمةٍ واحدةٍ: كـ«بُرٌّ» و«كُرٌّ» و«مَدَّ» و«شَدَّ» على ما هو مذكور في علم الخط، وذلك للتخفيف.

(٨) أدغم اللام مع الراء مع أنهما حرفان في اللفظ والكتابة.

- وَاجْتِمَاعُ الحَرْفَيْنِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ:

الأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَا مُتَحَرِّكَيْنِ(١): يَجِبُ فِيهِ الإِدْغَامُ إِلَّا فِي الإِلْحَاقِيَّاتِ، نَحْوُ: «جَلْبَبَ»(٢) و«قَرْدَدٍ»(٣)، حَتَّى لَا يَبْطُلَ الإِلْحَاقُ.

وَالأَوْزَانِ(٤) الَّتِي يَلْزَمُ الالْتِبَاسُ(٥)، مِثْلُ: «صَكَكٍ»(٦)، وَ«سُرُرٍ»(٧)، وَ«جُدَدٍ»(٨) وَ«طَلَلٍ»(٩)، حَتَّى لَا يَلْتَبِسَ بِـ«صَكٍّ» وَ«سُرٍّ» وَ«جُدٍّ» وَ«طَلٍّ».

---

(١) في كلام المصنف نظر؛ لأنه منقوض بقولنا: «ضُرِبَ بَكْرٌ»، فإن الحرفين المجتمعين متحرِّكان فيه مع أن الإدغام فيه ليس بواجبٍ، فلو قال: «في كلمةٍ واحدةٍ»، لكان أصوب؛ لئلا يَنْتَقِضَ به، اللهم إلَّا أنْ يقال: إنَّ المصنِّف لم يقل: في كلمة اكتفاءً بالمثال. (المفراح).

(٢) قوله: («جَلْبَبَ»): «الجَلْبُ»: أَخْذُ الشَّيء إلى نفسه، و«جَلْبَبَ» أي: لَبِسَ الجِلْبابَ، وفي «القاموس»: «الجِلْبَابُ» كَـ«سِرْدابٍ» و«سِنِمَّارٍ»: القَميصُ، وثَوْبٌ واسِعٌ للمَرأةِ دونَ المِلْحَفَةِ، أو ما تُغَطِّي به ثِيابَها من فَوقُ كالمِلْحَفَةِ.

(٣) قوله: («قَرْدَدٍ»): أي: المكان الغَلِيظ، وإنَّما أظهر مع وجوب الإدغام حتى لا يبطل الإلحاق، فإنَّ «قَرْدَداً» ملحق بـ«فَعْلَلٍ»، كذا في «الصحاح»، والمُلْحَق لا يدغم؛ لأن رعاية المقابلة بين المُلْحق والمُلْحق به حركةً وسكوناً واجبةٌ، ومع إدغام المُلْحق لا يُوجَدُ المقابلَةُ صُورَةً.

(٤) قوله: (وَالأَوْزَانِ): مجرور عطفاً على «الإِلْحاقيَّاتِ». (المفراح).

(٥) قوله: (والأَوْزَانِ الَّتِي يَلْزَمُ الالتِبَاسُ): أي: على تقدير الإدغام؛ فإنَّ الإدغام فيهما غير واجبٍ أيضاً، بل لا يجوز؛ لئلا يلزم الالتباس، ونحو: «وُول» داخل في لزوم الالتباس، وأما نحو: «تَتَباعَد» و«تَتنزل»، فقد ذكر فيما سبق أن الإدغام فيه غير ممكنٍ، حيث قال: «وَتُحْذَفُ التَّاءُ الثَّانِيَةُ فِي مِثْلِ: «تَتَقَلَّدُ» و«تَتَبَاعَدُ» و«تَتَبَخْتَرُ»؛ لاجْتِمَاعِ الحَرْفَيْنِ مِن جِنْسٍ وَاحِدٍ وَعَدَمِ إِمْكَانِ الإِدْغَامِ».

(٦) قوله: («صَكَكٍ»): بفتحتين، تقول: «صَكِكَ الفَرسُ» أي: اصطكَّتْ عُرْقُوبَاهَا، وهو عيب في رِجل الفرس.
قال العيني: فلو أُدْغِم «صَكَك» لالْتَبسَ بـ«صَكّ» الذي هو السِّجِل، وهو كتاب القاضي.

(٧) قوله: («سُرُرٍ»): بضمتين، جمع: سَرِيرٍ، و«السَّريرُ»: ما يجلس عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَـٰبِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧]، قال الزبيدي في «التاج»: وبعضُهم يَسْتَثْقِلُ اجتماع الضَّمَّتين مع التَّضعيف، فيردّ الأول منهما إلى الفتح لخِفَّته فيقول: «سُرَرٌ»، وكذلك ما أشبَهه من الجمع مثل: «ذَلِيلٍ» و«ذُلُلٍ»، ونحوه.
قال العيني: فلو أُدْغِم «سُرُر» لالتبس بـ«السُّرِّ» الذي تقطعه القابلة، فإن ما تقطعه القابلة يسمى: «سُرًّا»، وما بقي من موضع القطع سُمِّي: «سُرَّةً».

(٨) قوله: («جُدَدٍ»): بضمِّ الفاء وفتح العين، جمع: جُدَّة، وهي الأرض الصلبة.
قال العيني: فلو أُدْغِم «جُدَدٍ» لالتبس بـ«جُدٍّ».

(٩) قوله: («طَلَلٍ»): بفتحتين، و«الطَّلَلُ»: ما بقي من آثار الديار الخربة، قال العيني: ولو أُدغم «طَلَل» لالتبس بـ«الطَّلِّ» الذي هو المطرُ الصغيرُ القَطْرِ.

وَلَا يَلْتَبِسُ فِي مِثْلِ: «رَدَّ» وَ«فَرَّ» وَ«عَضَّ»؛ لِأَنَّ «رَدَّ» يُعْلَمُ مِنْ «يَرُدُّ» أَنَّ أَصْلَهُ: «رَدَدَ»؛ لِأَنَّ الْمُضَاعَفَ لَا يَجِيءُ مِنْ «فَعَلَ يَفْعَلُ»[١].

وَ«فَرَّ» أَيْضاً يُعْلَمُ مِنْ «يَفِرُّ»؛ لِأَنَّ الْمُضَاعَفَ لَا يَجِيءُ مِنْ «فَعِلَ يَفْعِلُ».

وَ«عَضَّ» أَيْضاً يُعْلَمُ مِنْ «يَعَضُّ»؛ لِأَنَّ الْمُضَاعَفَ لَا يَجِيءُ مِنْ «فَعَلَ يَفْعَلُ».

وَلَا يُدْغَمُ «حَيِيَ» فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ حَتَّى لَا تَقَعَ الضَّمَّةُ عَلَى الْيَاءِ فِي «يَحْيَى»[٢]، وَقِيلَ: الْيَاءُ الأَخِيرَةُ غَيرُ لَازِمَةٍ؛ لِأَنَّهَا تَسْقُطُ تَارَةً، نَحْوُ: «حَيُوا»، وَتُقْلَبُ تَارَةً، نَحْوُ: «يَحْيَى»[٣].

ـ وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الأَوَّلُ سَاكِناً: يَجِبُ فِيهِ الإِدْغَامُ ضَرُورَةً، نَحْوُ: «مَدَّ» عَلَى وَزْنِ: «فَعْلٍ»[٤].

ـ وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ الثَّانِي سَاكِناً: فَالإِدْغَامُ فِيهِ مُمْتَنِعٌ لِعَدَمِ شَرْطِ الإِدْغَامِ؛ وَهُوَ تَحَرُّكُ الثَّانِي، وَقِيلَ: لَا بُدَّ مِنْ تَسْكِينِ الأَوَّلِ فَيَجْتَمِعُ سَاكِنَانِ، فَتَفِرُّ مِنْ وَرْطَةٍ[٥]، وَتَقَعُ فِي أُخْرَى، وَقِيلَ: لِوُجُودِ الخِفَّةِ بِالسَّاكِنِ مَعَ عَدَمِ شَرْطِ الإِدْغَامِ، وَلكِنْ جَوَّزُوا الحَذْفَ[٦]

---

(١) بضم العين فيهما إلا نادراً. وكذلك «فَعِل، يَفْعُل» بالكسر في الأول والضم الثاني مثل: «فَضِلَ، يَفْضُلُ»، شاذٌ لا اعتداد به.

(٢) قوله: (في «يَحْيَى»): أي: في مضارعه؛ قياساً على كون ما يُدغم في الماضي يُدغم في المضارع، ولو أُدغم المضارع هنا لوقعت الضمة على الياء المشددة الضعيفة، وهو مرفوض، وتدغم في بعضها نظراً إلى اجتماع المثلين؛ فإن الميسور لا يسقط بالمعسور، ويكون هذا القياس إذا تحقَّق مُوجب الإدغام، وفي «يَحْيَى» لَمَّا سَبَقَ الإعلال لم يبق مُوجب الإدغام، فيقال في كلتا اللغتين: «يَحْيَى»، بلا إدغام.

(٣) هذا دليلٌ آخر لقوله: (غيرُ لَازِمَةٍ)، نحو: «يَحْيَا»، أصله: «يحيَيُ» بضمّ الياء الأخيرة، فقُلِبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلما لم تكن لازمة كان وجودها كعدمها، فكأنه لم يجتمع المثلان، فكيف يُدغم؟!

(٤) قوله: (عَلَى وَزْنِ: «فَعْلٍ»): أي: بسكون العين، لئلا يُتوهَّم أن أصله: «مَدَدَ»، بحركة الدال الأولى بمعنى الزيادة، فلا يكون من الضرب الثاني؛ إذ العبرةُ في الامتياز باللفظ دون الخطّ، وإلا فلا مجال للخلاص من الالْتِباسِ والاشتباهِ في الخطّ، فيترك الإعْجَامُ كثيراً.

(٥) قال السروري: المراد من الوَرْطةِ الأولى: ثِقَلُ المكرَّرِ الذي دفعه غرض الإدغام، وبالورطة الثانية: اجتماعُ الساكنين، بل هذا فِرارٌ من المطرِ ووقوع تحتَ الميزابِ.

(٦) استدراك من قوله: (مُمْتَنِعٌ)، يعني: أن اجتماع المتماثلين ثقيل والتخفيف مطلوب، والتخفيف بالإدغام مُتعذِّر، فحذفوا إحداهما؛ لأن الحذف أيضاً سبب للتخفيف.

فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ؛ نَظَراً إِلَى اجْتِمَاعِ المُتَجَانِسَيْنِ، نَحْوُ: «ظَلْتُ»[(١)]، كَمَا جَوَّزُوا القَلْبَ فِي نَحْوِ: «تَقَضَّى البَازِي».

وَعَلَيهِ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ: «وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ»[(٢)] [الأحزاب: ٣٣] مِنَ: «القَرَارِ»، أَصْلُهُ: اِقْرِرْنَ، فَحُذِفَتِ الرَّاءُ الأُولَى، فَنُقِلَتْ حَرَكَتُهَا إِلَى القَافِ[(٣)]، ثُمَّ حُذِفَتِ الهَمْزَةُ لِعَدَمِ الاِحْتِيَاجِ إِلَيْهَا، فَصَارَ: «قِرْنَ»، وَقِيلَ: مِنْ «وَقَرَ، يَقِرُ، وَقَاراً»[(٤)]، وَإِذَا قُرِئَ: ﴿وَقَرْنَ﴾ بِفَتْحِ القَافِ يَكُونُ مِنْ: «أَقَرُّ بِالمَكَانِ»، بِفَتْحِ القَافِ وَهُوَ لُغَةٌ فِي: «أَقِرُّ»، فَيَكُونُ أَصْلُهُ: اِقْرَرْنَ، فَنُقِلَ حَرَكَةُ الرَّاءِ إِلَى القَافِ فَصَارَ: «قَرْنَ».

[بيان الإدغام الجائز والممتنع:]

ـ هذَا إِذَا كَانَ سُكُونُهُ لَازِماً، وَإِذَا كَانَ عَارِضاً يَجُوزُ الإِدْغَامُ وَعَدَمُهُ[(٥)]، نَحْوُ: «اُمْدُدْ»[(٦)]، وَ«مُدَّ» بِفَتْحِ الدَّالِ لِلْخِفَّةِ، وَ«مُدِّ» بِالكَسْرِ؛ لِأَنَّ الكَسْرَ أَصْلٌ فِي تَحْرِيكِ السَّاكِنِ، وَ«مُدُّ» بِالضَّمِّ لِلإِتْبَاعِ[(٧)]، وَمِنْ ثَمَّةَ لَا يَجُوزُ: «فِرُّ» لِعَدَمِ ....

---

(١) قوله: («ظَلْتُ») بفتح الفاء وكسرها، أصلها: «ظَلِلْتُ»، بحذف أحد حرفي التضعيف؛ لأنه اجتمع المثلان، ولم يمكن الإدغام لسكون الحرف الثاني بواسطة اتصال الضمير المرفوع البارز المتصل المتحرك، فحُذِفت إحداهما للتخفيف؛ لأن الحذف يفيد التخفيف، كما أن الإدغام يفيده أيضاً.

(٢) قرأ أبو جعفر ونافع وعاصم وغيرهم بفتح القاف: «وَقَرْنَ» أمر من: «قرِرنْ، يَقْرَرن»، والأمر منه: «اقْرَرْنَ»، ثم حذفت الراء الثانية لاجتماع الساكنين، ونقلت فتحة الراء الأولى إلى القاف، وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وغيرهم بكسر القاف: «وَقِرْنَ» من «قَرَّ، يَقِرُّ» إذا سكن. وقرأ ابن أبي عبلة وابن مسعود بألف الوصل وكسر الراء الأولى: «وَاقْرِرْنَ». انظر «معجم القراءات»: (٧/ ٢٨٤).

(٣) لَمَّا حُذفت الرَّاءُ الأولى لاجتماع المثلين اجتمع الساكنان، فأُعطي للقاف مثل حركة الراء.

(٤) قوله: («وَقَرَ، يَقِرُ»)، كـ«وَعَدَ، يَعِدُ»، حذفت الواو لوقوعها بين ياءٍ وكسرة، ثم حذف حرف المضارعة للأمر، وما بعده مكسور، فابتُدئ به فصار: «قِرْنَ» بكسر القاف؛ لجمع المؤنث.

(٥) قوله: (وَعَدَمُه): أي: عدم الإدغام؛ نظراً إلى أن شرط الإدغام تَحرُّكُ الثاني، وهو ساكن ههُنا مع وجود الخِفَّة، فلا يُدغم، وهو لغة الحجازيين، وهو الأقرب إلى القياس، وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦].

(٦) قوله: («اُمْدُدْ»): بفكّ الإدغام؛ نظراً إلى سكون الحرف الثاني، و(مدَّ) بالإدغام بأن تنقل حركة الدال إلى الميم، فاستُغني عن همزة الوصل، فبقيت الدال الثانية ساكنة، فيجوز الإدغام فيه بفتح الدال؛ لخفة الفتحة.

(٧) أي: إتباع حركة الدال الأخيرة لحركة العين؛ فقد جاز في دال «مُدّ» الحركات الثلاث، هذا إذا لم =

الإِتْبَاعِ[١]، وَلَا يَجُوزُ الإِدْغَامُ فِي «اُمْدُدْنَ»؛ لِأَنَّ سُكُونَ الثَّانِي لَازِمٌ[٢].

وَتَقُولُ بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ: «مُدَّنَّ، مُدَّانِّ، مُدُّنَّ»، «مُدِّنَّ، مُدَّانِّ، اُمْدُدْنَانِّ». وَبِالخَفِيفَةِ: «مُدَّنْ، مُدُّنْ، مُدِّنْ».

الفَاعِلُ[٣]: «مَادٌّ»، وَالمَفْعُولُ: «مَمْدُودٌ»، وَاسْمُ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ: «مَمَدٌّ»، وَاسْمُ الآلَةِ: «مِمَدٌّ»، وَالمَجْهُولُ: «مُدَّ، يُمَدُّ».

[بيان الإدغام الواقع في باب «الافتعال» قبل تائه:]

ـ وَيَجُوزُ الإِدْغَامُ إِذَا وَقَعَ قَبْلَ تَاءِ الافْتِعَال حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ: «تثد ذر سشص ضط ظوى»[٤].

[إدغامُ الألف والباء والثاء:]

ـ نَحْوُ: «اتَّخَذَ» وَهُوَ شَاذٌّ، وَنَحْوُ: «اِتَّجَرَ»[٥]، وَ«اثَّأَرَ»[٦]، وَيَجُوزُ فِيهِ «اتَّأَرَ»؛ لِأَنَّ التَّاءَ وَالثَّاءَ مِنَ المَهْمُوسَةِ، وَحُرُوفُهَا: «سَتَشْحَثُكَ خَصَفَهْ»، فَيَكُونَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ نَظَراً إِلَى المَهْمُوسِيَّةِ، فَيَجُوزُ لَكَ الإِدْغَامُ بِجَعْلِ التَّاءِ ثَاءً وَالثَّاءِ تَاءً.

[إدغامُ الدَّال:]

ـ وَنَحْوُ: «اِدَّانَ» لَا يَجُوزُ فِيهِ غَيرُ إِدْغَامِ الدَّالِ فِي الدَّالِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَعَلْتَ التَّاءَ دَالاً

= يكن بعده شيء، أما إذا كان بعده حرف ساكن فالكسر لازمٌ، مثل: «مُدِّي» و«مُدِّ القَوم»، وإذا كان بعده ألف أو هاء المؤنث فالفتح لازم، نحو: «مُدَّا» و«مُدَّها»، وإذا كان واواً أو هاء المذكر فالضمُّ لازم نحو: «مُدُّوا» و«مُدُّهُ»، وقد يكسر بهاء المذكر نحو: «مُدِّهِ»، كذا قيل.

(١) لا يجوز الضم لعدم موجب الإتباع؛ وهو ضمُّ عينِ المضارع؛ لأن «فَرَّ، يَفِرُّ» من باب «ضَرَبَ، يَضْرِبُ».

(٢) قوله: (لَازِمٌ)؛ بسبب اتصال النون، ولا يمكن تحريكه كما يمكن تحريك الساكن في نحو: «مُدَّ» و«فِرَّ».

(٣) أي: اسم الفاعل «مَادٌّ» أصله: مادِدٌ، أدغمت الأولى بعد سلب حركتها في الثانية فصار: مادّ، «مَادّان» أصله: مادِدَان، «مادّون» أصله: مادِدُون، «مُدَّادٌ» و«مُدَّدٌ»، و«مَدَدَة» على وزن «فَعَلَة»، كـ«فَسَقَة» جمع: فاسق، ويمتنع فيه الإدغام للالتباس.

(٤) وهي أربعة عشر حرفاً لتجانسها بالتاء، سواء كان التجانس في المخرج أو في المهموسية أو المجهورية.

(٥) قوله: («اِتَّجَرَ»): أصله: اتتجر؛ لأنه من باب «نَصَرَ»؛ أي: عمل التجارة، فأُدغمت التاء وجوباً.

(٦) قوله: («اثَّأَرَ») أصله: «اثتأر»، وهو مثال الثاء إذا وقعت قبل تاء الافتعال، يجوز فيه «اتَّأَرَ»؛ لأن التاء والثاء من الحروف المهموسة.

لِبُعْدِهِ مِنَ الدَّالِ[١] فِي المَهْمُوسِيَّةِ، وَلِقُرْبِ الدَّالِ مِنَ التَّاءِ فِي المَخْرَجِ، يَلْزَمُ حِينَئِذٍ حَرْفَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، فَيُدْغَمُ[٢].

[إدغامُ الذَّال:]

ـ وَنَحْوُ: «اِذَّكَرَ»، يَجُوزُ فِيهِ: «اِدَّكَرَ»، وَ«اِذْدَكَرَ»؛ لِأَنَّ الدَّالَ وَالذَّالَ مِنَ المَجْهُورَةِ، فَجُعِلَ التَّاءُ دَالاً[٣] كَمَا فِي: «اِدَّانَ»[٤]، فَيَجُوزُ لَكَ الإِدْغَامُ؛ نَظَراً إِلَى اتِّحَادِهِمَا فِي المَجْهُورِيَّةِ، بِجَعْلِ الدَّالِ ذَالاً وَالذَّالِ دَالاً؛ وَالبَيَانُ؛ نَظَراً إِلَى عَدَمِ اتِّحَادِهِمَا فِي الذَّاتِ[٥].

[إدغامُ الزَّاي:]

ـ وَنَحْوُ: «اِزَّانَ» مِثْلُ: «اِذَّكَرَ»[٦]، وَلكِنْ لَا يَجُوزُ فِيهِ الإِدْغَامُ بِجَعْلِ الزَّايِ دَالاً؛

---

(١) قوله: (لِبُعْدِهِ مِنَ الدَّالِ): أي: بعده في الصفة، والبعد بين الحرفين في الصفة يُوجِب عسر التَّلفظ بهما، فوجبَ دفعُ هذا البعد بقلبِ أحدهما ليسهل التلفظ، وقلبوا التاء حرفاً يُوافق ما قبله في الصفة، أي: الدال؛ قصداً لنفي البعد والتَّنافر.

(٢) قوله: (فَيُدْغَمُ): أي: يدغم أحدهما في الآخر، أو يقع الإدغام بينهما وجوباً، والحاصل: أن قوله: «جَعَلْتَ التَّاء دالاً» يدل على معنيين: أحدهما: لم يبقيا على حالهما، والآخر: قلب أحدهما إلى الآخر، فقوله: «لِبُعْدِه من الدال في المَهْمُوسِيَّة» علَّةٌ للمعنى الأول، وقوله: «لِقُرْبِ الدَّالِ من التَّاءِ في المَخْرَجِ» علَّةٌ للمعنى الثاني.

(٣) قوله: (فَجُعِلَ التَّاءُ دَالاً): إزالة لذلك البعد مع القرب بينهما في المخرج، ولم تقلب التاء إلى الذال من أول الأمر لعدم قرب المخرج بينهما، كما جعلت التاء دالاً في «اِدَّان» للعلة المذكورة.

(٤) قوله: («اِدَّانَ»): أصله: «اِدْتَانَ» من «دَانَ» من الباب الثاني، أي: أخذ الدين. (السروري).

(٥) فائدة: إذا وقعت تاء الافتعال بعد ثلاثة أحرف وهي: الدال والذال والزاي تقلب دالاً مهملةً؛ لأن هذه الثلاثة مجهورة والتاء مهموسة، وبين المجهور والمهموس تضادٌّ، والجمع بين المتضادين ثقيل، فأرادوا التجانس بينهما، فأبدلوا من مخرج التاء حرفاً مجهوراً وهو الدال المهملة، ولم يعكسوا ـ دأي: لم يبدلوا من مخرج هذه الثلاثة حرفاً مهموساً .؛ لأنها فاء الفعل، والتاء زائدة، والزائد أَوْلى بالتصرُّفِ.

(٦) قوله: («اِزَّانَ») أصله: «اِزْتَان»؛ لأنه من «زَانَ» من: الزَّيْن، وقوله: (مِثْلُ: «اِذَّكَرَ») في جواز الإدغام بعد قلب التاء دالاً؛ للبعد بين الزاي والتاء في صفة المهموسية وصفة الصَّفير، وفي جواز عدم الإدغام أيضاً، فتقول: «اِزْدَانَ» كما تقول: «اِذْدَكَرَ»، إلا أن الإدغام في «اِذَّكَرَ» قويٌّ فصيحٌ، بخلاف الإدغام في «اِزَّانَ»، فإنه ضعيف غير فصيحٍ، لعدم قرب المخرج بين الدال والزاي، إلا أنهما مُتَّحدان في صفة الجهر، بخلاف التاء فإنها مهموسةٌ، فلذلك لم تقلب التاء زاياً ابتداءً.

لِأَنَّ الزَّايَ أَعْظَمُ مِنَ الدَّالِ فِي امْتِدَادِ الصَّوْتِ، فَيَصِيرُ حِينَئِذٍ كَوَضْعِ القَصْعَةِ الكَبِيرَةِ فِي الصَّغِيرَةِ، أَوْ لِأَنَّهُ يُوَازَى بِـ«ادَّانَ».

[إدغامُ السِّين والشِّين:]

ـ وَنَحْوُ: «اسَّمَعَ»[١] يَجُوزُ فِيهِ الإِدْغَامُ؛ لِأَنَّ السِّينَ وَالتَّاءَ مِنَ المَهْمُوسَةِ، وَلَا يَجُوزُ الإِدْغَامُ بِجَعْلِ السِّينِ تَاءً؛ لِعِظَمِ السِّينِ فِي امْتِدَادِ الصَّوْتِ[٢]، وَيَجُوزُ البَيَانُ لِعَدَمِ الجِنْسِيَّةِ فِي الذَّاتِ.

ـ وَنَحْوُ: «اشَّبَهَ»[٣] مِثْلُ: «اِسَّمَعَ».

[إدغامُ الصَّاد:]

ـ وَنَحْوُ: «اِصَّبَرَ»[٤] يَجُوزُ فِيهِ «اصْطَبَرَ»[٥]؛ لِأَنَّ الصَّادَ مِنَ المُسْتَعْلِيَةِ المُطْبَقَةِ، وَحُرُوفُهَا[٦]: «صطضظ خغق»، الأَرْبَعَةُ الأُولَى مُسْتَعْلِيَةٌ مُطْبَقَةٌ[٧]، وَالثَّلَاثَةُ الأَخِيرَةُ

(١) قوله: («اسَّمَعَ»): أصله: «إِسْتَمَعَ» من: سَمِعَ. (السروري).

(٢) فلو أدغم كذلك يصير كوضع القصعة الكبيرة في القصعة الصغيرة، وهذا خلاف مقتضى العقل.

(٣) قوله: («اشَّبَهَ»): أي: إذا وقع تاء الافتعال شيناً؛ حكمه كحكم ما إذا وقع سيناً، من جواز البيان والإدغامِ بجعل الثاني مثل الأول، فيجوز أن يقال: «اشَّبَهَ» و«اشْتَبَه»، ولا يجوز أن يقال: «اتَّبه». (المفراح).

(٤) قوله: («اِصَّبَرَ»): أصله: اصْتَبَرَ؛ لأنه من باب «ضَرَبَ»، والصاد من الحروف المذكورة إذا وقعت قبل تاء الافتعال، نحو: «اِصَّبَرَ» و«اصْتَبَرَ».

(٥) قوله: (يَجُوزُ فِيهِ «اصْطَبَرَ»): أي: يجوز فيه قلب التاء طاءً، ولا يجوز إبقاء التاء على حالها؛ لأن الصَّاد من المُسْتَعْلِية المُطْبَقةِ، والتاء من المُنْخَفِضة؛ فوجب أن تُقلب التاء بحرفٍ يوافق ما قبله في الصفة؛ لأن النُّطق بالحرفين المتباعِدَين فيها متعسِّرٌ.

(٦) قوله: (وَحُرُوفُهَا): الضمير يرجع إلى «المُسْتَعْلِية» لا إلى «المُسْتَعْلِية المُطْبَقةِ».

قلت: حروف الاستعلاء (المُسْتَعْلِية) هي: «خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ»، وحروف الإطباق (المُطْبقة): «ص ـ ض ـ ط ـ ظ»، قال ابن الجزري في «مقدمته»:

.... وَسَبْعُ عُلْوٍ: «خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ» حَصَرْ

وَ«صَادُ، ضَادٌ، طَاءُ، ظَاءٌ» مُطْبَقَهْ ....

(٧) قوله: (مُسْتَعْلِيَةٌ): لارتفاعِ اللِّسان بها إلى الحَنَك، وقوله: (مُطْبَقَةٌ): لانطباق اللِّسان معها على الحَنَكِ الأعلى، فظهر مما ذُكر أن الاسمين المذكورين مجازان؛ لأن المُسْتَعلي والمُطْبَق في الحقيقة هو اللِّسان، فمعناه: مُستعلٍ عنده اللِّسان، ومُطْبقٌ عنده اللِّسان.

مُسْتَعْلِيَةٌ فَقَطْ، وَالتَّاءُ مِنَ المُنْخَفِضَةِ[١]، فَجُعِلَ التَّاءُ طَاءً لِمُبَاعَدَةٍ بَيْنَهُمَا[٢]، وَقُرْبِ التَّاءِ مِنَ الطَّاءِ فِي المَخْرَجِ، فَصَارَ «اصْطَبَرَ»، كَمَا فِي «سِتٌّ» أَصْلُهُ: «سِدْسٌ»، فَجُعِلَ السِّينُ وَالدَّالُ تَاءً؛ لِقُرْبِ السِّينِ مِنَ التَّاءِ فِي المَهْمُوسِيَّةِ، وَالتَّاءِ مِنَ الدَّالِ فِي المَخْرَجِ[٣]، ثُمَّ أُدْغِمَ.

ـ ثُمَّ يَجُوزُ لَكَ الإِدْغَامُ بِجَعْلِ الطَّاءِ صَاداً؛ نَظَراً إِلَى اتِّحَادِهِمَا فِي الاِسْتِعْلَائِيَّةِ، نَحْوُ: «اصَّبَرَ»، وَلَا يَجُوزُ لَكَ الإِدْغَامُ بِجَعْلِ الصَّادِ طَاءً لِعِظَمِ الصَّادِ؛ أَعْنِي: لَا يُقَالُ: «اطَّبَرَ»، وَيَجُوزُ البَيَانُ لِعَدَمِ الجِنْسِيَّةِ فِي الذَّاتِ.

[إدغامُ الضَّاد:]

ـ وَنَحْوُ: «اِضَّرَبَ» مِثْلُ: «اصَّبَرَ»؛ أَعْنِي: يَجُوزُ: «اضَّرَبَ» وَ«اضْطَرَبَ»[٤]، وَلَا يَجُوزُ «اِطَّرَبَ»؛ لِزِيَادَةِ صِفَةِ الضَّادِ.

[إدغامُ الطَّاءِ والظَّاء:]

ـ وَنَحْوُ: «اطَّلَبَ»: لَا يَجُوزُ فِيهِ غَيرُ الإِدْغَامِ[٥]؛ لِاجْتِمَاعِ الحَرْفَيْنِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ

---

(١) وهي حروف لا يرتفع بها اللِّسان إلى الحَنَك عند النطق بها، وحروفُها ما عدا الحروف المُسْتَعْلية.

(٢) قوله: (لِمُبَاعَدَةٍ بَيْنَهُمَا): أي: بين الصَّاد والتاء في صفة الاستعلاء والانخفاض، وفي صفة الشدة والرَّخاوة؛ لأنَّ التاء حرفٌ شديدٌ، والصَّادُ رِخْوة، فيعسر الجمع بينهما في التلفظ، علةٌ للمعنى الأول، وقوله: (وَقُرْبِ التَّاءِ مِنَ الطَّاءِ فِي المَخْرَجِ) علةٌ للمعنى الثاني، والبعدُ بين الحرفين في صفة يوجب تَعسُّر النطق بهما، فقلبوا التاء طاءً؛ ليوافق ما قبله في الصفة لتيسير النُّطق.

(٣) لأن مخرجي التاء والطاء ما بين طرف اللِّسان وأصولِ الثنايا، فصار: «اِصْطَبَرَ»، فيجوز الإدغام بجعل الطاء صاداً؛ لاتحادهما في الاستعلائية، ولا يجوز الإدغام بجعل الصاد طاءً؛ لِعِظَم الصاد في امتداد الصوت من الطاء، فلا يقال: «اِطَّبَرَ».

(٤) قوله: («اضْطَرَبَ»): أصله: اضْتَرَبَ؛ فإن فاء «افْتَعَلَ» إذا وقع ضاداً يجوز أن يدغم بجعل التاء طاءً والطاء ضاداً، ولا يجوز أن يدغم بجعل الضاد طاءً؛ لزيادة صفة الضاد على الطاء، ويجوز قلب التاء طاءً من غير الإدغام، كما يجوز إذا وقع فاء «افْتَعَلَ» صاداً، فيجوز أن يقال: «اضَّرَبَ» و«اضْطَرَبَ»، ولا يجوز: «اطَّرَبَ»، كما يجوز أن يقال: «اصَّبَرَ» و«اصْطَبَرَ»، ولا يجوز: «اطَّبَرَ».

(٥) إذا وقع فاء «افْتَعَلَ» طاءً تُقلب تاؤه طاءً؛ لأنها لو بقيت مع مقاربتها إياها في المخرج لأدَّى: إمَّا إلى الإدغام، وهي لا تدغم في التاء لِمَا فيها من الإطباق الذي يَفوت بإدغامها فيها، وإما إلى الإظهار، فيَعسر النطق بهما، فقلبوا تاء الافتعال حرفاً يُوافق التاء في المخرج، ويوافق ما قبله في الصفة؛ قصداً لنفي التنافر بينهما، وهو الطاء، فقلبت طاءً، ثم يدغم الطاء في الطاء وجوباً؛ لاجتماع الحرفين المتجانسين مع تحرك الثاني.

بَعْدَ قَلْبِ تَاءِ الافْتِعَالِ طَاءً(١)؛ لِقُرْبِ التَّاءِ مِنَ الطَّاءِ فِي المَخْرَجِ.

ـ وَنَحْوُ: «اظَّلَمَ»: يَجُوزُ فِيهِ الإِدْغَامُ بِجَعْلِ الطَّاءِ ظَاءً، وَالظَّاءِ طَاءً؛ لِمُسَاوَاةِ بَيْنَهُمَا فِي العِظَمِ. وَيَجُوزُ البَيَانُ لِعَدَمِ الجِنْسِيَّةِ فِي الذَّاتِ، مِثْلُ: «اظَّلَمَ» وَ«اطَّلَمَ» وَ«اظْطَلَمَ».

[إدغامُ الواو:]

ـ وَنَحْوُ: «اتَّعَدَ»(٢)، فَجُعِلَ الوَاوُ تَاءً؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يُجْعَلْ تَاءً تَصِيرُ يَاءً لِكَسْرَةِ مَا قَبْلَهَا، فَيَلْزَمُ حِينَئِذٍ كَوْنُ الفِعْلِ مَرَّةً يَائِيًّا، نَحْوُ: «اِيتَعَدَ»، وَمَرَّةً وَاوِيًّا، نَحْوُ: «يَوْتَعِدُ»، أَوْ يَلْزَمُ تَوَالِي الكَسَرَاتِ.

[إدغامُ الياء:]

ـ وَنَحْوُ: «اتَّسَرَ»، فَجُعِلَ اليَاءُ تَاءً فِرَاراً عَنْ تَوَالِي الكَسَرَاتِ(٣)، وَلَمْ يُدْغَمْ فِي مِثْلِ: «ايتَكَلَ»؛ لِأَنَّ اليَاءَ لَيْسَتْ بِلَازِمَةٍ، يَعْنِي: تَصِيرُ هَمْزَةً إِذَا جَعَلْتَهُ ثُلَاثِيًّا.

ـ وَمِنْ ثَمَّةَ لَا يُدْغَمُ «حَيِيَ» فِي بَعْضِ اللُّغَةِ(٤)، وَإِدْغَامُ «اتَّخَذَ» شَاذٌّ(٥).

[بيان الإدغام الواقع في باب «الافتعال» بعد تائه:]

○ وَيَجُوزُ الإِدْغَامُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ تَاءِ الافْتِعَالِ مِنْ حُرُوفِ «تَدْذُرِ سَصَضطَظِ»(٦)، نَحْوُ:

---

(١) قوله: (بَعْدَ قَلْبِ تَاءِ الافْتِعَالِ طَاءً): لمباعدةٍ بينهما في الصفة؛ لأن التاء من المُنْخَفِضة والطاء من المُسْتَعْلِية المُطْبقة، فيكون بينهما تَضادٌّ وتَنافرٌ، فوجب قلبُ التاء إلى حرفٍ من مخرجِه ليُوافق الطاء الذي قبله، فقلبت طاءً.

(٢) قوله: («اتَّعَدَ»)، بيانه: إذا وقعت فاء «افْتَعَلَ» واواً تقلب تاءً، ثم تُدغم التاء في التاء، وإنما قلبت الواو تاءً، ولم تقلب ياءً مع سكونها وانكسار ما قبلها؛ لأنَّها لو قلبت ياءً يلزم أحدُ الأمرين المحذورين، الأول: كون الفعل مَرَّةً يائيًّا، نحو: «إِيتَعَدَ»، ومَرَّةً واويًّا، نحو: «يَوْتَعِدُ»، والثاني: توالي الكسرات؛ لأن الياء بمنزلة الكسرتين مع كسرة ما قبلها.

(٣) قوله: (تَوَالِي الكَسَرَاتِ)؛ لأن الياء بمنزلة الكسرتين مع كسرة ما قبلها، خصوصاً في مصدره، يزيد كسرة أخرى، ثم أدغمت التاء في التاء فصار: «اتَّسَرَ».

(٤) قوله: (لا يُدْغَمُ: «حَيِيَ»)؛ لأن الياء ليست بلازمةٍ؛ حيث تَسقط تارةً، وتقلبُ تارةً أخرى كما مرَّ.

(٥) قوله: (وإدْغَامُ «اتَّخَذَ» شَاذٌّ) عطف على قوله: «لا يُدْغَمُ» من حيث المعنى، والمراد: ومن أجل أنَّ اللزوم شرطٌ في الإدغام شذَّ إدغامُ «اتَّخَذَ» إذا كان ثلاثيًّا. (السروري).

(٦) تقلب تاء الافتعال لمقاربتها لها في المخارج ومباعدتها عنها في الصفات، فقلبوها إلى مقاربٍ لها موافق لصفتها. وقد أورد على ترتيب ذكر الحروف أمثلتَها. كذا في الأصل والشروح، وفيه بحث.

«يَقَتِّلُ»[(١)]، وَ«يَبَدِّرُ»[(٢)]، وَ«يَعَذِّرُ»[(٣)]، وَ«يَنَزِّعُ»[(٤)]، و«يَبَسِّمُ»[(٥)]، وَ«يَخَصِّمُ»[(٦)]، وَ«يَنَضِّلُ»[(٧)]، وَ«يَلَطِّمُ»[(٨)]، وَ«يَنَظِّرُ»[(٩)]، وَلكِنْ لَا يَجُوزُ فِي إِدْغَامِهِنَّ إِلَّا الإِدْغَامُ بِجَعْلِ التَّاءِ مِثْلَ العَيْنِ؛ لِضَعْفِ اسْتِدْعَاءِ المُؤَخَّرِ[(١٠)].

○ وَعِنْدَ بَعْضِ الصَّرْفِيِّينَ: لَا يَجِيءُ هذَا الإِدْغَامُ فِي المَاضِي؛ حَتَّى لَا يَلْتَبِسَ بِمَاضِي التَّفْعِيلِ؛ لِأَنَّ عِنْدَهُمْ: تُنْقَلُ حَرَكَةُ التَّاءِ إِلَى مَا قَبْلَهَا، وَتُحْذَفُ المجْتَلَبَةُ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ:

---

(١) قوله: («يَقَتِّلُ»): أصله: «يقْتَتِل» من: القتل؛ أُدغمت أُولى التاءين بعد نقل حركتها إلى ما قبلها في الآخر، وإنما لم يجب الإدغام فيه مع اجتماع الحرفين المتماثلين المتحرِّكين؛ لأن التاء الأولى في حكم المنفصل من الثانية؛ لأن تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاءٍ بعدها، نحو: «اقْتَسَمَ» و«اخْتَرَمَ».

(٢) قوله: («يَبَدِّرُ»): كذا وقع في بعض النسخ، وهو صحيح، أصله: «يَبْتَدِرُ» من «بدر» أي: أسرع، قُلبت التاء دالاً، ثم أُدغمت الدَّالُ في الدَّال بعد نقل حركة الأولى إلى الباء، ووقع في بعضها الآخر: «يَبَدِّلُ» من: البَدَل، والظاهر أنه تصحيف، لأنه لا يُعرف «ابْتَدَلَ».

(٣) قوله: («يَعَذِّرُ»): أصله: «يَعْتذر» من: العُذْر، قلبت التاء دالاً، ثم الدَّال ذالاً، ثم أُدغم الذال في الذال بعد نقل حركة الأولى إلى العين، فصار: «يَنَزِّعُ».

(٤) قوله: («يَنَزِّعُ»): أصله: «ينتزع» من: النزع، قُلِبت التاء دالاً، ثم الدال زايًا، ثم أُدغمت الزَّاي في الزَّاي، بعد نقل حركة الأُولى إلى النون، فصار: «يَنَزِّع».

(٥) قوله: («يَبَسِّمُ»): أصله: «يَبْتَسم» من: البسم، قلبت التاء سيناً لاتحادهما في صفة الهَمْسِ، ثم أُدْغم السينُ في السين بعد نقل حركة الأُولى إلى الباء، فصار: «يَبَسِّم».

(٦) قوله: («يَخَصِّمُ»): أصله: «يَخْتَصِم» من: الخُصُومة، قلبت التاء طاءً لقربهما في المخرج، ثم الطاءُ صاداً لاتحادهما في الاستعلائية، ثم أُدغم الصَّادُ في الصَّاد بعد نقل حركة الأولى إلى الخاء، فصار: «يَخَصِّمُ».

(٧) قوله: («يَنَضِّلُ»): أصله: «يَنْتَضِل» من: النِّضال وهو المراماة، قُلبت التاء طاءً، ثم أُدغم الطاء في الضاد كما مَرَّ، فصار: «يَنَضِّلُ».

(٨) قوله: («يَلَطِّمُ»): أصله: «يَلْتَطم» من: اللَّطم، وهي الضرب على الوجه بباطن الرَّاحةِ، قلبت التاءُ طاءً، كما مرَّ. وفي بعض النسخ: «يَرَطِّم» بدل «يَلَطِّم»، يقال: «ارْتَطَمَ عليه أمره»: إذا لم يَقْدِر على الخروج منه.

(٩) قوله: («يَنَظِّرُ»): أصله: «يَنْتظر» من: النَّظر، قلبت التاءُ طاءً، ثم الطاءُ ظاءً كما مرَّ، فصار: «يَنَظِّرُ».

(١٠) قوله: (لِضَعْفِ اسْتِدْعَاءِ) المقدَّم، الذي هو التاء (المُؤَخَّرِ) الذي هو عين الفعل.
ومعنى اقتضاء المؤخَّر أن يقتضي جعله مثل نفسه بقلبه إليه، وإنما ضعف استدعاء التاء المتقدمة العين المتأخرة؛ لأن التاء زائدة والعين أصلية، والأصلي قويٌّ، والزَّائدُ ضعيفٌ، ولو جعل العين تاء يصير القوي ضعيفاً وهو ضعيف، ولو جعل التاء عيناً يصير الضعيف قويًّا وهو قويّ.

يَجِيءُ بِكَسْرِ الفَاءِ، نَحْوُ: «خِصَّمَ»؛ لِأَنَّ عِنْدَهُمْ: كُسِرَ الفَاءُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ[١]، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ: يَجِيءُ بِالمُجْتَلَبَةِ، نَحْوُ: «اخِصَّمَ»، نَظَراً إِلَى سُكُونِ أَصْلِهِ.

○ وَيَجُوزُ فِي مُسْتَقْبَلِهِ كَسْرُ الفَاءِ وَفَتْحُهَا كَمَا فِي المَاضِي، نَحْوُ: «يَخِصِّمُ»، وَفِي فَاعِلِهِ ضَمُّ الفَاءِ لِلإِتْبَاعِ[٢] مَعَ فَتْحِهَا وَكَسْرِهَا، نَحْوُ: «مُخصِّمُونَ»، وَيَجِيءُ مَصْدَرُهُ «خِصَّاماً»[٣] بِكَسْرِ الخَاءِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، أَوْ لِنَقْلِ كَسْرَةِ التَّاءِ إِلَى الخَاءِ، وَيَجِيءُ «خَصَّاماً» إِنِ اعْتُبِرَتْ حَرَكَةُ الصَّادِ المُدْغَمِ فِيهَا، وَيَجِيءُ «اخِصَّاماً» اعْتِبَاراً لِسُكُونِ الأَصْلِ.

○ وَتُدْغَمُ تَاءُ «تَفَعَّلَ» وَ«تَفَاعَلَ» فِيمَا بَعْدَهَا[٤]؛ بِاجْتِلَابِ الهَمْزَةِ كَمَا مَرَّ فِي بَابِ الافْتِعَالِ، نَحْوُ: «اطَّهَّرَ» أَصْلُهُ: تَطَهَّرَ، وَ«اثَّاقَلَ» أَصْلُهُ: تَثَاقَلَ.

○ وَلَا يُدْغَمُ فِي نَحْوِ: «اسْتَطْعَمَ»؛ لِسُكُونِ الطَّاءِ تَحْقِيقاً[٥]، وَفِي «اسْتَدَانَ» أَصْلُهُ: اسْتَدْيَنَ، تَقْدِيراً[٦]، وَلكِنْ يَجُوزُ حَذْفُ تَائِهِ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ، نَحْوُ: «اسْطَاعَ، يَسْطِيعُ» كَمَا مَرَّ، وَإِذَا قُلْتَ: «أَسْطَاعَ» - بِفَتْحِ الهَمْزَةِ - يَكُونُ السِّينُ زَائِداً كَالهَاءِ فِي «أَهْرَاقَ»[٧].

---

(١) قوله: (السَّاكنين): أحدهما: الخاء الساكنة، والثاني: الحرف المدغم؛ لأن الساكن إذا حُرِّك حرك بالكسر، فاستغني عن الهمزة المُجتلبة فصار: «خِصَّم» بكسر الخاء، والبعض الآخر لا يحذف المُجتلبة نظراً إلى أن الخاء ساكن في الأصل، وحركته عارضة، ولا اعتبار بالحركة العارضة، ويكسر الخاء فيقول: «اخِصَّم».

(٢) قوله: (لِلإِتبَاعِ) أي: لإتْباع حركة الفاء بضمِّ الميم مع فتحها وكسرها، نحو: «مخصِّمون» بفتح الخاء وكسرها، وهذا مثالُ اسم الفاعل: «مُخصِّم».

(٣) قوله: («خِصَّاماً») بكسر الخاء، أصله: «اختصاماً»؛ قلبت التاء صاداً فصار: «اخْصِصَاماً»، ثم حذفت حركة الصاد المُبدلة من التاء للإدغام، ثم أدغمت في الثانية، ثم حركت الخاء بالكسر؛ لالتقاء الساكنين؛ الأولى الخاء والثانية الصاد الأولى المُدغمة، ثم حُذفت الهمزة للاستغناء عنها، أو تكسر الخاء؛ لنقل كسرة التاء إلى الخاء، فأُدغمت الصاد الأولى في الثانية، فاستُغني عن همزة الوصل فصار: «خِصَّاماً».

(٤) قوله: (فِيمَا بَعْدَهَا) أي: إذا كان فيما بعدها حرف من حروف «تثد ذر سشص ضط ظوى» بجعل التاء مثل ما بعدها، ثم تُدغم باجتلاب الهمزة للضرورة، كما تدغم تاء الافتعال فيما بعدها، كما مرَّ في باب الافتعال، نحو: «اطّهر».

(٥) فائدة: إذا وقع بعد تاء الاستفعال طاءٌ أو دال لا تدغم التاء فيهما، سواء كانتا ساكنتَين حقيقةً، نحو: «اسْتَطْعَمَ» و«اسْتَدْرَكَ»؛ لانعدام شرط الإدغام وهو تحرُّك الثاني، أو تقديراً، نحو: «اسْتَدَانَ» و«اسْتَطَالَ»؛ لأن فاءهما وإن تحرَّكت إلا أنها في تقدير السكون؛ لأن أصلهما: استَدْيَن، واستَطْوَل، فلِذا لا تدغم.

(٦) قوله: (تَقْدِيراً): أي: لا تدغم التاء فيما بعدها في: «اسْتَدَانَ»، وإن كانت الدال متحركة لكنها ساكنة في الأصل؛ لأن أصلها: «استَدْيَنَ» بسكون الدال تقديراً، فلم يوجد شرط الإدغام، فلا تدغم.

(٧) الهاء زائدة؛ إذ أصله: «أرَاقَ»، ثم زيدت الهاء على خلاف القياس.

البَابُ الثَّالِثُ
فِي المَهْمُوزِ

○ وَلَا يُقَالُ لَهُ: صَحِيحٌ؛ لِصَيرُورَةِ هَمْزَتِهِ حَرْفَ عِلَّةٍ فِي التَّلْيِينِ(١)، إِمَّا وُجُوباً، كَمَا فِي «آدم»(٢)، أَوْ جَوازاً، كَمَا فِي: «رَاسٍ»(٣).

[أقسام المهموز:]

وَهُوَ يَجِيءُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ:

(١) مَهْمُوزُ الفَاءِ، نَحْوُ: «أَخَذَ».

(٢) وَالعَيْنِ، نَحْوُ: «سَأَلَ».

(٣) وَاللَّامِ، نَحْوُ: «قَرَأَ».

○ وَحُكْمُ الهَمْزَةِ(٤) حُكْمُ الحَرْفِ الصَّحِيحِ(٥)، إِلَّا أَنَّهَا تُخَفَّفُ: (١) بِالقَلْبِ،

---

(١) قوله: (فِي التَّلْيِينِ): أي: إن كانت الهمزة مفتوحة: جُعلت بين مخرج الهمزة ومخرج الألف، نحو: «سَأَلَ»، وإن كانت مكسورة: جعلت بين مخرج الهمزة ومخرج الياء، نحو: «سُئِلَ»، وإن كانت الهمزة مضمومة: جعلت بين مخرج الهمزة ومخرج الواو، نحو: «سُؤَالٌ»؛ وهذا هو بينَ بينَ المشهور.

(٢) قوله: («آدم»): أصله بهمزتين؛ لأنه «أَفْعَل»، إلا أنهم لَيَّنُوا الثانيةَ، فإذا احتجت إلى تحريكِها جعلتها واواً وقُلْتَ: «أَوَادِم» في الجمع؛ لأنه ليس لها أصل في الياء معروفٌ، فجعل الغالب عليها الواو، عن الأَخْفَش. قال ابنُ بَرِّي: كلُّ ألفٍ مجهولة لا يعرف عمَّاذا انقلابها، وكانت عن همزةٍ بعد همزةٍ يدعو أمرٌ إلى تحريكها، فإنها تبدل واواً؛ حملاً على «ضَوَارِب» و«ضُوَيْرِب»، فهذا حكمها في كلام العرب، إلا أن تكون طَرفاً رابعةً، فحينئذٍ تُبدل ياءً.
واختلف في اشتقاق اسم «آدم»؛ فقال بعضُهم: سُمِّي «آدم»؛ لأنه خُلِق من أَدَمة الأرض. وقال بعضهم: لأُدْمَةٍ جعلها الله فيه. وقال الزَّجاجُ: يقول أهل اللغة: لأنه خُلِق من ترابٍ، وكذلك «الأُدْمة» إنما هي مُشبَّهةٌ بلون التراب. انظر: «اللسان»، مادة (أ د م).

(٣) قال ابن يعيش في «شرح المفصل»: الهمزةُ إذا ليَّنتها صارتْ من جنس الألف؛ لسكونها وقُرْبِها منها، وتبعت حركة ما قبلها، فصارت إليها، نحو قولك: في «رَأْس»: «رَاسٌ»، وفي «فَأْس»: «فَاسٌ».

(٤) ولا تخفف الهمزةُ إلا إذا تقدمها شيءٌ، فإذا لم يتقدمها، نحو قولك: «ابتداء»، و«أَبٌ»، و«أُمٌّ» و«ابْنٌ»، فالتحقيق لا غير. ينظر: «النجاح التالي».

(٥) لأنها تقبل الحركات الثلاث، بخلاف حروف العلة.

=

(٢) وَجَعْلِهَا بَيْنَ بَيْنَ؛ أَيْ: بَيْنَ مَخْرَجِهَا وَبَيْنَ مَخْرَجِ الحَرْفِ الَّذِي مِنْهُ حَرَكَتُهَا، (٣) وَالحَذْفِ.

[التخفيف بالقلب:]

الأَوَّلُ[١]: يَكُونُ إِذَا كَانَتِ الهَمْزَةُ سَاكِنَةً وَمُتَحَرِّكاً مَا قَبْلَهَا، تُقْلَبُ[٢] بِشَيْءٍ يُوَافِقُ حَرَكَةَ مَا قَبْلَهَا؛ لِلِينِ عَرِيكَةِ السَّاكِنِ وَاسْتِدْعَاءِ مَا قَبْلَهَا إِيَّاهُ، نَحْوُ: «رَاسٍ» وَ«لُومٍ» وَ«بِيرٍ».

[التخفيف بجعلها بَيْنَ بَيْن:]

وَالثَّانِي[٣]: يَكُونُ إِذَا كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً وَمُتَحَرِّكاً مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ تَثْبُتُ لِقُوَّةِ عَرِيكَتِهَا[٤]، نَحْوُ: «سَأَلَ» وَ«لَؤُمَ» وَ«سُئِلَ»، إِلَّا إِذَا كَانَتْ مَفْتُوحَةً وَمَا قَبْلَهَا مَكْسُوراً أَوْ مَضْمُوماً، تُجْعَلُ وَاواً أَوْ يَاءً، نَحْوُ: «مِيَرٍ» وَ«جُوَنٍ»؛ لِأَنَّ الفَتْحَةَ كَالسُّكُونِ فِي اللِّينِ، فَتُقْلَبُ كَمَا فِي السُّكُونِ.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَا تُقْلَبُ فِي «سَأَلَ»، وَهَمْزَتُهُ مَفْتُوحَةٌ ضَعِيفَةٌ؟ قُلْنَا: فَتْحَتُهُ صَارَتْ قَوِيَّةً بِفَتْحَةِ مَا قَبْلَهَا، وَنَحْوُ: «لَا هَنَاكِ المَرْتَعُ»[٥] شَاذٌّ.

= وقال التفتازاني في «شرح العزي»: والأَوْلى أن يقالَ: حكمُ المهموز في التصاريف حكمُ مُمَاثِله من غير المَهْمُوز، إنْ كان مضاعفاً فمُضَاعَف، وإن كان مثالاً فمثالٌ، إلى غير ذلك.

(١) قوله: (الأَوَّلُ): إنما حذفوا الهمزة؛ لأنها حرف شديد يخرج من أَقْصَى الحَلْق، وهي أدخل الحروف في حروف الحلق، فاستثقل النُّطق بها، فساغ فيها التخفيف لدفع ثقلها.

(٢) إنما تَعيَّن القلبُ في هذه الصورة إذا أُريد التخفيف؛ لأنه لا يمكن جعلها بَيْنَ بَيْن لسكونها، ولا يمكن الحذف؛ لأنه لا يبقى ما يدل عليها.

(٣) قوله: (وَالثَّانِي): وهو جعلها بَيْنَ بَيْن، أي: إن كانت مفتوحة جعلتها بين الهمزة والألف، وإن كانت مضمومة جعلتها بين الهمزة والواو، نحو: «تساؤُلٌ»، وإن كانت مكسورة جعلتها بين الهمزة والياء، نحو: «قائِلٍ».

وهو قسمان: مشهور، وهو الذي ذكره المصنف، وبعيدٌ: وهو ما يكون بين الهمزة وبين حرف حركة ما قبلها، نحو قولك في «سُئِل»: «سُوِل»، فإنه بين الهمزة والواو، وذلك فراراً من وقوع «ياء» مكسورة بعد ضمٍّ. انظر: «شرح المفصل»: (٩/ ١٢٢).

(٤) قوله: (لِقُوَّةِ عَرِيكَتِهَا): أي: لِقوة طبيعة الهمزة المتحركة مع تحرك ما قبلها، نحو: «مُسْتَهْزِئِينَ»، فالقياس أنْ تثبت الهمزة وتُجعل بَيْنَ بَيْنَ.

(٥) قاله الفرزدق، انظر «ديوانه» ص ٥٠٨، والبيتُ بتمامه:

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ البِغَالُ عَشِيَّةً ... فَارْعَيْ فَزَارَةُ لَا هَنَاكِ المَرْتَعُ =

[التخفيف بالحذف:]

وَالثَّالِثُ: يَكُونُ إِذَا كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً وَسَاكِناً مَا قَبْلَهَا، وَلَكِنْ تَلِينُ فِيهِ أَوَّلاً؛ لِلِيْنِ عَرِيكَتِهَا بِمُجَاوَرَةِ السَّاكِنِ، ثُمَّ تُحْذَفُ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ، ثُمَّ أُعْطِيَ حَرَكَتُهَا لِمَا قَبْلَهَا(١) إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا حَرْفاً صَحِيحاً، أَوْ وَاواً أَوْ يَاءً(٢) أَصْلِيَّتَيْنِ، أَوْ مَزِيدَتَيْنِ لِمَعْنًى(٣)، نَحْوُ: «مَسَلَةٍ»(٤)، وَ«مَلَكٍ» أَصْلُهُ: مَلْأَكٌ(٥)، مِنَ: الأَلُوكَةِ، وَهِيَ الرِّسَالَةُ.

ـ وَنَحْوُ: «اَلَحْمَرُ»(٦)، يَجُوزُ فِيهِ: «لَحْمَرُ»؛ لِأَنَّ الأَلِفَ لِأَجْلِ سُكُونِ اللَّامِ، وَقَدِ انْعَدَمَ، وَيَجُوزُ: «اَلَحْمَرَ» لِطُرُوِّ حَرَكَةِ اللَّامِ، وَ«جَيَلٍ»(٧)، وَ«حَوَبَةٍ»(٨)، ....

= و«راحت»: سارت، و«مسلمة»: هو مسلمة بن عبد الملك، و«فزارة»: قبيلة عمر بن هبيرة الفزاري الذي ولي العراق بعد مَسلمة بن عبد الملك. و«العشي»: واحدته العشية، وهي ما بين الزوال إلى الغروب، وقيل غير ذلك. و«هناكِ»: هَنَأك: ساغ ولذَّ. و«المرتع»: مصدر ميمي من «رتَع يرتَعُ» بمعنى: رعى يرعى.

والمعنى: يخبر الفرزدق بأن مَسلمة بن عبد الملك قد عُزِل عنِ العراق، وأن عمر بن هبيرة الفزاري قد وليها بدلاً منه، ويدعو لفزارة ألَّا تهنأ بولاية سيدها هذا، وأن تكون هذه الولاية مرتعاً وخيماً لهم.

ووجه الشاهد: «لا هَنَاكِ المَرْتعُ» أصله: «هنأك»؛ من: «هَنَأَ، يَهْنأ»، قلبت الهمزة ألفاً على غير قياسٍ، وقال المحققون: إنما لم تجعل الهمزة بَيْنَ بَيْنَ؛ لأنها تقرب من الألف، لكون حركتها فتحة وقبلها ضمة أو كسرة، وهما لا تقعان قبل الألف، فكذا لا تقعان قبل ما قرُب منها، وقال يونس: وكان حقُّها أن تجعل بَيْنَ بَيْن؛ لأنها متحركة.

(١) ليكون علامة للهمزة المحذوفة، وإنما لم يحذفوا الهمزة مع حركتها؛ لأنه يؤدِّي إلى الإخلال بإسقاط حرفٍ مع حركة مجّاناً.

(٢) قوله: (أَوْ وَاواً أَوْ يَاءً): أمّا الألف: فيمتنع فيه هذا النقل؛ لأنها لا تحتمل الحركة.

(٣) أي: لا تكونان زائدتين لمُجرَّدِ المدِّ أو ما يشبهه، بل زائدتان لمعنًى؛ كالإلْحاق والتأنيث وغيرهما.

(٤) قوله: («مَسَلَةٍ»): أصلها: مَسألة؛ حذفت الهمزة طلباً للخِفَّة.

(٥) قوله: (مِنَ: الأَلُوكَةِ): إشارةٌ إلى أنَّ أصل «مَلأَك»: «مَألَك»، فقُدِّمت اللام فصار «مَلْأَك» فحذفت الهمزة، فصار: «مَلَك».

(٦) قوله: («الَحْمَرُ»): أصله: الأحمر، خفِّفت همزته بنقل حركتها ثم حذفِها، فتحرَّكت لامُ التعريف بالفتح.

(٧) قوله: («جَيَلٍ»): أصله: «جَيْأَلٌ» وهو اسمٌ للضَّبُع.

(٨) قوله: («حَوَبَةٍ»): بالحاء، أصله: «حَوْأَبَةٌ» بالهمزة، وهي ماء من مياه العرب في طريق البصرة، وقيل: موضع في طريق البصرة بينها وبين مكة.

وفي نسخة: «جُوْنَة» ـ كما في كتاب «المقتضب» للمبرِّد ـ، تقول فيها: «جُوَنَة»، والجونة: الحقَّة يجعل فيها الحلي.

وَ«أَبُوَيُّوبَ»(١)، وَ«اتْبَعِيَ مُرَهُ»(٢).

- وَيَجُوزُ تَحْمِيلُ الحَرَكَةِ عَلَى حُرُوفِ العِلَّةِ فِي هذِهِ الأَشْيَاءِ لِقُوَّتِهَا، وَلِطُرُوِّ الحَرَكَةِ.

- وَإِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا حَرْفَ لِينٍ مَزِيداً نُظِرَ؛ فَإِنْ كَانَ يَاءً أَوْ وَاواً مَدَّتَيْنِ، أَوْ مَا يُشْبِهُ المَدَّةَ كَيَاءِ التَّصْغِيرِ؛ جُعِلَتْ مِثْلَ مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ أُدْغِمَ فِي آخِرِهِ؛ لِأَنَّ نَقْلَ الحَرَكَةِ إِلَى هذِهِ الأَشْيَاءِ يُفْضِي إِلَى تَحْمِيلِ الضَّعِيفِ(٣)، فَتُدْغَمُ، نَحْوُ: «خَطِيَّةٍ» وَ«مَقْرُوَّةٍ» وَ«أُفَيِّسٍ»(٤).

فَإِنْ قُلْتَ: يَلْزَمُ تَحْمِيلُ الضَّعِيفِ أَيْضاً فِي الإِدْغَامِ؛ وَهُوَ اليَاءُ الثَّانِيَةُ، قُلْنَا: اليَاءُ الثَّانِيَةُ أَصْلِيَّةٌ، فَلَا تَكُونُ ضَعِيفَةً كَيَاءِ «جَيَلٍ»، وَإِنْ كَانَ أَلِفاً جُعِلَ بَيْنَ بَيْنَ؛ لِأَنَّ الأَلِفَ لَا تَتَحَمَّلُ الحَرَكَةَ وَالإِدْغَامَ، نَحْوُ: «سَائِلٍ» وَ«قَائِلٍ»(٥).

---

(١) قوله: («أَبُوَيُّوبَ»): أصله: «أَبُو أَيُّوبَ»، بسكون الواو، قلبت حركة الهمزة إلى الواو فاجتمع ساكنان: الهمزة والحرف الذي يليها، فحذفت الهمزة؛ فصار «أَبُوَيُّوبَ» بفتح الواو.

(٢) قوله: (وَ«اتْبَعِيَ مُرَهُ»): حرفت في بعض النسخ إلى: «ابْتَغِيَ مُرَهُ» وهو خطأ، والصواب كما في «الشافية» و«المفصل» و«المنصف»: «اتْبَعِيَ مُرَهُ»، وأصله: اتبعي أمره، أي: يا امرأة اتبعي أمرَ مولاك أو غيره، فنُقلت فتحة الهمزة إلى الياء، ثم حذفت.

قال المُبرِّد في «المقتضب»: أمَّا إذا كانت الهمزة بعد ألفٍ، أو واوٍ، أو ياءٍ؛ فإن في الهمزة أحكاماً: إذا كانت الياءُ والواو مفتوحاً ما قبلهما فهما كسائر الحروف، تقول في «جَيْأَلٍ»: «جَيَلٌ». وكذلك إذا كانت واحدة منهما اسماً، أو دخلت لغير المدِّ واللِّين.

وتقول في «فَوْعَلٍ» من «سألت»: «سَوْأَل»، فإن أردت التخفيف قلتَ: «سَوَل»، كما قلتَ في الياء. وكذلك ما كانت فيه واحدة منهما اسماً، وإن كان قبل الواو ضمَّة، أو قبل الياء كسرةٌ، تقول في «اتبعُوا أمره»: اتبعُوَ مُرَه، وفي «اتبَعِي أمره»: اتبَعِيَ مُرَه، وفي «اتبعوا إبلكم»: اتبعُوِ بِلكم؛ لا تُبالي أمفتوحةً كانت الهمزةُ، أم مضمومةً، أم مكسورةً.

(٣) قوله: (يُفْضِي إِلَى تَحْمِيلِ الضَّعِيفِ): أي: إيقاع الحركة وإن كانت عارضةً على حرف اللِّين المزيد لغير الإلحاق، فلم يمكن التخفيف بالحذف، ولم يمكن أيضاً جعلها بَيْنَ بَيْن؛ لأن الهمزة تكون ساكنة، فيلزم التقاء ساكنين، فعيّن القلب.

(٤) قوله: (خَطِيَّةٍ، وَ«مَقْرُوَّةٍ» وَ«أُفَيِّسٍ») أصلُها: «خَطِيئة» و«مَقْرُوءة» و«أُفَيئس»، تصغير «أفْؤُس» بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم الهمزة، جمع: فَأْس؛ قلبت الهمزة في «أفيئس» ياءً، فاجتمع ياءان أولاهما ساكنة، فأدغمت فيما بعدها فصار: «أُفَيِّس» بتشديد الياء.

(٥) قوله: (سَائِلٍ، وَ«قَائِلٍ»): وذلك لامتناع الحذف، فنُقلت الحركة إلى ما بعدها؛ لأن الألف لا تقبل الحركة، وامتناعِ القلب؛ لكون ما قبلها ساكناً، وامتناعِ الإدغام؛ لأن الألف لا يُدغم فيها.

○ وَإِذَا اجْتَمَعَ الهَمْزَتَانِ فِي كَلِمَةٍ، وَكَانَتِ الأُولَى مَفْتُوحَةً وَالثَّانِيَةُ سَاكِنَةً، تُقْلَبُ الثَّانِيَةُ أَلِفاً، نَحْوُ: «آخَذَ» وَ«آدَمَ» إِلَّا فِي «أَيِمَّةٍ»[1]، جُعِلَتْ هَمْزَتُهَا أَلِفاً كَمَا فِي «آخَذَ»، ثُمَّ جُعِلَتْ يَاءً لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ، وَعِنْدَ الكُوفِيِّينَ: لَا تُقْلَبُ أَلِفاً حَتَّى لَا يَلْزَمَ اجْتِمَاعُ السَّاكِنَيْنِ، وَقُرِئَ عِنْدَهُمْ: ﴿أَيِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٢] بِالهَمْزَتَيْنِ[2].

فَإِنْ قِيلَ: اجْتِمَاعُ السَّاكِنَيْنِ فِي حَدِّهِ جَائِزٌ، فَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي «آمَّةٍ»؟ قُلْنَا: الأَلِفُ فِي «آمَّةٍ» لَيْسَتْ بِمَدَّةٍ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ اجْتِمَاعُ السَّاكِنَيْنِ فِي حَدِّهِ؟!

○ وَإِذَا كَانَتْ مَكْسُورَةً تُقْلَبُ يَاءً، «رَيِّيْنِ» نَحْوُ: «إِيسَرْ»، وَإِذَا كَانَتْ مَضْمُومَةً تُقْلَبُ وَاواً، نَحْوُ: «أُوثُرْ»، وَأَمَّا: «كُلْ» وَ«مُرْ» وَ«خُذْ» فَشَاذٌّ[3]، وَهذَا إِذَا كَانَتَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَإِذَا كَانَتَا فِي كَلِمَتَيْنِ تُخَفَّفُ الثَّانِيَةُ عِنْدَ الخَلِيلِ[4]، نَحْوُ: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨].

وَعِنْدَ أَهْلِ الحِجَازِ تُخَفَّفُ كِلَاهُمَا، وَعِنْدَ بَعْضِ العَرَبِ تُقْحَمُ بَيْنَهُمَا أَلِفٌ لِلْفَصْلِ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

[أَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ] وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ؟[5]

○ وَلَا تُخَفَّفُ الهَمْزَةُ فِي أَوَّلِ الكَلِمَةِ [بِشَيْءٍ مِنَ التَّخْفِيفِ]؛ لِقُوَّةِ المُتَكَلِّمِ فِي الابْتِدَاءِ، وَتَخْفِيفُهَا بِالحَذْفِ فِي: «نَاسٍ»، أَصْلُهُ: «أُنَاسٌ» شَاذٌّ.

---

(١) قوله: (أَيِمَّةٍ) من جموع القلة على وزن: أَفْعِلَة، جمع: إِمَام، أصله: «أَئْمِمَة» بإثبات همزة ساكنة متوسطة بين الهمزة الأولى وبين الميم، فنقلوا كسرة الميم إلى الهمزة الساكنة، ثم أدغموها في الميم الثانية، فصار: «أَئِمَّة» بفتح الهمزة الأولى وكسر الثانية.

(٢) قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وابن ذكوان وغيرهم: ﴿أَيِمَّةَ﴾ بهمزتين، وقرأ أبو عمرو ونافع وابن كثير وغيرهم: «أَيِمَّة» بإبدال الهمزة الثانية ياءً، وذهب بعض العلماء إلى أن قراءة أبي عمرو ومن معه بتسهيل الهمزة، وليس بقلبها ياءً. انظر: «معجم القراءات» للخطيب: (٣/ ٣٥١).

(٣) قوله: («كُلْ» وَ«مُرْ» وَ«خُذْ»): أصلها: أُؤْكل، وأُؤْخذ، وأُؤْمر؛ اجتمعت همزتان الأولى مضمومة والثانية ساكنة، ولم تُقلب الثانية واواً مع سكونها، بل حذفت الهمزتان معاً؛ وهو شاذٌّ؛ إذ القياس أن يقال: «أُوْكل» و«أُوْخذ» و«أُوْمر»، أما حذف الهمزة الثانية فلطلب التخفيف، وأما حذف الهمزة الأولى فلانعدام الافتقار إليها؛ لِتحرك الحرف الذي بعدها.

(٤) ووجهه: أن الثقل حصل بالثانية، ولا يُصار إلى التخفيف قبل حصول الثقل.

(٥) قائله ذُو الرُّمَّة، من الطويل، و«الوَعْساء»: الأرض اللينة ذات الرمل، و«جلاجل» - بجيمين، أو بحائين -: اسم مكان بعينه، و«النقا»: التَّل من الرمل، و«أم سالم»: كنية محبوبته مَيَّة.

وقوله: «آأنتِ أمْ أمُّ سالمٍ»: «آأنت» مبتدأ، وخبره محذوف، كأنه قال: آأنت أحسنُ أمْ أمُّ سالمٍ؟

وَكَذلِكَ «إِلَهٌ»؛ فَحَذَفُوا الهَمْزَةَ فَصَارَ: «لَاهٌ»، ثُمَّ أُدْخِلَ الأَلِفُ وَاللَّامُ فَصَارَ «الله»، وَقِيلَ: أَصْلُهُ: «الإِلَهُ»[1]، فَحُذِفَتِ الهَمْزَةُ الثَّانِيَةُ، فَنُقِلَ حَرَكَةُ الهَمْزَةِ إِلَى اللَّامِ فَصَارَ: «اللِلَاهُ»، ثُمَّ أُدْغِمَ كَمَا فِي «يَرَى».

ثُمَّ أَصْلُ «يَرَى»: يَرْأَيُ، فَقُلِبَتِ اليَاءُ أَلِفاً لِفَتْحَةِ مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ لُيِّنَ الهَمْزَةُ، فَاجْتَمَعَ ثَلَاثُ سَوَاكِنَ، فَحُذِفَتِ الهَمْزَةُ، وَأُعْطِيَ حَرَكَتُهَا لِلرَّاءِ فَصَارَ: «يَرَى»، وَهذَا التَّخْفِيفُ وَاجِبٌ فِي «يَرَى» دُونَ أَخَوَاتِهَا؛ لِكَثْرَةِ الاِسْتِعْمَالِ مَعَ اجْتِمَاعِ حَرْفِ العِلَّةِ بِالهَمْزَةِ فِي الفِعْلِ الثَّقِيلِ فِي «يَرَى»[2].

وَمِنْ ثَمَّةَ لَا يَجِبُ[3] «يَنَى» فِي «يَنْأَى»، وَ«يَسَلُ» فِي «يَسْأَلُ»، وَ«مَرِيٌّ» فِي «مَرْئِيٌّ».

○ وَتَقُولُ فِي إِلْحَاقِ الضَّمَائِرِ: «رَأَى، رَأَيَا، رَأَوْا»، «رَأَتْ، رَأَتَا، رَأَيْنَ»، «رَأَيْتَ، رَأَيْتُمَا، رَأَيْتُمْ»، «رَأَيْتِ، رَأَيْتُمَا، رَأَيْتُنَّ»، «رَأَيْتُ»، «رَأَيْنَا»، وَإِعْلَالُ اليَاءِ سَيَجِيءُ فِي بَابِ النَّاقِصِ.

[مضارع «رأى»:]

○ المُسْتَقْبَلُ: «يَرَى، يَرَيَانِ، يَرَوْنَ»، «تَرَى، تَرَيَانِ، يَرَيْنَ»، «تَرَى، تَرَيَانِ، تَرَوْنَ»، «تَرَيْنَ، تَرَيَانِ، تَرَيْنَ»، «أَرَى»، «نَرَى».

وَحُكْمُ «يَرَوْنَ» كَحُكْمِ «يَرَى»، وَلكِنْ حُذِفَ الأَلِفُ الَّذِي فِي «يَرَوْنَ»؛ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ بِوَاوِ الجَمْعِ.

---

(١) قوله: (أَصْلُهُ: «الإِلَهُ»): اعلم أن بعض الصرفيين قال: إن لفظ «الله» مشتقٌّ من «الإِلَه»، وهو «فِعَال» بمعنى مفعول، فحذفت الهمزة الثانية بعد نقلِ حركتها إلى اللام، فصار: «اللِلَاه»، ثم أدغم اللام الأولى في الثانية بعد إسكان الأولى لاجتماع المثلين، وفيه نظر؛ إذ لا يجوز أن يكون لفظ «الله» مشتقًّا من «الإله»؛ لِفُقدان شرط الاشتقاق، وهو: التوافق بين المشتقّ والمشتقّ منه في اللفظ والمعنى؛ أما بيان فقدان التوافق في اللفظ؛ فلأن أحدهما - في الظاهر الذي لا يُعدل عنه إلا بدليلٍ - هو معتلُّ العين صحيح الفاء واللام، وهو: «لاه»، والآخر مهموز الفاء صحيح العين، وهو ظاهر، وأما بيان فقدان التوافق بينهما في المعنى؛ فإن اسم «الله» خاصٌّ بربِّنا تبارك وتعالى في الجاهلية والإسلام، و«الإله» ليس كذلك. (المفراح).

(٢) فمتى اجتمعت هذه الشروط الثلاثة وجب حذف الهمزة، ومتى انتفى واحدٌ منها لا يجب حذفها، وقد تحققت كلُّها في «يَرَى».

(٣) قوله: (لَا يَجِبُ): أي: يجوز حذف الهمزة إذا انتفت بعض الشروط المذكورة.

وَحُرِّكَتِ اليَاءُ فِي «يَرَيَانِ»؛ لِطُرُوِّ الحَرَكَةِ، وَلَا تُقْلَبُ اليَاءُ أَلِفاً؛ لِأَنَّهُ إِذَا قُلِبَتْ[1] أَلِفاً يَجْتَمِعُ السَّاكِنَانِ، ثُمَّ تُحْذَفُ، فَيَلْتَبِسُ[2] حِينَئِذٍ بِالوَاحِدِ فِي مِثْلِ: «لَنْ يَرَى» بِـ«يَرَى»[3].

وَأَصْلُ «تَرَيْنَ»: «تَرْأَيِينَ»، عَلَى وَزْنِ: «تَفْعَلِينَ»، فَحُذِفَتِ الهَمْزَةُ كَمَا فِي «يَرَى»، وَنُقِلَتْ حَرَكَتُهَا إِلَى الرَّاءِ فَصَارَ: «تَرَيِينَ»، ثُمَّ جُعِلَتِ اليَاءُ أَلِفاً لِفَتْحَةِ مَا قَبْلَهَا، فَصَارَ: «تَرَايْنَ»، ثُمَّ حُذِفَتِ الأَلِفُ؛ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ فَصَارَ: «تَرَيْنَ»[4]، وَسُوِّيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ جَمْعِهِ اكْتِفَاءً بِالفَرْقِ التَّقْدِيرِيِّ[5]، كَمَا فِي «تَرْمِينَ»، وَسَيَجِيءُ فِي بَابِ النَّاقِصِ.

[تأكيد «يرى» في الشرط:]

○ وَإِذَا أَدْخَلْتَ النُّونَ الثَّقِيلَةَ فِي الشَّرْطِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]؛ حُذِفَتِ النُّونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ، وَكُسِرَتْ يَاءُ التَّأْنِيثِ[6]، لِيَطَّرِدَ بِجَمِيعِ نُونَاتِ [أَبْوابِ] التَّأْكِيدِ [عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ] كَمَا فِي «اِخْشَيِنَّ»[7]، وَيَجِيءُ تَمَامُهُ فِي بَابِ اللَّفِيفِ.

[الأمر من «رأى»:]

الأَمْرُ: «رَ، رَيَا، رَوْا»، «رَيْ، رَيَا، رَيْنَ».

---

(١) قوله: (قُلِبَتْ): أي: الياء (أَلِفاً يَجْتَمِعُ السَّاكِنَانِ) ألف التثنية والألف المقلوبة من الياء (ثُمَّ تُحْذَفُ) الألف المقلوبة لدفع اجتماع السَّاكنين.

(٢) قوله: (فَيَلْتَبِسُ): أي عند دخول الناصب على «يَرَيان»، فتسقط النون بالناصب، فتقول: «لَنْ يَرَيَا»، فلو قُلِبت الياء ألفاً وحذفت الألف لالتقاء الساكنين صار: «لَنْ يَرَى»، فيَلْتَبِس بـ«يَرَى» التي هي للمفرد.

(٣) أي: فيلتبس بـ«يَرَى».

(٤) قوله: (تَرَيْنَ) بفتح الراء وسكون الياء على وزن: «تَفَيْنَ»، ويمكن أن يقالَ: حذفت كسرة الياء بعد حذف الهمزة ثم الياء لاجتماع الساكنين.

(٥) قوله: (بِالفَرْقِ التَّقْدِيرِيِّ): لأن التقدير مختلف؛ فوزن لفظ الواحدة «تَفَين»؛ لأن عينه ولامه محذوفان، ووزن لفظ الجمع: تَفَلْن؛ لأن عينه محذوفة وفاءه ولامه ثابتتان.

(٦) لما حذفت النون اجتمع ساكنان؛ ياء الضمير وأُولَى نوني التوكيد الثقيلة، فحرِّكت ياء الضمير دفعاً لاجتماع الساكنين؛ إذ لم يمكن حذف أحدهما؛ أما الياء فلعدم ما يدل عليها، وأما النون المدغمة؛ فلأنه يلزم من حذفها إبطالُ الغرض من التوكيد، وخُص الكسر؛ لأن الساكن إذا حُرِّكَ حُرِّك بالكسر.

(٧) قوله: (كَمَا فِي «اِخْشَيِنَّ») أي: في كسر الياء الواقعة قبل نون التأكيد، كما تُكسر في «اخشيِن» لالتقاء الساكنين.

وَلَا تُجْعَلُ اليَاءُ أَلِفاً فِي «رَيَا»؛ تَبعاً لـ«يَرَيَانِ»، وَيَجُوزُ بِهَاءِ الوَقْفِ، نَحْوُ: «رَهْ»[(١)]، فَحُذِفَتْ هَمْزَتُهُ كَمَا فِي «يَرَى»، ثُمَّ حُذِفَتِ اليَاءُ لِأَجْلِ السُّكُونِ.

[تأكيد الأمر منه:]

○ وَبِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ: «رَيَنَّ، رَيَانِّ، رَوُنَّ»، «رَيِنَّ، رَيَانِّ، رَيْنَانِّ»، فَيَجِيءُ بِاليَاءِ فِي «رَيِنَّ»[(٢)]، لِانْعِدَامِ السُّكُونِ[(٣)] كَمَا فِي «ارْمِيَنَّ».

وَلَمْ تُحْذَفْ وَاوُ الجَمْعِ فِي «رَوُنَّ»[(٤)]؛ لِعَدَمِ ضَمَّةِ مَا قَبْلَهَا، بِخِلَافِ: «اُغْزُنَّ»؛ فَإِنَّ وَاوَ الجَمْعِ حُذِفَ فِيهِ؛ لِأَنَّ ضَمَّةَ الزَّاءِ تَدُلُّ عَلَى الوَاوِ المَحْذُوفَةِ.

وَبِالنُّونِ الخَفِيفَةِ: «رَيَنْ، رَوُنْ، رَيِنْ».

[اسم الفاعل من «رأى»:]

○ اسْمُ الفَاعِلِ: «رَاءٍ، رَائِيَانِ، رَاؤُونَ»، «رَائِيَةٌ، رَائِيَتَانِ، رَائِيَاتٌ»، وَ«رَوَاءٍ».

وَلَا تُحْذَفُ هَمْزَتُهُ، كَمَا يَجِيءُ فِي المَفْعُولِ، وَقِيلَ: لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا أَلِفٌ، وَالأَلِفُ لَا تَقْبَلُ الحَرَكَةَ، وَلكِنْ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ، كَمَا فِي: «سَائِلٍ»، وَقِسْ عَلَى هذَا: «أَرَى، يُرِي، إِرَاءَةً»[(٥)].

---

(١) وهنا استُغني عن همزة الوصل، ثم ألحقت هاء للسكت؛ لئلا يلزم الابتداء بالساكن، إن أسكنت الراء للوقف، أو الوقف على متحرك، إن لم تسكَّن، فصار: «رَه».

(٢) قوله: (فيَجِيءُ بِاليَاءِ فِي «رَيِنَّ»): أي: بإعادة الياء المحذوفة لانعدام السكون؛ لأن حذف الياء قبل دخول نون التأكيد علامةٌ للجزم، وقد زال الإعراب بعد دخول نون التأكيد؛ لأنه أصبح مبنيًّا، هذا على رأي الكوفيين؛ لأن الأمر عندهم مُعرَب، أما عند البصريين؛ فلأن الأمر يبنى على الفتح عند دخول نون التوكيد عليه.

(٣) قوله: (السُّكُونِ) أي: الوقفي بسببِ اتصال نون التأكيد؛ إذ السكون الوقفي إنما يكون حيث يكون السكون الجزمي، ولا جزمَ في وسط الكلمة؛ إذ لا إعراب في الوسط، فلا وقفَ فيه أيضاً.

(٤) قوله: (وَلَمْ تُحْذَفْ وَاوُ الجَمْعِ فِي «رَوُنَّ»)؛ لأن أصله: رَيُوا، حذفت الياء بعد قلبها ألفاً فاجتمع ساكنان، فحذفت الألف، ثم أُلحِق به نون التوكيد فاجتمع ساكنان أيضاً، ولم يمكن حذف الواو؛ لعدم ضمِّ ما قبلها، ولا نون التوكيد؛ لفوات غرض التأكيد، فحُركت الواو بالضم فصار: «رَوُنَّ».

(٥) القياسُ في حذف الهمزة يكون على الفعل «يَرَى»، وليس القياس على اسم الفاعل؛ لأن اسم الفاعل من الثُّلاثيِّ لا تحذف همزته، نحو: «رَاءٍ»، ومن الرباعيِّ محذوف الهمزة، نحو: «مُرٍ». انظر: «نزهة الطرف» ص٤٠، و«شرح الشافية» للرضي: (٣/ ٤١).

[اسم المفعول من «رأى»:]

○ المَفْعُولُ: «مَرْئِيٌّ، مَرْئِيَّانِ، ... إلخ»، أَصْلُهُ: مَرْؤُويٌ؛ فَأُعِلَّ كَمَا أُعِلَّ فِي «مَهْدِيٍّ»[١].

وَلَا يَجِبُ حَذْفُ هَمْزَتِهِ؛ لِأَنَّ وُجُوبَ حَذْفِ الهَمْزَةِ فِي فِعْلِهِ[٢] غَيرُ قِيَاسٍ كَمَا مَرَّ؛ فَلَا يَسْتَتْبِعُ[٣] المَفْعُولَ وَغَيرَهُ[٤]، وَحُذِفَتْ فِي نَحْوِ: «مُرٍ» لِكَثْرَةِ مُسْتَتْبِعِهِ[٥]؛ وَهُوَ «أَرَى، يُرِي»، وَأَخَوَاتُهُمَا.

[اسم المكان والآلة من «رأى»:]

○ وَالمَوضِعُ: «مَرْأَى»، وَالآلَةُ: «مِرْأَى»، وَإِذَا حُذِفَتِ الهَمْزَةُ مِنْ هذِهِ الأَشْيَاءِ يَجُوزُ بِالقِيَاسِ عَلَى نَظَائِرِهَا، إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ.

[بناء «رأى» للمجهول:]

○ المَجْهُولُ: «رُئِيَ، يُرَى، ... إِلَى آخِرِهِمَا».

[أبواب مهموز الفاء:]

ـ المَهْمُوزُ الفَاءِ يَجِيءُ مِنْ خَمْسَةِ أَبْوَابٍ[٦]، نَحْوُ: «أَخَذَ، يَأْخُذُ»، وَ«أَدَبَ،

---

(١) ووجه الإعلال هو أن الواو والياء اجتمعتا في كلمةٍ، وسبق الواوُ بالسكون، فانقلبت ياءً، فأُدغمت إحداهما في الأخرى، كما هو الأصل في «طَيٍّ» و«سَيِّدٍ». انظر: «النجاح التالي».

(٢) قوله: (وُجُوبَ حَذْفِ الهَمْزَةِ فِي فِعْلِهِ): وهو «يَرَى» ثبت على خلاف القياس؛ لأن القياس يقتضي أن لا تسقط الهمزة من «يَرَى»، كما لم تسقط من ماضيه وهو «رَأَى»، لما أن المضارع مبنيٌّ على الماضي؛ لوروده بعده، فيجب أن يكون حكمُه على وِفاق حكم الماضي في الهمزة والتَّلْيِين، أَلَا يرى أن المضارع يتبع الماضي في الإعلال، كالإعلال في «يَقُول» بناءً على الإعلال في «قَالَ»، لا على طريق الاستبداد؟ فلَمَّا ثبت حكم «يَرَى» في وجوب سقوط الهمزة على خلاف القياس، لم يُقَسْ حكمُ غيره عليه؛ لأن الحكم إذا ثبت على خلاف القياس فغيره عليه لا يُقاس. انظر: «النجاح التالي».

(٣) قوله: (فَلَا يَسْتَتْبِعُ): أي: الفعل «يرى».

(٤) قوله: (وَغَيرُهُ): أي: من اسم الفاعل والمكان والزمان والآلة في وجوب التخفيف.

(٥) قوله: (لِكَثْرَةِ مُسْتَتْبِعِهِ): وهو: «أرى، يرى» وغيرهما من أخواتهما، بخلاف «مَرئِيّ»؛ فإن مستتبعه قليل، وهو المضارع فقط، والقليل يتبع الكثير كثيراً.

(٦) الباب الأول: «فَعَلَ، يَفْعُل»، والثاني: «فَعَلَ، يَفْعِل»، والثالث: «فَعَلَ، يَفْعَلُ»، والرابع: «فَعِلَ، يَفْعَل»، والخامس: «فَعُلَ، يَفْعُل».

يَأْدِبُ»(١)، وَ«أَهَبَ، يَأْهَبُ»(٢)، وَ«أَرِجَ، يَأْرَجُ»(٣)، وَ«أَسُلَ، يَأْسُلُ»(٤).

[أبواب مهموز العين:]

وَالمَهْمُوزُ العَيْنِ يَجِيءُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ(٥)، نَحْوُ: «رَأَى، يَرَى»، وَ«يَئِسَ، يَيْأَسُ»، وَ«لَؤُمَ، يَلْؤُمُ»(٦).

[أبواب مهموز اللام:]

- وَالمَهْمُوزُ اللَّامِ يَجِيءُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ(٧)، نَحْوُ: «هَنَأَ، يَهْنِئُ»(٨)، وَ«سَبَأَ، يَسْبَأُ»(٩)، ....

---

(١) قوله: (وَ«أَدَبَ، يَأْدِبُ») من: «أدب القوم» بفتح العين «يأدِبُهم» بالكسر؛ إذا دعاهم إلى الطعام، و«الآدِبُ»: الدَّاعي إلى الطعام، وأما أدبُ النفس، فتقول: «أدُب الرَّجُلُ» بالضمِّ، «فهو أَدِيب» من الباب الخامس.

(٢) قوله: («أَهَبَ، يأْهَبُ»): يقال: «تَأَهَّبَ الرجلُ»: إذا اسْتَعَدَّ واشتغل، كذا في «المفراح» و«الفلاح» و«ديكقوز» و«السروري».
قال الشيخ نسيم بلعيد في «متعة الطرف»: لا يُفيد هذا التَّفسيرُ صاحبَ «المراح» شيئاً؛ لأنَّ الكلامَ في «أَهَبَ» المجرَّد لا في «تَأَهَّبَ» المَزيدِ، وقد تطلَّبتُ «أَهَبَ» مِن كتب اللُّغةِ فلم أجده، مع أنَّ العيني قال في «الملاح»: «أَهَب، يأهَب»: إذا فَاحَ، ومنه: «الإهَابُ». اهـ.
والمثالُ السالم مِن الاعتراضِ: «أَبَهَ له يَأْبَهُ» أي: فَطِنَ، أو: «أَلَهَ، يَأْلَهُ»: إذا عَبَدَ. انتهى ما في «متعة الطرف».
قلت: هذا مثال بعض نُسَخ «المراح»، وفي بعض النسخ الأخرى: «أَبَى، يَأْبَى»، وهو موافق لكتاب «المفتاح» لِلجرجاني.

(٣) قوله: («أَرِجَ، يَأْرَجُ»): تقول: «أرِج الطِّيبُ» أي: فاح عبيرُه ورائحته.

(٤) قوله: («أَسُلَ، يَأْسُلُ»): تقول: «أسِيلُ الخَدِّ» أي: لَيِّنُ الخَدِّ طويلُه.

(٥) الباب الأول: «فَعَلَ، يَفْعَل»، والثاني: «فَعِلَ، يَفْعَل»، والثالث: «فَعُلَ، يَفْعُلُ».

(٦) «اللُّؤْم»: ضِدُّ الكَرَم. وفي «شذا العَرف»: مهموزُ العين يَجيء مِن أربعةِ أبوابٍ: «ضَرَب»، و«فَتَح»، و«فَرِح»، و«شَرُف»، نحو: «وَأَى، يَئِي»، و«سَأَلَ، يَسْأَلُ»، و«سَئِمَ، يَسْأَمُ»، و«لَؤُمَ، يَلْؤُمُ».

(٧) الباب الأول: «فَعَلَ، يَفْعَل»، والثاني: «فَعَلَ، يَفْعِل»، والثالث: «فَعِلَ، يَفْعَلُ»، والرابع: «فَعُلَ، يَفْعُل».

(٨) قوله: («هَنَأَ، يَهْنِئُ»): أي: إذا أعطى، من الباب الثاني.

(٩) قوله: («سَبَأَ، يَسْبَأُ»): تقول: «سَبَأْتُ الخَمْرَ، أَسْبَؤُهَا، سَبْئاً وسِبَاءً» أي: اشتَرَيْتها لتشربها. و«السَّبِيئَةُ»: الخمر.

وَ«صَدِئَ، يَصْدَأُ»[١]، وَ«جَرُؤَ، يَجْرُؤُ»[٢].

○ وَلَا يَجِيءُ فِي المُضَاعَفِ إِلَّا مَهْمُوزُ الفَاءِ، نَحْوُ: «أَنَّ، يَئِنُّ»[٣]، وَلَا تَقَعُ الهَمْزَةُ فِي مَوْضِعِ حَرْفِ العِلَّةِ.

○ وَمِنْ ثَمَّةَ لَا يَجِيءُ فِي المِثَالِ إِلَّا مَهْمُوزُ العَيْنِ وَاللَّامِ، نَحْوُ: «وَأَدَ»[٤]، وَ«وَجَأَ»[٥].

○ وَفِي الأَجْوَفِ إِلَّا مَهْمُوزُ الفَاءِ وَاللَّامِ، نَحْوُ: «آنَ»[٦] وَ«جَاءَ».

○ وَفِي النَّاقِصِ إِلَّا مَهْمُوزُ الفَاءِ وَالعَيْنِ، نَحْوُ: «أَبى» وَ«رَأَى».

○ وَفِي اللَّفِيفِ المَفْرُوقِ إِلَّا مَهْمُوزُ العَيْنِ، نَحْوُ: «وَأَى»[٧].

○ وَفِي المَقْرُونِ إِلَّا مَهْمُوزُ الفَاءِ، نَحْوُ: «أَوَى».

[بيان كيفية كتابة الهمزة:]

○ وَتُكْتَبُ الهَمْزَةُ فِي الأَوَّلِ عَلَى صُورَةِ الأَلِفِ فِي كُلِّ الأَحْوَالِ[٨]؛ لِخِفَّةِ الأَلِفِ وَقُوَّةِ الكَاتِبِ عِنْدَ الابْتِدَاءِ عَلَى وَضْعِ الحَرَكَاتِ.

○ وَفِي الوَسَطِ: إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً عَلَى وَفْقِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا[٩]، نَحْوُ: «رَأْسٍ» وَ«لُؤْمٍ»

---

(١) قوله: («صَدِئَ، يَصْدَأُ»): «صَدِئَ الحديد»: غطّاه الوسخُ وعَلاه.

(٢) قوله: («جَرُؤَ، يَجْرُؤُ»): «الجُرْأَة»: الشَّجاعَةُ.

(٣) قوله: («أَنَّ، يَئِنُّ»): أصلهما: أَنَنَ يَأْنِنُ؛ أُعِلَّ الماضي بإدغام النون في النون بعد تسكين الأولى، والمضارع أُعِل بعد نقل حركة النون الأولى إلى ما قبلها، ولا يجيء من المضاعف مهموز العين واللام.

(٤) قوله: («وَأَدَ»): يقال: «وَأَدَ بِنْتَهُ، يَئِدُهَا» أي: دَفَنَها حَيَّةً.

(٥) قوله: («وَجَأَ»): أي: ضرب بالسكين، و«الوِجَاء»: دَقُّ عُرُوقِ الخُصْيَيْن حتى تَنْفَضِخَ فيكون شبيهاً بالخِصَاء، ومنه الحديث: «ضَحَّى ﷺ بكَبْشَيْن مَوْجُوءَيْنِ».

(٦) قوله: («آنَ»): في نسخة: «آبَ»، و«آنَ، يَئِينُ»: إذا حانَ وقرُب. وأصل «آنَ»: أَوَنَ؛ قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها من «الأَوْن»، قال صاحب «الفلاح»: أصله: أَيَنَ، قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، يقال: «آنَ أَيْنُهُ»؛ أي: حان حِينُه، وآنَ له أنْ يَفعل كذا.

(٧) قوله: («وَأَى»): أي: وَعَدَ، من باب «ضَرَبَ».

(٨) قوله: (في كُلِّ الأَحْوَالِ): أي: في جميع الأبواب الخمسة المذكورة.

(٩) أي: على حرفٍ موافقٍ لحركة ما قبلها، وهي إنما تكون في الأسماء.

وَ«ذِئْبٍ»، لِلْمُشَاكَلَةِ(١).

○ وَإِذَا كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً: فَتُكْتَبُ عَلَى وَفْقِ حَرَكَةِ نَفْسِهَا؛ حَتَّى تُعْلَمَ حَرَكَتُهَا، نَحْوُ: «سَأَلَ» وَ«لَؤُمَ» وَ«سَئِمَ»(٢).

○ وَإِذَا كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً فِي آخِرِ الكَلِمَةِ: تُكْتَبُ عَلَى وَفْقِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا(٣)، لَا عَلَى وَفْقِ حَرَكَةِ نَفْسِهَا؛ لِأَنَّ الحَرَكَةَ الطَّرَفِيَّةَ عَارِضِيَّةٌ(٤)، نَحْوُ: «قَرَأَ»، وَ«طَرُؤَ»(٥)، وَ«فَتِئَ»(٦).

○ وَإِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا سَاكِناً: لَا تُكْتَبُ [إِلَّا بِهَيْئَةِ الهَمْزَةِ، فَلَا تَكُونُ] عَلَى صُورَةِ شَيْءٍ؛ لِطُرُوِّ حَرَكَتِهَا، وَعَدَمِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ: «خَبْءٍ»(٧)، وَ«دِفْءٍ»(٨)، وَ«بُرْءٍ»(٩).



(١) قوله: (لِلْمُشَاكَلَةِ): أي: بين اللفظ والخط؛ فكما تخفف بجنس حركة ما قبلها في اللفظ، كذلك تُكتب بجنس حركة ما قبلها في الخطّ.
وقال السروري: أي: ليوافق صورة الهمزة حركة ما قبلها، وتنبيهاً على جواز قلبها إليه.

(٢) قوله: («سَئِمَ»): من «السَّآمة»، يقال: «سَئِمَ، يَسْأَمُ» أي: مَلَّ، يعني: أن «سَئِمَ» تكتب بالياء؛ لكون الهمزة مكسورة. فإذا كانت الهمزة متحركة وما قبلها أيضاً متحرِّكاً تكتب على صورة موافقة لحركة الهمزةِ غالباً.

(٣) قوله: (تُكْتَبُ عَلَى وَفْقِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا): أي: إن كان ما قبلها مفتوحاً تكتب على صورة الألف، وإن كان ما قبلها مضموماً تكتب على صورة الواو، وإن كان ما قبلها مكسوراً تُكتب على صورة الياء، كما يكون تخفيفها بالقَلْب كذلك.

(٤) قوله: (لِأَنَّ الحَرَكَةَ الطَّرَفِيَّةَ عَارِضِيَّةٌ): أي: غير ثابتة على وجهٍ واحدٍ؛ لأن آخرَ الكلمة محل التغيير، فتغير بحسب ما يقتضيه العامل.

(٥) قوله: (وَ«طَرُؤَ»): «طَرَأَ عليهم وطَرُؤَ»: أتاهُم من مكانٍ، أو خَرَجَ عليهم منه فُجَاءَةً.

(٦) قوله: (وَ«فَتِئَ»): يقال: «فَتِئَ عن الشيء»: أي: نَسِيَه.

(٧) قوله: («خَبْءٍ»): «الخَبْءُ»: ما خُبِئَ وغابَ وستر.

(٨) قوله: (وَ«دِفْءٍ»): «الدِّفْءُ»: نِتَاجُ الإبِل وأَلْبانُها وما يُنتفع به منها، قال تعالى: ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥].

(٩) قوله: (وَ«بُرْءٍ»): قال ديكقوز: بل تحذف من الخط؛ فإن شكل الهمزة وصورتها الخطية هو شكلُ أحد حروف اللين، وأما المكتوبة في «خَبْءٍ» و«دِفْءٍ» و«بُرْءٍ» فإنما هو علامة للهمزة وأَمَارة عليها؛ لِيُعلم أن هناك همزة في الخط فتُلفظ، وأما كتابة نحو: «البطؤ» و«الوطئ» بالواو والياء فليس على قانون علم الخط، بل من جَهل الكاتب بِصورة الخط.

البَابُ الرَّابعُ
فِي المِثَالِ

وَيُقَالُ لِلْمُعْتَلِّ الفَاءِ: مِثَالٌ(١)؛ لِأَنَّ مَاضِيَهُ مِثْلُ الصَّحِيحِ فِي الصِّحَّةِ وَعَدَمِ الإِعْلَالِ، وَقِيلَ: لِأَنَّ أَمْرَهُ مِثْلُ أَمْرِ الأَجْوَفِ، نَحْوُ: «عِدْ» وَ«زِنْ».

[أبواب المثال:]

ـ وَهُوَ يَجِيءُ مِنْ خَمْسَةِ أَبْوَابٍ(٢)، نَحْوُ: «وَعَدَ، يَعِدُ»، وَ«وَضَعَ، يَضَعُ»، وَ«وَجِلَ، يَوْجَلُ»(٣)، وَ«وَسُمَ، يَوْسُمُ»، وَ«وَمِقَ، يَمِقُ»(٤).

وَلَا يَجِيءُ مِنْ «فَعَلَ، يَفْعُلُ»(٥) إِلَّا «وَجَدَ، يَجُدُ» فِي لُغَةِ بَنِي عَامِرٍ، فَحُذِفَ الوَاوُ فِي «يَجُدُ» فِي لُغَتِهِمْ؛ لِثِقَلِ الوَاوِ مَعَ ضَمِّ مَا بَعْدَهَا(٦)، وَقِيلَ: هذِهِ لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ، فَأُتْبِعَ لِـ«يَعِدُ» فِي الحَذْفِ.

[حكم الواو والياء:]

وَحُكْمُ الوَاوِ وَاليَاءِ إِذَا وَقَعَتَا فِي أَوَّلِ الكَلِمَةِ كَحُكْمِ الصَّحِيحِ، نَحْوُ: «وَعَدَ» وَ«وُعِدَ»، وَ«وَقَرَ» وَ«وُقِرَ»(٧)، وَ«يَنَعَ» وَ«يُنِعَ»(٨)، ....

---

(١) يقال له: مثال؛ لأن المثال في اللغة: الشبيه، فسمِّي به؛ لأن أمر المعتل الفاء يشبه أمر الأجوف في الوزن، نحو: «عِدْ».

(٢) أي: من باب «ضَرَبَ، يَضرِب»، و«عَلِمَ يَعْلَم»، و«فَتَحَ، يَفْتَح»، و«حَسُنَ، يَحْسُنُ»، و«حَسِبَ، يَحْسِبُ»، كالأمثلة المذكورة.

(٣) قوله: («وَجِلَ، يَوْجَلُ»): أي: خاف، مِن المثال الواويّ.

(٤) قوله: («وَمِقَ، يَمِقُ»): «وَمِقَ الشيءَ» أي: أحَبَّه، و«التَّوَمُّق»: التَّوَدُّدُ، و«المِقة»: المَحَبَّةُ.

(٥) أي: من باب «نَصَرَ، يَنْصُر» بالاستقراء.

(٦) قيل: حذفت الواو في «يَجُدُ» بالضمِّ؛ لأن لغة بني عامرٍ ضعيفة لا يُعتدُّ بها ولا يُعوَّل عليها.

(٧) قوله: (وَ«وَقَرَ» وَ«وُقِرَ»): «الوَقْر»، بالفتح: الثِّقَلُ في الأذُن، يقال: «وَقِرَت أُذُنُه» أي: صمَّت، و«وقَره الله»: إذا أصمَّه، وبناؤُه للمجهول يدل على أنه متعدٍّ، وهو ليس من «الوُقور» بمعنى القعود في البيت، ولا من «الوَقار» بمعنى الحِلْم والرَّزانة؛ لأنهما لازمان.

(٨) قوله: (وَ«يَنَعَ» وَ«يُنِعَ»): من: «يَنَعَ الثَّمَر» أي: نَضِجَ، لكنه لازمٌ، ومجيء المجهول يُنافيه، وإنما أورد من الواويِّ مثالين؛ تنبيهاً على كثرته. (السروري).

وَنَظَائِرِهَا[١]؛ لِقُوَّةِ المُتَكَلِّمِ عِنْدَ الابْتِدَاءِ.

وَقِيلَ: الإِعْلَالُ قَدْ يَكُونُ بِالسُّكُونِ، أَوْ بِالقَلْبِ إِلَى حَرْفِ العِلَّةِ، أَوْ بِالحَذْفِ؛ وَثَلَاثَتُهَا لَا تُمْكِنُ فِي الابْتِدَاءِ:

(١) أَمَّا السُّكُونُ: فَلِتَعَذُّرِهِ.

(٢) وَكَذَلِكَ القَلْبُ: لِأَنَّ المَقْلُوبَ بِهِ غَالِباً يَكُونُ بِحَرْفِ العِلَّةِ[٢]، وَحَرْفُ العِلَّةِ[٣] لَا يَكُونُ إِلَّا سَاكِناً.

(٣) وَأَمَّا الحَذْفُ[٤]: فَلِنُقْصَانِهِ مِنَ القَدْرِ الصَّالِحِ[٥] فِي الثُّلَاثِيِّ، وَلِاتِّبَاعِ الثُّلَاثِيِّ فِي الزَّوَائِدِ، وَلَا يُعَوَّضُ بِالتَّاءِ فِي الأَوَّلِ وَالآخِرِ؛ حَتَّى لَا يَلْتَبِسَ بِالمُسْتَقْبَلِ وَالمَصْدَرِ فِي نَفْسِ الحُرُوفِ، وَمِنْ ثَمَّةَ[٦] لَا يَجُوزُ إِدْخَالُ التَّاءِ فِي الأَوَّلِ فِي «العِدَةِ» لِلِالْتِبَاسِ، وَيَجُوزُ فِي «التُّكْلَانِ» لِعَدَمِ الالْتِبَاسِ.

وَعِنْدَ سِيبَوَيْهِ: يَجُوزُ حَذْفُ التَّاءِ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

[إِنَّ الخَلِيطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا ... وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا][٧]

---

(١) لأن الواو والياء لا تحذفان، بل تبقيان على حالهما كالحرف الصحيح، سواء كان الفعل معلوماً أم مجهولاً.

(٢) قوله: (لِأَنَّ المَقْلُوبَ بِهِ غَالِباً يَكُونُ بِحَرْفِ العِلَّةِ)؛ وذلك لكثرة دورانها، فيلزم تحصيل الحاصل، أو الابتداء بالساكن؛ إذ من جملة حروف العلة: الألفُ، وهو لا يكون إلا ساكناً.

(٣) قوله: (وَحَرْفُ العِلَّةِ) أي: الألف (لَا يَكُونُ إِلَّا سَاكِناً) فيلزم الابتداء بالساكن. كذا في ذكر الديكقوز.

(٤) قوله: (وَأَمَّا الحَذْفُ) عطف على قوله: (أَمَّا السُّكُونُ) أي: أما عدم إمكان الإعلال بالحذف في الأول فثابت وواقعٌ لنقصانه.

(٥) القدر الصالح أن يوجد ثلاثة أحرف؛ حرف يُبتدأ به، وحرفٌ يُوقف عليه، وحرف يتوسط بينهما.
فائدة: إن وردت أيّ كلمة رباعية أو خماسية معرَّاة من حروف الإذلاق «فر من لب» أو من الشفوية «ب - م - و - ف» ليس فيها حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك من هذه الحروف، فاعلم أن تلك الحروف محدَثة ليست من كلام العرب. من «الإبانة».

(٦) قوله: (وَمِنْ ثَمَّةَ) أي: من أجل عدم التعويض بالتاء في الأول؛ لئلا يلتبس بالمستقبل.

(٧) قائله: الفضل بن العباس، من البسيط، و«الخليط»: صاحبُ الرجل الذي يخالطه في جميع أموره. و«البين»: الفِراق والانقطاع، و«أجدوه»: صيّروه جديداً، و«انجردوا»: اندفعوا وبعدوا. و«العدة»: الوعد.
والشاهد فيه: «عِدَ الأمرِ» أصله: «عِدَةَ الأمرِ»، فحذف الهاء من «عِدَة» عند الإضافة.

لِأَنَّ التَّعْوِيضَ مِنَ الأُمُورِ الجَائِزَةِ عِنْدَهُ، وَعِنْدَ الفَرَّاءِ: لَا يَجُوزُ الحَذْفُ؛ لِأَنَّهَا عِوَضٌ عَنِ المَحْذُوفِ[١]، إِلَّا فِي الإِضَافَةِ[٢]؛ لِأَنَّ الإِضَافَةَ تَقُومُ مَقَامَهَا، وَكَذَلِكَ حُكْمُ «الإِقَامَةِ» وَ«الِاسْتِقَامَةِ» وَنَحْوِهِمَا[٣]، وَمِنْ ثَمَّةَ حُذِفَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [النور: ٣٧].

[بيان لحوق الضمائر للمثال:]

وَتَقُولُ فِي إِلْحَاقِ الضَّمَائِرِ: «وَعَدَ، وَعَدَا، وَعَدُوا»، «وَعَدَتْ، وَعَدَتَا، وَعَدْنَ»، «وَعَدْتَ، وَعَدْتُمَا، وَعَدْتُمْ»، «وَعَدْتِ، وَعَدْتُمَا، وَعَدْتُنَّ»، «وَعَدْتُ»، «وَعَدْنَا»، وَيَجُوزُ فِي «وَعَدْتُ»: إِدْغَامُ الدَّالِ فِي التَّاءِ[٤]؛ لِقُرْبِ مَخْرَجِهِمَا.

[المضارع من «يَعِدُ»:]

المُسْتَقْبَلُ «يَعِدُ»، أَصْلُهُ: يَوْعِدُ، فَحُذِفَتِ الوَاوُ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ الخُرُوجُ مِنَ الكَسْرَةِ التَّقْدِيرِيَّةِ إِلَى الضَّمَّةِ التَّقْدِيرِيَّةِ، وَمِنَ الضَّمَّةِ التَّقْدِيرِيَّةِ إِلَى الكَسْرَةِ التَّحْقِيقِيَّةِ، وَمِثْلُ هذَا ثَقِيلٌ[٥].

وَمِنْ ثَمَّةَ لَا يَجِيءُ لُغَةٌ عَلَى وَزْنِ: «فِعُلٍ» وَ«فُعِلٍ»، إِلَّا «حِبُكٌ» وَ«دُئِلٌ»[٦]، وَحُذِفَتْ فِي «تَعِدُ» أَيْضاً لِلْمُشَاكَلَةِ، وَحُذِفَتْ فِي مِثْلِ: «يَضَعُ»؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ: يَوْضِعُ، فَحُذِفَ الوَاوُ، ثُمَّ جُعِلَ «يَضَعُ» نَظَراً إِلَى حَرْفِ الحَلْقِ[٧]، وَلَا يُحْذَفُ فِي «يُوعِدُ»؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ: يُؤَوْعِدُ[٨].

---

(١) فالتاء عِوض عنِ الواو، فلو حذفت لم يبق ما يدل على الواو؛ فيلزم الإجحاف.

(٢) قوله: (إِلَّا فِي الإِضَافَةِ) هذا استثناء من قوله: «وعند الفرَّاء: لا يجوز الحذف»، أي: لا يجوز حذف التاء في مصدر المثال إلا في حالة الإضافة.

(٣) قوله: («الإِقَامَةِ» وَ«الِاسْتِقَامَةِ»): «الإِقَامَة» من باب الإفعال، أصلها: «إِقْوَامٌ»، نقلت حركة الواو إلى ما قبلها وقلبت ألفاً، وحذف أحد الألفين على اختلاف المذهبين في التقاء الساكنين، وعوضت عنها التاء في الآخر كما في «العِدَة»، ومثلها: «الإِجَابَةُ» و«الِاسْتِجَابَةُ».

(٤) بعد قلب الدال تاء، وربما يكون العكس؛ أي: تقلب التاء دالاً، ثم تدغم الدال في الدال، كما هو مذهب بعض العرب.

(٥) قوله: (وَمِثْلُ هذَا ثَقِيلٌ) وليس كذلك في «يُوعَد»؛ لسهولة النُّطق به لانضمام ما قبلها، فلذلك ثبتت في أحدهما وسقطت في الآخر.

(٦) «الحِبُكُ» بكسر الحاء المهملة وضمِّ الباء: طرائق النجوم، أصلُه: حُبُك بضمتين، وواحدتها حِباك وحبيكة. و«دُئِل»: هو اسم لدُوَيْبَّةٍ شبيهةٍ بابن عِرْسٍ، وبها سميت القبيلةُ.

(٧) قوله: (نَظَراً إلى حَرْفِ الحَلْقِ)؛ لأن حرف الحلق ثقيل، فتكون فتحة العين مقاومةً لثقله.

(٨) قوله: (يُؤوعد) فلم توجد العلة الموجبة للحذف، وإنما كانت الهمزة المقدرة مانعةً من سقوط الواو مع أنها لم تكن مانعة من قلب الياء واواً في يوسر؛ لأنه على تقدير سقوط الواو يبقى الثقل بخروج من الضمة إلى الكسرة، فلم يترك الأصل، ولأن الواو تقوَّت بضمة ما قبلها، فقَوِيت على الثبات.

[الأمر والفاعل والمفعول والمكان والآلة من «يَعِدُ»:]

الأَمْرُ: «عِدْ» ... إلى آخِرِهِ، وَالفَاعِلُ: «وَاعِدٌ»، وَالمَفْعُولُ: «مَوْعُودٌ»، وَالمَوْضِعُ: «مَوْعِدٌ»، وَالآلَةُ: «مِيْعَدٌ»، فَقُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً لِسُكُونِهَا وَلِكَسْرَةِ مَا قَبْلَهَا، وَهُمْ يَقْلِبُونَهَا بِالحَاجِزِ فِي نَحْوِ: «قِنْيَةٍ»[1]، وَبِغَيْرِ الحَاجِزِ يَكُونُ القَلْبُ أَوْلَى.



(١) قوله: («قِنْيَة») مصدر من باب «نصر»، بمعنى: الحفظ، وذلك الحاجز فيها هو النون الساكنة، ويَعُدُّ ابن الحاجب أن قلب الواو في «قِنْوَة» ياءً شاذًا لعدم كسرة ما قبلها.

البَابُ الخَامِسُ
في الأَجْوَفِ

وَيُقَالُ لَهُ: أَجْوَفُ؛ لِخُلُوِّ جَوْفِهِ عَنِ الحَرْفِ الصَّحِيحِ، وَذُو الثَّلَاثَةِ؛ لِصَيْرُورَتِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ فِي المُتَكَلِّمِ، نَحْوُ: «قُلْتُ»(١).

[أبواب الأجوف:]

وَهُوَ يَجِيءُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ، نَحْوُ: «قَالَ، يَقُولُ»، وَ«بَاعَ، يَبِيعُ»، وَ«خَافَ، يَخَافُ».

قَالَ بَعْضُ الصَّرْفِيِّينَ أَصْلاً شَامِلاً فِي بَابِ(٢) الإِعْلَالِ يَخْرُجُ مِنْهُ جَمِيعُ المَسَائِلِ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ: إِنَّ الإِعْلَالَ فِي حُرُوفِ العِلَّةِ فِي غَيْرِ الفَاءِ(٣) يُتَصَوَّرُ عَلَى سِتَّةَ عَشَرَ وَجْهاً؛ لِأَنَّهُ يُتَصَوَّرُ فِي حُرُوفِ العِلَّةِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ؛ الحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ وَالسُّكُونُ، وَفِيمَا قَبْلَهَا أَيْضاً كَذلِكَ، فَاضْرِبِ الأَرْبَعَةَ فِي الأَرْبَعَةِ(٤) حَتَّى يَحْصُلَ لَكَ سِتَّةَ عَشَرَ وَجْهاً، ثُمَّ اتْرُكِ السَّاكِنَةَ الَّتِي فَوْقَهَا سَاكِنٌ؛ لِتَعَذُّرِ اجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ، فَبَقِيَ لَكَ خَمْسَةَ عَشَرَ وَجْهاً.

[الأربعةُ إذا كان ما قبلَها مفتوحاً:]

الأَرْبَعَةُ(٥) إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحاً، نَحْوُ: «قَوْلٍ»، وَ«بَيَعٍ»، وَ«خَوِفَ»(٦)، وَ«طَوُلَ»، وَلَا تُعَلُّ الأُولَى؛ لِأَنَّ حُرُوفَ العِلَّةِ إِذَا سَكَنَتْ جُعِلَتْ مِنْ جِنْسِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا؛ لِلِينِ عَرِيكَةِ السَّاكِنِ وَاسْتِدْعَاءِ مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ: «مِيزَانٍ»، أَصْلُهُ: مِوْزَانٌ، وَ«يُوسِرُ» أَصْلُهُ: يُيْسِرُ، إِلَّا إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا لِخِفَّةِ الفَتْحَةِ وَالسُّكُونِ.

---

(١) قوله: («قُلْتُ») أصله: قَوَلْت، فهو جملة، إلا أنَّ الصرفيين يسمّونه الفعل الماضي للمتكلم؛ لشدة اتصال الضمير المرفوع بالفعل، خصوصاً المتكلم، فكأنه حرفٌ من حروفه.

(٢) قوله: (فِي بَابِ) إما متعلق بقوله: «شَامِلاً»، وإما متعلق بقوله: «قَالَ»، فيكون التقدير: قال بعض الصرفيين في حق باب الإعلال أصلاً متناولاً لجميع أنواع الإعلال.

(٣) قوله: (فِي غَيْرِ الفَاءِ)، والأصح: الذي وقع في الابتداء؛ لأن الفاء التي لم تقع في الابتداء داخلة في الحكم نحو: «مُوسر»، و«في غير الفاء»، بدل من قوله: «في حُرُوف العِلَّة».

(٤) قوله: (فَاضْرِبِ الأَرْبَعَةَ فِي الأَرْبَعَةِ) وهي الحركات الثلاث والسكون، قبل حروف العلة.

(٥) أي: الفتحةُ، والضمةُ، والكسرةُ، والسُّكونُ.

(٦) قوله: («خَوِفَ») أشار بهذا المثال إلى كون حرف العلة مكسوراً وما قبله مفتوحاً.

وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ: يَجُوزُ القَلْبُ، نَحْوُ: «قَالٍ»[(١)]، وَيُعَلُّ، نَحْوُ: «أَغْزَيْتُ»، فَإِنَّ أَصْلَهُ: أَغْزَوْتُ، بِوَاوٍ سَاكِنٍ تَبَعاً لِـ«يُغْزَى»، وَيُعَلُّ نَحْوُ: «كَيْنُونَةٍ» مِنَ «الكَوْنِ» مَعَ سُكُونِ الوَاوِ وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ: «كَيْوَنُونَةٌ»[(٢)] عِنْدَ الخَلِيلِ، فَأُدْغِمَتْ كَمَا فِي «مَيِّتٍ»؛ أَصْلُهُ: مَيْوِتٌ، ثُمَّ خُفِّفَتْ فَصَارَتْ «كَيْنُونَةً» كَمَا خُفِّفَتْ فِي «مَيِّتٍ»، وَقِيلَ: أَصْلُهَا: «كُونُونَةٌ» بِضَمِّ الكَافِ، ثُمَّ فُتِحَ[(٣)] حَتَّى لَا يَصِيرَ اليَاءُ وَاواً فِي نَحْوِ: «الصَّيْرُورَةِ» وَ«الغَيْبُوبَةِ» وَ«القَيْلُولَةِ»، ثُمَّ جُعِلَتِ الوَاوُ يَاءً تَبَعاً لِلْيَائِيَّاتِ لِكَثْرَتِهَا[(٤)]، وَمِنْ ثَمَّةَ قِيلَ: لَا يَجِيءُ مِنَ الوَاوِيَّاتِ غَيْرُ «الكَيْنُونَةِ» وَ«الدَّيْمُومَةِ» وَ«السَّيْدُودَةِ» وَ«الهَيْعُوعَةِ».

قَالَ ابْنُ جِنِّي فِي الثَّلَاثَةِ الأَخِيرَةِ: تُسَكَّنُ حُرُوفُ العِلَّةِ لِلْخِفَّةِ، ثُمَّ تُقْلَبُ أَلِفاً لِاسْتِدْعَاءِ الفَتْحَةِ وَلِلِينِ عَرِيكَةِ السَّاكِنِ[(٥)]، إِذَا كُنَّ فِي فِعْلٍ أَوْ فِي اسْمٍ عَلَى وَزْنِ: «فِعْلٍ»، إِذَا كَانَتْ حَرَكَاتُهُنَّ غَيْرَ عَارِضَةٍ[(٦)]، وَلَا تَكُونُ فَتْحَةُ مَا قَبْلَهَا فِي حُكْمِ السُّكُونِ، وَلَا يَكُونُ فِي مَعْنَى الكَلِمَةِ اضْطِرَابٌ، وَلَا يَجْتَمِعُ فِيهَا إِعْلَالَانِ، وَلَا يَلْزَمُ ضَمُّ حَرْفِ العِلَّةِ فِي مُضَارِعِهِ، وَلَا يُتْرَكُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الأَصْلِ.

وَمِنْ ثَمَّةَ يُعَلُّ «قَالَ»؛ أَصْلُهُ: «قَوَلَ»، وَ«دَارٌ» أَصْلُهُ: «دَوَرٌ»؛ لِوُجُودِ الشَّرَائِطِ المَذْكُورَةِ، وَيُعَلُّ مِثْلُ: «دِيَارٍ» تَبَعاً لِوَاحِدِهِ، وَهِيَ مُشَابِهَةٌ بِأَلِفِ «دِينَارٍ» فِي كَوْنِهَا مَيِّتَةً؛ أَعْنِي: تُعَلُّ هذِهِ الأَشْيَاءُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنَّ أَفْعَالاً، وَلَا عَلَى وَزْنِ أَفْعَالٍ لِلْمُتَابَعَةِ، وَلَا يُعَلُّ

---

(١) قوله: («قَالٍ») مصدر بالألف وتنوين اللام، يُعلُّ بقلب الواو ألفاً نظراً إلى العلة المُقتضية، وقصداً إلى زيادة التّخفيف.

(٢) حاصل الجواب: أنه لا يُسلم أن الواو ساكنة؛ لأن أصله: «كيونونة»، والواو فيه ليست بساكنةٍ، ثم قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء؛ لأن الياء والواو إذا اجتمعتا وسَبقت إحداهما بالسكون تقلب الواو ياءً وتُدغم الياء في الياء، فصار: «كَيّنونة» بالتشديد، ثم خفِّفت بحذف الياء الثانية فصار: «كَيْنونة»، كما خُفِّفت الياء الثانية في «ميِّت» بحذفها فأصبحتْ: «مَيْت».

(٣) قوله: (ثُمَّ فُتِحَ) لأنه لو لم يُفتح يلزم ضمُّ فاءِ هذا الوزن في اليائيات أيضاً، لئلا تتخلَّف حركة فاء الواوي وحركة فاء اليائي منه، فيَلزم قلب الياء واواً في اليائي لضمة ما قبلها، وهو ثقيل، مع أنه في البناء الطويل.

(٤) قوله: (لِكَثْرَتِهَا) أي: لكثرة اليائيات وقِلَّة الواويات، مع أن جعل الثقيل خفيفاً أَوْلى من عكسه؛ فالكثيرُ أصلٌ مَقيسٌ عليه للقليل.

(٥) قوله: (وَلِلِينِ عَرِيكَةِ السَّاكِنِ) إشارةٌ إلى انتفاء المانع، وهذا الإسكان والقلب إنما يتحققُ بشروط سبعة؛ أشار إليها المصنف بقوله: «إذَا كُنَّ»، أي: حروف العلة.

(٦) قوله: (غَيْرَ عَارِضَةٍ) أي: أصلية؛ إذ العارض كالمعدوم، فتحصل الخفة، فيُستغنى عن الإعلال.

نَحْوُ: «الحَوَكَةِ» وَ«الخَوَنَةِ» وَ«حَيَدَى» وَ«صَوَرَى»؛ لِخُرُوجِهِنَّ عَنْ وَزْنِ الفِعْلِ بِعَلَامَةِ التَّأْنِيثِ، وَقِيلَ: حَتَّى يَدْلُلْنَ عَلَى الأَصْلِ[١]، وَنَحْوُ: «دَعَوُا القَوْمَ»؛ لِطُرُوِّ حَرَكَتِهِ[٢]، وَنَحْوُ: «عَوِرَ» وَ«اجْتَوَرَ»؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ العَيْنِ وَالتَّاءِ فِي حُكْمِ السُّكُونِ، أَيْ: فِي حُكْمِ عَيْنِ «اعْوَرَّ»[٣]، وَأَلِفِ «تَجَاوَرَ»، وَنَحْوُ: «الحَيَوَانِ» حَتَّى يَدُلَّ حَرَكَتُهُ عَلَى اضْطِرَابِ مَعْنَاهُ[٤]، وَالمَوَتَانُ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ نَقِيضُهُ، وَنَحْوُ: «طَوَى»؛ حَتَّى لَا يَجْتَمِعَ فِيهِ إِعْلَالَانِ[٥]، وَ«طَوَيَا» مَحْمُولٌ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ إِعْلَالَانِ، وَنَحْوُ: «حَيِيَ»؛ حَتَّى لَا يَلْزَمَ ضَمُّ اليَاءِ فِي المُضَارِعِ[٦]، يَعْنِي إِذَا قُلْتَ: «حَايَ» يَجِيءُ مُسْتَقْبَلُهُ: «يَحَايُ»[٧]، ونَحْوُ: «القَوَدِ»، حَتَّى يَدُلَّ عَلَى الأَصْلِ.

[الأربعةُ إذا كان ما قبلَها مضموماً:]

الأَرْبَعَةُ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مَضْمُوماً، نَحْوُ: «مُيْسِرٍ» وَ«بُيِعَ» وَ«يَغْزُوُ» وَ«لَنْ يَدْعُوَ».

تُجْعَلُ فِي الأُولَى وَاواً لِضَمَّةِ مَا قَبْلَهَا وَلِينِ عَرِيكَةِ السَّاكِنِ، فَصَارَ «مُوسِرٌ».

وَفِي الثَّانِيَةِ: تُسَكَّنُ لِلْخِفَّةِ، ثُمَّ يُجْعَلُ وَاواً لِضَمَّةِ مَا قَبْلَهَا وَلِينِ عَرِيكَةِ السَّاكِنِ، فَصَارَ «بُوعَ»، وَإِذَا جُعِلَتْ حَرَكَةُ مَا قَبْلَ حَرْفِ العِلَّةِ مِنْ جِنْسِهِ[٨] فَصَارَ حِينَئِذٍ: «بِيْعَ».

---

(١) قوله: (عَلَى الأَصْلِ) أي: على أن أصل «حَيَدَى» ياءٌ، وأصل غيره واوٌ، ولو أُعلَّت لم يُعلم أيها واويٌّ وأيها يائيٌّ، ومن ثَمَّةَ لا تُعَلُّ.

(٢) قوله: (لِطُرُوِّ حَرَكَتِهِ) أشار إلى فُقدانِ الشرط الثاني وهو كونُ حركة العِلَّة أصليَّة، وهي هنا عارِضَةٌ؛ لأنها جاءت لإزالة التقاء الساكنين.

(٣) قال في «شرح الشافية»: وصَحَّ «عَوِرَ» وَ«اعْوَرَّ»؛ لأنهما في معنى: «اسْوَدَّ» و«اعورَّ»، وقال أيضاً: التاء في «اجْتَوَرَ» في حكم ألف «تَجاوَرَ»؛ لأنهما في معنًى واحد.

(٤) أي: انتفى الشرط الرابع، ولخروجه عن وزن الفعل بزيادة الألف والنون، فلم يوجد الشرط الأول أيضاً.

(٥) قوله: (حَتَّى لَا يَجْتَمِعَ فِيهِ إِعْلَالَانِ)؛ إذ لو أُعلت الياء بقلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأُعلت الواو، لأدَّى إلى اجتماع إعلالين.

(٦) أي: انتفاء الشرط السادس؛ وهو ألَّا يلزم ضمُّ حرف العلة في مضارعه أيضاً تَبعاً للماضي، كما في «خَافَ، يَخَافُ».

(٧) قوله: («يَحَايُ») بضمِّ الياء؛ لأن إعلال الماضي يُوجب إعلالَ المستقبل، والضمُّ على الياء مرفوضٌ.

(٨) قوله: (مِنْ جِنْسِهِ) وهو الكسر بعد تسكين حرف العِلَّة كما هو الأصل في إعلال الياء، ولهذا كان «بِيْعَ» أفصح.

وَتُسَكَّنُ فِي الثَّالِثَةِ؛ لِلْخِفَّةِ، فَصَارَ «يَغْزُو».

وَلَا تُعَلُّ الرَّابِعَةُ؛ لِخِفَّةِ الفَتْحَةِ(١)، وَمِنْ ثَمَّةَ لَا تُعَلُّ «غُيَبَةٌ» وَلَا «نُوَمَةٌ».

[الأربعةُ إذا كان ما قبلَها مكسوراً:]

الأَرْبَعَةُ(٢) إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مَكْسُوراً، نَحْوُ: «مِوْزَانٍ» وَ«دَاعِوَةٍ» وَ«رَضِيُوا» وَ«تَرْمِيِينَ».

فَفِي الأُولَى: تُجْعَلُ يَاءً لِمَا مَرَّ(٣).

وَفِي الثَّانِيَةِ: تُجْعَلُ يَاءً لِاسْتِدْعَاءِ مَا قَبْلَهَا وَلِينِ عَرِيكَةِ الفَتْحَةِ، فَصَارَ «دَاعِيَةٌ»، وَلَا يُعَلُّ مِثْلُ: «دِوَلٍ»(٤)؛ لِأَنَّ الأَسْمَاءَ الَّتِي لَيْسَتْ بِمُشْتَقَّةٍ(٥) مِنَ الفِعْلِ لَا تُعَلُّ؛ لِخِفَّتِهَا، إِلَّا إِذَا كَانَتْ عَلَى وَزْنِ الفِعْلِ، وَهُوَ لَيسَ بِمُشْتَقٍّ مِنَ الفِعْلِ، وَلَا عَلَى وَزْنِ الفِعْلِ.

وَفِي الثَّالِثَةِ: تُسَكَّنُ لِلْخِفَّةِ، ثُمَّ تُحْذَفُ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ، فَصَارَ «رَضُوا».

وَالرَّابِعَةُ مِثْلُهَا فِي الإِعْلَالِ.

[الثلاثة إذا كان ما قبلَها ساكناً:]

وَالثَّلَاثَةُ(٦) إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا سَاكِناً، نَحْوُ: «يَخْوَفُ»، وَ«يَبْيِعُ»، وَ«يَقْوُلُ»، وَيُعْطَى حَرَكَاتُهُنَّ إِلَى مَا قَبْلَهُنَّ؛ لِضَعْفِ حُرُوفِ العِلَّةِ وَقُوَّةِ الحَرْفِ الصَّحِيحِ، وَلَكِنْ يُجْعَلُ

---

(١) قوله: (لِخِفَّةِ الفَتْحَةِ)؛ لأن الإعلال للتَّخفيف، وهو موجود فيه بسبب الفتحة من غير إعلالٍ.

(٢) قوله: (الأَرْبَعَةُ) أي: من خمسة عشر وجهاً إذا كان ما قبل حرف العلة مكسوراً؛ سواء كانت ساكنة، نحو: «مِوْزانٍ»، أو مفتوحة، نحو: «دَاعِوَةٍ»، أو مضمومة، نحو: «رَضِيُوا»، أو مكسورة نحو: «تَرْمِيِينَ»، قلبت الواو في الأول ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها فصار: «مِيْزَان»، وقلبت في الثانية ياء؛ لاستدعاء ما قبلها إياها، ولِينِ عَرِيكة الفتحة لخِفَّتها كالسكون، فصار: «دَاعِيَةٌ».

(٣) قوله: (لِمَا مَرَّ) من أنه إذا كانت الواو ساكنة وما قبلها مكسوراً مثل: «مِوْزَانٍ»، تجعل الواو ياء فصار: «مِيْزَان».

(٤) قوله: («دِوَلٍ») يقال: «الدَّوْلَةُ في الحرب»: أن تُدَالَ إِحْدَى الفِئتين على الأُخرى، يقال: «كانت لنا عليه الدَّوْلَةُ»، والجمع: «الدِّوَلُ» بكسر الدَّال، و«الدُّولة» ـ بالضمِّ ـ في المال، يقال: «صار الفَيْءُ دُولةً بينهم» أي: يتداولونه يكون مرةً لهذا ومرةً لهذا، والجمع: «دُولاتٌ» و«دُوَل». انظر: «مختار الصحاح».

(٥) قوله: (لِأَنَّ الأَسْمَاءَ الَّتِي لَيْسَتْ بِمُشْتَقَّةٍ)؛ لأن في الأسماء المشتقَّة نوعَ ثقلٍ؛ لدلالتها على النسبة، فتُعلُّ تخفيفاً.

(٦) قوله: (وَالثَّلَاثَةُ) أي: الفتحُ، والكسرُ، والضمُّ.

فِي «يَخْوَفُ» أَلِفاً؛ لِفَتْحَةِ مَا قَبْلَهَا وَلِينِ عَرِيكَةِ السَّاكِنِ العَارِضِيِّ، بِخِلَافِ «الخَوْفِ»، فَصِرْنَ: «يَخَافُ» وَ«يَبِيعُ» وَ«يَقُولُ».

وَلَا يُعَلُّ نَحْوُ: «أَعْيُنٍ» وَ«أَدْوُرٍ»؛ حَتَّى لَا يَلْتَبِسَ بِالأَفْعَالِ[١]، وَنَحْوُ: «جَدْوَلٍ» حَتَّى لَا يَبْطُلَ الإِلْحَاقُ[٢]، وَنَحْوُ: «قَوَّمَ»؛ حَتَّى لَا يَلْزَمَ الإِعْلَالُ فِي الإِعْلَالِ، وَنَحْوُ[٣]: «الرَّمْيِ»؛ حَتَّى لَا يَلْزَمَ السَّاكِنُ فِي آخِرِ المُعْرَبِ[٤]، وَنَحْوُ[٥]: «تَقْوِيم» وَ«تِبْيَانٍ» وَ«مِقْوَالٍ» وَ«مِخْيَاطٍ»؛ حَتَّى لَا يَجْتَمِعَ السَّاكِنَانِ بِتَقْدِيرِ الإِعْلَالِ، وَ«مِخْيَطٌ» مَنْقُوصٌ مِنَ «المِخْيَاطِ»، فَلَا يُعَلُّ تَبَعاً لَهُ.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ تُعَلُّ «الإِقَامَةُ» مَعَ حُصُولِ اجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ، إِذَا أُعِلَّتْ كَإِعْلَالِ أَخَوَاتِهَا؟ قُلْنَا: تَبَعاً لِـ«قَامَ»[٦]، فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَا يُعَلُّ «التَّقْوِيمُ» تَبَعاً لِـ«قَامَ»، وَهُوَ ثُلَاثِيٌّ أَصِيلٌ فِي الإِعْلَالِ؟

قُلْنَا: أَبْطَلَ قَوْلُهُ: «قَوَّمَ» اسْتِتْبَاعَ «قَامَ»، وَإِنْ كَانَ أَصِيلاً فِي الإِعْلَالِ؛ لِقُوَّةِ «قَوَّمَ» فِي الأُخُوَّةِ مَعَ «التَّقْوِيمِ»، وَلَا يَصْلُحُ «أَقَامَ» أَنْ يَكُونَ مُقَوِّياً لِـ«قَامَ»؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ ثُلَاثِيٍّ أَصِيلٍ.

---

(١) قوله: (حَتَّى لَا يَلْتَبِسَ بِالأَفْعَالِ): يعني: صُحِّح الياء والواو في «أَعْيُنٍ» و«أَدْوُرٍ»؛ لأنهما لو أُعِلَّا لالتبس الأول بالمتكلم وحده لمضارع «عَانَ»، والثاني بالمتكلم وحده لمضارع «دَار»، فصُحِّحا لدفع الالتباس.

(٢) قوله: (حَتَّى لَا يَبْطُلَ الإِلْحَاقُ): لأنه لو أُعِلَّ لا يكون على مثال المُلحَق به؛ وهو «جَعْفَر».

(٣) قوله: (وَنَحْوُ) معطوف على ما قبله، والتَّقديرُ: «ولا يُعَلُّ نحو: . . . إلخ».

(٤) قوله: (آخِرِ المُعْرَبِ): أي: بالحركة من غير ضرورةٍ؛ إذ لو نُقِلت حركةُ الياء إلى الميم، ثم قُلِبت الياءُ ألفاً في النصب لفتحة ما قبلها وتحرُّكها في الأصل، وكُسِرَ الميم في الجرِّ؛ لأن المنقول هو الكسر حينئذٍ، ولا موجِب لتغييره، وأبقيت الياء على حالها لمُوافقة حركة ما قبلها إياها، وضُمَّت الميم في الرفع وقلبت الياء واواً وأُبدلت ضمته كسرةً؛ لصيانة الياء، يَلزم في آخره حرفٌ ساكن في الأحوال كلِّها بلا ضرورةٍ؛ إذ أصلُ الخفة حاصلٌ بسبب سكون ما قبله، ولهذا احتمل الحركات الثلاث. (ديكقوز).

(٥) معطوف على ما قبله، والتقدير: (ولا يُعَلُّ نحو: . . . إلخ).

(٦) أي: أُعِلَّ «أَقَامَ» تبعاً لـ«قَامَ» الذي هو ثلاثيٌّ أصيلٌ، ثم أُعلَّتِ «الإِقَامَةُ» تَبعاً لفعله؛ لأن المصادر تتبع أفعالها في الإعلال كما في «قَامَ، قِيَاماً» و«يَعِدُ، عِدَةً»، فيكون «الإِقَامَةُ» تابعةً لـ«قَامَ» بواسطة فِعلها.

وَلَا يُعَلُّ مِثْلُ: «مَا أَقْوَلَهُ»[١]، وَ«أَغْيَلَتِ المَرْأَةُ»، وَ«اسْتَحْوَذَ»، حَتَّى يَدُلُّنَ عَلَى الأَصْلِ.

وَتَقُولُ فِي إِلْحَاقِ الضَّمَائِرِ: «قَالَ، قَالَا، قَالُوا»، «قَالَتْ، قَالَتَا، قُلْنَ»، «قُلْتَ، قُلْتُمَا، قُلْتُمْ»، «قُلْتِ، قُلْتُمَا، قُلْتُنَّ»، «قُلْتُ»، «قُلْنَا».

أَصْلُ «قَالَ»: قَوَلَ؛ فَجُعِلَ الوَاوُ أَلِفاً كَمَا مَرَّ، وَأَصْلُ «قُلْنَ»: قَوَلْنَ، فَقُلِبَتِ الوَاوُ أَلِفاً، ثُمَّ حُذِفَتْ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ، فَصَارَ «قَلْنَ»، ثُمَّ ضُمَّ القَافُ حَتَّى يَدُلَّ عَلَى الوَاوِ المَحْذُوفَةِ.

وَلَا يُضَمُّ[٢] فِي «خِفْنَ»؛ لِأَنَّ الأَصْلَ فِي النَّقْلِ نَقْلُ حَرَكَةِ الوَاوِ لِسُهُولَتِهَا[٣]، وَلَا يُمْكِنُ هذَا فِي «قُلْنَ»؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ فَتْحُ المَفْتُوحَةِ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ جَمْعِ المُؤَنَّثِ فِي الأَمْرِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَعْتَبِرُونَ الاِشْتِرَاكَ الضِّمْنِيَّ، وَيَكْتَفُونَ بِالفَرْقِ التَّقْدِيرِيِّ[٤] كَمَا فِي «بِعْنَ»، وَهُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ المَعْلُومِ وَالمَجْهُولِ أَيْضاً.

أَوْ وَقَعَ مِنْ غِرَّةِ الوَاضِعِ، كَمَا فِي الاِثْنَيْنِ وَالجَمَاعَةِ مِنَ الأَمْرِ وَالمَاضِي فِي «تَفَعَّلَ» وَ«تَفَاعَلَ» وَ«تَفَعْلَلَ»[٥]، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ «فَعُلْنَ» وَ«فَعَلْنَ»، نَحْوُ: «طُلْنَ» وَ«قُلْنَ»؛ لِأَنَّهُ يُعْلَمُ

---

(١) قال ابن الحاجب: ولا يُعلُّ باب «مَا أَفْعَلَه»؛ لعدم تصرُّفه، أي: لَمَّا لم يتصرَّف تصرُّف الأفعال لم يُحمل عليها في الإعلال، أو لِقصد الفرق بين باب التَّعجُّب وغيرِه في المُعتلِّ العينِ، بترك الإعلال في التَّعجُّبِ وارتكابِه في غيره.

(٢) قوله: (وَلَا يُضَمُّ) أي: فاء الكلمة، وههُنا هو الخاء في «خِفْنَ».

(٣) قوله: (لِسُهُولَتِهَا) أي: سهولة حركة الواو، والضمير «ها» راجع إلى «نقل حركة الواو»، وتأنيثه باعتبار المضاف إليه، ولو قال: الأصل في الإعلال نقل حركة الواو لسهولتها؛ لكان أَوْلى وأظهر.

(٤) قوله: (وَيَكْتَفُونَ بِالفَرْقِ التَّقْدِيرِيِّ)؛ لأن الاعتبار في الأشياء بأصولها، أما الفرق التقديري بينهما فإنَّ «قُلْنَ» في جمع المؤنث من الأمر أصله: اقْوُلْن، فحذفت الواو بعد نقل حركتها إلى القاف، ثم استُغني عن همزة لوصل؛ لعدم الاحتياج إليها فصار: «قُلْنَ»، وفي جمع المؤنث من الماضي: «قَوَلْنَ»، بفتح القاف والواو، وإعلاله قد مَرَّ، وكذلك كسرة الباء في «بِعْنَ» للمعلوم؛ للدلالة على الياء المحذوفة، وفي «بِعْنَ» للمجهولِ كسرةُ الباء.

(٥) قوله: (كَمَا فِي الاِثْنَيْنِ وَالجَمَاعَةِ مِنَ الأَمْرِ وَالمَاضِي . . . إلخ) أي: لا فرق بين المثنى والجمع المذكر في الماضي والأمر من هذه الأبواب الثلاثة؛ لأننا نقول في تثنية الماضي من «تَفَعَّلَ»: «تفعَّلا»، وفي تثنية الأمر: «تفعَّلا» أيضاً، ومثله في الجمع، وكذلك التثنية والجمع من باب: «تَفَاعَلَ» و«تَفَعْلَلَ»؛ لأنه وقع من نسيان الواضع. (المفراح).

مِنَ «الطَّوِيلِ» أَنَّ أَصْلَ «طُلْنَ»: طَوُلْنَ؛ لِأَنَّ «الفَعِيلَ» يَجِيءُ مِنَ «فَعُلَ، يَفْعُلُ» غَالِباً، كَمَا يُعْلَمُ الفَرْقُ بَيْنَ «خِفْنَ» وَ«بِعْنَ» مِنْ مُسْتَقْبَلِهِمَا، أَعْنِي: يُعْلَمُ مِنْ «يَخَافُ» أَنَّ أَصْلَ «خِفْنَ»: خَوِفْنَ؛ لِأَنَّ بَابَ «فَعَلَ، يَفْعَلُ» بِفَتْحِ العَيْنِ فِيهِمَا لَا يَجِيءُ إِلَّا مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ[١]، وَيُعْلَمُ مِنْ «يَبِيعُ» أَنَّ أَصْلَ «بِعْنَ»: بَيَعْنَ؛ لِأَنَّ الأَجْوَفَ اليَائِيَّ لَا يَجِيءُ مِنْ بَابِ «فَعِلَ، يَفْعِلُ».

○ المُسْتَقْبَلُ: «يَقُولُ» . . . إِلَخ، أَصْلُهُ: يَقْوُلُ، وَإِعْلَالُهُ مَرَّ، فَحُذِفَ الوَاوُ فِي «يَقُلْنَ»؛ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ.

○ الأَمْرُ: «قُلْ» . . . إلخ، أَصْلُهُ: اُقْوُلْ، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الوَاوِ إِلَى القَافِ، ثُمَّ حُذِفَتِ الوَاوُ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ، ثُمَّ حُذِفَتِ الأَلِفُ[٢]؛ لِانْعِدَامِ الاحْتِيَاجِ إِلَيْهَا[٣].

وَيُحْذَفُ الوَاوُ فِي: «قُلِ الحَقَّ» وَإِنْ لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ السَّاكِنَانِ؛ لِأَنَّ الحَرَكَةَ فِيهِ حَصَلَتْ بِالخَارِجِيِّ[٤]؛ فَيَكُونُ فِي حُكْمِ السُّكُونِ تَقْدِيراً، بِخِلَافِ[٥]: «قُولَا» وَ«قُولَنَّ»؛ لِأَنَّ الحَرَكَةَ فِيهِمَا حَصَلَتْ بِالدَّاخِلِيَّيْنِ، وَهُمَا أَلِفُ الفَاعِلِ وَنُونُ التَّأْكِيدِ؛ وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الدَّاخِلِيِّ، وَمِنْ ثَمَّةَ جَعَلُوا مَعَهُ آخِرَ المُضَارِعِ مَبْنِيًّا[٦]، نَحْوُ: «هَلْ يَفْعَلَنَّ؟».

وَيُحْذَفُ الأَلِفُ فِي «دَعَتَا»، وَإِنْ حَصَلَتِ الحَرَكَةُ بِأَلِفِ الفَاعِلِ؛ لِأَنَّ التَّاءَ لَيْسَتْ مِنْ نَفْسِ الكَلِمَةِ[٧]، بِخِلَافِ اللَّامِ فِي «قُولَا»[٨].

---

(١) قوله: (مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ) أي: من الكلمات التي في عينها أو في لامها حرف حَلْقٍ، وليس في «يَخَافُ» حرف حَلْقٍ حتى يحتمل كونه من الثالث، فتعيَّنَ أنه من الباب الرابع؛ لانحصار فتح العين في المضارع فيهما.

(٢) قوله: (الأَلِفُ) أي: همزةُ الوصل.

(٣) قوله: (لِانْعِدَامِ الاحْتِيَاجِ إِلَيْهَا) أي: بحركة ما قبلها.

(٤) قوله: (حَصَلَتْ بِالخَارِجِيِّ) يعني: بلام التعريف في «الحَقِّ»، فتكون حركة اللام في «قُلِ الحَقَّ» في حكم السكون؛ لأن العارض كالمعدوم، فيتحقق اجتماع الساكنين تقديراً، فحذفت الواو لدفعه.

(٥) وهو بمنزلة الداخليّ؛ لأن حركة اللام في الأول حصلت باتصال الفاعل به، والثاني باتصال نون التأكيد، وكلٌّ منهما بمنزلة الجزء من الكلمة.

(٦) قوله: (مَبْنِيًّا)؛ لامتناع وقوع الإعراب على نون التأكيد؛ لأنه مشابه بالتنوين من حيث إنه يتصل بالآخر، ووقوع الإعراب على ما يُشابه التنوين مكروه، وبُني آخر المضارع مع اتصال نون التأكيد على الفتحة.

(٧) فقد جيء بها لبيان أنَّ فاعلها الظاهر مثنًّى مؤنَّث.

(٨) قوله: («قُولَا») لأنه من الكلمة نفسها، فإنه لم يأت بمعنًى خارجيٍّ، ولا يلزم من عدم حذف الواو في «قُولَا» و«قُولَنَّ» عدم حذف الألف في «دَعَاتَا».

○ وَتَقُولُ بِنُونِ التَّأْكِيدِ الْمُشَدَّدَةِ: «قُولَنَّ، قُولَانِّ، قُولُنَّ»، «قُولِنَّ، قُولَانِّ، قُلْنَانِّ»، وَبِالخَفِيفَةِ: «قُولَنْ، قُولُنْ، قُولِنْ».

○ الفَاعِلُ: «قَائِلٌ» . . . إلخ، أَصْلُهُ: قَاوِلٌ، فَقُلِبَتِ الوَاوُ أَلِفاً؛ لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا[١]، كَمَا فِي «كِسَاءٍ»؛ أَصْلُهُ: كِسَاوٌ، جُعِلَ وَاوُهُ أَلِفاً لِوُقُوعِهِ فِي الطَّرَفِ، ثُمَّ جُعِلَ هَمْزَةً، وَلَا اعْتِبَارَ بِأَلِفِ الفَاعِلِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِحَاجِزَةٍ حَصِينَةٍ، فَاجْتَمَعَ الأَلِفَانِ، وَلَا يُمْكِنُ إِسْقَاطُ الأُوْلَى؛ لِأَنَّهُ يَلْتَبِسُ بِالمَاضِي، وَكَذلِكَ الثَّانِيَةُ، فَحُرِّكَتِ الأَخِيرَةُ فَصَارَتْ هَمْزَةً.

[بيان الحذف والقلب في باب الأجوف:]

○ وَيَجِيءُ فِي البَعْضِ بِالحَذْفِ، نَحْوُ: «هَاعٍ» وَ«لَاعٍ»، الأَصْلُ: هَائِعٌ وَلَائِعٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩]، أَيْ: هَائِرٍ.

○ وَيَجِيءُ بِالقَلْبِ[٢] نَحْوُ: «شَاكٍ» أَصْلُهُ: شَائِكٌ[٣]، وَ«حَادٍ» أَصْلُهُ: وَاحِدٌ[٤].

○ وَيَجُوزُ القَلْبُ فِي كَلَامِهِمْ، نَحْوُ: «القِسِيِّ» أَصْلُهُ: قُوُوسٌ، فَقُدِّمَ السِّينُ فَصَارَ: «قُسُووٌ»، مِثْلُ: «عُصُووٍ»، ثُمَّ جُعِلَ «قُسِيًّا»؛ لِوُقُوعِ الوَاوَيْنِ فِي الطَّرَفِ، ثُمَّ كُسِرَ القَافُ إِتْبَاعاً لِمَا بَعْدَهَا فَقَالُوا: «قِسِيٌّ» كَمَا فِي «عِصِيٍّ»، وَمِنْهُ: «أَيْنُقٌ» عَلَى وَزْنِ: «أَعْفُلٍ»، أَصْلُهُ: أَنْوُقٌ، ثُمَّ قُدِّمَ الوَاوُ عَلَى النُّونِ فَصَارَ: «أَوْنُقٌ»، ثُمَّ جُعِلَ الوَاوُ يَاءً عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ.

○ المَفْعُولُ: «مَقُولٌ»، أَصْلُهُ: مَقْوُولٌ؛ فَأُعِلَّ كَإِعْلَالِ «يَقُولُ»[٥]، فَاجْتَمَعَ السَّاكِنَانِ فَحُذِفَتِ الوَاوُ الزَّائِدَةُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ؛ لِأَنَّ الحَذْفَ بِالزَّائِدِ أَوْلَى، وَالوَاوُ الأَصْلِيُّ عِنْدَ الأَخْفَشِ؛ لِأَنَّ الزَّائِدَةَ عَلَامَةٌ، وَالعَلَامَةُ لَا تُحْذَفُ، وَقَالَ سِيبَوَيْهِ: لَا تُحْذَفُ العَلَامَةُ

---

(١) قوله: (وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا)؛ لأن الألف الكائنة قبلها ساكنةٌ، والحرف الساكن ليس بحاجزٍ حصينٍ، فصار حرف العلة كأنه وَلِيَ الفتحةَ.

(٢) قوله: (بِالقَلْبِ) أي: القلب بالمكان.

(٣) قوله: («شَائِكٌ») أصلُ «شَائِك»: «شَاوِك» من: الشوك، وهو تمام السلاح، من باب «عَلِمَ»؛ بوضع العين موضعَ اللام، واللام موضعَ العين، فقيل: «شاكِو»، وزنه: «فالِع»، فأُعلَّ إعلال «غازٍ».

(٤) قوله: («وَاحِدٌ»): أي: نُقلت الواو إلى موضع اللام، فلمَّا لم يمكن الابتداء بالألف لتعذر الابتداء بها، قُدِّمت الحاء على الألف فصار: «حَادِو»، قلبت الواو ياءً لتطرُّفها وانكسار ما قبلها فصار: «حَادِي»، فوزنه: «عَالِف»، ثم أُعلَّ إعلالَ «قاضٍ».

(٥) قوله: (كَإِعْلَالِ «يَقُولُ») أي: أعطيت حركة الواو إلى ما قبلها لاستثقال الضمة على الواو، فالتقى ساكنان: أحدهما واو المفعول والثاني واو الفعل، فحُذف أحدهما فصار: «مَقُول».

إذَا لَمْ تُوجَدْ عَلَامَةٌ أُخْرَى، وَفِيهِ تُوجَدُ عَلَامَةٌ أُخْرَى وَهِيَ المِيمُ، فَيَكُونُ وَزْنُهُ عِنْدَهُ: «مَفُعْلاً»[(١)]، وَعِنْدَ الأَخْفَشِ: «مَفُوْلاً».

وَكَذَلِكَ «مَبِيعٌ»، يَعْنِي: أُعِلَّ كَإِعْلَالِ «يَبِيعُ»، فَصَارَ: «مَبْيُوعٌ»، فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ: الوَاوُ وَاليَاءُ، فَحُذِفَتِ الوَاوُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، ثُمَّ كُسِرَ البَاءُ حَتَّى تَسْلَمَ اليَاءُ، وَعِنْدَ الأَخْفَشِ حُذِفَتِ اليَاءُ[(٢)] فَأُعْطِيَ الكَسْرَةُ لِمَا قَبْلَهَا كَمَا فِي «بِعْتَ»[(٣)] فَصَارَ: «مَبُوعٌ»، ثُمَّ جُعِلَ الوَاوُ يَاءً كَمَا فِي «مِيزَانٍ»، فَيَكُونُ وَزْنُهُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ: «مَفِعْلٌ»، وَعِنْدَ الأَخْفَشِ: «مَفِيلٌ».

○ المَوضِعُ: «مَقَالٌ»، أَصْلُهُ: مَقْوَلٌ، فَأُعِلَّ كَمَا فِي «يَخَافُ»[(٤)]، وَكَذَلِكَ «مَبِيعٌ» أَصْلُهُ: مَبْيِعٌ، فَأُعِلَّ كَمَا فِي «يَبِيعُ»، وَاكْتُفِيَ بِالفَرْقِ التَّقْدِيرِيِّ بَيْنَ المَوْضِعِ وَبَيْنَ اسْمِ المَفْعُولِ، وَهُوَ مُعْتَبَرٌ عِنْدَهُمْ كَمَا فِي «الفُلْكِ»؛ إِذَا قَدَّرْتَ سُكُونَهُ كَسُكُونِ «أُسْدٍ» يَكُونُ جَمْعاً، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ﴾[(٥)] [يونس: ٢٢]، وَإِذَا قَدَّرْتَ سُكُونَهُ كَسُكُونِ «قُرْبٍ»[(٦)] يَكُونُ وَاحِداً، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾[(٧)] [الشعراء: ١١٩].

○ المَجْهُولُ: «قِيلَ» ... إلخ، أَصْلُهُ: قُوِلَ، فَأُسْكِنَ الوَاوُ لِلْخِفَّةِ[(٨)] فَصَارَ: «قُوْلَ»[(٩)]؛ وَهُوَ لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ لِثِقَلِ الضَّمَّةِ وَالوَاوِ، وَفِي لُغَةٍ أُخْرَى: أُعْطِيَ كَسْرَةُ الوَاوِ

---

(١) قوله: («مَفُعْلاً») أي: بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين.

(٢) قوله: (حُذِفَت اليَاءُ) أي: العين، على أصله؛ دفعاً لالتقاء الساكنين، ولم تقلب واواً على ما هو مقتضى القياس؛ لبقاء التقاء الساكنين، فصار: «مَبُوعٌ».

(٣) وقيل: نقل «فَعَلَ» بفتح العين في «بِعْت» إلى «فَعِلَ» بكسر العين، ثم نُقلت كسرة الياء إلى الباء، فحذفت الياء لاجتماع الساكنين، وإنما فعلوا ذلك لتدل الكسرةُ على الياء.

(٤) قوله: («يَخَافُ») بنقل حركة الواو إلى القاف وقلب الواوِ ألفاً؛ لكونها متحركة في الأصل، وكون ما قبلها مفتوحاً الآن.

(٥) الضمير في «جَرَيْنَ»، يرجع إلى «الفُلْكِ»، ولو لم يكن جمعاً لَمَا صحَّ رجوعه إليه، وإذا قدّرت سكونه كسكون «قُرْب» يكون واحداً؛ لأن هذا السكون ليس علامةً للجمع.

(٦) قوله: («قُرْب») بضمِّ القاف وسكون الراء، مصدر «قَرُبَ»، وهو مفرد بمعنى: قَرِيب.

(٧) فإن «الفُلْك» هنا مفرد، ولو كان جمعاً لوجب أن يقال: «المَشْحُونَة» أو «المَشْحُونَات»؛ لوجوب التَّطابق بين الصفة والموصوف في التَّذكير والتَّأنيث.

(٨) قوله: (فَأُسْكِنَ الوَاوُ لِلخِفَّةِ)؛ لأن الكسرة ثقيلة على الواو، خصوصاً مع ضمِّ ما قبلها.

(٩) قوله: («قُولَ») يعني: بعد حذف حركته، وإنما لم يذكره؛ لأنه لازمُ إعطاء الحركة إليه، فعُلِمَ بالالتزام، ولم يُعكس لعدم الاستلزام في العكس.

إِلَى مَا قَبْلَهَا فَصَارَ: «قِوْلَ»، ثُمَّ صَارَ الوَاوُ يَاءً لِكَسْرَةِ مَا قَبْلَهَا، فَصَارَ: «قِيلَ»، وَفِي لُغَةٍ: تُشَمُّ؛ حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّ أَصْلَ مَا قَبْلَهَا مَضْمُومٌ، وَكَذَلِكَ[1]: «بِيعَ» وَ«انْقِيدَ» وَ«اخْتِيرَ» وَ«قُلْنَ» وَ«بِعْنَ»، يَعْنِي: يَجُوزُ فِيهِنَّ ثَلَاثُ لُغَاتٍ.

وَلَا يَجُوزُ الإِشْمَامُ فِي مِثْلِ: «أُقِيمَ»[2]؛ لِانْعِدَامِ ضَمِّ مَا قَبْلَ اليَاءِ، وَلَا يَجُوزُ بِالوَاوِ أَيْضاً؛ لِأَنَّ جَوَازَ الوَاوِ كَانَ لِانْضِمَامِ مَا قَبْلَ حَرْفِ العِلَّةِ، وَهُوَ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ.

وَسُوِّيَ فِي مِثْلِ: «قُلْنَ» وَ«بِعْنَ» بَيْنَ المَعْلُومِ وَالمَجْهُولِ؛ اكْتِفَاءً بِالفَرْقِ التَّقْدِيرِيِّ[3]، وَأَصْلُ «يُقَالُ»: يُقْوَلُ، فَأُعِلَّ كَإِعْلَالِ «يَخَافُ».



---

(١) قوله: (وَكَذَلِكَ) أي: كما يجوز في «قِيلَ» ثلاث لغاتٍ، كذلك في «بِيعَ» و«انْقِيدَ» و«اخْتِيرَ» و«قُلْنَ» و«بِعْنَ» مبنيَّةً للمجهول.

(٢) قوله: («أُقِيمَ») أصله: «أُقْوِم» بسكون القاف وكسر الواو، نُقلت كسرة الواو إلى القاف لثقل الكسرة عليها، ثم قلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار: «أُقِيمَ».

(٣) لأن أصل «قُلْن» في المبني للمعلوم: «قَوَلْن» بفتح القاف والواو، قُلبت الواو ألفاً، ثم حذفت الألف فصار: «قَلْنَ» بفتح القاف، ثم ضُمت لتدل على الواو المحذوفة، وأصل «قُلْن» في المجهول: «قُوِلْنَ» بضمِّ القاف وكسر الواو؛ أسكنت الواو، ثم حذفت لاجتماع الساكنين، فالضمة فيه أصلية، والاشتراك بين المعلوم والمجهول في «قُلْن» على قولِ مَن يقول في المجهول: «قُول» بسكون الواو، وأما على قولِ مَن يقول فيه: «قِيل»، فلا يقع الاشتراك بينهما.

البَابُ السَّادِسُ

فِي النَّاقِصِ

يُقَالُ لَهُ: نَاقِصٌ؛ لِنُقْصَانِهِ فِي الآخِرِ[١]، وَذُو الأَرْبَعَةِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ فِي الإِخْبَارِ عَنْ نَفْسِكَ، نَحْوُ: «رَمَيْتُ»، وَهُوَ لَا يَجِيءُ مِنْ بَابِ «فَعِلَ، يَفْعِلُ» بِالكَسْرِ فِيهِمَا.

وَتَقُولُ فِي إِلْحَاقِ الضَّمَائِرِ: «رَمَى، رَمَيَا، رَمَوْا»، «رَمَتْ، رَمَتَا، رَمَيْنَ» ... إلخ، أَصْلُهُ: رَمَيَ، فَقُلِبَتِ اليَاءُ أَلِفاً كَمَا فِي «قَالَ»، وَأَصْلُ «رَمَوْا»: رَمَيُوا؛ فَقُلِبَتِ اليَاءُ أَلِفاً[٢]، فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ، فَحُذِفَتِ الأَلِفُ فَصَارَ: «رَمَوْا».

وَكَذلِكَ «رَضُوا»[٣]، إِلَّا أَنَّهُ ضُمَّ الضَّادُ فِيهِ بَعْدَ الحَذْفِ؛ حَتَّى لَا يَلْزَمَ الخُرُوجُ مِنَ الكَسْرَةِ إِلَى الوَاوِ، وَأَصْلُ «رَمَتْ»: رَمَيَتْ؛ فَحُذِفَتِ اليَاءُ كَمَا فِي «رَمَوْا»، وَتُحْذَفُ فِي «رَمَتَا»، وَإِنْ لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ السَّاكِنَانِ؛ لِأَنَّه يَجْتَمِعُ السَّاكِنَانِ تَقْدِيراً، وَتَمَامُهُ مَرَّ فِي «قُولَا»[٤]، وَلَا يُعَلُّ فِي «رَمَيْنَ»؛ لِمَا مَرَّ فِي «القَوْلِ»[٥].

○ المُسْتَقْبَلُ: «يَرْمِي» ... إلخ، أَصْلُهُ: يَرْمِيُ؛ فَأُسْكِنَتِ اليَاءُ لِثِقَلِ الضَّمَّةِ عَلَيْهَا، وَلَا يُعَلُّ فِي مِثْلِ: «يَرْمِيَانِ»؛ لِأَنَّ حَرَكَتَهُ فَتْحَةٌ، وَهِيَ خَفِيفَةٌ، وَأَصْلُ «يَرْمُونَ»: يَرْمِيُونَ، فَأُسْكِنَتِ اليَاءُ ثُمَّ حُذِفَتْ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ.

وَسُوِّيَ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي مِثْلِ: «يَعْفُونَ»؛ اكْتِفَاءً بِالفَرْقِ التَّقْدِيرِيِّ[٦]؛ وَالوَاوُ

---

(١) قوله: (لِنُقْصَانِهِ فِي الآخِرِ) إما من بعض الحركات كما في الرفع، نحو: «يَرْمِي»، أو من بعض الحروف، كما في حالة الجزم، نحو: «لَمْ يرمِ».

(٢) قوله: (فَقُلِبَتِ اليَاءُ أَلِفاً)؛ لئلا يلزمَ أربع حركاتٍ متوالياتٍ مُوجبةٍ لزيادة الثقل؛ اثنتان تحقيقيتان: حركتها وحركة ما قبلها، واثنتان تقديريتان: هما الياء؛ لأنها مركبة مِن الكسرتين.

(٣) قوله: («رَضُوا»): حذفت لامه؛ لأن أصله: «رَضِيُوا»، أسكنت الياء؛ لأن الضمة على الياء ثقيلة، فحصل التقاء ساكنَين، فحذفت الياء فصار: «رَضِوْا» بكسر الضاد، ثم أبدلت كسرة الضاد إلى الضمة؛ لأنها لو أُبقيت يَلزم الخروج من الكسرة الحقيقية إلى الضمة التقديريّة؛ فاختير الضم للواو.

(٤) قوله: («قُولَا»)؛ لأن ألف «قُولَا» فاعل، والفاعل كالجزء من الفعل؛ لِشدة الامتزاج بينهما.

(٥) أي: إن حرف العلة الساكن يُعلُّ إذا لم يكن ما قبله مفتوحاً، أما إذا كان مفتوحاً فلا يعلُّ؛ لخفة الفتحة وسكونِ حرف العلة، وهو خفيف أيضاً.

(٦) أصل «يَعْفُونَ» لجمع المذكر «يَعْفُوُونَ»، استُثقلت الضمة على الواو فحذفت، فالتقى ساكنان، فحُذفت =

ضَمِيرٌ فِي الرِّجَالِ، وَفِي النِّسَاءِ أَصْلِيَّةٌ، وَالنُّونُ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ، وَمِنْ ثَمَّةَ لَا تَسْقُطُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وَأَصْلُ «تَرْمِينَ»: تَرْمِيِينَ، فَأُسْكِنَتِ الْيَاءُ ثُمَّ حُذِفَتْ[١] لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ، وَهُوَ مُشْتَرَكٌ فِي اللَّفْظِ مَعَ جَمَاعَةِ النِّسَاءِ.

وَإِذَا أَدْخَلْتَ الْجَازِمَ تُسْقِطُ الْيَاءَ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ[٢]، وَمِنْ ثَمَّةَ تَسْقُطُ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ عَلَامَةً لِلْوَقْفِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤]، وَتُنْصَبُ إِذَا أَدْخَلْتَ النَّاصِبَ عَلَيْهِ لِخِفَّةِ النَّصْبِ[٣]، وَلَمْ تُنْصَبْ فِي مِثْلِ: «لَنْ يَخْشَى»؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ لَا يَتَحَمَّلُ الْحَرَكَةَ.

○ **الْأَمْرُ**: «ارْمِ» . . . إلخ، أَصْلُهُ: ارْمِي، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فَصَارَ: «ارْمِ»، وَأَصْلُ «ارْمُوا»: ارْمِيُوا، فَأُسْكِنَتِ الْيَاءُ ثُمَّ حُذِفَتْ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ[٤]، وَأَصْلُ «ارْمِي»: ارْمِيِي؛ فَأُسْكِنَتِ الْيَاءُ الْأَصْلِيَّةُ ثُمَّ حُذِفَتْ؛ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ.

○ **وَتَقُولُ بِنُونِ التَّأْكِيدِ الْمُشَدَّدَةِ**: «ارْمِيَنَّ، ارْمِيَانِّ، ارْمُنَّ»، «ارْمِنَّ، ارْمِيَانِّ، ارْمِينَانِّ»، وَبِالْخَفِيفَةِ: «ارْمِيَنْ، ارْمُنْ، ارْمِنْ».

○ **الْفَاعِلُ**: «رَامٍ» . . . إلخ، أَصْلُهُ: رَامِيٌ؛ فَأُسْكِنَتِ الْيَاءُ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ[٥]، ثُمَّ حُذِفَتِ الْيَاءُ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ، وَلَا تُسْكَنُ فِي حَالَةِ النَّصْبِ لِخِفَّةِ النَّصْبِ، وَأَصْلُ «رَامُونَ»: رَامِيُونَ، فَأُسْكِنَتِ الْيَاءُ ثُمَّ حُذِفَتْ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ، ثُمَّ ضُمَّ الْمِيمُ لِاسْتِدْعَاءِ الْوَاوِ الضَّمَّةَ، وَإِذَا أَضَفْتَ التَّثْنِيَةَ إِلَى نَفْسِكَ قُلْتَ: «رَامِيَايَ» فِي حَالَةِ الرَّفْعِ[٦]، وَ«رَامِيَيَّ»

= الواو الأولى دون الثانية، فصار: «يَعْفُون» على وزن: يفعُون. وجمع المؤنث «يَعْفُونَ» ووزنه: يَفْعُلْنَ.

(١) قوله: (ثُمَّ حُذِفَتْ): أي: الياء، دون الأخرى لكونها علامة، أي: ثم حذفت منه الكسرة؛ لأنها لام الكلمة، وهي محل التغيير، ولأن الياء الثانية ضمير، والضمير لا يتغير.

(٢) فكما يحذف الجازمُ الحركةَ من الصحيح، يحذف حرفَ العلة من المعتل اللامِ؛ لأنه بمنزلة الحركة.

(٣) أي: فلا يُحذف حرف العلة منه، بل يَبقى على حاله لخِفَّة الفتحة.

(٤) قوله: (لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ): أي: الياء والواو، فصار: «ارمِوْا» بكسر الميم، ثم أبدلت كسرة الميم ضمةً لئلا يَلزم الخروج من الكسرة الحقيقية إلى الضمة التقديرية، أو لئلا تنقلبَ الواو ياء فيلتبس بـ«ارمِي».

(٥) أي: لثقل الكسرة والضمة على الياء، فاجتمع الساكنان الياء والتنوين، فحذفت دفعاً لالتقاء الساكنين، ثم أُعطي التنوين لِمَا قبلها، وأمّا في حالة النّصب فلا تسكن الياء، بل تُحرَّك بالفتح لخِفَّتها عليها.

(٦) قوله: («رَامِيَايَ» فِي حَالَةِ الرَّفْعِ): لأنه في الأصل: «رَامِيان»، فلما أُضيف إلى ياء المتكلم حذفت نون التثنية.

فِي حَالَةِ النَّصْبِ وَالجَرِّ، بِإِدْغَامِ عَلَامَتِهِمَا فِي يَاءِ الإِضَافَةِ(١)، وَإِذَا أَضَفْتَ الجَمْعَ إِلَى نَفْسِكَ قُلْتَ: «رَامِيَّ» فِي جَمِيعِ الأَحْوَالِ، وَأَصْلُهُ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ: «رَامُويَ»، فَأُدْغِمَ؛ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ الحَرْفَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ فِي العِلِّيَّةِ.

○ المَفْعُولُ: «مَرْمِيٌّ» . . . إلخ، أَصْلُهُ: مَرْمُويٌ، فَأُدْغِمَ(٢) كَمَا فِي «رَامِيَّ»، وَإِذَا أَضَفْتَ التَّثْنِيَةَ إِلَى يَاءِ الإِضَافَةِ، قُلْتَ: «مَرْمِيَّايَ» فِي حَالَةِ الرَّفْعِ، وَفِي حَالَةِ النَّصْبِ وَالجَرِّ: «مَرْمِيَّيَّ» بِأَرْبَعِ يَاءَاتٍ، وَإِذَا أَضَفْتَ الجَمْعَ إِلَى يَاءِ الإِضَافَةِ قُلْتَ: «مَرْمِيِّيَّ» أَيْضاً بِأَرْبَعِ يَاءَاتٍ(٣) فِي كُلِّ الأَحْوَالِ.

○ المَوضِعُ: «مَرْمًى»، الأَصْلُ فِيهِ أَنْ يُؤْتَى بِهِ عَلَى وَزْنِ «مَفْعِلٍ»، إِلَّا أَنَّهُمْ فَرُّوا عَنْ تَوَالِي الكَسَرَاتِ(٤).

○ الآلَةُ: «مِرْمًى».

○ المَجْهُولُ: «رُمِيَ، يُرْمَى، . . . إلخ»، وَلَمْ يُعَلَّ: «رُمِيَ»؛ لِخِفَّةِ الفَتْحَةِ، وَأَصْلُ «يُرْمَى»: يُرْمَيُ، فَقُلِبَتِ اليَاءُ أَلِفاً كَمَا فِي «رَمَى»، وَحُكْمُ «غَزَا، يَغْزُو» مِثْلُ: «رَمَى، يَرْمِي» فِي كُلِّ الأَحْوَالِ، إِلَّا أَنَّهُمْ يُبْدِلُونَ الوَاوَ يَاءً فِي نَحْوِ: «أَغْزَيْتُ» تَبعاً لـ«يُغْزَى»، مَعَ أَنَّ اليَاءَ مِنْ حُرُوفِ الإِبْدَالِ(٥).

---

(١) وهي الياء الثالثة؛ أصله: «رامِيَيْن» بفتح الياء الأولى وسكون الياء الثانية، وحذفت النون للإضافة، فاجتمع ثلاث ياءاتٍ، ثم أُدغمت الياء الثانية وهي علامة النصب والجرِّ، في الثالثة التي هي ياء المتكلِّم.

(٢) قوله: (فَأُدْغِمَ) أدغمت الواو في الياء؛ نظراً إلى أنهما من جنسٍ واحدٍ في العلة، أو لأنه لما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، قُلبت الواو ياءً وأُدغمت في الأخرى، ثم كسر ما قبل الياء لتصحَّ، فصار: «مرميّ».

(٣) قوله: (بِأَرْبَعِ يَاءَاتٍ) أولها: المنقلبة عن واو المفعول، والثانية: لام الفعل، والثالثة: علامة النَّصب والجرِّ، والرابعة: ياء الإضافة.

(٤) قوله: (تَوَالِي الكَسَرَاتِ)؛ لأن الياء بمنزلة الكسرتين، فلو كسرت العين - لأن اسم الموضع من باب «ضَرَبَ، يَضْرِبُ»: «مِضْرَب» بكسر العين أيضاً - يلزمه توالي الكسرات، أصله: «مَرْمَيٌ» بفتح الميمَين وضم الياء مع التنوين، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فاجتمع ساكنان الألف المنقلبة عن الياء والتنوين، فحُذفت الياء دفعاً لالتقاء الساكنين، فأُعطي التنوين لِمَا قبلها، فصار: «مَرْمًى» بفتح الميم الأولى وفتح الميم الثانية مع التنوين.

(٥) قوله: (الإِبْدَال): جعل حرف مكان حرف غيره.

[بيان حروف الإبدال وأحكامها ومواقعها:]

وَحُرُوفُهُ: «اِسْتَنْجَدَهُ يَومَ صَالَ زُطٌّ»(١).

الهَمْزَةُ:

○ أُبدِلَتْ وُجُوباً مُطَّرِداً مِنَ الأَلِفِ فِي نَحْوِ: «صَحْرَاءَ»؛ لِأَنَّ هَمْزَتَهَا أَلِفٌ فِي الأَصْلِ كَأَلِفِ «سَكْرَى»، ثُمَّ جُعِلَتْ هَمْزَةً؛ لِوُقُوعِهَا طَرَفاً بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ(٢)، وَمِنْ ثَمَّةَ لَا يَجُوزُ جَعْلُهَا هَمْزَةً فِي نَحْوِ: «صَحَارَى»، يَعْنِي: لَوْ كَانَتْ فِي الأَصْلِ هَمْزَةً لَجَازَ «صَحَارِئُ» بِالهَمْزَةِ فِي صُورَةٍ مَا، كَمَا يَجُوزُ فِي نَحْوِ: «خَطِيئَةٍ».

○ وَمِنَ(٣) الوَاوِ وُجُوباً مُطَّرِداً فِي نَحْوِ: «أَوَاصِلَ»(٤)؛ فِرَاراً عَنِ اجْتِمَاعِ الوَاوَاتِ، وَنَحْوِ: «قَائِلٍ» كَمَا مَرَّ، وَنَحْوِ: «أَدْؤُرٍ»(٥)؛ لِثِقَلِ الضَّمَّةِ عَلَى الوَاوِ، وَفِي نَحْوِ: «كِسَاءٍ»؛ لِوُقُوعِ الحَرَكَاتِ المُخْتَلِفَةِ عَلَى الوَاوِ.

○ وَمِنَ اليَاءِ وُجُوباً مُطَّرِداً، نَحْوُ: «بَائِعٍ» كَمَا مَرَّ(٦).

○ وَجَوازاً مُطَّرِداً عَنِ الوَاوِ المَضْمُومَةِ، نَحْوُ: «أُجُوهٍ»(٧)؛ لِثِقَلِ الضَّمَّةِ عَلَى الوَاوِ.

○ وَمِنَ الوَاوِ غَيْرِ المَضْمُومَةِ(٨)، نَحْوُ: «إِشَاحٍ»، ....

---

(١) وهي اثْنا عَشرَ حرفاً، جمعها البعض، فقال: «أماتَ طَويلٌ جُنْدَه»، أو: «جادَ طويلٌ أمنته»، أو: «مَجْدٌ طَويلٌ انْتَهَا»، أو: «طالَ يوم أنجدته»، أو: «أَدْمجَها لتَنْطَوي»، أو: «أنطويها لتدمج».

(٢) قوله: (بَعْدَ أَلفٍ زَائِدَةٍ)؛ دفعاً لالتقاء الساكنين، دون الزائد لزيادة المدة؛ لتبقى على مدِّها، ولا يَعود الممدود مقصوراً، وإنما قُلِبت همزةً ولم تقلب واواً أو ياءً، مع أن مناسبة حروف العلة بعضها لبعضٍ أكثر؛ لأنها لو قلبت إلى إحداهما؛ لاحتيج إلى قلبها همزة كما في «كِسَاءٍ» و«رِداءٍ»، لكون ما قبلها ألفاً فيهما حينئذٍ، فيضيع العمل، فقصُرتِ المسافة.

(٣) قوله: (وَمِنَ) معطوف على ما قبله، والتقدير: وأبدلت الهمزة من الواو ... إلخ.

(٤) قوله: («أَوَاصِلَ»): أصله: «وَوَاصِل»؛ الواو الأولى هي الفاء، والثانية المنقلبة من ألف اسم الفاعل؛ لاجتماع الساكنين بألف التكسير كما في «ضَوَارب»، ولم تحذف إحداهما للالتباس، ولم تقلب ياءً؛ لئلّا يَقْوى الألف وهو عُلْوِيٌّ، بين الياء والكسرة وهما سُفليتان، وإنما وجب قلب الواو همزة فِراراً ... إلخ.

(٥) وهذا الحكم في جمع القِلّة من الاسم الثُّلاثيِّ الأجوف الواويِّ الذي واحدُه على وزن الفعل.

(٦) قوله: (كَمَا مَرَّ) أي: اسم الفاعل من الأجوف اليائيِّ.

(٧) قوله: (نَحْوُ: «أُجُوهٍ»): أصلها: وُجُوه، جمع: وَجْهٍ؛ يصحُّ همزُ الواو، ويصحُّ تركها على حالها.

(٨) قوله: (وَمِنَ الوَاوِ غَيْرِ المَضْمُومَةِ)؛ سواء كانت مفتوحة أم مكسورة.

و«أَحْدْ أَحْدْ»(١) فِي الحَدِيثِ.

○ وَمِنَ اليَاءِ، نَحْوُ: «قَطَعَ اللهُ أَدَيْهِ»(٢)؛ لِثِقَلِ الحَرَكَةِ عَلَى اليَاءِ.

○ وَمِنَ الهَاءِ، نَحْوُ: «مَاءٍ»، أَصْلُهُ: مَاهٌ، وَمِنْ ثَمَّةَ(٣) يَجِيءُ جَمْعُهُ: «مِيَاهٌ».

○ وَمِنَ الأَلِفِ فِي نَحْوِ:

[يَا دَارَ مَيٍّ بِدَكَادِيكِ البُرَقْ صَبْراً، فَقَدْ] هَيَّجْتِ شَوْقَ المُشْتَأَقْ(٤)

وَنَحْوِ قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: «وَلَا الضَّأَلِّينَ»(٥) [الفاتحة: ٧].

○ وَمِنَ العَيْنِ، نَحْوُ:

[وَمَاجَ سَاعَاتٍ مَلَا الوَدِيقِ] أُبَابُ بَحْرٍ ضَاحِكٍ زَهُوقِ(٦)

---

(١) الحديث أخرجه أبو داود: ١٤٩٩، والنسائي: (٣/ ٣٨)، وأحمد: ٩٤٣٩، من حديث أبي هريرة، وتمام الحديث: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بسَعْدٍ وهو يَدعُو، فقال ﷺ: «أَحْدْ أَحْدْ»؛ أي: أَشِرْ بأصبُعٍ واحدةٍ؛ لأن الذي تَدعُو إليه واحدٌ، وهو الله تعالى.

(٢) قوله: (نَحْوُ: «قَطَعَ اللهُ أَدَيْهِ») أصله: يَدَيهِ، قلبت الياءُ همزةً؛ نظراً إلى أن الحركة في الجملة على الياء الثقيلة، وحَكى ابنُ جني عن أبي عليٍّ: «قَطَعَ الله أَدَه»، يريدون: يَدَهُ؛ قال: وليس بشيءٍ.

(٣) قوله: (وَمِنْ ثَمَّةَ): أي: من أجل أن همزة «مَاء» في الأصل هاءٌ؛ لأن جمع التكسير يرد الأشياء إلى أصولها، والدليل التصغير على «مُوَيْهٍ».

(٤) لم يعرف قائله، من الرجز، وفي «الصحاح» و«سِرِّ صِناعة الإعراب» و«المُمْتِع» وغيرها: «المُشْتَئِق» بكسر الهمزة.

و«مَي»: اسمُ امرأة، و«دكاديك»: جمع دكداك، وهو الرمل المتلبِّد في الأرض ولم يرتفع، وهو شبيه بالتلِّ، و«البرق»: جمع: بُرقة، بضم الباء، وهو غِلظ في حجارة ورملٍ، و«صبراً»: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: صبري صبراً، أو مفعول به لفعل محذوف مقدر، و«المشتئق»: اسم فاعل من «اشتاق» وأصله: المشتاق، فقلبت الألف همزةً، وحركت بالكسر؛ لأن الألف بدلٌ من واو مكسورة.

(٥) «وَلَا الضَّأَلِّينَ» أي: بإبدال الألف همزةً؛ فِراراً من التقاء الساكنين، وهي قراءة أبي بكر أيوب السَّختياني، قال ابن خالويه: قيل لأيوب: لِمَ همزتَ؟ فقال: إنَّ المدة التي مددتُموها أنتم لتحجزوا بين السَّاكنين هي هذه الهمزُ التي همزتُ، وقراءة الجماعة: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، وقَرأَهُ الزُّهريُّ: «الضَّالين» بتخفيف اللَّام حيث وَقع.

(٦) لم يُعرف قائله، من الرجز، و«الملاة»: فلاة ذات حرٍّ وسرابٍ، والجمع: ملًا، و«الوديقة»: شِدَّةُ الحرِّ، و«العباب»: ارتفاع الموج وكثرتُه، و«ضاحك» كناية عن امتلائه، و«الزهوق»: المرتفع، وفي رواية: «هَزُوق»: وهو المستغرق في الضحك.

الشاهد فيه: «أُبَابُ» أصله: عُبَاب، وهو البحر، أبدلت الهمزة من العين؛ لاتحاد مخرجهما، =

لِاتِّحَادِ مَخْرَجِهِنَّ.

السِّينُ:

أُبْدِلَتْ مِنَ التَّاءِ، نَحْوُ: «اسْتَخَذَ»، أَصْلُهُ: «اتَّخَذَ» عِنْدَ سِيبَوَيْهِ؛ لِقُرْبِهَا فِي المَهْمُوسِيَّةِ.

التَّاءُ:

- أُبْدِلَتْ مِنَ الوَاوِ، نَحْوُ: «تُخْمَةٍ» وَ«أُخْتٍ»[١]؛ لِقُرْبِ مَخْرَجِهِمَا.
- وَمِنَ اليَاءِ، نَحْوُ: «ثِنْتَانِ»، أَصْلُهُ: ثِنْيَانِ، و«أَسْنَتُوا» أَصْلُهُ: أَسْنَيُوا؛ حَتَّى لَا تَقَعَ الحَرَكَةُ عَلَى اليَاءِ.
- وَمِنَ السِّينِ، نَحْوُ: «سِتٌّ» أَصْلُهُ: سِدْسٌ، ونَحْوُ:

يَا قَبَّحَ اللهُ بَنِي السِّعْلَاةِ   عَمْرَو بنَ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ[٢]

- وَمِنَ الصَّادِ، نَحْوُ: «لِصْتٍ»[٣]؛ لِقُرْبِهِنَّ فِي المَهْمُوسِيَّةِ.
- وَمِنَ البَاءِ، نَحْوُ: «الذَّعَالِتِ»[٤].

النُّونُ:

- أُبْدِلَتْ مِنَ الوَاوِ فِي نَحْوِ: «صَنْعَانِيٍّ»[٥]؛ لِقُرْبِ النُّونِ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ.
- وَمِنَ اللَّامِ، نَحْوُ: «لَعَنَّ»[٦]؛ لِقُرْبِهِمَا فِي المَجْهُورِيَّةِ.

= وهو قليل، وقال بعضُهم: ليست الهمزة فيه بدلاً من العين، وإنما هو فُعال من «أبَّ» إذا تهيأ؛ لأن البحر يَتهيأ للارتجاج؛ فالهمزةُ على هذا أصل.

(١) قوله: («تُخْمَةٍ» وَ«أُخْتٍ») أصلهما: «وخمة» و«أخو».

(٢) قائله: عِلْباء بن أرْقَم، من الرجز، و«السعلاة»: أنثى الغول، ويروى: «السعلات» بتاء مبسوطة، و«عمرو بن يربوع» زوج السعلاة أنجب منها أولاداً اشتهروا بقبيلة عمرو بن يربوع.
الشاهد فيه: و«النَّات»: أي: النَّاس، قلبَ السِّين تَاءً لموافَقَتِها إيّاها في الهَمْس والزِّيادة وتَجَاوُرِ المَخارج، وهي لُغةٌ لبعضِ العربِ، وعن أبي زيدٍ: أنه من البَدَل الشَّاذِّ.

(٣) قوله: («لِصْتٍ»): أصله: «لِصٌّ» بالتشديد.

(٤) قوله: («الذَّعَالِتِ») أصله: الذَّعَالِب، جمع «ذِعْلِبَة»، وهي الناقة السريعة أو طَرَف الثوب، وفي «تاج العروس»: جمعه «الذَّعَالِيبُ» بزيادة ياء بين اللام والباء.

(٥) قوله: («صَنْعَانِيّ»)، صَنْعاء: عاصمة اليمن، النسبة إليها: «صنعاوي»، فقلبت الواو إلى الياء، فصار: «صَنْعَانِيّ».

(٦) قوله: («لَعَنَّ») أصله: لَعلَّ.

الجِيمُ:

○ أُبْدِلَتْ مِنَ اليَاءِ المُشَدَّدَةِ، نَحْوُ: «أَبُو عَلِجٍّ»[١]؛ حَتَّى لَا تَقَعَ الحَرَكَاتُ المُخْتَلِفَةُ عَلَى اليَاءِ.

○ وَمِنْ غَيرِ المُشَدَّدَةِ حَمْلاً عَلَى المُشَدَّدَةِ، نَحْوُ:

لَاهُمَّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ ... فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجْ[٢]

الدَّالُ[٣]:

أُبْدِلَتْ مِنَ التَّاءِ، نَحْوُ: «فُزْدُ»، وَ«اجْدَمَعُوا»[٤] لِقُرْبِ مَخْرَجِهِمَا.

الهَاءُ:

○ أُبْدِلَتْ مِنَ الهَمْزَةِ، نَحْوُ: «هَرَقْتُ»[٥].

○ وَمِنَ الأَلِفِ، نَحْوُ: «حَيَّهَلَهْ» و«أَنَهْ»[٦].

○ وَمِنَ اليَاءِ فِي: «هذِهِ أَمَةُ اللهِ»[٧]؛ لِمُنَاسَبَتِهَا بِحُرُوفِ العِلَّةِ فِي الخَفَاءِ، وَمِنْ ثَمَّةَ

---

(١) أي: من قول الشاعر:

خَالِي عُوَيْفٌ وأَبُو عَلِجِّ ... المُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بالعَشِجِّ

أراد بـ «علجّ» و«العشجّ»: عليًّا، والعَشِيَّ.

(٢) قاله رجل من اليمن، من الرجز، و«لاهم» أي: اللهم، و«الشاحج»: الحمار أو البغل.

الشاهد فيه: «حجّتج» و«بج» أي: حجّتي، وبي، أبدل من الياء جيماً، وهذا الإبدال أشذُّ من إبدالها من الياء المشددة؛ لِعدم التشديد، كما في «شرح الشافية».

(٣) قوله: (الدَّالُ) الدَّالُ على ثلاثة أوجهٍ: دالُ الأصل، مثل: «وَعَدَ»، ودالُ البدل من التاء، مثل: «ازْدَجَر» أصله: اِزْتَجَر، ودالُ البدل من الذَّال، مثل: «ادَّكَرَ» أصله: اذْدَكَر.

(٤) قوله: («فُزْدُ»، وَ«اجْدَمَعُوا») أصل «فُزْدُ»: «فُزْتُ» من: الفَوْز، وأصل «اجْدَمَعُوا»: «اجْتَمَعُوا» بالتاء من الاجتماع، وهو شاذٌّ، ومثله: «جَلَدُّ» في: جلدت، و«جُزْد» في: جُزْت، و«دَوْلَج» في: تَوْلَج.

(٥) قوله: («هَرَقْتُ») أصله: أَرَقْتُ؛ وتبدلُ الهاءُ من الهمزةِ في قولهم: «هَيْمُ الله»، أي: أَيْمُ الله؛ وفي: «هَرَحْتُ الدَّابةَ»، أي: أَرَحْتُ؛ وفي: «هِيَّاكَ»، أي: إيَّاك، قال أبو تمام:

فَهِيَّاكَ والأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ ... مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ المَصَادِرُ

وتُبْدَلُ في قولهم: «هِنْ فَعلت»، أي: إنْ فعلت.

(٦) قوله: («حَيَّهَلَهْ» و«أَنَهْ») أصل «حَيَّهَلَهْ»: «حَيَّهلا» أي: أسرع، وأصل «أَنَهْ»: «أَنَا»، بالألف دون الهاء، ومثله: «مَهْ» في «ما» الاستفهامية، والكلُّ شاذٌّ.

(٧) قوله: («هذِهِ أَمَةُ اللهِ») أصله: هَذِي أَمَةُ الله، أبدلت الهاء من الياء؛ لمناسبة الهاء بحروف العلة =

لَا تَمْتَنِعُ الإِمَالَةُ فِي مِثْلِ: «يَضْرِبُهَا»(١)، وَتَمْتَنِعُ فِي «أَكَلْتُ عِنَباً»(٢).

○ وَمِنَ التَّاءِ وُجُوباً مُطَّرِداً فِي نَحْوِ: «طَلْحَةَ» وَ«ظُلْمَةٍ»؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّاءِ الَّتِي فِي الفِعْلِ.

الْيَاءُ:

○ أُبْدِلَتْ مِنَ الأَلِفِ وُجُوباً مُطَّرِداً، نَحْوُ: «مُفَيْتِيحٍ»(٣).

○ وَمِنَ الوَاوِ وُجُوباً مُطَّرِداً، نَحْوُ: «مِيقَاتٍ»(٤)؛ لِكَسْرَةِ مَا قَبْلَهَا.

○ وَمِنَ الهَمْزَةِ جَوَازاً مُطَّرِداً، نَحْوُ: «ذِيبٍ»(٥)، وَمِنْ أَحَدِ حَرْفَي التَّضْعِيفِ، نَحْوُ: «تَقَضِّيَ البَازِي»(٦) كَمَا مَرَّ.

= في الخفاء. (المِفراح). وقال ركن الدين في «شرح الشافية»: وإنما جعلت الياء أصلاً دون الهاء؛ لأنه ثبت أن الياء للتأنيث في باب «تَضْربين» و«اضْربي»؛ ولهذا عَدَّ كثيرٌ من النُّحاة الياءَ من علامة التأنيث.

(١) قوله: («يَضْرِبُهَا») أي: بفتح الياء، ولو قال: «لَنْ يَضْرِبَها» لكان أظهر، لكنه تسامحَ بِناءً على ظهور المراد، فجاز إمالةُ فتحة الهاء فيه بناء على أن الهاء كأنها معدومة، فكأنك قلت: «يَضْرِبَا» فوقع الكسرة قبل الفتحة المُمالة بلا واسطةٍ.
والإمالة إلى الشيء: التقريبُ منه، وهي في هذا الباب تقريبُ الألف من الياء، والفتحة قبلَها من الكسرة، والغرض من ذلك تجانُس الصوتَين لسببٍ.
قال ابن الجزري في «النشر»: والإمالةُ: أنْ تَنْحُوَ بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نَحْوَ الياءِ؛ كَثِيراً: وهو المَحْض، ويُقال له: الإِضْجَاعُ، ويُقال له: البَطْحُ، ورُبَّمَا قِيلَ له: الكسرُ أيضاً، وقَلِيلاً: وهو بين اللَّفْظَيْنِ، ويُقال له أيضاً: التَّقليلُ، والتَّلْطِيفُ، وبَيْنَ بَيْنَ.

(٢) قوله: (وَتَمْتَنِعُ فِي «أَكَلْتُ عِنَباً») أي: لتوسط الحرف المتحرِّك بين كسرة العين وفتحة الباء، وإنما امتنعت الإمالةُ إذا توسط المتحرك دون الساكن؛ لأنهم إنما قصدوا بالإمالَة تناسب الأصوات وتقريبَ الحروف بعضِها من بعضٍ، على عادتهم المَألُوفة في طلبِ المُشاكلة ليحسن الصوت ويخفَّ النطق به، وإذا توسط بين الكسرة والفتحة المُمَالة حرفٌ مُتحرِّك امتنع التَّشاكلُ؛ لبعده عنها حينئذٍ، بخلاف ما إذا توسَّطَ ساكنٌ؛ لأن الساكن ضعيف، فهو حاجزٌ كَلَا حَاجِزٍ.

(٣) قوله: («مُفَيْتِيحٍ») تصغير: «مفتاح».

(٤) قوله: («مِيقَاتٍ») أصله: مِوْقات.

(٥) قوله: («ذِيبٍ») أصله: «ذِئبٍ»، ومنه قوله تعالى: ﴿يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣] بالهمزة، قراءة ابن كثير وعاصم وحمزة وغيرهم، وهي قراءة أهل الحجاز، وقراءة البعض: «يَأْكُلَهُ الذِّيبُ» بالياء من غير همزٍ.

(٦) قوله: («تَقَضِّيَ البَازِي») أي: تَقَضُّضَ، فأبدلت الضَّادُ الثانية ياءً. وقد تقدم الكلام على البيت ومعناه والشاهد فيه مفصلاً في السابق.

○ وَمِنَ النُّونِ، نَحْوُ: «أَنَاسِيَّ»[١] وَ«دِينَارٍ»[٢] لِقُرْبِ اليَاءِ مِنَ النُّونِ.

○ وَمِنَ العَينِ، نَحْوُ: «ضَفَادِيْ»[٣]؛ لِثِقَلِ العَيْنِ وَكَسْرَةِ مَا قَبْلَهَا.

○ وَمِنَ التَّاءِ، نَحْوُ: «ايْتَصَلَتْ»[٤]؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ وَاو.

○ وَمِنَ البَاءِ، نَحْوُ: «الثَّعَالِي»[٥].

○ وَمِنَ السِّينِ، نَحْوُ: «السَّادِي»[٦].

○ وَمِنَ الثَّاءِ، نَحْوُ: «الثَّالِي»[٧]؛ لِكَسْرَةِ مَا قَبْلَهُنَّ.

الوَاوُ:

○ أُبْدِلَتْ مِنَ الأَلِفِ وُجُوباً مُطَّرِداً، نَحْوُ: «ضَوَارِبَ»؛ لِقُرْبِهِمَا فِي العِلِّيَّةِ وَاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ[٨].

○ وَمِنَ اليَاءِ وُجُوباً مُطَّرِداً، نَحْوُ: «مُوقِنٍ»[٩]؛ لِضَمَّةِ مَا قَبْلَهَا.

---

(١) قوله: («أَنَاسِيَّ») أي: بفتح الألف وكسر السين وفتح الياء المشددة، أصله: أَنَاسِين؛ لأنه جمع «إِنْسَان»، قلبت النون ياءً، فاجتمعت ياءان: الأُولى ساكنة والثانية متحرِّكة، فأُدغمت الأولى في الثانية فصار: «أَنَاسِيَّ».

(٢) قوله: («دِينَارٍ»): أصله: «دِنَّار» بتشديد النون.

(٣) قوله: («ضَفَادِي»): من قول الشاعر:

وَمَـنْـهَـلٍ لـيـسَ لَـهُ حَـوازِقُ ... ولِـضَـفـادي جَـمِّـهِ نَـقـانِـقُ

فأبدلت العين في «ضَفَادِع» وهو جمع «ضِفْدِع» ياءً، وكان ينبغي أن يقول: و«بضفادع جمة»، لكن الشاعر كره أن يسكن العين في موضع الحركة؛ فأبدل منها ما يكون ساكناً في حال الجرِّ وهو الياء.

(٤) قوله: («ايْتَصَلَتْ»): أصله: «اوْتَصَلَتْ»، وهي لغة بني تميم.

(٥) قوله: («الثَّعَالِي»): أصله: «الثَّعالِب».

(٦) قوله: («السَّادِي»): أصله: «السَّادِس».

(٧) قوله: («الثَّالِي»): أصله: «الثَّالِث»، ومنه قول الشاعر من الرجز:

يَـفْـديـكِ يَـا زُرْعَ، أَبـي وَخَـالِـي ... قَـدْ مَـرَّ يـومـانِ، وَهَـذَا الـثَّـالِـي

وأنـتِ بـالـهِـجْـرانِ لَا تُـبـالِـي

الأصل: «وهذا الثالث» فأبدل الياء من الثاء، وخصَّه ابن عصفور بالضرورة، ولم يذكره ابن السِّكِّيت في «كتاب الإبدال».

(٨) (لِقُرْبِهِمَا) أي: الواو والألف (فِي العِلِّيَّةِ) أي: في كونهما حرفي علة («وَاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ) هما الألفان المذكوران. كذا في «الفلاح».

(٩) قوله: («مُوقِنٍ»): أصله: «ميقِن»، قلبت الياء واواً؛ لسكونها وانضمام ما قبلها.

○ وَمِنَ الهَمْزَةِ جَوَازاً مُطَّرِداً، نَحْوُ: «لُومٍ»[١]، كَمَا مَرَّ.

المِيمُ:

○ أُبْدِلَتْ مِنَ الوَاوِ، نَحْوُ: «فَمٍ»[٢]؛ لِاتِّحَادِ مَخْرَجِهِمَا.

○ وَمِنَ اللَّامِ، نَحْوُ قَوْلِهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ»[٣]؛ لِقُرْبِهِمَا فِي المَجْهُورِيَّةِ.

○ وَمِنَ النُّونِ السَّاكِنَةِ، نَحْوُ: «عَمْبَرٍ»[٤]، وَمِنَ المُتَحَرِّكَةِ، نَحْوُ:

[يَا هَالَ ذَاتَ المَنْطِقِ التَّمْتَامِ] وَكَفِّكِ المُخَضَّبِ البَنَامِ[٥]

لِقُرْبِهِمَا فِي المَجْهُورِيَّةِ[٦].

○ وَمِنَ البَاءِ، نَحْوُ: «مَا زِلْتَ رَاتِماً»[٧]؛ لاتِّحَادِ مَخْرَجِهِمَا.

الصَّادُ:

أُبْدِلَتْ مِنَ السِّينِ، نَحْوُ: «أَصْبَغَ»[٨]؛ لِقُرْبِ مَخْرَجِهِمَا.

---

(١) قوله: («لُوم»): أصله: «لُؤْم» بالهمزة، قلبت الهمزة واواً؛ لسكونها وانضمام ما قبلها.

(٢) قوله: («فَمٌ»): أصله: فَوْه.

(٣) أخرجه البخاري (١٩٤٦) ومسلم (٢٦١٢) من حديث جابر (ض) بلفظ: «ليس من البر الصيام في السفر»، وأخرجه أحمد (٢٣٦٧٩) بلفظ المصنف، أي: على الإبدال.

قال الخطيب البغدادي في «الكفاية»: هذا لغة الأشعريين، يَقلبون اللَّام ميماً، فيقولون: «رأينا أولئك امرجال»، يريدون الرِّجال، وهي لغة مُستفيضة إلى الآن باليمن.

(٤) قوله: («عَمْبَرٍ»): أصله: «عَنْبَر».

(٥) قائله رُؤْبَة، من الرجز، و«هال»: مرخم «هالة» علم امرأة، وأصلها: الدائرة حول القمر، و«المنطق»: النطق، و«التمتام» من: التَّمتمة، وهو تكرير التاء، و«البَنام»: الأصابع.

الشاهد فيه: «البنام»، أصله: «البَنان»، أبدلت الميم من النون شذوذاً، حيث لم يتقدمها باء موحدة.

وجاء عكس ذلك: وهو إبدال النون من الميم في قولهم في صفة الشعر: «أسود قاتن» وأصله: «قاتم»، أبدلت الميم نوناً.

(٦) قوله: (لِقُرْبِهِمَا فِي المَجْهُورِيَّةِ): هذا تعليل لإبدال الساكنة والمتحركة في كلٍّ من «عَمْبرٍ» و«البَنام».

(٧) قوله: («رَاتِماً»): أصله: «رَاتِباً»، ومنه: «رأيته من كَثَم» أي: رأيته من كَثَب.

(٨) قوله: («أَصْبَغ») أصله: «أَسْبَغ»؛ يقال: «شيءٌ سَابِغٌ»؛ أي: وافٍ، و«أسبغ الله نعمه على عبده»: أتمَّها، ومنه «إسباغ الوضوء»: إتمامه.

الأَلِفُ:

○ **أُبْدِلَتْ مِنْ أُخْتَيْهَا**(١) وُجُوباً مُطَّرِداً، نَحْوُ: «قَالَ» وَ«بَاعَ».

○ **وَمِنَ الهَمْزَةِ** جَوَازاً مُطَّرِداً، نَحْوُ: «رَاسٍ» كَمَا مَرَّ(٢).

اللَّامُ:

○ **أُبْدِلَتْ مِنَ النُّونِ**، نَحْوُ: «أُصَيْلَالٍ»(٣).

○ **وَمِنَ الضَّادِ**، نَحْوُ: «الْطَجَعَ»؛ لاتِّحَادِهِنَّ فِي المَجْهُورِيَّةِ.

الزَّاءُ:

○ **أُبْدِلَتْ مِنَ السِّينِ**، نَحْوُ: «يَزْدُلُ».

○ **وَمِنَ الصَّادِ**، نَحْوُ قَوْلِ الحَاتِمِ: «هكَذَا فَزْدِي أَنَهْ»(٤).

الطَّاءُ:

أُبْدِلَتْ مِنَ التَّاءِ وُجُوباً مُطَّرِداً فِي «افْتَعَلَ»، نَحْوُ: «اصْطَبَرَ»(٥)، وَفِي «فَحَصْطُ»(٦)؛ لِقُرْبِ مَخْرَجِهِمَا، وَالمَوْضِعُ الَّذِي لَمْ يُقَيَّدْ مِنَ الصُّوَرِ المَذْكُورَةِ يَكُونُ جَائِزاً غَيْرَ مُطَّرِدٍ.



---

(١) قوله: (أُخْتَيْهَا): أي: الواو والياء.

(٢) أي: في أنه إذا كانت الهمزة ساكنة وما قبلها متحرِّكاً جعلت ألفاً؛ للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها.

(٣) قوله: («أُصَيْلَال») أصله: «أُصَيْلَان»، وهو تصغير «أُصْلَان»، جمع: أَصِيلٍ.

(٤) قوله: («فَزْدِي أَنَهْ»): أصله: «فَصْدِي أَنَا»، و«الفَصْدُ»: قطع العِرْق، والمراد بـ «الفَصْد»: ما كان يؤخذ من دم الناقة أو البعير ويشرب.

قال الجوهري في «الصحاح»: كل صاد وقعت قبل الدال فإنه يجوز أن تُشمَّها رائحة الزاي إذا تحركت، وأن تقلبَها زاياً محضاً إذا سكنت، وبعضهم يقول: «مَن قُصْدَ له» بالقاف، أي: من أعطي قصداً، أي: قليلاً، وكلامُ العرب بالفاء.

(٥) قوله: («اصْطَبَرَ») هذا من القياسيّ، و«اصْطَبَرَ» أصله: اصْتَبَر، ومنه: «اضْطُرّ» أصله: اضترر، و«اطَّلع» أصله: اطتلع، و«اظطَهر» أصله: اظتَهر، ومعناه: ظهر.

(٦) قوله: («فَحَصْطُ») هذا من السَّماعيّ، أصله: فَحصتُ، من فحَص عن الشيء فَحْصاً، أي: بحث عنه، وهذا شاذٌّ.

البَابُ السَّابِعُ
فِي اللَّفِيفِ

يُقَالُ لَهُ: لَفِيفٌ؛ لِلَفِّ حَرْفَيِ العِلَّةِ فِيهِ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مَفْرُوقٌ، وَمَقْرُونٌ[١].

○ المَفْرُوقُ، مِثْلُ: «وَقَى، يَقِي»؛ حُكْمُ فَائِهِمَا كَحُكْمِ «وَعَدَ، يَعِدُ»، وَحُكْمُ لَامِهِمَا كَحُكْمِ[٢] «رَمَى، يَرْمِي»، وَكَذَلِكَ حُكْمُ أَخَوَاتِهِمَا[٣].

الأَمْرُ: «قِ[٤]، قِيَا، قُوا»، «قِي، قِيَا، قِينَ».

وَبِنُونِ التَّأْكِيدِ: «قِيَنَّ، قِيَانِّ، قُنَّ»، «قِنَّ، قِيَانِّ، قِينَانِّ»، وَبِالخَفِيفَةِ: «قِيَنْ، قُنْ، قِنْ».

الفَاعِلُ: «وَاقٍ»، وَالمَفْعُولُ: «مَوْقِيٌّ»؛ وَالمَوْضِعُ: «مَوْقًى»[٥]، وَالآلَةُ: «مِيقًى»[٦].

المَجْهُولُ: «وُقِيَ، يُوقَى، . . . إلخ».

○ المَقْرُونُ، نَحْوُ: «طَوَى، يَطْوِي، . . . إلخ»، وَحُكْمُهُمَا كَحُكْمِ النَّاقِصِ، وَلَا يُعَلُّ عَيْنُهُمَا لِمَا مَرَّ فِي بَابِ الأَجْوَفِ.

○ الأَمْرُ: «اِطْوِ، اطْوِيَا، اطْوُوا»، «اِطْوِي، اطْوِيَا، اطْوِينَ».

وَبِنُونِ التَّأْكِيدِ: «اطْوِيَنَّ، اطْوِيَانِّ، اطْوُنَّ»، «اطْوِنَّ، اطْوِيَانِّ، اطْوِينَانِّ»، وَبِالخَفِيفَةِ: «اطْوِيَنْ، اطْوُنْ، اطْوِنْ».

---

(١) المفروق: هو ما فَصل بين حرفي العلة صحيحٌ، وأما المقرون: فهو ما قُرن بين حرفي العِلَّةِ، ولم يَدخل بينهما حرفٌ آخر.

(٢) أي: حكم لام اللفيف المفروق كحكم لام المعتل؛ إذ هو ما يَصدق عليه المعتل اللام.

(٣) قوله: (حُكْمُ أَخَوَاتِهِمَا) أي: من التثنية والجمع، ومِن الأمر والنهي واسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان والآلة.

(٤) قوله: («قِ») أصله: «قِي»، حُذفت الياء علامةً للجزم، وأُبقيت الكسرة لتدل عليها، ويجب إلحاقُ الهاء به حالة الوقف؛ لئلا يلزم الابتداء والوقفُ على حرفٍ واحدٍ.

(٥) قوله: (مَوْقًى») بفتح الميم والقاف مع التنوين، أصلُه: «مَوْقَيٌ» بتنوين الياء، فأُعلَّ إعلالَ «مَرْمًى»، وإنما فتحوا العين في الموضع من اللفيف - سواءٌ كانت عين مضارعه مفتوحةً أو مكسورة أو مضمومة - لخِفَّة الفتحة بالنسبة إلى الكسرة.

(٦) قوله: («مِيقًى»): أصله: «مِوْقًى»، قلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها.

وَتَقُولُ مِنْ «رَوِيَ، يَرْوَى»[١]: «ارْوَيَنَّ، ارْوَيَانِّ، ارْوَوُنَّ»، «ارْوَيِنَّ، ارْوَيَانِّ، ارْوَيْنَانِّ»، وَبِالخَفِيفَةِ: «ارْوَيَنْ، ارْوَوُنْ، ارْوَيِنْ».

[بيان أحكام نوني التأكيد في الناقص واللفيف:]

وَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ أَحْكَامَ نُونَي التَّأْكِيدِ فِي النَّاقِصِ وَاللَّفِيفِ فَانْظُرْ إِلَى حَرْفِ العِلَّةِ:

فَإِنْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً مَحْذُوفةً فِي الوَاحِدِ تُرَدُّ؛ لِأَنَّ حَذْفَهَا كَانَ لِلسُّكُونِ؛ وَهُوَ انْعَدَمَ بِدُخُولِ النُّونِ[٢].

وَتُفْتَحُ لِخِفَّةِ الفَتْحَةِ، نَحْوُ: «اطْوِيَنَّ» وَ«اغْزُوَنَّ» وَ«ارْوَيَنَّ»، كَمَا فِي «اطْوِيَا» وَ«اغْزُوَا» وَ«ارْوَيَا».

وَإِنْ كَانَتْ ضَمِيراً نُظِرَ إِلَى مَا قَبْلَهَا[٣]؛ إِنْ كَانَ مَفْتُوحاً تُحَرَّكُ؛ لِطُرُوِّ حَرَكَتِهَا وَخِفَّةِ مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ: «ارْوَوُنَّ»[٤]، و«ارْوَيِنَّ»، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾[٥] [البقرة: ٢٣٧]، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَفْتُوحٍ تُحْذَفُ؛ لِعَدَمِ الخِفَّةِ فِيمَا قَبْلَهَا، نَحْوُ: «اطْوُنَّ» وَ«اطْوِنَّ»، كَمَا فِي «اغْزُوا القَوْمَ»، وَ«يَا امْرَأَةُ اغْزِي القَوْمَ».

الفَاعِلُ: «طَاوٍ»، وَلَا يُعَلُّ وَاوُهُ كَمَا فِي «طَوَى».

وَتَقُولُ مِنَ «الرِّيِّ»: «رَيَّانُ[٦]، رَيَّانَانِ، رِوَاءٌ»، «رَيَّا، رَيَّيَانِ، رِوَاءٌ» أَيْضاً، وَلَا يُجْعَلُ

---

(١) قوله: («رَوِيَ، يَرْوَى») من باب «علِم، يَعْلَم» من: «الرِّي» وهو ضد العطش، لا من الرِّواية.

(٢) قوله: (انْعَدَمَ بِدُخُولِ النُّونِ) لوجوب تحرُّك ما قبل النون في الصحيح، لئلّا يجتمع ساكنان؛ الحرف الأخير وأُولى نوني التأكيد، فكأنَّ الحركة المحذوفة رُدَّت، فوجب رَدُّ ما حُذف لأجل السكون في الناقص واللفيف أيضاً، ثم وجب تحريك المحذوف لئلّا يجتمع ساكنان، فحُرك بالفتحة لخِفتها.

(٣) قوله: (قَبْلَهَا) أي: ما قبل حرف العلة الذي هو الضمير؛ فلا يخلو إما أن يكون مفتوحاً أو غير مفتوح . . .

(٤) قوله: («ارْوَوُنَّ»): بضم الواو الثانية التي هي ضمير جماعة الذكور، وفتح الواو الأولى التي هي عين الكلمة.

(٥) قوله: (﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾): حركة الواو في ﴿تَنسَوُا۟﴾ طارئة؛ لأنها وُضعت لاجتماع الساكنين، وخِفةِ الفتحة قبلها.

(٦) قوله: («رَيّان») صفة مشبهة باسم الفاعل؛ لأن «الرِّي» من أفعال الطبيعة، فلم يجئ منه إلا الصفة المشبهة، وأصل «ريّان»: رَوْيَان؛ اجمعت الواو والياء وسَبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، وأُدغمت الياء في الياء.

وَاوُهُمَا يَاءً[1] كَمَا فِي «سِيَاطٍ»، حَتَّى لَا يَجْتَمِعَ الإِعْلَالَانِ: قَلْبُ الوَاوِ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ يَاءً، وَقَلْبُ اليَاءِ الَّتِي هِيَ لَامٌ هَمْزَةً.

وَتَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ المُؤَنَّثِ فِي حَالَةِ النَّصْبِ وَالخَفْضِ: «رَيَّيَيْنِ»[2]، مِثْلُ: «عَطْشَيَيْنِ»، وَإِذَا أَضَفْتَهُ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ قُلْتَ: «رَأَيْتُ رَيَّيَيَّ» بِخَمْسِ يَاءَاتٍ؛ الأُولَى مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الوَاوِ الَّتِي هِيَ عَيْنُ الفِعْلِ، وَالثَّانِيَةُ لَامُ الفِعْلِ، وَالثَّالِثَةُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ أَلِفِ التَّأْنِيثِ، وَالرَّابِعَةُ عَلَامَةُ النَّصْبِ، وَالخَامِسَةُ يَاءُ الإِضَافَةِ.

وَالمَفْعُولُ: «مَطْوِيٌّ»، وَالمَوْضِعُ: «مَطْوًى»، وَالآلَةُ: «مِطْوًى».

وَالمَجْهُولُ: «طُوِيَ، يُطْوَى»[3] ... إِلَى آخِرِهِمَا.

وَحُكْمُ لَامِ هَذِهِ الأَشْيَاءِ[4] كَحُكْمِ النَّاقِصِ، وَحُكْمُ عَيْنِهِنَّ كَحُكْمِ «طَوَى» فِي الَّتِي اجْتَمَعَ فِيهَا الإِعْلَالَانِ بِتَقْدِيرِ إِعْلَالِهَا، وَفِي الَّتِي لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهَا الإِعْلَالَانِ يَكُونُ حُكْمُهَا أَيْضاً كَحُكْمِ «طَوَى» لِلْمُتَابَعَةِ، نَحْوُ: «طَوَيَا» وَ«طَاوِيَانِ»[5].



---

(١) أي: لا تقلب واو الجمع في اسم الفاعل من «رَوَى» ياءً، كما تقلب في «سِياط»، وإن كان على وزنه؛ لئلا يلزم اجتماع إعلالين؛ وهما قلب الواو التي هي عين الكلمة ياء، وقلبُ الياء التي هي لام الكلمة همزة، ولهذا قال: «حَتَّى لَا يَجْتَمِعَ الإِعْلَالَانِ».

(٢) قوله: («رَيَّيَيْنِ») بأربع ياءاتٍ؛ الأولى: مُنقلبة عن العين التي هي الواو، والثَّانية: اللام، والثَّالثة: منقلبة عن ألف التأنيث، والرَّابعة: علامة النصب والجرِّ، وأُدغمت الأولى في الثانية مثل: «عَطْشَيَيْنِ» في تثنية «عَطْشَى».

(٣) أي: قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: «يُطْوَى» بالألف.

(٤) قوله: (وَحُكْمُ لَامِ هذِهِ الأَشْيَاءِ): أي: الفاعل والمفعول والموضع والآلة ومجهول الماضي ومجهول المضارع من اللفيف المقرون.

(٥) تم بحمد الله تعالى وتوفيقه وتسديده ما جمعتُه من تحشية «مَراح الأرواح» من الكتب والنسخ الخطية التالية: «النجاح التالي تلو المراح» لحسام الدين السغناقي، و«المِفراح في شرح مراح الأرواح» لحسن باشا بن علاء الدين الأسود، و«ملّاح الألواح في شرح مَراح الأرواح» للإمام بدر الدين محمود بن أحمد العيني، و«الفَلاح في شرح المَراح» لشمس الدين أحمد بن سليمان ابن كمال باشا، و«شرح ديكقوز»، و«شرح السروري على المراح»، و«شرح عبد الرحمن بن خليل الرومي على المراح»، و«الإصباح على مراح الأرواح» لمحمد بن علي بن هلال الحلبي، و«إيضاح جناح النجاح شرح مراح الأرواح» لمحمد العباسي المهدي الحنيفي، وغيرها من الكتب، سائلاً الله تعالى القبول والأجر، وكان ذلك يوم: (٣٠ ـ ٠٣ ـ ١٤٣٧هـ).

الأمثلة المختلفة والمطردة

الأَمْثِلَةُ المُخْتَلِفَةُ

١ ـ «نَصَرَ»: فِعْلٌ مَاضٍ، مَبْنِيٌّ لِلْمَعْلُومِ، مُفْرَدٌ، مُذَكَّرٌ، غَائِبٌ.

٢ ـ «يَنْصُرُ»: فِعْلٌ مُضَارِعٌ، مَبْنِيٌّ لِلْمَعْلُومِ، مُفْرَدٌ، مُذَكَّرٌ، غَائِبٌ.

٣ ـ «نَصْراً»: مَصْدرٌ غَيْرُ مِيْمِيٍّ.

٤ ـ «نَاصِرٌ»: اسْمُ فَاعِلٍ، مُفْرَدٌ، مُذَكَّرٌ.

٥ ـ «مَنْصُورٌ»: اسْمُ مَفْعُولٍ، مُفْرَدٌ، مُذَكَّرٌ.

٦ ـ «لَمْ يَنْصُرْ»: فِعْلٌ مُضَارِعٌ، جَحْدٌ مُطْلَقٌ، مَبْنِيٌّ للمَعْلُومِ، مُفْرَدٌ، مُذَكَّرٌ، غَائِبٌ.

٧ ـ «لَمَّا يَنْصُرْ»: فِعْلٌ مُضَارِعٌ، جَحْدٌ مُسْتَغْرَقٌ، مَبْنِيٌّ للمَعْلُومِ، مُفْرَدٌ، مُذَكَّرٌ، غَائِبٌ.

٨ ـ «مَا يَنْصُرُ»: فِعْلٌ مُضَارِعٌ، نَفْيُ حَالٍ، مَبْنِيٌّ للمَعْلُومِ، مُفْرَدٌ، مُذَكَّرٌ، غَائِبٌ.

٩ ـ «لَا يَنْصُرُ»: فِعْلٌ مُضَارِعٌ، نَفْيُ اسْتِقْبَالٍ، مَبْنِيٌّ للمَعْلُومِ، مُفْرَدٌ، مُذَكَّرٌ، غَائِبٌ.

١٠ـ «لَنْ يَنْصُرَ»: فِعْلٌ مُضَارِعٌ، تَأْكِيدُ نَفْيِ الاِسْتِقْبَالِ، مَبْنِيٌّ للمَعْلُومِ، مُفْرَدٌ، مُذَكَّرٌ، غَائِبٌ.

١١ـ «لِيَنْصُرْ»: أَمْرُ غَائِبٍ، مَبْنِيٌّ للمَعْلُومِ، مُفْرَدٌ، مُذَكَّرٌ.

١٢ـ «لَا يَنْصُرْ»: نَهْيُ غَائِبٍ، مَبْنِيٌّ للمَعْلُومِ، مُفْرَدٌ، مُذَكَّرٌ.

١٣ ـ «اُنْصُرْ»: أَمْرُ حَاضِرٍ، مَبْنِيٌّ للمَعْلُومِ، مُفْرَدٌ، مُذَكَّرٌ.

١٤ ـ «لَا تَنْصُرْ»: نَهْيُ حَاضِرٍ، مَبْنِيٌّ للمَعْلُومِ، مُفْرَدٌ، مُذَكَّرٌ.

١٥ ـ «مَنْصَرٌ»: اسْمُ زَمَانٍ، اسْمُ مَكَانٍ، مَصْدَرٌ مِيْمِيٌّ.

١٦ ـ «مِنْصَرٌ»: اسْمُ آلةٍ.

١٧ ـ «نَصْرَةٌ»: بِنَاءُ مَرَّةٍ.

١٨ ـ «نِصْرَةٌ»: بِنَاءُ نَوْعٍ.

١٩ ـ «نُصَيْرٌ»: اسْمُ تَصْغِيرٍ، مُفْرَدٌ، مُذَكَّرٌ.

٢٠ ـ «نَصْرِيٌّ»: اسْمُ مَنْسُوبٍ، مُفْرَدٌ، مُذَكَّرٌ.

٢١ ـ «نَصَّارٌ»: مُبَالَغَةُ اسْمِ فَاعِلٍ، مُفْرَدٌ، مُذَكَّرٌ.

٢٢ ـ «أَنْصَرُ»: اسْمُ تَفْضِيلٍ، مُفْرَدٌ، مُذَكَّرٌ.

٢٣ ـ «مَا أَنْصَرَهُ»: فِعْلُ تَعَجُّبٍ أَوَّلُ، مُفْرَدٌ، مُذَكَّرٌ.

٢٤ ـ «وَأَنْصِرْ بِهِ»: فِعْلُ تَعَجُّبٍ ثَانٍ، مُفْرَدٌ، مُذَكَّرٌ.



الأمثلة المطردة وغيرها

الأَمْثِلَةُ المُطَّرِدَةُ مِنَ المَاضِي المعْلُومِ

الغَائِب: «نَصَرَ نَصَرا نَصَرُوا» «نَصَرَتْ نَصَرَتَا نَصَرْنَ»

المُخَاطَب: «نَصَرْتَ نَصَرْتُمَا نَصَرْتُمْ» «نَصَرْتِ نَصَرْتُمَا نَصَرْتُنَّ»

المُتَكَلِّم: «نَصَرْتُ»، «نَصَرْنَا»

الأَمْثِلَةُ المُطَّرِدَةُ مِنَ المَاضِي المَجْهُولِ

الغَائِب: «نُصِرَ نُصِرَا نُصِرُوا» «نُصِرَتْ نُصِرَتَا نُصِرْنَ»

المُخَاطَب: «نُصِرْتَ نُصِرْتُمَا نُصِرْتُمْ» «نُصِرْتِ نُصِرْتُمَا نُصِرْتُنَّ»

المُتَكَلِّم: «نُصِرْتُ» «نُصِرْنَا»

الأَمْثِلَةُ المُطَّرِدَةُ مِنَ المُضَارِعِ المَعْلُومِ

الغَائِب: «يَنْصُرُ يَنْصُرانِ يَنصُرُونَ» «تَنْصُرُ تَنْصُرانِ يَنْصُرْنَ»

المُخَاطَب: «تَنْصُرُ تَنْصُرانِ تَنْصُرُونَ» «تَنْصُرِينَ تَنْصُرانِ تَنْصُرْنَ»

المُتَكَلِّم: «أَنْصُرُ» «نَنْصُرُ»

الأَمْثِلَةُ المُطَّرِدَةُ مِنَ المُضَارِعِ المَجْهُولِ

الغَائِب: «يُنْصَرُ يُنْصَرانِ يُنْصَرُونَ» «تُنْصَرُ تُنْصَرانِ يُنْصَرْنَ»

المُخَاطَب: «تُنْصَرُ تُنْصَرانِ تُنْصَرُونَ» «تُنْصَرِينَ تُنْصَرانِ تُنْصَرْنَ»

المُتَكَلِّم: «أَنْصَرُ» «نُنْصَرُ»

الأَمْثِلَةُ مِنَ المَصْدَرِ غيرِ المِيمِيِّ

«نَصْراً» «نَصْرانِ» «نَصَرَاتٌ»

الأَمْثِلَةُ المُطَّرِدَةُ مِن اسْمِ الفَاعِلِ

«نَاصِرٌ نَاصِرانِ نَاصِرُونَ» «نُصَّرٌ» وَ«نُصَّارٌ» وَ«نَصَرَةٌ»

«نَاصِرَةٌ نَاصِرَتانِ نَاصِرَاتٌ» وَ«نَوَاصِرُ»

الأَمْثِلَةُ مِنْ مُبَالَغَةِ اسْمِ الفَاعِلِ

«نَصَّارٌ نَصَّارانِ نَصَّارُونَ» «نَصَّارَةٌ نَصَّارَتانِ نَصَّارَاتٌ»

الأمْثِلَةُ المُطَّرِدةُ مِنِ اسْمِ المفْعُولِ

«مَنْصُورٌ مَنْصُورانِ مَنْصُورُونَ»

«مَنْصُورَةٌ مَنْصُورَتانِ مَنْصُورَاتٌ»، وَ«مَنَاصِيرُ»[١]

الأمْثِلَةُ المُطْرِدةُ مِنْ معْلُومِ جحْدِ المُطْلَقِ

الغَائِب: «لَمْ يَنْصُرْ لَمْ يَنْصُرا لَمْ يَنْصُرُوا» «لَمْ تَنْصُرْ لَمْ تَنْصُرا لَمْ يَنْصُرْنَ»

(١) قيل: هذا جمع: «مَنْصُور»، أما: «مَنَاصِرُ» بلا ياءٍ، فهو جمع: «مِنْصَرٌ».

المُخَاطَب: «لَمْ تَنْصُرْ لَمْ تَنْصُرا لَمْ تَنْصُرُوا» «لَمْ تَنْصُرِي لَمْ تَنْصُرا لَمْ تَنْصُرْنَ»
المُتَكَلِّم: «لَمْ أَنْصُرْ» «لَمْ نَنْصُرْ»

الأَمْثِلَةُ المُطَّرِدَةُ مِن مَجْهُولِ جَحْدِ المُطْلَقِ

الغَائِب: «لَمْ يُنْصَرْ لَمْ يُنْصَرا لَمْ يُنْصَرُوا» «لَمْ تُنْصَرْ لَمْ تُنْصَرا لَمْ يُنْصَرْنَ»
المُخَاطَب: «لَمْ تُنْصَرْ لَمْ تُنْصَرا لَمْ تُنْصَرُوا» «لَمْ تُنْصَرِي لَمْ تُنْصَرا لَمْ تُنْصَرْنَ»
المُتَكَلِّم: «لَمْ أُنْصَرْ» «لَمْ نُنْصَرْ»

الأَمْثِلَةُ المُطَّرِدَةُ مِن مَعْلُومِ جَحْدِ المُسْتَغْرَقِ

الغَائِب: «لَمَّا يَنْصُرْ لَمَّا يَنْصُرا لَمَّا يَنْصُرُوا» «لَمَّا تَنْصُرْ لَمَّا تَنْصُرا لَمَّا يَنْصُرْنَ»
المُخَاطَب: «لَمَّا تَنْصُرْ لَمَّا تَنْصُرا لَمَّا تَنْصُرُوا» «لَمَّا تَنْصُرِي لَمَّا تَنْصُرا لَمَّا تَنْصُرْنَ»
المُتَكَلِّم: «لَمَّا أَنْصُرْ» «لَمَّا نَنْصُرْ»

الأَمْثِلَةُ المُطَّرِدَةُ مِن مَجْهُولِ جَحْدِ المُسْتَغْرَقِ

الغَائِب: «لَمَّا يُنْصَرْ لَمَّا يُنْصَرا لَمَّا يُنْصَرُوا» «لَمَّا تُنْصَرْ لَمَّا تُنْصَرا لَمَّا يُنْصَرْنَ»
المُخَاطَب: «لَمَّا تُنْصَرْ لَمَّا تُنْصَرا لَمَّا تُنْصَرُوا» «لَمَّا تُنْصَرِي لَمَّا تُنْصَرا لَمَّا تُنْصَرْنَ»
المُتَكَلِّم: «لَمَّا أُنْصَرْ» «لَمَّا نُنْصَرْ»

الأَمْثِلَةُ المُطَّرِدَةُ مِنْ مَعْلُومِ نَفْيِ الحَالِ

الغَائِب: «مَا يَنْصُرُ مَا يَنْصُرانِ مَا يَنْصُرُونَ» «مَا تَنْصُرُ مَا تَنْصُرانِ مَا يَنْصُرْنَ»

المُخَاطَب: «مَا تَنْصُرُ مَا تَنْصُرانِ مَا تَنْصُرُونَ» «مَا تَنْصُرِينَ مَا تَنْصُرانِ مَا تَنْصُرْنَ»

المُتَكَلِّم: «مَا أَنْصُرُ» «مَا نَنْصُرُ»

الأَمْثِلَةُ المُطَّرِدَةُ مِنْ مَجْهُولِ نَفْيِ الحَالِ

الغَائِب: «مَا يُنْصَرُ مَا يُنْصَرانِ مَا يُنْصَرُونَ» «مَا تُنْصَرُ مَا تُنْصَرانِ مَا يُنْصَرْنَ»

المُخَاطَب: «مَا تُنْصَرُ مَا تُنْصَرانِ مَا تُنْصَرُونَ» «مَا تُنْصَرِينَ مَا تُنْصَرانِ مَا تُنْصَرْنَ»

المُتَكَلِّم: «مَا أُنْصَرُ» «مَا نُنْصَرُ»

الأَمْثِلَةُ المُطَّرِدَةُ مِنْ مَعْلُومِ نَفْيِ الاِسْتِقْبَالِ

الغَائِب: «لَا يَنْصُرُ لَا يَنْصُرانِ لَا يَنْصُرُونَ» «لَا تَنْصُرُ لَا تَنْصُرانِ لَا يَنْصُرْنَ»

المُخَاطَب: «لَا تَنْصُرُ لَا تَنْصُرانِ لَا تَنْصُرُونَ» «لَا تَنْصُرِينَ لَا تَنْصُرانِ لَا تَنْصُرْنَ»

المُتَكَلِّم: «لَا أَنْصُرُ» «لَا نَنْصُرُ»

الأَمْثِلَةُ المُطَّرِدَةُ مِنْ مَجْهُولِ نَفْيِ الاِسْتِقْبَالِ

الغَائِب: «لَا يُنْصَرُ لَا يُنْصَرانِ لَا يُنْصَرُونَ» «لَا تُنْصَرُ لَا تُنْصَرانِ لَا يُنْصَرْنَ»

المُخَاطَب: «لَا تُنْصَرُ لَا تُنْصَرانِ لَا تُنْصَرُونَ» «لَا تُنْصَرِينَ لَا تُنْصَرانِ لَا تُنْصَرْنَ»

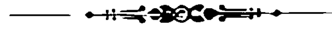
المُتَكَلِّم: «لَا أُنْصَرُ» «لَا نُنْصَرُ»

الأَمْثِلَةُ المُطَّرِدَةُ مِن مَعْلُومِ تَأْكِيدِ نَفْيِ الاِسْتِقْبَالِ

الغَائِب: «لَنْ يَنْصُرَ لَنْ يَنْصُرا لَنْ يَنْصُرُوا» «لَنْ تَنْصُرَ لَنْ تَنْصُرا لَنْ يَنْصُرْنَ»

المُخَاطَب: «لَنْ تَنْصُرَ لَنْ تَنْصُرا لَنْ تَنْصُرُوا» «لَنْ تَنْصُرِي لَنْ تَنْصُرا لَنْ تَنْصُرْنَ»

المُتَكَلِّم: «لَنْ أَنْصُرَ» «لَنْ نَنْصُرَ»

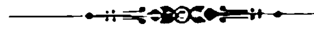


الأَمْثِلَةُ المُطَّرِدَةُ مِن مَجْهُولِ تَأْكِيدِ نَفْيِ الاِسْتِقْبَالِ

الغَائِب: «لَنْ يُنْصَرَ لَنْ يُنْصَرا لَنْ يُنْصَرُوا» «لَنْ تُنْصَرَ لَنْ تُنْصَرا لَنْ يُنْصَرْنَ»

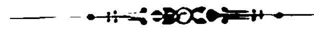
المُخَاطَب: «لَنْ تُنْصَرَ لَنْ تُنْصَرا لَنْ تُنْصَرُوا» «لَنْ تُنْصَرِي لَنْ تُنْصَرا لَنْ تُنْصَرْنَ»

المُتَكَلِّم: «لَنْ أُنْصَرَ» «لَنْ نُنْصَرَ»



الأَمْثِلَةُ المُطَّرِدَةُ مِن مَعْلُومِ أَمْرِ الغَائِبِ[1]

«لِيَنْصُرْ لِيَنْصُرا لِيَنْصُرُوا» «لِتَنْصُرْ لِتَنْصُرَا لِيَنْصُرْنَ»



الأَمْثِلَةُ المُطَّرِدَةُ مِن مَجْهُولِ أَمْرِ الغَائِبِ

«لِيُنْصَرْ لِيُنْصَرَا لِيُنْصَرُوا» «لِتُنْصَرْ لِتُنْصَرَا لِيُنْصَرْنَ»

«لِأُنصَرْ» «لِنُنْصَرْ»



(١) لا يؤمر بلام الأمر المخاطَب؛ لأن المخاطب له صيغة تخصُّه، وقرئ: «فَلْتَفْرَحُوا» [يونس: ٥٨] بالتاء خطاباً، وهو شاذٌّ.

الأَمْثِلَةُ الْمُطَّرِدَةُ مِنْ مَعْلُومِ نَهْيِ الغَائِبِ

«لَا يَنْصُرْ لَا يَنْصُرا لَا يَنْصُرُوا» «لَا تَنْصُرْ لَا تَنْصُرا لَا يَنْصُرْنَ»

الأَمْثِلَةُ الْمُطَّرِدَةُ مِنْ مَجْهُولِ نَهْيِ الغَائِبِ

«لَا يُنْصَرْ لَا يُنْصَرا لَا يُنْصَرُوا» «لَا تُنْصَرْ لَا تُنْصَرا لَا يُنْصَرْنَ»

«لَا أُنْصَرْ» «لَا نُنْصَرْ»

الأَمْثِلَةُ الْمُطَّرِدَةُ مِنْ مَعْلُومِ أَمْرِ الحَاضِرِ

«اُنْصُرْ اُنْصُرَا اُنْصُرُوا» «اُنْصُرِي اُنْصُرَا اُنْصُرْنَ»

الأَمْثِلَةُ الْمُطَّرِدَةُ مِنْ مَجْهُولِ أَمْرِ الحَاضِرِ

«لِتُنْصَرْ لِتُنْصَرَا لِتُنْصَرُوا» «لِتُنْصَرِي لِتُنْصَرَا لِتُنْصَرْنَ»

«لِأُنْصَرْ» «لِنُنْصَرْ»

الأَمْثِلَةُ الْمُطَّرِدَةُ مِنْ مَعْلُومِ نَهْيِ الحَاضِرِ

«لَا تَنْصُرْ لَا تَنْصُرَا لَا تَنْصُرُوا» «لَا تَنْصُرِي لَا تَنْصُرَا لَا تَنْصُرْنَ»

الأَمْثِلَةُ الْمُطَّرِدَةُ مِنْ مَجْهُولِ نَهْيِ الحَاضِرِ

«لَا تُنْصَرْ لَا تُنْصَرَا لَا تُنْصَرُوا» «لَا تُنْصَرِي لَا تُنْصَرَا لَا تُنْصَرْنَ»

«لَا أُنْصَرْ» «لَا نُنْصَرْ»

الأَمْثِلَةُ المُطَّرِدَةُ مِن اسْمِ الزَّمانِ وَالمَكانِ وَالمَصْدَرِ المِيمِيِّ

«مَنْصَراً مَنْصَرانِ مَنَاصِرُ[١]»

الأَمْثِلَةُ المُطَّرِدَةُ مِن اسْمِ الآلَةِ

«مِنْصَرٌ مِنْصَرَيْنِ مَنَاصِرُ»

الأَمْثِلَةُ المُطَّرِدَةُ مِنْ بِنَاءِ المَرَّةِ

«نَصْرَةٌ نَصْرَتانِ نَصَرَاتٌ»

الأَمْثِلَةُ المُطَّرِدَةُ مِن بِنَاءِ النَّوْعِ

«نِصْرَةٌ نِصْرَتانِ نِصِرَاتٌ»

الأَمْثِلَةُ المُطَّرِدَةُ مِنِ اسْمِ التَّصْغِيرِ

«نُصَيْرٌ نُصَيْرانِ نُصَيْرُونَ[٢]»

---

(١) في نسخة «مَنْصَرَاتٍ»، وهو خطأ؛ لأن «مَنْصَر» مذكر، ولا وجهَ لِجمعه جمعَ تأنيث.
(٢) في نسخة «نُصَيْرَاتٌ»، والصواب المثبت.

الأَمْثِلَةُ المُطَّرِدَةُ مِنِ اسْمِ المَنْسُوبِ

«نَصْرِيٌّ نَصْرِيَّانِ نَصْرِيُّونَ» «نَصْرِيَّةٌ نَصْرِيَّتَانِ نَصْرِيَّاتٌ»

الأَمْثِلَةُ المُطَّرِدَةُ مِنِ اسْمِ التَّفْضِيلِ

«أَنْصَرُ أَنْصَرانِ أَنْصَرُونَ» و«أَنَاصِرُ»

«نُصْرَى نُصْرَيانِ نُصْرَيَاتٌ» «نُصَرٌ»

الأَمْثِلَةُ المُطَّرِدَةُ مِنْ فِعْلِ التَّعَجُّبِ الأَوَّلِ

الغَائِب: «مَا أَنْصَرَهُ مَا أَنْصَرَهُمَا مَا أَنْصَرَهُمْ» «مَا أَنْصَرَهَا مَا أَنْصَرَهُمَا مَا أَنْصَرَهُنَّ»

المُخَاطَب: «مَا أَنْصَرَكَ مَا أَنْصَرَكُمَا مَا أَنْصَرَكُمْ» «مَا أَنْصَرَكِ مَا أَنْصَرَكُمَا مَا أَنْصَرَكُنَّ»

المُتَكَلِّم: «مَا أَنْصَرَنِي» «مَا أَنْصَرَنَا»

الأَمْثِلَةُ المُطَّرِدَةُ مِنْ فِعْلِ التَّعَجُّبِ الثَّانِي

الغَائِب: «أَنْصِرْ بِهِ أَنْصِرْ بِهِمَا أَنْصِرْ بِهِمْ» «أَنْصِرْ بِهَا أَنْصِرْ بِهِمَا أَنْصِرْ بِهِنَّ»

المُخَاطَب: «أَنْصِرْ بِكَ أَنْصِرْ بِكُمَا أَنْصِرْ بِكُمْ» «أَنْصِرْ بِكِ أَنْصِرْ بِكُمَا أَنْصِرْ بِكُنَّ»

المُتَكَلِّم: «أَنْصِرْ بِي» «أَنْصِرْ بِنَا»

الأمثلة المختلفة

شَرْحُ الأَمْثِلةِ
للسرُوريِّ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الَّذي جَعلَ الأَمْثِلةَ مِيزانَ العلُومُ العَربيَّةِ، وصَيَّرها مِعْياراً صَحِيحاً لِمثالِ المعارفِ الأَدبيَّةِ، والصَّلاةُ على رسولِه محمَّدٍ المُضَاعفِ بالقُوَّة النَّسبِيَّةِ، وعلى آله اللَّفِيفِ مع صَحْبِهِ[١] المُقْتبِسِينَ من عَوارِفِه الحَسَبِيَّةِ.

أمَّا بعدُ:

فيقولُ العبدُ المَضْمُومُ رأيُهُ بالكَسْرِ سرورِي، المَفتُوحُ عليه بابُ النَّقصِ والقَصْرِ:

قَدْ كُنْتُ كَتبتُ في أَوائِلِ الشَّبابِ، حِيْنَ كنت من عِدادِ الطُّلابِ: «شَرْحَ الأَمْثِلَةِ المُخْتَلِفَةِ» لبعضِ الأَحِبَّة المُؤْتلِفَةِ، وقد ضَاعَ مِنِّي نُسْخَةُ صُورتِه، ولم يَتَوجَّه قَلْبِي إلى نَسْخِ نُسْخَتِه، ومضى عليَّ زمانُ الحال، ولم أكُن مُتوجِّهاً إليه في الاستقبالِ، حتَّى عَرَضَ عليَّ بعضُ الأَهَالي صُورةَ نُسْخَتِه الممسُوخة[٢]، وأراد النَّسخَ والإصلاحَ للنُّسخةِ المنسُوخة[٣]، فقَصَدتُ إلى إصلاحِ المكتوبِ، وتصحيحِ الأسلُوبِ، لِئلَّا يبقى مَهْمُوزاً أَجوفَ، وعند مُعتلِّ العين أَضْعَفَ، وضَمَمتُ إلى ما فيه نُبذاً من الفوائدِ، ونظمتُ في سِلْكِه بعض الفَرَائدِ، ليكون مجموعةً شافية، وفي أُصول الصَّرف كافية.

فالآن أَشْرَعُ في الشَّرحِ والبيانِ، مُتوكِّلاً على الملكِ المُسْتعانِ، مُوْرِداً عبارةَ المُصنِّفِ بِعَينِها، ورَاوِياً مِن مَنْبعِ المعاني وعَيْنِهَا.

(الأَمْثِلَةُ) جمعُ: مِثَالٍ، وهو مصدرٌ من المُفَاعلةِ بمعنى المفعول؛ لأنَّ المذكور هَهُنا

بسم الله الرحمن الرحيم

أمثلة شرحي[٤]

---

(١) في نسخة: «صُحْبَة».

(٢) في نسخة: «المَمسُوحة» بالحاء، أي: المكتوبة.

(٣) في نسخة: «المنسُوخة» أي: المزالة صحتها بالجهالة.

(٤) كذا اشتهرت هذ التسمية الشرح، فآثرنا تركها على ما هي عليها.

o «نَصَرَ»، ....

السروري

الموزونُ لا الوزنُ، فإنْ قيل: «الأَمْثِلَةُ» جمع قِلَّةٍ، وهو يُستعمل فيما دُونَ العشرة، والمذكورُ هَهُنا زائدٌ عليها، قلنا: كلُّ واحدٍ من الجمعَين يُستعملُ في موضع الآخرِ كما حُقِّقَ في موضِعِه، أو المرادُ بالمذكور ههُنا الواحدُ بالوَحدةِ النَّوعيَّة، فيُناسِبُه القِلَّة، أوِ الجمعُ المُحلَّى باللَّام يَخرجُ عن حدِّ القِلَّة والكثرةِ؛ [لأنَّ اللَّامَ يُزيلُ معنى الجَمعِيَّة]، هكذا قيل في نظائرِهِ، وفي كلٍّ واحدٍ من الأجوِبة شيءٌ، وهو أنَّ مَا ذُكِرَ مِنَ الوجُوه بيانٌ لِمَا يكون مجوِّزاً لا مُرجِّحاً لاختيار جمعِ القِلَّة، والأحسنُ أنْ يقالَ: المَعْلُومُ المُستفادُ مِنَ المذكور هَهُنا قليلٌ بالنِّسبةِ إلى المَعْلُومِ المُستَفادِ من سائرِ الفُنونِ، ولِلتَّنبيه عليه اخْتِيرَ جمعُ القِلَّة.

(المُخْتَلِفَةُ): ضِدُّ المُطَّرِدة، والفُقَهاءُ يُفرِّقونَ بين الاختِلافِ والخِلاف، بأنَّ الأوَّل: ما يكون الطريقُ مُخْتَلِفاً والمَقْصُودُ واحداً، والثَّاني: ما يكون كلٌّ منهما مُخْتلِفاً، وقيل: بالعكس.

(«نَصَرَ»): فعلٌ ماضٍ، ومعنى الفعل: مَجْمُوعُ الحَدَثِ والزَّمان، والنِّسبةِ إلى فاعلٍ ما، ووقوعُه[1] حينئذٍ مُسنَداً إنَّما هو باعْتِبارِ الحَدَثِ، لا باعتِبارِ المَجْمُوع.

أمثلة شرحي

الحمدُ لله الَّذي زَيَّنَ أذهانَ المُبتدِئِينَ بالمِثَال، والصَّلاةُ على نبيِّه الَّذي يَجِبُ لَهُ عَلَيْنا الامْتِثال، وعلى آلِه وأصحابِه المَوْصُوفِينَ بأحسنِ الخِصالِ، وأنا أرجُو بشفَاعتِهِم إلى الله الاتِّصال.

وبعد:

فيقولُ العبدُ[2] المحتاجُ إلى الله المُتَعَالِي: إنِّي كَتَبْتُ هذه الأوراقَ للمُبتدِئِينَ الطَّالِبِين، باسْتِعانةِ أقْدَرِ القَادِرِينَ، مَع الاعتذار مِنِّي للنَّاظرينَ، ذكرتُ فيها مِنَ الأبحاثِ والأسئِلَةِ على الرِّسالةِ المَوْسُومة بـ«الأمْثِلَة»، والمَأمولُ من المستفيدين من هذا الكتاب أن لا يَنسَوني في دعائهم المستجاب.

قوله: («نَصَرَ»): فعلٌ ماضٍ، وهو في اللُّغة: السَّابِقُ، وفي الاصْطِلاحِ: ما دلَّ بأصْلِ الوَضْعِ على زمانٍ قبلَ زمانِ إخْبارِكَ.

(١) في بعض النسخ: «والنِّسبةِ إلى فاعل، أمَّا وقوعُه ....»، وما أثبتُّه أصح، بدليل عدم وجود فاء جواب «أما».

(٢) هذا الكتابُ مجهولٌ مُصنِّفه، إلا أنه أخذ غالبه من «شرح السروري» وبعضه من «شرح لالي» و«شرح البركوي»، وآثرنا مع ذلك إضافته للمجموعة لاشتهاره بين الطَّلَبة واشتماله على بعض الزوائد والفوائد، وجهالةُ مُصنِّفه لا تضرُّ كما لا يخفى.

. . . .

السروري

وهَهُنا إشكالٌ، وهو أنَّ الفعلَ؛ إمَّا اللَّفظُ أوِ المَعْنى، ولا سبيلَ إلى الأوَّلِ؛ لأنَّه اسمٌ كما هو المشهورُ، ولا إلى الثَّاني؛ لأنَّ الفعلَ قِسمٌ مِنَ الكلمةِ التي هي مِن مَقُولةِ الألفاظِ.

لا يقال: إنَّ الفعل هو اللَّفظُ باعتبارِ المعنى؛ لأنَّنا نقولُ: اسميَّةُ الاسمِ أيضاً باعتبار دَلالة لفظِه على المعنى، فلا يدلُّ ذلك على الفِعليَّة.

والجوابُ الصَّحيحُ: أنْ يقالَ: إنَّ في لفظ «نَصَرَ» ـ مَثلاً ـ اعتبارَين:

أحدُهما: دَلالةُ مَجْموعِ مادَّته - أي: النُّونِ، والصَّاد، والرَّاء - وهَيْئتِه على لفظِه.

والآخرُ: دَلالةُ مجموعِ المادَّةِ، والهَيْئةِ على معناهُ.

فبالاعْتِبار الأوَّلِ اسمٌ، وبالاعتِبارِ الثَّاني فعلٌ.

فإنْ قِيلَ: فيَلْزمُ دلالةُ الشَّيءِ على نفسِه، قُلنا: التَّغايرُ الاعْتِباريُّ كافٍ في أمثالِه، لأن الدَّالَّ مُعْتَبرٌ بعنوانِ كَوْنِه دَالًّا، والمَدْلُولَ مُعْتَبرٌ بِعُنوانِ كَوْنِهِ مَدْلُولاً، فافهَمْ واحْفَظْ؛ فإنَّه نَفِيسٌ.

وبَقِيَ هَهُنا شيءٌ، وهو أنَّه لِمَ خصَّ هذا اللَّفظ[1] للمَوزُونِ، مع أنَّ الوَزْنَ ما يكون مُركَّباً مِنَ الفاءِ والعينِ واللَّامِ؛ لِعُمُومِ لفظِه ومعناه، فَلِمَ لم يُوْرِدهُ أو مِثلَه؟ لا يقال: إنَّ تخصيصَه لأُمورٍ اجْتَمَعَتْ فيه، وهي كَونُهُ مِنَ البابِ الأوَّلِ، وكونُه صَحِيحاً، وكونُه مُتعدِّياً؛ لأنَّا نقول: ما ذُكِرَ من الأمورِ يُوْجَدُ في غيرِه أيضاً، فالأَحْسَنُ أنْ يُقَالَ: إنَّه مِنَ «النُّصْرةِ» التي فيها التيمّن.

فإنْ قيل: لِمَ لَمْ يَذْكُر فاعِلَه ظاهراً؟ قُلنا: لعدم تَعلُّقِ الغَرضِ بنسبتِه إلى الفاعل البَارِزِ بخصُوصِه، فاكْتَفى بالمُسْتَتِرِ، وهو يجوز أنْ يُعتبر بهما[2]،كما يَدُلُّ عليه المعنى، وأمَّا عدمُ اعتبارِ الضَّمير المُسْتَترِ فاعلاً له أصلاً، فلا أصلَ له.

أمثلة شرحي

وإنما قُدِّمَ الماضِي على المُضارعِ من وجهَين:

أحدُهما: أنَّ زمان الماضي مُقدَّمٌ على زمانِ المُسْتقبلِ، فلذا قُدِّم الدَّالُّ على زَمَانِ الماضِي على الدَّالِّ على زَمانِ المستقبل.

والثَّاني: أنَّ المُضارعَ يكون زائداً على الماضي، فالزَّائِدُ فرعُ ما زِيدَ عليه، فلِذَا قُدِّمَ الماضِي على المضارع.

---

(١) في بعض النسخ: «الوزن».

(٢) في نسخة: «يقيس بهما»، وفي أخرى: «يعتبر منهما».

«يَنْصُرُ»، «نَصْراً».

السروري

ولَمَّا عَرفتَ معنى الفعل وما يَتفرَّعُ عليه، فاعلمْ أنَّ الماضِيَ في اللُّغةِ: السَّابِقُ، وفي الاصْطِلاحِ: ما دلَّ بأَصْلِ الوَضْعِ على زمانٍ قبلَ زمانِ إخْبارِكَ.

وقَدَّمَهُ على المضارع، أعني: («يَنْصُرُ»)؛ لِتجرُّدِه عن الزِّيادة مع ما في مَعناه مِنَ التقدُّم.

فإنْ قيل: لِم لَمْ يُجعل «يَنْصُر» ماضِياً و«نَصَرَ» مُضَارِعاً؟ قُلنا: لأنَّ المُضارع فَرعُ الماضي باعتِبارِ المدلُولِ؛ لِتقدُّم معنى الماضي، والمزيد فيه فرعُ المُجرَّدِ، فأُعْطِيا ما هو حقُّهما، وإنما قدَّمهما على المصدر وهو: («نَصْراً») مع أنه أصلٌ لهما؛ نظراً إلى أنَّهما قد يَعْمَلانِ فيه، فقُدِّمَ العاملُ على المَعْمُولِ.

أمثلة شرحي

قوله: («يَنْصُرُ»): فعل مُضارعٌ، وهو في اللُّغة: المُشَابِهُ، وفي الاصْطِلاحِ: ما شَابَه الاسمَ بأحدِ حرُوفِ «أتين».

وإنَّما قُدِّم المُضَارعُ على المصدرِ؛ لأنَّه عَامِلٌ، والعاملُ مُقدَّمٌ على المَعْمُولِ، وأمَّا تقديمُ الماضي على المصدرِ فيُعْرَفُ الجوابُ منه، أي: من جواب المضارعِ.

فإن قيل: لم اعتُبِرَ جهةُ أَصَالةِ الفعلِ وهو العملُ، ولم يُعْتبر جِهةُ أَصَالةِ المصدرِ، وهو أنْ يكون الفعلُ مُشتقًّا منه؟ قلنا: إنَّما اعتُبِرَ جهةُ أَصَالةِ الفعلِ؛ لأنَّ أصالَته في العملِ مُتَّفقٌ عليه بَيْنَ البَصْرِيِّين والكُوفِيِّين، بخلافِ أَصَالةِ المصدرِ في الاشتقاقِ؛ لأنَّه مُخْتَلفٌ فيه بينهُما، فيكون تقديمُ الفعل أَوْلى مِنَ المصدرِ؛ لأنَّ في المُتَّفقِ عليه رُجْحاناً.

فإن قيل: مَا القَرينةُ في أنْ يكونَ عمل الفعل مُعْتبراً في المثالِ هَهُنا؟ قلنا: إنَّ القرينةَ ذِكْرُ المصدرِ مَنصُوباً، وإلَّا يُذْكَرْ سَاكِناً؛ لأنَّ القياسَ إذا لم يكن في الاسم عاملٌ يكون سَاكناً كما بُيِّنَ في موضِعِه.

قوله: («نَصْراً»): مصدرٌ، وهو في اللُّغة: المَوْضِعُ الَّذي يَصْدُر عنهُ الإبِلُ، وقيل: المكانُ الذي تُرْكَبُ الإبِل فِيهِ وتَصْدرُ عنهُ، وفي الاصْطِلاحِ: هو اسمُ الحدثِ الجَارِي على الفعلِ، وعرَّفَ بعضُهم المصدرَ بأنَّه: الاسمُ الَّذي اشتُقَّ منه الفعلُ.

وإنَّما قُدِّمَ على اسمِ الفاعلِ والمفعولِ؛ لأنَّ اسمَ الفاعل والمفعول مُشْتقَّانِ مِنَ المُضَارعِ، وبِواسطَتِه مُشْتقَّانِ مِنَ المَصْدرِ، مَعَ أنَّهُ لا يُوجَدُ فيهما أَصَالةٌ أُخرى كما وُجِدَت في الفِعلِ، فلِذَا قُدِّمَ عليهما.

○ «فَهُوَ نَاصِرٌ»، ....

السروري

فإنْ قيل: لِمَ اعتُبِرَ جهةُ أَصَالة الفعل في العمل، ولم يُعتبَر جهةُ أصالة المصدرِ في الاشْتِقاقِ، مع أنَّ عِلمَ الصَّرف باحثٌ عنه؟ قُلنا: رِعايةً للارتباطِ المعنويِّ بين ما جُمِعَ مِنَ الأمثلةِ أمرٌ مهمٌّ مَهْمَا أمكن، ولا دَخْل للاشْتِقاقِ فيه، فاعْتُبِر العملُ؛ لأنَّ الارتباطَ المعنويَّ لا يحصُل إلَّا به.

يعني: إنَّما اعْتُبِرَ جهةُ أصالةِ الفعلِ؛ لأنَّ أصالَتَه في العمل مُتَّفقٌ عليه بين البَصْريِّين والكُوفيِّين، بخلافِ أصالةِ المصدر في الاشتقاقِ؛ لأنَّهُ مُخْتَلَفٌ فيه بينهما، فإذا قُدِّمَ الفعلُ حَصَل الارتِباطُ المَعْنَويُّ.

فإن قِيل: ما القرينةُ الدَّالَّةُ على اعتبارِ كَوْنِ الفعلِ عاملاً؟ قُلنا: القرينةُ ذِكرُ المصدرِ مَنصوباً لا ساكناً؛ لأنَّ الاسمَ إذا لم يكنْ مَعْمُولاً يُذكَرُ سَاكناً.

والمَصْدرُ في اللُّغةِ: المَوْضِعُ الَّذي يَصْدُرُ عنهُ الإبِلُ، وفي الاصْطِلاحِ: هو اسمُ الحدثِ الجَارِي على الفعلِ، وعَرَّفَهُ بعضُهم بأنَّه: الاسمُ الَّذي اشتُقَّ منه الفعلُ.

فإن قيل: لِمَ قُدِّم المصدرُ على اسمِ الفاعل والمفعول؟ قُلنا: لأنَّهما مُشتقَّانِ مِنَ المُضارعِ بواسِطةٍ مِنَ المَصْدرِ، مع أنَّه لا يُوجد فيهما أصالةٌ أُخرى كما وُجِدَت في الفعل.

(«فَهُوَ نَاصِرٌ»): اسمُ فاعلٍ، وهو لَغةً ظاهرٌ، وفي الاصطِلاح: اسمٌ اشتُقَّ مِنَ المُضارعِ لِمَنْ قَام به الفعلُ بمعنى الحدُوثِ، وعَرَّفَه بعضُهم بأنَّهُ: اسمٌ مُشْتَقٌّ لذاتٍ من «فَعَلَ»، ويَجري[1] على فِعلِهِ[2].

أمثلة شرحي

قوله: («فَهُوَ نَاصِرٌ»): وهو اسمُ الفاعلِ، وهو ظَاهِرٌ لغةً، وفي الاصْطِلاحِ: هو اسمٌ اشْتُقَّ مِنَ المُضَارعِ لِمَنْ قَام به الفعلُ بمعنى الحدُوثِ، وعَرَّفَه بعضُهم بأنَّهُ: اسمٌ مُشْتَقٌّ لذاتٍ من «فَعَلَ»، ويَعْملُ عملَ فعلِهِ[3]، وهو أَوْلى من الأوَّلِ.

وإنَّما قُدِّمَ الفاعلُ على المفعولِ؛ لأنَّ الفاعلَ لازمٌ لكُلِّ فعلٍ دُونَ المفعولِ، ولأنَّ الفاعلَ مُوْجِدُ الفعلِ غالباً، والمفعولُ: ما يَقَعُ عليه الفعل، والإيجادُ قَبْل الوقُوعِ؛ ولأنَّ الفاعلَ مُشتَقٌّ مِنَ

(١) أي: يعمل عمل فعله المعلوم. كذا في هامش المخطوط.

(٢) في نسخة خطية: اسم مشتق من الفعل المضارع لذاته من «فعل» ويجري على «يفعل» من فعله.

(٣) في بعض النسخ: «ويجري على فعله»، وفي أخرى: «ويجري على (يَفْعَل) من فعله».

....

السروري

واعْلَمْ: أنَّ معنى اسم الفاعل وغيره مِنَ الصِّفاتِ: مجموعُ الحَدَثِ، والنِّسبةِ، والذَّاتِ المُبْهَمَة، فتارةً يُعتبرُ الحَدَثُ فيُجعلُ مُسنَداً، وتارةً يُعتبَر الذَّاتُ فيُجعل مسنَداً إليه، وأما باعتِبار مجموع النِّسبة والذَّاتِ فلا يَقعُ مسنداً ومسنَداً إليه.

فإن قيل: لِمَ قُدِّم اسمُ الفاعل على اسم المفعول؟ قُلنا: لأنَّ الفاعل لازمٌ لكلِّ فعلٍ دُونَ المفعولِ، أو لأنَّ الفاعلَ مُوْجِدُ الفعلِ غالباً، والمفعول: ما يَقَعُ الفعلُ عليه، والإيجادُ قبل الوُقوع، أو لأنَّ الفاعلَ مُشتقٌّ مِنَ المَعْلُوم، والمفعولَ مشتَقٌّ من المجهُول، والمعلومُ مُقدَّمٌ على المجهُول، أو لأنَّ الفاعل عُمدةٌ، والمفعول فَضْلةٌ، وكذا اسمُهما، أو لأنَّ الفاعلَ بِمنزلة العِلَّة، والمفعولُ بمنزلة المَعْلُول، والعِلّةُ مُقدَّمةٌ على المَعْلُول، أو لأنَّه أكثرُ تصرُّفاً من اسمِ المفعول.

فإنْ قِيلَ: لِمَ أَتى بكلمةِ «هُو» في اسمِ الفَاعِلِ، وكلمة «ذَاكَ» في اسمِ المفعُولِ، مَعَ أنَّهما لا دَخْلَ لَهُما في المِثَالِيَّةِ؟ قُلنا: لِلتَّنبيه على أنَّ الأصلَ في استعمالِ الصِّفات سبقُ مَوصُوفاتِها، أو لئلَّا يَلْتَبِسَ اسمُ الفاعل باسم المفعول في المَزِيدَاتِ في الصُّورة.

فإن قيل: لا التباسَ في الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ؛ لأنَّ صِيغتَهما مُتغايرتان فيه، قُلنا: حُمِلَ الثُّلاثيُّ على المَزيداتِ.

فإنْ قِيلَ: الثُّلاثيُّ أصلٌ والمَزيداتُ فرعٌ، والأصلُ لا يُحملُ عليه، قُلنا: المزيداتُ كثيرةٌ، والثُّلاثيُّ قليلٌ، والقليلُ يُحمَل على الكثيرِ ويَتْبَعُه.

أمثلة شرحي

المَعْلُومِ، والمفعولَ مُشتَقٌّ مِنَ المجهُولِ، والمَعْلُومُ مُقَدَّمٌ على المَجهولِ؛ لِكَونِ المَجهُولِ بعدَ المَعلُومِ؛ ولأنَّ الفاعِلَ مَقْصُودٌ وهو عُمدَةٌ، والمَفعُولُ فَضْلَةٌ فِي الكَلَامِ، كما قال صَاحبُ «المَرَاحِ».

فإنْ قِيلَ: لِمَ أُتِيَ بكلمةِ «هُو» في اسمِ الفَاعِلِ، وكلمة «ذَاكَ» في اسمِ المفعُولِ مَعَ أنَّهما لا مَدْخَلَ لَهُما في المِثَالِيَّةِ؟ قُلنا: لئلَّا يَلْتَبِسَ اسمُ الفَاعِلِ باسمِ المفعُولِ في المَزِيدَاتِ في الصُّورةِ.

فإنْ قِيلَ: لَا الْتِباسَ في الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ؛ لأنَّ صِيغَتَهُما مُتغايِرتَانِ فيه، قُلنا: حَمْلاً على المَزِيدَاتِ.

....

السروري

فإن قِيل: فَلِمَ أُتِيَ بـ«الفاءِ» في «فَهُو»؟ قُلنا: الفاءُ تَفْرِيعِيَّةٌ دالَّةٌ على أنَّ اتِّصافَ الفاعلِ بالفاعِليَّةِ عَقِيبَ صُدُور الفعلِ منه، ولأنَّ الماضِيَ والمُضارِعَ والمَصدرَ أصلٌ له، وهو فرعٌ لَهَا؛ لأنَّ اسمَ الفاعل مُشتَقٌّ مِنَ المُضارع، وهو مُشتَقٌّ مِنَ الماضِي، وهو مُشتَقٌّ مِنَ المَصْدَرِ، فيكونُ الكُلُّ أصلاً له، إمَّا بالذَّاتِ، وإمَّا بالوَاسِطةِ، فأَتَى بالفاء إشْعاراً لِلفَرْعِيَّةِ، وسمعتُ عن بعضِ الأساتِذَةِ أنَّهُ قال: إنَّما أُتِيَ بكلمةِ «هُو» لِئَلَّا يَلْزَمَ عطفُ المُفْرَدِ على الجُمْلَةِ، وكذلك: «ذَاكَ» في قولِه: «ذَاكَ مَنْصُورٌ»؛ وإنَّما عُطِفَ بالفاء دُونَ غيرِه إشْعاراً للتَّفريعِ والتَّعقِيْبِ، وهذا الجوابُ أَوْلى ممَّا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلاً، فتأمَّلْ.

أمثلة شرحي

فإنْ قِيل: إنَّ الثُّلاثيَّ المُجرَّدَ أصلٌ، والمَزِيداتُ فرعٌ، والأصلُ لا يُحْمَلُ على الفرعِ، قلنا: إنَّ الحالَ كذلك، لكِنَّ المَزِيداتِ كثيرةٌ، والثُّلاثيُّ قليلٌ، والقليلُ يُحملُ على الكثير ويَتْبَعُه.

فإنْ قيل: لِمَ لَمْ يُعْكَسِ الأمرُ، قُلنا: أنْ يُؤْتى بكلمةِ «هُو» إلى اسم الفاعلِ أَوْلَى مِنَ المفعُولِ؛ لأنَّ بَيْنَ الفاعلِ وكلمة «هُو» مناسبةً؛ لأن كلمة «هو» ضميرٌ مرفوع، والفاعلُ أيضاً مرفوعٌ، بخلاف المفعول، فإذا أُعْطِيَ «هُو» لِلفاعل تَعيَّن «ذَاكَ» لِلمفعول، ولأنَّ بين «ذَاكَ» والمفعولِ مناسبةً في الجملة؛ في أنَّ كاف «ذاك» مُشابِهٌ لكافِ «أَدْعُوكَ» وهو منصوبٌ، فحِينَئِذٍ وُجدت المُناسبةُ في الجملة، وسمعتُ عن بعض الأساتذةِ أنه قال: إنَّما أُتِيَ بكلمةِ «هُو» و«ذَاكَ» لئَلَّا يَلْتَبِسَ اسمُ الفاعل باسم المفعول في الصِّيغةِ المُشْتَرَكَةِ، نحو: «فَعِيل» و«فَعُول» مثل: «حَبِيب» و«صَبُور»، فإنَّهما يَشْتَرِكَانِ بَيْنَ الفاعلِ والمفعولِ مع أنَّهُ في الثُّلاثيِّ، ولئلا يَلْتَبِسَ بَيْنَ المَفْعُولِ والمَصْدَرِ في مِثْلِ: ﴿بِأَيِيّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم:٦]؛ لأنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ المفعُولِ والمَصْدَرِ، وبهذا الجوابِ يَنْدَفِعُ ما يُقالُ: مِنْ أنَّ كلمةَ «هُو» يَكْفِي للفَرْقِ بينَ الفاعلِ والمفعولِ، فلا حاجةَ إلى كلمة «ذَاكَ».

فإن قيل: فَلِمَ أُتِيَ بـ«الفاءِ» في «فَهُو نَاصِرٌ»؟ أُجِيبَ: أنَّ الفاءَ تَفْرِيعِيَّةٌ دالَّةٌ على اتِّصاف الفاعلِ بالفاعِليَّةِ عَقِيبَ صُدُور الفعلِ منه، ولأنَّ الماضِيَ والمُضارِعَ والمَصدرَ أصلٌ له، وهو فرعٌ لَهَا؛ لأنَّ اسمَ الفاعل مُشتَقٌّ مِنَ المُضارع، والمُضَارِعُ مِنَ الماضِي، والمَاضِي مِنَ المَصْدرِ، فيكونُ الكُلُّ أصلاً له، بعضُه بالذَّاتِ، وبعضُه بالوَاسِطةِ، فأَتَى بالفاء إشْعاراً للفَرْعِيَّةِ، وسمعتُ عن بعضِ الأساتِذَةِ أنَّهُ قال: إنَّما أُتِيَ بكلمة «هُو» لِئَلَّا يَلْزَمَ عطفُ المُفْردِ على الجُمْلَةِ.

«وَذَاكَ مَنْصُورٌ».

السروري

(«وَذَاكَ مَنْصُورٌ»): فإن قيل: لِمَ ذكر اسم الإشارة بـ«ذَاكَ» هَهُنا دونَ الضَّمير؟ قُلنا: لِئلَّا يَلْزَمَ تفكيكُ الضَّمير، وأشار بـ«ذَاكَ» إلى ما فُهِمَ من أحدِ الفِعلَيْنِ المُتَعدِّيَينِ المُقْتَضِيَينِ المفعول، أو إلى ما فُهِم من كلٍّ واحدٍ منهما على سبيل البَدل.

فإنْ قيل: لِمَ لَمْ يعْكس أمر الضَّمير واسم الإشارة، قُلنا: لأنَّ الضمير أعْرَفُ، والأعرفُ أشرفُ، فأُعطِي الأشرف وهو الفاعلُ، أو لأنَّ بين «هو» وبين الفاعل مناسبةً؛ لأن «هو» ضميرٌ مرفوعٌ، والفاعلُ أيضاً مرفوع، فأُعْطِي «هو» اسم الفاعل بخلافِ المفعول، فإنَّه لا مُناسبةَ بينه وبين «هو»، ولأنَّ بين «ذاك» وبين المفعول مناسبةً في أن «ذاك» مُشابهة بكافِ: «أدْعُوك» وهو منصوبٌ، والمفعول أيضاً كذلك.

وسمعتُ عن بعض الأساتذة أنَّه قال: إنَّما أُتِي بكلمة «هو» و«ذاك» لئلَّا يَلْتَبِسَ اسمُ الفاعل واسم المفعول في الصِّيَغ المشتركة، نحو: «فَعِيْل» و«فَعُول» مع أنَّهما مِنَ الثُّلاثيِّ، ولئلَّا يَلْزَمَ الالتِباسُ بينَ المفعولِ والمصدرِ في مثلِ: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم:٦]، وبهذا الجوابِ يَنْدَفِعُ ما يُقالُ: مِن أنَّ كلمةَ «هُو» يَكْفِي للفَرْقِ بينَهما، فلا حاجةَ إلى «ذَاكَ».

فإن قيل: لِمَ أُخِّرَ اسم الفاعل والمفعول عنِ الفِعلَين؟ قُلنا: لِكون الفعل سبباً لِفاعليَّة الفاعل ومَفعولية المفعُول.

فإن قيل: لِمَ أُخِّرَا عنِ المصدر؟ قُلنا: لكونه أصلاً لهما.

أمثلة شرحي

وكذلك: «ذَاكَ» في قوله: («ذَاكَ مَنْصُورٌ»)؛ وإنَّما عُطِفَ بالفاء دُونَ غيرِه إِشْعاراً للفَرْعِيَّةِ والتَّعقِيْبِ، وهذا الجوابُ أَوْلى ممَّا ذُكِرَ أَوَّلاً، فتأمَّلْ.

وإنَّما قُدِّم الفاعلُ والمفعُولُ على سائرِ المُشْتقَّاتِ مِنَ: المكانِ، والآلةِ، وغيرهما؛ لأنَّ الفاعلَ كالجُزْءِ مِنَ الفعلِ، والمفعولُ مُناسبٌ له؛ لأنَّه يَقَعُ مَقامَ الفاعلِ، بخلافِ اسم الزَّمانِ والمكانِ والآلَةِ.

فإنْ قِيلَ: إنَّ الفاعلَ الذي هو كالجُزْءِ مِنَ الفعل هو الفاعلُ، أعَمُّ منه من وجهٍ مِن اسم الفاعلِ(١)، فلا يَلْزَمُ من لزُومِه لزومُ اسمِ الفاعل، قُلنا: إنَّ إطلاق الفاعلِ في اصطلاحهم يَكفِي في المُناسبةِ.

(١) في نسخة أخرى: «إنَّ الفاعلَ الذي هو كالجُزءِ مِنَ الفعل هو فاعلُ الفِعلِ لا اسمُ الفاعلِ، والأوَّلُ أعمُّ من وجهٍ».

○ «لَمْ يَنْصُرْ»، «لَمَّا يَنْصُرْ»، ....

السروري

فإنْ قِيلَ: لِمَ قَدَّمهما على سائِرِ المُشتقّاتِ؟ قُلنا: لِكَون مفهومهما وجوديًا، بخلاف الجَحْدِ والنَّفْي والنَّهي، ولأنَّ الفاعل كالجزء منَ الفعلِ، والمفعولُ يُناسِبه؛ لأنَّه يَقعُ مقامَ الفاعلِ، بخلافِ اسمِ الزَّمانِ والمكانِ والآلةِ.

فإن قيل: ما هو كالجُزْءِ مِنَ الفعلِ هو فاعلُ الفعلِ، لا اسمُ الفاعلِ، والأول أعمُّ من وجهٍ، قُلنا: لَمَّا كان فاعلُ الفعل كالجزء مِن الفعل جُعل اسمُه مِثلَه، وقد يقعُ اسمُ الفاعل فاعلاً لِفعلٍ، وهذا القدرُ كافٍ.

(«لَمْ يَنْصُرْ»): لَمَّا ذَكَرَ الفعلَ الوُجوديَّ ومصدرَه واسمَ فاعلِه واسمَ مفعولِه، شَرَعَ في ذكرِ الفعل العدميِّ.

فإن قيل: لِمَ قَدَّمَ الوجوديَّ على العدميِّ؟ قُلنا: لتقدُّمِه في التَّصُوُّرِ، ولِشرفِه.

واعلم: أنَّ «لَمْ يَنْصُرْ» جَحْدٌ مُطْلَقٌ، و«الجَحْدُ» في اللُّغة: الإنكارُ، وفي الاصطِلاح: نفيُ الكلامِ في الزَّمنِ الماضي مطلقاً، أي: سواءٌ استمرَّ أو لم يستمرّ، فإنْ قِيل: لِمَ قَدَّمَهُ على «لَمَّا يَنْصُرْ»؟ قلنا: لأنَّ في «لَمَّا يَنْصُر» زيادةً في اللَّفظ والمعنى، فهذا كالاثنَين بِالنِّسبة إلى الواحد.

(«لَمَّا يَنْصُرْ»): وهو جَحْدٌ مُسْتَغرقٌ، فالفرقُ بين «لَمْ» و«لَمَّا» أنَّ «لم» تَقلبُ معنى المُضارعِ إلى الماضي وتَنفِيه، و«لَمَّا» كذلك، إلَّا أنَّ في «لَمَّا» استغراقَ نفيِ الفعل من الماضي إلى الحالِ، تقول: «نَدِمَ آدمُ وَلَمْ يَنْفَعْه النَّدمُ»، أي: عَقِيبَ النَّدم، ولم يلزم استِمرار نفي النَّفع من الماضي إلى وقت الإخبارِ، وتقول: «نَدِمَ إبْلِيسُ وَلَمَّا يَنْفَعْه النَّدمُ» أي: لَزِمَ استمرارُ عدم النَّفع من الماضي إلى وقتِ الإخبارِ، لازديادِ معنى «لَمَّا» بزيادةِ «ما»؛ لأنَّ أصل «لَمَّا»: «لم»، زِيدَت

أمثلة شرحي

قوله: («لَمْ يَنْصُرْ»): فِعلٌ مُضارعٌ جَحْدٌ، مُطْلَقٌ. الجَحْدُ في اللُّغةِ: الإنْكارُ[1]، وفي الاِصْطِلاحِ: نفيُ الكلامِ في الزَّمانِ الماضي مطلقاً؛ سواءٌ استمرَّ أو لم يَسْتَمِرّ.

وإنَّما قُدِّمَ على قوله: («لَمَّا يَنْصُرْ»)؛ لأنَّ في «لَمَّا يَنْصُرْ» زيادةً في اللَّفظِ والمعنى بالنسبة إلى «لَمْ يَنْصُرْ»، أمَّا الزِّيادةُ فيه؛ فلأنَّ أصل «لَمَّا يَنْصُرْ»: لَمْ يَنْصُر، ثُمَّ زِيدت «مَا» لتدلَّ على زيادةِ المعنى، وهُو الاِسْتِغراقُ الَّذي حَصَلَ مِنْ دخولِ «ما»، فَلِذَا قُدِّمَ، ولأنَّ «لَمَّا» يكون مُركَّباً، و«لم» يكون بَسِيطاً، والبَسِيطُ يكون مُقدَّماً على المُرَكَّبِ.

(١) قال الجوهريُّ في «الصِّحاح»: «الجَحْدُ»: الإنكارُ معَ العِلمِ.

«مَا يَنْصُرُ»، «لَا يَنْصُرُ»، ....

السروري

عليها «ما»، وأُدغِمت الميمُ الأولى في الثانية فصار: «لَمَّا». ويختصّ أيضاً «لَمَّا» بجواز حذفِ فِعله، نحو: «نَدِمَ زَيْدٌ وَلَمَّا»، أي: ولَمَّا يَنفعْه الندم؛ لأنَّ «ما» الزائدة نائبٌ مَنَابَ الفعلِ، وقد جاء حذفُ الفعل في «لم» شاذًا في ضرُورةِ الشعرِ، كقولِه:

إحْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا   يَوْمَ الأَعَازِبِ إنْ وَصَلْتَ وَإنْ لَمِ

أي: وإنْ لم تَصِل.

و«لَمَّا» مشتركٌ بين كونِه اسماً وبين كونِهِ حرفاً، إلَّا أنَّه إذا كان اسماً فهو مخصوصٌ بالماضي، وإذا كان حرفاً فهو مخصوصٌ بالمضارع، فإن قِيل: لِمَ قَدَّمَ «لَمْ يَنْصُرْ» و«لَمَّا يَنْصُرْ» على «مَا يَنْصُرُ»؟ قلنا: لأنَّ «لم» و«لَمَّا» لنفي الماضي، و«ما» لنفي الحالِ، والماضي مُقدَّمٌ على الحال.

(«مَا يَنْصُرُ»): إنَّما قَدَّمَهُ على «لا يَنْصُرُ» لأنَّ «مَا يَنْصُرُ» لنفي الحال، و«لَا يَنْصُرُ» لنفي الاستقبال، والحالُ مُقدَّمٌ على الاستقبال.

أمثلة شرحي

فإنْ قيل: ما الفرقُ بَيْنَ «لَمْ» و«لَمَّا»؟ قلنا: إنَّ «لم» تَقْلِبُ معنَى المُضَارع إلى الماضي وتَنْفِيهِ، و«لَمَّا» كذلك، إلَّا أنَّ «لَمَّا» لاسْتِغْرَاقِ نفيِ الفعلِ في الزَّمان الماضِي إلى الحالِ، فإذا قلتَ: «نَدِمَ آدَمُ وَلَمْ يَنْفَعْهُ النَّدَمُ» أي: عَقِيبَ النَّدمِ، ولم يَلْزَم الاستمرارُ إلى وقتِ الإخْبارِ، وإذا قلتَ: «نَدِمَ الشَّيْطانُ وَلَمَّا يَنْفَعْه النَّدمُ»، لَزِمَ استمرارُ عَدَمِ النَّفعِ مِنَ الماضِي إلى وقت الإخْبارِ؛ لأنَّ زيادةَ معناها بزيادة «مَا»، و«لَمَّا» يجوزُ حَذْفُ فعلِه، نحو: «نَدِمَ زَيدٌ وَلَمَّا» أي: ولَمَّا يَنْفعْه النَّدمُ؛ لأنَّ «مَا» فيها زائدٌ، فَنَابَ مَنَابَ الفعلِ، وقد جاء حذفُ الفعلِ في «لَمْ» شاذًا في ضرُورةِ الشعرِ، نحوُ:

إحْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا   يَوْمَ الأَعَازِبِ إنْ وَصَلْتَ وَإنْ لَمِ

أي: ولَمْ تَصِل.

وإنَّما قُدِّمَ «لَمْ يَنْصُرْ» و«لَمَّا يَنْصُر» على («مَا يَنْصُرُ»)؛ لأنَّهما يَنْفِيانِ الماضي، و«مَا يَنْصُرُ» يَنْفِي الحالَ، والماضِي مُقدَّمٌ على الحالِ.

وإنَّما قُدِّمَ «مَا يَنْصُرُ» على («لَا يَنْصُرُ»)؛ لأنَّ «مَا يَنْصُرُ» يَنْفِي الحالَ، و«لَا يَنْصُرُ» يَنْفِي الاستقبالَ، والحالُ مُقدَّمٌ على الاستقبال.

«لَنْ يَنْصُرَ».

○ «لِيَنْصُرْ»، ....

السروري

(«لَنْ يَنْصُرَ»): فإن قِيل: إنَّ «لا» و«لن» يَنفِيان الاستقبال، فلِمَ قَدَّمَ «لا يَنْصُرُ» على «لَنْ يَنصُرَ»؟ قُلنا: لأنَّ «لا يَنْصُرُ» لِنفي الاستِقبال، و«لن» لِتأكيد نفيِ الاستقبال، فمَعنى «لن» كالمتعدِّد؛ لِدلالته على نفي الاستقبال والتَّأكيد، و«لا» ليس كذلك؛ لدلالته على نفيِ الاستقبال فقط، والواحدُ قبل المتعدِّد، ولأنَّ «لن» في الأصل «لا أن» في إحدى الروايتَين عنِ الخليل، فحُذِفت همزةُ «أنْ» لِكثرة الاستعمال، وألفُ «لا» أيضاً للتَّخفيف، أو لالتِقاء الساكنين، ثمّ وصل اللام إلى النون فصار «لنْ»، فهو مُركَّب، و«لا» بسيطٌ، والبسيطُ مُقدَّمٌ على المُركَّبِ.

واعلم: أنَّ المُصنِّفَ ـ رحمه الله تعالى ـ لَمَّا ذكر الأفعالَ الإِخْباريَّة، شَرَعَ في الإنشائيَّة حيث قال:

(«لِيَنْصُرْ»): وهو أمرُ الغائب، وهو لِطَلبِ الفعلِ مِنَ الغَائِبِ.

فإنْ قيل: لم قُدِّمَتِ الأفعالُ الإخباريَّةُ على الإِنْشائِيَّة؟ قُلنا: لأنَّ معانيَ الأولى معلومةُ الثُّبوتِ، ومعانيَ الثَّانية غيرُ معلومةِ الثُّبوتِ.

أمثلة شرحي

فإنْ قِيلَ: إنَّ «لَا يَنْصُرُ» و(«لَنْ يَنْصُرَ») يَنْفِيانِ الاستقبالَ معاً، فلِمَ قُدِّمَ «لَا يَنْصُرُ» على «لَنْ يَنْصُرَ»؟ قلنا: لأنَّ «لَنْ» في الأصلِ «لا أن»، فحُذِفَ مِنْ «لا أن» ألفُ المصدريَّةِ لكَثْرةِ الاِسْتِعْمالِ، وأَلِفُ «لَا» أيضاً لِلتَّخفِيفِ أو لالتقاءِ السَّاكِنَينِ، ثمَّ وُصِلَ اللَّامُ إلى النُّون فَصَار: «لَنْ»، فيَكون مُركَّباً، ولا يكون بَسِيطاً، والبَسِيطُ مُقدَّمٌ على المُركَّبِ، وقيل: أصلُه: «لا» وهو ضعيفٌ.

قوله: («لِيَنْصُرْ»): أمرٌ غَائِبٌ، وهو لِطَلبِ الفعلِ مِنَ الغَائِبِ.

وإنَّما قُدِّمَ أمرُ الغَائِبِ على نَهْيِ الغائبِ؛ لأنَّ مَفْهُومَ الأمرِ وُجُودِيٌّ، ومَفْهُومَ النَّهيِ عَدَمِيٌّ، والوُجُودِيُّ أشرفُ مِنَ العَدَمِيِّ.

فإنْ قيل: فالمُنَاسِبُ أنْ يُقدَّمَ أمرُ الغَائِب على نفيِه في الحالِ والاستقبالِ؛ لأنَّ لامَهُ مُناسِبٌ لـ«لَمْ» و«لَمَّا» في الجازِمِيَّة، قلتُ: نَعَمْ؛ لَكِنْ نفيُ الحالِ والاستقبالِ مُناسِبٌ بِجَحْدِ المُطْلَقِ، وجَحْدِ المُسْتَغْرَقِ في الإِخْبَاريَّة، وأمرُ الغَائبِ مُخالِفٌ لَهُما؛ لأنَّهُ إِنْشَاءٌ، والأَوْلى أنْ يُذْكَر مَعَ إخوتِه في الإِنْشائِيَّةِ.

«لَا يَنْصُرْ».

○ «اُنْصُرْ»، «لَا تَنْصُرْ».

السروري

فإن قيل: معنَى المضارع إذا أُريد به الاستقبال غيرُ معلومة الثُّبوتِ أيضاً، قُلنا: الأصلُ في استعمال المضارع أنْ يَعلمَ المستعملُ ثُبوتَ معناه في الزَّمان الآتي بِقرينةٍ، أو دليلٍ، غايةُ ما في الباب أنَّه لم يَثبُت بعدُ، ولا خبرَ[1] فيه كما لا يَخفى، أو لأنَّ معنى الإخبار وجوديٌّ، وهو احتمالُ الصِّدق والكذب، ومعنى الإنشاء عَدمِيٌّ، وهو عدم احتمال الصدقِ والكذب. فإن قيل: لِمَ قَدَّمَ أمرَ الغائب على نهي الغائبِ؟ قُلنا: لأنَّ مفهوم الأمر وجوديٌّ، وهو احتِمال الصدق والكذب، ومفهومَ النَّهي عَدميٌّ؛ لا يقال: فالمناسبُ أن يُقدَّمَ أمرُ الغائب على نفيِ الحال والاستقبال؛ لِمَا ذُكر من التعليل، ولأنَّ لامَ الأمر مشاركٌ لِـ«لَمْ» و«لَمَّا» في الجازِميَّة، لأنا نقول: نفيُ الحال والاستِقبالِ مُناسبٌ بجَحْدِ المُطْلَقِ، والمُسْتغرَقِ في الإخباريَّة، وأمرُ الغائب مخالفٌ لهما؛ لأنَّه إنشاءٌ، والأَوْلى أنْ يُذكر مع إخوتِه في الإنْشائيَّة، فتدبَّر.

(«لَا يَنْصُرْ»): وهو نهيُ الغائبِ، وهو طلبُ تركِ الفعل من الغائبِ.

فإن قيل: لِمَ قَدَّمَ أمرَ الغائبِ ونهيَ الغائب على أمرِ الحاضر ونهيِ الحاضر؟ قُلنا: لأنَّ صورة المضارع باقيةٌ في الغائب، والغائبُ مُعرَب بالاتفاق، أو لأنَّ الغائب مُقدَّم على المخاطَب في الماضي والمضارع في الأمثلة المُطَّرِدة.

فإن قيل: لِمَ قَدَّمَ الغائبَ على الحاضر فيهما؟ قُلنا: لأنَّ الخطاب إنما يكون في الماضي بالزِّيادة، نحو: «نَصَرْتُ» دون الغائب نحو: «نَصَرَ»، وما زِيدَ فيه مُؤخَّر عمَّا لا زيادةَ فيه، وحُمل المضارع على الماضي.

(«اُنْصُرْ»): أمرٌ حاضرٌ، وهو طَلَبُ الفعلِ مِنَ الحاضِرِ، وصيغتُه مُغايِرةٌ لصيغةِ أمر الغائب.

(«لَا تَنْصُرْ»): نهيٌ حاضرٌ، وهو طَلَبُ تَرْكِ الفعلِ مِنَ الحاضِرِ. ذكره مُستقلًّا مع أنَّ صيغته مُتَّحدة بصيغةِ الغائب اتِّباعاً لأمره.

أمثلة شرحي

قوله: («اُنْصُرْ»): أمرٌ حَاضِرٌ، وهو طلبُ الفعلِ مِنَ المُخَاطَبِ.

قوله: («لَا تَنْصُرْ»): نَهْيٌ حَاضِرٌ، والنَّهيُ الحَاضِرُ: طَلَبُ تَرْكِ الفعلِ مِنَ الحاضِرِ.

(١) في بعض النسخ: «ضمير».

○ «مَنْصَرٌ»، ....

السروري

(«مَنْصَرٌ») بفتح الميم: لَمَّا ذَكَرَ الأفعالَ الكثيرة الاستعمال، وبعضَ الأسماء لمشاركتها إيَّاها في كثرةِ الاستعمال، شَرَعَ في ذكر سائر الأسماء، فبَدَأ باسم الزمان والمكان؛ لِكونهما من لَوازم الفعل، وهذا يُورِثُ أَوْلويَّة القِرانِ.

واعلم: أنَّ لفظ «منْصَر» مشتركٌ بين المعاني الثلاثة التي هي الزَّمانُ والمكانُ والحَدَثُ، ويُسمى باعتبار الأول: اسمَ الزمان، وباعتبار الثاني: اسمَ المكان، وباعتبار الثالث: المصدرَ الميميّ.

وإذا أُريد به أحد هذه المعاني لا يُراد الآخَران، والحاصلُ أنّه بمنزلة ثلاثةِ ألفاظٍ، فوَحْدَةُ ذِكره نظراً إلى وَحْدةِ اللفظِ، فافهم.

فإن قيل: لِمَ ذَكَرَ هَهُنا «مَنْصَر»، وهو باعتبارِ الحَدَثِ يَنبغي أن يُذكر مقارناً بالمصدر السابق؟ قُلنا: لَمَّا كان باعتبار كونِه مصدراً ميميًّا مُتَّحِداً في اللَّفظِ باعْتِبارِ كَوْنِه اسم زمانٍ ومكانٍ، ومجانِساً لاسم الآلة خطًّا، ذَكَرَهُ هَهُنا، وقد جَرَت عادَةُ أَئِمَّة الصَّرف على تَقْدِيم اسم الزَّمان في العنوانِ، وعلى تقديمِ بيانِ أحوالِ اسمِ المكان وتعريفِه، وأصالتهما على المكان في بيان الزَّمانِ.

فإن قيل: ما وجهُ ذلك؟ [قُلنا:] أمَّا الأول: فلدفع تَوهُّمِ من يَتوهَّم أنَّ الصِّيغةَ حقيقةٌ في المكان، ومجازٌ في الزمان، وأما الثاني: فلأنَّ لفظَ المكان «مَفْعَل»؛ إذْ أصلُه «مَكْوَنٌ»،

أمثلة شرحي

وإنَّما قُدِّمَ أمرُ الحاضِرِ على نَهْيِ الحاضِرِ لِمَا سَبَقَ في أمرِ الغَائِبِ، فافهم.

فإنْ قِيلَ: لِمَ أُخِّرَ أمرُ الحاضِرِ عنْ أمرِ الغَائِبِ؟ قلنا: إنَّ الأمرَ الحاضرَ مُخَاطَبٌ بأمرِ الغائبِ في الصِّيغة، فكما أُخِّرَ سَائر المُخاطَبِ عنِ الغائبِ في مُطَّردة الماضي والمضارع، كذلك أُخِّرَ أمرُ المخاطبِ عنِ الغائبِ.

فإن قيل: لِمَ أُخِّرَ صيغةُ المخاطبِ عن صيغةِ الغائبِ في الماضي وغيره؟ قُلنا: لأنَّ صِيْغَةَ المخاطب تكون بالزِّيادةِ دُونَ الغائبِ، تقول في الغَائِبِ: «نَصَرَ»، وتقول في المخاطَبِ: «نَصَرْتَ»، وما زِيدَ عليه مُقدَّمٌ على المَزِيدِ.

قوله: («مَنْصَرٌ»): لفظٌ مُشتَرَكٌ بين المعانِي الثَّلاثة: الزَّمانِ والمكان والحدَث، ويُسمى باعْتِبارِ الأوَّلِ: اسمَ الزمان، وباعْتِبارِ الثَّاني: اسمَ المكانِ، وباعْتِبارِ الثَّالث: المصدرَ الميميَّ.

واسمُ المكانِ: اسمٌ مُشْتَقٌّ من «يَفْعَل» لمكانٍ وَقع فيه الفعل.

«مِنْصَرٌ».

السروري

فيُناسبه التقديم في البيان لِكونه من أفرادِ «مَفْعَل»، بخلاف الزمان، أو لِكثرةِ استعماله، فاسمُ المكان اسمٌ اشتُقَّ من «يَفعَل» لمكانٍ وَقع فيه الفعل.

فإن قيل: لِمَ قَدَّمَ اسمَ الزمان والمكانِ على اسم الآلة وهو («مِنْصَرٌ») بكسرِ الميم؟ قُلنا: لِقِلَّة استِعمالِه، ولعدَمِ لزُومِه لجميع الأفعال؛ لأنَّهُ لا يُبْنَى مِنَ الأفعالِ اللَّازِمةِ، وعَرَّفُوه بأنَّه: اسمٌ مُشتَقّ من «يَفْعَل» للآلة، واعتُرِض عليه: بأنَّ فيه دَوْراً؛ لِذكرِ الآلَةِ في التَّعريف، وأُجيبَ: بأنَّ المُعَرَّفَ هو المضافُ فقط، لا مِن حيثُ إنه مضافٌ، والإضافةُ لِتَعيين المضافِ الذي هو الاسمُ.

فإن قيل: فالمَحْذُورُ باقٍ؛ لأنَّ الاسمَ جزءٌ مِنَ التعريفِ، قُلنا: المُعرَّفُ هو الاصطلاحيُّ، وما في التعريف هو اللُّغويُّ، وأجاب بعض الشَّارِحين عن أصل السؤال: بأنّه عَرَّفَ الآلةَ الاصطلاحيَّة باللُّغوية.

وقيل: عليه لا معنى في الاصطلاحِ للآلة، بل لها معنًى في اللغة، وأما اسمُ الآلة فَله معنَيان؛ فإنّه لغةً يَتناول نحوَ: «الإبرة» و«السيف»، ولا يتناوَلُهما الاصطلاحيُّ، فافهم.

وقد يَجِيءُ اسمُ الآلة على «مِفْعَالٍ» نحو: «مِقْرَاضٍ»، وعلى وزنِ: «مِفْعَلَة» بكسر الميم، نحو: «مِكْحَلَةٍ»، وقد يَجِيءُ بضمِّ الميم والعين، نحو: «المُسْعُط»، و«المُنْخُل».

أمثلة شرحي

والزمان: اسمٌ مُشْتَقٌّ من «يَفْعل» لِزمانٍ وَقع فيه الفعل.

أي: مُشتقَّانِ مِنَ الفعلِ المُضارِعِ المعلومِ.

قوله: («مِنْصَرٌ»): اسمُ آلةٍ، وهو اسمٌ مُشتَقٌّ من «يَفْعَل» للآلَة[١].

واعْتُرِضَ على هذا التَّعريف بأنَّه يَلْزَمُ منه الدَّورُ؛ لأنَّ مَعْرِفةَ المحدودِ موقوفةٌ على معرفةِ الحَدّ، ومعرفةُ الحدّ موقوفةٌ على معرفةِ أجزائه، ومن جملة أجزائِهِ الآلةُ، والجوابُ عنه: أنَّه عَرَّفَ الآلةَ الاصْطِلاحِيَّةَ بالآلَةِ اللُّغويَّةِ، فلا يَلْزَمُ الدَّورُ.

(١) في إحدى النسخ الخطية زيادة وهي: اعلم: أنَّ اسمَ الآلةِ مُختَصٌّ بالثُّلاثيّ، لا يُبْنَى من غيرِه؛ إذْ لا يُمكِنُ محافظةُ جميع حروفِه في «مِفْعَل»، ولا يُبْنَى إلَّا من الفعل المُتعدِّي؛ لأنَّ الآلَةَ لا تكون إلَّا للأفعال المُتعدِّية، كما دلَّ عليه مَفْهومُها، فلم يَجِئ اسمُها إلَّا مِنَ الأفعالِ المُتعدِّية.

○ «نَصْرَةً»، «نِصْرَةً».

السروري

(«نَصْرَةً») بفتح النون: بناءُ المَرَّةِ.

(«نِصْرَةً») بكسر النون: بناءُ النَّوعِ[1].

فإن قيل: لِمَ قَدَّمَ الأوَّلَ على الثاني؟ قُلنا: لخِفَّة الفتحة، وهما مَصدرانِ ذُكِرا هَهُنا لقِلَّة استعمالهما، ولم يُقدَّما على اسم الآلة لِمجانستها لاسم الزمان والمكان خَطًّا كما سبق، ولم يُقدَّما أيضاً على اسمي الزمان والمكان؛ لأن لزومهما للأفعال يقتضي القِران كما مر، والمَرَّةُ والنَّوعُ ليسا كذلك.

فإن قيل: إنَّهما يدلَّانِ على الحَدَثِ، وهو داخلٌ في مَفْهُومِ الفعل، فذكرُهُما بمقارنة الفعل أَوْلى، قُلنا: المقصودُ الأصليُّ من اتِّحاد هذينِ اللَّفظينِ معنى المَرَّةِ والنَّوع فقط، فلا عبرةَ بِدلالتهما على الحدَث، وأما كونهما ههُنا منصوبَين كما هو المشهور، فَلِلتنبيه على وُقوعهما في الأكثر مفعولاً مطلقاً، والتعليم بقراءةِ نصبِ التاء كونهما كذلك إلى سَمْعِ المُتَعلِّم حتى يَتَعوَّدَ به[2].

واعلم: أنَّ الفعل الذي يُراد منه بناءُ المَرَّةِ والنَّوعِ لا يخلُو إمَّا أنْ يكون ثُلاثِيًا، أو لا.

فإنْ كان ثُلاثِيًّا: فلا يَخلُو إمَّا أن يكون في مصدرِه التَّاءُ أو لا، فإنْ لم يكن فيه التَّاءُ ـ أي:

أمثلة شرحي

وقد يَجِيءُ وزنُ اسمِ الآلَةِ على:

«مِفْعَالٍ» نحو: «مِقْرَاضٍ»، وعلى وزنِ: «مِفْعَلَةَ» بكسر الميم، نحو: «مِكْحَلَةٍ»، وقد يَجِيءُ بضمِّ الميم والعين، نحو: «المُسْعُطُ»، و«المُنْخُلُ»، «المُسْعُطُ»: الإناءُ الذي يُجْعَلُ فيه السَّعُوطُ، وهو الدَّواءُ الذي يُصبُّ في الأنفِ، و«المُنْخُلُ»: ما يُنْخَلُ به الدَّقِيقُ.

قوله: («نَصْرَةً») بفتح النُّونِ: بناءُ المَرَّةِ.

(«نِصْرَةً») بكسرِ النُّونِ: بِناءُ النَّوعِ.

اعلم: أنَّ الفعلَ الَّذي يُرادُ مِنْهُ بناءُ المَرَّةِ والنَّوعِ لا يخلُو إمَّا أنْ يكون ثُلاثِيًا، أو لا.

(أ) فإنْ كان ثُلاثِيًا: فلا يخلُو إمَّا أن يكون في مصدرِهِ تَاءٌ، أو لا. فإنْ لَمْ يَكُنْ في مصدَرِه تَاءٌ، وهو الثُّلاثيُّ المُجرَّدُ الذي لا تَاءَ فيه: فالمَرَّةُ منه على «فَعْلَةَ» بالفتحِ، نحوُ: «ضَرْبَةً»، والنَّوعُ

(١) ويُسمى: مصدر الهيئة أيضاً، وهو ما يُذكرُ لبيان نوع الفعل وصفتِه، نحو: «وَقفتُ وِقْفةً».

(٢) كذا في الأصول الخطية.

....

السروري

الثُّلاثي المُجرَّد الذي لا تاء فيه ـ فالمَرَّةُ فيه على «فَعْلَة» بالفتح، نحو: «شَرِبْتُ شَرْبَةً»، والنَّوعُ على «فِعْلَة» بالكسر، نحو: «قَعَدْتُ قِعْدَةً».

فإن كان في مصدرِه التَّاءُ: فبِناءُ المَرَّةِ والنَّوعِ على وزن مصدرٍ مستعملٍ، والفارقُ بينهما الوصفُ والقرينةُ، نحو: «نَشِدتُ نَشْدَةً وَاحِدَةً»، و«نِشْدَةً لَطِيفَةً»، فالأول لِلمَرَّة، والثاني للنَّوع.

وأمَّا البواقي، وهي التي من المزيد فيه والرُّباعيّ المُجرَّد، فإنْ لم يكن في المصدر تاءٌ: فبِناءُ المَرَّةِ والنَّوعِ هو المصدر المستعمَل بزيادة التَّاء، نحو: «إعْطَاءَةً»، و«دَحْرَجَةً»، والفارقُ بينهما هو القرينةُ والوصف أيضاً.

وإنْ كان في المصدر تاءٌ: فبِناءُ المَرَّةِ والنَّوعِ ذلك المصدر يَتبعُه لفظُ «الوَاحِدَة» ونحوِها، نحو: «اِسْتِعَانَةً ودَحْرَجَةً وَاحِدَةً» أو «حَسَنَةً».

وأمَّا قولُهم: «أَتَيْتُهُ إِتْيَانَةً»، و«لَقِيْتُهُ لِقَاءَةً» فشاذٌّ؛ لأنَّ القياسَ: «أَتَيْتُهُ أَتْيَةً»، و«لَقِيْتُهُ لَقْيَةً»؛ لأنَّهما ثُلاثيَّان، مصدرهما: «إتْياناً» و«لِقَاءً».

واعلم: أنَّ بناء المَرَّةِ والنَّوع لَيْسَا بِمُشْتَقَّين؛ لأنهما مَصْدَرانِ.

أمثلة شرحي

على «فِعْلَة» بكسرِ الفاءِ، نحوُ: «جِلْسَةً». وإنْ كان في مَصْدَرِه تاءٌ: فبِناءُ المَرَّةِ تُوصَفُ بـ«الوَاحِدَةِ»، والنَّوعُ يُوصَفُ بغيرِها، كـ«رَحْمةً وَاحِدَةً»، و«رَحْمةً حَسَنَةً»، فالأوَّلُ للمَرَّةِ، والثَّاني لِلنَّوْعِ.

(ب) وأمَّا البَوَاقِي، وهي مِنَ الثُّلاثيِّ المَزِيدِ فيه، والرُّباعيّ المُجرَّد والمَزِيد فيه: فإنْ لم يَكُنْ في مصدَرِه تاءٌ: فبِناءُ المَرَّةِ على مَصدَرِه المُسْتَعْمَلِ بزيادةِ التَّاءِ، نحو: «اِنْطِلاقَةً» و«إعْطَاءَةً» و«دِحْرَاجَةً»، والنَّوعُ يُوصَفُ بشيءٍ غيرِ «وَاحِدَةٍ»، نحو: «إكْرَامَةً حَسَنَةً».

وإنْ كان في مصدَرِه تاءٌ: فبِناءُ المَرَّةِ تُوصَفُ بـ«الوَاحِدَةِ»، والنَّوعُ يُوصَفُ بِغيرِهَا أيضاً، نحوُ: «اِسْتِقَامَةً وَاحِدَةً»، و«دَحْرَجةً وَاحِدَةً» في المَرَّةِ، و«اسْتِقَامَةً حَسَنَةً» و«دَحْرَجةً حَسَنَةً» في النَّوعِ.

وأمَّا قولُهم: «أَتَيْتُهُ إِتْيَانَةً»، و«لَقِيتُهُ لِقَاءَةً» فشاذٌّ؛ لأنَّ القياسَ: «أَتَيْتُهُ أَتْيَةً»، و«لَقِيتُهُ لَقْيَةً»؛ لأنَّهما ثُلاثيَّانِ، ومصدرُهُ يكون: «إتْياناً» و«لِقاءً».

واعلم: أنَّ بِناءَ المَرَّةِ والنَّوع لَيْسَا بِمُشْتَقَّينِ عندهُم؛ لأنَّهما مَصْدَرانِ.

○ «نَصَّارٌ».

السروري

قَسَّمَ صاحبُ «المفصل» المفعولَ المطلق إلى: مُبْهمٍ ومحدودٍ، وأراد بالمُبْهَمِ: ما يدلُّ على ما يدلُّ عليه الفعل فيُفيد التَّأكيدَ، نحو: «ضَرَبْتُ ضَرْباً»، وبالمحدُودِ: ما يدلُّ على أمرٍ زائدٍ على ما يدلُّ عليه الفعل، فيُفيدُ غيرَ التَّأكيد، أي: المَرَّة والنَّوع، نحو: «ضَرَبتُ ضَرْبةً وَضَرْبَتَينِ» و«قعدتُ جِلسةً»، فعُلِمَ منه أنَّ بناءَ المَرَّةِ والنَّوع مصدرانِ مَخصوصانِ يَجِيءُ منهما التثنيةُ والجمع.

(«نَصَّارٌ»): صيغةُ مبالغةِ اسمِ الفاعل، ذكرها هَهُنا لكونها من زُمْرةِ الأسماءِ، مع اقتضاءِ الأدِلَّةِ سَبْقَ ما سبَق عليه من الأسماءِ.

فإن قيل: هي مبالغةُ اسمِ الفاعل، فيَجب ذِكرُها معه رعايةً للتَّناسُبِ، قلنا: بعد ملاحظة الأدِلَّة السَّابقةِ الدَّالَّةِ على سَبْقِ ما سَبَق، لا ورُودَ لهذا السؤال أصلاً، على أنَّ المقصود الأصليَّ مِن اشتقاقِ هذه الصِّيغة إنما هو معنَى المبالغة فقط، فلا عِبرةَ لِدلالتها على معنى اسم الفاعل، فبِالنَّظر إلى حصول أمر زائد عليه أُلْحقتْ بالأسماء التي يُرادُ بها المعاني الزائدة على أصلِ المعاني، فافهَمْ.

فإن قِيل: هذه الصيغة من الصِّفات كاسمِ الفاعل والمفعول، فلِمَ لَمْ يُذكر الموصوف مثل «هو» و«ذاك» أيضاً؟ قُلنا: اكتِفاءً بالتنبيه السَّابق في اسمِ الفاعل والمفعول.

واعلم: أنَّ صيغةَ المبالغة قد تُبْنَى من المزيدِ على ما تبنى من الثُّلاثيِّ، نحو: «دَرَّاك» من: الإدراك، و«حَسَّاس» من: الإحساس، و«رَشَّاد» من: الإرشاد.

وقد تُؤخذ من الاسم الذي حصل ذلك المعنى، نحو: «جَمَّالٌ»، و«بَغَّالٌ»، و«حَمَّارٌ»، و«خَمَّارٌ»، و«سَكَّانٌ»، من: الجَمَل والبَغْلِ والحِمار والخَمْرِ والسِّكينِ.

أمثلة شرحي

قال صاحبُ «المَراحِ» وغيرُهُ: «المُشْتَقَّاتُ تِسْعةُ أشْياءَ»، واعتُرِضَ عليه بأنْ يُقال: الجَحْدُ والنَّفي مِنَ المُشتقَّاتِ، فلِمَ لَمْ يَذْكُرْهُما؟ فأجاب الشُّرَّاحُ: أنَّهما دَاخِلَانِ في النَّهي؛ لأنَّ النَّفي يُشْبِهُ النَّهيَ في الصُّورةِ، والجَحْدُ يُشْبِهُهُ في المعنى، فلِذلك لم يَذْكُرهما، فعُلِمَ من هذا أنَّهما ليسا بمُشْتَقَّينِ.

قال الرَّضِيُّ: المَفْعُولُ المُطْلَقُ يكون للتَّأكيدِ، وهو المَصْدَرُ المُبْهَمُ، نحو: «ضَرَبتُ زَيداً ضَرْباً»، ويَكون للنَّوع والمَرَّةِ، وهو المَصْدَرُ المَحْدُودُ، نحو: «ضَرَبتُه ضَرْبَةً» و«ضَرْبَتَينِ».

فعُلِمَ منه: أنَّ بِنَاءَ المَرَّةِ والنَّوعِ مَصْدَرانِ مَخْصُوصَانِ؛ يَجِيءُ منهما التَّثنيةُ والجمعُ.

○ «نُصَيْرٌ».

السروري

(«نُصَيْرٌ»): اسمُ تصغيرٍ، فإن قيل: لِمَ أَخَّرَهُ عن صيغةِ المُبالغة؟ قلنا: لقِلَّةِ استعمالِه بالنَّظر إليها، أو لصغرِه وكِبَرِهَا كما لا يخفى، وهذا تصغيرُ المصدَر، وأما تصغير غيرِهِ فلا بُدَّ من ذِكره، والتفصيلُ مذكورٌ في شرحِنا للـ«مَراح».

والبيان الإجماليُّ هَهُنا: أنَّ الاسم إذا أُريدَ تصغيرُه يُضمُّ أَوَّلُه إن لم يكن مَضمُوماً، ويُفْتَحُ ثانِيهِ إنْ لم يكن مفتوحاً، وتَلحَقُ الياء الساكنة، ويُكسَر ما بعد الياء في الاسم الذي على أربعةِ أحرفٍ، نحو: «جُعَيْفِرٍ» في تصغيرِ: «جَعْفَرٍ».

ولا يُصغَّرُ إلا الثُّلاثيُّ والرُّباعيُّ، تقول: في الأول: «فُعَيْلٌ»، وفي الثاني: «فُعَيْعِلٌ».

ويُصغَّرُ جمعُ القِلَّة على بنائِه، نحو: «أُكَيْلِبٌ» في تصغير: «أَكْلُبٍ»، و«أُجَيْمَالٌ» في تصغير: «أَجْمَالٍ».

وأمَّا جمعُ الكثرة ففي تصغيرِهِ مذهبانِ:

أحدهما: أن يُردَّ إلى واحدِه، فيُصغَّر عليه، ثم يَجِيءُ على ما يَسْتوجِبُه مِنَ الواوِ والنُّونِ والألفِ والتَّاءِ، فإنَّك تردُّ «غِلْمَانٌ» إلى «غُلَامٍ»، و«دُورٌ» إلى «دَارٍ»، فتُصغِّره على: «غُلَيْمٍ» و«دُوَيْرٍ»، ثم تَجمع على «غُلَيْمون» و«دُوَيْرات».

أمثلة شرحي

قوله: («نُصَيْرٌ»): اسمُ تَصْغِيرٍ، وهو الَّذي ضُمَّ أَوَّلُه، وفُتِحَ ثَانِيه، ولَحِقتْ به ياءٌ سَاكِنَةٌ ثَالثةٌ.

تقول في الثُّلاثيِّ: «فُعَيْلٌ»، وفي الرُّباعيِّ: «فُعَيْعِلٌ»، وهو يَجِيءُ مِنَ الثُّلاثيِّ والرُّباعيِّ والمَزِيدَاتِ.

ويجوز أنْ يُصَغَّرَ جَمْعُ القِلَّةِ على بنائِه، نحو: «أُكَيْلِبٌ» في «أَكْلُبٍ»، و«أُجَيْمَالٌ» في «أَجْمَالٍ»[1].

وأمَّا جمعُ الكَثْرةِ إذا أُرِيدَ تَصغِيره فيُردُّ إلى الواحدِ إذا لم يُوجد له جمعُ قِلَّةٍ، ويَجِبُ أنْ يُجْمَعَ بعدَ التَّصغِيرِ حينئذٍ بالواو والنُّون، أو بالألف والتاء، على ما يَقتضِيهِ القياسُ؛ لِيَصِيرَ جمعُ السَّلامةِ كالعِوَضِ من جمعِ الكَثْرةِ، نحو: «شُوَيْعِرون» في نحو: «شُعَرَاءَ»، فإنَّهُ رُدَّ إلى: «شَاعِرٍ»، ثُمَّ صُغِّرَ على «شُوَيْعِرٍ»، ثم جُمِعَ جَمْعَ القِلَّةِ.

(١) «أكْلُب» جمع: كلب، و«أجْمَال» جمع: جمل.

○ «نَصْرِيٌّ».

○ «أَنْصَرُ».

السروري

والثاني: أن يُردَّ إلى بناءِ جمع القِلَّة مُفردة إنْ كان لمفردِه جمعُ قلةٍ، ثم يصغّر جمعَ قِلَّةٍ، تقول في تصغير «غِلْمَان»: «غُلَيْمَةٌ»، فإنَّك ترده إلى: «غِلْمَةٍ»، ثم تُصغِّره، وتقول في تصغير «دُورٍ»: «أُدَيْر»، فإنَّك تردّه إلى «أَدْوُرٍ»، ثم تصغّره، فإن لم يكن له جمعُ قِلَّةٍ تَعيَّنَ ردُّه إلى واحدِه، ثم جُمِعَ جمعَ السَّلامة.

وإذا عرفتَ قاعدته في بحثِ التصغير إجمالاً، فاعلم أنَّ تصغيرَ اسم الفاعل: «نُوَيْصِرٌ» بضمِّ النُّون، وفتحِ الواو، وسكونِ الياء، وكسرِ الصَّاد، وتصغيرَ اسم المفعول: «مُنَيْصِير» بضمِّ الميم، وفتحِ النُّون، وسكونِ الياء، وكسر الصاد، [وبعدها ياء]، وتصغير اسم الزمان، والمكان، والمصدر الميمي، واسم الآلة: «مُنَيْصِر» كتصغير اسم المفعول، إلَّا أنَّه ليس فيه ياءٌ ثانية، وتصغير بناء المَرَّةِ والنَّوع: «نُصَيْرة» بضمِّ النُّون، كتَصغير المصدر، إلَّا أنَّ في آخِره تاءً مع فتح ما قبلها، وتصغير مبالغة اسم الفاعل: «نُصَيْصِيرٌ» بضمِّ النُّون، وفتحِ الصَّاد الأولى، وسكونِ الياء، وتصغيرُ اسم المنسوب كتصغير المصدر، بزيادة ياء النسبة في آخره، نحو: «نُصَيْرِيٌّ».

ولا يَجِيءُ في غير ما ذكر إلَّا على سبيل الشُّذوذ، نحو: «أُصَيْغِرٌ» في تصغير اسم التفضيل؛ لأنَّ «أَصْغَرَ» يدل على الزِّيادة في الصِّغر، فلا حاجةَ إلى التَّصغير، و«ما أُحَيْسِنَهُ» في تصغيرِ فعلِ التَّعجُّبِ؛ لأنَّ الفعلَ لا يصحُّ وصفُه بالصِّغر.

(«نَصْرِيٌّ»): اسمٌ مَنسُوبٌ، وهو ما يلحق بآخره ياء مشدَّدَة مكسورٌ ما قبلها، والتَّفصيلُ مَسْطورٌ في شرحنا للـ«مَراح».

فإن قيل: لم أخَّره عن غيره؟ قُلنا: لأنه في الحقيقة مُركَّب من اللَّفظَين، فافهَم.

(«أَنْصَرُ»): اسمُ تفضيلٍ، وهو ما اشتُقَّ من فِعْلٍ لموصوفٍ بزيادةٍ على غيرِه، وهو على

أمثلة شرحي

وإن كان له جَمْعُ قِلَّةٍ، نحو: «غُلَيْمَةٌ» في «غِلْمَان»، فإنَّهُ رُدَّ إلى «غِلْمَةٍ»، ثُمَّ صُغِّرَ.

قوله: («نَصْرِيٌّ»): اسمٌ مَنْسُوبٌ، وهو اسمٌ لَحِقَ بآخِرِهِ ياءٌ مُشدَّدةٌ مكسُورٌ ما قبلَها لِلنِّسبةِ إليه.

قوله: («أَنْصَرُ»): اسمُ تفضيلٍ، وهو اسمٌ مُشتقٌّ من فعلٍ لتفضيلِ الموصُوفِ بزيادةٍ على غيرِهِ، وهو لا يُثَنَّى، ولا يُجْمَعُ، ولا يُؤنَّثُ إذا استُعْمِلَ بـ«مِن»، يعني: لا يُبدَّل صيغتُه. كذا في «شرح العوامل».

○ «مَا أَنْصَرَهُ»، «وَأَنْصِرْ بِهِ».

السروري

«أَفْعَلَ»، وهو لا يُثنّى ولا يُجمع ولا يُؤنَّثُ إذا استُعمِلَ بـ«مِن»[١]، والمرادُ بالزيادة على الغير: الزيادةُ في المصدر المشتقِّ هو منه، والتَّفصيلُ في شرحنا للـ«مَراحِ».

فإن قيل: لم أخَّرَه؟ قلنا: لأنَّ في معناه تعدُّداً، وفي لفظِه احتياجاً إلى الغيرِ في الاستِعمال؛ إذ لا يَجوز استعماله إلّا باللام، أو بالإضافة في حالة التَّعريف، أو بـ«مِن» حالةَ التَّنكير ظاهرةً، أو مقدرةً، نحو: «زَيْدٌ الأَفْضَلُ»، و«أَفْضَلُ الرِّجال»، و«أَفْضَلُ مِن عَمْرٍو»، وأمَّا ما سبق فليس كذلك؛ لأنَّه في حُكم لفظٍ واحدٍ.

فإن قيل: ما الفرقُ بين التفضيل والمبالغةِ، مع أنَّهما لِلزِّيادة على أَصْلِ الفاعل؟ قُلنا: يلاحظ في التفضيل نسبةٌ بين الشيئين زيادةً ونقصاناً، وقوَّةً وضعفاً، نحو: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو»، ولا يُلاحظ في المبالغة النسبةُ بين الشيئين، بل يُلاحظُ فيها المعنى اللغويُّ بِدون النَّظر إلى الغير، نحو: «زَيْدٌ عَلَّامةٌ».

(«مَا أَنْصَرَهُ»): فعل تعجُّب، وهو ما وُضع لإنشاءِ التَّعجُّبِ، وهو غيرُ مُتصرِّفٍ، أي: لا يَجيءُ منه المضارعُ والأمرُ والنَّهيُ وغيرها، ولا يُثَنَّى ولا يُجمع، كـ«نِعْمَ»، و«عَسَى».

فـ«ما»: نكرة بمعنى: شيء، مرفوعة محلًّا على أنها مبتدأٌ عند سيبويه والخليل، والجملةُ التي بعدها ـ أعني: الفعل، والفاعل، والمفعول ـ في محل الرفع بأنَّها خبرها، وقيل: «ما» موصولة عند الأخفش، والجملة التي بعدها صِلتُها، وهي مع الصِّلة في محلِّ الرفع مبتدأ، وخبرُه محذوف، فمعنى «مَا أَحْسَنَ زَيْداً»: الذي أَحْسَنَ زيداً شيءٌ عَظيمٌ، هذا هو المعنَى الأصليّ، وهو ليس بِمُرادٍ.

وكذا قوله: («وَأَنصِرْ بِهِ») فإن أصلَه عند سيبويه: «أَنْصَرَ زَيْد» بصيغة الماضي من الأفعال، والهمزةُ للصَّيرُورة، أي: صار ذا نُصْرةٍ.

أمثلة شرحي

قوله: («مَا أَنصَرَهُ» وَ«أَنصِرْ بِهِ»): فِعْلَا التَّعجُّبِ، وهو ما وُضِعَ لإِنْشاءِ التَّعجُّبِ، وهو غيرُ مُتصَرِّفٍ، فلا يَجِيءُ منه: المُضَارِعُ، ولا الأمرُ، ولا النَّهيُ وغيرُها، ولا يُثَنَّى ولا يُجمَعُ، كـ«نِعْمَ» و«بِئْسَ» و«حَبَّذَا» و«عَسَى»، فلا تَتغيَّرُ صيغتُهما، بل يَتغيَّرُ ضميرُهما.

قال بعضُهم: وإنما بُني «مَا أَحْسَنَهُ» لتضمُّنِه معنى التَّعجب، وبُني على الفتح للخِفَّة.

(١) أي: إذا كان مُنكَّراً.

. . . .

السروري

و«أَنْصَرَ» فعل ماضٍ، و«زيدٌ» فاعله، ونُقل من صيغة الإخبار إلى الإنشاء، وزِيدت الباء في فاعله، كما في قولِه تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]، وأما عند الأَخْفَشِ فأصلُه صيغة أمرٍ، وفاعلُه مستتر، والمأمورُ كلُّ أحدٍ، والباءُ زائدةٌ في المفعول، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، والمعنى الأصليُّ غيرُ مرادٍ.

فإن قيل: لِمَ أَخَّرَ فِعلي التعجب عمَّا عَداهما؟ قُلنا: لِغرابة الصيغة، ولقِلَّة الاستعمال، ولخروجِه عنِ المعنى الأصليِّ؛ لأنَّ المعنى المراد هَهُنا هو أن يقال بالتركية: «نه عجب باردم ايتدى برار»، ولا فرقَ بين فِعلَي التعجب في المعنى المراد، فإن قيل: لِمَ أَخَّر الثاني عنِ الأول؟ قُلنا: لكونه أقلّ منه استعمالاً، فإن قيل: لِمَ لَمْ يُكتَفَ بأحدهما مع أنَّ مَعناهما واحدٌ؟ قُلنا: اتِّحادُهما ليس إلَّا في أصل المعنى، وأمَّا المبالغةُ فهي فيما له كثرةُ الحروف منهما وهو الأوَّل، فبينَهُمَا فرقٌ من هذه الجِهة.

واعلم: أنَّ فعل التَّعجب لا يُبْنَى إلَّا من الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ؛ لأن البِنَاءَينِ المذكورَين لا يُمكِنان من غيره، وإنما يجب أن لا يكونَ مِن اللَّون والعيب كاسم التَّفضيل، ويُتوصَّلُ إلى التَّعجُّبِ فيما وراء ذلك بـ«أَشَدَّ» و«أَبْلَغ» ونحوِهما، تقول في غير الثُّلاثيِّ: «مَا أَشَدَّ دَحْرَجَتَهُ»، وفي اللَّون:

أمثلة شرحي

(١) فـ«ما»: مبتدأٌ، و«أَحْسَنَ»: خبرُه، أي: شيءٌ مِنَ الأشياء مُتعجَّبٌ من حُسْنِه، كذا في «شرحِ الرَّضِيِّ على الكافية».

و«ما»: نَكِرةٌ بمعنى الشيء مرفوعةٌ محلًّا على أنَّها مبتدأ عِندَ سِيْبَوَيه والخليل، وأصلُه: شيءٌ أَحْسَنَ زيداً، أي: جَعَلَهُ حَسَناً، والجملةُ التي بعدها ـ أعني: الفعلَ، والفاعلَ، والمفعولَ ـ في محلِّ الرَّفع خَبَرٌ عنها.

(٢) و«ما»: مَعْرِفةٌ موصُولَةٌ عند الأَخْفَشِ، والجملة التي بعدها صِلَتُها، وهي مع الصِّلَةِ في محلِّ الرَّفع مبتدأً، وخبرُه محذوفٌ تقديره: الَّذِي أَحْسَنَ زَيْداً شيءٌ عظيمٌ.

(٣) و«ما»: استفهامِيَّةٌ عندَ الفرَّاء، فهي مبتدأ، والجملة التي بعدَها خبرٌ عنها، تقديره: أيُّ شيءٍ أَحْسَنَ زيداً؟

و«بِهِ» في «أَفْعِلْ بِهِ»: فاعلُ «أَفْعَلَ» عند سيبويه، والباءُ زائدةٌ، كما في قولِه تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]، إلَّا إنَّها لازمةٌ هَهُنا لتَدُلَّ على الإنشاءِ، وأصلُ «أَفْعِلْ بِزَيدٍ»: أَفْعَلَ زَيْدٌ،

. . . .

السروري

«مَا أَبْلَغَ سَوَادَهُ»، وفي العَيْبِ: «مَا أَقْبَحَ عَوَرَهُ» وفي المَزِيدِ: «مَا أَكْثَرَ اِسْتِخْرَاجَهُ»، وإنْ شِئْتَ قلتَ: «وأَشْدِدِ بِدَحْرَجَتِهِ»، و«أَبْلِغ بِسَوَادِهِ»، و«أَقْبِحِ بِعَوَرِه»، و«أَكْثِرِ بِاسْتِخْرَاجِهِ».

هذا آخِرُ ما استخرجناهُ من الكتب لحلِّ الأمثلةِ المُخْتَلِفَةِ، وهذا بالنَّظر إلى الظَّاهرِ تأليفٌ حَقير، وفي الحقيقةِ أساسُ العُلوم وأمرٌ خَطير، ومن شنَّع[1] عليَّ في مثل هذا الأثر، فلينظر فيه بِعَين العِيان وإمعان النظر، وليُنصِف من نفسه هل كان يَعرف مِن قبلُ جميعَ ما فيه، أم فيه فَوائدُ يستفاد منها؟ والسلام على من اتبع الهدى.

كُتبت هذه الرسالة بحل الأمثلة المختلِفة من نسخةٍ كتَبها المؤلف المرحوم المغفور سُروري چلبي، وقد وقع الفراغُ من هذه النسخة في سنةِ ١١١٨ من الهجرة.

أمثلة شرحي

بمعنى: صار زيدٌ ذا فعلٍ، فالهمزةُ للصَّيرورةِ، والباءُ للتَّعدية، والمجرورُ مفعولٌ غيرُ صريحٍ للفعلِ، فالمَعْنَى: صيَّرَهُ ذا نُصْرَة[2]، ولا فَرْقَ بَيْن «مَا أَفْعَلَ زَيْداً» وبين: «أَفْعِلْ بِزَيدٍ».

وأمَّا عندَ الأَخْفَشِ فَـ«به» مفعولٌ به؛ إذ هو المتعجَّبُ منه، لَمَّا كان[3] بعدَها «أَفْعِلْ»، فعَلَى هذا يكون «أفعِلْ» أمراً ضميرُه ضميرُ المُخَاطَبِ، أي: أمراً لكلِّ واحدٍ مُخَاطبٍ بأنْ يَجْعَلَ زَيْداً حَسَناً، وإنَّما يجعلُه كذلك بأنْ يَصِفَهُ بالحُسْنِ، فكأنه قيل: صِفْهُ بالحُسْنِ كَيْفَ شِئْتَ، فإنَّ فيه مِنْ جِهَاتِ الحُسْنِ كلَّ ما يُمْكِنُ أنْ يكون في شخصٍ؛ هذا أصلُه، ثمَّ أُجْرِي مُجْرَى الأَمْثَالِ الآنَ، فَلَمْ يُغَيَّر لفظُ الوَاحِدِ، أي: لا يكون مُثنًّى، ولا مجموعاً، نحو: «يَا رَجُل، ويا رَجُلَانِ، ويا رِجَالُ أَحْسِنْ بِزَيدٍ!»، فتأمل.

[الأَمْثِلَةُ المُطَّرِدةُ:]

مِثَالُ الماضِي: «نَصَرَ، نَصَرَا، نَصَرُوا» . . . إلخ.

مِثَالُ المُضَارِعَ: «يَنْصُرُ، يَنْصُرَانِ، يَنْصُرُونَ» . . . إلخ.

ومِثَالُ اسم الفَاعِلِ: «نَاصِرٌ، نَاصِرَانَ، نَاصِرُونَ»، «نُصَّارٌ»، و«نُصَّرٌ»، و«نَصَرَةٌ»، «نَاصِرَةٌ، نَاصِرَتَانِ، نَاصِرَاتٌ»، و«نَوَاصِرُ».

---

(١) في نسخة: «شفع».

(٢) في بعض النسخ الخطية: «فالهمزة للصَّيرورة، فعدل عن لفظ الفعل إلى لفظ الأمر وليس بأمرٍ؛ لأنه لا معنى للأمر هٰهُنا، ولا فرق . . .».

(٣) في المطبوع: «عند الأخفش فـ(به) مفعول به كما كان بعد ما أفعل».

. . . .

السروري ———

. . . .

أمثلة شرحي ———

وفي اسمِ الفاعلِ جُمُوعٌ سِتَّة: أربعةٌ لجمعِ المُذكَّرِ؛ أحدُها: جَمْعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، وهو «نَاصِرُونَ»، وثلاثةٌ: جمعُ مُذكَّرٍ مُكسَّرٌ للمُبالَغَةِ، وهي «نُصَّارٌ» و«نُصَّرٌ» و«نَصَرَةٌ»، واثْنانِ لجمعِ المُؤنَّثِ؛ أحدُهما: جمعُ مُؤنَّثٍ سالمٌ، وهو «نَاصِرَاتٌ»، والثَّاني: جمعُ مُؤنَّثٍ مُكسَّرٌ، وهو «نَوَاصِرُ».

والوزنُ في اسمِ الفاعلِ كثيرٌ، لكِنِّي أَذْكُر ـ إنْ شاء الله تعالى ـ ما يُمْكِنُ ضَبْطُه.

○ والقياسُ الغالبُ من «فَعَلَ»: «ضَارِبٌ»، وشَذَّ: «حَرِيصٌ» من: «حَرَصَ»، و«مَلِكٌ» من: «مَلَكَ»، و«مِسْكِينٌ» من: «سَكَنَ»، و«أَشْيَبُ» من: «شَابَ»[1]، و«مُشْتَمِلٌ» من: اشْتَمَلَ مِنَ القَوْمِ، و«لُعَنَةٌ» من: «لَعَنَ»، كُلُّهَا بفتحِ العين في الماضِي.

○ ومن «فَعِلَ» القياسُ الغَالِبُ منه: «حَذِرٌ»، و«أَسْمَرُ»، و«ضُحَكَةٌ»، و«عَطْشَانُ» مُبالغة «عَطِشٍ»، كُلُّهَا بكسر العين في الماضِي.

○ ومن «فَعُلَ» القياس الغَالِبُ: «عَظِيمٌ»، والقياس القليلُ: «سَهْلٌ»، و«مِلْحٌ»، و«شُجَاعٌ»، و«حَسَنٌ»، و«فَارِهٌ»، و«أَحْمَقُ»، و«جَبَانٌ».

واعلمْ أنَّ هذه الأوزانَ قد تكون للفاعل، وقد تكون للصِّفةِ المُشبَّهةِ، وبعضُهم لم يُفَرِّقْ بين اسم الفاعلِ والصِّفةِ المُشَبَّهةِ، والحقُّ أنَّ أكثرَ استِعمالِ غير «ضَارِبٍ» و«فَعِيلٍ» للصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، وهما لِلفاعلِ في الأكثرِ.

وأَبْنِيَةُ المُبالَغةِ مِنَ الثُّلاثيِّ: «ضَرُوبٌ»، و«فَرَّارٌ»، و«مِحْرَبٌ»، و«مِطْعَانٌ»، و«مِنْطِيقٌ»، و«خِطِّيبٌ»، وشَذَّ: «دَرَّاكٌ»، و«حَسَّاسٌ»، و«جَبَّارٌ»، و«رَشَّادٌ» من: الإِرْشَادِ، و«لَبِيمٌ»، و«سَمِيعٌ»، و«بَصِيرٌ»، من «أَفْعَلَ»، وشذَّ: «مُسْهَبٌ»، و«مُلْفَجٌ»، و«عَقُوقٌ»، و«نَتُوجٌ»، و«بَاقِلٌ»، و«وَارِسٌ»، و«عَاشِبٌ»، و«مَاحِلٌ»، و«لَامِحٌ»، و«ثَنِيٌّ»، و«حِقٌّ».

○ ومثالُ اسمِ المَفْعُولِ: «مَنْصُورٌ»، . . . . ، . . . إلخ».

وفي اسمِ المفعولِ جُموعٌ ثلاثةٌ:

---

(١) كذا في بعض النسخ، وفي أخرى: من «شيب»، قلت: هو على وزن «فَعَل»، أو أصله: شَيَبَ، أما ما قاله فلا يصح بتلك الطريقة.

. . . .

السروري ―――――――――――――――――――

. . . .

أمثلة شرحي ―――――――――――――――――――

(١ و٢) جَمْعُ المُذكَّر اثْنانِ: أحدُهما: جَمْعُ مُذكَّرٍ سالمٌ وهو: «مَنْصُورُونَ»، والثَّاني: جَمْعُ مُذكَّرٍ مُكَسَّرٌ، وهو: «مَنَاصِرُ».

(٣) والثَّالثُ: جمعُ مُؤنَّثٍ سالم، وهو: «مَنْصُوراتٌ».

- ومِثالُ الجَحْدِ المُطْلَقِ: «لَمْ يَنْصُرْ، . . .، . . . إلخ».
- ومِثالُ الجَحْدِ المُسْتَغْرَقِ: «لَمَّا يَنْصُرْ، . . .، . . . إلخ».
- ومِثالُ نَفي الحَالِ: «مَا يَنْصُرُ، . . .، . . . إلخ».
- ومِثالُ نَفي الاِسْتِقْبَالِ: «لَا يَنْصُرُ، . . .، . . . إلخ».
- ومِثالُ تَأْكِيدِ نَفي الاِسْتِقْبَالِ: «لَنْ يَنْصُرَ، . . .، . . . إلخ».
- ومِثالُ أَمْرِ الغَائِبِ: «لِيَنْصُرْ، . . .، . . . إلخ».
- ومِثالُ نَهي الغَائِبِ: «لَا يَنْصُرْ، . . .، . . . إلخ».
- ومِثالُ أَمْرِ الحَاضِرِ: «اُنْصُرْ، . . .، . . . إلخ».
- ومِثالُ نَهي الحَاضِرِ: «لَا تَنْصُرْ، . . .، . . . إلخ».

واعلمْ أنَّ مَجْهولَ أَمْرِ الحَاضِرِ يَجِيءُ باللَّامِ، نحوُ: «لِتُنْصَرْ، . . .، . . . إلخ»، وكذا المُتكلِّمُ، نحوُ: «لِأُنْصَرْ»، «لِنُنْصَر». كذا في «شرح الهارونية».

والحمدُ لله على الإتمام. هذا آخِرُ ما أَوْرَدنا،
فمَنْ حَفِظَهُ يكون عَالماً، واللهُ المُسْتَعانُ.

رسالةٌ في أمثلةِ التَّصريفِ

أو: الأمثلة الفضلية للبِركَويِّ

رِسالةٌ في أَمْثِلَةِ التَّصْرِيفِ

للعلاَّمةِ مُحيِي الدِّين محمَّدِ بنِ بير علي البِركَويّ

مقدمة المؤلِّف

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقتي:

الحمدُ لله ذي النِّعَمِ الكثيرةِ العِظامِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على حَبِيبِهِ مُحمَّدٍ أَفْضَلِ الأَنَامِ، وعلى آلِهِ البَرَرةِ وصَحْبِهِ الكِرَامِ، وعلى مُتَّبِعِيه بإحسانٍ إلى يومِ القِيامِ.

وبعدُ:

فلَمَّا أَفْضَلَ عَلَيَّ ذُو الفَضْلِ العَظِيمِ بِفَضْلِ اللهِ(١)، لا زالَ في حُسْنِ حِفْظِهِ تَعالى فَائِضاً عليه فَضْلُ اللهِ، واستعدَّ قَرِيباً للتَّأْدِيبِ والتَّفهيمِ، ونَاسَبَ أَمْثِلَةَ التَّصريفِ في ابتداءِ التَّعليمِ، وكان ما اشْتَهَر منها مُحرَّفاً ومُحوَّلاً، وعن سَمْتِ الصَّوابِ مُغيَّراً ومُبدَّلاً، وعلى الزَّوائِدِ وسُوءِ التَّرتيبِ مُحْتَوِياً، وعن بعضِ المُهِمَّاتِ عَارِياً وخَالِياً، صَحَّفَهُ النَّاظِرُونَ والنَّاسِخُونَ، بَعْضُهم جَهَلَةٌ لا يَسْتَخرجُون، وبَعْضُهم عَمْداً يُغيِّرُون، يَزِيدُونَ ويُنْقِصُونَ، يُرِيدُونَ الإِصْلاحَ فيُفْسِدُونَ؛ أَرَدْتُ أنْ أُصنِّفَ رسالةً مُنْطَوِيةً على ما لا بُدَّ منه في أَمْثِلَةِ التَّصرِيفِ، مُجرَّدَةً عنِ الزَّوائِدِ وما يُسْتَغْنَى عنه في التَّعريفِ، سَائِلاً من اللهِ تعالى ومُتَضَرِّعاً إليه، أن يُبْعِدَنِي مِنَ السُّمْعةِ وكلِّ ما يُعاتَبُ عليه، وأنْ يَجْعَلَهُ خَالِصاً لِوَجْهِهِ الكريم، وإِيَّايَ(٢) ممَّن أَتَى اللهَ بقلبٍ سَلِيمٍ، وأنْ يَنْفَعَ به الوَلَدَ الأعزَّ وسائِرَ الطَّالِبِين، وأنْ يَغْفِرَ لي خَطِيئَتِي يومَ الدِّين، إنَّهُ هو أَرْحَمُ الرَّاحِمين، يُجِيبُ إذا دُعِيَ دَعْوةَ الدَّاعِين، غَفَرَ اللهُ تعالى لعبدٍ قالَ: آمِينَ.

---

(١) في هامش المخطوط: «اسم ولد البركوي»، ولذا سمَّى كتابه بـ«الأمثلة الفضلية».

(٢) عطف على الضمير المنصوب في الفعل «يجعله».

تعريف الصَّرف

مُقدِّمةٌ: اعْلَمْ أنَّ الصَّرفَ: علمٌ باحِثٌ عَنِ الأَحْوالِ العارِضَةِ للمُفْرَداتِ حَقِيقةً أو حُكْماً لِذَاتِها، من غيرِ مُقارنَتِها لِلَفْظٍ آخرَ من حيثُ صُورُها[١] ومَوادُّها مَأْخُوذَتَينِ على وَجْهٍ كُلِّيٍّ.

وقَوْلُنا: «لِذَاتِها من غيرِ مُقارنَتِها لِلَفْظٍ آخرَ» يخرجُ الإعْرابَ والبِنَاءَ، فإنَّهما عَارِضَان للمُفرَدَاتِ، لكن لا من حيثُ هي مُفرداتٌ، بَلْ من حَيثُ إنَّها مُركَّبَاتٌ مع الغَيْرِ، وأمَّا بَحْثُهُم عن إِدْغامِ آخِرِ أَحَدِ اللَّفْظينِ في أوَّلِ الآخَرِ[٢] المُمَاثِلِ أوِ المُجَانِسِ له[٣] وأَمْثَالُهُ فعَلَى سَبِيلِ الاِسْتِطْرَادِ وتَكْثِيراً للفائِدَةِ.

وتَوْضِيحُ هذا التَّعريفِ: أنَّ الوَضْعَ ـ وهو جَعْلُ اللَّفْظِ بإزَاءِ المَعْنى ـ:

(١) شَخْصِيٌّ سَمَاعِيٌّ: وهو تَعْيِينُ لفظٍ بمادَّتِه وصُورَتِه الجُزْئِيَّتَينِ للدَّلالة على معنًى، كـ«نَصْرٍ».

والعِلْمُ الباحِثُ عنه يُسمَّى: عِلْمَ اللُّغةِ.

(٢) ونَوْعِيٌّ قِياسِيٌّ: وهو تَعْيِينُ صُورةٍ كُلِّيَّةٍ مُفْرَدةٍ أَوْ مع جُزْءٍ مِنَ المادَّةِ زَائِدٍ مَأْخُوذ بالنَّوعِ بِشَرائِطَ مَخْصُوصةٍ.

فالأوَّلُ: كـ«نَصَرَ»، فإنَّ صُورتَه الكُلِّيَّة في الفعل دالَّةٌ على الزَّمانِ الماضِي.

والثَّاني: كـ«مَنْصُورٍ»، فإنَّ صُورتَهُ مع المِيمِ الزَّائدِ في أوَّله، والواو بعد عَيْنِه في الصِّفات دالَّةٌ على من وَقَعَ عليه الحَدَثُ.

والعِلْمُ الباحِثُ عنه يُسمَّى: عِلْمَ الصَّرفِ، لكن ليس مَقْصُوراً عليه لِمَا عَرَفْتَ.

فبحثُ الصَّرفِ عنِ الموضُوعاتِ والتَّغييراتِ القياسيَّتَين، وذِكْرُ غيرِ القياسيِّ فيه اسْتِطْرادٌ لمُشَابهتِه القياسِيَّةَ بنوعِ ضَبْطٍ يُوجَدُ فيه، كما في الجموعِ المُكَسَّرةِ السَّماعِيَّةِ، فإنها تُذْكر في الصَّرفِ على وجهٍ يَحْصُلُ به نَوْعُ قِياسٍ، لا مِن حَيْثُ خُصوصيَّاتها مُنْتَشِرةً[٤]، فإنَّها من تلك الحَيْثِيَّة تُذكَرُ في اللُّغة، وكذا المَصَادِرُ الثُّلاثِيَّةُ والأبْوابُ، أو لِتكثيرِ الفائِدَةِ، أو غَيْرِهِما.

---

(١) الصورة: الهيئةُ الحاصلةُ من الحركات والسكنات.

(٢) نحو: «قل له».

(٣) نحو: «قل ربِّ».

(٤) حال من الضمير.

موضوع علم الصَّرف

فقد عُلِمَ مِمَّا ذُكِرَ أنَّ مَوْضُوعَه المُفْرَداتُ المذكُورةُ مِنَ الحَيْثِيَّةِ المَخْصُوصَةِ المُعَبَّرُ عنها بالأبْنِيَة، أَعْنِي: أَلْفَاظاً باعْتِبارِ حَرَكاتِها وسكناتِها في غيرِ آخِرِها وأُصُولِها وزَوائِدِهَا، والتَّرتيب فيها بحَسَبِ الأَصْلِ عَلَى وَجْهٍ كُلِّيٍّ.

وإنَّما قُلْنَا: «في غَيْرِ آخِرِها»؛ إذ حركةُ الآخِرِ وَسُكُونهُ لا يُغَيِّر البِنَاءَ، ولذا جَوَّزُوا الإِعْلالَ في آخِرِ المُلْحَقاتِ.

ثُمَّ اعْلَم: أنَّ الكُلِّيَّةَ مُعْتَبرةٌ في الأُصُولِ بِالجِنْسِيَّةِ، وفي غَيْرِها بالنَّوْعِيَّة، وكلُّ حَرْفٍ مِنْ حُروفِ التَّهجِّي نَوْعٌ، وكذا كلُّ حَركةٍ مِنَ الحركاتِ الثَّلاثِ، ومُطلقُ الحرفِ والحَرَكَةِ جِنْسٌ، فـ«مَقْتَل» و«مَنْصَر» بِناءٌ واحِدٌ، وكذا «نَصَرَ» و«قَالَ»، و«نُصِرَ» و«قِيلَ»، بخِلافِ: «أَكْرَمَ» و«أُكْرِمَ»، و«قَاتَلَ» و«قُوْتِلَ».

والأَعْرَاضُ الذَّاتِيَّةُ لها هي الأحوالُ العارِضَةُ لها لِذاتِها؛ إمَّا لحاجةٍ مَعْنَوِيَّةٍ هي إِفَادتُها المعنى، والبحثُ عنها هو المَقْصُودُ الأصليُّ مِنَ الصَّرفِ، كَكَوْنِه تَثْنِيَةً وجَمْعاً، ومُصَغَّراً، ومَنْسُوباً، ومَصْدراً، وماضِياً، وغيرَه مِنَ المُشْتَقَّاتِ، أو لحاجةٍ لَفْظِيَّةٍ[1]، كتَخْفِيفِ الهَمْزةِ، والإِدْغَامِ، والإِعْلالِ.



(١) أي: تسهيل التلفظ.

غايةُ علم الصَّرف

وأمَّا غايَتُهُ: فهو الاِسْتِغْناءُ في مَعْرِفةِ الألْفاظِ الكثيرةِ القياسِيَّةِ وَمَعانِيها بسَماعِ واحدٍ منها مع تَفْسِيره، عن سَمَاعِ الباقِي وتَفْسِيره، فيتَمكَّن مِنَ الضَّبطِ بِسُهولةٍ، ويأْمَنُ مِنَ الخَطأ في تَلَفُّظِها، ويَعرِفُهُ إنْ صَدَرَ في غيرِهِ، فهذِه فائِدَةٌ عَظِيمةٌ.

بيان الاِقْتِصار على ما ذُكِرَ مِنَ الأَمْثِلَةِ المُخْتَلِفَةِ

لَمَّا كان بحثُ الصَّرفِ مَقْصوراً على الموضُوعاتِ النَّوعِيَّةِ والتَّغييرات القِياسِيَّةِ، وكان الأُولى هي المقصُودةَ الأصليَّة، ومُستلزِمةً لمعرفةِ بعضِ أنواع الثَّانية، ومداراً[1] لمعرفةِ بعضِها الآخرِ، فإنَّا إنَّما عَرَفْنا أنَّ «قَالَ» مُغيَّرٌ من «قَوَلَ»، لِعِلْمِنا أنَّ البناء الموضوعَ بالنَّوع لماضِي الثُّلاثيِّ مُتحرِّكُ العينِ، وسهلَ المعرفةُ للمُبْتدِئ، بِخلاف الثانية؛ اقتَصرنا في هذه الرِّسالة عليها.

ثم إنَّها على نوعَين:

(١) **اشْتِقاقِيَّةٌ**: وهي ما دلَّ على حَدَثٍ وحدَهُ أو مع غيرِه[2].

(٢) **وغَيْرُ اِشْتِقاقيَّةٍ** بخلافِهِ، كالمُصَغَّرِ والمَنْسُوبِ والتَّثنِيَةِ والجمع.

ولَمَّا كان الأُولى أكثرَ عَدداً واستعمالاً وفائدةً مع كَوْنِ الثَّانيةِ تَطْرأُ عليها بلا عكسٍ، ذكرنا أمْثلتَها على التَّفصيل، وتركنا المُصغَّر والمنسُوبَ رأساً؛ لتعسُّرِ معرفَتِهما، لكثرة التغيُّر فيهما، واكتَفينا مِنَ التَّثنية والجمع بما يَطْرَؤُ على الأسماء الاشتِقاقيَّة؛ لظهور المُقايَسةِ[3]، لعَدمِ كثرةِ التغيير فيهما.

ثم إنَّ تلك الموضوعاتِ الاشتقاقيَّةَ إنَّما يجوزُ لنا القياسُ فيها إذا سَمِعْنا واحداً منها في بابِه، وليس لَنا أنْ نَنْقُلَه إلى بابٍ آخرَ بدونِ السَّماعِ، فإذا سَمِعْنا قِسْنا فيه أيضاً، وهكذا في كلِّ بابٍ.

---

(١) أي: سبباً.

(٢) شرحه: «وهي ما دلَّ» أي: بمادته «على حَدَثٍ وحدَه» مصدر «أو مع غيرِه» مشتقات.

(٣) أي: قياس غير اشتقاقية على اشتقاقية في التثنية والجمع.

وفي الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ لا بُدَّ من سَماعِ حركةِ العين في الماضي والمضارعِ؛ لأنَّهُ سَماعِيٌّ، وكذا مَصْدرُه المُؤكَّدُ، لكن لَمَّا كان أصلَ الجميعِ على قَوْلٍ[1] ما رَضِينا بتركِهِ بالكُلِّيَّةِ، بل ذَكَرْنَا من كلِّ بابٍ وَزْنَه الغالِبَ فيه؛ لِقُرْبِه مِنَ القياسِ، وفي قِياسِيَّةِ بعضِها[2] شروطٌ أُخَر سنذكرها إن شاء الله تعالى.

فظَهَرَ من هذا احْتِياجُنا إلى معرفةِ الأبوابِ وإنْ كانت سَماعِيَّةً، فلا بُدَّ أنْ نُبيِّنَها قبلَ الموضُوعاتِ النَّوعِيَّةِ.



(١) أي: على قول البصريين.

(٢) أي: الاشتقاقيَّة.

بيانُ الأبواب

مَجْمُوعُ ما ثَبَتَ منها بالاِسْتِقْراءِ أَحَدٌ وأربعُونَ، ولْنَذْكُر وجهاً للضَّبطِ والتَّرتيبِ: الموضوعُ النَّوعيُّ الاشتقاقيُّ ماضِيه[١] المُفْرَدُ المُذكَّرُ الغائِبُ: إمَّا مُجرَّدٌ، أو مَزِيدٌ فيه.

فالمُجرَّدُ: لا يكون حروفُه الأُصُولُ أقلَّ مِنَ الثَّلاثةِ؛ إذ لا بُدَّ من حَرْفٍ مُتحرِّكٍ للابتداءِ، وآخرَ ساكنٍ للوَقْفِ عليه، فلَمَّا تَنَافَيا في الصِّفة كَرِهُوا مُقارنَتَهما، وفصَلُوا بينهما بحرفٍ آخرَ لا يُعتبر فيه حَرَكةٌ ولا سُكُونٌ.

ولا أكثرَ من الأَرْبعةِ؛ لكثرةِ تَصرُّفِ الفعلِ، ولأنَّه يتَّصلُ به الضميرُ المرفوعُ، ويَصِيرُ كالجُزْءِ منه حتى يُعدَّان كلمةً واحدةً، فالخُماسيُّ فيه كالسُّداسيِّ[٢] في الاسمِ، وقد رَفَضُوه لئلَّا يُتوهَّمَ أنَّه كلمتانِ.

فالمُجرَّدُ: إمَّا ثُلاثيٌّ، أو رُباعيٌّ.

والثُّلاثيُّ لَمَّا كان أخفَّ استعملُوه في مَعانٍ كثيرةٍ مُختلفةٍ، فوضَعُوا له أبنيةً مُختلفةً؛ لِيَدلَّ على اختلافِ المعنى ويَتَناسَبا[٣] حينئذٍ.

وهي ستة؛ لأنه لا يكون أوَّلُه إلَّا مفتوحاً؛ لتعذُّرِ الابتداءِ بالسَّاكنِ، وثِقَلِ الضَّمَّةِ والكسرةِ.

وأمَّا المبنيُّ للمفعولِ فلقِلَّتِه استعمالاً وبناءً؛ إذ لَهُ من جميع الثُّلاثيِّ هَيْئَةٌ وَاحِدةٌ، وعُروضِه لكلِّ مبنيٍّ للفاعل، ولِذا لم يُعدَّ باباً مُستقلًّا، بل أُدْرج في باب المبنيِّ للفاعل. ورعايةُ[٤] المناسبة بَيْنَ اللَّفظ والمعنى سَوَّغَ الضَّمَّ، بل أَوْجَبَه.

ولا وسَطُه إلَّا مُتحرِّكاً؛ لئلَّا يَلْتَبِسَ بالمصدر في الوَقْفِ[٥] واتِّصال الضمير؛ إذ الأصلُ الغالِبُ في مصدر الثُّلاثيِّ هو الفعلُ؛ لِكثرتِه والرُّجوعِ إليه إذا أُريد المَرَّةُ؛ كذا قال الخليل[٦].

---

(١) خصَّصنا هذا في وجه الضَّبط لقِلَّة حروفه ولأصالتِه على رأي.

(٢) أي: لا يوجد في أصل الاسم السُّداسي.

(٣) أي: اللَّفظ والمعنى.

(٤) أي: بأنَّه كما خالف معناه لمعنى المبني للفاعل كذلك جعل لفظه مخالفاً للفظه.

(٥) إنما قال: «في الوقف»؛ لأنه إذا لم يوقف يعلم أنَّ آخره مبني على الفتح.

(٦) إشارة إلى كون الفعل أصلاً.

والحركة ثلاثةٌ، وقد عرفتَ أنَّه لا دَخْلَ لحركة الآخِرِ وسكونِه في البِناءِ، فحَصَلَ ثلاثةُ أبنيةٍ.

[«فَعَلَ»: «يَفْعُل، يَفْعِلُ، يَفْعَلُ»:]

ولَمَّا كان الفتحَةُ أخفَّ استُعمِل في مَعانٍ كثيرةٍ، وأُشِير إليها بتحريك عينِ المُضارِعِ بالحركاتِ الثَّلاثِ؛ إذ فاؤه ساكنةٌ لتوالي أربع حركاتٍ، وقُربِهِ من سَبَبِه، وهو حرفُ المُضَارعةِ المفتوحة لخِفَّتِها، وتعذُّرِ السُّكون، لكن لَمَّا فات في الفتحتَين المخالفةُ التي هي الأصل؛ إذ معنى الماضي مخالفٌ لمعنى المضارعِ، فيُناسِبُه اختلافُ العينَين؛ إذ هو الميزانُ ـ كما سبق قبل ذلك الباب ـ، اشتُرِطَ فيه كونُ عين فعلِه أو لامِه حرفَ حلقٍ ثقيلاً، لِيَنْجَبِر فَوْتُ الأصلِ بحصول الخِفَّة.

[«فَعِلَ»: «يَفْعَل، يَفْعِلُ»:]

ولَمَّا لم يكثُرِ المعنى في الكسرة كِثرتَهُ في الفتحةِ، وثَقُلَ الصُّعُودُ مِنَ الكسرةِ إلى الضَّمَّةِ، فُتِحَ عينُ مضارعِها، ولم يُكسر بكسرةٍ لازمةٍ إلَّا إذا كان فاؤه مُعتلًّا؛ إذ حينئذٍ يحصلُ خِفَّةٌ بسقوط الفاء، فيُعارِض الأصلَ[1]، فوزعت[2]، فكُسِرت في بعضِها رعايةً لهما[3].

[«فَعُلَ»: «يَفْعُل»:]

وأمَّا الضَّمَّةُ فوضعُوها للصِّفاتِ اللَّازِمة لها، وأفعالِ الطَّبائع المسلُوبِ عنها اختيارُ صاحبِها؛ لِمُناسبتهما في اللُّزوم، فإنَّ انْضِمامَ إحدى الشَّفتينِ إلى الأُخرى لازمٌ في الضَّمَّةِ كلُزُومِ انْضِمامِ تلك الصِّفاتِ إلى صاحبِها، ولِمُشابهة تلك الصِّفات لِمَا أُسْنِدَ في المبنيِّ للمفعول في سَلْبِ الاختيارِ، فكما أنَّ الضَّمَّةَ جُعِلت علامةً له ـ كما سَيجِيءُ ـ جُعِلَت أيضاً علامةً لِمَا أشبهه، والتزمُوا ضمَّ عينِ المضارع أيضاً؛ تحقيقاً لِمُقْتَضَى تلك المُناسبة والمُشابهة؛ إذ اللُّزوم في الصِّفات المذكورة وسَلْبُ الاختيارِ، والضَّمَّةُ في المبنيِّ للمفعول لا يختصُّ بالماضي.

---

(١) أي: المخالفة.

(٢) أي: الكلمات.

(٣) أي: للفتحة والكسرة.

فحَصَل ممَّا ذكرنا أنَّ أبنيةَ الثُّلاثيِّ بالأَصَالةِ ثلاثةٌ، وباعتِبارِ المضارع سِتّةٌ.

وأنَّ الأصلَ ما اختلف حركةُ عينِه، فلِذا كُثر كلماتُه واستعمالُه، وسُمِّي «دَعائِمَ[1] الأبوابِ»، واستحقَّ التقديمَ، ثم مَفْتُوحُ الماضِي منها؛ لخِفَّتها وتقدُّم الماضي، ثم مَضمومُ المضارع منه لِعُلويَّةِ الضَّمَّةِ.

وقد عُلِمَ من هذا[2] وجهُ تقديم الرَّابعِ على الخامسِ، ووجهُ[3] تقديمِه على السَّادس مع كَوْنِه قليلاً جدًّا، ولم يَجِئ مِنَ الصَّحيح إلَّا على طريق الجوازِ والفَرعيَّة[4].

[«فَعْلَلَ»:]

وأمَّا الرُّباعيُّ: فلِكثرة حُروفِه لم يَجِئ منه إلَّا بناءٌ واحدٌ، ولَزِمَ فيه سكونُ أحد حروفِه لئلَّا يتوالى أربعُ حركاتٍ، وعُيِّن العينُ؛ إذ اللَّامُ الثَّانية تسكن عند اتِّصال الضَّمير المرفوعِ المتحرِّك؛ حَمْلاً على الثُّلاثيِّ؛ لِيَكونا على وتيرةٍ واحدةٍ، فلو أُسكن اللَّامُ الأُولى الْتَقى ساكِنانِ. وأُلزِم الفتحُ في البَواقي للخِفَّة.

وأمَّا المَزِيدُ فيه: فنوعانِ؛ لأنَّهُ إنْ زِيدَ فيه على الثُّلاثيِّ: فمَزِيدُ الثُّلاثيِّ، وإنْ زِيدَ فيه على الرُّباعيِّ: فمَزِيدُ الرُّباعيِّ، ولَمَّا كان هذا أصلاً لِبَعض أقسام الأول قَدَّمْناه، فنقول: زائِدُه إمَّا واحدٌ أو اثنانِ، ولم يَزِد ثلاثةٌ؛ لئلَّا يخرجَ عن الاعتدالِ ويُظَنَّ أنه كلمتان.

[«تَفَعْلَلَ»:]

فالأوَّل: بناءٌ واحدٌ بزيادة التَّاءِ المفتوحةِ في الأوَّل.

والثَّاني: بابانِ؛ لأنَّ أحدَ الزَّائدين فيه همزةُ وصلٍ مكسورةٌ في أوَّله.

[«افْعَنْلَلَ»:]

والثَّاني: إمَّا نونٌ ساكنةٌ بعد عينِه، قَدَّمناه لتقدُّم الزَّائدِ، وكذا في أمثالِه.

---

(١) «دعائم» جمع «دِعامة»، وهي عمود البيت، أي: أصولها؛ لاختلاف حركاتهن في عين الماضي والمستقبل، فكما أنَّ معنى الماضي مخالف لمعنى المستقبل، كذلك ينبغي أن يكون لفظه مخالفاً للفظه؛ ليتطابق اللفظ والمعنى في الاختلاف، فلا شكَّ أنَّ ما وقع فيه المخالفة أصلٌ بالنسبة إلى غيره.

(٢) أي: من خفة الفتحة.

(٣) وهو علويّة الضمة.

(٤) فإن الأصل الكثير في «يحسب» و«ينعم» بالفتح.

[«اِفْعَلَّلَ»:]

وإمَّا تكريرُ اللَّامِ الأخيرةِ مع الإدْغامِ بنقلِ حركتِه إلى اللَّام الأولى السَّاكنةِ، ويجوزُ أنْ يكون الزَّائدُ الأُوْلى لسكونِها، والثانية؛ لأنَّ الآخِرَ بالزِّيادة أنْسَبُ.

وكذا كلُّ تكريرٍ، فإنْ كان الأوَّلُ متحرِّكاً فالزَّائدُ الثاني بلا خلافٍ، والفاءُ ساكنةٌ في هذين البابين(١).

وأمَّا مزيدُ الثُّلاثيِّ: فثلاثةُ أصنافٍ؛ لأنَّ الزَّائِدَ؛ إمَّا واحدٌ أو اثنانِ أو ثلاثةٌ لا غيرُ، لِمَا مَرَّ.

الصِّنفُ الأوَّل

الصِّنْفُ الأوَّلُ: قسمان؛ لأنه إمَّا مُلْحقٌ بالرُّباعيِّ أو غيرُ مُلْحَقٍ.

[تعريف الإلحاق:]

ومعنى الإلحاق: جَعْلُ مِثالٍ على مِثالٍ أَزْيَدَ منه، بأنْ يُزادَ فيه حرفٌ أو أَكْثَرُ، ويُجْعلَ في مقابلة الحرف الأصليِّ من الأصل، وإنْ كان فيه زائدٌ جِيءَ به في الفرع مَوضِعَه في الأصل، ويكون الزِّيادة لمُجرَّدِ الموازنة؛ ليُعامَلَ مُعامَلَته في التَّكسير والتَّصغير والمصدر ونحوها.

فـ«اسْتَخْرَجَ» ليس مُلْحَقاً بـ«اِحْرَنْجَمَ»، ولا «مَقْتَل» بـ«جَعْفَر»، ولا «أَكْرَمَ» بـ«دَحْرَجَ».

والثَّاني أحقُّ بالتَّقديم لكثرتِه استعمالاً وإفْراداً، وأصالتِهِ بالنسبة إلى الأوَّلِ.

[«أَفْعَلَ» و«فَعَّلَ» و«فَاعَلَ»:]

فهو ثلاثةُ أبوابٍ؛ لأنَّ الزَّائد فيه؛ إمَّا من جنسِ الأُصُولِ، ولا يكون إلَّا من جنس العينِ ليُدْغَمَ؛ إذ في الفاء لا يُدْغَمُ أصلاً، وفي اللَّام عند اتِّصال الضَّميرِ المرفوع المُتحرِّكِ، والتُزِمَ الفتحُ في الفاء والعين للخِفَّة، قدَّمْناه على الثَّالث لِكونِ الزَّائدِ فيه من جِنس الأصول مع احتِمال(٢) اشتراكِ الثَّالث في محلِّ الزِّيادة بخلاف الأوَّل؛ أوِ الألفُ

(١) لتوالي أربع حركات.

(٢) إن قيل بزيادة أوَّل المكرَّرين.

لخِفَّتِها، فهي إمَّا في الأول فيصيرُ همزةً مفتوحةً، فيكون الفاءُ ساكناً، والعينُ مفتوحاً لِمَا مَرَّ، أو بين الفاءِ والعينِ؛ إذ ما بعد العينِ محلُّ زيادةِ ألفِ المصدر، وبعد اللَّام يَلْتَبِس بالتَّثنية.

[الملحقات:]

والمُلْحَقُ ثمانيةٌ؛ إمَّا بتكريرٍ أو بزيادةٍ، والمُكرَّرُ إمَّا فاءٌ على مذهب الكوفيِّين[١]، اخترناه لظُهور الاشتِقاقِ، ولَمَّا لم يُوجد تماثلٌ بين الفاءِ والعينِ في الأُصول، فَصَلُوا بينهما بالعين، وشَرَطُوا أنْ يكون مُضاعفاً لِيَسْتَأْنِسَ الفَصْلُ بالفَصْلِ ويَتقوَّى، ولِذا لم يُكرِّرُوا العينَ للإلْحاقِ؛ للزُوم اللَّبْس والثِّقل والاِسْتِيحاشِ[٢] أولاً، فلا يُدْغم لئلَّا يَبْطُلَ الإلحاقُ بتسكينِ ما قبلَ الآخرِ، والزَّائدُ لا يكون إلَّا حرفَ علَّةٍ، لكثرةِ دَوْرِها وزيادتِها، أو مُشبَّهاً بها وهو النُّونُ، ولا يُزادُ إلا ما قبلَ الآخرِ، لأنَّ حرفَ الإلْحاقِ لا يكون في الأوَّل، وهمزةُ «اِقْعَنْسَسَ» ليست للإلحاقِ، بل للابتِداء، وتاءُ «تَجَوْرَبَ» للمُطَاوَعةِ، ولم يُزَد بين الفاء والعين؛ لِلزُوم سكونه، فيَخْفَى في أكثر المواضِعِ[٣]، فلا يُقابِلُ الحرف الصحيح.

وأمَّا نُونُ «اِقْعَنْسَسَ» فللمُطَاوَعة كنُونِ أصلِه، وإنَّما حرفُ الإلْحَاق السِّينُ الأخيرةُ، ولا بعدَ اللَّام؛ للزُومِ ما ذُكر عند اتِّصال تاءِ الضَّمير، أمَّا حرفُ العِلَّة؛ فالألفُ لا يزادُ إلَّا آخراً؛ لأنَّ حرفَ المدِّ لغايةِ خِفَّته لا يُقابِل الحرفَ الصَّحيح إلَّا في الآخِر؛ لأنه عُرْضَةٌ للسُّكون والتَّغيير، فجاز أنْ يُقابِلَه حرفُ المدِّ، ويَنقلب ياءً عند زوال فتحةِ ما قبله، أوِ اتِّصال الضمير المرفوعِ؛ حملاً على نحو: «رَمَيْتُ»، فلِذا يُكتَبُ على صورةِ الياء.

وقال بعضُهم: لا يُزادُ الألفُ للإلحاقِ أصلاً، وإنَّما يُزادُ الياء فيَنقلبُ ألفاً، فلِذا يُكْتَبُ بالياء ويُرجعُ إليه عند زوالِ الفتحةِ، وكلاهُما مُحتمَلانِ، والأوَّلُ أَوْلى عِندي.

وأمَّا الواوُ والياءُ فلا يُزادان في الأوَّلِ، كما مَرَّ، ولا في الآخِر لِلزُوم انْقِلَابهما ألفاً، فإمَّا بين الفاء والعين، أو بين العين واللَّامِ، والمُعْتَبر في التَّقديم أوَّلاً تَقدُّمُ الزَّائد، ثم تَجانُسه، ثم عُلْوِيَّته، ثم عِلِّيَّته، فتدبر.

---

(١) فوزن «زَلْزَلَ»: «فعفل» عند الكوفيين، وعند البصريين وزنه: «فعلل».

(٢) شرحه: قوله: «اللزوم» علةٌ لعليَّةِ الاشتراط، و«اللَّبْس» إن أدغم، «والثِّقل» إن لم يدغم، «والاِسْتِيحاش» إن فصل.

(٣) والموضع الذي لا يخفى فيه النون وقوعه عند حرف الحلق، وعند غيرها يخفى، وهو الأكثرُ.

الصِّنفُ الثاني

الصِّنفُ الثاني: قسمان أيضاً: مُلْحَقٌ بـ«تَفَعْلَلَ»، أو غيرُ مُلْحَقٍ.

الثَّاني: خمسةُ أبوابٍ؛ لأنَّ أوَّلَها إمَّا همزةُ وَصْلٍ، أو تاءٌ زائدة، والأوَّل زائدة، الثَّاني إمَّا مُتَّصِلٌ به وهو النُّون، أو بين الفاء والعينِ وهو التَّاء، أو تكريرُ العين مع الإدغام، والفاءُ ساكنةٌ في هذه الثلاثة، والثَّاني زائدةٌ، الثَّاني إمَّا تكريرُ العينِ مع الإدغام، أو ألف بين الفاءِ والعينِ، والمُعْتَبرُ في التَّقديم أوَّلاً كَوْنُ الزَّائد همزةَ وَصْلٍ، ثم التَّقدُّم المتيقَّنُ، ثم التَّجانُس.

والمُلْحَقُ ثمانيةُ أبوابٍ، وهي الثَّمانِيةُ المُلْحَقةُ المَذْكُورةُ مع زيادةِ التَّاءِ في أوَّله للمُطاوَعَةِ غيرَ «فَعْيَل»؛ إذ لم يَجِئ «تَفَعْيَلَ» بالاِسْتِقْراءِ، و«تَمَفْعَلَ» بزيادة التاءِ والميمِ في أوَّله على قولٍ. ووجهُ التَّقديمِ ما ذُكِرَ في الثَّمانية السَّابقة.

الصِّنفُ الثالث

الصِّنفُ الثَّالث: قِسمان أيضاً: مُلحقٌ بـ«افْعَلَلَّ»، وغيرُ مُلْحقٍ، الثاني أربعةُ أبوابٍ؛ لأنَّ إحدى الزِّيادات همزةُ وصلٍ في الأول في الكُلِّ، والباقيانِ إمَّا مُتَّصِلان بها وهو السِّينُ والتَّاءُ، أو تكريرُ العين والواو بينهما، أو الألف قبل اللَّام وتكريرُها مع الإدغام، أو الواو المُشدَّدة قبل اللَّامِ، والحرفُ الثاني والرَّابعُ ساكنانِ في هذه الأربعة. ووجهُ التقديم تَقدُّمُ الزَّائدِ بيقينٍ أوَّلاً، ثم مُجانَسةُ الأصلِ.

والمُلْحَقُ قِسْمانِ: مُلْحَقٌ بـ«اِحْرَنْجَمَ»، ومُلْحقٌ بـ«اقْشَعَرَّ»، والأوَّل بابانِ؛ لأنَّ زائدَيه لا بُدَّ أنْ يُوافِقا زائِدَي الأصل؛ ليتحقَّقَ الإلحاقُ، وحرفُ الإلحاقِ إمَّا تكريرُ اللَّامِ، أو ألفٌ في الآخِر ابتداءً أو انقلاباً عنِ الياء، والثاني بابٌ واحد، وحرفُ الإلْحاقِ همزةٌ بعد العينِ.

الأمثلة المختلِفة

وإذا تَقرَّرَ هذا؛ فلْنَشْرَعْ إلى المَقْصُودِ، وهو بيانُ أَبْنِيةِ الموضوعاتِ النَّوْعِيَّةِ الاشْتِقاقيَّة المُسمَّاةِ بـ«الأَمْثِلَةِ المُخْتَلِفَة» وما يتعلَّقُ بها، بيانُ الأمثلة المختلِفة وما يتعلَّقُ بها هي بالنظر إلى اختلاف المعنى: سَبْعَةَ عَشَر».

ووَجْهُ الضَّبطِ والتَّرتيبِ أنَّها لا تكون حرفاً؛ إذ لا قياسَ ولا تَصرُّفَ في الحرفِ، فتكون إمَّا فعلاً، أو اسماً؛ لانحصارِ اللَّفظِ الموضُوعِ المفردِ في الثَّلاثةِ عَقْلاً.

[تعريف الفعل والاسم:]

وحَدُّ الفعلِ: ما دَلَّ بِوَزْنِه الكُلِّيِّ في الوَضْعِ الأَوَّلِ على زمانٍ مُعيَّنٍ مِنَ الأَزْمِنَةِ الثَّلاثةِ.

وحَدُّ الاسمِ: ما دَلَّ على معنًى مُسْتقِلٍّ بالمَفْهُومِيَّةِ، مِن غيرِ دَلالةِ وَزْنِه في الوَضْعِ الأَوَّلِ على زَمانٍ مذكورٍ.

ومرادُنا بـ«الوضع الأول»: وضعٌ لا يَسبقه وَضْعٌ يُجانِسُه، ودلالةُ «أَمْسِ» ولفظ الماضي وشبهِهما، وأسماءِ الأفعال غير «فَعالِ» على الزمان المُعيَّنِ ليس بِوَزنِهِ، وأمَّا «فَعالِ» فقد جَوَّزَ بعضُ المُحقِّقين أنْ يكون فعلاً؛ لدخوله في حَدِّه، ولكن لَمَّا لم يَدخلْه شيءٌ من خواصِّ الفعل، ولم يَظهر نقلُه منه جَعلناه اسماً منقولاً مِنَ المصدرِ تقديراً، وتَبادُرُ الحال من اسم الفاعِل والصِّفةِ المُشبَّهة مِن العقل لا الوَضْعِ، ووضعُ «يَزِيد» عَلَماً وضعٌ أَوَّلُ بالتفسير المذكور، فلا يَلْزَمُ أنْ يكونَ فِعلاً، وأَمَّا نحوُ: «نِعْمَ» و«بِئْسَ» و«لَيْسَ»، ففي الأصل على وزن عَلمٍ دالٌّ على الماضي، ثم نُقِلَ إلى الإنْشَاءِ والحالِ، وغُيِّرَ صيغتُه، وقِسْ عليه فِعْلَ التَّعجُّبِ وأمثالَه.

ثم إنَّ الفعلَ اشْتُقَّ من الاسمِ على مذهب البصريِّين؛ لأن كل فرعٍ يُصاغُ من أصلٍ ينبغي أن يكونَ فيه ما في الأصل مع زيادةٍ هي الغرضُ من الصَّوغِ، كـ«البَابِ» من «السَّاج»، و«الخاتم» من «الفِضَّةِ»، وهكذا حالُ الفعل، فيه معنى المصدر[1] مع زيادة أحدِ الأزمنة والنِّسبة والتَّجدُّدِ التي هي الغرضُ مِن وضع الفعل، لَكنْ لَمَّا تَجرَّدَ الفعلُ الماضي

(١) وهو الحدثُ.

الثُّلاثيُّ المفردُ المذكَّرُ الغائبُ دائماً مِنَ الزَّائد، واشتِمالُ المصدر عليه كثيراً، فيكونُ في لفظِه ما في لفظ الفعل مع زيادةٍ، ولو تَقدَّمَ ذلك المصدرُ في الوَضْعِ لَزِمَ تَعدُّدُ وضعِه، وتَركُ مَوضوعِه الأوَّلِ بالكُلِّيَّة؛ إذ لا معنًى للزَّائدِ إلَّا ما أُتي به بعدَ الأُصول لغرضٍ من الأغراضِ، فلو ثَبَتَ في الوَضْعِ الأوَّل مع الأُصول لم يَكن لزيادتِه معنًى، والاشْتِقَاقُ صِفَةُ اللَّفظ، فاعتبارُ حالِه في التَّجرُّدِ والزِّيادةِ أَوْلى من اعتبارِ حالِ المعنى، وجوازُ كون المراد من صَوْغِ الفرع الدَّلالةَ على أحد معاني الأصل فقط؛ إذ يحتاجُ إليها أيضاً يُؤيِّدُ قولَ الكوفيِّين.

ثم الفعلُ أَوْلى بالتَّقديمِ؛ لِكثرة تَصرُّفِه وإفادتِه، فأكثرُ بحث الصَّرف عنه.

[أقسام الفعل باعتبار مدلوله:]

وهو إما خَبرٌ، أو إِنْشاءٌ؛ لأنه إنِ احْتَمَلَ الصِّدقَ والكذبَ بمُجرَّدِ مَفهومِه العامِّ؛ فَخَبَرٌ، وإلَّا فإِنْشاءٌ، فالخبرُ لكونه أصلَ الإِنْشاءِ أحقُّ بالتَّقديم.

[أقسام الفعل باعتبار الزمان:]

فهو إمَّا ماضٍ، أو مضارعٌ؛ لأنَّه إنْ دَلَّ في الأصلِ على زمانٍ قبل زمانِ إخبارِكَ؛ فماضٍ.

وإنْ دلَّ فيه على الحال والاستقبال بحسَب الاشتراكِ؛ فمُضَارعٌ، وهو مُشتَقٌّ مِنَ الماضي بزيادةِ أحدِ حروف «أَتَين» عليه، وتركِ الهمزة الزَّائدة إنْ كانت في أوَّل ماضيه.

[الجَحْد والنفي:]

وأمَّا الجَحْدُ والنَّفي: فلا وجهَ لجعلِهما قِسمَين بالاستقلال؛ لِدخولهما في المضارع، ولا اعتبارَ لِتغيُّر الآخرِ في الصَّرف، بل هو بحثٌ نحويٌّ، ولا لِتغيُّر المعنى؛ لأنه عَارِضٌ بسبب الحرفِ، وأيضاً المغيِّرةُ كثيرة كـ«أنْ» و«إنْ» وغيرهما، فيَكثر الأقسام جدًّا، على أنَّهما ليسا بِمُفردين[١] حقيقةً ولا حكماً، بخلاف الفعل مع الضَّمير المرفوع المُتَّصل، فيَخرجان عن موضوعِ الصَّرفِ، ولهذا عَدَّ بعضُهم أمثلةَ الفعل ثلاثةً، وتَركَ النهيَ رأساً، وغيرَ المخاطبِ المعلومِ من الأمر، فلَه وجهٌ وَجيهٌ، لكنْ لَمَّا غيَّر معنى الأمر والنَّهي مِنَ الإخبار إلى الإنشاءِ، وهذا تَغيُّرٌ عظيمٌ، وكَثُر استعمالُهما وكانا مَناطَي التَّكليف، واختصَّ

(١) لأن موضوع الصرف المفردات كما مرَّ.

وامتزجَ حرفاهما بهما، فلا يُوجدان في غيرِهما ولا يُفارِقانهما، عَدَّهما أكثرُ المُصنِّفين مِن أقسام الفعل بالاستقلالِ، فتبِعْنَاهُم.

[الإنشاء والطلب:]

والإنشاء؛ إمَّا طلبٌ، أو تعجُّبٌ؛ إذ غيرُهما سماعيٌّ:

○ والطَّلبُ لكثرة استِعمالِه وتصرُّفِه أَوْلى بالتَّقديم، فهو إمَّا متعلِّقٌ بوجود الفعلِ أو تركِه:

[الأمر:]

فالأوَّلُ: أَمْرٌ، وصيغتُه كصيغة المضارع مزيداً في أوَّله لامٌ مكسورةٌ، غيرَ أنَّها تُحذف من مُخاطَبة المعلوم، ثُمَّ التَّاءُ لكثرة استعماله جدًّا، فإنْ كان ما بعدها مُتحرِّكاً لفظاً أو تقديراً أُبْقِي على حالِه، وإن كان ساكناً زِيدَ في أوَّلِه همزةُ وصلٍ مكسورةٌ، إلَّا في ثُلاثيٍّ ضُمَّ عَينُ مُضارِعِه فيُضمُّ.

[النهي:]

والثاني: نهيٌ، وصيغتُه كصيغة المُضارع مَزِيداً في أوَّلِه «لا»، ثُمَّ إنَّا اقتَصرنا على إيراد مثالَي الأمرِ والنَّهي للغائِب، ولم نَذْكُر مثالَ المُخاطبِ منهما إلَّا في الأمثلة المُتَّفِقة كما في الماضي والمضارع، وإنْ كان لِذِكْر مُخاطب الأمرِ المعلُوم في الأمثلة المختلفة وجهٌ في الجُملة، بناءً على تَبدُّلِ الصُّورة؛ لأن فيه اشتباهاً على المُتعلِّمِين، حتَّى إنَّ بعضَهم بعدَ التَّخطي إلى علومٍ أُخرَ قد سَأَلَ وقال: «لِمَ لَمْ يُذْكَر مُخاطبُ أمرِ الغائبِ ومُتكلِّمُه، وكذا مخاطبُ نهيِ الغائب ومُتكلِّمُه؟»، ولم يَعْرف أنَّ أمرَ الحاضرِ ونهيَ الحاضرِ مخاطَبُهما، بسبب إيرادِ مثالهما في الأمثلة المُخْتلِفة، والتَّعبيرِ عنهما بخلافِ تَعبير الماضي والمضارع، ولِهذا عَبَّرنا عنهما في تَرْجمتِهما بلفظ: فعل أمرِ مُفردِ مُذكَّرٍ غائبٍ، وكذا في النَّهي، كما في الماضِي والمضارع.

[التعجب:]

○ والتَّعجُّبُ: صِيغتان، وشُرِط لقياسِيَّته أنْ يكون ثُلاثيًّا، مُجرَّداً، لازماً ـ أصلاً أو ردًّا ـ، متصرِّفاً، ثابِتاً مَدلولُه في الزَّمان الماضي على الاستِمرار، قائماً بالفاعل، قابلاً للزِّيادة والنُّقصان، غيرَ لونٍ ولا عَيْبٍ ظاهر، ولكون الصِّيغة الأُولى منقولةً من الخبر ـ أعني: ماضيَ الأفعال ـ قَدَّمناها على الثانية المُنقولةِ من الأمر.

[الاسمُ:]

وأمَّا الاسمُ: فإمَّا صفةٌ أو اسمٌ؛ لأنه إنْ دلَّ على ذاتٍ مُبْهمةٍ باعتِبار معنًى مُعيَّنٍ هو المقصودُ؛ فَوصْفٌ، وإلَّا فاسمٌ.

والصِّفَةُ؛ لكونه أقربَ من الفعل لفظاً ومعنًى وتصرُّفاً أحقُّ بالتَّقديم، فهي إمَّا دالَّةٌ على مُجرَّدِ ثبوتِ الحَدَثِ لذاتٍ ما، أو مع زيادةٍ على الغَيْرِ وَضعاً، والأوَّلُ أقربُ، وأشبه[1] للفعل فلِذا قَدَّمناه، فهو إمَّا موازنٌ لِلفعل لفظاً أو تقديراً، أو غيرُ موازنٍ.

الثَّاني: الصِّفَةُ المُشبَّهَةُ، وهي مُشتقَّةٌ مِنَ الماضي أو المضارع اللَّازِمين الثُّلاثيَّين، فلم نَذْكُرها؛ لأنَّ أكثر صِيَغها سَماعيٌّ، و«أَفْعَل» مِنَ الألوان والعيُوب الظَّاهرة والحليّ - وإنْ كان قياسِيًّا - ذِكرُه يَستلزم إمَّا تكرُّرَ المثال من بابٍ واحدٍ، أو تركَ اسم التَّفضيل.

والموازِنُ؛ إمَّا دَالٌّ على قيام الحدثِ بذاتٍ ما، أو وقوعِه عليها، والأول: اسمُ فاعلٍ، والثاني: اسمُ مفعولٍ، والأوَّلُ لِكونه دالًّا على الفاعل، ومُشتقًّا من معلوم المضارع، وموازِناً له لفظاً في جميع الصُّوَر أحقُّ بالتَّقديم على الثاني المُشتقّ من مجهولِ المضارع الموازِنِ له في الثُّلاثيِّ تقديراً.

وصيغتُهما مِنَ الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ على «فَاعِلٍ» و«مَفْعُولٍ»، ومن غيرِهِ على وزن مُضارِعِه بميم مَضمُومةٍ مَوْضِعَ حرفِ المُضارَعَةِ، وكسرِ ما قبل الآخِرِ في الفاعلِ، وفتحِه في المفعولِ، وتركنا لَفْظَيْ «فهو» و«ذاك»؛ لأن الغَرَضَ تعدادُ الأمثلةِ المُفردة لا تركيبُها مع الغيرِ، والقياسُ سُكونُ أواخِرها، لكنْ حَكَيْنا حالَ الرَّفع لِفائدةٍ زائدةٍ، وهي إعلامُ المُنوَّن وغيرِ المنوَّنِ من ساكنِ الآخِرِ ومتحرِّكِه مِنَ المبنيِّ على الفتحِ أو الكسرِ، والمُعرَبِ، وحالِ النَّصبِ والجرِّ في تثنيتِه الأسماء، وجمعها السالم المُذكَّر لِتغيُّرِ البناء.

[اسم التفضيل:]

وأمَّا الدَّالُّ على الزِّيادة: فاسمُ التفضيل، ووزنُه «أَفْعَلُ» بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء، وشرطُه: أنْ يكون ثُلاثيًّا، مُجرَّداً، مُتصرِّفاً، قابلاً معناهُ لكثرةٍ، فلِذَا تَركناها.

وأمَّا الاسمُ؛ فإمَّا مصدرٌ، أو غيرُه.

فالمصدرُ لِقُرْبِه مِنَ الفعل أحقُّ بالتَّقديمِ، وهو إمَّا دالٌّ على مُجرَّدِ الحَدَثِ، أو مع زيادةٍ.

---

(١) أي: بالنسبة إلى الزيادة التجرد إضافي.

والأوَّلُ: إمَّا مُجرَّدٌ عنِ الميم الزَّائد في أوَّله، أو لا، والأوَّلُ: سَماعِيٌّ مِنَ الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ، ومن غيره قياسيٌّ.

والضَّابِطُ: أنَّ كلَّ ما في أوَّلِ ماضِيه همزةٌ زائدةٌ يُزادُ قبلَ آخِره ألفٌ، ويُكسر ما تَحرَّكَ كلُّه.

ـ وما في أوَّله تاءٌ زائدة فيُضمُّ قبل لامِه فقط.

ـ وفي الرُّباعيِّ المُجرَّدِ ومُلْحقاتِهِ يُزادُ في آخر ماضِيه تاءٌ.

ـ وفي «فَعَّل»: «تَفْعِيل» بفتح التاء وسكون الفاء وكسر العين.

ـ وفي «فَاعَلَ»: «مُفَاعَلَة» بضمِّ الميم وفتح العين، وهذا هو القياس المُطَّرِد.

وقد جاء كثيراً في الرُّباعيِّ ومُلحقاتِهِ بكسر الفاء وزيادةِ الألف قبلَ آخره، وجاء فتحُ الفاء أيضاً في مُضاعَفِه.

ـ وفي «فَعَّل»: «تَفْعلَة» بحذف الياء من مصدره الأوَّل، وتَعويضِ التَّاء في الآخِر.

ـ وفي «فَاعَل»: «فِعَالٌ» بكسر الفاء، وقد قيل: هو قياسُ لغة أهل اليَمنِ.

وفي «فَعَّل»: «فِعَّال»، وفي «فَاعَلَ»: «فِيْعالٌ»، وفي «تَفَعَّلَ»: «تِفِعَّال» على قياس ما في أوله همزةٌ.

[المصدر الميمي:]

والمصدرُ الميميُّ قياسيُّه مِنَ الثُّلاثيِّ المُجرَّد الذي لم يَسقط الفاءُ من مضارعه: «مَفْعَل» بفتح الميم والعين، ومِنَ السَّاقطِ بكسر العين، ومِن غيرِه على وزنِ اسم المفعول.

[المرة والنوع والمبالغة:]

وأمَّا الدَّال على الزِّيادة؛ فزيادتُه إما عددٌ أو نوعٌ أو مُبَالغة، والأوَّلان لِعُمومهما وقِلَّةِ حروفهما من الثُّلاثيِّ المُجرَّد أحقُّ بالتقدُّمِ، والأول لكثرته وفَتحته قُدِّم.

وقياسُهما مِنَ الثُّلاثيِّ المُجرَّد الذي لا تاءَ فيه: «فَعْلَةُ» بفتح الفاء وسكون العين للمَرَّة.

و«فِعْلَةُ» بكسر الفاء وسكون العين: للنَّوع، وما زاد على الثُّلاثيِّ ممَّا لم يكن في آخِر مصدره تاءٌ بزيادة التَّاءِ في آخره، وفي غيرهما على المصدرِ المستعمَل.

وللمُبالغة وَزْنانِ قِياسِيَّان: مِنَ الثُّلاثيِّ: «تَفْعَال» بفتح التاء وسكون الفاء، ولِذا قُدِّم، و«فِعِّيلى» بكسر الفاء والعين المُشدَّدةِ والألفِ في الآخِر.

وغيرُ المصدر؛ إمَّا اسمٌ بمعنى أمرِ المُخاطب، وزنه «فَعَالِ» بفتح الفاء وكسر اللَّام، وهو قِياسٌ في الثُّلاثيِّ المُجرَّد المُتصرِّف التَّامِّ عند سيبويه، أخَّرناه لِخفَاءِ اسميَّته وفِعليَّته وعدم تصرُّفِه، أو ظرفٌ للحَدَث، أو آلةٌ له.

[مصدر المكان والزمان:]

والأوَّلُ: إمَّا مكانٌ، أو زمانٌ، وصِيغتُهما مُتَّحدة، فمِنَ الثُّلاثيِّ المُجرَّد المُعتلِ فاؤه بالواو غيرِ المُضاعف ومَكسورِ عينِ مضارعه غيرِ المعتلِّ اللَّام: «مَفْعِلٌ» بفتح الميم وكسر العين وسكون الفاء، ومِن غيرها بفتح العين، ومِن غيرِ الثُّلاثيِّ على وزن اسمِ المفعول، قدَّمنا للفتحة.

[مصدر الآلة:]

وللثَّاني، صِيغتان: «مِفْعَل» و«مِفْعَال» بِكسر الميم وسكون الفاء وفتحِ العين فيهما، ولا يُبنَيان إلَّا من الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ المُتعدِّي، وهذه الأسماءُ مُشتَقَّةٌ من مَعلومِ المضارع.

ثم اعلمْ: أنَّ الأمثلةَ المختلِفة على قِسمَين: مُتصرِّف، وغيرِ مُتصرِّف.

الثَّاني: ما لا يتغيَّر عن حالِه فلا يُثنَّى ولا يُجمعُ ولا يُؤنَّث، وهو فعلُ التعجُّب بِصيغتَيه، واسمُ التَّفضيل إذا استُعمِل بـ«مِن»، والمصدرُ غير المَرَّةِ والنَّوعِ، واسمُ الفعل، والذي أُسند إلى الجارِّ والمجرور من الأفعال، واسمُ المفعول.

وأمَّا الذي أُسْنِدَ إلى اسم ظاهرٍ من الأفعال والصِّفات فمُتصرِّفٌ بالتَّأنيث فقط، وما عَداهُما مُتصرِّفٌ، وأمثلةُ تصريفِه تسمَّى: أَمْثلةً مُتَّفقةً، وأمثلةً مُطَّرِدةً.

بيانُ الأمثلة المُتَّفِقة:

اعلم: أنَّ التَّصرُّفَ يكون بأمورٍ منها:

ـ التَّثنيةُ، وهي عامٌّ لجميعِ المُتصرِّفِ، لكن إطلاقُ التَّثنِية والجمع والمخاطَب والمُتكلِّم على الفعل باعتبار فاعلِه المُضْمَرِ، وإطلاقُ الغائب والمعلوم والمجهول باعتِبار الفاعل مُطلقاً، وعلامتُها في الأفعال الألفُ في آخِرها، وفي الأسماء ألفٌ أو ياءٌ مفتوحٌ ما قبلها، ونُونٌ مكسورة في الآخِر.

ـ ومنها: الجمعُ، وعلامَتُه للمُذكَّر في الأفعال الواوُ الزَّائدة السَّاكنةُ المَضمُومُ ما قبلها في الآخِر، ويُحذفُ في مُخاطَبِ الماضي إذا لم يتَّصله ضميرٌ منصوبٌ، واختصَّ بِذَوي العِلم، وللمؤنَّث نونٌ مفتوحة ساكناً ما قبلها مخفَّفةٌ متَّصلةٌ بلامِ الفعل، أو مُشدَّدةٌ، مُختصَّة بمخاطبِ الماضي.

وأمَّا الجمعُ في الأسْماءِ فَعَلى نوعَين: مُكسَّرٌ، ومُصحَّحٌ؛ يُسمَّى: سالماً؛ لأنَّهُ إنْ تَغيَّرَ صيغةُ مُفْردِه لفظاً أو تقديراً فمُكَسَّرٌ، وإلَّا فمُصحَّحٌ.

[جمع التَّكسير:]

والمُكَسَّرُ صِنْفانِ:

سَماعِيٌّ، وهو الأكثرُ فتركناه.

وقياسِيٌّ، وهو ثَلَاثةُ أَوْزانٍ: «فَعَالِل» و«فَعَالِلَة» و«فَعَالِيل»، بفتحِ الفاء وكسرِ اللَّام الأُولى في الكُلِّ، ومُرادُنا: مُجرَّدُ الهَيْئةِ مع الألف والياء والتاء في مواضِعها، فالأوَّلُ للخُماسيِّ بحذفِ خامسِه وهو الأكثرُ، وبعضُهم يَحذفُ ما أشبه الزَّائدَ إذا كان قريباً مِنَ الطَّرفِ، وهذا التَّكسيرُ مُسْتَكْرَهٌ.

وللرُّباعيِّ مُجرَّداً عنِ التَّاء، وبها، وما كان على زِنَتِه في مُطلق الحركةِ والسُّكون، وترتيبِهما من مَزِيدِ الثُّلاثيِّ اسماً بِغير مدَّةٍ زائدةٍ، ولِكلِّ رُباعيٍّ فيه زيادةٌ ليست مَدَّةً واقعة قبلَ اللَّامِ الأخيرةِ بحذفها، ولِـ«فَاعِلَةَ وفاعِلٍ» اسمين، والثَّاني للأَعْجَميِّ والمنسُوب ممَّا ذُكر، والثَّالث لنحوِ: «قِرْطَاس» في مطلق الحركة والسُّكون وترتيبِهما، ولِلِينِ رابعةٍ زائدة اسماً.

أَقْسامُ الجمع السَّالم:

والمُصَحَّحُ صِنْفانِ: صِنْفٌ للمُذكَّر، وعلامتُه واوٌ مضمومٌ ما قبلَها، أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلَها، ونونٌ مفتوحةٌ، وشرطُه مطلقاً التجرُّد عنِ التَّاء، والإطلاقُ على أُوْلي العِلم، وشرطُ قياسِه إنْ كان اسماً العَلَمِيَّة، وإنْ وَصْفاً قَبولُ التَّاءِ في آخِره إلَّا في اسمِ التَّفضيل، والخُمَاسِيّ لاستِكراه تكسيرِه.

وصِنْفٌ للمُؤنَّثِ علامتُه ألفٌ وتاءٌ زائِدتانِ في الآخِر، وشرطُ قياسِها إنْ كانت اسماً أنْ يكون عَلَمَ مُؤنَّثٍ ظاهرةً فيه العلامةُ، أو مُقدَّرةً، أو ذا تاءِ التَّأنيث الظَّاهرة مذكَّراً

حقيقيًا، كـ«طَلْحَة»، أو لا، كـ«تَخْرِيجَة»، أمَّا «تَخْرِيجٌ» فيُجْمَعُ على «تَخَارِيجَ»؛ لِكونه مثلَ: «قِرْطَاس»، أو ذا ألفِ التَّأنيث إذا لم يُسمَّ به المُذكَّرُ الحقيقيُّ كالسَّراءِ، أو ما يصحُّ تأنيثُه وتذكيرُه إذا لم يأْتِ له [مُذكَّرٌ] مُكسَّرٌ، ولم يَجْرِ جمعُه بالواو والنُّون كالألفاتِ، أو غيرَ عاقلٍ مُصدّراً بـ«ابنٍ» أو «ذي»، نحو: «ابْنُ عِرْسٍ»، و«ذِي الحِجَّةِ»، فإنَّ جمعَهما: «بَنَاتُ عِرْسٍ»، و«ذَوَاتُ الحِجَّةِ».

وإنْ كانت صفةً؛ فإنْ كانت ذاتَ علامة تأنيثٍ ظاهرةٍ ـ إلَّا «فَعْلَى»، و«فَعْلان»، و«فَعْلاء»، «أَفْعَل» ـ، أو خُماسِيًّا، أو صفةَ المذكَّر الذي لا يَعقل حقيقيًّا، كـ«الصَّافِنِ»، أو غيرَ حقيقيٍّ، كـ«الخَالِي» في اليوم الخالي، أو مُصغَّرَ ما لا يَعقل، كـ«جُبَيْل»؛ فإنَّ التَّصغيرَ فيه معنَى الوصف، وإن لم يَجرِ على الموصوف.

ثُم إنَّه قد يُلحقُ لهذا الجمع تغييراتٌ قِياسيَّةٌ لا بُدَّ مِن ذكرها، منها: حَذْفُ تاء التأنيث، وقلبُ أَلِفِه المقصورة ياءً، والممدودةِ واواً، وهذا عامٌّ لِلتَّثنية.

ومنها: فتحُ العين في بابِ «تَمْرَة» إلَّا مُعتلَّ العين، والضمُّ أيضاً في باب «غُرْفَة» إلَّا معتلَّ العين، ومعتلَّ اللام بالياء؛ يُسكن ويُفتح فيهما، والفتحُ والكسرُ في باب «كِسْرَة»، إلا معتلَّ العين ومعتلَّ اللام بالواو؛ يُسكن ويُفتح فيهما، والمُضاعَفُ والصِّفة بالإسكان على الأصلِ في الجميع.

اعلم: أنَّ التثنيةَ والجمع مشتركةٌ بالتُّركيَّة، فَلِذا ذكرنا في ترجمتِهما لَفْظَي «إِيكِي» و«جَمِيعْ»(١).

ومنها: التَّأنيثُ، وهو قياسيٌّ في الأفعالِ والصِّفات فقط، وعلامتُه خمسةٌ: التَّاء، والألفُ المَقْصُورة، والمَمْدُودةُ، والياءُ، والنُّون.

أمَّا التَّاء: فنوعانِ: ساكنةٌ، ومتحرِّكةٌ؛ أمَّا السَّاكنةُ فمُختصَّةٌ بآخرِ الماضي للغائبة المُفْرَدةِ، وأمَّا المُتحرِّكَةُ، فإمَّا في الأوَّل أو في الآخِر، أمَّا في الأوَّل ففي واحدةِ المضارع، وتثنيةِ الغَائِبتَين، وأمَّا في الآخِر؛ فإمَّا في الفعل الماضي، أو في الاسم، والأُولى مفتوحةٌ في تثنيةِ الغائبة، ومكسورةٌ ساكناً ما قبلها في الواحدة المُخَاطَبةِ، والثانيةُ مفتوحٌ ما قبلها، قياسٌ في جميعُ الصِّفات إلا في اسمِ التَّفضيل و«أَفْعَلَ» الصِّفة.

---

(١) أي: مثنى وجمع.

وأمَّا الألفُ المَقْصُورةُ: فقياسٌ في اسم التَّفضيل فقط، يدخلُ آخِرَه، ويُحذف همزتُه ويُضمُّ فاؤه ويُسكن عينُه.

وأمَّا الألفُ المَمْدُودةُ: فقياسٌ في «أفعلَ» الصِّفةِ فقط، يَدخل آخرَه ويُحذف همزته ويُفتح فاؤه.

وأمَّا الياءُ: فساكنةٌ مُختصَّةٌ بمُخاطَبةِ المضارع والأمر والنَّهي بعد اللامِ المكسورة.

وأما النُّون: فمُختَصَّةٌ بجمعِ الفعل، وقد سَبَقَ.

ثم إنَّ التَّذكير والتَّأنيث مشتركةٌ أيضاً بِالتُّركيَّة، فلِذا ذكرنا في ترجمتها لفظ «ار وعورت».

ومنها: الخطاب والتَّكلُّم، وهما مُختصَّان بالأفعال المُتصرِّفة؛ إذ الأسماءُ الظَّاهرةُ غيب، وعلامةُ الخِطَابِ: التَّاءُ، فهي إمَّا في الأولِ أو في الآخِر، أمَّا في الأول ففي المضارع، وأمَّا في الآخِر ففي الماضي؛ مفتوحةً في واحده، ومكسورةً في واحدتِه، ومضمومةً في البَواقي مع ما بعده في التَّثنِية، وميمٌ كذلك ساكنةٌ إلَّا عند اتِّصال الضمير، فيُضمُّ مع زيادةِ الواو الساكنة بعده في الجمعِ المُذكَّر، ونونٌ مشدَّدة كذلك في الجمع المؤنَّث، وما قبل الكُلِّ ساكنٌ.

وعلامةُ التكلُّمِ: التَّاءُ المفردةُ المضمومةُ السَّاكنُ ما قبلها، المختصَّةُ بآخِر الماضي للمتكلِّم الواحدِ، والهمزةُ له أيضاً، والنُّونُ المفردةُ له مع غيرِه في أوَّل المضارعِ، والنونُ الساكنُ ما قبلها مع الألفِ بعده له مع غيرِها أيضاً في آخِر الماضي.

ومنها: المعلومُ والمجهولُ، وهما مختصَّان بالأفعال أيضاً، وعلامةُ المعلُوم في الثُّلاثي قد بُيِّنَ، وفي غيره فَتحُ الأول، إلَّا ما في أوَّلِه همزةُ وصلٍ فتُكْسَرُ في الابتِداء، وتحذفُ في الدَّرْجِ من المعلُوم والمجهول، وإلَّا مضارع الرُّباعيِّ مطلَقاً؛ فيُضمُّ أولُه على كل حالٍ، وفتحُ البواقي سِوى السَّاكن في الكُلِّ، وسِوى ما قبل الآخِر في مضارعٍ لم يكن أولُ ماضيه تاءً زائدةً، فيُكْسَرُ فيه.

وعلامةُ المجهول: ضمُّ الأول في الكُلِّ، والثاني في ماضٍ أوَّلُه تاءٌ زائدةٌ، والثالثِ في ماضٍ أوله همزةُ وصلٍ، فيَنقَلِبُ الألفُ المُتَّصِلةُ بما ضُمَّ واواً، وفتحُ ما قبل الآخِر في المضارع، وكسرُه في الماضي، والباقي على ما كان في المعلُوم.

هذا هو الأصلُ، ثم فيما يُدغَم لامُه بنقلِ حركتِه في الحالَين إلى ما قبله إن كان ساكناً صحيحاً، وإلَّا فيُحذَفُ.

بيان وجه الضَّبط والتَّرتيب والحصر في الأمثِلة المُتَّفقة

○ أما أمثلةُ الأسماء: فثلاثةٌ؛ لأنه لَمَّا قَلَّ استعمالُها في نفسِها مع كونِ أكثرِها لغير ذوي العقول والأرواح، لم يُحتَجْ فيها إلى الفرقِ بين المُذكَّرِ والمُؤنَّث والخطابِ والتكلُّم، بل يُحتاجُ فيها إلى بيانِ العددِ فقط، فيُتصرَّفُ بالتَّثنية والجمعِ؛ فتَصيرُ ثلاثةً.

○ وأمَّا أمثلةُ الصِّفاتِ: فسِتَّةٌ؛ لأنه كثُر استعمالها بالنِّسبة إلى الأسماء، ووُرُودها في ذَوي الأرواح، فاحْتِيجَ إلى الفَرْقِ بين المُذكَّر والمُؤنَّثِ وبيانِ العدد، وأمَّا الخِطابُ والتَكلُّمُ فاستُغْنِي عنهما بِوضع المُضْمَرات المُنْفصِلة، كقولك: «أنَا ضَارِبٌ»، و«أنْتَ ضَارِبٌ»، فاضرِب الاثنين في الثلاثةِ حتى يَحصُلَ السِّتَّة.

○ وأمَّا أمثلةُ الأفعالِ: فثلاثةَ عشرَ في الماضي، وأحدَ عشرَ في المضارع، وبيانُه: أنَّ الفعلَ أكثرُ الألفاظ إفادةً ووُروداً في ذَوي العقولِ واستعمالاً، فاشتدَّت الحاجةُ إلى الفرقِ بين الأمور المذكُورة والاختصار، وبِانْضِمام المُضمَرات المُنْفصِلة، وإنْ حصلَ الفرقُ، لكن يَفُوتُ الاختصارُ، والنِّسبةُ إلى الفاعل داخلةٌ في مَدلُولِ الفعل.

وأحوالُ الفاعلِ: ثلاثةٌ؛ لأنه إمَّا أنْ يكونَ له دخلٌ في حصول الكلام ووجودِه بالفعل، أو لا، والأوَّلُ إمَّا أنْ يصدرَ الكلام عنه أو يتوجَّهَ إليه، والأول مُتكلِّمٌ، والثاني مخاطبٌ، والقسمُ الثاني غائبٌ، والمرادُ به ما لم يكن مُتكلِّماً ولا مخاطباً، لا المعنى اللُّغويُّ، وأحوالُ السِّتَّة المذكورةِ موجودةٌ في الفاعل أيضاً، فبِضربِ الثلاثة في السِّتَّةِ يحصلُ ثمانيةَ عشرَ، لكنْ لَمَّا كان المتكلِّمُ يُرَى أو يُسْمَع صوتُه فيُعْلَمُ ذُكورتُه وأُنوثتُه سَقَطَ ثلاثة، ولَمَّا قَلَّ استعمالُ التثنية شَرَكُوها للجمع في الصِّيغة، فبقي اثنانِ، وكذا شَرَكُوا تثنيتَي المخاطَب والمخاطبة فبقي ثلاثةَ عشر، ثم في المضارعِ شَرَكُوا تثنيةَ الغائبة معهما والغائبةِ المفردة مع المخاطَب المفرَد، فبَقي أحدَ عشر.

ثم إنَّ بعضَهم قَدَّموا المتكلِّمَ؛ لأنه الأصلُ في حُصول الكلام، ثم المخاطَبَ؛ إذ له دَخْلٌ في حصولِه، وأَخَّرُوا الغائبَ لعدم دخلِه، وبعضُهم قدَّمُوا الغائبَ لجواز تَجرُّدِ مفردِه عنِ الضمير فيكون مُفرداً، ولِكثرة أمثلته، ثم المخاطبَ للأمر الثاني، وأخَّروا المتكلِّمَ لانتفائهما فيه، واختَرنا هذا لِكونه اعتباراً لِمَا في نفس اللفظ، والأول لِمَا في الخارج، ثم اكتَفينا

في المشترك بلفظٍ واحدٍ بتقليل الأمثلة، كما يُكْتفى في المتكلّم وغيرِه، وأخّرنا التثنيةَ المشتركةَ عن مُفردَيهما؛ إذ مرتبتُها بعد مرتبةِ المفردِ، كما في سائرِ المواضِعِ، وحَذفنا مِنَ التَّرجمة لفظ «كَجْمِش زَمَانْدَهْ» و«شِمْدِكي حَالْدَه» و«كلجك زَمَانْدَهْ»، و«غَائِبْ وَبر حاضر وبن وبز».

ومعنى الماضي والمضارع والإفراد وعدمِه والغَيبةِ والخطاب والتكلّم مُتميّزة مَدْلُولٌ عليها بالصِّيغة في التركية أيضاً، بخلافِ التثنية والجمع والتذكير والتأنيث، ألا يرى أنَّ أمثلة الماضي بالتركية هذه: «وُرْدى وُرْ ديلَرْ وَرَوَك وردوكز وردم وردك»، وأمثلةَ المضارع هذه: «ورر وررلر وررسك وررسكوز وررم وررروز» وقِس على هذا غيره وما ذُكر.

ومعنى «نَصَرَ»: واحد غائب في الزمان الماضي.

و«نَصَرْتَ أَنْتَ»: واحد حاضر في الزمان الماضي.

و«نَصَرْتُ أَنَا»: في الزمان الماضي.

و«يَنْصُر»: واحد غائب في الحال والاستقبال، وعلى هذا القياس في غيره.

فإن قلتَ: ذِكرُ هذه الأشياء لِتفهيم المبتدئ مَعانيَ الألفاظ العربية، ولا يُفهَم من لفظ «يردم اتدي» مثلاً معنى المُضيّ والواحدة والغَيْبة، قلتُ: بل يَفهم كلُّ صبيٍّ يقدرُ التكلّم هذه المعاني منه، لكنْ لا يَقدر على التَّعبير بهذه العِبارات، مثلاً: إذا قلتَ لصبيٍّ: «يارن» أو «قرسن» يقول: «أوقرن» ولا يقولُ: «أوقدم»، ولا «أوقرسن» ونحوه، ولا يَزيد «بن»، إلا أنْ يُريد التَّأكيدَ، وأمّا ذكرنا لفظ «بر» في مُفرد الغَيْبة، و«سَنْ» في مُفرد الخطاب فلِضرورة رفع الرَّكاكةِ، كما لا يخفى.

والغرضُ من الترجمة إعلامُ معانيها المطابقيَّة بلا زيادةٍ ولا نقصانٍ، حتى يُفهم ذلك المعنى عند سماعِه، ويُريده عند تكلُّمِه به، والغَرضُ يحصلُ بما ذكرنا؛ بأنْ يُقال للصَّبي ـ مثلاً ـ: إذا سمعتَ «نَصَرَ» فافهم منه ما تفهم إذا سمعت «يَارْدِم اتدى برا»، وقُل إذا أردتَ أن تتكلّم بالعربية موضعَ «يردم اتدى برار»: «نَصَرَ»، فكلاهما واحدٌ.

وقد سمعتُ بعضَ مَن يَدَّعِي في العلوم العربية كَعْباً شامِخاً يقول: إنَّ مِن لطائف لغة العرب اختصارَ لفظه مع كثرة معانيه، ألا يُرى أنَّ لفظ «ضَرَبَ» لفظٌ واحدٌ في لغة العرب، لو عُبّر عن معانيه بالتركية احتِيج إلى سبعة ألفاظٍ؟ وهل هذا الغَلطُ إلّا مِن الجُمود على التَّقليد بما كُتب في حواشي الأمثلةِ، وما سُمِعَ من القاصِرين.

والله تعالى أعلمُ بحقيقة الحال، وإليه المرجعُ والمآلُ، نَدعوه أنْ يجعلَنا مِن العالِمين العاملِين، وآخِرُ دَعوانا أنِ الحمد لله ربِّ العالمين.

تمَّتْ

فهرس المحتويات

